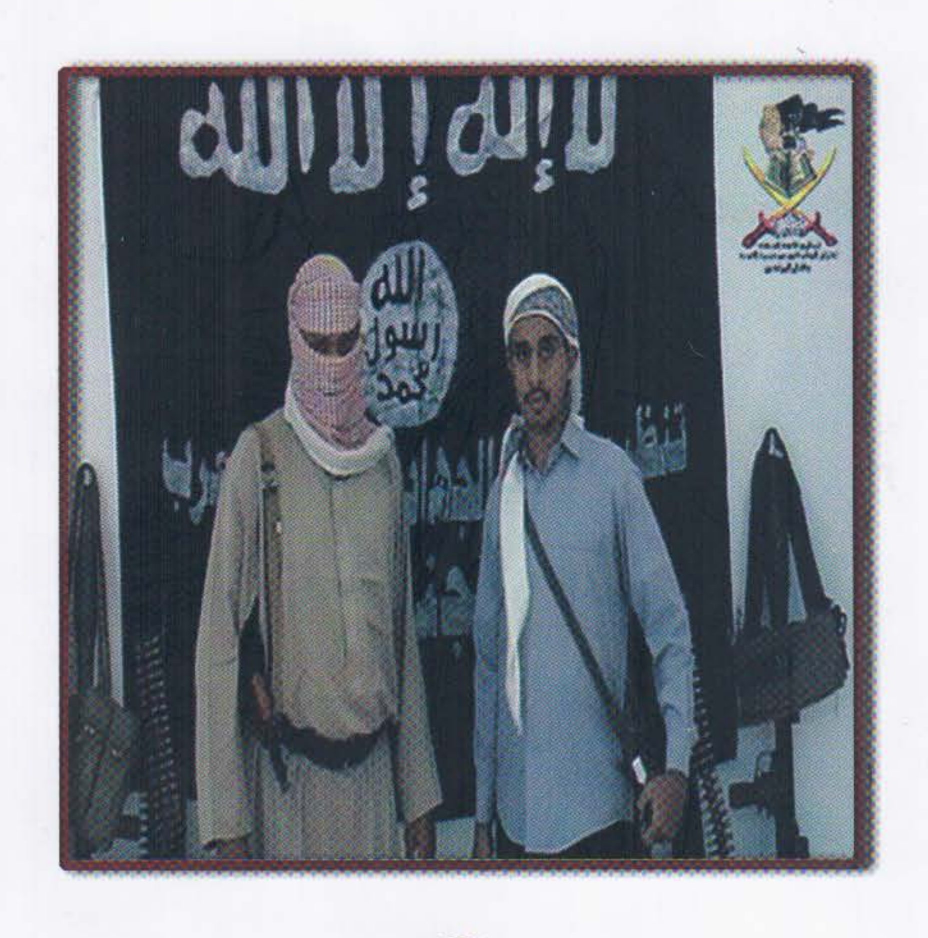
حسن محسن رمضان

تشريح الفكر السلفي المتطرف



المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

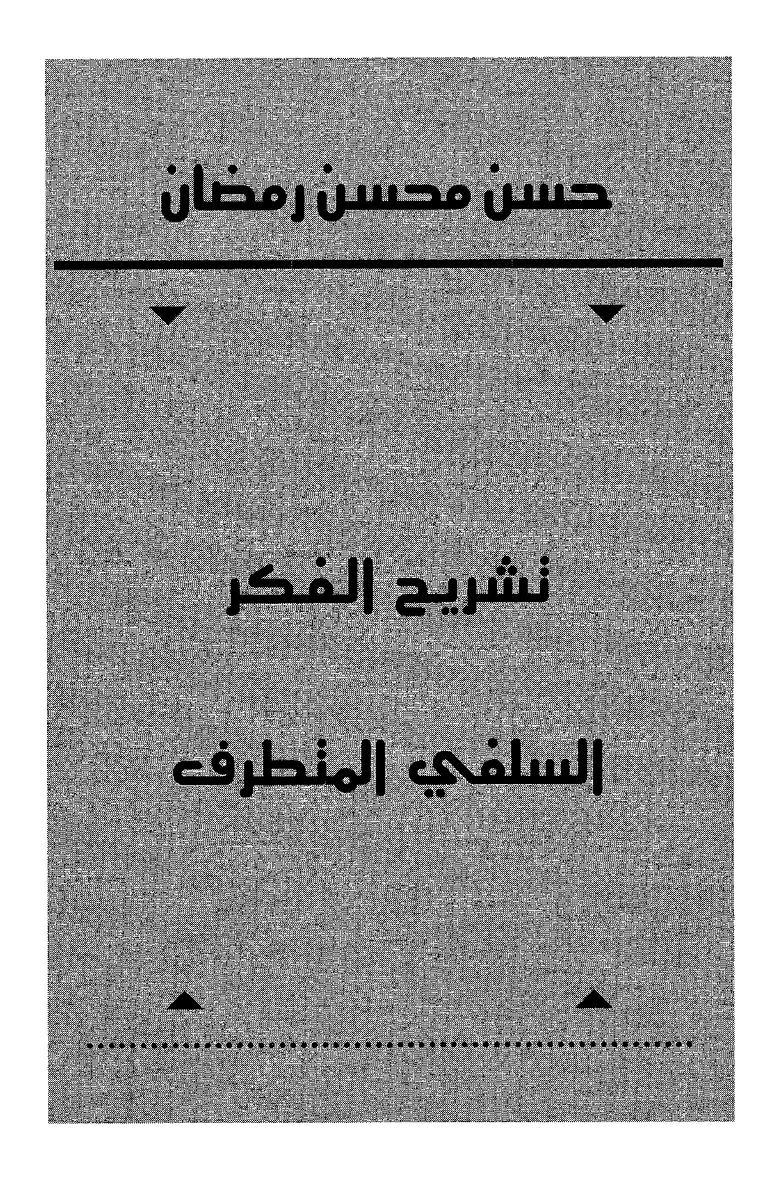
تشريح الفكر السلفي المتطرف

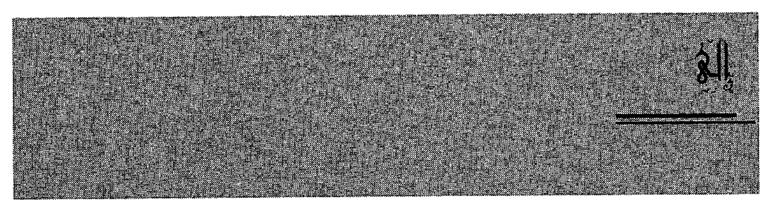
صورة الغلاف: في يوم الجمعة ٢٥ يوليو ٢٠٠٨ استهدف انتحاري بسيارة مفخخة مبنى الأمن المركزي بمدينة سيئون بمحافظة حضرموت في جمهورية اليمن. اسفر الإنفجار عن دمار هائل في واجهة مبنى الأمن المركزي والبيوت المدنية المجاورة، وسقط بسببه العديد من القتلى والجرحى ومن المدنيين الأبرياء، بينهم سبعة من النساء. اعلن تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، كتائب جند اليمن، مسؤوليته عن العملية الإنتحارية، وأن من قام بها هو أبو دجانة الحضرمي، أحمد بن سعيد بن عمر المشجري (على يمين الصورة)، طالب في السنة الثالثة في كلية الطب في جامعة حضرموت

حسن محسن رمضان

تشريح الفكر السلفي المتطرف

دار الحصاد
طباعة . نشر . توزيع
سورية . دمشق
ص ب: ٤٤٩٠، ها ٢١٣٤٦٩٢
فاكس ٢١٢٦٣٢٦
E-mail: alhasad@scs-net.org
الطبعة الأولى ٢٠٠٩


حسن محسن رمضان
تشريح الفكر
السلفي المتطرف



عبد المحسن و عبد الوهاب

متمنياً لهما عالماً أفضل مما أراه اليوم

حسن

الراعي الموكل بي قد أرسل قوى الشر علي

أنا الذي لست عدوه

صاحبي لا يقول لي كلمة صدق

وصديقي يقول عن كلامي الصادق إنه كذب وزور

لقد تآمر عليَّ المخادع والمرائي

وأنتَ، يا إلهي، لا تحبط مسعاه

أنا الحكيم ... لماذا أقيَّد مع الجهلة ؟!

أنا المدرك العاقل ... لماذا أحسب مع الجهال ؟!

الطعام وفير في كل مكان، لكن طعامي الجوع

في اليوم الذي قسمت فيه الأنصبة على الناس

كان نصيبي هو الألم والعناء

يا إلهي ... أريد أن أقف بين يديك

أريد أن أكلمك ... وكلمتي أنين ونواح

أريد أن أعرض عليك أمري وأندب مرارة سبيلي

نص شعري سومري

المحتويات

المصادر التي أحالت إليها شخصيات الكتاب

مقدمة

تحتل مسألة التطرف الإسلامي اليوم موقعاً بارزاً في وعي الإنسان على مستوى العالم كله. فأينما يلتفت الفرد المسلم اليوم، شمالاً أو جنوباً، شرقاً أو غرباً، سوف يجد أن مسألة التطرف الإسلامي بالذات تحتل جزءاً هاماً من قناعات تلك المجتمعات. فأصبح من النادر أن نصادف إنساناً، مهما كان بلده نائياً عن الدول الإسلامية، إلا ولديه مخزون معرفي من نوع ما، بغض النظر عن دقته من عدمه، عن الإسلام ومتطرفيه ومجاهديه. بل ومن المحتمل جداً أن هذا المخزون الثقافي أو المعرفي يدور حول نقطة محورية رئيسة وهي المواجهة بغرض التصفية، سواء من الإسلام المُمَثَّل بمتطرفيه تجاه الآخر، أو العكس. فالقضية من وجهة نظر المجتمعات غير الإسلامية هي قضية معركة، مسألة بقاء، لابد فيها من هازم ومهزوم، أو وكما هو الحال في أغلب الأحيان، قاتل أو مقتول. فالأمر ليس صراع أديان كما يحلو للبعض أن يصوره، وإن كان هو كذلك من وجهة نظر المتطرفين في أحد محاوره، ولكنه صراع بقاء وتصفية من جانب بعض المجتمعات والتي أصبح بعض أفرادها للأسف لا يفرق بين الإسلام والمسلمين من جهة، والمتطرفين من جهة أخرى. هؤلاء، كمجموع ذي أغلبية، باتوا يرون في الإسلام والمسلمين، وبوتيرة علنية تزداد تكراراً، تهديداً مباشراً لحياتهم وقيمهم وما ارتضوه كمعايير متعددة تحكم شؤونهم. وهو أيضاً، على الجانب الآخر، صراع تصفية من جانب هؤلاء المتطرفين الإسلاميين تجاه كل من يرونه كافراً أو مشركاً أو مرتداً، ولن يهدأ لهم بال حتى "يُبيدوا خضرائهم" كما كتب أحدهم.

والمجتمعات الغربية التي أخذت على عاتقها مواجهة التطرف الإسلامي بشكل علني وسافر، وكأغلبية مؤثرة في مسار القرار السياسي في بلدانها، في الحقيقة، لا يربطها بالدين إلا رباط رمزي غير مؤثر في آليات اتخاذ القرار السياسي ولا توجيهه. والآراء المعارضة لهذا الرأي، والتي تصر على فكرة المؤامرة المسيحية الصليبية اليهودية الموجهة ضد الإسلام، لا تستطيع أن تدلل على موقفها إلا من خلال الاستشهاد بالمصلحة السياسية بالدرجة الأولى. وبغض النظر عن رأينا في محتوى هذه الآراء أو سلامتها الاستدلالية، ولكن المصلحة السياسية في هذه المجتمعات لا شأن لها بالدين، أي دين، ولكن له كل الشأن في إدارة الدولة واستمراريتها وبقائها وهيمنتها وتحصيل

مصالحها. وحتى الاستشهادات التي يوردها أصحاب هذا الرأي من بعض السياسيين أو رجال الدين، والتي توحي كلماتهم بحرب صليبية جديدة، فإنه يغيب عن بال هؤلاء بأن تلك الدول هي دول مؤسسات بالدرجة الأولى، واتخاذ القرار يخضع لآليات تختلف اختلافاً جوهرياً عن ما هو راسخ في الذهنية الإسلامية والعربية على مدى ألف وأربعمئة عام، من أن القرار هو قرار "قائد" والباقي له تبع. فالأمر مختلف تماماً هناك، فالجميع له حق الكلام والتعبير والنقد والكتابة والتصريح، إذا وجد من يستمع له، ولكن أن يتم توجيه سياسة الدولة برمتها لأن رجل دين مسيحي قال هذا، أو لأن مستشاراً كتب شيئاً ما في صحيفة، فهذا ما لا تعرفه هذه المجتمعات ولا تقره أصلاً. فالقرارات السياسية المصيرية هي قرارات شعب من خلال برلمان منتخب ومؤسسة حكم منتخبة وهيئات متخصصة ذات طابع علماني براغماتي بحت، ولا شيء يخضع لمزاجية فرد أو مشيئة كنيسة أو معبد.

ولكن، وعلى الطرف الآخر، لا يمكن إنكار أن حالة المواجهة هذه قد ساهم فيها أكثر من طرف. فلا يمكننا إطلاقاً إنكار الدور المهم والجوهري الذي لعبته الدول الغربية ذات المصالح الاستعمارية بشقيها السياسي والاقتصادي في المنطقة في بروز وتفاقم الفكر المتطرف والتي اكتوت هي بناره لاحقاً. فهي في وقت من الأوقات قد دعمت الجماعات السلفية المتطرفة بالمال والسلاح كما حدث في المواجهة غير المباشرة بين الكتلتين العظميين المتصارعتين حينها عند الاحتلال السوفييتي لأفغانستان. ولا يمكننا أيضاً أن ننكر دور الديكتاتوريات والنزعات الرسمية التسلطية والقمع وكبت الحريات والمعتقلات وانعدام الوسائل السلمية للمعارضة في الدول العربية والإسلامية في بروز هذه الحالة. ولا يمكننا أن ننكر دور حالة الفقر وانعدام فرص العمل والتباين الشديد بين الأقلية الثرية المتسلطة والأغلبية الفقيرة المسحوقة. ولا يمكننا أن ننكر دور حالة الاغتراب على المستوى الإسلامي الحضاري وبروز تهديد حقيقي لتميّز الهوّية الإسلامية في ظل ظروف التخلف وانعدام التنمية الحقيقية. ولا يمكننا أن ننكر دور حالة الهزائم السياسية والعسكرية التي عانت منها الدول العربية والإسلامية، ولا تزال، على مدى الستين سنة الماضية تحت راية الدول القومية والعلمانية والاشتراكية في بروز حالة من الرفض الواعي لهذه الشعارات والحنين إلى انتصارات الماضي "السلفي" الإسلامي. ولا يمكننا أن ننكر الدور الكارثي الذي لعبته إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش في إدارة الصراع ضد الإرهاب بمحاوره العسكرية والسياسية والقانونية، وحتى على مستوى حقوق الإنسان والتي كانت تستخدمه هي كورقة ضغط ضد بعض الدول. كما لا يمكننا أن ننكر دور حالة الفصام التي تميزت به الدول العربية على الخصوص فيما يتعلق بأنظمتها السياسية من جهة، ووصفها لمجتمعاتها التي تحكمها من جهة ثانية. فالأمر في حالة

الفصام هذه لا يعدو أحد أمرين، إما أنظمة تدعي الحكم بالشريعة الإسلامية وتطبيقها في مجتمعاتها بينما ينخرط رؤساؤها وحكوماتها في ممارسات هي أبعد ما تكون عن أبسط مبادئ الدين من حيث الإنسانية والعدالة والمساواة والأمانة والنزاهة في الذمة المالية أو الخُلقية، أو أنظمة متسلطة علمانية بدرجة أو بأخرى وتكرر على مسامع مجتمعاتها، ليلاً نهاراً، بأنها مجتمعات مسلمة، محافظة، ويلعب فيها رجل الدين دوراً ما بدرجة أو بأخرى. فالحالة الأولى أفرزت متطرفين من كل شكل ولون، ولكن الحالة الثانية أفرزت متطرفين قبل الحالة الأولى وبسنوات طويلة وليكونوا قدوة ورموزاً لمن أتى بعدهم في الحالة الأولى.

كل هذه العوامل، وربما أيضاً غيرها، اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية، لعبت دوراً على درجة ما من الأهمية في بروز حالة التطرف وتفاقمها. فالأمر شديد التعقيد بلا شك، تتقاطع فيه العوامل المساعدة من جهات مختلفة لتفرز "حالة" تطرف تكون، دائماً، تحمل البصمات المحلية لبيئتها الأصلية التي تعمل فيها. فلا يوجد تطابق تام في الحقيقة في الحالة الجزائرية، مثلاً، عند مقارنتها بالحالة المصرية أو السعودية، وكذلك هو الحال مع الحالة العراقية إذا ما تمت مقارنتها حتى بالحالة الأفغانية التي أتى بعض رجالها أصلاً منها. والسبب في عدم التطابق هذا، بالإضافة إلى ما سبق، هو الحاجة الملحة والتي لا تنضب لـ "فتوى" في مواجهة حالات متجددة تبرز في هذه البيئة بالذات وقد لا تكون واضحة في البيئات الأخرى. هذا السيل من الفتاوى في مواجهة واقع محدد متغير وشديد الديناميكية هو معيار الاختلاف الرئيس في تلك الحالات. إذ ليس بالضرورة أن يتم تبني أية فتوى على مستوى جميع الجماعات الإسلامية المتطرفة لمجرد أنها خرجت من جماعة بعيدة تدعي نفس المنهج. ولكن الفتوى، كعملية اجتهادية، شديدة الأهمية من وجهة نظر تلك الجماعات ولكل فرد أو جماعة ذات طابع متدين، لأنها الوسيلة الوحيدة لشرعنة الأعمال التي يأخذون على عاتقهم تنفيذها.

ولكن الفتوى لابد وأن تستند إلى "نص" يحمل طابع القدسية. فمن دون "النص" تسقط شرعية الفتوى قبل دلالتها، ولن تكون قيمتها مساوية لأكثر من رأي بشري لا يستدعي بتاتاً الخلاص الأخروي والفوز بالجنة والنجاة من النار. وهنا بالذات محور هذا الكتاب. إذ أن العامل المشترك لكل الجماعات المتطرفة ذات النزعة الدينية هو استنادها للنص. أو بالأحرى فهمها هي للنص بواسطة منهج محدد سلفاً، قد يختلف في التفاصيل الدقيقة للنتائج ولكنه حتماً متفق تماماً في النتيجة العامة. ولا ينشأ أي سياق متطرف إلا إذا وَجد نصاً يشرعن له تطرفه من خلال منهج محدد وواضح في الاستدلال والاستنتاج والاستقراء. وبالتالي فإن مشكلة التطرف الإسلامي، في أصلها، هي

مشكلة نصوص ومشكلة منهج بالدرجة الأولى. ولا يشذ عن هذا السياق أي حالة من حالات التطرف الإسلامي بشقيه السني والشيعي. فإفرازات احتلال العراق من جانب القوات الأمريكية أبرزت هذه النقطة بوضوح عند ملاحظة الأعمال التي تقوم بها الجماعات السلفية المتطرفة والميليشيات الشيعية ذات المرجعية الدينية ضد مخالفيها في المذهب والعقيدة. قد يبرز النص واضحاً جلياً في الشق السني من التطرف، وقد يتخفى خلف ما يبدو وكأنه ردود أفعال عنيفة لسياق تاريخي أو واقع حالي معاش كما في الشق الشيعي من التطرف، ولكن "النص" لابد وأن يكون متواجداً، حتماً، بصورة أو بأخرى خلف كِلا الفئتين وإلا لفقد هذا التطرف تميزه المذهبي أو الديني.

ولكن التطرف الأبرز اليوم على الساحة العالمية هو التطرف السني ذو المنهج السلفي. إذ أن محور الصراع من الفيلبين شرقاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية غرباً، وما بينهما من عشرات الدول، هو صراع سلفي - دولي، تشارك فيه العشرات من الدول في كل قارات العالم وبلا استثناء، ويتم الإنفاق عليه المئات من مليارات الدولارات سنوياً على شكل مواجهات عسكرية مباشرة (العراق، أفغانستان) أو إدارة معتقلات (غوانتانمو، المعتقلات السرية للولايات المتحدة الأمريكية) أو عمليات استخباراتية على مستوى العالم كله وتشمل الجوانب المالية والعسكرية والفنية واللوجستية للتطرف. وفي هذا الصراع يخوض الطرفان فيه صراع تصفية للآخر بشكل عنيف ومركّز لا مجال فيه، كما هو واضح، لأي احتمال للتعايش أو التنازل. فالطرفان هدفهما القضاء على الآخر، بطريقة أو بأخرى، وبواسطة ما يتوفر من أكثر الوسائل عنفاً ودموية وأقلها إنسانية. إذ حتى الدول الغربية، بشقيها الأوروبي والأمريكي، هي على استعداد كامل لأن تتخلى حتى عن القوانين المدنية والعسكرية والإنسانية التي هي ساهمت في انشائها وكتابتها وتشريعها إذا ما تعلق الأمر بما أصبح يندرج تحت مصطلح الإرهاب الإسلامي المتطرف. وما حوادث سجن أبو غريب (العراق) وحوادث قتل المدنيين (العراق وأفغانستان) وتهم الإغتصاب والتحرش (العراق) والمعاملة غير الإنسانية للسجناء (غوانتانمو، العراق، أفغانستان، ترحيل المعتقلين إلى دول أخرى تجيز التعذيب في تحقيقاتها)، والانتهاك الصريح والسافر لمواد حقوق الإنسان واتفاقيات جنيف (غوانتانمو والعراق وأفغانستان)، وإضفاء الحصانة القضائية على الجنود المقاتلين على أرض أجنبية (القوات الأمريكية)، ضمن أمور أخرى أيضاً، إلا تجلٍّ بارز على مدى وحشية هذا الصراع وفقدانه الكثير من الجوانب الإنسانية حتى من جانب دول كانت تدعي حتى مدة قريبة التفوق الحضاري في جانبه الإنساني البحت. حتى إذا جاء هذا الصراع، والذي لا يختلف إثنان عل خطورته، تكشف لنا أن الإنسان في النهاية، وبحق، حيوان ناطق، بما تعنيه الكلمة، مهما حاول أن يُجمِّل هذه الحقيقة أو أن يخفيها خلف نظرة فلسفية ذات طابع تأملي.

التطرف السلفي هو إشكالية منهج ونص، معاً، يتفاعلان لينتجا موقفاً يبدو شاذاً على السياق العام المعاصر. ولكن الحقيقة، كما يحاول هذا الكتاب أن يبينه، أن التطرف السلفي قد لا يبدو بالضرورة شاذاً إذا ما أرجعناه إلى أساسيات المنهج السلفي ومصادره التي يستقي منها نصوصه ومواقف وفتاوى شيوخه سواء منهم القدماء أو المعاصرين. فالمسألة مع المنهج السلفي المتطرف تبدو طارئة من وجهة النظر المعاصرة لأنها، فقط، برزت وانتشرت بسبب الدعوة السلفية ذات الطابع الرسمي والمنظم خلال الخمسين سنة الماضية والتي مولتها حكومات محددة من أموال النفط، وإلا فإن اتباع المنهج السلفي كانوا دوماً أقلية صغيرة جداً في كل المجتمعات الإسلامية وبلا استثناء. ولكن قلتهم التاريخية هذه لا تعني أبداً غياب النصوص المؤصلة للتطرف، ولا تعني أيضاً غياب المنهج الذي يقود إليه، ولكنها تعني أن من كان يتبنى هذا المنهج ويدعو له في الماضي هم قلة قليلة جداً غير مؤثرة في المجموع العام، أو أنهم كانوا محصورون ضمن رقعة جغرافية مدنية ضيقة ضمن محيط أكبر من البادية والقبائل، أما اليوم فهو منهج دول ذوي ثقل رأسمالي لا يجد أية غضاضة في أن يوجه فائض رأس المال هذا في سبيل المنهج ومصادر نصوصه.

إشكالية تفاعل المنهج السلفي مع النص الإسلامي تبرز بشكلها المتطرف أو العنيف من حقيقة تميز الحضارة الحديثة ببروز مفاهيم ومبادئ متعددة كانت إما غائبة تماماً في العصور السابقة أو غير ذات تأثير واسع خارج حدود جغرافية محددة. فبغض النظر عن المنشأ الأصلي لهذه المفاهيم أو القيم الحضارية الحديثة فإن هيمنتها على العقلية المعاصرة أصبح أمراً مُسلّماً لا يمكن إنكاره بسبب وضوحه الشديد. بل إن المفاهيم التي تم تداولها قديماً ضمن حضارات متعددة قد تم تحويرها وتعديلها لتعني أمراً مغايراً تماماً في واقعنا المعاصر. فعلى سبيل المثال فإن السلام والعدل والعبودية وحقوق المرأة وحقوق الأقليات وحرية المعتقد والدين وقوانين الحرب ومعاهدات ومواثيق الأسرى وحقوق الإنسان والحرية، ضمن أخرى كثيرة، إما لم تكن معروفة أو تم تعديل مضامينها بصورة جوهرية ضمن حضارتنا المعاصرة. ولهذا السبب فإن الأيديولوجيات أو المعتقدات التي تصر على الثبات ضمن متغيرات الزمان والمكان لابد وأن تتصادم مع هذه المفاهيم والمبادئ بمضمونها المعاصر. وهذا التصادم، كما هو مشاهد في بقاع كثيرة في العالم وضمن ثقافات متعددة، قد يأخذ شكل الصراع المسلح العنيف أو يتدرج إلى أشكال أخرى من الرفض السلمي المعارض. ولكن في جميع هذه الصور من الرفض فإن العامل المشترك فيها هو هذا التصادم بين المفاهيم الحضارية الحديثة كما تم تنقيحها وتطويرها وبين تلك المفاهيم التي تم الثبات عليها في زمان آخر مضى.

ومع الأخذ بعين الإعتبار أن هذا الصراع الرافض هو ما ميز فترات سابقة في التاريخ الإنساني مع كل مبدأ أو مفهوم جديد تجابه به مجموعة ما (كل الصراع الديني بلا استثناء، وكمثالين، صراع السيد المسيح مع اليهود ومن ثم صلبه، وصراع النبي محمد مع أهل مكة وغيرهم)، فإن هذا الصراع اليوم يبدو أكثر انتشاراً وأعمق تأثيراً وأعنف شكلاً ومضموناً على الرقعة الجغرافية في هذه الكرة الزرقاء التي تسمى الأرض. فمع سهولة التنقل وتطور وسائل نقل المعلومات والأفكار وبروز الهويات الدينية في مجابهة الهويات القومية، والعكس، وتطور وسائل الهيمنة الإستعمارية للقوى المتغلبة في العالم أصبح هذا الصراع هو المحرك الرئيس للكثير من أشكال الرفض الذي بات يُطلق عليه إسم (الإرهاب). وإذا وجهنا إهتمامنا لمسألة التطرف الديني الإسلامي، على سبيل المثال، نجد أن المسألة في أساسها لا تعدو أن تكون صراعاً بين مبدأين، بين مفهومين، بين قيمتين، يتشاركان في الإسم ولكن يختلفان في المضمون والمعنى. فعندما يتكلم المتطرف عن "العدل" فإنه يتكلم عن معيار مخالف تماماً لما تحمله الحضارة الحديثة من معنى لهذه "القيمة". وكذلك، فإن مفاهيم الحضارة الحديثة للسلام والحوار هي مباينة تماماً في المعنى والمضمون لقناعة المتطرف، وقس على هذا مبادئ حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحرية العقيدة ضمن أخرى كثيرة. فأساس مسألة "التطرف" كما أصبح يُطلق عليها هو الرفض القاطع للتخلي عن مفاهيم محددة لصالح قيم حضارية حديثة تحمل نفس الإسم ولكن تخالفها في المعنى والمضمون. ولم تكن مشكلة التطرف لتبرز على الساحة العالمية اليوم لولا أن هذه القيم والمبادئ موضوع الخلاف تستدعي من المؤمن فيها "العمل" بمضامينها، وهذا، في بعض صورها، يضعه في صدام مباشر وعنيف مع الآخرين المخالفين له.

إشكالية الفقه الإسلامي بصورة عامة مع المفاهيم الحضارية الحديثة تتبدى في أمور متعددة، ولكن أبرزها هي مسألة (الولاء والبراء) ومسألة (الجهاد). فعلى العكس من قناعة المجموع العام للمسلمين، فإن الفقه الإسلامي في بعض جوانبه يحمل رفضاً قاطعاً لذلك الآخر المخالف له في العقيدة. هذا الرفض تترجمه نصوص الفقه الإسلامي إلى شكل عنيف متصادم بالضرورة مع المفاهيم الحضارية المعاصرة كما يفهمها نفس هذا المجموع العام للمسلمين اليوم. ولا يبدو أن الحراك الفقهي الإسلامي الحديث معنياً أو مهتماً بهذا التعارض والتصادم، فهو يتصرف وكأنه يريد أن يتحاشى الكلام والبحث في هذه المسائل بأي ثمن إلا من جانب العموميات التي لا تدخل تحت مسمى "الفتاوى" الملزمة. فالسياق العام للمجتمعات المسلمة يحمل في جوهره خطاب متناقض. فهو من ناحية الخطاب السياسي والدعائي، وربما الاجتماعي أيضاً، يشرح مفاهيم الولاء والبراء والجهاد على أنها محصورة ضمن نطاق محدود داخل العقيدة الإسلامية بحيث يبدو معها الآخر المختلف وكأنه بمأمن منها. ولكن من ناحية أخرى، فإن

الخطاب الفقهي القابع في بطون الكتب التي تمتلئ بها المكتبات في أسواق نفس هذه المجتمعات تحمل رأياً آخر مباين تماماً لهذا الخطاب الدعائي ولا يمت له بصلة أبداً. بالطبع، فإن أول من يعرف هذا التناقض الشديد هو الفقهاء وشيوخ الدين والمؤسسات الشرعية والفقهية، ولكنهم يصمتون. ولكن من يتكلم بصوت مسموع هم من نسميهم اليوم بـ "المتطرفون". وهؤلاء، في الحقيقة، لم يفعلوا أكثر من أن يرجعوا إلى هذه المصادر الفقهية التي تمتلئ بها المكتبات ليستخرجوا هذه النصوص ليستدلوا بها على مواقفهم.

ألا يحق لنا أن نتسائل، بعد أكثر من أربعين سنة من بدايات ظهور السياق العنيف المتشدد بشكل سافر وواضح في المجتمعات الإسلامية الحديثة، كيف لم نتمكن من القضاء على هذا "المنهج" الذي نَبَزه الأغلبية الساحقة بـ "المتطرف"؟

الجواب يكمن في أن المجهود الفقهي المعاكس لهذه المناهج المتطرفة كان يتحاشى بكل ثمن أن يعيد قراءة كتب الفقه والتفسير، والتي مضى على أكثرها أكثر من الف سنة من تأليفها وكانت متأثرة، وبلا شك، بظروف زمانية ومكانية محددة، حتى يخرج بمفاهيم متجددة من النص القرآني أو نص الحديث الشريف تأخذ بعين الإعتبار الفروقات الجوهرية في ظرفي الزمان والمكان. هذا الإمتناع من إعادة القراءة الفقهية هو مكمن ضعف الخطاب الفقهي المعارض للخطاب المتطرف. فما أسهل على الفرد الذي يحمل قناعة متطرفة في مسألة الولاء والبراء أو الجهاد أن يستشهد بعشرات المصادر الفقهية الإسلامية التي تؤصل لرأيه تأصيلاً واضحاً لا لبس فيه في مواجهة شيخ، أو حتى عدة شيوخ، يبدون أمام الناس وكأنهم يتكلمون بآرائهم الشخصية خارج حدود التفسير والتأصيل الفقهي الذي يستدل به هذا "المتطرف" عليهم به. فكيف لرجل دين معاصر أن يقف في مواجهة تأصيل لأفراد وفقهاء ومفسرين تولى هو بنفسه، ومؤسسته الفقهية الرسمية من قبله، ودولته من قبلهما معاً، التسويق لهم على أنهم المصادر الإسلامية المعتمدة في الفقه والدين؟!

هذا الكتاب هو محاولة للتشريح، تشريح الفكر السلفي المتطرف. ولا تستقيم أية محاولة للتشريح إلا ببقر البطن ثم النظر إلى الداخل، حيث يختبئ القلب الذي ينبض والرئة التي تتنفس والمعدة التي تهضم والإمعاء التي تنقل. والتشريح بطبيعته يبرز ما كان يجب أن يكون خافياً محتجباً عن أعين الناس لأنه قد يثير مشاعر سلبية من نوع ما لديهم. ومن قال أصلاً أن أية عملية للتشريح هي عملية سارة جميلة(؟!) بل على العكس، هي عملية قد تثير اشمئزاز البعض، وقد تثير اعتراض البعض، وقد تثير غضب البعض وثورتهم، بل هي في الحقيقة لا يرتاح لها فاعلها نفسه وينفر منها بسبب خوضه في (الرفث والدم). ولكن في النهاية هي ضرورية، لأن الفهم الذي نجنيه من أية

عملية للتشريح تعمق فهمنا للحياة من جهة، ولكنها من جهة أخرى، وهي الأهم، فإنها تحفظ الحياة بشكل أكثر صحة لأنها عمقت فهمنا لآليات المرض وكيفية تفاعله وانتشاره.

هذا الكتاب هو محاولة لجعل "النص" يُحدّث القارئ بنفسه، وهو محاولة لجعل المصادر السلفية هي التي تتولى الحديث عن نفسها، وهو محاولة لجعل السلفيين المتطرفين أنفسهم يحدثون القارئ. والسبب هو أن دلالات "النص" المباشرة تكون دائماً أبلغ في التعبير من محاولات إعادة الصياغة التي يقوم بها الدارسون والمؤلفون عادة في بحوثهم أو كتبهم لتركيز المعنى ضمن محيط أقل في المساحة. فالنص، كما هو، تجلٍ لمراد صاحبه سلباً أو ايجاباً. كما أن "النص" كما كتبه صاحبه سوف ينفي محاولات الاعتراض التي سوف تنشأ لا محالة بسبب دعاوى (سوء الفهم) أو (سوء النية) أو مثل هكذا أعذار لا أول لها ولا آخر. هذا الكتاب يحوي نصوصهم كما شاء أصحابها أن يعبروا عنها في سبيل الدعوة إلى منهجهم وعقيدتهم. فهو يقول للقارئ ما أراد هؤلاء أن يقولوه ولكن بشكل أكثر تركيزاً وتنظيماً.

ولهذا السبب فإن كل فصل ينقسم إلى مدخل ثم إلى أدبيات أفراد تم اختيارهم ليمثلوا وجهة النظر السلفية المتطرفة. ففي المدخل يتم استعراض النصوص المؤسسة للسياق المنهجي العام للسلفية، سواء من مصادرها القديمة أو آراء وفتاوى شيوخها المعاصرين. ثم بعد ذلك يتم استعراض آراء هؤلاء الأفراد الذين يمثلون الفكر المتطرف لهذا المنهج. والغرض الأساسي من هذا التقسيم هو مقارنة ما هو موجود أصلاً في المصادر الرئيسية لهذا الفكر، والتي قلما تخلو منها مكتبة في أية دولة إسلامية، وبين كتابات هؤلاء الأفراد التي يعاقب القانون في أغلب هذه البلاد نفسها على مجرد محاولة الحصول على نسخة منها.

هذا الكتاب هو محاولة للبحث في التربة الخصبة، في الجذور، في الماء الذي يتسرب قطرة قطرة خلالهما ليسقي فكر هؤلاء ومنهجهم. وأنا أعلم مقدماً أن كِلا الطرفين، السلفيون المتطرفون والسلفيون الذين يقفون على النقيض منهم، سوف يرون هذا الكتاب كمحاولة للنيل من منهجهم وفكرهم وعقائدهم. وإن كان الغرض الأصلي من الكتاب هو كشف الفكر المتطرف، بغض النظر عن صفته، إلا إنني أقول: "هذه نصوصكم كما أتت في مصادرها، هي التي تتحدث إليكم وإلى القارئ، فإن كانت خطأ فهو ذنب من كتبها، وإن كانت صحيحة فما ظلمناكم".

حسن محسن رمضان

الرموز المستخدمة في متن الكتاب

" " يشير إلى اقتباس.

(...) يشير إلى حذف متعمد من الاقتباس إما بسبب عدم أهميته أو بسبب اللغة المستخدمة.

[ ] يشير إلى إضافة من مؤلف هذا الكتاب في داخل الاقتباس لغرض التوضيح.

الفصل الأول



تعريف مختصر بشخصيات الكتاب

وكان الداعي الذي دفعني إلى التدين أني مررت بأكثر من حادثة تعرضت فيها للهلاك وشارفت معها على الموت، فشعرت أن الله عز وجل ينذرني، وبعدها اهتديت والتزمت طريق الإسلام

أبو مصعب الزرقاوي

أنا هكذا أدور في البلاد من أجل قضية الجهاد

أيمن الظواهري

مدخل

■ إن التعريف الشامل الذي يسعى إلى مقارنة المصادر المتعددة لشخصيات هذا الكتاب يعتبر صعب من جهة وخارج إطار إهتمام هذه الدراسة بالتأكيد من جهة أخرى. إذ أن الإهتمام منصب بالدرجة الأولى على الأفكار المؤسسة للمنهج السلفي المتطرف وليس البحث الشامل عن سيرة أصحابها وتتبع التفاصيل التاريخية لحياتهم. فالسيرة الشخصية لأصحاب هذا الفكر، في معظمهم، تجنح نحو السرية ويلفها الغموض وتضارب الآراء، كما أن الادعاءات فيما يخص سيرتهم تتشابك فيها الدعاية المتعاطفة مع الدعائية العدائية لها بدون أدنى شك. فالخطوط العامة لسيرة هؤلاء تبدو بدرجة أو بأخرى معروفة، ولكن التفاصيل لهذه الخطوط هي أبعد ما تكون عن الشيء القابل للجزم به أو التأكد منه. ولكن، وعلى كل الأحوال، فما يهمنا من هؤلاء الأشخاص هو الفكر الذي يتبنونه ويدعون إليه ويعملون في سبيله، وما التطرق إلى السيرة الشخصية لهم إلا على سبيل الإجابة العامة عن التساؤل الذي سوف يدور في ذهن كل قارئ لهذا الكتاب عن هوية هذا الشخص الذي يقرأ عنه. وعلى هذا الأساس، وضمن الحقائق أعلاه، يجب أن يتم قراءة هذا الفصل. ولهذه الأسباب أيضاً فإن هذه السير هي شديدة الإختصار ولا تسعى بأي حال من الأحوال أن تكون شاملة أو تعنى بالتفاصيل أو مدققة بكل جوانب الشخصية موضوع الدراسة. والقارئ الكريم الذي يملك خلفية عامة عن شخصيات هذا الكتاب بإمكانه الإستغناء عن قراءة هذا الفصل من دون أن يؤثر ذلك في قراءته لفصول الكتاب الأخرى.

لقد اعتمدت، كلما أمكن ذلك، على التفاصيل التي تأتي على لسان هؤلاء الشخصيات عند كلامهم عن أنفسهم خلال كتاباتهم أو لقاءاتهم. ولكن في الأغلب الأعم، فإن التفاصيل هي ما أوردته مصادر متعددة منها المواقع الجهادية المتوفرة على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) والتي تكون بطبيعتها متعاطفة مع هؤلاء الأشخاص، وأيضاً ما أوردته المصادر الرسمية عنهم والتي تكون بطبيعتها عدائية ومنتقصة.

أسامة بن لادن

من النادر اليوم أن نجد شخصاً لم يسمع بأسامة بن لادن، أو لم يربطه بطريقة أو بأخرى بالعنف الإسلامي. فمنذ أن ارتبط إسمه بأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن، تولى الإعلام الغربي على العموم، والأمريكي على الخصوص، عملية الربط بين اسم أسامة بن لادن وبين الإرهاب بشكل عام. هذه "الماكينة" الإعلامية التي لاتفتر ليل نهار تردد على مسمع ومرأى الناس في كل مكان اسم وصورة "أسامة" بعمامته البيضاء، جعلت من اسمه وصورته عَلَمان يدلان على أشياء متعددة تختلف باختلاف الثقافات والبيئات. ولكنها نجحت أيضاً في جعل المواطنين في بعض الدول البعيدة عن الشرق الأوسط والولايات المتحدة يعرفون أسامة بن لادن وعلى ما يدل اسمه عليه وبماذا يرتبط في ذات الوقت الذي لايتذكرون فيه اسم الرئيس الأمريكي ويخطئون في اسم رئيس وزرائهم. بل إن استطلاعاً للرأي في باكستان في نهاية صيف ٢٠٠٧ أظهر أن تأييد الباكستانيين لأسامة بن لادن يفوق تأييدهم لرئيس بلادهم آنذاك (برويز مشرف) بنسبة ثمانية بالمئة[1]. فأسامة بن لادن، ولا شك، في جزئية مهمة منه، هو ظاهرة إعلامية صنعتها نفس المؤسسة التي تعاديه وتلاحقه وتريد قتله. وبسبب أن من يلاحقه ويريد قتله، كدولة أو كمؤسسات أو حتى كأفراد، لا يراه بالضرورة الآخرون المختلفون عنه كرمز للخير والسلام والديموقراطية، فإن ما فعلته المؤسسة الإعلامية الغربية والأمريكية في تركيزها على أسامة بن لادن لا يتعدى عن ابرازه في بعض هذه المجتمعات كـ "رمز" رافض لكل ما تمثله هذه الدول وتلك المؤسسات. هذه المؤسسات الإعلامية لم تفعل أكثر من أن تبرزه كـ "تشي غيفارا" الشرق ضمن مجتمعات كانت ولا تزال تعاني من الفقر والجهل والمرض وتسلط الديكتاتوريات التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب. ومما ساهم في ابراز هذه الصورة المعاكسة لِما تريده هذه الدول هو تلك الصفات

---

[1] شمل هذا الإستطلاع ١٠٤٤ شخصاً في كل أنحاء باكستان تم اختيارهم بصورة عشوائية في الفترة ما بين ١٨ و ٢٩ اغسطس ٢٠٠٧، وتم هذا الإستطلاع بإشراف Agence France-Presse، ونشرته Hindustan Times في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٧. وأظهر الإستطلاع أن نسبة التأييد للرئيس الباكستاني هي ٣٨ بالمئة بينما هي لأسامة بن لادن ٤٦ بالمئة، ولم يحصل الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش إلا على ٩ بالمئة فقط من مجموع الأصوات.

الشخصية، التي لم تستطع مؤسساتها الإعلامية تجاهلها، من نبذ الماديات وحياة البذخ وقمع هوى النفس والتي تمثل كل شيء معاكس لِما تراه هذه الشعوب حولها في حكوماتها وأنظمتها والتي تباركها القوى الغربية ليل نهار. فبسبب هذا كله، غابت الأيديولوجية الخطيرة التي تهدد المخالف، حتى وإن كان مسلماً، في ذات حياته، والتي يمثلها أسامة بن لادن بجدارة، وحل محلها صورة "الثائر" بدرجة أو بأخرى عند بعض هذه المجتمعات. وهكذا أيضاً غابت جميع أسماء من قام بهجمات سبتمبر ٢٠٠١ من الوعي العام وحل محلها اسمين فقط، أسامة بن لادن و "القاعدة".

عرّف أسامة عن نفسه في أحد المقابلات، فقال "أسامة بن محمد بن عوض بن لادن، منَّ الله عليّ أن وُلدت من أبوين مسلمين، في جزيرة العرب، في الرياض في حي الملز عام ١٣٧٧ هجرية [١٠ مارس ١٩٥٧م]، ثم مَنّ الله علينا أن ذهبنا إلى المدينة بعد الولادة بستة أشهر، ومكثت بقية عمري بعد ذلك في الحجاز بين مكة والمدينة وجدة"[١].

والد أسامة، محمد عوض بن لادن، قدم من حضرموت في اليمن إلى جدة حوالي سنة ١٩٣٠، وفي بضع سنين تحول من مجرد حمّال في ميناء جدة إلى أهم مقاول بناء وإنشاء في السعودية، كما ربطته صلات حميمة مع العائلة المالكة. وبلغ من ثرائه أن أحد المصادر السلفية المتطرفة ادّعت أنه تحمل تكاليف رواتب الدولة لمدة قاربت الستة أشهر عند انتقال السلطة من الملك سعود إلى الملك فيصل بسبب فراغ خزينة الدولة تماماً في تلك الفترة بالتحديد[٢]. وسواء صح هذا الادعاء أم لم يصح إلا أن محمد عوض بن لادن استطاع تنفيذ أعمال إنشائية قُدرت بمئات الملايين من الدولارات داخل وخارج المملكة العربية السعودية. فقد شارك في التوسعة الأولى للمسجد الحرام في مكة وللمسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة، كما أنه نفّذ جميع أعمال بناء وترميم المسجد الأقصى بعد الحريق الذي تعرض له عام ١٩٦٩. وكان محمد بن لادن كثير الزواج، إذ ترك ما مجموعه ٥٢ ابناً وابنة (بعض المصادر أشارت إلى أنهم ٥٤ بالإضافة إلى أسامة الذي كان ترتيبه السابع عشر أو الحادي والعشرين على خلاف بين هذه المصادر). وتجدر الإشارة إلى أن عند وفاته في حادث طائرة مروحية في جبل الطائف، كان نصيب أسامة وحده من الإرث دون باقي اخوته وزوجات أبيه حوالي ٣٠٠ مليون دولار كما كتب أحد المواقع الإسلامية ونسبها لصحيفة الواشنطن بوست، وكان عمر أسامة آنذاك عشر سنوات. إلا أنه من الواضح أن هذا الرقم مبالغ فيه جداً إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد أفراد أسرة محمد عوض بن لادن، والاحتمال الأرجح، هذا

---

[١] لقاء مع قناة الجزيرة التلفزيونية.

[٢] أسامة بن لادن مجدد الزمان وقاهر الأمريكان، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية مؤرخة ٢٥- ٥- ١٤٢٤ هـ.

إذا صح هذا الرقم من الأساس، أن هذا المبلغ هو الثروة الإجمالية التي خلفها وراءه محمد بن لادن.

أما والدته فهي سورية الأصل من مدينة دمشق، اسمها حميدة. ولم تنجب من محمد بن لادن إلا ولداً واحداً هو أسامة. وبعد مقتل زوجها في حادث الطائرة تزوجت السيدة حميدة وأنجبت أخوات لأسامة، وهي لا تزال على قيد الحياة حتى وقت كتابة هذه السطور. كما أن أول زواج لأسامة وهو في عمر السابعة عشر كان من بنات أخواله في الشام، أما باقي زوجاته الأربعة فهن سعوديات، وله من الأبناء ما يفوق العشرين.

أكمل أسامة جميع مراحله التعليمة في مدينة جدة، ثم دخل جامعة الملك عبد العزيز ليتخرج منها متخصصاً في الإقتصاد وإدارة الأعمال. وفي تلك الفترة الجامعية بالذات بدأ أسامة في التحول نحو الفكر السلفي المتشدد، وكان المدخل لهذا التحول هو كتابات عبدالله عزام ومحمد قطب. بعد تخرجه عمل أسامة لفترة قصيرة في الشركة التي أسسها والده، وكان نشاطه في مجال "نسف الجبال وشق الطرق"[١] كما قال هو عن نفسه. ثم بعد ذلك بدأت مرحلة الجهاد الأفغاني.

في الأسابيع الأولى من الغزو السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر ١٩٧٩، رتب أسامة بن لادن رحلة إلى كراتشي في باكستان، ومنها إلى بيشاور حيث قابل هناك قيادات النواة الأولى للمجاهدين الأفغان أمثال برهان الدين رباني وعبد رب الرسول سياف. وقد أشارت بعض المصادر إلى معرفة سابقة بهؤلاء بسبب مضافة للحج كان قد أسسها والد أسامة واستمرت أسرته في رعايتها من بعده، وكان هؤلاء الأفغان من زوارها خلال الموسم. كما أنه زار مدينة لاهور الباكستانية وتبرع بأموال لصالح قضية المجاهدين مع وعود بالمزيد. استغرقت هذه الرحلة شهراً واحداً، عاد بعدها إلى المملكة العربية السعودية وانخرط في حملة فاعلة لجمع التبرعات لصالح المجاهدين. قالت أحد المصادر الجهادية "كانت نتيجة تلك الحملة كمية هائلة من التبرعات المالية و العينية للمجاهدين. حمل أسامة تلك التبرعات وذهب في رحلة أخرى إلى باكستان مصطحباً معه عدداً كبيراً من الباكستانيين و الأفغان الذين يعملون في مؤسسة بن لادن"[٢]. وبقي شهراً آخر في تلك الرحلة، ثم عاد مرة أخرى إلى المملكة ليمارس نشاطه مجدداً في جمع التبرعات وتجنيد المجاهدين، ومكرراً رحلاته إلى باكستان.

استمر نشاط أسامة في جمع التبرعات وتجنيد المجاهدين حتى سنة ١٩٨٢ عندما قرر أسامة اجتياز الحدود الباكستانية والدخول إلى العمق الأفغاني. وتركز نشاطه في

---

[١] المصدر السابق.

[٢] المصدر السابق.

هذه الفترة على خبرة المقاولات التي اكتسبها من خلال العمل في مؤسسة أبيه، فعمل في انشاء المعسكرات وتمهيد بعض المساحات الجبلية للتدريب واختباء المجاهدين، إلا أنه لم يكن مقيماً في أفغانستان، إذ كان لا يزال يتردد إلى باكستان والمملكة العربية السعودية. وتركزت اهتمامات أسامة حول هذا النشاط حتى عام ١٩٨٤ عندما قابل عبدالله عزام، رائد المجاهدين العرب في أفغانستان وهو من أصل فلسطيني، في المملكة الأردنية الهاشمية. يقول ابن عبدالله عزام عن هذه المقابلة الأولى:

"في صيف سنة ١٩٨٤، كان الشهيد الدكتور عبد الله عزام عائد في إجازة، وفي هذه الإجازة كان يقوم بجمع التبرعات وبالعمل الدعوي والإعلامي للقضية الأفغانية. أسامة بن لادن جاء إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وكان قد سمع بأن هناك رجل قد سبق إلى الساحة، وهو الشهيد الدكتور عبد الله عزام، وكان يرغب حقيقةً بأن يعرف خلفية أو يتعرف على القضية الأفغانية. طبعاً اللقاء استمر من ٣ إلى ٤ ساعات، الشيخ أسامة بن لادن ما ترك أي ملابسات تدور في ذهنه إلا وسأل عنها، والوالد أجابه عن جميع تساؤلاته. وتم الاتفاق على أنه ينتقل الوالد إلى موسم الحج، لأداء فريضة الحج سنة ١٩٨٤، وإن كان أسامة بن لادن قد أنهى أموره فينتقلوا سوية إلى باكستان ثم إلى أفغانستان، وإلا فإن الوالد يسبق"[١].

وهكذا كان، وانتقل أسامة إلى أفغانستان ليتحول إلى "مجاهد" فيها. وخلال هذه السنة، أو ما بقي منها، حدث الكثير. إذ أسس أسامة وعبدالله عزام، وقيل عبدالله عزام وحده، مركزاً لجمع التبرعات وتنظيم التمويل والدعوة ولاستقبال المجاهدين الراغبين في الانخراط في العمليات القتالية داخل أفغانستان، واسموه بـ (مركز الخدمات). كما أسس أسامة في داخل أفغانستان مركزاً للتدريب والإيواء وتنفيذ العمليات المسلحة تحت اسم (معسكر الفاروق). ومن اللافت للنظر أن الدعم المالي للمركز والمعسكر قد أتى من دول مثل المملكة العربية السعودية، ودول الخليج العربي كلها، وباكستان، والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تزودهم سراً بالسلاح وأساليب التدريب. وفي هذه السنة أيضاً خاض أسامة بن لادن أولى معاركه مع المجاهدين الأفغان، يقول أسامة:

"ثم تتابعت الأحداث بعد ذلك إلى عام ١٤٠٤هـ وكانت أول معركة نحضرها في أفغانستان، فلما رأينا حال المجاهدين وما هم فيه من ضعف وقلة حيلة، لام الإنسان نفسه كيف تأخر كل هذا الوقت عن نصرة المسلمين المجاهدين في سبيله حتى شَعُر

---

[١] المصدر السابق.

أنه لا مكفر أفضل من أن يُقتل في سبيله حتى يكفر عنه ما تأخر وما توانى في نصرة إخوانه المجاهدين"[1].

وفي عام ١٩٨٨، وبسبب الشكاوى المتكررة من أهالي المجاهدين العرب من عدم معرفة مصير أبنائهم وعدم وصول معلومات دورية عنهم، أسس أسامة بن لادن "قاعدة" للمعلومات عن المجاهدين العرب اسماه بـ "سجل القاعدة". ومن هنا أتت التسمية لجماعة أسامة بن لادن بـ "القاعدة". وهذا السجل يشمل كل المعلومات عن كل فرد من أفراد المجاهدين العرب من أول وصولهم، ومروراً بتحركاتهم ونشاطاتهم، ونهاية بعودتهم إلى بلادهم إن كانوا أحياء. وتطور "سجل القاعدة"، أو القاعدة اختصاراً، بعد ذلك ليكون مركزاً تنظيمياً فاعلاً يدخل تحت مهامه من أول استقبال المجاهدين في (بيت الأنصار) في بيشاور وهو أول مكان يتم استقبال المجاهدين فيه ونهاية بمغادرتهم أو استرجاع جثثهم. وغلب اسم "القاعدة"، على ما تخيله الوعي السياسي الغربي بأنها هي المنظمة برمتها، على كل النشاطات التي قام بها أسامة بن لادن أو من تأثر به لاحقاً.

بعد هذا، وبسبب التشجيع الرسمي الخفي أحياناً والعلني أحياناً أخرى من الحكومات العربية والغربية، تدفق المجاهدون العرب وغيرهم على "بيت الأنصار" في باكستان ومنها إلى العمق الأفغاني. وقد قيل أن عدد الجنسيات التي تدفقت على جماعة القاعدة في النصف الأخير من عقد الثمانينات بلغ أكثر من ثلاثين جنسية مختلفة منهم أمريكيون. وعلى اثرها أنشأ أسامة العديد من المعسكرات التدريبية داخل أفغانستان لتدريب وايواء هؤلاء المجاهدين الجدد.

بعد الانسحاب السوفيتي من أفغانستان، عاد أسامة إلى المملكة العربية السعودية في سنة ١٩٨٩، وبعد ذلك منعته السلطات السعودية من السفر أو الانخراط في نشاطات دعوية ووجهت له تحذيراً باحتمال اعتقاله في حال مخالفته. أشارت بعض المواقع الجهادية إلى أن السبب في ردة الفعل السعودية هذه هو فكرة برقت في ذهن أسامة وبدأ العمل الفعلي لها في فتح جبهة "جهادية" ضد اليمن الجنوبي، الحليف السوفيتي في ذلك الوقت قبل الوحدة اليمنية. وتنطلق هذه الجبهة من الحدود المشتركة بين اليمن الجنوبي والسعودية.

بقي أسامة ممنوعاً من السفر خلال فترة الاحتلال العراقي لدولة الكويت وحرب تحريرها، ثم بعد ذلك في سنة ١٩٩١ رفع عنه الحظر وغادر المملكة العربية السعودية بإتجاه باكستان ومن ثم إلى أفغانستان. وفي أفغانستان واجه أسامة وضعاً مأساوياً لقضيته التي قاتل دفاعاً عنها وأنفق من أمواله بلا حدود عليها. إذ واجه أسامة الإقتتال

---

[1] المصدر السابق.

والتناحر الذي دار بين فصائل المجاهدين الأفغان لاقتسام السلطة في البلاد. حاول أسامة التوفيق بين تلك الفصائل إلا أنه فشل في ذلك، ودفعه خوفه من الاغتيال إلى مغادرة أفغانستان بعد أشهر قليلة من وصوله باتجاه الخرطوم في السودان.

في السودان تمكن أسامة من نقل جزء من أرصدته المالية من السعودية إليها، ومن نقل بعض المعدات الإنشائية أيضاً. وعمل أسامة في استصلاح الأراضي الزراعية وانشاء المزارع وشق الطرق. ومع تأكيد بعض المواقع الجهادية أن أسامة لم ينخرط في أي عمليات جهادية هناك، إلا أن حارسه الشخصي، يوسف العييري، أكد بأنه قد ساهم في التخطيط لعمليات ضد الجنوب السوداني المسيحي[1].

وفي سنة ١٩٩٢ صدر أمر بتجميد أرصدته المالية في المملكة العربية السعودية، وتبعه في عام ١٩٩٤ أمرٌ ملكيٌ بسحب جنسيته السعودية. وكأن قرار سحب جنسيته كان القشة التي قصمت ظهر البعير إذ تحول بعدها أسامة للجهر علناً بآرائه في الحكومات العربية والدعوة الصريحة لإسقاط حكومة بلاده ضمن أخرى. ولكن خلال اقامة أسامة في السودان، تطورت الأوضاع العسكرية في الصومال إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة بين فصائل الصوماليين بمشاركة بعض أفراد من جماعة القاعدة[2] وبين القوات الأمريكية، ونتج عنها انسحاب القوات الأمريكية من الصومال بعد تعرضها لخسائر بشرية. غادر أسامة بعدها السودان إلى اليمن، ولأسباب مختلف عليها عاد بعد فترة قصيرة إلى السودان. بعد عودته بفترة قصيرة، وفي نوفمبر ١٩٩٥، لقي خمسة أمريكيين مصرعهم بالإضافة إلى اثنين آخرين وإصابة ستين شخصاً بجروح مختلفة بسبب انفجار سيارة ملغومة كانت متوقفة بجانب مركز للتدريب يديره أمريكيون في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية. اتهمت جماعة القاعدة بتدبيره، ولم ينف أسامة ذلك، بل على العكس، وصفهم بأنهم أبطال. بعدها ازدادت الضغوط على الحكومة السودانية لإخراجه من بلادها أو تسليمه للسلطات السعودية. وفي عام ١٩٩٦، وبواسطة طائرة خاصة تولى هو تدبيرها، غادر أسامة بن لادن السودان إلى أفغانستان والتي كانت تسيطر على أجزاء مهمة منها حركة طالبان ولا تزال تتقدم لتسيطر على المزيد.

وفي أفغانستان، مع أيمن الظواهري، توالت عمليات التفجير ومحاولات التخريب في مناطق متعددة من العالم وتم توجيه أصابع الاتهام إلى جماعة القاعدة. كما أن أسامة أصدر بياناً أعلن فيه وجوبخراج الكفار من جزيرة العرب، كما صدرت دعوة صريحة

[1] أنظر سيرة يوسف العييري في هذا الفصل.

[2] أنظر سيرة يوسف العييري في هذا الفصل.

بالتوافق مع أيمن الظواهري بقتل الأمريكيين واليهود في كل زمان ومكان. وبعد سيطرة طالبان على معظم أفغانستان، قابل أسامة أمير جماعة طالبان ملا عمر وتلقى ضمانات منه باستضافته والدفاع عنه وعدم تسليمه. واستمر هذا الحال حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والغزو الأمريكي لأفغانستان.

بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان وسقوط نظام طالبان، اختفى أسامة بن لادن في مكان ما على الحدود الباكستانية الأفغانية، كما يعتقد البعض، ولم تفلح كل الجهود المبذولة في القبض عليه حتى على الحصول عن موقع تقريبي أكيد لمكان تواجده.

أيمن الظواهري

الدكتور أيمن الظواهري، هو الرجل الثاني في تنظيم القاعدة، والساعد الأيمن لأسامة بن لادن كما يراه الغرب بعد أحداث الهجوم على نيويورك وواشنطن. وهو الرجل الذي يتوقع الجميع ظهوره على العناوين الرئيسية في الصحف ونشرات الأخبار مهدداً ومتوعداً بالمزيد، رافعاً إصبعه إلى أعلى، كلما قامت جماعة إسلامية متطرفة في شرق الأرض أو غربها بعملية مسلحة. كما أنه يظهر في تسجيل مرئي أو صوتي كلما جدّ جديد على الساحة السياسية، فهو يظهر منتقداً الحفريات التي يقوم بها اليهود في القدس وتحت المسجد الأقصى، ويظهر ليؤكد للناس بأن "لبنان ثغر من ثغور المسلمين"، كما يظهر منتقداً الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما بعد أيام قليلة من توليه الرئاسة بسبب "ارتداده" عن جذوره الإسلامية ومحذراً إياه من إرسال المزيد من الجنود إلى أفغانستان. فأيمن الظواهري يستغل كل فرصة كما يبدو حتى يخرج للناس برسالة جماعة القاعدة الإعلامية. تلك الرسالة التي عمل من أجلها الظواهري منذ أكثر من أربعين سنة، ولا يزال ينتظر أن تثمر.

ولد أيمن الظواهري في ١٩ يونيو ١٩٥١ في محافظة الجيزة في جمهورية مصر العربية. وتحدث هو عن نشأته وعائلته فقال "والدي الدكتور محمد ربيع الظواهري، كان يعمل أستاذاً للعلوم في جامعة عين شمس. وأنا من عائلة معظم أفرادها من العلماء الأزهريين، جدنا الأكبر الشيخ محمد الحسن الظواهري كان شيخ الجامع الأزهر في الثلاثينات. وأمي تنتمي إلى عائلة عزام، وهي عائلة من قبيلة عربية مشهورة هاجرت إلى مصر. جدي لأمي هو الدكتور عبد الوهاب عزام، العلامة والأديب المشهور، وهو أول من ترجم شعر محمد إقبال إلى اللغة العربية شعراً"[١].

أنهى الظواهري تعليمه الثانوي سنة ١٩٦٨، ثم انتسب إلى كلية طب القصر العيني في جامعة القاهرة وتخرج منها سنة ١٩٧٤ بتقدير جيد جداً، وبعدها بثلاث سنوات حصل على درجة الماجستير في الجراحة. تقدم بعدها لنيل شهادة الدكتوراه، ويقول واصفاً

---

[١] حوار أجراه جمال اسماعيل لحساب قناة الجزيرة ولم تبثه، ثم نشره في كتابه "ابن لادن والجزيرة وأنا". جاء في هامش النسخة الرقمية نقلاً عن مجري اللقاء أن المقابلة كانت بحضور أسامة بن لادن. نشرت نص المقابلة نقلاً عنه الجماعات الجهادية في مواقعها على الشبكة. المقابلة مؤرخة رمضان ١٤١٩ هـ. نسخة رقمية.

هذه المرحلة "هذه الفترة كانت الجامعة المصرية تعج بالأحداث عقب حرب أكتوبر، وفيها نشأت الجماعات الإسلامية في مصر، بعد ذلك تقدمت إلى دراسة الدكتوراه لكن الأحداث لم تمهلني حيث اضطررت إلى ترك البلد، واعتقلت عام ١٩٨١ ومكثت في السجن ثلاث سنوات، تعرفت فيها على الوجه الآخر للنظام"[1].

من الواضح أن الظواهري قد بدأ صغيراً في تحوله نحو التشدد الديني، إلا أنه يصف نفسه بأنه انخرط في هذه الجماعات في حوالي سن الخامسة عشر، وهو ما أراه مبالغة في الوصف. هذا ما يقوله الظواهري عن نفسه "جماعة الجهاد في مصر نشأت حوالي عام ١٩٦٦، كنا عبارة عن مجموعة من الطلبة في المرحلة الثانوية، بدأنا نشكل مجموعات في أعقاب ضرب النظام لجماعة الإخوان عام ١٩٦٥. بدأنا نحن نتعرف على الحركة الإسلامية وما حدث لها، وخلصنا إلى نتيجة أن هذا النظام المصري نظام معاد للإسلام ولن يأتي على يده الخير، وأدى إلى وقوع كوارث تاريخية على البلاد، على مصر خاصة وعلى العرب عامة"[2]. فمن الواضح هنا أن ابن الخامسة عشر يبدو صغيراً جداً لأن ينخرط في، دع عنك إمكانية أن يُكوّن، مجموعات نتيجة للإعتقالات الواسعة التي شنها النظام المصري ضد جماعة الإخوان المسلمين على مدى سنوات عديدة. هذا بالإضافة إلى أن الإستنتاجات التي خرج بها طلبة الثانوية هؤلاء لا تبدو متوافقة مع المخزون المعرفي المتمثل في المرحلة العمرية لهم. وإذا أضفنا إلى ذلك كله قوله "منذ ذلك الحين ونحن نعمل لهذه المبادئ، وهي أنه يجب تغيير النظام في مصر، لأنه ليس هناك من سبيل إلا تغيير النظام بالقوة بعد أن وصل هذه الدرجة من الفساد وإضاعة البلاد"[3]، فإن منهج العمل، أي إسقاط النظام بالقوة، يلغي أية إمكانية في أن يكون هذا الرأي والمنهج هو نتاج لـ "مجموعة من الطلبة في المرحلة الثانوية". ولكن، وعلى كل حال، هذا ما وصف به الظواهري نفسه فيما يخص عن بداياته.

ولا يبدو أن هناك خطأ ما في هذه التواريخ أعلاه، إذ أن الظواهري كان قد أعطى مقابلة أخرى سبقت هذا الحوار أعلاه بخمس سنين قال فيه "كانت بدايتي في الحركة الإسلامية في هذه الجماعة التي أتشرف بالإنتماء إليها، وكان ذلك في حوالي سنة ١٩٦٦م، عندما تكونت النواة الأولى لهذه الجماعة بعد مقتل الشهيد سيد قطب رحمه الله. وكان من أعضاء هذه المجموعة الشهيد يحيى هاشم الذي كان

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر السابق.

رئيساً للنيابة العامة، والأخ إسماعيل الطنطاوي والأخ نبيل برعي. ثم نمت هذه المجموعة إلى أن وصلت إلى الحجم الحالي للجماعة"[1].

من الواضح أن الظواهري كان نشطاً جداً في فترة النشاط الطلابي الإسلامي في الجامعات في فترة حكم الرئيس المصري السابق أنور السادات. وهذا يفسر أن طالباً في مرحلة الدكتوراه في الطب يترك كليته ليسافر إلى أفغانستان. يحدثنا الظواهري عن هذه الرحلة فيقول: "في النصف الثاني من سنة ١٩٨٠ وأوائل ١٩٨١ قمت بالسفر إلى أفغانستان للإطلاع على الأوضاع من قرب هناك، واكتشفت الامكانيات الهائلة التي يمكن أن تستفيد منها الحركة الإسلامية في ساحة الجهاد الأفغاني"[2]. وبعد عودته من هناك بفترة قصيرة اغتيل الرئيس المصري أنور السادات في اكتوبر ١٩٨١ والقي *القبض على الظواهري بسبب انتماءه الى تنظيم الجهاد* المتهم باغتياله. أدين الظواهري بتهمة حيازة سلاح من دون ترخيص وسجن لمدة ثلاث سنوات.

بعد الإفراج عنه ذكرت بعض المصادر أنه سافر إلى عدة دول منها الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية والسودان. والظواهري يقول بأنه خرج من مصر بعد الإفراج عنه بثلاثة أشهر وأنه قام بجولة في بلاد مختلفة[3]. وعن كيفية خروجه يقول الظواهري "غادرت مصر بمعاونة كثير من أنصار الحركة الإسلامية في المواقع الشعبية والرسمية، ولذا كان خروجي مفاجأة وصدمة للنظام. وكان المزعج فيها للنظام أن الأمر بدا قانونياً تماماً، مما لم يُمكّن النظام من الإمساك بأي خيط أو كشف تفاصيل العملية، ويوماً ما قد نستطيع ان نروي هذه الوقائع إن شاء الله"[4].

---

[1] نص حوار أجراه مراسل جريدة الحياة اللندنية ولكن لسبب مجهول لم تنشره. ثم نشرت مقتطفات منه جريدة العربي الإسبوعي المصرية في العدد ٢١ بتاريخ ٢٢- ١١- ١٩٩٣. ويبدو أن هذا البتر أثار حنق الجماعة فنشرت تفاصيل اللقاء بواسائل متعددة منها لاحقاً صفحات الشبكة العنكبوتية (الإنترنت). وأصبح هذا اللقاء متوفراً في أغلب المواقع الجهادية التي تتطرق لأدبيات أيمن الظواهري.

[2] المصدر السابق.

[3] حوار أجراه جمال اسماعيل لحساب قناة الجزيرة ولم تبثه، ثم نشره في كتابه "ابن لادن والجزيرة وأنا". جاء في هامش النسخة الرقمية نقلاً عن مجري اللقاء أن المقابلة كانت بحضور أسامة بن لادن. نشرت نص المقابلة نقلاً عنه الجماعات الجهادية في مواقعها على الشبكة. المقابلة مؤرخة رمضان ١٤١٩ هـ. نسخة رقمية.

[4] نص حوار أجراه مراسل جريدة الحياة اللندنية ولكن لسبب مجهول لم تنشره. ثم نشرت مقتطفات منه جريدة العربي الإسبوعي المصرية في العدد ٢١ بتاريخ ٢٢- ١١- ١٩٩٣. ويبدو

بعد ذلك توجه إلى باكستان وانظم عام ١٩٨٥ إلى مستشفى للهلال الأحمر الكويتي في بيشاور لعلاج الجرحى والمصابين في الحرب الأفغانية السوفيتية. بعدها بدأ الظواهري في الدخول إلى العمق الأفغاني للمشاركة في المستشفيات الميدانية على الجبهات، وهناك كان لقائه الأول مع أسامة بن لادن، ومنذ ذلك الحين "وأنا هكذا أدور في البلاد من أجل قضية الجهاد"[1] كما يقول الظواهري.

ومع تواجد الظواهري في أفغانستان إلا أن تأثيره في مصر وغيرها من الدول كان واضحاً. فقد اتهمته السلطات المصرية بعمليات ارهابية متعددة منها محاولة اغتيال رئيس الوزراء السابق عاطف صدقي ووزير الإعلام صفوت الشريف ومحاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس بابا، كما اتهمه مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي بعدة قضايا منها تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام وضلوعه في التخطيط لتفجير المدمرة الأمريكية كول في اليمن.

بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بدا واضحاً أن جماعة القاعدة بقيادة أسامة بن لادن وأيمن الظواهري قد لعبوا دوراً رئيسياً في التمويل والتخطيط والتدريب لهذه العملية. ولذلك وضعته الولايات المتحدة الأمريكية على قائمة المطلوب القبض عليهم ورصدت في مقابل ذلك مكافأة مالية ضخمة لمن يدل عليه. وبعد الغزو الأمريكي لأفغانستان مارس الظواهري نشاطه من مكان مجهول، يُعتقد أنه في مكان ما على الحدود الباكستانية الأفغانية، إلا أن جميع الجهود الرسمية فشلت في القاء القبض عليه أو حتى الوصول قريباً من مكانه. ومن هذا المكان المجهول لا يزال الظواهري يخرج على الناس إما بفلم مصور أو بتسجيل صوتي كلما شاء ذلك.

أن هذا البتر أثار حنق الجماعة فنشرت تفاصيل اللقاء بواسائل متعددة منها لاحقاً صفحات الشبكة العنكبوتية (الإنترنت). وأصبح هذا اللقاء متوفراً في أغلب المواقع الجهادية التي تتطرق لأدبيات أيمن الظواهري.

[1] حوار أجراه جمال اسماعيل لحساب قناة الجزيرة ولم تبثه، ثم نشره في كتابه "ابن لادن والجزيرة وأنا". جاء في هامش النسخة الرقمية نقلاً عن مجري اللقاء أن المقابلة كانت بحضور أسامة بن لادن. نشرت نص المقابلة نقلاً عنه الجماعات الجهادية في مواقعها على الشبكة. المقابلة مؤرخة رمضان ١٤١٩ هـ. نسخة رقمية.

أبو مصعب الزرقاوي
(أحمد فضيل نزال الخلايلة)

عرف العالم اسم أبو مصعب الزرقاوي بعد الغزو الإمريكي للعراق والإطاحة بالنظام الحاكم فيه، وخصوصاً بعد أن شاهدوه في ١١ مايو ٢٠٠٤ من خلال فلم بثته الجماعات المتطرفة في العراق وهو ينحر بيده (نيكولاس بيرج) الأمريكي الذي اختطفته هذه الجماعات في وقت سابق. وقبل أن ينحر (نيكولاس بيرج) بلحظات توجه الزرقاوي بالخطاب إلى (أمهات وزوجات جنود الأمريكان) قائلاً لهن "لن يصلكم منا الا النعوش إثر النعوش، والتوابيت تلو التوابيت، ذبحاً على هذه الطريقة"[1]. كما تكرر اسمه كمسؤول مباشر عن عمليات متعددة ضد قوات الجيش والشرطة والطوائف الشيعية والكردية العراقية، كما اتهمته السلطات الأردنية بتنفيذ عمليات ارهابية داخل الأردن. ولكن اسم الزرقاوي قد تم تداوله لأول مرة في المحافل الدولية عندما أورد اسمه وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، كولن باول، أمام مجلس الأمن في فبراير سنة ٢٠٠٣ عندما كان يبرر أمامهم الحملة العسكرية ضد العراق.

ولد أحمد فضيل نزال الخلايلة، أو أبو مصعب الزرقاوي، في الأردن في ٢٠ اكتوبر ١٩٦٦ في مدينة الزرقاء الذي انتسب إليها لا حقاً في لقبه. وكانت ولادته في حي يدعى "معصوم" في منزل يطل مباشرة على المقابر. استرسل أحد المصادر في الربط بين صباه المبكر وبين منزله المطل على القبور فقال "ترعرع في مواجهة تلك المقبرة وهو صبي صغير، وقعت عيناه باستمرار على هذا المنظر الخيالي الموشى بالقبور الذي سوف يكون له على الأغلب أثر على شخصيته، والذي سوف يثير لديه على الخصوص افتتاناً بالموت"[2].

لم يكن الزرقاوي مجتهداً في دراسته المبكرة، فقد وصفه المصدر السابق نقلاً عن معلميه بأنه كان "صبياً شارد الذهن لا يهتم بالدروس". ولهذا السبب لم يكمل الزرقاوي تعليمه، وتوقف عند الصف التاسع فقط بعد أن حصل على مجموع قليل فيها.

---

[1] ضمن الأرشيف الجامع لخطب وكلمات أبو مصعب الزرقاوي، نسخة رقمية.

[2] عن تلخيص لكتاب أبو مصعب الزرقاوي الوجه الآخر للقاعدة، جان شارل بيرزار، ترجمة هالة لولو، الدار العربية للعلوم.

ومع رفضه القاطع الانتساب إلى المعاهد المهنية، أمضى الزرقاوي معظم وقته "في مقبرة معصوم عاطلاً عن العمل"[١]، إلا أن المصادر الجهادية تقول بأنه عمل لمدة شهر (أو أشهر) في بلدية الزرقاء.

يحدثنا الزرقاوي عن بداية تحوله إلى الإلتزام الديني فيقول "كان ذلك في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي. وكانت بدايتي في مسجد (الحسين بن علي) الكائن في مدينة الزرقاء. ثم بعد التزامي بستة أشهر ذهبت إلى أفغانستان حيث أرض الجهاد"[٢]. وعلى هذا فإن بداية تحول الزرقاوي إلى التوجه السلفي المتطرف كان وعمره في حدود ٢٣ سنة كما سوف يؤكد لنا ذلك بعد قليل. وكان السبب المباشر في التزامه هذا كما يحدثنا هو بنفسه:

"كان الداعي الذي دفعني إلى التدين أني مررت بأكثر من حادثة تعرضت فيها للهلاك وشارفت معها على الموت، فشعرت أن الله عزّ وجل ينذرني. وبعدها اهتديت والتزمت طريق الإسلام"[٣].

لم يطل الأمر بالزرقاوي بعد تحوله هذا، ستة أشهر كما قال لنا، حتى التحق بالمجاهدين الذين يقاتلون الإحتلال السوفيتي في أفغانستان. والسبب في سفره إلى "أرض الجهاد" يشرحه لنا أيضاً الزرقاوي فيقول "خلال وجودي مع الإخوة في المسجد كنت بفضل الله تعالى محافظاً على صلاة الجماعة، وكان الإخوة يتذاكرون أخبار الجهاد في أفغانستان، وكانت تأتينا من هناك بعض الأشرطة للشيخ عبد الله عزام رحمه الله الذي كان له تأثيراً كبيراً في توجّهي صوب الجهاد. وكانت تأتينا كذلك (مجلة الجهاد) وبعض الأفلام المرئية التي أثّرت فيّ كثيراً وجعلتني من بين الشباب الذين حرصوا على الذهاب إلى ساحات الجهاد في أفغانستان. وعزمت على الهجرة تاركاً ورائي أهلي، حيث لم يكن مضى على زواجي إلا مدة قصيرة جداً، تقارب الشهرين، وكان عمري آنذاك ثلاث وعشرين سنة"[٤].

وبسبب الوضع السياسي العربي المهيأ آنذاك لتنقل هؤلاء الأفغان العرب من وإلى أفغانستان لقتال الإتحاد السوفيتي، استطاع الزرقاوي الحصول على جميع إشارات وتصاريح المرور في الأردن، ثم سافر بعدها إلى أفغانستان. يقول الزرقاوي "وقد كان

---

[١] المصدر السابق.

[٢] حوار مع الشيخ أبي مصعب الزرقاوي رحمه الله، أجرى الحوار القسم الإعلامي لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، مؤرخ بـ ١٤٢٧ هـ، نسخة رقمية.

[٣] المصدر السابق.

[٤] المصدر السابق.

وصولي إلى أفغانستان في سنة ١٩٨٩، وبعد أن مكثت ثلاث سنوات هناك عدت إلى الأردن في عام ١٩٩٢"[1]. وفي أفغانستان استخدم الزرقاوي لقب (أبو محمد الغريب)، وشارك في معارك خوست وشهد دخول المجاهدين إلى كابل. ثم بعد ذلك شارك في معارك عديدة خاضها إلى جانب قلب الدين حكمتيار و جلال الدين حقاني. ويلخص الزرقاوي خبرته الأفغانية بقوله "كانت التجربة عسكرية، ويطغى عليها احتراف فنون القتال، ولم يكن هناك ثمة تأكيد على الجوانب التنظيمية أو على ما يجب مراعاته من بناء شرعي"[2]. ويقول أيضاً "عشنا هناك حياة الجبهات، وكان جهاداً عاماً مع الكفار. وكنا نجلس الشهور الطويلة في الجبهات، ولم يكن هناك برنامج منظم بحيث أنك تكون وسط جماعة تبدأ تربيتك تربية جهادية تشمل التربية الشرعية والتنظيمية، لم يكن هناك شيء من هذا، بل كانت هناك معسكرات تتدرب فيها ثم تنزل إلى الجبهات لترابط وتقاتل فحسب"[3]. ولم تذكر أياً من المصادر التي اطلعت عليها بشكل صريح أن الزرقاوي قد قابل شخصياً أسامة بن لادن خلال تواجده في أفغانستان.

عاد بعدها الزرقاوي إلى الأردن. يحدثنا عن السبب فيقول: "كنا في أفغانستان، ولكن سبحان الله بدأت الأحزاب تتقاتل فيما بينها بعدما سقطت كابل، ورأينا بعض الأوضاع التي كانت بعيدة عن المنهج القويم. فارتأينا أن نخرج من أفغانستان لنحاول أن نفعل شيئاً في بلاد الشام، وعلى وجه الخصوص في فلسطين والأردن"[4].

بعد عودته إلى الأردن، وفي مسقط رأسه مدينة الزرقاء، عمل الزرقاوي في مجال الدعوة الجهادية في المساجد. وبالتعاون مع أبو محمد المقدسي[5]، واسمه الحقيقي عصام

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر السابق.

[4] المصدر السابق.

[5] أبو محمد المقدسي، إسمه الحقيقي عصام البرقاوي. ولد في قرية برقا في فلسطين سنة ١٩٦٢ وهاجرت عائلته إلى الكويت. وفي الكويت أكمل البرقاوي جميع مراحله التعليمية حتى نهاية المرحلة الثانوية. ثم درس في جامعة الموصل في العراق بكلية العلوم، ثم عاد للكويت وغادرها مرة ثانية إلى الأردن خلال الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت. تلقى العلوم الشرعية في العراق والمملكة العربية السعودية، كما سافر إلى أفغانستان وباكستان. بدأت كتاباته السلفية المتطرفة تظهر خلال فترة أوائل التسعينات ولتشكل مصدراً مهماً للفكر السلفي المتطرف ليس بسبب تعمقها الفقهي ولكن بسبب مجاهرته الجريئة في كفر الحكومات ومؤسساتها إلى درجة أنه خطب في مجموعة من القضاة خلال محاكمته معلناً

البرقاوي، حاولوا تهريب أسلحة إلى فلسطين المحتلة عبر الحدود الأردنية. ولكن محاولة التهريب هذه اكتشفت وتم معرفة مصدر الأسلحة. بعدها تم تقديم الإثنين، ضمن آخرين، إلى المحاكمة في قضية عُرفت باسم (بيعة الإمام). وخلال هذه المحاكمة برز محوراً هاماً من محاور المنهج السلفي المتطرف وهو رفض التحاكم إلى غير القوانين الشرعية، إذ رفض الزرقاوي والمقدسي توكيل محامين لينوبوا في الدفاع عنهما على اعتبار ردة النظام وكفر قوانينه. بل إن الزرقاوي ترافع عن نفسه في ١٥ ابريل ١٩٩٤ داعياً القضاة الى التوبة والإنابة ومبتدءاً كل فقرة من كلامه بقوله "أيها القاضي بغير ما أنزل الله"، ثم لتتحول كلماته لهم إلى مادة تتناقلها كل المواقع الجهادية على الشبكة العنكبوتية. وحكمت المحكمة عليه بالسجن مدة ١٥ سنة.

أمضى الزرقاوي حوالي أربع سنوات في السجن من فترة حكمه، ثم خرج عام ١٩٩٩ بعفو ملكي اصدره الملك عبدالله الثاني بمناسبة توليه عرش المملكة بعد وفاة والده. وغادر بعدها الزرقاوي الأردن مباشرة إلى أفغانستان، وبالتحديد إلى مدينة هرات، أيام حكومة طالبان وأنظم إلى معسكرات المجاهدين فيها. وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، شارك الزرقاوي في المعارك التي جرت ضد الغزو الأمريكي لأفغانستان. وبعد سقوط نظام طالبان توجه الزرقاوي إلى العراق ليستقر فيه وذلك قبل سقوط النظام العراقي بقيادة الرئيس السابق صدام حسين. ومن هنا جاء الاتهام الأمريكي للنظام العراقي بأن له صلات محددة بجماعة القاعدة والتي تتهمها الإدارة الأمريكية بمسؤوليتها عن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن.

ذكرت بعض المواقع الجهادية أن عدد من توجه مع الزرقاوي إلى العراق، وذلك عن طريق إيران، نحو ١٥٠٠ فرد، وقد اعتقل الإيرانيون بعضاً من هؤلاء. ومع أن الإيرانيون قد اعتقلوا بالفعل بعضاً من المجاهدين الأفغان الذين مروا خلال أراضيهم بعد سقوط نظام طالبان، إلا أن هذا الرقم يبدو مبالغاً فيه بسبب الصعوبة البديهية لتنقل هذا العدد الكبير من دون أن تتم ملاحظته. وقد ذكرت مواقع أخرى بأن دخوله إلى العراق كان عن طريق الحدود المشتركة لإيران مع كردستان شمالاً وبالتعاون مع المجاهدين الأكراد. ومما يؤكد هذا الرأي وهذه العلاقة، من وجهة نظرهم، أن الزرقاوي قد نعى عبد الهادي دغلس أحد المجاهدين الأكراد بعد القصف الأمريكي لمخيم أنصار الإسلام في الشمال العراقي وأدى إلى مقتله. ومن اللافت للنظر أن الزرقاوي عندما نعى

كفر الحكومات وكفرهم، فهو أقرب إلى البطل في ذهن اتباعه منه إلى فقيه. اعتقل عدة مرات في الأردن، كما مارس الإضراب عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله خلافاً للمنهج السلفي الذي يرى في مثل هذه الأعمال بدعة.

عبد الهادي دغلس قال فيه "والله ما رزءت بمصيبة، بعد أن هداني الله، بمثل فقد هذا الأخ (...) لقد كنت والله الأخ الحبيب والصديق الشفيق، وكنت السمع والبصر".

في العراق أسس الزرقاوي جماعة التوحيد والجهاد وتم مبايعته على أنه أميرها. وفي عام ٢٠٠٢ اتهمته الأردن بأنه المسؤول المباشر لعملية اغتيال راح ضحيتها دبلوماسي أمريكي وحكمت عليه المحكمة بالإعدام غيابياً. بعدها أرسل الزرقاوي مجموعة ارهابية إلى الأردن بقيادة عبد الفتاح عزمي الجيوسي للهجوم على مبنى المخابرات الأردنية باستخدام مواد كيميائية ومتفجرة، إلا أن المجموعة ألقي القبض عليها وحكم على الجيوسي بالإعدام وبالمثل على الزرقاوي أيضاً.

بعد الغزو الأمريكي للعراق وسقوط النظام الحاكم فيه، تحول نشاط الزرقاوي إلى الداخل العراقي ليشمل تقريباً كل المجال الجغرافي العراقي، ومن هنا بدأ البروز الإعلامي له. وفي اكتوبر ٢٠٠٤ أعلن الزرقاوي البيعة لأسامة بن لادن ولتنظيم القاعدة، وجاء في خطاب الزرقاوي في بيعته لأسامة بن لادن "والله يا شيخ المجاهدين لئن خضت بنا البحر لخضناه معك بإذن الله، ولئن أَمرت لنسمعن، ولئن نهيت لننتهين. فنعم القائد أنت لجيوش الإسلام ضد الكفار جميعهم أصليين ومرتدين"[1]. وبعد هذه البيعة أصبحت رسائل أبو مصعب الزرقاوي لأميره تبتدئ هكذا "من جندي واقف على خط النار، من أبي مصعب الزرقاوي، إلى أميره المفضال أبي عبد الله أسامة أبن لادن"[2].

تميز الزرقاوي في العراق بتبني منهج نحر الرهائن أمام الكاميرات. فبالإضافة إلى نحر (نيكولاس بيرج) الأمريكي الذي أشرنا إليه سابقاً، تولى الزرقاوي أيضا نحر (أولين آرمسترونغ). كما أنه كان يخطط إلى إدخال العراق في حرب أهلية شاملة كما كشفت رسالة وجهها إلى أسامة بن لادن يطلب رأيه في الخطة. واستهدف أيضاً الطوائف الشيعية والكردية في العراق.

في ٨ يونيو سنة ٢٠٠٦ أغارت الطائرات الأمريكية على منزل في منطقة بعقوبة لتقتل أبو مصعب الزرقاوي ومعه آخرين. وقد أوضحت القوات الأميركية أن الغارة كانت نتيجة لعملية استخبارية استندت بشكل أساسي إلى ملاحقة شخص آخر اسمه عبد

---

[1] بيان البيعة لتنظيم القاعدة، أبو مصعب الزرقاوي، نسخة رقمية مؤرخة ٣ رمضان ١٤٢٥ هـ.

[2] رسالة من جندي إلى أميره، أبو مصعب الزرقاوي، نسخة رقمية مؤرخة ٢٢ ربيع الثاني ١٤٢٦ هـ.

الرحمن العراقي والذي قُتل معه[1]. إلا أن بعض الآراء أكدت أن معرفة القوات الأمريكية بمكان اختباءه كان نتيجة لفلم صوره الزرقاوي في صحراء العراق وتم التعرف على الموقع بواسطة الأجهزة الإستخباراتية العسكرية، ومنه بدأ تتبع الأدلة لمكان اختباءه.

[1] عن تلخيص لكتاب أبو مصعب الزرقاوي الوجه الآخر للقاعدة، جان شارل بيرزار، ترجمة هالة لولو، الدار العربية للعلوم.

أبو قتادة الفلسطيني
(عمر محمود عثمان أبو عمر)

يعتبر أبو قتادة الفلسطيني أحد أهم منظري التيار السلفي المتطرف بكافة فصائله وجماعاته. فمن الواضح أن هذا التأثير قد امتد من كشمير في باكستان شرقاً حتى الجزائر غرباً، ونسخ فتاويه وإجاباته ومحاضراته وردوده تواجدت بصورها المكتوبة والصوتية في كل الإمتداد الجغرافي الذي يحده هذان البلدان من طرفيه. بل إن نسخة من بعض محاضراته وفتاويه وجدت في شقة خاصة في ألمانيا كان يسكنها محمد عطا أحد المنفذين الرئيسيين للهجوم على مدينتي نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. كما أن نسخ من فتاواه وجدت ضمن موجودات أحد المخابئ التي تستعملها الجماعات المسلحة في الجزائر، وبعث اليه المقاتلون الكشميريون يستفتونه في بعض المسائل، واستشاره الليبيون، ويستشهد به التيار السلفي المتطرف في الجزيرة العربية ومصر، وتحتوي المواقع الجهادية العراقية على نسخ متعددة لمقالاته وفتاواه. إلا أن جهوده تركزت على الجانب النظري فقط الذي يدعو صراحة إلى تبني العنف المسلح لهذا التيار، فأبو قتادة لم يطلق طلقة واحدة في سبيل أفكاره، ومن المحتمل جداً أنه لم ير سلاحاً في حياته خارج إطار الصور وربما شاشات التلفاز. كتب عنه أحد أهم المواقع الجهادية على الشبكة العنكبوتية "ولما كان اهتمامه بأصول الفقه، وهو علم تنظيري تأصيلي معياري، فقد أكسبه ذلك ملكة تنظيرية لا تخطئها العين عند قراءة ردوده ومناظراته".

أبو قتادة هو عمر محمود عثمان أبو عمر، أردني من أصل فلسطيني. ولد أبو قتادة في سنة ١٩٦١ في منطقة راس العين التي تقع في الجزء الأوسط من العاصمة الأردنية عمّان. وأرجعت بعض المصادر تحوله إلى التدين السلفي الملتزم لفترة مبكرة من حياته، وأشارت مصادر أخرى إلى أنها كانت في فترة دراسته الثانوية. بعد إنهائه الثانوية العامة انتسب إلى الجامعة الأردنية وتخرج منها سنة ١٩٨٤ بدرجة بكالوريوس في الشريعة الإسلامية. وذكر موقعه الرسمي على الشبكة العنكبوتية الذي تم اغلاقه واعادة فتحه بعناوين مختلفة عدة مرات أنه حاصل على ماجستير في أصول الفقه، هذا

على الرغم من أن بعض من كتبوا شذرات متعددة عن سيرته أكدوا بأنه لم يستطع إكمال دراساته العليا.

بعد تخرجه من الجامعة الأردنية انتسب إلى الجيش الأردني، الذي سوف يُكفّر أبو قتادة جميع أفراده لاحقاً، برتبة "وكيل" وعمل في مجال الإفتاء في السجن العسكري. استمر أبو قتادة في الجيش الأردني حتى نهاية الثمانينات حيث برز نشاطه السلفي المتشدد. بعد حرب تحرير الكويت من الإحتلال العراقي حاول أبو قتادة مع آخرين توحيد التوجهات السلفية على الساحة الأردنية تحت تيار واحد، إلا أنه فشل في ذلك بسبب معارضة الشيخ ناصر الدين الألباني لهذا التوجه. ثم بعد ذلك حاول إنشاء حركة سلفية مستقلة في الأردن إلا أنه فشل أيضاً في ذلك. بسبب هذا الفشل المتكرر في مشاريعه الحركية غادر أبو قتادة الأردن متوجهاً إلى ماليزيا في سنة ١٩٩١، ومنها توجه إلى باكستان. أشارت بعض المصادر إلى أنه في باكستان خاض أبو قتادة صراعاً فكرياً، كما اسمته، مع الحركات الإسلامية المتواجدة هناك، إلا أنها لم تشر إلى طبيعة هذا الصراع ومحاوره، كما أن كتاباته المتوفرة لا تعكس بأي حال من الأحوال ولا تحوي أية إشارة إلى حالة هذا الصراع الباكستاني هذا.

في سنة ١٩٩٤ توجه أبو قتادة إلى بريطانيا طالباً اللجوء السياسي هناك. وفي هذا البلد تفرغ أبو قتادة إلى مجهوداته النظرية التكفيرية المسلحة، ومنها انتشرت كتاباته ومحاضراته وفتاواه شرقاً وغرباً. كما أنه أشرف على إصدار مجلات تتبنى توجهاته السلفية تحت أسماء "الفجر" و "المنهاج". وبعد حصوله على اللجوء السياسي في بريطانيا بأربع سنوات، وخلال إقامته فيها، اتهمته السلطات الأردنية في سنة ١٩٩٨ بتمويل ووضع الأسس الفكرية لجماعة متطرفة تسمى "الإصلاح والتحدي"، وحكمت عليه المحكمة الأردنية، ضمن آخرين، بالسجن ١٥ سنة. طالبت بعدها السلطات الأردنية مثيلتها البريطانية تسليمه إليها إلا أن السلطات البريطانية امتنعت بسبب القانون البريطاني. وكانت جماعة "الإصلاح والتحدي" قد اتهمتها السلطات الأردنية بحيازة متفجرات وأسلحة بدون ترخيص بقصد القيام بأعمال تخريب والضلوع في عمليات تفجير طالت أحد الفنادق الأردنية وأعمال عنف ضد دوريات وأفراد الشرطة والمباحث العامة.

بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية، أصبح أبو قتادة مطارداً من جانب البوليس البريطاني في شهر ديسمبر من نفس السنة، وذلك في عشية الإعلان عن عزم الحكومة إصدار قوانين لمكافحة الإرهاب تسمح بإلقاء القبض على المشتبه بهم بدون توجيه التهم إليهم أو محاكمتهم. إختفى بعدها أبو قتادة ثم القي القبض عليه في اكتوبر ٢٠٠٢ في منزل جنوبي العاصمة لندن، لتنقله بعدها إلى سجن بلمارش. اطلق

سراحه بكفالة مالية في مارس سنة ٢٠٠٥، إلا أنه أعيد القبض عليه مرة ثانية في أغسطس من نفس السنة. حاولت الحكومة البريطانية ترحيله إلى الأردن إلا أن أبو قتادة تحداها بقضايا رفعها في المحاكم البريطانية وليربحها جميعاً. ثم أطلق سراحه مرة ثانية في يونيو سنة ٢٠٠٨ وفرضت عليه الإقامة الجبرية في منزله مع قيود مشددة على تحركاته والأشخاص الذين يزورونه والنشاطات المسموح له بمزاولتها. إلا أنه أعيد اعتقاله مرة أخرى في ديسمبر ٢٠٠٨ تحت دعوى مخالفته شروط الإفراج عنه، ولا زال معتقلاً حتى وقت كتابة هذه السطور.

يوسف صالح العييري

يتمتع يوسف العييري بمركز مرموق في أوساط التوجهات السلفية المتطرفة بسبب انخراطه في مجالات متعددة من انواع الجهاد كما يرونه. فقد انخرط في القتال المباشر ومجالات الدعوة والتجنيد والتدريب وجمع الأموال، وكتب أيضاً مدافعاً عن هذه التوجهات بكل وسيلة نشر ممكنة. وفي سبيل هذه الغاية انتحل اسماءً حركية متعددة منها سعيد الغامدي، أزمراي، عزام، عبدالله الزيد، وأبو البراء.

يوسف العييري[1] سعودي الجنسية ولم يكمل المرحلة الثانوية من التعليم بكل تأكيد، بل الخلاف ينحصر فيما إذا دخل المرحلة الثانوية ولم يكمل فيها التعليم أو لم يدخلها من الأساس. وفي حوالي الثامنة عشر من عمره، أو ربما قبل ذلك بقليل، غادر العييري المملكة العربية السعودية بإتجاه أفغانستان لقتال الإحتلال السوفييتي لها تحت راية المجاهدين العرب هناك. قضى سنوات في عمليات التدريب والقتال حتى تولى، على الرغم من صغر سنه، مهام التدريب في معسكر الفاروق[2] هناك. وكانت مجالات التدريب في هذا المعسكر تبتدأ بالمسدسات الخفيفة وتنتهي بالدبابات والأسلحة الثقيلة.

تولى يوسف العييري الحراسة الشخصية لأسامة بن لادن، وكتب عنه أحد من ترجم له "لما عزم الشيخ أسامة على الخروج إلى السودان أقلته طائرة هو وبعض الشخصيات المهمة من القاعدة، وكان برفقتهم الشيخ يوسف رحمه الله. وقد قضى فيها أربعة

---

[1] تم الإعتماد في أغلب المعلومات الواردة أدناه على ترجمة ليوسف العييري قام بها أحد من التقوه شخصياً قبل مقتله وسجلها في (يوسف العييري- شموخ في زمن الهوان، عيسى بن سعد آل عوشن، نسخة رقمية مؤرخة شعبان ١٤٢٥ هـ).

[2] معسكر الفاروق القريب من قندهار في جنوب أفغانستان. أحد المراكز الرئيسية للتدريب العسكري لجماعة القاعدة وتعرض لقصف مباشر وعنيف عند الغزو الأمريكي لأفغانستان. أنشأه أسامة بن لادن في سنة ١٩٨٨.

أشهر كان خلالها الحارس الشخصي للشيخ أسامة بن لادن"[1]. ومن الواضح أن السودان أصبحت مركزاً نشطاً لإدارة عمليات القاعدة داخل وخارج السودان. فقد كتب نفس هذا المصدر "إنني أتذكر الشيخ يوسف وهو يحدثني عن عبقرية أبو حفص المصري[2] رحمه الله والعمليات العسكرية التي كان يديرها هناك سواء في الصومال أو تخطيطه على قرنق[3]، نصارى الجنوب، والإثخان فيهم عبر خطط الشيخ أسامة وأبوحفص العسكرية"[4].

ولكن يوسف العييري غادر السودان بإتجاه الصومال وشارك الصوماليين في القتال ضد التواجد الأمريكي فيها حتى انسحابهم منها نهائياً. وكان الجيش الأمريكي تدخل في الصومال عام ١٩٩٢ لتوفير الأمن للمساعدات الغذائية إلى قطاعات عريضة من الشعب هناك كانت تعاني الفقر والمجاعة مع تعرضهم المستمر لإعتداءات العصابات المسلحة هناك، ثم انسحب بعد مقتل ١٨ من عناصره في ١٩٩٣.

بعد الصومال رجع يوسف العييري إلى المملكة العربية السعودية لينخرط في نشاط محموم على جبهات متعددة. فقد تولى جمع التبرعات لقضية البوسنة، وقيل أنه ذهب إلى كوسوفا. كما أنه وضع برنامجاً تدريبياً لمدة اسبوعين في مدينة الدمام في المملكة العربية السعودية يتعلق باللياقة البدنية وكل "ما يُحتاج إليه قبل وصول أرض البوسنة"[5] لمن أراد الذهاب إلى هناك. كما أنه نافح بكل وسيلة ممكنة عن دولة طالبان في أفغانستان، وكتب مدافعاً عن عمليات الجهاد في الفيليبين، وغيرها من القضايا المختلفة.

أعتقل يوسف العييري بعد عمليات تفجير لثكنات للجيش الأمريكي في مدينة الخبر السعودية في ١٩٩٦ بعد أن أشتبهت السلطات السعودية بأن مجموعات الأفغان العرب

---

[1] يوسف العييري- شموخ في زمن الهوان، عيسى بن سعد آل عوشن، نسخة رقمية مؤرخة شعبان ١٤٢٥ هـ.

[2] محمد عاطف الملقب بأبي حفص المصري، جهادي مصري الجنسية. رصد مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي مبلغ خمسة ملايين دولار لمن يساعد في القبض عليه. يعتبر من أعضاء جماعة القاعدة البارزين بسبب ارتباطه المبكر بأسامة بن لادن. كان هو مسئول أمن التنظيم نظرا للخبرة التي اكتسبها أثناء عمله ضابطاً في جهاز الشرطة المصري. ادعت مصادر أمريكية مقتله في نوفمبر ٢٠٠١ ولم تؤكد أي جماعة جهادية ذلك.

[3] جون قرنق، قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان، ورئيس حكومة جنوب السودان، وأول نائب لرئيس الجمهورية مسيحي الديانة. قتل في حادث طائرة في يوليو ٢٠٠٥

[4] المصدر السابق.

[5] المصدر السابق.

هم المسؤلون عنها. وقضى خلال اعتقاله التي استمرت فترة طويلة على الرغم من عدم توجيه اتهام رسمي له، فترة سنة ونصف في السجن الإنفرادي بناء على طلبه هو وإصراره عليه إلى حد إضرابه عن الطعام حتى يتم تنفيذ طلبه كما قال من التقاه[١]. وكان السبب هو رغبته في العبادة ودراسة القرآن وكتب الحديث والتفسير بدون أي شاغل آخر.

بعد خروجه من السجن واصل نشاطه من خلال الدفاع عن قضية الشيشان بواسطة عدة كتب ورسائل، كما ساهم في جمع التبرعات لهم. ومن الواضح أن نشاطه هذا بعد السجن، وخصوصاً فيما يتعلق بالدفاع عن دولة طالبان التي باتت مهددة بسبب أحداث نيويورك وواشنطن في سنة ٢٠٠١، قد تسبب في عدة مواجهات بينه وبين بعض المشايخ الرسميين، ولكن هذا لا يبدو أن أثر على نشاط العييري. بل إنه تولى مهام محاولة التنسيق في بعض القضايا بين دولة طالبان وبين بعض المشايخ الرسميين داخل المملكة العربية السعودية. فلم يعد خافياً دفاعه عن أسامة بن لادن ولا عن دولة طالبان ولا تبريره لعمليات القتل العشوائي ولا مناصرته لقضايا الجهاد في شرق الأرض ومغربها. بل إن من ترجم له كتب عن نشاطه بعد فترة السجن هذه بأنه كان "منشغلاً بتجييش الشباب وتحريضهم للذهاب إلى أفغانستان للمشاركة في معسكرات التدريب هناك، وأخرج أربعة أشرطة صوتية تحث على الجهاد والإعداد منها مادة فقهية مسجلة بصوته"[٢]، ووصف كتاباته بأنها "كالسيل المنهمر".

ومن الواضح أن يوسف العييري كان موهوباً في مجلات متعددة، فقد قيل فيه أنه كان "موسوعة علمية في كل شيء، إذا تكلم في العلوم الشرعية قلت هذا العالم الفقيه، وإذا تكلم في الأمور السياسية قلت هذا سياسي بارع، ومع ذلك كله كان له عناية بالحاسب والكمبيوتر والبرمجة إضافة إلى الإحاطة بالعلوم العسكرية إحاطة القائد العسكري المحنك، مع إلمامه بعلم الطبوغرافيا والتكنولوجيا والإلكترونيات"[٣].

بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأمريكية على أفغانستان، تجدد الطلب بإلقاء القبض على يوسف العييري مرة أخرى، ولكن هذه المرة رفض العييري تسليم نفسه أو الاستسلام للإعتقال. وفي يوم السبت ٣١ مايو ٢٠٠٣ (٣٠ ربيع الأول ١٤٢٤ هـ) أصدرت وزارة الداخلية السعودية البيان التالي:

---

[١] المصدر السابق.

[٢] المصدر السابق.

[٣] المصدر السابق.

"صرح مصدر مسؤول بوزارة الداخلية أنه في تمام الساعة التاسعة وخمسين دقيقة من مساء يوم السبت الموافق ٣٠- ٣- ١٤٢٤ هـ، شاهدت احدى الدوريات الأمنية على بعد حوالي ١٠كم شمال شرق مدينة تربة على طريق (حائل – لينة) سيارة جيب تويوتا يستقلها شخصان متوقفة على الطريق واشتبه بها. وعندما طلب رجال الأمن من السائق إثبات هويته فر هارباً وقام رجال الأمن بمطاردته حيث سلك طريقاً صحراوياً، وأثناء المطاردة قام الهاربان بإلقاء قنبلة يدوية على رجال الأمن مما نتج عنه استشهاد كل من الجندي أول درداح بن وقاع الشمري والجندي سعود بن عبدالله الشمري رحمهما الله واصابة كل من الجندي فرحان بن حمود الشمري والجندي عبدالله بن مشعل الشمري. وقد تمكن رجال الأمن اللحاق بالجناة وقتل أحدهما ويدعى يوسف صالح فهد العييري وهو أحد المطلوبين التسعة عشر الذين سبق أن أعلنت وزارة الداخلية عن اسمائهم وصورهم في بيان سابق".

أبو جندل الأزدي

(فارس أحمد آل شويل الزهراني)

على الرغم من الشهرة الساحقة التي حققتها مؤلفات أبو جندل الأزدي (فارس أحمد آل شويل الزهراني) إلا أن أي من المواقع السلفية المتطرفة لم تضع أية ترجمة لحياته. بل حتى الشذرات التي توجد هنا وهناك ما هي في الحقيقة إلا رأي يجب أن يقبلها الباحث (على ذمة الراوي). فلا شيء مؤكد حول هذه الشخصية إلا اسمه وموقع وتاريخ اعتقاله وحادثة يتيمة تتعلق برفضه إستلام جائزة من الدولة، ولا شيء أكثر من هذا. فعلى الرغم أن أحد مؤلفاته قد تم قراءتها وتنزليها من أحد المواقع الجهادية المتطرفة أكثر من خمسين ألف مرة خلال أشهر بسيطة، متفوقاً بذلك العدد على أي من خطب أو مؤلفات أسامة بن لادن وأيمن الظواهري وأبو مصعب الزرقاوي مجتمعين معاً، فإن هذا الموقع بالذات وعلى عكس عادته لم يضع حتى كلمة واحدة في سيرة أبو جندل مما يعكس حالة انعدام المعلومات الكافية عنه.

ما نعرفه عن أحمد آل شويل الزهراني أنه سعودي الجنسية، ولكن لم يتطرق أي من المواقع الجهادية إلى مكان ولادته أو تاريخه. ومن المحتمل أنه يحمل الشهادة الجامعية في تخصص ما، إذ أن أحد المواقع ذكر أنه كان يواصل دراسته العليا عندما بدأ تحوله نحو الفكر السلفي المتطرف. يقول هو عن نفسه:

"أذكر أن طواغيت (...) عرضوا جوائز لحفل ما وكانت لي جائزة من تلك الجوائز، قبل ست سنوات تقريباً، فرفضت أن أستلم تلك الجائزة، وحلفت حينها أن لا تمس يدي يد كافر طاغوت، وأسأل الله أن يثبتني على ذلك"[١].

وربما يكون هذا الحفل متعلقاً بالحفلات التي تقيمها الجامعات ويحضرها كبار رجالات الدولة.

[١] بيان حول الدعاوي الكاذبة من سفر الحوالي وأشباهه، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية مؤرخة ١٨ جمادى الأول ١٤٢٥

كتب فارس الزهراني تحت اسم "أبو جندل الأزدي" أغلب مؤلفاته، وقيل أيضاً أنه كان يكتب في المنتديات الجهادية تحت اسم رمزي هو (متحرك). ولكنه حاز الشهرة عندما كتب كتاباً نقل فيه نقولاً مسهبة ومطولة جداً في جواز قتل رجال الأمن. وعند هذا الكتاب بالذات برز اسم أبو جندل الأزدي كأحد مصادر الفكر السلفي المتطرف فيما يخص العنف والتحريض على القتل. واختلفت البعض المواقع في سبب تحول فارس الزهراني من الكتابة باسمه الحركي "أبو جندل الأزدي" إلى اسمه الحقيقي. فذكر بعضها أن السبب هو بيان أصدره فارس الزهراني نفسه بعد عملية مسلحة على مجمع المُحيّا في غرب مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية (٨ نوفمبر ٢٠٠٣) راح ضحيته ١٢ من القتلى و ١٢٢ من الجرحى أغلبهم من المقيمين العرب. في هذا البيان كشف فارس الزهراني عن هويته الحقيقية وتحول من يومها إلى الكتابة بإسمه الحقيقي. ولكن لم يتم العثور على هذا البيان فيما توفر من المواقع التي تهتم بهذا الشأن للتأكد من هذه المعلومة. إلا أن بعض المواقع الأخرى ذكرت أن السبب هو معرفة الأجهزة الأمنية السعودية هويته الحقيقية واصدرت أمراً بإلقاء القبض عليه مع أحد عشر فرداً آخرين، وهذا هو السبب الحقيقي في تحوله هذا. وفي تقديم قام به الموقع المستضيف لأحد كتبه الذي كتبها، قال من كتب هذا التقديم الآتي:

"يسرنا أن نقدم لكل متابع لإصدارتنا وموقعنا هذا الكتاب النفيس الذي يعد بحق مرجعاً لكل من أراد أن يتعرف على حقيقة أمريكا وحضارتها المزعومة وما هي آيلة إليه في القريب العاجل من سقوط مريع وبشكل مفاجئ، وقد كتبه أخونا الفاضل الشيخ فارس بن أحمد آل شويل الزهراني حفظه الله من كل سوء، والمعروف باسم (أبي جندل الأزدي). وقد كان الشيخ يكتب باسمه المستعار ليسهل تحركه وخدمته للجهاد والمجاهدين، ولكن لما اشتد التضييق عليه وطُلب من قبل أذناب أمريكا لإرضاء أسيادهم الأمريكان، ولما نشر اسمه وصورته في الصحف، رأى أن الوقت المناسب للكتابة باسمه الصريح قد حان، وها هو ينشره على ورق هذا السفر المبارك"[1].

وصفت بعض المقالات والأخبار في بعض الصحف فارس الزهراني (أبو جندل الأزدي) بأنه "منظر جماعة القاعدة في الجزيرة العربية"، وهذا وصف مبالغ فيه ولا شك. إذ المتتبع لكتابات فارس الزهراني سوف يلاحظ مباشرة أنه جامع للنصوص والأخبار، لا أكثر من هذا ولا أقل. ولكن سبب نجاحه هو تعرضه وتركيزه الاقتباسي والنقلي لقضايا جدلية وخطيرة على الساحة السلفية المتطرفة، مثل جواز قتل أفراد الجيش والشرطة وتكفيرهم وجواز قتل الأبرياء من النساء والأطفال والشيوخ. كما تم وصفه

[1] الله أكبر خربت أمريكا، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية مؤرخة ١٠- ١- ١٤٢٥ هـ.

أيضاً بأنه "الركن الثاني في اللجنة الشرعية لجماعة القاعدة"، وهذا أيضاً وصف مبالغ فيه ولا شك. ولم يتم الربط، فيما تم تتبعه من أخبار أو مواقع جهادية، بين فارس الزهراني وبين عملية ارهابية محددة، ولكن التركيز كان دائماً حول جهوده في نشر كتبه التي تبيح أعمال العنف وقتل الأبرياء ورجال الشرطة والجيش.

في ٥ اغسطس ٢٠٠٤ (١٩ جمادى الثاني ١٤٢٥ هـ) ألقى رجال الأمن السعودي القبض على فارس الزهراني في مدينة أبها جنوب المملكة العربية السعودية بالقرب من موقع سياحي صيفي. وقد أصدر ما يسمى بـ "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب" بياناً في هذا الشأن وذكرت فيه أنه انتقل إلى جنوب الجزيرة "ليتواصل مع بعض معارفه". ولا يزال أبو جندل معتقلاً حتى وقت كتابة هذه السطور.

الفصل الثاني



المنهج العام للفكر السلفي المتطرف

إن حكم الشريعة قد ذهب بقوة السلاح ولن يعود إلا بقوة السلاح

أيمن الظواهري

فريما نثني على شخص صباح هذا اليوم لما أظهره لنا من إيمان وإسلام ونلعنه في مساء نفس اليوم لما أظهره من كفر وشرك

أبو جندل الأزدي

مدخـــل

■ يعتبر المنهج السلفي، والذي يضم تحته توجهات متعددة ومتباينة من المغرب العربي غرباً وحتى الفيلبين شرقاً، من أكثر التوجهات الفكرية حملاً للألقاب من جانب منتسبيها. فليس مستغرباً أبداً أن نقرأ في كتابات السلفيين، بغضّ النظر عن مدى تطرفهم من عدمه، وخصوصاً الجدد منهم، أوصافاً لطائفتهم من على شاكلة "أهل الحديث وأهل السنة والجماعة والطائفة المنصورة والفرقة الناجية"[1] أو "أنه لا يصلح للعباد سوى هذا المنهج، وكيف لا يكون كذلك وأهله هم الفرقة الناجية"[2] وهم "أهل الأثر وأهل الحق وأهل الحديث"[3] وأن هذا المنهج هو "سبيل السلف الصالح"[4] وأنهم أصحاب "الطريق السوي والمنهج الصحيح"[5] وأن فهمهم للإسلام هو "فهم سلف الأمة الهداة المهتدين"[6]، وقد جزم ابن تيمية بأن "السلفية الطريقة المُثلى"[7]. وخلاصة هذه الأوصاف وأشباهها هو ادعاء إمتلاك "الحقيقة" بصورتها الإسلامية وبشكلها النهائي والمطلق في وجه خصومهم ومخالفيهم. وكيف لا يكون امتلاكهم للحقيقة بشكلها النهائي والمطلق مفروغاً منه عندهم وقد قرر إبن تيمية في مجموع فتاويه "إن مذهب السلف لا يكون إلا حقاً، فإن كان موافقاً له باطناً وظاهراً فهو بمنزلة المؤمن الذي هو على الحق باطناً وظاهراً"[8]. هذا الادعاء، أو بالأحرى هذا الإيمان المطلق بذلك الادعاء، يستتبع بالضرورة إسقاط كل النصوص المقدسة التي أتت في وصف الإسلام

---

[1] إعتقاد أئمة السلف أهل الحديث، د. محمد بن عبدالرحمن الخميس، دار إيلاف للنشر، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩٩، المقدمة ص ٥

[2] تقريض عبيد الجابري على كتاب أسس منهج السلف في الدعوة إلى الله، فواز بن هليل السحيمي، دار ابن القيم، الدمام ٢٠٠٣

[3] المصدر السابق، ص ٢٥

[4] المصدر السابق

[5] تقريض صالح بن عبدالله الحديثي على المصدر السابق

[6] المصدر السابق

[7] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ١٠، ص٦٢، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

[8] المصدر السابق، الجزء ٤، ص٩١، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

وأهله على السلفيين بالتحديد دون غيرهم ليستنتجوا منها ألقاباً إضافية لهم. فهم أيضاً "الغرباء" من وجهة نظرهم لأن النبي (ص) قد سماهم بذلك وعناهم هم بالتحديد عندما قال في الحديث الشريف "بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء"[1].

ويسترسل ابن تيمية في وصف أهل الحديث، أو السلفيين، تحت فصل يعقده في مجموعة فتاويه تحت مسمى "كونهم أعلم ممن بعدهم وأحكم وأن مخالفهم أحق بالجهل والحشو"[2]، فيقول في وصفهم "فهم أكمل الناس عقلاً، وأعدلهم قياساً، وأصوبهم رأياً، وأسدّهم كلاماً، وأصحهم نظراً، وأهداهم استدلالاً، وأقومهم جدلاً، وأتمهم فراسة، وأصدقهم إلهاماً، وأحدّهم نظراً ومكاشفة، وأصوبهم سمعاً ومخاطبة، وأعظمهم وأحسنهم وجداً وذوقاً"[3]. ثم يأتي تقرير امتلاك "الحقيقة" بشكل لا لبس فيه ولا شك، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية عنهم "وهذا يُعلم تارة بموارد النزاع بينهم وبين غيرهم، فلا تجد مسألة خولفوا فيها إلا وقد تبين أن الحق معهم. وتارة بإقرار مخالفيهم ورجوعهم إليهم دون رجوعهم إلى غيرهم، أو بشهادتهم على مخالفيهم بالضلال والجهل. وتارة بشهادة المؤمنين الذين هم شهداء الله في الأرض. وتارة بأن كل طائفة تعتصم بهم فيما خالفت فيه الأخرى، وتشهد بالضلال على كل من خالفها أعظم مما تشهد به عليهم"[4].

بل يذهب ابن تيمية إلى أكثر من ذلك إذ يقول "ثم لأهل الحديث من المزية أن ما يقولونه من الكلام الذي لا يفهمه بعضهم هو كلام في نفسه حق، وقد آمنوا بذلك"[5]. فعند ابن تيمية أن كلام أهل الحديث هو "حق" بغض النظر إن فهمه بعضهم أم لا، وبغض النظر تماماً عن إمكانية فهمه عند غيرهم من باب أولى. فهذا "الكلام" يتعالى بالضرورة، في أذهان السلفيين، على انتقاد المنتقدين أو تفنيدهم له أو استفهامهم عن معناه إن لم يفهموه أو حتى حقيقة أنه يستعصي على الفهم أو المنطق بعد محاولات الشرح والتفسير والتبرير لأنه، وببساطة، "في نفسه حق" ويجب الإيمان بذلك.

---

[1] أسس منهج السلف في الدعوة إلى الله، فواز بن هليل السحيمي، دار ابن القيم، الدمام ٢٠٠٣، ص ٢٥

[2] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٤، ص١١، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

[3] المصدر السابق، نفس الصفحة.

[4] المصدر السابق، ص ١٢

[5] المصدر السابق، ص ٢٠

ولا مجال للاستغراب أو الدهشة هنا من هذا الرأي لابن تيمية إذا عرفنا من هو المؤسس الحقيقي للدعوة السلفية من وجهة نظر السلفيين. فعندما سُئل الشيخ ناصر الدين الألباني عن حقيقة ما نُسب إليه من قوله "إن مؤسس الدعوة السلفية هو الله"، أجاب الألباني "نعم قلت ذلك، وهذه ليست صفة، فالتحدث عن الله عز وجل بلغتنا للتعبير عن حقيقة واقعية"[1].

ولكن قضية التسميات وتعديد المزايا تأخذ منحاً خطيراً في جدلية العلاقة بين المنهج السلفي وبين كل من لا ينتمي لهذا الفكر أو المنهج. إذ أن النهج السلفي تحول في أذهان منتسبيه إلى انتساب إلى "العصمة"، وليست أية عصمة ولكنها "عصمة على وجه العموم". فعند سؤال الشيخ ناصر الدين الألباني عن سبب التسمية بـ "السلفية"، جاء ضمن جوابه "الذي ينتسب إلى السلف الصالح فإنه ينتسب إلى العصمة على وجه العموم"[2]. ثم يكمل الشيخ شرحه لهذه العصمة على أساس أن اتّباع النهج السلفي سوف "تُيسر له سبيل الفرقة الناجية"[3]، وذلك لأن الخيارات عند الشيخ الألباني لا تتعدى الإثنين "إما انتساباً إلى شخص غير معصوم" أو "على العكس منه، عصمة أصحاب النبي (ص)، وهو الذي أمرنا أن نتمسك بسنته وسنة أصحابه من بعده"[4].

ولا يقف الأمر عند هذا، بل لا ينبغي له أن يقف عنده، لأن ادعاء امتلاك الحقيقة النهائية المطلقة بشكلها "المعصوم" عن الخطأ "على وجه العموم" في وجه المخالفين يستدعي بالضرورة النظر لمن يعارضونهم أو يخالفونهم أو لا يأتمرون بأمرهم ولا يأخذون بنصحهم بإحدى نظرتين، إما الابتداع والمروق والكفر، أو الجنون، كما أشار روجيه جارودي[5]. ولذلك فإن صاحب كتاب "أسس منهج السلف في الدعوة إلى الله"[6]، وهو بتقريظ أربعة شيوخ سلفيين منهم الشيخ صالح فوزان الفوزان عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية، وبعد أن ينقل عن ابن تيمية بأنهم الطائفة المتمسكة بالحق إلى قيام الساعة وأنها لا تجتمع على ضلالة وأن السلف كانوا يسمون مخالفيهم بـ "أهل الأهواء" يقول:

---

[1] المنهج السلفي عند الشيخ ناصر الدين الألباني، عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة الضياء، طنطا، بدون تاريخ، ص١٣٨- ١٣٩

[2] المصدر السابق، ص ١٨- ١٩

[3] المصدر السابق، ص ١٩

[4] المصدر السابق، نفس الصفحة.

[5] الأصوليات المعاصرة، روجيه جارودي، ص ٣٥ - ٣٦

[6] أسس منهج السلف في الدعوة إلى الله، فواز بن هليل السحيمي، دار ابن القيم، الدمام ٢٠٠٣

"وقد تكاثرت أقوال أهل العلم في وصف تلك الطريقة النبوية باسم السلفية، ومن لم يكن متبعاً لها كان من أهل البدع والأهواء، وتنطبق عليهم هذه الصفة لما هم فيه من اتباع الهوى، ومخالفةٍ لنهج الكتاب والسُنة"[1].

ثم يعضد المؤلف رأيه بعدة نقولات أخرى من ابن تيمية ليقول لنا في النهاية أن ابن تيمية قد قرر "سبب ابتداع من ابتدع في دين الله، ألا وهو البُعد عن منهج السلف واتّباعه والانتساب إليه، فقرر [أي ابن تيمية] رحمه الله أن اتّباع المنهج السلفي يُعتبر عاصماً، بإذن الله، من الوقوع في البدع والمخالفات"[2].

والحقيقة أن الأمر أوضح من ذلك في أذهان السلفيين، فالشيخ ناصر الدين الألباني يقول جازماً عن السلفيين[3] "هم وحدهم الذين يمثلون الفرقة الناجية من النار من الفرق الثلاث والسبعين التي سُئِل عنها الرسول (ص) وقال (هي في النار)[4]". فالألباني هنا عند قوله "هم وحدهم"، كذا، مقرراً وجازماً بأن السلفيين هم وحدهم الناجون من النار ومستثنياً كل فرق ومذاهب المسلمين الأخرى ومختزلاً كل الخلاف الفقهي والمنهجي والعقلي مع النهج السلفي، هو في الحقيقة كان يردد، من دون أن يدرك أو يقصد ذلك بالطبع، جواب شكري أحمد مصطفى[5] أمير جماعة التكفير والهجرة في مصر عندما سألته محكمة أمن الدولة العسكرية العليا عن ما إذا دعا إنساناً بعينه إلى فكره ومذهبه ولم يقبل هذا الإنسان أن يتبع دعوته، هل يُكفره؟، أجاب "بل أحكم عليه

---

[1] المصدر السابق، ص ٢٨

[2] المصدر السابق، ص ٢٩

[3] معالم المنهج السلفي في التغيير، سليم عيد الهلالي، دار الإمام أحمد، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٦، ص ٣٩

[4] إشارة إلى الحديث الشريف "افترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصارى كذلك، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلهم في النار إلا واحدة". رواه أبو داود والترمذي والحاكم عن أبي هريرة.

[5] شكري أحمد مصطفى عبد العال، مؤسس جماعة المسلمين أو كما عُرفت فيما بعد بجماعة التكفير والهجرة. ولد في أسيوط في جمهورية مصر العربية سنة ١٩٤٢. كان رأيه بأن الأمة يجب أن تبقى أمية بمعنى أن العلم الذي يجب أن تتعلمه هو فقط العلم القرآني والشرعي، كما كان ينظر إلى جماعته على أنها هي المسلمة فقط ومن يتركها فهو كافر. أدين في خطف وقتل وزير الأوقاف المصري حسين الذهبي ثم أعدم شنقاً بعد ذلك في ٣٠ مارس ١٩٧٧ في صبيحة زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس.

بالكفر لهذا السبب وحده، بل لا يوجد عندنا سبب للكفر غيره (.....) هذا وقد جعلنا الله شهداء على الناس"[1].

وقد يسارع البعض إلى الإشارة والاعتراض بأن الشيخ الألباني لم يُكفّر كل من ينتسب إلى الإسلام من غير السلفيين، وقد يسوقون اقتباسات متعددة من كلام الألباني وكتاباته وابن تيمية ومؤلفاته للتدليل على رأيهم، ولكن الجواب عليهم يكمن في سؤال بديهي ومباشر ولا يستدعي أكثر من جواب بديهي ومباشر: وماذا يعني احتكار النجاة والجنة وقذف الآخرين المخالفين لمنهجه في النار في ذهن القارئ العادي الذي يقرأ كلامه؟

ولو كان الأمر مختصاً في الشيخ الألباني فقط لهان الأمر قليلاً، ولكن المسألة هي مسألة عقيدة يجزم بها شيوخ السلفية جزماً قاطعاً لا لبس فيه. فعندما سُئل الشيخ عبد العزيز بن باز[2] رئيس إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية عن قول النبي (ص) " ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة" وعن احتمال أن جماعة التبليغ وجماعة الإخوان المسلمين أن تكونا ضمن الاثنتين والسبعين في النار، أجاب الشيخ ابن باز "من خالف عقيدة أهل السنة والجماعة دخل في الاثنتين والسبعين". ويبدو أن هذا الجواب لم يُقنع السائل، فأعاد السؤال على الشيخ بقوله " فهل هاتين الفرقتين من ضمن الاثنتين والسبعين؟"، فأجاب الشيخ جازماً "نعم، من الاثنتين والسبعين"[3]. وهذا الرأي للشيخ عبد العزيز بن باز ما هو في الواقع إلا ترديدٌ لرأي ابن تيمية في مجموعة فتاويه عندما أكّد لمن سأله بأنّ "أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية، أهل الحديث والسنة"[4]. وهذا يقود السلفيين إلى تقسيم المسلمين، أو من يدخل تحت اسم المسلمين من وجهة نظر السلفيين، إلى فرقتين. فقد أكّد أحد المصادر السلفية أن "التقسيم إلى سلفيين وبدعيِّين ليس مصطلحاً

---

[1] النبي المسلح، رفعت سيد أحمد، المجلد ١، الرافضون، دار رياض الريس، الطبعة الأولى، لندن ١٩٩١، ص ١٠٢

[2] الشيخ عبد العزيز بن عبدالله بن باز، أحد أهم الشيوخ السلفيين المعاصرين. ولد في الرياض سنة ١٩١٢، وفقد بصره صغيراً. تلقى العلم الشرعي على يد العديد من شيوخ السعودية وقضاتها، ثم ترقى في المناصب الشرعية وشغل العديد من المناصب منها مفتي المملكة. توفي في ١٤ مايو ١٩٩٩

[3] ضمن شريط مسجل لدروسه في شرح المنتقى في الطائف، وقد أشارت بعض المصادر إلى "المجلة" عدد ٨٠٦، ٢٥ صفر ١٤١٦ عند استشهادها بهذا النص.

[4] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٣، ص٢١٦، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

علمياً، ولن يصير كذلك، لكنه اصطلاح واقعي أملاه الواقع المشهود في الأمة"[1]. ثم يمضي نفس المصدر ليشرح لنا أكثر عن سبب هذا التقسيم فيقول "إن هذا التقسيم الذي أملاه الواقع المشهود، هو تحقيق لنبوءة المصطفى (ص) مما هو كائن في مستقبل هذه الأمة، بما أوحى الله إليه ربه سبحانه، كما أسلفنا من قبل، ولتبقى طائفة من هذه الأمة قائمة بأمر الله وعلى الحق الذي ارتضاه رب العباد للعباد"[2].

وقد لخص لنا ابن تيمية هذا الرأي بشكل واضح لا لبس فيه فقال "إن الذين يعيبون أهل الحديث ويعدلون عن مذهبهم، جهلة زنادقة منافقون بلا ريب. ولهذا لما بلغ الإمام أحمد عن إبن أبي قتيلة أنه ذُكر عنده أهل الحديث بمكة فقال (قوم سوء)، فقام الإمام أحمد وهو ينفض ثوبه ويقول: زنديق، زنديق، زنديق. ودخل بيته"[3].

والحقيقة أن احتكار النجاة للسلفيين ونفي الجماعات الإسلامية ذات الفكر والتوجه السياسي منها، سوف يمتد ليشمل حتى الجامعات الإسلامية التي تتبنى منهجاً غير منهجهم مثل الأزهر وشيوخه في مصر. فالشيخ ناصر الدين الألباني خلال حديثه عن أهمية بناء العقيدة للمجتمع على أساس سلفي يقول "ويقرب هذا حديث الجارية، وهي راعية غنم، وهو مشهور معروف، حينما سألها رسول الله (ص) (أين الله؟)، فقالت له (في السماء). لو سألت اليوم كبار شيوخ الأزهر: أين الله؟، لقالوا لك: في كل مكان! بينما الجارية أجابت بأنه في السماء، وأقرها النبي (ص). لماذا؟ لأنها أجابت على الفطرة، وكانت تعيش في بيئة سلفية لم تتلوث بأي بيئة سيئة. لأنها تخرجت، كما يقولون اليوم، من مدرسة الرسول (ص). هذه المدرسة لم تكن خاصة ببعض الرجال، ولا ببعض النساء، وإنما كانت مُشاعة بين الناس، وتضم الرجال والنساء، وتعم المجتمع بأكمله، ولذلك عرفت راعية الغنم العقيدة لأنها لم تتلوث بأي بيئة سيئة. عرفت العقيدة الصحيحة التي جاءت في الكتاب والسنة، وهو ما لم يعرفه كثير ممن يدّعي العلم بالكتاب والسنة، فلا يعرف أين ربه، مع أنه مذكور في الكتاب والسنة"[4]. ويستمر الشيخ الألباني في هذا النهج ليقول في مكان آخر "وقد التقينا عشرات الأشخاص الأزهريين وغيرهم، نجدهم يا أخي حيارى لا يستطيعون أن يجادلوا

[1] هي السلفية، نسبة وعقيدة ومنهجاً، محمد إبراهيم شقرة، مكتبة ابن تيمية للنشر، الطبعة الأولى، مكة المكرمة ١٩٩٢، ص٦٨- ٦٩

[2] المصدر السابق، ص ٦٩

[3] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٤، ص٦١، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

[4] معالم المنهج السلفي في التغيير، سليم عيد الهلالي، دار الإمام أحمد، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٦، ص ٤٩

شاباً أمياً عامياً نشأ على هذه الفكرة وعلى هذه الدعوة ليقصد الألباني الدعوة السلفية]، وهو دَرَسَ في الأزهر عشرين سنة، يحار"[١].

هذا التهميش المتعمد للمدارس الفقهية القائمة ودرجاتها العلمية منتشر بشكل بارز في الكتابات السلفية، وسوف يردده أصحاب الفكر السلفي المتطرف في أدبياتهم كما سوف نرى في صفحات هذا الكتاب. ففي كتاب "فتح المجيد شرح كتاب التوحيد"[٢]، وهو بمراجعة وتعليق الشيخ عبد العزيز بن باز، يقول كاتب مقدمة الناشر[٣] عند الهجوم على عقائد الصوفية متحولاً فجأة وبدون مقدمات إلى مهاجمة حملة الشهادات وخريجي الجامعات قائلاً "هكذا يحكي الله تعالى من السابقين بآيات كثيرة، ويضرب الله الأمثال، ولكن من يعقلها، المغفلون؟، لا وكلا، ولكن لا يعقلها إلا العالمون. ومن هم العالمون، الدكاترة؟، لا. الأساتذة؟، لا. أصحاب الماجستير؟، لا. وإنما هم المؤمنون حق الإيمان. والأساتذة وأمثالهم فشهاداتهم وبال عليهم لأنهم يقولون ما لا يفعلون. فأقوالهم كاذبة، وعقائدهم فاسدة، وأعمالهم خاطئة"[٤]. ثم يُكمل مقدمته بالهجوم على المتصوفة وأتباع عبد القادر الجيلاني وغيره ليخلص إلى نتيجة حتمية وهي أن "الدكاترة فسقة وضالون عن الحق، والعوام جهلة لا يفهمون، وإنا لله وإنا إليه راجعون"[٥].

وسوف يتعدى هذا التهميش للمدارس الفقهية إلى الطعن المباشر والفج في شيوخ وفقهاء المذاهب والمناهج الأخرى. فعندما سُئل الشيخ الألباني عن كتاب للشيخ محمد الغزالي[٦] تعرّض فيه لبعض الأحاديث النبوية الشريفة وسطر رأيه فيها، جاء ضمن جواب

---

[١] مسائل وأجوبتها في الأسماء والصفات، محمد ناصر الدين الألباني، ضمن كتاب منهاج أهل السنة والجماعة في العقيدة والعمل، محمد بن صالح العثيمين، جمع أبو عبدالله النعماني الأثري، مكتبة الصحابة، الطبعة الأولى، الشارقة ٢٠٠١، ص١٣٩

[٢] فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، الشيخ عبد الرحمن حسن آل شيخ، تحقيق الشيخ محمد حامد الفقي، مراجعة وتعليق الشيخ عبد العزيز بن باز، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ١٩٩٢

[٣] علي محمد سنان، مدرس بالمسجد النبوي والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

[٤] المصدر السابق، ص ٥

[٥] المصدر السابق، ص ٥ - ٦

[٦] الشيخ محمد الغزالي، شيخ ازهري مصري صاحب مؤلفات عديدة. عمل بمجالات الدعوة والتدريس وله صلة بجماعة الإخوان المسلمين. له كلمة شهيرة تؤثر عنه وهي "لا أعرف مظلوماً تواطأ الناس على هضمه ولا زهدوا في إنصافه، كالحقيقة". توفي سنة ١٩٩٦ م.

الألباني "مالَكَ ولهُ، منحرف مارق. ماله قيمة كلامه، رجل جاهل"[١]. وفي محاضرة أخرى للشيخ الألباني تطرق فيها لفتوى أصدرها شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي أباح فيها الفوائد البنكية ولم يعتبرها بأنها ربا، قال الشيخ الألباني "هذا ليس عالماً. سألوه يجوز؟ قال: يجوز. إتخذ الناسُ رؤوساً جهّال. ولف ودار وإحتال على نصوص الكتاب والسنة المحرمة للربا كما فعل اليهود يوم السبت"[٢]. وكان للشيخ يوسف القرضاوي نصيبه أيضاً، فقد قال عنه الشيخ الألباني "يوسف القرضاوي دراسته أزهرية، وليست دراسته منهجية على الكتاب والسنة. وهو يفتي الناس بفتاوى تخالف الشريعة"[٣]. وغير هؤلاء كالدكتور محمد سعيد رمضان البوطي[٤] ومفتي سلطنة عُمان الشيخ أحمد بن حمد الخليلي وهو على المذهب الإباضي والشيخ عبد الفتاح أبو غدة[٥] وغيرهم كان لهم نصيبهم من هذا التهميش المتعمد الفج.

هذا الاحتكار لـ "النجاة من النار" من جهة، والتهميش المتعمد للمدارس الفقهية المخالفة للنهج السلفي وآليات تلقي العلم فيها، وتسفيه آرائها وآراء شيوخها من جهة ثانية، في أدبيات وكتابات وآراء الفكر السلفي بصفة عامة، هو أحد أهم ركائز ودعائم الفكر السلفي المتطرف. إنها تمثل البذرة الأساسية التي يزرعها الفكر السلفي في نفوس أتباعه، بغض النظر تماماً عن مدى اعتداله أو تطرفه من وجهة نظر مخالفيه، لتمثل نقطة الإنطلاق لكل رأي يخرج به سلفي من شرق الأرض أو مغربها، معتمداً على فهمه الشخصي، ومدللاً عليه بنص من القرآن أو الحديث أو رأي ابن تيمية أو ابن القيّم، ثم ليكوّن عليه فتوى ومنهج عمل، وليعتقد جازماً بعد ذلك أن هذا هو طريق الخلاص وطريق النجاة وليس سواه. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الاستدلال بالنص أو السُنة على حسب فهم أحد المنتمين لـ "السلف الصالح" يكون كافياً لإخراج حتى باقي السلفيين الذين ينتمون إلى فهم إنسان آخر منتمٍ لـ "السلف الصالح" من الفرقة الناجية وليقذفهم بالتالي كلهم في النار وكما سوف نرى في فصول هذا الكتاب. فعندما يقرر الألباني جازماً "هم وحدهم"، كما في النقل

---

[١] ضمن محاضرة مسجلة بصوت الشيخ الألباني. وقد تم تفريغ محتوى المحاضرة وتداولتها أغلب المواقع السلفية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) بصورتها الصوتية والكتابية.

[٢] ضمن محاضرة صوتية مسجلة للشيخ الألباني.

[٣] ضمن محاضرة صوتية مسجلة للشيخ الألباني.

[٤] عالم دين سوري وعميد سابق لكلية الشريعة في دمشق. صاحب مؤلفات عديدة وبرامج فقهية تلفزيونية.

[٥] شيخ أزهري سوري. له مصنفات عديدة وعمل في مجال التدريس في عدة جامعات وفي دول مختلفة. توفي سنة ١٩٩٧

السابق، فإنه في نظر السلفيين يُمثل البداهة الإيمانية لهذا المنهج، إنه يُمثل النتيجة الحتمية لكل سلفي عند نهاية هذه الرحلة والتي تسمى الحياة، وبالتالي فإن الإيحاء الحتمي لكل منتمٍ لهذا النهج من هذا التقرير هو أن أي شذوذ عن هذا المنهج، وإن كان بسيطاً، سوف يُمثل خطيئة تنتهي بصاحبها في النار.

وحتى تكون هذه النقطة بالذات واضحة، ولأهميتها في تفسير كثير من السلوكيات للجماعات السلفية، فإن النهج السلفي يمكن تلخيصه بالاقتباس الآتي: "ومن هنا كان المعيار هو الإعتصام بالكتاب والسنة اعتصاماً كاملاً كما كان عليه الرسول (ص) وأصحابه الذين اتبعوا آثاره ظاهراً وباطناً. اتباع صدق ويقين وتطبيق وسلوك. وهكذا من سلك سبيلهم واتبع آثارهم إلى قيام الساعة. وحينئذ تكون النجاة ويتم الظهور وتتحقق الطائفة المنصورة...وتتحقق الفرقة الناجية"[1].

إن الرفض القاطع للشذوذ عن المنهج السلفي كما أتى في آراء شيوخه ومواقفهم، وبسبب هذا الاحتكار للنجاة من النار بالدرجة الأولى، سوف يؤدي بالسلفيين إلى عدم الاعتراف بأي فرق بين القشور واللب من الدين، بل على العكس، فإن القشور تأتي في الأهمية مماثلة لهذا اللب إن لم تكن تفوقه. والمنطق السلفي بسيط جداً في هذه النقطة، فعندما اعترض معترض على الشيخ الألباني بأن قضية إسبال اليدين في الصلاة كما في بعض المذاهب، أو وضع اليمنى على اليسرى من المسائل الفرعية التي لا تستحق الالتفات لها، أجاب الألباني "نحن نعتقد أن كل ما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام يجب أن نتبناه ديناً أولاً مع وزنه بأدلة شرعية. إن كان فرضاً ففرض، وإن كان سُنة فسُنة. أما أن نسميه أمراً تافهاً أو قشوراً، لأنه مستحب، فهذا ليس من الأدب الإسلامي في شيء إطلاقاً، لا سيما وأن اللب لا يمكن أن نحافظ عليه إلا بالمحافظة على القشر"[2]. ويزيدنا مصدر آخر[3] بياناً عن السبب فيقول "العمل بجزء من الشريعة وترك جزء آخر من اتِّباع خطوات الشيطان"، و "لأن إهمال السنن يؤدي إلى إهمال الواجبات، وإهمال الواجبات يؤدي إلى نقص التوحيد وهكذا"[4]. ومن هذا المنطلق نفهم السبب وراء إصرار الجماعات السلفية على إعفاء اللحى وحف الشوارب

---

[1] العقيدة السلفية بين الإمام إبن حنبل والإمام إبن تيمية، د. سيد عبدالعزيز السيلي، دار المنار، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٣، ص٢١

[2] معالم المنهج السلفي في التغيير، سليم عيد الهلالي، دار الإمام أحمد، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٦، ص ١١

[3] الأصول العلمية للدعوة السلفية، عبد الرحمن عبد الخالق، دار الإيمان للطبع والنشر، الطبعة الثانية، بدون تاريخ، الإسكندرية، ص٤٧

[4] المصدر السابق، ص ٤٦

وتقصير الثياب واستعمال السواك مع وجود البدائل الحديثة وغيرها من المظاهر المتعددة التي باتت تميزهم عن سواهم من الجماعات الإسلامية. بل إن بعضهم يتمسك حتى بشرب الماء جالساً أو في وضع القرفصاء ويرفض رفضاً قاطعاً أن يشربه واقفاً، والبعض الآخر يرفض أن يجلس في مجلس بعضه في الظل وبعضه الآخر في الشمس لأنه "مجلس الشيطان" كما ورد في بعض الأحاديث الشريفة. هذا الإصرار على هذه المظاهر والعادات وغيرها ما هو في الحقيقة إلا تجلياً للاعتقاد السلفي الراسخ بأن تقسيم الدين إلى أصول وقشور ما هو في الحقيقة إلا "كلام خطير ومنكر عظيم، وليس في الدين قشور بل كله لب وصلاح وإصلاح"[1] كما أفتى الشيخ عبد العزيز بن باز.

قد يثور اعتراض هنا مفاده أن السلفيين يؤكدون دائماً على أهمية الانضواء تحت راية "الجماعة" ويحذرون الناس من الفُرقة، بل إن بعضهم يورد زيادة في حديث افتراق أمة الإسلام إلى ثلاث وسبعين فرقة بنص "كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة"[2]. كما أنهم ينقلون حديثاً عن النبي (ص) "عليكم بالسواد الأعظم"، وفسروها على أنها الجماعة. فكيف يستقيم هذا مع الموقف الإلغائي لكل من خالف فهمهم ونهجهم من مذاهب المسلمين وعقائدهم؟

الجواب على هذا السؤال يكمن في الفهم السلفي لكلمة "الجماعة" ودلالتها. فمن وجهة النظر السلفية فإن مصطلح الجماعة لا يفيد إطلاقاً الكثرة العددية، ولكنه يفيد حصراً من هو على "العقيدة السلفية" ولو كان فرداً واحداً. قال محقق كتاب الشريعة للآجري[3] في شرحه على حديث الفرقة الناجية وأنها الجماعة في أحد الفاظ الحديث، وتارة السواد الأعظم، وبعد قول الإمام الآجري بأن معانيها واحدة: "ليس المراد الكثرة العددية، كما يدّعيه بعض الأدعياء. قال ابن مسعود (إنّ الجماعة من كان على الحق وإن كنت وحدك). ويقول أبو شامة[4] (حيث جاء الأمر بلزوم الجماعة، فالمراد به لزوم الحق واتّباعه وإن كان المتمسك بالحق قليلاً والمخالف كثيراً، لأن

---

[1] مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، الشيخ عبد العزيز بن باز، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض ١٤١٥ هـ، المجلد ٦، ص٣٢٣

[2] برواية أنس بن مالك، كتاب الشريعة، الإمام الآجري، دار الفضيلة للنشر، الطبعة الثالثة، الرياض ٢٠٠٧، ص ١٧٦

[3] د. عبدالله عمر الدميجي، أستاذ العقيدة بجامعة أم القرى، هامش كتاب الشريعة، المصدر السابق، ص ١٧٦

[4] عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم أبو القاسم المقدسي ثم الدمشقي، محدث ومفسر وفقيه. توفي سنة ٦٦٥ هـ

الحق الذي كانت عليه الجماعة الأولى من النبي (ص) وأصحابه رضي الله عنهم. ولا نظر إلى كثرة أهل الباطل بعدهم)". وجاء في مصدر آخر[1] "لقد تبين لذي عينين أن الجماعة هي ما وافق الحق ولو كان وحده، وهذه الطائفة المنصورة وُصِفت في أحاديث الرسول (ص) بأنها ظاهرة على الحق، وكذلك لفظ الطائفة يقع على الواحد فما فوق في لغة العرب (...) فلا جرم أن تكون هذه الطائفة المنصورة هي الجماعة، وهي السواد الأعظم، لأنها الجماعة". ثم ينقل نفس المصدر من كتاب شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للإمام اللالكائي قوله في وصف الفرقة الناجية، أي السلفية والسلفيون، ما يلي: "إنهم السواد الأعظم والجمهور الأضخم"[2]، وينقل عن ابن تيمية قوله "لهذا وصف الفرقة الناجية بأنها أهل السُنة والجماعة، وهم الجمهور الأكبر والسواد الأعظم"، وينقل أيضاً عن ابن حبان رأيه "الجماعة بعد الصحابة هم أقوام اجتمع فيهم الدين والعقل والعلم ولزموا ترك الهوى فيما هم، وإن قلّت أعدادهم، لا أوباش الناس ورعاعهم وإن كثروا"، ثم يعضّد رأيه هذا بنقولات مختلفة من ابن القيّم والإمام الشاطبي وابن قتيبة الدينوري. أما ابن تيمية في منهاجه فهو أكثر تحديداً لمصطلح الجماعة، فقد قال "والجماعة هم المجتمعون الذين ما فرقوا دينهم وكانوا شيعاً، فالذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعاً خارجون عن الجماعة"[3]. إذن ما يقصده السلفيون من مصطلح "أهل السُنة والجماعة" و "السواد الأعظم" هم أتباع المنهج السلفي بالتحديد، ولا عبرة بعددهم، كثرة أو قلّة، حتى ولو كان المُتّبع للنهج السلفي واحد فقط فهو يُعتبر جماعة. فكلما ورد حث السلفيون الناسَ على الالتزام بالجماعة ونبذ الفُرقة فهم يقصدون، تحديداً ولا معنى سواه، الانضواء تحت المنهج السلفي ونبذ ما سواه من مناهج ومذاهب، ولا معنى لهذه الدعوة من السلفيين غير هذا المعنى في أدبياتهم ومصادرهم وأقوال شيوخهم. والشيخ محمد بن عبد الوهاب[4] كان أشد

[1] لماذا اخترت المنهج السلفي، سليم عيد الهلالي، دار ابن القيّم، الطبعة الأولى، الدمام ٢٠٠١، ص ٤٤- ٤٥

[2] المصدر السابق، ص ٤٦

[3] منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، ابن تيمية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٩

[4] الشيخ محمد بن عبد الوهاب، أحد أهم شيوخ السلفيين المعاصرين بعد ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وإليه النسبة الشهيرة "الوهابية". ولد في بلدة العيينة في نجد سنة ١١١٥ هـ (١٧٠٣ م) وحفظ القرآن ومبادئ الفقه الحنبلي في قريته. ثم رحل للحج وأخذ عن بعض علماء الحرم المكي والحرم النبوي الشريف. ورحل أيضاً إلى البصرة ومر بالإحساء للاجتماع بشيوخها. عاد بعدها إلى العيينة ليبدأ دعوته السلفية، ثم اضطر إلى الخروج منها بعد شكاوى متعددة من أهلها. في الدرعية التقى الشيخ أمير الدرعية محمد بن سعود وتم بينهما ما عرف لاحقاً بميثاق

الجميع وضوحاً وتحديداً لهذا المفهوم، إذ كتب في إحدى رسائله ناقلاً عن ابن القيّم في كتابه أعلام الموقعين ومتبنياً لنفس الموقف مع إسهاب طويل قبل نقله هذا "وقد شذ الناس كلهم في زمن أحمد بن حنبل، إلا نفراً يسيراً، فكانوا هم الجماعة. وكان القضاة يومئذ والمفتون والخليفة وأتباعهم كلهم هم الشاذون، وكان الإمام أحمد وحده هو الجماعة"[1].

هذا الاعتقاد الجازم بأن "الجماعة" لا تعني عموم المسلمين ولا تعني الكثرة العددية ولا تعني ما اتفقت عليه المذاهب الإسلامية الأخرى، بل إنها تعني أصحاب "المنهج السلفي" بالتحديد حتى وإن كان شخصاً واحداً فقط، وإلى جانب الاحتكار الحصري للنجاة من النار مع التهميش المتعمد للمدارس والآراء الفقهية المخالفة ومدارسها وجامعاتها وشيوخها، هذا الاعتقاد يعتبر ثالث الركائز الأساسية التي ينطلق منها الفكر السلفي المتطرف. إذ أن المنطق "السلفي" لهؤلاء المتطرفين يتمركز حول أنهم هم "الجماعة والسواد الأعظم" حتى وإن كان أتباعهم ليسوا أكثر من أن يحويهم كهف من كهوف تورا بورا، أو شقة صغيرة في جزيرة بالي في اندونيسيا. وعلى أساس أن آرائهم تعتمد على المنهج السلفي من وجهة نظرهم، فإن مبدأ العصمة السلفي سوف يشملهم بداهة، وبما أنهم هم "الجماعة" فإن ذلك يستدعي بالضرورة بأنهم هم، وليس سواهم حتى وإن كانوا سلفيين أيضاً ممن لا يرون رأيهم، الطائفة المنصورة. هذا الفهم لمصطلح الجماعة وتلك العقيدة الجازمة بإحتواء العصمة بسبب المنهج السلفي سوف يؤديان إلى رفض كل مفاهيم القبول والتعايش مع الآخر المختلف، وإلى رفض كل الأفكار المخالفة للفكر السلفي. هذا، بالضرورة، يؤدي إلى فشل كل محاولات الحوار والتفاهم مع أصحاب الفكر والمنهج المختلف لأن الخيار من وجهة النظر السلفية هو اثنين، إما تكون مع الحق والفرقة الناجية والمنصورة، وهم هنا يتكلمون عن أنفسهم، أو أن تكون مع من سوف يُقذفونَ في النار. ماذا سوف تختار أنت؟

الدرعية. بعد هذا الميثاق بدأ توسع الدولة السعودية الأولى لأخذ البيعة لأمير الدرعية محمد بن سعود مع الغطاء السلفي الذي وفره الشيخ محمد بن عبد الوهاب. توفي الشيخ محمد بن عبد الوهاب سنة ١٢٠٦ هـ، عن عمر يناهز ٩٢ سنة.

[1] الدرر السنية في الأجوبة النجدية، مجموعة رسائل سلفية من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصر جامع هذه الرسائل، جمع: عبد الرحمن محمد النجدي، بدون اسم دار نشر أو اسم مطبعة، الطبعة السادسة ١٩٩٦، المجلد ١٠، ص٤٤- ٤٥

المنهج السلفي

حتى نفهم المنهج السلفي يجب علينا أولاً أن ننظر في أساسيات ومبادئ هذا النهج. معنى كلمة "السلف" لغوياً، الجماعة المتقدمون[١]. وقال الزجّاج في قوله تعالى من سورة الزخرف (فجعلناهم سَلَفاً ومثلاً للآخرين) أي جَمْعاً قد مضى أو عصبة قد مضت[٢]. و "سَلَفُ الرجل" هم آباؤه المتقدمون[٣]. أما الزمخشري[٤] في تفسيره للآية الكريمة السابقة فيقول أن المعنى هو "قدوة". أما في الاصطلاح الفقهي فإن مصطلح السلف قد خضع لعدة تعريفات. ففي كشاف اصطلاحات الفنون[٥] جاء تعريف السلف في الشرع على أنه اسم لكل من يُقَلد مذهبه في الدين ويُتبع أثره كأبي حنيفة وأصحابه، فإنهم سلف لنا، والصحابة والتابعين، فإنهم سلفهم. ولكن التهانوي أكمل نقله قائلاً "وقد يُطلق السلف شاملاً للمجتهدين كلهم". أما الإمام أبي حامد الغزالي فيحدد مذهب السلف بـ "مذهب الصحابة والتابعين"[٦] فقط. والحافظ ابن حجر العسقلاني يوافق الإمام الغزالي بقوله في تعريفهم "السلف، أي من الصحابة فمن بعدهم"[٧]. أما البيجوري[٨] فيُعرف السلف على أنهم "من تقدم من الأنبياء والصحابة والتابعين وتابعِيهم، خصوصاً الأئمة الأربعة المجتهدون الذي انعقد الإجماع على امتناع الخروج عن مذاهبهم في الإفتاء والحكم". أما عند السلفيين فإن مصطلح السلف يُطلق على مجموعة من الناس تضم

---

[١] لسان العرب، ابن منظور، مادة: سلف، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٩٧

[٢] المصدر السابق، نفس المادة.

[٣] المصدر السابق، نفس المادة.

[٤] تفسير الكشاف، أبي القاسم جار الله الزمخشري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٥

[٥] كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي الحنفي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٨، المجلد ٢، ص ٣٨٥

[٦] الجام العوام عن علم الكلام، الإمام أبو حامد الغزالي، دار الحكمة، الطبعة الأولى، دمشق ١٩٩٦، ص٤٥

[٧] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الحافظ ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت ١٩٩٦، المجلد ٦، ص ١٥٧

[٨] تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، شرح الشيخ ابراهيم البيجوري على قصيدة برهان الدين اللقاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، بيروت ٢٠٠٤، ص ٢٣١

الصحابة والتابعين وتابعي التابعين عاشوا في القرون الثلاثة الأولى من صدر الإسلام. هذا الشرط الذي يقيدهم بالقرون الثلاثة الأولى من صدر الإسلام هو بسبب حديث النبي (ص) "خيرُ القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء أقوامٌ تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته". ويتم التعبير في المصادر السلفية عن أصحاب هؤلاء القرون بـ "خير القرون وأولاها بالاقتداء والاتّباع، وهي القرون الثلاثة الأولى المشهود لها بالخيرية"[1]. ويلحق بهؤلاء في المفهوم السلفي عدة من الفقهاء والمحدثين الذين تبنوا النهج السلفي في الفقه والإفتاء وحفظ الحديث الشريف.

ويقف في مقابل "السلف" مصطلح "الخلَف". عرّفهم السلفيون على أنهم "الذين خلَفوا المسلمين الأوائل واختلفوا معهم في المنهج والتطبيق، وتأثروا بمناهج الفلاسفة والمتكلمين فقدموا العقل على النقل وصرفوا النصوص عن ظواهرها وعَدَلوا عن الوقوف عند ظاهر النص"[2]. وأساس هذا التعريف هو جواب لابن تيمية لسؤال عن آيات الصفات. فقد جاء ضمن جوابه "لا يجوز أيضاً أن يكون الخالفون أعلم من السالفين، كما قد يقوله بعض الأغبياء ممن لم يقدر قدر السلف، بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها من أن (طريقة السلف أسلم وطريقة الخلَف أعلم وأحكم) (...) فإن هؤلاء المبتدعين الذين يفضلون طريقة الخلَف من المتفلسفة ومن حذا حذوهم على طريقة السلف، إنما أتُوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك (...) وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات. فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر. وقد كذبوا على طريقة السلف، وضلوا في تصويب طريقة الخلف، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف"[3]. ثم يسترسل ابن تيمية في وصف الخلف متسائلاً "كيف يكون أفراخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان، وورثة المجوس والمشركين، وضُلّال اليهود والنصارى والصابئين، وأشكالهم

---

[1] لماذا اخترت المنهج السلفي، سليم عيد الهلالي، دار ابن القيّم، الطبعة الأولى، الدمام ٢٠٠١، ص ٣٣

[2] العقيدة السلفية بين الإمام إبن حنبل والإمام إبن تيمية، د. سيد عبدالعزيز السيلي، دار المنار، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٣، ص٢٨

[3] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٥، ص ٩، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

وأشباههم، أعلم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان؟"[١]. وبالطبع فإن ابن تيمية يقصد بـ "ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان" السلف.

وخلاصة الموقف السلفي من الخَلَف في مواجهة السلف ما ذكره أحد المصادر السلفية من "أن العقل لا يتصور أن يكون الخلف أعلم بالله ودينه من السلف، إذ أن الدواعي عند السلف لمعرفة الحق أكثر، وصفاء الدين أعظم، والباطل أدحر. أما عند الخلف فالشبهات أكثر، والبدعة في أزمنتهم أشهر، والحيرة بينهم أوفر"[٢].

أما مصطلح "السلفيين" فالمقصود منه عندهم هو من سلك طريق السلف في إرجاع الأحكام الشرعية إلى القرآن والسنة[٣]. ولكن هذه النسبة عند الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه (تاريخ المذاهب الإسلامية)[٤] هي: "أولئك الذين نحلوا أنفسهم ذلك الوصف، وإن كنا سنناقش بعض آرائهم من حيث كونها مذهب السلف، وأولئك ظهروا في القرن الرابع الهجري وكانوا من الحنابلة، وزعموا أن جملة آرائهم تنتهي إلى الإمام أحمد بن حنبل الذي أحيا عقيدة السلف وحارب دونها. ثم تجدد ظهورهم في القرن السابع الهجري، أحياه شيخ الإسلام ابن تيمية وشدد في الدعوة إليه، وأضاف إليه أموراً أخرى قد بعثت إلى التفكير فيها أحوال عصره. ثم ظهرت تلك الآراء في الجزيرة العربية في القرن الثاني عشر الهجري، أحياها محمد بن عبد الوهاب في الجزيرة العربية وما زال الوهابيون ينادون بها، ويتحمس بعض العلماء من المسلمين لها". ولكن في المصادر السلفية يكون السلفيون هم "من كانوا على طريقة السلف إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. أو بتعبير آخر، إذا انقسم الناس إلى أحرار في تفكيرهم ومحافظين، فيمكن أن يقال أن السلف هم المحافظون الذين يقفون عند النص ويعلمونه، ولا يهملونه، ويلتزمون به ولا يتجاوزونه أو يؤولونه"[٥].

---

[١] المصدر السابق، ص ١١

[٢] تعريف الخلف بمنهج السلف، د. ابراهيم محمد البريكان، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، الدمام ١٩٩٧، ص٤٥

[٣] العقيدة السلفية بين الإمام إبن حنبل والإمام إبن تيمية، د. سيد عبدالعزيز السيلي، دار المنار، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٣، ص ٢٧

[٤] نقلاً عن المصدر السابق، ص ٢٦

[٥] المصدر السابق، ص ٣٣

قسّم أحد المصادر[1] مصطلح السلفية إلى ثلاثة أقسام. السلفية الزمانية، والسلفية المنهجية، وسلفية المضمون والمحتوى. السلفية الزمانية تُطلق على الفترة التاريخية الإسلامية التي تشمل القرون الثلاثة الأولى، وهي تضم الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، ثم من تبعهم من الأئمة الأربعة وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة والليث بن سعد وعبدالله بن المبارك و "سائر أصحاب السنن الذين اتبعوا طريق الأوائل جيلاً بعد جيل دون وصف بالبدعية"[2]. وبالبدعة هنا يُقصد فيها آراء "الخوارج والرافضة والناصبة والقدرية والمرجئة والأشعرية والمعتزلة والجهمية ونحوهم"[3]، فلم يبق إذن إلا ما يعتقده السلفيون ويرونه صواباً إذ الغوا كل آراء وأقوال مخالفيهم. أما السلفية المنهجية فهي اتباع منهج السلف كما جاء تعريفهم في السلفية الزمانية، ولكن هذه السلفية من الممكن أن تنتج فكراً وفقهاً جديداً في زمان آخر إذا إختلفت الظروف[4]. أما سلفية المضمون والمحتوى فهي اتّباع المنهج السلفي الأصولي من فكر في الاعتقاد والفقه، والقول بما قال به السلف الزماني وتبنى قضاياهم وحَلّ المشكلات بنفس حلولهم[5]. وعلى هذا فإن سلفية المضمون والمحتوى والسلفية المنهجية لا يحتويهما زمن أو عصر معين، ولكنهما ممتدان في الزمان والمكان.

وحتى يتجلى لنا فرقاً جوهرياً في مصطلح "السلف" عند السلفيين (أهل الحديث) وعند غيرهم من المناهج والمذاهب الإسلامية، يجب علينا أن ننظر في مَن يُقصد بكلمة "صحابي" عندهم وعند غيرهم، إذ الصحابة مشمولون بالطبع فيمن يُقصد بمصطلح السلف. يُفصّل هذا الفرق محققوا[6] كتاب الإصابة[7] للحافظ ابن حجر العسقلاني، فيقولون تحت عنوان (الصحابي عند علماء الأصول) في مقدمة التحقيق "قال أبو

---

[1] الاتجاه السلفي بين الأصالة والمعاصرة، د. راجح الكردي، دار عمّار للنشر، الطبعة الأولى، عمّان- الأردن ١٩٨٩، ص١٢

[2] المصدر السابق، نفس الصفحة.

[3] تعريف الخلف بمنهج السلف، د. ابراهيم محمد البريكان، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، الدمام ١٩٩٧، ص ١٣

[4] الإتجاه السلفي بين الأصالة والمعاصرة، د. راجح الكردي، دار عمّار للنشر، الطبعة الأولى، عمّان- الأردن ١٩٨٩، ص ١٧

[5] المصدر السابق، ص ١٦

[6] الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الشيخ محمد عبد المنعم البسري، والدكتور عبد الفتاح أبو سنّة.

[7] الإصابة في تمييز الصحابة، الحافظ ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٥، المجلد ١، ص٧

الحسين في (المعتمد) هو من طالت مجالسته له [أي النبي (ص)] على طريق التبع له والأخذ عنه، أما من طالت بدون قصد الإتباع أو لم تطل كالوافدين، فلا. وقال الكيا الطبري هو من ظهرت صحبته لرسول الله (ص) صحبة القرين قرينه حتى يُعدّ من أحزابه وخدمه المتصلين به". ثم يُكمل محققوا الكتاب نقلهم ليبينوا لنا الفرق مع أهل الحديث تحت عنوان (الصحابي عند علماء الحديث) فيقولون: "أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل من روى عنه حديثاً أو كلمة، ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية، من الصحابة. وهذا لشرف منزلة النبي (ص) أعطوا كل من رآه حكم الصحابة". وبعد أن ينقلون عدة نقولات والاعتراض عليها بضعف السند في وجوب طول الصحبة في اطلاق كلمة صحابي، ينقلون عن الواقدي قوله "كل من رأى رسول الله (ص) وقد أدرك الحلم فأسلم وعقل أمر الدين ورضيه، فهو عندنا ممن صحب النبي (ص) ولو ساعة من نهار". ولكنهم يعترضون على هذا التعريف لإشتراطه البلوغ فيمن رأي النبي (ص) وهذا سوف يخرج الكثير من الأطفال ممن كانوا في حياته (ص) كعبدالله بن عباس والحسن والحسين ابنا علي بن أبي طالب وعبدالله بن الزبير وغيرهم، وهذه مشكلة أساسية في رفع حديث هؤلاء إلى النبي (ص) وخصوصاً أن بعضهم غزير الرواية عنه كابن عباس. ولحل هذه الإشكالية فإنهم ينقلون عن الحافظ زين الدين العراقي قوله "والتقييد بالبلوغ شاذ"، وينقلون أيضاً عن جلال الدين السيوطي قوله "ولا يُشترط البلوغ على الصحيح، وإلا لخرج من أُجمعَ على عدّه في الصحابة".

أما ابن حجر العسقلاني[1] فيقول أن الصحابي هو "من لقي النبي (ص) مؤمناً به، ومات على الإسلام. فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يَغزُ، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض العمى". ولا يقف الحافظ العسقلاني عند هذا ولكنه يؤكد لنا أنه يدخل في عِداد الصحابة أيضاً "من ارتد وعاد إلى الإسلام قبل أن يموت، سواء اجتمع به (ص) مرة أخرى أم لا، وهذا هو الصحيح المعتمد". ومن الواضح أن قضية الارتداد عن الإسلام ثم العودة لم ترق للبعض، فيرد ابن حجر على اعتراضهم وحججهم على أساس "إطباق أهل الحديث على عَدّ الأشعث بن قيس في الصحابة، وعلى تخريج أحاديثه في الصحاح والمسانيد، وهو ممن ارتدّ ثم عاد إلى الإسلام في خلافة أبي بكر"[2]. والأشعث بن قيس هذا ارتدَّ عن الإسلام بعد وفاة النبي (ص) وأتوا به أسيراً مقيداً بالحديد إلى أبي بكر

---

[1] المصدر السابق، ص ١٥٨

[2] المصدر السابق، ص ١٥٩

الصديق، فعاد إلى الإسلام بعد أن ترجّى أبا بكر أن يستبقيه لحروبه، وزوّجه أبو بكر بأخته أم فروة بنت أبي قحافة[1].

إذن، في المنهج السلفي يُطلق لفظ "الصحابة" على كل من رأى رسول الله (ص) ولو ساعة من النهار، حتى وإن كان طفلاً دون البلوغ. فإن نقل لنا هذا الطفل حديثاً عن النبي (ص)، حتى ولو كان منفرداً بهذا النقل دون غيره، وصح سنده إلى هذا الصحابي الذي كان طفلاً في حياته (ص)، وجب اتباعه فيه وتصديقه. وعلى هذا المنوال يدخل كل من رآه (ص) ولو بفترة زمنية قصيرة جداً قدرها ساعة من نهار، ثم نقل لنا حديثاً عنه (ص). بل يجب أن نأخذ حتى الأحاديث التي ينقلها المرتدون عن الإسلام ثم عادوا له بعد ذلك لسبب أو لآخر، لأنهم يندرجون تحت مصطلح "الصحابة" عند أهل الحديث أو السلفيين. يجب أن نأخذ بأحاديثهم عن النبي (ص) لأن ابن حجر كان واضحاً في قوله "اتفق أهل السُنة على أن الجميع عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة"[2]، ويزيدنا بقوله "عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم وإختياره لهم"، وردّ الحافظ العسقلاني كل من اعترض على رأيه هذا.

تتركز أسس وقواعد عقيدة السلفيين بشتى توجهاتهم وآرائهم حول ستة أسس رئيسية[3]:

١- تقديم الشرع (النقل أو النص) على العقل.

٢- عدم تأويل النقل.

٣- حصرهم لمصدر التلقي في باب الاعتقاد على القرآن والسنة[4].

٤- عدم التفريق في أحاديث النبي (ص) الواردة إلينا بين المتواتر وحديث الآحاد.

---

[1] الإستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر القرطبي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٥، المجلد ١، ص ٢٢٠

[2] الإصابة في تمييز الصحابة، الحافظ ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٥، المجلد ١، ص ١٦٢

[3] العقيدة السلفية بين الإمام إبن حنبل والإمام إبن تيمية، د. سيد عبدالعزيز السيلي، دار المنار، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٣، ص١٠٢

[4] النبذ على شرح السنة للبربهاري، عبدالله صالح العبيلان، راجعه وصححه الشيخ عبد العزيز آل شيخ مفتي عام المملكة العربية السعودية، غراس للنشر، الطبعة الأولى، الكويت ٢٠٠٣، ص ٤٢

٥- فهمهم للنصوص مبني على فهم "السلف" لها.

٦- ذم التقليد في الدين.

* ففيما يتعلق بتقديم النص على العقل فإن المنهج السلفي يعتبر أن "النص"، وهو ما يُعبر عنه أحياناً بالشرع أو النقل، هو "الأسلم والأعلم والأحكم، لأنه لا يأتيه الباطل ولا يعتريه الضلال. فالمنقول عندهم مقدم على المعقول"[١]، فهم يجعلون العقل تابع ومحكوم بالشرع. فالمنهج هنا هو "تقديم الرواية على الدراية، حيث يبدؤون بالشرع ثم يخضعون العقل له"[٢]. والسبب في تقديم ظاهر النص على دلالة العقل لديهم هو أن "الأوائل كانوا أكثر دراية وفهماً للشرع من غيرهم، فالمعقول ما وافق هديهم، والمجهول ما خالفهم. ولا سبيل إلى معرفة هديهم وطريقتهم إلا هذه الآثار"[٣]. ويبدو أن تلك الحجة قد تعرضت لبعض النقد فانبرى السلفيون لعرض حججهم بتقديم النقل على العقل إذا تعارضا. فكان أحد هذه الحجج هو أن "العقل مُصَدِق في كل ما أُخبر به، والنقل لم يُصدِّق العقل في كل ما أخبر به"[٤]. والحجة الثانية هي أن العقل نفسه قد دلَّ على وجوب قبول ما أتى عن النبي (ص)، فلو تمّ إبطال النقل فإن ذلك سوف يقود بالضرورة إلى إبطال العقل ودلالته، بل إنهم جزموا بأن تقديم العقل على النقل (النص) يعتبر قدحاً في العقل نفسه، فالواجب كمال التسليم لله تعالى[٥]. والخلاصة هي أن "ما يقرره الله ورسوله ليس للعقل سلطان عليه، إنما العقل يُصدق ويُذعن ويُقرّب المنقول من المعقول، ويزيل التنافر بينهما. فالعقل يكون حينئذ شاهداً لا حاكماً، ومؤيداً لا رافضاً"[٦]. وما يبدو لنا أو يُظن أنه تعارض بين العقل والنقل فإنه "لا يعدو أن يكون مجرد وهم طارئ على العقل"[٧] إذا كان ذلك في النصوص الصحيحة.

أما الدلائل العقلية فموقف السلفيين منها واضح، فعند الحديث عن مسألة الإستواء على العرش فيما يتعلق بالرب جل شأنه يقول أحد المصادر السلفية "والإمام ابن تيمية لا

---

[١] العقيدة السلفية بين الإمام إبن حنبل والإمام إبن تيمية، د. سيد عبدالعزيز السيلي، دار المنار، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٣، ص ١٠٢

[٢] المصدر السابق، ص ١٠٣

[٣] نقض المنطق، ابن تيمية، نقلاً عن المصدر السابق، ص ١٠٣

[٤] العقيدة السلفية بين الإمام إبن حنبل والإمام إبن تيمية، د. سيد عبدالعزيز السيلي، دار المنار، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٣، ص ١٠٥

[٥] المصدر السابق، ص ١٠٦

[٦] المصدر السابق، نفس الصفحة.

[٧] المصدر السابق، نفس الصفحة.

يسميها دلائل عقلية بل يجعلها شبهات تقلدوا أكثرها عن طواغيت المشركين، مع أن الإيمان لا يكون إلا بالتسليم والإحتكام الكامل إلى رسول الله (ص)"[١].

والإمام أبي القاسم الآجري أكثر صراحة وتحديداً لمقدار عقول الخَلَف الذين أتوا بعد السلف، قال "إن عقول القوم [يقصد الصحابة] كانت أكبر من عقولنا، وعقولنا أنقص بكثير"[٢]. فعلى هذا المفهوم فإن ما قَبَلَهُ "السلف" من دون مناقشة، أو على الأقل لم ينقل لنا أي أحد بأنهم قد ناقشوا فيه، فالأولى بنا نحن أن نقبله ونقدمه على العقل. بل السلفيون لا يتصورون أبداً أن "الحق" لا يتم نقله عن السلف لأن "الحق باق في هذه الأمة إلى قيام الساعة والسلف أولى الناس به، فلابد وأن يُنقلَ عليهم"[٣]. وخلاصة الأمر هنا هو قول علي بن المديني[٤] "ثم تصديق بالأحاديث والإيمان بها، لا يُقال لِمَ؟ ولا كيف؟ وإنما هو التصديق بها والإيمان بها، وإن لم يعلم تفسير الحديث ويبلغه عقله فقد كُفي ذلك وأحكم عليه الإيمان به والتسليم"[٥]. ويؤكد ذلك ابن تيمية في تفسيره الكبير بقوله "القرآن هو الإمام الذي يُقتدى به، ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا بذوق ووجد ومكاشفة، ولا قال قط قد تعارض في هذا العقل والنقل فضلاً عن أن يقول (فيجب تقديم العقل). والنقل يعني القرآن والحديث وأقوال الصحابة والتابعين"[٦]. أما صاحب "تعريف الخلف بمنهج السلف" فيلخص المسألة بقوله "إنه لا حكم للعقل بعد أن جاء الشرع، وإن تحكيم العقل من أعظم أسباب البدع في الدين"[٧].

---

[١] المصدر السابق، ص ٣٢٢

[٢] كتاب الشريعة، الإمام الآجري، دار الفضيلة للنشر، الطبعة الثالثة، الرياض ٢٠٠٧، المجلد ٢، ص ٦٣٧

[٣] تعريف الخلف بمنهج السلف، د. ابراهيم محمد البريكان، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، الدمام ١٩٩٧، ص ٣٥

[٤] علي بن عبدالله المديني، مُحدث شهير روى عنه البخاري في صحيحه، كان ممن قال بخلق القرآن. توفي سنة ٢٣٤ هـ

[٥] تعريف الخلف بمنهج السلف، د. ابراهيم محمد البريكان، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، الدمام ١٩٩٧، ص ٣٢

[٦] التفسير الكبير، تقي الدين بن تيمية، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ، المجلد ١، ص١٢٠

[٧] تعريف الخلف بمنهج السلف، د. ابراهيم محمد البريكان، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، الدمام ١٩٩٧، ص ٦٨

ولابن تيمية كتاب عنوانه "درء تعارض العقل والنقل"[١]، عقد في مقدمته فصلاً بعنوان "القانون عند المبتدعة" شمل فيه الإمام فخر الدين الرازي[٢] والإمام أبي حامد الغزالي[٣] وأبي بكر بن العربي[٤] وإمام الحرمين أبي المعالي الجويني[٥] والقاضي أبي بكر الباقلاني[٦]. إبتدأ ابن تيمية هذا الفصل بنقل كلام الإمام الرازي ورأيه فيما إذا تعارض العقل والنقل فيجب تقديم العقل، أما النقل فيجب تأويله أو أن يُفوّض علمه لله[٧]. وحجة الإمام الرازي في ذلك هو أن "العقل أصل النقل، فلو قدمناه عليه كان ذلك قدْحاً في العقل الذي هو أصل النقل، والقدح في الشيء قدح فيه، فكان تقديم النقل قدحاً في النقل والعقل جميعاً"[٨]. أما ابن تيمية فيُشبّه رأي الإمام الرازي ورأي من ذكرهم معه أعلاه بـ "ما وضعته النصارى" وأن "النصارى أقرب إلى تعظيم الأنبياء والرسل من هؤلاء"[٩]. ويرى ابن تيمية أنه "يكفيك من العقل أن يُعلمكَ صدق الرسول ومعاني كلامه"، وأن "العقل متولٍّ، ولىّ الرسول ثم عزل نفسه"[١٠]. وخلاصة الأمر عند ابن

---

[١] درء تعارض العقل والنقل، تقي الدين بن تيمية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٧

[٢] أبو عبدالله، فخر الدين محمد بن عمر الرازي. ولد سنة ٥٤٣ هـ. إمام في علم الكلام والأصول والفقه والتفسير وصاحب مؤلفات متعددة المواضيع وتفسير كبير للقرآن. توفي سنة ٦٠٦ هـ.

[٣] أبو حامد، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي. ولد سنة ٤٥٠ هـ. الإمام المجتهد الفقيه الأصولي الشافعي، صاحب مؤلفات متعددة ترجم بعضها إلى اللاتينية والعبرية. توفي سنة ٥٠٥ هـ.

[٤] أبو بكر، محمد بن عبدالله بن العربي. ولد بإشبيلية سنة ٤٦٨ هـ. قاضي على المذهب المالكي ومن حفاظ الحديث. صاحب مؤلفات عديدة أشهرها كتاب أحكام القرآن. توفي بالقرب من مدينة فاس سنة ٥٤٣ هـ.

[٥] أبو المعالي، عبد الملك بن عبدالله الجويني، الملقب بإمام الحرمين. ولد سنة ٤١٩ هـ. فقيه أشعري صاحب مصنفات وحلقات تدريس. يعتبره البعض من أعظم أئمة الأشاعرة. تتلمذ عليه الإمام أبي حامد الغزالي. توفي سنة ٤٧٨ هـ.

[٦] أبو بكر، محمد بن الطيب الباقلاني. فقيه متكلم أشعري على المذهب المالكي وصاحب تصانيف. كان يُضرب بفهمه وذكائه المثل. توفي سنة ٤٠٣ هـ.

[٧] المصدر السابق، المجلد ١، ص ٧

[٨] المصدر السابق، نفس المجلد والصفحة.

[٩] المصدر السابق، نفس المجلد، ص ٨

[١٠] المصدر السابق، نفس المجلد، ص ٨٠

تيمية أنه "إذا تعارض الشرع والعقل، وجب تقديم الشرع، لأن العقل مُصدّق للشرع في كل ما أخبرَ به، والشرع لم يصدّق العقل في كل ما أخبر به"[١].

وقد تطور الأمر عند السلفيين المعاصرين إلى إتخاذ مواقف رافضة من اكتشافات وبراهين العلم الحديث على أساس مخالفتها لـ "ظاهر" النص. فعلى سبيل المثال اتخذ الشيوخ السلفيون موقفاً عدائياً من مسألة دوران الأرض حول الشمس على أساس أن ظاهر النص في القرآن الكريم[٢] يضيف الفعل في الحركة إلى الشمس وليس الأرض، وبالتالي لا يوجد هناك مسوغ شرعي في ترك ظاهر النص القرآني لصالح البرهان الرياضي أو الإكتشاف العلمي[٣]. وقد أفتى الشيخ عبد العزيز بن باز "الشمس والقمر جاريين سائرين في فلكهما على التنظيم الذي نظمه الله لهما، وأن الأرض قارة ساكنة قد أرساها الله بالجبال وجعلها أوتاداً لها. فمن زعم خلاف ذلك وقال أن الشمس ثابتة لا جارية فقد كذّب الله وكذّب كتابه الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد (...) وكل من قال هذا القول فقد قال كفراً وضلالاً لأنه تكذيب لله وتكذيب للقرآن وتكذيب للرسول (ص) (...) وكل من كذّب الله سبحانه أو كذّب كتابه الكريم أو كذّب رسوله الأمين عليه السلام فهو كافر ضال مُضل، يُستتاب، فإن تاب وإلا قُتل كافراً مرتداً ويكن ماله فيئاً لبيت مال المسلمين كما نص على مثل هذا أهل العلم والإيمان في باب (حكم المرتد). وكما أن هذا القول الباطل مخالف للنصوص، فهو مخالف للمشاهد المحسوس، ومكابرة للمعقول والواقع، فلم يزل الناس مسلمهم و كافرهم يشاهدون الشمس جارية طالعة وغاربة، ويشاهدون الأرض قارة ثابتة ويشاهدون كل بلد وكل جبل في جهته لم يتغير من ذلك شيء، ولو كانت الأرض تدور كما يزعمون لكانت البلدان والجبال والأشجار والأنهار والبحار لا قرار لها، ولشاهد الناس البلدان المغربية في المشرق والمشرقية في المغرب، و لتغيرت القبلة على الناس حتى لا يقرّ لها قرار. وبالجملة فهذا القول فاسد من وجوه كثيرة يطول تعدادها"[٤].

---

[١] المصدر السابق، نفس المجلد، ص ٧٩

[٢] سورة الكهف، الآية ١٧

[٣] أنظر على سبيل المثال فتوى الشيخ محمد صالح العثيمين في برنامج نور على الدرب، والمنشورة أيضاً في موقعه الرسمي على الشبكة، حول تساؤل سيدة من العراق عن أن الآية ٨٨ من سورة النمل تدل على أن الأرض هي التي تدور حول الشمس.

[٤] الأدلة النقلية والحسية على إمكان الصعود إلى الكواكب وعلى جريان الشمس وسكون الأرض، الشيخ عبد العزيز بن باز، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض ١٤٠٢ هـ. كما توجد الرسالة في مجموع فتاوى ومقالات الشيخ عبد العزيز

أما الأساس الثاني للمنهج السلفي، وهو عدم تأويل النقل، فإن المنهج السلفي يأخذ بظاهر الألفاظ وما دلت عليه من مفاهيم من دون تكلف التأويل لها وصرفها عن ظاهرها. وهذا المحور هو الأساس في الصراع السلفي مع باقي الفرق الإسلامية الأخرى وخصوصاً الأشعرية والمعتزلة. إذ أن الاعتقاد السلفي يجزم بأنه لم يكن أحد من الصحابة والتابعين يمتنع من تفسير آيات القرآن ولم يؤثر عنهم قولهم بأن بعض آيات القرآن من المتشابه الذي لا يعرف أحد معناه[1]. فإذا كان هذا هو حالهم، ولم يؤثر عنهم صرف الفاظ القرآن والحديث عن معناها الظاهر، فيجب علينا أن نقبل ما قبلوه من المعاني الظاهرة للنص "وإن نَبَتْ عن الأسماع واستوحش منها المستمع، فإنما عليه الإيمان بها ولا يرد جزءاً واحداً"[2].

ولكن بما أن السلف قد استخدموا كلمة "التأويل" في أدبياتهم، فإن ابن تيمية يعطي معنيين إثنين، معتمداً على الفاظ السلف نفسهم، لكلمة التأويل. فالمعنى الأول للتأويل هو "تفسير الكلام وبيان معناه سواء وافق ظاهره أو خالفه"[3]، وعلى هذا فإن كلمة التأويل مرادفة لكلمة التفسير. أما المعنى الثاني، كما ورد في الفاظ السلف من وجهة نظر ابن تيمية، فهو "نفس المراد بالكلام"[4]، والمعنى يشرحه ابن تيمية بقوله "إذا قيل طلعت الشمس، فتأويل هذا نفس طلوعها، ويكون التأويل من باب الوجود العيني". إذن، وعلى المعنيين لكلمة التأويل عند ابن تيمية، فإن النص المقدس لا يخرج معناه عن المعنى الظاهري المباشر الذي يتبادر إلى الذهن من كلمات النص، أو تفسير الفاظ النص المقدس وبيان احتمال الفاظه للمعاني اللغوية المختلفة. كان هذا الموقف بالذات من النصوص المقدسة من قرآن وسنة هو السبب في كل مواقف الصراع، السلمي والعنيف، في التاريخ المذهبي الإسلامي بين الحنابلة أو أهل الحديث أو السلفيين وبين

بن باز. ويبدو أن هذه الرسالة قد تعرضت لتنقيحات واختصارات متعددة، إذ أن النسخ الأولى الصادرة من الرسالة تحتوي على تفاصيل غائبة عن النسخ التالية لها، وهذا ما يُفسر أن بعض المصادر نقلت اقتباسات من هذه الرسالة غابت تماماً عن الإصدارات اللاحقة لها وعن ما هو موجود الآن في مجموع فتاوى ومقالات الشيخ عبد العزيز بن باز.

[1] التفسير الكبير، تقي الدين بن تيمية، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ، المجلد ٢، ص١٠٥

[2] إعتقاد أئمة السلف أهل الحديث، جمع محمد عبدالرحمن الخميس، دار إيلاف الدولية للنشر، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩٩، ص٦٥، والاقتباس هو من فصل اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل.

[3] التفسير الكبير، تقي الدين بن تيمية، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ، المجلد ٢، ص١٠٨

[4] المصدر السابق، نفس المجلد، ص ١٠٩

كل الفرق الإسلامية الأخرى. بل حتى إنه خرج إلى حدود إراقة الدماء والسجن والتعذيب والنفي من البلاد والإضطهاد من الجانبين، السلفي والمخالف، في أغلب فترات التاريخ الإسلامي الأوسط. كما نستطيع أن نرى آثاره بوضوح في العصر الحديث والمعاصر في موقف السلفيين من مخالفيهم.

كانت الإشكالية الأساسية لموضوع هذا الصراع هي اسماء وصفات الله عزّ وجل. فالسلفيون يثبتون اسماء الله جل وعلا وصفاته التي جاءت في القرآن والسنة بلا تحريف ولا تشبيه ولا زيادة ولا نقصان كما يكررون في أدبياتهم. وحجتهم في ذلك كما قال أحمد بن حنبل "هذه الأحاديث نرويها كما جاءت"[1]. وأنه "من صفة المؤمن من أهل السنة والجماعة إرجاء ما غاب عنه من الأمور إلى الله كما جاءت الأحاديث عن النبي (ص)، فيصدقها ولا يضرب لها الأمثال"[2]. وعندما تثور بعض الاعتراضات على بعض صفات الله التي يثبتها السلفيون كما هي من دون محاولة التأويل لها لنفي شبهة التجسيم عن الله عزّ وجل، فإن نصيحة أحمد بن حنبل لهؤلاء هي "تُمَر كما جاءت". والمعنى هو إمرار هذه الصفات كما أتت في القرآن ونصوص السنة النبوية على الخصوص من دون محاولة التفكر في نص الحديث ومدى معقوليته. وتؤكّد الكتب السلفية كلها على هذا الأمر، فالمبدأ هو "أن عقيدة السلف الأوائل هو امرارها كما جاءت دون تكييف، أي دون بحث وراء كيفها وكنهها"[3]. فالسلفيون يثبتون أن لله عزّ وجل عينين، ويدين كلتاهما يمين، وله أصابع، ووجهاً، ويتكلم بصوت، وساقاً، ورجل أو على رواية قدم، وأنه في السماء دون سواها، وأنه فوق العرش، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا[4]، وأنه يجيء يوم القيامة، وأنه يفرح، ويعجب، وإلى آخر الصفات التي وردت في القرآن والحديث من دون أية محاولة لتأويل هذه الصفات بعيداً عن المعنى الظاهر لها كما تفعل باقي الفرق والمذاهب الإسلامية.

خير من يلخص الموقف السلفي هو شيخ الحنابلة في وقته أبو محمد البربهاري[5] إذ يقول عن هذا المبدأ "هو التصديق بآثار الرسول (ص) بلا كيف ولا شرح، ولا يُقال لِمَ، ولا

---

[1] العقيدة السلفية بين الإمام إبن حنبل والإمام إبن تيمية، د. سيد عبدالعزيز السيلي، دار المنار، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٣، ص ١٧٥

[2] المصدر السابق، نفس الصفحة.

[3] المصدر السابق، ص ٢٤٨

[4] أنظر بعض الأحاديث التي يستدل بها السلفيون في مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٤، ص ٩٢ وما بعدها، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

[5] أبو محمد، الحسن بن علي بن خلف البربهاري. اقترن اسمه بما عُرف في التاريخ بفتنة الحنابلة ورسالة الخليفة الراضي فيهم (راجع نص الرسالة في الكامل في التاريخ في حوادث

كيف، فالكلام والخصومة والجدال والمراء المحدث يقدح الشك في القلب وإن أصاب صاحبه الحق والسنة"[١].

وحتى نعرف حجم الإشكالية التي واجهت السلفيين من هذا الموقف من صفات الله جلّ وعلا، فلننظر، كمثال، إلى سؤال ورد إلى ابن تيمية بخصوص حديث النزول. حديث النزول هذا هو حديث ورد عن أبي هريرة نصه (أن الله ينزل إلى سماء الدنيا حين يمضي ثلث الليل) كما ورد في صحيح مسلم، وورد أيضاً في صحيح البخاري بلفظ (ينزل ربنا تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير). الإشكالية تتجلى حين نعرف أن الموقف السلفي من الآية الخامسة من سورة طه (الرحمن على العرش استوى) هو أن هذا الإستواء على عرشه عزّ وجل هو "استواء حقيقي يليق بجلاله"[٢]، وأنه "علا وارتفع واستقر على عرشه من غير حاجة إليه"[٣]. فقد ورد سؤال إلى ابن تيمية عن رجلين تنازعا في حديث النزول هذا، أحدهما يُثبت حديث النزول والآخر ينفيه، وجرى بينهما حواراً تم نقله إلى ابن تيمية كالآتي[٤]:

قال المثبت: ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر.

فقال النافي: كيف ينزل؟

فقال المثبت: ينزل بلا كيف.

فقال النافي: يخلو منه العرش، أم لا يخلو؟

فقال المثبت: هذا قول مبتدع ورأي مخترع.

فقال النافي: ليس هذا جوابي، بل هو حيدة عن الجواب.

فقال المثبت: هذا جوابك.

سنة ٣٢٣ هـ). اشتهر برده على الأشعري عندما افتخر بأنه رد على الجبائي والمجوس وعلى النصارى، فقال له البربهاري (لا أدري ما تقول، ولا نعرف إلا ما قاله الإمام أحمد بن حنبل). توفي مستتراً سنة ٣٢٨ هـ.

[١] تعريف الخلف بمنهج السلف، د. ابراهيم محمد البريكان، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، الدمام ١٩٩٧، ص ٧٨

[٢] إعتقاد أئمة السلف أهل الحديث، د. محمد بن عبدالرحمن الخميس، دار إيلاف للنشر، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩٩، ص ٢٢٩

[٣] المصدر السابق، ص ١٤٥

[٤] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء٥، ص ١٩٥، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

فقال النافي: إنما ينزل أمره ورحمته.

فقال المثبت: أمره ورحمته ينزلان كل ساعة، والنزول قد وقّتَ له رسول الله (ص) ثلث الليل الآخر.

فقال النافي: الليل لا يستوي وقته في البلاد (...) فوقع الاختلاف في طول الليل وقصره بحسب الأقاليم والبلاد (...) فيلزم على هذا أن يكون ثلث الليل دائماً، ويكون الرب دائماً نازلاً إلى السماء.

بعد هذا الحوار الذي تم نقله إلى ابن تيمية، فزعوا إليه حتى يزيل "الشُبه والإشكال، وقمع أهل الضلال"[1]. فأجاب ابن تيمية بكلام طويل جداً أكد خلاله على أن "مذهب سلف الأمة وأئمتها أنهم يصفونه بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله في النفي والإثبات"، وأن صفات الرب مباينة لصفات المخلوقات، وهاجم به المخالفين من المعطلة والقرامطة والجهمية والمعتزلة والملاحدة والباطنية وأهل المنطق اليوناني والإمام الرازي و "أمثاله من المتأخرين"، وبعد وصف أقوال المخالفين بأنها "في غاية الفساد" وأن "قواعدهم الفاسدة" هي التي أوقعتهم في الضلال والتناقض والهذيان، وبعد ٢٤ صفحة من السؤال، جاء الجواب على أن السؤال (كيف ينزل) هو بمنزلة السؤال (كيف استوى)، السؤال عنه بدعة. أما سؤال (هل يخلو منه العرش أم لا يخلو منه)، فقد أكد ابن تيمية أن مُثبت النزول في شأن الرب جل شأنه لم يُثبت إلا ما أثبته النبي (ص)، فعدم الرد على السؤال هو الرأي السديد، والذي اعترض عليه بعدم قبول امتناعه عن الإجابة اعتراضه باطل[2].

ويبدو أن مسألة نزول الرب جل شأنه الى السماء الدنيا وعلوه وارتفاعه فوق عرشه في نفس الوقت قد أرّقت أذهان السلفيين الجدد. فقد ورد سؤال إلى الشيخ محمد بن صالح العثيمين[3] عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية نصه "هل يستلزم نزول الله عز وجل أن يخلو العرش منه أو لا". فكان من جواب الشيخ "أصل هذا السؤال تنطع، وإيراده غير مشكور عليه مُورده، لأننا نسأل هل أنت أحرص من الصحابة على فهم صفات الله؟ إن قال نعم، فقد كذب. وإن قال لا، قلنا فليسعك ما وسعهم. فهُم ما سألوا الرسول (ص) وقالوا يا رسول الله إذا نزل هل يخلو منه العرش؟

---

[1] المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

[2] المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٢١٩

[3] توفي سنة ١٤٢١ هـ.

وما لك ولهذا السؤال، قُل ينزل واسكت. يخلو منه العرش أو ما يخلو، هذا ليس إليك، أنت مأمور بأن تصدق الخبر"[1].

وقاد السلفيون تبعاً لذلك معركة عنيفة ضد مخالفيهم فيما يخص صفات الله جلّ وعلا استمرت حتى وقتنا الحاضر. فالشيخ عبدالله بن جبرين، عضو إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية، يقول مثلاً فيما يتعلق بإثبات أن الله جلّ وعلا له يدين وتعليقاً على الآية (٧٥) من سورة ص[2] والآية (٦٤) من سورة المائدة[3]:

"قوله تعالى في سورة ص ﴿ما منعك أَنْ تسجد لما خلقتُ بيدَيَّ﴾ فيها إثبات أن الله تعالى خص آدم عليه السلام بأنه خلقه بيديه سبحانه، فأثبت الله تعالى لنفسه يدين حقيقيتين على ما يليق بجلاله وكماله، وقد حرّف ذلك المعتزلة والأشعرية فقالوا المراد خلقته بقدرتي أو خلقته بنعمتي (...) إن الله سبحانه وتعالى ذكر اليد بلفظ المثنى، فقال﴿لِما خلقتُ بِيَدَيَّ﴾، ولم يقل: بيدنا، بل ذكرها بلفظ التثنية، والله تعالى لا يوصف بأن له قدرتان فقط، فلا يقال: بقدرتينا، لأن قدرة الله عامة شاملة ولا تحصر بعدد، وكذلك لا يقال: بنعمتي، لأن نعم الله كثيرة لا تعد ولا تحصر باثنتين فقط، فدل ذلك على أن المراد بذلك إثبات يدين حقيقيتين لله تعالى كما يشاء"[4].

ولكن بما أن أغلب كتب ومصادر المعتزلة الذين هاجمهم الشيخ ابن جبرين أعلاه في مسألة إثبات اليدين هي الآن مفقودة فإننا لا نستطيع أن نحكم على كم الجدال الذي دار حول هذه النقطة. إلا أن حُسنَ الحظ قد حفظ لنا كتاباً صغيراً كان قد تسبب في مقتل مؤلفه نفسه[5] يحمل الرد المعتزلي على حجة الشيخ ابن جبرين أعلاه. جاء في هذا الكتاب:

---

[1] فتاوى الشيخ محمد بن صالح العثيمين، جمع فهد بن ناصر السليمان، المجلد الأول، فتوى رقم ٩٤

[2] (ما منعك أن تسجد لِما خلقتُ بيديَّ).

[3] (وقالت اليهود يد الله مغلولة غُلت أيديهم ولُعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء).

[4] التعليقات الزكية على العقيدة الواسطية، الشيخ عبدالله بن جبرين، القسم الأول، الاستدلال على إثبات أسماء الله وصفاته من القرآن الكريم، الموقع الرسمي للشيخ ابن جبرين على الشبكة.

[5] الحاكم أبي سعيد المحسّن بن محمد بن كرامة الجشمي البيهقي، قُتل في الثالث من رجب سنة ٤٩٤ هـ غيلة في مكة المكرمة بسبب رسالته المعنونة (رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس)، وكان يقصد بها المشبهة وبعض أهل الحديث. كان في الفقه حنفياً حتى أواخر

"حضرت يوماً مجلساً قد جمعهم وإيّانا، فقال بعض المعتزلة لبعض المُشبّهة: أتقولون لله يد؟ قال: نعم. قال: لِمَ؟ قال لقوله تعالى ﴿يد الله فوق أيديهم﴾[١]. قال: فقل له يدان لقوله تعالى (بل يداه مبسوطتان)[٢]. قال: كذا أقول. قال: فقل له ثلاثة أيدي لقوله تعالى ﴿مما عملت أيدينا﴾[٣]. فانقطع"[٤].

تفرع من هذه الإشكالية التي واجهها السلفيون موقفين أساسيين، الأول فيما يتعلق بنظرتهم للعلوم العقلية والفلسفية، وعلى الأخص علم المنطق، والثاني وموقفهم من أهل البدع والزيغ كما يسمونهم. ففيما يتعلق بالموقف الأول فقد أصر ابن تيمية أن علم المنطق يقوم على أساس ضعيف متضعضع، وأن كل من ناظر واستدل به هو "فاسد النظر والمناظرة، كثير العجز عن تحقيق علم وبيان"[٥]، وكل من يستعمله في كلامه يكون "هو وأمثاله في غاية الجهالة والضلالة"[٦]. وقد نقل صاحب كتاب "الأصول الفكرية للمناهج السلفية"[٧] نص فتوى للإمام ابن الصلاح[٨] عندما سُئل عن من يشتغل بالمنطق والفلسفة، جاء فيها "الفلسفة رأس السفه والإنحلال، ومادة الحيرة والضلال، ومثار الزيغ والزندقة، ومن تفلسف عميت بصيرته عن محاسن الشريعة المؤيدة بالحجج الظاهرة والبراهين الباهرة". ثم يكمل ابن الصلاح فتواه فيقول "وأما المنطق فهو مدخل الفلسفة، ومدخل الشر شر، وليس الاشتغال بتعليمه وتعلّمه مما أباحه الشرع ولا استباحه أحدٌ من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين والسلف الصالحين ". وللمنطق، من وجهة نظر السلفيين، مساوئ كثيرة يلخصها كتاب "الأصول الفكرية للمناهج

حياته ثم انتقل إلى المذهب الزيدي، ولكنه كان في الإصول معتزلياً من اتباع مدرسة القاضي عبد الجبار.

[١] القرآن الكريم، سورة الفتح، الآية ١٠

[٢] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٦٤

[٣] القرآن الكريم، سورة يس، الآية ٧١

[٤] رسالة إبليس إلى أخوانه المناحيس، الحاكم أبي سعد الجشمي البيهقي، دار المنتخب العربي، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٥، ص٤٠

[٥] الأصول الفكرية للمناهج السلفية، خالد عبد الرحمن العك، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت- دمشق- عمّان ١٩٩٥، ص١٧٥- ١٧٦

[٦] المصدر السابق، ص ١٧٦

[٧] المصدر السابق، نفس الصفحة، هامش رقم ٢

[٨] ابو عمرو، تقي الدين عثمان بن صلاح الدين الكردي الشهرزوري الموصلي. ولد سنة ٥٧٧ هـ. فقيه حافظ للحديث، من اشهر كتبه في الحديث الشريف "مقدمة ابن الصلاح". توفي ٦٤٣ هـ.

السلفية" من مواقف ابن تيمية بقوله "أن المنطق طالما جنى على العقل فأفقده نشاطه الطبيعي[١] وسلاسة اللسان والأفكار، ولا شك فإن الذين يحافظون على القواعد المنطقية والأسلوب المنطقي يُصابون بعجز اللسان وتعقيد البيان وتطويل الكلام وزيغ في التفكير"[٢]. ويحذرنا نفس المصدر بأن ابن تيمية قد أوضح لنا بأن "الأمة إذا أخذت بعلم المنطق في العلوم العقلية أصابها الانحطاط الفكري فلم تقدر على مواكبة الحياة فيما تتطلبه من رُقيّ فكري في العلوم العقلية"[٣].

وهنا بالذات يجب أن نقف لنتمعن قليلاً في بعض الفتاوى السلفية، والتي وصفها البعض بـ "ظاهرة فوضى الفتاوى الإسلامية"، لنرى كيف أن الموقف من "المنطق" قد تعدى المنهج في الاستدلال الشرعي والعقائدي عند السلفيين إلى أمور "العلوم العقلية" والتي سوف تصيبنا بالفعل، إذا أخذنا بهذه الفتاوى، بالإنحطاط الفكري بلا شك. حذّر عضو المجمع الفقهي الإسلامي والأستاذ في المعهد العالي للقضاء في المملكة العربية السعودية الدكتور محمد النجيمي الطلبة الدارسون في الخارج من استخدام الوقود الكحولي (الوقود الحيوي) في سياراتهم كبديل رخيص للبنزين. فبعد أن استشهد بحديث للنبي (ص) منطوقه (لعن الله الخمر وشاربها وساقيها ومبتاعها وبائعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه)[٤]، شرح الدكتور النجيمي رأيه بأنهم بشرائهم للوقود الكحولي لسياراتهم فإنهم سوف يدخلون في (اللعن) بسبب شرائهم وحملهم لهذا الوقود. وأضاف شارحاً "أنه من الطبيعي بالنسبة إلى الطلاب المبتعثين في الخارج أو المسلمين، الذين يستخدمون سيارات يضاف إليها الكحول كوقود، أنهم سيشترون الكحول لتزويد سياراتهم به، وبهذا يكونوا قد دخلوا في حكم الحديث السابق وهو اللعن". ووجه الغرابة في هذه الفتوى هو ليس مفارقة "البديهة العقلية" والذي يدركها أي إنسان مهما كانت درجته في العلم واستعمال (المنطق) لما كان يقصده النبي (ص) من حديثه ونهيه، ولكن وجه الغرابة يتبدى في الاتهام الذي يوجهه السلفيون لمخالفيهم والذي جاء في الاقتباس الذي انهينا به الفقرة السابقة أعلاه وهو أن "الأمة إذا أخذت بعلم المنطق في العلوم العقلية أصابها الإنحطاط الفكري فلم تقدر على مواكبة الحياة فيما تتطلبه من رُقيّ فكري في العلوم العقلية". ولن تقف "فوضى الفتاوى" عند هذا الحد، فقد أفتى أحد الشيوخ السلفيين أيضاً بأنه في حال مشاركة المرأة في المنتديات الكتابية والحوارية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) والتي لا

[١] في النص المطبوع (الطبيعة) وبه لا يستقيم السياق.

[٢] المصدر السابق، ص ١٧٧

[٣] المصدر السابق، ص ١٧٨

[٤] سنن أبي داود.

يستطيع أحد أن يتعرف عليها أو على هويتها الحقيقية فإن عليها "ألا يكون في كلامها ما يثير الفتنة كالمزاح ولين الكلام والضحك كأن تكتب (هههههه) كما في السؤال، أو تستخدم الأيقونات المعبرة عن الابتسامات، لأن ذلك يؤدي إلى طمع من في قلبه مرض"[١].

أما الموقف الثاني، الموقف من أهل الزيغ والبدع والضلالة من وجهة النظر السلفية فيلخصه أبو إسماعيل الصابوني[٢] بقوله "لا يحبونهم ولا يصحبونهم ولا يسمعون كلامهم ولا يجالسونهم ولا يجادلونهم في الدين ولا يناظرونهم، ويرون صونَ آذانهم عن سماعِ أباطيلهم التي إذا مرّت بالآذان وقَرّت بالقلوب ضرّت وجرّت عليها من الوساوس والخُطات الفاسدة ما جرّت"[٣]. فالموقف السلفي من مخالفيهم هو الرفض القاطع حتى إلى الإستماع إلى حجج الفريق الآخر ومناظرتهم خوفاً من أن يتطرق الشك إلى قلوبهم. قال أحد السلفيين المعاصرين "السلف رحمة الله عليهم لا يخوضون ولا يمارون بل مبتغاهم التسليم والإذعان لما جاء في الوحيين الكريمين"[٤]. وفي الحقيقة إن هذا الموقف ينم عن الإشكالات المتعددة التي يواجهها المنهج السلفي عند طرحه على التفنيد العقلي والمنطقي. ولذلك، فإن الأسلم لاستمرارية هذا المنهج في محيط الزمان والمكان هو فرض انغلاقه على نفسه في مواجهة الآخر المختلف، وهذا واضح جداً عند استعراضنا للمجتمعات الحديثة التي تتبنى المنهج السلفي. كما أنه يتبدى واضحاً في كل الجماعات، صغيرة كانت أو كبيرة، في العالم المعاصر والتي تتبنى هذا المنهج ضمن محيطها الديناميكي المتنوع وذو التفاعل الإنساني على أكثر من صعيد. فالسياق العام للمنهج السلفي ينطلق من موقف مبدئي وهو أن الآخرين هم "أهل بدعة" ويجب عليهم أن يرجعوا إلى مضلة "الفرقة الناجية"، وعليهم، أي المخالفين، أن يستمعوا إلى أتباع النهج السلفي وإلى حججهم وآرائهم. ما سوى ذلك، فإنه جدال في الدين في يؤدي بالسلفي إلى الشك والوسواس وهو منهي عنه من السلف الصالح.

---

[١] أشار إلى هذه الفتوى الكاتب السعودي تركي الدخيل في مقال له في صحيفة الوطن السعودية.

[٢] ابو عثمان، اسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني النيسابوري. ولد سنة ٣٧٣ هـ. محدث حافظ واعظ مفسر. توفي سنة ٤٤٩ هـ.

[٣] تعريف الخلف بمنهج السلف، د. ابراهيم محمد البريكان، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، الدمام ١٩٩٧، ص ٧٨- ٧٩

[٤] الفوائد السنية في فضل الإنتماء إلى الدعوة السلفية، حاي سالم الحاي، دار البصائر، الطبعة الأولى، الرياض ٢٠٠٤، ص٢٠

وعلى أية حال فإن أهل الزيغ والبدع، من وجهة نظر السلفيين، لا يملكون أي مستند عقلاني أو شرعي يحتجون به على السلفيين، بل هم في الحقيقة لا يملكون حتى فهماً سليماً يجادلون به الطائفة المنصورة. جاء في أحد كتبهم "هذا حال أهل البدع والزائغون عن هدي السلف وهم ليسوا على شيء، لا من جهة الاستدلال فهم يستدلون بالمتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، ولا من جهة فهم ما استدلوا به فإنهم ليسوا أهل فهم عن الله عزّ وجل"[١]. ولهذا السبب فإن النصيحة هي "يتعيّن على طالب العلم في هذا الزمان أمام هذا الزخم الفاسد والنتّن الكاسد والتيه في شعاب الباطل وقد تمادى الكثير في الغواية والجهالة، يتعيّن الرجوع إلى مذهب السلف ولزوم جماعة الحق الذين نبذوا البدع والأهواء، وهو الطريق الوحيد والسبيل القويم"[٢].

* والأساس الثالث عند السلفيين، وهو منهج الاستدلال، فيُقصد فيه هو الاقتصار في تلقي أحكام الدين، أصوله وفروعه، على القرآن والسنة، وأن "لا يعارضا بشيء من المعارضات، لا بمعقول، ولا رأي، ولا قياس، ولا ذوق، ولا وجد، ولا مكاشفة، ولا منام، ولا غير ذلك"[٣]. فالموقف السلفي هو أن النبي (ص) قد أتى بوحيين، وليس واحداً. الوحي الأول هو القرآن، والوحي الثاني هو سُنته (ص)، وكلام الله وكلام النبي سواء في الاعتقاد والعمل والقبول، وكلاهما من الله سبحانه وتعالى[٤]. ولكن بما أن بعض نصوص الحديث الشريف تعارض نصوصاً أخرى في القرآن الكريم، بل إنها تعارض نصوصاً أخرى من الحديث الشريف نفسه[٥]، فإن الموقف السلفي هو أنهم "لا يضربون كتاب الله وسنة رسوله بعضهما ببعض، بل يؤمنون بكل ما ورد فيهما، مع علمهم يقيناً أن كتاب الله لا ينقض بعضه بعضاً وأن سنة رسول الله (ص) كذلك،

---

[١] المصدر السابق، ص ٢١

[٢] المصدر السابق، ص ١٩

[٣] النبذ على شرح السنة للبربهاري، عبدالله صالح العبيلان، راجعه وصححه الشيخ عبد العزيز آل شيخ مفتي عام المملكة العربية السعودية، غراس للنشر، الطبعة الأولى، الكويت ٢٠٠٣، ص ٤٠

[٤] العقيدة السلفية بين الإمام إبن حنبل والإمام إبن تيمية، د. سيد عبدالعزيز السيلي، دار المنار، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٣، ص٥٨

[٥] الأحاديث المتعارضة في الحكم أو المعنى قد صنف فيها الكثير قديماً، أنظر على سبيل المثال كتاب تأويل مختلف الحديث للإمام ابن قتيبة الدينوري. من هذه الأحاديث حديثا أبي هريرة في صحيح مسلم عن النبي (ص) (لا عدوى ولا طيرة) وحديث (لا يورد ممرض على مُصح). وقد انتبه بعض من كان يستمع لأبي هريرة إلى هذا التناقض كما جاء في صحيح مسلم. أنظر صحيح مسلم بشرح النووي، الإمام مسلم، دار الفكر، المجلد ٧، ص١٧٧، حديث رقم ٢٢٢١

وأن الكتاب والسنة لا يتعارضان ولا يتناقضان لأنهما وحي مُنزّل من عند الله، وما كان كذلك فلا يتعارض ولا يتناقض، ولذا لا يجادلون في كتاب الله ولا سُنة رسوله (ص) فإن الله قد ذمّ الذين يعارضون بين آياته أو بينها وبين سنة رسوله (ص)"[1]. ويجب أن "لا ترد دلالة الكتاب والسنة على الفروع والأصول بدعوى معارضة المعقول أو النظر أو الكلام أو القياس العقلي، بل إن من ادّعى ذلك فإن دعواه باطلة غير صحيحة"[2]. بل إنّ "نصوص الكتاب والسنة لا تأتي بما هو محال عقلاً، ولكن قد تأتي بما تحار فيه العقول لضعف قدرة العقل عن إدراكه"[3].

ويكون الاستدلال بالقرآن على لغة العرب وبلسان قبيلة قريش، وليس لأحد أن يحمل ألفاظ القرآن على غير ذلك من عُرف عام أو اصطلاح خاص، ولا يبدو أن قول اثنين من الصحابة بأن "القرآن حمّال أوجه" يحمل أي تأثير على الموقف السلفي العام. أما السنة النبوية الشريفة فإن السلفيين يؤكدون أن "السنة التي يجب اتباعها، ويُحمد أهلها ويُذم من خالفها، هي سنة رسول الله (ص) في أمور الاعتقادات وأمور العبادات وسائر أمور الديانات، وذلك إنما يُعرف بمعرفة أحاديث النبي (ص) الثابتة في أقواله وأفعاله، وما تركه من قول وعمل"[4]، فالسلفيون يؤكدون بأن "السنة المحضة هي دين الإسلام"[5].

ولكن هذا الموقف من الحديث النبوي الشريف ومساواته بالقرآن الكريم من حيث الاعتقاد والعمل والقبول يصطدم بعدة إشكاليات. الإشكالية الأولى تتبدى في أن الصحابة أنفسهم قد خالفوا نصوصاً صريحة رويت عن النبي (ص)، ثم تلقت الأمة الإسلامية موقفهم هذا بالقبول. إذ أن تجربة الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب على الخصوص حافلة بأمثلة متعددة يمكن الاستشهاد بها لتوضيح هذه الإشكالية. فقد أورد ابن قيم الجوزية نصاً يُلخص فيه بعض ما رآه أن المصلحة قد أوجبت من الصحابة الاجتهاد مع وجود "سُنة" مأثورة عن النبي (ص)، فقد قال "ومن ذلك اختيار عمر رضي الله عنه للناس إفراد الحج وأن يعتمروا في غير أشهر الحج، فلا يزال البيت الحرام معموراً بالحجاج والمعتمرين، ومن ذلك منع عمر رضي الله عنه الناس من بيع

---

[1] تعريف الخلف بمنهج السلف، د. ابراهيم محمد البريكان، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، الدمام ١٩٩٧، ص٩٤- ٩٥

[2] المصدر السابق، ص ٩٦

[3] المصدر السابق، نفس الصفحة.

[4] الصراط، عبد الرحمن بن عبد الخالق، مطبعة الفيصل، الطبعة الأولى ١٩٩٧، ص ٥٠

[5] المصدر السابق، ص ٥٢

أمهات الأولاد وقد باعوهن في حياة رسول الله (ص) وحياة أبي بكر رضي الله عنه وأرضاه، ومن ذلك إلزامه بالطلاق الثلاث لمن أوقعه بفم واحد عقوبةً له كما صرح هو بذلك، وإلا فقد كان على عهد رسول الله (ص) وأبي بكر وصدراً من إمارته وهو يُجعل واحدة"[١]. كما جاء في كتاب الأموال عن الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام هذا الخبر "لما افتتحت مصر بغير عهد، قام الزبير فقال: يا عمرو بن العاص، اقسمها. فقال عمرو: لا أقسمها. فقال الزبير: لنقتسمها كما قسم رسول الله (ص) خيبر. فقال عمرو: لا أقسمها حتى أكتب إلى أمير المؤمنين. فكتب إلى عمر. فكتب إليه عمر: أن دعها حتى يغزو منها حبلُ الحبَلة"[٢]. قال الإمام ابن سلام بعد ذلك "فقد تواترت الآثار في افتتاح الأرضين عنوة بهذين الحُكمين. أما الأول فحكم رسول الله (ص) في خيبر (...) وأما الحكم الآخر فحكم عمر في السواد وغيره"[٣].

يُلخص ابن أبي حديد هذه المواقف من عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة بقوله "وقد أطبقت الصحابة إطباقاً واحداً على ترك كثير من النصوص لما رأوا المصلحة في ذلك، كإسقاطهم سهم ذوي القربى وإسقاط سهم المؤلفة قلوبهم، وهذان الأمران أدخلُ في باب الدين منهما في باب الدنيا. وقد عملوا بآرائهم أموراً لم يكن لها ذكرٌ في الكتاب والسُنة، كحد الخمر فإنهم عملوه اجتهاداً، ولم يحدّ رسول الله (ص) شاربي الخمر، وقد شربها الجمّ الغفير في زمانه بعد نزول آية التحريم. ولقد كان أوصاهم في مرضه أن أخرجوا نصارى نجران من جزيرة العرب، فلم يخرجوهم، حتى مضى صدر من خلافة عمر، وعملوا في أيام أبي بكر برأيهم في ذلك باستصلاحهم، وهم الذين هدموا المسجد بالمدينة، وحوّلوا المقام بمكة، وعملوا بمقتضى ما يغلب في ظنونهم من المصلحة، ولم يقفوا مع موارد النص"[٤].

الإشكالية الثانية تتعلق بما يتعارف عليه السلفيون أنفسهم بأنها نصوص صحيحة ومُلزمة للأمة وردت عن النبي (ص). إذ أن السلفيون يعتمدون على فحص سند الحديث، أي سلسلة رواة الحديث، للحكم على حديث ما بأنه صحيح أو غير صحيح تبعاً لدرجات الصحة عندهم، ومن ثم إلزام الأمة به من دون نقاش أو محاولة تأويل.

---

[١] إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، دار الأرقم، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٧، المجلد ٢، الجزء ٤، ص٥٧٨

[٢] كتاب الأموال، الإمام ابن سلام، تحقيق محمد خليل هراس، دار الفكر، بيروت ١٩٨٨، ص ٧٣- ٧٤

[٣] المصدر السابق، ص ٧٥

[٤] شرح نهج البلاغة، ابن أبي حديد، دار مكتبة الحياة، مراجعة وتحقيق لجنة إحياء الذخائر، بدون تاريخ، بيروت، مجلد ٣، ص٨٠٦- ٨٠٧

الإشكالية تتبدى من رواية أوردها الإمام الذهبي في كتابه سير أعلام النبلاء تحت ترجمة أبو هريرة[١]، إذ أنه ينقل عن بُسر بن سعيد قوله "اتقوا الله وتحفّظوا من الحديث، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيُحدّثُ عن رسول الله (ص)، ويحدثنا عن كعب [الأحبار]، ثم يقوم. فأسمع بعض من كان معنا يجعلُ حديث رسول الله عن كعب، ويجعل حديث كعب عن رسول الله (ص)". وكعب الأحبار هذا هو يهودي أسلم بعد وفاة النبي (ص) وجالس الصحابة، وكان يحدثهم عن الكتب الإسرائيلية، قال عنه الإمام الذهبي أنه "كان خبيراً بكتب اليهود"[٢]. وكان من نتائج هذا أن بعض الأحاديث التي رواها أصحاب الصحاح هي في الحقيقة من كلام كعب الأحبار وليس من كلام النبي (ص). فمثلاً، ورد حديث شريف في صحيح مسلم عن أبي هريرة عن تسلسل الخلق على حسب أيام الأسبوع منطوقه (أخذ رسول الله (ص) بيدي فقال: خلق الله عزّ وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد...الخ)، قال الإمام ابن كثير في تفسيره[٣] "هذا الحديث من غرائب صحيح مسلم، وقد تكلم عليه علي بن المديني والبخاري وغير واحد من الحفاظ، وجعلوه من كلام كعب، وأن أبا هريرة إنما سمعه من كلام كعب الأحبار، وإنما اشتبه على بعض الرواة فجعلوه مرفوعاً، وقد حرر ذلك البيهقي". وأيضاً روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة حديثاً عن النبي (ص) هذا نصه (قال رسول الله (ص) سيحان وجيحان والفرات والنيل، كُلٌ من أنهار الجنة)[٤]، هذا الحديث، بغض النظر تماماً عن مدى معقوليته الجغرافية أساساً، ما هو في الحقيقة إلا اختصار لما ورد في سفر التكوين من العهد القديم وهذا نصه (وكان نهر يخرج من عدن ليسقي الجنة. ومن هناك ينقسم فيصير أربعة رؤوس. اسم الواحد فيشون. وهو المحيط بجميع أرض الحويلة حيث الذهب. وذهب تلك الأرض جيد. هناك المُقْلُ وحجر الجَزْع. واسم النهر الثاني جيحون. وهو المحيط بجميع أرض كوش. واسم النهر الثالث حِدّاقِل. وهو الجاري شرقي آشور. والنهر الرابع الفرات)[٥].

---

[١] سير أعلام النبلاء، الإمام الذهبي، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٧، المجلد ٤، ص ١٩١

[٢] سير أعلام النبلاء، الإمام الذهبي، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٧، المجلد ٥، ١٥

[٣] تفسير القرآن العظيم، ابن كثير الدمشقي، مؤسسة الريان- مكتبة المعارف، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٩٦، المجلد ١، ص٩٥

[٤] صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، الإمام مسلم، دار الفكر، بيروت ١٩٩٥، المجلد ٩، حديث رقم ٢٨٣٩، ص١٤٩

[٥] الكتاب المقدس، العهد القديم، سفر التكوين، الإصحاح الثاني، الآيات ١٠ - ١٤

ولم يقف الأمر عند هذا، فعندما ساق ابن أبي حديد في كتابه شرح نهج البلاغة أحداث سقيفة بني ساعدة بعد وفاة النبي (ص) انتهى إلى نتيجتين. الأولى هي بطلان ما يُدّعى في النص على علي بن أبي طالب من جانب الشيعة، أما النتيجة الثانية فهي أن السياق التاريخي "يدل على أن الخبر المروي في أبي بكر في صحيحي البخاري ومسلم غيرُ صحيح"[1]. وابن أبي حديد يقصد حديثاً مروياً عن السيدة عائشة في صحيح البخاري ومسلم منطوقه (قال لي رسولُ اللّه (ص) في مرضه: ادعي لي أَبا بكر أَباك وأَخاك حتى أَكتب كتاباً، فإني أَخافُ أَن يتمنى مُتمنٍّ ويقول قائل: أَنا أَولى، ويأْبى اللّهُ والمؤمنون إلا أَبا بكر)[2]. أما أبو الريحان البيروني، صاحب كتاب الآثار الباقية عن القرون الخالية، فيستعمل الحساب الفلكي في مقارنة التقويم اليهودي مع الأشهر العربية وقت هجرة النبي (ص) إلى المدينة ليجزم ببطلان حديث ورد في كتب الصحاح قائلاً "وهذه الرواية غير صحيحة لأن الامتحان يشهد عليها"[3] وهذا عند تطرقه لحديث ورد في صحيح البخاري عن ابن عباس منطوقه (قدم النبي (ص) المدينة فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء، فقال ما هذا. قالوا هذا يوم صالح، هذا يومٌ نجىّ اللّه بني إسرائيل من عدوهم...الخ)[4]، بل إن البيروني يرد الحديث لأن القول بأن "اللّه أغرق فرعون فيه فقد نطقت التوراة بخلافه"[5]، ومعلوم بالبداهة أن اليهود لن يقولوا شيئاً أو يدّعوه خلافاً للتوراة التي بين أيديهم عن هذا اليوم حتى وإن قال المسلمون أنها محرفة. أما إبراهيم بن سيار النظّام[6] فيرد حديثاً ورد في صحيح البخاري بواسطة منطق عقلي بسيط. فعند تطرقه لحديث الصحابي عبداللّه بن مسعود عن أن أهل مكة سألوا

---

[1] شرح نهج البلاغة، ابن أبي حديد، دار مكتبة الحياة، مراجعة وتحقيق لجنة إحياء الذخائر، بدون تاريخ، بيروت، مجلد ٢، ص٢٦٧

[2] لفظ الحديث في صحيح مسلم تحت رقم ٢٣٨٧، والبخاري مع اختلاف اللفظ تحت رقم ٥٦٦٦ و ٧٢١٧

[3] الآثار الباقية عن القرون الخالية، أبي الريحان البيروني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٠، ص٢٩٣

[4] صحيح البخاري، الإمام البخاري، دار إحياء التراث العربي، تقديم الشيخ أحمد محمد شاكر، بدون تاريخ، المجلد ١، الجزء ٣، ص٥٧

[5] الآثار الباقية عن القرون الخالية، أبي الريحان البيروني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٠، ص٢٩٣

[6] إبراهيم بن سيار بن هانيء البصري النظام، ويكنى بأبي إسحاق، أحد أئمة المعتزلة ومتكلميهم. وصفه الجاحظ بأنه لا نظير له من ألف عام، وكانت له آراء جريئة ذات حجج عقلية وفلسفية. فقدت جميع كتبه، وما بقي من آرائه فهي متناثرة في مصادر متعددة. توفي سنة ٢٣١ هـ.

النبي (ص) أن يريهم معجزة، فانشق القمر إلى (فرقتين، فرقة فوق الجبل، وفرقة دونه)[1]، إعترض إبراهيم النظّام على صحته وعلى الصحابي ابن مسعود أيضاً بقوله "إن الله تعالى ما شقّ القمر له وحده، وإنما يشقه آية للعالمين. فكيف لم يعرف ذلك غيره، ولم يؤرخ الناس به، ولم يذكره شاعر، ولم يُسلم عنده كافر، ولم يحتجَّ به مسلم على كافر"[2].

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن أحد شيوخ السلفيين المعاصرين، الشيخ ناصر الدين الألباني، يعترف صراحة بأن ليس كل ما ورد في صحيحي البخاري ومسلم هو "صحيح" من وجهة نظر نقد السند عند السلفيين أنفسهم. وجه الغرابة هنا أن هذا الإقرار الصريح لا يبدو أن قد أثّرَ تأثيراً ولو بسيطاً على المنهج السلفي الذي يصر على التقيد بحرفية الحديث حتى وإن توافرت الأدلة على أن هناك احتمال لا يقبل الإنكار أو التهميش بأن هذه الأحاديث، الصحيحة من وجهة نظرهم في نقد السند، قد لا تكون من كلام النبي (ص). فعندما سُئل الشيخ الألباني إن كان سبق له أن ضعّف بعض أحاديث صحيح البخاري وما إذا كان هناك من سبقه في ذلك، جاء جواب الشيخ[3]:

"أما أنه سبق لي أن ضعفت بعض أحاديث البخاري فهذا حقيقة يجب الاعتراف بها ولا يجوز إنكارها. ذلك لأسباب كثيرة جداً، أولها أن المسلمون كافة لا فرق بين عالم أو متعلم أو جاهل مسلم كلهم يجمعون على أنه لا عصمة لأحد بعد رسول الله (ص). وعلى هذا، من النتائج البديهية أيضاً أن أي كتاب يخطر في بال المسلم أو يسمع باسمه قبل أن يقف على رسمه، لا بد أن يرسخ في ذهنه أنه لا بد أن يكون فيه شيء من الخطأ. لأن العقيدة السابقة أن العصمة من البشر لم يحظ بها أحد إلا رسول الله (ص). من هنا يُروى عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه قال: أبى الله أن يتم إلا كتابه. فهذه حقيقة لا تقبل المناقشة. هذا أولاً، هذا كأصل".

وبعد أن يسترسل الألباني الشيخ في ذكر دراسته لعلم الحديث ونقد الرجال يقول "طبقت هذه الدراسة على بعض الأحاديث التي جاءت في صحيح البخاري فوجدت،

---

[1] صحيح البخاري، الإمام البخاري، دار إحياء التراث العربي، تقديم الشيخ أحمد محمد شاكر، بدون تاريخ، المجلد ٢، الجزء ٦، ص١٧٨

[2] المحصول في علم الأصول، الإمام فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٩، المجلد ٢، ص١٤٦

[3] شريط مسجل بصوت الشيخ ناصر الدين الألباني، سلسلة الهدى والنور، شريط رقم ٧٣٩. وأنظر أيضاً فتاوى الشيخ الألباني، جمع عكاشة عبد المنان الطيبي، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة ١٩٩٤، ص ٥٢٤- ٥٢٨

نتيجة هذه الدراسة، أن هناك بعض الأحاديث التي لا تبلغ مرتبة الحسن فضلاً عن مرتبة الصحة في صحيح البخاري، فضلاً عن صحيح مسلم . هذا جوابي عما يتعلق بي أنا. أما عما يتعلق بغيري مما جاء في سؤالك، وهو: هل سبقك أحد؟ فأقول والحمد لله سُبقت من ناس كثيرين هم أقعد مني وأعرف مني بهذا العلم الشريف وقدامى جداً قبلي بنحو ألف سنة. فالإمام الدارقطني وغيره قد انتقدوا الصحيحين في عشرات الأحاديث. أما أنا فلم يبلغ بي الأمر أن أنتقد عشرة أحاديث. ذلك لأنني وُجِدْتُ في عصر لا يمكنني من أن أتفرغ لنقد أحاديث البخاري ثم أحاديث مسلم، ذلك لأننا نحن بحاجة أكبر إلى تتبع الأحاديث التي وجدت في السنن الأربعة فضلاً عن المسانيد والمعاجم ونحو ذلك لنبين صحتها من ضعفها". وبعد أن يقر الشيخ بفضل الإمامين البخاري ومسلم في جمعهما وتنقيتهما أحاديث الصحيحين من مئات الألوف من الأحاديث، وأن جهده يجب أن ينصب أولاً على باقي المسانيد والسنن والصحاح، يكمل قائلاً "لكن في أثناء البحث العلمي تمر معي بعض الأحاديث في الصحيحين أو في أحدهما، فينكشف لي أن هناك بعض الأحاديث الضعيفة. لكن من كان في ريب من ما أحكم أنا على بعض الأحاديث فليعد إلى (فتح الباري)[1] فسيجد هناك أشياء كثيرة وكثيرة جداً ينتقدها الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني الذي يسمى بحق أمير المؤمنين في الحديث، والذي اعتقد أنا، وأظن أن كل من كان مشاركاً في هذا العلم يوافقني، على أنه لم تلد النساء بعده مثله. هذا الإمام أحمد بن حجر العسقلاني يبين في أثناء شرحه أخطاء كثيرة في أحاديث البخاري. يُوجّه أحياناً، ما كان ليس في صحيح مسلم فقط بل وما جاء في بعض السنن وفي بعض المسانيد .

ثم بعد ذلك يسترسل الشيخ الألباني في شرح أن نقده قد يشمل كل متن الحديث على أنه ضعيف أو أن يطال بعض كلماته، ثم يضرب أمثلة "من النوع الأول مثلاً حديث ابن عباس، قال: تزوج أو نكح رسول الله (ص) ميمونة وهو محرم. هذا حديث ليس من الأحاديث التي تفرد بها البخاري دون صاحبه مسلم، بل اشتركا واتفقا على رواية الحديث في صحيحيهما. والسبب في ذلك أن السند إلى راوي هذا الحديث وهو عبدالله بن عباس لا غبار عليه، فهو إسناد صحيح لا مجال لنقد أحد رواته، بينما هناك أحاديث أخرى هناك مجال لنقدها من فرد من أفراد رواته[2] (....) لذلك لم يجد الناقدون لهذا الحديث من العلماء الذين سبقونا بقرون لم يجدوا مجالاً لنقد هذا الحديث إلا في راويه الأول وهو ابن عباس وهو صحابي جليل. فقالوا إن الوهم جاء من

---

[1] يقصد كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني.

[2] يضرب الشيخ الألباني هنا مثالاً بأحد رواة البخاري وهو فليح بن سليمان الذي قال عنه ابن حجر في التقريب أنه صدوق سيء الحفظ.

ابن عباس، ذلك لأنه كان صغير السن من جهة، ومن جهة أخرى أنه خالف في روايته لصاحبة القصة أي زوج النبي (ص) التي هي ميمونة، فقد صح عنها أنه عليه السلام تزوجها وهما حلال. إذاً هذا حديث وَهِمَ فيه راويه الأول وهو ابن عباس فكان الحديث ضعيفاً، وهو كما ترون كلمات محدودات (تزوج ميمونة وهو محرم) أربع كلمات. مثل هذا الحديث وقد يكون أطول منه له أمثلة أخرى في صحيح البخاري. النوع الثاني يكون الحديث أصله صحيحاً، لكن أحد رواته أخطأ من حيث أنه أدرج في متنه جملة ليست من حديث النبي (ص). من ذلك الحديث المعروف في صحيح البخاري أن النبي (ص) قال (إن أمتي يأتون يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء). إلى هنا الحديث صحيح وله شواهد كثيرة. زاد أحد الرواة في صحيح البخاري: "فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل". قال الحافظ ابن حجر العسقلاني، وقال ابن قيم الجوزية، وقال شيخه ابن تيمية، وقال الحافظ المنذري، وعلماء آخرين: هذه الزيادة مدرجة ليست من كلام الرسول عليه السلام وإنما هو من كلام أبي هريرة".

وقد الح ابن تيمية إلى تلك المشكلة في الصحيحين والتي تعرض لها الألباني بشيء من التفصيل. فعند كلام ابن تيمية عن الحديث المتفق عليه عن طريق أبي هريرة والذي يصف وضع الله قدمه في النار يوم القيامة، يقول "ووقع في بعض طرق البخاري غلط، قال فيه وأما النار فيبقى فيه فضل. والبخاري رواه في سائر المواضع على الصواب ليبين غلط هذا الراوي كما جرت عادته بمثل ذلك، إذا وقع من بعض الرواة غلط في لفظ ذكر ألفاظ سائر الرواة التي يعلم بها الصواب، وما علمت وقع فيه غلط إلا وقد بين فيه الصواب، بخلاف مسلم فإنه وقع في صحيحه عدة أحاديث غلط أنكرها جماعة من الحفاظ على مسلم. والبخاري قد أنكر عليه بعض الناس تخريج أحاديث، لكن الصواب فيها مع البخاري"[١].

الإشكالية الثالثة هي في الحقيقة أعمق بكثير من الأولى والثانية، إذ أنها تتعلق بلفظ الحديث الشريف نفسه. إذ يؤكد السلفيون على "وجوب الالتزام بالكتاب والسنة لفظاً ومعنى وأسلوباً"[٢]، وأنه "قد تكاثرت الآثار عن السلف في وجوب الالتزام بالكتاب والسنة لفظاً ومعنى وأسلوباً وسياقاً وطريقة استدلال"[٣]. ولذلك هم لا يُعبّرون

---

[١] منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٩، المجلد ٣، ص٣٧

[٢] تعريف الخلف بمنهج السلف، د. ابراهيم محمد البريكان، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، الدمام ١٩٩٧، ص٩٧

[٣] المصدر السابق، ص٩٩

"عن العقائد إلا بلفظ ورد في كتاب الله أو سنة رسوله (ص)"[1]. وأنه "لابد من التزام الفاظ الكتاب والسنة ومعناهما"[2]. ولذلك هم أيضاً يرفضون ما يسمونه الابتداع في الألفاظ، ويعنون به "استعمال أي لفظ خارج عن ألفاظ الكتاب والسنة واستعمالهما"[3]. ولكن الإشكالية والتي تجعل السلفيين يقعون في ما يبدو أنه محاولة لتجاهل الحقيقة والإرتفاع بالواقع إلى درجات من المثالية مبالغ في مصداقيتها هي أن الحديث الشريف المروي عن النبي (ص)، في أغلبه، إنما روي بالمعنى وليس عين لفظ النبي (ص).

طرح الإمام الفخر الرازي إشكالية رواية لفظ الحديث في معرض إيراده لملخص حجج الخوارج في مسألة عدالة الصحابة. والحقيقة أن تلخيص الرازي هذا يضع الإشكالية في إطارها الواقعي الإنساني، منتزعاً إياها من المحيط "المتعالي" الذي يتعدى حدود القدرات الإنسانية الطبيعية في بعض محاوره والذي يتبناه الطرح السلفي عند تطرقه للصحابة ولمن نقل الحديث الشريف. يقول الإمام الرازي ملخصاً حجة الخوارج:

"إنا نعلم بالضرورة أن الرسول (ص) متى كان يشرع في الكلام، فالصحابة ما كانوا يكتبون كلامه من أوله إلى آخره لفظاً، وإنما كانوا يسمعونه ثم يخرجون من عنده، وربما رووا ذلك الكلام بعد ثلاثين سنة. ومن المعلوم أن العلماء الذين تعودوا تلقف الكلام ومارسوه وتمرنوا عليه، لو سمعوا كلاماً قليلاً مرة واحدة فأرادوا إعادته في تلك الساعة بتلك الألفاظ من غير تقديم ولا تأخير لعجزوا عنه، فكيف الكلام الطويل بعد المدة المتطاولة، من غير تكرار ولا كتابة. ومن أنصف قطع بأن هذه الأخبار التي رووها ليس شيءٌ من ألفاظها لفظ الرسول (ص). ثم مَن يُعيد الكلام بعد هذه المدة لا يمكنه أن يعيد معناه بتمامه، فإن الإنسان مظنة النسيان، بل لا يعيد إلا بعضه. وإذا كان كذلك، لزم القطع بسقوط الحجة عن هذه الألفاظ، لا سيما وقد جربناهم، فرأيناهم يذكرون الكلام الواحد، في الواقعة الواحدة، بروايات كثيرة مع زيادات ونقصانات"[4].

وكأن الإمام الرازي أحس بقوة الحجة هنا، فلم يعلّق عليها إلا بقوله "لما ثبت أن الظاهر من حال الراوي العدالة، وقد أخبر بأنها ألفاظ الرسول (ص)، وجبَ تصديقه فيه ظاهراً، والله أعلم"[5].

---

[1] المصدر السابق، ص٩٧

[2] المصدر السابق، ص٩٨

[3] المصدر السابق، ص١٠٠

[4] المحصول في علم الأصول، الإمام فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٩، المجلد ٢، ص١٥١

[5] المصدر السابق، ص ١٥٢

عقد عبد القادر البغدادي في كتابه خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب فصلاً تحت عنوان "في الكلام الذي يصح الإستشهاد به في اللغة والنحو والصرف" ناقش فيه سبب ترك أئمة اللغة العربية المتقدمين الإستشهاد بنصوص الحديث الشريف في اللغة. فقد أورد أن حجة الذين امتنعوا عن الإستشهاد بالحديث الشريف هو أن "الأحاديث لم تُنقل كما سُمعت من النبي (ص)، وإنما رويت بالمعنى. وثانيهما أن أئمة النحو المتقدمين من المصريين لم يحتجوا بشيء منه"[1]. وعندما أورد البغدادي الردّ على جزئية أن الحديث إنما نُقِلَ لنا بالمعنى دون اللفظ، لم ينفه، ولكن لم يزد الحجة إلا تثبيتاً، فقد قال "وردُّ الأول، على تقدير تسليمه، بأن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة، وغايته تبديل لفظ بلفظ، يصح الاحتجاج به، فلا فرق". ثم أورد البغدادي عدة أخبار حول ها السياق سوف أورد بعضها هنا.

قال أبو الحسن الضائع في شرح الجُمَل "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة، كسيبويه وغيره، الإستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب. ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي (ص) لأنه أفصح العرب". ثم يرد أبو الحسن على أن ابن خروف[2] يستشهد بالحديث كثيراً بقوله "إن كان على وجه الإستظهار والتبرك بالمروي، فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه، فليس كما أرى"[3]. ثم نقل البغدادي قول أبي حيان في شرح التسهيل، وهو قول قد شمل تقريباً كل الاعتراضات على الاستشهاد بالحديث الشريف في اللغة مما يشفع لنا هنا بنقله كله. قال أبو حيان "قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب. وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. على أن الواضعين الأوَّلين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك. وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس. وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ

[1] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر البغدادي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٨، المجلد ١، ص٣٢

[2] ابو الحسن، علي بن محمد بن يوسف بن خروف القرطبي. لغوي شاعر إمام في اللغة صاحب تصانيف. استوطن حلب بعد أن حج وجاور في القدس. توفي سنة ٦٠٩ هـ.

[3] المصدر السابق، ص ٣٣

الرسول (ص)، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية. وإنما كان ذلك لأمرين: أحدهما أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه (ص) لم تُقَل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله (زوّجتكهابما معك من القرآن)، (ملّكتكها بما معك من القرآن)، (خذها بما معك من القرآن)، وغير ذلك من الألفاظ الواردة، فنعلم يقيناً أنه (ص) لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها، إذ يُحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطها بالكتابة، والاتكال على الحفظ. والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما من ضبط اللفظ فبعيدٌ جداً لا سيما في الأحاديث الطوال. وقد قال سفيان الثوري (إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت، فلا تصدقوني، إنما هو المعنى). ومن نظر في الحديث أدنى نظر علمَ العلم اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى. والأمر الثاني أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع"[1]. ثم يكمل البغدادي نقله عن أبي حيان فيقول "وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة، وكان ممن أخذ عن ابن مالك، قلتُ له: يا سيدي، هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما نعلم أنه ليس من لفظ الرسول. فلم يُجب بشيء. قال أبو حيان: وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما. فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لم يستدلّ النحاة بالحديث"[2].

ولكن الأمر قد يبدوا ليس بذي بال إذا اعتقد الإنسان أن نقل الحديث بالمعنى وليس بلفظ النبي (ص) هو أمر لا يغلب على مرويات أحاديثه المجموعة في الصحاح والمسانيد والسنن. ولكن حقيقة الأمر على العكس تماماً. ينقل لنا البغدادي هذا الخبر عن السيوطي في كتابه الإقتراح إذ يقول "أما كلامه (ص) فيُستدل منه بما أُثْبِتَ أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادرٌ جداً، وإنما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيضاً. فإن غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدّت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا، وقدّموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ. ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة"[3].

---

[1] المصدر السابق، ص٣٣- ٣٤

[2] المصدر السابق، ص ٣٥

[3] المصدر السابق، ص ٣٦

ما يثير الدهشة هنا هو أن أهل الحديث، أو السلفيين، واعوون تماماً لهذا الأمر ولكنهم يغضّون عنه البصر، ولا يبدو أنه ذي بال أو تأثير في منهجهم الذي يصر على "التقيّد" الحرفي بلفظ الحديث الشريف، كما ورد تماماً في كتب الحديث، في العقيدة والعمل. بل إن أحد كتبهم المعتمدة في علم الحديث يورد صراحة نصوصاً عن الصحابة وزوجات النبي (ص) بإنهم أيضاً كانوا يُحدّثون على المعنى وليس عين لفظ النبي (ص). فقد جاء في كتاب الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي عدة روايات، مع سندها على عادة أهل الحديث، تؤكد أن هذا الحديث الذي نقرأه الآن ليس هو عين لفظ النبي (ص) وإنما هو معناه. فقد عقد الخطيب البغدادي في كتابه فصلاً بعنوان "باب ذكر من كان يذهب إلى إجازة الرواية على المعنى من السلف وسياق بعض أخبارهم في ذلك" أورد فيه رواية عن الصحابي واثلة بن الأسقع الليثي يسأل فيه من حوله "هل قرأ أحد منكم الليلة من القرآن شيئاً؟ قالوا: نعم. قال: فهل زدتم ألفاً وواواً أو شيئاً؟ فقلت [أي راوي الخبر]: إنا نزيد وننقص، وما نحن بإولئك في الحفظ. فقال: هذا القرآن بين أظهركم وأنتم تدرسونه بالليل والنهار، فكيف ونحن نحدّث بحديث سمعناه عن رسول الله (ص) مرة أو مرتين؟! إذا حدّثتكم على معناه فحسبكم"[1]. كما يورد حديثاً عن الصحابي أبي سعيد الخدري يقول فيه "كنا نجلس إلى النبي (ص)، عسى أن نكون عشرة نفر نسمع الحديث، فما منا اثنان يؤديانه، غير أن المعنى واحد"[2]. وحديثاً آخر عن السيدة عائشة يرويه عنها عروة بن الزبير بن العوام إذ قالت له "يا بُني يبلغني أنك تكتب عني الحديث ثم تعود فتكتبه. فقلت لها: أسمعه منكِ على شيء ثم أعود فأسمعه على غيره. فقالت: هل تسمع في المعنى خلافاً؟ قلت: لا. قالت: لا بأس بذلك"[3]. وأيضاً عن أبي الدرداء أنه كان إذا حدّث الحديث عن رسول الله (ص) ثم فرغ منه قال "هذا أو نحو هذا أو شكله"[4]. ويكمل الخطيب البغدادي روايته عن الصحابة والتابعين بما لا يدع مجالاً للشك بأن ما بين أيدينا الآن هو ليس لفظ النبي (ص). بل إنه يورد الرواية التالية عن شعيب بن الحباب قال "انطلقت أنا وغيلان بن جرير إلى الحسن [البصري]، فقال له غيلان: يا أبا سعيد، الرجل يُحدَّثُ بالحديث، فلا يُحدِّثه كما سمعه، يزيدُ فيه ويُنقص. فقال الحسن: إنما الكذب على

---

[1] الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٨، ص٢٠٤

[2] المصدر السابق، ص٢٠٥

[3] المصدر السابق، نفس الصفحة.

[4] المصدر السابق، ص٢٠٦

من تعمده"[1]. وينقل عن سفيان الثوري قوله "لو أردنا أن نحدثكم بالحديث كما سمعناه، ما حدّثناكم بحديث واحد"[2].

الإشكالية في النقل على المعنى تتبدى من جهتين. الأولى أنها تعتمد بدرجة أساسية على فهم المتلقي لحديث النبي (ص) ومراده ومقصده، وهذا، كما هو واضح لا يمكن ضمانه تماماً. إذ أن الاحتمال يتطرق إلى أن الراوي بالمعنى عندما يُبدل لفظاً مكان لفظ إنما ينقل لنا فهمه هو (هي) لما أراده النبي (ص)، وهو يفترض بأن هذا اللفظ بالذات يؤدي مراد النبي (ص) تماماً كما أراده من حديثه الأول، ولكن من المحتمل أن ما أراده النبي (ص) قد يكون مبايناً لفهمه. وبالتالي فإن ما نقله لنا لا يفيدنا بمراد النبي ولكن يفيدنا فقط عن ماذا فهم الراوي من قول النبي (ص). والإشكالية تتطور إذا علمنا أن الصحابة كانوا يروون بالمعنى أيضاً، ثم أخذ منهم رواة آخرون رووها بالمعنى بدورهم، وهكذا حتى تم تدوينها في الصحاح والمسانيد والسنن. فإذا كان هناك حديث بين تدوينه والنبي (ص) أربعة رواة أولهم الصحابي، فإننا نقرأ اليوم في كتب الحديث فهماً عن فهم عن فهم عن فهم لحديث النبي (ص)، أو رواية بالمعنى لحديث بالمعنى لحديث بالمعنى لحديث النبي (ص). وهذا كما هو واضح إشكال خطير خصوصاً إذا تعلق هذا بأحاديث الأحاد، والتي سوف نتطرق لها أدناه، فيما يتعلق بالعقيدة والعمل وكما يصر على تبنيها السلفيون ويؤكدون على حجيتها في العلم. قال طاهر الجزائري الدمشقي[3] "إلا أنه بعد البحث والتتبع تبين أن كثيراً ممن روى بالمعنى قد قصّر في الأداء، ولذلك قال بعضهم ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يُحسن ممن يظن أنه يُحسن كما وقع لكثير من الرواة قديماً وحديثاً". بل إن الإمام الفخر الرازي يقول إنّ سبب الكذب في حديث النبي (ص) قد جاء من السلف والخلف، أما السلف "فهم منزهون عن تعمد الكذب، إلا أنه لو وقع ذلك لوقع على وجوه. أحدها أن يكون الراوي يرى نقلَ الخبر بالمعنى، فيُبدل مكان اللفظ آخَرَ لا يُطابقه في معناه وهو يرى أنه يقوم مقامه. وثانيهما أنهم لا يكتبون الحديث في الغالب، فإذا قَدِمَ العهد، فربما نسيَ اللفظ فأبدلَ به لفظاً آخر وهو يرى أن ذلك اللفظ هو المسموع، وربما نسيَ زيادة يصحُّ بها الخبر"[4].

---

[1] المصدر السابق، ص٢٠٨

[2] المصدر السابق، ص٢٠٩

[3] توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري الدمشقي، تحقيق عبدالفتاح ابو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى، حلب ١٩٩٥

[4] المحصول في علم الأصول، الإمام فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٩، المجلد ٢، ص١٣٦

أما الإشكالية الثانية فتتعلق بطبيعة الرواية الشفهية قبل التدوين كما يفصّلها الأستاذ بسّام الجمل[١] بقوله "أثبتت الدراسات الحديثة أن الرواية الشفوية تكون متحولة باستمرار في بنيتها السردية وتستعصي على أشكال التحديد كلها. ويتخذ هذا التحول صوراً عديدة أهمها التصرف في الرواية (الأصل) بالزيادة أو النقصان من ناحية وبالتقديم والتأخير في بعض مكوناتها اللغوية من ناحية أخرى. وفضلاً عن ذلك، فإن ناقل الرواية يكون متأثراً بضغوط واقعه التاريخي وإكراهاته، سواء أكان واعياً بذلك أم غير واع. ولذلك يكون لهذه العمليات التي تمر بها الرواية الشفهية انعكاس عميق في ما تفيده من دلالة، غالباً ما تختلف عن الدلالة التي قصدها صاحب الرواية الأولى".

قد يكون من المفيد هنا أن أنقل بعض الأخبار ذات الدلالة. أورد الإمام أحمد بن حنبل في مسنده هذه الرواية عن الصحابي عمران بن حصين (عن مطرف قال: قال لي عمران بن حصين: أي مطرف، والله إن كنتُ لأرى أني لو شئتُ حدّثتُ عن نبي الله (ص) يومين متتابعين لا أعيد حديثاً، ثم لقد زادني بطئاً عن ذلك وكراهية له أن رجالاً من أصحاب محمد شهدتُ كما شهدوا، وسمعتُ كما سمعوا، يُحدّثون أحاديث ما هي كما يقولون، ولقد علمت أنهم لا يألون عن الخير، فأخاف أن يُشبّه لي كما شُبّهَ لهم)[٢]. أما الإمام الذهبي فقد قال عند كلامه عن الثقات الذين قد تم جرح عدالتهم لسبب أو لآخر "ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا [يقصد باب التساهل في الجرح والتعديل في الرواية عن النبي (ص)] لدخل فيه عدة من الصحابة والتابعين والأئمة، فبعض الصحابة كفّر بعضهم بتأويل ما، والله يرضى عن الكل ويغفر لهم، فما هم بمعصومين"[٣]. أما الإمام ابن قتيبة الدينوري عند كلامه على حديث أورده البخاري في صحيحه عن أبي هريرة نصه (الشؤم في المرأة والدار والدابة) قال معترضاً "هذا حديث يُتوهّم فيه الغلط على أبي هريرة، وانه سمع فيه شيئاً من رسول الله (ص) فلم يعه"[٤]، هذا بالإضافة على اعتراض أم المؤمنين السيدة عائشة على الحديث لأن النبي (ص)

---

[١] أسباب النزول، بسام الجمل، المؤسسة العربية للتحديث الفكري- المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء- بيروت ٢٠٠٥، ص٦٤- ٦٥

[٢] المسند، الإمام أحمد بن حنبل، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٩٤، المجلد ٧، ص٢٠٧، حديث رقم١٩٩١٤

[٣] الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، الإمام الذهبي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ص٢٣

[٤] تأويل مختلف الحديث، الإمام ابن قتيبة الدينوري، دار الفكر، بيروت ١٩٩٥، ص٩٩

"إنما قال ذلك حكاية عن غيره"[١]، أي أن النبي (ص) كان يُخبر أصحابه بما يعتقده غيرهم من الناس لا بما يعتقده هو.

وكما قال لنا الصحابي عمران بن حصين أعلاه بأن بعض الصحابة (يُحدّثون أحاديث ما هي كما يقولون)، فإن هذا قد انعكس بصورة واضحة حتى في كتب الصحيح نفسها. فمثلاً، عندما أورد صحيح البخاري حديث أبي هريرة عن النبي (ص) (لا عدوى)[٢]، عاد وأردف هذا الحديث مباشرة، وبنفس سند الحديث السابق تماماً، حديثاً آخر يقول (عن أبي سلمة سمع أبا هريرة بَعْدُ يقول: قال النبي (ص) "لا يوردن مُمرض على مُصِح"، وأنكر أبو هريرة حديث الأول. وقلنا: ألم تُحدّث أنهُ لا عدوى؟ فرطنَ بالحبشية. قال أبو سلمة: فما رأيته نسي حديثاً غيره)[٣]. جاء في شرح الحافظ ابن حجر على صحيح البخاري أن "أبو هريرة يحدّثهما كليهما عن رسول الله (ص)، ثم صمت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله لا عدوى"[٤]. كما أنه في روايه أخرى عن الحارث بن أبي ذئب أنه اعترض على أبي هريرة على حديثه الأول (لا عدوى) والذي يناقض حديثه الثاني فقال (قد كنت أسمعك يا أبا هريرة تحدثنا مع هذا الحديث حديث لا عدوى ... فأنكر أبو هريرة وغضب وقال "لم أحدّثك ما تقول")[٥]. فكما هو واضح أن الحديثان متعارضان، شك في تعارضهما حتى التابعين الذين سمعوا هذا الحديث. وكما هو واضح أيضاً أن أبو هريرة أدرك هذا الخطأ والتعارض فـ (صمت) عن حديثه الأول الذي يؤكد فيه بأنه لا عدوى. الغريب أنه مع كل هذا أصرّت الذهنية السلفية على تبني الحديثين المتعارضين معاً على أنهما قول النبي (ص). فنرى الحافظ ابن حجر في شرحه للصحيح، ومن أتى بعده أيضاً، يسودون الصفحات في محاولة الجمع بين المتناقضين، ويرفضون رفضاً قاطعاً أي ايحاء بأن أبي هريرة، في حديثه هذا، من المؤكد أنه قد دخل ضمن قول الصحابي عمران بن حصين (يُحدّثون أحاديث ما هي كما يقولون).

ومع كل تلك الإشكاليات في متن الحديث الشريف، والنقل بالمعنى، وجواز الخطأ وعدم فهم مراد النبي (ص) وغيرها من الإشكاليات، إلا أن المنهج السلفي قد طور إصراراً على التقيد بألفاظ الحديث كما وردت تماماً، والرفض القاطع لاستخدام أي

---

[١] المحصول في علم الأصول، الإمام فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٩، المجلد ٢، ص١٣٧

[٢] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، دار الفكر، بيروت ١٩٩٨، المجلد ١١، كتاب الطب، ص٤٠٧، حديث رقم٥٧٧٠

[٣] المصدر السابق، حديث رقم ٥٧٧١

[٤] المصدر السابق، ص ٤٠٩

[٥] المصدر السابق.

مصطلحات يتم تطويرها لاحقاً في سبيل تسهيل الوصف الشرعي وعلى أنها (اصطلاحات مُحدثة). فـ "بدعة الألفاظ" هيمنت بصورة أو بأخرى على الوعي السلفي ملغية معها كل إشكالات الحديث، مع التغييب المتعمد في الخطاب العام لحقيقة أن تلك الألفاظ التي يصرون على التمسك بها هي ليست بالضرورة الفاظ النبي (ص)، وربما لم يتلفظ بها قط في حياته. بل تعدوا ذلك إلى الإصرار على أن "الفاظ النصوص معصومة" كما أكد ابن القيّم. فالمبدأ السلفي هو أن المصطلحات مهما كانت غير مهمة ولا تبدو أن لها أي تأثير على السياق العقائدي أو الشرعي، إلا أن حقيقة عدم وجود هذه المصطلحات (الكلمات) بالذات في كتب الحديث، أو ما استخدمه "السلف" وتلفظوا به، يلزمنا بعدم استخدامها ونبذها ورفضها أيضاً. يقول ابن قيم الجوزية:

"ينبغي للمفتي أن يفتي بلفظ النص مهما أمكنه، فإنه يتضمن الحكم و الدليل مع البيان التام. فهو حكم مضمون له الصواب، متضمن للدليل عليه في أحسن بيان، وقول الفقيه المعين ليس كذلك. وقد كان الصحابة والتابعون والأئمة الذين سلكوا على منهاجهم يتحرون ذلك غاية التحري، حتى خلفت من بعدهم خلوف رغبوا عن النصوص واشتقوا لهم ألفاظاً غير ألفاظ النصوص، فأوجب ذلك هجر النصوص. ومعلوم أن تلك الألفاظ لا تفي بما تفي به النصوص من الحكم والدليل وحسن البيان، فتولّد من هجران ألفاظ النصوص والإقبال على الألفاظ الحادثة وتعليق الأحكام بها على الأمة من الفساد ما لا يعلمه إلا الله. فألفاظ النصوص عصمة وحجة بريئة من الخطأ والتناقض والتعقيد والاضطراب. ولما كانت هي عصمة عهدة الصحابة وأصولهم التي إليها يرجعون، كانت علومهم أصح من علوم مَن بعدهم، وخطؤهم فيما اختلفوا فيه أقل من خطأ مَن بعدهم، ثم التابعون بالنسبة إلى من بعدهم كذلك، وهلم جرا (...) والمقصود أن العصمة مضمونة في ألفاظ النصوص، ومعانيها في أتم بيان وأحسن تفسير"[1].

وقبل أن أختم الكلام عن هذه الجزئية أود أن أنقل نص كلام للشيخ محمد صالح العثيمين، عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، يبين مدى الرفض الذي يبديه السلفيون لتبني كلمات "غير شرعية" في حواراتهم تحت حجج مختلفة. فبعد سؤال تقدمت به امرأة للشيخ ابتدأته بقولها (أنا سيدة)، وبعد أن أجابها الشيخ على سؤالها اضاف الآتي "لي على كلامها ملاحظة، نعم. تقول (أنا سيدة) وهذه تزكية للنفس، وهل الرجل يقول أنا سيد؟ المرأة هي التي تقول أنا سيدة، وهذا اللقب متلقن

---

[1] إعلام الموقعين عن رب العالمين، إبن قيم الجوزية، دار الأرقم، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٧، المجلد ٢، الجزء ٤، ص٤١٧- ٤١٨

من غير المسلمين لأن غير المسلمين يقدسون النساء ويرفعونهن أكثر من درجتهن، فصار الناس اعتادوا أن المرأة تسمى (السيدة). والعجيب أنك لو تأملت كتب الحديث التي ينقل فيها أصحابها ما يروونه عن عائشة وأمهات المؤمنين وغيرهن لن تجد واحداً قال السيدة عائشة، أبداً. والناس الآن إذا ذكروا عائشة قالوا السيدة، ولا يقولون السيد أبو بكر، مع أن أبا بكر أعلى منها وأحق بالسيادة. والرجال هم السادة والنساء عوان، أسرى، عند الرجال. أقول هذا لقول الله تعالى ﴿وألفيا سيدَها لدى الباب﴾[1]، أقول هذا لقول الله تعالى ﴿ ﴿ولهُنَّ مثلُ الذي عليهنَّ بالمعروف وللرجال عليهنَ درجة﴾[2]، أقول هذا لقول النبي (ص) (اتقوا الله في النساء فإنهن عَوانٌ عندكم). ولست أريد بذلك غمط النساء، بل حقهن على الرؤوس، والبنات أمهات المستقبل والأمهات أمهات الحاضر، لكن أريد أن المرأة تنزل حيث أنزلها الله عز وجل، لأن ذلك أستر لها، وأصون لها، وأحفظ لدينها، وأصلح للمجتمع. ولا يغر المرأة ما كانت عليه الدول الكافرة، الدول الكافرة الكفرَ أعظمْ، لكن عليها أن تتبع أمهات المؤمنين، نساء الصحابة، ماذا فعلن، ماذا قلن، وماذا تركن. إذاً، كلمة (سيدة) اشطبوها من القاموس، اضربوا عليها بالقلم الأحمر، وقولوا (المرأة)، المرأة. كما اسمع حقيقة، يقال إن في بعض الجهات يكتبون على الحمامات (هذا للرجال وهذا للسيدات)، هذا غمط، غمط حق الرجال، أليس كذلك؟ الرجل سوف يزعل إذا رأى أن المرأة سيدة وهو فقط رجل، لكن مشكلة، التقليد الأعمى مشكلة، الله المستعان"[3].

* أما الأساس الرابع عند السلفيين فهو عدم التفريق في أحاديث النبي (ص) الواردة إلينا بين الحديث المتواتر وحديث الآحاد. فالحديث المتواتر هو الذي سمعه أو رواه عن النبي (ص) عدد من الصحابة لا يُحتمل معه ورود اللبس أو الشبهة في نقله إلينا. قال الخطيب البغدادي في تعريف الخبر المتواتر "هو ما يُخبر به القوم الذين يبلغ عددهم حداً يُعلم عند مشاهدتهم بمستقر العادة أن اتفاق الكذب منهم محال، وأن التواطؤ منهم في مقدار الوقت الذي انتشر الخبر عنهم فيه متعذر، وأن ما خبّروا عنه لا يجوز دخول اللبس والشبهة في مثله، وأن أسباب القهر والغلبة والأمور الداعية إلى الكذب منتفية عنهم، فمتى تواتر الخبر عن قوم هذه سبيلهم قُطع على صدقه وأوجب وقوع العلم ضرورة"[4]. أما حديث الآحاد فهو ما رواه صحابي واحد فقط عن النبي (ص)، وهو بهذا

---

[1] القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية ٢٥

[2] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٢٨

[3] محاضرة صوتية للشيخ ابن عثيمين، سلسلة اللقاء الشهري، محاضرة رقم ٦١، غير مؤرخة.

[4] الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٨، ص١٦

على العكس من تعريف المتواتر. وقد اتفقت أغلب الفرق الإسلامية على أن حديث الآحاد لا يفيد إلا الظن ولا يوجب العلم لأن "النَقَلة وإن كانوا عدولاً فالغلط جائز عليهم والكذب لغرض خفي جائز عليهم، لأن العدل أيضاً قد يكذب والوهم جائز عليه، فإنه قد يسبق إلى سمعهم خلاف ما يقوله القائل وكذا إلى فهمهم"[1] كما نقل الإمام الغزالي عن من يتبنى هذا الرأي. ولذلك فإن حديث الآحاد لا يفيد العلم واليقين ولا يُحتج به في الاعتقاد ولكنه يفيد غلبة الظن إذا كان صحيحاً خالياً من العلل، ولذلك قال الخطيب البغدادي "خبر الواحد لا يُقبل في شيء من أبواب الدين المأخوذ على المكلفين العلم بها والقطع عليها، والعلة في ذلك أنه إذا لم يُعلم أن الخبر قول رسول الله (ص) كان أبعد من العلم بمضمونه"[2].

أما السلفيون فيصرون على أن خبر الواحد، أو حديث الآحاد، يفيد اليقين والعلم والاعتقاد والعمل برغم كل إشكاليات نقل وتدوين الحديث السابقة. بل إنهم يصرون على أن التفريق في الحديث الشريف على أساس أنه حديث متواتر أو آحاد هو نوع من البدعة. قال الشيخ الألباني "إن هذا التفريق من أبرز الأدلة على خروجهم عن اتباع السلف الصالح، لأنهم لا يعرفون شيئاً اسمه حديث متواتر أو حديث آحاد"[3]. ويقول أن "هذا التقسيم من دَرَسَ ما كان عليه الصحابة وما كان عليه أتباعهم من بعدهم يقطع يقيناً بأن مثل هذا التقسيم هو دخيل في الإسلام، وهي فلسفة يتبرأ منها الإسلام"[4]. ولكن الحقيقة هي أن الصحابة أنفسهم قد أصروا على تعدد الروايات لحديث رسول الله (ص) في عدة مواضع، بل إنهم رفضوا حديث النبي (ص) إذا لم يروه إلا شخص واحد، فالمصطلح، نعم، لم يكن معروفاً لديهم ولكن فهمهم وفعلهم يدل على وعي واضح بإشكالات حديث الآحاد. فعمر بن الخطاب مثلاً رفض حديث الصحابية فاطمة بنت قيس عندما ذكرت له أن النبي (ص) لم يجعل لها السُكنى ولا النفقة عند طلاقها البائن وقال "لا نترك كتاب الله وسنة نبينا (ص) لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيَت"[5]، ثم جعل للبائن السُكنى كما ورد في صحيح مسلم. وجاء في سنن

---

[1] إحياء علوم الدين، الإمام أبي حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، بدون تاريخ، المجلد ٢، ص١٢٩- ١٣٠

[2] الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٨، ص٤٣٢

[3] المنهج السلفي عند الشيخ ناصر الدين الألباني، عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة الضياء، طنطا، بدون تاريخ، ص١٠٨

[4] المصدر السابق، ص١٠٩

[5] صحيح مسلم بشرح النووي، الإمام مسلم، دار الفكر، المجلد ٥، الجزء ١٠، ص٨٥، حديث رقم ١٤٨٠ م ١٣

أبي داود[1] أنه "جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال: ما لكِ في كتاب الله شيء، وما علمتُ لكِ في سنة نبي الله (ص) شيئاً، فارجعي حتى أسأل الناس. فسأل الناس. فقال المغيرة بن شعبة: حضرتُ رسول الله (ص) أعطاها السدس. فقال أبو بكر: هل معكَ غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة. فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه". وجاء في صحيح البخاري[2] وموطأ الإمام مالك أن أبو موسى الأشعري استأذن ثلاثاً على عمر بن الخطاب فلم يؤذن له، فرجع ولم يدخل، وعندما سأله عمر عن السبب قال بأنه سمع النبي (ص) يقول (الإستئذان ثلاث، فإن أُذِنَ لك فادخل، وإلا فارجع)، فطالبه عمر بمن يشهد معه على ذلك وهدده عليه، فذهب أبو موسى وأتى بأبي سعيد الخدري يشهد معه بأنه سمع هذا الحديث من النبي (ص)[3]. وغير هذه الأخبار كثير تفيد أن الصحابة لم يكونوا دائماً يقبلون الحديث الشريف إذا ورد من صحابي آخر حتى يعضدوا هذه الرواية برواية صحابي آخر.

الغريب هنا في الموقف السلفي هو أن ابن قيّم الجوزية، تلميذ ابن تيمية، عند كلامه عن أصول فتاوى أحمد بن حنبل وأنه، أي ابن حنبل، ترك كثير من آراء عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعثمان بن عفان وطلحة وأبي أيوب وأبي بن كعب ومعاذ وعبدالله بن عباس[4] لصالح آحاديث الآحاد هذه المروية عن بعض الصحابة أو الصحابيات والتي وصلت إلى أحمد بن حنبل بسلسلة رواة، يغض ابن القيّم النظر تماماً، ومعه الإمام أحمد والموقف السلفي اللاحق، عن حقيقة أن هؤلاء الرواة الذين رووا أحاديث الآحاد هذه كانوا كلهم وبلا إستثناء يعيشون في المدينة وفي متناول عمر بن الخطاب ومن أتى بعده من الصحابة. بل لا يبدو أن السؤال الذي يُلح على الأذهان، وهو كيف وصلت بعض هذه الأحاديث إلى أحمد بن حنبل ولم تصل إلى عمر بن الخطاب مثلاً وهو الذي كان يصر على إبقاء الصحابة في المدينة وكان يشاورهم في الكثير من القضايا، لا يبدو هذا السؤال ذو أهمية كبيرة عندهم. إذ أنه من غير

---

[1] سنن أبي داود، الحافظ أبي داود السجستاني، دار الفكر، بيروت ١٩٩٤، المجلد ٣، ص٤٧، حديث رقم٢٨٩٤

[2] صحيح البخاري، الإمام البخاري، دار إحياء التراث العربي، تقديم الشيخ أحمد محمد شاكر، بدون تاريخ، المجلد ١، الجزء ٣، ص٧٢

[3] الموطأ، الإمام مالك، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٩٨، باب الإستئذان، المجلد ٢، ص١٤١- ١٤٢، حديث رقم ٢٠٣٠

[4] إعلام الموقعين عن رب العالمين، إبن قيم الجوزية، دار الأرقم، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٧، المجلد ١، الجزء ١، ص٢٥- ٢٦، تحت عنوان أصول فتاوى أحمد بن حنبل.

المفهوم أن يرى صحابي رأي أو حكم على غير سُنة هو (هي) رآها أو سمعها على عهد النبي (ص) ولا يتقدم ليقول لهذا الخليفة الراشد أو ذاك الصحابي الآخر بأنه لديه علم من النبي في هذا الأمر بالذات، ثم بعد ذلك يصل إلى الإمام أحمد بن حنبل أو غيره من الحفاظ والمحدثين ما لا يصل إلى أهل المدينة في أيام الخلافاء الراشدين. أيكون هذا معقولاً؟

خلاصة الموقف السلفي يحررها الشيخ ناصر الدين الألباني في رسالة بعنوان الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام بقوله "يجب على المسلم أن يؤمن بكل حديث ثبت عن رسول الله (ص) عند أهل العلم به سواء كان في العقائد أو الأحكام، وسواء أكان متواتراً أم آحاداً، وسواء أكان الآحاد عنده يفيد القطع واليقين أو الظن الغالب على ما سبق بيانه، فالواجب في كل ذلك الإيمان به والتسليم له".

هذا الموقف بالذات من حديث الآحاد هو أحد أهم الركائز المحورية في الفكر السلفي المتطرف. إذ يكفي أي أحد أن ينبش كتب الحديث النبوي ليعثر على حديث يتعلق بجزئية معينة، وبعد أن يفحص رجال سنده ليعرف درجة صحته، بمخزونه الشخصي من علم نقد رجال الحديث وجرحهم، ومن ثم يحوله إلى منهج عمل وسنة نبوية لازمة بغض النظر تماماً عن آراء الفقهاء وتقرير المذاهب الرسمية. بل إن الأمر سوف يخرج عن حدود سيطرة حتى السلفيين انفسهم ذوي التوجه المهادن لمؤسسات الحكم القائمة في بلدانهم بسبب هذا الجزم بتبني أحاديث الآحاد في العقيدة والعمل، إذا صح سندها، لأن جميع الفرق السلفية، المعتدلة والمتطرفة أو التي تحتار في تقسيمها إلى أي الطرفين تنتمي، من أقصى المغرب إلى أقصى المشرق تملك حديثاً نبوياً أو أكثر تدعم حجتها في تفسيق أو تبديع أو تضليل أو تكفير مخالفيها. وكل متطرف سلفي يملك أيضاً حديثاً نبوياً أو أكثر يبيح له، من وجهة نظره، أن يقتل ويدمر ويسفك دماء الأطفال والنساء والشيوخ ضمن أمور أخرى كثيرة ربما سوف يحويها هذا الكتاب أو لا يحويها. بل إن بعضهم يملك حتى آراء أو مواقف من أحد أفراد "السلف الصالح" تدعم حجته وعمله.

* يتعلق الأساس الخامس في المنهج السلفي بإصرارهم على أن فهمهم للنصوص مبني على فهم "السلف" لها. إذ أنهم يجزمون بأن "العقل لا يتصور أن يكون الخَلَف أعلم بالله ودينه من السلف"[1]، وأنه "لا يُعقل أن يكون الخلف أعلم من السلف وأحكم منهم على اعتبار أن السلف هم الصحابة رضي الله عنهم ومن تبعهم بإحسان، فهل يتصور أن

---

[1] تعريف الخلف بمنهج السلف، د. ابراهيم محمد البريكان، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، الدمام ١٩٩٧، ص٤٥

أحداً أعلم من الصحابة وأحكم في أمور الدين ولو أنفق الواحد ممن خلفهم مثل أحُدْ ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه"[1]. قال ابن القيِّم الجوزية عن رأي الصحابة أنه "رأي أفقه الأمة، وأبرّ الأمة قلوباً، وأعمقهم علماً، وأقلهم تكلفاً، وأصحّهم قصوداً، وأكملهم فطرة، وأتمهم إدراكاً، وأصفاهم أذهاناً، الذين شاهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل، وفهموا مقاصد الرسول"[2]. ثم يستنتج ابن القيّم من هذا أنهم "فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استدرك به علم واستنبط به، وآرائهم لنا أحمد وأولى بنا من رأينا عند أنفسنا[3]. ولذلك فإن أحد السلفيين يجزم قائلاً "وبهذا تتضح معالم منهج الفرقة الناجية والطائفة المنصورة: الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة"[4]. ثم قال في موضع آخر "إن المخرج من مُضلات الهوى، وسبيل النجاة من مُعضلات الشبهات والشهوات، التي تجتال من اتبعها عن المحجة البيضاء، ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم من فهم لسنة رسول الله (ص)"، وأن "الشقي من زاغ ذات اليمين وذات الشمال وسلَكَ سُبُلَ الغي، التائه الحائر في ميدان المهالك والضلال، يظنُّ سراب الأهواء ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد الشيطان عنده، فاستحوذ عليه"[5].

يوجه أبو الأعلى المودودي[6] نقداً منطقياً لهذا الموقف إذ يقول "أما اكتساب الفيض والعلم منه ليقصد المودودي اكتساب الصحابة العلم من النبي(ص)] والتأثر بصحبته وتعليمه فلم يكونوا فيه سواء. فالمجتمع الذي وضيء بنور النبوة كان، على أي حال، مجتمعاً بشرياً ولم يكن أفراده سواء في تلقي واستقبال هذا النور، كما أن كل واحد منهم لم ينل فرصاً متساوية بغيره في هذا التلقي، وفوق هذا وذاك كان لكل واحد منهم طبيعته الخاصة ومزاجه المختلف عن غيره. كذلك لم تكن محاسنهم وعيوبهم ومساوئهم متماثلة متناظرة. لهذا تأثر كل واحد منهم بصحبة الرسول عليه

---

[1] العقيدة السلفية بين الإمام إبن حنبل والإمام إبن تيمية، د. سيد عبدالعزيز السيلي، دار المنار، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٣، ص٢٨

[2] إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، دار الأرقم، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٧، المجلد ١، الجزء ١، ص٦٥

[3] المصدر السابق، ص ٦٦

[4] لماذا اخترت المنهج السلفي، سليم عيد الهلالي، دار ابن القيّم، الطبعة الأولى، الدمام ٢٠٠١، ص٤٦

[5] المصدر السابق، ص ٧٧

[6] ابو الأعلى المودودي. ولد سنة ١٩٠٣ في مدينة أورنك آباد في الهند. انتقل إلى باكستان بعد الإستقلال. مؤسس الجماعة الإسلامية في لاهور وأسس أيضاً مجلة ترجمان القرآن. كان ذو توجه سلفي وذو انتاج فكري غزير قيل أنه بلغ ٧٠ مصنفاً. توفي سنة ١٩٧٩ م.

الصلاة والسلام وتعليمه بما يتفق واستعداده الخاص، فكان من الممكن أن يكون بينهم، بل كان بينهم بالفعل، من بقيت في داخلهم، رغم هذه التربية العالية في تزكية النفس، بعض العيوب في جانب من الجوانب بأي حال من الأحوال. فهذه حقيقة لا يمكن إنكارها أبداً، كما أن إحترام هؤلاء الصحابة الكرام وإجلالهم لا يقتضي ضرورة إنكارها"[1]. بل إن المودودي انتقد النظرة السلفية التي تحاول أن ترتفع بالصحابة ومجتمعهم إلى حدود المثالية التي يستحيل تواجدها في أي مجتمع بشري مهما كانت مشاربه أو عقائده، فيقول "قدّمَ لنا بعض السادة، في هذا، قاعدة كلية عجيبة هي أن نُصدّق عن الصحابة تلك الأخبار والروايات التي تناسب منزلتهم فحسب ونرُد كل خبر يشينهم ولو كان وارداً في حديث صحيح. لكني لا أعرف أحداً من المحدثين أو المفسرين أو الفقهاء قال بهذا أو سار عليه"[2]، ثم يمضي المودودي ليورد قصة تخيير النبي (ص) لزوجاته وقصة ماعز الأسلمي والمرأة الغامدية واتهام المغيرة بن شعبة بالزنا وواقعتي الجمل وصفين ليدلل على صحة رأيه من الموقف المتطرف لمثالية المجتمع في عهد الصحابة.

أما الإمام ابن حزم الأندلسي في كتابه الإحكام في أصول الأحكام، وعند رده لحديث مكذوب على النبي (ص) منطوقه (إنما أصحابي مثل النجوم فأيهم أخذتم بقوله اهتديتم)، يعرض لنا استحالة الموقف السلفي، من دون أن يقصد ذلك بالطبع، من اتباع الصحابة من دون نقد وتفنيد والإعتماد على فهمهم من دون روية فيقول " فمن المحال أن يأمر رسول اللّه (ص) باتباع كل قائل من الصحابة رضي الله عنهم، وفيهم من يحلل الشيء وغيره منهم يحرمه. ولو كان ذلك لكان بيع الخمر حلالاً اقتداء بسمرة بن جندب، ولكان أكل البَرَد للصائم حلالاً اقتداء بأبي طلحة وحراماً اقتداء بغيره منهم، ولكان ترك الغسل من الإكسال واجباً اقتداء بعلي وعثمان وطلحة وأبي أيوب وأبي بن كعب وحراماً اقتداء بعائشة وابن عمر، ولكان بيع الثمر قبل ظهور الطيب فيها حلالاً اقتداء بعمر، حراماً اقتداء بغيره منهم. وكل هذا مروي عندنا بالأسانيد الصحيحة"[3]. ثم يقول "وقد كان الصحابة يقولون بآرائهم في عصره (ص)

---

[1] الخلافة والملك ، أبو الأعلى المودودي ، تعريب أحمد ادريس، دار القلم، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٧٨ ، ملحق: الاعتراضات التي أخذت على هذا الكتاب ، ص ٢٠٩. ما بين [ ] هو من إضافة مؤلف هذا الكتاب للتوضيح.

[2] المصدر السابق، ص ٢٠٧

[3] الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٤ ، المجلد ٢ ، الجزء ٦ ، ص٢٤٣- ٢٤٤

فيبلغه ذلك فيصوب المصيب ويُخطّئ المخطئ، فذلك بعد موته (ص) أفشى وأكثر"[1].

وبعد أن يضرب لنا ابن حزم أمثلة كثيرة في خطأ الصحابة وأنهم يقولون برأيهم ويجانبون فيه الصواب ورد النبي (ص) لاجتهاداتهم وإنكاره أفعالهم بل وتكذيبه بعضهم، يزيدنا ابن حزم فيقول "واذا كان رسول اللّه (ص) يُخبر أن أصحابه يخطئون في فتياهم، فكيف يسوغ لمسلم يؤمن باللّه واليوم الآخر أن يقول أنه (ص) يأمر باتباعهم فيما قد خَطّأهم فيه؟ وكيف يأمر بالإقتداء بهم في أقوال قد نهاهم عن القول بها؟ وكيف يوجب اتباع من يخطئ؟ ولا ينسب مثل هذا إلى النبي (ص) إلا فاسق أو جاهل، لابد من إلحاق إحدى الصفتين به. وفي هذا هدم الديانة، وايجاب اتباع الباطل، وتحريم الشيء وتحليله في وقت واحد. وهذا خارج عن المعقول، وكذب على النبي (ص)، ومن كذب عليه ولج في النّار، نعوذ باللّه من ذلك"[2].

يستدل السلفيون على تمسكهم بـ "سنة" الخلفاء الراشدين بهذا الحديث الشريف (وعظنا رسول اللّه (ص) يوماً بعد صلاة الغداة موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب. فقال رجل: إن هذه موعظة مُوَدّع، فماذا تعهد إلينا يا رسول اللّه؟ قال: أوصيكم بتقوى اللّه، والسمع والطاعة وإن عبد حبشي، فإنه من يعش منكم يرى اختلافاً كثيراً، وإياكم ومحدثات الأمور، فإنها ضلالة، فمن أدرك ذلك منكم فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عُضّوا عليها بالنواجذ). فالموقف السلفي بسبب هذا الحديث هو أن النبي (ص) قد أمر باتباع سنته وسنة الخلفاء الراشدين من بعده[3]. روى هذا الحديث الترمذي في سننه[4] وأبي داود في سننه[5] وابن ماجه في سننه[6] أيضاً والإمام أحمد في مسنده[7]. لم يرو هذا الحديث عن النبي (ص) إلا

---

[1] المصدر السابق، ص ٢٤٤

[2] المصدر السابق، ص ٢٥٢

[3] العقيدة السلفية بين الإمام إبن حنبل والإمام إبن تيمية، د. سيد عبدالعزيز السيلي، دار المنار، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٣، ص٢٩٨

[4] سنن الترمذي، الترمذي، دار الفكر، بيروت ١٩٩٤، المجلد ٤، ص٣٠٨، كتاب العلم، حديث رقم٢٦٨٥

[5] سنن أبي داود، أبي داود السجستاني، دار الفكر، بيروت ١٩٩٤، المجلد ٤، ص٢٠٥-٢٠٦، كتاب السنة، حديث رقم٤٦٠٧

[6] سنن ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، دار الفكر، بيروت ١٩٩٥، المجلد ١، ص٢٩، باب اتباع سنة الخلفاء، حديث رقم٤٢

[7] المسند، الإمام أحمد بن حنبل، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٩٤، المجلد ٦، ص٨٢، حديث رقم١٧١٤٢ و ١٧١٤٤ و ١٧١٤٥

صحابي واحد فقط هو العرباض بن سارية، فالحديث إذن هو حديث آحاد. وقد يدفع البعض بأن مشكلة حديث الآحاد في ثبوت العلم بمضمونه هو في العقيدة فقط. ولكن الجواب على هذا الاعتراض هو أن هذا الحديث يُشرّع لنا مُشرعين إضافيين، الخلفاء الأربعة الراشدين، زيادة على الله عزّ وجل والنبي (ص)، فالبلوى به أعم وأشمل، واحتمال إدخاله ما ليس في دين الله كما أتى به نبينا الكريم أوضح وأظهر، وباب الخلاف في سُنة الخلفاء الراشدين واسع عريض[1]. كما أنه يعارض آية صريحة في القرآن الكريم وهي (اليوم أكملتُ لكم دينكم وأتممتُ عليكم نعمتي ورضيتُ لكم الإسلام دينا)[2]. فكمال الدين وتمام النعمة، على حسب منطوق الآية الكريمة، ينافيان الزامنا بـ "سنة" الخلفاء الراشدين لأن النص كما شملهم بكمال الدين فقد شملنا نحن أيضاً، وما اجتهدوا فيه، لغياب النص عليه أو لتعدد الآراء في فهم النص، يسعنا نحن أيضاً الاجتهاد فيه لتغير الزمان والمكان. ولكن إشكالية هذا الحديث لا تقف عند هذا الحد.

تطرق أحد المصادر[3] لنقد تفصيلي لهذا الحديث. نحن نعلم أن تاريخ الخلافة الراشدة من بيعة السقيفة إلى قتل علي بن أبي طالب لم يكن ذلك التاريخ الذي خلا من الإضطرابات والخلاف. ولو لم يكن إلا الست سنوات الأخيرة من خلافة عثمان لكفى بذلك دليلاً. بل في الحقيقة إنّ كل الخلاف في هذه السنوات الست كان على "سُنة" عثمان. لا شيء غير ذلك. وقد تناول المؤرخون والباحثون هذه السنوات الست بالتفصيل والبحث حتى أصبح التكرار والبحث فيها مملاً. هل سمع أحدنا أو قرأ أي خبر أو رواية تقول أن أحداً ما، أياً كان هذا الشخص، احتج بحديث العرباض بن سارية هذا في هذه السنوات التي إنتهت بدم الخليفة مسفوحاً في بيته وبين زوجاته؟!

كل ما كان يحتاجه أحد ما أن يقف في أي مكان شاء هو، ومن ضمنهم العرباض بن سارية نفسه، وليقول هذا الحديث ولينتهي الخلاف ويقتنع المحتجين على "سُنة" عثمان ويُحقن دمه. بل الأدهى أن لا أصحاب الجمل ولا أصحاب صفين احتجوا بهذا الحديث، ولا ذكروه، ولا أتوا على معناه، لا من قريب ولا من بعيد. وقد كانت تلك الحروب تدور على قميص عثمان في الظاهر. ولم يحتج بهذا الحديث، أو حتى على معناه، علي بن أبي طالب مع كل ما جرى له من أول خلافته حتى مات مقتولاً بيد خارجي. وهؤلاء

---

[1] أنظر السلفية والعلمانية إشكالات الرؤى والممارسة، لمؤلف هذا الكتاب، دار الحصاد، الطبعة الأولى، دمشق ٢٠٠٨، ص١٥٣

[2] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٣

[3] السلفية والعلمانية إشكالات الرؤى والممارسة، حسن محسن رمضان، دار الحصاد، الطبعة الأولى، دمشق ٢٠٠٨، ص١٦٢ وما بعدها.

الخوارج قد بعث علي لهم ابن عمه عبدالله بن العباس ليحاججهم في موقفهم من التحكيم، ولم يأت عبدالله بن عباس في محاججتهم هذه، لا من قريب ولا من بعيد، حتى على معنى هذا الحديث، دع عنك نصه. ولو كان معروفاً له ولهم لانتهى الخلاف أصلاً بطلبه منهم باتباع سنة "الراشد المهدي" علي، وكفى الله المؤمنين القتال.

بل الحقيقة، لم يُخاطَب أي أحد من الخلفاء الأربعة في وجهه أو ضمن محيطه بـ "الراشد المهدي". كيف يكون هذا أو حتى يُعقل إذا كان هذا هو اسم سماه النبي (ص) لهؤلاء؟ كيف يُعقل هذا وعلي بن أبي طالب يفرح إذا ناداه أحد ما بـ "أبي تراب"، لا لشيء إلا لأن "النبي (ص) ناداه به. كيف يُصر على هذا الاسم ويدع "الراشد المهدي"؟

أمر آخر. إذا كان علي بن أبي طالب خليفة "راشد مهدي" وسنته واجبة الاتباع (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين...الخ) على حسب منطوق الحديث الشريف، بأي تفسير منطقي من الممكن أن نفسر إعتزال عبدالله بن عمر ومن معه عن علي بن أبي طالب في حروبه مع معاوية إذا كان هذا الحديث معلوماً عندهم؟!

ثم إن منطوق الحديث يقول: "وعظنا رسول الله (ص) يوماً بعد صلاة الغداة موعظة بليغة...الخ". يقول العرباض بن سارية "وعظنا...بعد صلاة الغداة"، ولا أعلم هذه الصلاة إلا في المدينة المنورة لأن العرباض بن سارية كان من أهل الصُفة وهذا يشدد الظن بأن هذه الصلاة كانت في المسجد النبوي الشريف، فكيف يستقر في يقين أي أحد أن هذا الحديث لم يروه إلا العرباض وقد كانت (موعظة بليغة ذرفت منها العيون) وشهدها من شهدها من كبار الصحابة وذوي السابقة والحرص على الخير وملازمة النبي ثم لا يستشهد بالحديث أحد من أهل المدينة ولا من المهاجرين إليهم، لا بنصه ولا بمعناه، حتى يكون حديث آحاد بعدَ ذلك بزمن طويل في الشام عن العرباض؟!

ثم لنأتي إلى العرباض بن سارية. من الغريب أن المصادر تسكت عن هذا الصحابي مع كثرة الاحتجاج بحديثه هذا. لا تذكر إلا أنه سكن الشام وتوفي سنة خمس وسبعين، وقيل توفي في فتنة ابن الزبير. وجه الإهتمام في البحث عن سيرة هذا الصحابي لسبب مهم وهو معرفة موقفه من حروب علي ومعاوية. إذ الخيارات هي ثلاثة لا غير. إما أنه قد قاتل مع الخليفة "المهدي الراشد" علي، على حسب تعبير حديث العرباض نفسه، أو أنه قاتل مع معاوية، أو أنه اعتزل الفريقين. فلو كان في الخيارين الأخيرين، أي مع معاوية أو الاعتزال، لكان خالف نص حديثه هو بالضرورة. ولكن المصادر تسكت عن هذه الجزئية بالذات، ولا تذكر إلا أنه سكن الشام. وسكنى الشام قد توحي لنا عن أي الفريقين كان العرباض معه. فحسب علمي فإن موطن من قاتل مع علي كان أي مكان تشاء في الدنيا سوى الشام وخصوصاً أنه ورد في مسند أحمد ما يلي (عن العرباض بن سارية السلمي قال: سمعت رسول الله (ص) وهو يدعونا إلى السحور في

شهر رمضان، هلموا إلى الغذاء المبارك. ثم سمعته يقول اللهم علم معاوية الكتاب والحساب وقه العذاب)[١].

الموقف السلفي من "فهم" الصحابة للنصوص المقدسة يشوبه عدة إشكاليات كما رأينا أعلاه. ولكن أهم إشكالية هي أن هذا الموقف بالذات يفتح الباب على مصراعيه أمام الجماعات السلفية المتطرفة لتبني أي رأي هي تراه تحت حجة أن أحد "السلف" قد تبنى هذا الموقف بالتحديد، وأن هذا الفهم لأحد الصحابة أو "السلف" هو الفهم الإسلامي السليم لنص محدد من القرآن أو السنة. فالحقيقة هي أنه من الممكن أن تتبنى أي رأي في أية مسألة، ثم تتبنى نقيض هذا الموقف معه في نفس الوقت، وسوف يكون بإمكانك أن تحتج بأحد "السلف" على الرأيين معاً. تلك المرونة أو المطاطية في تبني المواقف الفقهية قد أدّت في السابق، وما تزال وسوف تستمر كذلك، إلى تبني مواقف شاذة خرجت إلى حدود السادية في التعامل مع المخالفين للتوجه السلفي من المذاهب الإسلامية أو الأديان الأخرى وكما رأينا في العراق وأفغانستان مثلاً. وسوف يبقى هذا الموقف، إذا لم يتم تقنينه وتفنيده بشكل منهجي وحازم، أحد أكثر المحاور نشاطاً وديناميكية في إفراز مناهج "سلفية" تتبنى التطرف على المستويين العقائدي والتفاعل الإنساني مع مخالفيهم في المذهب والدين. تلك المرونة السلفية في تبني الآراء الشرعية قد لاحظها الإمام الشافعي في كتابه الأم[٢]، فبعد أن عرض صوراً من اختلاف الصحابة من جهة آرائهم الشرعية كتب قائلاً:

"إن قائل السلف يقول برأيه ويخالفه غيره، ويقول برأيه ولا يُروى عن غيره فيما قال به شيء، فلا يُنسب الذي لم يرو عنه شيء إلى خلافه ولا موافقته، لأنه إذا لم يَقُل لم يُعلم قوله، ولو جاز أن يُنسب إلى موافقته جاز أن يُنسب إلى خلافه، ولكن كُلاً كَذِبٌ إذا لم يُعرف قوله ولا الصدق فيه إلا أن يُقال ما يُعرف إذا لم يَقُل قولاً. وفي هذا دليل على أن بعضهم لا يرى قول بعض حجة تلزمه إذا رأى خلافها، وأنهم لا يرون اللازم إلا الكتاب أو السنة، وأنهم لم يذهبوا قط إن شاء الله إلى أن يكون خاص الأحكام كلها إجماعاً كإجماعهم على الكتاب والسنة وجمل الفرائض. وأنهم كانوا إذا وجدوا كتاباً أو سنة اتبعوا كل واحد منهما. وإذا تأولوا ما يحتمل فقد يختلفون، ولذلك إذا قالوا فيما لم يعلموا فيه سنة اختلفوا. قال الشافعي: وهي حجة على أن دعوى الاجتماع في كل الأحكام ليس كما ادعى من ادعى ما وصفت من هذا ونظائر له أكثر منه وجملته أنه لم يدع الإجماع فيما سوى جُمَل الفرائض التي

---

[١] المسند، الإمام أحمد بن حنبل، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٩٤، المجلد ٦، ص٨٥، حديث رقم١٧١٥٢

[٢] باب الساعات التي تُكره فيها الصلاة.

كلّفتها العامة أحد من أصحاب رسول الله (ص) ولا التابعين ولا القرن الذين من بعدهم ولا القرن الذين يلونهم ولا عالم علمته على ظهر الأرض ولا أحد نسبته العامة إلى علم إلا حديثاً من الزمان، فإن قائلاً قال فيه بمعنى لم أعلم أحدا من أهل العلم عرفه وقد حفظت عن عدد منهم إبطاله".

أما الأساس السادس في المنهج السلفي فهو ذم التقليد في الدين. فالمنهج السلفي يلزم اتباعه بالنظر في الدليل من القرآن والسنة ابتداءً للخروج بالرأي الشرعي أو العقيدة وعدم جواز تقليد المذاهب الإسلامية سواء كانت سنية أو غيرها وأقوال العلماء والفقهاء فيها إلا في أمور لا نص فيها. قال أبو شامة عبد الرحمن بن اسماعيل "ومنهم من قنع بزبالة أذهان الرجال وكناسة أفكارهم وبالنقل عن أهل مذهبه، وقد سُئل بعض العارفين عن معنى المذهب، فأجاب أن معناه دين مُبَدّل"[1]. يلخص ابن تيمية الموقف السلفي من تقليد المذاهب الأربعة بقوله "متى اعتقد أنه يجب على الناس اتّباع واحد بعينه من هؤلاء الأئمة الأربعة دون الآخر، فإنه يجب أن يُستتاب، فإنْ تابَ وإلا قُتل"[2].

أدى هذا الموقف السلفي من مهاجمة التقليد وذم الالتزام بالمذاهب الإسلامية إلى مهاجمة فكرة محورية كانت هي صمام الأمان ضد الآراء المتطرفة وتبنيها كدين ومنهج، وهي مقولة (لا يستدل بالكتاب والسنة إلا مجتهد). فقد هاجم السلفيون هذا المبدأ تحت شعار أن هذا صد عن سبيل الله والتفقه في دينه ويؤدي إلى الإعراض عن القرآن الكريم والحديث الشريف ويقود إلى الكفر. وقد تعددت الإشارات إلى هذا الموقف في الكثير من الكتب السلفية المتوفرة في كل مكتبة مهتمة بالشأن السلفي بلا استثناء[3]. فإذا جمعنا هذا الموقف مع الإصرار على تبني "فهم الصحابة والسلف" للنصوص المقدسة مع ما يتميز به هذا الفهم من إمكانية تطويعه لأي رأي ونقيضه في نفس الوقت، ثم أضفنا اليهما مبدأ "حديث الآحاد الصحيح يؤدي إلى العلم والعمل" مع التقيد بحرفية الحديث الشريف وتقديم النص على العقل والمنطق، أصبح لدينا منهج عمل كل الأطياف السلفية العاملة في شرق الأرض ومغربها وبكل تناقضاتها العقائدية والحركية. هذا المنهج الذي يحوي التناقض على أكثر من محور أدى، وما يزال، مثلاً، إلى تواجد جماعات سلفية عاملة على أرض الواقع مهادنة تماماً للنظام السياسي

---

[1] مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول، أبي القاسم عبد الرحمن بن اسماعيل المعروف بأبي شامة، نسخة رقمية.

[2] مختصر الفتاوى المصرية، ابن تيمية، نقلاً عن الإقناع بما جاء عن أئمة الدعوة من الأقوال في الاتباع، محمد هادي المدخلي، مطبعة سفير، الطبعة الأولى، الرياض ١٤١٩ هـ، ص٤٩

[3] انظر على سبيل المثال فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، عبد الرحمن حسن آل شيخ، مراجعة وتعليق الشيخ عبد العزيز بن باز، دار الفكر، بيروت ١٩٩٢، ص ٤٦٦ وما بعدها.

في بلدانهم، بل ويستميتون في الدفاع عن انظمتهم مع سطوع أدلة فساد هذه الأنظمة وديكتاتوريتها، ويملكون عليه دليل من الكتاب والسنة وفهم السلف، وفي نفس الوقت، وفي أغلب الأحيان في نفس الدولة، تكون هناك جماعات سلفية أخرى على النقيض تماماً، وبوسائل عنيفة دموية أيضاً، ويملكون في الوقت نفسه دليلاً على الموقف والمنهج من الكتاب والسنة وفهم السلف.

إشكالية هذا الفكر، أو هذا المنهج، أنه يحمل بذور تطرفه في داخله. إنه يحملها في أدبياته، ويحملها في فكره، ويحملها في آراء رجاله وعلمائه، ويحملها في مصادره، ويحملها في مواقفه، ويحملها في لب منهجه الذي يقدم حرفية النص على العقل. ولا يفيدنا هنا أن نعرف أن المنهج السلفي ينقسم، كما يحلو للبعض أن يقسمه، إلى توجه رسمي مُقنن ترعاه هذه الدولة أو تلك، وبين جماعات سلفية متطرفة تعرض النص المقدس على فهمها المجرد وآراء ابن تيمية وتلميذه ابن القيّم أو الشيخ محمد بن عبد الوهاب لتستنتج منه آرائها ومواقفها. لا يفيدنا هذا التقسيم لأن المنهج السلفي في الاستدلال هو هو، وإنما ما يختلف هو الانتقائية في أيٍّ من "السلف الصالح" تريد هذه الجماعة أو تلك أن تعضد بهم رأيها وتبرر بهم موقفها. هذه "الانتقائية" في اختيار السلف هو أساس التباين بين ما يُسمى بالسلفية الرسمية المُقننة والسلفية المتطرفة، وفيما عدا هذا فإن "السلفية" متشابهة في مناهجها ومبادئها وطرق استدلالها. إن المنهج السلفي هو مشروع تطرف ذو استمرارية في محيط الزمان والمكان بسبب الاعتقاد الجازم بإمتلاك الحقيقة المطلقة بشكلها النهائي وغير القابل للنقاش أو الحوار حوله من جهة، ومن جهة أخرى تلك المحاولات اليائسة التي ينخرط فيها أتباع المنهج السلفي في التوفيق بين المثال الذي يحملونه في اذهانهم وبين الواقع المباين لهذا المثال جملة وتفصيلاً. ذلك الفشل في محاولات التكيّف مع واقع يناقض فكرتهم عن ثبات الحقيقة كما شرحها السلف هو نقطة الانطلاق لكل محاولة رفض سلفية تنتهي بمنهج متطرف. إنها تحمل بذور تطرفها في داخل منهجها، ولذلك فإن إشكالية الاعتدال والتطرف، من وجهة نظر المخالفين لهم في المنهج، لن تنتهي بالقضاء على هذه الجماعة أو محاورة تلك أو تفنيد رأي هذه، ولكنها ذات استمرارية حتمية في فضاء الزمان والمكان، وذات حضور حتمي في نفس كل من يقرأ كتابات ابن تيمية وابن القيّم ومحمد بن عبد الوهاب وغيرهم لا لشيء إلا لينتمي إلى "الفرقة الناجية والطائفة المنصورة". هي ذات استمرارية حتمية لأنها تستبق شعور "الغربة" الطاغي الذي يحيط بأتباعها ومؤيديها بسبب تباين قناعاتهم وقناعات التيار العام للمسلمين، وبسبب استعصاء تطويع النص بمفهومه السلفي الجامد في الزمان والمكان على التكيّف مع ديناميكية الواقع والعقل وأحياناً كثيرة مع المنطق البديهي للأمور، إنها تستبقها كلها لتضفي على

شعور الغربة هذا نوعاً من انواع البشارة الإلهية بحتمية النصر والنجاة، ليس في الدنيا فقط ولكن على المستويين الدنيوي والآخروي.

أسـامـة بن لادن

كل ما تتداوله المواقع الجهادية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) هو سلسلة من المحاضرات الصوتية لأسامة بن لادن مُفرّغة على شكل كتابي. لا يُستثنى من هذا إلا ثلاث رسائل، خطاب إلى أبي رغال، ورسالة إلى ابن باز ببطلان فتواه بالصلح مع اليهود، وأخيراً رسالة بعنوان النزاع بين حكام آل سعود والمسلمين والسبيل إلى حله. فالرسائل الثلاث هذه من الواضح أنها خرجت إلى النور كتصانيف كتابية وليست تسجيلات صوتية.

في كل هذه المواد المتوفرة، الصوتية والكتابية، كان جهد أسامة بن لادن منصب أساساً على مسائل الجهاد وقضايا التكفير وغزوتي نيويورك وواشنطن كما يسميهما. وبسبب غياب أي تصنيف متكامل لأسامة بن لادن في مسائل المنهج السلفي والعقائد، فإن السياق العام للمنهج قد تم استقراءه من خلال المواد المتوفرة له في تلك المسائل محط اهتمامه.

يتحسر بن لادن على أحوال المسلمين اليوم مستخدماً نفس الأوصاف والاسماء التي يطلقها السلفيون على أنفسهم. فهو يستوحي الحديث الشريف (بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء) ليقول لمن يستمع له:

"عند الحديث عن الأحوال التي تمر بها الأمة في هذه الأيام، وما أصابها من احتلال وظلم وعدوان من القوى الإسرائيلية والقوى الأمريكية وانحسار ظل الإسلام عن هذه الأرض، ينبغي تلمس هدي محمد (ص) في إقامة هذا الدين يوم أن بدأ غريباً في أول الإسلام"[1].

فالغربة تستدعي بالطبع وجود الغرباء. والغرباء هو وصف أطلقه السلفيون على أنفسهم كما رأينا سابقاً. فالمغزى الحقيقي من إيراد هذا الوصف هنا هو التأكيد على أن الغرباء، ضمن السياق العام لما يتعرض له أسامة بن لادن ومن يسير على نهجه، هم من

---

[1] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ١، نسخة رقمية.

يُمثل الإسلام ونهجه الصحيح وبالتالي يشملهم هذا المدح النبوي المتمثل في (فطوبى للغرباء). هذه الغربة هي بالطبع كانت بسبب منهج. فمنهج أسامة بن لادن هو المنهج الذي يلخصه بقوله:

"إن سبيل النجاة إنما هو بالإصلاح والاستقامة على أمر الله تعالى وأمر رسوله عليه الصلاة والسلام، قال الله تعالى ﴿ فَاسْتَقِمْ كَمَا أمرْتَ ومنْ تَابَ معكَ وَلا تطغوا إنهُ بما تَعْمَلُونَ بصير ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿وما كانَ ربكَ لِيُهْلِكَ الْقُرى بظُلم وأَهلُها مُصْلِحُون ﴾[٢]. وقال رسول الله (ص) (قل آمنت بالله، ثم استقم). فصلاح هذه الأمة بما صلح به أولها، وقد كانت جزيرة العرب أمواج متلاطمة من القتل والجور والخوض في الجاهلية، فلما بعث الله نبينا محمد (ص) وأنزل القرآن واستقام الناس معه على الإسلام صلح حالهم وحسن معاشهم. فأعزهم الله بعد أن كانوا أذلاء وألّفَ بينهم بعد عداء، فجمعهم بعد فرقة، وأطعمهم بعد جوع، وآمنهم بعد خوف"[٣].

إذن، فالنجاة تستدعي الاستقامة على أمر الله وأمر النبي (ص). فالصلاح هنا هو على نهج الأوائل، أي نهج السلف. فما صلح به أولها، على حسب تعبير السلفيين، يشمل العقائد والعمل كما تشرحه مؤلفات ابن تيمية وتلميذه ابن القيّم والشيخ محمد بن عبد الوهاب ومن تأثر بنهجهم. يدل على هذا الرأي أن أسامة بن لادن عندما عرّف معنى مصطلح "الجماعة" قال الآتي:

"الجماعة كما عرّفها السلف أن تكون على ما كانت عليه الجماعة الأولى، رسول الله (ص) وأصحابه رضي الله عنهم، فبذلك تكون من الفرقة الناجية. والجماعة أن تكون على الحق ولو كنت وحدك، كما ثبت عن ابن مسعود رضي الله عنه"[٤].

وهذا هو بالضبط الموقف السلفي كما رأيناه في مدخل هذا الفصل. فمن وجهة النظر السلفية فإن مصطلح الجماعة لا يفيد إطلاقاً الكثرة العددية، ولكنه يفيد حصراً من هو على العقيدة السلفية ولو كان فرداً واحداً. هذا الفهم لمصطلح الجماعة هو ما يعطي الدافع الأكبر عند هؤلاء للتقوقع على النفس والانكفاء عليها ورفض الآخر المناهض في الفكر أو الرأي تحت حجة أنه، أي هذا السلفي بالذات، وحده، من يمثل "الجماعة". ومع ما في هذه النظرة والفهم من غرابة، خصوصاً بعد كل هذا الإرث ذي الأربعة عشر قرناً من الفقه والإستنباط والتراث والفكر، فإن هذا السياق الذي يتردد

---

[١] القرآن الكريم، سورة هود، الآية ١١٢

[٢] القرآن الكريم، سورة هود، الآية ١١٧

[٣] النزاع بين حكام آل سعود والمسلمين والسبيل إلى حله، أسامة بن لادن، نسخة رقمية.

[٤] المصدر السابق.

بين الغربة والجماعة، ليجمع بين نقيضين في شخص واحد أو أشخاص قلائل، سوف يفرز لنا على طول الزمان وبتعدد المكان أشخاص يتخذون النص المقدس وفهمهم الذاتي له المعزول عن هذا الإرث الشاسع الرحب، سلاحاً يشنون به الحرب على الآخر تحت حجج البدعة والضلالة والكفر والخروج من الملة. جدلية (أنا غريب، ولكنني أنا أيضاً الجماعة)، جدلية تستعصي على التطويع العقلاني لأي مخالف للنهج السلفي، ولكنها أيضاً سياق منطقي جداً يحمل نفَساً مواسياً لكل سلفي يرى أن من حوله لا يخضعون لرأيه ويستعصون على الانقياد لأمره، بل إنهم يرفضون حتى الإنسياق إلى منهج حياته من مظهر وعادات. هذه الغربة التي تتبدى أول ما تتبدى في المظهر الخارجي لهذا السلفي ضمن محيط مجتمعه، تحتاج إلى من يمد لها يد المواساة لتتحول الغربة إلى وطن ضمن نطاق "الجماعة" المنشودة. الجماعة هي وطن السلفي المتعالي في رحابة المدينة الإسلامية الفاضلة التي يتصورها أنها قامت يوماً ما ضمن سياق التاريخ ليخرج من خلالها من غربة محيطه الذي يحويه وأحياناً كثيرة يعاديه. أنا غريب ولكنني أنا أيضاً الجماعة، هو أول سلاح يتسلح به السلفي حتى يضمن فرصة، ولو كانت قليلة، ليكمل مسيرة حياته متترساً بنهجه.

يشرح لنا أسامة بن لادن هذا المنهج أكثر من خلال وصف لمن يواجهه، فيقول عن نزاعه مع المخالفين له بأنه:

"نزاع بين المنهج الرباني المتكامل، الذي أسلم الأمر كله لله تعالى في جميع الشؤون. منهج ﴿قُلْ إنَّ صلاتي ونُسُكي ومحياي ومماتي للّه رب العاَمين. لا شريكَ لهُ وبذلكَ أمِرتُ وأنا أَولُ المسلمين﴾[1]، منهج (لا إله إلا الله محمد رسول الله) بكل دلالاتها ومقتضياتها. وبين المنهج العلماني الصارخ. منهج الذين ﴿يُخَادعونَ اللَّهَ وَالذينَ آمنوا وما يخدعونَ إلا أَنْفُسَهُمْ وما يَشعُرون﴾[2]. منهج الذين يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله. منهج الذين قال الله فيهم: ﴿وإذا قيلَ لهم تعالوا إلى ما أَنزلَ اللّهُ وإلى الرسول رأَيتَ المنافقينَ يصدون عنكَ صُدُودا﴾[3]"[4].

إسقاط هذا الكم من الآيات القرآنية على المخالفين، مع ما تحويها من صفات ونبز، هي ضرورة سلفية حتى يتم التمايز بين الحق والباطل من وجهة نظرهم. إنها الخطوة الأولى الرئيسة والمهمة والضرورية لشرعنة ما سوف يقوم به هؤلاء من أعمال متباينة من

---

[1] القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآيات ١٦٢ - ١٦٣

[2] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٩

[3] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٦١

[4] المصدر السابق.

أول الإنكار والهجر والمفارقة إلى القتل والتفجير والتدمير والتخريب. إنها الفصل بين معسكر الحق، معسكر الجماعة بأفراده القلائل، وبين معسكر الباطل بشرائحه المتعددة المتباينة العريضة.

معسكر الباطل هذا عندما رفض رأي أسامة بن لادن وإلحاحه على ما اسماه "الحوار المسلح مع الحكومات" وتكفير الحكام وإسقاطهم بقوة السلاح، وصفهم ابن لادن بأنهم "هم ومن على شاكلتهم من أصحاب هذا المذهب في ضلال مبين"[1]، ثم كتب عنهم:

"فهؤلاء منهجهم غاية في الخطورة لوجهين. أولاً، أنهم على خطر عظيم، لأنهم زاحموا شرع الله بأهوائهم، وهذه من الكبائر العظام في ما لا يخفى. ثانياً، إن هؤلاء يشاركون في صد الناس عن منهج الله وفتنتهم في دينهم، حيث يمنعونهم من أخذ حقوقهم بالطرق التي شرعها الله"[2].

شرع الله من وجهة نظر أسامة تحتم على المسلمين أن يتبعوا أحاديث النبي (ص) بحرفيتها وبدون أية محاولة لإخضاعها لمحاولات التفسير أو التأويل أو إخضاعها لديناميكيات ظروف الزمان والمكان. أي محاولة من هذا القبيل هي في رأي أسامة بن لادن استهزاء بأحاديث النبي (ص) ومحاولة للاحتيال عليها. فعندما ثار الجدل حول وجود

غير المسلمين في الجزيرة العربية لأسباب عسكرية أو مدنية أو حتى خدماتية بحتة، كان رأي أسامة بن لادن هو وجوب إخراجهم كتطبيق حرفي لحديث رسول الله (ص) في صحيح البخاري عن وجوب إخراج المشركين من جزيرة العرب وعدم جواز اجتماع دينان فيها، بينما رأى المخالفون له بأن هذا الرأي مقيد بأمور متعددة ولا يجوز العمل به على اطلاقه، بل حتى أن الضرر فيه واضح بيّن. كتب أسامة بن لادن في الرد على هؤلاء:

" أم هم الذين يستهزؤون بأحاديث رسول الله (ص) ويحتالون عليها كأصحاب السبت، كما فعل (...) عندما قال عن حجتنا إنها واهية، والأجنبي جاء لِيَخدم. ونحن حجتنا هذه الأحاديث الصحيحة الصريحة بوجوب إخراج المشركين، وليس فيها

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق.

استثناء إن جاء ليخدِم أو ليُخدَم. أنحن أصحاب الفكر الضال أم الذين غدروا بالأمة، وأباحوا جزيرة محمد (ص) لليهود والنصارى ومكنوهم منها"[١].

إذن، التقيّد الحرفي بنص الحديث هو المبدأ، فإن كان هناك استثناء فيجب أن يكون بدليل من القرآن والسنة. فالعقل ليس له مكان في الشرع مُقدّم على النصوص في التوجه السلفي. ولذلك يقول ابن لادن مُلمّحاً عن دور العقل عندما رفض من رفض دعوته جميع الأمة إلى ترك كل شؤونها والانخراط في الجهاد، قال:

"ويقولون: ليس من المعقول أن نترك كل الثغرات وكلنا نذهب للجهاد. فمن هنا يظهر بوضوح لوثة العصر، وهي اللوثة المادية، لوثة بروز العقل. فهذه أحكام أجمع عليها الفقهاء من سلف الأمة رحمهم الله"[٢].

فلا مكان للاعتراض العقلاني هنا إذا أجمع فقهاء السلف على أمر ما. فالفكر السلفي قد استقر منذ قرون طويلة على كل الحلول لجميع المشاكل. وأية محاولة لإعادة النظر فيما طرحوه من حلول هي بمثابة "لوثة" تصيب عقل صاحبها لأنه يفترض بنفسه أنه أعلم من "السلف" وأكثر عقلاً وحكمة. ويشتد أسامة بن لادن في اعتراضه هذا ليقول:

"أما اكتفيتم من الكفر والضلال بأن جعلتم شريعة الله السماوية وأحكامه القرآنية في آخر قائمة مصادر أحكامكم وقوانينكم مُقدَّماً عليها حثالة أفكار البشر الوضعية وعادات وأعراف الأمم الجاهلية وأحكام النظم القانونية الكفرية"[٣].

ولا حاجة أصلاً لاستخدام العقل أمام النصوص وفقه السلف لأن، وكما رأينا في المدخل لهذا الفصل، الانتساب إلى المنهج السلفي هو انتساب إلى العصمة من وجهة نظر السلفيين. وليست أي عصمة، ولكنها عصمة على وجه العموم. يقول أسامة بن لادن:

"وحيث إن الإصلاح والتحرير لا بد له من قيادة رشيدة ومنهج قويم، وبما أن المنهج معصوم بفضل الله و القيادات كما ذكرنا، فإذن، فالواجب ينتقل بالتالي على من يليهم من الناس، الأمثل فالأمثل، فإن ارتد بعض الكبار أو قعدوا فليقم بالواجب من يليهم، وإن كانوا شباباً، فالحق أكبر من الجميع"[٤].

---

[١] المصدر السابق.

[٢] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ١، نسخة رقمية.

[٣] خطاب إلى أبي رغال، أسامة بن لادن، رسالة مؤرخة ٥ – ٣ – ١٤١٦ هـ.

[٤] يا أهل العراق، رسالة الشيخ أسامة بن لادن إلى أهل العراق خاصة والمسلمين عامة، نسخة رقمية.

والإسلام من وجهة نظر أسامة بن لادن هو منهج شمولي لا يقتصر على العبادة فقط. فالنهج السلفي لا يفرق بين "لب وقشور"، ولكنه منهج شامل يغطي المظهر والعادات والطقوس والعقائد بل وحتى الكلمات ما يجوز منها وما لا يجوز. يقول ابن لادن:

"أما الإسلام الذي أنزل على محمد (ص) وأمر بإبلاغه هو أن يعم الأرض ويُتحاكم إليه، لا أن يبقى في الشعائر التعبدية فقط"[1].

ويقول أيضاً:

"وما وصلنا إلى هذه الحالة المزرية إلا لأنه قد غاب عن الكثير منا الفهمُ الصحيح والشامل لدين الإسلام، واقتصر فهمهم على أنه أداءٌ لبعض الشعائر التعبدية كالصلاةِ والصيام، وهي على أهميتها العظمى إلا أن دين الإسلام يشمل جميع شؤون الحياة الدينية والدنيويةِ أيضاً، كالاقتصادية والعسكرية والسياسية، بما فيها الميزان الذي نزن به أفعال الرجال من الحكام والعلماء وغيرهم"[2].

هذا الرأي سوف يقود أسامة بن لادن إلى مسألة التكفير، كما سوف نرى في الفصول القادمة. ولكن هنا يكفي أن أنقل نصاً واحداً يفيد هذا السياق. يقول ابن لادن:

"لقد تواترت نصوص القرآن والسنة وأقوال علماء الأمة على أنّ كل من سوغ لنفسه أو لغيرة اتباع تشريع وضعي أو قانون بشري مخالف لحكم الله، فهو كافرٌ خارجٌ عن الملة"[3].

رأينا في المدخل لهذا الفصل كيف انخرط السلفيون في طعن مباشر يخرج إلى حدود الفجاجة في المدارس الفقهية الأخرى وشيوخها وجامعاتها. هذا المنهج هو نفسه الذي يتبعه ابن لادن، ولكن هذه المرة الطعن هو من نصيب شيوخ السلفية انفسهم والذين يقفون مخالفين لرأيه. السياق العام متشابه بينهم وبينه، ولكن أشخاص المستهدفين تتغير. يهاجم أسامة في البداية أصحاب الشهادات فيقول عنهم:

"فينبغي التمييز بين أهل الأمانة الذين يؤدّون ما احتملوا من ميراث النبوة على نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام، وبين الذين أخذوا الشهادات العلميّة وأخذوا الدين للوظائف يأكلون به من هذه الدنيا على حساب دينهم"[4]. ويقول عنهم أيضاً مسفهاً علمهم "الذين

---

[1] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ١، نسخة رقمية.

[2] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ٣، نسخة رقمية.

[3] خطاب إلى أبي رغال، أسامة بن لادن، رسالة مؤرخة ٥ – ٣ – ١٤١٦ هـ.

[4] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ١، نسخة رقمية.

يرضون بالقعود مع الخوالف هم لا يفقهون، وإن أخذوا أكبر الشهادات من أفضل الجامعات، وهم لايعلمون وإن وجّهت إليهم كل أسئلة الفتاوى"[١]. ويقول عن مفتي الدولة "فمفتي الديار صاحب الكتب والتأليفات والمصنفات الكثيرة هو لا يفقه، لأن العلم ثمرته خشية الله سبحانه وتعالى"[٢]. ويقول أيضاً "فهؤلاء علماء الدولة وعلماء السلاطين ليس في فقههم فقه محمد (ص) والفهم لطبيعة منهج الله سبحانه وتعالى"[٣]. ويقول "ولكن الخطر الشديد عندما يأتي الكذب والخداع من أئمة الدين الذين هم ما اتقوا الله سبحانه وتعالى، ويشهدون شهادة الزور في الصباح والمساء يضللون الأمة"[٤].

وللهيئات الفقهية أيضاً نصيبها عند أسامة بن لادن فيقول عنها "ومما يزيد في هذا الخداع هو استحداث هيئات غرضها التدليس على الناس. وقد يستغرب الناس عندما نتحدث عن أن بعض الهيئات المنتسبة إلى الشرع والمنتسبة إلى الفقه وإلى العلم أنها تقوم بهذا الدور من حيث تدري أو لا تدري"[٥].

بل إن الباب الذي فتحه السلفيون العاملون تحت المظلة الرسمية على أنفسهم بهجومهم الفج على فقهاء وشيوخ المذاهب الإسلامية الأخرى سوف يكون وبالاً عليهم يشربون من نفس كأسه. فهذا هو أسامة بن لادن يخرج من الأسلوب ذو التعميم ليخصص أكثر وأكثر فيمن يقصده بهجومه وتسفيهه، فيقول:

"تجد شاباً يأتيك مسروراً أنه التقى بالشيخ الفلاني من أئمة الحرم، ما ينبغي أن تبتسم في وجه هذا الفاسق الذي يضلل الأمة بأسرها. فإذا لم يحصل هذا الفهم في الصحوة لن نصل إلى مرادنا لإقامة الحق"[٦]. ويقول أيضاً، "وأما علماء السوء ووزراء البلاط وأصحاب الأقلام المأجورة وأشباههم فكما قيل (لكل زمن دولة ورجال)، فهؤلاء هم من رجال الدولة الذين يحرِّفون الحق ويشهدون بالزور حتى في البلد الحرام، في البيت الحرام، في الشهر الحرام"[٧].

---

[١] المصدر السابق.

[٢] المصدر السابق.

[٣] المصدر السابق.

[٤] المصدر السابق.

[٥] المصدر السابق.

[٦] المصدر السابق.

[٧] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ٢، نسخة رقمية.

والسبب عند أسامة بن لادن في مخالفة هؤلاء لآرائه هو أن "هؤلاء موظفو دولة لا يمكن لعاقل أن يرجع إليهم في أمور دينه"[1]. ويقول أيضاً عنهم "فهذه المسألة حاصل فيها، للأسف، تقليد كبير. كثير من الشباب يقلدون أمرهم لبعض موظفي الدولة، وهؤلاء يوضع عليهم عباءه ويعطون اسماء كبيرة، وهم في الحقيقة موظفون للدولة، عن علم أضلهم الله سبحانه، عن علم"[2].

---

[1] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ١، نسخة رقمية.

[2] المصدر السابق.

أيمن الظواهري

يتشابه أيمن الظواهري مع زميله أسامة بن لادن في أن جهوده الفكرية منصبة أساساً على قضايا الجهاد وتكفير الحكام وحرمة النظم البرلمانية والديموقراطية، إلا إنه يختلف عنه في الكثرة النسبية لإنتاجه الفكري مضافاً إليها تلك الناحية الوجدانية العاطفية لبعض تصنيفاته كما في رسالة "شربات وسُكّر"[1]. كما أن الظواهري صب جزءاً لا بأس به من جهده الفكري في مهاجمة جماعة الإخوان المسلمين وتفنيد آرائهم العقائدية والسياسية، لا يستثني من شخصياتهم وأدبياتهم إلا سيد قطب ومؤلفاته[2]. ولذلك، وكما كان الحال في أسامة بن لادن من قبله، فإن غياب أي تصنيف لأيمن الظواهري في مجال المنهج السلفي وعقائده سوف يدفعنا إلى تتبع تلك الشذرات التي أوردها في رسائله ومقابلاته المختلفة لتقرير منهجه السلفي.

في البداية، وقبل كل شيء، يعلن الظواهري انتسابه إلى السلفية بشكل لا لبس فيه. ففي لقاء أجرته إحدى النشرات الجهادية التي تتخذ الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) وسيلة لانتشارها[3]، وتحت عنوان (موقفنا من إيران) يقول الظواهري "إننا نلتزم مذهب السلف الصالح، أهل السنة والجماعة". وقال في مكان آخر "ونحن نعلن مراراً أننا سلفيون، نلتزم بما اجمع عليه السلف وعلماء الأمة ولا نحيد عنه"[4].

---

[1] شربات وسكر، أيمن الظواهري، مؤرخة بـ ١٢ ذي القعدة سنة ١٤١٥ هـ، نسخة رقمية.

[2] أنظر على سبيل المثال الحصاد المر – الإخوان المسلمون في ستين عاماً، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

[3] نشرة الأنصار، العدد ٩١، الخميس ٦ ذي القعدة ١٤١٥ هـ، أجرى اللقاء أسامة بن عبد الفتاح، نسخة رقمية.

[4] الكلمة الممنوعة، نص لقاء أجراه كميل الطويل مع أيمن الظواهري بالنيابة عن جريدة الحياة ثم رفضت الجريدة نشره بعد ذلك كما أتى في مقدمة نشرة جماعة الجهاد بقلم أيمن الظواهري نفسه، بدون تاريخ، نسخة رقمية.

وكما رأينا من قبل، فإن الانتساب إلى السلفية يستدعي بالضرورة إضفاء صفات معينة على الذات والجماعة. أيمن الظواهري لا يشذ عن هذه القاعدة، فيقول عن الجماعة التي يقودها:

"الطائفة الثابتة المطمئنة الباقية على عهدها مع ربها والموفية بميثاقها مع خالقها التي لم تزعزعها الحوادث ولم تهزها الابتلاءات ولم تزدها الشدائد إلا إيماناً وتسليماً"[1].

من هذا المنطلق، منطلق الانتساب إلى السلفية، يوجه الظواهري قرائه ومُستمعيه إلى أهمية اتباع التشريع الإسلامي بحذافيره. يقول الظواهري:

"ليس من العقل والمنطق أن يناقش ربه في تفاصيل شرعه، أو يمنح نفسه حق التحلل منه والوقوف أمامه موقفاً متميعاً هازلاً. بل واجب العاقل الذي آمن بالله أن يبحث عن شرعه لينفذه"[2].

بل الأمر يرتفع عند الظواهري من حدود العقلانية والمنطق إلى حدود الحرية ذاتها إذا التزم الإنسان بشرع الله. يقول الظواهري "بل الحرية الحقيقية هي في الخضوع للشريعة المترفعة عن الأطماع والعداوات والأهواء"[3].

بسبب هذا، فإن البشر، باختلافاتهم الفكرية والمذهبية والعقائدية، مُقسّمون عند الظواهري إلى قسمين لا أكثر، مؤمن وكافر. يقول الظواهري في هذا الصدد:

"لأن الشريعة المُنزلة من الله سبحانه هي المنهج الواجب الاتباع، وهذه قضية لا يمكن لأي إنسان عاقل أن يقف منها موقفاً متميعاً أو متذبذباً. وهي قضية لا يمكن أن تؤخذ إلا بجد، لأنها لا تقبل الهزل. فإما أن تكون مؤمناً بالله، فلا بد أن تلتزم بحكمه. وإما أن تكون كافراً بالله، فلا جدوى من مناقشتك في تفاصيل شرعه"[4].

فالكلام عن العقلانية والمنطق هنا، ليس في الحقيقة إلا الدعوة السلفية ذاتها إلى تأخير العقل والمنطق في مواجهة النص. فالنص، بحرفيته أو بالتفسير السلفي، فقط، هو التجلي الحقيقي للعقلانية وهو السياق المنطقي الوحيد، وما سواه هو نوع من أنواع الجنون. هذا الجنون من الطرف المناهض يجب أن يؤدي بالسلفي إلى قناعة راسخة بأنه "لا جدوى من مناقشتك"، وهل يُناقَش المجنون أصلاً؟!

---

[1] قل لن ينفعكم الفرار، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

[2] تحرير الإنسان والأوطان تحت راية القرآن، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

[3] المصدر السابق.

[4] المصدر السابق.

أول من انتبه إلى هذه الملاحظة، ملاحظة الردة أو الجنون في الموقف السلفي من الطرف المناهض له وإصراره على التقيد بحرفية نص أو تفسير كما أتى في حقبة زمنية محددة كأساس للتصنيف بين العقلاء والمجانين أو بين المؤمنين والكافرين، هو روجيه غارودي. فقد كتب عن هذا الموقف ما يلي:

"هنا نستكشف الطابع الأساسي لكل أصولية: خفضُ منهجية، خفضُ إيمان، خفضُ سياسة إلى الشكل الذي أمكنها ارتداءه في حقبة سابقة من التاريخ. والنتيجة الحتمية لهذه الدوغمائية- المذهبية المتحجرة: التفتيش. لأنني إذا كنت واثقاً من حيازة الحقيقة المطلقة، فإن من يرفضها يكون إما مريضاً ينبغي وضعه في مصحة نفسية، وإما مرتداً واعياً يستحق السجن أو الموت نظراً لرفضه الإرادي للحقيقة"[1].

هذا الخوف من الارتداد أو الجنون في مواجهة حكم النص وتفسيره السلفي جعلت أيمن الظواهري يرفض القيام بأي عمل حتى يعلم مسبقاً حكم النص فيه. يقول أيمن الظواهري:

"قال الله تعالى﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله إن الله سميع عليم﴾[2]. هذا نص يأمر الله تعالى فيه عباده أن لا يقدموا على أمر حتى يعلموا حكم الله ورسوله فيه، وحول هذا المعنى دارت أقوال المفسرين. فيحرم على العبد الإقدام على عمل من الأعمال حتى يعلم حكم الشريعة فيه، هل هذا العمل واجب أم مندوب أم مباح أم مكروه أم حرام؟ وهذا هو مقتضى التكليف، وهو يدل على وجوب العلم قبل العمل. وكما أمر الله تعالى عباده بالعلم قبل العمل، فقد أمرهم أيضاً أن يردوا ما تنازعوا فيه من الأمور إلى حكم الله ورسوله"[3].

لكن هذا الموقف بالذات، العقلاني وذو منطق سوي من وجهة نظر أيمن الظواهري، جعلته يتبنى آراءً، من وجهة نظر مخالفيه، هي عين الجنون والتطرف. فمثلاً، أيمن الظواهري يعتقد بعدم عصمة دم غير المسلم إلا إذا أخذ الأمان من حاكم شرعي من وجهة نظره. يقول أيمن الظواهري:

---

[1] الأصوليات المعاصرة – أسبابها ومظاهرها، روجيه غارودي، تعريب د. خليل أحمد خليل، دار عام ألفين، الطبعة الأولى، باريس ١٩٩٢

[2] القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية ١

[3] الحصاد المر – الإخوان المسلمون في ستين عاماً، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

"في الشريعة الإسلامية دم المسلم معصوم حيث كان، لا يحل لأحد الاعتداء عليه، ودم غير المسلم لا يعصم في دار الإسلام إلا بذمة أو أمان، والسلطة التي لا تحكم بالإسلام سلطة غير شرعية، لا تملك حق إعطاء الأمان لغير المسلمين"[١].

هذا الحق في الجزم بموقف الشريعة الإسلامية الذي يتبناه الظواهري، يُلغي بالضرورة كل محاولة حتى للنقاش عن مدى خطورة هذا الرأي وتهافته إذا استخدم صاحبه أي حجة عقلانية أو منطقية في سبيله. إذ أن تبني هذا الرأي أو رفضه ومهاجمته هو الفيصل بين معسكر الكفر والإيمان، وهو الخيط الرفيع الفاصل بين العقل والجنون من وجهة نظر أيمن الظواهري. هذا الحق هو الذي جعل السياح الأجانب في مصر مثلاً هدفاً شرعياً لمثل هذه الجماعات يبوء بالفشل تجاهها كل محاولات النقاش وكل إصدارات الفتاوى الفقهية للتوجهات الأخرى.

بل العقلانية في السياق المنطقي عند أيمن الظواهري لا تتعدى حدود التزام الحرفي للنص بدليل أنه فنّد السؤال عن أحقية أي متطرف مسيحي بقتل المسلمين، كرد على قتل المسيحيين، بهذا:

"ليس في المسيحية شريعة تلزم غير المسلمين بالحصول على امان المسيحين قبل دخول بلادهم، بل ليس في المسيحية شريعة أصلاً. لأن المسيحين يؤمنون بما جاء في العهد الجديد على لسان المسيح عليه السلام: (ما جئت لانقض، بل لأكمل). فبأي مستند من المسيحية يقتلون المسلمين؟ فلو قامت جماعة تدعي الانتساب للمسيحية فقتلت المسلمين في الغرب تكون خارجة على الأسس الدستورية للنظام العلماني الغربي وعلى الديانة المسيحية التي لا تتضمن شريعة اصلاً، فضلاً عن أن يكون فيها شريعة تلزم غير المسيحين بطلب الأمان من أي جهة مسيحية أو علمانية. فالسؤال يتجاهل مبدأ الشرعية في الدولة الإسلامية والدول الغربية العلمانية فضلاً عن تجاهله لطبيعة الديانة المسيحية"[٢].

منالواضح هنا أن أيمن الظواهري يدور حول نفس المبدأ الذي تعرضنا له في المدخل لهذا الفصل وهو "إنه لا حكم للعقل بعد أن جاء الشرع، وإن تحكيم العقل من أعظم

---

[١] الكلمة الممنوعة، نص لقاء أجراه كميل الطويل مع أيمن الظواهري بالنيابة عن جريدة الحياة ثم رفضت نشره بعد ذلك كما أتى في مقدمة نشرة جماعة الجهاد بقلم أيمن الظواهري نفسه، بدون تاريخ، نسخة رقمية.

[٢] المصدر السابق.

أسباب البدع في الدين"[١]. بل إن الظواهري يرى بما أنه قد غاب أي نص يبيح قتل المسلمين من جانب الشريعة المسيحية فإنهم يجب عليهم الالتزام بهذا وعدم مخالفته، ولكن، ومن جهة مقابلة، فإن وجود نص يبيح قتل المسيحيين بواسطة المسلمين على حسب رأيه وفهمه للنصوص الإسلامية، فإنه لا غضاضة أن يقتل المسلم المسيحي إذا لم يستأمن من أمير جماعة القاعدة أو جماعة الجهاد أو أي جماعة سلفية أخرى عاملة في هذا البلد أو ذاك. أو ببساطة، يجب علينا أن نقتلهم ويجب عليهم السكوت والرضا والإذعان والكف عن إيذاء أي مسلم، بسبب وجود النص عندنا وغيابه عندهم.

بل إن هذه "العقلانية" سوف تأخذ منحاً أكثر تصادماً مع مبادئ الدولة المدنية والتي يعيش تحت ظلها كل المسلمين في كافة بقاع الأرض اللهم إلا دولتين أو ثلاث. هذا رأي أيمن الظواهري من مبدأ المساواة بين المواطنين:

" أما مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات فإنه يعني عدة أمور كلها من الكفر، وقد أشرنا إليها من قبل، ومنها: إسقاط حد الردة، لما يقرره الدستور من حرية الاعتقاد، وإسقاط جهاد المرتدين. إسقاط الجهاد في سبيل الله، أي جهاد الكفار، لما يقرره الدستور من حرية الاعتقاد. إسقاط الجزية وشروط الذمة عن غير المسلمين، لما في هذا من تفريق بين المواطنين وإخلال بمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات. إسقاط قوامة الرجال على النساء، قال تعالى ﴿الرجال قوامون على النساء﴾[٢]، فالمرأة في الديموقراطية لها حق تقلد المناصب والولايات كالرجل، لأن هذا مقتضى المساواة التي هي جوهر الديموقراطية، أمّا قوامة الرجال على النساء فإنها تخالف المساواة"[٣].

يلخص الظواهري موقفه هذا بجملة قصيرة، "إن الإسلام لغني عن كل هذه المبادئ الكافرة"[٤]. فالنص عنده مقدم على المصلحة، ولذلك فإن الظواهري يقول مستهزءاً بمن يرى أن المصلحة قد تكون مقدمة على النص "وبماذا أرد على من يقول: إننا كنا سابقاً نضع النص قبل المصلحة، أما اليوم فإننا نضع المصلحة قبل النص، ولا أدري

---

[١] تعريف الخلف بمنهج السلف، د. ابراهيم محمد البريكان، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، الدمام ١٩٩٧، ص ٦٨

[٢] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٣٤

[٣] الحصاد المر – الإخوان المسلمون في ستين عاماً، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

[٤] المصدر السابق.

ماذا سيقول غداً"[1]. ولكن ما يستغربه المرء في الحقيقة أنه كيف يفوت أيمن الظواهري هنا تجربة عمر بن الخطاب الثرية وذات محاور متعددة في تقديم المصلحة على النص. فمثلاً، إلزامه بالطلاق الثلاث لمن أوقعه بفم واحد عقوبة له، وكما رأينا في المدخل لهذا الفصل، لم يكن إلا لمصلحة إرتآها هو والصحابة من حوله وكانت بخلاف عما كان العمل عليه أيام النبي (ص) وأيام أبي بكر.

كما رأينا من قبل في هذا الفصل، يأتي دور أيمن الظواهري ليشن هجوماً على شيوخ السلفية المخالفين له في الرأي والموقف. هذا الهجوم يتخذ شكلاً مباشراً وعنيفاً لا يترك للمرء فيه أي مجال لسوء فهم أو تساؤل. وكأن الدعوة السلفية لا تتم إلا بمهاجمة مخالفيها ووصفهم بصفات تخرج من حدود اللياقة وأدب الاختلاف. يبتدأ الظواهري هجومه على شيوخ الدين بدون أن يحدد اسماً معيناً ولكنه لا يترك مجالاً للشك فيمن يعنيه، فيقول:

"وكلما ازدادت قوة دعوة الجهاد والحق والعزة ازدادت في مقابلها دعوة الباطل والقعود والمذلة، حتى أن أصحابها لم يجدوا حرجاً في أن يتبنوا دعوة غلاة المرجئة[2] الأوائل رغم صياحهم ولغطهم المستمر أنهم حماة عقيدة السلف والقرون الأولى الفاضلة"[3]. ويقول أيضاً "وأخطر هذه الفئات هي التي تتزيا بزي الإسلام والدعوة إليه لتنفذ من خلاله إلى عقيدة الأمة وعقلها وقلبها، تماماً مثلما تحاول الجراثيم الفتاكة أن تتخطى جهاز مناعة الإنسان أو تدمره لتعيث فساداً في خلايا الجسم البشري"[4].

ثم ترتفع نبرة الهجوم قليلاً عند الظواهري ليكون أقرب إلى التحديد والحصر فيقول "أعوان الحكام من العلماء الرسميين والصحافيين والإعلاميين والكتاب والمفكرين وغيرهم من الموظفين الرسميين الذين يتلقون رواتبهم في مقابل نصرة الباطل وتزيينه ومعاداة أهل الباطل وتشويههم"، هذه الفئة كلها عند الظواهري، "اتبعت أسلوباً من التلفيق العقائدي بين العقائد المنحرفة التي نبذها أئمة الإسلام سلفاً وخلفاً، أهل السنة

---

[1] قضايا ساخنة مع الشيخ أيمن الظواهري، مقابلة منشورة في المواقع الجهادية على الإنترنت، مؤسسة السحاب، مؤرخة بشعبان ١٤٢٧ هـ، نسخة رقمية.

[2] الإرجاء في اللغة بمعنى التأخير، أما في الإصطلاح فهم فرقة إسلامية يعتقدون بأنه لا يضر مع الإيمان أي معصية كما لا ينفع مع الكفر أي طاعة. ويقولون بأن الإيمان قول بلا عمل، ويقولون أيضاً أن الأفعال كلها بتقدير الله عز وجل وليس للعباد فيها اختيار. ومن الواضح أن أفكار هذه الفرقة قد استغلت سياسياً في الدولة الأموية.

[3] الولاء والبراء- عقيدة منقولة وواقع مفقود، أيمن الظواهري، رسالة مؤرخة بتاريخ شوال ١٤٢٢ هـ، نسخة رقمية.

[4] المصدر السابق.

والجماعة. فهذه الفئة جمعت بين عقيدة الإرجاء في أفضح صورها، بلا حياء، في إسباغ الشرعية على أسوأ صور الانحلال والتبعية والفساد والنهب (...) بالإضافة إلى تبنيها لمنهج الخوارج في تكفير وتفسيق وتبديع واستباحة دماء وحرمات المجاهدين العاملين للإسلام"[1].

من الملاحظ هنا أن أيمن الظواهري يشكو من استباحة هؤلاء لدماء من يرى رأي أيمن، ولكنه في نفس الوقت لا يرى أي بأس في استباحة دماء الأبرياء من الشيوخ والنساء والأطفال من المخالفين له في الدين وربما العقيدة.

تعلو بعد ذلك نبرة الهجوم عند الظواهري إلى التحديد الفج المباشر فيقول "لقد عاش الآف الشباب اسرى لهذه الاسماء الرنانة، ابن باز، العثيمين، وأبي بكر الجزائري، يتبعونهم أو على الأقل لا يجرؤون على مخالفتهم حتى وإن عظم خطأهم وفحش انحرافهم. وكنت أستغرب، كيف يقلد الناس دينهم رجلاً لم يضح في سبيل الله ولم يبتل فيه، بل لا يقبض راتبه إلا للدفاع عن مصالح الطواغيت (...) لقد آن للشباب المسلم أن يتحرر من تلك الاسماء الرنانة الجوفاء، التي تمادت في نفاق الطواغيت حتى هان قدرها وأصبحت مثاراً للسخرية على ألسنة الأولياء والأعداء"[2]. ويقول أيضاً "إن ابن باز وطائفته، هم علماء السلطان، الذين يبيعوننا لأعدائنا في مقابل راتب أو منصب، وإن غضب من غضب ورضي من رضي. إن صف الإيمان يجب قبل مواجهة صف الكفر أن يتخلص من المزيفين والمنافقين"[3].

ويقول عن مفتي مصر "مفتي الديار المصرية وهو الموظف الرسمي في الحكومة المصرية الذي يتلقى راتبه منها ليؤدي عمله الذي استأجروه عليه"[4]. وعن شيخ الأزهر "طبقاً للقانون فإن شيخ الأزهر يعين بأوامر من رئيس الجمهورية، ولذا فإن شيوخ الأزهر يكونون موالين للحكومة ومبررين لسياستها"[5]. ولا ينسى في هجومه هذا مفتي

---

[1] المصدر السابق.

[2] ابن باز بين الحقيقة والوهم، أيمن الظواهري، رسالة مؤرخة بتاريخ ٣ شعبان ١٤١٥ هـ، نسخة رقمية.

[3] المصدر السابق.

[4] الولاء والبراء- عقيدة منقولة وواقع مفقود، أيمن الظواهري، رسالة مؤرخة بتاريخ شوال ١٤٢٣ هـ، نسخة رقمية.

[5] مصر المسلمة، أيمن الظواهري، رسالة مؤرخة بتاريخ ٢٧ رمضان ١٤١٩ هـ، نسخة رقمية.

المملكة العربية السعودية و "بعض المنتسبين إلى الدعوة في الكويت"[1]. ويقول أيضاً "إن النساء الباسلات المستشهدات الصامدات في بيت حانون أشجع وأشرف ألف مرة من تجار الدين الخونة في العراق وأفغانستان، ومن فقهاء التسول في القاهرة والرياض وعمان وصنعاء"[2].

يبرر أيمن الظواهري هذا الهجوم الساحق على شيوخ السلفيين ممن يستظلون بمؤسسات الدولة الرسمية بأن هؤلاء العلماء قد تحولوا إلى "مخربين ومدمرين لعقائد الشباب، ومبررين لكفر الطاغوت، ومعادين للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومبيحين لإستقرار قوات الغزو الصليبي الأمريكي في أرض جزيرة العرب، ومباركين للتطبيع وسياسة الهيمنة اليهودية على ديار الإسلام. هذا ما لا يسع من في قلبه ذرة من حياة، ناهيك عن أن يكون في قلبه ذرة من إيمان، أن يسكت عنه"[3].

اعتقد بأن أفضل اقتباس من الممكن أن أنهي به هذا الجزء، هو هذا الاقتباس لأيمن الظواهري عند رده على دعاة العلمانية:

" وما ذنبنا وليس بيننا أحد يدعي أنه يتكلم باسم الله ولا نبيه (ص)، ولا أنه قد ورث سلطة أو تفويضاً أو توكيلاً ينزهه عن الخطأ، أو يعفيه من النقد، أو يمنحه حق التشريع والحكم والتصرف في أنفس الناس وأموالهم؟"[4].

---

[1] الولاء والبراء- عقيدة منقولة وواقع مفقود، أيمن الظواهري، رسالة مؤرخة بتاريخ شوال ١٤٢٣ هـ، نسخة رقمية.

[2] حقائق الصراع بين الإيمان والكفر، أيمن الظواهري، رسالة مؤرخة بتاريخ ٢٧ ذي القعدة من دون ذكر السنة، نسخة رقمية.

[3] المصدر السابق.

[4] تحرير الإنسان والأوطان تحت راية القرآن، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

أبو مصعب الزرقاوي

(أحمد فضيل نزال الخلايلة)

تكررت كلمة "الطائفة المنصورة" عند الزرقاوي فيما توفر لي من خطبه وكتاباته ٥٨ مرة. كلها كانت في وصف توجهه السلفي وجماعته وقناعاته واقتباساته المؤيدة لطرحه. ولا عجب هنا إذا عرفنا أن شعور الغربة كان طاغياً عند الزرقاوي، طافحاً من خلال خطبه وكتاباته. فقد تكررت كلمة غربة ومشتقاتها ٣٤ مرة في هذه الخطب والرسائل. هذه الغربة التي عكستها حتى عناوين رسائله ومحاضراته كـ "القابضون على الجمر" و "لا يضرهم من خذلهم" و "سيكفيكهمُ الله". هذه الغربة كانت في حد ذاتها دليلاً كافياً عنده على أنه على النهج السلفي القويم. كيف لا، والغرباء وصف أصيل للجماعة السلفية والفرقة الناجية أصحاب الطريقة المثلى. ولكن تلك الغربة التي عانى منها الزرقاوي لابد وأنها كانت تحتاج إلى تكرار لا ينقطع ولا ينتهي من عبارات التأكيد والتطمين، له ولغيره ممن حصروا أنفسهم معه في العراق، بأنّ ما انخرطوا فيه لابد وأن ينتهي بالنصر.

تتخذ شكوى الغربة عند الزرقاوي أشكالاً متعددة، ولكنها تبرز عادة عند الكلام عن المخالفين له وعند الكلام عن رفاقه الذين سقطوا في ساحات القتال. وتبرز معها تلك التأكيدات والتطمينات بأن ما يفعلونه هناك هو سبيل ونهج الرسل والأنبياء. بل إن الزرقاوي سوف يتعدى الأسلوب الخطابي والإنشائي ليرى في حوادث جانبية عديدة حدثت لـ "مجاهدين"، قد نراها نحن سذاجة متناهية، بأنها معجزات وكرامات يجب أن تزيدهم يقيناً وصبراً. كيف لا، وهم "الجماعة" ولو كانوا أقلية. تلك القلة التي من الواضح أنها أرّقت فكر الزرقاوي وجعلته يكتب الرسائل ويخطب في المحاضرات ليس مخاطباً جماعته، ولكن المسلمين بشكل عام، حاثاً لهم على الانخراط فيما انخرط فيه. "لعل وعسى"، كأني أسمعها من الزرقاوي ممنياً نفسه بأن غربته، ومن معه، سوف تنتهي في وقت قصير.

يقول الزرقاوي في هذا الصدد "فأهل الطائفة المنصورة يصبرون على غربة الطريق ولا يوحشهم قلة السالكين، ولهم في ذلك الأسوة التامة بخير خلق الله وصفوتهم من الأنبياء والرسل عليهم السلام"[١]. ويقول "فقلة السائرين وغربة الطريق وتفرّد السير من نهج الأنبياء والمرسلين في القيام بأمر الله"[٢]. ويقول "إن عالي الهمة لا يستوحش من قلة السالكين، ولا يأبه بقلة الناجين، ولا يلتفت إلى كثرة المخذلين، ولا يكترث بمخالفة الناكبين"[٣].

ثم يصف الزرقاوي هؤلاء الغرباء، قاصداً نفسه ومن معه، بقوله "وجاء في وصف الغرباء أنهم الفرارون بدينهم، أو الذين يفرون بدينهم من الفتن. وأنهم أناسٌ صالحون قليل في أناس سوء كثير، ومن يعصيهم أكثر ممن يطيعهم. وأنهم الذين يصلحون إذا فسد الناس. وأنهم الذين يتمسكون بكتاب الله حين يُترَك ويعملون بالسنة حين تُطفى. وأنهم الذين يُحيِيون ما أمات الناس من سنة النبي (ص). وهذه الأوصاف المختلفة من النبي (ص) للغرباء، وإن كانت تظهر من جهة عظم الدور الذي يقوم به هؤلاء الغرباء في أزمنة الغربة بالقيام بأمر الله والثبات عليه، فإنها من جهة أخرى تظهر عِظم غربة هؤلاء وشدّتها، وعظم صبرهم عليها"[٤].

لكن مشكلة الزرقاوي هي في واقعه، في كل الذي يراه حوله، في فقده التأثير على آراء المسلمين المناهضين له ولمنهجه ولفكره ولعقيدته، في العداء الكامن في آراء ومواقف المسلمين في شرق الأرض وغربها لما يفعله في العراق والأردن، في وعيه الجازم بأنه لم يستطع أن يكسب قضيته مع المسلمين حتى ينتصر في معركته من المشركين. لذلك نرى الزرقاوي يتكلم عن "ضغط الواقع" عليه وعلى أصحابه. هذا المصطلح الذي نراه عند الزرقاوي ولا نراه عند غيره، يكشف عن ذروة متنامية في هذا الشعور، شعور الغربة، لا تتكرر في كتابات أي أحد آخر ممن تطرقنا إليه في هذا الكتاب. ربما ما فاقم هذا الشعور هو حصاره في رقعة ضيقة جداً من أرض العراق لا يستطيع أن يتحرك فيها بحرية نسبية ربما تتيحها جبال وأودية وصحراء أفغانستان لأيمن الظواهري وأسامة بن لادن مثلاً. يقول الزرقاوي بعد أن يعرض حديث النبي (ص)

[١] القابضون على الجمر، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة بـ ٢٧ شعبان ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[٢] المصدر السابق.

[٣] أينقص الدين وأنا حي، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ١ جمادى الثاني ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[٤] القابضون على الجمر، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة بـ ٢٧ شعبان ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

(إن من ورائكم أيام الصبر، الصبر فيه مثل القبض على الجمر، للعامل فيهم مثل أجر خمسين رجلاً يعملون مثل عمله)[1]:

"وفي تشبيهه (ص) المتمسك بدينه الصابر عليه بالقابض على الجمر دلالات هامة منها، أولاً شدة غربة الدين وغربة أهله القائمين به. ثانياً شدة وعظم وهول ضغط الواقع على هؤلاء القائمين بأمر الله لصرفهم وفتنتهم عنه. ثالثاً عظيم صبر هؤلاء القائمين بأمر الله، وعظيم ثباتهم في هذه الغربة الحالكة. رابعاً إنّ اشتداد الغربة بالدين وأهله القائمين به إلى الدرجة التي تجعل العبد كالقابض على الجمر، ليس مبرراً للنكول والنكوص عن أمر الله والحيدة عنه، والتفريط فيه، وأنّه ليس هناك غير الاستمرار في القبض على الجمر. خامساً: أن ضغط الواقع الشديد من هذه الغربة المستحكمة لا يُدفع بغير الصبر، لا بالأخذ في بنيّات الطريق والعدول عن الجادّة، ولذلك كلّه نسب النبي (ص) هذه الأيام للصبر. وإنما نُسبت كذلك لأن العبد بدون الصبر، بل والصبر العظيم الذي يضارع صبر القابض على الجمر، هيهات هيهات أن يسلم له دينه، مع هذه المحن والأهوال التي تحيط به من كل جانب"[2].

إذن ضغط الواقع، كما يسميه الزرقاوي، ليس سبباً كافياً يجعله يعيد النظر في قناعاته واحتمال خطأها، ولكنه سببٌ مباشر في العض على الجمر. يقول الزرقاوي:

"أما أهل الطائفة المنصورة فهم يدفعون ضغط الواقع و لا ينضغطون له أو به، إذ عملهم هو في الأساس والمقام الأول: إخضاع الواقع لأمر الله و أطره عليه أطراً. و هم يقومون بذلك بفضل الله أولاً، ثم بيقينهم و صبرهم ثانياً. إذ فتنة ضغط الواقع هي فتنة الغربة بجوانبها المتعددة ومظاهرها المختلفة التي يعيشها أهل الطائفة المنصورة في سعيهم نحو إقامة أمر الله"[3].

فالمهمة واضحة في ذهن الزرقاوي، هي تغيير الواقع وإجباره على الخضوع لأمر الله كما يفهمه هو ويدعو إليه، وليس العكس. إذ ليس هناك أي فسحة للنقاش والجدل في هذه المسألة بالذات. يقول الزرقاوي مثلاً عن قضية رفضه للديموقراطية والحكم

[1] روى الحديث أبو داود والترمذي وابن ماجة والنسائي وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرك على الصحيحين.

[2] القابضون على الجمر، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة بـ ٢٧ شعبان ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[3] المصدر السابق.

بواسطتها "فالقضية قضية مبدأ، غير قابلة للمساومة ولا للتنازل قيد أنملة، فهذه مسألة من مسائل العقيدة، بل هي العقيدة نفسها"[١].

ولكن ضغط الواقع هذا يبقى شيئاً مُلحاً على الزرقاوي يتجلى بوضوح في شكواه حيث يقول "فتنة تعقبها أخرى تتصاعد باضطراد حتى يضطر كل مدع وكل من حسب نصرة الدين نزهة أن يحدد موقفه بوضوح. ولقد كانت ولا تزال سيرة النفاق هي هي في عدم وضوح الموقف من الإيمان والكفران"[٢]. ويزداد الأمرُ سوءاً عندما يشي قلمه عن حقيقة أن هناك ممن حوله قد رجع عن منهج الزرقاوي وتبين سبيلاً غير سبيله، ليزيد غربة الزرقاوي درجة وليساهم في ضغط الواقع عليه. يقول الزرقاوي "وأعظم ما تكون غربة الإسلام وأهله القائمين به علماً وعملاً، دعوة وجهاداً، إذا ارتد الداخلون فيه عنه"[٣].

فما يراه حوله من ضغط الواقع عليه وعلى من معه لا بد له من تفسير. هذا هو تفسيره:

"فمما لا شك فيه أن الواقع هو الوعاء الذي تتجمع فيه الفتن والمحن المتعددة من شبهات وشهوات وابتلاءات، على اختلاف صنوفها وأشكالها، في مواجهة أهل الطائفة المنصورة لفتنتهم عن القيام بأمر الله، علماً وعملاً، دعوة وجهاداً. ولا شك أن هذه الفتن والمحن لا تُدفع بغير الصبر واليقين. ومن المُسلّم به أن للواقع الجاهلي القائم على غير قاعدة العبودية لله وحده ضغطاً شديداً على كاهل كل من يريد القيام بأمر الله، حيث المسافة الشاسعة والهوّة الواسعة بين أمر الله والواقع"[٤].

بل إن ضغط الواقع، من وجهة نظر الزرقاوي، لها مهمة سامية أخرى. يقول الزرقاوي "فإن من سنن الله تعالى في عباده أن لا ينتصر هذا الدين إلا على يد من ثبت على الحق وتمسك بالصراط المستقيم. ولأجل هذا قدّر الله تعالى الإبتلاء على عباده ونوع في الفتن حتى تتميز الصفوف ويُنقّى فسطاط المؤمنين"[٥].

---

[١] الديموقراطية، وسمتها بعض المواقع الجهادية بـ ولتستبين سبيل المجرمين، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة بـ ١٣ ذي الحجة ١٤٢٥ هـ، نسخة رقمية.

[٢] فسيكفيكهمُ الله، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ٨ ذي الحجة ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[٣] القابضون على الجمر، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة بـ ٢٧ شعبان ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[٤] المصدر السابق.

[٥] فسيكفيكهمُ الله، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ٨ ذي الحجة ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

ولكن يبدو أن هذه الخطب والتأكيدات كانت غير كافية، ربما لمن حوله وربما لمن كان يتابع ما يفعله الزرقاوي في العراق والأردن. إذ لاحظ الكثير أن ما يفعله الزرقاوي لا يبدو وكأنه "نصر". عبّر الزرقاوي عن ضيقه بهذه النظرة القاصرة من وجهة نظره، فكتب يقول:

"نحن نعلم يقيناً أن وعد الله لا يتخلف أبداً، ومنشأ السؤال والإشكال أننا قصَرنا النظر على نوع واحد من أنواعه، وهو النصر الظاهر. ولا يلزم أن يكون هذا هو النصر الذي وعد به أنبيائه ورسله وعباده المؤمنين يتجلى في صور أخرى لا تلمحها النفوس المهزوزة الضعيفة"[1].

وقال أيضاً مؤكداً أن العلو المكاني للكفار، كما يسميه، لا يجب أن يؤثر على نفس المؤمن الحق، "فمجرد علو الكفار المكاني على المسلمين، رغم كون الهزيمة من نصيبهم، والدائرة عليهم مما يصيبهم بالهم والغم، فالمسلم الحق تمتلئ نفسه وتفيض بكل معاني العلو المطلق، بما خصه الله تعالى وشرّفه به دون سائر خلقه، وإن كان في أبعد حالاته عن النصر والتمكين"[2]. وقال أيضاً وبوضوح أشد "وذلك أن ترّسخ هذه الحقيقة في قلب ونفس العبد المؤمن يورثه ثباتاً عظيماً في مواجهة ضغط الواقع، وإن اشتد وعظم، حيث يدرك المؤمن أنه الأعز والأعلى من كل ما حوله، رغم ضعفه المادي وتجرده من أسباب القوة المادية. كما يدرك أن ما يلوح للواقع الجاهلي من مظاهر العزة والعلو، والتي لها سطوة وهيبة على كثير من النفوس، إنما هي مظاهر كاذبة خادعة، وإنما هذا العلو والعزة وهم وسراب لا حقيقة له"[3].

هذا، من الواضح، لم يكن كافياً أيضاً، فاضطر الزرقاوي أن يخطو خطوة أخرى في هذا المجال. تلك الخطوة رأيناها من قبل في "كرامات" المجاهدين الأفغان في جهادهم ضد السوفييت في أفغانستان. هناك كانت قصص الكرامات تأتي على شاكلة أن المجاهد في أفغانستان قد "أشار" إلى الطائرة فسقطت، ولكن عند الزرقاوي تأخذ شكلاً أكثر بساطة، إذا تحاشينا كلمة سذاجة، في رؤيته لهذه الكرامات. ربما أن الزرقاوي كان يرفض الكذب ابتداءً، وهذا ما اضطره إلى تضخيم قصص وصُدَف إلى حد الكرامات رغبة منه في إثبات دعواه بأنه ومن معه

---

[1] وكذلك الرسل تبتلى ثم تكون لها العاقبة، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة بـ ١١ ذي الحجة ١٤٢٥ هـ، نسخة رقمية.

[2] القابضون على الجمر، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة بـ ٢٧ شعبان ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[3] المصدر السابق.

الطائفة المنصورة. يقول الزرقاوي عند حديثه عن كرامات مقاتلين جماعة القاعدة في العراق:

"ومنها أن بعض الأخوة قد قاسوا الجوع أياماً عديدة، وبعد رجاء وحُسن يقين بالله عز وجل عثروا على بطيخة كبيرة. فلما فتحوها إذا بها حمراء كأحسن ما تكون، فأكلوا منها أياماً يشبعون ويحمدون ويتعجبون، حتى جزموا أنهم لم يتذوقوا طيب مأكلها في الدنيا، ومعلوم أن البطيخ ليس هذا أوانه ومكانه الذي يعرف به. ومنها أيضاً أن الإخوة قد عانوا الكثير من مأكلهم ومشربهم، حتى أنهم فقدوا مياه الشرب وشحت لديهم شحاً عظيماً، فأخذت الفطور تنبت على أفواههم وشفاههم. ولما هموا بالبحث عن بضع قطرات من الماء تروي شيئاً من أجوافهم العطشة دخلوا بيتاً فوجدوا فيه ثلاث قرب من الماء قد اصطفت بجانب بعضها على نمط غريب، فلما رأوها تعجبوا إذ لم يعهد في الفلوجة ولا في العراق أن يُرى الماء موضوعاً في مثل هذه القراب الجميلة الغريبة. فلما تذوقوا الماء علموا أنه ليس من ماء الدنيا. فشربوا حتى ارتووا، ويقسموا بعدها أنهم لم يشربوا مثله في هذه الحياة الدنيا"[1]. ثم يقول الزرقاوي بعد استعراضه لكرامات أخرى "وأما عن روائح المسك، وما أدراك ما روائح المسك، فقد أصبحت من قبيل النقل المتواتر عند جمهور المجاهدين. فقد حَدَّث الكثير من إخواننا عن الروائح الطيبة التي تنبعث من الشهداء والجرحى تقبلهم الله جميعاً"[2].

تبرز عند الزرقاوي بين آن وآخر تلك النبرة الخطابية التي يوجهها لمن يستمع له أو يقرأ له، ليؤكد له، على المستوى العاطفي بالدرجة الأولى، نُبل المهمة التي أوكلت لهم. إنه يستخدم تلك النبرة التعظيمية التي لا تختلف كثيراً عن خطابات الدكتاتوريات على مر العصور والأزمان في وصف انفسهم ووصف مخالفيهم والمعترضين على منهجهم. الأسلوب هو هو، ولكن عند الزرقاوي يأخذ الجانب الديني الذي يرتفع بشخصه إلى حدود "الربانيين"، ولكن عند الدكتاتوريات يأخذ الجانب الدنيوي الذي يرتفع بشخصه إلى حدود "الوطني العادل المُلهم الوحيد". يقول الزرقاوي عنه وعن مخالفيه:

"قصة الصراع واحدة، حق يصارع باطلاً، وإسلام يحارب كفراً، وجاهلية ونفاق يتدسس، وضعفاء خورة يُمسكون العصا من الوسط، ينتسبون إلى أمتهم، ولكنهم يؤثرون دنياهم، وينتظرون سكون العجاج وانتهاء المعركة لينحازوا إلى القوي، ويركبوا سفن الغالب، وبئس ما صنعوا. وحدهم الربانيون يحملون الراية في زمن

---

[1] وكذلك الرسل تبتلى ثم تكون لها العاقبة، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة بـ ١١ ذي الحجة ١٤٢٥ هـ، نسخة رقمية.

[2] المصدر السابق.

الإنكسار، ويرفعون الجباه في زمن الإستخزاء، وتُبحر هممهم عبر الأثير مسافرة إلى الخبير البصير، مُقتدية بالبشير النذير صلى الله عليه وسلم. غرباء تلفح وجوههم رياح الوحشة، وتدمى أقدامهم الحافية في صحراء ملتهبة بنار العداوات. تُغلق دونهم الأبواب، فيستطرقون باب السماء، فيُفتح لهم من روح الجِنان ما يحيا به الجَنان. خالطتهم بشاشة الإيمان، فلا يرتد أحد منهم سخطة لدينه ولو رمته الدنيا عن قوس واحدة"[1].

ثم بعد ذلك، يطلب الزرقاوي بوضوح ما يريده من المسلمين وإن كان الخطاب موجه إلى قوم الزرقاوي، عشائر بني حسن في الأردن "يا قوم أطيعوني وأجركم على الله، فوالله لا طاقة لكم على عذاب الله، فكيف بكم إذا سعرت النار وتطاير شررها وكتمت الأنفاس وعُضّ على الشفاه بالأضراس"[2]. طلب الطاعة، غاية كل "رئيس" أياً كان موقعه في هذه الدنيا العريضة الواسعة، والأجر على الله.

يكرر الزرقاوي مفهوم "الجماعة"، على المنهج السلفي، على أنها قد تعني الفرد الواحد وليس بالضرورة هم جمهور المسلمين. وكما رأينا سابقاً في المدخل لهذا الفصل وعند الكلام عن من سبقوه، فإن هذا المفهوم هو ضرورة استباقية لكل سلفي يريد أن يدعي امتلاك الحقيقة بشكلها النهائي والمطلق. فالجماعة بالنهاية وطنه الذي يلوذ فيه هرباً من غربته في محيطه الواقعي. إنه وطن "الجماعة" في مقابل غربة المجموع العام، بشخوصه المتحركة حول السلفي، عن الحقيقة التي يمتلكها. يقول الزرقاوي "إن الحق في نظر الإسلام هو ما يوافق الكتاب والسنة قل أنصاره أو كثروا. وما يخالف الكتاب والسنة فهو الباطل ولو اجتمعت عليه أهل الأرض قاطبة". ثم يُكمل بعد أن يورد آيات من القرآن الكريم "واتّباع أكثر من في الأرض ضلال عن سبيل الله تعالى لأن الأكثرية على ضلال، ولا يؤمنون بالله إلا وهم يشركون معه آلهة أخرى. وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لعمر بن ميمون (جمهور الجماعة هم الذين فارقوا الجماعة، والجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك)"[3].

---

[1] وصايا للمجاهدين، وسمتها بعض المواقع الجهادية وصايا هامة للمجاهدين والرد على المخذّلين، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ١٩ جمادى الأولى ١٤٢٥ هـ، نسخة رقمية.

[2] رسالة إلى عشائر بني حسن- يا قوم أجيبوا داعي الله، أبو مصعب الزرقاوي، رسالة مؤرخة ٢٩ صفر ١٤٢٤ هـ، نسخة رقمية.

[3] الديموقراطية، وسمتها بعض المواقع الجهادية بـ ولتستبين سبيل المجرمين، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة بـ ١٣ ذي الحجة ١٤٢٥ هـ، نسخة رقمية.

وطن "الجماعة ولو كنت وحدك" لا يوجد من يعبر عنه أفضل من الزرقاوي حيث يصف صاحب الوطن هذا بأنه غير مقهور بسلطان وغير آبه بمدح أو ذم ولا تستفزه المعارضات. إنه وصف للحرية من دون قيود واقعية اللهم إلا قيود ذلك الفقه الذي يؤمن فيه. إنها الحرية التي تتيحها فكرة بمعزل عن مَنْ يؤمن فيها من عدمه، ولكنها، أي الفكرة، في الوقت ذاته تريد أن تهيمن على ذلك الآخر المخالف لتجبره قسراً على الدخول في ذلك الوطن الموهوم. يقول الزرقاوي "فمن رغب أن يكون من أهل الطائفة المنصورة، وسط هذه الغربة الحالكة، بحيث يكون كما قال ابن القيّم رحمه الله رأساً في ذلك، يحتاج أن يكون شجاعاً مقداماً، حاكماً على وهمه، غير مقهور تحت سلطان تخيّله، زاهداً في كل ما سوى مطلوبه، عاشقاً لما توجه إليه، عارفاً بطريق الوصول إليه والطرق القواطع عنه، مقدام الهمّة، ثابت الجأش، لا يثنيه عن مطلوبه لوم لائم ولا عذل عاذل، كثير السكون، دائم الفكر، غير مائل مع لذة المدح ولا ألم الذم، قائماً بما يحتاج إليه من أسباب معونته، لا تستفزّه المعارضات، شعاره الصبر وراحته التعب. ومما يدفع به أهلُ الطائفة المنصورة فتنة ضغط الواقع أو فتنة الغربة استعلاء الإيمان، حيث تمتلئ صدورهم ونفوسهم بالعزة التي جعلها الله لأهل دينه دون غيرهم"[1].

ينتقل الزرقاوي بعدها إلى محاولة تقسيم الناس من ناحية مواقفهم من "الطائفة المنصورة" تارة، وتارة أخرى من ناحية موقفهم من الإسلام وأهله. هذا التقسيم هو ضرورة منهج، إذ لكل فرقة أحكامها وطريقة تعامل تختلف اختلافاً جذرياً عن من سواها. فمن ناحية الموقف من الطائفة المنصورة والتي يمثلها الزرقاوي ومن معه، يتم تقسيم الناس الذين يشاركون في "ضغط الواقع" ويشنون عليهم حرباً ضروس، أو كما يسميهم الزرقاوي "أركان هذه الجاهلية"، كالآتي:

"أولاً، طواغيت الأرض، أهل الحكم. ثانيًا، علماء السوء الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة، و رضوا بالحظ الخسيس، و لقيمات الذل و العار التي يلقيها إليهم الطاغوت من فتات موائده لإضلال العباد و فتنتهم عن أمر الله. ثالثاً أهل الأهواء و طوائف البدعة على اختلاف بدعهم و تعدد أهوائهم. رابعاً العوام من الهمج الرعاع، أتباع كل ناعق، ووقود كل فتنة، ممن لم يستضيئوا بنور العلم، و لم يركنوا إلى ركن وثيق، فهمهم الأكبر إشباع غرائزهم و قضاء شهواتهم و نيل لذائذهم، لا يعرفون للحياة معنىً غير هذا، و بئست الحياة. و من الطبيعي أن يكون هؤلاء في خندق الطاغوت و حلفه، وأن

---

[1] القابضون على الجمر، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة بـ ٢٧ شعبان ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية. النقل كان مختصراً.

يكونوا هم قطيعه الذي يقوده حيث شاء، و عصاته التي يبطش بها بكل من أراد القيام بأمر الله و الثبات عليه"[1].

كل من يساهم في ضغط الواقع على الطائفة المنصورة، في نظر الزرقاوي، هم أحد هؤلاء الأربعة، أركان الجاهلية. أما تقسيم أهل الأرض قاطبة فهم في نظره كالآتي:

"فكل أهل الأرض مع الإسلام ثلاثة أقسام لا رابع لها. القسم الأول، أهل الإسلام المنتسبون له. والقسم الثاني، المسالمون للإسلام المهادنون لأهله بذمة أو هدنة أو أمان. وهذان القسمان دماؤهم وأموالهم معصومة إلا أن يأتي أحدهم بما يباح به دمه أو ماله بحكم الشرع. والقسم الثالث، وهم كل ما عدا ذلك من أهل الأرض، فكل كافر على وجه الأرض لم يسالم الإسلام ولم يهادن أهله بذمة أو هدنة أو أمان فهو كافر محارب لا عصمة له مطلقاً ما لم يكن ممن نُهي عن قتله ابتداءً كالصبيان والنساء. فالكفر و إباحة الدم والمال قرينان لا ينفكان في دين الله وشرعه، ولا يُعصم من ذلك إلا من عصمه الإسلام بذمة أو هدنة أو أمان"[2].

يتطرق الزرقاوي إلى ما يسميه "نفاق المنهج"، ويعرّفه بـ "ما عليه الوطنيون والمنحرفون عن هدي السنة في الجهاد، الذين يقاتلون لأجل الحدود، ويرضون بالعلمانية حكماً، وبالثوابت الوطنية ميزاناً للولاء والبراء، وهؤلاء قد انحرفوا عن منهج النبوة إلى منهج بني علمان"[3]. ثم يُكمل الزرقاوي شرحه لهذا المنهج بقوله "وأما نفاق المنهج اليوم فإن أخطر وجوهه الوطنيون والمنتسبون للسلف زوراً. فهم يلبسون على الناس أمر دينهم، ويخدعون الجهال بمقاتلتهم الأعداء وسعيهم إلى تحرير البلاد من نير المحتل، وهم في الوقت ذاته يُسرّون العداء للشريعة بمحاربة دعاتها، شعروا أو لم يشعروا، علموا أو لم يعلموا. ولعمر الله تعالى إن هؤلاء هم العدو القادم، وهم من جنس شر غائب منتظر، وسيستخدمهم الصليبيون لضرب المجاهدين"[4].

فالمنهج القويم عند الزرقاوي هو ما يفهمه من الإسلام وما يدور حوله من فقه. وأي محاولة للعمل خارج حدود منهجه السلفي كما يؤمن به، ما هو في الحقيقة إلا محاولة لتمييع الإسلام. فما يؤمن به، من وجهة نظره، هو بعيد كل البعد عن الغلو والإفراط

---

[1] المصدر السابق.

[2] قل أأنتم أعلم أم الله، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة صوتية مؤرخة ٤ رمضان ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[3] فسيكفيكهمُ الله، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ٨ ذي الحجة ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[4] المصدر السابق.

والتفريط بالدين. وبالتالي، فإن من يقف في وجهه معارضاً لما يفعله بالمدنيين في بلاد الإسلام هم الغلاة والمفرطون والذين يحاولون تمييع الدين بعيداً عن مقاصده النبيلة. يقول الزرقاوي "وإن من أعظم ما حرص الإسلام على بقاء صفائه ونقائه وتميزه هو شخصية هذا الدين وقبوله كما أنزل بأوامره وزواجره وحدوده وقواعده، بعيداً عن التمييع والتشويه والغلو والإفراط والتفريط، وهذا ما جاء مؤكداً في كثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية"[1]. ثم يصرخ الزرقاوي منادياً "النجاة النجاة... والصبر الصبر... والثبات الثبات... على ما كان عليه السلف"[2].

في حوار أجرته جماعة القاعدة نفسها مع أبو مصعب الزرقاوي[3] نشرته تحت عنوان (حوار مع الشيخ أبي مصعب الزرقاوي رحمه الله)، مما يوحي بأن نشر المقابلة جاء بعد مقتله، تم توجيه السؤال الآتي له: يطالبكم المنظرون قائلين ما هو منهجكم؟ وما هو مشروعكم السياسي؟ وإلى ماذا تبتغون الوصول؟

أجاب الزرقاوي "أما برنامجنا السياسي، كما يسميه البعض، فإنا نجده مجموعاً مفصلاً في قول النبي (ص) (بُعثتُ بالسيف بين يدي الساعة حتى يُعبد الله وحده). ومما ينبغي التنويه له أننا لا نؤمن بالسياسة على الطريقة المعهودة عند بعض الجماعات ذات التوجه الحزبي والتي ترفع الإسلام شعاراً لها ثم تراها داخلة في البرلمانات وتشارك الطغاة في إشغال المناصب التي تحتكم لغير شرع الله. كما أن المشاريع السياسية لبعض الجماعات فيها متاهات مريرة ومخالفات كثيرة، نسأل الله تعالى السلامة منها، ولهم تطبيقات منحرفة بعيدة كل البعد عن الدين. مشروعنا السياسي، كما أسلفت، قول الرسول (ص) (بُعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده). وكما يُلاحَظ فإن الرسول عليه الصلاة والسلام بُعث بالسيف حتى يعبد الله وحده وهذا ما يحدد مشروعنا السياسي، نقاتل في سبيل الله حتى يقام شرع الله، وأول ذلك أن نطرد العدوّ ثم نقيم دولة الإسلام ثم ننطلق في فتح بلاد المسلمين لإسترداداها، ثم بعد ذلك نقاتل الكفار حتى يقبلوا بإحدى ثلاث. (بعثت بالسيف بين يدي الساعة) هذا هو مشروعنا السياسي"[4].

---

[1] الديموقراطية، وسمتها بعض المواقع الجهادية بـ ولتستبين سبيل المجرمين، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة بـ ١٣ ذي الحجة ١٤٢٥ هـ، نسخة رقمية.

[2] أينقص الدين وأنا حي، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ١ جمادى الثاني ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[3] حوار مع الشيخ أبي مصعب الزرقاوي رحمه الله، أجرى الحوار القسم الإعلامي لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، مؤرخ بـ ١٤٢٧ هـ، نسخة رقمية.

[4] المصدر السابق.

ثم يُكمل الزرقاوي شرح منهجه بقوله "ووالله لولا لم يقاتلنا الأمريكان ولم يصولوا على ديارنا هم واليهود، كان الأولى بالمسلمين أن لا يجلسوا عن الجهاد في سبيل الله وأن يطلبوا العدو حتى يُحَكّم شرع الله عزّ وجل على هذه البسيطة ويُنشر الإسلام في كل مكان. وهذا ما كان يفعله النبي عليه الصلاة والسلام عندما خرج من مكة إلى المدينة، فبعد أن أقام دولة الإسلام بدأ يتحرك بنشر الإسلام في الشرق والغرب وفي الشمال وفي الجنوب"[١].

يكرر الزرقاوي الحديث الشريف (بُعثت بالسيف)، ثم يُعقّب قائلاً " وفي الجملة فإن هذا الحديث من بدايته إلى نهايته يحدد معالم طريقنا. أما الذين يقصدون بالمشروع السياسي المصطلح الحادث الذي يخالف الشرع، كالسياسة التي فيها مداهنة وتنازل عن ثوابت العقيدة وتمييع مسائل البراءة من الكفار، فهذا من السياسة المنحرفة التي لا يصح وصفها بالشرعية، لأنها تخالف الشرع ولا يصح أن تنسب إليه"[٢].

يتفرع من هذا الموقف قضيتين أساسيتين عند الجماعات السلفية. الأولى ما يُعرف بـ "إقتضاء القول العمل"، والثانية هي البدعة حتى في الكلمات أو الألفاظ المستعملة والتي تطرقنا لها في المدخل لهذا الفصل. ففيما يختص بالجزئية الأولى يقول الزرقاوي شارحاً "ولذا كان اقتضاء القول العمل أحد الأسس التي تقوم عليه الدعوة عند أهل الطائفة المنصورة، إذ هو دليل صدق الدعوة، ودليل صدق أصحابها، وعلامة يقينهم في ما يدعون الناس إليه"[٣]. وما يقصده الزرقاوي هنا بأن السلفي الحق هو من ينظر إلى نص القرآن والحديث ثم يتقيد حرفياً بما دلا عليه، إذ هما في ذاتهما دليلٌ كافٍ للعمل. ووجوب العمل هو لازم بالضرورة للعلم بالدليل، بل هو بيان صدق السلفي وما يدعو الناس له. وهذا هو في الحقيقة منبع الإشكال من أساسه مع الجماعات السلفية، إذ أن النص القرآني حمّال أوجه، وإذا أضفنا له جميع إشكالات نصوص الحديث الشريف الواردة في المدخل لهذا الفصل، أصبح لدينا ضرورة لازمة للرجوع إلى ذلك التراث الفقهي الواسع المُمتد في الزمان والمكان مدة أربعة عشر قرناً، ولعلوم وفقه ما يصفهم السلفيون بأهل البدعة من أشعريين وماتريديين ومُقلدة ورافضة وإلى آخر تلك الصفات، حتى نستخلص معانياً متجددة للنص المقدس من ناحية، ومن ناحية أخرى حتى نفهم إشكالات النص ومعانيه ودلالاته وسببه وما تفتقت عنه أذهان من سبقونا إليه في فقهه. ولكن السلفيون، كما غيرهم، لا يتطرقون لهذا الإرث إلا في

---

[١] المصدر السابق.

[٢] المصدر السابق.

[٣] فالله أحق أن تخشوه، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ١١ رمضان ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

حال موافقته لما يفهمونه هم من النص، أما ما عداها فإنها...بدعة. بل إن "مصلحة الدعوة" في حد ذاتها، دعوة الإسلام، وبال الغرابة، لا تمثل دليلاً شرعياً بالنسبة لهؤلاء. يقول الزرقاوي في هذا الصدد:

"اتفق أهل العلم قاطبة على أن المصلحة ليست مصدراً أو دليلاً من أدلة الأحكام الشرعية، وأن تعليل الأحكام بمجرد المصلحة ضلالٌ مبين وقولٌ على الله بغير علم، واتباع للهوى، قد يفضي بصاحبه للكفر"[1]. ويزيدنا الزرقاوي شرحاً فيقول "إلا أنّ هناك دائرة ضيقة جداً اختلف أهل العلم في جواز تعميل الأحكام بالمصلحة فيها، وهي دائرة بالأوصاف التي لم يشهد لها الشرع بالاعتبار أو الإلغاء، وهي ما اصطلح عليه بالمصالح المرسلة أو الاستصلاح. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى (لا يجوز إثبات الأحكامِ بمجرد الإستحسان والإستصلاح، فإن ذلك شرعٌ للدين بالرأي وذلك حرام)"[2].

ولا يقف الزرقاوي عند هذا، بل إنه يرد على الاعتراض القائل بأن الشريعة راعت مصالح العباد، ولكنها لم تنص على جميع جزئيات المصالح إلى يوم الدين وإنما نصت على بعضها بقوله "وما من مصلحة حقيقية هنا إلا وقد شهد لها الشرع بالإعتبار، فالحق الذي يجبُ اعتقاده هنا أنه لا وجود لمثل هذا النوع من المصالح التي لم يشهد لها الشرع، وإلا لزم من ذلك اتهام الشرع بالنقصان وعدم الكمال والحاجة إلى غيره. ولا يخلو الأمر هنا من أحد احتمالين: الأول، أن تكون هذه المصلحة التي ذهب العبد إلى تقريرها مصلحة حقيقية فعلاً شهد الشرع لها بالإعتبار وقررها، غير أن العبد لعدم تمام وكمال خبرته بالشرع وطرق الدلالة والإستنباط خُيِّل إليه أن الشرع لم يعتبرها، في حين أنه قد اعتبرها وقرّرها. الثاني، أن تكون هذه المصلحة التي ذهب العبد إلى تقريرها مصلحة موهومة، وليست مصلحة شرعية حقيقية، وإن استحسنتها العقول واستصلحتها"[3].

أما مسألة الواقع مع ظروفه المحيطة وضرورة العلم بهما في الأحكام الشرعية، فهذا هو رأي الزرقاوي فيه "وهنا لا بد من التنبيه على أمر هو غاية في الأهمية، وهو أن الموازنة عند إنزال الأحكام الشرعية على أرض الواقع مما جاء به الشرع وحث عليه وندب إليه. وهذا من الفقه الواجب حال تعاطي الأحكام الشرعية والتعامل معها. إلا أن

---

[1] وطواعية الله ورسوله أنفع لنا، ضمن الأرشيف الجامع لخطب وكلمات أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ١٦ شعبان ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر السابق.

أهل الطائفة المنصورة عندما يتقيدون بقاعدة الموازنة هذه فإنهم يجعلون الشرع هو المرجع في تقدير المصالح والمفاسد. فالمصلحة عندهم هي ما ثبت كونه مصلحة في شرع الله ودينه، والمفسدة هي ما ثبت كونه مفسدة في شرع الله ودينه لا غير. ومن ثم فلا يتخذ أهل الطائفة المنصورة من شعار فقه الموازنات تكأة لهم للإحداث والابتداع، والقول على الله بغير علم، والركون إلى الذين ظلموا، وتحليل الحرام وتحريم الحلال، والتلاعب بالأحكام الشرعية فِعلَ الكثيرين ممن قد جعلوا المرجع في تقدير المصالح والمفاسد إلى عقولهم وأهوائهم فأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل"[1].

الخلاصة هي عند الزرقاوي "إن الطائفة المنصورة غاياتها ربانية، ووسائلها شرعية، وعندما تنحرف طائفة عن هذه الجادة، وتتخذ لنفسها طرقاً ووسائل غير منضبطة بالشرع بحجة مصلحة الدعوة، فإنها تخرج عن حد ورسم ووصف الطائفة المنصورة حيث فارقتها في سيرها ومسيرها، فلا لقاء"[2].

أما القضية الثانية، قضية استعمال الألفاظ البدعية، فهي تتبدى عند الزرقاوي بشكلها المتطرف الحاد والذي لا يجامل في إظهار معتقده. يقول الزقاوي "إن المتتبع لسير العديد من الحركات الإسلامية المعاصرة ليتبيّن له بجلاء أن خطابها الديني مشوه في معالمه، غامض في مصطلحاته، فضفاض في عباراته وشعاراته، وما ذاك إلا لإبتعادهم عن استخدام المصطلح الشرعي في خطابهم واستبدالهم إياه بمصطلحات عصرية حادثة يقطر منها منهج الإنهزامية ويرشح منها سبيل التبعية الفكرية. فبتنا نسمع لفظ المقاومة وصراع الحضارات بدل الجهاد في سبيل الله، ولفظ المدنيين والأبرياء بدل الكفار والمحاربين، ولفظ الطرف الأخر بدل اليهود والنصارى، إلى غير ذلك من الألفاظ التي يطول ذكرها، والتي هي في حقيقتها سبيل إلى تفريغ المصطلحات الشرعية من مضمونها ودلالاتها التي أرادها الشارع الحكيم من وضعها"[3].

ويزيدنا الزرقاوي شرحاً فيقول "ولعل خير مثال لما ذكره هؤلاء الأئمة ما يُروّج له في هذه الأزمان، وهو ما اصطلح عليه الناس من تسمية الكفار والمشركين غير العسكريين بالمدنيين، وعليه فلا يجوز عندهم استهدافهم بالقتل أو التعرض لهم. وهذا المصطلح وما ترتب عليه من أحكام باطل منقطع النسبة والنسب لشرع الله ودينه لفظا

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق.

[3] قل أأنتم أعلم أم الله، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة صوتية مؤرخة ٤ رمضان ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

ومعنى، لأن ميزان التفريق في الإسلام لا يقوم بين مدني و عسكري، وإنما يقوم على أساس التفريق بين المسلم والكافر"[١].

أما الطائفة المنصورة فإن الزرقاوي يشرح منهجها بقوله " ولذا كان الخطاب الدعوي للمجاهدين أهل الطائفة المنصورة يقوم على المصطلح الشرعي في مخاطبة المدعوّين لا غيره ما أمكن ذلك. وذلك أن المصطلح الشرعي هو الأقوم والأهدى لما وضع له. أما غيره من المصطلحات المخترعة المولّدة فلا يؤمن معها الزلل والخلل لكونها من نِتاج العقول غير المعصومة فضلاً عما فيها من إعراض عن هدي الكتاب والسنة وما ورد عن سلف هذه الأمة. فكان التمسك بهذه المصطلحات المبتدعة والشغف بها والتنافس فيها ليس له من مبرر غير اتباع الهوى، مع التسليم بأنه استبدال للذي هو أدنى بالذي هو خير. فأهل الطائفة المنصورة يعتصمون بالكتاب والسنة لفظاً ومعنى. فكما يعتصمون بمعاني الكتاب والسنة خوف الزيغ والضلال، كذلك يعتصمون بألفاظهما خوف الزيغ والضلال"[٢].

الخلاصة هنا هي قول الزرقاوي "الخطاب الدعوي المبني على المصطلح الشرعي خطاباً دعوياً غير ذي عوج. وبالمقابل يكون الخطاب الدعوي المبني على غير المصطلح الشرعي خطاباً دعوياً ذا عوج، وإن ظن أصحابه أنهم قد اعتلوا ذروة سنام الفصاحة وامتلكوا ناصية البيان"[٣].

يُلخص لنا الزرقاوي الخطاب الدعوي الذي يتبناه بقوله "إن الخطاب الدعوي لأهل الطائفة المنصورة يتميز عن غيرهم بميّزات منها: أولاً، عدم التكلف في العبارة، فالتكلف مذموم مطلقاً وقد جاءت الشريعة بالنهي عنه. ثانياً، البعد عن الإجمال الملبس الذي يوقع المدعو في الحيرة والتخبط، فلا يدري معه ما الذي يريده الله منه"[٤].

أما قضية التقليد والموقف من الفتاوى الفقهية، فهذا هو رأي الزرقاوي "إن أهل الطائفة المنصورة، وإن كانوا يحفظون لأهل العلم الذين اتبعوا أفعالهم، أقوالهم، قدرهم، ومكانتهم، إلا أنه ليس في ميزان أهل الطائفة المنصورة أن يعرفوا الحق بهم، وإنما هم يعرفون الرجال بالحق. فالرجال ما هم إلا وسيلة لمعرفة الحق ببيان دليله وما يقوم عليه، لا أن الحق يُعرف بهم فيُدار معهم في جميع أقوالهم وأفعالهم. إذ اتباع الرجال، أياً كان شأنهم من الدين علماً وعملاً بغير حجة قائمة، من أوسع أودية الباطل ومن أعظم

---

[١] المصدر السابق.

[٢] المصدر السابق.

[٣] المصدر السابق.

[٤] المصدر السابق. النقل كان مختصراً.

أسباب الضلال، فضلاً عن كونه سبيل ضعاف العقول. وقد اتفق أهل العلم كافة على أن معرفة الحق بالرجال، وهو التقليد، خارج عن طرق العلم وسبله، مما هو دال على كون من عرف الحق بالرجال يسير على غير بصيرة من أمره، وإنما هو لم يزل بعد في ظلمات الجهل يتخبط، قال ابن القيّم (لا خلاف بين الناس أن التقليد ليس بعلم، وأن المقلد لا يطلق عليه اسم عالم)"[1].

لا يستقيم خطاب "سلفي" من دون التطرق بالهجوم، حتى ولو بإشارات عابرة، إلى علماء وفقهاء الفرق الأخرى أو لأي عالم أو فقيه، حتى ولو كان سلفي، يقف على طرفي النقيض مع فقه هؤلاء. ولا يشذ الزرقاوي عن هذه القاعدة، ولكنه ينخرط بالخطاب العام لهؤلاء الشيوخ والعلماء، المُقرّع لهم بترك الجهاد وتثبيط الأمة عنه وخداعهم للناس. يبتدئ الزرقاوي تقريعه لهم بأن يذكرهم بآيات من القرآن الكريم نزلت في أهل الكتاب، ثم يقول لهم:

"ولكنكم للأسف الشديد بدل أن تقوموا بحق الله آثرتم السلامة وأخلدتم إلى الراحة والأهل والمال والولد، وتركتم المجاهدين يواجهون أعتى قوة في العالم أجلبت عليهم بخيلها ورجلها. فأين أنتم يا علماء الأمة؟ إلى متى تنكصون وعن الحق ترغبون؟ أما زالت المصالح والمفاسد ديناً لكم ومنهجا؟ أما آن لكم أن تعودوا إلى دينكم؟"[2].

لاحظ هنا ذلك الجرح الغائر في نفس الزرقاوي عندما يقول لهؤلاء "تركتم المجاهدين يواجهون أعتى قوة في العالم". تلك الصرخة التي تنادي لمد يد العون لأمر بات مشكوكاً فيه، إما من الزرقاوي نفسه أو لمن حوله. بل ذلك الجرح الغائر سوف يُبدي نفسه مرات ومرات في خطابه لهؤلاء العلماء الذين تركوه وحده مع فقهه يواجه مصيره. يقول الزرقاوي "نعم أسلمتونا للعدو وأسلمتم الأمة قبلنا يوم تخاذلتم عن نصرتنا يا علماء الأمة"[3]. إنها صرخة يأس واضحة لا لبس فيها، على الأقل هكذا أراها. إنه صرخة رجل يرى نفسه وحيداً أمام "ضغط واقع" لا يستطيع دفعه، ولهذا هو يصرخ لائماً علماء الأمة بأنهم اسلموه إلى أعداءه. بل إن الخطاب يأخذ منحى الإستعطاف البين لهؤلاء العلماء، يقول الزرقاوي:

---

[1] فالله أحق أن تخشوه، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ١١ رمضان ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[2] الحق بالقافلة، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة صوتية مؤرخة ١٢ ذي القعدة ١٤٢٤ هـ، نسخة رقمية.

[3] المصدر السابق.

"فلا تكاد تجد عالماً بيننا يُستفتى. يا عباد الله، لا تكاد تجد عالماً بيننا يُستفتى، ولا طالباً به يُقتدى، ولا قائداً ربانياً يقود بنا البحر. لقد خذلتمونا في أحلك الظروف، وأسلمتمونا إلى عدونا، وخليتم بيننا وبينه، وغفلتم عن حديث النبي عليه الصلاة والسلام الذي رواه أبو داود حيث قال: (ما من امرئ يخذل امرئً مسلماً في موطن ينتقص فيه من عرضه وينتهك فيه من حرمته إلا خذله الله في موطن يحب فيه نصرته)"[1].

ما يغفل عنه الزرقاوي هنا هو أنه كيف يستقيم أن يكون قتل المدنيين الأبرياء بالعشرات وربما المئات، لا يفرق بينهم بين امرأة أو رضيع أو طفل أو شيخ كبير، يترك من بعدهم اضعاف عددهم أيتام وأرامل وأيامى وثكلى ومن لا معيل لهم ولا معين، كلهم يشهد بأن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، قد يكون بينهم أو قد لا يكون عدة أفراد على دين آخر أو مذهب آخر أو من جيش معادٍ، كيف لايكون هذا خذلان لهم، خذلان للمسلمين، بينما يكون كل من لا يوافقه على فقهه هذا وأفعاله، خذلان لمسلم، وهذا المسلم هو الزرقاوي نفسه والأفراد الذين معه، وينطبق عليه هذا الحديث الشريف الذي اقتبسه لعلماء الأمة؟!

يستمر الزرقاوي في الإلحاح على هؤلاء العلماء مُعيّراً لهم بنكوصهم عن الجهاد ورافضاً ما يتهمونه به من أنه ومن معه قد أضروا الإسلام في الأرض ولم ينفعوه وكانوا سبباً لفتنة الكثيرين عن دينهم أو أنهم رأس الفتنة ذاتها، فيقول رافضاً ذلك "أما آن لكم أن تستيقضوا من غفلتكم؟ أما آن لهذا الليل الطويل أن ينجلي؟ عن أي فتنة تتكلمون؟ وعن أي مصلحة تتحدثون؟ وهل هناك فتنة يا علماء الأمة أعظم مما نحن فيه؟ إن الفتنة الشرك، إن الفتنة ظهور الباطل على الحق، إن الفتنة ضياع حكم الله في الأرض، إن الفتنة أن يحشر الأسود في الأقفاص في كوبا وغيرها. فها أنتم يبلغ أحدكم ثلاثين سنة أو أربعين سنة أو خمسين سنة أو أكثر، لا يكلف نفسه رباط يوم في سبيل الله، ولا يتجشم عناء سفر كي يغبّر قدميه في سبيل الله. يُفني أحدكم عمره في طلب العلم على أريكته سلماً لأعداء الله لا يُبتلى يوماً في سبيل الله بحبس أو ضرب أو غيره"[2].

ترتفع النبرة قليلاً عند الزرقاوي في مهاجمته لهؤلاء فيقول "عندما أخاطب العلماء، إنما أخاطب العلماء الربانيين، لا أقصد بذلك علماء السوء ومشايخ الفضائيات، فهؤلاء يكفيهم الأثر (أن القبور اشتكت إلى الله من نتن رائحة الكفار، فأوحى الله إليها أن

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق.

بطون علماء السوء أشد نتناً من رائحتك)، أولئك الذين يأكلون الدنيا بالدين"[١]. ويقول في مكان آخر مهاجماً حملة الشهادات من العلماء واصحاب المناصب الفقهية "أما هؤلاء فنضالهم ركض محموم، وجهادهم سعي حثيث إلى أبواب الكافر المحتل، يحملون بيد شهادات الزيف بالعلم الكاذب الذي يزعمون الانتساب إليه، ويحملون باليد الأخرى عباءات المجد المنتهب يتسولون من عدوهم منصباً لقيطاً واعترافاً بحقهم في تمثيل أهل السنة، وكأنهم لم يقرءوا القرآن، ولم يصغوا إلى شهادة التاريخ بأن الحقوق لا توهب، بل تؤخذ غلاباً، وأن البلاد لا تحرر إلا بالسيف"[٢]. ويقول أيضاً "أما أن يبقى العالم بعيداً عن ساحات الجهاد والواقع الذي يعيشه المجاهدين، مقيماً في بلاد الكفار، ثم يفتي الأمة في مسائل أدنى ما يقال فيها إنها مسائل اجتهادية قابلة للنظر يريد إلزام المجاهدين بها، فهذا لا يُقبل ولا كرامة"[٣].

ثم ترتفع النبرة مرة أخرى عند الزرقاوي لتأخذ شكلاً أكثر تحديداً وتركيزاً في هجومه. فعندما سُئل الزرقاوي أيهما أفضل، مسلم تلبس ببدعة أم مسلم صافي العقيدة لكنه لا يجاهد، تطرق الزرقاوي الزرقاوي إلى المعتقد الكلامي الماتريدي (توجه سني في مسائل العقيدة وصفات الله جلّ وعلا) فقال:

"عندهم بعض الأخطاء، ونعلم بهذا، ولكن هم عندي خير من أصحاب العقيدة الصحيحة من علماء الجزيرة، الذين بايعوا الطاغوت (...)، بل أي عقيدة صحيحة يحملون ومن هو الأفضل عند الله تعالى؟ ملا محمد عمر[٤] أم هؤلاء؟! بل ملا محمد عمر خير من ملئ الأرض من أمثال هؤلاء. ماذا نفعتنا العقيدة النظرية التي يعتقدونها؟ وماذا نفعتهم عقيدة ابن تيمية وابن القيّم ومحمد بن عبد الوهاب؟ وهي محشورة في عقولهم محبوسة في صدورهم لا تخرج للعلن ولا يرى لها تأثير على الطواغيت. بل إنهم يصدون عن سبيل الله بمبايعتهم للطاغوت وبتعطيلهم للجهاد وبدعوتهم لقتل المجاهدين

---

[١] المصدر السابق.

[٢] إلى أمتي الغالية، وسمتها بعض المواقع الجهادية بـ من أبي مصعب الزرقاوي إلى أمتي الغالية، محاضرة صوتية مؤرخة ١٥ صفر ١٤٢٥ هـ، نسخة رقمية.

[٣] فالله أحق أن تخشوه، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ١١ رمضان ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[٤] يقصد الزرقاوي رئيس دولة طالبان في افغانستان والذي اطاح بدولتهم الغزو الأمريكي في اعقاب هجمات سبتمتر ٢٠٠١ على واشنطن ونيويورك.

ووصفهم بـ (الفئة الضالة)، فبئس ما يحملون من عقيدة إن لم يتبعها عمل وينتج عنها ثمر صالح"[١].

ختاماً، هذا هو رأي الزرقاوي بكل مسلم لا ينخرط تحت لواء فقهه، "أما الذي يدعي أنه مسلم صافي العقيدة وهو تارك للجهاد، فهو فاسق"[٢].

[١] حوار مع الشيخ أبي مصعب الزرقاوي رحمه الله، أجرى الحوار القسم الإعلامي لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، مؤرخ بـ ١٤٢٧ هـ، نسخة رقمية.

[٢] المصدر السابق.

أبو قتادة الفلسطيني
(عمر محمود عثمان أبو عمر)

أبو قتادة الفلسطيني واسع الإطلاع ولا شك، ويملك مخزوناً معرفياً سلفياً لا يمكن انكاره. فنظرة سريعة للمصادر التي يستشهد بها في سياق طرحه العام تعطينا دليلاً أولياً على مدى تباين وسعة اطلاعه وقراءاته من ناحية، وعلى مدى تركيزه الذهني غير القابل للتحوير أو التحويل أو التعديل للفكرة والقناعة التي يدعو لها. هذا الإطلاع ذاته جعله لا يُبقي على حاكم أو محكوم، عالم أو فقيه، مفكر أو فيلسوف، قديم أو معاصر إلا سلقه بقلمه سلقاً. فإن كان هذا الرجل حياً، لم يدخر أبو قتادة كلمة نبز أو سخرية أو استهزاء أو تجهيل أو تبديع أو تفسيق أو حتى تكفير إلا وجعلها لصيقة به. وإن كان ميتاً، أخرجه من قبره ليجلده جلداً حتى لا يبقى منه بعد ذلك ما يواريه مرة أخرى في التراب. فأبو قتادة الفلسطيني، وإن كان أحياناً يجنح إلى التلميح في قصصه ورواياته، إلا أنه في السياق الأعظم من كتاباته صريح جداً في طرح اسماء البلاد والعباد، وأكثر صراحة في طرح اعتقاده وفكره ومبدأه. بل إنه حتى يجنح، على غرار الحطيئة الذي إذا لم يجد أحداً يهجوه هجا نفسه، إلى نبز نفسه أيضاً عندما لم يجد أحد آخر يلقي عليه ثورة غضبه. فعندما وصله أن البعض قد فهم من فتوى هو أفتاها عن أن "من دلائل دخولهم في الطّائفة المنصورة أنهم يأكلون ويُرزقون من غنيمة من أزاغه الله تعالى"[1]، أنه يبيح للمسلمين المقيمين في أوروبا سرقة أموال الكفار هناك، من الواضح أنه استشاط غضباً. فبعد أن وصف قائل هذا الكلام بـ "الغباوة والبلادة"، وبعد أن يعلن ذهوله من ظن أي أحد "أنه من الطائفة المنصورة وهو مقيم في أوروبا"، وبعد أن يشمل المسلمين هناك كلهم بقوله "يا الله، هل فقد الناس الحياء؟ هل سقط برقع الفضيلة عن وجوههم؟ يعيشون في أوروبا وهم لا يُعتبرون إلا رقماً خسيساً تتعامل معه دول أوروبا ويظن نفسه أنه من الطائفة المنصورة"، وبعد أن يسائلهم أجمعين "أي نصر أنتم تعيشونه هنا في أوروبا أيتها الأرقام

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٢٧، نسخة رقمية.

الخسيسة؟"، وبعد أن يشفي نفسه منهم تماماً بقوله "هذه الأرقام الخسيسة، المهزومة، المخذولة، حقّها أن تبحث في كتب الفقه في باب يُسمّى باب (اللصوصية) إن أردت أن تأكل شيئاً من مال الكفّار، نعم هناك، يا أيها الأرقام، باب في كتب الفقه يُسمّى (باب اللصوصيّة في بلاد الكفر)، فأمركم لا يخرج عن هذا الأمر، أرقام، لصوص، لاجئ، متسول، هذه أوصافكم". بعد هذا كله ينتبه فجأة إلى حقيقة أنه يعيش أيضاً في أوروبا حيث يُفتي فتاواه هذه للطائفة المنصورة فيقول:

"وقد يسأل سائل، صبيّ: وهل أنت كذلك؟، فأقول نعم وألف نعم، وقد أحسن إليّ بعضهم حين سمّاني: مستريحاً. وهو قد رقّق العبارة وهذّبها، فجزاه الله خيراً"[1].

فعند أبو قتادة فإن الدعاة إلى الله، وهو منهم بالطبع، لابد وأن يبتلوا بصنفين من الناس "أولاهما أهل الغباوة والبلادة، وثانيهما الخصوم والأعداء"[2]، وما أكثر هؤلاء من وجهة نظره وفيما تخط يداه. فلا أذكر أنني قرأت له مدحاً لشخص من المعاصرين إلا لسيد قطب وشقيقه محمد قطب وأيمن الظواهري الذي ألّف فيه رسالة تحت عنوان "حكيم الحركة الإسلامية الدكتور أيمن الظواهري"، وربما يزيد هؤلاء شخصاً أو اثنين، لا غير. أما من القدماء فابن تيمية وتلميذه ابن القيّم والشيخ محمد بن عبد الوهاب والإمام الشافعي، يزيدون اثنين أو ثلاثة أيضاً. وكان الله في عون الباقي.

ولكن هذا السياق لا يجب أن يعطينا انطباعاً خاطئاً عن أسلوب أبي قتادة في سياقه العام وقدرته على استدعاء مصادره الفقهية والشرعية لتدعيم حجته. فهو قوي الأسلوب واضح العبارة غزير الإنتاج ويجنح إلى نكأ الجروح لكسب العاطفة قبل العقل. فالرجل قد حقق العديد من المصادر الشرعية المطبوعة مع تخريج أحاديثها، وألّف الكتب، وحرر المقالات، وكتبَ الفتاوى، وأجاب عن الأسئلة. هذا بالإضافة إلى أنه يُعتبر أحد المصادر لفقه الجماعات السلفية المتطرفة في أنحاء كثيرة. بل إن نسخة من فتاواه في حِلّية قتل النساء والأطفال قد وُجدت في الجزائر[3] سنة ١٩٩٧ ضمن أوراق ووثائق الجماعات الإسلامية المسلحة هناك. وفي الحقيقة إن هذه النظرة التي تجنح إلى جلد الذات ونكأ الجراح لها من الأسباب المنطقية التي تبررها في وعي أبو قتادة ولا يتردد في شرحها لقرائه لاستمالة عاطفتهم. يقول أبو قتادة:

"إن بلادنا تفقد الكثير من الاحترام وهي تملك هذا الثراء، لأنه ثراء نُعيّر دائماً فيه أنه جاءنا من غير جهد منا ولم نحققه بذواتنا ولا بإبداع عقولنا، بل هو ثروة تفجرت من

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق.

[3] في قرية أولاد علال حوالي خمسة كيلومترات عن سيدي موسى جنوب العاصمة الجزائرية.

تحت أقدامنا وبتفتيش غيرنا واكتشافه. وبالتالي يُنظر الينا كمجموعة من الأغبياء ساقتهم أقدارهم واضطراب مسالكهم إلى كنز لا يستحقونه. وتأكد هذا الشعور وتفاقم عدم الاحترام لنا أننا اتخذنا هذا الثراء مطية لاستهلاكنا والتنعم به حتى الثمالة دون أن نحقق قدراً ولو يسيراً من الإستثمار الواعي الذي يضمن شيئاً من هذه الرفاهية لأجيالنا القادمة، وبالتالي صرنا في إطار العولمة، أي المعركة الجديدة، ليس مجرد ثروة منهوبة وسلة جواهر للسرقة بل حققنا لهم متعة جديدة وذلك بأن نُسوّق لهم منتجاتهم، ومرات كثيرة زبالاتهم كتلك الأسلحة الصدئة التي هي بأيدينا أشبه بدمى الأطفال نقلبها ونستعرض بها جيوشنا السمينة المهترئة دون أن تحقق لنا أي قدر من الأمن أمام أي عدو مهما كان صغيراً أو تافهاً"[1].

هذا السياق الذي يُمَهَّد له بما يبدو أنه طرح مباشر صريح لا مجاملة فيه، هو سياق فعّال جداً في تهيئة العواطف لتلقي ما يأتي بعده من تقريرات وأحكام ودعاوى مع ما يبدو أنه دليلٌ من القرآن والسنة النبوية. بل إنه أسلوب فعّال جداً في استمالة القارئ حتى من دون دليل شرعي أو عقلاني منطقي لما سيأتي بعد تلك المقدمة. فالقارئ العادي سوف يرجع إلى تلك العاطفة التي تم تهيأتها سابقاً بما قرأ من مقدمات تبدو صريحة ومنطقية وهي حتماً ضمن ما يراه في محيطه الاجتماعي والسياسي. فالكفر بمبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان والسلام العالمي مثلاً، سوف يكون دليله عند أبي قتادة، بعد تلك التهيأة العاطفية، هو ضحك شبان ثلاثة في ذكرى هجمات سبتمبر في نيويورك ثم اعتقالهم لهذا السبب فقط. وقد يستغرب القارئ الكريم، ولكن الحقيقة هي أن هذا الأسلوب ناجح جداً وذو فعالية شديدة في اقناع واستمالة من يقرأه، ولن يلزمك من دليل أكثر من أن تجعل عدة أفراد يقرأوا هذا الكلام، لتتفاجأ بعدها بإعلان قناعتهم، الكلية أو الجزئية، بما قرأوه وليعلنوا كفرهم، صراحة أو ضمناً، بالديموقراطية وحقوق الإنسان وغيرهما من الشعارات ذات المضمون الإنساني الحضاري. يقول أبو قتادة:

"لكن إن كنت بصيراً اهتم فقط وأنت سائر مع الكاتب أن لا يسرقك بعبارات جميلة كالديموقراطية وحقوق الإنسان والسلام العالمي ونزع أدوات الدمار الشامل فهي عبارات سخيفة ألبست على واقع دموي وشرس وقذر، تكون أشبه بالمساحيق على وجه وحش دميم قاتل. خذ شعار الديموقراطية وحقق كم يخفي تحته من قهر ودكتاتورية وتسلط وسحق للآخر. يقولون لك بكل صفاقة وقلة حياء وتبجح: هذا عصر الديموقراطية والحريات السياسية وحقوق الانسان، وأنت ترى بأم عينيك أن ثلاثة شباب في نيويورك ضحكوا، فقط ضحكوا، في ذكرى يوم الحادي عشر من

---

[1] العولمة وسرايا الجهاد، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

سبتمبر يوم الغزوة المباركة كانت ضحكاتهم سبباً لسجنهم. وأنا ضربت لك هذا المثال حتى أمارس عليك عملية التضليل وتغطية بصرك فلا ترى آلاف الضحايا والقتلى وعشرات الآلاف من المشردين والمسجونين لأقل من هذا الصنيع، وكل ذلك من بركات عصر الديموقراطية والسلام العالمي والنظام العالمي الجديد. إنها مهزلة الشعار التي لم يتطور في البشرية منذ أولها إلى يومنا هذا أكثر منه، ولا صار خلق في الوجود أعمق وأقوى وأرسخ من خلق الكذب. حين ترى العالم كله بلداً واحداً ويتحدث بلغة واحدة وهي لغة الشرعية الدولية، وتحت مظلة الأمم المتحدة الملحدة وحين تنكش عوداً صغيراً تحت هذه الشعارات فترى كيف تدار المواخير، وأي لعبة عهر تُمَارس داخلها تعرف أن العالم صحيح محكوم بنظام عالمي جديد وبشرعية دولية واحدة لكنها لا تختلف عما يسمونه هم بشريعة الغاب، بل إن للغاب شريعة وقانوناً هما أرقى بكثير مما يمارسه هؤلاء الذين هم أقسى من الذئاب والكلاب المسعورة"[1].

أنا أجزم بأن بعض القراء الكرام ممن قرأ هذه الفقرة أعلاه قد نسي حتى المقدمة التي قرأها قبل هذه الفقرة. ولا عجب، فالكاتب يبدو وكأنه يخاطب منطقاً يلامس واقعاً معاشاً حولنا لا سبيل إلى انكاره. ولكن مكمن الخطورة هنا أن الكاتب لا يوضح لك ابتداءاً أن الأفكار والفلسفات، كما الأديان السماوية والشرائع، لا يُحكم عليها من سلوكيات من يتبناها علناً، وإلا لكان الإسلام نفسه هو أسوأ دين على وجه هذه البسيطة بسبب ما يتم عمله في البلاد والعباد تحت شعار الإسلام ودعاوى الجهاد. فكم من دماء اريقت، وكم من أجساد شُوهت، وكم من أوطان هُجرت، وكم من حُرَم هتكت، وكم من مباني هُدمت، وكم من نساء ترملت، وكم من أطفال يُتمت وشُردت تحت شعار الإسلام والجهاد ودعاوى تطبيقهما؟ فهل يكون هذا، على منطق أبو قتادة نفسه، دليلٌ على سوء الإسلام وسببٌ لكفرنا به؟!

ولكن، كم من قارئ لكلام أبي قتادة أعلاه سوف يقف لثوان معدودة فقط ليسأل نفسه هذا السؤال؟

وليس أبو قتادة نفسه ببعيد عن محتوى هذه التساؤلات. ففي معرض تفسيره لقصة لوط عليه السلام واستيحائه العبر منها، تتفلت من أبي قتادة الكلمات تلو الكلمات لتشي بمكنون عقيدته وقناعته فيما يجب أن يُعمل مع كل من يراه هو كافر أو مرتد أو غير منساق إلى فكره وفقهه. يقول أبو قتادة مستوحياً قصة لوط عليه السلام:

"هنا في هذه اللحظة تخرج كلمات الأسى والغضب، تخرج هذه الكلمات كأنها الجمر تريد أن تحرق من أمامها، تخرج هذه الكلمات من فم نبي من أنبياء الله تعالى

[1] المصدر السابق.

﴿لو أن لي بكم قوة﴾[1]، ماذا ستفعل بهذه القوة يا لوط؟ هل تُصلح لهم بها بنيانهم؟ هل تُصلح بها اقتصادهم؟ هل تُدافع بها عن أعداء قومك؟ لا وألف لا. بل لو أن لي بكم قوة لأدوس بها رؤوسكم العفنة، لو أن لي بكم قوة لأريكم العذاب ألواناً، لو أن لي بكم قوة لصنعت بكم ما صنع خاتم الأنبياء بـ (عُكل) و (عرين)[2]، قطع أيديهم وأرجلهم وجدع أنوفهم وقطع آذانهم ثم أحمى الحديد على النار حتى احمرّ ثم كحل عيونهم به ثم رماهم في الحرّة يستسقون الماء ولا يُسقون. هؤلاء قوم لا تنفع معهم الحكمة، بل من تمام الحكمة معهم أن تبيد خضراءهم وأن تقتلع رؤوسهم عن أكتافهم، وعلى هذا فإن الذين يظنون أن الحق لا يحتاج إلى قوة تحميه وتبيد أعداءه هم أصحاب عقول عفنة لم تفهم سياسة الدنيا والدين"[3].

بل إقرأ هذا الاسترسال لأبي قتادة في محاولة منه لإضفاء لون "درامي" على قصة لوط عليه السلام لتلمس إلى أي حد قد يذهب هؤلاء في تحرقهم لإقامة دولة فقههم، يقول:

"وهنا أخي في الله إملأ مخيلتك بمشهد لوط عليه السلام، تخيل ماذا قال؟ وتخيل ماذا فعل؟ نعم، في البداية جحظت عيناه من هول المفاجأة ولم يُصدق ما سمع، لكنه جزماً رأى ابتسامة على وجه المَلَك رَدّت إليه روح الأمل فصرخ: ماذا؟ ملائكة الله؟ ملائكة العذاب؟ هيا عذبوهم، اقتلوهم، أروني بهم ما يسر ويبسط نفسي ويُفرح قلبي. أرجوكم الآن لأشفي قلبي منهم. لكنّ الجواب: ﴿إن موعدهم الصبح﴾[4] هذا جوابهم. قال لوط: ماذا؟ الصبح! الصبح بعيد، وكان الوقت عصراً، كما قال أهل التفسير، أريد أن أشفي قلبي منهم الآن. قال الملائكة: بل انتظر، الصبح قريب. نعم، فكان ما كان"[5].

كان ما كان في قصة لوط، ولكن ماذا سوف يكون في دولة فقه أبو قتادة؟

سوف يكون هذا:

---

[1] القرآن الكريم، سورة هود، الآية ٨٠

[2] عُكل قبيلة من تيم الرباب، وعرينة حي من قبيلة بجيلة (أنظر فتح الباري لإبن حجر). وأبو قتادة هنا يُحيل إلى حديث ورد في صحيح البخاري ومسلم حيث قتل هؤلاء راعي النبي (ص) وسرقوا الإبل ثم ارتدوا كافرين بعد اسلامهم، فقتلهم النبي (ص) قصاصاً بما فعلوه من قتل وسرقة.

[3] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٦، نسخة رقمية.

[4] القرآن الكريم، سورة هود، الآية ٨١

[5] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٦، نسخة رقمية.

"إذا وصلنا إلى التمكين من خلال شوكة النكاية لن نكون مضطرين إلى احترام آراء التعددية السياسية ولا الأحزاب الأخرى لأنه لا وجود لها، لقد واريناها التراب قبل قليل، أو رميناها في قليب بدر". ثم يزيدنا شرحاً فيقول "والوصول إلى التمكين من خلال شوكة النكاية المتكررة لن يجعل همنا إرضاء الناس بتأمين السكن والخبز والعمل لهم. ولسنا محتاجين إلى أخذ رضاهم فيمن يحكم أو بما يحكم، سيحكمهم أميرنا شاءوا أم أبوا. وسنحكمهم بالإسلام، ومن رفع رأسه قطعناها"[1].

نعود إلى المنهج العام. يبدو أن أبو قتادة كان واعياً تماماً لأحد أهم اشكاليات الفكر السلفي ومحور خطورته، وهو مرونة هذا الفكر ومطاطيته، وقدرته على احتواء الرأي ونقيضه في آن واحد[2]. فيكفيك أن تستشهد بأحد ممن يشملهم لفظ "السلف الصالح" ليصبح عندك دليلٌ ما على ما تريد عمله. بل إن مواقف الصحابة انفسهم واقوالهم، كعبدالله بن عباس مثلاً، قد تم استخدامها لتبرير آراء هم لا يوافقون عليها أصلاً. فعبدالله بن عباس مثلاً قد قاتل إلى جنب ابن عمه علي بن ابي طالب ضد معاوية ومن معه، ولكن السلفيون يتخذون قوله (هو كفر دون كفر) كدليل على حرمة الخروج على الحاكم حتى وإن خالف الشريعة وأحكامها، ويصرون على اعتزال الفتن كما يسمونها عند خروج أحدهم على الحاكم، على الرغم أن مَن يحتجون به، عبدالله بن عباس، قد خاض فيها من دون أن يرف له جفن. وكذلك الحال في الاقتباس من كتابات ابن تيمية وتلميذه ابن القيّم وباقي المصادر السلفية. هذا الوعي من جانب أبي قتادة لهذه المطاطية الغريبة جعلته يكتب ما يلي:

"فمما يزعجك أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى يستدل به كل ألوان الطيف، فالشيخ ابن لادن يستدل به والشيخ حمود العقلاء رحمه الله تعالى كذلك وكذا الدكتور أيمن الظواهري، ويستدل به كذلك الشيخ سلمان العودة والشيخ سفر الحوالي والشيخ الالباني، ويستدل له القرضاوي وربيع المدخلي ومحفوظ النحناح وعبد السلام ياسين وطه جابر العلواني، وبالتالي فأنا أرفض الدخول في معمعة الاستدلال الانتقائي أمام معركة واضحة المعالم وأستغرق في لعبة الشعارات كما يريده البعض، لكن يكفي أن أتهم وأعلن بكل وضوح حين أفهم ما يريده هذا التيار أنه رضي أن يعمل تحت مظلة عدوه"[3].

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٦٦، نسخة رقمية.

[2] للتفصيل حول هذه النقطة أنظر السلفية والعلمانية إشكالات الرؤى والممارسة، حسن محسن رمضان، دار الحصاد، الطبعة الأولى، دمشق ٢٠٠٨، نقد الفكر السياسي السلفي.

[3] العولمة وسرايا الجهاد، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

بل إنه يبدو واعياً لما يُسمى بفقه السلاطين، وإن كان هو بموقفه هذا يؤكد لقرائه من حيث لا يدري بإشكالية الفقه السلفي عموماً ودرجة تناقضاته. يقول أبو قتادة:

"لن يعجز الباحثون في أحلامهم عن البدائل الجميلة السهلة أن يلبسوا أي بديل لباس الشرع والدين، فهي مهمة أتقنت على مدار التاريخ الإسلامي، إذ لن تكون أفكارهم أكثر سوءاً من التصوف وفلسفة اليونان ومع ذلك فإنه لم يعدم أهلها الاستدلال لها بقول الله تعالى وقول الرسول وحدث كذا وكذا. ولن تكون كلماتهم أكثر سوءاً من فقه الحيل الخبيث لنجد له مستنداً من قاعدة أو حادثة تاريخية ما. وكما تقدم فشيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى جاهز لتمرير أي حلم لرجل أصاب عشاء ثقيلاً فبدأ يبدع في حلمه"[١].

ولكنه بالطبع يرفض التصريح بالسبب الحقيقي لهذه الإشكالية الخطيرة، ولكنه يعمد بدلاً من ذلك إلى إلقاء اللوم على ذلك المنطق الفلسفي المستغرب الآتي لنا من بعيد، فنراه يعقب بعد ذلك قائلاً:

"كل شيء يصلح حجة حين تتعملق الأفكار الأرسطية والتحليل السياسي الذي رماه لنا الشيوعيون والقوميون كزبالة عصر اكتشف الناس مهانته. وسيقول البعض هذا تقزيم للقضية وتشويه لها. أنا أرجو منهم أن يراجعوا أنفسهم بصدق حين يسألون: ماذا يريدون؟ وما هي وسائلكم؟ ولا ينسون قبل ذلك كله أن يسألوا السؤال الكبير الذي هربوا منه جميعاً: ماهو حكم الله في هذا الواقع وماذا قال حكم الله في معالجته؟"[٢].

بسبب هذا كان على أبو قتادة أن يبدأ من البداية، من مسألة التعريفات السلفية البديهية نفسها، هذا مع اقراره بصعوبتها اصلاً إذ يقول "المصطلحات السنية لا يمكن حدها بتعريف كتعريف المناطقة جامع مانع"[٣].

يتطرق أبو قتادة إلى قضية محورية أخرى في فقه الجماعات السلفية المتطرفة وهي مسألة تعريف المقصود من "أهل الحديث". جاء عن النبي (ص) هذا الحديث: "لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة"[٤]. وجاء عنه (ص) أيضاً "لن يبرح هذا الدين قائماً يُقاتل عليه عصبة من المسلمين حتى تقوم السّاعة"[٥]. فبعد أن يقرر

---

[١] المصدر السابق.

[٢] المصدر السابق.

[٣] أهل القبلة والمتأولون، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[٤] صحيح مسلم.

[٥] المصدر السابق.

أبو قتادة أن جمع من السلف قد قال بأن المقصود في هذين الحديثين هم "أهل الحديث" خاصة، ويؤكد أفضليتهم بقوله "إنني اعتقد جازماً أن ما قالوه هو الحق والصواب، وأنهم هُدوا إلى معرفة المراد بهذا الحديث. فأهل الحديث هم خير أهل الأرض في كل زمان، وأهل الحديث هم على الجادة التي يتم بها وعليها النجاة. بهم حفظ الله تعالى دينه، ومناهجهم هي الأهدى والأتبع لمنهج خير القرون المشهود لها بالخيرية"[1]، يعود أبو قتادة ليوضح أمراً هاماً فيقول:

"ظنّ بعض الأغمار وبعض الصِّبية أن المقصود بهذا الحديث هم الذين يشتغلون بفن علم الحديث، دراسة وتحقيقاً وتخريجاً. وعلى هذا فإنّهم قصروه على أولئك الكتبة، وبعض تجار الورق الذين اشتغلوا بهذا الفن، وهذا العمل وهذا الذي قالوه بَيِّن الخطأ والانحراف"[2].

وحجته في ذلك هو أنه "لو أن كل واحد اشتغل بعلم الحديث جمعاً ودراسة وتحقيقاً وتخريجاً هو من أهل الحديث، أي داخلاً في مسمى هذا المصطلح الذي أطلقه أولئك الأئمة لكانت طامة وباقعة، فمن أشهر القوم الذين اشتغلوا بهذا الفن ممن عرفهم القاصي والداني، رُئِيَ منهم شركاً وكفراً، وقُرأ لهم بعض الكتابات التي تُحسّن عبادة غير الله تعالى، كعبادة القبور والجن، وقد رئي كبار من اشتغل بهذا الفن من هو من أئمة التصوف، الذين صرحوا بأعظم البدع والمنكرات"[3]. ثم بعد ذلك يورد اسماء الشيخ يوسف النبهاني صاحب كتاب الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، وأحمد صديق الغماري وأخوته عبدالله وعبد العزيز، كدليل على أنهم لا يدخلون تحت مسمى "أهل الحديث" على الرغم من جهودهم التي حتى هو لا ينكرها عليهم[4]. فمن هم أهل الحديث عند أبي قتادة؟

هم "أهل الحق على ما هم عليه من وضوح التصورات وسلامة المنهج والهدي الأوّل الذي عاشه الصحابة رضي الله عنهم. هؤلاء الأوفياء تميزوا عن غيرهم بأنهم أهل تسليم لما جاء به النص، فلا يعارضونه بشيء من عقولهم وقواعدهم. وإذا أرادوا معرفة شيء غاب عنهم حكمه وإدراكه عادوا إلى النص، فاستناروا به، فكان لهم كما أرادوا، هؤلاء القوم هم أهل الحديث"[5].

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٢٨، نسخة رقمية.

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر السابق.

[4] المصدر السابق.

[5] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٢٩، نسخة رقمية.

إذاً، أهل الحديث هم من لا يعارضون النص المقدس، من قرآن وحديث، بأي فكرة من عقولهم أو قواعدهم. فلا مجال للفكر والتأمل في موارد النص وتطبيقاته وأحكامه. إذ أن من يفعل ذلك، عند أبي قتادة، هو من أهل الرأي الخارج من أهل الحديث والطائفة المنصورة[1]. بل أن مصيبة الإسلام هي من أهل الفكر. يقول أبو قتادة:

"وفي غفلةٍ تولى قيادة هذه الأمة فئات من المفكرين ساروا بالأمة إلى مواطن الهاوية وذلك لبعدهم عن النبع الإسلامي الصافي وحملهم ألوية الزخارف الباطلة والعقائد المتصدعة الهاوية"[2]. ويقول أيضاً عن الخلاف بين المسلمين "وما دخل الخلاف إلا عندما دخل الدَخَن من عقول الفلاسفة ومنطق اليونان"[3]، وهو يقصد بذلك مذهب الأشاعرة إذ يقول عنهم "ومذهب الأشعرية هو مذهب المعتزلة ولكنه متطور بغرابة غير معقولة ولا مفهومة، وهذا ديدن الأشاعرة في تلفيق مذهبهم وتوفيقهم بين المتناقضات بما لا يتفق"[4].

وبسبب ذلك يشن أبو قتادة حملة شعواء على الفلسفة والمنطق اليوناني وكل من له علاقة من قريب أو بعيد بهما. إذ أن هؤلاء المفتونون بالمنطق اليوناني "ظنوا أن الحقائق هي ما وجدوه من نفايات اليونان"[5]. وأن هناك من المسائل لم تظهر إلا "عندما نبتت نابتة السوء في تاريخ الإسلام فدخلت آثار اليونان ونفايات السابقين إلى أمتنا"[6]. وبعد أن ينقل أبو قتادة عن الشيخ محمود شلتوت[7] نصاً عن أحاديث الآحاد يعارضه هو، يعقب قائلاً " فعندما بلغ الأمر بهذه الأمة إلى هذه الحالة، وصار أمر أعلامها وعلمائها إلى تقليد السابقين وترك النصوص والآثار، تغيرت العقائد ومسخت أصول الإسلام، فصار

---

[1] المصدر السابق.

[2] الرد الأثري المفيد على البيجوري في جوهرة التوحيد، أبو قتادة الفلسطيني، كتاب مؤرخ ٢٦ شوال ١٤٠٧ هـ، نسخة رقمية.

[3] المصدر السابق.

[4] المصدر السابق.

[5] المصدر السابق.

[6] المصدر السابق.

[7] عن كتابه الإسلام عقيدة وشريعة. والشيخ محمود شلتوت هو شيخ الأزهر من سنة ١٩٥٨ إلى سنة وفاته ١٩٦٣. وهو أول من حمل لقب الإمام الأكبر في مصر، وفي عهده دخلت العلوم الحديثة إلى جامعة الأزهر.

المنطق اليوناني دثار الأصوليين ومهوى مرادهم"[1]. ولا يسلم أيضاً الإمام أبي حامد الغزالي من الغمز واللمز بسبب هذا الموقف من الفلسفة والمنطق.

بل إن الأمر مع الفلسفة هو جد خطير من وجهة نظر أبي قتادة، إذ إنه سوف يؤول إلى تزوير الإسلام نفسه. فعند الحديث عن محاولة تعريف "الإيمان" يقول أبو قتادة "فحين غزت الأمة المسلمة فلسفة اليونان، وسيطر المنطق الأرسطي على عقلية المتكلمين من أصوليين وفقهاء، حاولوا تعريف الإيمان من خلال قالب الحدود الأرسطية، وكانت النتيجة مُفجعة ومدمرة، وعادت على الدين بالتزوير والتخريب"[2].

ويشرح وجهة نظره أكثر بقوله "لقد أوجد علماء الكلام، وكذا الفلاسفة المشائين، الأرضية الفكرية للانحلال الديني والذي أفرز آثاره التشريعية والاجتماعية والسياسية وبالتالي الهزيمة العسكرية. وإنّ الاقتصار على الوحيين، الكتاب والسنة، في صياغة الإنسان المسلم هي التي توجد في كل عصر شخصية المسلم الصحابي المتجددة في كل وقت وحين، والتي تملك القدرة على صياغة الحياة على أسس جديدة، ولا ترى احتمال الترقيع والتلفيق"[3].

يلخص لنا أبو قتادة هذا الموقف من الفكر والمفكرين والفلاسفة والمنطقيين بقوله "والحكم الجائر الذي جعل المسلمين وأئمتهم دهوراً طويلة مشغولين بمباحث فلسفيه أغنى الله المسلمين عنها ورحمهم حين أنزل لهم ما يُصلحهم تمام الصلاح من كتاب قويم وسُنة هدى نيرة"[4]، إذ أن " إجماع الأنبياء أنهم ما أتوا بالنظر ولا بالقصد، بل جاءوا بالتوحيد وعبادة الله وحده واجتناب ما عبدوا من دون الله، ومعهم في ذلك خاتم الأنبياء والمرسلين محمد (ص) حين قال (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله إلا الله وان محمداً رسول الله)"[5].

بعد هذا، كان لابد لأبي قتادة أن يتطرق لتعريف "السلفية". هذا التعريف هو ضرورة لعدة أسباب يوضحها هو بقوله:

---

[1] الرد الأثري المفيد على البيجوري في جوهرة التوحيد، أبو قتادة الفلسطيني، كتاب مؤرخ ٢٦ شوال ١٤٠٧ هـ، نسخة رقمية.

[2] أهل القبلة والمتأولون، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[3] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٧٣، نسخة رقمية.

[4] الرد الأثري المفيد على البيجوري في جوهرة التوحيد، أبو قتادة الفلسطيني، كتاب مؤرخ ٢٦ شوال ١٤٠٧ هـ، نسخة رقمية.

[5] المصدر السابق.

"فإنه من الواجب عليّ أن أمر على تعريف السلفية، وماذا تعني كما هي في نفسها، دون رتوش تزور حقيقتها، أو زيادات تطمس صورتها، لأن السلفية شعار، وهي ككل الشعارات التي تحتاج بين الفينة والأخرى إلى التوضيح والتجلية، لما يدخل فيها من عوامل الحياة من الدخن التي تشوه حقيقتها. وإذا كان الإسلام في وقت عزته قد دخل فيه من أهل النفاق والزندقة والبدع ما شوه وجه حقيقته، والإسلام اسم رضيه الله لعباده المؤمنين على مر الأزمان، فكيف باسم السلفية. فهو شعار ولا شك قد تلبّس به وتدثّر بدثاره قوم رأوا فيه تحقيق مكاسبهم الدنيوية، وتحقيق أمراض أهوائهم وقلوبهم، وصاروا بهذا الشعار لهم الحق في ممارسة كل قبيح، والتلبس بكل رذيلة، والولوج في كل معصية. ثم الرافع لهذا الشعار يحصل له بركة أخرى وهي عظيمة، دونها تقطع الأعناق، ألا وهي هذه الجنود المجنّدة من الغوغاء، أتباع شعار السلفية الذين يدافعون عنه بحق أو بباطل تحت حجة (هذا عقيدته صحيحة!!). هذه الجنود، أصحاب النوايا الطيبة، والعقول الفارغة، عملهم دوماً رفع متاريس الدفاع عن أي سلفي، مزعوم وغير مزعوم، يصدون عن كل من حام حوله بنقد أو تقويم، ويطعنون بكل من لا يرضى إمامته بشتى التهم، وأشهر هذه التّهم (هذا رجل لا يحترم العلماء)، (هذا رجل من أهل الغلو)، (هذا رجلٌ غير سلفي)، وغيرها الكثير من القائمة السوداء التي اقتبسوها من إيحاء لمة الشيطان (عياذاً بالله). وهذه التهم لم ينج منها في زماننا هذا إلا القليل، ممن رضي أن يربط عقله برباط التقليد، والتسليم لأصحاب صكوك الغفران"[1].

من الواضح أن أبو قتادة نفسه قد تعرض لمثل هذه الإنتقادات، فهو هنا يدافع عن نفسه لا غير، وإن بدا ذلك بأنه تعريف للسلفية ومن ينضوي تحت لوائها ممن يخرج عنها. فما أعقب كلامه أعلاه إلا بهجوم على شيوخ السلفية السعوديين وجامعاتهم وطلبتهم ليخرجهم كلهم من دائرة السلفية، حتى إذا فرغ من هذا تفرغ لتعريف السلفية ليقول:

"السلفية على مدار التاريخ الإسلامي تتمثل بأمرين. أولاهما، منهج علمي في التعامل مع الأصلين (الكتاب والسنة) حيث تقوم على اعتمادهما فقط ونبذ ما سواهما في الصدور عنهما بالحكم المراد للحركة والحياة. ثانيهما، حركة حياة وسلوك طريق في تطبيق هذا المنهج. فالسلفية هي ذلك المنهج الذي اختطه الأوائل من أصحاب رسول الله (ص) علماً وعملاً. هكذا هي السلفية وهكذا ينبغي أن تكون. ومن رحمة الله تعالى بهذا المنهج العلمي العملي أن أقام له رجالاً تعاملوا معه بأسمى حالات الكمال حتى صاروا هم المنهج، والمنهج هم. فحينئذ ارتبط اسم المنهج بشخوصهم وتقيد بهم،

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٩، نسخة رقمية.

فأطلق اسم المنهج عليهم بكونهم السلف الذين سبقوا الكل في تطبيق المنهج قدْراً وزماناً"[1].

مشكلة هذا التعريف أنه مبالغ فيه في المثالية والتجرد. فصحابة النبي (ص)، وخصوصاً منذ أول وفاته، لم يكونوا كلهم على نسق واحد من "أسمى حالات الكمال" في التعامل من القرآن والسنة. قراءة بسيطة وسريعة لتاريخ الطبري مثلاً سوف تعطيك الدليل على ذلك. ولم يكونوا كلهم سبّاقين "في تطبيق المنهج قدْراً وزماناً"، وإلا لمَ قال عمر "اقتلوا سعداً، قتله الله"، ولمَ كان سعد بن عبادة لا يصلي بصلاتهم ولا يحج معهم حتى قيل لنا بعد ذلك أن الجن قتلته، وفيمَ قُتل عثمان، ولمَ حرّض عليه من حرّض، ولمَ قاتل الزبير وطلحة علي بن أبي طالب، ولمَ خرجت أم المؤمنين عائشة من بيتها، ولمَ حدث ما حدث بين علي ومعاوية، وما الذي جمع عمرواً بمعاوية، وعلى ماذا شهد الثلاثة على المغيرة بن شعبة ولجلج الرابع ضمن أسئلة لا أول لها ولا آخر. تلك المثالية التي يحاول أن يضفيها السلفيون على "السلف" ومجتمعهم تجعلهم يحلمون بمستحيل لن يتحقق إلا على مثال دولة طالبان في افغانستان أو غيرها من الدول التي تتبنى المنهج السلفي والتي تضطر إضطراراً لا فكاك منه إلى غلق المجتمع داخلياً من كل مؤثر خارجي من الممكن أن يهز تلك الصورة متناهية المثالية التي يرددونها على عقول واذهان اتباعهم. هذا "الحكر" الداخلي سوف يولد ردود أفعال إنسانية تأخذ كل الوان الطيف، من اخفها وزناً إلى تلك الثقيلة السوداء القاتمة، وبشكل لا يعكس حالة مجتمع يرى الجانب الإنساني للفرد على صورته الحقيقية، ولكنه يراه بصورة خيالية اسطورية لا يستطيع هو حتماً أن يجاريها لأن مثلهم الأعلى، السلف الصالح، قد رفعهم فقهاؤهم إلى مرتبة أنصاف الآلهة. ولا يغرك عندما يكتب أمثال أبي قتادة:

"لو قرأت صحيح الإمام البخاري وصحيح مسلم لرأيت الحياة الحقيقية والنموذج الحقيقي الواضح للإنسان النموذجي، وللإسلام عندما يطبق. حينها ترى عبادة العباد بصورة صحيحة وترى جهاد المجاهدين بصورة صحيحة، فأنت حين ترى المسجد وما فيه من عبادة الصحابة، ترى فيها بشراً يضحكون ويتسامرون ويختصمون، بل ويتضاربون بالنّعال (.....) وأنت ترى الزوج في بيته في حركة حقيقيّة، فهذا يشتهي زوجته وهي قائمة تصلّي، وهذا يضرب زوجته، وهذا يداعب أولاده، وهم مع ذلك كلّه أولياء الله تعالى. إنّه النّموذج الحقيقيّ للإسلام الصّحيح والبشريّة الحقيقيّة، هم أولياء الله حقّاً، والنّخالة في غيرهم"[2].

---

[1] المصدر السابق.

[2] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٢٠، نسخة رقمية.

لا يغرك هذا الكلام، لأن ما سواه هو بدعة عندهم. فهو يقول لك صراحة "النموذج الحقيقي الواضح للإنسان النموذجي"، هذا الإنسان النموذجي الذي يتضارب بالنعال ويشتهي زوجته وهي تصلي ثم يضربها، هو مخالف تماماً لنموذج "الإنسان" الذي يريد أن يحيا بغير تلك الطريقة الكاملة النموذجية. بل لا يحق لهذا الإنسان غير النموذجي أن يبدي أدنى اعتراض أو تساؤل على تلك الحياة الكاملة النموذجية لهؤلاء، وإن فعلت، فإنك خضت طريق بدعة أخرى فوق ما يُثقل كاهلك أصلاً من بدع.

يسترسل أبو قتادة في أكثر من مكان بتأكيد أن صفة السلفية هو شيء آخر غير الاعتقاد المجرد، إذ يقول "إن الانتساب للسلف ليس تصوراً عقدياً بحتاً، بل الانتساب هو عمل وقول. فقد سقط الكثير من أولئك الذين قد ثروا بهذه النسبة كذباً وزوراً، وبان من كان يعبد الله على حرف ومن هو مستعد يموت في سبيل الله وفي سبيل دينه"[1]. فقضية الجهاد هي قضية أساسية في الفكر السلفي عموماً، ولكن الفرق بين الفكر السلفي الرسمي والمتطرف يمكن في اجابات لأسئلة من على شاكلة (متى نجاهد) أو (مع من نجاهد) أو (هل يلزم وجود راية للجهاد وإمام) وأمثال هذه الأسئلة التي سوف نعرض لها في الفصل القادم. ولن يقف أبو قتادة عند مسألة الجهاد كأساس للتفريق بين المنهج السلفي وغيره من المناهج كما يفعل بعض منظري الفقه المتطرف، ولكنه سوف يرفض أي جماعة أخرى من أن تنضوي تحت هذا اللقب حتى وإن أرادت ذلك وأدّعته في منهجها. يقول أبو قتادة:

"لا يمكن للرجل أن يكون سلفياً في عقيدته كما يزعمون وإخوانياً[2] في طريقته ومنهجه، كما أنّه لا يمكن كذلك أن يكون سلفياً في عقيدته وصوفياً في طريقته ومنهجه. والسبب الذي يستدعي هؤلاء القوم إلى هذا التقسيم الخرافي، هو أنهم لم يفهموا من السلفية إلا شيئاً جزئياً في البناء الشامل للمنهج السلفي، مثل ظنهم أن السلفي هو من يعتقد بمنهج الأسماء والصفات الإلهية على طريقة الأوائل من أئمتنا، فظنهم هذا يدعوهم أن يقولوا عن فلان أنه سلفي في عقيدته (عقيدة الأسماء والصفات) وإخواني الطريقة والمنهج، مع أن السلفي لم يكن يوماً من الأيام شعاره الذي يتميز به عن غيره هو موضوع عقيدة الأسماء والصفات فقط، بل السلفي هو ذلك الشخص الذي يحمل المنهج الشامل في عقيدة التوحيد بشقيها: توحيد الشرع وتوحيد القدر، ويحمل المنهج الشامل في توحيد الاتباع، كما بُسط هذا في مواطن عديدة من كلام الأئمة الهداة كشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى وغيره. لكن لا بأس من استعمال طريقة هؤلاء المحرفة في هذا التقسيم الثنائي: سلفي العقيدة، صوفي المنهج،

---

[1] الرؤية الشرعية لأحداث أمريكا، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[2] يقصد جماعة الإخوان المسلمين التي تأسست بمصر تحت قيادة حسن البنا.

حين لا يكون أمامنا إلا أن نسلك الصعب من الأفكار مع هذا الغثاء الذي يملأ الفضاء ممن تغرهم الشعارات، وتستهويهم لعبة الألفاظ والعبارات"[1].

السلفية التي ينادي بها أبو قتادة لا يوجد بها مجالٌ للحوار بين سلفي وآخر معاند، إذ الأمر واضح، إما هو معنا على الصراط المستقيم أو آخر لا يقبل بفقهنا وفهمنا لآيات القرآن الكريم والسنة الشريفة. وفي هذا الصدد يقول أبو قتادة بعد أن ينقل عن الإمام أحمد بن حنبل قوله "إذا جاء شيء من الكلام مما ليس في الكتاب والسنة، قلت: ما أدري ما هذا":

"القرآن الكريم علّمنا أن نُعرض عن المجادل المعاند، واقرأ إن شئت قوله تعالى (لا حجّة بيننا وبينكم)[2]، فإنّها جليّة واضحة في أن حججنا عند المعاندين لا تُقبَل لعدم اهتدائهم بها، ولأنهم لا يُقيمون لما نحتجّ به رأساً، فإنهم لا يعتبرون أن الكتاب والسنة يقطعان حجج المناظر، كما أن أدلتهم من الباطل لا نقيم لها شاناً، فليس هناك من أرضية مشتركة للحوار بين الموحد وبين المعاند"[3].

ثم يعطينا أبو قتادة الخلاصة فيقول "صدق من قال: إن الله لما علم أن في الناس من لا ينفعه الكتاب الذي أنزله الله، أنزلَ معه الحديد فيه بأس شديد لعلمه أنه لا يُخرج المراءَ من أدمغة أهل اللجاج إلا الحديد"[4].

نبعت المشكلة الأساسية مع "المعاندين" لفقه أبو قتادة من حقيقة أن هؤلاء الفقهاء المعاندين قد قسّموا الشريعة إلى تقسيمات لم توجد على أيام السلف الصالح. فأبو قتادة يجزم بأن تقسيم الشريعة إلى عبادات ومعاملات وعقائد مثلاً قد ساهم بشكل رئيس في المفاسد التي نراها حولنا. يقول أبو قتادة:

"حين رتب الفقهاء الشريعة على تقسيم: العبادات والمعاملات والأخلاق والعقائد، ماذا كانت النتيجة؟ بلا شك أنها مفسدة للشريعة. وهو إفساد نرى آثاره في حاضرنا، لأنه في زمننا وصلت الآثار إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه. فالمعاملات ليست من العبادات، فهذا له حكمه وقاعدته، وهذا له حكمه وقاعدته الأخرى. والعقائد غير الأحكام الفرعية فهذه لها قواعدها ومظانها، وهذه لها قواعدها ومظانها المختلفة،

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ١١، نسخة رقمية.

[2] القرآن الكريم، سورة الشورى، الآية ١٥

[3] المنافقون بين العيان والخداع، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[4] المصدر السابق.

وكذلك العقائد يقينية والأحكام ظنية"[1]. وبعد أن ينقل كلاماً في هذا السياق لابن تيمية، يقول أبو قتادة "انظر ما أدت إليه محاولات البعض من تقسيم نمطي للشريعة من فقه غريب لا يمت إلى فقه السلف في شيء، وذلك في تقسيم الدين إلى ثوابت ومتغيرات. والكل يحاول توسيع دائرة المتغيرات ليعطوا مساحة واسعة لدخول الاجتهادات الجديدة المخالفة لمواقف السلف، ولم يفلح أحد في وضع خط علمي موضوعي فاصل بينهما، بل هي الذاتية والنسبية والإعتبارية"[2].

فوجهة نظر أبو قتادة هي أن تقسيم الدين إلى عدة أفرع، بسبب غزو فلسفة اليونان وسيطرة المنطق الأرسطي، نتج عنها أن الأحاديث النبوية في فرع ما قد وصلت إلى أقصى ما تستطيع أن تشرحه وتحكمه وذلك بسبب محدودية النص من جهة وتوالي الأحداث والظروف بلا نهاية من جهة أخرى. فلو أبقينا الدين بدون أي تقسيمات لكان الدين أقدر على استيعاب الحوادث الناشئة كما كان السلف يفعلون قبل ذلك. إذ أن نصوص القرآن والحديث يجب أن تستوعب الزمان والمكان وحوادثهما بدون حد يمكن أن يقف عائقاً عن ذلك. ولكن هذا التقسيم فتح الباب أمام الفقهاء للاجتهاد في هذه الأمور الطارئة والحادثة والتي لم تكن على أيام السلف الصالح، فخالفوا في منهجهم هذا منهج السلف في النظر إلى هذه الحوادث. فمنهج السلف هو الاستئناس بكل أحاديث النبي (ص) للخروج بحكم ما، ولكن ما فعله هؤلاء الفقهاء هو أن قعّدوا قواعد فقهية تُنظم عمليات الاجتهاد ولم يكن هذا هو ما يفعله السلف، إذ أن القواعد الفقهية غريبة عليهم. يقول أبو قتادة:

"وقد حاول المتأخرون وضع الشريعة في قواعد محددة تسهل حل المشكلات، وقد وصلت جهود بعضهم إلى جمعها في سبع عشرة قاعدة كما ذكر ابن نجيم الحنفي في (الأشباه والنظائر)". ثم بعد استرسال بسيط يعود ليقول "وبهذا العمل زهد الناس في السنة النبوية الشريفة، فلماذا حفظ مئات وألوف الأحاديث، والمسألة أسهل من ذلك، حفظ سبع عشرة قاعدة فقط، بها[3] يرتقي المرء إلى مرتبة الاجتهاد. وكانت النتيجة بعد ذلك هو جعل القواعد الفقهية المصدر الوحيد عند بعضهم للاجتهاد والفتوى. وما هذا الذي نسمعه اليوم من القول باعتماد المصالح كمصدر من مصادر الشريعة إلا نتيجة لاتخاذ قاعدة (المشقة تجلب التيسير) لإسقاط أي حكم شرعي يشعر المرء بأنه مشقة عليه"[4].

[1] أهل القبلة والمتأولون، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[2] المصدر السابق.

[3] في المصدر (بل)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

[4] المصدر السابق.

بعد ذلك يقول أبو قتادة "وفعلهم هذا جرأ الجهلة وغمار الناس بالفتوى والقول على الله بغير علم. فصار المرء يكفيه أن يفهم روح الشريعة والدين ويفهم مقاصدهما، حتى يقول ما يريد ويفتي كما يحب، وينسب ذلك كله لشرع الله ودينه"[1].

الجهلة وغمار الناس هنا هم علماء وفقهاء ومفكرين إسلاميين لا أول لهم ولا آخر. فالقائمة طويلة جداً عند أبي قتادة، فهي تشمل الشيخ محمد الغزالي ويوسف القرضاوي والشيخ محمد سعيد رمضان البوطي والشيخ الألباني وأبو بكر الجزائري والدكتور صلاح الصاوي والإمام أبي حامد الغزالي وأبي العلاء المعري والشيخ ابراهيم البيجوري وابراهيم اللقاني المالكي وراشد الغنوشي وفتحي يكن وسعيد حوّى والدكتور ربيع المدخلي وعبد الرحمن عبد الخالق وطه جابر العلواني ومحمد عمارة وحسن الترابي ومحمد سرور زين العابدين وعمر التلمساني وعدنان عرعور والدكتور خير الدين حسيب وجودت سعيد وخالص جلبي والدكتور أحمد صدقي الدجاني وفهمي هويدي ومحمد سليم العوا والدكتور حسن حنفي (كتب فيه مقالة كاملة) ومحمد أركون وعزيز العظمة وشيخ الأزهر وشيوخ السلفية الرسميين كلهم وبلا استثناء في المملكة العربية السعودية من أول الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد صالح العثيمين ونهاية بآخر طالب سلفي في كلية الشريعة في أي جامعة سعودية وخطيب المسجد الحرام عبد الرحمن سديس وكل من انضوى تحت مسمى التصوف الإسلامي من أولهم إلى آخرهم وكل من تبنى مذهب الأشاعرة كائناً من كان، وأنا متأكد بأنه لا يزال هناك المزيد ممن غاب عن ذاكرتي أو ممن دونته في أوراق ملاحظاتي.

وهجوم أبو قتادة على هؤلاء هو، وعلى غرار السياق السلفي الذي رأيناه مراراً سابقاً، هجوم عنيف لا يُكني فيه ولا يجامل، بل يجنح أحياناً كثيرة إلى الإسفاف في انتقاء الكلمات. وكعينة انتقائية لنوعية هذا الأسلوب في الهجوم، مع اجتناب كل ما هو فيه اسفاف، نعرض هذه الاقتباسات أدناه وإن كان ما تركناه أكثر بكثير مما نقلناه وأشد وقعاً.

"الدكتور صلاح الصاوي، والشيخ يوسف القرضاوي، هما من أجلى النماذج في عصرنا هذا بالإعراض عن السنن والفتوى بالقواعد الفقهية"[2]. "أما كتاب الغزالي (قانون التأويل) فهو كتاب لا يوثق به، بل هو فاسد المباحث، وقد أخذه في الحقيقة من كتب الفلسفة (...) وعلى الجملة فكتب أبي حامد الغزالي يحذر منها ولا يحتج

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق.

بشيء منها إلا إذا وافقت السلف"[١]. "وأما المسألة الأخرى التي تستوقفنا في هذا المؤتمر فهو ما قاله أحد رواد هذا التيار المنحرف راشد الغنوشي عند دعوته إلى انخراط الشباب المسلم في أوروبا في داخل المجتمعات، وعدم وضع الفواصل المعارضة لهذا الاندماج. بل ذهب أكثر من هذا حين صوّر الغرب صورة حضارية إنسانية سامقة، وجعلها الحاملة لمشعل التفكير العلمي المتألق"[٢]. "فهذا سلفي مزعوم وهو الدكتور ربيع المدخلي في كتابه (منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله) يقرّر أن الإمامة ليست من قواعد أهل السنة والجماعة (...) لكنّ هذا الرجل، ربيع المدخلي، يكفيه أن يعلن أنه سلفي ليكون إماماً لبعض الصبية الأغرار ممن تغرّهم الشعارات والعبارات البراقة"[٣]. "هناك وصفة طبية مضحكة لعلها تنفعك وقت الضجر هي كتاب محمد الغزالي المصري (السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث) فهي تُغنّي على مزمار المفكرين في المعهد العالمي للفكر الإسلامي (مفكر متحرر) (....)"[٤]. "الشيخ السلفي أبوبكر الجزائري وطريقته الجنائزية"[٥]. "يزعم تيار الضلال والبدعة، تيار مدرسة ربيع المدخلي وفريد المالكي وقد انضم إليهم أخيراً وفي تلك الزفة جمعية إحياء التراث الإسلامي[٦] عن طريق مجلتهم الضالة الفرقان، هذا التيار المتدثر بلحاء السلفية كذباً وزوراً يتهم جماعة الإخوان المسلمين أنها هي مصدر الفكر السلفي الجهادي"[٧]. " أما أهل السنة فيكفي أن تعلم أن قيادتهم كانت موزعة بين الإخوان المسلمين (الجماعة الإسلامية) بقيادة فتحي يكن وأمثاله، وبين الشيخ شعبان لتعلم وتتيقن أن حال أهل السنة مما يُضحك الثكلى ويشيب له الرأس. وإن لم تصدقني فما عليك إلا أن تستمع إلى تصريحات العاهة الشيخ شعبان، وتقرأ مجلة الأمان التي يصدرها الإخوان المسلمون في لبنان، فترى الأراجوزات الفكرية كيف تمارس الفن بكل عملقة كرتونية"[٨]. "الرجاء من أمثال سعيد حوّى (مات) والمفكر العبقريّ محمد سرور زين العابدين والشيخ عدنان عرعور والشيخ الألباني و...و...الخ القائمة أن لا يشوّشوا علينا، وأن لا يتدخّلوا فيما لا يعنيهم"[٩].

---

[١] المصدر السابق.

[٢] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٢، نسخة رقمية.

[٣] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٨، نسخة رقمية.

[٤] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ١٥، نسخة رقمية.

[٥] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٤١، نسخة رقمية.

[٦] جمعية سلفية كويتية ذات نشاط سياسي وممثلة في البرلمان الكويتي.

[٧] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٥٥، نسخة رقمية.

[٨] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٦٢، نسخة رقمية.

[٩] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٦٦، نسخة رقمية.

أما المفكرين فعلاجهم سهل عند أبي قتادة. يقول "خلال مرحلة الجهاد ستُطهّر الأرض من غربان الشر وأبوام الرّذيلة. ستُلاحق هذه المسوخ التي تُسمى كذباً وزوراً بالمفكرين، وسيُصفّى الرتل تلو الرتل، العلمانيّون والشّيوعيّون والبعثيّون والقوميّون وتجّار الأفكار الوافدة. نعم، نحن نعرف أننا لن نصل حتى نُعبّد الطريق بجماجم هؤلاء النوكى. وليقل العالم أننا برابرة، فنحن كذلك لأن البربر هم في عُرف هذا العصر أنهم الذين يدافعون عن حقوقهم ويطالبون بحقهم في الحياة (وللذّكر فإنه لا يجوز للمسلم أن ينبز أخاه بالبربري، لأن البربر هي قبائل مسلمة، وهذا من التنابز بالألقاب، ومن أخلاق الجاهلية). وسيقولون عنا أنتم أعداء الحضارة. نعم، نحن أعداء حضارة الشيطان، وقتلة رموزها ورجالها. وسيقولون عنا إرهابيّون. نعم، نحن كذلك، لأن الشر لا يخنس إلا بالسيف والنار"[1].

ويقول عن مؤسس طائفة الأحباش الصوفية في لبنان "كان بمقدور الشباب المسلم أن يعالجوا الشيخ الضال الحبشي برصاصة رخيصة الثمن في لبنان من بداية أمره. ولو فعلوا لكان الآن أثراً بعد عين، ولكن هذا الحبشي وأمثاله الآن قد اشتد عودهم وقويت شكيمتهم حتى صاروا أكبر من معالجتهم بالأبحاث والدروس. وأهل السنة في هذا الزمن من أبعد الناس عن الأخذ بالطريق السُنني لمعالجة مثل هذه الانحرافات، ولا يعالجونها كما عالجها الصحابة رضي الله عنهم. فأمثال هذه الانحرافات وهؤلاء الشيوخ يجب القضاء عليهم بالذبح في بداية أمرهم، وهم لا شهرة لهم ولا حساً ولا خبراً. ولكن أهل السنة الآن وللأسف يعالجون عامة مشاكلهم بالتباكي ويبدأ صراخهم على الأمور بطريقة جنائزية كأنهم في محفل كربلائي شيعي"[2].

بل حتى المهاتما غاندي لم يسلم من أبي قتادة إذ يقول عنه أنه صنيعة الإنجليز بسبب خوفهم من حكم الهند بواسطة المسلمين، "فحركة التحرر من الإستعمار كان المسلمون وقودها ودثارها، وأدرك الاستعمار الإنجليزي أنه لا بد من تركه للهند، ولا بد من وجود بديل وراءه يحقق له أهدافه. وهي صورة تكررت في كل البلاد، فلا بد من صنع الصنم، فكان غاندي"[3].

وفي الحقيقة شغلت مسألة مهاجمة ما يسمى بـ "الفكر الإسلامي" والمفكرين حيزاً لا بأس به من نتاج أبي قتادة المكتوب. فهو لا يفوّت أي فرصة سانحة لمهاجمة هؤلاء المفكرين وما يحاولون طرحه باسم الإسلام. ويشرح لنا أبو قتادة، ذلك بقوله:

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٤٤، نسخة رقمية.

[2] نظرة جديدة في الجرح والتعديل – طائفة الأحباش، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[3] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٥٦، نسخة رقمية.

"هؤلاء القوم هم أئمة أهل الضلال في هذا العصر. وهم يريدون أن يقلبوا صورة هذا الدين من الصورة التي استقرت عليها الشريعة إلى صورة أخرى تلائم واقعهم، وهو واقع بئيس ومنحط بلا شك، بل واقع مهزوم ولا يفرز إلا آراء الهزيمة. ويحاول بكل جهده إصباغ الشرعية على هذه الهزيمة. ومن أجل استتمام الأمر على صورته الكاملة انطلق هؤلاء المنهزمون تحت شعارات عدة، وإلى مواقع عدة لخدمة هذا الانحراف: من هذه الشعارات التي استخدموها هو شعار (الفكر الإسلامي) و (المفكر الإسلامي) هذا الشعار بدأ استخدامه كبديل عن صورة "المجتهد" في اصطلاح أئمتنا"[1].

ويقول أيضاً "الفقيه الإسلامي في هذا العصر هو الذي يتكلم في شئون فقه الصلاة وفقه الصّوم وفقه الزّكاة وفقه الحج وأحكام الدماء والطهارة وما جرى على هذا المنوال، وأما المفكر الإسلامي فهو الذي يبحث فيما لا يدخل في اختصاص الفقيه الإسلامي، حسب قسمة عقلية الانحطاط المتأخرة. ومن هذه الأمور التي ولج فيها المفكر الإسلامي بقوة مسائل السياسة الشرعية، فهو يتكلم عن الديموقراطية في الإسلام والاشتراكية في الإسلام والعدالة الاجتماعية في الإسلام ونظام الحكم في الإسلام...الخ هذه القائمة الطويلة. وهذا المفكر بهذه اللعبة الغريبة سمح لنفسه أن يجتهد في أعظم مسائل الدين والفقه، ولكن تحت دعوى أنه مفكر إسلامي، وليس فقيهاً أو مجتهداً، مع أنه في الواقع هو فقيه ومجتهد، ولكن ليس كل مجتهد مصيب"[2].

فمن وجهة نظر أبي قتادة فإنه لا وجود لأي حاجة أن يتم التمييز بين المجتهد في الفقه والأحكام الإسلامية وبين النظر الإبداعي الذي يأخذ مجاله الفكر الإسلامي. فكل شيء عنده يجب أن يدور حول النص وضمن حدوده. وعلى هذا فإن أي محاولة للفصل بين وظيفة المجتهد وبين الفكر الإسلامي هي محاولة انهزامية دخيلة على التراث الإسلامي لا غرض منها إلا التملق لأصحاب القوى الإستعمارية. بل إن من الآثار المدمرة لهذا التبني للفكر الإسلامي في العقلية الإسلامية، من وجهة نظره، هي تغير المصطلحات الشرعية مع الأولويات الشرعية في ذهنية الشعوب الإسلامية. يشرح لنا أبو قتادة هذه النقطة بإسهاب:

"تشرّب الناس من الشباب المسلم أفكار هؤلاء القوم، واصطبغت عقليتهم بالصبغة التي يتحدث بها المُفكّر، وهي صيغ أقل ما يقال عنها أنها لا تتحدث كما تتحدث الشخوص المهتدية في القرآن الكريم، حيث فقد هذا التيار عبارات الشرع المُحكمة،

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ١٤، نسخة رقمية.

[2] المصدر السابق.

وتغيرت موازين الحكم والقضاء في رحم هذه العبارات. فبدل أن يتحدث الناس، الشباب المسلم، عن الجهاد، بدءوا يتكلمون عن الثورة مثلاً، أو الكفاح السياسي. وبدل أن يُلقوا على الناس عبارات العبودية والعبادة صاروا يتحدثون عن الواجب الوطني والحس القومي والضرورة الاجتماعية. وبدل أن يستخدموا دوافع محبة الله والخوف من الله ورجاء الدار الآخرة، صار الحديث عن مكتسبات الحركة والأمن الاجتماعي والأمن الغذائي ووحدة التّراب القومي. وبدل أن يتحدثوا عن حق الله المفقود بتطبيق شرعه وحدوده صار حديثهم عن الحرية الاجتماعية والعدل الاجتماعي والظلم والدكتاتورية. فهذه العبارات تبين ما وراءها، وأن وراءها فقدان محاولة الإقتداء بحركة الهداة والدعاة كما شرحها القرآن الكريم"[1].

وبعد أن ينقل ما يراه هو تدليل على رأيه أعلاه من كتابات راشد الغنوشي[2] يقول أبو قتادة متحسراً: "فأين عبارات الإيمان، والتوحيد، والكفر، والردة، والجهاد، والشيطان، والخير، والشر، والفسق، والذكر، والإنابة، والإخبات، والحب، والولاء، والبراء، وغيرها من العبارات التي تحمل في داخلها المفاهيم الإسلامية كما تعامل معها السلف"[3].

هذا، ولا شك، يذكرنا بمفهوم البدعة اللفظية عند السلفيين والتي رأيناها سابقاً مرات عديدة في هذا الكتاب. فالألفاظ الشرعية هي التي يجب أن تسيطر على الخطاب الفقهي – الفكري – الاجتماعي - السياسي وإلا سوف تجانب "الهداية" بالضرورة لأن اللفظ لا يحمل حتماً نفس المضمون الذي تعامل معه السلف الصالح. يقول أبو قتادة في ذلك:

"وعامة مصطلحات الأئمة من أهل السنة والأوائل إنما تم اعتمادها من خلال القرآن والسنة الصحيحة، وذلك لحرصهم الشديد أن يتم البناء العلمي للمسلم الموحد من المصدر المعصوم، الوحي، ولأن دلالة الألفاظ الشرعية على المراد الإلهي تعتبر أقرب الطرق في الوصول إلى مراد الشارع، وأسلمها من الدخن والغلط. ومصطلح أهل القبلة

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ١٥، نسخة رقمية.

[2] راشد الغنوشي، سياسي ومفكر اسلامي تونسي، ولد سنة ١٩٤١. مؤسس حزب النهظة الإسلامي التونسي المحظور داخل تونس. يتميز بمناداته بحقوق المواطنة بغض النظر عن الدين أو المذهب أو المرجعية الفكرية مما يعتبره التيار السلفي مخالف للدين. مؤلف كتاب الحريات في الإسلام والذي تعرض بسببه لهجوم من التيار السلفي. صدرت عليه عدة أحكام بالسجن داخل تونس، مقيم حالياً في لندن.

[3] المصدر السابق.

تداوله الأئمة في عباراتهم وكتبهم للتعبير عن حقيقة وقد تعامل معه التابعون فمن بعدهم"[١].

ولكن هناك جانب مشرق من وجهة نظر أبي قتادة. فالجهود التي قام بها بعض المجددين السلفيين أعادت للشباب المسلم ما فقده بسبب هؤلاء المفكرين. وفي هذا الصدد يقول أبو قتادة:

"صار الشباب المسلم بعيداً كل البعد بسبب هؤلاء المفكرين (الآرائتيين) عن هدي الكتاب والسنة. وقد اكتشف بعضهم فقدان هذا الخطاب الآرائتي أثره على قطاع من الشباب، إذ بدأ الشّباب ينفلت من حركة المفكرين المنحرفة وصار يتوجه إلى ما يُسمى بالكتب الصفراء. وأسباب هذا الاكتشاف، وعوامل تنميته، له جوانب كثيرة ليس هذا مجال ذكرها، لكني أستطيع أن أقول أن أثر دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ثم كتب الشهيد سيد قطب كان لها الأثر القوي في هذا الاكتشاف وإحياء الخطاب الشرعي الصحيح الملائم للحق القرآني"[٢].

ما اسماه أبو قتادة هنا بـ "الكتب الصفراء" أورده على سبيل السخرية والتهكم واستعارة للألفاظ التي يستخدمها هذا التيار من المفكرين، ويقصد بها كتب السلفيين ومصادر فقههم. ولكن تخصيص الشيخ محمد بن عبد الوهاب وسيد قطب بالذات له من الدلالة العميقة على أثر أدبيات هاتين الشخصيتين في الفقه الجهادي عموماً على تنوع مواطنها. إذ لابد لتأثير هاتين الشخصيتين، بالإضافة إلى ابن تيمية وتلميذه ابن القيّم، أن يكون ملموساً ولا يحتاج كثير جهد لتتبينه في كل أدبيات الجماعات السلفية المتطرفة وبلا استثناء. فهؤلاء الأربعة هم المصدر الشرعي الحقيقي والذي يبرر لهم كل ما نراه نحن حولنا من هؤلاء الجماعات وبلا استثناء.

ذلك الهجوم الذي يشنه أبو قتادة بلا هوادة، سوف يشمل أيضاً كل محاولات التقريب بين الثقافات والأديان والعقائد المختلفة والتي يتولى ريادتها بعض "المفكرين" الإسلاميين. وكمثال على وجهة نظر أبو قتادة وموقفه من هكذا طرح فلنقرأ الآتي:

"هناك محاولة إسلامية (!!) قامت في أوروبا بإخراج مجلة تطرح التفكير الإسلامي الأصولي (!!) بثوب إنساني عصري متطور، وإذا أردت أن تعرف ما تحمل من أفكار انهزامية فانظر إلى عنوانها (الإنسان). ومن أبحاثها الأولى في عددها الأول: محاولة لقراءة تجربة محمد علي الألباني الذي حكم مصر في بداية هذا القرن، والذي أجمع

---

[١] أهل القبلة والمتأولون، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[٢] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ١٥، نسخة رقمية.

أهل العقول الإسلامية أنه رائد الكفر العصري في الدول الإسلامية، إذ أنه أول من دفع أهل الإسلام إلى حضن الجاهلية عن طريق الابتعاث واستيراد النظم الدستورية الأوروبية (...). هذا الكاتب في مجلة (الإنسان) يجعل تجربة محمد علي تجربة إسلامية حضارية لم تأخذ أبعادها. والأمثلة في الجراب كثيرة، ولكن يكفيك من الشر بعضه"[1].

وضمن هذا السياق السابق في مهاجمة المفكرين الإسلاميين، يُطلق أبو قتادة عليهم لقب "الآرائتيون" (مفردها أرائتي) ويقصد بهم أهل الرأي الذي يأخذون به على الرغم من وجود النص المقدس الذي يتطرق للموضوع من وجهة نظره. ففي مقدمة مقالة يخصصها للهجوم على هؤلاء، يُعرّفهم أبو قتادة، بعد أن يصنفهم ضمن "الأئمة المضلين"، كالآتي:

"ما زلنا نتابع معك أخي القارئ الكشف عن الأئمّة المضلّين. تكلمنا سابقاً عن الصوفية، والآن إلى الطائفة الثّانية من أئمّة الضّلال، أهل الرأي (الآرائتيون)، على الرغم من أنّ هذا الوصف يُطلق بتوسّع في كثير من الكتب على كل من اشتغل بالفقه، وأثِرَ عنه الفتوى (حتّى أن ابن قتيبة في كتابه المعارف ذكر الإمام مالك رحمه الله تعالى من أهل الرأي)، إلا أننا نقصد بأهل الرأي هنا من آثر عقله على نص رسول الله (ص)، فاستحسن قولاً أو مذهباً والنص بين يديه على خلافه"[2].

فمن حيث المبدأ فإن أبا قتادة لا يعترف بمحدودية النصوص أمام الوقائع الحادثة، بل يرفض هذا الرأي جملة وتفصيلاً. يقول أبو قتادة:

"اعلم أخي في الله أن الكتاب والسنة (بنصوصهما) تستوعب الزمان والمكان، فلا يوجد واقعة أو حادثة إلا وفي النصوص المعصومة ما يكشف لك أمرها بعينها وذاتها. فإن الله تعالى لم يُبق للناس شيئاً يحتاجونه إلا وكشفه لهم وبين لهم أمره، عَلِمه من علمه، وجهله من جهله. فالكتاب والسنّة هما دليلا الحق دون سواهما"[3].

ولهذا السبب، من وجهة نظر أبي قتادة، فإن من يذهب إلى استعمال القياس في الأحكام الفقهية ليس بسبب عدم وجود النص الشرعي المعصوم من قرآن وحديث، ولكن بسبب جهل هذا المفتي (المفكر، الآرائتي) بالنصوص الشرعية ومحدودية اطلاعه. إذ يقول أبو قتادة "أن القياس لا يُذهب إليه لعدم وجود النص في الحقيقة،

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٢، نسخة رقمية.

[2] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ١٣، نسخة رقمية.

[3] المصدر السابق.

ولكن لعدم معرفة المجتهد لهذا الدليل (النص). وعلى هذا فإن القائل من أهل الأصول إنّ الشريعة، بنصوصها، لا تفي عُشر الحوادث والوقائع هو قول واهم مخطئ، دفعه له عدم توسعه في الإطلاع على كتب الحديث ومعرفتها معرفة صحيحة"[1].

هؤلاء المفكرين الإسلاميين (الآرائتيون) يتفرغ لهم أبو قتادة في عدة مواضع من أدبياته المكتوبة ليقول عنهم ما لم يقله مالك في الخمر. ففي أحد مقالاته، مثلاً، يتعرض بشيء من التفصيل لأسباب خلافه معهم، فيقول:

"الأرائتيّون المنهزمون أمام حضارة الشيطان الحادثة، الراغبون بلوي الشريعة وتغيير أحكامها لتوافق هذه الحضارة، لهم طرق وأساليب في تحرير أفكارهم وفقههم الغريب. وهؤلاء القوم يستقر في قلب أحدهم الحُكم ويشتهيه ثم بعد ذلك يتوجه شطر كتب الفقه ليبحث له عن قول يوافق رأيه. وهؤلاء القوم ترى في أحكامهم وأبحاثهم أنه ليس لهم ضابط يضبطهم، ولا قاعدةٌ يتعاملون معها، ولو أراد المرء أن يستخرج أصول فقههم من الفروع التي يتبنونها ويعتنقونها لخرج بالعجب العجاب. وليت أحد الباحثين، وأتمنى أن أفرغ لهذا، يقوم باستخراج الأصول من الفروع، على طريقة الأحناف، من كتاب راشد غنّوشي (الحريات العامة في الدولة الإسلامية) وكتاب (الجهاد في الإسلام كيف نفهمه وكيف نمارسه) لمحمد سعيد رمضان البوطي، وكذا فهمي هويدي والغزالي والقرضاوي والإخوان المسلمين على الجملة، وإني لأجزم أنه سيخرج بنتائج مذهلة، وبقواعد أصولية ما قالها أحد من قبل، وإن كان أكثرها يقوم على قاعدة التلفيق والحيَل. لكن بنظرة سريعة نستطيع اكتشاف بعض قواعدهم وأصولهم العجيبة، وها أنا أمرُّ في هذه الحصّة على واحدة منها. يُكثِر الأرائتيّون المنهزمون الاحتجاج بالعمومات، وخاصة القواعد الفقهية للتدليل على أحكامهم المتبناة والعجيبة جداً. وحتى لو أتى أحدهم بقول لم يأت له فيه سلف فإن قاعدة (لا يُنكَرُ تغيّر الأحكام بتغيّر الأزمان) سِعَةٌ لهم ليقولوا تحتها ما يشاءون وما يستحسنون وما يشتهون"[2].

وبعد استرسال لا بأس به حول هذا المحور، يقول أبو قتادة "على الجملة هؤلاء لا يقيمون شأناً للحديث النبوي، ومن السهل جداً رده وعدم الأخذ به: فهذا حديث آحاد، وهذا على خلاف العقل، وهذا اختلف حوله العلماء، وهذا قد ضعفه بعض النّاس، وهذا فيه إشكال، وهذا راويه ليس فقيهاً، وهكذا... وصدق فيهم من قال: إياكم

---

[1] المصدر السابق.

[2] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٧٢، نسخة رقمية.

وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا"[١].

بعد ذلك يتفرغ أبو قتادة لتحليل الأسباب التي أدت بهؤلاء المفكرين إلى ذلك المسلك المبتدَع. فهو يقسمها إلى قسمين رئيسيين، أسباب منهجية وأسباب نفسية. فتحت عنوان جانبي "لماذا يُرَدُّ النص من الأرائتي؟" يقول أبو قتادة عن الأسباب المنهجية:

"أسباب الإعراض عن النص من قبل المفكر أو الفقيه عديدة (ونحن هنا نتكلم عن الإسلاميين) أهمها، ١- ظن المفكر أو الفقيه أنّ النص يخالف العقل، أو بعبارة بعض الفقهاء: هذا نص على خلاف القياس، وبعبارة أهل الكلام: تعارض العقل مع النقل. وقائلوا هذه العبارات يقعون في هذه الأخطاء الفاحشة لعدة أسباب منها أن هؤلاء المفكرين قد يغلب على ظنهم صواب بعض القواعد العقلية الوافدة، ويجعلونها يقينية، فيلتفتون إلى النص الشرعي فيرونه مخالفاً، فينشأ لديهم هذا التصور الفاسد. ومن أسباب هذه الأخطاء كذلك عدم قدرة هؤلاء المفكرين على التمييز بين النص الثابت والنص الضعيف، فيصبون جام غضبهم على النص الضعيف، وبه يتهمون النص بمخالفة العقل أو القياس. ٢- ظنّ المفكر أو الفقيه تحقيق المصلحة بعيداً عن النّص. وهؤلاء لمّا رأوا مجموع النصوص داعية إلى اعتبار المقاصد والمآلات، فظنوا أن تحقيق المآلات هو الدليل الشرعي الكافي لإصدار الحكم الشرعي، وحتى لا يخرج البحث عن عدد الورقات المطلوبة في هذه النشرة فإننا نكتفي بإيراد المقصود الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم (لا ضرر ولا ضرار). اعلم أخي في الله أنه لا يوجد حكم شرعي ثبت في الكتاب والسنة إلا وهو بذاته يحقق المصلحة للعباد في الحال والمآل. ثم اعلم أن المصالح تتعارض فلا بدَّ من تقديم الأقوى على الأضعف، ولهذا لا يمكن معرفته عند تفاوت العقول إلا بالنص. ثمّ اعلم أن المصلحة لا يمكن تحقّق حدوثها ومآلها إلا بالوعد المحمول داخل النص. هذه الأمور وغيرها الكثير ترشدك أنّ العصمة للنص وهي القادرة على معرفة الضرر والضرار، والعقل قد تتفاوت مراتبه وتقديراته فالإيحال عليه إيحال على غير ثابت. ٣- ظنّ المفكر أو الفقيه عدم كفاية الثبوت في ذات النّص كقول بعضهم (حديث الآحاد لا يفيد العلم)، وهذا قول أهل الكلام. وهذا التّفريق بين القطعي والظني على هذه الصور المعروضة هي صورة حادثة لا تُعرَف عند الأوائل، وهي من إفرازات أهل الرأي والكلام والحديث في هذا الباب يطول. هذه الأسباب الظّاهرة (العقلية) التي يطرحها صاحب الرأي لرد النص المعصوم وهي عندي كافية (كافية عند أهل السنّة والجماعة) لاعتبار الرجل متأولاً مع أنه مخطئ ولا شك"[٢].

---

[١] المصدر السابق.

[٢] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ١٣، نسخة رقمية.

فالخطأ المنهجي عند هؤلاء المفكرين (الفقهاء) عند أبي قتادة هو تقديمهم العقل على النص من جهة، واعتبارهم أن "المصلحة"، بمفهومها العام، من الممكن أن يقع خارج حدود النص المقدس من جهة أخرى. فليس هناك مجال أصلاً للعقل في شمولية النص المقدس، وهذا ما يصر عليه أبو قتادة مراراً وتكراراً في كتاباته حول طبيعة العلاقة بين الإنسان (العبد) وبين النص المقدس المعصوم (الرب). فالعلاقة هي علاقة "أمر" واجب النفاذ على الفور من جانب العبد، وليس الفكر والتفكر فيها. وهي نظرة يشترك فيها كل الجماعات السلفية بغض النظر عن مشاربها وبلا استثناء. يقول أبو قتادة شارحاً هذه النقطة:

" لو جاز للناس أن يختلفوا في أصل الوضع اللغوي لصيغة الأمر هذا الاختلاف، لما جاز لهم أن يختلفوا على دلالة الأمر في الكتاب والسنّة. وسبب ذلك أنّ العلاقة في هذا الخطاب بين الآمر والمأمور هي علاقة العبودية، سيّد يأمر وعبدٌ يطيع. وهذه العلاقة توجب على الدارس أن يحمل صيغة الأمر على الوجوب وعلى الفور كذلك. فلو طلب صديق من صديقه، علاقة متكافئة، شيئاً واستخدم صيغة الأمر فإنها لا تحمل في طياتها دلالة الوجوب، لأنها لم تقع على صفة الاستعلاء. والأمر في الكتاب والسنة، وكذا النهي، إنما يقعان على وجه الاستعلاء، سيد يأمر وعبد يطيع"[1].

ويقول في موضع آخر أن "مبدأ العلاقة بين المسلم وبين الإسلام هي التعبد، وأنه ما خضع لهذا الدين إلاّ لكونه صادراً ممن له حق الأمر والنهي، فلو أمر الله تعالى عباده بما فيه ضررهم وعذابهم فعلى العباد أن يطيعوه ويمتثلوا أمره كما أمر الله تعالى عبده وخليله إبراهيم عليه السلام أن يذبح ابنه إسماعيل عليه السلام"[2].

بعد ذلك، يتقمص أبو قتادة دور المحلل النفسي ليشرح لنا الأسباب النفسية التي أدّت بهؤلاء المفكرين إلى تلك البدع، فيقول:

"لكن ماذا عن الأمور الباطنية؟ أي ما هي الأسباب النفسية التي تدفع المفكر أو الفقيه لرد النص المعصوم؟ هناك أسباب نفسية عدة تدفع المفكر لهذا المسلك البدعي أهمها: ١- عدم الخلوص من أهواء النفوس، لأن العبودية لله تعالى تعني تجرد العبد من جميع أهوائه، وأعظم الأهواء في هذا الباب هو أن يعتبر الإنسان أنّ له قولاً ورأياً، وأنه صاحب شخصيّة معتبرة، يُنسب لها القول، ويشار إليها بالاعتبار والتقدير. ٢- محاولة تليين الإسلام وليّه ليوافق رغبة الإنسان وهواه، أو ليوافق الواقع. وهذا نراه في أغلب أرائيّة زماننا، فإنّهم لهزيمتهم النفسية أمام استعلاء الكفر واستكباره في هذا

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٧١، نسخة رقمية.

[2] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٧٥، نسخة رقمية.

الزمان تدفعهم هذه الهزيمة لمحاولة ليّ أعناق النصوص لتوافق رغبات الناس وأهوائهم. واستعجالاً بضرب الأمثلة، إلاّ أنّ الشّيخ المصري محمد الغزالي خير دليل على ذلك، وخاصة كتابه (السنّة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث). فقد رأينا هذا الأزهري يشرح لقرائه عن عجزه في تقديم الحكم الشرعي المستمد من قول النبي (ص) (لا يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة). فيقول هذا المنهزم: كيف نستطيع أن نقدّم الإسلام، ومنه هذا الحديث، لأهل بريطانيا مثلاً وهم استطاعوا أن يحقّقوا بعض مطامحهم، برئاسة مارجريت تاتشر؟ فالنتيجة عند هذا الشيخ وأمثاله هي أن نضع أيدينا على هذا الحديث خجلاً منه، كما فعلت يهود بآيات الرجم مع رسول الله (ص)، وذلك من أجل أصحاب العيون الزرقاء من الإنجليز وغيرهم. إن هذه الانهزامية في تقديم الإسلام الحقّ كما أراده الله لنا، هي سبب رئيسي تدفع هؤلاء القوم إلى الإعراض عن بعض النصوص النّبوية. ودفع هذه النّصوص له طرق كثيرة عند هؤلاء الأرائتيين. ٣- كما تقدّم إنّ عظم التكاليف الشرعية، وكونها فتنة للناس، وهي تحمل المرء على ترك عوائده، فرغباته النفسية تدفعه إلى البحث عن المخرج من هذه التكاليف"[1].

هذا الموقف الرافض جملة وتفصيلاً للفلسفة والمنطق ورأي المفكرين ونتاج عقولهم، سوف يقود أبي قتادة إلى رفض أي شيء تحت عنوان النظر في الأحكام الشرعية بسبب المصالح البشرية التي هي مقصد أصيل لأي شريعة. فنراه يهاجم من استعان بالإمام الشاطبي وكتابه (الموافقات) للتدليل على ذلك بقوله:

"ولو رجع النّاس إلى ما قاله الشّاطبي جملة دون تخيُّرٍ بالهوى لرأوا أنّ ما يقوله الزاعمون من نظرية المصالح البشرية هي محض هراءٍ نفسي لا دليل عليها من دين أو عقل". وبعد أن يقتبس من كتاب الموافقات ما يراه أنه يؤيد وجهة نظره، نراه يُعقّب قائلاً "فالمقاصد التي يتكلم عنها الشاطبي هي مقاصد ومصالح الشريعة المبنية على النظر الأخروي كما قال في عدة مواطن ومنها قوله المصالح المتجلية شرعاً، والمفاسد المُستدفعة إنما تعتبر من حيث تقام الحياة الدنيا للحياة الأخرى، لا من حيث أهواء النفوس في جلب مصالحها العادية أو درء مفاسدها العادية"[2].

فما الحياة الدنيا إلا وسيلة للآخرة لا غير، وأي مصلحة إنما تُقاس بهذه النهاية الأخروية ولا مصلحة سواها أبداً. فمصلحة البشر تتبدى في التقيد الحرفي بالنص بدون أي شذوذ عنه، ولا تُعتبر "مصلحة" إذا رافق أي ظرف أو مكان أو زمان أي نظر في هذا الحكم الشرعي، إنما هو في الحقيقة عكس المصلحة. هذا هو رأي أبو قتادة.

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ١٣، نسخة رقمية.

[2] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٧٢، نسخة رقمية.

بل إن هذا الموقف من الفلسفة والعقل وهجومه على المفكرين سوف يقوده إلى آراء تجنح إلى الغرابة والتي يمجها أي ذوق سليم مباشرة ومن دون تروي. فهو، مثلاً، عندما يتكلم عن ما جنته الفلسفة والمنطق وأهل الرأي على الذهنية الإسلامية والتي "عطّلت العقل المسلم عن الإبداع، وفرّغت نفسيته من كل احتمالات النهوض والتقدم"[1]، نراه يقول:

"يجب علينا أن ندرك أنّ كثيراً من مجالات الإبداع الممدوحة من قبل هذه التيارات هي قمة البدعة والانحطاط والذم. فليس من إبداع الإسلام العمارة الإسلامية، إذ أنّ هذه العمارة والتي يفتخر بها هؤلاء الأرائتيون هي قمة الانحطاط والرذيلة. فهذا الذي يأتي ليمدح لنا مثلاً قصر الحمراء ليدلل على إبداع العقل المسلم وحضارته هو في الحقيقة يقدم الدليل على أنّ عصور الانحطاط أو بدايتها هي قمة الإبداع لهذا الدين الرباني. فليس من الإسلام هذا البذخ وهذا البناء الباذخ، وليس من الإسلام ما يسمى بالفنون الإسلامية مثل فن الموسيقى، وفن العمارة، وغيرها من الفنون المُذهِبة لحقيقة وجود المسلم على هذه الأرض، وبالتّالي مقصد وجود الإنسان كذلك. نعم، سيعودون علينا بزمزمة الأوائل وهو أنّ هذا مذهب الحشويّة وهو مذهب العوام وهو طريقة الوعظ والإرشاد، وكما يسمونها طريقة الحكمة والموعظة، كما سماها الفلاسفة، وأما هُم فهُم أهل البرهان والمنطق والنظر الثاقب كما يسميها الفلاسفة كذلك"[2].

بل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك في رفضه للفكر الإسلامي ونتاجه. ففي مقالة ابتدأها بمدح خالد بن عبدالله القسري[3] في ذبحه الجعد بن درهم[4]، يقول بعد تلك المقدمة التي أعقبها بنصيحة لقراءة عدد من الكتب هو سماها لقرائه:

"المحْدَثون المعاصرون يريدون منك حاملاً لقاعدة الحق النسبي، أي أن الحق الذي تحمله من فهم السلف الصالح لدين الله هو حق نسبي لا مطلق. فعليك أن تعترف لغيرك بالوجود، ولغيرك بأنه يملك رؤية عليك أن تحترمها وتقدرها، فإن خلافك مع المبتدعة لا يُفسد للود قضية، وأننا علينا أن نتعاون على ما اتفقنا عليه، حتى مع الشيعة

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٧٣، نسخة رقمية.

[2] المصدر السابق.

[3] خالد بن عبدالله القسري، أمير أموي. قال عنه الذهبي في سيره "فيه نصب معروف". كان يُتهم في دينه وأثرت عنه كلمات في ذلك. قتل في محرم سنة ١٢٦ هـ.

[4] الجعد بن درهم من أوائل من ذهب مذهباً عقلياً في تفسير القرآن. بنى على بعض أفكاره المعتزلة فيما بعد. ذبحه ذبحاً خالد بن عبدالله القسري تحت المنبر في المسجد يوم النحر وعلى مرأى من المصلين لصلاة العيد سنة ١١٨ هـ واعتبره بدلاً من الأضحية في ذلك اليوم.

الروافض، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه، حتّى لو اختلفنا حول هل شيء هو إسلام واجب أم هو كفر غليظ كالديموقراطية والدخول في العمل البرلماني. وها أنا قد سُقت لك مقدمة من تعامل السلف مع المبتدعة، حيث مدح أهل السنة والدين قتل خالد القسري للجعد بن درهم، ولو حدثت الحادثة في هذه الأيام لتصايح الأرائتيّون بأن هؤلاء، أهل السنة، يقتلون مخالفيهم ولا يحتملون وجود الرأي الآخر. هؤلاء منغلقون ومتحجرون ومتخلّفون، هذه عبارات الأرائتيين"[1].

ثم يقول بعد ذلك مباشرة "فلو أن رجلاً قال أمام الإمام أحمد بن حنبل، رحمه الله تعالى، أن حديث الذبابة[2] لا آخذ به لأن محمد (ص) ليس متخصصاً في الكيمياء، فماذا سيحكم عليه الإمام أحمد رحمه الله تعالى؟ بل لو عرض هذا القول على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فماذا سيرد عليه؟ هل سيرد عليه بأن يقول: هذا قولك وأنا أخالفك، وخلاف الرأي لا يفسد للود قضية. أهذا هو دين الله الذي انتصر به السلف أم هو دين المشائين على أقفيتهم"[3].

فرد أي حديث للنبي (ص) ولو كان حديث آحاد، وهو موضع نظر أصلاً، يكفي من وجهة نظر أبي قتادة أن يلقى صاحبه مصير الجعد بن درهم، أي الذبح. فلا مجال لإعمال الفكر والعقل والنظر في أيٍ من أحاديث النبي (ص) وإنما تُصَدق كما أتت ويعمل بها كما هي.

هذا يقودنا بدوره إلى موقف أبي قتادة من الأحاديث النبوية المروية عن طريق الآحاد والذي لا يختلف عن الموقف السلفي العام في قبولها في العقائد. بل هو يهاجم من يرفضها، ويعزو السبب إلى دخول فلسفة اليونان في عقول المسلمين والفقهاء. ففي نقده لكتاب تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، ينتقد أبو قتادة الشيخ ابراهيم البيجوري بقوله:

" البيجوري من قوم لا يحتجون لعقائدهم إلا بالمتواتر لأنها قطعية بزعمهم، ولا يقبلون حديث الآحاد لأنه يفيد الظن فقط. وهؤلاء القوم يزعمون التوقي لدينهم من الدخن والتحرز من اعتقاد الخطأ (...) فهو يرفض حديث النبي (ص) النصي أن والده في جهنم لأنه حديث آحاد، وهو يرفض حديث إطالة الأجل بصلة الرحم لأنه حديث آحاد ولا

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٨١، نسخة رقمية.

[2] هو حديث لم يروه عن النبي (ص) إلا أبو هريرة، منطوقه (إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه ، فإن في أحد جناحيه شفاء وفي الآخر داء)، رواه البخاري، وبلفظ آخر أبو داود.

[3] المصدر السابق.

يجزم أن للأنبياء أحواض لأنها أحاديث آحاد. وهذه المسألة هي من المسائل التي ظهرت عندما نبتت نابتة السوء في تاريخ الإسلام فدخلت آثار اليونان ونفايات السابقين إلى أمتنا فصارت مُسَلّمة لا شبهة فيها حتى زعم أقوام أن الإجماع قد انعقد على أن العقائد لا يقبل فيها إلا بالمتواتر"[1].

بعد ذلك ينقل أبو قتادة من كتاب للشيخ محمود شلتوت[2] ما يؤيد وجهة نظر البيجوري في أن خبر الآحاد لا يفيد اليقين ولا تثبت به عقيدة، ليعقب عليه متحسراً بما آلت إليه أحوال الأمة وعلمائها وأن المنطق اليوناني أصبح "دثار الأصوليين ومهوى مرادهم"[3]. ثم يقول:

"وهذا الأمر، وهو ترك الاحتجاج بحديث الآحاد في العقائد، صرف الناس عن طريق الهدى والصواب، فتحجمت العقيدة، وقلص التوحيد، فصار أهل الكلام يملؤون مداخل العقيدة بآرائهم ونتاج عقولهم وأهوائهم فخرج الحق من نصله وحل الخبيث بدلاً منه"[4].

الغريب هنا أن أبا قتادة يرفض دعوى عدم الإطمئنان في أحاديث الآحاد على أساس أن أهل الحديث، أي السلفيين، هم أدرى وأعلم بالحديث من غيرهم، وبالتالي هم الأقدر على الحكم على أي حديث، وإن كان حديث آحاد، بأنه من الممكن الإطمئنان إليه والأخذ به من عدمه. فهو يقول:

"أهل الحديث هم أدرى الناس بكلام رسول الله (ص)، فهم[5] أعلم أمة محمد (ص) بما يفيد الاطمئنان واليقين من حديث رسول الله (ص) وما لا يفيد ذلك"[6].

بالطبع هو يقصد فحص سند الحديث فقط، وبالتالي هو يُلغي متعمداً، كما هو الحال مع كل اتباع المنهج السلفي بلا استثناء، جميع اشكاليات الحديث النبوي

---

[1] الرد الأثري المفيد على البيجوري في جوهرة التوحيد، أبو قتادة الفلسطيني، كتاب مؤرخ ٢٦ شوال ١٤٠٧ هـ، نسخة رقمية.

[2] كتاب الإسلام عقيدة وشريعة، الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر السابق، أنظر ترجمته فيما سبق.

[3] الرد الأثري المفيد على البيجوري في جوهرة التوحيد، أبو قتادة الفلسطيني، كتاب مؤرخ ٢٦ شوال ١٤٠٧ هـ، نسخة رقمية.

[4] المصدر السابق.

[5] في النسخة الرقمية (فهو)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

[6] المصدر السابق.

الشريف بشكل عام وأحاديث الآحاد بشكل خاص والتي عرضناها بالتفصيل في مدخل هذا الفصل. فكل ما صح سنده، من وجهة نظر فاحص السند، عن النبي (ص) يجب أن يتم الأخذ به من دون تردد، لأن ذلك قد يخرجه إلى حدود الكفر عند بعض أئمة السلف. يقول أبو قتادة ناقلاً عن كتاب للشيخ عمر الأشقر[1] ومتبنياً رأيه:

"حكم منكر أحاديث الآحاد: قال الشيخ عمر الأشقر: (ذهب الإمام إسحاق بن راهويه إلى القول بكفره، والصحيح أنه لا يكفر لأنه لا يكذّب الرسول (ص) وإنما يتهم الرواة الذين نقلوا عن رسول الله (ص) بالغلط)"[2].

اعتقد أنه من المفيد هنا أن أنقل رأي أبي قتادة في العقيدة الأشعرية والتي تمثل عقيدة أغلب المسلمين اليوم. يقول أبو قتادة تعليقاً على عقيدة الشيخ إبراهيم البيجوري الأشعرية في نهاية الكتاب الذي وضعه للرد عليه:

"بعد هذا الاستعراض المختصر لعقيدة البيجوري لشرحه لجوهرة التوحيد، هذا الكتاب الذي صار عمدة للحلقات العلمية الشرعية ومصدراً للتدريس في بعض الجامعات والمعاهد الإسلامية. بعد هذا الاستعراض، هل البيجوري في شرحه لجوهرة التوحيد يمثل أهل السنة والجماعة؟ لقد رأينا فيما سبق أن البيجوري وشرحه لا يمثل أهل السنة، فهو يمثل مذهباً بدعياً ألا وهو العقيدة الأشعرية. وقد جمعت هذه العقيدة عقائد وتصورات لمذاهب تكلم[3] عليها أهل السنة من السلف الصالح، وردّوا عليها ردوداً مفصلة. فقد رأينا أشعرية البيجوري قد جمعت الإرجاء في الإيمان والجبر في القدر وقول الجهمية في الأسماء والصفات وقول المعتزلة في خلق القران. فهل بعد هذا كله أشعرية البيجوري تكون هي معتقد أهل السنة والجماعة؟ (...) الجواب قطعاً وبكل يقين هو النفي"[4].

على عادة السلفيين من قبله، يهاجم أبو قتادة الشهادات الدراسية والجامعات الإسلامية ومنهاجها بشكل عنيف. ففي معرض هجومه على من يسميهم "أئمة الضلال"، يتقمص أبو قتادة دور المحلل النفسي مرة أخرى ليشرح لنا سبب إدراجه أئمة الدين الرسميين تحت هذا العنوان:

---

[1] أسماء الله وصفاته في ضوء إعتقاد أهل السنة والجماعة، الشيخ عمر الأشقر.

[2] الرد الأثري المفيد على البيجوري في جوهرة التوحيد، أبو قتادة الفلسطيني، كتاب مؤرخ ٢٦ شوال ١٤٠٧ هـ، نسخة رقمية.

[3] في الأصل "تلكم"، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

[4] المصدر السابق.

"تتابع ملاحقة أئمّة الضلال. سدنة الحكّام المرتدّين وكهنتهم، أصحاب العمائم النّخرة، والوجوه القبيحة، والفتاوى المدفوعة الثمن، مثلهم﴿ كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث﴾[1] (...) إن السبب الحقيقي لموقف هؤلاء السدنة هي في الحقيقة شهوات النفوس. إنها شهوة المال والمنصب، وخوف ذهاب الاسم من سلم الوظائف الحكومية. نعم إنها تنافس البلوغ لتحقيق الشهوات. نستطيع أن نقول أن الطاغوت المعاصر قد استطاع بسط ألوهيته الباطلة على الأرض بعدة عمد وأركان، ومن هذه الأركان صك الورق النقدي، ووثائق إثبات الشخصية ومنها وثيقة السفر (جواز السفر)، والشهادات الدراسية (...) وفي سابقة غريبة لم تعهد في أمة من الأمم السابقة ربط الطاغوت المعاصر به حق اللقب العلمي. فهو يستطيع أن يجعل فلاناً عالماً، صيته يملأ الدنيا وعالم الناس، أو يغيبه في ظلمات الحياة، لا حسّ له ولا خبر (...) وكل ذلك لم يقع إلا لأن الطاغوت سلك له طريق اللقب العلمي"[2].

وقد اضطررت لحذف الكثير من الفقرات أعلاه بسبب تلك الميزة "القتادية" والتي لا تُبقي ولا تذر كلمة في وصف خصومه إلا ولا يجد حرجاً في نبزهم بها مع تسميتهم مباشرة، بل أضاف اليها هنا استنزال اللعنات عليهم من فوق سابع سماوات.

ولكن أبا قتادة يشرح لنا تصوره عن كيفية طلب العلم "الشرعية" من وجهة نظره وبعيداً عن تلك الجامعات والمعاهد والمدارس الطاغوتية، فيقول:

"كان العلم عند الأوائل يُدرّس بطريقة مفتوحة، فيجلس العالم في المسجد (بيت الله لا بيت الحاكم) ويدخل عليه من شاء من الناس، فيجلسون إليه ويستمعون لدين الله منه. وتتفاوت درجات طلبة العلم بمقدار أخذهم من هذا العالم وحرصهم عليه ونباهة وذكاء الطّالب. فيُقيّم العالمُ الطلبة، فيشهد لهذا بالعلم، ويحكم على هذا بالصدق في الطلب، فيُقَدّم الطلبة ويُأخّرون حسب ميزان دقيق هو أفضل ميزان سنني في هذه الحياة. ثم ينتقل الطالب من عالم إلى آخر يستزيد بحسب مراده وهدفه، ويرتحل ليزداد علماً وخبرة، ويزداد احتكاكه بالبشر والتجارب، وحين يشتهر هذا الرجل بطلب العلم حينئذ يشتهر أمره بصورة حيادية أنه من أهل العلم، فهو رجل علم"[3].

أبو قتادة يريد أن يكون طلب العلم، مع صفة "العالم"، ليْسا حكراً على خريجي الجامعات والمعاهد الشرعية المتخصصة، ولكنه يريد أن يجلس كل شيخ في مسجده ليأتيه من يريد من طلبة العلم ليسمع منه، ثم في النهاية تكون شهادة الشيخ في الطالب

---

[1] القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية ١٧٦

[2] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ١٦، نسخة رقمية.

[3] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٢٢، نسخة رقمية.

هي "شهادة التخرج" الذي ينال بها لقب عالم بعد أن يتنقل في بلاد الإسلام العريضة وراء شيوخ الدين ليسمع منهم في مساجدهم. ببساطة، هكذا هي طريقة السلف، فلِمَ الابتداع حتى في طلب العلم؟!

السبب في هذا الابتداع في طلب العلم يشرحه لنا أبو قتادة أيضاً، فيقول:

"ثم وقعت الطامة: اكتشف الطاغوت هذا المنفذ الذي يتسرب منه الحق فلا بدّ من أن يقفله ويضع له البدائل الطاغوتية الفاسدة. فأنشأ الجامعات (الأكاديمية)، وأوجد لها الشهادات الخاصة، وربط عجلة الحياة ولقب العلم بهذه المنشأة. وللأسف أن الحركة السلفية قبلت هذا السبيل، سبيل المجرمين، وولج مشايخها فيه إلى آذانهم. عرض على الرجال أن تُنشأ جامعة إسلامية لنلحق الركب الحضاري، ونقنن التعليم بصورة تلائم متطلبات الحياة، ونستطيع من خلالها أن نميز السابق المستحق والمتخلف المردود. وكان قانون هذه الجامعة هو قانون طاغوتي قائم في أصله على الضد من مقاصد الشريعة، فالعلم واجب على كل مسلم وفي أي وقت يشاء، ويجب أن يبذل لكل طالب، وعلى قانون العلم أن يكون خادماً لهذا الأمر لا معوقاً له ولا مبطلاً له. وقانون الجامعة الإسلامية، أيّ جامعة إسلامية أو كلية شريعة، هو مبطل لهذا القانون. فلا يُسمح بدخول هذا البيت، بيت الطاغوت، إلاّ لمن يأذن له الطاغوت، ولا يتحصّل شهادة العلم إلاّ من يأذن له الطاغوت. ولذلك ليس مستغرباً أن يدرس طالب العلم في جامعة ما وقبل أن يتخرج من طلب العلم ويقدم امتحاناً أخيراً ليشهد له بالعلم، أن يأتي قرار طاغوتي بفصله من هذه المنشأة الطاغوتية، فيُحرم لقب العلم، فربط لقب العلم بإذن الطاغوت. ثم من الذي يسمح له بالتعليم في هذه المنشاة الطاغوتية؟ هل هو كل عالم وفقيه؟ أم أنه من مَلَك شهادة الطاغوت أولاً، ثم حصلت له موافقة الطاغوت على التعليم؟ وخلال ذلك كله ربط هذا الطاغوت العصري كل منافذ الحياة من وظيفة ورزق بهذه الشهادة، فهي ككل شهادة تعطى لدارس أي علم دنيوي أو فاسد، كدارس الديكور وعلومه، أو دارس الموسيقى وأفنانها، أو دارس التمثيل وفنونه، فمعها في نفس المكان والقانون دارس علوم الإسلام والشريعة، وكل واحد من هؤلاء له نفس الحقوق وخاضع لنفس القانون والدستور"[1].

يوجه اهتمامه بعد ذلك إلى مسألة تقليد المذاهب الإسلامية الرسمية. فهو على غرار كل السلفيين أيضاً وبلا استثناء يهاجم التقليد ويسقطه من حساب العلم والمعرفة. والاقتباسات في هذا الصدد من أبي قتادة كثيرة وتصب كلها في هذا السياق مما يغنينا عن ايرادها هنا. ولكن يزيد عليهم أبو قتادة في أنه يتهم السلفيين أنفسهم بتقليد

[1] المصدر السابق.

شيوخ السلفية مما يضعهم في نفس خانة الشافعية والمالكية والحنفية وغيرهم من المذاهب الإسلامية. وفي هذا الصدد يقول أبو قتادة:

"وقوم آخرون زعموا التمسك بالسنة وبفهم السلف الصالح، وأخرجوا الناس من تقليد الأوائل ولكنهم لم يبرؤوا من جرثومة التقليد، فأخرجوا الناس من تقليد الشافعي إلى تقليد ابن باز، ومن تقليد مالك إلى تقليد ابن عثيمين، ومن تقليد أحمد إلى تقليد الألباني. تحاورُ الرجل منهم الساعة والساعتين وترمي بوجهه الدليل تلو الدليل فلا يجد في قلبه من الشر إلا أن يقول لك: ولكن الألباني يقول بغير ذلك! ولكن ابن باز لم يقل هذا! هل قال بهذا ابن عثيمين وابن باز والألباني؟ من قال بهذا؟ ولو قلت له قال الأئمة العظام لتَعارَضَ هذا القول في نفسه فيما يقول هؤلاء الذين اتخذهم آلهة من دون الله، لا يقول إلا ما يقولون، ولا يدين إلا بمذهبهم، وكأنهم أنبياءُ هذا الزمان. وكان من مقت الله تعالى لهؤلاء القوم أن مسخ الله قلوبهم وعقولهم حيث جعلوا الإمامة، وهي أعلى المراتب وأشرفها في هذه الدنيا، من حق من مسخ الله قلبه وأتى المكفرات العظيمة (...) هذا حال المتدينين في هذا الزمان، وأهل السنة والحديث كالملح في الطعام، غرباء بين أهل الإسلام. ولو لا أن الله برحمته يرطب قلوبهم بالإخلاص وذكر الآخرة لضاقت بهم الحياة وانفطرت قلوبهم حزناً وغماً"[1].

وها قد عدنا إلى مفهوم الغربة عند السلفيين وما تستدعيه من تواجد الطائفة المنصورة والتي لا تنفك تبرز في كل طرح سلفي. فالغربة شيء محتوم على كل هؤلاء، إنه كالقدر المكتوب، أو كالمصير الذي لابد لكل سلفي أن يلاقيه في دربه. إنه عنوان السلفية الحقيقي الذي يبرر لهم مسلكهم وعقيدتهم في مواجهة طوفان معارض لكل ما يعتقدون به ويعملون لأجله. إنها الظاهرة التي تُقنع السلفي بسلامة مسلكه، وليس العكس، في مواجهة أناس لا يقرون سلوكه ولا يريدون أن يعرفوا منهجه. لهذا السبب يقول أبو قتادة:

"في هذا الوقت والغربة قائمة، غربة الدين ومعالمه، وغربة أهل الحق وابتلاؤهم، نُلقي على المسلمين رسالتنا هذه، تدعوك أيها المسلم لتبصر الحق من خلالها، وترشدك إلى سواء السبيل. واعتقادنا أننا لسنا بدعاً في الزمان، بل نحن حلقة من حلقات هذه الطائفة، طائفة الحق والجهاد، آلينا على أنفسنا بعون الله وتوفيقه أن نتمسك بها مادام فينا عرق ينبض ونَفَس يتلجلج. وابتغاؤنا ومقصدنا أن ندخل في خطاب العبودية لرب العالمين، ثم نكاية في أعداء الملة والدين"[2].

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٨٢، نسخة رقمية.

[2] معالم الطائفة المنصورة في عقر دار المؤمنين، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

ويقول "إن طائفة الحق والنصر هي طائفة تستشعر العزة مع ضعفها، وتمتلك غنى القلب مع فقرها. قد تكون رثة الثياب، قليلة المتاع، فقيرة الحال، لكنها وهي ترتفق أسلحتها، وتناجي خيولها هي منصورة بفضل الله وقوته. وهذه الطّائفة لا تزال ولن تزول، ولا تتوقف ولم تتوقف، إذ أن المرء لا يتوقف عن القتال وعن مناجاة الحرب وسجالها إلا من سُلبت منه رجولته، بعد أن سلبت منه معان العزة بهذا الدين العظيم، والطائفة المنصورة ليست كذلك بإذن الله تعالى"[1].

ويعود أيضاً، وعلى ما رأيناه ممن تعرضنا لهم سابقاً، وبسبب تلك الغربة مفهوم الفرد الذي هو في حد ذاته جماعة. ففي تفسيره لكلمة "الجماعة" عند السلف يقرر أبو قتادة أن هناك مفهومين اثنين لهذه الكلمة:

" المفهوم الأول، المسلمون المنضوون تحت راية إمام مُمَكّن سواء كان هذا إمام عامة أو غير ذلك (...). المفهوم الثاني، أهل الحق، وهذا المفهوم دائرته أضيق من الدائرة الأولى، ولذلك قال ابن مسعود رضي الله عنه (الجماعة ما وافق الشرع وإن كنت وحدك). وهذا المفهوم يتحدث عن جماعة صغرى في داخل الجماعة الكبرى (الدولة والخلافة). وهي لا تندثر ولا تزول لا بوجود الجماعة الكبرى ولا بزوالها، بل بقاؤها الشرعي القدريّ فريضة وضرورة، وانفراط أمرها هو المصيبة الكبرى والطامة العظمى. بل إنّ أمر الجماعة الكبرى (الدّولة) مرهون وجوده بوجود هذه الجماعة، فالجماعة الكبرى (الدولة) قد تزول وتسقط، فمن الذي يعيد بناءها ووجودها؟ إنهم بلا شك جماعة الحق وأهل الهدى (....) وأمّا إذا كانت الجماعة الصغرى، أهل الحق، لا وجود لها فإنّ عودة الدولة هو أمر لا يُتصوّر وقوعه أبداً. ثم إنّ الجماعة الكبرى (الدّولة) قد يصيبها بعض الوهن والضعف، فتُقصّر في تطبيق الأحكام لبعض العوارض، وقد تفشو في الدولة المنكرات، ويغلب عليها إرادة الفُسّاق، أو الذين لا خِلاق لهم، أو قد تتبنى الدولة بعض البدع الفاسدة وتدعو الناس إليها، فمن الذين يقومون بمعالجة ذلك كله؟ بلا شك أنها جماعة الحق (الصغرى)"[2].

فأهل الحق، الجماعة الصغرى، أهل الهدى، هم الأساس في هذا السياق كله، إذ لا يمكن تصور العالم من دونهم. إنهم يمثلون الاستمرارية في الزمان والمكان، والتي تثبت عصمة النص بمفهوم السلف الصالح وتؤكد صدقه. إنهم يحملون على عاتقهم تلك المهمة الإلهية، بمفهوم المهمة الشامل العام، والذي يُصحح للدولة قبل الفرد مسار الانحراف الذي من الممكن أن ينخرطوا فيه. هُم "الجماعة"، وعلى الدولة والمجتمع

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٢٦، نسخة رقمية.

[2] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٢٤، نسخة رقمية.

السير وراء ذلك الغريب (الفرد ، الوحيد) لأن (هُم) قد تماهى وذاب تماماً في (وإن كنت وحدك).

هذا كله يقود أبا قتادة إلى تعريف الجماعة السلفية. فهو في البداية يقرر بأن "معركة الجماعة المهتدية هي معركة توحيد ضد كفر، وإيمان ضد شرك، وليس معركة اقتصادية ولا سياسية ولا اجتماعية، وليست هي كذلك معركة حنبلي ضد حنفي أو شافعي ضد مالكي، أو لنصرة مذهب على مذهب أو قول فقهي على قول فقهي آخر"[1]. ويقرر أيضاً أن "أمة محمد (ص) يصيبها ما أصاب الأمم السابقة من الشرك والكفر، والممتنع هو: اجتماع الأمة على هذا الكفر والشرك. [و] أن الشرك الواقع في هذه الأيام له صورتان: أ- شرك القبور: وهذا وقعت فيه طوائف المتعبدين. ب- شرك القصور: وهذا وقعت فيه طوائف العلمانيين (الذين لا يقيمون للدين أهمية). [و] أن الجماعات المهتدية هي التي تبرأ من الشركين، لا من أحدهما ثم تقع في الآخر"[2]. وبعد أن يستعرض في مقدمة مقالة صراع الأنبياء مع الإعوجاج الذي يصيب أممهم في صورة الشرك، يقول "وقد يكون هذا العرض لهذه القضية دافعاً لمجموعة من قاصري النظر لرده قائلين: وهل قضية الجماعات الإسلامية مع أقوامهم المسلمين اليوم هي قضية إيمان وتوحيد مقابل شرك وكفر؟ وقد يكون السؤال أصرح وأوضح: هل وقعت أمة الإسلام في الشرك والكفر؟ وفوراً سيقفز للذهن التهم التقليدية نحو أهل التوحيد: خوارج، جماعات الغلو، المارقين، وغيرها إلى آخر هذه القائمة السوداء. أما أن أمة محمد (ص) يصيبها ما أصاب الأمم السابقة من الشرك والكفر، فنعم وألف نعم. والقائلون ببراءة الأمة المنتسبة للإسلام من الشرك هم جاهلون بحقيقة التوحيد، لا يعرفون منه إلا لفظه. ولبيان هذا الأمر لما فيه من خطورة، لابد أن نسوق بعض الأحاديث المعصومة الدالة على ما قدمنا وأن طوائف من أمة محمد (ص) ستلحق بالمشركين والكفار. فقد روى ابن ماجة وأبو داود بسند صحيح عن ثوبان مولى رسول الله (ص) أن رسول الله (ص) قال: (وإن مما أتخوّف على أمتي أئمة مضلين، وستعبد قبائل من أمتي الأوثان، وستلحق قبائل من أمتي بالمشركين)"[3]. وأخيراً يقول أبو قتادة "إن الحركة الجهادية الأمل هي حركة سلفية التصور والرؤى، سلفية المنهج والطريق، بريئة كل البراءة من الإرث المنحرف في فكر الأشاعرة والماترديّة، سليمة كل السلامة من آثار المنهج الصوفي الضال. لا تنتسب إلى أيّ مذهب وطريق إلا طريق

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٧، نسخة رقمية.

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر السابق.

الكتاب و السنة، بصيرة بحال أهل زمانها، تصبغ أعمالها بالبعد التعبدي لحركة الصحابي الأول في الأرض"[١].

بعد هذا التقرير الواضح، يعرض أبو قتادة معالم تلك الجماعة المهتدية السلفية فيقول عنها:

"الحركة السلفية المجاهدة لا تصبغ على الواقع الشرعية تحت حجة (ليس في الإمكان أبدع مما كان)، بل هي تسعى لتغييره ليصبح في المستوى المطلوب في حكم الشرع. فهي تصارع وتدافع وتجاهد، ومن خلال هذه المدافعة والمجاهدة تسعى إلى الوصول إلى المرتبة التي تستحق بها النصر والتمكين. فهذه الجماعة المتمردة على واقعها، تسعى إلى هدم الباطل فيه وإعلاء شأن الحق دون مواربة أو تقية. أما الأخرى، فهي تقر المسلمين على ما هم عليه، ولا تسعى إلى رفع شأنهم، وإذا كلفتهم فإنما تكلفهم مع حادي الشهوة، وتدفع لهم الأجور العظيمة مقابل لا شيء. ومن أوضح هذه الشعارات الدالة على حالة فقد الهدى والرشد عند هذه الجماعات وعدم الإهتمام برفع مستوى الحق عند المسلمين قولهم (طريقك إلى الجنة عبر ورقة في صندوق الاقتراع)، فانظر حفظك الله إلى عظيم ما تطلب الحركة المجاهدة لتكون راشداً مقابل ما تطلب هذه الجماعة المنحرفة"[٢].

فالجماعات المنحرفة عند أبي قتادة تتبنى الوسائل الديموقراطية (صندوق الاقتراع) في تقرير مصيرها، بينما الجماعة المهتدية تفرض رأيها على واقعها جبراً في محاولة منها لتغيير هذا الواقع ليصبح (في المستوى المطلوب) من وجهة نظرها. ولا عجب من هذا الموقف، لأن دعوى امتلاك الحقيقة بشكلها النهائي والمطلق هي الصفة البارزة في كل كتابات هؤلاء من دون استثناء يُذكر. فهو يقول عن تلك الجماعة المهتدية مثلاً "أما الجماعات المجاهدة فهي أهدى سبيلاً وأقوم قيلاً. فإن منهجها التي تبني أفرادها عليه وتجتمع من أجله وتنشره بين الناس هو الأصل"[٣]. ويقول أيضاً عن الدعوة السلفية رافضاً حتى الدعوة للبحث في تلك المسائل الحادثة بعد عهد السلف:

"الدعوة السلفية هي إحياء المنهج العلمي وتجريده من الشوائب الفاسدة والعوامل الدخيلة. وهي كذلك تحطيم لأغلال الإرادة المعوقة لإستقلال الإنسان في البحث والنظر. فتجريد المنهج العلمي يحمي المرء من الظن الفاسد والوهم الكاذب، وتحرير الإرادة يمنع المرء من الوقوع في الهوى. والهوى في أهل التقليد هو الكسل الآمن، وهو

---

[١] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٣٥، نسخة رقمية.

[٢] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ١، نسخة رقمية.

[٣] المصدر السابق.

الذي يدفعهم إلى ربط عقولهم بدِعَةٍ واطمئنان في أيدي غيرهم دون تمحيص ومجاهدة. (...) وقد بدأت الدعوة السلفية بكل قوة في تحطيم أوهام الظن ومعوقات الهوى في بداية أمرها، فنشأت بوادر التحقيق العلمي قريباً من النص المعصوم، وبعيداً عن الآراء والاجتهادات الواهمة. وشنت الغارة تلو الغارة على معاقل التقليد والعصبية والمذهبية، وبدأت عملية إحياء المنهج العلمي على صورة تطبيقات لمسائل أغلبها قد بُحثت عند المتقدمين، كتحقيق الصلاة النبوية الصحيحة، وكذلك حقيقة الحج ومسائله، والزكاة ومسائلها، والجنائز وما يتعلق بها. وبدأ المرء يقرأ حديث رسول الله (ص)، ومنه مباشرة يتعامل في أخذ الحكم الشرعي. وكان مما دافع به بعض مشايخ السلفية على هذه الاجتهادات، حين اتهم خصوم السلفية من المذهبيّين والمتعصّبين أنّ على هؤلاء المجتهدين الجدد (السلفيين) أن يبحثوا في المسائل الجديدة الحادثة، ويجتهدوا في إعطاء الأحكام للنّوازل، لا أن يتعبوا أذهانهم، ويصرفوا جهودهم للمسائل الّتي أشبعت بحثاً. كان جواب السلفيين على هذه الانتقادات يقول: إننا نتمرن في الاجتهاد والبحث العلمي في هذه المسائل الأولى والتي من خلالها نترقى في الوصول إلى عظائم المسائل ودقائق الأحكام. وهذا جواب منطقي صحيح، وهو اعتراف أنّ هذه الأعمال هي تطبيقات مرحلية وليست النهاية ولا منتهى الطلب"[1].

وقد طال هذا (التمرين) على الاجتهاد عند السلفيين الجدد ليشمل كل شيء باستطاعتهم أن "يتمرنوا" عليه ومن ضمنها دماء المسلمين واموالهم واعراضهم تحت دعوى الجهاد. وعند النظر المتمعن في الفقرة أعلاه، وبعد تجريدها من كل الخطاب الإنشائي الذي تتضمنه، نجد اعترافاً صريحاً بعدم مقدرة السلفيين على التجديد والنظر خارج حدود نظر السلف الصالح، وقد لاحظ ذلك عدة دارسين للمنهج السلفي. أما خير من وصف تلك الحالة هو الدكتور عبد الرزاق عيد[2] حيث قال "وهناك مدرسة الحديث التي تتحرج بل وتتأبى أن تبدي رأياً حتى في ما ليس فيه نص. وعلى هذا فالمعقولية لا تكمن إلا فيما عمل به عقل السلف، أي السند والخبر. ولهذا كانوا يترخصون في شروط قبول الحديث حتى ولو كان آحاداً ضعيفاً، لأنه بذلك ينقذهم من إعمال العقل والرأي، فيفيئون إلى النقل مستريحين في ظله من وسوسات العقل". وما وصفه الدكتور عيد هو بالضبط السبب الحقيقي لهؤلاء السلف في صرف جهودهم لِما أشبع بحثاً وليس دعوى "التمرين" كما قال لنا أبو قتادة، وياله من تمرين دام ١٤٠٠ سنة.

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٢١، نسخة رقمية.

[2] سدنة هياكل الوهم- نقد العقل الفقهي، د. عبد الرزاق عيد، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٣، ص٢٦- ٢٧

وأخيراً، ينبهنا أبو قتادة إلى قضية مهمة، فيقول:

"من المهم التنبيه على القواعد التي من خلالها نحكم على الأشخاص والتنظيمات، وقد قدمتُها في مقدمة البحث بشكل لم يتنبّه له بعض القراء، فها أنا أذكرها هنا: القاعدة الأولى، فهم الرجل أو الجماعة لفهم أهل الحق (الفرقة الناجية) في توحيدي الشرع والقدر، علماً وعملاً. وهذا أساس التفريق بين السني والبدعي. القاعدة الثانية، قرب الرجل أو التنظيم وبُعده في استسلامه للنصوص، فهل هو أرائتي أم أثري؟ القاعدة الثالثة، قرب الرجل وبُعده في فهمه للطائفة المرتدة، وفي فهمه لقتالها، وهذه القاعدة تكشف لنا قدرة الرجل أو التنظيم في تطبيق القاعدتين السابقتين"[1].

ثم لا أجد عبارة أختم بها إلا قول أبي قتادة "ألا لعنة الله على أرسطو وكلياته وقواعده وقياسه ومنطقه كم أفسدت من عقول"[2]، وَ "أعوّذ بالله من أن يطمس الله بصيرتي كما وقع لغيري"[3].

---

[1] نظرة جديدة في الجرح والتعديل- محمد سرور، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[2] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٩٨، نسخة رقمية.

[3] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٣، نسخة رقمية.

يوسف صالح العييري

■ يتميز يوسف صالح العييري بمميزات متعددة تجعله محط إعجاب وتقدير في كل الكتابات والمواقع الجهادية التي يتعرض لها الباحث. فبالإضافة إلى أنه بدأ مبكراً جداً في النشاط الجهادي في أفغانستان إذ لم يتعد سنه الثامنة عشر حينئذ، ولينتهي كحارس شخصي لأسامة بن لادن في أفغانستان والسودان، فإنه أيضاً قد شارك في معارك الصومال ضد القوات الأمريكية ثم ليشهد انسحابها من هناك. أما في أحداث البوسنة فإن يوسف العييري قد ساهم بشكل بارز في جمع التبرعات لهم من داخل المملكة العربية السعودية، كما أنه أسس دورات تدريبية تمهيدية داخل السعودية نفسها لكل من أراد أن يذهب إلى هناك لعمليات الجهاد. بعد ذلك تعرض يوسف العييري إلى السجن والتعذيب، ثم ليحول فترة السجن الانفرادي إلى فترة دراسة نهمة للمصادر السلفية ليزيد معها مخزونه المعرفي السلفي والذي انعكس بشكل واضح على كتاباته. بعد خروجه من السجن، ترسخت لديه القناعة بكفر الحكومات ومن يعاونها في إرساء سلطتها، ثم ليتبنى جهاراً قضية الجهاد في الشيشان وقضية الإمارة الإسلامية في أفغانستان بقيادة حركة طالبان، ثم أصبح مطارداً مرة أخرى من الأجهزة الأمنية، ثم لينتهي قتيلاً بيد قوات الشرطة بعد أن قتل منهم اثنين وجرح مثلهما. تلك السيرة، مع ما رافقها من كتابات تُبين سعة الاطلاع للمصادر السلفية والسياسية بشكل عام، هي مصدر هذا الإعجاب والتقدير لكل من يتعرض ليوسف العييري في مصادر الفكر السلفي المتطرف. ولا يطعن في هذا الإعجاب والتقدير حقيقة أن يوسف العييري لا يحمل إلا شهادة المتوسطة ولم يُكمل تعليمه الثانوي.

أول ما يلاحظه قارئ كتب ورسائل يوسف العييري هو أن هذا القصور في التعليم الأساسي وما يستتبعه من تأهيل للدراسات الشرعية الجامعية أو المتخصصة أو الأكاديمية لا يعده العييري مدعاة للنقيصة، بل على العكس، هو فخر وميزة "شرعية" لا يجب أن يتم الغض منها أو الإفتئات عليها. فعندما جاء اتهام الشيخ سفر

الحوالي[١] لجماعات التطرف السلفي بأنهم "في الحقيقة ممن رفض المناهج وترك الدراسة، وبعضهم لا يدرس ولا ينتمي للعلم الشرعي أصلاً"، كان من جواب يوسف العييري ما يلي:

"وإن كان هذا الكلام مدحاً في أصله، إلا أنه جاء هنا في معرض الذم". ثم عاتب الشيخ سفر الحوالي بقوله "وسفر من الناس الذين أعطاهم الله القدرة على التعبير، فكان بإماكنه أن يقول رفضوا المناهج وتركوا الدراسة وبعضهم لا يدرس لأسباب شرعية، حتى يعطيهم فقط سمة من سمات الشرعية". ثم جاء التفنيد ليقول "بل جاء بالطامة عندما قال (وبعضهم لا يدرس ولا ينتمي للعلم الشرعي أصلاً)، نعم يعني لا دراسة ولا علم شرعي، بمعنى أنه فاشل محبط جاهل، سيقول البعض بأنه قال (بعضهم) وليس كلهم وهذا كلام حق، وأنا أقول لا بل هو باطل، كلهم درسوا، والجميع لديه منهج شرعي وعلم بالدليل".

وبعد استرسال بسيط ينهي تفنيده بقوله "لولا انتماؤهم للعلم الشرعي والدليل ما رأيت منهم ما رأيت، أم أن الانتماء للعلم الشرعي في قاموس سفر يجب أن يكون عن طريق سفر أو سلمان أو غيرهما، وربما يريد من الانتماء للعلم الشرعي تخرجهم من جامعة أم القرى أو الجامعة الإسلامية، فإذا لم يُنسب أحد لهم أو لتلك الجامعات فهو لا ينتمي للعلم الشرعي أصلاً، ما هو مقياس الانتماء للعلم الشرعي عند سفر، أنا لا أعلم، بما

---

[١] الشيخ سفر عبد الرحمن الحوالي، رئيس سابق لقسم العقيدة في جامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية. ولد سنة ١٩٥٠ م. حصل على شهادته العليا من جامعة أم القرى تحت اشراف محمد قطب، أخي سيد قطب. برز مع أحداث غزو الكويت وحرب تحريرها كمتبني للرأي الرافض للوجود الأمريكي على أرض المملكة، وتبنى معها بعض الآراء التي يتبناها الفكر السلفي المتطرف ومتحدياً بذلك الموقف الرسمي السعودي والموقف السلفي الرسمي. تميز الشيخ سفر بالجرأة في الطرح والنقد الحاد المباشر مما أتاح له توفر الأتباع والمعجبين بآرائه بسرعة قياسية مما حدا بالسلطات المصرية إلى اعتباره خطراً سياسياً بسبب انتشار أشرطته المسجلة بشكل واسع . اعتقلته السلطات السعودية هو والشيخ سلمان العودة، ضمن آخرين، وبقي في السجن حتى فترة قصيرة من أحداث سبتمبر في نيويورك وواشنطن. بعدها، تراجع الشيخ عن الأساليب والكثير من الأفكار التي كان يتبناها قبل سجنه مما أتاح معه الهجوم السلفي المتطرف والتقليدي المضاد عليه للتشكيك في مصداقيته وقناعاته. ولا يكاد يخلو مصدر سلفي متطرف يتعرض للشيخ سفر إما من نبرة السخرية في تذكيره بالسجن أو مقارنة كتاباته أو أقواله أو مواقفه بين فترتي ما قبل السجن وبعده.

أنه نفى عن شهدائنا الأبرار، نحسبهم كذلك ولا نزكيهم على الله، العلم الشرعي أصلاً فلا يمكن أن نعلم مقياس الانتماء"[1].

ويبدو أن قضية عدم الانتظام بالدراسة المتخصصة وانعدام المنهج الشرعي الواضح قد أثقلت كاهل يوسف العييري، فهو من ناحية يؤكد للجميع "نحن أتباع الدليل، ولا نتبع أحداً من الناس، فتبعيتنا المطلقة للدليل وتعصبنا للدليل"[2]. وهو أيضاً ينصح المسلمين "تجرّد أيها القارئ المسلم ودع عنك الخطاب غير الشرعي فإنه ليس بعلم"[3]، ويقصد بالخطاب الشرعي الدليل أيضاً. ومن جهة ثانية يؤكد على القدرة البحثية والفقهية لهؤلاء المجاهدين في استنباط هذا الدليل والتي شملت كل "المسائل التي نزلت على الأمة"، فيكتب مؤكداً:

"إنّ كتب جماعات الجهاد وأشرطتهم تدل دلالة واضحة على منهج المجاهدين وطريقتهم وفكرهم التي توافق منهج أهل السنة والجماعة في المعتقد والفقه، بل إني لا أعلم مسألة من المسائل التي نزلت على الأمة في باب الجهاد إلا وقد أفرد لها أحد من المجاهدين أو جماعات الجهاد بحثاً مستقلاً، كمسألة العمليات الاستشهادية ومسألة قتال الطائفة الممتنعة بشوكة وخطف السائحين أو قتلهم وغير ذلك من المسائل"[4]. ثم يعود ليؤكد للجميع "إن لدى المجاهدين منهجاً واضحاً بيّن المعالم في كل أمر مهم يعرض لهم"[5].

ولكنه من جهة ثالثة يبدو وكأنه يستشعر عدم قناعة القارئ بتلك التأكيدات والتي تأتي من شخص يحمل الشهادة المتوسطة. ولذلك نراه يضطر إلى تبرير ترك الدراسة بكلام عام لا يجنح إلى التفصيل من ناحية، ومن ناحية أخرى نراه يؤكد على أن هؤلاء المجاهدين، وإن كانوا أتباع الدليل كما يقول، فإنهم قد درسوا في مدارس شرعية تتيح لهم تطوير قدراتهم الفقهية في استنباط الأدلة والمناهج. ففي تبريره لترك الدراسة كتب خلال الرد على الشيخ سفر الحوالي، وكما نقلت أعلاه، بأن هؤلاء

---

[1] الحملة العالمية لمقاومة العدوان- زيف وخداع وشعارات كاذبة، يوسف العييري، نسخة رقمية مؤرخة ٦- ٤- ١٤٢٤ هـ.

[2] المصدر السابق.

[3] تساؤلات حول الحرب الصليبية الجديدة، يوسف العييري، نسخة رقمية.

[4] دفاعاً عن المجاهدين- رسالة مفتوحة لفضيلة الشيخ سفر الحوالي، يوسف العييري، نسخة رقمية، الدمام ٢٣- ٨- ١٤٢٢ هـ.

[5] المصدر السابق.

المجاهدين قد "رفضوا المناهج وتركوا الدراسة وبعضهم لا يدرس لأسباب شرعية"[1].
أما الأسباب الشرعية فهي:

"أن الغرب هو الذي استعمر بلاد المسلمين لعشرات السنين وأنه هو الذي ألغى نظم التعليم الشرعية واستبدلها بالتعليم الحديث الذي بقيت آثاره نعاني منها في بلاد المسلمين حتى اليوم"[2].

ومسألة نظم التعليم "الشرعية" والتي تبرز في الكثير من الكتابات السلفية تُلح على طريقة طلب العلم عند السلف الصالح، وهي باختصار طريقة التلقين المباشر من شيوخ العلم مع التركيز على العقيدة والحديث النبوي الشريف بحيث يتغلب على أي علم "دنيوي" آخر. وما التعليم الحديث الذي يرفضه هؤلاء إلا ترديد في الحقيقة لما يقوله السلفيون كلهم ولكن تختلف درجته وأسلوب طرحه بحسب موقع هذا السلفي سواء من الدولة أو من الجماعات العاملة بمعزل عنها. ففي تصريح للشيخ صالح بن فوزان الفوزان، عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، نشرته جريدة الرياض السعودية[3] تتبدى تلك النظرة إلى العلوم "الدنيوية" كشيء ثانوي ويجنح إلى، ربما، التفاهة في مقابل العلوم الشرعية. فالحاجة إلى المفتي والإمام والخطيب "تفوق" حاجتهم إلى الطبيب مثلاً من وجهة نظر السلفيين. جاء في تصريح الشيخ صالح بن فوزان الفوزان:

"كل يوم ينشر في الصحف أخبار عن فتح كلية للطب وكلية للعلوم وكلية وكلية[4] في جامعة الإمام والجامعة الإسلامية وغيرها من الجامعات الإسلامية، ولا تفتح في الجامعات المدنية كليات شرعية رغم المطالبات الملحة في ذلك. اننا نرجو من المسؤولين الإهتمام بهذا الأمر المهم، فالناس بحاجة إلى العلوم الشرعية أكثر من حاجتهم إلى الطب والعلوم وغيرها، لأنهم بحاجة إلى المفتي والإمام والخطيب والقاضي والداعية أكثر من حاجتهم إلى الطبيب ونحوه، وهم بحاجة كذلك إلى الفقه في دينهم وعبادتهم وبحاجة إلى تقويم الأفكار والبعد بها عن الإنحراف والغلو والتطرف، ولا يمكن ذلك إلا بدراسة العلوم الشرعية والعقائد الصحيحة والمنهج السليم".

---

[1] الحملة العالمية لمقاومة العدوان- زيف وخداع وشعارات كاذبة، يوسف العييري، نسخة رقمية مؤرخة ٦- ٤- ١٤٢٤ هـ.

[2] فضلاً انبطحوا سراً، يوسف العييري، نسخة رقمية مؤرخة ٢١- ٢- ١٤٢٢ هـ.

[3] جريدة الرياض، العدد ١٤٦٢٦، الخميس ٧ رجب ١٤٢٩هـ - ١٠ يوليو ٢٠٠٨م.

[4] كذا تكررت كلمة "كلية" في التصريح.

أما عن مسألة الدراسة الشرعية والفقهية، فهذا هو ما كتبه يوسف العييري عن التعليم الشرعي للمجاهدين عندما كانوا يقاتلون مع جماعة طالبان في أفغانستان:

"ولما كثر الأنصار وجدوا بأنهم في حاجة ماسة لرسم منهج شرعي يضبط ذلك العمل كاملاً، فأنشئت بعض المعاهد كان من أشهرها (المعهد الشرعي) والذي لا زال قائماً في قندهار، وقد قصف في أول يوم من أيام الضربات الغاشمة[1]، وقد وضع المعهد الشرعي منهجاً متكاملاً وألزم بعض المجاهدين بأخذ دورات شرعية فيه لمدة أقلها ٤٥ يوماً قد تمتد إلى سنتين مع بعض الشباب الراغب في مواصلة الطلب"[2].

يشن يوسف العييري أعنف هجوم على الإطلاق، فيما حصلت عليه من أدبيات الفكر السلفي المتطرف، على ما يسميه المنهج العقلاني وكل من أو ما يندرج تحته من اسماء أو مواضيع. فنبرة العداء والنفور ترتفع عنده إلى أقصى درجاتها عندما يتطرق إلى هؤلاء المفكرين الإسلاميين أو أصحاب هذا المنهج. يقول يوسف العييري:

"ها نحن أولاء بحمد الله ومنّه نمشي بثبات يقيني واستعلاء قطعي فوق أشلاء المنهج العقلاني الوافد بطرفيه الملحد الكافر والظال، المنتسب أهله إلى الإسلام وما زالوا، وندوس بحجج الحق المتبخترة فوق ركام باطلهم الآفك الآفل، ونرتفع بإباء إيماني فوق كل الشبهات المتجلجة التي اخترعها إبليس رائد المدرسة العقلانية الأولى حينما قرر بعقله أن النار خير من الطين، فأورثهم ذلك القياس العقلي الفاسد فتلقفه أفراخهم ولا زالوا نسأل الله أن يشغلهم في أنفسهم"[3].

وفي سبيل مشيه هذا فوق أشلاء المنهج العقلاني، يهاجم يوسف العييري كل من يندرج تحت مسمى مفكر أو فيلسوف أو معتزلي أو شيخ دين غير سلفي أو سلفي لا يرى رأي العييري، أو اقتصادي أو مثقف أو رجل أعمال وتاجر ذي فكر ليبرالي أو علماني، بل وحتى بعض أئمة الأشعرية هجوماً عنيفاً لا هوادة فيه، ويجنح أحياناً إلى النبز والسخرية بل وحتى الشتيمة والدعوة الصريحة إلى القتل. وتشتمل قائمة يوسف العييري على اسماء مثل فهمي هويدي، محمد عمارة، حسن الترابي، محمد فتحي عثمان، عبدالله العلايلي، عبد الحميد متولي، عبد العزيز كامل، كمال أبو المجد، الدكتور حسن حنفي، ماهر حتحوت، وحيد الدين خان، طارق البشري، الشيخ يوسف القرضاوي، الدكتور محمد سليم العوا، أحمد صالح جمجوم وزير التجارة

---

[1] يقصد الهجوم الأمريكي على أفغانستان.

[2] دفاعاً عن المجاهدين- رسالة مفتوحة لفضيلة الشيخ سفر الحوالي، يوسف العييري، نسخة رقمية، الدمام ٢٣- ٨- ١٤٢٢ هـ.

[3] حسن فرحان المالكي وظاهرة نقض أصول الشريعة، يوسف العييري، نسخة رقمية.

السعودي السابق، الدكتور محسن العواجي، الدكتور سفر الحوالي، الشيخ عبد العزيز ابراهيم القاسم، الشيخ محمد الغزالي، جمال الدين الأفغاني، الشيخ محمد عبده، محمد رشيد رضا صاحب المنار، محمد أحمد خلف الله، أحمد أمين وابنه حسين أحمد أمين، محمود أبو رية، أحمد زكي أبو شادي، طه حسين، محمود الشرقاوي، عبد الرحمن الشرقاوي، محمد سعيد العشماوي، عبد الجواد ياسين، محمد أركون، عبد القادر جغلول، الجاحظ، الزمخشري، القاضي عبد الجبار، عمرو بن عبيد، الإمام الجويني، الإمام الرازي صاحب التفسير الكبير، الإمام أبي حامد الغزالي، مجلة المسلم المعاصر، مجلة العربي، وغير هؤلاء أيضاً.

وكأمثلة على ما كتبه في مهاجمة هؤلاء أو منهجهم، هذه بعض الاقتباسات مع حذف الاسماء المعنية حيثما رأيت ضرورة لذلك:

"هذا الخبيث يعبد عقله ويقدسه ويقدمه على النص هذا دأبه، ويلقي الشبهات على ابناء المسلمين، ونتحدى أن يجد أحد من الناس مقالاً له يقر فيه بكفر النصارى. فهذا المسخ وأمثاله اختارتهم الحملة، لينشروا حقيقة الإسلام ويكشفوا زيف الحملات ضده، أول من يحتاج إلى قطع دابر هو هذا وأمثاله، وأول من أصيب الإسلام به هو هذا وأضرابه، فهذا كما يعبر عنه سفر[1] [الحوالي] بأنه (زنديق) كما سيأتي، وأنا أقول بأنه يجب قتله"[2].

"هذا الضال هو الذي يقول في مقال له بعنوان (وثنيون هم عبدة النصوص) واصفاً محاولة تعطيل العقول أمام النصوص، على حد تعبيره، أنها (وثنية جديدة، ذلك أن الوثنية ليست فقط عبادة الأصنام فهذه صيغة الزمن القديم، ولكن وثنية هذه الزمان صارت تتمثل في عبادة القوالب والرموز في عبادة النصوص والطقوس)، قاتله الله، أصبح تقديس النص يشابه عبادة الأصنام، ألا لعنة الله عليك وعلى من رضي بقولك"[3].

"ومن ضمن علماء الإسلام، زعموا، الذين دخلوا في هذه الحملة لينشروا حقيقة الإسلام، الضال (...) المصري الخبيث (...) يتكلم (...) في (...) عن نظريته التي يدعو إليها وطريقته التي يمشي عليها مشيراً إلى أنها (تعلي من شأن العقل وتجعله معياراً

---

[1] يستغل يوسف العييري كتابات وآراء الشيخ سفر الحوالي لفترة ما قبل سجنه ليهاجمه ويلمز من مصداقيته وجهوده الدعوية من ناحية، ومن ناحية أخرى ليؤكد بأن هذه الآراء قد تبناها أيضاً سلفيون منظوون تحت الراية الرسمية لدولهم.

[2] الحملة العالمية لمقاومة العدوان- زيف وخداع وشعارات كاذبة، يوسف العييري، نسخة رقمية مؤرخة ٦- ٤- ١٤٢٤ هـ.

[3] المصدر السابق.

وميزاناً حتى بالنسبة للنصوص والمأثورات، حتى لنستطيع أن نقول، إن موقفها من العقل والفلسفة يجعلها الإمتداد المتطور لمدرسة المعتزلة فرسان العقلانية في تراثنا القديم). ويقول في (...) واصفاً منهجية تياره العقلاني بأنها (لا تدعوا للعودة إلى مجتمع السلف، لأنها تدرك استحالة ذلك، فضلاً عن خطره وضرره). قاتلك الله أنت ومن زعم أنك مصلح ستنشر حقيقة الإسلام (...) وقال أيضاً ممجداً عبد الجبار بن أحمد الهمداني فهو (أعظم أئمة المعتزلة في عصره، وصاحب التراث الذي لولاه لما بقي لنا من تراث المعتزلة، ما يجلو موقفهم الفكري على حقيقته. وقد قاد الصحوة الإعتزالية في عصر اضطهاد المعتزلة)، ويقول عن عمرو بن عبيد (فهو زاهد المعتزلة وناسكهم وعالمهم وقائدهم وقد ساهم في الثورة ضد بني أمية)، نعم بمقياسنا مقياس أهل السنة أنت ومن مجدتهم زنادقة، قاتلكم الله جميعاً"[1].

"إن هؤلاء العقلانيون سلسلة ظالم أهلها، ابتدأت من المعتزلة الضلال الأول، ثم لم يخب أوارها إلى هذه الساعة فتلقفها المبتدعة والمنحرفون، وقفز إليها المتحللون والمتهوكون، كل ينادي بها ويدعو إليها لكن بألوان متغيرة وأثوب مزركشة وألفاظ منمقة. وهذا كله مما يغرر ذوي العقول القاصرة ويبهر ذوي الأنظار الضعيفة الذين يحسبون كل لامع ذهباً. لذلك فإننا رأينا عدداً من عامة الناس قليلي الفهم، كليلي النظر لا يفهمون شرعاً ولا يعقلون لغة، ومع ذلك تسربت إليهم من أولئك الزاعمين العقل تلك الخدعة العقلانية الجاهلة. فكم سمعنا من جاهل يعترض على السنة النبوية، وكم سمعنا من بليد ينتقص نصاً شرعياً متواتراً، وكم سمعنا من عامي لا يعرف قطاته من لهاته يستدرك على الكبار الكبار، وكم سمعنا من نصف متعلم يعلو بصوته رداً لعقائد مسلمة، وكم سمعنا من شبه مثقف خلا له الجو فأرغى وأزبد واشتد حتى تكاد أمعاؤه تتقطع، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً. أولئك العقلانيون القدماء بقدم ضلالتهم لا زلنا نسمع من يلمعهم ويفخمهم ويفخم شأنهم، ويعظم أمرهم، فيقول فيهم واصفاً مبجلاً القاضي.. الإمام.. الأستاذ.. الداعية.. المجدد.. الفيلسوف.. المفكر.. إلى آخر تلكم الألقاب الفارغة التي لا تحمل شيئاً مما تدل عليه أكثر من وزن المداد"[2].

"جمال الدين الأفغاني وهو يعتبر من أبرز المؤسسين لهذا التيار العقلاني في منتصف عام ١٨٠٠م، وهو رجل تكتنف حياته الغموض والأسرار، وأثبت محمد رشيد رضا أنه مازندراني من أجلاف الشيعة"[3].

[1] المصدر السابق.

[2] حسن فرحان المالكي وظاهرة نقض أصول الشريعة، يوسف العييري، نسخة رقمية.

[3] المصدر السابق.

"ومن أبرز طلاب هذا الخبيث محمد عبده ويعتبر هو المؤسس الحقيقي والأب الفكري والروحي لجيل العصرانيين بعد جمال الدين الأفغاني. ويلحظ من آرائه أنه يميل كما في التفسير لما يتناسب مع المعارف الغربية السائدة في عصره، وهو صاحب المقولة الشهيرة (ما أدري أين يضع بعض العلماء عقولهم عندما يغترون ببعض الظواهر، وببعض الروايات الغريبة التي يردها العقل). ويقول عن منهجه في التفسير في كتابه الإسلام والنصرانية (الأصل الأول للإسلام النظر العقلي لتحصيل العلم، وهو وسيلة الإيمان، والأصل الثاني للإسلام تقديم العقل على ظاهر الشرع عند التعارض)"[١].

"ولن أتكلم عن أحمد صالح جمجوم وزير التجارة سابقاً، بل سفر[٢] [الحوالي] يمكن أن يتكلم لكم عن الغرفة التجارية ووزارة التجارة، أين يا سفر شرحك لرسالة تحكيم القوانين الوضعية للشيخ محمد بن إبراهيم؟ ألم يتقرر عندك ودرسته لنا أن الغرفة التجارية محكمة طاغوتية؟ لماذا أصبح رئيس الغرفة الآن من الدعاة إلى الإسلام؟"[٣].

"لقد تقصدت إفراد الحكم عليهم وخاصة من سبق ذكرهم بهذا الفصل لا لأهمية الحكم ذاته لأنه ليس مقصوداً أكثر من قصدنا لكشف أباطيلهم، بل أفردت هذا الفصل لأقطع الطريق على أولئك الغوغائيين الذين سيلزمونني بأني أكفر الجميع لأني ذكرتهم في فصل واحد، فبما أني ذكرت أزهرياً مع علماني أو ماركسي فيعني ذلك أني أحكم على الجميع بالكفر، ومع العلم أن هذا الإلزام باطل شرعاً وعقلاً، إلا أني أردت أيضاً أن أقدم رمي الحجر قبل نباح البعض الغوغائي. ولذلك لا بد من القول في أن هؤلاء العصرانيون أو العقلانيون أو أفراخ المعتزلة أو ما شئت أن تسميهم ليسوا سواءً. فهناك من يصدر في كتاباته عن نية صريحة في هدم الإسلام متأثراً بأفكار قومية علمانية أو يسار شيوعي. وهناك من يحاول إثارة الارتباك في أفكار الإسلامين عن طريق شغلهم باصطلاحات مبتدعة صعبة الضبط ضبابية المعنى، أو عن طريق قلب

---

[١] مستقبل العراق والجزيرة العربية بعد سقوط بغداد، يوسف العييري، نسخة رقمية.

[٢] مرة أخرى يستغل يوسف العييري آراء وكتابات الشيخ سفر الحوالي في فترة ما قبل سجنه للمز جهوده الدعوية بعد أن تخلى عن الأفكار المتطرفة التي كان يتبناها. لاحظ أن الشيخ سفر الحوالي كان أستاذ ورئيس لقسم العقيدة في جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية عندما كان يتبنى هذه الآراء ويدعو لها، ومن هنا جاءت عبارة العييري (ودرسته لنا) مع العلم بأن العييري لم يُكمل حتى الثانوية العامة، ولكنه يلمح إلى طلبة الجامعة الذين درسوا تحت يدي الشيخ سفر الحوالي وسمعوا منه هذه الآراء.

[٣] الحملة العالمية لمقاومة العدوان- زيف وخداع وشعارات كاذبة، يوسف العييري، نسخة رقمية مؤرخة ٦- ٤- ١٤٢٤ هـ.

مواقف التراث بأفكاره وحركاته، فيجعل المنحرفين والضلال أصحاب عدالة وثورة، في حين يجعل علماء الإسلام وثقات التاريخ ووجوهه المستنيرة حقاً يجعلهم أهل ممالأة للسلطة، أية سلطة، وأهل جمود ورجعية ونحو ذلك، وأكثر العصرانيين في هذه المرحلة من هذا الصنف"[1].

"أنا لن أتكلم عن (...) وفساده المنهجي والعقدي، يكفي أن تزوروا منتداه المسمى بالوسطية وهو بحق ينبغي أن يسمى (الوسخية)، ففيه من الكفريات ما لا حد له ومن شك في ذلك فما عليه إلا أن يزوره، فـ (...) هو الذي احتضن (...) وصدره ليسب ويقدح في الإمام أحمد وشيخ الإسلام والإمام محمد بن عبد الوهاب، وقبل ذلك في أصحاب رسول الله (ص)، (...) كما قال الأخ برغش بن طوالة يحتاج إلى استتابة، لأن الراضي بالكفر كافر فكيف بالناشر له والمحتضن لأصحابه. أيها المغفلون لا تغتروا بالاسماء ولا بالسابقة، فمنصور النقيدان[2] الزنديق سابقته أحسن من سلمان وسفر ومحسن وأحسن من الجميع كما يعرف ذلك الجميع، وتحول إلى زنديق، بعض الصحابة الذين ارتدوا لم تشفع لهم سابقتهم"[3].

من الواضح في الأدبيات الجهادية أن مسألة رجوع أي شخص عن تبني آرائهم الفقهية والجهادية وعن منهجهم العملي هي مسألة حساسة جداً وتستدعي ردود أفعال مبالغ بها سواء في الأسلوب أو المحتوى. ولا يشذ يوسف العييري عن هذا السياق، فكما رأينا مثال في الاقتباس السابق عند التطرق إلى منصور النقيدان، فإن الشيخ سفر الحوالي يحصل على نصيب الأسد من الهجوم المركز وذو الطابع التهكمي في كتابات

---

[1] حسن فرحان المالكي وظاهرة نقض أصول الشريعة، يوسف العييري، نسخة رقمية.

[2] منصور النقيدان، ولد سنة ١٩٧٠ في مدينة بريدة في المملكة العربية السعودية. ترك الدراسة وهو ابن ستة عشر سنة وانظم إلى ما يُعرف بـ "إخوان بريدة" وهم جماعة سلفية متشددة تعتبر امتداد لجماعة الإخوان السلفية التي قاتلت مع الملك عبد العزيز بن سعود مؤسس المملكة الحديثة. قاده الفكر السلفي المتطرف إلى تفجير محلات لبيع أفلام الفيديو في الرياض وحكم عليه بـ ١٦ سنة سجناً. صدر عفو ملكي عليه في نهاية سنة ١٩٩٧ بعد عشرين شهراً من سجنه. بعد سنة من اطلاق سراحه تم تعيينه إماماً بأحد مساجد الرياض. بعدها بدأ يتبنى آراءً ليبرالية متعارضة مع الفهم السلفي المتشدد بل وحتى الرسمي وخصوصاً فيما يتعلق بالموقف من المعتزلة. بسبب هذه الآراء وهجوم شيوخ السلفية عليه فقد وظيفته كإمام مسجد وتحول إلى الكتابة الصحفية. تطرق في كتاباته إلى النزعة التكفيرية للسلفية وعلاقتها بالعمليات الإرهابية التي تتبناها الجماعات السلفية المتطرفة. وكون أنه كان واحداً من الجهاديين ثم انقلب عليهم، فإن الأدبيات المتطرفة تتطرق له بشكل متعمد واستفزازي وعنيف.

[3] المصدر السابق.

العييري. فلا ينفك يستدعي، ولأوهى الأسباب، مسألة السجن الذي تعرض له الشيخ الحوالي كسبب مباشر لتغير آراءه. والحقيقة هي أن الشيخ سفر الحوالي بالذات يملك من الكاريزما البلاغية في كتاباته وخطاباته مما يجعل مسألة رجوع الشيخ عن فكر هؤلاء المتطرف مسألة خطيرة جداً وتهدد ذات المنهج بشقيه الاعتقادي والعملي. ولهذا السبب فإن العييري يتفادى التطرق المباشر إلى منهج الشيخ الحوالي لتفنيده، اللهم إلا دعوة عامة لمناظرة الجهاديين وجهاً لوجه، ولكنه يتبنى في المقابل الجانب التهكمي الواضح من جهة، ومن جهة أخرى يقارن بين آراء الشيخ السابقة والحالية في محاولة واضحة منه لهز الثقة بطرحه وجهودية الدعوية. وهذه الحساسية المفرطة من كل شخص قرر الرجوع عن هذا المنهج المتطرف هو في الحقيقة أحد أهم نقاط ضعف هذا الفكر. فالإيحاء العام الذي تعطيه كتابات هؤلاء عند التطرق لكل من رجع عن فكرهم هو أن مسألة المنهج السلفي تتطلب جهوداً استثنائية لإثباتها وإبقائها حية، من حيث انتقائية النصوص الشرعية وانتقائية الفقهاء من جهة، ومن جهة أخرى من حيث حقيقة أن الأغلبية الساحقة من المسلمين تقف أصلاً على طرف النقيض من هؤلاء. هذان العاملان يتضاعف خطرهما على هذا المنهج المتطرف مع كل فرد يقرر أن يرجع عنه، ثم يقرر أن يتكلم أو يكتب مفنداً لما كان يعتقده.

مشكلة السلفية بشكل عام، والمتطرف بشكل خاص، مع أي منهج "عقلاني" يلخصه يوسف العييري في هذا الاقتباس:

"إن العقلنة أو العقلانية لا تعني ما يتبادر إلى ذهن السامع لأول وهلة، بل تعني أن يحل العقل محل النص وأن يقوم هوى الإنسان مقام هدي الرحمن وأن تكون النظريات البشرية حاكمة على القطعيات الربانية، وهذا ما لا يقبل به عاقل ولا مسلم. فالعقلانية بهذا المفهوم تعني التفسير العقلاني لكل شيء في الوجود أو تمرير كل شيء في الوجود من قناة العقل لإثباته أو نفيه أو تحديد خصائصه. وقد يقال في تعريفها: العقلانية يراد بها عموماً المذهب الفلسفي الذي يرى أن كل ما هو موجود يرد إلى مبادئ عقلية وخصوصاً الاعتداد بالعقل ضد الدين بمعنى عدم تقبل المعاني الدينية إلا إذا كانت مطابقة للمبادئ المنطقية والنور الفطري. فالعقلانية في حقيقتها إلغاء النص أمام النظر العقلي المجرد أو الهوى المجرد الذي يستقبح اليوم ما كان حسناً بالأمس، ويستقبح في وقت ما كان حسناً عنده في وقت سابق. وهي في حقيقتها علمانية أو عصرية أو تغريبية أو ما شئت من الاسماء، لأنها جميعاً في ثمرتها إنما تعني الانسلاخ من الضوابط الشرعية، وانفراط عقد دلائل الهدى، والفصل الباطل بين النقل الصحيح والعقل الصريح"[1].

---

[1] حسن فرحان المالكي وظاهرة نقض أصول الشريعة، يوسف العييري، نسخة رقمية.

من الواضح هنا المبالغة الشديدة في تبسيط وتسطيح منهجية التوجه "العقلاني"، كما يسميه العييري، في تعامله مع النص المقدس. وحتى أوفر على القارئ الكريم الشرح النظري، فسأضرب مثالاً من رسالة العييري نفسها والتي نقلت منها الاقتباس أعلاه. فعند تطرقه لمحمود أبو رية، كأحد الأمثلة على ما كتبه أعلاه من (الاعتداد بالعقل ضد الدين) و (العقلانية في حقيقتها إلغاء النص أمام النظر العقلي المجرد أو الهوى المجرد) و (الانسلاخ من الضوابط الشرعية)، كتب العييري ما يلي:

"وقال أبو رية في كتابه (أضواء على السنة المحمدية) بعد أن زعم أنه بذل مجهوداً كبيراً في دراسة مصادر السنة الصحيحة ما نصه (حتى انتهيت إلى حقائق عجيبة ونتائج خطيرة، ذلك أني وجدت أنه لا يكاد يوجد في كتب الحديث كلها مما اسموه صحيحاً، أو ما جعلوه حسناً، قد جاء على حقيقة لفظه ومحكم تركيبه، كما نطق الرسول به، ووجدت أن الصحيح على اصطلاحهم إن هو إلا معان مما فهمه بعض الرواة، ومن أجل ذلك جاءت أكثر الأحاديث وليس عليها من ضياء بلاغته صلوات الله عليه إلا شعاع ضئيل). وقال في مجلة الفتح متابعاً لسيده جولد زيهر اليهودي (لو أن هؤلاء الصحابة كانوا قد فعلوا في تدوين حديث رسول الله (ص) مثلما فعلوا في تدوين القرآن، لجاءت هذه الأحاديث على غير ما هي عليه الآن، فتكون كلها متواترة ليس فيها شيء اسمه صحيح ولا شيء اسمه حسن ولا ضعيف ولا موضوع)"[1].

المشكلة في هذا الذي اقتبسه يوسف العييري من كتب أبو رية ليجعلها كمثال لتلك العقلانية التي تريد أن تهدم الدين وتنسلخ من الضوابط الشرعية، هي أن كل الذي قاله أبو رية هو إما حقيقة يُقر بها السلفيون أنفسهم، أو منطق بسيط لا يحتاج إلى كبير جهد لفهمه. فموضوع نقل الحديث بالمعنى وليس عين لفظ النبي (ص) أوردتها المصادر السلفية نفسها مع غيرها من المصادر الفقهية كحقيقة لا تقبل الشك أو الجدال. بل إن نقل الحديث بالمعنى قد مارسه الصحابة أنفسهم ومن روى عنهم كما رأينا في المدخل لهذا الفصل، مما جعل النحويين يمتنعون عن الاستشهاد بالحديث الشريف على اللغة. فالحقيقة هي أن أغلب الحديث المروي عن النبي (ص) هو نقل لمعنى كلامه وليس نص لفظه، ولذلك جاءت بعض الأحاديث وقد وقع فيها اللحن الذي يستحيل وروده عن النبي (ص)، كما جاءت الأحاديث لتصف حادثة واحدة بألفاظ مختلفة متباينة يستحيل ورودها عنه (ص) كلها في هذه الحادثة الواحدة. أما مسألة تدوين الحديث، فكل ما قاله أبو رية هو أنه لو تم تدوين الحديث الشريف في أيام الصحابة عند تدوين القرآن، لمنعوا بهذا احتمال الكذب والوضع على النبي (ص)

---

[1] المصدر السابق.

كما حدث تماماً مع القرآن. فأي دليل في هذا على تلك العقلانية التي تريد الإنسلاخ من الضوابط الشرعية والإعتداد بالعقل ضد الدين؟!

قد يجنح القارئ الكريم هنا لأن يرجع السبب فيما كتبه العييري واستشهد به إلى محدودية تعليمه، ولكن السبب الحقيقي هو تلك الذهنية السلفية التي رأيناها في مدخل هذا الفصل والتي ترى في قبول "السلف" لنص أو تقرير أو مفهوم معين حجة في حد ذاته بغض النظر تماماً عن أية "حقيقة" قد تُلقي بظلال شك على شرعية هذا القبول والتسليم. وعندما نقول "السلف" لا يجب أن نفهم أن هذا المصطلح يعني الإجماع أو حتى الأغلبية الساحقة منهم، ولكن من شاء السلفيون أن يتبنوا رأيه في هذه المسألة بالذات حتى وإن خالفه من هم أكثر علماً وسابقة (مسألة الإعتزال عند الفتن وقتال علي ومعاوية كمثال). فيجب علينا أن نقبل ما قبلوه من المعاني الظاهرة للنص "وإن نَبَتْ عن الأسماع واستوحش منها المستمع، فإنما عليه الإيمان بها ولا يرد جزءاً واحداً"[1]. هذه الذهنية السلفية هي التي قادت يوسف العييري إلى اتهام أبو رية، لا لشيء إلا لإيراده حقيقة قد تهدد هذه المبدأ السلفي الأصيل. وهذه الذهنية السلفية التي ترى في السلف وعقولهم كنموذج خارق غير قابل للتكرار أو المماثلة هي التي قادت إلى المبالغة الشديدة في تبسيط وتسطيح منهجية التوجه "العقلاني" في تعريف العييري لها، لا لشيء إلا لأن عقول السلف لم تعمل في هذه الإشكاليات وتلك الحقائق من قبل. فإذا كان الأمر كذلك، فإن كل شذوذ، أو كل تفكير، أو كل استنتاج واستقراء، زيادة عمّا عمل به عقل "السلف" هو موضع اتهام وشك لأنه عقل يعمل "ضد الدين".

ومن هذا المنطلق نستطيع أن نفهم لماذا أورد يوسف العييري ضمن قائمة العقلانيين الذين يريدون الانسلاخ من الضوابط الشرعية اسم الشيخ محمد الغزالي مثلاً. هذا الاقتباس يوضح السبب في ذلك:

"الأزهري محمد الغزالي الذي نرى في كتاباته منهجاً عقلانياً ملفوفاً يتمثل في إعطاء العقل أكبر من منزلته، فلا يكتفي أن يكون العقل مستبطاً بل يجعله قابلاً راداً ومؤثراً وهذا هو منهج المعتزلة (...). ويقول في مجلة الدوحة القطرية عدد ١٠١ (ألا فلنعلم أن ما حكم العقل ببطلانه يستحيل أن يكون ديناً، الدين الحق هو الإنسانية الصحيحة، والإنسانية الصحيحة هي العقل الضابط للحقيقة المستنيرة بالعلم الضائق بالخرافة النافر من الأوهام، ولا نزال نؤكد أن كل حكم يرفضه العقل، وكل

[1] إعتقاد أئمة السلف أهل الحديث، جمع محمد عبدالرحمن الخميس، دار إيلاف الدولية للنشر، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩٩، ص٦٥، والاقتباس هو من فصل اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل.

مسلك يأباه أمرؤ سوي وتقاومه الفطرة المستقيمة يستحيل أن يكون ديناً)، لذلك نرى الغزالي يرد بجرأة بالغة كثيراً من الأحاديث النبوية الصحيحة الثابتة لمجرد أنها لم (تركب) على عقله"[١].

ولا يقف العييري عند هذين المثالين أعلاه، بل يستمر في إيراد أمثلة يجعلها في موضع اتهام مع أنها إما حقائق غير قابلة للشك أو مرويات أوردتها الأدبيات السلفية نفسها. فمثلاً عند كلامه على أحمد أمين، يأخذ عليه الآتي:

"وزعم أيضاً في كتابه [ظهر الإسلام] أن الحديث لم يدون في عهد الرسول (ص)، وأن الوضع والكذب على الرسول (ص) كثر حتى في عهده عليه الصلاة والسلام، وقال إن علماء الحديث لم يعنوا بنقد المتن كما اعتنوا بنقد السند، وشكك في مرويات أبي هريرة رضي الله عنه لكثرتها وعدم كتابته للحديث وأن بعض الصحابة شكوا في حديثه وبالغوا في نقده"[٢].

بعد أن يتجاهل، تعمداً أو ربما جهلاً، الحقيقة التاريخية لنقل الحديث الشريف بالمعنى وليس عين لفظ النبي (ص) وأن الحديث لم يدون على عهد النبي (ص) وأن العلماء لم يعنوا بنقد المتن عنايتهم بنقد السند وأن هناك من الصحابة والصحابيات من شكك في مرويات أبي هريرة ونقدوه وأن هناك آية في القرآن نزلت بسبب صحابي ادعى كذباً[٣]، بعد هذا كله، من الغريب أن يوسف العييري يكتب مهاجماً هؤلاء العقلانيين كما يسميهم:

"لذا غني عن القول أن نذكر بأن هؤلاء جميعاً يجمعهم القفز فوق حقائق التاريخ ونصوص الشريعة والولوغ في تشويه علوم الشريعة وواقع المسلمين وتاريخهم، فمقل منهم ومستكثر في الشرب من ذلك الزقوم المهلك. وعلى ذلك فمنهم من يكفر ببدعته لاستكثاره ولسوء نيته ومنهم من لا يكفر ولكنه لا يقل خطراً عمن كفر وكلهم في الهدم سواء"[٤].

هذا القفز على حقائق التاريخ وتشويه علوم الشريعة وواقع المسلمين وتاريخهم هو عين ما مارسه هو بوعي أو من دون وعي منه. فإن كان بعلم منه، فهذا سوء نية، وإن كان

---

[١] حسن فرحان المالكي وظاهرة نقض أصول الشريعة، يوسف العييري، نسخة رقمية.

[٢] المصدر السابق.

[٣] (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين). سورة الحجرات، الآية٦

[٤] المصدر السابق.

بجهل، فما عذر الجاهل حين يتكلم فيما لا يعرف، ولا يفهم، ولا يفقه، وخصوصاً في مسائل التكفير والتفسيق والتدمير ودعوات القتل؟

من الطريف هنا أن نذكر، قبل الانتقال من هذه الجزئية، أن العييري يأخذ على أحمد أمين قوله "فلما نُكّل بالمعتزلة على يد المتوكل، علا منهج المحدثين وكاد العلم كله يصبح رواية. وكان نتيجة هذا ما نرى من قلة الابتكار، وتقديس عبارات المؤلفين، وإصابة المسلمين غالباً بالعقم الفكري، ومع الأسف فمنهجهم ساد منهج المعتزلة وغلبهم"[1].

لنعد قليلاً إلى الشيخ سفر الحوالي وذلك الهجوم المركز الذي تعرض له من جهة يوسف العييري. أول ما نلاحظه في كتابات الشيخ الحوالي، والتي يختارها لنا ببراعة يوسف العييري، هو ذلك التشابه التام بين ما جادت به قريحته وبين الكتابات والأدبيات السلفية المتطرفة والتي أصبحت تملأ فضاء الإنترنت فيما يتعلق بالمنهج "العقلاني" كما يسمونه. وللتدليل على هذه الجزئية لنقتبس من يوسف العييري أحد أمثلته التي أوردها. ابتدأ يوسف العييري اقتباسه بأسلوب تهكمي ساخر مُلمحاً إلى التحول الذي طرأ على الشيخ الحوالي بعد فترة السجن قائلاً:

"فضيلة الشيخ سفر، الذي توفي في السجن رحمه الله بأيدي محسن العواجي وعبد العزيز القاسم في غرفة ١٠٥ جناح ٢ في سجن الحائر، يقول أيضاً في نفس كتاب ظاهرة الإرجاء في الجزء الأول..."[2].

بالطبع، قوله "توفي" يقصد به التحول الذي طرأ على آراء الشيخ الحوالي، وأنه غدا إنساناً جديداً لا يمت لآرائه القديمة بصلة. ثم يبتدئ العييري بإيراد الاقتباسات متتالية من هذا الكتاب. أدناه هو اختصار لأحد هذه الاقتباسات والتي جاءت في حاشية كتاب الشيخ سفر الحوالي بقلمه:

"الاتجاه المسمى العصرية (Modernism) وهي زندقة عصرية يروّج لها عصابة من الكتّاب يتسترون بالتجديد، وفتح باب الاجتهاد لمن هب ودب، وكتاباتهم صدى لما يدور في الدوائر الغربية المترصدة للإسلام وحركته. وربما يكشف الزمن عن صلات أوضح بينهم وبينها، كلهم أو بعضهم. وأصول فكرهم ملفقة من مذاهب المعتزلة والروافض وبعض آراء الخوارج مع الاعتماد على كتب المستشرقين والمفكرين

---

[1] حسن فرحان المالكي وظاهرة نقض أصول الشريعة، يوسف العييري، نسخة رقمية.

[2] الحملة العالمية لمقاومة العدوان- زيف وخداع وشعارات كاذبة، يوسف العييري، نسخة رقمية مؤرخة ٦- ٤- ١٤٢٤ هـ.

الأوربيين عامة. وهم في كثير من الجوانب امتداد للحركة الإصلاحية التي ظهرت في تركيا والهند ومصر، على يد الأفغاني ومدحت باشا وضياء كول آلب وأحمد بهادر خان وأضرابهم. وتتلخص أفكارهم في:

١- تطويع الإسلام بكل وسائل التحريف والتأويل والسفسطة لكي يساير الحضارة الغربية فكراً وتطبيقاً.

٢- إنكار السنة إنكاراً كلياً أو شبه كلي.

٣- التقريب بين الأديان والمذاهب، بل بين الإسلام وشعارات الماسونية.

٤- تبديل العلوم المعيارية، أصول الفقه وأصول التفسير وأصول الحديث، تبديلاً تاماً، وفرّعوا على ذلك إنكار الإجماع والاعتماد على الاستصحاب الواسع والمصالح المرسلة الواسعة، كما يسمونها، في استنباط الأحكام واعتبار الحدود تعزيزات وقتية.

٥- الإصرار على أن الإسلام ليس فيه فقه سياسي محدد وإنما ترك ذلك لرأي الأمة، بل وسعوا هذا فأدخلوا فيه كل أحكام المعاملات فأخضعوها لتطور العصور وجعلوا مصدرها الاستحسان والمصالح الواسعة.

٦- تتبع الآراء الشاذة والأقوال الضعيفة والرخص واتخاذها أصولاً كلية. وهذا الاتجاه على أية حال لا ضابط له ولا منهج، وهدفه هدم القديم أكثر من بناء أي شيء جديد، وإنتاجه الفكري نجده في مجلة المسلم المعاصر، ومجلة العربي، وكتابات حسن الترابي، ومحمد عمارة، ومحمد فتحي عثمان، وعبد الله العلايلي، وفهمي هويدي، وعبد الحميد متولي ، وعبد العزيز كامل، وكمال أبو المجد، وحسن حنفي، وماهر حتحوت، ووحيد الدين خان. وإنما رأيت ضرورة التنبيه عنهم لخطورتهم واستتار أمرهم عن كثير من المخلصين"[1].

بعد هذا الاقتباس من كتاب الشيخ سفر الحوالي، لننظر كيف علق يوسف العييري عليه (حذفت بعض الاسماء من الاقتباس أدناه حيث لم أر أية ضرورة لإيرادها):

"أنا لم أقل شيئاً ولم أحكم بشيء إلا بعد حكم فضيلة الشيخ سفر الحوالي، الذي عدّ (...) ضمن هؤلاء الزنادقة، واتهمهم بالصلات مع بعض الدوائر الغربية، ولخص أفكارهم وكأنه يلخص أفكار بيان المثقفين أو بيان الجبهة الداخلية أو أفكار كثير من مؤسسي حملة مناهضة العدوان. وطبعاً هو لم يذكر ذلك التفصيل إلا

[1] المصدر السابق.

بسبب (استتار أمرهم عن كثير من المخلصين!!) كما يقول. أيها المخلصون أين أنتم عنهم الآن، بالأمس زنادقة، واليوم يؤسسون معهم حملة لتوضيح الإسلام وكشف زيف الحملات ضده. نحن بين أمرين لا ثالث لهما، إما أن يكون هؤلاء قد تابوا، أو يكون منهج علماء الصحوة قد تغير، ولو أنهم تابوا لأعلنوا ذلك، عِلماً أن توبتهم لا تجيز تصديرهم كما فعل الصحابة بأهل الردة عندما تابوا فلم يصدروهم، ولكن الحقيقة أنه قد حصل انقلاب فكري وعقدي وفقهي ومنهجي لكثير من الناس وأقوالهم القديمة شاهدة عليهم"[1].

السبب الرئيس في إيراد هذه الاقتباسات والتي يتعرض فيها العييري لاسماء محددة، هو حقيقة أن هؤلاء المشايخ وبعضهم مدرسون في الجامعات الإسلامية وتخرّج من تحت أيديهم المئات وربما الآلاف كما هو المثال هنا، هؤلاء المشايخ الذين أعلنوا رجوعهم عن كثير من آرائهم المتطرفة التي كانوا يتبنونها ويُدرِّسونها سابقاً لم يكلفوا أنفسهم عناء مراجعة كتاباتهم وأقوالهم السابقة لتفنيدها وبيان عوارها. فمن الطريف هنا أنه بينما الشيخ سفر الحوالي قد رجع عما كان يعتقده سابقاً، إعلامياً على الأقل، لا زالت الأدبيات السلفية المتطرفة تستشهد بأقواله وكتاباته ومواقفه السابقة حتى هذه اللحظة. ولا زالت كتبه ومحاضراته وندواته التي يستشهد بها المتطرفون تُطبع وتوزع أو يتم توفيرها مجاناً على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) لكل من يريد أن يقرأ أو يسمع. ومع جزمي بأن الشيخ لا بد وأن يعرف بأن هذه التوجهات المتطرفة تستشهد بكتاباته وأفكاره وآرائه المطبوعة والمنشورة، لم يكلف الشيخ نفسه، لسبب أو لآخر، عناء مراجعتها وتفنيدها بشكل واضح وصريح ومباشر، بحيث يقطع الطريق على هؤلاء. والأدهى، أنه لا توجد أية محاولة جادة من جانب المؤسسات الإعلامية والدعوية والدينية أو من أتباع الشيخ والمعجبين بأفكاره الجديدة للسؤال عن سبب هذا التقاعس والذي بدا واضحاً أنه ذو تأثير على الفكر المتطرف في توجه الشيخ القديم، أما في توجهه الجديد فهي تهدد مصداقيته وكما رأينا في الاقتباس أعلاه.

لنعد الآن إلى يوسف العييري. كما رأينا سابقاً فيمن تعرضنا لهم في هذا الفصل، فإن يوسف العييري يهاجم المصطلحات والشعارات الغريبة والوافدة الينا والتي لم تتعود عليها آذان السلف ولكن يتبناها "عقلانيون" اليوم. فهو يُشبّه من يتبنى هذه الشعارات والمصطلحات بتشبيه ذي دلالة، يقول العييري:

"ومن الطوام المنذرة بالشر أنه هذا التيار نشط في هذه الأيام الأخيرة في بلاد العرب وديار الإسلام عامة، وهو يهدف إلى تمرير الأفكار التغريبية والقيم الوافدة والمنهجية

---

[1] المصدر السابق.

العلمانية إلى العقل الإسلامي الجديد وذلك عن طرق إلباسها لبوساً جديداً يحمل سمات التدين ويرفع شعار الإسلام ويقدم نفسه لا على حقيقتها كتيار علماني جديد وإنما يقدم نفسه كتيار إسلامي مجدد تحت شعارات عدة منها (الفكر الديني المستنير) ومنها (التيار الوسطي) ومنها (العقلانية الإسلامية) ونحو ذلك من الشعارات قصدوا بها دفع الريبة عن نشاطاتهم وخداع الجيل الإسلامي الجديد في حقيقة مبادئهم وأفكارهم، حتى يستطيعوا تمرير ما يبدونه إلى عقول الناشئة وضمائرهم من قيم وأفكار غير إسلامية في هدوء ويسر، وبعيداً عن المواجهة الجدلية الصارمة والصريحة، والمحاورة في نهاية الحقيقة لا في ظلام الخداع والتزييف والتضليل. وما أشبه ثقافتهم الجديدة هذه بمسجد أولئك النفر من المنافقين الذين قال الله فيهم ﴿إن الذين اتخذوا مسجداً ضراراً﴾[1] فالجامع بين ثقافتهم وهذا المسجد إرادة الضرار. فإن أولئك المنافقين عندما اتخذوا مبناهم الجديد رفعوا عليه شعاراً إسلامياً وسموه (مسجداً) وزعموا أنهم اتخذوه لتعزيز الدين، والتيسير على الضعفاء وأهل العلّة في الليلة الشاتية، على ما حكته كتب التفسير من أسباب لنزول الآيات، وإجمالاً فهم قد قالوا وأقسموا إن أردنا إلا إحساناً وتوفيقاً. ولكن الوضعية التي كان عليها البناء، والأشخاص الذين قاموا به، والغايات الحقيقية التي كانوا يبتغونها من ورائه كانت إضراراً بدين الله وتفريقاً لصف المسلمين وتضليلاً (كفراً) و (رأس جسر) و (مرصد) لأعداء الله المتربصين بدينه من خارج ديار الإسلام. ومن ثم جاء البيان الإلهي الصريح بكشف هذا (المسجد) ونهى المسلمين عن القيام فيه، بل وثبت أن الرسول (ص) قد بعث من يهدمه ويزيله"[2].

إن تشبيه هؤلاء "العقلانيين" ومصطلحاتهم وشعاراتهم بأصحاب مسجد الضرار يحيلنا حتماً إلى الكيفية التي تم بموجبها التعامل مع هذا المسجد وأصحابه في أيام النبي (ص)، وبالتالي الدعوة الصريحة إلى القارئ بأن يلتزم بما يوجبه عليه "دينه" في هذه الحالة. فإسقاط آيات القرآن الكريم، وتبعيات الأعمال التي يستلزمها هذا الإسقاط، هو من أخطر أسلحة ليس فقط التيار السلفي بوجه خاص، ولكن كل من يجيز لنفسه أن يتكلم باسم الرب تعالى ضمن تيار ديني ملتزم بوجه عام. والحقيقة هي أن التاريخ القديم والحديث يضج بأمثلة لا أول لها ولا آخر عن أمثلة عنيفة أو دموية من تبعات هذا السلاح. ففي الأغلب الأعم، إن لم يكن كل الحالات التي تعرض لها

[1] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ١٠٧. وتمام الآية (والذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً وتفريقاً بين المؤمنين وإرصاداً لمن حارب الله ورسوله من قبل وليحلفن إن أردنا إلا الحسنى والله يشهد إنهم كاذبون).

[2] حسن فرحان المالكي وظاهرة نقض أصول الشريعة، يوسف العبيري، نسخة رقمية.

هؤلاء "العقلانيون" كما يسمونهم إلى المطاردة والتشريد ومحاولات الاغتيال لم يتم السماح لهم بالدفاع عن أنفسهم أمام من مارس ضدهم هذه الأعمال ولسبب بسيط، لأن من قام بهذه الأعمال بالنيابة عن هذا المتطرف أو ذاك الداعية أو الخطيب أو المفتي أو رجل الدين لم يقرأ حرفاً مما كتبه هذا الرجل دع عنك محاولة فهم أفكاره وأطروحاته، ولكنه ببساطة التزام بما يستوجبه ممارسة إسقاط نص مقدس قام به هؤلاء على هذا الشخص بالذات. وهذا الإسقاط لا يتيح أصلاً لهؤلاء المؤمنين الذين يقومون بهذه الأعمال المناقشة والسؤال والاستفهام والتدقيق والحوار، لأن علاقة رجل الدين أو المفتي مع "العامة" ليست علاقة حوار ومناقشة بالدرجة الأولى ولكنها علاقة عالم بجاهل أو مُرسِل بمتلق أو مُعطي حكم الله بعبد أو شيخ دين بمذنب وخاطئ. هذه العلاقة تلغي من البداية مبدأ التكافؤ الذي يستلزم أية محاولة جادة للحوار والنقاش، وبهذا يتم التأكد بأن هذا الحكم أو هذا الإسقاط أو هذا الرأي "الديني" أو هذه الفتوى سوف تجد لها حتماً "مؤمناً" يريد خلاص نفسه عن طريقها، وبالتالي يتم تجسيدها على أرض الواقع قتلاً وتدميراً وتشريداً ودماً ودموعاً. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن علاقة هؤلاء بالعامة تتم دائماً بصورة فتوى أو رسالة أو خطبة من على منبر عال في يوم جمعة حيث يعتبر الكلام لغواً أو درساً دينياً أو حلقة الرد على الأسئلة، وفي هذا كله يضع هؤلاء أنفسهم بموضع يفوق درجات من يجلسون تحتهم ليتم التأكد بأن الكلام باسم الرب تعالى ظاهراً، ونتاج صراعاتهم وأهوائهم الفكرية والنفسية والاجتماعية باطناً، لا تجوز معارضته أو الرد عليه إلا في أضيق الحدود. ولكن الإشكالية العويصة تتبدى في سؤال: هل "الكلام باسم الرب" تستدعي كل هذا الدمار والقتل والتشريد والتكفير والحجر على الرأي المخالف والرفض القاطع لكل ما لم يعمل به عقل السلف؟

هذان الاقتباسان هما مثالان للمصطلحات التي يهاجمها يوسف العييري:

"هناك الكثير من المصطلحات الجديدة والطريفة تتولد بسرعة في مناخ الفكر والمعرفة موازية لمصطلحات إسلامية عربية تراثية من أول الأمر ثم انتهت، بمرور الوقت، إلى استبعاد المصطلح الفقهي واعتماد المصطلح الجديد بصورة حاسمة. وفي هذا الأثناء ظهر مصطلح (الثقافة) وغاب مصطلح (الفقه) أو حوصر في مجالات دينية ضيقة، وظهر مصطلح (المثقف) و (المفكر)، وغاب مصطلح (العالم) و (المتعلم)، وغاب مصطلح (الاجتهاد)، وبرز مصطلح (التجديد). لقد كانت المصطلحات الجديدة تمثل البلورة النهائية لنزوع فكري علماني يهدف إلى تخفيف أو محاصرة الصلة التي

تربط الفكر بالدين والإسلام، بحيث ينطلق النشاط الفكري الجديد، في قاعدة حرة طليقة لا ترتبط بجذر أو هوية، ومن ثم لا ترتبط بالإسلام أو الفقه"[١].

ويقول: "وكذلك مصطلح (التنوير)، القصة بتمامها، قصة التنوير، هي أوربية صرفة، ولكنها نقلت إلى الفكر العربي الحديث ضمن ما نقل مع (تجار الشنط الثقافية) والذين نجحوا في صياغة فكرنا الحديث في القوالب المستوردة في حملة التغريب القاسية والتي حملت في بلادنا، أيضاً، وصف (التنوير). والصحوة الإسلامية الجديدة إنما قامت لكي تعلن سقوط ما يسمى (بفكر التنوير)"[٢].

يلخص لنا يوسف العييري أبرز "دعوات" المدرسة العقلانية من وجهة نظره والتي يعتبرها معاكسة للإسلام. فبالإضافة إلى أنها تتبنى (الاعتداد بالعقل ضد الدين) و (إلغاء النص أمام النظر العقلي المجرد أو الهوى المجرد) و (الانسلاخ من الضوابط الشرعية) فهي تتبنى:

"نبذ العنف وترك الجهاد بمسمى التعقل وعدم جرّ الأمة إلى مواجهات غير متكافئة. وصم المجاهدين بصفات التعجل والتهور والسعي لخلخلة الجبهة الداخلية. التحذير من التكفير وتطبيق الولاء والبراء تطبيقاً عملياً على أرض الواقع والإكتفاء بعموميات نظرية تتراخى في كل يوم شيئاً فشيئاً لتطمس هذه العقيدة بمسمى التعايش والتسامح وعدم الإستطاعة. دعوى المصلحة والمفسدة التي لا تحدها حدود ولا تضبطها ضوابط إلا الوقوف أمام أي مصلح ناطق بالحقيقة أو أي مجاهد مقارع للأعداء. الوصاية على الأمة وادعاء الرسوخ في العلم والتنقص من كل من يخالف منهجهم وتهميشه بالكلمات الفضفاضة الإنشائية بعيداً عن النقاش العملي المبني على الدليل الشرعي. إشغال الأمة بحلول ناقصة بعيدة عن الكتاب والسنة بدعوى عدم تعجل النتائج وأن المستقبل لهذا الدين. الدعوة إلى التقارب مع أعداء الملة من الرافضة والمنافقين بل والنصارى واليهود بما سبق ذكره من طرق، إما بالدعوة للتعايش مع العدو لأن الإسلام دين سلام، ولأننا لا نستطيع مواجهة العدو ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها"[٣].

أدار يوسف العييري اهتمامه لمسألة المرأة من خلال محورين أساسيين. المحور الأول هو دفاعه المستميت عن حكومة طالبان الحاكمة في أفغانستان ومحاولة تبرير كل ما يفعلونه هناك، حتى ليخيل للقارئ العادي أن يوسف العييري ما هو في الحقيقة إلا الناطق الرسمي لهذه الحكومة. والمحور الثاني هو التأثير الذي تمارسه المرأة من خلال

---

[١] المصدر السابق.

[٢] المصدر السابق.

[٣] مستقبل العراق والجزيرة العربية بعد سقوط بغداد، يوسف العييري، نسخة رقمية.

وضعها كأم أو زوجة أو ذات صلة اجتماعية محددة في تثبيط من يريد من الرجال أن ينخرط في صفوف الجماعات السلفية المسلحة[1]. ففيما يتعلق بالمحور الأول اجتهد العييري في تبرير قرار حكومة طالبان وقف تعليم البنات نهائياً وبكافة المراحل التعليمية، وكان تبريره هو:

"إيقاف تعليم النساء مردّه إلى أن الطالبان وجدوا أن مناهج التعليم المعمول بها ومعظم المدارس هي نفس المناهج والهيكل الذي وضعه الشيوعيون، ولا يمكن أن يسمحوا لهم ويأتمنوهم على تعليم البنات، فأوقفوا التعليم برُمته إلى أن يتم توفير المنهج والكادر الذي يمكن أن يؤتمن على هذه المهمة، وأن ما أثاره الإعلام الغربي والتابع له وجهال الحركة الإسلامية كان مرده للتعصب والكره ولم يكن موضوعياً"[2].

كما ينقل العييري في كتاب وضعه خصيصاً للدفاع عن حركة طالبان مقابلة وضعها تحت عنوان (مقابلة مع أمير المؤمنين)، ويقصد بأمير المؤمنين الملا محمد عمر رئيس حكومة طالبان قبل الغزو الأمريكي لها. في هذا اللقاء طُرح هذا السؤال على الملا محمد عمر:

" من المسائل التي تُتهم فيها الإمارة الإسلامية موضوع حقوق المرأة، فما موقفكم من هذه القضية؟".

فأجاب الملا عمر:

"لقد بذلت الإمارة الإسلامية جهودا كبيرة في حماية حقوق المرأة الشرعية، وهي جهود لا ينكرها إلا مكابر. ومن ذلك، على سبيل المثال، القرار رقم (١٠٤) الصادر بتاريخ ٨- ٥- ١٤١٩هـ الذي يمنع أن تُوَرَّثَ المرأة من قبل أهل الزوج الميت، كما كان سائداً من قبل، أو أن تُجبر على الزواج من أحدهم وهي كارهة، وهو قرار لم يسبق له نظير في تاريخ أفغانستان. أما تعليم المرأة فنحن لا نمنع النساء من التعليم، وإنما نريد أن يكون هذا التعليم مضبوطاً بالضوابط الشرعية، ومُراعَىً فيه ما تجب مراعاته من الستر والاحتشام والآداب الشرعية"[3].

أما فيما يتعلق بالمحور الثاني، محور دور المرأة في تثبيط الرجال عن الانخراط في صفوف الجماعات السلفية المسلحة، فإن العييري يبدو أكثر عنفاً وشدة في أسلوبه. يبتدئ خطابه للمرأة هكذا:

---

[1] سوف نتطرق لهذا المحور أيضاً في الفصل القادم.

[2] الميزان لحركة طالبان، يوسف العييري، نسخة رقمية.

[3] المصدر السابق.

"ونحن في هذه الورقات لن ندير البحث بالتفصيل على كل تلك الموانع والمعوقات، ولكننا سنكتفي بعائق وحيد نرى أن الأمة بحاجة إلى إزالته عاجلاً وقبل كل شيء، وهذا العائق هو المرأة المتمثلة بالأم أو الزوجة أو البنت أو الأخت وهن جميعاً داخلات تحت آية المعوقات، وبحثنا لعائق المرأة أيضاً لن يكون بعيداً عنها بل إننا سنخاطبها في هذه الورقات ونخبرها أنها هي أحد العوائق الكبار أمام انتصار الإسلام وعزه"[1].

ثم ينتقل العييري إلى الهجوم الجارح المباشر لنساء عصره، فيقول لهن:

"أما نساء عصرنا فماذا نقول وبما نصفهن وما هي اهتماماتهن؟ وهل هن عوناً لأزواجهن على أمور الآخرة؟ وهل يعقلن شيئاً عن الصراع بين الإسلام والكفر اليوم؟ بل هل يعرفن دول الكفر؟ وهل يعلمن ما يلاقيه المسلمون في كل مكان غير فلسطين؟ إنهن مغيبات وأي غياب ذلك، إنه غياب وراء الموضة وغياب وراء التقليعات وغياب وراء الزينة والمباحات، بل بعضهن غائبات أو إن شئت قل غارقات بالمحرمات، وأصبحن معول هدم يستخدمه أعداء الدين ضد الأمة من عقر دارها، وبعدما كنا نأمل منها المساهمة في بناء صرح الأمة، فإذا بنا نشغل لكف يدها عن هدم الإسلام. وما حرص أعداء الأمة على تحرير المرأة إلا بعدما علموا بأن المرأة هي قوام الأمة، فإذا فسدت فسد إنتاجها وفسد من حولها، فاستخدموها أسوء استخدام وهي واهمة غارقة مصدقة لكل لتلك الدعوات ولا حول ولا قوة إلا بالله"[2].

ويقول لهن أيضاً "نساء الأمس أخرجن رجالاً ملكوا رقاب ملل الكفر كلها، ونساء اليوم أخرجن ذكوراً مَلَكَ عبّاد البقر والحجر والشجر والصليب والهيكل رقابهم حتى دفعوا الجزية عن يد وهم صاغرون ولا حول ولا قوة إلا بالله"[3].

ثم يضرب يوسف العييري مثالاً معاصراً للنساء، طغت عليه المبالغة بشكل لا يخطئه القارئ الحصيف، على سبيل تشجيعهن للإقتداء بهذه المرأة، فيقول:

"أم غضنفر، تلك المرأة الأمية التي لا تعرف القراءة ولا الكتابة، وقد جلست يوماً في مجلس تكلمت فيه إحدى النساء عن فضل الجهاد وفضل الشهادة وخصال الشهيد وأنه يشفع في والديه ليدخلهم الجنة. فسمعت أم غضنفر ذلك القول ووعاه قلبها وشربه، فعادت إلى بيتها ونادت ابنها الوحيد الأكبر وعرضت عليه الذهاب إلى الجهاد في أفغانستان لكي يرزقه الله الشهادة ليشفع لها، فأحست منه إعراضاً، فما كان

---

[1] دور النساء في جهاد الأعداء، يوسف العييري، نسخة رقمية.

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر السابق.

منها إلا أن أحضرت سوطاً ودخلت عليه وأخذت تضربه ضرباً شديداً وهي تبكي وتقول: اذهب إلى الجهاد، من يشفع لي يوم القيامة؟ قال غضنفر: فما كان مني إلا أن وافقت، وأعددت نفسي وتجهزت ثم جئت أبشرها بموعد سفري. فقالت لي: وكم ستبقى هناك؟ قلت: من أربعة أشهر إلى ستة. قال: فبصقت في وجهي، وقالت: تريد أن تبيع نفسك لله لمدة ستة أشهر اذهب حتى يرزقك الله إحدى الحسنيين"[1].

أما الخلاصة لما يريده يوسف العييري من المرأة في هذا المحور بالذات:

" ملخص ما نريده منك أختي الكريمة (...) إن رضيتِ بالدنية في دينكِ ورضيتِ بالذل والهوان لكِ ولأمتكِ، فإننا لا نملك لكِ من الله شيئاً، ولكننا نحذرك من غضب الله ومن سخطه، ونقول لك اتق الله، ولا تكوني عقبة في طريق الرجال إلى الجهاد، فأقل ما يطلب منك حال خروج الرجال إلى الجهاد أن تسكتي وترضي بما أمر الله به (...) وإن أبيتِ يا أمَة الله أن تقتدي بالصالحاتِ وأعرضتِ كذلك وعصيتِ ربكِ بالصد عن سبيله، فإننا نسألك بالله أن تكفِ شرك عن الأمة، ولا تكوني أداة ليهدم بها أعداء الله قيم الأمة وأخلاقها، بتبرجك وفسوقك وغفلتك، فلقد كنا نرجو الخير منكِ، فإن أبيت فنأمل أن نسلم من شرك. ونسأل الله أن يكف شرور الفجار عن الأمة ويشغلهم في أنفسهم عنا إنه ولي ذلك والقادر عليه"[2].

يطرح يوسف العييري بصراحة منقطعة النظير هدف الجماعات السلفية المسلحة من المجتمعات التي يقاتلونها. هذا هو رأيه:

"كيف يزعمون بأنه لا يحق لنا أن نجبر شعباً على تغيير قيمه الخاصة به والتي هي خارج نطاق الفطرة، فهذا كذب، بل يجب على المسلمين أن يغزوا بلاد الكفار، ويحتلوها ويبدّلوا نظامها إلى نظام إسلامي ويمنعوا أي ممارسات تخالف الشريعة يجاهر بها بين الناس كما حصل في صدر الإسلام"[3].

ويقول أيضاً وبشكل لا يقبل اللبس أو سوء الفهم "أننا نجبر الناس بقوة السيف على مفاهيم وعادات وأوضاع خاصة تلزمهم الذل والصغار كما أمر الله بذلك"[4].

وبسبب عدم ظهور نتائج النصر للطائفة "المنصورة"، بل العكس في الأغلب الأعم هو الصحيح، يحذر العييري من يقرأ له بقوله:

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق.

[3] فضلاً انبطحوا سراً، يوسف العييري، نسخة رقمية مؤرخة ٢١- ٢- ١٤٢٢ هـ.

[4] المصدر السابق.

"لِمَ نقيس الأمور بنتائجها الآنية الظاهرة؟ وإنما الميزان القسط هو تقييم أصل العمل إن كان مستوفياً للشروط وليس يضيره بعد ذلك أن لا يحقق الهدف منه. إن القياس بالنتائج فحسب ليس من شأن المؤمنين الذين يعلمون أن النتائج بيد الله تعالى وما على العبد إلا أن يجتهد ويتحرى ومن ذلك الاستفادة والاعتبار من التجارب السابقة والمشاورة بين أهل الخبرة في ذلك ثم يعزم ويتوكل على الله تعالى"[1].

وكما رأينا في جميع من تطرقنا لهم من قبل، يبرز مفهوم الغربة عند العييري واضحاً كدليل لا يتطرق له الشك بأن من يتبنى فكرهم هو من الطائفة المنصورة. وكمثال على هذا الرأي، يخاطب العييري هؤلاء السلفيين:

"إنكم ستلاقون ما لاقاه الرعيل الأول، ثم ترتفع غربتكم كما ارتفعت غربتهم، والرسول (ص) يقول (بدأ الدين غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطوبى للغرباء). فطوبى لكم أيها الغرباء فقد تحققت اليوم غربتكم حتى استحقركم وجرحكم من كان يرجى منه نصرتكم"[2].

ويقول لهم أيضاً "إني والله أعلم أن الكفر والنفاق قد رماكم عن قوس واحدة، وخذلكم من كنتم تتطلعون إلى نصرته لكم، ولكني أخبركم أنها كما أبكتني كلمات المشايخ في حقكم إلا أنها أيضاً أسعدتني، نعم لقد بكيت يوم سمعت جرح العلماء في أهل الثغور في الوقت الذي لم نسمع منهم جرحاً لأحد ممن ﴿بدلوا نعمة الله كفراً وأحلوا قومهم دار البوار﴾[3]. وسعدت لأن جرحهم فيكم ما هو إلا دليل ظاهر وواضح بأنكم أنتم الطائفة المنصورة، الغالبة بإذن الله تعالى، فمن صفات الطائفة المنصورة كما قال الرسول (ص) (يقاتلون على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة وهم على ذلك)"[4].

ولنختم بهذا الاقتباس ليوسف العييري:

---

[1] تساؤلات حول الحرب الصليبية الجديدة، يوسف العييري، نسخة رقمية.

[2] دفاعاً عن المجاهدين- رسالة مفتوحة لفضيلة الشيخ سفر الحوالي، يوسف العييري، نسخة رقمية، الدمام ٢٣- ٨- ١٤٢٢ هـ.

[3] القرآن الكريم، سورة ابراهيم، الآية ٢٨

[4] المصدر السابق.

"أعتذر قبل أن أبدأ لبعض النعام، فلست أقصد جرح مشاعرهم المرهفة، ولكن أقول بأن أسلوب دس الرأس في التراب خشية رؤية الحقيقة لم يعد يناسب هذا العصر، فعلى كل النعام أن تتخلى عن هذا الأسلوب، وتحاول أن تستبدله بأسلوب مواجهة الأمر الواقع ومعرفة الحقائق، والقول للمسيء أسأت مهما كان منصبه وقدره، فهذه أول خطوات علاج المشكلة"[1].

[1] الحملة العالمية لمقاومة العدوان- زيف وخداع وشعارات كاذبة، يوسف العييري، نسخة رقمية مؤرخة ٦- ٤- ١٤٢٤ هـ.

أبـو جـنـدل الأزدي

(فارس أحمد آل شويل الزهراني)

لا يتميز أبو جندل الأزدي بأي قدرة فكرية مميزة، مقارنة بمن سبقوه، تجعله يسترسل أو يسهب في شرح قناعاته ومواقفه. فالرجل لا يعدو أن يكون جامعاً لكتابات أو نصوص، وبشكل مكثف، ثم ليطلق عليها اسم كتاب فيما بعد. ففي كل كتبه أو رسائله، بل وحتى في إجاباته في لقاء منبر التوحيد والجهاد المنشور على الشبكة، ينقل أبو جندل الأزدي نقولاً مطولة جداً من مصدرين يكادان يكونان أساسيين في كل كتاباته، سيد قطب وكتابه "في ظلال القرآن"، وأبو قتادة الفلسطيني وسلسلة مقالاته "بين منهجين". هذه النقول تكون من الطول أحياناً بحيث ينسى القارئ في منتصفها بأن هذا كله إنما هو اقتباس من مصدر آخر، وليسيطر عليه انطباع بأن ما يقرأه إنما هو نتاج قلم أبو جندل، حتى يتفاجأ في آخر النقل بقوس انتهاء الاقتباس أو أن القارئ يميز فقرة أو جملة ما على أنها من أدبيات شخص مختلف قد قرأها في مكان آخر. ولكن السبب الرئيس الذي جعلني أختاره دون غيره من الشخصيات التي كانت متاحة للبحث هو أن أبا جندل الأزدي قد وظف هذه النقول والاقتباسات، وبشكل مركز وناجح، تجاه قضية خطيرة جداً وهي قضية الاغتيالات وحِلّية قتل وإختطاف رجال الشرطة والجيش ورجالات الدولة، وكل من أعان الدول القائمة، إسلامية فضلاً عن غيرها، لتوطيد مؤسساتها أو عرقلة عمل هؤلاء المتطرفين. فمبدأ "العنف" والإعداد له هو السياق الذي يستهلك كل جهد أبي جندل في نقوله المركزة هذه.

القضية هنا هي ليست كتباً تحت عناوين (الباحث عن حكم قتل أفراد وضباط المباحث) أو (تحريض المجاهدين الأبطال على إحياء سنّة الاغتيال) أو (الآيات والأحاديث الغزيرة على كفر قوات درع الجزيرة) ضمن أخرى، ولكن القضية الأساسية والخطيرة هي انتشار هذه الكتابات بشكل واسع من خلال الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، مما جعلت أبا جندل نفسه يتعجب أولاً، ثم يتباهى بالعدد القياسي لمرات تنزيل كتبه من المواقع الإلكترونية وبفترة وجيزة جداً. بالطبع، لا

يُقاس نجاح أي فكرة إلا بإحيائها على أرض الواقع عملاً، وهذا ما لا نستطيع الحكم عليه الآن، ولكن توفر مواد أبي جندل الأزدي الكتابية، وبوفرة قياسية، لمن أراد ومن دون تحدٍ حقيقي لتفنيدها من جانب علماء الدين والفقهاء يجعل منها مادة خطيرة جداً تُهدد استقرار مجتمع بأكمله. أقول مجتمع بأكمله دون مبالغة، لأن ما ينقله أبو قتادة بشكل مركز في كتبه يشرح لنا، وفي مكان واحد وضمن صفحات ليست بالكثيرة وبشكل غير قابل لسوء الفهم، عن السبب الذي من أجله يتم استهداف رجال الجيش والشرطة ومؤسسات الدولة وقيادييها وبعض المؤسسات والمواقع المدنية والسفارات والدبلوماسيين وكل ما يمت بصلة للمنهج الحديث لإدارة الدولة السياسية في العراق. وأنا هنا لا أتكلم أبداً عن مبدأ رفض الاحتلال، ولكنني أتكلم عن مئات الآلاف من الضحايا المدنيين ممن يحملون الجنسية العراقية والذين قُتلوا أو شُوّهوا من دون سبب واضح للمراقب من بعيد. هذه النقول سوف تخرج بقارئها من المرحلة المبدئية التي تؤسسها الآية الكريمة ﴿أنه من قتَلَ نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتَلَ الناسَ جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناسَ جميعا﴾[1] إلى مرحلة أخرى يهيمن عليها تحليل الدماء كمبدأ لا يعصمها إلا فقه أبي جندل ومن ينقل عنهم من المصادر السلفية أو المتطرفة. بل هي خطيرة لأنها خاضعة أصلاً لتقلبات فكر شخص أو عدة أشخاص لا يرون لأية دولة أو سلطان أو فقه اسلامي يتبناه الأكثرية الساحقة أي حكم عليهم، اللهم إلا ما يدّعونه من سلطان الله الخاضعين له. هذا التقلب الخطير يُعبر عنه أبو جندل خير تعبير حينما كتب يقول:

"فربما نثني على شخص صباح هذا اليوم لما أظهره لنا من إيمان وإسلام، ونلعنه في مساء نفس اليوم لما أظهره من كفر وشرك"[2].

لاحظ هنا كلمة "لنا" في الاقتباس أعلاه. هي لا تعني أبداً أية سلطة سياسية أو اجتماعية أو تنظيمية أو علمية محايدة ومنفصلة عن هؤلاء، هي لا تعني ذلك أبداً. ولكنها تعني ذلك التقمص الذي يدّعونه ليكونوا هم المرجعية الإسلامية، وليس سواهم، للفهم والحكم والتنفيذ ضمن الفضاء الإسلامي وبكل محاوره وأبعاده. هذا التقمص الذي يأخذ دور الحاكم والرئيس والسياسي والمُخبر والشرطي والقاضي والفقيه والمفسر والجلاد، كل هؤلاء في أفراد قلة قد لايتعدون أصابع اليد الواحدة في أحسن الأحوال. كل هؤلاء جمعتهم كلمة (لنا) في ذلك الاقتباس. كلمة "لنا" لا تختلف كثيراً في هذا النص عن ذلك الاقتباس الشهير لملك فرنسا لويس الرابع عشر (أنا الدولة)، فالمضمون واحد ولكن اللفظ قد يختلف قليلاً عند هؤلاء ليكون (أنا

---

[1] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٣٢

[2] حوار مع الشيخ أبي جندل الأزدي، منبر التوحيد والجهاد، بدون تاريخ، نسخة رقمية.

الدين) بمفهومه الواسع الشامل، أو (أنا الإسلام) الذي يفترض في نفسه التجلي الكامل للنصوص المقدسة كما تتبلور كاملة في (إنسان) يمشي على الأرض.

هذا الموقف، موقف (أنا الإسلام)، يتبدى في كثير من الكتابات السلفية بلا استثناء. إذ ليس أبو جندل هو الشذوذ في هذا، ولكنه السياق العام للتوجه السلفي بصفة عامة. إنها دعوى إمتلاك الحقيقة تتجسد بصور مختلفة وتحت أقنعة متعددة، لا أكثر ولا أقل. ولذلك عندما يكتب أبو جندل "وانقسام الناس إلى فريقين سُنّة من سنن الله القدرية في خلقه. فلابد من وجود هذين الفريقين، المؤمنين والكفار، إلى أن تهبَّ الريح الطيبة التي تقبض أرواح المؤمنين فلا يبقى إلا الكفار، وحينها تقوم الساعة على شرار الخلق وذلك لتتحقق سُنة الابتلاء والإختبار"[1]، فإنه في الحقيقة يجزم بانتمائه إلى فريق المؤمنين في وجه كل من يخالف منهجه. هذا الجزم هو من يُعطي هؤلاء تلك السلطة الوهمية والتي تجعلهم يقررون بالنيابة عن الرب جل وعلا في كل شيء يتعلق بالآخر المختلف حتى مَنْ يستحق حق الحياة من عدمه. فما هو الغريب هنا إذاً إذا كتب أبو جندل "وعلى المجاهدين أن يعلموا أن مَحق الكافرين لن يأتي إلا بعد تمحيص المؤمنين كما قال الله تعالى﴿وليمحص الله الذين آمنوا ويمحق الكافرين﴾[2]، وليعلموا أيضاً أن الحق ليس بالكثرة كما قال الله[3] ﴿وإن كثيراً من الناس لفاسقون﴾"[4].

هذه الـ (أنا) تتبدى أيضاً في هذا الاقتباس لأبي جندل "أحكامنا الصادرة تجاه أي شخص تنبني على إيمانه أو كفره، إسلامه أو شركه"[5].

لا مكان هنا، في "حكمنا"، لأي فكر أو فقه أو منطق أو حتى مصلحة لا يراها هؤلاء الذين يصرون في وجه المسلمين، قبل غيرهم، أنهم هم وحدهم الجماعة المهتدية والطائفة المنصورة. ويختفي في كل هذه الكتابات أي نوع من أنواع الحقوق فضلاً عن حق الدفاع والإيضاح والبيان ممن وقع عليه "حكمنا" بالكفر والشرك وما يستتبعه ذلك من استهداف بالقتل وازهاق الروح. إذ هو، ذلك الآخر المختلف عن هؤلاء، قد أصبح لا يُمثل بالنسبة لهم إلا "نَجَس" يتنزهون عنه ويجب تطهير دار الإسلام منه. ومن

---

[1] العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الأول، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية.

[2] القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ١٤

[3] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٤٩

[4] نصوص الفقهاء حول أحكام الإغارة والتترس، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية مؤرخة ١٧ ربيع الأول ١٤٢٤ هـ.

[5] المصدر السابق.

هذا السياق نفهم مقصد أبي جندل عندما كتب "وحلفت حينها أن لا تمس يدي يد كافر طاغوت، وأسأل الله أن يثبتني على ذلك"[1]. ولا يحسب القارئ الكريم أن هذا الموقف هو محصور بأبي جندل وحده، فإن هذا أبعد ما يكون عن الصحة. فأبو محمد المقدسي، عصام البرقاوي، ويُعتبر أيضاً من مصادر الفقه السلفي المتطرف، نقل في أحد رسائله حواراً دار بينه وبين أحد حراس السجن الذي كان فيه. جاء في هذا الحوار (وفيه كلمات باللغة العامية الأردنية) ما يلي:

"قال: طيّب يا شيخ منطق[2]، إذا عديناكم[3] ترفضوا أن يلمسكم الشرطي أو الضابط يعني نحن نجسين؟

قلت: قال الله ﴿ إنما المشركون نجس ﴾[4]، ثم قال تطهيراً للبيت الحرام وحفظاً لجنابه من رجس المشركين﴿ فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ﴾[5]، والمسلم الموحّد أكرم على الله من الكعبة"[6].

وإن كان أبو محمد المقدسي يشرح بعد هذا الحوار مقصده بالنجاسة، وأنها نجاسة معنوية وليست حسية، ولكن النتيجة النهائية هي واحدة في موقف هؤلاء ممن يحكمون عليه بالكفر أو الشرك. وأي حق بقيّ لمن هو في حكم النجاسة عندهم إلا إزالته بالماء الطهور؟

لا يتطرق أبو جندل إلى مسائل المنهج السلفي، فكما ذكرنا سابقاً فإن جهده الرئيس منصب على قضايا الاغتيالات والإعداد العسكري والتخريبي أو ما يسميه هو بـ "حرب العصابات". ولكن هذا لا يمنعنا من الجزم بأن المنهج الذي يتبناه هو نفسه ما تطرقنا إليه سابقاً فيمن سبقه في هذا الفصل. فالسياق ذو الطابع "المنبهر" الذي يتبدى في كتابات أبي جندل الأزدي بخصوص شخصيات التطرف السلفي واضحة جداً ولا تحتاج إلى أي تحليل أو استقراء. فمثلاً، خصص أبو جندل كتاباً كاملاً عدد صفحاته

---

[1] بيان حول الدعاوي الكاذبة من سفر الحوالي وأشباهه، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية مؤرخة ١٨ جمادى الأول ١٤٢٥

[2] من الواضح أنها عبارة استهزاء من جانب هذا الحارس.

[3] يقصد عد المساجين للتأكد من عدم نقصان أحدهم.

[4] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ٢٨

[5] القرآن الكريم، سورة التوبة، نفس الآية السابقة.

[6] حوار بين عساكر التوحيد وعساكر الشرك والتنديد، أبو محمد المقدسي، نسخة رقمية مؤرخة ١٤١٦ هـ.

أكثر من ستمئة صفحة، حسب النسخة الرقمية، لأسامة بن لادن تحت عنوان (أسامة بن لادن مجدد الزمان وقاهر الأمريكان)، جاء في أول صفحة منه بعد العنوان مباشرة:

"أرجو نشره و ترجمته إلى أهم لغات العالم وإهداءه إلى كل رؤساء دول العالم".

ثم جاء في مقدمته في وصف ابن لادن:

"مُجددُ هذا الزمان، وقاهر الروس والأمريكان، الإمام الشهم الشجاع، القائد المجاهد، عالي الهمة، بعيد الغور، المقدام الجسور، العابد الزاهد، المُشفق على الإسلام وأهله، المُنفق كل ماله في سبيل الله، صاحب الفتوحات المعاصرة بدءاً بمأسدة الأنصار وصولاً إلى نيويورك وواشنطن وما تلاها من فتوحات وغزوات، المتيقظ الذي لا يفتر عن الأعداء ليلاً ونهاراً، الرجل الذي شاب في سبيل الله (...) راهب الليل، فارس النهار، قليل الكلام، كثير الفعال، البطل الهُمام، مُسعِّرُ الحرب ومعه الرجال، أسامة بن محمد بن لادن نصره الله"[1].

وبعد هذا الوصف، وكعادته، ينقل نقلاً طويلاً من كتاب (وحي القلم) للرافعي وكتاب (في ظلال القرآن) لسيد قطب، ثم ليسقط كِلا النقلين على شخص أسامة بن لادن. ومن الواضح جداً، حتى قبل قراءة الكتاب بنقولاته المطولة، أنه لا خلاف بين أبي جندل وبين أسامة بن لادن في مسائل المنهج. بل هو يُصرح بذلك أيضاً في معرض دفاعه عن التهم الموجهة لابن لادن فيقول "وإمامنا أسامة لم يأت ببدع من القول بل يستند فيما يقول إلى كتاب الله وسنة رسول الله (ص) بفهم سلف الأمة، واستطاع أن يجهر بما لم يستطعه غيره"[2]. وكذا هو الحال مع أبي قتادة الفلسطيني والذي ينقل أبو جندل من أدبياته المنشورة بشكل مكثف ومنها تعريفه للسلفية.

ذلك التوافق في المنهج من جهة والانبهار بشخصيات التطرف السلفي من جهة أخرى يتبدى أيضاً في محور آخر يتخذ من تبني أفكار التطرف كمادة للفخر والمناقب. ففي معرض رده على الاتهام الموجه لأسامة بن لادن بأنه يتبنى تكفير الحكومات القائمة في الوطن العربي والإسلامي وبلا استثناء، يقول أبو جندل:

---

[1] أسامة بن لادن مجدد الزمان وقاهر الأمريكان، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية مؤرخة ٢٥- ٥- ١٤٢٤ هـ.

[2] المصدر السابق.

"التهمة الرابعة، تكفير الحكومات. بعض التهم ليست كذلك على الصحيح، بل هي منقبة لصاحبها، ومن ذلك القول بكفر حكومات الردة المعاصرة، ولعلماء الجهاد فضيلة الجهر والصدع بذلك في زمن الغربة هذا"[1].

زمن الغربة هذا يتبدى في جوانب عديدة عند أبي جندل. ففي أغلب كتبه ورسائله، يختم أبو جندل مقدمته، وبعد ذكر لقبه مباشرة، بهذه العبارة "صرف الله عنه أسماع وأبصار الطواغيت وأذنابهم" أو "صرف الله عنه أعين وأسماع الطواغيت". هذا الدعاء المتكرر منه، والذي لم يستجب له الرب تعالى، يعكس الحالة العملية لأبي قتادة في نشاطه في المملكة العربية السعودية. فهو لا يستقر في مكان، يتنقل من بيت إلى بيت ومن مخبأ إلى مخبأ ومن هدف إلى هدف. هذه الحالة تبدت في اعتذاره إلى قرّاء رسائله عندما كتب لهم رسالة عن كفر قوات درع الجزيرة[2]:

"هذا بحث جديد في نازلة جديدة على كثير من المسلمين، وإن كانت في الأصل قديمة عند من نوّر الله بصائرهم من علماء وفقهاء الجهاد والمجاهدين، أقدمه في هذا الوقت إبراء للذمة ونصحاً للأمة، وإن كنت أعلم أنني تأخرت بعض الوقت ولكن لظروف قاهرة وأحوال متعسرة تأخر هذا البحث، فكل ما كتبته من بحوث أبدأها في بيت وأختمها في بيت آخر وأرسلها من مكان آخر، فعسى أن يعذرني إخواني وأحبتي من أنصار دين الله"[3].

وحالة الغربة هذه جعلته أيضاً يكتب رسالة إلى ابنته وولده، خلت منها مشاعر العاطفة الحارة والتي يتوقعها القارئ العادي، فهي أقرب إلى محاولة كتابة إنشائية لم تنجح في أسر مشاعر قارئها. ولكنها ابتدأت بالاتهامات ودعاوى التكفير وانتهت بنكران تهمة التكفير ذاتها والتي ابتدأ رسالته بها ومشبهاً حاله وحال من يرى رأيه بالأنبياء والمرسلين. يقول أبو جندل:

"فرَّق بيننا هؤلاء الكفار. إنهم يحاربوننا لأنّا أردنا جهاد الصليبيين من الأمريكان. ولذا طاردونا وآذونا وقتلوا إخواننا وفرَّقوا بيننا وبين أطفالهم إلى يوم القرار".

---

[1] المصدر السابق.

[2] قوات درع الجزيرة هي مجموعة من الوحدات العسكرية لجيوش مجلس التعاون الخليجي. أنشئت في سنة ١٩٨٤ في أعقاب إنشاء مجلس التعاون الخليجي بهدف مد يد العون العسكري لأي دولة خليجية قد تتعرض للعدوان من جانب طرف آخر خارج منظومة المجلس. تتخذ قوات درع الجزيرة من المملكة العربية السعودية مقراً لها.

[3] الآيات والأحاديث الغزيرة على كفر قوات درع الجزيرة، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية.

وبعد استرسال لا بأس به، يقول أبو جندل مخاطباً ولديه "إن (...) يا خديجة ويا سلمان كذبوا علينا وافتروا فاتهمونا بقتل المسلمين ونحن لم نقتل إلا الأمريكان والصليبيين. واتهمونا بقتل المعاهدين، أي الأمريكان، وجزيرة العرب يا أحبائي لا يجتمع فيها دينان، وأمرنا رسول الله (ص) بإخراج المشركين منها فقال (أخرجوا المشركين من جزيرة العرب)، والأمريكان يا ابنائي ليسوا معاهدين بل هم حربيون. واتهمونا بتكفير المسلمين ومعاذ الله أن نكفر المسلمين فنحن لا نكفر إلا من كفّره الله ورسوله ممن ارتكب ناقضاً من نواقض الإسلام كمظاهرة الكافرين على المسلمين كما يفعل (...) مع الأمريكان، واتهمونا بأمور أخرى كثيرة وهم فيها كاذبون كما فعل الطواغيت على مرِّ التاريخ مع الأنبياء والمرسلين"[1].

ولا عجب هنا من موقف أبي جندل من قتل الكفار والمشركين والصليبيين ومن "كفّره الله ورسوله" من وجهة نظره، فإحدى علامات الطائفة المنصورة، والتي تضم تحت لوائها هؤلاء الغرباء، هي الانخراط في قتل هؤلاء. يقول أبو جندل:

"فمن نعم الله عز وجل على المجاهدين، الطائفة المنصورة، أن فقهاء المسلمين على مر القرون (١٣قرناً) يؤيدون ما يقومون به من أعمال جهادية وقد نصوا على ذلك في كتبهم الفقهية العظيمة وبينوا ذلك بالتفصيل، مما يدفع المجاهدين الغرباء في هذا الزمن على المُضي قدماً في ضرب الكافرين واستهدافهم بالقتل والأسر والتفجير والإغارة وما شابه ذلك من غير تردد ولا وجل"[2].

وبسبب هذه القناعة الراسخة في ذهن أبي جندل، يتعجب من "الهزيمة الفكرية" التي أصابت المسلمين في إعتقادهم بأن الأصل هو السلام (السلم) مع من سواهم. وفي هذا يقول:

"يعجب طالب الحق في هذا العصر من الهزيمة الفكرية المعشعشة في نفوس كثير من المحسوبين على الفقه والدين، ويرى تلك الهزيمة في كتبهم ورسائلهم وأقوالهم حيث وصل الحال ببعضهم إلى إلغاء جهاد الطلب[3] وقولهم بأن الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم علاقة سِلم مُطلق. وكذلك انصياعهم للقانون الدولي وهيئة الأمم المتحدة،

[1] رسالة من فارس آل شويل إلى بنتي خديجة وابني سلمان، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية مؤرخة ١٣- ٦- ١٤٢٥ هـ.

[2] نصوص الفقهاء حول أحكام الإغارة والتترس، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية مؤرخة ١٧ ربيع الأول ١٤٢٤ هـ.

[3] أنظر المدخل للفصل القادم لشرح معنى جهاد الطلب، وهو بإختصار غزو بلاد الكفار والمشركين ومهاجمتهم في عقر دارهم.

وغيرها من الشرائع الطاغوتية، وقولهم بتعدد الأئمة ورضوخهم لتقسيمات سايكس بيكو، وغيرها من الأقوال التي غزت العالم الإسلامي بعد تدهور الخلافة العثمانية والتي اتجهت في نهاية عهدها إلى العلمنة بصورها المختلفة من تحكيم القوانين الوضعية وإزاحة الأحكام الشرعية ومنح السيادة للشعوب بدلاً من سيادة حكم الله تعالى ومعاملة الناس بناءً على المواطنة ونبذ الأخوة الإسلامية. وخرجت أيضاً بعض الدعوات الخبيثة تحت شعار (سماحة الإسلام) وبدأت تنادي بالتسامح الديني ومقاربة الأديان وحوار الأديان وعُقد لذلك المؤتمرات والندوات وراجت المطبوعات لهذه الدعوات والتي يتولى كبرها بعض الرموز المحسوبة على الفقه والدين فوصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم من ذل وهزيمة ، وتخلف وتشرذم وتشتت"[1].

تلك الدعوات لسماحة الإسلام، والتي يسميها خبيثة، تصطدم بقناعات راسخة عند أبي جندل فيما يخص مصطلحات محددة. فكما رأينا سابقاً، فإن البدعة تشمل أيضاً المصطلحات المستخدمة في وصف حالة أو أشخاص بعينهم. فعند استخدام هذه المصطلحات "المبتدعة" في وصف نتائج أفعال أبي جندل ومن معه، فإن النتيجة سوف تكون معاكسة حتماً لما يريده هؤلاء من ترسيخ قناعات محددة في أذهان المراقبين لهم من بعيد. فشتان بين أن تصف ضحية ما بأنه (مدني) أو (بريء) وبين أن تقول بأن الضحية هو (كافر) أو (حربي) أو ما شابه هذه الألفاظ. فمن الواضح أن الوقع النفسي، بغض النظر تماماً عما يدعيه هؤلاء من الضرورة الشرعية، مختلف تماماً على مستوى المستمع العادي. ففي معرض دفاعه عن التهمة الموجهة إلى أسامة بن لادن من أنه قتل المدنيين والأبرياء فيما يتبناه من أفعال يقول أبو جندل:

" التهمة السادسة، أن الإمام أسامة يقتل المدنيين والأبرياء والمعاهدين والذميين. قبل الحديث عن هذه التهم لابد أن تعلم أن هذه المصطلحات، مدنيين وأبرياء، مصطلحات غربية غريبة عن ديننا إذ ليس في ديننا هذا التقسيم وإنما الذي في ديننا كما قال ابن القيّم رحمه الله: (الكفار إما أهل حرب وإما أهل عهد. وأهل العهد ثلاثة أصناف: أهل ذمة وأهل هدنة وأهل أمان)"[2].

وعلى هذا المنطق فإن كل الضحايا الذين سقطوا كنتيجة لما يقوم به هؤلاء من أعمال لا ينطبق عليهم لفظ مدنيين أو أبرياء لسبب بسيط جداً، وهو عدم وجود هذه المصطلحات أصلاً من وجهة نظر فقه أبي جندل ومن معه، ولكن هؤلاء إما كفرة أو

---

[1] العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الأول، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية.

[2] أسامة بن لادن مجدد الزمان وقاهر الأمريكان، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية مؤرخة ٢٥- ٥- ١٤٢٤ هـ.

محاربين أو سوف يُبعثون على نياتهم يوم القيامة. ولكن هذا الموقف يقابله موقف آخر مناقض له من أبي جندل. فهو مثلاً لا يرى بأساً في معاملتهم لإستيراد السلاح منهم والذي، ويال الغرابة، سوف يقتلهم به لاحقاً أو يفجرهم أشلاءً متناثرة بواسطته. وإن كان أسلوب الطرح الذي يستخدمه يجعل اليساريين والقوميين (!!) هم المذنبين في ترسيخ مفاهيم غريبة عن تسامح فقه أبي جندل ومن معه، إلا أن المقصد الرئيس من هذا الاقتباس هو واضح ولا شك:

"وعلى المسلمين أن لا يتركوا مصلحة الجهاد خوفاً من إشاعات السوء والفتنة التي نشرها الملاحدة في بلادنا، أي خوف القول بالعمالة، فإن العقل المسلم صار أسير الدعاية التي يُطلقها اليساريون والقوميون الكفرة، بحجة أن أي عمل يعمله المسلم مع الكافر الأصلي هو عمالة وأجر، حتى لو استوردت السلاح منهم، أو عاملتهم بما يوجبه الشارع الكريم، وصار مجرد الجلوس مع رجل ما يعدُّ تهمة وسبة في جبين الرجل، مع أن هؤلاء الملاعين من أصحاب هذه الدعايات هم أولى الناس بالدخول في تهمة العمالة والأجرة"[١].

بالطبع، وكما رأينا سابقاً في كل من ترجمنا لهم، لا يستقيم أي خطاب سلفي من دون الهجوم على فقهاء ومفكري الإسلام، وكأن الأمر واجب شرعي لا مناص منه ولا حيدة عنه عندهم. إذ لا يكفي أن يتم عرض الرأي أو تقرير الحقيقة عندهم، بل يجب أن يردفوه مباشرة بتسفيه كل من يتبنى الرأي المخالف، حتى تتم الحجة ويقضي الله أمراً كان مفعولا. فيما يلي أدناه اقتباسات متعددة، كنموذج في هذا السياق، ضمن آراء متعددة يتبناها أبو جندل:

"أيها الناس إن هذه الدولة (...) للسقوط أقرب منها للبقاء وإني واثق أن سحل هؤلاء قد اقترب، فمن كان منكم شانقاً لأحد منهم أو ساحباً فلا يفعل ذلك إلا بأمعاء سعد البريك وعائض القرني ومحسن العواجي وسليمان العيدي ومحمد العوين وحامد الغامدي وكل أعضاء هيئة كبار العملاء[٢]...الخ، والقائمة طويلة لا تخفى عليكم، وليحد أحدكم شفرته وليعذب الطواغيت في سلخه ونحره جزاءً وفاقاً والجزاء من جنس العمل"[٣].

---

[١] الباحث عن حكم قتل أفراد وضباط المباحث، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية.

[٢] يقصد هيئة كبار العلماء، وصحّف الكلمة عمداً على سبيل التهكم والسخرية.

[٣] برامج ما نريكم إلا ما يرى آل سعود، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية مؤرخة ٢٧- ٩- ١٤٢٤ هـ.

"وأما اللقاء الوطني للحوار الفكري، الذي عقد بالرياض برعاية المرتد (...)، وحضره بعض الرموز مثل سلمان العودة وعائض القرني وعوض القرني إلى آخر القائمة، والتقوا مع بعض أعدائهم بالأمس أمثال ربيع المدخلي وفالح الحربي وحسن الصفار الرافضي إلى آخرهم، فلا أجد أفضل رداً على سلمان العودة أفضل من قوله في كتابه سلسلة الغرباء: (قد تجتمع بعض الفرق على الكفر الصريح الواضح الذي لا شك فيه، كاجتماع الأحزاب القوميَّة والوطنية على أساس الرابطة القوميَّة، وإنكارها للأخوة الإيمانية، ومنحها حق التشريع والسلطة للبشر من دون الله، وإهانتها للإسلام وأهله، وكاجتماع بعض أصحاب الطرق الصوفية على زعمائهم المدَّعين لأنفسهم رتبة أعلى من رتبة النبوة، بل والمدَّعين حلول الإلهية فيهم، والناسخين للتكاليف عن أتباعهم ومريديهم، والزاعمين الأخذ عن الله بلا واسطة. وهذه الراية وتلك تجمع المنافقين نفاقاً اعتقادياً، ممن يحادون الله ورسوله، وممن لا يستحي من التصريح بالردة والخروج عن الدين، وعامَّة القادة المتبوعين منهم كذلك، كما تجمع الرعاع والدهماء ممن يلتفون حولها رغبة أو رهبة خاصةً حين تملك القوة والسلطان ، أو تكون على علاقة بمن يملك القوة والسلطان ممن لا يَعُون من الأمر شيئاً، ولا يفهمون من أصول الفِرق التي ينتسبون إليها شيئاً)"[1].

"هذا وقد ذكر العلامة ابن القيّم في كتابه (طريق الهجرتين)، في سياق ذكره لمراتب المكلفين، الطبقة السابعة عشر، وهم طبقة المقلدين وجهال الكفرة وأتباعهم وحميرهم الذين معهم"[2].

"وأما أن نغزوهم في عقر دارهم من أجل كفرهم، وإخضاعهم لسلطان المسلمين، وإعلاء كلمة الله على كلمتهم فذلك عندهم يشوه صورة الإسلام والمسلمين كما يزعمون. وكان من أشهر مبتدعي هذا القول والناشرين له جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وتلامذتهم والمعجبين بهم إلى يومنا هذا. وقرَّر هؤلاء في مؤلفاتهم أن أصل العلاقة بين الدارين السلم، وأنه كما يزعمون يجب إجابتهم حين يطلبون السلام، ويقولون إن قولكم باستقرار الأمر على بداءة الكافرين بالقتال ونسخها لما سبق، أنكم بقولكم هذا تمنعون الدعوة، وتُكرهون الناس على الدخول في الإسلام، وكأن القتال والجهاد يتعارض مع الدعوة إلى الله والجدال بالتي هي أحسن، فهم لم

[1] حوار مع الشيخ أبي جندل الأزدي، منبر التوحيد والجهاد، بدون تاريخ، نسخة رقمية.

[2] الآيات والأحاديث الغزيرة على كفر قوات درع الجزيرة، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية.

يفقهوا أن الدعوة إلى الله والجدال بالتي هي أحسن باقيتان، ولكن أضيف إليهما القتال لمن يأبى من المدعوين الدخول في الإسلام أو دفعه للجزية"[1].

هنا، لا بد لي من التعليق حقيقة. فموقف أبي جندل بالغ الطرافة في هذا النقل الأخير. فهو يقول لنا أن نجادل الكافر أو المبتدع بالتي هي أحسن، فإما أن يقبل ما نقوله له بالتي هي أحسن أو نقتله. وهكذا فقط لا يتم تشويه صورة الإسلام، كما ادعى خطأ جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وتلامذتهم والمعجبون بهم. وإن كان الأمر هنا يبدو طريفاً ومدعاة للابتسام، ولكنه على الحقيقة أبعد ما يكون من ذلك. لأن نتيجة هذا الفهم والعمل كان وما يزال دماء جرت وتجري في بقاع كثيرة في هذا العالم الشاسع، ولن يوقفه إلا فهم صحيح ومتعمق لما يقوله ويدعيه هؤلاء لتفنيده ورده ودحضه. إذ أن الأفكار والعقائد لا تموت وتندثر باعتقال أصحابها وسجنهم أو قتلهم، ولكنها تموت وتندثر بتفنيدها وردها على أصحابها وبيان عوارها وخطأها لينبذها أتباعها أو من يحاولون ضمه إليهم، وبغير هذا السبيل سوف تبقى هذه الأفكار والعقائد كامنة في بطون الكتب والأوراق تنتظر من يلقي نظرة عليها لتأسر عقله أو عاطفته لتحيا من جديد وربما تزدهر.

يتعرض أبو جندل إلى موضوع لم يتعرض له كل من اطلعت على نتاجه المكتوب من أصحاب الفكر السلفي المتطرف، وهو مسألة مميزات جماعة القاعدة والتي يقودها أسامة بن لادن. ففي بعض النقاط التي أوردها أبو جندل مدعاة للتفكر والنظر الجدي. هذه بعض المميزات لجماعة القاعدة من وجهة نظره:

"هو أيضاً إفراز طبيعي لحالة الاحتقان والغضب في العالم الإسلامي، ولا يستطيع أحد أن يزعم أن هذا التنظيم صنيعة أي أحد من الأعداء إلا جاهل أو عاجز عن تصور وجود عمل مستقل عن دعم سياسي خارجي (...) التنظيم ليس مجرد كيان كلاسيكي متطور في وسائل السرية والانضباط كما هي حال التنظيمات الناجحة في العالم، بل هو أقرب إلى مفهوم مدرسة تخرج الآلاف من المؤمنين بالمشروع الجهادي وتبثهم في المجتمعات وتستفيد منهم بطريقة تتناسب مع توجهات المجتمع المسلم من جهة ومع واقع العالم الغربي من جهة أخرى، مما يعطيهم مظلة طبيعية تحميهم أمنياً واجتماعياً (...) يؤمن التنظيم بأن التخطيط يجب أن يكون على أساس استراتيجي فيه فهم للذات والبيئة والخصم والهدف (...) استفاد ويستفيد التنظيم من إشكال أساسي في المجتمع الأمريكي هو كثرة الثغرات البنيوية بسبب طبيعته المنفتحة التي جعلته خصماً مكشوفاً لمن أراد أن يحسن استغلالها ضده، هذه الثغرات لا يمكن إقفالها إلا إذا

[1] العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الثالث، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية.

تحول الكيان الأمريكي لكيان عسكري مغلق بدين واحد وجنس واحد وهو أمر مستحيل (...) استفاد ويستفيد التنظيم من طبيعة النفسية الأمريكية حين تُستفز في هويتها وتتصرف على شكل رد الفعل الانتقامي (الكاوبوي) بدلاً من أن تتمهل وتدرس القضية قبل أن تستجيب (...) يؤمن التنظيم بالاستفادة من أي فرصة سياسية أو أمنية توفرها الصراعات أو المشاكل العالمية، ويرى سرعة التصرف لاغتنامها دون التفريط بما يعتبره التزامات دينية"[١].

اعتقد أن خير ما أختم به هذا الجزء هو اقتباسين لأبي جندل. الأول:

"ولعل من المفيد أن نوصي الجميع بالإستعداد للفوضى والتوحش القادم بالتسلح والتموين والتخزين والبدء بالإعداد والتعود على شظف العيش وشراء المستلزمات الضرورية، وللحركة الإسلامية للإصلاح نشرات طيبة في هذا المجال"[٢].

والاقتباس الثاني:

"الله أكبر، خربت أمريكا. الله أكبر، خربت بريطانيا. الله أكبر، سقط حلف الناتو. الله أكبر، زالت أنظمة الكفر والردة. الله أكبر، فُتِحَت أمصارُ المسلمين. الله أكبر، قامت دولة الإسلام خلافة على منهاج النبوة. وعندها سيردد المجاهدون، جيش الإسلام الحالي، بصوت تسمعه البشرية: إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباحُ المُنْذَرين"[٣].

[١] الله أكبر خربت أمريكا، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية مؤرخة ١٠- ١- ١٤٢٥ هـ.

[٢] حوار مع الشيخ أبي جندل الأزدي، منبر التوحيد والجهاد، بدون تاريخ، نسخة رقمية.

[٣] الله أكبر خربت أمريكا، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية مؤرخة ١٠- ١- ١٤٢٥ هـ.

الفصل الثالث



الطاغوت والولاء والبراء والعمليات المسلحة

لن يجعل همَّنا إرضاءَ الناس بتأمين السكن والخبز والعمل لهم. ولسنا محتاجين إلى أخذ رضاهم فيمن يحكم أو بما يحكم. سيحكمهم أميرنا شاءوا أم أبوا. وسنحكمهم بالإسلام، ومن رفع رأسه قطعناها.
ابو قتادة الفلسطيني

ولترق الدماء، فمن كان على خير ارحناه وعجلنا به إلى جنته، ومن كان غير ذلك فشر قد استرحنا منه.

ابو مصعب الزرقاوي

نحن نعلنها وبكل وضوح إننا لا نريد من الغرب إلا إحدى ثلاث إما أن يسلموا ولهم ما لنا وعليهم ما علينا، أو يدفعوا لنا الجزية عن يد وهم صاغرون، فإن أبوا هذه وتلك فليس لهم عندنا إلا السيف. ولو تمكنا منهم جميعاً بعد رفضهم الإسلام والجزية، لأبدنا خضراءهم ولقتلناهم عن بكرة أبيهم. هذا ديننا ولنا العزة ولا عز لهم.

يوسف العييري

مدخل

المنهج السلفي، بطبيعته، منهج رافض لأي سياق لم يعمل فيه عقل السلف أو لم يتعرضوا له أو يتعاملوا معه. فالمعيار هو دائماً معيار السلف، لا من حيث وجود النص عنهم بالضرورة، ولكن غياب الظرف المحيط في زمانهم، ووجوده وتجليه لاحقاً، هو في حد ذاته مدعاة للشبهة والشك واحتمال الرفض والمحاربة. فالغربة في الدين، من المنظور السلفي، هي مفارقة حال السلف وموضوع فكرهم، والذي ينعكس بالضرورة على الفرد السلفي في زمانه المعاصر كحالة صراع ورفض ونفور وغربة ذاتية. فعندما كان يشكو الإمام الشاطبي الغرناطي مظاهر غربة الدين التي وجدها تحيط به بسبب ما اسماه خطط المسلمين التي "قد غلبت عليها العوائد ودخلت على سننها الأصلية شوائب من المحدثات الزوائد"[1]، وتسببت في عداء الناس واتهامهم له بالحق وبالباطل، فزع إلى "السلف الصالح" ليرفعوا عنه شكواه "وجدت نفسي غريباً في جمهور أهل الوقت"[2]. ولكن الزمان، باستمراريته غير القابلة للثبات والاستقرار، لابد وأن يأتي بالمختلف المباين لظرف وفكر ورأي السلف. هذا التباين هو في الحقيقة موضوع الصراع السلفي مع المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية المعاصرة.

عندما نقل لنا الشاطبي قول عبدالله بن عباس (ما يأتي على الناس من عام إلا أحدثوا فيه بدعة وأماتوا فيه سنة)[3]، كان في الحقيقة يصف حال الفرد السلفي الذي ينتظر كل عام، بل كل شهر ويوم وساعة، ليتلفت حوله مستكشفاً ما أحدث الناس فيه من بدعة أو أماتوا من سنة، حاملاً على عاتقه مسؤولية رفضها وقمعها. هذا الترقب الدائم المستمر، والذي يتجلى في أعمق صوره كحالة اغتراب عن المحيط، هو المادة الأساسية للتطرف السلفي الساعي إلى تغيير الواقع المعاش بالعنف وإراقة الدماء. وهذا الترقب الدائم المستمر، مع افتراض ظرف السلف كمعيار لا يقبل التغيير والتطوير والتحسين، سوف يقود البعض أيضاً إلى تبني فهم للـ "بدعة" على أنها تشمل عادات

---

[1] كتاب الإعتصام، الإمام الشاطبي، الجزء١، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٧، ص ١٣

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر السابق، ص ١٦

الناس وأعمالهم العادية[1]، وليضطر الشاطبي ليؤكد لمن يقرأ كتابه بأن "إتخاذ المناخل وغسل اليد بالأشنان[2] وما أشبه ذلك من الأمور التي لم تكن قبل، فإنها لا تُسمى بدعاً على إحدى الطريقتين"[3]. ولكن البدعة، وإن استقر الرأي الإسلامي عموماً والسلفي خصوصاً، على التسليم بأنها لا تشمل العادات وأعمال الناس العادية، إلا أن التوجه السلفي بذهنيته المترقبة المشككة بتقلب الزمان وأحوال الناس سوف يتفاعل مع عادات الناس وأعمالهم على أنها أيضاً من البدع، وإن كان لا يقر بذلك صراحة، والذي سوف يحمل على عاتقه أيضاً مسؤولية قمعها وإماتتها لصالح ظرف وواقع السلف الماضي. وهذا سوف يزيد معه حالة الإغتراب السلفي ودرجة مواجهة المجتمعات والأفراد معه. فابن تيمية لا يجامل خَلَف هؤلاء السلف لجنايتهم على ظرف وواقع السلف "ولئن قلتم: حدَثٌ حدثَ بعدهم [أي السلف]، فما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم، ورغب بنفسه عنهم، واختار ما نحته فكره على ما تلقوه عن نبيهم، وتلقاه عنهم من تبعهم بإحسان"[4]. بل هو لا يرى أصلاً أية فضيلة من أي نوع لمن أتى بعد السلف، وكل ما نظنه فضيلة حدثت بعدهم هو على رأي ابن تيمية من الشيطان لا قيمة له. يقول ابن تيمية "إن الصحابة خير القرون وأفضل الخلق بعد الأنبياء، فما ظهر فيمن بعدهم مما يُظن أنها فضيلة للمتأخرين ولم تكن فيهم فإنها من الشيطان، وهي نقيصة لا فضيلة، سواء كانت من جنس العلوم أو من جنس العبادات أو من جنس الخوارق والآيات أو من جنس السياسة والملك"[5].

درجة المواجهة مع المجتمعات عند السلفي الملتزم تغذيها فتاوى لا أول لها ولا آخر، تبدأ من مسائل العقيدة وقد لا تنتهي عند ما تراه المجتمعات بأنه أمر بسيط لا يجب أن يشغل البال كثيراً. ولكنها كلها عند السلفي أمر بدعي، على السلفي أن ينكره أو، على أبسط الأحوال، أن يبين للمجتمع وجه "السنة" فيه. ولكن القضية السلفية مع المجتمعات هي قضية تراكمية بطبيعتها، لا يزيدها الزمن إلا تضخماً وورماً بسبب تراكم مواضيع الصراع وتشعبها وتفرعها. فتوالي الزمان هو عدو السلفيين الأول،

---

[1] المصدر السابق، ص ٢٢

[2] الأشنان هو نوع من أنواع الشجر كان يطحن قديماً ويستعمل كمنظف للثياب وغسل الأيدي، كما هو حال الصابون اليوم.

[3] المصدر السابق، ص ٢٥

[4] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٤، ص ١١، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

[5] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٢٧، ص ٢٠٩، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

الذي لولاه لاستراح السلفي في محيط مكانه الثابت تماماً كما عاش به وحوله وعليه السلف الصالح. فعندما كتب ابن تيمية مثلاً في مجموع فتاويه "أكل الشوي والشريح جائز، سواء غُسل اللحم أو لم يُغسل، بل غسل لحم الذبيحة بدعة"[1] فإنه في الحقيقة قد ارتفع في مواضيع مواجهة السلفي مع مجتمعه درجة إضافية لتحوي أموراً لا تخطر بالضرورة على بال من أراد أن يدعو سلفياً إلى دعوة شواء. ولن يقف التراكم "البدعي" للمجتمعات مع رأي ابن تيمية هذا، بل إن الزمن سوف يزيد مواضيع المواجهة بسبب استمراريته وتغير الظرف الذي كان محيطاً بـ "السلف الصالح"، من خلال فتاوى بدع العادات التي ينكرها المنهج السلفي ابتداءً، ليزيد معها مسؤوليات السلفي تجاه عقيدته زيادة طردية كبيرة سوف تثقل كاهل فكره وهمه. فالفتاوى التي تحرم لبس المرأة للكعب العالي[2] (لأنه يُعرّض المرأة للسقوط...كما أنه يُظهر قامة المرأة وعجيزتها بأكثر مما هي عليه، وفي هذا تدليس[3] وإبداء لبعض الزينة)، وتحرم إهداء الزهور للمريض[4] لأنه (ليس من هدي المسلمين على مر القرون إهداء الزهور الطبيعية أو المصنوعة للمرضى في المستشفيات أو غيرها، وإنما هذه عادة وافدة من بلاد الكفر، نقلها بعض المتأثرين بهم من ضعفاء الإيمان)، وتحرم إحتفال أطفال دول الخليج العربي بمنتصف شهر رمضان بما يُعرف عندهم باسم "قرقيعان" بواسطة ترديد الأناشيد لبيوت جيرانهم مقابل حلوى أو مبالغ قليلة رمزية لأنه[5] (بعد دراسة اللجنة للاستفتاء المذكور أجابت عنه بأن الاحتفال في ليلة الخامس عشر من رمضان أو في غيرها بمناسبة ما يسمى مهرجان القرقيعان بدعة لا أصل لها في الإسلام، وكل بدعة ضلالة، فيجب تركها والتحذير منها ولا تجوز إقامتها في أي مكان لا في المدارس ولا في المؤسسات أو غيرها)، مثل هذه الفتاوى، وغيرها كثير جداً، سوف تؤسس للسلفي الناشيء مبدأ الرفض لأحوال مجتمعه وعاداته وعقائده وأحوال أفراده، ثم ليبدأ، بعضهم على الأقل، الفكر الجاد في كيفية الرجوع بهم جميعاً إلى أحوال السلف الصالح. كما أنها ترسخ مفهوم الشك والريبة في كل ما يتبناه المجتمع حوله من عادات أو مفاهيم بسبب تباين الأحوال وتوالي الزمان، وليلجأ إلى أحوال وظروف ورأي وعقل ومنطق السلف

---

[1] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٢١، ص ٢٩٦، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

[2] اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية.

[3] اعتقد أن المقصود بالتدليس هنا، هو تدليس المرأة على الرجل بواسطة إبراز (تضخيم !!) ما لا تملكه من مميزات جسدية على الحقيقة.

[4] اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية.

[5] اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية.

ليعرف "حكم الإسلام" فيه. هذا الشك وتلك الريبة هي التي الغت تماماً في الذهنية الإسلامية بصفة عامة المبدأ النبوي الأصيل الذي قرره على مرأى ومسمع الأنصار في المدينة (أنتم أعلم بشؤون دنياكم)، وليكون (ص) أول وآخر إنسان في كل هذا التراث الإسلامي يفتي بهذه الفتوى.

هذا التراكم "البدعي" الذي نشأ من توالي واختلاف الزمان والظرف عن زمان وظرف "السلف"، مع الإقرار الخفي بفشل محاولات العودة إلى ذلك الزمان والظرف السلفي، سوف يقود الشيخ محمد بن عبد الوهاب[١] إلى أن يقول "شِرك الأولين أخف من شِرك أهل وقتنا"[٢]، بل إنه يجزم بأن "الذين قاتلهم رسول الله (ص) أصح عقولاً وأخف شركاً من هؤلاء"[٣]، لأن "الكفار الذين قاتلهم رسول الله (ص) كانوا يخلصون في الشدة ويُشركون في الرخاء (...) وأهل زماننا هذا يُشركون في الشدة وفي الرخاء"[٤]. بل إنه سوف يذهب إلى أبعد من ذلك، فهو يكفّر أهل البادية كلهم حتى وإن قالوا "لا إله إلا الله". فهو يقول عنهم "كفر هؤلاء أغلظ من كفر اليهود بأضعاف مضاعفة"[٥]. ثم يورد هذه القصة: "وما أحسن ما قال واحد من البوادي[٦] لما قدم علينا وسمع شيئاً من

---

[١] الشيخ محمد بن عبد الوهاب، أحد أهم شيوخ السلفيين المعاصرين بعد ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وإليه النسبة الشهيرة "الوهابية". ولد في بلدة العيينة في نجد سنة ١١١٥ هـ (١٧٠٣ م) وحفظ القرآن ومبادئ الفقه الحنبلي في قريته. ثم رحل للحج وأخذ عن بعض علماء الحرم المكي والحرم النبوي الشريف. ورحل أيضاً إلى البصرة ومر بالإحساء للإجتماع بشيوخها. عاد بعدها إلى العيينة ليبدأ دعوته السلفية، ثم اضطر إلى الخروج منها بعد شكاوى متعددة من أهلها. في الدرعية التقى الشيخ أمير الدرعية محمد بن سعود وتم بينهما ما عرف لاحقاً بيمثاق الدرعية. بعد هذا الميثاق بدأ توسع الدولة السعودية الأولى لأخذ البيعة لأمير الدرعية محمد بن سعود مع الغطاء السلفي الذي وفره الشيخ محمد بن عبد الوهاب. توفي الشيخ محمد بن عبد الوهاب سنة ١٢٠٦ هـ، عن عمر يناهز ٩٢ سنة.

[٢] كشف الشبهات، الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ضمن مجموعة التوحيد، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩١، ص٦٥

[٣] المصدر السابق، ص ٦٦

[٤] رسالة القواعد الأربع، الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ضمن مجموعة التوحيد، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩١، ص١٦

[٥] شرح ستة مواضع من السيرة، الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ضمن مجموعة التوحيد، المصدر السابق، ص٢٣

[٦] يقصد من البدو.

الإسلام، قال: أشهد أننا كفار، يعني هو وجميع البوادي، وأشهد أن المطوع[١] الذي يسمينا أهل إسلام، أنه كافر"[٢]. ثم لا ينسى الشيخ محمد عبد الوهاب أن يكفر حتى مشايخه الذين درس عليهم، فيقول في رسالة إلى المسلمين "وأنا أخبركم عن نفسي، والله الذي لا إله إلا هو، لقد طلبت العلم، واعتقد من عرفني أن لي معرفة، وأنا ذلك الوقت لا أعرف معنى لا إله إلا الله ولا أعرف دين الإسلام قبل هذا الخير الذي مَنَّ الله به، وكذلك مشايخي، ما منهم عرف ذلك. فمن زعم من علماء (العارض)[٣] أنه عرف معنى لا إله إلا الله، أو عرف معنى الإسلام قبل هذا الوقت[٤]، أو زعم من مشايخه أن أحداً عرف ذلك، فقد كذب وافترى ولبس على الناس ومدح نفسه بما ليس فيها"[٥]. والسبب في ذلك وضحه الشيخ في رسالة تالية إلى شيوخ احدى مناطق نجد يقرعهم فيها قائلاً "فرجل [يقصد نفسه] بيَّنَ الله به دين الإسلام، وأنتم ومشايخكم ومشايخهم لم يفهموه، ولم يميزوا بين دين محمد (ص) ودين عمرو بن لحي الذي وضعه للعرب، بل دين عمرو عندهم دين صحيح"[٦]. ويجتهد الشيخ في إثبات أن كلمة "لا إله إلا الله" لا تعني بالضرورة إضفاء صبغة الإسلام على الفرد وأنه معصوم الدم والمال والعرض ويصف من تبنى هذا الرأي بـ "المشركين الجهال"[٧] شارحاً رأيه هذا بإسهاب "إنه لم يجعل التلفظ بها عاصماً للدم والمال، بل ولا معرفة معناها مع لفظها، بل ولا الإقرار بذلك، بل ولا كونه لا يدعو إلا الله وحده لا شريك له، بل لا يحرم ماله ودمه حتى يضيف إلى ذلك الكفر بما يُعبد من دون الله، فإن شك أو توقف لم يحرم ماله ودمه"[٨]، هذا الموقف على الرغم من الحديث النبوي الشريف بعصمة الدم والمال بمجرد

---

[١] المطوع كلمة عامية يستخدمها أهل الخليج العربي للدلالة على رجل الدين أو الملتزم دينياً، كما أنها تُطلق على المعلمين قديماً الذين يعلمون القرآن والفقه واللغة.

[٢] المصدر السابق.

[٣] العارض، أحدى أقاليم نجد في المملكة العربية السعودية، وهي تشمل جميع القرى الواقعة على وادي حنيفة ومنها الدرعية والرياض.

[٤] يقصد وقت الحركة التي قام بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب بالتعاون مع أمير الدرعية محمد بن سعود.

[٥] الدرر السنية في الأجوبة النجدية، مجموعة رسائل سلفية من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصر جامع هذه الرسائل، جمع: عبد الرحمن محمد النجدي، بدون اسم دار نشر أو اسم مطبعة، الطبعة السادسة ١٩٩٦، المجلد ١٠، ص٥١

[٦] المصدر السابق، ص ٥٧

[٧] أنظر رسالة كشف الشبهات ضمن مجموعة التوحيد.

[٨] كتاب التوحيد حق الله على العبيد، الشيخ محمد بن عبد الوهاب، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، بيروت ١٤٠٠ هـ، ص١٥

التلفظ بالشهادة[1]. ويزيدنا شارح رسالة الشيخ محمد بن عبد الوهاب "كشف الشبهات" تأكيداً بقوله "أن من أوقع شركاً ولو كان يتشهد الشهادتين ويصلي ويصوم، ولو نال صُحبة النبي (ص)، فإنه كافر"[2].

ووقوع الشرك هذا قد يكون حتى بسبب الجهل إذ يؤكد الشيخ محمد بن عبد الوهاب "أن الإنسان يكفر بكلمة يخرجها من لسانه، وقد يقولها وهو جاهل فلا يُعذر بالجهل"[3]، وأن العلماء قد ذكروا في حكم المسلم الذي يكفر بعد إسلامه "أنواعاً كثيرة، كل نوع منها يكفّر ويُحل دم الرجل وماله، حتى أنهم ذكروا أشياء يسيرة عند من فعَلَها، مثل كلمة يذكرها بلسانه دون قلبه أو كلمة يذكرها على وجه المزح واللعب"[4]. وسوف يردد الشيخ عبد العزيز بن باز أصداء هذا الموقف عندما قال "من أظهر الكفر في ديار الإسلام حكمه حكم الكفرة"[5]، فنفى العذر بالجهل بسبب الإقامة في ديار الإسلام[6].

تلك النزعة التكفيرية التي تلخصها مقولة الشيخ محمد بن عبد الوهاب "إن المسلم، بل العالِم، قد يقع في أنواع من الشرك لا يدري عنها"[7]، وقوله "إن عَرفَ التوحيد ولم يعمل

---

[1] "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دمائهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله" (سنن أبي داود، كتاب الزكاة). وقوله (ص) "إن رأيتم مسجداً أو سمعتم مؤذناً فلا تقتلوا أحداً" (سنن الترمذي، كتاب السير).

[2] الدلائل والإشارات على كشف الشبهات، الشيخ صالح محمد الأسمري، مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى، الرياض ٢٠٠٠، ص١٥٣

[3] كشف الشبهات، الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ضمن مجموعة التوحيد، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩١، ص٦٠

[4] المصدر السابق، ص ٦٧

[5] مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، الشيخ عبد العزيز بن باز، جمع: محمد الشويعر، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض ١٩٩٢، المجلد ١، ص٥٠، ضمن إجابة عن الطواف بالقبور بسبب جهلهم.

[6] موقف الشيخ عبد العزيز بن باز متناقض في هذه المسألة بعض الشيء. فهو هنا لا يعذر بالجهل من طاف بالقبور كما في الاقتباس أعلاه بسبب إقامتهم في دار الإسلام، ولكنه في فتاواه الأخرى نراه يعذر بالجهل (لأنهم حدثاء عهد بالإسلام) من طلبوا من النبي (ص) أن يجعل لهم ذات أنواط كما للمشركين شجرة تحت هذا الإسم (أنظر مثلاً تعليقه بهامش فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، ص١٦٨، طبعة دار الفكر، بيروت ١٩٩٢).

[7] المصدر السابق، ص ٦٨

به، فهو كافر معاند كفرعون وإبليس وأمثالهما"[1]، هي نزعة متداولة أصلاً في المصادر السلفية ولم يبتدعها الشيخ محمد بن عبد الوهاب. فابن تيمية، مثلاً، ينص صراحة على أن "من قال أو فعل ما هو كُفر، كَفَرَ بذلك وإن لم يقصد أن يكون كافراً"[2]، وتلميذه ابن قيم الجوزية يقسم الناس إلى طبقات في يوم القيامة وليقول عن المنافقين المسلمين المخالطين للمسلمين أن "مستقرهم في أسفل السافلين تحت الكفار (...) أبطنوا قلوبهم على الكفر والشرك وعداوة الله ورسوله أمر اختصوا به عن الكفار فتغلّظ كفرهم به (...) فهم أخبث بني آدم وأقذرهم وأرذلهم (...) ومن صفاتهم معارضة ما جاء به الرسول (ص) بعقول الرجال وآرائهم ثم تقديمها على ما جاء به"[3]. وقال أيضاً في موضع آخر "الإسلام هو توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له، والإيمان بالله وبرسوله واتباعه فيما جاء به، فما لم يأتِ العبد بهذا فليس بمسلم، وإن لم يكن كافراً معانداً فهو كافرٌ جاهل (...) فإن الكافر من جحد توحيد الله وكذّب رسوله إما عناداً أو جهلاً وتقليداً لأهل العناد، فهذا وإن كان غايته أنه غير معاند فهو متبع لأهل العناد"[4]. وابن أبي العز الدمشقي يرد على من قال بأنه لا يُكفّر من أهل القبلة أحداً "بأن في أهل القبلة المنافقين الذين فيهم من هو أكفر من اليهود والنصارى بالكتاب والسنة والإجماع (...) ولهذا امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول بأنا لا نُكفّر أحداً بذنب، بل يقال: لا نُكفّرهم بكل ذنب"[5]. وقبل هؤلاء جميعاً يؤكد لنا ابن بطة العكبري الحنبلي أن سبب تأليفه لأحد مصنفاته هو أنه رأى "ما قد عم الناس وأظهروه، وغلب عليهم فاستحسنوه، من فظائع الأهواء وقذائع الآراء وتحريف سنتهم وتبديل دينهم"[6]، وليقول لنا في مصنف آخر "أن الأكثر والأعم والأشهر من الناس قد نكصوا على أعقابهم، وارتدوا على أدبارهم، فحادوا عن المحجة وانقلبوا عن صحيح الحجة، ولقد أضحى كثير من الناس يستحسنون ما كانوا يستقبحون، ويستحلون ما كانوا يحرّمون، ويعرفون ما كانوا يُنكرون"، وليعود ويؤكد لنا ابن تيمية أن

---

[1] المصدر السابق، ص ٧٠

[2] الصارم المسلول على شاتم الرسول، ابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٨، ص١٧٧- ١٧٨

[3] طريق الهجرتين وباب السعادتين، ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٥، ص٤٠٤- ٤٠٧

[4] المصدر السابق، ص ٤١١

[5] شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الدمشقي، مؤسسة الرسالة، الطبعة التاسعة، بيروت ١٩٩٦، المجلد ٢، ص٤٣٣- ٤٣٤

[6] الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة، ابن بطة العكبري الحنبلي، المقدمة، نسخة رقمية.

"السلف يرون من انحرف من العلماء عن الصراط المستقيم ففيه شبه من اليهود، ومن انحرف من العباد ففيه شبه من النصارى"[1]. كانت تلك أمثلة، لا على سبيل الحصر بالتأكيد، ولكنها كانت واضحة للدلالة على هذا الإستعداد الذي من الممكن أن يندفع في اتجاه تكفير من "لم يقصد" الكفر أو تجرأ على استعمال "عقول الرجال" أو بمجرد الذنب حتى وإن لم يكن مقصوداً، ثم ليشمل "الأكثر والأعم والأشهر" من المجتمعات الإسلامية اليوم.

مثل تلك النصوص السابقة كانت القاعدة الأساسية لكتابات وآراء معاصرة تبنت المنهج التكفيري والتطرف العقائدي، الذي يرفض الآخر كمبدأ إذا لم يستسلم تماماً لفقه وفهم وآراء وفتاوى هذه الجماعات، تحت حجة "فهم السلف" ومجموع فتاوى "شيخ الإسلام" والطائفة المنصورة. فما كتاب "معالم في الطريق" لسيد قطب، مثلاً، الدستور التكفيري لأغلب الجماعات المتطرفة، إلا على الحقيقة توسع مسهب حول تلك المبادئ التكفيرية المقتبسة أعلاه، لا أكثر ولا أقل. المبدأ واحد، المنهج واحد، المحتوى واحد، فقط اختلف أسلوب وطرق العرض والاستدلال لا غير. فعندما كتب سيد قطب " نحن اليوم في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام أو أظلم. كل ما حولنا جاهلية، تصورات الناس وعقائدهم، عاداتهم وتقاليدهم، موارد ثقافتهم، فنونهم وآدابهم، شرائعهم وقوانينهم، حتى الكثير مما نحسبه ثقافة إسلامية، ومراجع إسلامية، وفلسفة إسلامية، وتفكيراً إسلامياً، هو كذلك من صنع هذه الجاهلية"[2]، هذا الذي كتبه سيد قطب ما هو في الحقيقة إلا شرح وتفريع وحشو كلام على مقولة الشيخ محمد بن عبد الوهاب المقتبسة أعلاه "إن المسلم، بل العالِم، قد يقع في أنواع من الشرك لا يدري عنها". وعندما كتب في معالمه "ليست مهمتنا أن نصطلح مع واقع هذا المجتمع الجاهلي ولا أن ندين بالولاء له، فهو بهذه الصفة، صفة الجاهلية، غير قابل لأن نصطلح معه"[3]، هذا الرأي ما هو إلا لنتيجة مباشرة لتقرير ابن القيّم أعلاه "فهم أخبث بني آدم وأقذرهم وأرذلهم". وعندما يجزم سيد قطب "أن أولى الخطوات في طريقنا هي أن نستعلي على هذا المجتمع الجاهلي وقيمه وتصوراته، وألا نعدّل نحن في قيمنا وتصوراتنا قليلاً أو كثيراً لنلتقي معه في منتصف الطريق. كلا، إننا وإياه على مفرق الطريق، وحين نسايره خطوة واحدة فإننا نفقد المنهج كله ونفقد

---

[1] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ١، ص٥١، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

[2] معالم في الطريق، سيد قطب، نسخة مصورة تحمل شعار "دار الشروق"، بدون تاريخ أو مكان طبع، ص١٧- ١٨

[3] المصدر السابق، ص ١٩

الطريق"[1]، فهو في الحقيقة لا يفعل أكثر من أن يستلهم لنفسه نفس الحق الذي أعطاه ابن القيّم لنفسه، مع تلك النبرة الجازمة الحازمة المستعلية المدعية إمتلاك الصراط المستقيم، ليقسم الناس إلى طبقات يوم القيامة وليُدخل هذا النار وذاك الجنة. وعندما عرّف لنا سيد قطب المجتمع المسلم، ثم عرج على تعريف نقيضه "المجتمع الجاهلي" وبدأ يعدد المجتمعات التي تدخل تحت هذا التصنيف مبتدئاً بالمجتمعات الشيوعية ثم الوثنية ثم اليهودية والنصرانية وختمها بقوله "يدخل في إطار المجتمع الجاهلي تلك المجتمعات التي تزعم لنفسها أنها مسلمة. وهذه المجتمعات لا تدخل في هذا الإطار لأنها تعتقد بألوهية غير الله، ولا لأنها تقدم الشعائر التعبدية لغير الله أيضاً، ولكنها تدخل في هذا الإطار لأنها لا تدين بالعبودية لله وحده في نظام حياتها"[2]، هذا الشرح ما هو في حقيقته إلا حاشية مطولة على قول ابن تيمية أعلاه "من قال أو فعل ما هو كفر، كَفَرَ بذلك وإن لم يقصد أن يكون كافراً". والفصل الذي عقده سيد قطب في كتابه تحت عنوان "الجهاد في سبيل الله" ما هو في الحقيقة إلا شرح على مقدمة اقتبسها هو من كتاب "زاد المعاد" لابن قيم الجوزية. وهكذا هو الحال في بقية الكتاب، وكل كتاب آخر يندرج تحت عناوين الفكر السلفي المتطرف بل حتى ما يراه الجميع، بما فيهم السلفيين ذوي الصبغة الرسمية، على أنه تطرف وغلو، إنما أصله في هذه المصادر السلفية ومنها نشأ. فعندما سُئِل شكري أحمد مصطفى[3] أمير جماعة المسلمين (التكفير والهجرة) في محكمة أمن الدولة العسكرية في مصر "إن دعوت إنساناً بعينه إلى فكرك ومذهبك ولم يدخل في ما دخلت فيه، هل تعطيه الحق في أن يستقل برأيه ليحاسبه الله على نيته واجتهاده أم تحكم عليه بالكفر لهذا السبب وحده؟"، جاءت إجابته بدون أي تردد "بل أحكم عليه بالكفر لهذا السبب وحده، بل لا يوجد عندنا سبب للكفر غيره، وهو تكذيبه بآيات الله وسنة رسوله القاطعة، والتي سقناها له آية تلو آية ودليلاً بعد دليل، والتي في مضمونها حجة الله على عباده، هذا وقد جعلنا الله

[1] المصدر السابق

[2] المصدر السابق، ص ٩١

[3] شكري أحمد مصطفى عبد العال، ولد في ١ يونيو ١٩٤٢ في أسيوط، جمهورية مصر العربية. أسس جماعة المسلمين (التكفير والهجرة) والتي جزمت بكفر كل المجتمعات القائمة وأن الانخراط في جماعته هو شرط أساسي في كون الإنسان مسلماً. أتهمت الجماعة باغتيال الشيخ محمد حسين الذهبي وزير الأوقاف المصري السابق الذي أصدر فتوى ضدها، وعلى أثر الاغتيال تم تقديم أعضاء الجماعة إلى المحاكمة سنة ١٩٧٧ والتي حكمت بالإعدام شنقاً على خمسة من أعضاء الجماعة من بينهم شكري أحمد مصطفى.

شهداء على الناس"[1]. تلك الإجابة أصلها من تقرير ابن تيمية في مجموع فتاويه "إن مذهب السلف لا يكون إلا حقاً، فإن كان موافقاً له باطناً وظاهراً فهو بمنزلة المؤمن الذي هو على الحق باطناً وظاهراً"[2]، وأن "المخالفون لأهل الحديث هم مظنة فساد الأعمال، إما عن سوء عقيدة ونفاق، وإما عن مرض في القلب وضعف إيمان"[3]، وجزمه بأن "أحق الناس بأن تكون الفرقة الناجية أهل الحديث والسنة، الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله (ص)، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله، وأعظمهم تمييزاً بين صحيحها وسقيمها، وأئمتهم فقهاء فيها وأهل معرفة بمعانيها واتباعاً لها، تصديقاً وعملاً وحباً وموالاة لمن والاها، ومعاداة لمن عاداها"[4]، ثم تصريحه "إن ما عند عوام المؤمنين وعلمائهم أهل السنة والجماعة من المعرفة واليقين والطمأنينة والجزم الحق والقول الثابت والقطع بما هم عليه، أمر لا يُنازع فيه إلا من سلبه الله العقل والدين"[5]، وأخيراً قوله "هم [أي أهل الحديث أو السلفيين] بالنسبة إلى غيرهم في ذلك كالمسلمين بالنسبة إلى باقي الملل"[6].

الفرق الجوهري الوحيد بين كتاب سيد قطب "معالم في الطريق" وأدبيات جماعة التكفير والهجرة، وبين بقية المصادر المقتبسة أعلاه هو أن الأول والثاني ممنوعان من التداول في أغلب، إن لم يكن كل، الدول العربية والإسلامية بينما البقية متوفرة على أرفف المكتبات وبأسعار رمزية، بل إن بعضها قد وُزع مجاناً في فترة من الفترات وبأموال حكومات بعض الدول. هذا هو الفرق، ولا فرق غيره. وإلا، كيف يكون هناك فرق أصلاً وكل صغير وكبير في كل دولة إسلامية بإستطاعته، إن شاء، وفي بعض الدول كقراءة أساسية، أن يقرأ في كل مسجد وفي كل دار لتحفيظ قرآن وكل جامعة وكل كلية إسلامية وفي كل حلقة درس دين ما كتبه الشيخ محمد بن عبد الوهاب في رسالة له إلى أحد معارضيه في زمنه "أنت رجل من أجهل الناس، تظن

---

[1] النبي المسلح، الرافضون، رفعت سيد أحمد، رياض الريسى للكتب والنشر، الطبعة الأولى، لندن ١٩٩١، المجلد ١، ص١٠٢

[2] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٤، ص٩١، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

[3] المصدر السابق، ص٣٦

[4] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٣، ص٢١٦، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

[5] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٤، ص٣٤، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

[6] المصدر السابق، ص ٢٠

أن من صلى وادعى أنه مسلم، لا يكفر (!). فإذا كنت تعتقد ذلك، فما تقول في المنافقين الذين يصلون ويصومون ويجاهدون؟ (...) يا ويلك أيها الجاهل المركب إذا كنت تعتقد هذا، أن من أمَّ القبلة لا يكفر. فما معنى هذه المسائل العظيمة الكثيرة التي ذكرها العلماء في باب حكم المرتد التي كثير منها في أناس أهل زهد وعبادة عظيمة، ومنهم طوائف، ذكر العلماء أن من شك في كفرهم فهو كافر"[1].

ومن هنا نشأت الإشكالية بكل تفريعاتها المدمرة والمتعددة الأوجه. نشأت لأن "الدولة"، بمؤسساتها الرسمية والدينية، تتبنى نفس الطرح المتطرف من دون أن تعي ذلك. إنها تتكلم من نفس منطلق هذه الجماعات، ومن نفس أدبيات هذه الجماعات، ومن نفس مصادر هذه الجماعات، وتتبنى نفس منهج هذه الجماعات، وتتكلم بلغة مشابهة لهذه الجماعات. الفرق هو أن "الدولة" تريد أن تمارس انتقائية واضحة التهافت في تفسير ما ورد في هذه المصادر والأدبيات السلفية والتي تعترف هي رسمياً بأن محتواها هو منهج "السلف الصالح" وأنها الإسلام كما أنزل على محمد (ص). هذه المصادر التي تطبعها بعض الدول على نفقتها لتغرق بها مكتبات الشرق والغرب على أنها مصادر المنهج السلفي، ما هي في الحقيقة إلا الأدبيات السلفية المتطرفة نفسها، والتي تصرف نفس هذه الدول مئات الملايين من الدولارات لمنعها وملاحقة متبنيها والداعين لها. الفرق الوحيد هو أن المحتوى المتطرف أتى غارقاً وسط آلاف الصفحات التي تتكلم عن مواضيع شتى، بينما الأدبيات المتطرفة قد استخرجت هذا المحتوى وصاغته بأسلوب مركز في صفحات يسيرة حتى يسهل الرجوع إليه. المصدر واحد، وهو متوفر بكل سهولة ويُسر، ويُدرّس في بعض الجامعات، ويُشرح في المساجد والمجالس، ويُحفظ في البيوت، ويُرجع إليه من خلال صفحات الإنترنت، وتستشهد به بعض الدول من أول فرد فيها إلى آخر موظف صغير في هيئة دينية أو تعليمية أو اجتماعية أو حتى اقتصادية. إنه نفس الخطاب، الفرق فقط بأوهام التفسير عند "الدولة" وادعاء الصواب عند المتطرفين والدولة.

ولكن في تلك الدول، وبدل أن تعترف بهذه الإشكالية والازدواجية على وضوح مسبباتها[2] لسبب أو لآخر، اختارت أن تُسوّق لمفهوم "احتكار التفسير" على شيوخ

---

[1] الدرر السنية في الأجوبة النجدية، مجموعة رسائل سلفية من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصر جامع هذه الرسائل، جمع: عبد الرحمن محمد النجدي، بدون اسم دار نشر أو اسم مطبعة، الطبعة السادسة ١٩٩٦، المجلد ١٠، ص٤٠- ٤١

[2] بالطبع لا يمكن إغفال الجانب السياسي في تجنب الإعتراف بهذه الثنائية. إذ أن في بعض هذه الدول تستند الشرعية لمؤسسة الحكم هناك على تبني المنهج السلفي كما أتى في مصادره. ولذلك فإن أية محاولة لمعاكسة هذه المصادر رسمياً قد يكون لها من النتائج على

الدولة وفقهائها. وجهة النظر هذه تفترض أن احتكار التفسير لما ورد في هذه المصادر سوف تسلب من يقرأها الحق في "العمل" حتى يرجع إلى "أهل العلم" و "العلماء الربانيين الراسخين في العلم"، وهؤلاء هم فقط من تختار الدولة أن تُنصبهم كـ "علماء". هذا الأسلوب يفترض أن كل نص في هذه المصادر، والتي تتبناها صراحة هذه الدول، وإن كان واضح المدلول جلي التعبير، يحتاج إلى هيئة شرعية حتى تُفسر التفسير وتضع الحواشي على الإسهاب، وحتى تُخرج الدلالة الواضحة لما ورد فيها إلى غير دلالتها الواضحة والمباشرة، وبالتالي يقطع الطريق على من يستشهد بما ورد في هذه المصادر لشرعنة أفعاله المتطرفة. كما أن هذا الأسلوب يدعو صراحة إلى ترسيخ فرضية عدم قدرة أي نص مكتوب أن يفيد أي علم وفهم إلا إذا صاحَبَهُ تلقين شيخ، معترف به من الدولة، وجهاً لوجه. هذا الأسلوب، بالطبع، أثبت فشله لسببين. الأول هو المراهنة على قناعة المتلقي لتفسير نصوص هذه المصادر والتي لا يمكن التأكد تماماً من أنها سوف تكون لصالح التفسير الرسمي، وخصوصاً إذا كان التعسف في التأويل والتفسير واضحاً لا لبس فيه. والثاني هو أن هذا الموقف فتح الباب على مصراعيه لهجوم مضاد من أصحاب الفكر السلفي المتطرف على شخوص هؤلاء العلماء والفقهاء ذوي المناصب الرسمية[1] لبيان تناقضاتهم وتهافت تفسيراتهم، خصوصاً وأن هؤلاء باستطاعتهم بسهولة أن يرجعوا إلى نفس المصادر السلفية التي يتبناها هؤلاء العلماء ليثبتوا لهم خطأ تفسيرهم. بل إنهم يتحدّون هؤلاء العلماء صراحة بأن يثبتوا خطأ موقف المتطرفين السلفيين من تلك المصادر بالذات، وفي أحيان كثيرة من الكتابات السابقة لنفس هؤلاء الشيوخ ذوي المناصب الرسمية، وفي أغلب الأحيان لا مُجيب من هؤلاء العلماء.

كتب الشيخ صالح فوزان الفوزان، عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية، رسالة بعنوان التكفير وضوابطه، جاء فيها "العلم لا يؤخذ إلا عن أهل العلم، وعن العلماء الربانيين الراسخين في العلم، لا يؤخذ

مؤسسة الحكم ما لا يمكن التحكم في تداعياتها، وخصوصاً مع تواجد أجيال متعاقبة قد تربت على هذه المصادر وأدبياتها مع الإستسلام الرسمي لها ولمحتواها. بل إن الخطاب الرسمي هناك استغل هذه الأدبيات لصالح توطيد مؤسسة الحكم وقمع أية معارضة له تحت حجة الفتاوى السلفية التي أتت في تلك المصادر والتي حددت العلاقة بين الحاكم والمحكوم بصيغة ملائمة جداً لأي حاكم أو رئيس أو حتى ديكتاتور. ولذلك فإن أسلم الطرق هو تشجيع التفسير المعتدل لبعض نصوص هذه المصادر والتي يتخذها السلفيون كمادة لشرعنة أعمالهم. لكن الإشكالية تكون دائماً حاضرة بسبب المراهنة على قناعة المتلقي لتفسير النص والتي لا تكون دائماً لصالح التفسير الرسمي.

[1] أنظر الفصل الثاني لأمثلة من هذا الهجوم.

العلم عن الكتب قراءة أو مطالعة، ولا يؤخذ من حفظ النصوص، وإن كثرت النصوص المحفوظة. فليس كل من حفظ النصوص، بأن حفظ القرآن، وحفظ كثيراً من الأحاديث يكون عالماً، لا يكون بذلك عالماً، إنما العالِم هو الفقيه. والعلم هو الفقه في دين الله عز وجل، وهذا لا يكون إلا بالتعلم والتلقي عن الفقهاء وعن أهل العلم الذين يبينون له معنى هذه النصوص التي حفظها وطالعها"[1].

المشكلة في ما كتبه الشيخ صالح الفوزان أعلاه هو المنطق السلفي الواحد الذي يتبناه هذا الشيخ وفي الوقت نفسه يتبناه غيره ممن لا ينتمون إلى المؤسسة الدينية الرسمية وإن كانوا يتقاسمون كل شيء آخر سوى هذا الانتماء. فقد قال الشيخ ناصر الدين الألباني رداً على سؤال يستفسر عن مدى لزوم المُحدِّث أن يكون فقهياً "يلزم الفقيه أن يكون مُحدّثاً، ولا يلزم المحدِّث أن يكون فقيهاً، لأن المُحدِّث فقيه بطبيعة الحال. هل كان أصحاب النبي (ص) يدرسون الفقه أم لا؟ وما هو الفقه الذي كانوا يدرسونه؟ هو ما كانوا يأخذونه من رسول الله (ص)، إذن هم يدرسون الحديث"[2]. هذا الفهم، هذا الموقف، هذا المنهج، والذي يتقاسمه كل السلفيين بالضرورة هو الذي يسقط دعوة الشيخ صالح الفوزان من أساسها. هي لا قيمة لها، من المنظور السلفي، منظور أهل الحديث، لأن أساس المنهج يقوم على ما شرحه الشيخ الألباني. فالخلاف بين التوجهات الدينية الرسمية أو المعتدلة في المنهج السلفي وبين المتطرفين ليس خلافاً على فهم النصوص، وليس دعوى احتكار تفسير النصوص كما تريدها الدولة، ولكن الخلاف بينهم على أي النصوص السلفية يجب أن تهيمن على الأخرى، لأن كليهما منصوص عليه في المصادر السلفية والتي تتبناها المؤسسة الدينية الرسمية. هو خلاف على "انتقاء" النصوص، ولذلك فإن لكليهما، الرسميين والمتطرفين، نصوصاً سلفية تشرعن لهم موقفهم تماماً. فجميعهم يستشهدون بالقرآن والحديث وابن حنبل والبربهاري وابن تيمية وابن القيّم وابن حجر العسقلاني وتفسير الطبري وتفسير ابن كثير ضمن مراجع أخرى ليصلوا إلى نتائج متعاكسة تماماً، كل نتيجة على النقيض من أختها، ولا أمل في التوفيق بينهما. فما كتبه الشيخ الألباني هو لب المشكلة في ما قاله الشيخ الفوزان أعلاه، قبل أن يكون رداً عليه من دون تعمد ذلك، وذلك قبل أن تتوالى الردود السلفية المتطرفة والتي تتقصد شخوص شيوخ الدين الرسميين من كل

---

[1] التكفير وضوابطه، الشيخ صالح فوزان الفوزان، إعداد عادل علي الفريدان، وهي تفريغ لمحاضرة القيت بمدينة الجبيل بجامع ابن تيمية بتاريخ ١٤- ٣- ١٤٢٤ هـ، دار الإمام أحمد، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ، ص١١

[2] المنهج السلفي عند الشيخ ناصر الدين الألباني، عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة الضياء، طنطا، بدون تاريخ، ص٦٠

حدب وصوب من على شاكلة ما كتبه أسامة بن لادن: "إن العلماء الذين تبرزهم الدولة للناس هم يعلمون علم يقين أن (لا إله إلا الله) لا تحكم الناس اليوم، وأن الحكومات قد نقضوا هذه الكلمة العظيمة، ومع ذلك يدلسون على أنفسهم، ويخادعون أنفسهم، ويخادعون الناس..."[1]. أو ما كتبه الظواهري: "أستغرب كيف يقلد الناس دينهم رجلاً لم يُضح في سبيل الله ولم يُبتل فيه، بل لا يقبض راتبه إلا للدفاع عن مصالح الطواغيت، فكيف يسأله الناس في رقاب الطواغيت ودمائهم وإزالة ملكهم"[2]. أو ما كتبه أحد المعارضين السلفيين "أكثر هؤلاء العلماء متساقطون في أحضان الطغاة وحكوماتهم، فلا يُعقل أن يُسألوا أو يُستفتوا في شؤون السياسة الشرعية والحكم والحكام أو عن المشاركة في شرطة الطغاة أو جيوشهم وبرلماناتهم ونحو ذلك، فليُحذر من فتاويهم في هذا الباب. مادام النبي (ص) قد قال (من أتى أبواب السلاطين افتتن) فكيف يُسأل هؤلاء في فتنتهم"[3].

أما ما كتبه أسامة بن لادن أعلاه من أن هؤلاء العلماء يعلمون علم اليقين أن (لا إله إلا الله) لا تحكم الناس اليوم، ما هو في الحقيقة إلا ترديد مباشر لما قاله أحد أهم شيوخ السلفية الرسميين المعاصرين قبل أن يظهر لنا أسامة بن لادن بسنوات طويلة. ففي المؤتمر الأول للدعوة والدعاة المنعقد في المدينة المنورة[4]، وقف الشيخ عبد العزيز بن باز ليقول للحضور "إن العالم الإسلامي اليوم، بل العالم كله، في أشد الحاجة إلى الدعوة الإسلامية الواضحة الجلية التي تشرح للناس حقيقة الإسلام وتوضح لهم أحكامه ومحاسنه، وتشرح لهم معنى (لا إله إلا الله) ومعنى شهادة (أن محمداً رسول الله)، فإن أكثر الخلق لم يفهموا هاتين الشهادتين كما ينبغي"[5]، ويعود ليكرر على مسامعهم أن "شهادة أن محمداً رسول الله فكثير من الناس لا يفهمها على حقيقتها"[6]. فأسامة بن لادن كان يكرر، من دون أن يعي ذلك، مقولة الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ كان بدوره يكرر موقف الشيخ محمد بن عبد الوهاب، والشيخ محمد بن عبد

---

[1] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ١، نسخة رقمية.

[2] ابن باز بين الحقيقة والوهم، أيمن الظواهري، رسالة مؤرخة ٣ شعبان ١٤١٥ هـ، نسخة رقمية.

[3] الأدلة القطعية، د. محمد عبدالله المسعري، دار الشرعية، الطبعة الأولى ١٩٩٥. بدون مكان طبع ولكنه حتماً لندن – المملكة المتحدة.

[4] سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م

[5] مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، الشيخ عبد العزيز بن باز، جمع: محمد الشويعر، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض ١٩٩٢، المجلد ٢، ص٣٣٦

[6] المصدر السابق، ص ٣٣٧

الوهاب لم يفعل أو يقل جديداً إلا أن يكرر مواقف المصادر السلفية السابقة عليه من أناس زمانهم كما رأينا سابقاً، لا جديد هنا. الدولة والمتطرفون يستخدمون، بالضبط، نفس الخطاب. هو نفس الخطاب لأن المصدر واحد، والمنهج واحد، فلا بد أن تكون النتيجة واحدة. ولهذا السبب سوف يستمر الفشل الذريع في احتواء الفكر السلفي المتطرف بصورة نهائية. قد يتم احتواءه بصورة مؤقتة، ولكن لن يتم القضاء عليه نهائياً، لأن "الدولة" تتبنى بالضبط نفس المصادر ونفس المنهج. وبسبب هذا فإنه سوف يخرج علينا شيخ آخر، الشيخ ناصر الدين الألباني، ليكرر نفس الكلام بقوله "إن واقع كثير من المسلمين اليوم شرٌ مِما كان عليه عامة العرب في الجاهلية الأولى"[1]، وسوف يتلوه آخرون لا محالة.

والحقيقة أن النظرة الدونية لـ "أكثر الخلق"، كما تتبناها الرؤية السلفية، والتي تعكس تلك الفردية المتعالية على الواقع والفكر والعقل والمنطق، وتدعي امتلاك الحق والحقيقة جبراً، وما ينتج عنها من رفض للواقع وغربة حتمية أساسها تلك الثنائية المتنافرة بين ادعاء الجماعة والإنفراد عنهم في نفس الوقت (الجماعة أن تكون على الحق ولو كنت وحدك)، تلك النظرة الدونية سوف تتعدى حدوداً كان يجب أن تبقى غير منتهكة. لأن "رجل الدين" يؤطر، من دون أن يعي ذلك في أغلب الأحيان، لأطر منهجية قد تؤدي إلى استنتاجات وأعراف ومناهج غير ما كان يقصدها حتماً ولتؤزم واقعاً متأزماً أصلاً هو يريد أن يلغيه أو يهمشه. فعندما يقول الشيخ عبد العزيز بن باز: "أكثر الخَلق مع الضلالة (...) وأغلب الخَلق مع أهواءهم ومع شهواتهم ليسوا مع الحق (...) أكثر الخلق مثل ما قال الله جل وعلا (أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إنْ هُمْ إلا كالأنعام بل هم أضلُّ سبيلا)[2]، جعلهم أضل من الأنعام. بعض البهائم أهدى من بعض البشر، تنفع الناس ولا تؤذيهم. أما أكثر الخلق فهم شر من الأنعام، لا ينفع بل يضر"[3]، عندما يجزم الشيخ هذا الجزم أمام مستمعيه، فإن الضحية الأولى في أذهان هؤلاء هي القيمة الإنسانية لأكثر هذا الخلق. القيمة الإنسانية، كحضور في ضمير الفرد بغض النظر تماماً عن دينه أو أصله أو عرقه أو معتقده، والتي قد تردعه عن ما يراد منه أن يمارسه من اعتداء باسم الدين أو باسم الرب جل شأنه. هذا

---

[1] معالم المنهج السلفي في التغيير – المنتخب من كلام الشيخ ناصر الدين الألباني، انتخبه: سليم الهلالي، دار الإمام أحمد، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٦، ص٤٤

[2] القرآن الكريم، سورة الفرقان، الآية ٤٤

[3] الغزو الفكري، الشيخ عبد العزيز بن باز، مكتبة الرضوان، الطبعة الأولى، البحيرة – جمهورية مصر العربية ٢٠٠٦، ص٢٢. والكتاب هو تفريغ لندوة عقدها الشيخ بنفس عنوان الكتاب.

التكرار الذي يستهدف ضمير مستمعيه هو الذي خلق افراداً في محيط شبه معزول إلا من مثل هذه "القيم" والتي كان أول ضحاياها المخالفين الأبرياء العُزّل لفكر ومنهج هؤلاء الأفراد وفي داخل دولهم ومجتمعاتهم. "أكثر هذا الخلق" هم "كل" من يخالف الشيخ في معتقده أو مذهبه أو دينه أو آرائه أو فقهه، فإذا خرج خارج عليهم ليقتلهم تحت وهم وخديعة أنهم "شر من الأنعام"، من على الحقيقة يجب أن يُلامَ أولاً؟

من المفيد هنا أن ننقل بعض الاقتباسات للشيخ محمد بن عبد الوهاب من رسائله المختلفة والتي تبين ذلك الجزم بامتلاك الحقيقة كما يجب أن يُسلّم بها الآخر المختلف لأتباع المنهج السلفي، وهذا في حد ذاته سبب آخر لفشل أي محاولة للقضاء على التطرف. هذا الجزم (الموقف) الذي سوف نقرأه أدناه هو ذات الجزم (الموقف) الذي نراه اليوم في المنهج السلفي عموماً والمتطرف خصوصاً والذي يصر على أن الآخر المخالف هو خارج من الطائفة المنصورة والفرقة الناجية من النار تحت دعاوى الشرك والكفر والبدعة والضلالة والأشعرية والماتريدية والاعتزال والتعطيل والارجاء والتقليد وإلى آخر تلك الدعاوى التي لا أول لها ولا آخر. بل إن السياق العام في كل الأدبيات السلفية المتطرفة ما هو في الحقيقة إلا ترديد لمواقف الشيخ محمد بن عبد الوهاب، كمثال للموقف السلفي عند شيوخهم المعتبرين، والواردة في المصادر السلفية المتداولة. يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب في رسائله:

"إن كلامي هو الحق، لكن أصابهم ما أصاب الذين قال الله فيهم[1] ﴿فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلعنة الله على الكافرين﴾"[2]. ويقول في رسالة أخرى "فرجل ليقصد نفسه] بيَّنَ الله به دين الإسلام، وأنتم ومشايخكم ومشايخهم لم يفهموه، ولم يميزوا بين دين محمد (ص) ودين عمرو بن لحي الذي وضعه للعرب (...) فالرجل الذي هداكم الله به لهذا، إن كنتم صادقين، لو يكون أحب إليكم من أموالكم وأولادكم لم يكن كثيراً"[3]. وفي رسالة أخرى "إنهم يعرفون أني على الحق وهم على الباطل، وإنما يمنعهم من الإنقياد التكبر والعناد على أهل نجد كما قال تعالى[4] ﴿إن الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم إن في صدورهم إلا كِبرٌ ما هم ببالغيه﴾"[5].

---

[1] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٨٩

[2] الدرر السنية في الأجوبة النجدية، مجموعة رسائل سلفية من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصر جامع هذه الرسائل، جمع: عبد الرحمن محمد النجدي، بدون اسم دار نشر أو اسم مطبعة، الطبعة السادسة ١٩٩٦، المجلد ١٠، ص١٢

[3] المصدر السابق، ص ٥٧- ٥٨

[4] القرآن الكريم ، سورة غافر، الآية ٥٦

[5] المصدر السابق، ص ٩٦

رافق هذا الجزم بامتلاك الحقيقة ذلك التأكيد المتكرر الثابت على الدور المركزي الذي يلعبه رجل الدين أو (الكهنوت الإسلامي) في كل شؤون الحياة حتى أدق تفاصيلها. هذا الجزم الذي يتعدى المستوى الفردي لتنخرط فيه بعض المؤسسات الرسمية في بعض الدول، سوف يبرز رجل الدين، كفرد، على أنه المالك الحقيقي لتحديد المسار الدنيوي، أياً كان، من حيث بواحه أو حرمته. هذا الدور المركزي لرأي رجل الدين (الكهنوت) في كل القضايا التي يتعرض لها الفرد أو المجتمع سوف يفتئت حتى على الحدود الدنيا لأهمية ممارسة التفكير بمنطق بسيط وبصورة مستقلة عن الحاجة لـ "فتوى". فعندما تذهب إحدى المؤسسات الرسمية في إحدى الدول إلى رجل دين، في سبيل إقناع شعبها بخطورة تجاوز الإشارة الحمراء لِما تسببه من حوادث راح ضحيتها العديد من الأبرياء، لاستصدار فتوى بحرمة هذه الممارسة، يصبح لدينا ذهنية تُقر وتعترف بسلطة هذا الكهنوت حتى في قوانين المرور وتنظيم السير ولتلغي معها كل أشكال "العقلانية" والتي يجب أن تصر على ما يبدو واضحاً وصحيحاً وبديهياً ومنطقياً حتى وإن أفتى رجل الدين بخلافه. الطريف، والخطير في الوقت نفسه، هو السؤال البديهي الذي يتبادر إلى الذهن فوراً وهو: ماذا لو كان رد رجل الدين بأنه لا يجد في الموروث الفقهي أن تجاوز الإشارة الحمراء، إذا لم يتسبب بضرر، أية دلالة على التحريم وعلى اعتبار بأن الأصل في الأشياء هو الحِلّية، ماذا سوف يكون موقف هذه المؤسسة الرسمية وقد أصبح لدى هذا الشعب فتوى بأن تجاوز الإشارة الحمراء، إذا لم يتسبب بضرر، هو حلال لا ريبة فيه وخصوصاً أن هذه الفتوى قد أتت من رجل قد طلبت هذه المؤسسة بالذات رأيه وفتواه مما يعني ثقتها فيه؟

ولا يقف الأمر عند فتاوى الإشارة الحمراء، إذ لو وقف الأمر هنا لهان الأمر كثيراً، ولكنه سوف يتعداه إلى أمور أخرى يقف الإنسان مشدوهاً عندها. هذه عينة من فتاوى أحد شيوخ السلفية الرسميين والمنشورة في مجموع فتاويه[1]:

إتخاذ "التواليت" يميت القلب ويؤدي إلى الإنسلاخ من الدين. التصفيق من أعمال الجاهلية وهو حرام. السبب في غلاء الأسعار وعدم نزول المطر هو المعاصي. تحديد النسل حرام. العناية بالآثار تؤدي إلى الشرك. تفسير "العلماء" في الآية الكريمة ﴿ إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ ﴾[2] بأنهم علماء الدين وليس علماء الطب والهندسة. تحريم

---

[1] أنظر مجموع فتاوى الشيخ عبد العزيز بن باز، جمع وإشراف محمد سعد الشويعر، منشورات الرئاسة العامة لإدرات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، المملكة العربية السعودية.

[2] القرآن الكريم، سورة فاطر، الآية ٣٥

التصوير. الترك [الأتراك] من قوم يأجوج ومأجوج (!!!) [وماذا يفعل هذا الشيخ بالخلفاء العثمانيين؟].

أما الشيخ صالح الفوزان، عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، فقد أفتى بأن (البوفيه المفتوح) حرام. وشرح الشيخ سبب تحريمه للبوفيه المفتوح في محاضرة له، رداً على سؤال من أحد الحضور بهذا الشأن، بأن "كل بيع لابد فيه من وجود شرطان أساسيان وهما علم الثمن ومعرفة المبيع. والمبيع في هذا النظام غير معلوم، فقد يأكل الشخص بما يعادل عشرة ريالات وقد يأكل بما يعادل مئة ريال فيكون محرماً لما فيه من جهالة وغرر، وهنا وجه التحريم". وهنا لابد لنا أن نقف متفكرين، ليس من فتوى الشيخ، ولكن من تلك الذهنية للإنسان الإسلامي والتي تتعامل مع كل سياق، مهما كان نوعه أو مضمونه، بنظرة الشبهة والريبة حتى يُفتي بها مُفتي ويزول الإرتياب والشك، وإلا ما هو الداعي للشك بحرمة أو حلّية (بوفيه مفتوح) حتى يتم طرح هذا السؤال من الأساس؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى لابد لنا أن نقف متفكرين كيف يمكن للنبي (ص) أن يقول لمن سألوه من المسلمين (أنتم أعلم بشؤون دنياكم) ثم ليكون، عليه الصلاة والسلام، آخر إنسان على الإطلاق في كل هذا التراث الإسلامي من أوله إلى آخره يُفتي بهذه الفتوى؟

وللشيخ صالح الفوزان فتوى تتعلق بقيادة المرأة للسيارة على أنها شأن دين لا شأن دنيا. فعندما سُئل الشيخ عن جواز قيادة المرأة للسيارة عند حاجتها لذلك لتلبية طلباتها الضرورية وعدم وجود مَحرَم لها بدلاً من الركوب مع السائق الأجنبي، أجاب "قيادة المرأة للسيارة لا تجوز لأنها تحتاج معها إلى كشف الوجه أوكشف بعضه، ولأنها تحتاج في قيادة السيارة إلى مخالطة الرجال فيما لو تعطلت سيارتها أثناء السير أو حصل عليها حادث أو مخالفة مرورية، ولأن قيادتها للسيارة تمكنها من الذهاب إلى مكان بعيد عن بيتها وعن الرقيب عليها من محارمها والمرأة ضعيفة تتحكم فيها العواطف والرغبات غير الحميدة، وفي تمكينها من القيادة إفلات لها من مسئولية الرقابة والقوامة عليها من رجالها، ولأن قيادتها للسيارة تحوجها إلى طلب رخصة قيادة وهذا يحوجها إلى التصوير وتصوير النساء حتى في هذه الحالة يحرم لما فيه من الفتنة والمحاذير العظيمة"[1]. وهنا يجب علينا أن نقف متفكرين مرة أخرى ليس في فتوى الشيخ وتبريراته التي ساقها ولكن في طالب الفتوى ومُقدم السؤال. إذ أن السؤال قد ذكر تحديداً (لتلبية طلباتها الضرورية)، فإذا كانت قيادة المرأة لضرورة واضحة، وبغض النظر تماماً عن جدال السلفيين مع غيرهم في حرمة أو حليّة قيادة المرأة

---

[1] المنتقى من فتاوى الشيخ الفوزان، نسخة رقمية، كما تستشهد بهذه الفتوى أدبيات ومواقع الكترونية كثيرة في التوجهات السلفية.

للسيارة، وبغض النظر تماماً من أن الضرورة تبيح المحظور هذا بفرض حرمة قيادة المرأة للسيارة من الأساس، فما هي الحاجة أصلاً لطلب فتوى وتقديم السؤال؟ وإذا أجاب الشيخ بالتحريم كما هي الحالة هنا، فهل سوف يقبل عقل، أو منطق، أو إنسانية أي رجل أن تظل امرأته أو أمه أو أخته أو ابنته في البيت تعاني افتقاد ما هو ضرورة لها لأن شيخ ما أفتى بالحرمة لقيادتها السيارة؟ وإذا كان الجواب هو (لا)، فما هي الحاجة إلى فتوى رجل دين في هذه المسألة من البداية؟ وإذا تطوع رجل الدين بالفتوى في هذه المسألة، كيف لا يصطدم هذا بأي منطق إنساني للقضية من أساسها؟

ولكن الأمر سوف يتعدى هذا بكثير ليدخل رأي رجل الدين (الكهنوت) حتى في العلوم الطبيعية والجغرافيا والفلك وليساهم بشكل فعّال وبارز في الدعوة إلى التسليم لظاهر النص حتى وإن خالف هذا كل اكتشافات العلوم الحديثة منذ ثلاثمئة سنة مضت وحتى يومنا هذا، مع الرفض القاطع لتأويل هذه النصوص لتتماشى مع تطور العلوم والمكتشفات وما بات يُرى على أنه حقيقة تم البرهان عليها بأساليب متعددة. هذا مثال[1]:

"سُئل فضيلة الشيخ [محمد صالح العثيمين] عن دوران الشمس حول الأرض؟

الجواب: ظاهر الأدلة الشرعية تثبت أن الشمس هي التي تدور على الأرض، وبدورتها يحصل تعاقب الليل والنهار على سطح الأرض، وليس لنا أن نتجاوز ظاهر هذه الأدلة إلا بدليل أقوى من ذلك يُسوِّغُ لنا تأويلها عن ظاهرها".

وما هو أخطر من مجرد هذه الفتوى أعلاه هو الاسترسال والشرح الذي تطوع به الشيخ واحتل مكاناً بارزاً في موقع الشيخ محمد صالح العثيمين الرسمي على موضوع هذه الفتوى بالذات:

"وأما ما ذكره علماء الفلك العصريون، فإنه لم يصل عندنا إلى حدّ اليقين، فلا ندع من أجله ظاهر كتاب ربّنا وسنة نبينا. ونقول لمن أسند إليه تدريس مادة الجغرافيا: يبين للطلبة أن القرآن الكريم والسنة كلاهما يدل بظاهره على أن تعاقب الليل والنهار إنما يكون بدوران الشمس على الأرض لا بالعكس. فإذا قال الطالب: أيهما نأخذ به، أظاهر الكتاب والسنة أم ما يدعيه هؤلاء الذين يزعمون أن هذه من الأمور اليقينيات؟ فجوابه: أنا نأخذ بظاهر الكتاب والسنة، لأن القرآن الكريم كلام الله تعالى الذي هو خالق الكون كله، والعالم بكل ما فيه من أعيان وأحوال، وحركة وسكون، وكلامه تعالى أصدق الكلام وأبينه، وهو سبحانه أنزل الكتاب تبياناً

---

[1] مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين، المجلد الأول، السؤال الخامس والعشرون.

لكل شيء، وأخبر سبحانه أنه يبين لعباده لئلا يضلوا، وأما السنة فهي كلام رسول رب العالمين، وهو أعلم الخلق بأحكام ربه وأفعاله، ولا ينطق بمثل هذه الأمور إلا بوحي من الله عز وجل لأنه لا مجال لتلقيها من غير الوحي. وفي ظني، والله أعلم، أنه سيجيىء الوقت الذي تتحطم فيه فكرة علماء الفلك العصريين كما تحطمت فكرة داروين حول نشأة الإنسان"[1].

هذا التنازل الطوعي لأهمية ممارسة التفكير في مواجهة الحاجة لرأي رجل الدين في المجتمعات التي تتبنى المنهج السلفي، رسمياً أو من خلال ضغوط شعبية لظروف محددة، سوف يؤدي إلى ترسيخ مفاهيم إزدراء كل أشكال ممارسة العقلانية والتفكير المنهجي التجريبي والاستدلالي لصالح "ظاهر النص"، وهذا هو بالضبط أس بلاء وتخلف هذه الأمة عن الركب الحضاري المتقدم والذي نراه في دول الغرب إذا استثنينا الواقع السياسي الذي تعانيه دولنا منذ استقلالها. الغريب، والمضحك في نفس الوقت، أنه بينما يصر شيوخ الدين على احتكار الكلام باسم الرب جل شأنه وتفسير نصوص الدين على اعتبار أنه من اختصاصهم وحدهم دون غيرهم وأنه مجال دراستهم وعلى اعتبار أنه (من تكلم في غير فنه أتى بالعجائب) ويسخرون من كل من يحاول أن يمارس نقداً ما لِما يصرون على اعتباره (مراد الشارع) من خلال فتاويهم وتفاسيرهم، نجد أنهم يبيحون لأنفسهم أن يتكلموا في الطب والفلك والطبيعة والتشريح وطبائع الحيوان والاقتصاد والسياسة وعلوم النفس والاجتماع ونقد التاريخ والتربية والتعليم وعلاج الصرع والجنون والوسواس القهري ضمن أمور أخرى لا أول لها ولا آخر، ثم يردون ويرفضون في نفس الوقت اكتشافات وكالة (ناسا) للفضاء على أساس أن ابن القيّم شهد بالعكس، ويرفضون علوم المنطق كلها لأن ابن تيمية وضع كتاباً في نقضها ويستسخفون (سيجموند فرويد) ومدرسته في التحليل النفسي لأنه لم يترك مجالاً لتلبس الجن بالإنسان. ولو اقتصر هذا على الإتيان بالعجائب لما شغل أي أحد نفسه به، ولكن الواقع في بعض المجتمعات الإسلامية يقول بأن هذه "العجائب" تملك من السلطة على عقول ونفوس الناس ما يفوق بكثير أية محاولة منطقية أو استدلالية جادة لإقناعهم بالعكس.

تبرز من دعاوى امتلاك الحقيقة لرجل الدين السلفي مع إبراز رجاله على أنهم "كهنوت" يجب أن يتحكموا في أدق تفاصيل الدين والدنيا معاً، تبرز معهما مسألة

---

[1] www.binothaimeen.com

التكفير. ينطلق المنهج التكفيري السلفي من تلخيص ورد في أحد مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب سطر فيه ما اسماه نواقض الإسلام العشرة[1]. هذه النواقض هي:

١- الشرك في عبادة الله. ومنه الذبح لغير الله كمن يذبح للجن أو للقبر.

٢- من جعل بينه وبين الله وسائط، يدعوهم ويسألهم الشفاعة ويتوكل عليهم فإنه يكفر إجماعاً.

٣- من لم يُكفّر المشركين، أو يشك في كفرهم، أو صحح مذهبهم، كفر.

٤- من اعتقد أن هَدي غير النبي (ص) أكمل من هديه، أو أن حُكم غيره أحسن من حكمه، كالذين يفضلون حكم الطواغيت على حكم الرسول (ص) ويدخل في ذلك حكم القوانين على حكم الإسلام[2].

٥- من أبغض شيئاً مما جاء به الرسول (ص)، ولو عمل به، فقد كفر.

٦- من استهزأ بشيء من دين الرسول أو ثوابه أو عقابه، كفر.

٧- السحر، من فعله أو رضي به، كفر.

٨- مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين.

٩- من اعتقد أن بعض الناس يسعه الخروج عن شريعة محمد (ص) فهو كافر.

١٠- الإعراض عن دين الله، لا يتعلمه ولا يعمل به.

ثم أضاف الشيخ محمد بن عبد الوهاب في نهاية هذه العشرة في رسالته "ولا فرق في جميع هذه النواقض بين الهازل والجاد والخائف، إلا المُكره، وكلها من أعظم ما يكون خطراً وأكثر ما يكون وقوعاً". أما معنى كلمة "نواقض الإسلام" فقد شرحها الشيخ عبد العزيز بن باز بقوله "هي الموجبة للردة"، ثم أضاف "والناقض يكون قولاً، ويكون عملاً، ويكون اعتقاداً، ويكون شكاً. فقد يرتد الإنسان بقول يقوله، أو بعمل يعمله، أو باعتقاد يعتقده، أو بشك يطرؤ عليه"[3].

---

[1] رسالة في نواقض الإسلام، الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ضمن مجموعة التوحيد، الرسالة الثامنة، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩١، ص٢٤- ٢٦

[2] أنظر: عقيدة التوحيد، الشيخ صالح فوزان آل فوزان، وهو ينقل عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، نسخة رقمية.

[3] القوادح في العقيدة، الشيخ عبد العزيز بن باز، ص ٢٧

ولكن هذه المكفرات أو النواقض سوف تزداد اسهاباً، وربما عدداً، من خلال الشروح والتفسير على متنها. فالشيخ محمد بن عبد الوهاب، مثلاً، خلال إجابته على سؤال عن ما إذا نطق الإنسان بكلمة كفر ولم يعلم معناها أو شرحها أو لم يعلم أنها تُكفره أصلاً، هل يكفر بذلك. أجاب "إذا نطق بكلمة الكفر ولم يعلم معناها صريح واضح أنه يكون نطق بما لا يعرف معناه، وإما كونه لا يعرف أنها تكفره فيكفي فيه قوله[1] ﴿لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم﴾"[2]. وقال أيضاً في رسالة بعثها إلى طالب شرح عن حال البدو والبادية "فإن كان للوضوء ثمانية نواقض، ففيهم من نواقض الإسلام أكثر من مائة ناقض"[3]، وفي رسالة أخرى له "الذي ذُكر في الإقناع[4] أن نواقض الإسلام أكثر من أربعمائة"[5]. وسئل الشيخ حمد بن عتيق[6] عن ما إذا قال أحدهم "يا فُقيِّه"، تصغير كلمة فقيه، هل يكفر، فأجاب "أما قول القائل (فقيِّه) أو (عويلِم) أو (مطيويع) ونحو ذلك، فإذا كان قصد القائل الهزل، أو الإستهزاء بالفقه أو العلم أو الطاعة، فهذا يكفر أيضاً، ينقل عن الملة، فيستتاب، فإن تاب وإلا قُتل مرتداً"[7]. وقال في مكان آخر "أو جحد حلَّ الخبز أو اللحم أو الماء، أي فيكفر بذلك

---

[1] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ٦٦

[2] تاريخ نجد، نقلاً عن تيسير ذي الجلال والإكرام بشرح نواقض الإسلام، سعد محمد القحطاني، دار اشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الرياض ٢٠٠٢، ص٧٣

[3] الدرر السنية في الأجوبة النجدية، مجموعة رسائل سلفية من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصر جامع هذه الرسائل، جمع: عبد الرحمن محمد النجدي، بدون اسم دار نشر أو اسم مطبعة، الطبعة السادسة ١٩٩٦، المجلد ١٠، ص١١٣

[4] يقصد كتاب الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، شرف الدين ابو النجا الحجاوي المتوفى سنة ٩٦٠ هـ.

[5] المصدر السابق، ص٨٤- ٨٥

[6] الشيخ حمد بن علي بن محمد بن عتيق، ولد في بلدة الزلفى في نجد سنة ١٢٢٧ هـ. قدم الرياض في ولاية فيصل بن تركي بن عبدالله آل سعود ثاني حكام الدولة السعودية الثانية. عينه فيصل قاضياً في منطقة الخرج سنة ١٢٦٢ هـ ثم تنقل بعدها في عدة مدن بصفته قاضياً. يعتبر من أحد أهم مصادر الفكر السلفي المتشدد وخصوصاً فيما يتعلق بمسألة الولاء والبراء. رسائله وفتاواه موجودة في مجلدات الدرر السنية في الأجوبة النجدية، وهو مصدر أساسي للفكر السلفي عموماً ويطبع أحياناً على نفقة بعض الدول ومتوفر بكل المكتبات. توفي سنة ١٣٠١ هـ في منطقة الأفلاج.

[7] الدرر السنية في الأجوبة النجدية، مجموعة رسائل سلفية من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصر جامع هذه الرسائل، جمع: عبد الرحمن محمد النجدي، بدون اسم دار نشر أو اسم مطبعة، الطبعة السادسة ١٩٩٦، المجلد ١٠، ص٤٢٨

(...) ومن أحل الركون إلى الكافرين وموادة المشركين فهو أعظم كفراً ممن أحلَّ الزنا بأضعاف مضاعفة. وكلام العلماء رحمهم الله تعالى في هذا الباب لا يمكن حصره، حتى أن بعضهم ذكر أشياء أسهل من هذه الأمور، وحكموا على مرتكبيها بالارتداد عن الإسلام، وأنه يُستتاب منها، فإن تابَ وإلا قُتل مرتداً، ولم يغسل ولم يُصلَّ عليه ولم يدفن مع المسلمين، وهو مع ذلك يقول (لا إله إلا الله) ويفعل الأركان الخمسة"[1].

وقد يرد اعتراض هنا بأن "الشيخ محمداً [ابن عبد الوهاب] لم يكفر الناس ابتداء إلا بعد قيام الحجة والدعوة، لأنهم في زمن فترة وعدم علم بآثار الرسالة"[2]. ولكن الرد موجود في نفس المصدر وعلى بُعد صفحات قليلة من هذا الاعتراض. إذ أن مسألة التكفير متوقفة على قيام الحجة على هؤلاء الناس كما أتى في هذا الاعتراض، وقيام الحجة، في المنهج السلفي، هو بسماع آيات القرآن الكريم من جانب الناس حتى وإن لم يفهموها. إذ عدم الفهم لا ينفي بلوغ الحجة وقيامها على هؤلاء الناس، وبالتالي لا يمنع من تكفيرهم. هذا ما كتبه الشيخ محمد بن عبد الوهاب في هذا الصدد:

"أما أصول الدين التي أوضحها الله وأحكمها في كتابه، فإن حجة الله هو القرآن. فمن بلغه القرآن فقد بلغته الحجة. ولكن أصل الإشكال أنكم لم تفرقوا بين قيام الحجة وبين فهم الحجة، فإن أكثر الكفار والمنافقين من المسلمين لم يفهموا حجة الله مع قيامها عليهم، كما قال تعالى (أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إنْ هُم إلا كالأنعام بل هم أضلُّ سبيلا)[3]. وقيام الحجة نوع، وبلوغها نوع وقد قامت عليهم، وفهمهم إياها نوع آخر. وكفرهم ببلوغها إياهم وإن لم يفهموها. إن أشكل عليكم ذلك فانظروا قوله (ص) في الخوارج (أينما لقيتموهم فاقتلوهم)"[4].

---

[1] كتاب بيان النجاة والفكاك من موالاة المرتدين وأهل الإشراك، الشيخ حمد بن علي بن عتيق النجدي، ضمن مجموعة التوحيد، الرسالة الثالثة والعشرون، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩١، ص٢٠٦- ٢٠٧

[2] الدرر السنية في الأجوبة النجدية، مجموعة رسائل سلفية من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصر جامع هذه الرسائل، جمع: عبد الرحمن محمد النجدي، بدون اسم دار نشر أو اسم مطبعة، الطبعة السادسة ١٩٩٦، المجلد ١٠، ص٤٣٤- ٤٣٥

[3] القرآن الكريم، سورة الفرقان، الآية ٤٤

[4] المصدر السابق، ص ٩٣- ٩٤

هذا الموقف من الشيخ محمد بن عبد الوهاب ما هو إلا إسهاب وتشدد على تقرير ابن حزم من أن "صفة قيام الحجة عليه هو أن تبلغه فلا يكون عنده شيء يقاومها"[1]. وهو تشدد على رأي ابن حزم لأنه يتجاهل شرطه "فلا يكون عنده شيء يقاومها" وهو ما يستدعي تمام الفهم وزوال الشك وسقوط كل ما يرد على ذهنه من شبهة. ما قاله الشيخ محمد بن عبد الوهاب أعلاه هو الأساس التنظيري للموقف السلفي المتطرف والذي نقرأ إسهاباً حوله أدناه من أحد مُنظريه[2]:

"الحجة قد تقوم بواسطة مسلم التقى ساعة من عمره مع الكافر الجاهل، عرّفه فيها على الإسلام وعقيدته. ولا يشترط لهذا المسلم أن يكون من حملة الشهادات العليا في الشريعة أو من العلماء البارزين، وإنما يشترط فيه أن يكون عالماً بالحجة التي يقيمها على الجاهل، لأن فاقد الشيء لا يمكن أن يعطيه. وقد تقوم بواسطة المذياع، وكذلك التلفاز، والإنترنت، وغيرها من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمنتشرة في كل مكان. ومنها أيضاً الوسائل المقروءة، كالكتب الدينية، أو المجلات الإسلامية، أو الصحف اليومية، وأهمها وأعظمها بلوغ نسخ من القرآن الكريم ليد الكافر الجاهل، شريطة أن يعلم أنه القرآن الكريم الذي أنزل على محمد بن عبد الله (ص)، وغير ذلك من الوسائل التي يمكن من خلالها أن يتحقق العلم بالدعوة الإسلامية عند الآخرين. ولكثرة هذه الوسائل وسعة انتشارها، لم يعد الجهل بالدين مشكلة يعتذر بها الناس وبخاصة من كان كفرهم أصلياً"[3].

من الجدير بالإشارة إلى أن النزعة التكفيرية عند التوجهات السلفية قد طالت حتى ما يعتبرهم السياق الإسلامي العام كـ "أئمة". الإشكالية هنا هي ليست في أشخاص قد توفاهم الله منذ أكثر من ألف عام، ولكن الإشكالية الكبرى تتبدى في ما يستتبعه

---

[1] الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٤، المجلد ١، الجزء ١، ص٩٣

[2] عبد المنعم مصطفى حليمة الملقب بأبي بصير الطرطوسي. ولد في طرطوس، سورية، في ٣ اكتوبر ١٩٥٩. اعتقل أخوه في الفترة التي تميزت بمواجهة الإخوان المسلمين مع السلطة السورية والتي امتدت بين أحداث مدرسة المدفعية التي وقعت في حلب عام ١٩٧٩ وأحداث حماة في فبراير ١٩٨٢ وبقي معتقلاً حتى وقت كتابة هذه السطور. وخلال نفس الفترة هرب (أو هاجر) أبو بصير الطرطوسي إلى لندن في المملكة المتحدة لتحتضنه كلاجئ سياسي وليكون أحد مصادر الفكر السلفي المتطرف خارج حدودها. يملك موقعاً الكترونياً على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) ينشر من خلاله فتاويه وآرائه.

[3] العذر بالجهل وقيام الحجة، أبو بصير الطرطوسي (عبد المنعم مصطفى حليمة)، نسخة رقمية مؤرخة ١٤٢٢ هـ.

هذا الموقف التكفيري من احتمال ردود أفعال تجاه من يعتبرونهم اليوم أتباع هؤلاء الأشخاص في الفكر أو المذهب. ومن الملفت للنظر أن بعض أصحاب هذه النزعة التكفيرية لا يزال، ضمن المحيط السلفي الرسمي، يتم ترسيخهم على أنهم "شيوخ" المنهج السلفي المستقيم الخالي من البدع ورؤوس الفرقة الناجية المنصورة. قال الشيخ محمد الغزالي رحمه الله في كتابه (سر تأخر العرب والمسلمين):

"إن زعيم السلفية الأسبق في مصر الشيخ حامد الفقي[1] حلف بالله أن أبا حنيفة كافر، ولا يزال رجال ممن سمعوا اليمين الفاجرة أحياء. وقد نددتُ أنا في كتاب لي بمحاضرة ألقيت في حيٍّ الزيتون بالقاهرة تحت عنوان (أبو حامد الغزالي الكافر)، والمكان الذي قيلت فيه هو مقر السلفية. والطلبة السلفيون هنا، في جامعة الأمير عبد القادر بالجزائر، يقولون عن مالك بن أنس إنه يُفضّل عملَ أهل المدينة على حديث رسول الله"[2].

لاحظ هنا أن الشيخ محمد الغزالي قد كتب ما كتبه أعلاه قبل وقت طويل جداً من الأحداث الدموية في الجزائر والتي استُخدمت فيها الفتاوى التكفيرية لتبرير قتل النساء والأطفال والأبرياء. إذ لا شيء يظهر فجأة، كما أن لا شيء، فكري أو منهجي أو عقائدي، سوف يغوص في العدم ويختفي فجأة حين يظهر.

من المهم جداً الإشارة هنا إلى أن المسلم المرتد، من وجهة نظر السلفيين، هو أخطر على الإسلام من الكافر أو المشرك الباقي على حاله، ولذلك يجب تقديم قتاله (قتله) إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ومن هذا الموقف بالذات نفهم السبب الرئيس لماذا يتم توجيه العنف المسلح السلفي في معظمه إلى داخل دولهم وضمن محيط أفراد مجتمعهم مع

---

[1] الشيخ محمد حامد الفقي، ولد بقرية نكلا العنب في مصر سنة ١٨٩٢ م. بدأ دراسة الفقه الحنفي في الأزهر سنة ١٩٠٤ وخلال دراسته هناك تحول إلى المنهج السلفي. تخرج من الأزهر عام ١٩١٧. عندما حدثت ثورة ١٩١٩ في مصر تبنى موقف أن خروج الإحتلال لا يكون بالمظاهرات التي تخرج فيها النساء متبرجات والرجال ولا يتبدى فيها عقيدة الولاء والبراء، ولكن السبيل لدحر الإحتلال هو بالرجوع لسنة النبي وترك البدع، ثم ابدى استنكاره شعار الثورة (الدين لله والوطن للجميع). أنشأ جماعة أنصار السنة المحمدية في سنة ١٩٢٦، وأنشأ مجلة الهدي النبوي ١٩٣٧. ضمت هذه المجلة أسماء مثل الشيخ أحمد محمد شاكر، محب الدين الخطيب، الشيخ عبد الظاهر أبو السمح إمام الحرم المكي فيما بعد، الشيخ خليل هراس، والشيخ محمود شلتوت. تركزت جهوده العلمية في تحقيق كتب ورسائل ابن تيمية وابن قيم الجوزية. توفي في القاهرة في ١٦ يناير ١٩٥٩.

[2] سر تأخر العرب والمسلمين، الشيخ محمد الغزالي، دار القلم، الطبعة الأولى، دمشق ٢٠٠٠، ص٦٣

وجود أعداء خارجيين غير مسلمين. قال ابن تيمية "قتل المرتد أوجب من قتل الكافر الأصلي"[١]، وقال في مكان آخر "الكافر المرتد أسوأ حالاً في الدين والدنيا من الكافر المستمر على كفره"[٢]. وقال ابن تيمية أيضاً شارحاً موقفه بإسهاب "وطائفة كانت مسلمة فارتدت عن الإسلام وانقلبت على عقبيها من العرب والفرس والروم وغيرهم، وهؤلاء أعظم جرماً عند الله وعند رسوله والمؤمنين من الكافر الأصلي من وجوه كثيرة. فإن هؤلاء يجب قتلهم حتماً ما لم يرجعوا إلى ما خرجوا عنه. ولا يجوز أن يُعقد لهم ذمة، ولا هدنة، ولا أمان، ولا يُطلق أسيرهم، ولا يُفادى بمال ولا رجال، ولا تؤكل ذبائحهم ولا تُنكح نساؤهم، ولا يُسترقون مع بقائهم على الردة بالإتفاق. ويُقتل من قاتل منهم ومن لم يُقاتل، كالشيخ الهرم والأعمى والزَمِن بإتفاق العلماء، وكذا نساؤهم عند الجمهور"[٣].

ولهذا السبب فإن حكم الكفر والارتداد إذا أتى من السلفيين المتطرفين ضد شخص محدد بعينه فإن الاحتمال الأرجح أنه هدف للتصفية الجسدية سواء من فرد أو جماعة. ولهذا السبب أيضاً، كما سنرى لاحقاً في هذا المدخل، فإن مسألة كفر وارتداد الحكام هي قضية محورية وأساسية في الفكر السلفي المتطرف، إذ من خلالها، وخلالها فقط، تتم شرعنة الخروج على الدولة وتبني العنف المسلح ضدها وضد موظفيها. أي أن مسألة التكفير هي المدخل الأساسي للعنف الداخلي داخل المجتمعات المسلمة.

ولكن الموضوع الأخطر هو موضوع "الزندقة" أو الحكم على شخص ما بأنه زنديق. فبينما من يُحكم عليه بالارتداد ربما تتاح له الفرصة بأن يتوب من ذنبه ويُقبل منه ظاهره، فإن من يُحكم عليه بأنه زنديق لا يُقبل منه ظاهر توبته ويُقتل على أية حال. والزنديق كما شرحه ابن تيمية هو المنافق الذي يُظهر الإسلام ويُبطن غيره[٤]، ونقل لنا مصدر آخر تعريفاً أكثر خطورة وهو "إن اعترف به [أي الإسلام] ظاهراً وباطناً لكنه يفسر بعض ما ثبت من الدين ضرورة بخلاف ما فسره الصحابة والتابعون وأجمعت

---

[١] الصارم المسلول على شاتم الرسول، ابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٨، ص١٦٦

[٢] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٢٨، ص ٢٢٨، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

[٣] المصدر السابق، ص٢٢٧- ٢٢٨

[٤] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٧، ص ٢٩١، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

عليه الأمة فهو الزنديق"[1]. وحكمه كما بينه ابن تيمية "حكم الله في الزنديق قتله من غير استتابة"[2]، وقد شرح هذا الحكم في مكان آخر في مجموع فتاويه "أفتى الأكثرون بأنه يُقتل وإن أظهر التوبة. فإن كان صادقاً في توبته نفعه ذلك عند الله وقُتِلَ في الدنيا، وكان الحد تطهيراً له (...) ومن كان كاذباً كان قتله عقوبة له"[3].

ولا يجب أن يفوتنا أن نذكر بأن هناك محاولات بدأت في العصر الحديث لإعادة النظر في حد الردة ودلالة نصوص الآحاد التي يستند عليها السياق الإسلامي العام في تبنيه حكم القتل. وإذا غضضنا النظر عن المحاولات المعاصرة[4] لصالح المحاولات الفقهية في القرن الماضي، نجد أن أوضح الأمثلة كانت عند الإمام محمد عبده كما ينقلها لنا تلميذه محمد رشيد رضا في تفسيره المنار. يقول الإمام محمد عبده "يظهر لي أن النبي (ص) ما أمر بقتل المرتد إلا لتخويف أولئك الذين كانوا يدبرون المكائد لإرجاع الناس عن الإسلام بالتشكيك فيه، لأن مثل هذه المكائد إذا لم يكن لها أثر في نفوس الأقوياء من الصحابة الذين عرفوا الحق ووصلوا فيه إلى عين اليقين، فإنها قد تخدع الذين يدخلون الإسلام لتفضيله على الوثنية في الجملة قبل أن تطمئن قلوبهم بالإيمان كالذين كانوا يعرفون بالمؤلفة قلوبهم. وبهذا يتفق الحديث الأمر بذلك مع الآيات النافية للإكراه في الدين والمنكرة له فيما أرى. وقد أفتيت بذلك كما ظهر لي، والله أعلم"[5].

---

[1] فقه السنة، الشيخ السيد سابق، المكتبة العصرية، ثلاثة أجزاء في مجلد واحد، بيروت ٢٠٠٦، الجزء ٢، الردّة، ص٣٠٨.

[2] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٣٢، ص ١٥٩، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

[3] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٣٥، ص ٧٠، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

[4] أنظر مثلاً مقالة "حكم المرتد في الإسلام"، الدكتور محمد عابد الجابري. ففي هذه المقالة فرق الدكتور بين المستوى الخاص للعقيدة والمستوى العام، فمن بدل دينه فقط من دون عداء للدولة فهذا يقع على المستوى الخاص وبالتالي ينطبق عليه مبدأ لا إكراه في الدين ولا عقوبة عليه، أما من كان ارتداده مصاحباً للعداء للدولة (الخيانة العظمى) فهذا من ينطبق عليه حد الردة. كما أنه في مقالة أخرى "حديث المرتد..يفقد المصداقية" يؤكد على أن حديث (من بدل دينه فاقتلوه) غير مستوفي شروط الصحة لأن القرآن لا يشهد له بالصحة من ناحية، ولأن الحديث بفرض صحته فإنه أتى في قوم من الغلاة الذين يؤلهون علي بن أبي طالب، وأخيراً فإنه يرى أن الحديث قد يكون له دافع سياسي لمن وضعه على ابن عباس.

[5] تفسير المنار، محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٩، المجلد ٣، ص٢٧٥، تفسير الآيات ٦٩- ٧٤ من سورة آل عمران.

تنبهت المؤسسة السياسية في بعض الدول ومعها المؤسسة الدينية الرسمية إلى خطورة المنهج التكفيري الذي تتبناه بعض الجماعات السلفية، وخصوصاً أن هذا المنهج قد نتجت عنه عمليات اغتيال واختطاف وتفجير وتخريب. ولكن، وكما أشرنا سابقاً، فإن المؤسسة الدينية الرسمية في بعض الدول اختارت منهج احتكار التفسير وبمعناه الواسع، أي الذي يحتكر تفسير التفسير والإسهاب والشرح والتي ترد في المصادر السلفية الرئيسية المتداولة. بل وصل الأمر في هذا الاحتكار إلى احتكار مسألة الدعوة نفسها، فالشيخ ناصر الدين الألباني يرفض مبدأ تكفير الناس، لأن قيام الحجة عليهم غير واردة بسبب أنه "ليس هناك دعاة أكفاء يبلغون الجماهير دعوة التوحيد خالصة لا شرك فيها، ليس هناك من يسيطرون، إنما هناك أفراد قليلون جداً فأصواتهم ضائعة ليس لها تأثير"[1]. ومشكلة هذا الرأي هي ذاتها المشكلة التي تطرقنا إليها في هذا المدخل من أن المصادر السلفية ذاتها تعارض هذا الرأي، فالشيخ محمد بن عبد الوهاب يقول صراحة بأن "حجة الله هو القرآن. فمن بلغه القرآن فقد بلغته الحجة (...) وكفرهم ببلوغها إياهم وإن لم يفهموها"[2]. وعلى هذا المنوال يكون أغلب، إن لم يكن كل، ما شغلت به نفسها المؤسسة الدينية الرسمية من محاضرات وندوات وأشرطة مسجلة ورسائل وكتب وبرامج تلفزيونة غير ذي فائدة، لأنه الدوران في حلقة مفرغة. فبدلاً من مواجهة المصادر السلفية ذاتها التي ينطلقون منها وتعطي الشرعية لأفكار وممارسات التكفير والتطرف والاعتراف بأنها سبب الداء والمرض، يتم التركيز على العَرَض والنتيجة وكأنهما أساس البلاء، ولا ينتج من مثل هذه الجهود الضائعة إلا المزيد من اتباع الفكر المتطرف ومزيد من العداء للمنهج المعتدل، وكل هذا، بالمناسبة، برعاية رسمية كاملة من مؤسسات الدولة وأموال الشعوب والتي يُنحرون بها في النهاية.

---

[1] فتنة التكفير للشيخ الألباني ويليها فتاوى حول التكفير والحكم بغير ما أنزل الله للشيخ محمد العثيمين والشيخ عبدالله الجبرين، إعداد علي حسين أبو لوز، دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٩٧، ص٧٤. والاقتباس أعلاه ورد ضمن استشهاد الشيخ ابن عثيمين بكلام الشيخ الألباني وعزاه في الهامش إلى شريط مسجل وهو مطبوع تحت عنوان "سعة رحمة رب العالمين"، اعداد سيد الغباشي.

[2] الدرر السنية في الأجوبة النجدية، مجموعة رسائل سلفية من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصر جامع هذه الرسائل، جمع: عبد الرحمن محمد النجدي، بدون اسم دار نشر أو اسم مطبعة، الطبعة السادسة ١٩٩٦، المجلد ١٠، ص٩٣- ٩٤

الولاء والبراء

برزت مسألة الولاء والبراء في المنهج السلفي كقضية ارتكزت عليها الكثير من فتاوى التكفير والعنف والخروج على الدولة. بل، على الحقيقة، هي أصل ومحور كل الكتابات المتطرفة وما يتلوها من أعمال ومواقف. فالولاء والبراء ليست عقيدة مجردة يحملها الفرد ضمن قناعاته فقط، ولكنها موقف عملي يجب أن يبرز واضحاً على أرض الواقع حتى تتم ترجمة هذه العقيدة أمام الآخر "المراقب" من نفس المنهج والآخر "المختلف" ضحية هذه العقيدة. فالعقيدة والعمل، في موضوع الولاء والبراء بالذات، لا يمكن أن ينفصلا عن محيط الفرد السلفي الواقعي، وإلا تم اتهامه بالمروق من العقيدة السلفية. فالحياة للفرد السلفي، بكل تفاصيلها الدقيقة، وفي كل لحظة من لحظاتها، يجب أن تترجم الولاء والبراء لمن حوله، يجب أن تكون بارزة ظاهرة لا غموض ولا لبس فيها. وإن كانت مسألة الولاء والبراء تدور في حقيقتها حول اثنين من نواقض الإسلام العشرة عند الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وهما (من لم يُكفّر المشركين، أو يشك في كفرهم، أو صحح مذهبهم، كفر) و (مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين)، فإن الأدبيات السلفية توسعت جداً في شرح هذه المسألة وبنت عليها أحكاماً ومواقف متعددة. فالقضية المحورية في مسألة الولاء والبراء في المنهج السلفي ليست قضية ردود أفعال على تهديد أو خطر، ولكنها قضية منهج وسلوك وإيمان يجب أن يكون هو الأول والبادئ والفاعل والممهد ضد كل من يتم وصفه على أنه كافر أو مشرك أو مرتد أو مبتدع أو منافق أو زنديق. إنها مسألة "موقف" يجب أن يظهر، ابتداءً، واضحاً جلياً بارزاً عند كل سلفي تجاه الآخر المختلف في الدين أو العقيدة أو المنهج.

تنقسم مسألة الولاء والبراء إلى قسمين كما هو واضح من الاسم. فالولاء هو "حبٌّ ونُصرةٌ وموالاةٌ وإخلاص لله ولدينه ولكتابه ولرسوله (ص) ولعباد الله المؤمنين"[1]، أما البراء هو "بغضٌ وبراءٌ ومعاداةٌ وتَبَرٌّ من الكفر والكفرة، ومن الشرك والمشركين، ومن الإلحاد والملحدين، ومن النفاق والمنافقين"[2]. ولا يستقيم أحدهما من دون الآخر،

---

[1] حقيقة الولاء والبراء في معتقد أهل السنة والجماعة، سيد سعيد عبد الغني، تقديم الشيخ عبدالله البسام عضو هيئة كبار العلماء ورئيس محكمة التمييز بمكة في المملكة العربية السعودية والشيخ عبدالله بن منيع عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٨، ص١٤

[2] المصدر السابق.

بل هما متلازمان لا ينفصلان أو كما يقول ابن القيّم "لا تصح الموالاة إلا بالمعاداة"[١]. بل إن المعاداة مطلقة لا يسقطها أي شيء من الممكن أن يقوم به كافر، يقول ابن تيمية "إن المؤمن تجب موالاته وإن ظلمك واعتدى عليك، والكافر تجب معاداته وإن أعطاك وأحسن إليك"[٢]. والسبب في هذا الموقف، من وجهة النظر السلفية، يشرحه أحد المصادر بأنه "لا يجتمع نقيضان للمسلم في قلبه، فإما قلب مسلم كله ولاء لله ولدينه ولكتابه ولرسوله (ص) ولعباده المؤمنين، وإما قلب كافر كله ولاء للشيطان والكفرة والمشركين والمنافقين الطواغيت"[٣]. لا توجد مناطق وسطى هنا، فإن الفرد، من وجهة نظر مفهوم الولاء والبراء، إما أن يكون مع هذا الفريق أو ذاك، ولا يوجد له خيار ثالث أبداً. يقول سيد قطب عن هذه النقطة "تنقسم البشرية إلى حزبين اثنين، حزب الله وحزب الشيطان. وإلى رايتين اثنين، راية الحق وراية الباطل. فإما أن يكون الفرد من حزب الله فهو واقف تحت راية الحق، وإما أن يكون من حزب الشيطان فهو واقف تحت راية الباطل. وهما صفان متميزان لا يختلطان ولا يتميعان"[٤].

ومن الملاحظ أن البراء، كبغض وبراءة ومعاداة وتبرؤ، أخذت الجانب الأكثر تركيزاً وتفصيلاً في المصادر السلفية بشكل عام، وبالتالي عنفاً وتطرفاً عند بعض الجماعات السلفية. فإذا استثنينا الإشارات السريعة للموالاة والتي تم صبغها أيضاً، بصورة أو بأخرى، بصبغة البراء مثل قول ابن تيمية "لا يوجد مؤمن يواد من حاد الله ورسوله ولو كانوا آبائهم، ولا يوجد مؤمن يُوادّ كافراً، فمن وادَّ كافراً فليس بمؤمن"[٥]، فإن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، مثلاً، يركز على جانب البراء من حيث أنه أحد أساسيات الحكم بإسلام الفرد بقوله "إن الإنسان لا يستقيم له إسلام، ولو وحد الله

---

[١] الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، ابن القيم، نقلاً عن المصدر السابق، ص ١٥

[٢] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٢٨، ص ١١٨، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

[٣] حقيقة الولاء والبراء في معتقد أهل السنة والجماعة، سيد سعيد عبد الغني، تقديم الشيخ عبدالله البسام عضو هيئة كبار العلماء ورئيس محكمة التمييز بمكة في المملكة العربية السعودية والشيخ عبدالله بن منيع عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٨، ص٢٨٦

[٤] في ظلال القرآن، سيد قطب، دار الشروق، الطبعة الشرعية العاشرة، بيروت – القاهرة ١٩٨٢، المجلد ٦، ص٣٥١٥

[٥] نقلاً عن كتاب بيان النجاة والفكاك من موالاة المرتدين وأهل الإشراك، الشيخ حمد بن علي بن عتيق النجدي، ضمن مجموعة التوحيد، الرسالة الثالثة والعشرون، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩١، ص١٩٢

وترك الشرك، إلا بعداوة المشركين والتصريح لهم بالعداوة والبغض"[1]. أما الشيخ حمد بن عتيق فهو يسهب بالشرح قائلاً "كم من إنسان لا يقع منه الشرك ولكنه لا يعادي أهله، فلا يكون مسلماً بذلك (...) فإن الإنسان قد يبغض المشركين ولا يعاديهم، فلا يكون آتياً بالواجب عليه حتى تحصل منه العداوة والبغضاء، ولا بد أيضاً من أن تكون العداوة والبغضاء باديتين ظاهرتين بينتين. واعلم أنه وإن كانت البغضاء متعلقة بالقلب، فإنها لا تنفع حتى تظهر آثارها وتتبين علامتها. ولا تكون كذلك حتى تقترن بالعداوة والمقاطعة، فحينئذ تكون العداوة والبغضاء ظاهرتين"[2]. هذا "التصريح" بالعداوة والبغض هو بالضبط مادة وأساس الأعمال المسلحة والإرهابية في المجتمعات الإسلامية وأحد صور البراء الظاهرة. فمن وجهة نظر هذه الجماعات، فإن موالاة من يتم الحكم عليهم بأنهم كفار أو مشركون أو حتى موالون لأهل الكفر والشرك، وإن كانوا مسلمين، هو كفر أكبر مُخرج من ملة الإسلام، وبالتالي فإن مبدأ البراء يجب أن ينطبق عليهم وبصوره العملية المختلفة.

كتب الإمام الشاطبي في كتابه الشهير "الاعتصام" عبارة توضح الموقف السلفي المبدئي من عقيدة البراء. فعند كلامه عن أهل البدع، قال "نحن مأمورون بمعاداتهم وهم مأمورون بموالاتنا"[3]. فالـ "أمر" عند الشاطبي بالمعاداة يشرحها بـ "أن فرقة النجاة، وهم أهل السنة، مأمورون بعداوة أهل البدع والتشريد بهم والتنكيل بمن انحاش إلى جهتهم، بالقتل فما دونه"[4]. هذا الموقف، موقف "نحن مأمورون بمعاداتهم وهم مأمورون بموالاتنا"، هو موقف طريف فكرياً ومرعب وعنيف عملياً وعلى مستوى الواقع. منشأ الطرافة هو الاعتقاد بأن أمراً ما قد صدر للمخالف دينياً أو عقائدياً أو فكرياً أو منهجياً، فيما يتبناه من عقائد، بأن يوالي من يحكم عليه بأنه مبتدع أو كافر أو مشرك وأن يخضع لحكمه بالقتل والتنكيل. وهو طريف أيضاً لأنه يعتقد ويجزم بسلب الإرادة كاملة من هذا المخالف لصالح من يعتقد في نفسه أنه من الفرقة الناجية ويريد قتله. ولكنه في نفس الوقت يتحاشى الفكرة الواقعية جداً وهي أن كل فرقة

---

[1] رسالة شرح ستة مواضع من السيرة، الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ضمن مجموعة التوحيد، الرسالة السابعة، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩١، ص٢١

[2] كتاب بيان النجاة والفكاك من موالاة المرتدين وأهل الإشراك، الشيخ حمد بن علي بن عتيق النجدي، ضمن مجموعة التوحيد، الرسالة الثالثة والعشرون، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩١، ص١٨٩

[3] كتاب الإعتصام، الإمام الشاطبي، الجزء١، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٧، ص٨٢

[4] المصدر السابق.

في الإسلام، وبلا استثناء، تعتقد في نفسها أنها هي الفرقة الناجية وأنها، ربما، هي المأمورة بمعاداة الفرق الأخرى. إذ لو تبنت كل الفرق الإسلامية هذا الطرح وهذه الفكرة كما شرحها الإمام الشاطبي، لأصبحت كل دولة إسلامية على الكرة الأرضية مؤهلة لحرب أهلية دموية على غرار ما يحدث الآن في العراق. ولا يفيد في الحقيقة هذا الجزم بأن الفرقة الناجية هم السلفيون دون غيرهم، لأن كل المذاهب والفرق الإسلامية المتعددة سوف تجزم، وبكل رحابة صدر وأريحية، في وجوه هؤلاء بأنهم هم، وليس السلفيون، الفرقة الناجية، وأن السلفيين مأمورون بموالاتهم. المشكلة هي أن البراء، كعقيدة، تُطرح وكأنها دستور عمل واضح وجلي أو كأنه تشريع ذو خطوات تراتبية لا يستطيع الفرد إلا أن يعمل من خلالها وإلا كان خارج الإسلام، وانه هو وحده، دون سواه من الفرق والمذاهب داخل الإسلام، دع عنك غيرها من الديانات، من يحمل على عاتقه معاداة الفرق الأخرى في نفس الوقت الذي يتوقع منهم الخضوع والرجوع إلى معتقده. هذا الموقف يلخصه الشيخ عبد العزيز بن باز بقوله "شرع الله سبحانه لعباده المؤمنين الغلظة على الكفار والمنافقين حين لم تؤثر فيهم الدعوة بالحكمة واللين. والآيات، وإن كانت في معاملة الكفار، دالات على أن الشريعة إنما جاءت باللين في محله حين يرجى نفعه، إما إذا لم ينفع واستمر صاحب الظلم أو الكفر أو الفسق في عمله ولم يبالِ بالواعظ والناصح، فإن الواجب الأخذ على يديه ومعاملته بالشدة وإجراء ما يستحقه من إقامة حد أو تعزير أو تهديد أو توبيخ حتى يقف عند حده وينزجر عن باطله"[1]. فـ "الباطل" هو ما عند المخالف لل "أنا" دائماً.

ولكن هذا الاستغراب قد يزول، أو ربما يتعمق، بحسب وجهة نظر القارئ، إذا عرفنا المنطق السلفي من هذه القضية. ففي إجابة للشيخ عبد العزيز بن باز حول دعوى أن الإسلام قد انتشر بالسيف وليس بالدعوة، يشرح الشيخ، بحق، بأن تبني هذا الرأي على إطلاقه هو باطل، ولكنه يسترسل في الشرح ليتطرق إلى نقطة محورية في "منطق" منهج البراء. يقول الشيخ "من أبى قاتلوه لمصلحته ونجاته، كما يجب إلزام من عليه حق لمخلوق بأداء الحق الذي عليه ولو بالسجن أو الضرب، ولا يعتبر مظلوماً، فكيف يستنكر أو يستغرب إلزام من عليه حق لله بأداء حقه؟ فكيف بأعظم الحقوق وأوجبها وهو توحيد الله سبحانه وترك الإشراك به؟"[2]. فصور البراء المختلفة، ومنها القتل والتنكيل والتعزير والمعاداة والكراهية والبغض، هي لمصلحة الآخر المخالف

---

[1] مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، الشيخ عبد العزيز بن باز، جمع: محمد الشويعر، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض ١٩٩٢، المجلد ٣، ص٢٠٣- ٢٠٤

[2] المصدر السابق، المجلد ٦، ص٢٢٣

بالدرجة الأولى، وهو في كل هذا لا يقع عليه، مهما تعرض له من تهديد قد يصل إلى إزهاق الروح، وصف الظلم لأنه هو الظالم ابتداءً بمفارقته منهج الفرقة الناجية.

يتولى الشيخ صالح فوزان الفوزان، عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، شرح هذه النقطة بإسهاب. فيقول في محاضرة له

> "نحن لا نقاتل الكفار من أجل الطمع في بلادهم وأموالهم، وإنما نقاتلهم لأجل مصلحتهم هم. لأجل إنقاذهم من النار وإخراجهم من الظلمات إلى النور. فنحن نقاتلهم من أجل مصلحتهم وإنقاذهم من الكفر والشرك، ونحن نتحمل في ذلك المشقة والجراح والقتل كله لأجل مصلحة البشرية. وليس ذلك للطمع في شيء من الدنيا كما يظن بعض الجهلة أو بعض المغرضين. ولذلك نبدؤهم بالدعوة، فإن استجابوا لم يُحتج لقتال. أما إن تمردوا وعتوا فإنهم يُقاتلون"[1].

مواقف البراء السابقة ما هي، في الحقيقة، إلا محاولة لجعل دائرة ضيقة في التراث أو التاريخ الإسلامي تتسع لتشمل حال مجتمعات معاصرة يعيش فيها من يتبنى هذه الآراء، شعروا فيها بغربة بلغت حد العداء، إما تجاههم أو من جانبهم، وبلغت عند بعضهم حد الإصرار على وصف أفراد هذه المجتمعات بأنهم مشركون كما في كتابات الشيخ محمد بن عبد الوهاب. فابن جرير الطبري في تفسيره للآية الثامنة والعشرين من سورة آل عمران[2] يشرح أساس مفهوم البراء بأنه "نهي من الله عز وجل المؤمنين أن يتخذوا الكفار أعواناً وأنصاراً وظهوراً (...) ومعنى ذلك: لا تتخذوا أيها المؤمنون الكفار ظهراً وأنصاراً، توالونهم على دينهم وتظاهرونهم على المسلمين من دون المؤمنين، وتدلونهم على عوراتهم، فإنه من يفعل ذلك فليس من الله في شيء، يعني بذلك فقد برئ من الله، وبرئ الله منه بارتداده عن دينه ودخوله في الكفر"[3]. فمن الواضح هنا أن الإمام الطبري يتكلم عن حالة يتم فيه مظاهرة (إعانة) كفار على مسلمين، أو أن يدل مسلمٌ كافراً على نقاط ضعف المسلمين (في حالة حرب مثلاً). فالقضية هنا هي قضية بقاء في محيط صراع فاعل، كما كان الحال في ظرف حياة

---

[1] ألقيت هذه المحاضرة في الجامع الكبير بالرياض ٤- ٢- ١٤٢٤ هـ. وهي بنصها الكتابي في: سلسلة وصايا وتوجيهات للشباب، ١- ٤، الشيخ صالح فوزان الفوزان، المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد في حوطة سدير، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية ١٤٢٥ هـ، ص٨٨

[2] ﴿لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة ويحذركم الله نفسه وإلى الله المصير﴾.

[3] جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الإمام ابن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت ١٩٩٥، المجلد ٣، الجزء ٣، ص٣٠٩

النبي (ص) ضمن مجتمعه وما أحاط به من قرى وقبائل كانت تترصد عليه الدوائر، وليس إطلاق الحكم بلا رؤية واضحة لواقع حال تغير ظرف الزمان والمكان. بل إن حتى شيوخ السلفيين المعاصرين تنبهوا إلى أن آيات الولاء والبراء إنما كانت في شأن الجهاد، ولكن هذه الملاحظة لا تبدو أنها أثّرت كثيراً في موقفهم الذي يتبنونه من هذه القضية. فالشيخ حمد بن عتيق عند تعليقه على الآيتين ٢٣ و ٢٤ من سورة التوبة[1] في رسالته عن الولاء والبراء أشار إلى أنه "قد قال كثير من المفسرين إنّ هذه الآية نزلت في شأن الجهاد"[2]، ولكنه في النهاية يرفض رأي "كثير من المفسرين" لصالح موقفه.

ولكن المشكلة، في أغلب الأحيان، هي ليست بعض الروايات المنسوبة إلى النبي (ص) والتي يختلف المسلمون على مدى صحتها من عدمه، ولكن المشكلة هي دائماً في الروايات المنسوبة إلى "السلف" والتي يصر السلفيون على تبني فهمهم لها، بغض النظر تماماً عن مدى مواءمتها لروح الدين. المشكلة تنبع دائماً من مثل هذه الروايات:

عن ابن عباس أنه قال "نهى الله المؤمنين أن يلاطفوا الكفار"[3]، مع ملاحظة أن هذا القول المنسوب لابن عباس كان تعليقاً على نفس الآية التي فسرها الطبري أعلاه. عن عبدالله بن عمرو أنه قال "من بنى بأرض المشركين وصنع نيروزهم ومهرجانهم وتشبه بهم حتى يموت حُشر معهم يوم القيامة"[4]. عن عمر بن الخطاب أنه قال "لا تتعلموا رطانة الأعاجم، ولا تدخلوا على المشركين في كنائسهم يوم عيدهم فإن السخط ينزل عليهم"[5]. وعن أبي الشيخ الأصبهاني أن عمر بن الخطاب قد كتب "أن لا تكاتبوا أهل الذمة فتجري بينكم وبينهم المودة، ولا تُكنوهم، وأذلوهم ولا تظلموهم"[6]. عن محمد بن سيرين أنه قال "أن حذيفة أتى بيتاً فرأى فيه شيئاً من زي الأعاجم، فخرج وقال: من

---

[1] ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا آباءكم وإخوانكم أولياء إن استحبوا الكفر على الإيمان ومن يتولهم منكم فأولئك هم الظالمون. قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين﴾.

[2] كتاب بيان النجاة والفكاك من موالاة المرتدين وأهل الإشراك، الشيخ حمد بن علي بن عتيق النجدي، ضمن مجموعة التوحيد، الرسالة الثالثة والعشرون، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩١، ص١٨٥

[3] المصدر السابق، ص ٣٠٩

[4] مجموعة التوحيد، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩١، ص ١٩٣

[5] المصدر السابق.

[6] المصدر السابق، ص ١٩٧

تشبه بقوم فهو منهم"[1]. عن أبي موسى أنه قال "قلت لعمر إن لي كاتباً نصرانياً. قال لي: ما لك قاتلك الله، أما سمعت الله يقول ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء﴾[2]، ألا اتخذت حنيفياً. قلت: يا أمير المؤمنين لي كتابته، وله دينه. قال: لا أكرمهم إذا أهانهم الله، ولا أعزهم إذا أذلهم الله، ولا أدنيهم إذا أقصاهم الله"[3]. عن علي بن أبي صالح السواق أنه قال "كنا في وليمة فجاء أحمد بن حنبل، فلما دخل نظر إلى كرسي في الدار عليه فضة، فخرج، فلحقه صاحب الدار، فنفض يده في وجهه وقال: زي المجوس زي المجوس"[4]. وعن عكرمة أن رجلاً سأل ابن عباس عن الحقنة فقال "لا تُبدِ العورة ولا تستن بسنة المشركين"[5]. وكان أحمد بن حنبل إذا نظر إلى نصراني غمّض عينيه، فقيل له في ذلك، فقال: لا أقدر أنظر إلى من افترى على الله الكذب[6].

كل هذه النصوص، وغيرها، عن السلف في مواجهة آيتين من القرآن الكريم ﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرُّوهم وتُقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين. إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولّوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون﴾[7]. كل تلك النصوص السلفية في مواجهة مبدأ إلهي أصيل ثابت واضح جلي، يُراد لنا من خلالها أن نترك النص لصالح "فهم" السلف، هذا إن صحت نسبة هذه الروايات لهم أصلاً. وحتى وإن صحّت، كيف لها أن تلغي النص الإلهي الواضح، وكيف لها أن تقود إلى إصرار السلفيين على تغليب موقفهم وفهمهم على بيان النص القرآني المقدس؟! ولكن موقفهم هذا أدى إلى تعريفات مثل "موالاة الكفار تعني التقرب إليهم وإظهار الود لهم بالأقوال والأفعال والنوايا"[8]، وأدى كذلك إلى مواقف

---

[1] المصدر السابق، ص ١٩٤

[2] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٥١

[3] المصدر السابق، ص ١٩٨، وأنظر أيضاً اقتضاء الصراط المستقيم، ابن تيمية، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٨، ص٤٩

[4] المصدر السابق. ص ١٩٤

[5] المصدر السابق، ص ١٩٥

[6] طبقات الحنابلة، ابن أبي يعلى الحنبلي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٧، المجلد ١، ص١٨

[7] القرآن الكريم، سورة الممتحنة، الآيات ٨- ٩

[8] الولاء والبراء في الإسلام، محمد سعيد القحطاني، دار طيبة، الطبعة السادسة، مكة المكرمة- الرياض ١٤١٣ هـ.

مثل "قد دل القرآن والسنة على أن المسلم إذا حصلت منه موالاة أهل الشرك والانقياد لهم، ارتد بذلك عن دينه"[1]، وسوف تقلب الصراع إلى صراع داخلي مع المجتمع قبل أن يتشعب ليحوي المجتمعات غير الإسلامية البعيدة.

وسوف يتطور الموقف السلفي ليلغي، أو هكذا يوحي النص على الأقل، استثناء الإكراه الذي قد يتعرض له الفرد المسلم في موالاته للكفار والمشركين. فإن النصوص السلفية قد ذكرت في مواضع عدة أن الإكراه على موالاة الكفار، إذا كان القلب مطمئناً بالإيمان، يلغي بالضرورة حكم الكفر عليه عملاً بالنص القرآني. وبالتأكيد إن الخوف منهم هو ضمن الإكراه حفاظاً على نفسه وماله وعرضه. ولكن الشيخ سليمان بن عبدالله آل شيخ[2] له رأي آخر إذ يقول فيه "إن الإنسان إذا أظهر للمشركين الموافقة على دينهم، موالاةً لهم، وخوفاً منهم، ومداراةً لهم، ومداهنةً لدفع شرهم، فإنه كافر مثلهم وإن كان يكره دينهم ويبغضهم ويحب الإسلام والمسلمين"[3]. المشكلة الأساسية في هذا النص ليست في معارضة نصوص أخرى له في مصادر أخرى، ولكن المشكلة هي في تواجده أصلاً في المصادر والكتابات السلفية التي تُطبع طبعات متعددة وتوزع في الجامعات وحلقات الدرس أو تُباع بأبخس الأثمان. تواجد هذا النص من دون موقف واضح مفند له يعني أن هذا النص ينتظر من يتبناه ليبني عليه عقيدة يدعي أنها "سلفية"، ثم تكون النتائج ما نراه على شاشات التلفاز أو نقرأ عنه في الصحف.

سوف أعرض أدناه نصين من مصدرين مختلفين يتكلمان عن الولاء والبراء. الغرض من عرض هذين النصين، على طولهما وليعذرني القارئ الكريم، هو مقارنة سوف نخوضها لصالح نقطة محورية قد تطرقنا إليها فيما سبق. هذه المقارنة، فيما أحسب، سوف تُقنع القارئ بأساس مشكلة التطرف ومنبعه:

---

[1] مجموع الرسائل والمسائل النجدية، جواب الشيخ حمد بن عتيق لمن ناظره في حكم أهل مكة، الجزء ١، ص٧٤٦

[2] هو الشيخ سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب، حفيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وآل شيخ هو لقب هذه الأسرة بعد جدهم الأكبر الشيخ محمد بن عبد الوهاب. ولد سنة ١٢٠٠ هـ وتتلمذ على أبيه وعمه وعدة من الشيوخ السلفيين في منطقته. له شرح على كتاب جده (كتاب التوحيد). قتله ابراهيم باشا بن محمد علي رمياً بالرصاص بعد استيلائه على الدرعية، عاصمة الدعوة الوهابية، سنة ١٢٣٣ هـ.

[3] الجامع الفريد، الرسالة الثانية، ص ٣٧١. نقلاً عن: أسباب الحكم بغير ما أنزل الله، الدكتور صالح غانم السدلان أستاذ الدراسات العليا بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، الطبعة الرابعة، دار بلنسية، الرياض ١٤١٩ هـ، ص٢٤

النص الأول: "إن مما لاشك فيه ولانزاع بين العلماء أن موالاة الكفار ومناصرتهم ضد المسلمين تعتبر ناقضاً قطعياً من نواقض الإسلام، وقد ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية والشيخ محمد بن عبد الوهاب في نواقض الإسلام العشرة. والله تبارك وتعالى يقول ﴿ياأيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود و النصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين﴾[1]، وقال تعالى ﴿لاتجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو ابناءهم أو اخوانهم أو عشيرتهم﴾[2] وقد جعل تعالى اتخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين ابتغاء للعزة عندهم، من خصائص المنافقين، قال تعالى ﴿بشر المنافقين بأن لهم عذاباً أليماً الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين أيبتغون عندهم العزة فإن العزة لله جميعاً﴾[3]. وموالاة الكفار كما قال أهل العلم هي إكرامهم والثناء عليهم والنصرة والمعاونة لهم على المؤمنين والمعاشرة وعدم البراءة منهم ظاهراً، فهذه ردّة من فعلها يجب أن تجرى عليه أحكام المرتدين، كما يدل على ذلك الكتاب والسنة وأقوال علماء الأمة المقتدى بهم".

النص الثاني: "إن الولاء حينما يقتصر على الحب القلبي، ويأبى أن يخرج من الصدر، ويخشى من أن يظهر في الواقع، ويَحذر من التجسيد على ساحة المعركة ويهرب من الميدان هو حب كاذب، وادعاء باطل، وولاء مفترى. ولذلك فنحن نتجرع الآن في القرن العشرين ويلات هذا الحب الكاذب، وهذه الافتراءات الباطلة، وهذه الموالاة المزعومة، وهذا الولاء المُدّعى. يدّعي الكثير والكثير ولاءه للإسلام وللمسلمين وللرسول (ص) وللدين. يدعي الكثير والكثير حب الدين والدفاع عن العقيدة. ويدعي الكثير والكثير إخلاصهم للدين وللمؤمنين. ويدعي الأكثر أنهم حماة الإسلام وحرّاس العقيدة. ونقول لهم: انتهوا خيرٌ لكم، فوالله لقد حدثنا الله بأخباركم، وفضح أمركم، وكشف أباطيلكم، فلقد قال الله عنكم﴿وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون﴾[4] (...) فيا عُبّاد المال، ويا عبيد المناصب، ويا أذناب الشرق والغرب، إن الولاء عقيدة، إن الولاء عبادة، ولا بد أن تُصرف لله، ولا بد أن تظهر في أرض الواقع، فلا يُوالى إلا المسلم، ولا يُحَب إلا المسلم، ولا يُناصر إلا المسلم، ولا يُظاهَر إلا المسلم، وليحيى من حيَّ عن بينة ويهلك من يهلك عن بينة والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون. أما هذا البغض

---

[1] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٥

[2] القرآن الكريم، سورة المجادلة، الآية ٢٢

[3] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ١٣٩

[4] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٤

الذي يدور عليه البراء، وتُبنى عليه العداوة، فلابد له من أثر ظاهر على سلوك العبد ومعاملاته وتصرفاته، ويظهر هذا البغض في معاملاته مع أعداء الله ظهوراً واضحاً جلياً (...) إن مفهوم البراء في الشريعة الإسلامية، وفي العقيدة السلفية، عقيدة أهل السنة والجماعة، يقتضي بغض أعداء الله تعالى، ومعاداتهم، ومجافاتهم، والتبري منهم، ومحاربتهم بكل أنواع الأسلحة التي تناسب كل عدو، والتي تردع كل كافر، والتي تُخزي كل منافق، بالقلم تارة، وباللسان تارة، وبالسنان تارة ثالثة. إن مفهوم البراء لا يقتصر على مجرد تغير ملامح الوجه، أو عض الأنامل من الغيظ، أو التأفف والضيق، أو الاستنكار والتنديد، فلابد من إظهار هذه المعاداة، لابد من إنزالها على أرض الواقع في المعاملات والسلوكيات، وفي العلاقات الفردية والأسرية، والعلاقات الدولية، لابد وأن يترجم هذا البراء من الكفار والمشركين والمنافقين: على المستوى الفكري (...) تربية أجيال على الفكر السلفي الحق، فكر أهل السنة والجماعة، وإعلان البراء من كل فكر يخالف الشرع الحنيف (...) على المستوى الاقتصادي (...) إن مقتضى البراء من الكفرة المشركين لابد من محاربتهم اقتصادياً حتى تضعف شوكتهم، ويَخْفُت ضوءهم، ويذهب نجمهم، وتُستأصل شأفتهم (...) وعلى المستوى العسكري (...) لابد من إعداد الأجيال المسلمة على أساس إسلامي صحيح ومستوى عقلي قويم لكي يكونوا أهلاً لاستلام الزعامة والقيادة العسكرية على مستوى العالم كله (...) وأيضاً على المستوى الاجتماعي وعلى المستوى الأخلاقي وعلى المستوى السلوكي وعلى المستوى الثقافي. إن عقيدة البراء لابد وأن يظهر منها هذا البغض الذي في القلب، وهذه العداوة التي في الوجدان. لابد وأن يظهر ذلك كله في أرض الواقع، فيُلمَس ويُشعَر ويُحَس ويُرى ويُسمع. فلا خير في قول بلا عمل، وذلك على مستوى التعامل مع الأفراد والمجتمعات، حتى تتضح القضية في أذهان الأجيال، وحتى تُغرس عقيدة الولاء والبراء في قلب النشء".

هذان النصّان، على طولهما النسبي، لهما دلالة خطيرة جداً. فعندما يقرأ أي إنسان هذين النصين سوف يجزم، كما اعتقد، أن النص الثاني هو الأكثر تطرفاً في الطرح، والمُحرّض الأكثر جرأة على العنف والكراهية بأنواعهما. بل إن النص الثاني يذهب في معنى البراء إلى حدود بعيدة شملت كل أوجه الحياة الحديثة بشقيها الداخلي والدولي. فإذا عرفنا أن أحد هذين النصين هو لأسامة بن لادن، فأي النصين، الأول أو الثاني، يعتقد القارئ الكريم بأنه له؟

أسامة بن لادن هو كاتب النص الأول[1]، المعتدل نسبياً مقارنة بالنص الثاني الأكثر تطرفاً. أما مؤلف النص الثاني[1] فهو لا يهمنا كثيراً، ولكن ما يهمنا هو أن هذا النص

[1] خطاب إلى أبي رغال، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ٥- ٣- ١٤١٦ هـ.

هو بتقديم وتقريظ ومديح الشيخ عبدالله العبد الرحمن البسام عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية ورئيس محكمة التمييز بمكة المكرمة، وبتقديم وبتقريظ وبمديح الشيخ عبدالله سليمان بن منيع عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية والقاضي بمحكمة التمييز بمكة المكرمة. بل إن الشيخ عبدالله سليمان بن منيع كتب في تقريظه للكتاب "لقد استمتعت حقاً بقراءة [الـ] كتاب (...) وجدت الكتاب نابعاً من إيمان صادق يدرك معنى الولاء والبراء لله تعالى ولكتابه الكريم ولرسله الأصفياء المرسلين ولأحكام دينه القويم"[2]. هذا الكتاب طُبع في بيروت وهو متواجد في أغلب، إن لم يكن كل، المكتبات الإسلامية في أغلب الدول ومن بينها المملكة العربية السعودية، بينما ما كتبه اسامة بن لادن إن وُجدَ في حيازة شخص ما في نفس الدولة التي ينتمي إليها من قرّظ هذا الكتاب فإنه من المحتمل جداً أن تتم معاقبته قانوناً. إنها أزمة الخطاب السلفي، والتي رأينا أمثلة سابقة عليها، تتكرر هنا أيضاً. والسبب هو أن المتطرفين ومن ينتمي للدولة ومؤسساتها الدينية ينطلقون من نفس المصادر ويتبنون نفس المنهج ويستعملون نفس المنطق، ولن تكون النتيجة إلا تسابقاً محموماً نحو التطرف، ولكن بينما يُصرّح المتطرفون بذلك ويعملون بوعي ونية واضحة، تكون الدولة أكثر سذاجة وغفلة.

تشعبت صور موالاة الكفار والمشركين لتشمل صوراً متعددة شملت المشاعر إلى الأعمال الظاهرة. فقد عددت بعض المصادر[3] عشرين مظهراً من مظاهر هذه الموالاة المحرمة. هذه العشرون هي "الرضى بكفر الكافرين وعدم تكفيرهم أو الشك في كفرهم أو تصحيح أي مذهب من مذاهبهم الكافرة، التولي العام واتخاذهم أعواناً وأنصاراً وأولياء أو الدخول في دينهم، الإيمان ببعض ما هم عليه من الكفر أو التحاكم إليهم، مودتهم ومحبتهم، الركون إليهم، مداهنتهم ومداراتهم ومجاملتهم على حساب الدين، اتخاذهم بطانة من دون المؤمنين، طاعتهم فيما يأمرون ويشيرون فيه، مجالستهم والدخول عليهم وقت استهزائهم بآيات الله، توليتهم أمراً من أمور المسلمين، استئمانهم، الرضى بأعمالهم والتشبه بهم والتزيّ بزيّهم، البشاشة لهم

---

[1] حقيقة الولاء والبراء في معتقد أهل السنة والجماعة، سيد سعيد عبد الغني، تقديم الشيخ عبدالله البسام عضو هيئة كبار العلماء ورئيس محكمة التمييز بمكة في المملكة العربية السعودية والشيخ عبدالله بن منيع عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٨، ص٣٠- ٣٤.

[2] المصدر السابق، الصفحات الأولى من الكتاب من دون ترقيم.

[3] المصدر السابق، وانظر أيضاً الولاء والبراء في الإسلام، محمد سعيد القحطاني، دار طيبة، الطبعة السادسة، مكة المكرمة- الرياض ١٤١٣ هـ.

والطلاقة وانشراح الصدر لهم وإكرامهم وتقريبهم، معاونتهم على ظلمهم ونصرتهم، مناصحتهم والثناء عليهم ونشر فضائلهم، تعظيمهم وإطلاق الألقاب عليهم على سبيل الإكرام، السكنى معهم في ديارهم وتكثير سوادهم، التآمر معهم وتنفيذ مخططاتهم والدخول في أحلافهم وتنظيماتهم، الهرب من دار الإسلام إلى دار الحرب بغضاً للمسلمين وحباً للكافرين، الانخراط في الأحزاب العلمانية أو الإلحادية كالشيوعية والإشتراكية والقومية والماسونية"[1]. بل إن هذه المصادر حكمت بالكفر المحض والإنسلاخ من الدين إذا اعتقد المسلم "مساواتهم بالمسلمين"[2]، وتضيف المصادر بأن من صور الموالاة ما هو أقل من "كبيرة من الكبائر" ولتعدد ضمنها "ميل القلب غير الإرادي إلى الزوجة الكتابية أو الابن غير المسلم أو من بَذَلَ لنا معروفاً أو من كان صاحب خُلُق وأدب، إلقاء السلام عليهم، الدعاء لهم بالصحة والعافية وطول العمر ودوام الإستقرار"[3].

المدخل الذي يستلزم إبداء كل هذه الصور من الولاء والبراء هو الحكم على الفرد أو الجماعة بأنهم كفار أو مشركون أو أعوان كفرة ومشركين، بل حتى اصحاب البدع على اختلاف أنواعها ودرجاتها لهم مكان هنا. ولذلك فإن أصحاب الفكر السلفي المتطرف دائماً، دائماً، يبتدئون في منهجهم بفكرة التكفير، لأنهم إن أثبتوها في حق حاكم أو محكوم، فرد أو جماعة، انطبقت تلقائياً صور الولاء والبراء عليهم وبالتالي اعتقاد الشرعية التامة فيما يفعلون من أعمال عنف وإرهاب وتخريب. المدخل دائماً هو التكفير بسبب ما تشرحه المصادر السلفية الرسمية، وتسهب فيه، وتمدحه وتقرظه، وتُقدّم له، وتُدرّسه وتتبناه، وتطبعه وتنشره على العباد في أقاصي البلاد وأدناها من صور هذا العداء المبالغ فيه إلى حد عد ميل القلب إلى الزوجة الكتابية هو موضوع إثم أقل درجة من كبيرة من الكبائر.

ولم يقف رفض التشبه بالكفار، على أنها موالاة لهم، عند هذا الحد، بل كل يوم يأتي بجديد. فقد ذكر أحد المصادر أن "من معاني الموالاة إقامة مؤتمرات وتنظيم ملتقيات من أجل تقرير وحدة الأديان وإزالة الخلاف العقدي، وإسقاط الفوارق الأساسية فيما بين تلك الديانات وذلك من أجل توحيد هذه الملل المختلفة على أساس

---

[1] حقيقة الولاء والبراء في معتقد أهل السنة والجماعة، سيد سعيد عبد الغني، تقديم الشيخ عبدالله البسام عضو هيئة كبار العلماء ورئيس محكمة التمييز بمكة في المملكة العربية السعودية والشيخ عبدالله بن منيع عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٨، ص٢٩٨- ٣٠١

[2] المصدر السابق، ص ٣٠٢

[3] المصدر السابق، ص ٣٠٣

الاعتراف بعقائدها وصحتها، وقد يطلقون على هذه الوحدة المزعومة بين الديانات الثلاث، الإسلام والنصرانية واليهودية، ما يسمى بالديانة الإبراهيمية (...) الدعوة إلى وحدة الأديان كفراً بواحاً، وردّة ظاهرة (...) وتستهدف هدم قاعدة الإسلام وأصله، الولاء والبراء والحب والبغض في الله"[1].

وأما في مجال العلاقات والمعاهدات الدولية فقد كتب الشيخ عبدالله بن عبد اللطيف[2]، مفتي الديار السعودية وأحد شيوخ السلفيين الذين جُمعت فتاواهم ورسائلهم في أحد أهم المصادر السلفية المعاصرة، الدرر السنية في الأجوبة النجدية، عن المعاهدات البريطانية التي عقدتها مع إمارات الخليج العربي في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ما يلي:

"المقصود بهذا ما قد شاع وذاع من إعراض المنتسبين إلى الإسلام، وأنهم من أمة الإجابة، عن دينهم وما خُلقوا له، وقامت عليه الأدلة القرآنية والأحاديث النبوية، من لزوم الإسلام ومعرفته والبراءة من ضده والقيام بحقوقه، حتى آل الأمر بأكثر الخلق إلى عدم النفرة من أهل ملل الكفر وعدم جهادهم. وانتقل الحال حتى دخلوا في طاعتهم واطمأنوا إليهم، وطلبوا صلاح دنياهم بذهاب دينهم، وتركوا أوامر القرآن ونواهيه وهم يدرسونه آناء الليل والنهار. وهذا لا شك أنه من أعظم أنواع الردة والإنحياز إلى ملة غير ملة الإسلام، ودخول في ملة النصرانية (...) لقد والله لعب الشيطان بأكثر الخلق، وغيّر فطرهم، وشككهم في ربهم وخالقهم حتى ركنوا إلى أهل الكفر ورضوا بطرائقهم عن طرائق أهل الإسلام (...) فالواجب عليكم معشر الرؤساء والقادة من أهل السواحل والبلدان (...) أن تنفروا في سبيل الله خفافاً وثقالاً، وتقوموا بالدعوة لجهاد أعداء الله ركباناً ورجالاً، وأن تتطهروا بدماء المشركين والكفار من أدناس الذنوب وأنجاس الأوزار"[3].

أما الشيخ عبد العزيز بن باز، فهذه مجموعة من النصوص الواردة في مجموع فتاواه:

---

[1] تيسير ذي الجلال والإكرام بشرح نواقض الإسلام، سعد محمد القحطاني، تقديم الشيخ عبدالله عبد الرحمن السعد، دار اشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الرياض ٢٠٠٢، ص٩٣- ٩٦

[2] الشيخ عبدالله بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ولد في الإحساء سنة ١٢٦٥ هـ وقدم إلى الرياض سنة ١٢٧٢ هـ. كان له مجلس للتدريس وله الفصل بين العشائر والقبائل في خلافاتها. توفي سنة ١٣٣٩ هـ.

[3] الدرر السنية في الأجوبة النجدية، مجموعة رسائل سلفية من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصر جامع هذه الرسائل، جمع: عبد الرحمن محمد النجدي، بدون اسم دار نشر أو اسم مطبعة، الطبعة السادسة ١٩٩٦، المجلد ٨، ص١٢- ١٨

"الوجه الثالث من الوجوه الدالة على بطلان الدعوة إلى القومية العربية هو أنها سلّم إلى موالاة كفار العرب وملاحدتهم من غير المسلمين واتخاذهم بطانة"[1]. "لا ينبغي للمسلمين أن يستعينوا بأعدائهم، ولا يجوز أن يوالوهم أو يدخلوهم في جيشهم، لكونهم لا تؤمن غائلتهم، ولِما في مخالطتهم من الفساد الكبير، وتغيير أخلاق المسلمين، وإلقاء الشبهة وأسباب الشحناء والعداوة بينهم (...) لن يزول حقد الكفار على المسلمين، إلا إذا تركوا دينهم واتبعوا ملة أعدائهم وصاروا في حزبهم وذلك هو الضلال البعيد والكفر الصريح"[2]. وفي مقالة تحت عنوان (لا أخوة بين المسلمين والكافرين) جاءت بسبب صلاة الجمعة والتي أقيمت في جامع قرطبة في إسبانيا في محاولة للتأكيد على علاقات الأخوة والمحبة بين الإسلام والمسيحية، يقول الشيخ "لا أخوة ولا محبة بين المسلمين والكافرين، وإنما ذلك بين المسلمين أنفسهم (...) أما الكفار فيجب بغضهم في الله ومعاداتهم فيه سبحانه، وتحرم موالاتهم حتى يؤمنوا بالله وحده ويَدَعوا ما هم عليه من الكفر والضلال"[3]. وفي إجابة على سؤال عن شخص مسيحي يسكن مع أخوة مسلمين ويأكل معهم، قال الشيخ "الكافر ليس أخاً للمسلم (...) ليس الكافر، يهودياً أو نصرانياً أو وثنياً أو مجوسياً أو شيوعياً أو غيرهم، أخاً للمسلم. ولا يجوز اتخاذه صاحباً وصديقاً، لكن إذا أكل معه بعض الأحيان من غير أن يتخذه صاحباً أو صديقاً إنما قد يقع ذلك في وليمة عامة أو وليمة عارضة فلا حرج في ذلك، أما اتخاذه صاحباً وجليساً وأكيلاً فلا يجوز"[4]. وفي إجابة أخرى على مستفتية عن حكم تبادل الزيارة بينها وبين جاراتها غير المسلمات، قال الشيخ "الزيارة من أجل الدنيا أو اللعب أو الأحاديث الفارغة أو الأكل أو نحو ذلك، فهذه الزيارة لا تجوز للكافرات من النصارى أو غيرهن، لأن هذا قد يجر الزائرة إلى فساد دينها وأخلاقها. ولأن الكفار أعداء لنا وبغضاء لنا، فلا ينبغي أن نتخذهم بطانة ولا أصحاباً"[5]. وقال الشيخ في موضع آخر عن العمّال "يجب إبعاد الكافر ولو كان أنشط، لأن المسلم أبرك، ولو كان أقل كفاءة"[6].

---

[1] مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، الشيخ عبد العزيز بن باز، جمع: محمد الشويعر، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض ١٩٩٢، المجلد ١، ص٣٠٠

[2] المصدر السابق، ص ٣٠٨

[3] المصدر السابق، المجلد ٢، ص ١٧٣ - ١٧٥

[4] المصدر السابق، المجلد ٦، ص ٣٩٢ - ٣٩٣

[5] المصدر السابق، المجلد ٤، ص ٣٧٩

[6] المصدر السابق، ص ٣٨٠

واشتط السلفيون بعيداً، وخصوصاً خلال الخمسين أو الستين سنة الماضية، في تحريم التشبه بالكفار على أنه نوع من أنواع البراء. وليدخل في هذا الشطط أموراً لا تخطر على بالٍ أي إنسان حتى يقع عليها في مصادر السلفيين المتداولة، ثم ليلتفت اليهم متسائلاً فإذا هم متعجبون مثلك، ولكن عجبهم غير عجبك. فأساس عجبهم منصب على أنهم لا يفهمون كيف يتطرف المتطرفون منهم بينما مصادرهم (!) تحارب التطرف وتدعو للاعتدال. هذا بعض ما ورد عن شيوخهم في تلك المصادر:

كتب الشيخ حمود بن عبدالله التويجري[1] "ومن التشبه بأعداء الله تعالى اللعب بالكرة، على الوجه المعمول به عند السفهاء في هذه الأزمان. وذلك لأن اللعب بها على هذا الوجه مأخوذ عن الإفرنج وأشباههم من أعداء الله تعالى. وقد رأيت عمل الأمريكان في أخشاب الكرة ومواضع اللعب بها، ورأيت عمل سفهاء المسلمين في ذلك، فرأيته مطابقاً لعمل الأمريكان أتم المطابقة"[2]. وبعد أن يعدد الشيخ أسباب التحريم هذا وليذكر ضمنها التشبه بالإفرنج أعداء الله والصد عن ذكر الله وأن الكرة نوع من أنواع الميسر واحتمال سقوط اللاعبين وخلع أعضائهم ضمن أسباب أخرى، يقول الشيخ حمود التويجري "اللعب بالكرة من الأشر والمرح ومقابلة نِعم الله بضد الشكر، وقد قال تعالى﴿ولا تمش في الأرض مرحا﴾[3]، واللعب في الكرة نوع من المرح"[4]. ثم يستنتج الشيخ هذه النتيجة بعد ثماني صفحات من الآيات والأحاديث والنقل عن ابن تيمية والطبري وابي محمد المقدسي في كتابه المغني وغيرهم "واللعب بالكرة والاعتناء بتعلمه وتعليمه في المدارس وغيرها من ظهور الجهل بلا شك عند من عقل عن الله ورسوله (ص). وما أشبه المفتونين باللعب بالكرة بالذين قال الله تعالى فيهم﴿وذر الذين اتخذوا دينهم لعباً ولهواً وغرتهم الحياة الدنيا﴾[5] (...) ومن لم يكتف

---

[1] الشيخ حمود بن عبدالله بن حمود التويجري، ولد في مدينة المجمعة في المملكة العربية السعودية سنة ١٣٣٤ هـ. تعلم على يد المشائخ في منطقته وما حولها، ثم تولى قضاء مدينة رحيمة في المنطقة الشرقية، ثم قضاء مدينة زلفى، ثم طلب الإعفاء للتفرغ للتأليف. العديد من مؤلفاته المطبوعة بتقديم الشيخ عبد العزيز بن باز، كما أن الكثير من آراءه مطبوعة في مجلدات الدرر السنية في الأجوبة النجدية. توفي في مدينة الرياض سنة ١٤١٣ هـ.

[2] الدرر السنية في الأجوبة النجدية، مجموعة رسائل سلفية من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصر جامع هذه الرسائل، جمع: عبد الرحمن محمد النجدي، بدون اسم دار نشر أو اسم مطبعة، الطبعة السادسة ١٩٩٦، المجلد ١٥، ص٢٠٦

[3] القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية ٣٧

[4] المصدر السابق، ص ٢١٠

[5] القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية ٧٠

بالرياضات الشرعية ولم يسعه ما وسع السلف الصالح فلا كفاه الله، ولا وسّع عليه في الدنيا والآخرة. ومن آثر الرياضات الإفرنجية على الرياضات الشرعية فذلك عنوان على زيغ قلبه، عياذاً بالله من موجبات غضبه"[1].

وكتب عدة مشايخ في رسائل متعددة "لباس الشرطة، وهو محرم لمشابهته لباس الإفرنج، وفي الحديث (من تشبه بقوم فهو منهم). وقد تعاهد العلماء مع الملك[2] أن لا يلبس الشرطة هذا الزي المشهور من برنيطة[3] وغيرها. ثم بُدئ به شيئاً فشيئاً حتى تم. فهم يسيرون بذلك بين أظهر المسلمين لتعم المعصية كل من رآهم[4]، ويشابهون الإفرنج في المشية بالضرب بالرجل على الأرض، والإشارة باليد إلى الوجه بدل السلام، وغير ذلك"[5]. وقد تقدم الشيوخ محمد بن عبد اللطيف وصالح بن عبد العزيز ومحمد بن إبراهيم إلى الملك عبد العزيز بن سعود ملك المملكة العربية السعودية بهذه النصيحة "وأعظم ما ننصحك به، عما رأيناه وسمعناه، من المنكرات الفظيعة الشنيعة التي تنقص الإسلام والدين، ومنها اللباس الذي هو شعار الإفرنج والترك والأعاجم، ولم يُعهد عن الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام تخصيص جندهم بلباس خاص غير اللباس المعتاد للرعية. ولما أحدث بنو العباس السواد أنكر عليهم العلماء، الإمام أحمد [ابن حنبل] وغيره (...) وأن كل زي اختص به الكفار يحرم على المسلمين استعماله وموافقتهم فيه، وكل شيء مختص بالكفار، من لباس وغيره، يحرم اتخاذه واستعماله. لأن اتخاذه واستعماله ينقص دين المسلم وهو محرم. والمشابهة توجب التأثير في المشابه به، ذكر ذلك شيخ الإسلام. ومنه تعليمات الجند، التي هي من زي المشركين والأعاجم، وكذلك المزيكة والبرزان[6] (...) وهي كلها من شعائر الإفرنج والترك والأعاجم الذين هم أعداء الملة الإسلامية ولم يُعهَد عند أحد من أئمة الإسلام المتقدمين والمتأخرين"[7].

---

[1] المصدر السابق، ص ٢١٥ - ٢٣٠

[2] المقصود هو ملك المملكة العربية السعودية.

[3] يقصد القبعة العسكرية.

[4] يقصد هنا بأن المعصية تعم كل من رآهم بسبب عدم قدرته على الإنكار عليهم وتغيير هذا الواقع.

[5] المصدر السابق، ص ٣٦٣

[6] يقصد البوق العسكري.

[7] المصدر السابق، ص ٣٦٤ - ٣٦٥

ونعود للشيخ حمود بن عبدالله التويجري الذي كتب قائلاً "ومن التشبه بأعداء الله تعالى لبس البرنيطة التي هي من لباس الإفرنج ومن شابههم من أمم الكفر والضلال، وتسمى أيضاً: القبعة. وقد افتتن بلبسها كثير من المنتسبين إلى الإسلام في كثير من الأقطار الإسلامية، ولا سيما البلدان التي فشت فيها الحرية الإفرنجية وانطمست فيها أنوار الشريعة المحمدية. ومن ذلك أيضاً الاقتصار على لبس السترة والبنطلون. فالسترة قميص صغير يبلغ أسفله إلى حد السرة أو يزيد عن ذلك قليلاً، وهو من ملابس الإفرنج. والبنطلون اسم للسراويل الإفرنجية. وقد عظمت البلوى بهذه المشابهة الذميمة في أكثر الأقطار الإسلامية"[1]. وكتب في مكان آخر "ومن التشبه بأعداء الله تعالى ما يفعله كثير من الجهال من التصفيق في المجالس والمجامع عند رؤية ما يعجبهم من الأفعال وعند سماعهم ما يستحسنونه من الخطب والأشعار، وعند مجيء الملوك والرؤساء إليه. وهذا التصفيق سخف ورعونة ومنكر"[2].

وكان لعيد الأم والأسرة نصيبه أيضاً، فالشيخ عبد العزيز بن باز يقول عن هذا العيد "إن تخصيص يوم من السنة للإحتفال بتكريم الأم أو الأسرة من محدثات الأمور التي لم يفعلها رسول الله (ص) ولا صحابته المرضيون، فوجب تركه وتحذير الناس منه والإكتفاء بما شرعه الله ورسوله (...) وأن يحذروا من محدثات الأمور التي حذرهم الله منها والتي تفضي بهم إلى مشابهة أعداء الله والسير في ركابهم واستحسان ما استحسنوه من البدع."[3]

واستمر هذا النهج في رفض مشابهة الكفار والمشركين حتى الّف أحدهم كتاباً بعنوان (الدلائل الشرعية على تحريم موافقة اليهود والنصارى في العطلة الأسبوعية)[4]، وهو بتقديم الشيخ صالح الفوزان عضو هيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة للإفتاء. فبعد أن كتب في تقديمها الشيخ الفوزان "هدى الله من يحاول تبرير هذا المزلق الخطير الذي هو من أعظم أنواع التشبه بالمغضوب عليهم والضالين"[5]، قال مؤلف الكتاب

---

[1] المصدر السابق، ص ٣٦٧

[2] المصدر السابق، ص ٣٩٦

[3] الشيخ ابن باز ومواقفه الثابتة، جمع وإعداد أحمد عبدالله الفريح، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، الكويت ٢٠٠٠، ص٤٣٠. والفتوى أيضاً موجودة في مجموع فتاوى الشيخ ابن باز ومقالاته.

[4] الدلائل الشرعية على تحريم موافقة اليهود والنصارى في العطلة الإسبوعية، عبد الرحمن سعد الشثري، تقديم الشيخ صالح فوزان الفوزان، طبع على نفقة بعض المحسنين والمحسنات، بدون دار طبع، الطبعة الثانية ٢٠٠٧، رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٠٧/٢٥٠٨٤

[5] المصدر السابق، ص ٥

ضمن تبريراته "إن مشابهة اليهود أو النصارى في جعل العطلة الأسبوعية يوم عيدهم يوجب سرور قلوبهم بما هم عليه من الباطل، ويوجب قوة قلوبهم وانشراح صدورهم، وربما اطمعهم ذلك في انتهاز الفرص واستذلال الضعفاء من المسلمين"[١].

واستمرار هذا المنهج أضاف إسهاباً وتوسعاً لأمور، لو تم تطبيقها اليوم على أرض الواقع، لكان حال الدول الإسلامية كحالها قبل مئتي سنة، لا من حيث أدوات المدنية الحديثة والتكنولوجيا فقط، ولكن من حيث استيراد الاحتياجات من المواد الأساسية، ومنها الغذاء والدواء، والتي تستورده أغلب الدول العربية من الخارج. يقول أحد المصادر الأساسية للسلفية المعاصرة "يحرم السفر إلى بلاد المشركين للتجارة، إلا أن يكون المسلم قوياً، له منعة، يقدر على إظهار دينه وتكفيرهم وعيب دينهم والطعن عليهم والبراءة منهم والتحفظ من مودتهم والركون اليهم"[٢]. ثم يشرح ما يقصده بعبارة (يقدر على إظهار دينه) بقوله "أن يتبرأ من المشركين والكفار، وأن يُصرّح لهم بأنهم كفار، وأنه عدو لهم، ويعلمون ذلك منه، فإن لم يحصل ذلك، لم يكن مظهراً للدين"[٣].

ولكن هذا الإسهاب والتوسع في الولاء والبراء والرفض القاطع للتشبه بمن يُعتبرون كفاراً ومشركين أدى أيضاً إلى التطرق إلى جانب من المحتمل جداً أن الدول التي تتبنى المنهج السلفي لم يخطر لها ببال أو على الأقل لم تكن تتوقعه. هذا البراء أدى فيما أدى إلى تعمد استهداف إضعاف الروح الوطنية وصور الولاء للوطن والأرض ورفض مفاهيم المواطنة المجردة عن العقيدة والفكر. فالدعوة إلى القومية والوطنية كتب عنها أحد المصادر "هذه الدعوة أيضاً ما هي إلا حلقة من حلقات الإضلال اليهودي والنصراني للمسلم، ومحاولة للقضاء على الإسلام"[٤]. ثم يسترسل المصدر ليقول "بل إن الوطنية تدعو لما هو أقبح من ذلك، فبعد أن يتعصب مثلاً المسلم للقومية العربية وللعرق العربي، فتضيق به الدائرة، فيتعصب لأهل بلدته ومسقط رأسه من دون غيرهم حتى

---

[١] المصدر السابق، ص ٧٠

[٢] الدرر السنية في الأجوبة النجدية، مجموعة رسائل سلفية من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصر جامع هذه الرسائل، جمع: عبد الرحمن محمد النجدي، بدون اسم دار نشر أو اسم مطبعة، الطبعة السادسة ١٩٩٦، المجلد ١٥، ص٤٨٢

[٣] المصدر السابق.

[٤] حقيقة الولاء والبراء في معتقد أهل السنة والجماعة، سيد سعيد عبد الغني، تقديم الشيخ عبدالله البسام عضو هيئة كبار العلماء ورئيس محكمة التمييز بمكة في المملكة العربية السعودية والشيخ عبدالله بن منيع عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٨، ص٣٢٧

من العرب أنفسهم (...) إن في ذلك ما فيه من القضاء على شخصية المسلم"[١]. ويقول مصدر آخر عن القومية والوطنية أيضاً أنهما "تحصران الولاء في دائرة الجنس أو التراب، فيلتقي فيها مثلاً اليهودي العربي والنصراني العربي والمشرك العربي والبعث العربي مع المسلم العربي لأن رابط القومية تجمعهم، وهذا أمر يرفضه الدين الحنيف (...) ولما أدرك أعداء الإسلام مدى جدوى وفاعلية هذه الفكرة التي تمسخ المسلم حتى يصبح مخلوقاً لا صلة له بالله، كما قالوا، بدأوا ببث فكرة القومية"[٢]. ثم يختم نفس المصدر شرحه بهذا الإستنتاج "خلاصة القول في القومية إنها شرك بالله"[٣]. أما مقولة (الدين لله والوطن للجميع) فقد نالت نصيبها من الهجوم لتشمل حتى معايير المواطنة في الوطن الواحد متعدد الأديان والمذاهب والأفكار. فبعد أن يتم اتهامها أيضاً بأنها من مكائد اليهود والنصارى، وأن الهدف منها القضاء على مفهوم الولاء والبراء في المجتمعات الإسلامية، ومقصدها النهائي هو "عدم التمييز بين الخبيث والطيب، فيعيش المسلم مع الكافر والمشرك واليهودي والنصارى دون تحديد شخصية ولا معرفة ولا دين ولا بيان معتقد، ويعيش الجميع تحت راية واحدة، منفصلين عن الدين (...) ولكن هيهات لهم هيهات، فالمسلم هو المسلم، والكافر هو الكافر، واليهود والنصارى أعداؤنا وأعداء ديننا، ولا ولاء، ولا محبة، ولا صفاء إلا للمسلم، والبغض كل البغض والكراهية بجميع أشكالها وأنواعها لأعداء الدين ولكل مفسد في الأرض من الكافرين ومن أحفاد القردة والخنازير"[٤].

وهذا الموقف، في الحقيقة، ليس جديداً. فالشيخ عبد العزيز بن باز له مقالة طويلة تدور حول هذا المحور[٥]. فمنذ سنة ١٣٨٠ هجرية (١٩٦٠ م) أفتى الشيخ لمن سأله عن القومية بأنها "دعوة جاهلية الحادية يهدف دعاتها إلى محاربة الإسلام والتملص من أحكامه

---

[١] المصدر السابق، ص ٣٢٨

[٢] الولاء والبراء في الإسلام، محمد سعيد القحطاني، دار طيبة، الطبعة السادسة، مكة المكرمة- الرياض ١٤١٣ هـ، ص٤١٩- ٤٢٠

[٣] المصدر السابق، ص ٤٢٥

[٤] حقيقة الولاء والبراء في معتقد أهل السنة والجماعة، سيد سعيد عبد الغني، تقديم الشيخ عبدالله البسام عضو هيئة كبار العلماء ورئيس محكمة التمييز بمكة في المملكة العربية السعودية والشيخ عبدالله بن منيع عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٨، ص٣٢٧

[٥] هي في مجموع فتاواه، وقد تم طباعاتها عدة مرات على شكل كتيب صغير تحت عنوان "نقد القومية العربية على ضوء الإسلام والواقع"، منها على سبيل المثال دار الدعوة، الكويت ١٩٨٤.

وتعاليمه"[1]. ولم يكن السلفيون وحدهم من تبنى، بقصد أو من دون قصد، إضعاف الروح الوطنية تحت دعوى مهاجمة القومية والوطنية، فقد ألّفَ الشيخ محمد الغزالي كتاباً في هذا الشأن أيضاً[2]، وكذلك الدكتور يوسف القرضاوي[3] عندما هاجم القومية على أساس أن فيها "يصبح ولاء المسلم لرقعة معينة من الأرض أو الجنس وعنصر خاص من الناس. ومقتضى هذا أن يقدم الرابطة الطينية العنصرية، وبعبارة أخرى الوطنية والقومية، على الرابطة الدينية الاسلامية". ولكن المشكلة أن هذا الطرح قد توسع فيه السلفيون المعاصرون لينقلبوا على المظاهر الأساسية ليس فقط للمواطنة ضمن المجتمع الواحد، ولكن للمظاهر البديهية لحب الأوطان والتعبير عنها. فالأمر سوف يتعدى ما قاله أحد المصادر عن الأعياد الوطنية بأنها أحد مظاهر الردة التي وردت فيها نصوص ارتداد من تشبه بالكفار "فالأعياد كأعياد الميلاد، والأعياد الوطنية، والإحتفالات المنتظمة التي تأخذ يوماً في السنة، أو يوماً في الشهر، أو يوماً دورياً أو أسبوعاً يتكرر تلتزم به الأمة، كل ذلك من أمور التشبّه الصريحة التي وردت فيها النصوص"[4]، سوف تتعداها إلى صور أكثر تعبيراً ورفضاً وتمرداً على الأوطان وأساسيات المواطنة.

جاء في الفتوى الصادرة من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء[5] في المملكة العربية السعودية، وهي برئاسة الشيخ عبد العزيز بن باز، عن موضوع القيام احتراماً لعزف السلام أو النشيد الوطني أو لرفع العلم "لا يجوز للمسلم القيام إعظاماً لأي علم وطني، أو سلام وطني، بل هو من البدع المنكرة التي لم تكن في عهد رسول الله (ص)، ولا في عهد خلفائه الراشدين رضي الله عنهم، وهي منافية لكمال التوحيد الواجب وإخلاص التعظيم لله وحده، وذريعة إلى الشرك، وفيها مشابهة للكفار وتقليد لهم في عاداتهم القبيحة، ومجاراة لهم في غلوهم في رؤسائهم ومراسيمهم، وقد نهى النبي (ص)

---

[1] نقد القومية العربية على ضوء الإسلام والواقع، الشيخ عبد العزيز بن باز، دار الدعوة، الكويت ١٩٨٤، في نهاية الكتاب وتحت عنوان فتوى في محلها، إجابة على سؤال من صحيفة البلاد في محرم ١٣٨٠ هـ، ص٧٤

[2] حقيقة القومية العربية وأسطورة البعث العربي، الشيخ محمد الغزالي، دار الكتب الحديثة، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٧٧

[3] في كتابه حتمية الحل الإسلامي.

[4] تيسير ذي الجلال والإكرام بشرح نواقض الإسلام، سعد محمد القحطاني، تقديم الشيخ عبدالله عبد الرحمن السعد، دار اشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الرياض ٢٠٠٢، ص٩٢

[5] فتوى رقم ٢١٢٣ ج ١ / ٢٣٥

عن مشابهتهم أو التشبه بهم". وجاء في فتوى أخرى[1] لنفس اللجنة وبرئاسة الشيخ ابن باز أيضاً "لا تجوز تحية العلم، بل هي بدعة محدثة، وقد قال النبي (ص) من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد". مثل هذه الفتاوى أدّت إلى أن نائباً سلفياً[2] في البرلمان المنتخب الكويتي تعمَّد الجلوس واللهو بجهاز هاتفه النقال خلال عزف السلام الوطني وكل من في القاعة الكبيرة التي ضمت المئات وقوف.

أما الشيخ صالح فوزان الفوزان، عضو هيئة كبار العلماء، فهو أكثر صراحة وتحديداً إذ يقول "إذا تعارض حب الوطن مع أمر من أمور الدين كالهجرة والجهاد في سبيل الله فإن تقديم حب الوطن على الجهاد والهجرة أمر محرم شديد التحريم (...) وأما تحية العلم، فالتحية تأتي بمعنى التعظيم ولا تكون تحية التعظيم إلا لله (...) فالسلام إنما يكون بين المسلمين ولا يكون السلام على الجمادات والخرق ونحوها لأنه دعاء بالسلامة من الآفات (...) والمراد بتحية العلم الآن الوقوف إجلالاً وتعظيماً له، وهذا هو الذي أفتت اللجنة الدائمة بتحريمه لأنه وقوف تعظيم (...) واللجنة حينما تبين هذا للمسلمين إنما تبين حكماً شرعياً يجب علينا جميعاً حكومة وشعباً امتثاله".

الطاغوت والحاكم والحكم بغير ما أنزل الله

كان لمصطلح الطاغوت ومسألة الحكم بغير ما أنزل الله دوراً بارزاً في كل ردود الأفعال المتطرفة التي كان مسرحها الدول الإسلامية. فكل الكتابات السلفية المتطرفة، وبلا استثناء، عند تطرقها إلى مسألة تكفير الحاكم وأعوانه فإنها، بصورة أو بأخرى، تلقي بثقلها على مسألة الطاغوت ومسألة الحكم بغير ما أنزل الله. ولهذا السبب فإن الكتابات والمقالات والفتاوى والشروح والأشرطة الصوتية المسجلة والبرامج التلفزيونية ومواد الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) أكثر بكثير جداً من أن يحصيها كتاب أو أن يراجعها باحث. فالجميع، معتدلهم ومتطرفهم، شيوخهم وأفرادهم، وتقريباً بلا استثناء، تطرّق بصورة أو بأخرى إلى هذا الموضوع. وسبب أهمية الموضوع ليس فقط أن المسألة تتعلق بشرعية واستقرار واستمرارية أنظمة قائمة فعلاً في بعض الدول الإسلامية تحت شعار المنهج السلفي والدفاع عنه، ولكن لأن المسألة تتعلق

[1] فتوى رقم 5963 ج ١ / ٢٣٦

[2] هو النائب محمد هايف المطيري، وقد تم تداول صور هذه الحادثة في الإعلام الصحفي وتسبب في ردود أفعال شعبية متباينة. ولكن الملفت للنظر أن التيار السلفي كله انبرى للدفاع عن فعل هذا النائب.

بأحد أهم مبادئ المنهج السلفي وهي مسألة الولاء والبراء وما يستتبعها من أفعال وأعمال تجاه من يتم الحكم عليه بأنه كافر من خلال مسألة الطاغوت والموقف من الحكم بغير ما أنزل الله. فالقضية محورية وأساسية في المنهج السلفي المتطرف، إذ أن الخطوة الأولى في تبرير أعمال العنف داخل المجتمعات الإسلامية هو الابتداء بتقرير "طاغوتية" النظام الحاكم وحكمه بغير ما أنزل الله للتوصل من خلالها إلى كفر الأنظمة الحاكمة، وبالتالي شرعنة أعمال القتل والتفجير والتخريب.

قال الله تعالى﴿ولقد بعثنا في كل أمة رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت﴾[١]، وقال أيضاً جلّ من قائل ﴿لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى﴾[٢]، وقال أيضاً﴿والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات﴾[٣]، وقال أيضاً﴿ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به﴾[٤]، وقال أيضاً ﴿والذين كفروا يُقاتلون في سبيل الطاغوت﴾[٥] ضمن آيات أخرى ورد فيها أيضاً مصطلح الطاغوت. ووردت تعريفات متعددة لمعنى كلمة الطاغوت، منها أنها تعني الشيطان[٦] أو أنها تعني الكهّان الذين تتنزل عليهم الشياطين[٧]، وهذان التعريفان مأثوران عن صحابة النبي (ص). وقد تبنى تعريف الطاغوت على أنه هو الشيطان الكثير من المفسرين وقال عنه ابن كثير "هو قول قوي جداً"[٨]. أما الإمام مالك فقد شرح معنى الطاغوت على أنه كل ما عُبد من دون الله[٩]. أما ابن القيّم فقد عرّف الطاغوت على أنه "كل ما تجاوز به العبد حدَّه من معبود أو متبوع أو مطاع، فطاغوت كل قوم من يتحاكمون إليه غير الله ورسوله، أو

---

[١] القرآن الكريم، سورة النحل، الآية ٣٦

[٢] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٥٦

[٣] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٥٧

[٤] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٦٠

[٥] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٧٦

[٦] هو مأثور عن عمر بن الخطاب وابن عباس وتبناه كثير من المفسرين كما ورد في مجموعة التوحيد ص١٠٣.

[٧] هو مأثور عن جابر بن عبدالله.

[٨] ، رسالة في تعريف العبادة، ضمن مجموعة التوحيد، الرسالة التاسعة عشر، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩١، ص١٠٣

[٩] فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل شيخ، دار الفكر، بيروت ١٩٩٢، ص٢٨

يعبدونه من دون الله، أو يتبعونه على غير بصيرة من الله"[1]. ولكن الشيخ محمد بن عبد الوهاب قد أسهب في شرح معنى الطاغوت لدرجة أنه خصص رسالة صغيرة في شرح معناها. فقد قسم الطاغوت إلى خمسة "رؤوس" وإن كانت برأيه أنها كثيرة. جاء في شرحه للمصطلح:

"الطاغوت عام في كل ما عُبد من دون الله ورضي بالعبادة من معبود أو متبوع أو مطاع في غير طاعة الله ورسوله فهو طاغوت. والطواغيت كثيرة ورؤوسهم خمسة. الأول، الشيطان الداعي إلى غير عبادة الله (...) الثاني، الحاكم الجائر المغير لأحكام الله (...) الثالث، الذي يحكم بغير ما أنزل الله (...) الرابع، الذي يدعي علم الغيب من دون الله (...) الخامس، الذي يُعبد من دون الله وهو راض بالعبادة (...) واعلم أن الإنسان ما يصير مؤمناً بالله إلا بالكفر في الطاغوت"[2].

هذا التوسع من تخصيص الطاغوت بالشيطان كما أتى عن الصحابة أنفسهم إلى تعميم (الطواغيت كثيرة) كما انتهى وتطور عند الشيخ محمد بن عبد الوهاب، سوف يضع اتباع المنهج السلفي أنفسهم أمام معضلة شائكة في منهجهم. إذ أن أحد أهم النتائج الذي أدى إليه هذا التوسع في تعريف الطاغوت هو انشقاق السلفيين في النظرة إلى ولي الأمر (الحاكم أو رئيس الدولة). فالطاغوت هي صفة كفرية لا محالة سواء أتت لتصف الشيطان أو غيره، ولكن عندما شمل تعريف رؤوسها عند الشيخ محمد بن عبد الوهاب الحاكم الجائر المغير لأحكام الله أو الذي يحكم بغير ما أنزل الله وقع السلفيون المعاصرون في إشكالية الخروج على الدولة تحت دعوى طاغوتية الحاكم. وهذا هو محور الصراع السلفي - السلفي في حقيقته وجوهره في السنوات الأخيرة الماضية. فالسلفيون ذوي الطابع الرسمي يرفضون رفضاً قاطعاً، على وضوح التعريف في مصادرهم التي يروجون لها ويطبعونها ويدرسونها ويُدرِّسونها، أن يكفّروا الحاكم أو أن يعتبروه طاغوتاً بعد أن اكتشفوا فجأة أن ما كانوا يدعون له في دروسهم ومؤلفاتهم ومصادرهم يحتمل هذا الاحتمال، بينما السلفيون المنضوون خارج المظلة والرعاية الرسمية يرون في هذا التعريف وضوحاً ما بعده وضوح في الاستدلال على كفر الدولة برمتها وليس الحاكم فقط، بالطبع على اختلاف بسيط في درجات التكفير وتفاصيله، ويستدلون ليس فقط بالمصادر السلفية ولكن بما كتبه أو قاله شيوخ الدعوة السلفية الرسمية المعاصرة أنفسهم في زمان مضى. وبسبب هذا التعريف

---

[1] إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، دار الأرقم، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٧، المجلد ١، ص٤١

[2] رسالة في معنى الطاغوت، الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ضمن مجموعة التوحيد، الرسالة الثالثة، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩١، ص١٠- ١١

وتداعياته خرجت تفاصيل الصراع السلفي الرسمي مع السلفي المتطرف إلى مسألتين أساسيتين، مسألة جور الحاكم وتأكيد التوجه السلفي الرسمي على عدم جواز الخروج عليه لذلك، ومسألة الحكم بغير ما أنزل الله وعدم جواز إطلاق صفة الكفر على الحاكم لهذا السبب فقط.

تبنى المنهج السلفي بصفة عامة، ومنذ استقرار الأمر لمعاوية بعد قتل علي بن أبي طالب، مبدأ تحريم الخروج على ولي الأمر (الحاكم) حتى وإن كان جائراً أو ظالماً أو سفاك دماء. فالمبدأ السلفي هو "السمع والطاعة للأئمة وأمير المؤمنين البر والفاجر، ومن وُلي الخلافة فاجتمع عليه الناس ورضوا به، ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة (...) ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق"[1]، كما قال الإمام أحمد بن حنبل. ويشرح أحد المصادر السلفية هذه النقطة بقوله "يرى أهل السنة حرمة الخروج على الأئمة وولاة الأمور ولو ظلموا الناس، وحتى لو ظهر منهم فسوق في أنفسهم"[2]. وتوالت نصوص الحديث الشريف التي جمعها أهل الحديث بعد أكثر من قرن من وفاة النبي (ص) لتؤكد محوراً يستوقف القارئ طويلاً عن كيفية إقرار دين سماوي مُوحد الظلم والجور والعسف والتجبر إذا أتى من الحاكم وتحرم الخروج عليه مهما أتى منه[3]. فروى مثلاً مسلم في صحيحه عن النبي (ص) (يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهداي ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس. قال حذيفة بن اليمان: كيف أصنعُ يا رسول الله إن أدركتُ ذلك؟ قال: تسمع وتطيع الأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فاسمع وأطع)[4]. ولما ثار اعتراض من الإمام الدارقطني من جهة سند الحديث وأنه مُرسَل، أجاب شارح صحيح مسلم الإمام النووي بأن الحديث "كما قال الدارقطني، لكن المتن صحيح متصل بالطريق الأول"[5]. والطريق الأول، كما قال النووي، هو سند حديث سبق مباشرة هذا الحديث ولكن لا يوجد في نصه أبداً

---

[1] إعتقاد أئمة السلف أهل الحديث، جمع د. محمد عبد الرحمن الخميس، دار إيلاف، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩٩، ص٦٧- ٦٨

[2] المصدر السابق، ص ١٨٣

[3] أشجع القارئ الكريم الإطلاع على فصل جدير بالتفكر فيه والوقوف عنده والتسائل حوله تحت عنوان (في السنة بين سلطة النص ونص السلطة) في كتاب السلطة في الإسلام، عبد الجواد ياسين، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، الدار البيضاء- بيروت ٢٠٠٠

[4] صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الإمارة، حديث رقم ١٨٤٧- ١، المجلد ٦، ص ١٨٧- ١٨٨، دار الفكر، بيروت ١٩٩٥

[5] المصدر السابق.

(تسمع وتطيع الأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فاسمع وأطع). ولكن هذا لا يبدو أنه أشكل على النووي لأنه علق قائلاً في شرح هذا الحديث "وفي حديث حذيفة هذا لزوم جماعة المسلمين وإمامهم ووجوب طاعته وإن فسق وعمل المعاصي من أخذ الأموال وغير ذلك، فتجب طاعته في غير معصية. وفيه معجزات لرسول الله (ص) وهي هذه الأمور التي أخبر بها وقد وقعت كلها"[1]. وهذه المعجزات التي وقعت كلها، كما يقول النووي، هي ما تدعونا للتفكر جدياً في أمثال هذا الحديث وما دار حول فكرته المحورية. إذ أن التنصيص السياسي، كنص نبوي مقدس، والذي يقر الجور والظلم والعسف لا يصب إلا في صالح سلطة سياسية مستميتة أصلاً لأن ترسخ شرعيتها في أجواء مشحونة بالعداء تجاهها لسبب أو لآخر. وإذا نظرنا إلى التاريخ الإسلامي بعد الخلافة الراشدة نجد أن هذه الظروف كانت مهيأة حتى تبرز مثل هذه النصوص والتي كانت مختفية تماماً وغير معروفة ومتداولة في حياة علي بن أبي طالب وضمن نزاعه المشهور مع مخالفيه. بل إن هذه النصوص كانت مجهولة تماماً في حياة عثمان بن عفان والذي انتهى قتيلاً بسبب الاتهامات التي وجهت له ومن ضمنها أخذ الاموال وتوزيعها على من لا يستحق وضرب بعض الصحابة ونفيهم. فلم ينقل لنا أي مصدر، أبداً، أن هذه النصوص المنسوبة إلى النبي (ص) قد تم الاحتجاج بها وإبرازها في مواجهة الخصوم في مرحلة الخلافة الراشدة، حتى إذا مات آخر الراشدين، ظهرت هذه النصوص النبوية فجأة إلى دائرة التداول والتدوين ولتتحول إلى عقيدة راسخة عند البعض يستميتون في الدفاع والمنافحة عنها وترسيخها. بل إنه حتى وإن عارض حديث نبوي شريف حديثاً آخر وناقضه، كالذي ذكرناه أعلاه مع الحديث النبوي الشريف المتفق عليه (من قُتِل دون ماله فهو شهيد)[2]، فإن المجال السلفي الذي يخضع لجور السلطان وعسفه وظلمه سوف يقف منافحاً عن "حق" هذا السلطان في التسلط والجبروت ثم ليكتب عن حديث شهادة من يُقتل دفاعاً عن ماله "إن كل من يُحفظ عنه من علماء الحديث مجمعين على استثناء السلطان للآثار الواردة بالأمر بالصبر على جوره وترك القيام عليه"[3].

وفي الحقيقة إن سياق الأمور، عند النظر إلى التاريخ الإسلامي للفترة التي أعقبت الخلافة الراشدة، لا يُقر متون مثل هذه الأحاديث جملة وتفصيلاً. فكأن أمر متون هذه الأحاديث كانت مجهولة تماماً عندهم. فهذا الحسين بن علي بن أبي طالب

---

[1] المصدر السابق.

[2] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، دار الفكر، بيروت ١٩٩٨، المجلد ٥، ص٤١٨، حديث رقم٢٤٨٠

[3] المصدر السابق، ص ٤١٩

وعبدالله بن الزبير في خروجهم على خلفاء زمانهم، وسعيد بن جبير ومعه جم من علماء وقرّاء العراق في خروجهم على الحجاج أمير الأمويين على البصرة والكوفة، وغيرهم أيضاً، كلهم لم يحاججهم أحد في أي نص من نصوص هذه الأحاديث الموجودة في كتب الحديث اليوم. ولم يُؤثر عنهم أبداً أنهم برروا أنفسهم لأي أحد كان، بسبب ثوراتهم هذه على خلفاء وأمراء زمانهم، من وجهة نظر هذه الأحاديث وما تحاول أن ترسخها من مفاهيم. بل إن هؤلاء كلهم لم يكونوا يحملون من دليل إلا قوله تعالى ﴿ قال إني جاعلك للناس إماما قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين ﴾[1]، فالظالم لا يكون إماماً أبداً وبشهادة رب العالمين. بل إن الأمر تعداه إلى أئمة المذاهب الفقهية كالإمام مالك والإمام أبي حنيفة، فحتى وإن كانوا يعرفون هذه الأحاديث المتداولة في زمانهم إلا أنهم تصرفوا تماماً وكأنهم لا يقرون أو يعترفون بصحتها وسلامتها. فالأول قد استفتوه الناس في الخروج مع محمد بن عبدالله بن الحسن، النفس الزكية، على أبي جعفر المنصور الخليفة العباسي، وكان الناس في أعناقهم بيعة لأبي جعفر، فقال لهم "ليس على كل مُكرَه يمين"[2]، فذهب الناس والتحقوا بمعسكر محمد بن عبدالله خارجين على الخليفة العباسي. أما الإمام أبي حنيفة، وبعد حادثة محمد بن عبدالله السابقة بقليل، فقد كان يفتي الناس في الخروج على أبي جعفر المنصور أيضاً، ولكن هذه المرة مع إبراهيم أخو محمد بن عبدالله بن الحسن، ويجهر بالكلام "جهراً شديداً"[3]. ومن الملفت للنظر أن الموقف السلفي من حادثة الإمام مالك وفتواه قد تجلت عند ابن تيمية على شكل إصرار على أنَّ، وإن كان يمين المُكرَه لا ينعقد، إلا أنها في ولي الأمر بالذات لا يجوز أن يفتي أي أحد الناس بذلك، وإن فعل وأفتى الناس بذلك فإنه مفتر على الله الكذب ومفت بغير دين الإسلام. قال ابن تيمية:

"وما أمر الله به ورسوله من طاعة ولاة الأمور ومناصحتهم واجب على الإنسان وإن لم يعاهدهم عليه، وإن لم يحلف لهم الأيمان المؤكدة، كما يجب عليه الصلوات الخمس والزكاة والصيام وحج البيت (...) وما نهى الله عنه ورسوله من الشرك والكذب وشرب الخمر والظلم والفواحش وغش ولاة الأمور والخروج عما أمر الله به من طاعتهم هو محرم وإن لم يحلف عليه (...) ولهذا من كان حالفاً على ما أمر الله به ورسوله من طاعة ولاة الأمور ومناصحتهم (...) لا يجوز لأحد أن يفتته بمخالفة ما حلف عليه،

---

[1] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٢٤

[2] تاريخ الطبري، الطبري، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٩٨٨، حوادث سنة ١٤٥، المجلد ٤، ص٤٢٧. وأنظر كذلك سير أعلام النبلاء للذهبي.

[3] أنظر مقاتل الطالبيين، الأصفهاني. وكذلك أنظر تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مادة النعمان بن ثابت أبو حنيفة الإمام.

والحنث في يمينه، ولا يجوز أن يستفتي في ذلك. ومن أفتى مثل هؤلاء بمخالفة ما حلفوا عليه، والحنث في أيمانهم، فهو مفتر على الله الكذب مفت بغير دين الإسلام (...) وهذا كما أن جمهور العلماء يقولون: يمين المكره بغير حق لا ينعقد سواء كان بالله أو النذر أو الطلاق أو العتاق وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد. ثم إذا أكره ولي الأمر الناس على ما يجب عليهم من طاعته ومناصحته، وحلّفهم على ذلك، لم يجز لأحد أن يأذن لهم في ترك ما أمر الله به ورسوله من ذلك، ويرخص لهم في الحنث في هذه الأيمان، لأن ما كان واجباً بدون اليمين فاليمين تقويه، لا تضعفه، ولو قدر أن صاحبها أكره عليها"[1].

وبعد هذا الرد من طرف خفي على الإمام مالك، يقرر ابن تيمية الموقف السلفي من ظلم الولاة وجورهم: "وأما ما يقع من ظلمهم وجورهم، بتأويل سائغ أو غير سائغ، فلا يجوز أن يزال لِما فيه من ظلم وجور، كما هو عادة أكثر النفوس تزيل الشر بما هو شر منه، وتزيل العدوان بما هو أعدى منه. فالخروج عليهم يوجب من الظلم والفساد أكثر من ظلمهم. فيُصبر عليه]يقصد على ظلمهم وجورهم[كما يُصبر عند الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على ظلم المأمور والمنهي في مواضع كثيرة"[2].

ولا يبدو أن السياق التاريخي للإسلام المبكر، وخصوصاً الصراع الدموي للصحابة أنفسهم، قد أثّر على قبول هذه الأحاديث في المنهج والفكر السلفي. إذ توالت الأحاديث النبوية المدونة فيما جمعوه بعد أكثر من قرن من وفاة النبي (ص) لتصر على تغليب موقف الحاكم وممارساته على الشعب، وتنحو بالفرد نحو السلبية المطلقة تجاه الظلم والجور والعسف الذي يمارسه الحاكم عليه. فتوالت الأحاديث المنسوبة إلى النبي (ص) لتقرر أن خصم الحاكم الجائر هو الله وليس الشعب المظلوم الخاضع لعسفه، وبالتالي فإن للحاكم الجائر حقوقه كاملة من الشعب فوق ما يغصبه منهم ومن ثرواتهم وكرامتهم وإنسانيتهم، بينما ليس للشعب إلا أن يجأر إلى الله، خصم الحاكم، لعله يسمع دعائهم فـ "يلهم" الحاكم الظالم إنصافهم. فأصبحنا نقرأ في صحيح مسلم مثلاً أحاديث (يُستعمل عليكم أمراء، فتعرفون وتنكرون، فمن كره فقد برئ، ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضي وتابع. قالوا يا رسول الله ألا نقاتلهم؟ قال: لا، ما صلّوا)، و (شرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم. قالوا يا رسول الله أفلا ننابذهم عند ذلك؟ قال: لا، ما أقاموا

---

[1] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٣٥، ص٩- ١٠، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

[2] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٢٨، ص ١٠٢، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

فيكم الصلاة، ألا من ولي عليه وال، فرآه يأتي شيئاً من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية، ولا ينزعن يداً من طاعة). ونقرأ في صحيح البخاري (من كره من أميره شيئاً فليصبر، فإنه من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية) و (من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات إلا مات ميتة جاهلية). ثم يأتي الحديث في صحيح البخاري الذي يُنسب فيه إلى رسول الله (ص) قوله للناس، وللمسلمين من بعده حتى قيام الساعة، بأنه سوف يكون فيه هناك أمراء ظالمون ذوي إثرة عليكم وتنكرون ما ترونه منهم، (سترون بعدي أثرة وأموراً تنكرونها. قالوا فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: أدوا إليهم حقهم وسلوا الله حقكم)، وقال في موضع آخر (إنكم سترون بعدي أثرة، فاصبروا حتى تلقوني)[1]. وعندما تصدى ابن حجر العسقلاني لشرح أحاديث البخاري، شرح الأمور التي ننكرها بأنها "من أمور الدين"[2]، وشرح كيفية أداء الشعوب المسلمة الحق إلى هؤلاء المبدلين لأمور الدين بأنه "الذي وجب لهم المطالبة به وقبضه سواء كان يختص بهم أو يعم (...) أي بذل المال الواجب في الزكاة، والنفس في الخروج إلى الجهاد عند التعيين ونحو ذلك"، ثم شرح لنا كيفية سؤالنا الله حقنا الذي عند هؤلاء الظلمة بقوله "تسألون الله الذي لكم، أي بأن يلهمهم [يقصد بأن يلهم هؤلاء الحكام] إنصافكم أو يبدلكم خيراً منهم"[3]. ثم يؤكد لنا ابن حجر شرحه هذا بأن ينقل لنا حديثاً آخر عن النبي (ص) يقول فيه (أتاني جبريل فقال: إن أمتك مفتتنة من بعدك. فقلت: من أين؟ قال: من قِبل أمرائهم وقرائهم، يمنع الأمراء الناس الحقوق فيطلبون حقوقهم فيفتنون، ويتبع القراء هؤلاء الأمراء فيفتنون. قلت: فيكف يسلم من سلم منهم؟ قال: بالكف والصبر، إن أعطوا الذي لهم أخذوه وإن مُنِعوه تركوه)[4]. ومن الجدير بالملاحظة هنا أن هذا الحديث يشير بوضوح إلى "القرّاء" الذين التحقوا بركب هؤلاء الأمراء في ذلك التاريخ المبكر من تاريخ الإسلام حيث كانت لا تزال الأمة أمة أمية، لا تقرأ ولا تكتب، وكان الحديث لا يزال غير مدون يتناقله هؤلاء القرّاء فقط.

ثم تطور الموقف السلفي إلى التطرف في السكوت والرضى والسلبية من الحاكم الجائر لينصح أتباعه بالسكوت حتى عن انتهاك الأعراض. قال الإمام الآجري في كتابه الشهير (الشريعة):

---

[1] صحيح البخاري، كتاب الفتن.

[2] فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت ١٩٩٨، المجلد ١٤، ص٤٩٤

[3] المصدر السابق، ص ٤٩٥

[4] المصدر السابق.

"من أمِّر عليك من عربي أو غيره، أسود أو أبيض أو أعجمي، فأطعه فيما ليس لله فيه معصية، وإن حرمك حقاً لك، أو ضربك ظلماً لك، أو انتهك عرضك، أو أخذ مالك، فلا يحملك ذلك على أن تخرج عليه بسيفك حتى تقاتله، ولا تخرج مع خارجي يقاتله، ولا تحرّض غيرك على الخروج عليه، ولكن اصبر عليه"[1].

وحتى يتم قطع الطريق على كل "إمام" لا يملك سلطة أو قوة يستطيع بها ابتداءً أن يتغلب على المسلمين أو يثبت أحقيته بتولي الأمر، فإن التعريف السلفي للأئمة قد تكفل بذلك:

"إعلم يا أخي المسلم وفقك الله أن الأئمة الذين أمر النبي (ص) بطاعتهم هم الأئمة الموجودون المعلومون الذين لهم سلطان وقدرة، أما من كان معدوماً أو لا قدرة له على شيء أصلاً فليس داخلاً فيما أمر به النبي (ص) من طاعة الولاة"[2].

وهذا الموقف ما هو إلا ترديد لموقف ابن تيمية إذ يقول "إن النبي (ص) أمر بطاعة الأئمة الموحدين المعلومين الذين لهم سلطان يقدرون به على سياسة الناس، لا بطاعة معدوم ولا مجهول ولا من ليس له سلطان ولا قدرة على شيء أصلاً"[3].

شذ من هذا السياق الذي يصر على طاعة الحكام والأمراء مهما جاء منهم من ظلم وعسف، على شرط أنهم يقيمون الصلاة فينا، حديث واحد ورد في صحيح البخاري ومسلم. إذ جاء عن الصحابي عبادة بن الصامت خلال حديثه عن مبايعة النبي (ص) ليلة العقبة بأنهم بايعوه على (أن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان)[4]. شرح ابن حجر شرط امتلاك البرهان بقوله "أي نص آية أو خبر صحيح لا يحتمل التأويل، ومقتضاه أنه لا يجوز الخروج عليهم ما دام فعلهم يحتمل التأويل (...) لا يُعترض على السلطان إلا إذا وقع في الكفر الظاهر"[5]. أما النووي شارح صحيح مسلم فيقول في شرحه للحديث "لا تنازعوا ولاة الأمور في ولايتهم ولا تعترضوا

---

[1] الشريعة، الإمام أبي القاسم محمد الآجري، دار الفضيلة – دار الهدي النبوي، الطبعة الثالثة، الرياض – مصر ٢٠٠٧، المجلد ١، ص٢٢٤

[2] الورد المقطوف في وجوب طاعة ولاة أمر المسلمين بالمعروف، الشيخ فوزي الأثري، تقديم الشيخ فوزان عبدالله الفوزان عضو هيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية، مكتبة الفرقان، الطبعة الثالثة، عجمان ٢٠٠١، ص٤٥

[3] منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٩، المجلد ١، ص٤٠

[4] صحيح البخاري، كتاب الفتن. صحيح مسلم، كتاب الإمارة.

[5] فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت ١٩٩٨، المجلد ١٤، ص ٤٩٨

عليهم إلا أن تروا منهم منكراً محققاً تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم وقولوا بالحق حيث ما كنتم، وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين. وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل بالفسق"[1].

استمر شيوخ السلفية المعاصرون والمنضوون تحت المظلة الرسمية على هذا المنهج الرافض للخروج على السلطان الجائر الظالم مهما كانت الظروف. بالطبع، يستثنون من هذه الحالة الكفر البواح الذي يملكون عليه من الله سلطان وذلك بسبب منطوق الحديث السابق. ولكن حتى هذا الشرط سوف يتطور عندهم، كما سوف نرى بعد قليل، ليفقد قيمته نهائياً في رفض الواقع الاستبدادي للحكام والسلطة. ففي معرض إجابة للشيخ عبد العزيز بن باز عن سؤال حول المراد بطاعة ولاة الأمر الواردة في القرآن الكريم[2]، شرح الشيخ موقفه بقوله "إذا قال الأمير لك اشرب الخمر، لا تطعه. إذا قال لك عُقّ والدك، لا تعقّ والدك. إذا قال كُل الربا، لا تأكل الربا (...) لكن لا يجوز الخروج على الأئمة إذا عصوا. يجب السمع والطاعة في المعروف، ولكن لا تطعه في المعصية، ولا تنزعن يداً من طاعة (...) لا يجوز الخروج على ولاة الأمور وشق العصا، إلا إذا وُجد منهم كفرٌ بواح عند الخارجين من الله فيه برهان، ويستطيعون بخروجهم أن ينفعوا المسلمين وأن يزيلوا الظلم وأن يقيموا دولة صالحة، أما إذا كانوا لايستطيعون فليس لهم الخروج ولو رأوا كفراً بواحاً"[3]. وقال أيضاً في لقاء صحفي حول جواز الخروج على الحاكم إذا اقترف المعاصي والكبائر الموجبة لذلك "يجب على المسلمين طاعة ولاة الأمر في المعروف لا في المعاصي، فإذا أمروا بالمعصية فلا يطاعون في المعصية، ولكن لا يجوز الخروج بأسبابها (...) لا يجوز لهم منازعة ولاة الأمور ولا الخروج عليهم إلا أن يروا كفراً بواحاً عندهم من الله فيه برهان (...) إذا كانت عندهم قدرة، أما إذا لم يكن عندهم قدرة فلا يخرجوا (...) الذي عليه أهل السنة، وهو الحق، أن العاصي لا يكفر بمعصيته ما لم يستحلها. فإذا زنا لا يكفر، وإذا سرق لا يكفر، وإذا شرب الخمر لا يكفر (...) ليس لهم الخروج على السلطان من

---

[1] صحيح مسلم بشرح النووي، دار الفكر، بيروت ١٩٩٥، المجلد ٦، ص١٨٠

[2] (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم)، الآية ٥٩ من سورة النساء.

[3] سلسلة وصايا وتوجيهات للشباب، ١- ٤، الشيخ صالح فوزان الفوزان، ضمن أسئلة ألقيت على الشيخ عبد العزيز بن باز بعد تعليقه على محاضرة للشيخ صالح الفوزان، المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد في حوطة سدير، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية ١٤٢٥ هـ، ص٣٨- ٣٩

أجل معصية أو معاص وقعت منهم، بل عليهم المناصحة بالمكاتبة والمشافهة، بالطرق الطيبة الحكيمة، وبالجدال بالتي هي أحسن، حتى ينجحوا وحتى يقل الشر أو يزول ويكثر الخير"[١].

هذا، ومع أن التاريخ يشهد بكل حرف كُتب في صفحاته السوداء، بأن هذا المنهج الذي يُلصق بالدين هو المسؤول عن كل ديكتاتورية استمرت وازدهرت في التاريخ الإسلامي. وعلى الرغم من اعتراض الإمام أبي بكر الجصاص عند كلامه عن وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر "ولم يدفع أحد من علماء الأمة وفقهائها، سلفهم وخلفهم، وجوب ذلك إلا قوم من الحشو وجُهَّال أصحاب الحديث، فإنهم أنكروا قتال الفئة الباغية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالسلاح، وسموا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر "فتنة" إذا احتيج فيه إلى حمل السلاح وقتال الفئة الباغية، مع ما قد سمعوا فيه من قول الله تعالى ﴿فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله﴾[٢] وما يقتضيه اللفظ من وجوب قتالها بالسيف وغيره. وزعموا مع ذلك أن السلطان لا يُنْكَرُ عليه الظلم والجور وقتل النفس التي حرم الله، وإنما يُنْكَرُ على غير السلطان بالقول أو باليد بغير سلاح، فصاروا شراً على الأمة من أعدائها المخالفين لها، لأنهم أقعدوا الناس عن قتال الفئة الباغية وعن الإنكار على السلطان الظلم والجور، حتى أدى ذلك إلى تغلب الفجار بل المجوس وأعداء الإسلام، حتى ذهبت الثغور وشاع الظلم وخربت البلاد وذهب الدين والدنيا وظهرت الزندقة والغلو ومذاهب الثنوية والخرمية والمزدكية. والذي جلب ذلك كله عليهم ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإنكار على السلطان الجائر"[٣]. على الرغم من ذلك كله، فإن شرط الكفر البواح في السلطان أو الحاكم والذي يبيح الخروج عليه قد أصابه الوهن أيضاً في الخطاب السلفي الرسمي المعاصر.

في نوفمبر ١٩٩٣ ألقى الشيخ ناصر الدين الألباني محاضرة على مستمعيه من طلبة العلم السلفيين كان لها صدىً واسعاً في الأوساط السلفية بشقيها الرسمي والمتطرف.

---

[١] المصدر السابق، تحت عنوان: حوار مع سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز حول الفقه في الدين أجرته معه جريدة الشرق الأوسط (العدد ٥٢٨٩، ٢٢ مايو ١٩٩٣)، ص٤٤- ٤٧

[٢] القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية ٩

[٣] أحكام القرآن، الإمام أبي بكر الجصاص، مراجعة صدقي محمد جميل، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، بدون تاريخ، المجلد ٢، ص٥٠- ٥١، باب فرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

هذه الشهرة الواسعة لهذه المحاضرة في طبعاتها الكتابية المختلفة[1] جعلت الشيخ عبد العزيز بن باز يكتب رسالة صغيرة في تقريظها، وفي نفس الوقت جعلت الشيخ محمد صالح العثيمين يضيف تعليقات وحواشي عليها في نسختها المطبوعة. في هذه المحاضرة تحول الخطاب السلفي الرسمي ليأخذ منحنىً غير مسبوق في كل التراث الفقهي السابق عليه. إذ أن هذا الخطاب تبنى صراحة إعادة قراءة الحديث الشريف (أن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان) ليخرج منه بموقف مهادن مستسلم حتى إذا تحقق شرط الخروج على الحاكم في حالة الكفر البواح. فلم يعد الخطاب السلفي الرسمي يصر على تحقق الشرط ليجيز الخروج على الحاكم، بل إنه سوف يقف موقفاً رافضاً معارضاً لكل محاولة من هذا النوع حتى فيما لو تحقق هذا الشرط. وهذا، في حد ذاته، انقلاب على كل التراث السلفي من أول ابن تيمية ومروراً بالشيخ محمد بن عبد الوهاب ونهاية بالرسائل والفتاوى والمسائل التي جُمعت فيما بعد في مجلدات بلغت ستة عشر مجلداً تحت عنوان (الدرر السنية في الأجوبة النجدية). يقول الشيخ الألباني:

"أقول لهؤلاء الذين يدندنون حول تكفير حكام المسلمين: هبوا أن هؤلاء الحكام كفار كفر ردة، وهبوا أيضاً أن هناك حاكماً أعلى على هؤلاء، فالواجب والحالة هذه أن يطبق هذا الحاكم الأعلى فيهم الحد. ولكن الآن ماذا تستفيدون أنتم من الناحية العملية إذا سلمنا جدلاً أن هؤلاء الحكام كفار كفر ردة؟ ماذا يمكن أن تصنعوا وتفعلوا؟ إذا قالوا: ولاء وبراء، فنقول: الولاء والبراء مرتبطان بالموالاة والمعاداة، قلبية وعملية، وعلى حسب الإستطاعة، فلا يشترط لوجودهما إعلان التكفير وإشهار الردة. بل إن الولاء والبراء قد يكونان في مبتدع أو عاص أو ظالم. ثم أقول لهؤلاء: ها هم هؤلاء الكفار قد احتلوا من بلاد الإسلام مواقع عدة، ونحن مع الأسف ابتلينا باحتلال اليهود لفلسطين. فما الذي نستطيع نحن وأنتم فعله مع هؤلاء حتى تقفوا أنتم وحدكم ضد أولئك الحكام الذين تظنون أنهم من الكفار؟"[2].

علّق الشيخ محمد صالح العثيمين على كلام الشيخ الألباني أعلاه بقوله:

---

[1] بالإضافة إلى طبعاتها المتعددة من جهات مختلفة فهي موجودة أيضاً ضمن كتاب (فتاوى الشيخ الألباني ومقارنتها بفتاوى العلماء)، ونشرتها المجلة السلفية في العدد الأول لها سنة ١٤١٥ هـ، ونشرتها جريدة المسلمون (عدد ٥٥٦، ٥- ٥- ١٤١٦ هـ).

[2] فتنة التكفير للشيخ الألباني، تقريظ الشيخ عبد العزيز بن باز وتعليق الشيخ محمد صالح العثيمين، ويليها فتاوى حول التكفير والحكم بغير ما أنزل الله للشيخ محمد العثيمين والشيخ عبدالله الجبرين، إعداد علي حسين أبو لوز، دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٩٧، ص٣٤- ٣٥

"هذا الكلام جيد. يعني أن هؤلاء الذين يحكمون على الولاة المسلمين بأنهم كفار ماذا يستفيدون إذا حكموا بكفرهم؟ أيستطيعون إزالتهم؟ لا يستطيعون. وإذا كان اليهود قد احتلوا فلسطين قبل نحو خمسين عاماً، ومع ذلك ما استطاعت الأمة الإسلامية كلها عربها وعجمها أن يزيحوها عن مكانها، فكيف نذهب ونسلط ألسنتنا على ولاة يحموننا؟ ونعلم أننا لا نستطيع إزالتهم، وأنه سوف تراق دماء وتستباح أموال، وربما أعراض ايضاً، ولن نصل إلى نتيجة. إذاً ما الفائدة؟ حتى لو كان الإنسان يعتقد فيما بينه وبين ربه أن من هؤلاء الحكام من هو كافر كفراً مخرجاً عن الملة حقاً، فما الفائدة من إعلانه وإشاعته إلا إثارة الفتن؟ كلام الشيخ الألباني هذا جيد جداً"[1].

ويبدو أن الشيخ محمد صالح العثيمين قد تحمس جداً لفكرة الشيخ الألباني هذه لدرجة أنه بات يكررها في مناسبات متعددة، مما حدا بالجماعات السلفية المعارضة والعاملة في الخارج إلى تناقل أقواله هذه، ومنها على سبيل المثال قوله عن الحاكم "وهبه كان كافراً، فَلِمَ إيغار الصدور عليه؟!"[2].

أما الشيخ عبد العزيز بن باز فقد قال في تقريظه على محاضرة الشيخ الألباني "كلمة قيّمة أصاب فيها الحق وسلك فيها سبيل المؤمنين"[3].

من المفيد هنا أن نستعرض طريقة الخلاص من جور الولاة وعسفهم من وجهة نظر الشيخ الألباني. فبعد أن نقل الشيخ كلام شارح العقيدة الطحاوية ابن أبي العز الحنفي في الصبر على جور الولاة لأنه "في الصبر على جورهم تكفير السيئات، فإن الله ما سلّطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد في الإستغفار والتربية وإصلاح العمل"، علّق الشيخ الألباني بقوله:

"وفي هذا بيان لطريق الخلاص من ظلم الحكام الذين هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا، وهو أن يتوب المسلمون إلى ربهم، ويصححوا عقيدتهم، ويربّوا أنفسهم وأهليهم على الإسلام الصحيح (...) وليس طريق الخلاص ما يتوهم بعض الناس، وهو الثورة بالسلاح على الحكام، بواسطة الانقلابات العسكرية. فإنها، مع كونها من

---

[1] المصدر السابق، الهامش، ص ٣٥

[2] طاعة أولي الأمر حدودها وقيودها، د. محمد عبدالله المسعري، مؤسسة الروافد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لندن ١٩٩٧، ص١١٨

[3] فتنة التكفير للشيخ الألباني، ص ٤٥. كما أشار الهامش إلى أن هذا التقريظ قد نشرته مجلة الدعوة (العدد ١٥١١، ١١- ٥- ١٤١٦ هـ)، وجريدة المسلمون (العدد ٥٥٧، ١٢- ٥- ١٤١٦ هـ).

بدع العصر الحاضر، فهي مخالفة لنصوص الشريعة التي منها الأمر بتغيير ما بالأنفس"[١].

بعد هذا التحول البارز في الخطاب السلفي الرسمي، اجتهد شيوخ السلفية الرسميون في تحصين شخص الحاكم ضد أي نوع من أنواع المعارضة حتى وإن كانت مجرد "فكرة" طرأت على عقل الإنسان ولم تخرج إلى العلن. فمثلاً، عندما طُرح سؤال على الشيخ صالح فوزان الفوزان، عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، عن مدى اعتبار الكلام (القول أو الحديث) يُعتبر أيضاً خروجاً على الحاكم، أجاب:

"الخروج على ولاة الأمور يكون بالاعتقاد وبالقول ويكون بالفعل. وإذا اعتقد أنه يجوز الخروج على ولاة الأمر وأنه لا طاعة عليه لهم، إذا اعتقد هذا ولو لم يتكلم به فإن هذا خروج على ولاة الأمور وخروج على السمع والطاعة لولاة الأمور. وإذا تكلم وقال إن ولي الأمر لا تجب طاعته فهذا خروج بالقول، وإذا حمل السلاح كان ذلك أشد وشقاً للعصا، فهذا خروج بالفعل. فالخروج يكون بالاعتقاد وبالكلام، كأن يتحدث في المجالس ويسب ولاة الأمور ويقول هؤلاء ليس لهم سمع ولا طاعة"[٢].

وكذلك لا يجوز نصيحة السلطان أو الإنكار عليه في العلن، وإنما يكون ذلك سراً، وكذلك لا يجوز التشهير بعيوبهم وأخطائهم. قال الشيخ عبد العزيز بن باز "ليس من منهج السلف التشهير بعيوب الولاة وذكر ذلك على المنابر، لأن ذلك يفضي إلى الانقلابات وعدم السمع والطاعة في المعروف، ويفضي إلى الخروج الخروج الذي يضر ولا ينفع. ولكن الطريقة المتبعة عند السلف النصيحة فيما بينهم وبين السلطان، أو الكتابة إليه، أو الإتصال بالعلماء الذين يتصلون به حتى يُوجَه إلى الخير"[٣]. والشيخ محمد صالح العثيمين يؤكد ذلك بقوله "فالله الله في فهم منهج السلف الصالح في التعامل مع السلطان، وأن لا يُتخذ من أخطاء السلطان سبيلاً لإثارة الناس وإلى تنفير

---

[١] مسائل علمية في الدعوة والسياسة الشرعية، علي حسن الحلبي الأثري، راجعه: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة ابن القيم – دار ابن خزيمة، الكويت – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ٢٠٠، ص٢٠- ٢١

[٢] ألقيت هذه المحاضرة مع اجوبة الأسئلة في الجامع الكبير بالرياض ٤- ٢- ١٤٢٤ هـ. وهي بنصها الكتابي في: سلسلة وصايا وتوجيهات للشباب، ١- ٤، الشيخ صالح فوزان الفوزان، المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد في حوطة سدير، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية ١٤٢٥ هـ، ص٩٣- ٩٤

[٣] الورد المقطوف في وجوب طاعة ولاة أمر المسلمين بالمعروف، الشيخ فوزي الأثري، تقديم الشيخ فوزان عبدالله الفوزان عضو هيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية، مكتبة الفرقان، الطبعة الثالثة، عجمان ٢٠٠١، ص٧٠- ٧١

القلوب عن ولاة الأمور، فهذا عين المفسدة (...) وليُعلم أن من يثور إنما يخدم أعداء الإسلام، فليست العبرة بالثورة ولا بالانفعال بل العبرة بالحكمة"[١]. أما الشيخ صالح الفوزان فجعل الكلام في ولاة الأمور في مرتبة بعد الشرك مباشرة، قال الشيخ "والكلام في ولاة الأمور من الغيبة والنميمة، وهما من أشد المحرمات بعد الشرك، لاسيما إذا كانت الغيبة للعلماء ولولاة الأمور، هذا أشدُّ، لما يترتب عليه من المفاسد من تفريق الكلمة وسوء الظن لولاة الأمور وبعث اليأس في نفوس الناس والقنوط"[٢].

أما المظاهرات والمسيرات فهي حتماً لا تجوز. يقول الشيخ عبد العزيز بن باز "المسيرات في الشوارع والهتافات والمظاهرات ليست هي الطريق للإصلاح والدعوة، فالطريق الصحيح بالزيارة والمكاتبة بالتي[٣] هي أحسن، فتنصح الرئيس والأمير وشيخ القبيلة بهذا الطريق لا بالعنف والمظاهرة، فالنبي (ص) مكث في مكة ثلاث عشرة سنة لم يستعمل المظاهرات ولا المسيرات ولم يهدد الناس بتخريب أموالهم واغتيالهم"[٤]. وبعد ذلك خرج عضو هيئة كبار العلماء ورئيس المجلس الأعلى للقضاء في المملكة العربية السعودية الشيخ صالح اللحيدان ليصف المظاهرات الشعبية التي خرجت في الدول العربية والإسلامية منددة بالعدوان الإسرائيلي البربري الوحشي على قطاع غزة في أواخر ديسمبر ٢٠٠٨، وذلك في محاضرة له بعنوان (أثر العقيدة في محاربة الإرهاب والانحراف الفكري)، بقوله أنها من قبيل "الفساد في الأرض وليست من الصلاح والإصلاح"، لافتاً نظر مستمعيه إلى أن المظاهرات حتى وإن لم تشهد أعمالاً غير مستحبة "فهي تصد الناس عن ذكر الله، وربما اضطروا إلى أن يحصل منهم عمل تخريبي لم يقصدوه"، ثم أضاف "متى كانت المظاهرات والتجمعات تصلح؟"، وختم رأيه هذا في تعبير الجماهير عن مواقفها عبر التظاهر بأنه "استتكار غوغائي، إذ أن علماء النفس وصفوا جمهور المظاهرات بمن لا عقل له". ولا ينسى الشيخ اللحيدان أن يدل مستمعيه على السبيل الشرعي لنصرة أهل غزة وهو الدعاء لهم بظهر الغيب، أما إذا كان الدعاء في المساجد أو من خلال دعاء جماعي فإن على الناس "التقيد بما يصدره ولي الأمر فيه".

وعلى هذا المنوال أيضاً تم تحريم الأحزاب السياسية، سواء إنشائها أو الانخراط في ما هو موجود منها. وتم أيضاً، من بعض التوجهات السلفية، تحريم المقاطعة الاقتصادية

---

[١] المصدر السابق، ص٧١

[٢] المصدر السابق، ص ١٥٢

[٣] في النص الأصلي (التي)، والذي أثبته هو ما يقتضيه السياق.

[٤] مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، الشيخ عبد العزيز بن باز، جمع: محمد الشويعر، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض ١٩٩٢، المجلد ٦، ص٤١٨

كوسيلة من وسائل الضغط الشعبي على بعض الدول إلا بإذن مسبق من ولي الأمر. وخرجت فجأة من بطون الكتب الأحاديث التي تقرن سلطان الإنسان بسلطان الله وليتم تكريرها على مسامع الناس مثل حديث (من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله)[١]، وحديث (من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، من أطاع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني)[٢]، وحديث (من أكرم سلطان الله تبارك وتعالى في الدنيا أكرمه الله يوم القيامة، ومن أهان سلطان الله تبارك وتعالى في الدنيا أهانه الله يوم القيامة)[٣].

ضمن هذا السياق أيضاً، انقلبت السلفية الرسمية ضد نصوصها المؤسسة لفكرة عداء الكفار والمشركين، كما يسمونهم، ووجوب البراءة منهم. ففي سبيل معاكسة الطرح السلفي المتطرف الذي يحرم العمل تماماً لدى أي نظام يتم وصفه بالردة أو الكفر أو الشرك، نرى أن السلفية الرسمية أباحته تماماً. فالشيخ محمد بن صالح العثيمين لا يرى أي بأس بتولي الوظائف العامة عند من يكفرهم هو نفسه من العلمانيين والذين يحكمون بالقوانين الوضعية، فنراه يقول ضمن تعليقه على رسالة للشوكاني "كون لا نعمل ما ينفع المسلمين تحت ظل الولاة الظلمة هذا غلط عظيم، بل الواجب أن نعمل ما يلزمنا فيه صلاح المسلمين ونحاول نصح هؤلاء وبيان الحق، ولا شك أن الإنسان إذا قال كلمة الحق بإخلاص ستؤثر (...) فالواجب على الإنسان أن يعمل ما فيه مصلحة المسلمين، ويسأل الهداية للولاة الظلمة. وبهذا نعرف خطأ من ينفرون من الوظائف في البلاد التي يكون فيها ولاتها غير مستقيمين على شرع الله، إما من العلمانيين أو من المحكمين للأنظمة والقوانين المخالفة لشريعة الله"[٤]. ونرى الشيخ أيضاً يهاجم من رفض الاتصال بالحكام والسلاطين أو رفض الاختلاط بهم أو عاب على من فعل ذلك، فيقول عنهم "هؤلاء طلبة علم أرادوا أن يصلوا إلى مناصب عليها علماء يتصلون بالحكام، فعجزوا عنها ولم يصلوا إليها. فجعلوا يسبون العلماء الذين يتصلون بالحكام ويُطلقون ألسنتهم بسبهم، ليس قربي إلى الله ولا تنزهاً عن ما عند الحكام، لكن حسداً لهؤلاء لأنهم عجزوا أن يصلوا إلى ما وصل إليه هؤلاء"[٥].

---

[١] سنن الترمذي، عن أبي بكرة.

[٢] صحيح البخاري، عن أبي هريرة.

[٣] مسند أحمد بن حنبل، عن أبي بكرة.

[٤] تعليقات الشيخ ابن عثيمين على رسالة الشوكاني (رفع الأساطين في حكم الإتصال بالسلاطين)، اعتنى بها: سليمان صالح الخراشي، مكتبة عباد الرحمن – مكتبة العلوم والحكم، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، ص٤٠

[٥] المصدر السابق، ص ٤٣

ولكن المشكلة في تفسير الشيخ ابن عثيمين هذا هو ليس حسد طلبة العلم كما يسميهم، ولكن مثل هذه النصوص "كان الإمام أحمد [ابن حنبل] رحمه الله لا يأتي الخلفاء ولا الولاة والأمراء، ويمتنع من الكتابة إليهم، وينهى أصحابه عن ذلك مطلقاً. نقله عنه جماعة، وكلامه في ذلك مشهور"[1]، وأيضاً الحديث المروي عن النبي (ص) (من أتى أبواب السلاطين افتُتن)[2].

والشيخ ابن عثيمين له منطق خاص فيما يتعلق بمسألة الاتصال بالسلاطين ومناصحتهم، فهو يقول "إن بعض أهل العلم والفضل يتصل بالسلطان، ويعرف أنه يفعل المنكرات والمعاصي، لكن بعضها أخف من بعض. ويعلم أنه لو أنكر عليه هذا الصغير لنفر منه السلطان، وقال (هذا متشدد، هذا متزمت)، لا سيما إذا وقع من الحوادث ما يقتضي ذلك. لأن هناك فرقاً بين أن يكون الناس راكدين، والجو بارداً ومناسباً، وبين أن يكون الجو مكهرباً. ربما تنصح مثلاً سلطاناً من السلاطين في حال الجو المعتدل فيقبل، لكن في حال الجو المتكهرب يحصل (التماس)، وحينئذ تتقطع الحبال"[3].

وأيضاً، فإن الشيخ محمد العثيمين لا يرى أي بأس بأخذ مال السلطان وإن أتى عن طريق الظلم موافقاً بذلك رأي الشوكاني. فهو يقول "إذا كان السلطان يظلم الناس بأخذ المال، على سبيل ضريبة أو على سبيل غصب أو على سبيل التعزير، فهل يحل لذوي المناصب من الأئمة والمؤذنين والقضاة والمدرسين، هل يحل لهم أن يأخذوا مكافأتهم أو رزقهم من هذا المال؟ أفادنا الشوكاني رحمه الله أنه يحل"[4]. وعلل الشيخ موقفه هذا بسبب "نحن عملاً نستحق العوض عليه، والكلام الآن في السلاطين، عملنا عملاً نستحق العوض عليه. هذا العوض ليس لنا أن نبحث عن مصدره، هل جاء من غصب؟ هل جاء عن ضريبة؟ هل جاء عن تعزير؟ ليس لنا أن نبحث، نأخذ المستحق"[5]. وأيضاً الشيخ لديه برهان عقلي على موقفه هذا، إذ يقول "أقل ما نقول في ذلك أنه مالٌ ظُلم صاحبه، والمال الذي يُظلم صاحبه ولا يمكن أن يُرَد إليه، لأن

---

[1] المصدر السابق، مقدمة جامع الكتاب (المعتني به)، ص ١٤، وهو ينقل هذا النص من ابن مفلح المقدسي، الآداب الشرعية.

[2] سنن أبي داود، سنن الترمذي، سنن النسائي، مسند الإمام أحمد بن حنبل.

[3] تعليقات الشيخ ابن عثيمين على رسالة الشوكاني (رفع الأساطين في حكم الإتصال بالسلاطين)، اعتنى بها: سليمان صالح الخراشي، مكتبة عباد الرحمن – مكتبة العلوم والحكم، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، ص٦٨- ٦٨

[4] المصدر السابق، ص٥٧

[5] المصدر السابق، ص ٥٧ - ٥٨

الحكومات إذا أخذت المال ما ترده على صاحبه، يعني ليس هذا كظلم شخص معين يمكن أن يرد الظلم إلى المظلوم، رد الظلم إلى المظلوم بالنسبة إلى الحكومات ميؤوس منه، مستحيل، إذاً فكونهم يصرفونها في مصالح عامة، هذا تخلصٌ من ظلمهم"[١].

هذا الموقف السلفي الرسمي كان من المبالغة بحيث تعرض إلى انشقاقات من داخل صفوفه على أساس الرفض البديهي لمبدأ الخضوع للعسف والظلم من جانب السلطة الحاكمة ومن دون أية معارضة أو تساؤل[٢]. وأيضاً، فإن الممارسات القمعية للسلطة الحاكمة في بعض الدول، مع الاتهامات بالفساد والرشاوى والاستيلاء على ثروات الدولة والشعوب، ساهمت وبشكل كبير في وضع السياق السلفي الرسمي تحت المسائلة والنقد والتفنيد والشك. ولكن بسبب الصعوبة التي يواجهها اتباع المنهج السلفي في التحرر من النص، وخصوصاً الحديث النبوي كما هو موجود في مصادره، فإن التوجهات السلفية المتطرفة اختارت بدلاً من نقد متن النصوص المنسوبة إلى النبي (ص) في هذه المصادر مع النظر إلى الإشكالات المتعددة التي واجهت الرواة الأوائل فيها، أن تجنح نحو إثبات تكفير السلطة الحاكمة وكل من يساند سلطانها. إذ أن من خلال إثبات مسألة التكفير هذه، أي الكفر البواح الذي عندهم فيه من الله سلطان، سوف يكون باستطاعتهم الإبقاء على سلطة النص كما هي للعمل من خلالها كوسيلة تبريرية تُشرع لهم منهجهم، وفي نفس الوقت السعي الحثيث إلى الانقلاب على السلطة. فكأن السياق السلفي الرسمي، من خلال مبالغاته في تحصين ذات الحاكم قد ساهم بشكل مباشر ورئيس في الانقلاب ضده. إذ أن الحصانة، أي حصانة، من دون رقابة مسؤولة ذات سلطة عليها سوف تكون لا محالة طريقاً ممهداً للفساد والتسلط. وهذا ما حدث تماماً مع المنهج السلفي الرسمي ومن يتولى رعايته.

بالطبع، فإن المعارضة للسياق السلفي الرسمي لم تكن كلها ذات منهج متطرف، ولكن كان هناك أيضاً نقدٌ منهجيٌ يستوحي مبادئ العدالة والمساواة ومعايير الدولة المدنية بسلطاتها المختلفة، وإن كان يلتزم ضمناً بسلطة النص، كما ورد في الحديث الشريف، من دون نقد خارج إطار علم الرجال والجرح والتعديل عند أهل الحديث. يجنح هذا النقد نحو التساؤل عن مدى تطابق المبادئ العامة للدين الإسلامي من حفظ المال والنفس والكرامة والتساوي بين المسلمين، ضمن أطر ومفاهيم أخرى، مع الطرح السلفي الرسمي والذي يحصن ذات الحاكم ضد الأعمال التي تنتهك هذه المبادئ وتفتئت عليها جهاراً نهاراً. فأصبحنا نقرأ من ضمن السلفيين أنفسهم أو من يتعاطف مع

---

[١] المصدر السابق، ص ٥٨

[٢] خير مثال على ذلك كتاب الحرية أو الطوفان، الدكتور حاكم المطيري. وقد وضع في أول صفحة من كتابه الحديث المتفق عليه (نحن أحق بالشك من إبراهيم).

منهجهم عن أن "الغاية من الشريعة وأحكامها والكتاب وتشريعاته هي تحقيق العدل بتحرير الإنسان من العبوديةوالخضوع للمُلوك والرؤساء والرهبان والأحبار وكل من سوى الله (...) ثم آل هذا الخطاب، كما في الخطاب المبدل، إلى خطاب يجعل من السلطان إلهاً أو نصف إله، لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون (...) لقد تغير الخطاب السياسي الشرعي إلى خطاب مشوه ممسوخ، لا علاقة له بالخطاب الأول المنزل، وتحول إلى آصار وأغلال تحول بين الأمة ونهضتها، والشعوب وحريتها، والإنسانية وكرامتها، فما لبث الناس أن خرجوا من الإسلام أفواجاً كما دخلوا فيه أفواجا، ولم يخرجوا من الإسلام الحق. إذ لا يعرف الإسلام أحد حق المعرفة فيخرج إلى سواه، وإنما خرج الناس من الدين الباطل الذي يدعو إلى الوثنية والخرافة باسم التبرك بالصالحين، ويدعو إلى إلغاء العقل بدعوى اتباع النقل، ويدعو إلى الخضوع والعبودية للرؤساء والملوك والعلماء باسم طاعة أولي الأمر، وإلى الطبقية باسم أهل الحل والعقد، وإلى الإستسلام بدعوى الإيمان بالقضاء والقدر"[1]. وليكتب إسلامي آخر "السياسة، برأيي المتواضع، ليست حشيشاً أو شيء يجب أن يحظره القانون. وإنما السياسة هي الإدارة العامة لشؤون الناس وهذه الإدارة إما تفضي إلى عدل أو إلى ظلم (...) نحن مادة القرار السياسي الذي يتخذه الأمير أو الملك أو رئيس الجمهورية. نحن المعنيون به. نحن ضحاياه أو فرسانه. عليه إذن، فالقرار السياسي ليس شيئاً منعزلاً عنا ولا يؤثر فينا أو يتجاوزنا أو يتخطانا ولا يدوس علينا أبداً. إنه قرار لنا أو علينا ولا وسطية في الأمر من هذه الزاوية. ومجالس الوزارات، والوزراء، وجيوشهم الإدراية، ووزاراتهم، ما هي إلا أدوات لتنفيذ القرار السياسي، أدوات لنقل القرار السياسي من كونه فكرة تتأرجح في رأس الأمير أو الملك أو الرئيس، إلى واقع نعيشه في البيوت، بل حتى في المضاجع والمطابخ. وحيث أن الأمر، أمر السياسة عموماً والقرار السياسي خصوصاً، يمسنا إلى هذه الدرجة، فينبغي إذن أن تتغير نظرتنا للسياسة والحكم ولرجال السياسة والحكم أينما كانوا وحيثما حلوا. وينبغي أن ندرك أننا لا نستطيع، وإن أردنا، أن ننعزل عن السياسة وشئونها وعن رجال الحكم ونشاطاتهم. وذلك لأن النظام السياسي له قنوات من خلالها يدخل إلى بيوتنا ويجلس معنا بكامل حضوره. وإذا كان الأمر كذلك وبهذه الخطورة فينبغي علينا أن نطالب بحقوقنا عليه ومكاننا منه ومراقبتنا له. والوطن كإنتماء، في المحصلة النهائية، ليس قصيدة شعرية ولا نشيداً وطنياً ولا بيرقاً مطرزاً ولا عرضاً مسرحياً. إنما الوطن هو الأمن والخبز والحرية والمساواة مجتمعة وفي إطار إنساني. غير أن الأمن وحده لا يصنع الوطن والإنتماء، لأن حظيرة الخنازير فيها أمن. والخبز وحده لا يصنع الوطن والإنتماء، لأن كل مواخير العالم فيها خبز. والحرية

---

[1] الحرية أو الطوفان، د. حاكم المطيري، ص ٢٧٢- ٢٧٣

وحدها لا تصنع الوطن والإنتماء، لأن كل أدغال العالم وأحراشه فيها حرية. والمساواة وحدها لا تصنع الوطن والإنتماء، لأن كل سجون العالم ومعتقلاته فيها مساواة"[1].

هذا التمرد المنهجي، كما التمرد المتطرف، كان في الأصل ردة فعل على التوجهات السلفية الرسمية التي اختارت الانغلاق على حرفية النص المنسوب إلى النبي (ص) من دون النظر في البُعد الإنساني لأي مجتمع ولأي دين، ومن دون بُعد نظر حكيم في العواقب الوخيمة التي تجرها الديكتاتوريات على الناس والأمة. فكأن كل دروس التاريخ، من وقت بروز هذه النصوص فجأة على الساحة الحفظية والتدوينية في فضاء أهل الحديث بعد مقتل علي بن أبي طالب وحتى وقتنا الحاضر، لم تساهم بأي درجة في مسائلة السلفيين أنفسهم، كمجموع عام منضو تحت مظلة الرعاية الرسمية، عن مدى جوهرية مضامينها في المجتمعات الإنسانية بصفة عامة. هؤلاء المتطرفون الذين خرجوا على مجتمعاتهم، وبغض النظر تماماً عن حقيقة أن المصادر السلفية الرسمية ذاتها تشرعن لأفعالهم من جهة ثانية وكعامل أساسي في بعض التوجهات المتطرفة، إلا أنهم نتاج مباشر لهذه البيئة الرسمية، في بعض المجتمعات، التي تضغط على البديهيات الإنسانية لهؤلاء، باسم الدين والسلف، حتى تحاول أن تسلبهم آخر ما تبقى من حقوقهم وإنسانيتهم لصالح حاكم أو رئيس أو ملك يمثل شذوذاً على كل قيمة عليا أتى بها أي دين. إنهم خارجون من رحم هذه المجتمعات، وباسم السلف، ليقاتلوا حاكم أو رئيس مجتمع السلف، وبسبب شيوخ وفقهاء السلف.

هذا كان كله في المحور الأول في تفاصيل الصراع السلفي الرسمي مع السلفي المتطرف وهو محور مسألة جور الحاكم وتأكيد التوجه السلفي الرسمي على عدم جواز الخروج عليه لذلك فقط. أما المحور الثاني فهو مسألة الحكم بغير ما أنزل الله وعدم جواز إطلاق صفة الكفر على الحاكم إذا تبنى هذه الأحكام. وهذا هو المحور الرئيس في كل الأدبيات المتطرفة فيما يخص قضية تكفير الحاكم والدولة وأعوانهما. إذ أنه المدخل لكل الطرح المتطرف إذا كان يتكلم عن هذه المسألة وبلا استثناء. فإذا تصادف وأن وقع بيدك رسالة أو كتيب أو حتى إذا قُدِّر لك أن تستمع لأحد هؤلاء المتبنين فكرة كفر الحاكم والدولة، فلا بد أن تجزم بأن المدخل والمحور والأساس لما سوف تقرأه أو تستمع له سوف يدور حول مسألة الحكم بغير ما أنزل الله وما يستتبعه ذلك من كفر من يتبناه. ولذلك فإن هذه المسألة أخذت الكثير من الجهد والوقت والمال حتى تتم معاكستها ونفيها في المنهج السلفي الرسمي المعاصر. فكل كتاب أو رسالة أو محاضرة أو نقاش يدور حول التكفير ولوازمه وشروطه

[1] عندما يحكم الإسلام، د. عبدالله النفيسي، ص ٤ - ٥

وإشكالياته يتم التطرق فيه بصورة أو بأخرى إلى مسألة الحكم بغير ما أنزل الله في محاولة لتهميش الطرح المعاكس.

منذ نهاية فترة الخلافة الراشدة واجه "السلف" إشكالية شديدة الخطورة والتعقيد. تتمثل خطورتها في أن إثباتها والإصرار عليها سوف يقود حتماً إلى مواجهة مع توقع ردود أفعال عنيفة من جانب السلطة التي تحولت إلى "هرقلية وكسروية"[1] كما عبر عنها بعضهم، وهي معقدة بسبب أن النص الإلهي في القرآن يبدو من الوضوح ما يجعل معه محاولات التأويل والتبرير تحتاج إلى قاعدة نصية معتبرة تنقل نص القرآن إلى فضاء آخر غير فضاء المعنى المباشر لكلمات الآيات.

تعرض النص القرآني، في ثلاث آيات مختلفة وضمن سورة واحدة، إلى قضية الحكم بغير ما أنزل الله. قال الله تعالى ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾[2]، وقال جل وعلا ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾[3]، وقال أيضاً ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون﴾[4]. فالنص القرآني عبّر عن عدم الحكم بما أنزل الله بثلاث صفات، أهمها على الإطلاق صفة الكفر. إذ أن صفتا الظلم والفسوق قد أطّر لهما الفقه السلفي، كما رأينا فيما سبق، ليتم اجتناب المواجهة المباشرة مع السلطان بسببهما. ولكن الإشكالية الكبرى هي أن مصطلح "الكفر" إذ أطلق على الإمام (السلطان)، هكذا على عموم ما يُفهم من اللفظ، فإن كل التأطير السابق الذي اجتهد فيه بعض "السلف" لترسيخه في الذهنية الإسلامية سوف يسقط بالضرورة. وهذا الإمام (السلطان)، الحاكم بغير ما أنزل، في حال تبني قناعة كفره بسبب الآية السابقة، سوف يُلزم كل من كان حوله من "السلف الصالح" بحتمية جهاده بالسيف حتى يتم إزالة الكافر وإعادة تنصيب مسلم مكانه، لأن الإمام ينعزل بالكفر بلا خلاف بين جميع المذاهب. وهذا بالضبط ما كان يتحاشاه "السلف الصالح" بأي ثمن، بدليل أن في محنة خلق القرآن قال أهل الحديث (السلف)، الذين اتوا مباشرة بعد جيل "السلف" الذين سبقوهم في عصر الأمويين الأول، صراحة بكفر من تبنى عقيدة خلق القرآن. ومع أن ثلاثة خلفاء

---

[1] قائل هذه العبارة عبد الرحمن بن أبي بكر في رده على معاوية بن أبي سفيان عندما أراد استخلاف ابنه يزيد. راجع الكامل في التاريخ، ابن الأثير، حوادث سنة ٥٦ هـ، وراجع البداية والنهاية، ابن كثير، حوادث سنة ٥٨ هـ تحت ترجمة عبد الرحمن بن أبي بكر. وأنظر أيضاً (رسالة في النابتة)، الجاحظ، ضمن مجموعة رسائل الجاحظ.

[2] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٤٤

[3] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٤٥

[4] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٤٧

عباسيين تبنوه صراحة وامتحنوا الناس فيه، لم يُصرّح أيٌّ من هؤلاء السلف صراحة، ومنهم الإمام أحمد بن حنبل[1]، بكفر هؤلاء الخلفاء ووجوب القيام عليهم وعزلهم.

ذاك من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن ما كان يواجهه "السلف الصالح" بعد مقتل علي بن أبي طالب، وبعد حوالي ثلاثين سنة من وفاة النبي (ص)، يلخصه لنا الجاحظ في رسالة بعنوان "رسالة في النابتة":

"فعندها استوى معاوية على الملك واستبد على بقية الشورى (...) ثم ما زالت معاصيه من جنس ما حكينا، وعلى منوال ما رتبنا، حتى رد قضية رسول الله (ص) رداً مكشوفاً، وجحد حكمه جحداً ظاهراً في ولد الفراش وما يجب للعاهر، مع إجماع الأمة أن سمية[2] لم تكن لأبي سفيان فراشاً، وإنما كان بها عاهراً، فخرج بذلك من حكم الفجار إلى حكم الكفار. وليس قتل حجر بن عدي، وإطعام عمرو بن العاص خراج مصر، وبيعته ليزيد الخليع، والاستئثار بالفيء، واختيار الولاة على الهوى، وتعطيل الحدود بالشفاعة والقرابة، من جنس جحد الأحكام المنصوصة والشرائع المشهورة والسنن المنصوبة. وسواء في باب ما يستحق من الإكفار جحد الكتاب وردُّ السنة، إذ كانت السنة في شهرة الكتاب وظهوره، إلا أن أحدهما أعظم وعقاب الآخرة عليه أشد"[3].

ويستمر الجاحظ بتعديد ما كان يواجهه هؤلاء السلف من الخلفاء الأمويين الأوائل وولاتهم حتى ينتهي به القول عنهم إلى أن "القوم لم يكونوا إلا في طريق التمرد على الله عز وجل، والإستخفاف بالدين، والتهاون بالمسلمين، والإبتذال لأهل الحق"[4].

ومن جهة ثالثة فإن الظرف المحيط بالسلف يلخصه لنا خبر عن الحسن البصري في معرض انتقاده لخلفاء وولاة بني أمية، ومنهم الوليد بن عبد الملك وأخوه يزيد وواليهم الحجاج بن يوسف الثقفي، والذين كانوا يؤخرون صلاة الجمعة ويطيلون الخطبة إلى

---

[1] كان الإمام أحمد بن حنبل ينادي المعتصم بـ (يا أمير المؤمنين) وذلك خلال امتحانه بخلق القرآن. أنظر ملخص محنته في: العقيدة السلفية بين الإمام أحمد بن حنبل والإمام ابن تيمية، د. سيد السيلي، دار المنار، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٣، ص١٩٧

[2] يقصد سمية أم زياد بن أبيه، وقد استلحق معاوية بن أبي سفيان زياداً على أنه أخوه فأصبح يسمى زياد بن أبي سفيان. وزياد هو أخو أبي بكرة الثقفي لأمه. جاء في سير أعلام النبلاء للذهبي: كان زياد أفتك من الحجاج لمن يخالف هواه.

[3] رسالة في النابتة، أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، رسائل الجاحظ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٠، المجلد ١، الجزء ٢، ص٨- ١٠

[4] المصدر السابق، ص ١٤

أن تتجاوز وقت صلاة العصر وتكاد الشمس أن تصفَر قبيل المغرب، ويجبرون الناس على ذلك بالعنف والقتل. يقول الحسن البصري:

"واعجباً من أخيفش أعيمش [يقصد الحجاج] جاءنا ففتننا عن ديننا، وصعد على منبرنا، فيخطب والناس يلتفتون إلى الشمس، فيقول: ما بالكم تلتفتون إلى الشمس؟ إنا والله ما نصلي للشمس، إنما نصلي لرب الشمس. يقول الحسن البصري: أفلا تقولون يا عدو الله إن لله حقاً بالليل لا يقبله بالنهار، وحقاً بالنهار لا يقبله بالليل. ثم يقول الحسن: وكيف يقولون ذلك وعلى رأس كل واحد منهم علج قائمٌ بالسيف؟"[1].

هذه التناقضات مع المناخ العام العنيف المتسلط غير الإنساني، الذي يهدد كل فرد في ذات حياته عندما يشذ عن الرؤية الرسمية للسلطة القائمة وتفسيرها للدين وما تختار أن تتبناه أو ترفضه منه، إضافة إلى الفشل الذريع الذي منيت به كل محاولة للخروج على سلطة الأمويين وما صحابها من قتل وتخريب وانتهاك أعراض حتى حوصرت مكة نفسها ورُميت الكعبة بالمنجنيق واستبيحت المدينة المنورة ثلاثة أيام يفعل بها جند الشام ما يشاؤون، هذا كله أدى بـ "السلف الصالح" إلى تبني مواقف عاملها المشترك هو اعتزال "الفتن"، كما أسموها، والخضوع التام لمن يتغلب على السلطة في الدولة الإسلامية[2]. كما أنهم عرّفوا "الفتنة" على أنها "ما ينشأ عن الاختلاف في طلب المُلك حتى لا يُعلم المحق من المبطل"[3]. وبعد البروز المفاجئ على الفضاء الحفظي لأحاديث طاعة الأمراء وتناقلها، أصبح المبدأ السلفي العام في هذه القضية هو "بايع من أتى على رأس السلطة، لا تسأل كيف ولماذا، ولا تخرج عليه أو تعين عليه من أراد الخروج، وإن خرج خارج وحل محله الذي بايعته أولاً، ثم محق كل معارضة لسلطانه، فبايعه ولكن بعد أن يبايعه الناس، ووجب عليك له نفس الذي وجب للأول"[4]. وبذلك دخل ضمن تعريف "السلف الصالح" في هذه القضية بالذات من الصحابة محمد بن مسلمة وعبدالله بن عمر وأسامة بن زيد وأبي بكرة ممن اعتزل القتال بين علي بن أبي طالب ومخالفيه، وخرج بالضرورة من مصطلح "السلف الصالح"، في هذه القضية بالذات،

---

[1] شرح نهج البلاغة، ابن أبي حديد، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ، المجلد ٤، ص٦٤١

[2] لشرح مسهب حول هذه النقطة أنظر مبحث: نقد الفكر السياسي السلفي، في كتاب: السلفية والعلمانية – إشكالات الرؤى والممارسة، حسن محسن رمضان، دار الحصاد، الطبعة الأولى، دمشق ٢٠٠٨

[3] فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت ١٩٩٨، المجلد ١٤، ص٥٢٦

[4] السلفية والعلمانية – إشكالات الرؤى والممارسة، حسن محسن رمضان، دار الحصاد، الطبعة الأولى، دمشق ٢٠٠٨، ص٤٢

علي بن أبي طالب وابنيه الحسن والحسين وابنه الثالث محمد بن الحنفية وأم المؤمنين عائشة والزبير وطلحة وعمرو بن العاص ومعاوية وعمار بن ياسر وعبدالله بن عباس وغيرهم كثير. ولكن هذا الصحابي الأخير، عبدالله بن عباس، سوف يستعين به السلفيون لصالح القضية العالقة التي واجهوها وهي كيفية تبرير مسألة الحكم بغير ما أنزل الله على أنها ليست كفراً مُخرجاً من الملة كما توحي به الآية الرابعة والأربعين من سورة المائدة، وبالتالي إلغاء احتمال الخروج على السلطان حتى في حال حكمه بغير ما أنزل الله وكما واجهه السلف مباشرة على أرض الواقع بعد مقتل علي.

نقل ابن جرير الطبري ضمن تفسيره لآية ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾[1] قول عبدالله بن عباس (هي به كفر، وليس كفراً بالله وملائكته وكتبه ورسله)[2]. وكذلك أورد الحاكم النيسابوري في مستدركه على الصحيحين قول ابن عباس أيضاً في هذه الآية (ليس بالكفر الذي يذهبون إليه، إنه ليس كفراً ينقل من الملة، كفر دون كفر)[3]. ارتكز السلفيون على هذا الأثر عن ابن عباس ليقسموا الكفر إلى كفرين، كفر أصغر وكفر أكبر. فالكفر الأصغر هو الحكم بغير ما أنزل الله ولكن السلطان أو الحاكم لا يعتقد، كعقيدة في داخل نفسه، أنها أفضل من حكم الله ولكنه يفعل ذلك عصياناً أو فسوقاً أو ظلماً، وهذا كفر لا يتحول به الحاكم إلى مرتد أو كافر خارج من الملة. أما الكفر الأكبر فهو الحكم بغير ما أنزل الله مع اعتقاده، كعقيدة في داخل نفسه، بأن حكم الله غير واجب أو أنه مخير في الحكم فيه من عدمه، فهذا هو الكفر الذي يُخرج صاحبه من الملة ويصبح معه مرتداً[4]. وعلى هذا التعريف الذي فرّق بين الكفرين، فإن الحاكم (السلطان) الذي يحكم بغير ما أنزل الله هو كافر كفر أصغر غير مخرج من الملة بسبب عدم الإستطاعة لمعرفة مكنون نفسه من حيث اعتقاده عن حكم الله، وهل يفعل ذلك لأنه يستحله قلبياً أو لأنه يفعل ذلك فقط من حيث أنه فسوق وعصيان. هذا أدى بالضرورة إلى إسقاط الشرط الوحيد اللازم للخروج على الخلفاء والحكام والسلاطين في محاولة لتغييرهم أو الاعتراض على أعمالهم حتى وإن حكموا بغير ما

---

[1] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٤٤

[2] جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الإمام ابن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت ١٩٩٥، المجلد ٤، الجزء ٦، ص٣٤٨

[3] المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، دار المعرفة، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٨، المجلد ٣، ص٣٨، حديث رقم٣٢٧٢

[4] أنظر على سبيل المثال: مدارج السالكين، ابن قيم الجوزية، دار الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٦، المجلد ١، ص٣٠٤

أنزل الله جهاراً نهاراً وعلى مرأى ومسمع من "السلف" كما أتى بالحديث (أن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان)[1]. إذ أن هذا "كفر بواح" ولكن ليس عند "السلف" فيه من الله برهان، أو أنه "كفر بواح" ولكنه أصغر. وبهذا فقد هذا الحديث قيمته تماماً عند المجموع العام للمسلمين كما تخبرنا بذلك صفحات كتب التاريخ، وانضم بذلك الجور والظلم والعسف وضرب الظهور وأخذ الأموال مع الكفر، ولكن الأصغر، في الخلفاء الذين لا يرون "السلف" الخروج عليهم أو تغييرهم.

أعيد تسمية الكفر الأكبر بـ (الكفر الاعتقادي) والكفر الأصغر بـ (الكفر العملي)[2]، وبرز الشيوخ السلفيون المعاصرون في التأكيد على أن الكفر العملي (الأصغر)، من خلال الحكم بغير ما أنزل الله، لا يستدعي تكفير الحكام والخروج عليهم وذلك في مواجهاتهم مع المتطرفين السلفيين الذين يصرون على العكس. ويعكس تأكيد الشيخ ناصر الدين الألباني على أن "الكفر الاعتقادي [الأكبر] ليس له علاقة أساسية بمجرد العمل، إنما علاقته الكبرى بالقلب. ونحن لا نستطيع أن نعلم ما في قلب الفاسق والفاجر والسارق والزاني والمرابي ومن شابههم، إلا إذا عبّر عما في قلبه بلسانه"[3]، يعكس هذا الموقف من الشيخ أن الشرط في التحول إلى الكفر من جانب السلطان، أو غيره، أن يقر على نفسه بالكفر، أما إذا اكتفى بمخالفة الشرع من دون اقراره على نفسه، وإن تضمن الفسق والفجور والسرقة والزنا، فإن الحاكم (السلطان) يبقى صحيح الولاية لا يجوز للمسلمين الخروج عليه لإنعدام "البرهان" على سقوط ولايته. وأكد الشيخ عبد العزيز بن باز موقف الشيخ الألباني خلال تعقيبه على رأيه بقوله "لا يجوز لأحد من الناس أن يكفّر من حكم بغير ما أنزل الله بمجرد الفعل من دون أن يعلم أنه استحل ذلك بقلبه (...) فمن استحل الحكم بغير ما أنزل الله أو الزنى أو الربا أو غيرها من المحرمات المجمع على تحريمها فقد كفر كفراً أكبر وظلماً أكبر وفسقاً أكبر، ومن فعلها بدون استحلال كان كفره كفراً أصغر وظلمه ظلماً أصغر وهكذا فسقه"[4].

---

[1] صحيح البخاري، كتاب الفتن. صحيح مسلم، كتاب الإمارة.

[2] أنظر شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الدمشقي، مؤسسة الرسالة، الطبعة التاسعة، بيروت ١٩٩٦، المجلد ٢، ص٤٤٤- ٤٤٥

[3] فتنة التكفير للشيخ الألباني ويليها فتاوى حول التكفير والحكم بغير ما أنزل الله للشيخ محمد العثيمين والشيخ عبدالله الجبرين، إعداد علي حسين أبو لوز، دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٩٧، ص٣٣

[4] المصدر السابق، ص٤٥- ٤٦

وكما رأينا سابقاً في مواقف سلفية أخرى، فإن هذا الموقف أيضاً من تفسير آيات سورة المائدة قد تعرض للنقد والتهميش. فحديث ابن عباس السابق تعرض لطعن مباشر في سنده[1] وأن الحديث الصحيح عن ابن عباس في تعليقه على الآية هو (هي به كفر) فقط من دون زيادة، أو أنه قال (كفى به كفره)[2]. هذا الطعن في السند اضطر معه الشيخ محمد صالح العثيمين، عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية، إلى التعليق عليه بقوله "احتج الشيخ الألباني بهذا الأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما وكذلك غيره من العلماء الذين تلقوه بالقبول، وإن كان في سنده ما فيه، لكنهم تلقوه بالقبول لصدق حقيقته على كثير من النصوص (...) يكفينا أن علماء جهابذة كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيّم وغيرهما تلقوه بالقبول ويتكلمون به وينقلونه، فالأثر صحيح"[3]. وهنا تخلت التوجهات السلفية ذات الطابع الرسمي وبوضوح عن مبدأ سلفي آخر وهو عدم جواز تقليد دينك الرجال، فأصبح احتجاج الرجال متغلباً على "حقيقة" ضعف السند ولاغياً للمنهج الذي يعتمد عليه هؤلاء في إثبات دينهم. وبعد سند حديث ابن عباس ثار خلاف على أنه إذا أطلقت كلمة الكفر، وعُرّفت بالألف واللام كما هو الحال في آية سورة المائدة السابقة، فيراد بها الكفر الأكبر كما قال ابن تيمية نفسه في كتاب الإيمان الكبير "لو ورد الكفر معرّفاً، فإنّه لا يُحمل إلا على الكفر الأكبر". ثم ثار خلاف آخر على أن حديث ابن عباس مخالف ومعارض لحديث آخر عن الصحابي ابن مسعود يقول فيه صراحة عن هذا النوع من الحكم (ذاك الكفر)[4]. وثار اعتراض أيضاً من خلال الإستشهاد بأئمة أعلام مثل الإمام أبي بكر الجصاص حيث يجزم بأن "من رد شيئاً من أوامر الله تعالى أو أوامر رسوله (ص) فهو خارج من الإسلام سواء ردّه من جهة الشك فيه أو من جهة ترك القبول والإمتناع من التسليم"[5]، ثم ليرجح الإمام بعد ذلك عند كلامه عن الآية الرابعة والأربعين من سورة المائدة رأي من يقول عنها بأن المقصود هو

---

[1] ألا إن نصر الله قريب، الشيخ سليمان ناصر العلوان، بدون دار نشر أو تاريخ، ص٩- ١٠

[2] المصدر السابق، ص ٩

[3] فتنة التكفير للشيخ الألباني ويليها فتاوى حول التكفير والحكم بغير ما أنزل الله للشيخ محمد العثيمين والشيخ عبدالله الجبرين، إعداد علي حسين أبو لوز، دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٩٧، ص٢٤

[4] جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الإمام ابن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت ١٩٩٥، المجلد ٤، الجزء ٦، ص٣٢٧، تفسير الآية ٤٢ من سورة المائدة.

[5] أحكام القرآن، الإمام أبي بكر الجصاص، مراجعة صدقي محمد جميل، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، بدون تاريخ، المجلد ٢، ص٣٠٢، باب وجوب طاعة الرسول (ص).

"جحود حكم الله أو الحكم بغيره مع الإخبار بأنه حكم الله، فهذا كفر يُخرج عن الملة وفاعله مرتد إن كان قبل ذلك مسلماً"[1].

لكن الملاحظة المهمة، وكما رأينا سابقاً في مواضع كثيرة، هي أن المصادر السلفية ذاتها، مع شيوخ السلفية المعاصرين في وقت من الأوقات، تُشرّع للموقف السلفي المتطرف وتعطيه دعماً غير محدود لآرائه وما يدعو له. فالقضية هنا، كما في غيرها من القضايا السابقة، أن كِلا الرأيين، الرسمي والمتطرف، قد لبس لبوسه وسطّر آرائه وحججه "السلف" وشيوخهم قديماً وحديثاً. فمن أراد أن يتبنى هذا الرأي أو ذاك فإنه لن يعدم حجة من نفس الشيوخ والمصادر التي يستعين بها معارضيه. فمسألة الحكم بغير ما أنزل الله، أو القانون الوضعي كما تسميه الأدبيات السلفية المعاصرة، قد تعرض لها شيوخ السلفية الرسميون المعاصرون في أكثر من موضع، ولكن قبل بروز مسألة التطرف السلفي على السطح، وكان موقفهم مشابه تماماً للموقف السلفي المتطرف وخصوصاً مسألة التكفير. فالشيخ عبد العزيز بن باز مثلاً، والذي رأينا رأيه أعلاه في مسألة الحكم بغير ما أنزل الله، قال في إجابة له على سؤال عن رأيه في المسلمين الذين يحتكمون إلى القوانين الوضعية:

"رأيي في هذا الصنف من الناس الذين يسمون أنفسهم بالمسلمين، في الوقت الذي يتحاكمون فيه إلى غير ما أنزل الله، ويرون شريعة الله غير كافية ولا صالحة للحكم في هذا العصر، هو ما قاله سبحانه وتعالى ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكّموك فيما شجر بينهم﴾[2]، ويقول سبحانه وتعالى ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾[3]، ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾[4]، ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون﴾[5]. إذاً فالذين يتحاكمون إلى شريعة غير شريعة الله، ويرون أن ذلك جائز لهم أو أن ذلك أولى من التحاكم إلى شريعة الله، لا شك أنهم يخرجون بذلك عن دائرة الإسلام، ويكونون بذلك كفاراً ظالمين فاسقين كما جاء في الآيات السابقة"[6].

---

[1] المصدر السابق، ص ٦١٦، باب الحكم بين أهل الكتاب.

[2] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٦٥

[3] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٤٤

[4] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٤٥

[5] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٤٧

[6] مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، الشيخ عبد العزيز بن باز، جمع: محمد الشويعر، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض ١٩٩٢، المجلد ١، ص٢٧٥

وقال أيضاً في مكان آخر "أما القوانين التي وضعها الناس لذلك من غير استناد إلى كتاب الله عز وجل وسنة رسوله (ص)، فكلها من وضع البشر ولا يجوز لأهل الإسلام التحاكم إليها، وليس بعضها أولى بالتحاكم إليه من بعض، لأنها كلها من حكم الجاهلية ومن حكم الطاغوت الذي حذر الله منه ونسب إلى المنافقين الرغبة في التحاكم إليه"[1]. وقال في موضع ثالث "أجمعوا على أن من زعم أنه يجوز لأحد من الناس الخروج عن شريعة محمد (ص) أو تحكيم غيرها فهو كافر ضال، وبما ذكرناه من الأدلة القرآنية وإجماع أهل العلم، يعلم السائل وغيره أن الذين يدعون إلى الاشتراكية أو الشيوعية أو غيرهما من المذاهب الهدامة المناقضة لحكم الإسلام كفار ضُلال، أكفر من اليهود والنصارى، لأنهم ملاحدة لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر، ولا يجوز أن يجعل أحد منهم خطيباً وإماماً في مسجد من مساجد المسلمين، ولا تصح الصلاة خلفهم، وكل من ساعدهم على ضلالهم وحسّن ما يدعون إليه وذم دعاة الإسلام ولمزَهم فهو كافر ضال، حكمه حكم الطائفة الملحدة التي سار في ركابها وأيدها في طلبها"[2]. وقال في موضع رابع عن القومية العربية "إن الدعوة إليها والتكتل حول رايتها يفضي بالمجتمع ولابد إلى رفض حكم القرآن، لأن القوميين غير المسلمين لن يرضوا تحكيم القرآن، فيوجب ذلك لزعماء القومية أن يتخذوا أحكاماً وضعية تخالف حكم القرآن حتى يستوي مجتمع القومية في تلك الأحكام، وقد صرح الكثير منهم بذلك كما سلف. وهذا هو الفساد العظيم والكفر المستبين والردة السافرة (...) وكل دولة لا تحكم بشرع الله ولا تنصاع لحكم الله ولا ترضاه فهي دولة جاهلية كافرة ظالمة فاسقة بنص هذه الآيات المحكمات، يجب على أهل الإسلام بغضها ومعاداتها في الله، وتحرم عليهم مودتها وموالاتها حتى تؤمن بالله وحده وتحكّم شريعته"[3].

والحقيقة أن الموقف السابق للشيخ عبد العزيز بن باز ما هو إلا شرح وإسهاب حول وصية أوصاها الشيخ محمد بن عبد الوهاب لأتباعه، وتعلقت بها من بعده كل التوجهات السلفية المتطرفة كمدخل للكفر بـ "الطاغوت" وتكفير أتباعه. ففي جواب على سؤال عن معنى (لا إله إلا الله) يوصي الشيخ محمد بن عبد الوهاب أتباعه "الله، الله، إخواني. تمسكوا بأصل دينكم أوله وآخره، اسه ورأسه، وهو شهادة أن لا إله إلا الله. واعرفوا معناها، وأحبوا أهلها، واجعلوهم إخوانكم ولو كانوا بعيدين، واكفروا بالطواغيت وعادوهم، وابغضوا من أحبهم أو جادل عنهم أو لم يكفرهم، أو

---

[1] المصدر السابق، ص ٢٧٨

[2] المصدر السابق، ص ٢٧٤

[3] المصدر السابق، ص ٣٠٩- ٣١٠

قال ما علي منهم[1]، أو قال ما كلفني الله بهم، فقد كذب هذا على الله وافترى، بل كلفه الله بهم وفرض عليه الكفر بهم والبراءة منهم ولو كانوا إخوانه وأولاده. فالله، الله، تمسكوا بأصل دينكم لعلكم تلقون ربكم لا تشركون به شيئاً"[2].

أما مفتي المملكة العربية السعودية السابق، الشيخ محمد بن إبراهيم آل شيخ[3]، فقد ألّف رسالة كاملة في القوانين الوضعية (رسالة تحكيم القوانين) ابتدأها بقوله "إن من الكفر الأكبر المستبين، تنزيل القانون اللعين منزلة ما نزل به الروح الأمين على قلب محمد (ص) ليكون من المنذرين بلسان عربي مبين في الحكم بين العالمين والرد إليه عند تنازع المتنازعين"[4]. وقال فيها أيضاً "فهذه المحاكم الآن، في كثير من أمصار الإسلام، مهيأة مكملة مفتوحة الأبواب، والناس إليها أسراب إثر أسراب، يحكم حكامها بينهم بما يخالف حكم السنة والكتاب، من أحكام ذلك القانون وتلزمهم وتقرهم عليه وتحتمه عليهم، فأي كفر فوق هذا؟ وأي مناقضة للشهادة بأن محمداً رسول الله بعد هذه المناقضة؟"[5]. بل إنه حتى في الكفر العملي (الكفر الأصغر) فيما يتعلق بجزئية صغيرة في من يحكم بالقانون الوضعي من وجهة نظره يقول عنه "وهذا وإن لم يخرجه كفره من الملة فإنه معصية عظمى، أكبر من الكبائر كالزنا وشرب الخمر والسرقة واليمين الغموس وغيرها، فإن معصية سماها الله في كتابه كفراً، أعظم من معصية لم يسمها كفراً"[6].

---

[1] قد توحي هذه الجملة للقارئ بأنها عامية، ولكن على كل حال معناها "لا شأن لي بهم".

[2] الدرر السنية في الأجوبة النجدية، مجموعة رسائل سلفية من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصر جامع هذه الرسائل، جمع: عبد الرحمن محمد النجدي، بدون اسم دار نشر أو اسم مطبعة، الطبعة السادسة ١٩٩٦، المجلد ٢، ص١١٩- ١٢٠.

[3] الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ولد سنة ١٣١١ هـ في مدينة الرياض. تلقى علمه الشرعي في مدينة الرياض وفقد بصره وهو في حوالي سن الثامنة عشر. تولى رئاسة الإفتاء والقضاء وهيئة كبار العلماء في السعودية. توفي في الرياض في ٢٤ رمضان سنة ١٣٨٩ هـ.

[4] الدرر السنية في الأجوبة النجدية، مجموعة رسائل سلفية من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصر جامع هذه الرسائل، جمع: عبد الرحمن محمد النجدي، بدون اسم دار نشر أو اسم مطبعة، الطبعة السادسة ١٩٩٦، المجلد ١٦، ص٢٠٦. وقد طبعت هذه الرسالة عدة مرات بصورة مستقلة وتولى شرحها بعض الشيوخ السلفيين. وهذه الرسالة بالذات يتم الإستشهاد بها بصورة رئيسية ومكررة في الأدبيات المتطرفة عند الكلام عن القوانين الوضعية والديموقراطيات. ويبدو أن أول تاريخ للنشر كان في سنة ١٣٨٠ هـ.

[5] المصدر السابق، ص ٢١٦

[6] المصدر السابق، ص ٢١٨

كما أنه، مع عشرة شيوخ آخرين منهم الشيخ عبد العزيز بن باز، وجهوا رسالة إلى المسلمين جاء فيها "إن من أقبح السيئات وأعظم المنكرات التحاكم إلى غير شريعة الله من القوانين الوضعية والنظم البشرية وعادات الأسلاف والأجداد، التي قد وقع فيها الكثير من الناس اليوم، وارتضاها بدلاً من شريعة الله التي بعث بها رسوله محمد (ص). ولا ريب أن ذلك من أعظم النفاق، ومن أكبر شعائر الكفر والظلم والفسوق وأحكام الجاهلية التي أبطلها القرآن وحذّر عنها الرسول (ص)"[1].

ولا يقف الأمر عند مرجع واحد أو اثنين، ولكن مصادر سلفية متعددة أخرى تشير إلى نفس الموقف تماماً من القوانين الوضعية وآلياتها كالديموقراطيات والمجالس التشريعية والانتخابات. وما الموقف السلفي المتطرف، إلا في الحقيقة، مرتكز على هذه النصوص بالذات، ليس فقط لتكفير الحاكم وأعوانه بل الدولة برمتها وبما فيها من مؤسسات عسكرية وبعض المدنية أيضاً. والاحتمال الأرجح أن القارئ لهذا الكتاب في أي مكان من العالم الإسلامي إذا قرر أن يزور احدى المكتبات الإسلامية في بلدته، فإنه سوف يجد هذه المراجع تتصدر أرفف المكتبة تنتظر من يشتريها ليتبنى نصوصها وما توحي به من أفكار ومواقف، في ظل الغياب شبه التام للنقد الأكاديمي الفقهي الشامل والمركز لأمثال هذه النصوص. الإشكالية الحقيقية في مسألة التطرف هي ليست إشكالية أفراد اختاروا فكراً متطرفاً لا يحضى بالقبول من المجموع العام، ولكنها إشكالية مصادر ونصوص، تؤصل وتؤطر وتشرعن لهذا الفكر المتطرف. ومع حقيقة أن كل المؤسسات الفقهية الرسمية في العالم الإسلامي تبدو وكأنها محرجة جداً في إعادة قراءة هذه المصادر واتخاذ موقف واضح وصريح منها، وخصوصاً فيما يتعلق بأمثال هذه النصوص، فإن الإشكالة سوف تبقى لا محالة متجددة على مر الزمان، وسوف تفرز، لا محالة، هذا الصراع العنيف، على المستوى الفكري وأحياناً المسلح. أدناه نماذج من هذه النصوص.

يقول محمد الأمين الشنقيطي في تفسيره للآية التاسعة من سورة الإسراء "ومن هدي القرآن للتي هي أقوم بيانه أن كل من اتبع تشريعاً غير التشريع الذي جاء به سيد ولد آدم محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه، فاتباعه لذلك التشريع المخالف كفر بواح مخرج من الملة الإسلامية (...) والعجب ممن يُحكم غير تشريع الله ثم يدعي

---

[1] المصدر السابق، ص ٢٢٤. والشيوخ هم: الشيخ محمد بن ابراهيم، الشيخ عبد العزيز بن باز، الشيخ عبد العزيز الشثري، الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم، الشيخ عمر بن حسن، الشيخ عبدالله بن حميد، الشيخ عبدالله بن عقيل، الشيخ عبد العزيز بن رشيد، الشيخ عبد اللطيف بن محمد، الشيخ محمد بن عودة، الشيخ محمد بن مهيزع.

الإسلام"[1]. وقال أيضاً في تفسير الآية السادسة والعشرون من سورة الكهف "إن الذين يتبعون القوانين الوضعية التي شرعها الشيطان على ألسنة أوليائه مخالفة لما شرعه الله جل وعلا على ألسنة رسله صلى الله عليهم وسلم، أنه لا يشك في كفرهم وشركهم إلا من طمس الله بصيرته وأعماه عن نور الوحي مثلهم"[2].

وابن تيمية قبله قد قال "معلوم بالإضطرار من دين المسلمين وباتفاق جميع المسلمين أن من سوغ اتباع غير دين الإسلام أو اتباع شريعة غير شريعة محمد (ص) فهو كافر، وهو ككفر من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض الكتاب"[3]. وقال في موضع آخر "لا ريب أن من لم يعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله على رسوله فهو كافر، فمن استحل أن يحكم بين الناس بما يراه هو عدلاً من غير اتباع لما أنزل الله فهو كافر (...) إن كثيراً من الناس أسلموا ولكن مع هذا لا يحكمون إلا بالعادات الجارية لهم التي يأمر بها المطاعون، فهؤلاء إذا عرفوا أنه لا يجوز الحكم إلا بما أنزل الله فلم يلتزموا بذلك بل استحلوا أن يحكموا بخلاف ما أنزل الله فهم كفار"[4]. وابن كثير في تفسيره للآية الخمسون من سورة المائدة يقول "وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكزخان الذي وضع لهم (الياسق)[5]، وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى، من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه، فصارت في بنيه شرعاً متبعاً يقدمونه على الحكم بكتاب الله وسنة رسول الله (ص)، فمن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله"[6]. وقال في تاريخه أيضاً "من ترك الشرع المحكم المنزل على محمد بن عبدالله خاتم الأنبياء

---

[1] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية – مكتبة المغني، القاهرة – الرياض، ١٩٩٥، المجلد ٣، ص٤٠٠- ٤٠١

[2] المصدر السابق، المجلد ٤، ص ٩٢

[3] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٢٨، ص ٢٨٥، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

[4] منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٩، المجلد ٣، ص٤٨

[5] تصف الكتابات السلفية المتطرفة الدساتير الحديثة والقوانين الوضعية وما يصدر عن البرلمانات بـ (الياسق العصري) تشبيهاً لها بياسق التتار والذي حكمت المصادر السلفية بكفر من اتبعه وضرورة قتاله.

[6] تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، مؤسسة الريان – مكتبة المعارف، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٩٦، المجلد ٢، ص٩٤

وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة كفر، فكيف بمن تحاكم إلى الياسق وقدمها عليه؟ من فعل ذلك كفر بإجماع المسلمين"[1]. أما الشيخ محمد حامد الفقي في تعليقه على كتاب (فتح المجيد شرح كتاب التوحيد) فيقول "مثل هذا وشر منه من اتخذ من كلام الفرنجة قوانين يتحاكم إليها في الدماء والفروج والأموال، ويقدمها على ما علم وتبين له من كتاب الله وسنة رسوله (ص)، فهو بلا شك كافر مرتد إذا أصر عليها ولم يرجع إلى الحكم بما أنزل الله، ولا ينفعه أي اسم تسمى به ولا أي عمل من ظواهر أعمال الصلاة والصيام ونحوها"[2]. وقال أيضاً "إن الطاغوت كل ما صَرَف العبد وصده عن عبادة الله وإخلاص الدين والطاعة لله ولرسوله، سواء في ذلك الشيطان من الجن والشيطان من الإنس والأشجار والأحجار وغيرها. ويدخل في ذلك بلا شك الحكم بالقوانين الأجنبية عن الإسلام وشرائعه وغيرها من كل ما وضعه الإنسان ليحكم به في الدماء والفروج والأموال، وليُبطل بها شرائع الله من إقامة الحدود وتحريم الربا والزنا والخمر ونحو ذلك مما أخذت هذه القوانين تحللها وتحميها بنفوذها ومنفذيها. والقوانين نفسها طواغيت، وواضعوها ومروّجوها طواغيت، وأمثالها من كل كتاب وضعه العقل البشري ليصرف عن الحق الذي جاء به رسول الله (ص) إما قصداً أو عن غير قصد من واضعه، فهو طاغوت"[3]. والشيخ أحمد شاكر في كتابه (عمدة التفسير) يقول "إن الأمر في هذه القوانين الوضعية واضح وضوح الشمس، هي كفر بواح لا خفاء فيه ولا مداورة، ولا عذر لأحد ممن ينتسب للإسلام، كائناً من كان، في العمل بها أو الخضوع لها أو إقرارها". أما أخيه محمود شاكر فيقول عن الانتخاب الديموقراطي "هذه الطريقة تساوي بين مختلف أصوات السكان جميعاً وهذا ما يغري العامة بها، وهذا ما يشجع ضعاف العقول عليها حيث يتصورون أن لهم قيمة في المجتمع ماداموا يُبدون آرائهم، وأصواتهم ترفع بعضهم وتهبط بآخرين (...) لا يوجد في النظام الإسلامي أقلية وأكثرية، ولكن يوجد حق وباطل، فالحق يجب أن يتبع ولو أن صاحبه فرد واحد (...) لا يوجد في النظام الإسلامي تنظيمات وأحزاب فيما إذا كانت الشريعة هي المعمول بها والمطبقة على جميع أنظمة الحياة"[4].

---

[1] البداية والنهاية، ابن كثير، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٩٧، المجلد ٧، الجزء ١٣، ص١٠١، حوادث سنة ٦٢٤ هـ.

[2] فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل شيخ، تحقيق الشيخ محمد حامد الفقي، مراجعة وتعليق الشيخ عبد العزيز بن باز، دار الفكر، بيروت ١٩٩٢، ص٤٧٧، الهامش رقم ١

[3] المصدر السابق، ٣٣٧

[4] موضوعات حول الخلافة والإمارة، محمود شاكر، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت- دمشق- عمّان ١٩٩٢، ص٦٢- ٦٦

أما أحد المصادر السلفية الحديثة في موضوع الولاء والبراء، وهو بتقريظ وتقديم عضوين من هيئة كبار العلماء في أحد الدول الإسلامية، وهو مصدر تنقل منه وتستشهد فيه كثير من الكتب والرسائل السلفية الحديثة في موضوعه، يقول هذا المصدر عن مسألة التحاكم إلى غير كتاب الله (القوانين الوضعية):

"إن التحاكم إلى غير كتاب الله تعالى هو كفر يخرج صاحبه من الملة، ويجعله خارج دائرة الإسلام، ويبعده عن حظيرة الإيمان. فإن من تحاكم إلى غير الله تعالى وكأنه قيّد نفسه لمن تحاكم إليه وصار عبداً له، يأخذ منه، ويأتمر بأمره، وينتهي بنهيه، ويأخذ منه الحلال والحرام، فصار بذلك عبداً له من دون الله تعالى، سواء أكان هذا الذي تحاكم إليه إنساً أو جناً أو ملِكاً أو أميراً أو حاكماً أو زعيماً أو أباً أو أخاً. فلا فرق في ذلك ما دام التحاكم قد صُرف لغير كتاب الله فإن الكفر قد وقع، فالكل يُعدّ في ميزان الشرع طاغوتاً (...) إن من أشد أنواع الكفر الذي يُخرج من الملة ويجعل صاحبه مرتداً هو تبديل شرع الله بغيره من التشريعات الوضعية (الوضيعة) ومن القوانين والنظم البشرية التي وضعت لتكون شريعة ومنهاجاً للحكم بها بين عباد الله"[1]. وبعد استرسال عدة صفحات، وتحت عنوان (كفر من لم يحكم بكتاب الله)، جاء الآتي: "وحَكَمَ [أي الله عز وجل] بكفر وظلم وفسق من أعرض عن تطبيقه [أي القرآن]، وعَدَل إلى سواه من تشريعات وتقنينات البشر القاصرة الظالمة الفاسدة المستمدة من الهوى المعتمدة على المصالح الشخصية والإعتبارات الوطنية والقومية والعصبيات القبلية، فكلها أحكام جاهلية"[2].

وكأن تلك النصوص لم تكن تكفي حتى دخلت في هذا السياق الجهات الفقهية لبعض الدول التي تعاني داخلياً من الإرهاب المسلح ونتائجه المدمرة ثم ليخرج مسؤولوها في القنوات الإعلامية ليبدون تعجبهم واستغرابهم من بروز الإرهاب مع أن الإسلام "دين تسامح وقبول للآخر". تلك الفتاوى التي خرجت من تلك المؤسسات الفقهية أصبحت هي أيضاً مصدراً مُشرعاً للكثير من التوجهات المتطرفة، يستشهدون بها عند الحاجة، ضد مجتمعات إسلامية تحت دعاوى العلمانية وعدم تحكيم شرع الله. والنتيجة هي دائماً ضحايا من الأبرياء. ولا يشفع لهؤلاء الفقهاء حُسن النية، إذ أنهم يمثلون مرجعية عليا لمنهج أو عقيدة أو دين، فإذا فقدوا الصلة بالواقع أو بالنتائج المستقبلية لمثل هذه

---

[1] حقيقة الولاء والبراء في معتقد أهل السنة والجماعة، سيد سعيد عبد الغني، تقديم الشيخ عبدالله البسام عضو هيئة كبار العلماء ورئيس محكمة التمييز بمكة في المملكة العربية السعودية والشيخ عبدالله بن منيع عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٨، ص٩٠- ٩٣

[2] المصدر السابق، ص ١٠٢ - ١٠٣

الفتاوى فإن النتائج ليست أقل من كارثية على المجتمع وعلى الفرد وكما رأينا خلال العشرين سنة الماضية أو أكثر. أدناه أمثلة لمثل هذه الفتاوى.

السؤال: لعلكم على علم بأن حكومتنا علمانية لا تهتم بالدين، وهي تحكم البلاد على دستور اشترك في ترتيبه المسلمون والمسيحيون هناك. هل يجوز لنا أن نسمي الحكومة بحكومة إسلامية أو نقول إنها كافرة؟ فجاءت الفتوى "إذا كانت تحكم بغير ما أنزل الله فالحكومة غير إسلامية"[1].

السؤال: أرجو إفادتنا عن بعض المسلمين الذين يقسمون بالله على احترام القوانين الوضعية مع أن هذه القوانين تعارض الشريعة الإسلامية، فهل هذا العمل من الأعمال المحرمة، حيث جرت بعض المجالس التشريعية على أن يقسم العضو عند اختياره على هذا القسم، يرجى بيان الحكم الشرعي في ذلك؟ فجاءت الفتوى "لا يجوز ذلك من غير يمين فكيف مع اليمين؟! ولا شك أنه مع اليمين يكون أشد إثماً"[2].

السؤال: هل هناك فرق بين المسلمين الذين عندهم نوع من الشرك، وبين المشركين الذين لم يعترفوا بالإسلام؟ جاءت الفتوى "لا فرق بين من يرتكس في بدع شركية تخرج من ينتسب إلى الإسلام منه وبين من لم يدخل في الإسلام مطلقاً في تحريم المناكحة ومنع التوارث بينهم وبين المسلمين، ولكن بينهم تفاوتاً في درجة الكفر والعقوبة عليه في الدنيا والآخرة حسب درجة طغيانهم. فمثلاً الأول، يعتبر مرتداً عن الإسلام يستتاب، فإن تاب وإلا قُتل لردته، وماله لبيت المال لا لزوجه وأهله لقول النبي (ص) من بدل دينه فاقتلوه. والثاني، يدعى إلى الإسلام، فإن استجاب فبها، وإلا شُرع جهاده وقتاله كسائر الكافرين، وماله فيء أو غنيمة للمسلمين إن أخذوه في جهاد، ولورثته من أهل دينه إن مات في غير جهاد، إلا أن يكون المشرك من أهل الكتاب والمجوس فإنهم يقرون بالجزية إذا التزموا بها عن يد وهم صاغرون، وإلا قوتلوا عند القدرة على ذلك"[3].

السؤال: ما معنى الطاغوت عموماً؟. جاء ضمن الفتوى "المراد بالطاغوت في الآية كل ما عدل عن كتاب الله تعالى وسنة نبيه (ص) إلى التحاكم إليه من نظم وقوانين وضعية أو تقاليد وعادات متوارثة أو رؤساء قبائل ليفصل بينهم بذلك، أو بما يراه زعيم

---

[1] فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية، فتوى رقم ٧٧٩٦، الفتوى بتوقيع الشيوخ: عبد العزيز بن باز، عبد الرزاق عفيفي، عبدالله بن غديان، عبدالله بن قعود.

[2] المصدر السابق، فتوى رقم ٧٨٠٢، نفس شيوخ الدين.

[3] المصدر السابق، فتوى رقم ٢٢٢٩، نفس شيوخ الدين.

الجماعة أو الكاهن. ومن ذلك يتبين أن النظم التي وضعت ليتحاكم إليها مضاهاة لتشريع الله داخلة في معنى الطاغوت"[١].

ولكن ما يدعو للعجب حقاً، هو أن مسألة تكفير الدولة نفسها موجود في كتاب تطبعه بعض الدول على نفقتها الخاصة وتزود به المكتبات والمساجد ودور حفظ القرآن الكريم وحلقات الدروس الدينية والمدارس والجامعات، بل ليس لديها أي مانع لتصديره إلى أية دولة ترغب بذلك. ففي مجموع رسائل الدرر السنية في الأجوبة النجدية بمجلداتها الستة عشر، وهو من المصادر السلفية المعاصرة الرئيسية، ورد سؤال إلى الشيخ عبدالله بن عبد اللطيف[٢] عن من لم يُكفر "الدولة" وعن من إختار ولايتهم. ويقصد بالدولة الدولة العثمانية، مقر خلافة المسلمين آنذاك. فأجاب "من لم يعرف كفر الدولة، ولم يفرق بينهم وبين البغاة من المسلمين، لم يعرف معنى (لا إله إلا الله)، فإن اعتقد مع ذلك أن الدولة مسلمون، فهو أشد وأعظم. وهذا هو الشك في كفر من كفر بالله وأشرك به. ومن جرّهم وأعانهم على المسلمين، بأي إعانة، فهي ردة صريحة"[٣]. ومن قبله كتب أبوه، الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن[٤]، إلى من طلب نصيحته قائلاً "من عرف هذا الأصل الأصيل [يقصد معرفة الله تعالى]، عرف ضرر الفتن الواقعة في هذه الأزمان بالعساكر التركية، وعرف أنها تعود على هذا الأصل الأصيل بالهدّ والهدم والمحو بالكلية، وتقتضي ظهور الشرك والتعطيل ورفع أعلامه الكفرية، وأن مرتبتها من الكفر وفساد البلاد والعباد فوق ما يتوهمه المتوهمون ويظنه الظانون. وبه يُعلم أن أسباب ما وقع من الوسائل إلى تهوين تلك الفتنة وتسهيل أمرها والسكوت عن التغليظ فيها من أكبر أسباب وقوع الشر ومحو أعلام التوحيد، والوسيلة لها حكم الغاية، فإن انضاف إلى تسهيلها إكرام من أقام بديارهم وتلطخ بأوضارهم وشهد مهرجانهم، وتوقيره والمشي إليه وصنع الولائم له، فعند ذلك

---

[١] المصدر السابق، فتوى رقم ٨٠٠٨، نفس شيوخ الدين.

[٢] هو الشيخ عبدالله بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب. ، ولد في الإحساء سنة ١٢٦٥ هـ وقدم إلى الرياض سنة ١٢٧٢ هـ. كان له مجلس للتدريس وله الفصل بين العشائر والقبائل في خلافاتها. توفي سنة ١٣٣٩ هـ.

[٣] الدرر السنية في الأجوبة النجدية، مجموعة رسائل سلفية من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصر جامع هذه الرسائل، جمع: عبد الرحمن محمد النجدي، بدون اسم دار نشر أو اسم مطبعة، الطبعة السادسة ١٩٩٦، المجلد ١٠، ص٤٢٩

[٤] الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب. ولد في قرية الدرعية سنة ١٢٢٥ هـ. انتقل إلى مصر وعمره ثمان سنين بصحبة والده، وتعلم على يد والده وأعمامه هناك كما تعلم عند بعض شيوخ مصر. له رسائل في أجوبة مسائل ورد للشبهات. توفي في ٤ ذي الحجة سنة ١٢٩٢ هـ.

يُنعى الإسلام"[1]. ولا ينسى قبل أن يختم نصيحته بأن يشدد على أن "من ترك جهادهم، وسكت عن عيبهم، وألقى إليهم السلم، فكيف بمن أعانهم أو جرهم على بلاد أهل الإسلام، أو أثنى عليهم أو فضّلهم بالعدل على أهل الإسلام، واختار ديارهم وولايتهم وأحب ظهورهم، فإن هذا ردة صريحة بالإتفاق"[2].

وفي كتاب آخر تحت عنوان "مجموعة التوحيد"، وهو أحد أهم المصادر السلفية المعاصرة، يتكلم الشيخ حمد بن علي بن عتيق النجدي (توفي سنة ١٣٠١ هـ) عن تسلط "الدولة الكفرية"[3] على المسلمين وأنها "العدو المفسد الخارج عن شريعة الإسلام"[4]، ويقصد بالدولة الكفرية الخارجة عن شريعة الإسلام الدولة العثمانية أيضاً بسبب الحملة التي وجهوها إلى نَجْد معقل دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. ولكن هناك ملاحظة جديرة بالإشارة إليها فيما يخص رسالة الشيخ حمد بن عتيق بالذات. رسالة الشيخ حمد بن عتيق (بيان النجاة والفكاك من موالاة المرتدين وأهل الإشراك) قد تم تحقيقها في كتاب منفصل بواسطة مقارنة النسخ الخطية والمطبوعة المتوفرة للمحقق، ونُشرت في المملكة العربية السعودية[5]. فإذا تمت مقارنة نسخة الرسالة المنشورة ضمن مجموعة التوحيد والرسالة المحققة في كتاب منفصل، نجد أن الاسم الأصلي للرسالة هو (سبيل النجاة والفكاك من موالاة المرتدين والأتراك) كما نص عليه المؤلف نفسه[6] وليس كما ورد في عنوان مجموعة التوحيد بإستبدال لفظة "الأتراك" بـ (أهل الإشراك). بل إن المحقق أشار في الهامش عندما ذكر المؤلف اسم كتابه بلفظ "الأتراك" على أن (أهل الإشراك، تحريف)[7]. وأيضاً، عندما نقارن محتوى كتاب الشيخ حمد بن عتيق مع ما هو منشور في كتاب "مجموعة التوحيد" بنسخته الرسمية

---

[1] الدرر السنية في الأجوبة النجدية، مجموعة رسائل سلفية من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصر جامع هذه الرسائل، جمع: عبد الرحمن محمد النجدي، بدون اسم دار نشر أو اسم مطبعة، الطبعة السادسة ١٩٩٦، المجلد ٨، ص٣٢٢- ٣٢٣

[2] المصدر السابق ٣٢٥- ٣٢٦

[3] كتاب بيان النجاة والفكاك من موالاة المرتدين وأهل الإشراك، الشيخ حمد بن علي بن عتيق النجدي، ضمن مجموعة التوحيد، الرسالة الثالثة والعشرون، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩١، ص١٨٠

[4] المصدر السابق، ص ١٨١

[5] سبيل النجاة والفكاك، الشيخ حمد بن علي بن محمد بن عتيق النجدي، تحقيق الوليد بن عبد الرحمن الفريّان، مطابع دار طيبة، الرياض ١٩٨٩

[6] المصدر السابق، ص ٢٤

[7] المصدر السابق، نفس الصفحة.

نجد أمثلة لاستبدال الكلمات حتى تُفيد التعميم بدلاً من ما أتى كتخصيص للدولة العثمانية. فمثلاً ما أتى في مجموعة التوحيد عند الكلام عن الحديث النبوي الشريف من أن المسلمين سوف يقاتلون الأتراك، جاء في الرسالة المنشورة في المجموعة (فكان من حكمة الله وعدله أن سلطهم على المسلمين لما ظهرت فيهم الملة الحنيفية، ودعوا إلى الطريقة المحمدية، ولكن حصل من بعضهم ذنوب بها تسلطت هذه الدولة الكفرية)[1]. ولكن في نص الرسالة المحقق في كتاب منفصل، هذا هو النص الأصلي (فكان من حكمة الله وعدله أن سلّطهم في المائة الثالثة عشرة، فخرجوا على أهل الديار النجدية لما ظهرت فيهم الملة الحنيفية ودعوا إلى الطريقة المحمدية، ولكن حصل من بعضهم ذنوب بها تسلطت هذه الدولة الكفرية)[2]. وفي مكان آخر من نسخة مجموعة التوحيد جاء النص (وكما وقع من العقوبة على مخالفة هدي المسلمين بتسليط أهل الشرك على ما ذكره شيخ الإسلام[3]، وقع نظيره في هذه الأزمان)[4]، أما النص الأصلي في الكتاب المحقق (وكما وقع من العقوبة على مخالفة هدي المسلمين بتسليط الترك الكفار على ما ذكره شيخ الإسلام، وقع نظيره في هذه الأزمان)[5].

من كل هذا نعرف بأن المتطرفين اليوم، والذين يكفرون الدولة ومن يتعاون معها، هم ليسوا بدعة جديدة ظهرت لأسباب إجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية طارئة على المجتمعات الحديثة فقط، وإن كنت لا أنكر تأثيرها بالطبع، فالأمر كان جلياً واضحاً فيمن كان يحكم إقليماً كاملاً في الجزيرة العربية وبمعزل عن التأثيرات المباشرة لِما نراه اليوم ضمن تلك المحاور. ولكن المشكلة هي في المنهج ذاته، في مصادر الفكر وأساليب استنتاجاته والتي أدت بالضرورة في الماضي إلى تكفير دولة خلافة المسلمين في اسطنبول قبل سقوط الدولة العثمانية. فالأمر حتماً ليس بجديد.

---

[1] كتاب بيان النجاة والفكاك من موالاة المرتدين وأهل الإشراك، الشيخ حمد بن علي بن عتيق النجدي، ضمن مجموعة التوحيد، الرسالة الثالثة والعشرون، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩١، ص١٨٠

[2] سبيل النجاة والفكاك، الشيخ حمد بن علي بن محمد بن عتيق النجدي، تحقيق الوليد بن عبد الرحمن الفريّان، مطابع دار طيبة، الرياض ١٩٨٩، ص٢٦

[3] يقصد ابن تيمية عند كلامه عن التتار وهجومهم على الممالك الإسلامية في وقته.

[4] كتاب بيان النجاة والفكاك من موالاة المرتدين وأهل الإشراك، الشيخ حمد بن علي بن عتيق النجدي، ضمن مجموعة التوحيد، الرسالة الثالثة والعشرون، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩١، ص١٩٦

[5] سبيل النجاة والفكاك، الشيخ حمد بن علي بن محمد بن عتيق النجدي، تحقيق الوليد بن عبد الرحمن الفريّان، مطابع دار طيبة، الرياض ١٩٨٩، ص٦٢

عندما كتبت تلك الفقرة أعلاه لم أستطع أن أنزع من ذهني ما كتبه الدكتور فرج فودة في كتابه (الحقيقة الغائبة) عن تواجد التطرف حتى في التاريخ الإسلامي الأول. فالنزعة التكفيرية تبدو وكأنها تسيطر على ذهن المتطرف حتى يغدو معها مقتنعاً تمام الاقتناع بأن إيمانه، كعقائد ومفاهيم وممارسات، هو المقياس الرئيس الذي يجب أن تقاس به مدى إسلام أو كفر الآخر. تلك النزعة تبدو وكأنها تتكرر في التاريخ وبسبب المنهج بالدرجة الأولى. فعندما ذكر الدكتور فرج فودة مسألة قتل عبد الرحمن بن ملجم لعلي بن أبي طالب، وتعجب من مسألة تعذيبه وقطع يديه ورجليه وسمل عينيه بواسطة عبدالله بن جعفر من دون أي استنكار من الحسن والحسين ابني علي بن أبي طالب عازياً إيّاها، وبحق، إلى روح العصر الذي سادته القسوة وتحجر القلب، لاحظ الدكتور أن عبد الرحمن بن ملجم لم يجزع من كل ما أصابه، ولكن عندما قرروا أن يقطعوا لسانه جزع من ذلك بسبب عدم تمكنه من ذكر الله بعد قطع لسانه، فكتب الدكتور معلقاً:

"هل هناك أبلغ من هذا المثال على ما يمكن أن يؤدي إليه التطرف عندما يتسلط على الوجدان، فلا يميز المتطرف بين الكفر والإيمان، ويصل به الأمر إلى قتل علي بن أبي طالب والتلهي عن المُثلة به بقراءة القرآن، والجزع فقط عند قطع اللسان، حتى لا يُحرم لحظة من ذكر الرحمن. لا جديد إذن تحت الشمس، وقد لا نجد في زماننا نظيراً لعلي، لكننا نجد كثيراً من أمثال عبد الرحمن"[1].

العمليات المسلحة

■ كتب الدكتور عبدالله عزام[2]، مُنظّر المجاهدين الأفغان العرب وأهم شخصية جهادية حتى وقت مقتله، في الصفحات الأولى لكتاب له عن الجهاد ما يلي:

---

[1] الحقيقة الغائبة، د. فرج فودة، الفكر للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٨٨، ص٦٩

[2] عبدالله يوسف مصطفى عزام، ولد في قرية سيلة الحارثية في فلسطين سنة ١٩٤١. انتسب إلى كلية الشريعة في دمشق وحصل منها على الإجازة سنة ١٩٦٦، ثم انتسب إلى الأزهر وحصل على الماجستير في أصول الفقه سنة ١٩٧٠، وبعدها تم تعينه مدرساً في الجامعة الأردنية (كلية الشريعة) حتى سنة ١٩٨٠. خلال عمله في الجامعة الأردنية تم ايفاده للقاهرة لنيل شهادة الدكتوراه في أصول الفقه. انتقل بعدها للعمل في جامعة الملك عبد العزيز في جدة، ثم انتقل

"إن القتال في هذا الدين الحنيف لإزالة العقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أمام الدعوة الإسلامية. بل تستطيع أن تقول أن وظيفة الجهاد (القتال) هو تحطيم الحواجز التي تقف دون نشر هذا الدين في ربوع العالمين. فإن قَبِلَ الناسُ هذا الدين فلا حاجة لإشهار السيف ولا إراقة الدماء ولا إتلاف منشآت وأموال لأن هذا الدين جاء للإصلاح والإعمار لا للإتلاف والدمار (...) فإذا لم نستطع تبليغ الدعوة إلا بقتال الأنظمة السياسية والسلطات القائمة قاتلناهم، لأنهم يحولون بيننا وبين تبليغ الناس. فإذا وقفت أمامنا القوة السياسية وأصحاب الأموال وتجمعات القبائل، اضطررنا لمواجهتهم بالسلاح حتى يستسلموا لهذا الدين ويفتحوا الطريق بيننا وبين الشعوب التي أمرنا بإنقاذها"[1]. وقال في موضع آخر من نفس الكتاب "إن لم نستطع الوصول إلى الطواغيت المتألهة في الأرض إلا بقتل الذرية وقطع الأشجار وتدمير المنشآت، فلا بأس، لأن هذه اضطررنا إليها اضطراراً ولم تكن مقصوداً لنا ولا هدفاً"[2].

هذا هو بإختصار الموقف السلفي المتطرف من مسألة القتال داخل المجتمعات المسلمة وغير المسلمة، والباقي هو تفاصيل وتفريعات للقضية الأساسية وللموقف المبدئي. فالمسألة من وجهة نظر هذه الجماعات هي مسألة مهمة مقدسة قد ألقيت على كاهلهم ولن يرقى إلى أهميتها بشر ولا جماد. فعندما كتب أبو عبدالرحمن أمين، أمير الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، بأن " أحق الناس بالمال المجاهدون في سبيل الله حتى تتحقق الكفاية ولو مات الرضع والأطفال والجيّع، لأن حفظ الدين

للعمل في الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام أباد في باكستان، وبعدها تفرغ تماماً لأعمال الجهاد في أفغانستان. إبتدأ حياته الجهادية تحت الإخوان المسلمين بعد سقوط الضفة الغربية سنة ١٩٦٧ وانضمامه إلى بكتائب المجاهدين. بعد الإقتتال الأردني – الفلسطيني في أيلول الأسود وتوقف الأعمال الفدائية الفلسطينية ذهب عزام إلى القاهرة لنيل الدكتوراه وهناك التقى بآل قطب وتعرض للتراث المكتوب لسيد قطب. ثم عند استقراره في باكستان أسس مكتباً داخل أفغانستان لإستقدام المجاهدين العرب واستقطابهم، وساعدته على ذلك المؤسسة الرسمية والدينية لدول مجلس التعاون الخليجي وخصوصاً المملكة العربية السعودية، وأيضاً سهلت إجراءات تنقل المجاهدين العرب دولاً أخرى منها الأردن ومصر. في ٢٤- ١١- ١٩٨٩ وخلال توجه عبدالله عزام مع ولديه إلى مسجد خصصته جمعية الهلال الأحمر الكويتي للمجاهدين العرب انفجرت سيارته لتقتله وجميع من كان في السيارة، ولم تُعرف الجهة المسؤولة على وجه الدقة حتى اليوم. تأثر بعبدالله عزام الكثير من المتطرفين السلفيين إما باللقاء المباشر كأسامة بن لادن أو من خلال خطبه ورسائله كأبو مصعب الزرقاوي.

[1] في الجهاد آداب وأحكام، د. عبدالله عزام، مكتبة الجيل الجديد – دار ابن حزم، صنعاء – بيروت ١٩٩٢، ص٧

[2] المصدر السابق، ص ٣٠

أولى من حفظ النفس"[1] ، فإنه كان يكتب من وجهة نظر ما كتبه قبله عبدالله عزام. وجهة النظر التي يفقد بها كل شيء قيمته الإنسانية والمعنوية والمادية أمام عقيدة محددة بفهم محدد لا تتيح لما يشذ أو لمن يشذ أن يكون له "قيمة" حتى تقترب لأن تكون مساوية لمن "يؤمن" تماماً بالمنهج كما أريد له أن يُفهم من هذه الجماعة أو تلك. فـ "الناس" هنا، وأشياءهم، هم عنصر ثانوي أمام "الأمراء والعلماء"، والذي يعبر عنهم الفقه السلفي بأنهم هم أولي الأمر الذين أمِر الناس بطاعتهم[2]. فالأمير هو من يقول عنه "السلفي" أنه هو كذلك، و "السلفي" العالم الفقيه هو من يقول عنه "سلفي" آخر أنه هو كذلك، و "السلفي" الفرد هو جزء من جماعات وجماعات من الفيليبين حتى المغرب، ولا يبدو مهماً هنا التأكيد من كل جماعة بأنها هي السلفية الوحيدة دون غيرها. ومن هذا المنطلق، منطلق ثانوية الناس أمام تفوق "السلفي" تجاههم، كتب أبو قتادة الفلسطيني "لن يجعل همَّنا إرضاءَ الناس بتأمين السكن والخبز والعمل لهم، ولسنا محتاجين إلى أخذ رضاهم فيمن يحكم أو بما يحكم، سيحكمهم أميرنا شاءوا أم أبوا، وسنحكمهم بالإسلام، ومن رفع رأسه قطعناها"[3]، كما كتب قبلها "إذا وصلنا إلى التمكين من خلال شوكة النكاية لن نكون مضطرين إلى احترام آراء التعددية السياسية ولا الأحزاب الأخرى لأنه لا وجود لها، لقد واريناها التراب قبل قليل، أو رميناها في قليب بدر"[4]. كل شيء إما قد فقد قيمته أو سوف يفقد قيمته أمام المنهج كما هو مُشَخص بأفراد معدودون، الغرباء، أهل الفرقة الناجية، لأن المنهج يصر على أنه هو "الجماعة ولو كان وحده".

يتم تقسيم الخريطة السياسية من وجهة النظر الفقهية الإسلامية إلى قسمين. القسم الأول يسمى دار الإسلام، والقسم الثاني يسمى دار الكفر. ودار الإسلام هي كل دار تكون الأحكام الغالبة فيها هي أحكام الإسلام، وهي خاضعة لسلطان المسلمين

---

[1] أنظر ملاحق هذا الكتاب.

[2] في إجابة للشيخ عبد العزيز بن باز عن المراد بطاعة ولاة الأمر الواردة في سورة النساء، الآية ٥٩، أجاب بأن "أولو الأمر هم العلماء والأمراء"، ثم أكد ذلك بقوله "فالعالم والأمير يطاعون". سلسلة وصايا وتوجيهات للشباب، ١- ٤، الشيخ صالح فوزان الفوزان، ضمن أسئلة ألقيت على الشيخ عبد العزيز بن باز بعد تعليقه على محاضرة للشيخ صالح الفوزان، المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد في حوطة سدير، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية ١٤٢٥ هـ، ص٣٨. وهذه الإجابة ما هي إلا ترديد لما قاله ابن تيمية (أولو الأمر صنفان، الأمراء والعلماء)، مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٢٨، ص ٢١٤، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

[3] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٦٦، نسخة رقمية.

[4] المصدر السابق.

وحكمهم حتى وإن كان أغلب سكانها من غير المسلمين[1]. أما دار الكفر فتنقسم بدورها إلى قسمين، دار حرب ودار عهد. فدار الحرب هي كل دار ليست للمسلمين ويقوم بها أحكام الكفر وليس بينهم وبين المسلمين عهد أو مهادنة حتى وإن لم تكن الحرب قائمة بينهم فعلياً، إذ يكفي أن لا يكون هناك معاهدة أو مهادنة بين الطرفين. أما دار العهد فهي دار الكفر التي ليست للمسلمين ويقوم بها أحكام الكفر ولكن بينهم وبين المسلمين هدنة أو صلح. وتجدر الإشارة إلى أنه من غير الجائز عقد هدنة من دون مدة محددة قدّرها بعض الفقهاء عشر سنين على أكثر تقدير وأن يكون في المسلمين ضعف عن مقاتلتهم[2]. أما أبي الحسن الماوردي في كتابه الشهير (الأحكام السلطانية) فقد أضاف لدار الإسلام ودار الحرب داراً ثالثة هي دار الردة على أساس أن المرتدين في ديارهم يختلفون عن دار الحرب من الكفار الأصليين في أنه لا يجوز الصلح مع المرتدين ومهادنتهم على خلاف أهل دار الكفر، ثم أورد بعد هذا ثلاثة اختلافات أخرى أيضاً[3].

أما ابن تيمية فقد أضاف داراً أخرى سميت الدار المركبة. والدار المركبة هي الدار التي سكانها من المسلمين ولكن حكامها من الكفار أو من المرتدين. وأصل هذا التقسيم هو سؤال ورد على ابن تيمية عن بلدة تدعى (ماردين) كانت يحكمها التتار ولكن سكانها (جندها) مسلمين، فأفتى فيها ابن تيمية "أما كونها دار حرب أو دار سلم، فهي مركبة، فيها المعنيان. ليست بمنزلة دار السلم التي تجري عليها أحكام الإسلام لكون جندها مسلمين، ولا بمنزلة دار الحرب التي أهلها كفار، بل هي قسم ثالث يعامل المسلم فيها بما يستحقه، ويقاتل الخارج عن شريعة الإسلام بما يستحقه"[4]. وهذه الدار المركبة وأحكامها (يعامل المسلم فيها بما يستحقه، ويقاتل الخارج عن شريعة الإسلام بما يستحقه) هي ما تستند عليه أغلب الأدبيات السلفية المتطرفة في شرعنتها للقتال والعنف المسلح داخل المجتمعات المسلمة. فهم يدورون حول فتوى ابن

---

[1] هناك تباين في تعريفات تقسيم الديار عند الفقهاء، يمكن الإطلاع على بعض التعريفات على سبيل المثال في أحكام أهل الذمة، ابن القيم، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، بيروت ١٩٩٤، المجلد ١، ص٣٦٦. وأيضاً في مسألة شرط سلطان المسلمين وعرض التعريفات بصورة أكثر اسهاباً وشمولاً أنظر كتاب الغلو في الدين، عبدالرحمن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، بيروت ١٩٩٩، ص٣٣٠ وما بعدها.

[2] المغني والشرح الكبير، ابني قدامة، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٩٧، المجلد ١٠، ص٥٠٩

[3] الأحكام السلطانية، الماوردي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٥، ص٧٢

[4] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٢٨، ص ١٣٥، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

تيمية هذه في بلدة ماردين بعد المدخل الأساسي وهو تكفير الحكام وأعوانهم ومؤسسات الدولة الرسمية.

إلا إن بعض الأدبيات السلفية المتطرفة استشهدت بما كتبه التهانوي الحنفي في كشافه عن جواز تحول دار الإسلام إلى دار حرب من دون شرط أن يحكمها حاكم كافر ابتداءً. فقد أورد التهانوي رأي الإمام أبي حنيفة في تحول دار الإسلام إلى دار حرب بشروط "أحدها إجراء أحكام الكفر اشتهاراً بأن يحكم الحاكم بحكمهم، ولا يرجعون إلى قضاة المسلمين، ولا يحكم بحكم من أحكام الإسلام"[1]. ووجه استشهاد هذه الأدبيات واضح إذا عرفنا موقفهم من مسألة الحكم بغير ما أنزل الله والتي سبق التطرق إليها. وهذه النظرة خطيرة جداً إذ أنها تنظر للمجتمع ككل على أنه دار حرب، ما يجوز فيه يفوق ما يجوز على الكفار والمشركين الأصليين الباقين على كفرهم.

ومن اللافت للنظر أن تقسيم الدنيا إلى قسمين، أو أكثر، هي من المسائل التي ابتدعها الفقهاء ولم تستند إلى أي نص واضح، سواء في القرآن أو السنة، في تبني هذا التقسيم. فهذا الخلاف الفقهي كله في مسألة الديار قد تم وضعه لاحقاً في عصر التدوين[2]. وفي هذا الصدد يقول الشيخ محمد أبو زهرة "وتقسيم الفقهاء العالم إلى دارين أو ثلاثة، دار إسلام ودار حرب ودار عهد، لم يكن بحكم الشرع وإنما استنباط الفقهاء المجتهدين بحكم الواقع"[3]. وإشكالية هذه الحقيقة يلخصها أحد المراجع في أمرين، الأول في أساس التفريق ذاته، إذ لا يوجد نص واضح يُشرّع هذا التفريق، والثاني في الأحكام المتعلقة بهذا الفرق إذ أن "ذلك كله محض اجتهاد من الفقهاء"[4]. كما يلاحظ نفس المرجع أن أول من وجد عندهم التفريق بين دار الإسلام ودار الكفر هو الإمام أبو حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن[5].

---

[1] كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي الحنفي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٨، المجلد ٢، ص٩٢. وأنظر أيضاً للتفصيل في هذه المسألة عند الفقهاء كتاب الغلو في الدين، عبدالرحمن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، بيروت ١٩٩٩، ص٣٣٥ وما بعدها.

[2] الغلو في الدين، عبدالرحمن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، بيروت ١٩٩٩، ص٣٤١.

[3] نظرية الحرب في الإسلام، المجلة المصرية للقانون الدولي، عدد ١٤، ص١٤. نقلاً عن المصدر السابق، نفس الصفحة.

[4] المصدر السابق، ص ٣٤٢

[5] المرجع السابق.

هذا التقسيم للعالم عند الفقهاء إلى ديار إسلام وكفر وردة كان مداره حول الجهاد وأحكامه. فالمسألة هي مسألة (من نقاتل؟) بالدرجة الأولى، ولكنه بالطبع يستتبعه أحكام أخرى سابقة أو لاحقة لعملية القتال هذه. وهنا بالذات، كما سوف نرى، فإن نصوص المصادر وفتاوى وآراء الشيوخ معاً سوف يصبّون، من دون قصد طبعاً، في البوتقة المتطرفة. فالقضية المركزية للعمليات الإرهابية التي يقوم بها المتطرفون تدور حول مسألة التكفير، سواء للحاكم أو للمجتمع أو لكليهما معاً، فإذا تم الفراغ من هذه المسألة عندهم فإن قضية القتال وحمل السلاح هي نتيجة بديهية جداً لا تستدعي كثير اجتهاد أو بحث، لأن المسألة متداولة أصلاً في مجموع ضخم من المصادر الإسلامية. فإذا تم الحكم على دار معينة بأنها دار كفر (حرب) أو دار ردة أو دار مركبة، فإن الأحكام الفقهية المتعلقة بالقتال داخل هذه الدار ليست خافية أو مجهولة وإنما هي متوفرة على أرفف المكتبات في كل دولة إسلامية سواء في أسواقها أو جامعاتها أو في مساجدها ودور علمها. هذه المصادر لم يكن يدور بخلد مؤليفيها أنها سوف تُستخدم للانقلاب على المجتمعات المسلمة قبل غيرها، ولكنها هكذا انتهت وبسبب عدم وجود جهود منظمة أكاديمية معاصرة تتولى تنقيح هذه المصادر لإضفاء روح العصر على فتاوى هذه المصادر والتي كانت أصلاً بسبب ظرف الزمان والمكان المحيط بها. بالطبع، ما نستفضعه من فتاوى تأتي من بعض المتطرفين وخصوصاً فيما يخص قتل الأطفال والنساء والمسلمين بدون تمييز قد لا تكون متداولة بهذه الصورة في تلك المراجع، ولكن مسائل متعددة، كما سوف نرى، قد تتشابه أو تتقاطع في بعض المحاور قد تم تداولها وبحثها عند الفقهاء وكتبهم.

ينقسم الجهاد بدوره إلى قسمين رئيسيين، جهاد الطلب وجهاد الدفع. وجهاد الطلب هو أن يغزو المسلمون العدو الكافر في داره أو وطنه، أما جهاد الدفع فهو أن يدافع المسلمون عن أنفسهم أو بلادهم أو حرماتهم في وجه عدو صال عليهم سواء كان هذا العدو كافراً أو مرتداً أو حتى مسلماً. وجهاد الدفع في كتب الفقه أو الرسائل التي تتعرض لهذه المسألة قد يسمى بـ (دفع الصائل).

جهاد الطلب، إذا تركنا التاريخ المبكر والأوسط للإسلام وركزنا اهتمامنا على واقعنا المعاصر، فإننا نجد أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن، وما تلاها من أحداث إرهابية في المملكة المتحدة وإسبانيا وغيرها من الدول غير الإسلامية هو في الحقيقة يندرج تحت جهاد الطلب من وجهة نظر هذه الجماعات. ولا ريب، فإن النصوص الإسلامية، قديمها وحديثها، تحث على هذا النوع من الجهاد وتُؤثّم من يتقاعس عنه. هذه نماذج قديمة وحديثة:

جاء في المغني والشرح الكبير "الجهاد فرض على الكفاية إذا قام به قوم سقط عن الباقين (...) ويبعث في كل سنة جيش يغيرون على العدو في بلادهم"[١]. وقال ابن النحاس "أقل الجهاد في كل سنة مرة، والزيادة أفضل بلا خلاف، ولا يجوز إخلاء سنة من غزو إلا لضرورة كضعف المسلمين وكثرة العدو وخوف الإستئصال لو ابتدءوهم (...) فإن لم تكن ضرورة ولا عذر لم يجز تأخير الغزو سنة، نص عليه الشافعي وأصحابه"[٢]. ثم ينقل قول الإمام الجويني "الجهاد دعوة قهرية، فتجب إقامته حسب الإمكان حتى لا يبقى إلا مسلم أو مسالم، ولا يختص بمرة في السنة، ولا يُعطل إذا أمكنت الزيادة"[٣]. وينقل عن الإمام القرطبي في تفسيره "فرض على الإمام إغزاء طائفة إلى العدو كل سنة مرة يخرج معهم بنفسه أو يخرج من يثق به يدعوهم إلى الإسلام ويزعهم ويكف أذاهم ويظهر دين الله حتى يدخلوا في الإسلام أو يعطوا الجزية"[٤].

والشيخ عبد العزيز بن باز يلقي محاضرة بعنوان (ليس الجهاد للدفاع فقط) يقول فيها أن "الكثير من كتاب العصر قد التبس عليهم الأمر في أمر الجهاد، وخاض كثير منهم في ذلك بغير علم، وظنوا أن الجهاد إنما شرع للدفاع عن الإسلام وعن أهل الإسلام ولم يشرع ليغزو المسلمون أعداءهم في بلادهم ويطالبوهم بالإسلام ويدعوهم إليه، فإن استجابوا وإلا قاتلوهم على ذلك حتى تكون كلمة الله هي العليا ودينه هو الظاهر"[٥]. ثم يسترسل الشيخ في محاضرته حتى يقول "أمر الله سبحانه وتعالى بقتال أهل الكتاب ولم يأمر بالكف عنهم إلا إذا أدوا الجزية عن صغار، ولم يقل حتى يعطوا الجزية أو يكفوا عنا، بل قال حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون واكتفى بذلك (...) لا يكف عن الكفار إلا إذا تابوا من كفرهم ورجعوا إلى دين الله واستمسكوا بما شرع الله، فهؤلاء هم الذين يكف عنهم ويكون لهم ما لنا وعليهم ما

---

[١] المغني والشرح الكبير، ابني قدامة، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٩٧، المجلد ١٠، ص٣٥٩- ٣٦٠

[٢] مشارع الأشواق إلى مصارع العشاق، ابن النحاس، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثالثة، بيروت ٢٠٠٢، المجلد ١، ص٩٨

[٣] المصدر السابق.

[٤] المصدر السابق، ص ٩٩

[٥] محاضرة القيت سنة ١٣٨٨ هـ في دار الحديث بالمدينة المنورة. وهي بنصها في مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، الشيخ عبد العزيز بن باز، جمع: محمد الشويعر، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض ١٩٩٢، المجلد ٣، ص١٧١

علينا، لكن أهل الكتاب إذا بذلوا الجزية عن يد وهم صاغرون كففنا عنهم وإن لم يسلموا، أما مَن سواهم فلابد من الإسلام أو السيف"[1].

ثم يتطرق الشيخ ابن باز في محاضرته إلى علاقة الواقع والإمام مع مسألة الجهاد فيقول "ولكن الأحوال تختلف، فإذا قوي المسلمون وصارت لهم السلطة والقوة والهيبة استعملوا آية السيف[2] وما جاء في معناها وعملوا بها وقاتلوا جميع الكفار حتى يدخلوا في دين الله أو يؤدوا الجزية (...) وإذا ضعف المسلمون ولم يقووا على قتال الجميع فلا بأس أن يقاتلوا بحسب قدرتهم ويكفوا عمن كف عنهم إذا لم يستطيعوا ذلك، فيكون الأمر إلى ولي الأمر، إن شاء قاتل وإن شاء كف، وإن شاء قاتل قوماً دون قوم على حسب القوة والقدرة والمصلحة للمسلمين لا على حسب هواه وشهوته (...) وإذا صار عندهم من القوة والسلطان والقدرة والسلاح ما يستطيعون به قتال جميع الكفار أعلنوها حرباً شعواء للجميع، وأعلنوا الجهاد للجميع (...) أما القول بأن القتال للدفاع فقط، فهذا القول ما علمته لأحد من العلماء القدامى"[3].

أما الشيخ صالح فوزان الفوزان، عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، فهو أيضاً اسهب في هذا الموضوع إذ يقول "إن الله سبحانه وتعالى بعد ذلك شرع الجهاد بدلاً من الهلاك العام عقوبة للكفار الذين أبوا أن يعبدوا الله سبحانه وتعالى وتكبروا عما خُلقوا له (...) جهاد الكفار وذلك يكون بحمل السلاح ودخول المعارك لنشر دين الله ودحر الشرك وأهله، وقد فرض الله على هذه الأمة الجهاد في سبيله ولكن شرعه بالتدريج (...) ثم بعد ذلك أُمِروا بالقتال مطلقاً، من قاتلهم ومن لم يقاتلهم من الكفار، لأجل إعلاء كلمة الله (...) فأُمِروا بقتال الكفار حتى يسلموا، لأن هذا هو ما خُلِقوا من أجله وهو عبادة الله الذي خلقهم ورزقهم فهو المستحق للعبادة، ولا يجوز أن تصرف العبادة لغيره، وهذا هو غرض الجهاد، إعلاء كلمة الله وإفراده سبحانه بالعبادة[4]، ولذلك لو تابوا وآمنوا ما قوتلوا، ولو تُرك الكفار من غير قتال لاستطال شرهم على المسلمين، لأنهم لا يرضون أن يبقى على وجه الأرض مسلم (...) فلو لم يُقاتَلوا لاستطالوا على المسلمين بالقتل والتشريد والتخريب والأذى كما هو

---

[1] المصدر السابق، ص ١٨٩- ١٩٠

[2] آية السيف هي الآية الخامسة من سورة التوبة (فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم).

[3] المصدر السابق، ص ١٩٢- ١٩٦

[4] في النص الأصلي (بالعباد)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

مشاهد وظاهر الآن، لما عُطّل الجهاد وتوقف عنهم تفرغوا هم لذلك، فشرعوا في إرساليات التنصير وبسط النفوذ وغير ذلك"[1].

ثم بعد ذلك يتطرق الشيخ الفوزان إلى جهاد الطلب فيقول عنه أنه "فرض كفاية، ويسمى جهاد الطلب، وهو أن نغزو الكفار في بلادهم. وهذا فرض كفاية إذا قام به من يكفي سقط الإثم عن الباقين، وبقي في حقهم سُنة من أفضل القربات. والله سبحانه وتعالى أوجب على المسلمين إذا كان عندهم قوة أن يغزو الكفار لإعلاء كلمة الله وإزالة الشرك والوثنية (...) فيجب على المسلمين إزالة الكفر والشرك من الأرض وإرجاع الناس إلى عبادة ربهم التي خلقوا من أجلها، ولكن قبل القتال لابد من دعوة الكفار إلى الدخول في الإسلام، فإن أبوا ولم يقبلوا الدعوة فإنه يجب غزوهم وقتالهم"[2].

إلا أن الشيخ الفوزان يضع شرطاً مهماً في عملية جهاد الطلب وهو أن "الذي يأمر بالقتال وينظمه هو إمام المسلمين لأنه من صلاحياته، يقوم بذلك بنفسه أو من ينيبه، ولا يجوز للمسلمين الجهاد بدون إذن الإمام إلا في حالة واحدة، إذا دهمهم عدو يخشون بأسه فإنهم يدفعونه، وهذا الدفع لا يحتاج لإذن الإمام لأنه درءٌ للخطر (...) فلابد للمسلمين من قيادة وإمامة تنظم الجهاد والغزو في سبيل الله"[3]. ثم في إجابة على سؤال حول من يفتي الناس بوجوب الجهاد ولكنه لا يشترط وجود وال (إمام) ولا راية، قال الشيخ "هذا رأي الخوارج، فلابد من راية ولابد من إمام"[4].

إذن، وجهة النظر السلفية الرسمية هو التحريض على غزو الكفار في عقر دارهم ولكنهم يشترطون وجود الإمام ورضاه. ولكن في الحقيقة أن أحد أهم المصادر السلفية وأكثرها انتشاراً في نفس الدولة التي ينتمي لها الشيخ صالح الفوزان يقول عكس ذلك تماماً. إذ أن الشيخ عبد الرحمن بن حسن[5]، حفيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب،

---

[1] ألقيت هذه المحاضرة مع اجوبة الأسئلة في الجامع الكبير بالرياض ٤- ٢- ١٤٢٤ هـ. وهي بنصها الكتابي في: سلسلة وصايا وتوجيهات للشباب، ١- ٤، الجهاد أنواعه وأحكامه، الشيخ صالح فوزان الفوزان، المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد في حوطة سدير، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية ١٤٢٥ هـ، ص٨٢- ٨٤

[2] المصدر السابق، ص٨٧

[3] المصدر السابق، ص ٨٨ - ٨٩

[4] المصدر السابق، ص ٩٤

[5] الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ولد سنة ١١٩٦ هـ في بلدة الدرعية. وصفته ترجمته في الدرر السنية في الأجوبة النجدية بصفات متعددة هذه بعضها: الإمام العالم العلامة، الحبر البحر الفهامة، مفيد الطالبين، مرجع الفقهاء والمتكلمين،

يقول صراحة في رسالة له منشورة في (الدرر السنية في الأجوبة النجدية) رداً على دعوى مشابهة لشرط الشيخ الفوزان "بأي كتاب، أم بأي حجة أن الجهاد لا يجب إلا مع إمام متبع؟! هذا من الفرية في الدين، والعدول عن سبيل المؤمنين، والأدلة على إبطال هذا القول أشهر من أن تُذكر، من ذلك عموم الأمر بالجهاد والترغيب فيه والوعيد في تركه"[١]. ولا يكتفي حفيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب بذلك، بل إنه يجعل الإمام إماماً فقط إذا قام بالجهاد، يقول "وكل من قام بالجهاد في سبيل الله فقد أطاع الله وأدى ما فرضه الله، ولا يكون الإمام إماماً إلا بالجهاد، لأنه[٢] لا يكون جهاد إلا بإمام"[٣]. ثم يسترسل في عرض حججه ليقول بعدها "فليس في الكتاب والسنة ما يدل على أن الجهاد يسقط في حال دون حال، ولا يجب على أحد دون أحد، إلا ما استثنى في سورة براءة"[٤].

وقبل الشيخ عبد الرحمن، تناول جده الشيخ محمد بن عبد الوهاب هذه الجزئية بالرد والنقض. هذا ما قاله "الأئمة مجمعون في كل مذهب على أن من تغلب على بلد أو بلدان، له حكم الإمام في جميع الأشياء، ولولا هذا ما استقامت الدنيا. لأن الناس من زمن طويل قبل الإمام أحمد إلى يومنا هذا ما اجتمعوا على إمام واحد، ولا يُعرف أن أحداً من العلماء ذكر أن شيئاً من الأحكام لا يصح إلا بالإمام الأعظم. وقولك: هل يجب عليك؟ فنعم، يجب على كل من قدر عليه، وإن لم يفعل أثِم. ولكن أعداء الله يجعلون هذه الشبهة حجة في رد ما لا يقدرون على جحده، كما أني لما أمرت برجم

العالم الرباني، المجدد الثاني، جامع أنواع العلوم الشرعية، محقق العلوم الدينية، وارث العلم كابراً عن كابر، مفتي فرق الأنام، ناصر شريعة سيد الأنام، شيخ الإسلام. تعلم في الدرعية ومصر، كما أخذ عن مفتي الجزائر الشيخ محمد بن محمود الجزائري، وحصل على اجازات جماعة من المحدثين. له تصانيف عديدة اشهرها كتاب فتح المجيد وهو شرح على كتاب جده (التوحيد). تعلم على يديه الكثير من شيوخ السلفية في عهده. توفي في ٨ من ذي الحجة سنة ١٢٨٥ هـ.

[١] الدرر السنية في الأجوبة النجدية، مجموعة رسائل سلفية من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصر جامع هذه الرسائل، جمع: عبد الرحمن محمد النجدي، بدون اسم دار نشر أو اسم مطبعة، الطبعة السادسة ١٩٩٦، المجلد ٨، ص١٩٩

[٢] نقلت بعض المصادر هذه الكلمة على أنها (لا أنه)، ولكنني أثبت ما هو موجود في المصدر الأصلي. راجع الحرية أو الطوفان، د. حاكم المطيري، ص٢٧٨.

[٣] المصدر السابق.

[٤] المصدر السابق، ص ٢٠٣

الزانية قالوا: لابد من إذن الإمام. فإن صح كلامهم، لم يصح ولايتهم القضاء ولا الإمامة ولا غيرها"[١].

وقبل الشيخ محمد بن عبد الوهاب وحفيده بمئات السنين كتب أبو بكر بن عربي في كتابه (أحكام القرآن) بأن الخارج على الإمام إذا كان عدلاً، فإنه يُقاتَل معه، وهذا بالبداهة لا يأذن به الإمام الأول المخروج عليه. قال ابن عربي "قال علماؤنا في رواية سحنون: إنما يُقاتَل مع الإمام العدل سواء كان الأول أو الخارج عليه"[٢].

إذن، في الحقيقة، كل ما فعله شيوخ السلفية هو تأكيدهم على من يستمع لهم في هذه الدول أو خارجها من خلال الأشرطة والمطبوعات بأن غزو الكفار في عقر دارهم وقتلهم (بالطبع بمعناه الحديث، وليس بالسيف والخيل) هو من أفضل القربات إلى الله، ثم تركوهم بعد ذلك مختلفين في مسألة وجود الإمام من عدمه حتى رسى بعضهم على الرأي الرسمي من حتمية رضى الإمام (الحاكم) والبعض الآخر سوف يرسو على الرأي المخالف الذي يصر على أن الإمام لا يكون إماماً إلا بالجهاد وبالتالي فإن الإمام هو من داخل الجماعة المجاهدة وليس من خارجها.

وزاد الأمر سوءاً أن شيوخ السلفية المعاصرين أصبحوا يعارضون، من دون قصد، كل الدعاية الإسلامية التي تطرح الدين الإسلامي على أنه دين عفو وتسامح. فالشيخ عبد العزيز بن باز مثلاً يقول عن آية السيف[٣] "إن هذه الآية ناسخة لجميع الآيات التي فيها الصفح والكف عن المشركين والتي فيها الكف عن قتال من لم يقاتل"[٤]. وقال أيضاً عن مسألة لا إكراه في الدين "الواجب إلزام الكفار بالإسلام إذا كانوا لا تؤخذ منهم الجزية، لأن إسلامهم فيه سعادتهم ونجاتهم في الدنيا والآخرة، فإلزام الإنسان بالحق الذي فيه الهدى والسعادة خير له من الباطل، كما يلزم الإنسان بالحق الذي عليه لبني آدم ولو بالسجن أو بالضرب"[٥].

---

[١] نقلاً عن: الحرية أو الطوفان، د. حاكم المطيري، ص ٢٧٧

[٢] أحكام القرآن، ابن عربي، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ، المجلد ٤، ص١٥٣، سورة الحجرات، المسألة التاسعة.

[٣] آية السيف هي الآية الخامسة من سورة التوبة ﴿ فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾.

[٤] محاضرة القيت سنة ١٣٨٨ هـ في دار الحديث بالمدينة المنورة. وهي بنصها في مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، الشيخ عبد العزيز بن باز، جمع: محمد الشويعر، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض ١٩٩٢، المجلد ٣، ص١٨٩

[٥] مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، الشيخ عبد العزيز بن باز، جمع: محمد الشويعر، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض ١٩٩٢، المجلد ٦، ص٢١٩

بقي حكم هذا الكافر الذي سوف نغزوه في عقر داره، وهذا ما تكفل لنا به ابن تيمية في مجموع فتاويه، قال "إن كان كافراً حربياً، فإن محاربته أباحت قتله وأخذ ماله واسترقاق امرأته"[1]، على اختلافات في التفاصيل بين الفقهاء.

أما جهاد (قتال) الدفع، أو دفع العدو الصائل، فهي نزعة انسانية بالدرجة الأولى قبل أن تكون فقهية. ولهذا السبب فإن الفقهاء أباحوا دفع المسلمين العدو عن أنفسهم من دون أي حاجة لأي إذن أو إمام، وإنما كل إنسان، رجل كان أو امرأة، صغير أو كبير، يدفع العدو بقدر استطاعته. وبسبب التهديد الجدي للنفس والمال والعرض في حال العدو الغازي، فإن جهاد الدفع هو فرض عين على كل مسلم يستطيع الجهاد.

إلى هذا الحد، وكل السياق يبدو وكأن المجتمعات الإسلامية هي بمعزل عن كل هذا التفصيل. فالسياق العام للنصوص أعلاه تبدو وكأنها تتقصد الكفار والمشركين ولا تمس المجتمعات الإسلامية بشيء. ولكن الإشكالية أن النصوص السلفية لا تقف عند هذا الحد، وإلا كيف يمكننا تفسير هذا العنف المسلح الذي يجري داخل المجتمعات المسلمة. إذ لابد من نصوص تشرعن لهذه الأعمال وتبررها تستند عليها التوجهات السلفية المتطرفة في أعمالها هذه.

يقول ابن تيمية "إذا كان بعض الدين لله، وبعضه لغير الله، وجب القتال حتى يكون الدين كله لله"[2]. ويزيدنا ابن تيمية شرحاً فيقول في جواب على سؤال حول التتار "كل طائفة ممتنعة عن التزام شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة من هؤلاء القوم وغيرهم، فإنه يجب قتالهم حتى يلتزموا شرائعه، وإن كانوا مع ذلك ناطقين بالشهادتين، وملتزمين بعض شرائعه (...) فأيما طائفة امتنعت من بعض الصلوات المفروضات أو الصيام أو الحج أو عن التزام تحريم الدماء والأموال والخمر والزنا والميسر أو عن نكاح ذوات المحارم أو عن التزام جهاد الكفار أو ضرب الجزية على أهل الكتاب وغير ذلك من واجبات الدين ومحرماته، التي لا عذر لأحد في جحودها وتركها، التي يكفر الجاحد لوجوبها، فإن الطائفة الممتنعة تُقاتَل عليها وإن كانت مُقرة بها"[3].

---

[1] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٣٢، ص ٢١٢، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

[2] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٢٨، ص ٢٩٧، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

[3] المصدر السابق، ص ٢٧٤

والمنطق السلفي المتطرف ليس صعباً على الفهم. فهم يجزمون بأن حكام المسلمين قد كفروا كفر ردة بسبب امتناعهم عن تطبيق الشريعة الإسلامية كما جاء في شرح ابن تيمية أعلاه، وأهم تعطيل للشريعة هو تعطيل فريضة الجهاد، أي غزو الآخرين في عقر دارهم، وأيضاً تبنيهم للقوانين الوضعية من خلال التشريع، إما الذاتي أو الديموقراطي، وفي بعض أجزاء من الأدبيات المتطرفة يتم تكفير الحكام عل أساس معاهدات الحماية التي يبرمونها مع القوى الإستعمارية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية[1]. وبما أن ابن تيمية قد صرح أن الكافر المرتد أعظم خطراً على الدين من الكافر الأصلي، وأن "قتل المرتد أوجب من قتل الكافر الأصلي"[2]، و "الكافر المرتد أسوأ حالاً في الدين والدنيا من الكافر المستمر على كفره"[3]، فإن قتال هؤلاء الحكام وأعوانهم مقدم، عند الجماعات العاملة داخل هذه الدول، على قتال الدول الكافرة البعيدة عنهم نسبياً. وكل جهود المؤسسات السلفية الفقهية الرسمية في التأكيد على حرمة الخروج على ولي الأمر هي ساقطة من وجهة نظرهم لأن "الكفر" يُسقط إمامة أو ولاية ولي الأمر، بفرض انعقادها له ابتداءً، لأن الولاية لا تنعقد لصاحب بدعة[4] وتسقط إن انعقدت بالكفر. واعتبرت بعض الأدبيات السلفية المتطرفة أن هؤلاء الحكام ومؤسساتهم العسكرية وبعض المؤسسات المدنية هم من جنس العدو الصائل داخل دار الإسلام. وبفرض إسلامهم أصلاً، فإن الموقف السلفي المتطرف منهم أنهم ذوي ضرر عظيم وفساد على الدين والدنيا، وابن تيمية هنا كان واضحاً في أن "دفع ضرر العدو المفسد للدين والدنيا الذي لا يندفع إلا بذلك أولى. وإذا كانت السنة

---

[1] يتم الإستناد، على سبيل المثال، على فتوى بكفر من دخل تحت حماية الكافر وردت في الدرر السنية في الأجوبة النجدية، مجموعة رسائل سلفية من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصر جامع هذه الرسائل، جمع: عبد الرحمن محمد النجدي، بدون اسم دار نشر أو اسم مطبعة، الطبعة السادسة ١٩٩٦، المجلد ١٠، ص٤٣٥- ٤٣٦، ونصها (أما الدخول تحت حماية الكفار فهي ردة عن الإسلام).

[2] الصارم المسلول على شاتم الرسول، ابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٨، ص١٦٦

[3] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٢٨، ص ٢٢٨، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

[4] قال القاضي عياض: "أجمع العلماء على أن الإمامة لا تنعقد لكافر، وعلى أنه لو طرأ عليه الكفر انعزل، وكذا لو ترك إقامة الصلوات والدعاء إليها. وكذلك عند جمهورهم البدعة، وقال بعض البصريين تنعقد له وتستدام له لأنه متأول. فلو طرأ عليه كفر وتغيير للشرع أو بدعة خرج عن حكم الولاية وسقطت طاعته ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب إمام عادل إن أمكنهم ذلك". أنظر صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الإمارة، حديث رقم ١٧٠٩- ٧، المجلد ٦، ص ١٨٠، دار الفكر، بيروت ١٩٩٥

والإجماع متفقين على أن الصائل المسلم إذا لم يندفع صوله إلا بالقتل، قُتل، وإن كان المال الذي يأخذه قيراطاً من دينار"[١]. وعلى هذا فإن جهاد الدفع، دفع الصائل، والصائل هنا هو الحاكم ومؤسساته التي ترسخ حكمه، هو فرض عين على كل مسلم ومسلمة سوف يأثمون بتركه. ثم توالت، أو بالأحرى انهالت، بعد هذا الموقف المبدئي التفاصيل الشرعية للعمليات الإرهابية.

فبالنسبة للعدو الصائل داخل دار الإسلام، وعلى موقف بعض الأدبيات المتطرفة، فإن حتى الصغير الصائل يجب عليه القتل. يقول ابن تيمية "قتل الصائل جائز وإن كان صغيراً"[٢]، ويقول أيضاً "قتل الصبيان يجوز إذا قاتلوا المسلمين، بل يجوز قتلهم لدفع الصول على الأموال"[٣]. وفي إجابته على سؤال عن التتار، مع شهادتهم الشهادتين، فإنه يضع المبدأ العام لمن يعتبرون أعداءً صائلين داخل ديار الإسلام وعلى فرض تظاهرهم بالإسلام، يقول "هؤلاء معتدون صائلون على المسلمين، في أنفسهم وأموالهم وحرمهم ودينهم، وكلٌ من هذه يبيح قتال الصائل عليها، ومن قُتل دونها فهو شهيد"[٤]. وإذا أضفنا إلى ذلك حالة التسلط والديكتاتورية والمناخ البوليسي التي تعيشها كل الدول الإسلامية تقريباً بلا استثناء، برزت عندنا الحجة الأخرى للتوجهات المتطرفة في أعمالها الإرهابية داخل المجتمعات المسلمة والتي تبرزها أدبياتهم المنشورة بشكل متكرر.

برزت مسألة شديدة الخطورة والأهمية كنتيجة حتمية لتبني العنف المسلح داخل المجتمعات المدنية المسلمة، وهي مسألة سقوط الضحايا من النساء والأطفال مما لا ذنب لهم ولا جريرة حتى من وجهة نظر هذه الجماعات المتطرفة. وهنا تم استدعاء مسألة تداولتها العديد من كتب الفقه لتبرير سقوط هؤلاء الأبرياء كقتلى أو جرحى. هذه المسألة باتت تُعرف بمسألة "التترس". وخلاصة المسألة أنه في حال اتخاذ العدو الكافر أو المشرك أو العدو الصائل داخل أرض الإسلام دروعاً بشرية (ترس)، من النساء والأطفال المسلمين الأسرى لديه، يحمي بهم نفسه أو منشآته، فماذا سوف يكون موقف الجيش المسلم على الجهة المقابلة إذا أراد القتال ورمي هذا العدو. ولو أن

---

[١] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٢٨، ص ٢٩٤، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

[٢] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ١١، ص ١٤٦، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

[٣] المصدر السابق، ص ٢٣٤

[٤] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٢٨، ص ٢٩٤، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

موقف الفقهاء من هذه المسألة قد تباين وحمل تفصيلات عديدة، إلا أن الموقف المتطرف تبنى جواز رمي جيش الكفار أو العدو الصائل، وما سقط من قتلى أو جرحى من نساء المسلمين وأطفالهم فإن أجرهم يقع على الله. وبهذا الموقف (الشرعي) فإن أحد أهم العقبات الإنسانية والأخلاقية أمام هذه العمليات الإرهابية قد تم شرعنتها من وجهة نظرهم، وأصبحت فتاوى مسألة التترس جزءاً هاماً لا ينفصل عن أي سياق متطرف خلال تعرضه لإشكاليات الأعمال المسلحة داخل المجتمعات المسلمة.

وفي صدد مسألة التترس، يقول ابن تيمية "اتفق علماء المسلمين على أن جيش الكفار إذا تترسوا بمن عندهم من أسرى المسلمين، وخيف على المسلمين الضرر إذا لم يقاتلوا، فإنهم يُقاتَلون، وإن أفضى ذلك إلى قتل المسلمين الذين تترسوا بهم (...) وهؤلاء المسلمون إذا قُتِلوا كانوا شهداء، ولا يُترك الجهاد الواجب لأجل من يُقتل شهيداً، فإن المسلمين إذا قاتلوا الكفار فمن قُتل من المسلمين يكون شهيداً، ومن قُتل وهو في الباطن لا يستحق القتل لأجل مصلحة الإسلام كان شهيداً"[1]. وقال في مكان آخر "بل لو كان فيهم قوم صالحون من خيار الناس ولم يمكن قتالهم إلا بقتل هؤلاء لقُتِلوا أيضاً، فإن الأئمة متفقون على أن الكفار لو تترسوا بمسلمين وخيف على المسلمين إذا لم يُقاتَلوا فإنه يجوز أن نرميهم ونقصد الكفار، ولو لم نخف على المسلمين جاز رمي أولئك المسلمين أيضاً في أحد قولي العلماء. ومن قُتل لأجل الجهاد الذي أمر الله به ورسوله، هو في الباطن مظلوم، كان شهيداً وبعث على نيته، ولم يكن قتله أعظم فساداً من قتل من يُقتل من المؤمنين المجاهدين"[2]. كما أيضاً تم الاستشهاد بنصوص أتت في مؤلفات الإمام الجصاص والقرطبي والسرخسي والكاساني، ضمن آخرين، لهذه الغاية.

هذه الفتوى، أو بالأحرى هذا الموقف من مسألة التترس، هو ما يستند عليه المتطرفون في مسألة سقوط الضحايا من النساء والأطفال نتيجة لعملياتهم المسلحة. إذ أنهم يعتبرون أن النظام الكافر أو المرتد من وجهة نظرهم قد تترس (اتخذ دروعاً بشرية) من هؤلاء النساء والأطفال في الأهداف التي يستهدفها هؤلاء من فنادق ومحطات سكك حديد ومطاعم ومطارات ومباني مدنية وغيرها كثير. ومع أنني اطلعت على الكثير من الأدبيات السلفية المتطرفة التي تتبنى هذه الفتوى لتبرير القتل العشوائي، إلا أنني لم أقرأ ابداً لأي من هؤلاء ما يبين كيف يكون أطفال ونساء وشيوخ جالسين على مقاعد مطعم أو في طريقهم لمنازلهم أو في أماكن عملهم جزءاً من ترس أو درع بشري يستخدمه النظام ليحمي به نفسه؟ إذ يبدو أن هذه الجزئية لا تحتل أية أهمية في

---

[1] المصدر السابق، ص ٢٩٨

[2] المصدر السابق، ص ٢٩٢- ٢٩٣

الذهنية المتطرفة أمام الرغبة الجامحة لشرعنة أفعال لا يجب أن يُنظر إليها إلا على أنها وحشية وسادية في أسوأ درجاتها.

ومن أمثلة التفصيل في مسائل القتل، ما جاء عند عبدالله عزام في كتابه عن الجهاد، وهذه بعض أمثلة:

"من كان به فائدة للمشركين أو غيرة[١] فإنه يُقتل، شيخاً كان أو راهباً أو مُقعداً"[٢]. "إذا كان الفقهاء باتفاق أباحوا قتل المسلمين حالة تترس الكفار بهم، فكيف لا يبيحون حرب الكفار إذا كان معهم أطفالهم ونساؤهم؟ هل حرمة دماء نساء المشركين وأطفالهم أشد حرمة من دماء المسلمين؟ ثم إن المنع من قتل النساء اليوم إن كانت المرأة لا تشترك في الحرب ولا تدخل الجيوش ولا تعتنق مبادئ كالشيوعية وغيرها تقاتل دونها وتموت في سبيلها"[٣]. "أما النساء الشيوعيات في أفغانستان فيجب قتلهن سواء اشتركن في الحرب أو الرأي أم لم يشتركن، وسواء انفردن أو اختلطن، وسواء كانت واحدة أو مجموعة، لأنهن ذوات عقائد يكافحن ضد الإسلام ويؤذين الإسلام والمسلمين"[٤]. "كل ما فيه مصلحة للمسلمين أو مضرة بالكافرين أثناء المعركة أو الإعداد لها يجوز فعله، سواء كان هذا الفعل قتل إنسان أو حيوان أو قطع شجر أو تدمير بناء، لأن المقصود بالمعركة ابتداء وانتهاء إزالة الفتنة ونشر الدعوة وإعلاء دين الله. فإذا أباح الإسلام قتل البشر الذين يقفون أمام الدعوة، فمن باب أولى يجوز إتلاف أموالهم إن كان فيها إضرار بهم أو إجبار لهم على الخضوع لهذا الدين"[٥].

وضمن نفس السياق التبريري لقتل الأبرياء من النساء والأطفال والشيوخ، يستخدم المنهج السلفي المتطرف حديثاً نبوياً يرد ضمن أحاديث الفتن في صحيح مسلم. ففي هذا الصحيح روى عبدالله بن الزبير عن خالته السيدة عائشة حديثاً منطوقه (عبث[٦] رسول الله (ص) في منامه. فقلنا: يا رسول الله، صنعت شيئاً في منامك لم تكن تفعله. فقال: العجب إن ناساً من أمتي يؤمون بالبيت برجل من قريش، قد لجأ بالبيت، حتى إذا

---

[١] يقصد غيرة عليهم.

[٢] في الجهاد آداب وأحكام، د. عبدالله عزام، مكتبة الجيل الجديد – دار ابن حزم، صنعاء – بيروت ١٩٩٢، ص٢٠

[٣] المصدر السابق، ص ١٧- ١٨

[٤] المصدر السابق، ص ٢١

[٥] المصدر السابق، ص ٢٢

[٦] عبث أي اضطرب بجسمه، وقيل حرك أطرافه كمن يأخذ شيئاً أو يدفعه. أنظر صحيح مسلم بشرح النووي.

كانوا بالبيداء خُسف بهم. فقلنا: يا رسول الله، إن الطريق قد يجمع الناس. قال: نعم، فيهم المستبصر والمجبور وابن السبيل، يهلكون مهلكاً واحداً ويصدرون مَصَادر شتى، يبعثهم الله على نياتهم)[1]. وأيضاً روى هذا الحديث عبيدالله بن القبطية ولكن هذه المرة عن السيدة أم سلمة بدلاً من السيدة عائشة فقال (دخل الحارث بن أبي ربيعة وعبدالله بن صفوان وأنا معهما على أم سلمة، أم المؤمنين، فسألاها عن الجيش الذي يُخسف به، وكان ذلك أيام ابن الزبير...الخ)[2]، وفي نهاية الحديث يؤكد النبي (ص) بأن من كان كارهاً لما يفعله هذا الجيش ولكنه خسف به معهم بأنه (يُبعث يوم القيامة على نيته)، ثم يؤكد أحد رواة الحديث أن الخسف هو بـ (بيداء المدينة) بالذات. ومرة ثالثة يروي الحديث عبدالله بن صفوان أيضاً ولكن تختلف، وللمرة الثالثة أيضاً، زوجة النبي (ص) الذي تروي الحديث، إذ هذه المرة هي السيدة حفصة[3]. وفي المرة الرابعة عن عبدالله بن صفوان أيضاً ولكن لا يتم فيه تسمية من روت الحديث ولكنها تكنى في الحديث بـ "أم المؤمنين" فقط، وفي نهاية الحديث يقول لنا أحد رواة الحديث أن السؤال قد تم (وأهل الشام يسيرون إلى مكة)[4]. ووجه الاحتجاج عند المنهج السلفي المتطرف هو أن هذا الخسف الذي قتل الجيش الذي كان متوجهاً لهذا "العائذ" بالبيت الحرام لم يفرق فيه بين الظالم والبريئ، فالكل قد تم قتلهم بلا استثناء، ولكنهم في الآخرة سوف يُبعثون على نياتهم. ومن هذا يستنتجون جواز قتل الأبرياء إذا اختلطوا بمن يكفرونهم ولكن من دون تعمد قتلهم.

تعرض إلى نقد هذا الحديث أعلاه أحد المصادر الحديثة التي تطرقت إلى نقد وتحليل سلطة النص وجدلية السلطة في الإسلام[5]. فقد لاحظ هذا المصدر أن السيناريو الذي يصفه هذا الحديث يتطابق تماماً مع تسلسل الأحداث التاريخية التي حدثت لعبدالله بن الزبير حتى انتهت بمقتله في مكة. فقد لاحظ أن "عبدالله بن الزبير أصبح (عائذاً بالبيت) يحتمي به من سطوة بني أمية، وهو يعلن الخروج على سلطانهم (...) وتوقعه لجيش أموي آت لا ريب فيه من قبل الشام، حيث لابد أن يمر في طريقه إلى مكة

---

[1] صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الفتن، حديث رقم ٢٨٨٤، المجلد ٩، الجزء ١٨، ص ٦- ٧، دار الفكر، بيروت ١٩٩٥

[2] المصدر السابق، حديث رقم ٢٨٨٢، ص ٥

[3] المصدر السابق، حديث رقم ٢٨٨٣، ص ٦

[4] المصدر السابق، حديث ٣٨٨٣- م١، ص ٦

[5] السلطة في الإسلام، عبد الجواد ياسين، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، بيروت ٢٠٠٠

(ببيداء المدينة)، ولقد جاء هذا الجيش بالفعل مرتين، مرة في أعقاب الحرة[١] بقيادة حصين بن نمير السكوني والثانية بقيادة الحجاج بن يوسف"[٢]. ثم يتساءل الباحث "هل كان هذا الحديث نصاً دعائياً استخدمه الزبيرون للتثبيط في فترة توقعهم لجيش الشام؟"[٣]. ويشير أيضاً، كما نقل لنا الإمام النووي شارح صحيح مسلم قول القاضي عياض، أن أم سلمة قد توفيت في خلافة معاوية ولم تدرك أيام ابن الزبير عندما "عاذ" بالبيت، فكيف يقول راوي الخبر أنه سألها في أيام ابن الزبير؟ وأيضاً لاحظ الباحث "أن هذا الحديث ظهر إلى الوجود (وأهل الشام يسيرون إلى مكة)"، ولاحظ أيضاً أن الطبري في تاريخه، في حوادث سنة ٦٣ هـ، قد نص على أن عبدالله بن الزبير كان يتوقع جيشاً يغزوه من الشام، وأن عبدالله بن الزبير كان يُسمى (العائذ) وعلق قائلاً "اللقب الذي كان يتلقب به ابن الزبير مطابق للحديث"[٤]. ومن هذا كله خرج الباحث بالنتيجة التالية:

"كان الزبيريون، وليس بالضرورة عبدالله بن الزبير، يتعاطون التنصيص السياسي في خصومتهم الدامية مع الأمويين. وقد ثبت ذلك على نحو قاطع فيما أوردناه عن خبيب بن عبدالله بن الزبير الذي كان يكثر من الطعن على بني أمية بأحاديث ينسبها إلى النبي (ص) حتى بطش به بنو أمية في خلافة الوليد بن عبد الملك"[٥].

بعد مسألة التترس وشرعنة قتل الأبرياء برزت مسألة التفجيرات الانتحارية. وفي سبيل هذه الغاية تم الاستشهاد بمسألة أخرى وهي مسألة الانغماس في صفوف العدو لشرعنة هذه العمليات. وفي مسألة الانغماس هذه، يُجوّز الفقهاء أن يدخل الرجل في صفوف الجيش الكافر (ينغمس فيهم) حتى وإن غلب على ظنه أنه سوف يُقتَل ولا يرجع، ولا يعتبرون هذا انتحاراً أو أنه ألقى بنفسه إلى التهلكة بهذا الفعل لأنه قصد مصلحة الجهاد. وفي هذا الصدد يقول ابن تيمية "جوَّز الأئمة الأربعة أن ينغمس المسلم في صف الكفار، وإن غلب على ظنه أنهم يقتلونه، إذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين"[٦].

---

[١] يقصد موقعة الحرة في أيام يزيد بن معاوية بن أبي سفيان حيث استبيحت المدينة المنورة يفعل بها الجيش ما يشاء لمدة ثلاثة أيام، وقتل فيها ما تبقى من أهل بدر، وافتضت الأبكار وسرقت الأموال ونهبت البيوت وضربت الأعناق صبراً.

[٢] المصدر السابق، ص ٣١٤ - ٣١٥

[٣] المصدر السابق.

[٤] المصدر السابق.

[٥] المصدر السابق.

[٦] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٢٨، ص ٢٩٤، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

والموقف المتطرف ينطلق من أن مسألة الانغماس تتشابه مع العمليات الانتحارية من حيث أن كليهما يُقصد به مصلحة المسلمين، مع غلبة الظن بأن الانتحاري لن يرجع بعد أن يفجر نفسه في وسط الكفار أو مؤسساتهم، أي انغمس فيهم. إلا أن المؤسسة السلفية الرسمية المعاصرة وقفت موقفاً رافضاً من هذه العمليات، إذ أنها أفتت بأن من يقوم بهذه العمليات الانتحارية بأن يلف المتفجرات حول جسمه ثم يفجرها هو كالقاتل نفسه، وسيعذب في النار خالداً فيها[1].

أما مسألة الاغتيالات والقتل فقد أخذت حيزاً كبيراً في وعي الإنسان المسلم قبل غيره بكثير. فلو ركزنا اهتمامنا فقط على الخمس والعشرين سنة الماضية، لوجدنا أن المؤسسة الدينية الرسمية مع التوجهات المتطرفة قد تسابقت فيما بينها في إصدار فتاوى القتل لأسباب متعددة. فالإمام الخميني مثلاً أصدر فتوى بقتل الكاتب البريطاني، الهندي الأصل، سلمان رشدي بسبب روايته آيات شيطانية عام ١٩٨٩، والذي لولا الفتوى لما سمع أحد بسلمان رشدي ولا اهتم بروايته الركيكة، ليختفي بعدها عن الأنظار، ثم يتم طعن مترجم الرواية إلى اليابانية حتى الموت بعد الفتوى بسنتين، ثم بعد ذلك يتم طعن المترجم الإيطالي في ميلانو والمترجم النرويجي في أوسلو. ثم تداعيات ومقدمات محاولة قتل نجيب محفوظ الكاتب المصري الحائز على جائزة نوبل للسلام بسبب روايته أولاد حارتنا. وقبلها مقتل الكاتب فرج فودة. ثم فتوى بقتل الكاتبة البنغلاديشية تسليمة نسرين، وقبلها تكفير الكاتبة المصرية نوال السعدواي. ثم تداعيات تكفير الدكتور نصر حامد أبو زيد والحكم بتفريق زوجته عنه، وهذا يعني بالطبع الحكم بارتداده مما اضطره للهجرة إلى هولندا معها. ثم قتل المخرج الهولندي فان غوخ بسبب فيلم مسيء للإسلام. والمطالبة بإقامة الحد على الكاتب الروائي السوري حيدر حيدر بسبب روايته (وليمة لأعشاب البحر)، والروائي السوري ايضاً ممدوح عزام بسبب روايته (قصر المطر) لتعرضه للطائفة الدرزية. ثم فتاوى متعددة بقتل مجموعة من رسامي الكاريكاتير بسبب رسوم مسيئة للنبي (ص). هذا كله، وغيره، خلق انطباعاً عاماً في وعي الإنسان العادي بأن الإسلام ينزع نحو العنف لتأكيد وجهة نظره.

---

[1] أنظر على سبيل المثال إجابة الشيخ محمد العثيمين على سؤال من مجلة الفرقان، حيث أجاب (الذي يجعل المتفجرات في جسمه من أجل أن يضع نفسه في مجتمع من مجتمعات العدو قاتل لنفسه، وسيُعذب بما قتل به نفسه في نار جهنم خالداً فيها مخلداً). وكذلك فتوى الشيخ صالح الفوزان تحت عنوان (الذين يقومون بأعمال التفجير خارجون على حكم الإسلام) حيث تطرق بشكل عام إلى كل أعمال التفجيرات، سلسلة وصايا وتوجيهات للشباب، ١- ٤، الشيخ صالح فوزان الفوزان، المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد في حوطة سدير، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية ١٤٢٥ هـ، ص١١٦

ومن الواضح أن المؤسسة الفقهية الرسمية تتسرع أحياناً في إطلاق فتاوى القتل مما يدعم، معنوياً على الأقل، الموقف المتطرف في أعماله المشابهة والتي ينفذها يمنة ويسرة. فمثلاً، أفتى الشيخ عبد العزيز بن باز بخصوص مقالة نُشرت في صحيفة تناولت قضية اجتماعية بأن من عاب تعدد الزوجات ودعا إلى محاربته يجب استتابته، وإن لم يتب وجب أن يُقتل مرتداً ويكون ماله فيئاً لبيت المال لا يرثه أقاربه[1]. وكذلك أفتى بوجوب إستتابة من أنكر بأن المرأة ناقصة عقل ودين، فإن تاب وإلا وجب قتله، وكان هذا أيضاً ردة فعل على مقالة في صحيفة[2]. وأيضاً أفتى بوجوب إستتابة من أنكر أن الأرض ساكنة (قارة) وأن الشمس هي التي تدور حولها، فإن تاب وإلا قُتل مرتداً[3]. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، ولكن تم الإستناد على مبدأ ورد عند عدد من فقهاء المسلمين، ومنهم ابن تيمية، في "أن المفسد متى لم ينقطع شره إلا بقتله، فإنه يُقتل"[4]، لتخرج فتاوى القتل والاغتيال هذه المرة عامة ومن دون تحديد لشخص معين مما يعني أن من الممكن جداً أن يستند عليها أي شخص لينفذ عملية اغتيال طالباً من ورائها مرضاة الله باسم هذه الفتاوى. وكمثال على هذه الفتاوى العامة بالقتل والاغتيال هي فتوى الشيخ صالح اللحيدان، عضو هيئة كبار العلماء ورئيس مجلس القضاء السعودي، بقتل ملاك القنوات الفضائية العربية التي تدعم الفساد من وجهة نظره. إذ قال في لقاء له في برنامج تلفزيوني[5] في معرض إجابته على سؤال عن "الفتن" التي يجلبها أصحاب القنوات الفضائية في شهر رمضان "من يدعو إلى الفتن إذا قُدر على منعه ولم يمتنع قد يحل قتله، لأن دعاة الفساد في الاعتقاد أو في العمل إذا لم يندفع شرهم بعقوبات من دون القتل جاز قتلهم قضاء. فالأمر خطير لأن الله جل وعلا

---

[1] مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، الشيخ عبد العزيز بن باز، جمع: محمد الشويعر، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض ١٩٩٢، المجلد ٣، ص٢٢٩- ٢٣٥

[2] المرجع السابق، ص١٦٥- ١٦٩

[3] الأدلة النقلية والحسية على إمكان الصعود إلى الكواكب وعلى جريان الشمس وسكون الأرض، الشيخ عبد العزيز بن باز، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض ١٤٠٢ هـ. كما توجد الرسالة في مجموع فتاوى ومقالات الشيخ عبد العزيز بن باز. وأنظر كذلك المصدر السابق، ص ١٥٦

[4] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٢٨، ص ١٩١، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

[5] برنامج نور على الدرب.

لما ذكر قتل النفس قال﴿أو فساد في الأرض﴾[1]، فالإنسان يُقتل بالنفس أو بالفساد في الأرض، وإفساد العقائد وإفساد الأخلاق والدعوة لذلك نوع من الفساد العريض في الأرض". ثم خرج الأمر، وللأسف، حتى إلى حدود السخافات عندما قال الشيخ محمد المنجد في برنامج تلفزيوني عن الشخصية الكارتونية الشهيرة ميكي ماوس بأنه "شخصية عظيمة عند الأطفال رغم أنه يُقتل في الحل والحرم". هذه الفتاوى والآراء بالقتل والاغتيال لا تختلف في جوهرها عن الموقف السلفي المتطرف إلا في أن الأولى تدعمها دول ومجتمعات وفضائيات تلفزيونية وإذاعة ومنشورات وصحف وكتب، بينما الثانية المتطرفة تعمل في الخفاء لتفاجئ الناس بأصوات طلقات الرصاص وإنفجارات القنابل وصراخ الجرحى ومناظر الأشلاء والدماء والقتلى.

[1] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٣٢

أسامة بن لادن

أسامة بن محمد بن لادن، "مجدد الزمان وقاهر الروس والأمريكان" كما تطلق عليه الأدبيات الجهادية المتوفرة. بل إنهم يجزمون بأن كل ما قام به أسامة هو نوع من أنواع الفتوحات العسكرية فهو "صاحب الفتوحات المعاصرة بدءاً بمأسدة الأنصار وصولاً إلى نيويورك وواشنطن وما تلاها من فتوحات وغزوات"[1]. وهو أيضاً في هذه الأدبيات "راهب الليل، فارس النهار، قليل الكلام، كثير الفعال، البطل الهُمام، مُسعِّرُ الحرب ومعه الرجال"[2]. فأسامة بن لادن بلا شك أصبح مُلهماً للكثير من أفراد التيار السلفي المتطرف بشقيه الدعوي والعسكري. فـ "الإمام"، كما أصبح يُطلق عليه، هو نموذجاً حياً لحياة السلف ومنهجهم من وجهة نظر هؤلاء. فمَن في عالمنا هذا اليوم يُضحّي بحياة تدعمها مئات الملايين من الدولارات أو الريالات، وربما أكثر، في سبيل "منهج" أو في سبيل "عقيدة"، ثم ليعيش في كهوف تورا بورا، أو في خنادق ترابية تحت الأرض ومن فوقه قنابل الأمريكان "الذكية"[3]، أو مشرداً طريداً متنقلاً بين

---

[1] أسامة بن لادن مجدد الزمان وقاهر الأمريكان، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية مؤرخة ٢٥- ٥- ١٤٢٤ هـ.

[2] المصدر السابق.

[3] كتب أسامة بن لادن عن معركة تورا بورا ما يلي "كان عددنا يصل إلى ثلاثمائة مجاهد وكنا قد حفرنا مائة خندق منتشرة في مساحة لا تزيد عن ميل مربع، بمعدل خندق لكل ثلاثة اخوة. حتى نتلافى الإصابات البشرية الكبيرة من القصف، وقد تعرضت مراكزنا منذ الساعة الأولى للحملة الأمريكية في العشرين من رجب لعام ألف وأربعمائة واثنين وعشرين للهجرة الموافق السابع من أكتوبر لسنة ألفين وواحد ميلادية لقصف مركز، ثم استمر ذلك القصف بشكل متقطع إلى منتصف رمضان. وبعدها في صبيحة السابع عشر من رمضان بدأ قصف شديد جداً وخاصة بعد ما تأكدت القيادة الأمريكية بوجود بعض قيادات القاعدة في تورابورا بما فيهم العبد الفقير والأخ المجاهد الدكتور أيمن الظواهري، وأصبح القصف على مدار الساعة فلم تكن تمر علينا ثانية بدون طائرات حربية فوقنا ليلاً أو نهاراً حيث تفرغت غرفة قيادة وزارة الدفاع الأمريكية مع جميع القوى المتحالفة معها لنسف وتدمير هذه البقعة الصغيرة وإزالتها من الوجود. فكانت الطائرات تصب حممها فوقنا وخصوصا بعد أن أنهت مهماتها الأساسية في أفغانستان، وكانت القوات الأمريكية تقصفنا بالقنابل الذكية

السودان وأفغانستان وباكستان، في حين أن بعض الدعاة الإسلاميين اليوم ممن يتنافسون على الفضائيات والندوات والمؤتمرات والفتاوى، أصبحت مداخيلهم منها مادة دسمة لبعض الصحف والمجلات وتُقدّر بالملايين من الدولارات أو أن أعينهم ترى كل شيء إلا ما يحدث في داخل الدول التي يحملون جنسيتها.

أسامة بن لادن، سيرته، منهجه، أقواله، بل مجرد مقابلته أو رؤيته، أصبحت لدى هؤلاء مصدراً للإلهام الذي يدفعهم إلى تقديم حياتهم، من خلال حزام ناسف يربطونه حول أجسادهم، في سبيل هذا المنهج الذي يتربع على عرشه بدون أي منافس حقيقي أسامة بن لادن. بل حتى من سبقوه في تبني الفكر السلفي المتطرف والمسلح، وفاقوه بمراحل عديدة في الإنتاج الفكري والفقهي لهذا المنهج، وتعرضوا للاعتقال والمحاكمة والسجن والتعذيب بسنوات سبقت أسامة بن لادن بكثير، نراهم يمثلون عنصراً ثانوياً إذا ما ظهروا بجانبه أو تمت مقارنتهم به. فهو "المثل الأعلى" الحي المتحرك والذي يجسد التمرد والانتصار على الحالة الراهنة للضعف وهزائم "الأمة" البادية على كل معركة خاضتها الأمم الإسلامية والعربية بشقيها السياسي والعسكري، ومن جهة أخرى، هو يُمثل لهؤلاء تلك الحالة النفسية التي تتحرق شوقاً إلى الانتصار للنفس بعد أن سئموا من إدارة صفحة خدهم الأخرى لمن هم في داخل حدود دولهم وخارجها. إنه التمازج بين منهج وعقيدة ترفضها الأغلبية المطلقة للشعوب المسلمة، وبين حالة الرضى الخفية لنفس هذه الشعوب لِما يفعله أسامة فيما يخص القوى الاستعمارية المهيمنة أو القوى المحلية الحاكمة. هذا التمازج، المتناقض ظاهرياً، هو من القوة بحيث أن مشاهد القتلى من المدنيين الأبرياء في العراق والأردن والسعودية والمغرب والجزائر واندونيسيا وباكستان واوروبا الغربية وأمريكا وغيرها من الدول أصبحت مؤثرة آنياً ولحظياً وعلى المدى القصير، ولكن حالما تختفي هذه المشاهد من شاشات التلفاز والصحف نرى وبوضوح بروز تلك النزعة التبريرية والتي تسقط أسباب هذه الأفعال ليس على

والقنابل ذات آلاف الأرطال والقنابل العنقودية وكذلك كانت القنابل الخارقة للكهوف، وقد كانت قاذفات القنابل كطائرات بي اثنين وخمسين تحوم الواحدة منها لأكثر من ساعتين فوق رؤوسنا وترمي في كل دفعة من عشرين إلى ثلاثين قنبلة، وكانت طائرات السي مئه وثلاثين المعدلة ترمينا ليلاً بالأبسطة المتفجرة وغيرها من القنابل الحديثة".

وكانت نتيجة كل هذا المجهود الأمريكي كما يحدثنا ابن لادن "الفشل الهائل الذريع لتحالف الشر العالمي بجميع قواه على مجموعة صغيرة من المجاهدين، على ثلاثمائة مجاهد في خنادقهم داخل ميل مربع في درجة حرارة بلغت عشر درجات تحت الصفر، وكانت نتيجة المعركة إصابتنا في الأفراد بست في المائة تقريباً نرجوا الله أن يتقبلهم في الشهداء وأما أصابتنا في الخنادق فكانت بنسبة اثنين في المائة والحمد لله".

رسالة إلى إخواننا المسلمين في العراق (١)، أسامة بن لادن، نسخة رقمية.

"المنهج" الذي يبيح قتل "الكفار والمرتدين" ويشجع على "جهاد الطلب" ويلغي بالقوة والسلاح إن لزم الأمر كل شذوذ عن "منهج السلف" كما يفهمونه، ولكن على السياق الدولي العام ونظريات المؤامرة وطلب الثأر والدكتاتوريات القائمة، ثم تختفي فجأة من هذا السياق دماء ودموع هؤلاء المدنيين الأبرياء الذين سقطوا منذ فترة وجيزة ماضية وكأنهم جزء من تاريخ سحيق غابر لا يرد ذكرهم إلا على سبيل الذكرى والدرس أو الصمت لفترة وجيزة، ثم الاسترسال في السياق الذي سبق ورود ذكرهم مباشرة. هذه الحالة، هذا التمازج، هو في الحقيقة الإنتصار الحقيقي لأسامة بن لادن عند هذه الشعوب، وإلا كيف نفسر هذا النجاح الحركي له والذي يمثل ذروة الفشل التكنولوجي والإستخباراتي للطرف المناهظ والذي تدعمه الأقمار الصناعية وبرامج التمثيل الرقمي لطبيعة وجغرافية الأرض من خلال الكمبيوترات فائقة السرعة وتكنولوجيا تعقّب الإشارات الرقمية والسلكية واللاسلكية وجيوش الجواسيس والمخبرين من كل جنس ولون ومذهب وأموال الجوائز الخيالية المرصودة على رأسه وعلى رؤوس من حوله؟!

أسامة بن لادن يشغله في الحقيقة محورين أساسيين، التكفير (الولاء والبراء) وقضية ممارسة الرفض من خلال حمل السلاح. هذان المحوران هما البارزان في كل ما استطعت أن أطّلع عليه من أدبياته. فمن وجهة نظره لا مجاملة أو تمييع أو محاباة عندما يتعلق الأمر بالولاء والبراء أو بـ "الجهاد" المسلح، بل الكلام يجب أن يكون صريحاً، مباشراً، وفي صلب الموضوع. وبسبب هذان المحوران وما تستدعيهما من نتائج بديهية على أرض الواقع المعاش، كانت قضيتا الأمن والأمان، أو حرمة دماء المسلمين والمستأمنين، عنصران حاضران في خطابه لكل من انتقده أو شكك في منهجه. يقول أسامة:

"كثر الحديث في بلاد الحرمين عن ضرورة الأمن والأمان وعن حرمة دماء المسلمين والمستأمنين، وعلى أهمية الألفة والاجتماع وخطورة الفرقة والنزاع، وزعموا أن المجاهدين يتحملون ما آلت إليه الأمور في بلاد الحرمين. ومحض الحقيقة الواضحة أن المسؤولية تقع على عاتق النظام حيث فرط في الشروط المطلوبة للمحافظة على الأمن والدماء، والألفة والاجتماع، وذلك بعصيانه لله تعالى وارتكابه الكبائر التي تُعرّض البلاد لوعيد الله وعقابه، وقد ذكر الله لنا قصص العصاة وعقابهم لنعتبر"[1].

---

[1] النزاع بين حكام آل سعود والمسلمين والسبيل إلى حله، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ذو القعدة ١٤٢٥ هـ.

فمن وجهة نظر أسامة، فإن انعدام الأمن والأمان ما هما إلا نتيجتان لعصيان الله وإرتكاب الكبائر. وقد يتعاطف هنا الكثير مع مثل هذا الطرح، أو الشعار إذا أردنا مصطلح أدق، الذي يدغدغ المشاعر الدينية لكل من ينتمي إلى الإسلام كدين، ولكن ما يفوته هنا هو أن لكل مسلم، على الحقيقة والواقع، مفهومه الشخصي لـ "عصيان الله وإرتكاب الكبائر". هذا المفهوم الشخصي لا ينعكس بالضرورة على مفهوم أسامة لها، بل الحقيقة هي أنها لا تنعكس حتى على مفهوم جاره الملاصق لداره أو مقر عمله أو دكان تجارته. فعصيان الله كلمة مطاطة جداً، دخل فيها وخرج، لأسباب متعددة ومتباينة في كل فترات التاريخ الإسلامي، العديد من الممارسات والأفكار بحيث أصبح رجل الدين أو الفقيه أو الشيخ أو الإمام أو آية الله أو المرجع وسيلة أو أداة تتقاذفها المصالح والأهواء والصراعات والقناعات الشخصية والنتائج والضغوط النفسية والمجتمعية المحيطة به، وهذا ما انعكس أيضاً على الفرد وفهمه وقناعاته. فمثلاً، هل السياحة الصيفية في أي بلد مسلم والتي يقوم بها من ينتمي إلى دين غير الإسلام هو نوع من عصيان الله من جانب المسلمين بسبب سماحهم لهم بذلك؟ إذا اعتقد القارئ الكريم بأن الإجابة سهلة ومباشرة، فإنه أبعد ما يكون عن الحقيقة، وليتذكر فقط حوادث الهجوم على السياح الأجانب في مدينة الأقصر (مصر) مثلاً، ثم ليرجع على كرسيه إلى الوراء قليلاً وليفكر مرة أخرى.

يحدد أسامة بن لادن أوصاف المنهجين المتصارعين على أرض المسلمين بسبب حكامهم، فيقول:

"إنّ خلاف الأمة التي يتقدمها العلماءوالدعاة المخلصون والتجار وشيوخ القبائل مع نظام حكمكم ليس خلافاً عارضاً ولا نزاعاً عابراً، بل هو صراع متأصل بين منهجين ونزاعٌ عميق بين عقيدتين. صراع بين المنهج الرباني المتكامل الذي أسلم الأمر لله في جميع شأن منهجه ﴿ قل إنّ صلاتي ونُسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين. لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين﴾[1]، منهج لا إله إلا الله محمد رسول الله بكل دلالاتها ومقتضياتها، وبين المنهح العلماني الصارخ، منهج ﴿ أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض﴾[2]، منهج الذين ﴿ يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون﴾[3]"[4].

---

[1] القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآيتين ١٦٢- ١٦٣

[2] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٨٥

[3] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٩

[4] خطاب إلى أبي رغال، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ٥- ٣- ١٤١٦ هـ.

ومن الملفت للنظر أن أسامة بن لادن يعيد نفس هذه الفقرة أعلاه، مع زيادات متعددة، في رسالة أخرى مؤرخة بعد تسع سنوات من تاريخ الأولى. فهو يفتتح فقرته الجديدة بجملة معبرة تلخص موقفه تماماً من مسألة الحكام، فيقول:

"إن الحاكم له دين آخر"[1].

ثم يورد أسامة نص الفقرة أعلاه مع اختلاف بسيط في بعض الألفاظ، ولكنه يزيد في آخرها عند حديثه عن المنهج العلماني "منهج الذين يتخذ بعضهم بعضاً ارباباً من دون الله، منهج الذين قال الله فيهم ﴿وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أَنزل اللَّهُ وإلى الرسول رأَيت المنافقين يصدون عنك صدودا﴾[2]"[3].

ولكن عندما يشرح أسامة ماذا يقصد بهذا الخلاف، نجد أن المسألة أخطر بكثير مما يفهمه القارئ من الاقتباس أعلاه لأول وهلة. فبعد أن ينبهنا ابن لادن أولاً بقوله:

"نحن لا نتكلم عن أمور صغائر، وإنما نتكلم عن أكبر الكبائر، الشرك بالله الذي تُحكم به البلاد، وموالاة الأعداء الذي هو من نواقض الإسلام"[4].

ثم يزيدنا شرحاً فيقول "خلافنا مع الحكام ليس خلافاً فرعياً يمكن حله، وإنما نتحدث عن رأس الإسلام، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فهؤلاء الحكام قد نقضوها من أساسها بموالاتهم للكفار، وبتشريعهم للقوانين الوضعية، وإقرارهم واحتكامهم لقوانين الأمم المتحدة الملحدة. فولايتهم قد سقطت شرعاً منذ زمن بعيد، فلا سبيل للبقاء تحتها"[5].

فالخلاف إذاً ليس خلافاً يمكن حله بالحوار والمناقشة، إذ أن الكفر بواح واضح من وجهة نظره "فلا سبيل إلى البقاء تحته" وإنما يجب الانقلاب عليه ومحاربته. هذا الكفر البواح له جانبين، الأول هو موالاتهم للكفار، والثاني هو تشريعهم للقوانين

---

[1] النزاع بين حكام آل سعود والمسلمين والسبيل إلى حله، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ذو القعدة ١٤٢٥ هـ.

[2] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٦١

[3] المصدر السابق.

[4] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ١، نسخة رقمية.

[5] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ٢، نسخة رقمية.

الوضعية. وعلى عادة السلفيين، فإن أسامة يسعى إلى إقامة الدليل على مخالفيه. هذا هو دليله:

"إن مما لاشك فيه ولا نزاع بين العلماء أن موالاة الكفار ومناصرتهم ضد المسلمين تعتبر ناقضاً قطعياً من نواقض الإسلام، وقد ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية و الشيخ محمد بن عبد الوهاب في نواقض الإسلام العشرة"[1].

ونواقض الإسلام العشرة المذكورة عند الشيخ محمد بن عبد الوهاب هي هذه[2]:

١- الشرك في عبادة الله.

٢- من جعل بينه وبين الله وسائط، يدعوهم ويسألهم الشفاعة ويتوكل عليهم فإنه يكفر إجماعاً.

٣- من لم يُكفّر المشركين، ومن يشك في كفرهم، أو صحح مذهبهم، كفر.

٤- من اعتقد أن هَدي غير النبي (ص) أكمل من هديه، أو أن حُكم غيره أحسن من حكمه، كالذين يفضلون حكم الطواغيت على حكم الرسول (ص)، ويفضلون حكم القوانين على حكم الإسلام[3].

٥- من أبغض شيئاً مما جاء به الرسول (ص)، ولو عمل به، كفر.

٦- من استهزأ بشيء من دين الرسول أو ثوابه أو عقابه، كفر.

٧- السِّحر، من فعله أو رضي به، كفر.

٨- مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين.

٩- من اعتقد أن بعض الناس يسعه الخروج عن شريعة محمد (ص) فهو كافر.

١٠- الإعراض عن دين الله، لا يتعلمه ولا يعمل به.

ويقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب عن هذه العشرة "لا فرق في جميع هذه النواقض بين الهازل والجاد والخائف، إلا المُكرَه"[1].

---

[1] خطاب إلى أبي رغال، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ٥- ٣- ١٤١٦ هـ.

[2] رسالة في نواقض الإسلام، الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ضمن مجموعة التوحيد، الرسالة الثامنة، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩١، ص٢٤- ٢٦

[3] عقيدة التوحيد، الشيخ صالح فوزان آل فوزان، وهو ينقل عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، نسخة رقمية.

إذاً، كفر الحكام، ومن رضي بهم أو سعى إلى توطيد سلطانهم، ينبع من نواقض الإسلام التي تقع تحت رقمي (٤) و (٨).

بعد ذلك تتكرر عبارة (نواقض الإسلام) عند أسامة تقريباً في كل أدبياته المنشورة التي اطلعت عليها. فلا تكاد تفوت مناسبة، ولو من بعيد، من الممكن أن تدخل فيها هذه العبارة إلا واجتهد أسامة في إدخالها والتفريع عليها. ولأهمية هذه العبارة في فهم موقف أسامة بن لادن فيما يحدث في بلاد كثيرة من بلاد المسلمين، سوف أنقل أدناه اقتباسات متعددة له حول هذه العبارة.

"هو بتشريعه للقوانين الوضعية الكفرية وإلزامه الناس بالتحاكم إليها، وبموالاته ومناصرته للكفار ضد المسلمين قد ارتكب من نواقض الإسلام ما يوجب عزله والقيام عليه"[٢].

"إن النظام قد تجاوز ذلك كله إلى نواقض الإسلام الجليات، فتتولى[٣] أمريكا الكافرة وناصرها ضد المسلمين، وجعل من نفسه نداً لله تعالى يشرع للناس تحليلاً وتحريماً[٤] من دون الله. ومعلوم أن ذلك من نواقض الإسلام العشرة".[٥]

"صحيح أن صدّام[٦] لص ومرتد، ولكن لا يكون الحل أبداً بنقل العراق من اللص المحلي إلى اللص الدولي، لأن تمكين الكافر ومناصرته لأخذ أرض المسلمين والسيطرة عليهم من نواقض الإسلام العشرة"[٧].

"كثير من الشباب يقلدون أمرهم لبعض موظفي الدولة، وهؤلاء يوضع عليهم عباءه ويعطون اسماء كبيرة، وهم في الحقيقة موظفون للدولة، عن علم أضلهم الله سبحانه عن علم، ففي كتبهم، وتعلمنا من كتبهم، أن من نواقض الإسلام العشرة موالاة الكافرين، ويصارحوننا في مجالسهم الخاصة ولكن يخافون ويتأولون"[٨].

---

[١] المصدر السابق.

[٢] خطاب إلى أبي رغال، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ٥- ٣- ١٤١٦ هـ.

[٣] في النص الأصلي (فتولى)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

[٤] في النص الأصلي (وتحرماً)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

[٥] النزاع بين حكام آل سعود والمسلمين والسبيل إلى حله، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ذو القعدة ١٤٢٥ هـ.

[٦] يقصد الرئيس العراقي السابق صدام حسين.

[٧] المصدر السابق.

[٨] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ١، نسخة رقمية.

وهنا محور هام يجب الالتفات إليه في الخطاب السلفي الرسمي وهو ذلك التباين بين ما هو موجود في الأدبيات السلفية الرسمية المنشورة والمتداولة والمتوفرة في المكتبات والمساجد والجامعات، وتعتبر مدخلاً أساسياً للفكر السلفي المتطرف كما هو المثال هنا، وبين الخطاب الشفهي، المحدود والخاص، لنفس هؤلاء الشيوخ الذين يتبنون آراء هذه المصادر والأدبيات من دون أي مجهود صادق ومباشر وواضح للتوضيح أو التفنيد أو الإلتزام بشرح محدد لهذه النصوص. فما هو رسمي وعلني قد يكون مباين تماماً لِما هو منشور في كتب التراث ويدور في المجالس الخاصة أو في حلقات الدرس غير الرسمية. المشكلة تنبع من أن التوجه الرسمي لبعض الدول يريد أن يتبنى منهجاً سلفياً ذا مرجعيات محددة وآراء واضحة لا تقبل اللبس أو سوء الفهم عند قراءتها وفهمهما، ولكنه، وفي نفس الوقت، يريد أن يمارس انتقائية واضحة تجنح إلى حد السذاجة أحياناً في محاولة أن يختار من آراء هذه المرجعيات ما يوافق ذوقه ومصلحته. هذا التباين هو بالضبط أساس الإشكال، وهو بالضبط ما ساهم في تفاقم وضع متفجر حتى في داخل هذه الدول. فأي معنىً عقلاني تريد أي دولة أن ينتج من ادعاءها نهج السلفيين وكتابات ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب، وتربي أجيالاً بعد أجيال على هذا المنهج وهذه الأدبيات، ثم تريد، وفي نفس الوقت، أن تلغي أو تتغاضى عن أحد أهم أساسيات وأركان هذا المنهج وتريد من هذه الأجيال التي ربتها على ادعاء هذا المنهج أن تلغيها وتتغاضى عنها هي الأخرى؟!

أساس مشكلة التطرف السلفي هو أن مصادر تشريعه وأساسيات فقهه موجودة أصلاً في كتابات وآراء ابن تيمية وتلميذه ابن القيّم والشيخ محمد بن عبد الوهاب ضمن مصادر أخرى. وهذه الكتابات والآراء مطبوعة ومنشورة ومتوفرة في كل الدول الإسلامية وغير الإسلامية بدون أي قيد أو شرط أو حتى محاولة تفنيد أو مناقشة. وهي تُدرّس وتُحفظ على أنها المنهج السلفي الذي كان عليه النبي (ص) وصحابته والسلف الصالح في جامعات بعض الدول ومدارسها ومساجدها ومراكز الدعوة والإرشاد. ويتم تلقين الأطفال والنشء على أن هذه الآراء والمصادر تحتوي على منهج الطائفة المنصورة، الفرقة الناجية، أهل السنة والجماعة، أهل الحديث. بل الحقيقة هي أنه يكفي أي سلفي أن يحتج برأي ابن تيمية أو محمد بن عبد الوهاب حتى يملك الدليل على ما يفعل أو يقول، ولتنظروا فقط إلى محتوى رسائل وكتابات التوجه السلفي المتطرف حتى تملكوا الدليل على هذا. الإشكال ليس في تبني ادعاء (الفهم الخاطئ) لكل من نخالفه لكتابات ابن تيمية ومن سار على نهجه ودربه، فمن يتبنى هذا الرأي هو واهم مخدوع أو مخادع، ولكن أساس الإشكال هو تلك الازدواجية الساذجة التي تريد بعض الدول أن تتبناها بين المنهج وبين ممارسة الانتقائية الواضحة منه. كما أنها ومن جهة أخرى توفر هذه المصادر بدون أية محاولة جادة ومنظمة وشاملة لتفنيد ما فيها

والإستقرار على فهم واضح ومحدد لرأي وموقف الإسلام منه بحيث يشمل مذاهبه المتعددة والتي ينتمي إليها الأغلبية الساحقة من المسلمين اليوم. وفيما يتعلق الأمر بالشق الثاني، محاولات تفنيد هذه المصادر والاستقرار على فهم واضح ومحدد، فإنه يحتاج إلى جهود منظمة ذات طابع أكاديمي متفرغ ومُقنع ويتميز بالاستمرارية على مستويي الزمان والمكان حتى يبرز كمرجعية إسلامية واضحة ومحددة يتم استغلالها لتفنيد آراء واستدلالات هذه التوجهات السلفية.

لنعود إلى نواقض الإسلام عند ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب. في رسالة خصصها أسامة بن لادن لرثاء أبي مصعب الزرقاوي، يقول أسامة "إنني أقول لمن يتهم فارس أمتنا بأنه يقتل بعض فئات الشعب العراقي (...) إن أبا مصعب عليه رحمة الله كانت لديه تعليمات واضحة، بأن يركز قتاله على الغزاة المحتلين، وعلى رأسهم الأمريكيين، وأن يُحيّد كل من رغب في الحياد، وأما من أبى إلا أن يقف يقاتل في خندق الصليبيين ضد المسلمين فليقتله كائناً من كان، بغض النظر عن مذهبه وعشيرته، فمناصرة الكفار على المسلمين ناقض من نواقض الإسلام العشرة"[1].

ولا يجب أن نفهم من عبارة "وأما من أبى إلا أن يقف يقاتل في خندق الصليبيين ضد المسلمين" بأن ذلك يكون بحمل السلاح أو القتال حقاً، فإن هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة والواقع، بل إن وقائع المشهد العراقي تكذبه، ولكن كلمة "يقاتل" تعني بالضبط كل من له علاقة، من قريب أو من بعيد، بمن يكفرونه هؤلاء. أسامة بن لادن يشرح لنا هذا:

"ويترتب على ما تقدم أن كل من أعان الكفار على المسلمين، كإعانته القوات المحتلة وما انبثق عنها، كالحكومة المؤقتة أو الدائمة، يكون قد ارتكب ناقضاً من نواقض الإسلام يبيح ماله ودمه وتُطلّق منه زوجته. كما أنه يتأكد تعين الجهاد على أهل العراق، ليس ضد الصليبيين فحسب، بل ضد الحكومة المرتدة ومن أعانها أيضاً، وكذلك يتعين على كل مسلم في العالم الإسلامي وخارجه يستطيع أن يدعم هذا الجهاد بالنفس والمال، إلى أن تتم الكفاية، مستدلاً بالأدلاء الثقاة العارفين بالبلاد والعباد"[2].

ويقول أيضاً "كما أننا نوضح أن كل من أعان أمريكا من منافقي العراق أو من حكام الدول العربية، وكل من رضي بفعلهم وتابعهم في هذه الحرب الصليبية،

---

[1] رثاء الشيخ أبي مصعب الزرقاوي، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ٦- ١٤٢٧ هـ.

[2] يا أهل العراق- رسالة الشيخ أسامة بن لادن إلى أهل العراق خاصة والمسلمين عامة، أسامة بن لادن، نسخة رقمية.

بالقتال معهم أو بتوفير القواعد والدعم الإداري أو بأي نوع من أنواع الدعم والمناصرة لهم، ولو بالكلام، لقتل المسلمين في العراق، عليه أن يعلم أنه مرتد خارج عن الملة حلال المال والدم"[1].

"إياكم ومناصرة قوات أمريكا الصليبية ومن شايعها، وأن كل من يتعاون معها وما انبثق عنها، بغض النظر عن الاسماء والمسميات، فهو مرتد كافر. وكذلك حكم من يناصر الأحزاب الكفرية كحزب (...) الاشتراكي والأحزاب الكردية الديموقراطية وما شابهها"[2].

ويقول عن الوضع في الصومال "ويجب على كل مسلم في الصومال أن يعلم أن أي مساعدة للمرتد عبد الله يوسف[3] والقوات الدولية الغازية، يعتبر بها كافراً كفراً أكبر، مُخرجاً من الملة، فلا يُصلى عليه ولا يُدفن في مقابر المسلمين، وتُطلق منه زوجته، ولا يرث"[4]. ثم يقول بعد استرسال بسيط "فلا حوار مع عبد الله يوسف وأعوانه إلا بالسيف، فلا يضيع الوقت، فعاجلوهم بالقتال"[5].

إذاً، كل من أعان كافراً أو مرتداً، ولو بكلمة، فإنه حلال الدم والمال. ومن هذا التقرير نستطيع أن نفهم، وكما سوف نرى مراراً في الأجزاء القادمة من هذا الفصل، لماذا يتم استهداف المدنيين، رجالاً ونساءً، ومنتسبي الجيش والشرطة والحكام الإداريين والسفراء ومقاولي الاتصالات والطرق والنفط وغيرهم كثير من جانب الجماعات السلفية المتطرفة. إذ أن كل هؤلاء ينطبق عليهم الناقض الثامن عند ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب (مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين)، وبذلك يكونون هم أنفسهم مرتدين خارجين عن الملة، يُقتلون ولا يستتابون عند القدرة عليهم.

---

[1] رسالة إلى إخواننا المسلمين في العراق "١"، أسامة بن لادن، نسخة رقمية.

[2] رسالة إلى إخواننا المسلمين في العراق "٢"، أسامة بن لادن، نسخة رقمية.

[3] عبدالله أحمد يوسف، الرئيس الصومالي. ولد في ١٥ ديسمبر ١٩٣٤ في مدينة بنتلاند في شمال شرق الصومال. درس المحاماة والعلوم العسكرية في الصومال والإتحاد السوفيتي السابق، وتلقى تدريب عسكري في ايطاليا. قاد ما بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ الجبهة الجنوبية للجيش الصومالي خلال الحرب مع اثيوبيا، ثم شارك في محاولة انقلاب فاشلة ضد الرئيس الصومالي السابق محمد سياد بري. أعلن عام ١٩٩٨ قيام منطقة بنتلاند ككيان مستقل في شمال شرق الصومال إلا أنه لم يحصل على أي اعتراف دولي. انتخبته الجمعية الوطنية في اكتوبر ٢٠٠٤ لتشكيل أول حكومة وطنية في الصومال بعد ١٣ عام من الحرب الأهلية.

[4] رسالة إلى مجاهدي العراق والصومال، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ٦- ١٤٢٧ هـ.

[5] المصدر السابق.

ففي المشهد الإسلامي، بدوله المتعددة، كان أسامة بن لادن شديد الوضوح في تعريفه لطرفي الصراع:

"هذا الصراع في جزء منه صراع قطري داخلي، ولكنه في الأبعاد الأخرى صراع بين الكفر العالمي، ومعه المرتدون اليوم، بزعامة أمريكا اليوم من جهه، وبين الأمة الإسلاميه وطليعتها، سرايا المجاهدين، من جهة اخرى"[1].

(المرتدون اليوم) هم بالطبع، من وجهة نظره، الحكام ومن أعانهم ولو بكلمة من مدنيين وعسكريين، أما (الأمة الإسلامية) هو إسقاط على المبدأ السلفي الأصيل (الجماعة أن تكون على الحق ولو كنت وحدك)[2] أي أسامة بن لادن ومن هم على رأيه. وهذا المفهوم، مفهوم الارتداد في حال مناصرة الكفار والمشركين، متكرر بكثرة في رسائل أسامة بن لادن، هذا مثال منها:

"إن مناصرة الكافرين على المسلمين، ولو بكلمة، كفر بواح كما قرر بذلك أهل العلم"[3].

وأسامة يقرر من البداية صفته كـ "مؤمن" لتأكيد واجب "المؤمن والمسلم" تجاهه وتجاه من يرى رأيه، وإلا فهو، أيضاً، كافر خارج من الملة، حلال الدم والمال، تُطلق منه زوجته ولا يُورّث، ولا يُدفن في مقابر المسلمين ولا يُصلى عليه. فقد جاء قبل الاقتباس السابق مباشرة هذا الشرح لأسامة:

"فبما أننا مؤمنون، إذن فنحن مجاهدون في سبيل الله لنصرة الدين، فالمؤمن الذي عجز عن الجهاد بيده ولسانه يجب عليه أن يجاهد بقلبه، ومن ذلك أن يستمر في بغض أعداء الله ويدعو عليهم وأن يستمر في موالاة المؤمنين والمجاهدين ويدعو لهم، ويستشعر الأخوّة الإيمانية التي تربطه بالمسلمين في جميع مشارق الأرض ومغاربها، وينبغي أن يستشعر أن أهل الإيمان في فسطاط واحد وأن أهل الكفر في فسطاط واحد إلى أن يمن الله على الأمة بدولة تضم المسلمين تحت لوائها بإذن الله (...) وليحذر المؤمن كل الحذر من أن يؤيد الباطل"[4].

---

[1] النزاع بين حكام آل سعود والمسلمين والسبيل إلى حله، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ذو القعدة ١٤٢٥ هـ.

[2] أنظر مدخل الفصل الثاني في هذا الكتاب.

[3] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ٢، نسخة رقمية.

[4] المصدر السابق.

هذا بالطبع يقودنا إلى مسألة الولاء والبراء في المنهج السلفي. يقرر أسامة لنا مفهومه عن الولاء:

"موالاة الكفار، كما قال أهل العلم، هي إكرامهم والثناء عليهم والنصرة والمعاونة لهم على المؤمنين، والمعاشرة وعدم البراءة منهم ظاهراً، فهذه ردّة، من فعلها يجب أن تجرى عليه أحكام المرتدين، كما يدل على ذلك الكتاب والسنة وأقوال علماء الأمة المقتدى بهم"[1].

إكرام "الكفار" والثناء عليهم ومعاشرتهم، في حد ذاته، عند العلماء (المقتدى بهم)، ارتداد عن الإسلام وخروج منه. فتميز المؤمنين (السلفيين) الواضح الظاهر عن المنافقين والمرتدين والكفار ضرورة سلفية ملحة نراها تتكرر في كل الأدبيات السلفية بغض النظر عن أي تصنيف سابق لها، وما أسامة بن لادن، في الحقيقة، إلا مُكرر ومُقتبس لها من مصادرها الأصلية. هي ضرورة مُلحة لأن بواسطتها يتميز فسطاط الإيمان عن فسطاط الكفر والنفاق والارتداد، وما يستتبعه كل فسطاط من أحكام ومعاملة. فبدون الولاء والبراء يقع الخلط (الحيرة) والتي تستدعي بالضرورة عدم إقامة أحكام الله على أرضه فيما يخص المؤمنين على الكافرين. ولذلك هي شديدة الأهمية وذات أولوية قصوى، يقول أسامة:

"إذا استمر هذا الخلط ولم يتميز الولاء للمؤمنين وللدين، ولم يتميز البراء والبراءة من الشرك والإلحاد، فلن نجد السبيل الذي نصل به إلى رضوان الله سبحانه وتعالى. فهذا أمر في غاية الأهمية وفي غاية الخطورة. وينبغي على الصادقين من العلماء وطلبة العلم والدعاة أن يوضحوه للناس وللشباب حتى لا يلتبس عليهم الأمر"[2].

هذا الالتباس (الحيرة) سوف يؤدي إلى عدم إقامة أحكام الردة، كمثال، على كل من يحكم عليه هؤلاء بذلك، وهذا تعطيل لأحكام الله على الأرض وابتعاد عن رضوانه وجالب لسخطه. ولهذا هو "أمر في غاية الأهمية وفي غاية الخطورة"، بل هو أهم عروة في الإسلام:

"أهم عروة في الإسلام وهي الولاء والبراء، نوالي المؤمنين ونعادي الكافرين ونكون عليهم أعزة"[3].

ونرى تبرم أسامة واضحاً من كل من لا يرى رأيه هذا:

---

[1] خطاب إلى أبي رغال، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ٥- ٣- ١٤١٦ هـ.

[2] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ١، نسخة رقمية.

[3] المصدر السابق.

"الولاء والبراء اوثق عرى الايمان، نوالي من والى الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام، ونعادي من عادى الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام، ولكن المنافقين عبيد الدرهم والدينار يتبعون الملك، حقاً فعل أم باطلاً، يوالون من والى ويعادون من عادى، فهل يبقى الإنسان إنساناً سوياً وهو يغير عقله بهذه الطريقة المهينة الجارحة؟ أم أن المفروض أن يتخلى المسلم عن دينه ويدوس على عقله، ليصبح مواطناً صالحا؟"[١].

ويقول في مكان آخر "إن هناك ثوابت عظام لابد من الانتباه إليها في مسألة الولاء والبراء، إن الأنظمة تسعى جهدها في تمييع الولاء والبراء ولمغالطة الناس في ذلك"[٢].

والولاء والبراء ليست القضية الوحيدة التي شغلت بال أسامة، بل هناك قضية أخرى تماثلها، أو تكاد تفوقها، في الخطورة من وجهة نظره. يقول أسامة:

"لا يخفى أن إشراك أي مصدر آخر للتشريع مع الإسلام شرك أكبر مُخرج من الملة، أي أن أعضاء مجلس الحكم الانتقالي[٣] بإقرارهم للدستور قد ازدادوا كفراً على كفرهم (...) فالعلة الكبرى في تكفيرنا للحكام أنهم لا يحكمون شرع الله تعالى في جميع شؤوننا مع موالاتهم لأمريكا"[٤].

وإشراك أي مصدر آخر بخلاف التشريع الإسلامي يندرج تحت رقم (٤) من سلسلة نواقض الإسلام العشرة، ولذلك رأى أسامة بأنها (العلة الكبرى) في تكفيره للحكام. ويزيدنا شرحاً على هذه الجزئية فيقول:

"إن من أهم ما تعنيه كلمة (لا إله إلا الله) أي لاحاكم ولا مشرع إلا الله، فالتشريع من أخص خصائص الألوهية، فمن رضي بهذا المجلس ودستوره[٥] عن علم، فقد كفر بالله تعالى"[٦].

---

[١] النزاع بين حكام آل سعود والمسلمين والسبيل إلى حله، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ذو القعدة ١٤٢٥ هـ.

[٢] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ١، نسخة رقمية.

[٣] يقصد مجلس الحكم الذي أقر الدستور العراقي بعد الإحتلال الأمريكي للعراق.

[٤] يا أهل العراق- رسالة الشيخ أسامة بن لادن إلى أهل العراق خاصة والمسلمين عامة، أسامة بن لادن، نسخة رقمية.

[٥] يقصد مجلس الحكم الانتقالي العراقي بعد سقوط صدام حسين مباشرة، والدستور العراقي الذي أقرّه.

[٦] المصدر السابق.

ولا يخفى هنا أن ما يعترض عليه أسامة هو عدم اقتصار الدساتير المدنية في التشريع على القرآن والحديث فقط، ولذلك هي كافرة، ومن رضي بها هو كافر أيضاً. وسبب كفره، بالإضافة إلى أنها ضمن نواقض الإسلام العشرة، هو معنى كلمة (دين)، "كلمة الدين تعني فيما تعني القوانين التي يشرعها الملك أو الحاكم"[١]، ولذلك فإن من رضي بها إنما هو على دين الملك أو الحاكم وليس على دين الإسلام، و "الحاكم له دين آخر"[٢] كما يقول أسامة. بل إن الأمر يخرج، في طاعة القوانين الوضعية، إلى عبادة الحاكم نفسه، يقول أسامة:

"إن تحكيم القوانين الوضعية والتحاكم إليها هو بلا شك عباده ممن يفعل ذلك لواضع هذه القوانين، واستعباد من مُشرعها لمن يتبعونه ويطيعونه في تشريعاته تلك من دون الله"[٣].

فالقوانين الوضعية، من وجهة نظر أسامة، تنتهك شيئاً جوهرياً في ذات المسلم، ويعبر عن ذلك بقوله "لا يمكن أن يكون إنسان مسلماً في ذاته وفي قلبه وهو[٤] يُحكم بالقوانين الوضعية"[٥]. ولذلك يأتي حكم أسامة قاطعاً وواضحاً:

"إنّ كل من سوغ لنفسه أو لغيرة اتباع تشريع وضعي أو قانون بشري مخالف لحكم الله، فهو كافرٌ خارجٌ عن الملة"[٦].

ويقول مُقرّعاً الحاكم "أما اكتفيتم من الكفر والضلال بأن جعلتم شريعة الله السماوية وأحكامه القرآنية في آخر قائمة مصادر أحكامكم وقوانينكم مُقدّماً عليها حثالة أفكار البشر الوضعية وعادات وأعراف الأمم الجاهلية وأحكام النظم القانونية الكفرية حتى جعلتموها تحت رحمة مجلسكم الأعلى[٧] ليتخذ منها ما يراه مناسباً لهواه؟ ماذا يقول حماة الدين وحراس العقيدة ودعاة التوحيد في التحاكم إلى مثل هذه الهيئات والمحاكم؟". ويكمل أسامة ليجيب "إن الإجابة واضحة وضوح

---

[١] النزاع بين حكام آل سعود والمسلمين والسبيل إلى حله، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ذو القعدة ١٤٢٥ هـ.

[٢] المصدر السابق.

[٣] خطاب إلى أبي رغال، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ٥- ٣- ١٤١٦ هـ.

[٤] في النص الأصلي (ولكن وهو)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

[٥] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ١، نسخة رقمية.

[٦] خطاب إلى أبي رغال، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ٥- ٣- ١٤١٦ هـ.

[٧] يقصد مجلس التعاون الخليجي.

الشمس في رابعة النهار، لا تقبل التلكؤ ولا التلعثم ولا المراوغة ولا المداهنة، كما بيّنّا فيما سبق، إنه كفر بواح مخرج من الملة بدليل الكتاب والسنة وإجماع الأمة"[1].

ومن هذا المنطلق فإن الدخول في الانتخابات البرلمانية والانضمام إلى المجالس التشريعية هو شرك بالله تعالى[2] لا يجوز بحال. وكل المحاكم المدنية، بغض النظر عن تصنيفها، هي محاكم كفرية، ومن يحتكم إليها كافر. يقول أسامة:

"فهؤلاء [العلماء][3] الذين يُفتون يَعلَمون أن هؤلاء الناس يذهبون يتحاكمون إلى المحاكم التجارية، وإلى هيئات فض المنازعات التجارية، وفض مشاكل الأطراف التجارية، وهذا حكم بغير ما أنزل الله، وهو كفرٌ أكبرٌ مخرج من الملة كما لا يخفى على أهل العلم"[4].

ويقول أيضاً عند بيانه سبب تكفيره للحاكم "إن الإنسان العادي، فضلاً عن الباحث المدقق، لا يجد عناء في إثبات أنك ونظام حكمك مُشرّعون ومُحكّمون للقوانين الوضعية ومُلزمون الناس بالتحاكم إليها، فنظرة خاطفة على لوائح المحاكم التجارية والقوانين التي تُشرّع وتُبيح المعاملات الربوية[5] في البنوك و غيرها، وقانون العمل والعمال وقانون الجيش العربي (...)، وغير ذلك من القوانين الكفرية التي تؤكد المدى الذي وصل إليه تحكيم هذه القوانين الكفرية من التوسع والنفوذ داخل البلاد"[6].

ويقول عن السياسة الداخلية والخارجية موجهاً خطابه للحاكم "وقد ذكرت مذكرة النصيحة[7] وجود عشرات الهيئات القانونية التي تحكم بين الناس بالقوانين الوضعية التي تسوسون بها البلاد والعباد[8] في الداخل، ناهيك عما يحكم البلاد في علاقتها الخارجية من تلك القوانين التي نأخذ مثالاً لها التزامكم بالتحاكم إلى هيئة تسوية

---

[1] المصدر السابق.

[2] النزاع بين حكام آل سعود والمسلمين والسبيل إلى حله، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ذو القعدة ١٤٢٥ هـ.

[3] ما بين [ ] من إضافة مؤلف هذا الكتاب للتوضيح.

[4] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ١، نسخة رقمية.

[5] في النص الأصلي (الربوبية)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

[6] خطاب إلى أبي رغال، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ٥- ٣- ١٤١٦ هـ.

[7] هي مذكرة قدمها مجموعة من العلماء السلفيين إلى مؤسسة الحكم في المملكة العربية السعودية وتتضمن آراءهم عن أوجه مباينة الشرع والفقه السلفي فيما تنخرط فيه المملكة من سياسات داخلية وخارجية.

[8] في النص الأصلي (العبد)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

المنازعات بين دول مجلس التعاو ن الخليجي، فهذه الهيئة التي تتحاكم إليها الدول المتنازعة الأعضاء في المجلس وفي مقدمتها دولة المقر، السعودية، هيئة قانونية كفرية وضعية مما لا يدع مجالاً للشك"[1].

ويقول عن الديموقراطية والمجالس التشريعية "إنّ أولئك هم الذين عطلوا طاقات الأمة من الرجال الصادقين، واحتكموا إلى أهواء البشر، إلى الديموقراطية، دين الجاهلية، بدخول المجالس التشريعية، أولئك قد ضلوا ضلالاً بعيداً، واضلوا خلقاً كثيراً. فما بال هؤلاء يدخلون مجلس الشرك، مجلس النواب التشريعي، الذي هدمه الإسلام، وبذلك ينهدم رأس الدين، فماذا بقي لهم ؟ ثم يزعمون انهم على الحق (!) انهم على خطأ عظيم، وعَلِمَ الله أن الإسلام من أفعالهم بريء. فالإسلام دين الله، ومجالس النواب التشريعية دين الجاهلية، فمن أطاع الأمراء أو العلماء في تحليل ما حرم الله، كدخول المجالس التشريعية أو تحريم ما أحل الله، كالجهاد في سبيله، فقد اتخذهم أرباباً من دون الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله"[2].

الاقتباسات السابقة كلها سوف تقود أسامة بن لادن إلى نتيجة حتمية لا مناص منها، وهي كفر الحاكم والحكومات ومن أعانهما. وقضية التكفير، للحكومة والحاكم ومن يعينهما، هي القضية المركزية في كل السياق السلفي المتطرف وبلا استثناء، وسوف نراه يتكرر في كل ما سوف يأتي من أجزاء هذا الفصل. والتكفير في حد ذاته ما هو إلا نقطة إنعطاف لما سوف يتلوه من استنتاج حتمي، فعندما يكتب أسامة مثلاً "الشرك بالله المتمثل في التشريع وسن القوانين الوضعية التي تستبيح المحرمات"[3]، ويكتب "الذي يشرّع ويقنن القوانين التي تبيح الربا فهو كافرٌ مرتد"[4]، ويكتب "مُشرّع الربا فهو مرتد كافر كفراً مخرجاً من الملة بعمله هذا"[5]، فماذا تكون نتيجة هذا الشرك والارتداد بالنسبة للحاكم أو الحكومة إلا:

"إن تشريعه من دون الله وموالاته للكفار كفرٌ أكبر مخرجٌ من الملة، يوجبُ الخروجَ عليه"[6].

---

[1] خطاب إلى أبي رغال، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ٥- ٣- ١٤١٦ هـ.

[2] رسالة إلى إخواننا المسلمين في العراق "٢"، أسامة بن لادن، نسخة رقمية.

[3] رسالة إلى ابن باز ببطلان فتواه بالصلح مع اليهود، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ٢٧- ٧- ١٤١٥ هـ.

[4] خطاب إلى أبي رغال، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ٥- ٣- ١٤١٦ هـ.

[5] رسالة إلى ابن باز ببطلان فتواه بالصلح مع اليهود، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ٢٧- ٧- ١٤١٥ هـ.

[6] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ٣، نسخة رقمية.

بل إن أسامة بن لادن يوجه رسالة إلى أهم شخصية سلفية رسمية دينية في المملكة العربية السعودية، الشيخ عبد العزيز بن باز، ليقول له "إن هؤلاء الحكام المرتدين المحاربين لله ورسوله لا شرعية لهم ولا ولاية لهم على المسلمين وليس لهم النظر في مصالح الأمة"[1].

ويقول بصورة أكثر صراحة "إن اللفظ الشرعي في وصف الحاكم الذي يحكم بغير ما أنزل الله ويسير على غير هدى الله سبحانه وتعالى، أو يناصر الكفار تحت أي مسمى، كتقديم التسهيلات العسكرية أو تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة ضد الإسلام والمسلمين، فهذا كافرٌ مرتد. كما وإن هذه القوى المؤيدة للطغاة عن علم وبغير إكراه لها نصيب من هذا الظلم الذي يُرتكب كلٌ بحسبه"[2].

ويقول أيضاً ضمن هذا السياق "لا يختلف أحد في كفر هؤلاء الحكام، وفي فجورهم، وفي إباحتهم للبلاد، وإفسادهم للعباد"[3]. ويقول "هؤلاء الحكام قد خانوا الله ورسوله وخرجوا من الملة وخانوا الأمة"[4]. ويخاطب الحاكم بقوله "إنّ ما تقوم به الأمة وفي صدارتها العلماء والمصلحون والتجار وشيوخ القبائل ضد نظام حكمكم لن يدخل قطعاً في باب الخروج المحظور على الحكّام، لأن نظام حكمكم فاقد للمشروعية كما بيّنا، والمعدوم شرعاً كالمعدوم حساً"[5].

(المعدوم شرعاً، كالمعدوم حساً)، ياله من شعار في مواجهة الآخر. إذ أن المعدوم حساً لا يحمل أية قيمة تُلقي بتبعتها على الضمير الإنساني في حال إعدامه أو إضراره، لأنه معدوم أصلاً. وكيف يكون لِما لا وجود له أية تبعة أخلاقية في حال العمل ضده أو ضد من يقف في صفه كائناً من كان؟ ولذلك هو يكتب أيضاً، مع ملاحظة أنه يخص المسلمين دون غيرهم، أي من لا يكفرهم منهج أسامة، ومع ملاحظة أن كلمة "المسؤولية" لا تعني أكثر من دفع الدية:

"إن قُتِل بعض المسلمين أثناء عمليات المجاهدين فنرجو الله أن يرحمهم، وإنما هو كما في مسألة التترس[6]، القتل الخطأ، ونستغفر الله منه ونتحمل المسؤولية عنه"[1].

---

[1] النزاع بين حكام آل سعود والمسلمين والسبيل إلى حله، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ذو القعدة ١٤٢٥ هـ.

[2] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ٣، نسخة رقمية.

[3] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ١، نسخة رقمية.

[4] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ٢، نسخة رقمية.

[5] خطاب إلى أبي رغال، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ٥- ٣- ١٤١٦ هـ.

[6] راجع المدخل لهذا الفصل.

ثم تتوالى بعد ذلك تقريرات تكفير الحكام ومشروعية الخروج عليهم بالسلاح بصور شتى، بالتدليل عليها من كتب الفقه تارة، وتارة أخرى بالهجوم المباشر عليهم. هذه بعض الأمثلة:

"نحن هنا لا نتحدث عن حاكم فيه بعض الفسق والفجور، وإنما نتحدث عن ردة وعماله للكفار (...) وقد أجمع علماء الإسلام على أن الولاية لا تنعقد لكافر، فإذا طرأ عليه الكفر سقطت ولايته فوجب القيام عليه بالسلاح. قال القاضي عياض رحمه الله (أجمع العلماء على أن الإمامة لا تنعقد لكافر، وعلى أنه لو طرأ عليه الكفر انعزل). وقال أيضاً (لو طرأ عليه كفر وتغيير للشرع أو بدعه خرج عن حكم الولاية وسقطت بيعته ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب إمام عادل إذا أمكنهم ذلك، فإن لم يقع ذلك إلا لطائفة وجب عليهم القيام بخلع الكافر). إذن فالقول بالخروج على الإمام الكافر ليس قولنا، وإنما هو قول إجماع الأئمة، وهذا هو حكم الشرع في مثل حالنا"[٢]. ويقول "إذا ارتد الأمير وخرج عن شرع الله وجب على الرعية ان تخرج عليه بأمر الله تعالى أيضاً، فطاعته ليست مطلقة"[٣].

والحل لهذه الحالة، المعدومة شرعاً وحساً، يعرضه في مكان آخر قائلاً "إن الحل لإصلاح الأوضاع هو كما وضحه الشرع، فذلك بخلع الحاكم من الإمارة، فإن أبى وامتنع، وجب القيام عليه بالسلاح وخلعه"[٤]. ويقول أيضاً "عندما يكفر الإمام يجب أن ينتفض الناس، لم يعد الإسلام موجوداً، لابد من الحركة لإقامة إمام يقيم في الناس حدود الله سبحانه وتعالى"[٥]. ويقول "ويجب على المسلمين كذلك أن يتبرؤوا من هؤلاء الطواغيت، ولا يخفى أن التبرؤ من الطاغوت ليس من نوافل الأعمال، وإنما هو أحد ركني التوحيد فلا يقوم إيمان بغيرهما"[٦]. و "الجهاد اليوم فرض عين، وهو واجب على كل مسلم، والأمة آثمة إن لم تقدم ما تتم به الكفاية"[٧]. ويقول:

---

[١] النزاع بين حكام آل سعود والمسلمين والسبيل إلى حله، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ذو القعدة ١٤٢٥ هـ.

[٢] المصدر السابق.

[٣] المصدر السابق.

[٤] المصدر السابق.

[٥] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ١، نسخة رقمية.

[٦] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ٢، نسخة رقمية.

[٧] قاتلوا أئمة الكفر لعلهم ينتهون، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ٣- ١٤٢٧ هـ.

"طريق الحل طريق واضح جداً جداً بيّن في كتاب الله وسنة رسوله (ص)، فهذه الأمور العظام حلها بالاجتماع للجهاد، حلها بالجماعة والسمع والطاعة والجهاد، حلها تلزم جماعة المسلمين وإمامهم"[١].

بل إن "الدعوة" نفسها، دع عنك الانقلاب على أنظمة الحكم القائمة، لا تستقيم بدون القوة "إن الدعوة بغير قوة تبقى منحسرة، ولابد لها من البحث عن القوة في الأرض والمِصر"[٢]. والسبب الرئيس في الحاجة إلى القوة في مجال الدعوة "لأن الناس لم يسيروا حسب منهج محمد (ص)"[٣].

ثم يلتفت أسامة إلى أولى الأولويات لإصلاح هذا الوضع "أن يكون من أولى أولوياتهم توحيد الكلمة تحت كلمة التوحيد، والدفاع عن بيضة الإسلام وأهله وحياضه، وتحريض المسلمين على الجهاد والإعداد، وتيسير وصول السلاح إلى الناس، خاصة الأسلحة الخفيفة ومضادات الدروع كقواذف (الآر بي جي) وألغام الدبابات، وإعلان النفير العام في الأمة استعداداً لصد غدرة الروم"[٤]. وكلمة (غدرة الروم) كما أتى بها أسامة هنا ما هي في الحقيقة إلا استيحاء من لفظ حديث شريف يتنبأ بأحداث آخر الزمان. ففي هذا الحديث يرد لفظ (فعند ذلك تغدر الروم وتكون الملاحم)[٥]. ومع أن هذا قد يقودنا إلى مسألة بدعة الألفاظ التي رأيناها سابقاً مرات عديدة في أجزاء هذا الكتاب وضرورة التقيد بالألفاظ التي وردت في المصادر الشرعية أو ما استخدمها السلف، إلا أنها أيضاً قد توحي بأن أسامة في استلهامه لأحاديث الفتن وآخر الزمان يرى بأن مقدمة هذا "السيناريو" باتت وشيكة، وأن "الملاحم" كما تفصلها أحاديث الفتن في كتب الحديث وصحاحها المختلفة قد باتت على الأبواب.

بعد تأكيد أسامة لوجوب الإستعداد لـ (غدرة الروم) يقرر أن "القتال في سبيل الله جزءٌ لا يتجزأ من ديننا، بل هو ذروة سنام الدين، وكيف يبقى الدين بدون ذروته؟ وهو ضرورة مُلِحّة لحياة أمتنا وعزها وبقائها، وقد صدق عدونا وهو كذوب، إذ قال معلماً لأبنائه: (أنت تقاتل إذن فأنت موجود)"[٦].

---

[١] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ١، نسخة رقمية.

[٢] المصدر السابق.

[٣] المصدر السابق.

[٤] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ٣، نسخة رقمية.

[٥] المسند، الإمام أحمد بن حنبل، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٩٤، المجلد ٦، ص ١١، حديث رقم ١٦٨٢٦

[٦] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ٣، نسخة رقمية.

يشرح لنا أسامة ضرورة ترتيب الأولويات بمثال "لو قعد الإنسان عن الجهاد واشتغل بإماطة الأذى عن الطريق وهي شعبة من شعب الإيمان وكان الجهاد متعيناً، فلا يقال لهذا الذي يعمل بهذه الشعبة أو بهذه الطاعه جزاه الله خيراً، بل هو في ديننا فاسق من الفاسقين فارٌ فر عن نصرة لا إله إلا الله ونصرة دين محمد (ص)، فينبغي الانتباه الشديد إلى هذه الأولوية، وهو كما لا يخفى، وللأسف الشديد، غائبة غياباً عظيماً جداً من جميع بلاد الإسلام بدون استثناء"[1].

ولكن أسامة بن لادن يقرر شيئاً جديراً بالملاحظة، فهو يجيز لكل من يقاتل ضد الحكومات القائمة أن "تتقاطع مصالحهم" بما قد تعنيه هذه العبارة من احتمال جواز الاستعانة بمن يكفرونهم ابتداءً، وكل شيء من الممكن أن نجد له "سلف" أو "منطق سلفي" لتبريره أو منعه، وتحليله أو تحريمه. هذا ما يقوله أسامة:

"ولا يضر في مثل هذه الظروف أن تتقاطع مصالح المسلمين مع مصالح الاشتراكيين في القتال ضد الصليبيين مع اعتقادنا وتصريحنا بكفر الاشتراكيين. فالاشتراكيون وهؤلاء الحكام قد سقطت ولايتهم منذ زمن بعيد، والاشتراكيون كفار حيثما كانوا، سواء كانوا في بغداد أو عدن، وهذا القتال الذي يدور، أو الذي يكاد أن يدور في هذه الأيام، يشبه إلى حد بعيد قتال المسلمين من قبل. وتقاطع المصالح لا يضر، فقتال المسلمين ضد الروم كان يتقاطع مع مصالح الفرس ولم يضر الصحابة رضي الله عنهم ذلك في شيء"[2].

كما أن أسامة يبيح الكذب لحماية هؤلاء المتطرفين (المجاهدين)، فيقول مخاطباً الحاكم "فلولا أنك مطمئن مهما واصلت الكذب علينا، بأننا لن نكذب عليك، لطمأنتك، إلا إنْ سألتني عن مسلم اختبأ عندي وتريد أن تظلمه أو أن تسفك دمه بغير حق، فعندها يكون الكذب واجباً، كما ذكر ذلك أهل العلم، على افتراض أنّ الحاكم مسلم"[3].

وكما هو متوقع، فإن منهج أسامة بن لادن وما يدعو له سوف يصطدم بمعارضة شديدة لأسباب مختلفة، أهمها أن الخروج المسلح على الحكام له نتائج قد تكون دموية ومدمرة على المجتمع كما هي الحالة العراقية اليوم. هنا أسامة بن لادن يحاول أن يضع هؤلاء المعارضين في موضع الدفاع عن أنفسهم بواسطة نبزهم بالضلال والباطل

---

[1] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ١، نسخة رقمية.

[2] رسالة إلى إخواننا المسلمين في العراق "١"، أسامة بن لادن، نسخة رقمية.

[3] النزاع بين حكام آل سعود والمسلمين والسبيل إلى حله، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ذو القعدة ١٤٢٥ هـ.

والخروج عن منهج السلف الصالح بدل أن يكونوا هم في موضع مهاجمة منهجه ونبزهم إياه بتبني منهج الخوارج. يقول أسامة:

"الذين يرفضون الحوار المسلح من ابناء البلاد مع الحكومات لاسترجاع الحقوق، هؤلاء يغالطون مغالطة كبرى، فلا يمكن استرجاع الحقوق من النظام عندما يرتد الحاكم ويرفض التنحي باللين إلا بقوة السلاح. وهم ومن على شاكلتهم من أصحاب هذا المذهب في ضلال مبين، سواءاً الذين قد دعوا صراحة إلى ارتكاب ناقض من نواقض الإسلام وذلك بمساعدة الكفار على احتلال بلاد الإسلام، كما صرح بعضهم بذلك، تحت غطاء وخدعة المساعدة في استخلاص حقوقنا من الحكام، أو القسم الآخر الذين يخلطون الحق بالباطل ويرفضون التعاون مع الكفار لاحتلال البلاد، وهذا حق، ويرفضون خلع الحاكم المرتد بالقوة أيضاً، وهذا باطل. محصلة منهجهم واحدة"[1].

ثم يواصل أسامة شرحه ليُفصّل (خطورة) منهج هؤلاء على الدنيا والدين فيقول "هؤلاء منهجهم غاية في الخطورة لوجهين. أولاً، أنهم على خطر عظيم، لأنهم زاحموا شرع الله بأهوائهم، وهذه من الكبائر العظام في ما لا يخفى (...)، ثانياً، إن هؤلاء يشاركون في صد الناس عن منهج الله وفتنتهم في دينهم، حيث يمنعونهم من أخذ حقوقهم بالطرق التي شرعها الله"[2].

يتساءل أسامة سؤال ذو مغزى خطير ثم يجيب عليه:

"لماذا الناس لا يهتدون؟ لأن على هذا الطريق دعاة إلى أبواب جهنم. الحكام وأجهزتهم يدعون الناس في الليل والنهار يصرفونهم عن هذا الطريق المستقيم. موظفو الحكومة بعضهم وُظّفوا عيناً للصد عن دين الله، وظفتهم الدولة بمسميات مختلفة، لكن حقيقة الوظيفة هو موظف يشهد شهادة الزور"[3].

ثم يستعمل أسامة، بعد هذا الاقتباس أعلاه، كلمة حق، لكنه يريد من ورائها أن يبرر أمراً خطيراً لن يسلم منه أي أحد لا يقر منهج السلفيين من ألفه إلى ياءه، وإلا فهو صاحب بدعة ضال، على أحسن الأحوال، أو كافر مرتد عند أسوءها. هو خطاب يتوجه إلى عاطفة القارئ والمستمع بواسطة تذكيرهم بواقعهم الذي ساهمت في تكوين مآسيه ديكاتوريات وأنظمة قمعية وهزائم لا أول لها ولا آخر، حتى إذا تهيأت

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق.

[3] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ١، نسخة رقمية.

هذه العواطف وتحفزت أصبحت العقول والنفوس مستعدة لتقبل ما سوف يدعوهم إليه وإن كان لا يصمد أمام النقد والمقارنة مع الحال الذي سوف يقودهم إليه أسامة وجماعته الجهادية فيما لو تمكنوا من السلطة. فالواقع يقول بأن وعود هؤلاء بـ "الدولة" الإسلامية على مفهومهم سوف تكون ديكاتورية وقمعية ألف مرة أكثر من أي دكتاتور ونظام قمع مر على هذه الأوطان. هذه كلمة الحق التي قالها أسامة:

"فوزير الإعلام مثلاً مهمته أن يشهد شهادات الزور، هو وجهازه كله، في كل يوم يدلس على الناس، ويُظهر أن البلاد هي أفضل بلاد، وأن الحاكم هذا عبقري ليس مثله شيء، وقس على ذلك. وكذلك وزير الدفاع يدلس على الناس ويشهد شهادات الزور ويقول إننا بخير، وإن قواتنا المسلحة جيدة، ونحن في الحقيقة تحت الإحتلال منذ أكثر من عقد من الزمان. كل العالم يعلم أننا تحت الاحتلال، وأن الطائرات الأمريكية تخرج متى شاءت دون أن تخبر أحداً في الليل أو النهار، ويخرج علينا وزير الدفاع ليقول (نحن مستقلون وليس أحد يستخدم أراضينا بغير إذننا)، فهؤلاء الذين يشهدون شهادة الزور"[1].

يتساءل البعض، وبحق، عن سر النجاح الذي تحققه التوجهات الإسلامية المتشددة في المجتمعات الشرقية والغربية أيضاً. والحقيقة هي أن أحد أهم العوامل المساعدة على دفع العديد من مواطني هذه الدول إلى أحضان هذه الحركات، هو إما حالة الانقلاب في وظائف الدولة المركزية (المجتمعات الشرقية) أو ما يُفهم من ممارسات متعددة للمجتمع والدولة على أنه استهداف مباشر للإسلام والمسلمين مما يصيب الكثير بحالة اغتراب واضحة داخل هذه المجتمعات (المجتمعات الغربية). وما يعنينا هنا هو حالة الانقلاب في وظائف الدولة لتتحول وظيفتها المحورية الرئيسية من مؤسسات تدعيم قيم إنسانية لا حياة للفرد والمجتمع بدونها، إلى مؤسسات تدعيم للنظام القائم حتى وإن تم الإفتئات الواضح على كل قيمة تهتم بحياة الإنسان الشرقي وكرامته. فـ "الأمن" في مفهوم وزارات داخلية بعض دول المجتمعات الشرقية لا يعني أكثر من مؤسسة "أمن دولة" مجهزة بأحدث تجهيزات التنصت والمراقبة وانتزاع الاعترافات لتدعيم حكم نظام قائم لا يمكن وصفه بأقل من "دكتاتورية" وبعضها من أسوء أنواع الديكتاتوريات. وفي نفس الوقت تعاني كل أجهزة "أمن المواطن" الملحقة بنفس وزارات داخلية هذه المجتمعات من نقص شديد في الأجهزة والأفراد والوسائل والتدريب. وبينما وزارات الإعلام في هذه الدول تتناسى، بسذاجة لا يوجد لها مثيل، بأن المواطن العادي أصبح يملك من وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء ما ينقله إلى كل بقاع الأرض في دقائق يسيرة، تُصر هذه القنوات الرسمية للإعلام على أسلوب معاملة هذا المواطن

---

[1] المصدر السابق.

وكأنه يعاني من نقص في قدراته العقلية، وتفترض أنه لا يقرأ ولا يسمع ولا يشاهد إلا قنوات وزارة الإعلام الرسمية. وبينما أعدائنا أصبحوا يفوقوننا في كل شيء تقريباً، ما تزال هذه الدول تُصر على تفوقها (الكلامي الإنشائي) في كل شيء على أعدائها. هذه الحالة أصبحت مثار سخرية من جهة، ولكنها من جهة أخرى تفرض واقعاً يعمل من خلاله كل صاحب فكر متطرف كما هي الحالة هنا. فالأمر لا يعدو أن يكون أزمة ثقة بين شعب ومؤسسة حكم، هذه الأزمة هي الأرض الخصبة التي يعمل من خلالها هؤلاء. لا أعرف مثالاً حديثاً واحداً عن مجتمع حاول تَبنّي الآليات الديموقراطية وحرية التعبير وإصلاح مؤسسات الحكم والإقتصاد ثم اتجه مجتمعه إلى حالة من حالات التطرف، ولكنني أعرف أمثلة عن مؤسسات سياسية حاولت أن تمارس مناهج تعسفية ضد أفراد مجتمعها لمصلحة نظام قائم وما أنتج هذا إلا مزيداً من النجاح لكل حركة تريد أن تتخذ المناهج المتطرفة كرداء تتدثر فيه وتحتمي من الحالة الشاذة التي تعيش فيها بسبب هذه الأنظمة. التعسف والتسلط والتدليس والكذب، من جانب مؤسسات الدولة الرسمية، لن يلدوا إلا التطرف المضاد، هكذا هي وبكل بساطة.

ومن هذا المنطلق، منطلق البديهة البسيطة المشروحة أعلاه، يكتب أسامة:

"لكن الخطر الذي يأتينا ليس من وزير الداخلية وليس من أتباع وزير الداخلية، فهؤلاء مهما فعلوا لا يستطيعوا أن يُلبسوا على الناس، فخطر تلبيسهم مكشوف ومعروف لدى العوام أنهم يكذبون عليهم ويخادعونهم، ولكن الخطر الشديد عندما يأتي الكذب والخداع من أئمة الدين الذين هم ما اتقوا الله سبحانه وتعالى، ويشهدون شهادة الزور في الصباح والمساء يضللون الأمة"[1].

هنا لم يفعل أسامة بن لادن أي شيء سوى أنه استغل انعدام ثقة الناس، وبحق، في وزراء داخليتهم (كمثال على وزرارات الدولة المختلفة) ليطعن بكل المؤسسات الدينية الرسمية التي تخالف رأيه وإن كانت هي على حق. فالمنطق بسيط، إذا انعدمت الثقة بمؤسسات الدولة، فلماذا نستثني منها المؤسسة الدينية والفقهية التابعة لها؟

وبما أن الجواب واضح في ذهن أسامة، فإنه يشن حملة شعواء على هذه المؤسسات الدينية والفقهية الرسمية ورجالها. هذه بعض الأمثلة:

"ورغم مصيبتنا الكبيرة في حكام المنطقة العملاء، إلا أن مصيبتنا في كثير من قيادات العالم الإسلامي أكبر، فهم يصرون على وصف هؤلاء الطواغيت بأنهم ولاة أمر. فبعض الناس يظنون أنهم سفينة النجاة، وهم في الحقيقة سفينة الغرق، وأحد

---

[1] المصدر السابق.

أوجه النظام ولكن باسم الدين كذباً وزوراً. فينبغي على الصادقين في هذه الجماعات تخليص العمل الإسلامي منهم"[1]. ويقول "هؤلاء موظفو دولة، لا يمكن لعاقل أن يرجع إليهم في أمور دينه، فأقل ما يقال فيهم كما يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب عليه رحمة الله للذين يدافعون عن الحكام الطواغيت، قال (أقل أحوالهم أنهم فسّاق)، فهؤلاء أقل أحوالهم أنهم فسّاق، فينبغي للناس أن يقاطعوهم وأن يهجروهم"[2]. ويقول "إن القيود والسدود التي تحول بين شباب الأمة وبين انطلاقها للجهاد كثيرة (...) وأول هذه القيود والسدود في عصرنا الحاضر هم الحكام وشهداء الزور من علماء السوء ووزراء البلاط وأصحاب الأقلام المأجورة ومن شابههم"[3].

أما "أصحاب الأقلام المأجورة" فلهم الويل والثبور عند أسامة بن لادن. كتب عنهم يقول "أما الإعلاميون المستهزئون بشعائر الدين، كالجهاد وغيره من الشعائر، فهؤلاء زنادقة مرتدون"[4].

وكتب أيضاً يقول "قال ابن القيّم رحمه الله عند هذه الآية[5] (كل من طعن في ديننا إمام في الكفر). فكم من إمام للكفر اليوم في بلاد المسلمين؟ (...) كم منهم كُتّاب في الصحف وممثلين ومذيعين في وسائل الإعلام؟ وهنا ينبغي التنبيه أنه لا يجوز للمسلم أن يستمع إلى أي برنامج فيه حوار مع الزنادقة أو إلى أي تمثيل فيه استهزاء بالدين وبالمتدينين، فإن ذلك من أكبر الكبائر"[6].

ثم يأتي حكم أسامة فيهم والذي يبدو بديهياً ومتوقعاً:

"الزنادقة والملحدون الذين يطعنون في الدين ويغمزون ويسيئون إلى رسولنا الكريم (ص) قد وضّح حالهم وحكمهم الإمام ابن القيّم رحمه الله. ووضح أن جريمة الزنديق أغلظ الجرائم، وأن مفسدة بقائه بين أظهر المسلمين من أعظم المفاسد، وأنه يُقتل ولا تُقبل توبته (...) فيا شباب الإسلام، اتبعوا أمر الله تعالى وأمر رسولنا (ص) بقتل هؤلاء واقتدوا بمحمد بن مسلمة وأصحابه رضي الله عنهم، فبطن الأرض خير والله من ظهرها والزنادقة بيننا يستهزئون بديننا ونبينا (ص). فاتقوا الله في أنفسكم وارضوا

---

[1] النزاع بين حكام آل سعود والمسلمين والسبيل إلى حله، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ذو القعدة ١٤٢٥ هـ.

[2] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ١، نسخة رقمية.

[3] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ٢، نسخة رقمية.

[4] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ٣، نسخة رقمية.

[5] الآية ١٢ من سورة التوبة.

[6] قاتلوا أئمة الكفر لعلهم ينتهون، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ٣- ١٤٢٧ هـ.

ربكم، ولا تشاوروا أحداً في قتل هؤلاء الزنادقة، واستعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان"[١].

وينادي على المجاهدين "فواصلوا المسير، ولا تهابوا العسير، وطهروا جزيرة العرب من المشركين والزنادقة والملحدين ولا تهنوا (...) ولا يغرنكم كثرة المخذّلين والمخالفين، فقد قال رسولنا عليه الصلاة والسلام كما في صحيح مسلم (لاتزال عصابة من أمتي يقاتلون على أمر الله قاهرين لعدوهم، لا يضرهم من خالفهم حتى تأتيهم الساعة وهم على ذلك)"[٢].

أما الكفار الأصليين، أي غير المسلمين ابتداءً، فحكمهم:

"إن دواء من يؤذي الله ورسوله القتل بدون مقدمات. لا كما يفعل الدعاة المنهزمون اليوم الذين ما ذهبوا إلى الصليبيين مقاتلين وإنما ذهبوا محاورين، أمثال هؤلاء يميعون الدين فاحذروهم، نعم، إن منهجهم مخالف للمنهج القويم"[٣].

فالمبدأ هو واضح وصريح وواحد لكل متبني للمنهج السلفي المتطرف، وهو هذا بلفظ أسامة بن لادن:

فـ "لأن الناس لم يسيروا حسب منهج محمد (ص) (...) فالجهاد في سبيل الله وعدم الخوف من لومة أي لائم، هاتان الصفتان في غاية الأهمية لإعادة الناس إلى الدين"[٤].

ولذلك لا غرابة أن يكتب أسامة ضمن هذا السياق، وبدون أي استثناء "واعلموا أن استهداف الأميركيين واليهود بالقتل في طول الأرض وعرضها من أعظم الواجبات وأفضل القربات إلى الله تعالى"[٥].

ولا يعتقد القارئ الكريم بأن المنهج السلفي يقصد فقط من أعلن الحرب على المسلمين واغتصب حقوقهم، فقد جاء في الهامش لمن علّقَ على كلام أسامة أعلاه دليل السلفيين على جواز هذا الفعل بصفة مطلقة، جاء في الهامش "قال صلى الله عليه وسلم (لا يجتمع كافر وقاتله في النار أبداً)"[٦].

---

[١] المصدر السابق.

[٢] النزاع بين حكام آل سعود والمسلمين والسبيل إلى حله، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ذو القعدة ١٤٢٥ هـ.

[٣] قاتلوا أئمة الكفر لعلهم ينتهون، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ٣- ١٤٢٧ هـ.

[٤] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ١، نسخة رقمية.

[٥] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ٢، نسخة رقمية.

[٦] المصدر السابق، مع ملاحظة أن الهوامش ليست من وضع أسامة بن لادن على الأرجح.

وبما أن النصر هو دائماً أبداً يتأخر عليهم، فلابد لأسامة أن يكتب هذا:

"وأن الأمة موعودة بالنصر، لكن إذا تأخر النصر فبسبب ذنوبنا وقعودنا عن نصرة الله"[1].

من المؤكد بأن أي حديث عن أسامة بن لادن لا يكتمل إلا بالحديث عن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك وواشطن. وعلى الرغم من تبني البعض لفكرة المؤامرة اليهودية أو حتى الأمريكية في هذه الأحداث، وشطط البعض الآخر في التحليل والاستقراء والاستنتاج، إلا أن الأمر أوضح من ذلك بكثير وأقل تعقيداً. أسامة بن لادن يعترف لنا صراحة بتبنيه لهاتين "الغزوتين" كما يسميهما بدون أي لبس أو سوء فهم. بل إنه يعطينا حتى مقدار التكاليف التي تحملتها جماعة القاعدة لإتمام هذه العمليات. بل إن أسامة ذهب إلى أبعد من ذلك، فإنه خرج على العالم برسالة ليبرئ فيها شخص إتُهم ظلماً في هذه الأحداث، زكريا موسوي، وليقول لنا أسامة بالنص:

"أنا المسئول عن تكليف الإخوة التسعة عشر رحمهم الله بتلك الغزوات، ولم أكلف الأخ زكرياء بأن يكون معهم في تلك المهمة"[2].

إذاً، من العبث حقيقة أن ننشغل كثيراً بهذا التراث الذي يتزايد يوماً بعد يوم على شكل مقالات وكتب وأفلام وثائقية(!) وصفحات بعد صفحات على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) والتي تتحدث عن المؤامرة اليهودية وغياب كل اليهود عن وظائفهم في ذلك اليوم وتورط الإدارة الأمريكية في هذا الحدث وصعوبة تصديق أن هؤلاء المتطرفين من الممكن أن يقودوا طائرة تجارية بهذه الدقة ونظرية التوجيه اللاسلكي للطائرات وإلى آخر هذه الروايات والتحليلات. أسامة بن لادن يقول لنا جميعاً بأنه المسؤول عن التكليف لهذه العملية، فالأولى أن نحاول أن نفهم السبب بدلاً من أن ننشغل بأوهام نظرية المؤامرة والتي تطغى على كل شيء في الذهنية الإسلامية والعربية لتحجب الحقيقة حتى وإن كانت كالشمس في كبد السماء. هكذا بدأت فكرة تدمير برجي التجارة في نيويورك كما يحكيها أسامة بن لادن في رسالة وجهها للشعب الأمريكي:

"إني ساحدثكم عن الأسباب وراء تلك الأحداث، وساصدقكم القول باللحظات التي اتخذ فيها هذا القرار لتتفكروا. فأقول لكم، علم الله ما خطر في بالنا ضرب الأبراج، ولكن بعدما طفح الكيل وشاهدنا ظلم وتعسف التحالف الأميركي

---

[1] المصدر السابق.

[2] شهادة حق، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ربيع الثاني ١٤٢٧ هـ.

الإسرائيلي على أهلنا في فلسطين ولبنان فبادر إلى ذهني ذلك. وإن الأحداث التي أثرت في نفسي بشكل مباشر ترجع إلى عام ١٩٨٢ وما تلاها من أحداث، عندما أذنت أميركا للإسرائيليين باجتياح لبنان وساعد في ذلك الأسطول الثالث الأميركي، وبدأ القصف وقتل وجرح كثيرون وروّع وشرّد آخرون. وما زلت أتذكر تلك المشاهد المؤثرة، دماء وأشلاء وأطفال ونساء صرعى في كل مكان. منازل تدمر بمن فيها وأبراج تدك على ساكنيها. قذائف كالمطر تصب على ديارنا بلا رحمة. وكان الحال كتمساح التقم طفلاً لا حول له ولا قوة إلا الصراخ، فهل يفهم التمساح حواراً بغير سلاح؟ وكان العالم كله يسمع ويرى ولا يزيد. وفي تلك اللحظات العصيبة جاشت في نفسي معان كثيرة يصعب وصفها ولكنها انتجت شعوراً عارماً يرفض الظلم وولّدت تصميماً قوياً على معاقبة الظالمين. وبينما أنا أنظر إلى تلك الأبراج المدمرة في لبنان، انقدح في ذهني أن نعاقب الظالم بالمثل وأن ندمر أبراجاً في أميركا لتذوق بعض ما ذقنا ولترتدع عن قتل أطفالنا ونسائنا. وتأكد لي يومها أن الظلم وقتل الأبرياء من الأطفال والنساء عن عمد، قانون أميركي معتمد. والترويع، حرية وديموقراطية. وأما المقاومة، فإرهاب ورجعية، وتعني الظلم وحصار الملايين حتى الموت كما فعل بوش الأكبر في أكبر مجزرة للأطفال جماعية عرفتها البشرية في العراق، وتعني أن يلقى من القنابل والمتفجرات ملايين الأرطال على ملايين الأطفال في العراق أيضاً كما فعل بوش الابن لعزل عميل قديم وتنصيب عميل جديد يعين على اختلاس نفط العراق، وغير ذلك من الفظائع. وعلى خلفية تلك الصور وأمثالها جاءت أحداث الـ ١١ رداً على تلك المظالم العظام، فهل يُلام المرء في الذود عن حماه؟ وهل الدفاع عن النفس ومعاقبة الظالم بالمثل إرهاباً مذموماً؟ فإن يكن كذلك، فما لنا منه بد"[١].

ثم يخبرنا أسامة عن الجانب التنظيمي للعملية "إن أعضاء الحادي عشر من سبتمبر كانوا على قسمين، طيارون ومجموعات مساعدة لكل طيار للسيطرة على الطائرة"[٢]. ويخبرنا أيضاً عن المدة المتفق عليها لإتمام العملية "كنا قد اتفقنا مع الأمير العام، محمد عطا[٣] رحمه الله، أن ينجز جميع العمليات خلال ٢٠ دقيقة قبل أن يتنبه بوش

---

[١] رسالة إلى الشعب الأمريكي (١)، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة رمضان ١٤٢٥ هـ.

[٢] شهادة حق، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ربيع الثاني ١٤٢٧ هـ.

[٣] محمد عطا، ويُعرف أيضاً بـ محمد عطا السيد، وأيضاً بـ محمد محمد الأمير عواد السيد. ولد في ١ سبتمبر ١٩٦٨ في كفر الشيخ في جمهورية مصر العربية. حصل على شهادة هندسة المعمار من جامعة القاهرة، ثم واصل دراسته في جامعة هامبورغ (ألمانيا) ليتخصص في تخطيط المدن حتى عام ١٩٩٩. في مارس سنة ٢٠٠٠ اتصل محمد عطا بالعديد من مدارس الطيران في الولايات المتحدة الأمريكية. في يناير ٢٠٠١ حصل هو وعضو آخر من جماعة القاعدة، مروان

وإدارته، ولم يخطر ببالنا قط أن القائد الأعلى للقوات المسلحة الأميركية[١] سيترك ٥٠ ألف من مواطنيه في البرجين ليواجهوا تلك الأهوال العظام وحدهم وقتَ أشد حاجتهم إليه، لأنه قد بدا له أن الانشغال بحديث الطفلة عن عنزتها ونطحها[٢] أهم من انشغاله بالطائرات ونطحها لناطحات السحاب، مما وفر لنا ثلاثة أضعاف المدة المطلوبة لتنفيذ العمليات، فلله الحمد"[٣]. كما يخبرنا أسامة بالقيمة الكلية لتكاليف هذه العملية "إن القاعدة انفقت ٥٠٠ ألف دولار في الحدث"[٤].

وأخيراً النهاية المأساوية لهذه العملية كما يصفها أسامة "في يوم الثلاثاء المبارك، في الثالث والعشرين من جماد الثاني لعام ١٤٢٢ للهجرة، الموافق للحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ للميلاد (...) وثب شُعث الرؤوس، مغبرو الأقدام، المطاردون في كل مكان، ﴿إنهم فِتْيَةٌ آمنوا بربهم وزدناهم هدى﴾[٥]، ورُبط على عقيدتهم، وكُتب الإيمان في قلوبهم، فلم يخشوا في الله لومة لائم، يبتغون ما عند الله تعالى، تأبى نفوسهم أن تنام على الضيم، يريقون ماء الحياة ولا يريقون ماء المحيا، فأغاروا بطائرات العدو في عملية جريئة جميلة ما عرفت البشرية لها مثيلاً، فحطموا أصنام أميركا، فأصابوا وزارة الدفاع في صميم فؤادها، وأصابوا الاقتصاد الأميركي في سويداء قلبه، فأرغموا أنف أميركا في التراب ومرغوا كبرياءها في الطين، فانهار برجا نيويورك، وبذلك الانهيار انهار ما هو أعظم وأضخم، فانهارت أسطورة أميركا العظمى،

الشحي، على رخص الطيران على طائرة Boeing 727 من مدرسة للطيران في فلوريدا. في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ركب محمد عطا وشخص آخر من القاعدة اسمه عبد العزيز العمري طائرة تابعة لـ Colgan Air متجهة من مطار بورتلاند إلى بوسطن، وبعد نصف ساعة من التحليق انقطع الإتصال مع الطائرة، وبعدها بـ ١٩ دقيقة ارتطمت هذه الطائرة بالبرج الشمالي لمركز التجارة العالمي في نيويورك. وصف أسامة بن لادن محمد عطا بالأمير العام للعملية.

[١] يقصد الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش.

[٢] في وقت الهجوم على نيويورك وواشنطن، كان الرئيس الأمريكي في زيارة لأحد مدارس الأطفال وكان يقرأ معهم قصة عن طفلة وعنزتها. وقد التقطت الكاميرات أن الرئيس الأمريكي عندما تم الإسرار له بأن المدينتين تتعرضان لهجوم جوي، قد بدا على وجهه الوجوم ولكنه استمر في قراءة قصة الطفلة وعنزتها لفترة زمنية طويلة وبدون أي ردة فعل معاكسة ومتوافقة مع فداحة الحدث. هذه الحادثة أصبحت مادة دسمة للسخرية والتهكم من الرئيس الأمريكي وخصوصاً في حملته الانتخابية لفترة ثانية للرئاسة الأمريكية في داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية.

[٣] رسالة إلى الشعب الأمريكي (١)، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة رمضان ١٤٢٥ هـ.

[٤] المصدر السابق.

[٥] القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية ١٣

وانهارت أسطورة الديموقراطية، وظهر للناس أن قيم أميركا في السافلين، وتحطمت أسطورة أرض الحرية، وتحطمت أسطورة الأمن القومي الأميركي، وانهارت أسطورة الـ (سي آي أيه)، فلله الحمد والمنة"[1].

ثم يقرر أسامة بن لادن، بسخرية تدعو للابتسام، حقيقة تبدو واضحة لكل مراقب للتدليل على حجم التأثير الذي أصبح يملكه أسامة ومنهجه على كل بقاع العالم ودوله:

"يكفي أن نرسل اثنين من المجاهدين إلى أقصى المشرق ليرفعوا خرقة مكتوب عليها (القاعدة) حتى يركض الجنرالات إلى هناك مسرعين ليتسببوا في تكبيد أميركا الخسائر البشرية والمالية والسياسية دون أن يحققوا لها شيئاً يذكر، باستثناء بعض المنافع لشركاتهم الخاصة"[2].

ونختم كلامنا عن أسامة بن لادن بما افتتح به إحدى محاضراته الصوتية[3]:

"الحمد لله ثم الحمد لله، الحمد للذي أنزل على عبده ورسوله آية السيف ليحق الحق ويبطل الباطل. فالحمد لله القائل ﴿فإذا انسلخَ الأشهرُ الحُرُمُ فاقتلوا المُشركينَ حيثُ وجدتموهُمْ وخذوهم واحصُروهم واقعدوا لهم كل مَرصَد فإن تابوا وأَقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم إن اللَّهَ غفورٌ رحيم﴾[4]. والحمد لله القائل ﴿قاتلُوهمْ يعذبهمُ اللَّهُ بأَيديكم ويُخزهِمْ وينصركم عليهم ويشف صدورَ قوم مؤمنين﴾[5]. والصلاة والسلام على نبينا محمد القائل (بُعثتُ بين يدي الساعة بالسيف حتى يُعبد الله تعالى وحده لا شريك له، وجُعلَ رزقي تحت ظل رمحي، وجُعل الذل والصغار على من خالف أمري، ومن تشبه بقوم فهو منهم)".

---

[1] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ٢، نسخة رقمية.

[2] رسالة إلى الشعب الأمريكي (١)، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة رمضان ١٤٢٥ هـ.

[3] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ٢، نسخة رقمية.

[4] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ٥

[5] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ١٤

أيمن الظواهري

تتمحور الأغلبية العظمى من كتابات أيمن الظواهري حول قضايا الجهاد والتكفير وبطلان النظم الديموقراطية والتشريعية خارج إطار الشريعة الإسلامية على المفهوم السلفي. وفي سبيل هذه المحاور لا يتورع الظواهري من مهاجمة كل من أباح لنفسه أن ينخرط في علاقة من نوع ما مع هؤلاء الحكام أو تلك النظم الديموقراطية أو التشريعية. فأيمن الظواهري يهاجم الحكام المرتدين، كما يسميهم، بنفس القسوة والشدة التي يهاجم بها المؤسسات الفقهية والمذهبية الرسمية وبنفس التوجه العدائي الرافض الذي يكتب به عن جماعة الإخوان المسلمين. فكل هؤلاء، عند الظواهري، نسيج يكاد أن يكون متماثلاً في خروجهم عن الملة واتخاذهم "أرباباً من دون الله". فالصراع عند الظواهري ليس صراعاً فكرياً بين مسلمين تختلف قناعاتهم ولكنه صراع بين ملّتين، دينين، لا علاقة لهما بالآخر بتاتاً. والصراع، عند الظواهري، هو "معركة" قد تبتدئ بـ ﴿جادلهم بالتي هي أحسن﴾[1] في بعض الأحيان وليس كلها، ولكن يجب أن تنتهي، أو حتى تبتدئ، بالجهاد وحمل السلاح، إذ أن كل الوسائل التي تقع بين هذين الطرفين ما هي في الحقيقة إلا وسائل شرعية لها ما يؤصلها في منهجه. ولا غرابة هنا إذا علمنا أن معركة الظواهري هي أساساً بين إسلام وكفر، وأنها معركة حتمية لا يجد الظواهري مناصاً منها، ولذلك هو يكتب في رده على فتوى للشيخ عبد العزيز بن باز "آن لهذا الشباب أن يخرج من الغيبوبة التي يعيش فيها، ويدرك أن معركة الإسلام والكفر، والحق والباطل، معركة محتومة لا فرار منها، وأنه إن لم يستعد لها ويعد لها عدتها فسيكون أول ضحاياها"[2].

هي معركة إذن، فلابد لها من طرفين أو معسكرين. هذان الطرفان يخوضان معركتهما على أكثر من ميدان، داخلي وخارجي، ولابد لهما من القتال:

---

[1] القرآن الكريم، سورة النحل، الآية ١٢٥

[2] ابن باز بين الحقيقة والوهم، أيمن الظواهري، رسالة مؤرخة ٣ شعبان ١٤١٥ هـ، نسخة رقمية.

"وهكذا تتضح معالم المعركة بين طوائف الكفر، الغربية والروسية والصهيونية والوطنية، وبين المجاهدين، طليعة الأمة الإسلامية. لذلك أمرنا المولى سبحانه وتعالى أن ندرك هذه الحقيقة حين قال في كتابه العزيز[١] ﴿قاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة﴾"[٢].

"بدأت المواجهة بين علماء القرآن وعلماء السلطان وبين أنصار التوحيد وأنصار الطواغيت تزداد وضوحاً، وسقطت كثير من الأقنعة وانكشفت كثير من الاسماء والألقاب عن حقائق نفوسها المخبوءة وانحازت إلى معسكر السلطان والطغيان والكفران، وتجلت اسماء عديد من علماء الإيمان والقرآن فانحازت إلى معسكر الإسلام. وهكذا مع مطلع القرن الخامس عشر الهجري ونهاية القرن العشرين الميلادي تتضح ملامح معركة الإسلام الكبرى بين أهل الكفر وأهل الإسلام، ولا يستبعد أن تدور في نفس المنطقة التي دارت فيها معارك الإسلام الكبرى السابقة كعين جالوت وحطين"[٣].

وهي معركة شاملة. فعندما سُئل الظواهري عن رأيه في أن المعركة "السلمية" قد تحقق له أهدافه بدلاً من تلك المعركة التي تخوضها جماعة الجهاد المصرية بالرصاص وتتسبب في سقوط ضحايا أبرياء، أجاب:

"تسعى الجماعة لتغيير النظام عن طريق العمل الشامل، وما نقوم به من عمليات جهادية نهدف منه إلى أهداف معينة تهيء للتغيير الشامل الذي ننشده، مثل ردع النظام وتحطيم معنوياته ورفع معنويات الشباب المسلم"[٤].

أما ميادين هذه المعركة الشاملة:

"تخوض الأمة الإسلامية في جهادها لإعلاء كلمة الله سبحانه وتعالى عدة معارك في أكثر من ميدان. فمعركتها مع أدوات بطش الأنظمة المحاربة عنها، معركة عسكرية. ومعركتها مع علماء السلطان، الذين يدينون ديناً جديداً لم يأت به نبينا محمد (ص)، معركة عقائدية فقهية. ومعركتنا مع العلمانيين الذين امتلأت صدورهم حقداً على الإسلام، وخوفاً وهلعاً من حركاته المتنامية المتصاعدة، وتعلقاً بشهواتهم

---

[١] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ٣٦

[٢] الطريق إلى القدس يمر عبر القاهرة، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

[٣] الكتاب الأسود، أيمن الظواهري، الطبعة الثانية، نسخة رقمية.

[٤] الكلمة الممنوعة، لقاء صحفي أجراه كميل الطويل ورفضت جريدة الحياة نشره ونشرته جماعة الجهاد المصرية مع مقدمتين، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

الدنيئة التي يتطهر منها المسلمون، معركة فكرية (...) ومعركتنا مع صحافة الأنظمة التي تفتح صفحاتها لكل من ذكرناهم في معركة دعوية إعلانية"[1].

ولا يغر القارئ الكريم ذلك التقسيم الرباعي للمعركة التي يخوضها الظواهري ومن يرى رأيه ضد مخالفيهم، فإنها أقرب إلى عناوين إعلامية منها إلى تقسيمات ذات موضوع، وإلا تحت أي بند من المعارك من الممكن أن نصنف محاولة اغتيال نجيب محفوظ واغتيال فرج فودة كمثالين لا على سبيل الحصر؟

فالمعارك الفكرية والعقائدية والإعلانية التي يتكلم عنها الظواهري لا تعدو أن تكون رسائل ونشرات يضعها هؤلاء على صفحات الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) في معظم الأحيان وتمتلئ بمفردات (الردة، الفسوق، الكفر، الابتداع، محاربة الله ورسوله، الزنادقة، الملحدين، المفسدين، المنحرفين...الخ) والتي تنتهي عادة، بتصريح أو بتلميح، إلى فتاوى إهدار الدم والقتل والاغتيال. وما هي بالضبط (المعركة الفكرية والإعلامية) للجماعات المتطرفة في الجزائر أو مصر أو العراق أو أفغانستان حتى في أيام إمارة طالبان؟ وما مجالها؟ وأين فضائها؟ ومن رجالها؟ وما هي قنواتها؟

بل إن هؤلاء يصدرون أحكامهم بالقتل والاغتيال ليس على سبيل المحاكمة أو النقاش أو الاستيضاح عن معنى قد يكون مبهماً أو يحتمل التأويل، ولا يصدرونها بناءً على إتاحة الفرصة للطرف الآخر للدفاع عن نفسه أو سماع رأيه، ولكنها تخضع لـ (فتاوى) لجان و (علماء عاملين)، لاحظ "عاملين"، ضمن جماعاتهم وداخل إطارها التنفيذي والتي يراها السواد الأعظم من المسلمين على أنها "متطرفة" ومباينة لمفهوم الإسلام الصحيح. هذا نص سؤال للظواهري وإجابته عليه:

"مَنْ يُصدر الفتاوى بالقتل وعلى أي أساس؟ في (الجماعة الإسلامية) ذكروا أن اللجنة الشرعية، التي تتكون من ١٢ عالماً، هي التي تصدر فتاوى القتل بناءً على أسس محددة، فهل هذا صحيح؟ وهل هناك لجنة أخرى للجهاد، وممن تتكون؟".

فأجاب الظواهري "إذا كان إخوة الجماعة قد ذكروا ذلك فنحن نصدقهم. أما لجنتنا فهي علماء المسلمين العاملين، ولعل الناس أن يطّلعوا على مفاجآت إذا قُدر للتاريخ أن يُكتب"[1].

---

[1] الكلمة الممنوعة، لقاء صحفي أجراه كميل الطويل ورفضت جريدة الحياة نشره ونشرته جماعة الجهاد المصرية مع مقدمتين، أيمن الظواهري، الاقتباس أعلاه من مقدمة لأيمن الظواهري لم يشمله اللقاء، نسخة رقمية.

يبتدأ المنطق الاستدلالي لمسألة التكفير عند الظواهري من موضوع "الديموقراطية" والمجالس التشريعية وحق وضع القوانين. وفي هذا الموضوع بالذات يتجلى بوضوح الدور المركزي الذي يلعبه رجل الدين (الكهنوت الإسلامي) في الفكر السلفي بشكل عام، فكل شيء تقريباً يحتاج إلى فتوى ورأي رجل الدين فيه. وكما تطرقنا لهذه النقطة في المدخل لهذا الفصل، فإن المنهج (الدنيوي) يجب أن يخضع للمنهج (السلفي) كما يحدده ويراه ويفتي فيه شيوخه، وإلا فهو كفر لا مكان له في الإسلام. ومن هذا المنطلق فإن "التشريع" أياً كان، لابد وأن يمر من خلال شيخ دين حتى يتأكد بأن "رأيه" الذي يؤكد هو بأنه "رأي الإسلام" قد تم سماعه تماماً. ومن هذا المنطلق فإن موضوع الديموقراطية والمجالس التشريعية وحق وضع القوانين عند أيمن الظواهري يجب أن يتم الغائها وحجبها إلا من رجال الدين الذين يتولون الكلام بالنيابة عن رب العالمين ويأخذون على عاتقهم تنفيذ مشيئته. فالديموقراطية هي دين جديد لا يمت لدين الإسلام بشيء، هذا هو المعنى الذي يتكرر في كل كتابات الظواهري. يقول الظواهري:

"إن الديموقراطية، والتي تعني (حكم الشعب)، هي دين جديد يقوم على تأليه البشر بإعطائهم حق التشريع غير مقيدين في تشريعهم بأي سلطة أخرى"[2]. ويقول "الديموقراطية دين جديد، فإذا كان التشريع في الإسلام حقاً لله تعالى، فالتشريع في الديموقراطية حق للشعب، فهي إذن دين جديد يقوم على تأليه الشعب ومنحه حق الله وصفاته"[3]. ويقول "الديموقراطية مخالفة لعقيدة التوحيد، لأن الديموقراطية تدعو إلى حاكمية الجماهير، ونحن ندعو إلى سيادة الشريعة المبنية على إفراد الحاكمية لله سبحانه"[4]. "التحاكمُ لغير الله من الآراء والأهواء فهو ليس دين الله ولا شرعه، إنه دين آخر وشرع آخر"[5].

---

[1] حوار أجرته جريدة الحياة اللندنية مع أيمن الظواهري ولم تنشره. نشرته جريدة العربي الإسبوعي المصرية مبتوراً (العدد ٢١، ٢٢- ١١- ١٩٩٣) على حسب ادعاء جماعة الجهاد المصرية والتي نشرته كاملاً كنسخة رقمية على الشبكة العنكبوتية.

[2] الحصاد المر – الإخوان المسلمون في ستين عاماً، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

[3] نصح الأمة بإجتناب فتوى الشيخ ابن باز بجواز دخول مجلس الأمة، أيمن الظواهري، نسخة رقمية مؤرخة جمادى الثاني ١٤١٢ هـ.

[4] الكلمة الممنوعة، لقاء صحفي أجراه كميل الطويل ورفضت جريدة الحياة نشره ونشرته جماعة الجهاد المصرية مع مقدمتين، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

[5] البديل هو الدعوة والجهاد، أيمن الظواهري، نسخة رقمية مؤرخة محرم ١٤٢٧ هـ.

يفسر لنا الظواهري هذا الموقف من الديموقراطية بأن "الديموقراطية تقوم على قاعدة حاكمية العباد للعباد، ورفض حاكمية الله المطلقة للعباد. وتقوم على أساس أن يكون هوى الإنسان، في أي صورة من صوره، هو الإله المتحكم. وتقوم على رفض أن تكون شريعة الله هي القانون الحاكم"[1]. ويجزم بأن "مبادئ الإسلام الرشيدة تتناقض مع أن يكون الشعب هو المشرع وارادة الأمة هي الحاكمة"[2]. وأن "المُشرّع في الديموقراطية هو الشعب مُمثلاً في أغلبية نوابه في البرلمان. والنواب فيهم الرجال والنساء والنصراني والشيوعي والعلماني"[3].

وكخطوة مبدأية يوجه الظواهري هذا التحذير: "الذي يمارس الديموقراطية من المسلمين عليه أن يصحح توحيده ويبرأ من الإنحراف الذي هو فيه"[4]. ولكن النتيجة البديهية عند الظواهري، والمتوقعة لمن يقرأ الاقتباسات أعلاه، لكل من يتولى هذا الدين الجديد:

"الديموقراطية شرك بالله وكفر أكبر صريح"[5]. "الديموقراطية، يا أخي المسلم، كفر واتخاذ للأرباب من دون الله"[6]. "إذا كنت يا أخي تكفر بالقوانين الوضعية، كما هو مقتضى الإيمان، ألا فلتعلم أن الديموقراطية أشد كفراً من القوانين الوضعية، فإن التشريع في القوانين الوضعية هو بيد نخبة من المتخصصين في هذه القوانين، أما في الديموقراطية فإن التشريع بيد الشعب كله"[7]. " إن الديموقراطية شرك بالله، وإن مجلس الشعب هو مجلس الشرك والكفر، وإن الانتخابات هي مشاركة في نصب الأرباب المعبودة من دون الله، وهذا أمر لا تبيحه ولا ألف فتوى[8]. "إن الديموقراطية دين وضعي كافر حق التشريع فيه للبشر، في مقابل الإسلام الذي حق

---

[1] الحصاد المر – الإخوان المسلمون في ستين عاماً، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

[2] المصدر السابق.

[3] نصح الأمة بإجتناب فتوى الشيخ ابن باز بجواز دخول مجلس الأمة، أيمن الظواهري، نسخة رقمية مؤرخة جمادى الثاني ١٤١٢ هـ.

[4] الكلمة المنوعة، لقاء صحفي أجراه كميل الطويل ورفضت جريدة الحياة نشره ونشرته جماعة الجهاد المصرية مع مقدمتين، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

[5] نصح الأمة بإجتناب فتوى الشيخ ابن باز بجواز دخول مجلس الأمة، أيمن الظواهري، نسخة رقمية مؤرخة جمادى الثاني ١٤١٢ هـ.

[6] المصدر السابق.

[7] المصدر السابق.

[8] المصدر السابق.

التشريع فيه لله تعالى لا شريك له، والبشر المشرعون في الديموقراطية هم شركاء معبودون من دون الله، يعبدهم كل من يطيعهم فيما يشرعونه"[1].

ثم ينتقل الظواهري من كفر مبدأ الديموقراطية إلى تكفير الانخراط في ممارسة الانتخاب والترشيح والديموقراطية:

"من ادعى الإسلام إذا أتى بمكفر، كالديموقراطية والاشتراكية، صار كافراً مرتداً"[2]. "الديموقراطية دين جديد يتولى فيه البشر، الشعب، التشريع من دون الله تعالى، ويتخذ فيه الناس بعضهم بعضا أرباباً من دون الله، ومن أقر بهذا الدين الجديد والتزمه، فقد فارق دين الإسلام وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم"[3]. "إن المشاركة في الانتخاب بحد ذاتها تعتبر موافقة على منح حق التشريع للشعب من دون الله تعالى، ويعتبر إقراراً بسلطة هذا المجلس الكفري المسمى بمجلس الشعب أو مجلس الأمة أو البرلمان أو الجمعية الوطنية، وهذا كله كفر"[4]. "هؤلاء البشر الذين يشرعون للناس في ﴿ولا يتخذ بعضنا بعضا أرباباً من دون الله﴾[5]، فأيّ كفر بعد هذا؟"[6].

ثم يأتي هذا البيان الجامع المانع من الظواهري:

"هذه هي الديموقراطية وكفرها يا أخي، وأعضاء مجلس الشعب يا أخي هم الأرباب من دون الله تعالى، والذين ينتخبونهم يتخذونهم أرباباً من دون الله تعالى وينصبونهم طواغيت معبودة من دون الله، وهذا كاف في تحريم الترشيح في المجالس النيابية الديموقراطية، وتحريم المشاركة في انتخابات هذه المجالس، وكل من شارك في هذا عالماً بحقيقة الديموقراطية فهو كافر مرتد خارج من ملة الإسلام. وإذا نصّت دساتيرهم على أنّ الدولة ديموقراطية ودينها الرسمي الإسلام، فإنّ هذا لا يغير من كفرهم شيئاً"[7].

---

[1] الحصاد المر – الإخوان المسلمون في ستين عاماً، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

[2] نصح الأمة بإجتناب فتوى الشيخ ابن باز بجواز دخول مجلس الأمة، أيمن الظواهري، نسخة رقمية مؤرخة جمادى الثاني ١٤١٢ هـ.

[3] المصدر السابق.

[4] المصدر السابق.

[5] القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ٦٤

[6] الحصاد المر – الإخوان المسلمون في ستين عاماً، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

[7] المصدر السابق. وهنا ينقل الظواهري بإختصار عن كتاب دعوة التوحيد لعبد القادر عبد العزيز كما أتى في هامش النسخة الرقمية.

يشرح لنا الظواهري بإسهاب أوجه الكفر في الديموقراطية، فيقول مكرراً ما كتبه في أماكن كثيرة أخرى بأن الديموقراطية تمنح حق التشريع للبشر مستشهداً بمواد الدستور المصري ومنها (يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع)، وأن الديموقراطية تنصب آلهة جديدة بالإضافة إلى الله عز وجل، وأن "الإقرار بالديموقراطية هو إقرار بمنح حق التشريع لأحد من دون الله تعالى كما هو مقتضى الديموقراطية، ومن أقرّ بهذا فهو كافر"[1]. وأن "الديموقراطية تقوم على أساس مبدأ سيادة الأمة، ولمّا كانت السيادة سلطة لا يوجد أعلى منها، فهي المرجع الفاصل في كل أمر وكل شأن، وإلى هذه السلطة فصل النزاع وحسم الخلاف، فكل من أقرّ بهذا فهو كافر"[2]. وأن "الديموقراطية تقوم على مبدأ سيادة الأمة، ولما كانت السيادة سلطة عليا لا يوجد أعلى منها، فإن هذا يعني أن سلطة الأمة أعلى من سلطان الله تعالى"[3]. ولكنه يضيف شيئاً في أوجه كفر الديموقراطية هو جدير بالملاحظة والانتباه عند التطرق إلى الفكر السلفي المتطرف، فهو يعتبر أن مبدأ المساواة بين المواطنين والتي تستدعيها الديموقراطية هو أحد المحاور الأساسية في هذا الكفر. يقول الظواهري عند كلامه عن أوجه كفر الديموقراطية ومستشهداً بمواد الدستور المصري:

"أما مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات فإنه يعني عدة أمور كلها من الكفر ومنها: إسقاط حد الردة لما يقرره الدستور من حرية الاعتقاد وإسقاط جهاد المرتدين. إسقاط الجهاد في سبيل الله، أي جهاد الكفار، لما يقرره الدستور من حرية الاعتقاد. إسقاط الجزية وشروط الذمة عن غير المسلمين، لما في هذا من تفريق بين المواطنين وإخلال بمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات. إسقاط قوامة الرجال على النساء، قال تعالى ﴿الرجال قوامون على النساء﴾[4]، فالمرأة في الديموقراطية لها حق تقلد المناصب والولايات كالرجل، لأن هذا مقتضى المساواة التي هي جوهر الديموقراطية، أمّا قوامة الرجال على النساء فإنها تخالف المساواة"[5].

يفند الظواهري أوجه الكفر في الدستور المصري، كمثال على الدستور العلماني أو الدستور الذي يتبنى الديموقراطية، وليدور حول نفس المحاور السابقة، ولكنه يضيف بعض النقاط الجديدة بالملاحظة. يقول الظواهري:

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر السابق.

[4] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٣٤

[5] المصدر السابق.

"وإمعاناً في الكفر، تصدر القوانين وأحكام القضاة باسم الشعب، ففي الدستور المصري، المادة الثانية والسبعون، (تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب). وإمعاناً في الكفر، يسمون بلادهم باسم الجمهورية، للدلالة على أنها تستمد شرعيتها من الجماهير لا من حكم الله تعالى، ففي الدستور المصري، المادة الأولى، (جمهورية مصر العربية دولة ذات نظام ديموقراطي اشتراكي)"[1]. ويستدل في رسالة أخرى على كفر الدستور المصري بقوله "لا يشترط الدستور لرئيس الجمهورية شرط الإسلام (...) ويساوي الدستور بين المسلم وغير المسلم في كل الحقوق (...) يقسم رئيس الجمهورية على احترام الدستور والقانون وليس على احترام الشريعة (...) يقسم كل عضو في مجلس الشعب على احترام الدستور والقانون وليس على احترام الشريعة الإسلامية (...) يقسم الوزراء على احترام الدستور والقانون وليس على احترام الشريعة"[2].

أما موقفه من القوانين المصرية فنلخص أهم ما ورد في كتاباته للدلالة على كفرها من وجهة نظره بالآتي:

"تعطى المادة (١) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦م كل مصري ومصرية حق إبداء الرأي في أي استفتاء بما فيه استفتاء اختيار رئيس الجمهورية وانتخاب أعضاء مجلس الشعب بشرط واحد أن يكون قد بلغ ثمانية عشر عاماً، دون النظر إلى كونه مسلما أو غير مسلم. لا تشترط المادة الخامسة من قانون مجلس الشعب (القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٠م) شرط الإسلام فيمن يرشح لمجلس الشعب"[3].

يتفرع من هذا الموقف، موقف تكفير مبدأ التشريع خارج إطار الفقه الإسلامي، تكفير كل الهيئات الدولية والمحلية والتي يستدعي عملها وضع القوانين. كان نصيب الأسد في هجوم الظواهري على هذه الهيئات هو لهيئة الأمم المتحدة. يقول الظواهري عنها:

"الأمم المتحدة، بإختصار، في ميزان الإسلام هي هيئة كفرية عالمية مسيطرة لا يجوز الدخول فيها ولا التحاكم إليها، تقوم على نبذ التحاكم لشريعة الإسلام، والرضوخ

[1] نصح الأمة بإجتناب فتوى الشيخ ابن باز بجواز دخول مجلس الأمة، أيمن الظواهري، نسخة رقمية مؤرخة جمادى الثاني ١٤١٢ هـ.

[2] مصر المسلمة بين سياط الجلادين وعمالة الخائنين، أيمن الظواهري، نسخة رقمية مؤرخة ٢٧ رمضان ١٤١٩ هـ.

[3] المصدر السابق.

لإرادة خمسة من أكابر المجرمين في هذه الدنيا، يسيطرون على قيادة الأمم المتحدة المعروفة بمجلس الأمن"[١].

بعد مسألة التشريع خارج حدود الفقه الإسلامي وتكفير من ينخرط فيها من قريب أو من بعيد، يوجه الظواهري إهتمامه لمسألة الولاء والبراء وليؤلف فيها رسالة كاملة[٢] يشحنها بالنقول عن شيوخ السلفية المتأخرين منهم أو المتقدمين على السواء. وكما رأينا مع أسامة بن لادن، فإن مسألة الولاء والبراء هي مقدمة ضرورية لابد منها لأن بواسطتها يتميز المؤمنون (السلفيون) عن غيرهم ذوي الأهواء والبدع والنفاق والكفر والشرك. فبدون الولاء والبراء تقع الحيرة التي تستدعي بالضرورة إضاعة أحكام الله وشريعته، وبدون الولاء والبراء يسقط التمييز الذي بواسطته يؤدي (المؤمنون) واجباتهم الشرعية تجاه الآخر البدعي والمنافق والكافر والمشرك. يقول الظواهري:

"وتميز الصفوف باجتماع المؤمنين ومعاداة الكافرين مقدمة لا بد منها للشروع في الجهاد الذي به قيام الدين، كما قال تعالى[٣] ﴿أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله﴾"[٤].

فالجهاد، بمعناه العام الشامل، لابد له من تمييز الصفين عن بعضهما البعض حتى يتم الشروع فيه، صف المؤمنين (أيمن الظواهري ومن يرى رأيه) والصف الآخر (يشملهم ألفاظ البدعة والنفاق والكفر والشرك). يقول الظواهري:

"إننا أحوج ما نكون إلى التفريق بين أولياء الإسلام الذين يدافعون عنه، وبين أعدائه الذين يعتدون عليه، وبين المذبذبين الذين لا يعملون إلا لتحقيق مصالحهم بتوهين مقاومة الأمة وصرفها عن الميدان الحقيقي للمواجهة"[٥]. ويقول "إن صف الإيمان يجب قبل مواجهة صف الكفر أن يتخلص من المزيفين والمنافقين، ﴿وكذلك نُفصّل الآيات ولتستبين سبيل المجرمين﴾[٦]"[١]. ويقول "إذا قام كل عبد بما يجب عليه من الموالاة

---

[١] الولاء والبراء – عقيدة منقولة وواقع مفقود، أيمن الظواهري، نسخة رقمية مؤرخة شوال ١٤٢٣ هـ.

[٢] الولاء والبراء – عقيدة منقولة وواقع مفقود.

[٣] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٥٤

[٤] الحصاد المر – الإخوان المسلمون في ستين عاماً، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

[٥] الولاء والبراء – عقيدة منقولة وواقع مفقود، أيمن الظواهري، نسخة رقمية مؤرخة شوال ١٤٢٣ هـ.

[٦] القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية ٥٥

والمعاداة تميزت الصفوف، فصار المؤمنون في جانب والكافرون في جانب، وهذا التميز محبوب لله تعالى كما قال سبحانه ﴿ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب﴾[٢]، وقال تعالى[٣] ﴿ليميز الله الخبيث من الطيب، ويجعل الخبيث بعضه على بعض فيركمه جميعاً فيجعله في جهنم أولئك هم الخاسرون﴾"[٤].

ولهذا السبب وحده يعتبر الظواهري مسألة الولاء والبراء "ركن خطير" في العقيدة، " إن موالاة المؤمنين ومعاداة الكافرين ركن خطير في عقيدة المسلم، لا يتم إيمانه إلا به"[٥]. وأن "التفريط في هذا الركن الأساسي هو الثغرة التي ينفذ منها أعداء الإسلام للقضاء على الأمة المسلمة ولخداعها وتخديرها وتوريطها في الكوارث والمصائب"[٦]. وأن "التفريط في هذا الركن الأساسي يؤدي إلى انحلال عقيدة المسلم وانسلاخه منها"[٧].

يشرح لنا الظواهري الخطوط العامة للولاء والبراء:

"الموالاة الواجبة هي موالاة أهل الإيمان بحبهم ومعاونتهم ومناصرتهم والتقرب منهم، والمعاداة الواجبة هي معاداة أهل الكفر والفسوق بمجانبتهم وهجرهم وزجرهم ومقاتلة الكافرين والإغلاظ عليهم وبغضهم وبغض كفرهم وضلالهم وتحذير المسلمين منهم"[٨]. ويقول "إن أساس الولاء والبراء هو طاعة المولى عز وجل أو معصيته سبحانه، وليست المواطنة أو الجنسية"[٩].

وعن الولاء يقول "المناصب الأساسية في الدولة الإسلامية لا يتولاها إلا المسلمون، لأن الدولة المسلمة تتناقض مع الشكل الحالي لكل الدول التي تقوم على العلمانية

---

[١] ابن باز بين الحقيقة والوهم، أيمن الظواهري، رسالة مؤرخة ٣ شعبان ١٤١٥ هـ، نسخة رقمية.

[٢] القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ١٧٩

[٣] القرآن الكريم، سورة الأنفال، ٣٧

[٤] الحصاد المر – الإخوان المسلمون في ستين عاماً، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

[٥] الولاء والبراء – عقيدة منقولة وواقع مفقود، أيمن الظواهري، نسخة رقمية مؤرخة شوال ١٤٢٣ هـ.

[٦] المصدر السابق.

[٧] المصدر السابق.

[٨] الحصاد المر – الإخوان المسلمون في ستين عاماً، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

[٩] أيها الإخوان تعالوا إلى كلمة سواء، أيمن الظواهري، نسخة رقمية مؤرخة ١٨ ربيع الآخر ١٤١٦ هـ.

والقومية أو الوطنية، فالدولة المسلمة تسع كل المسلمين في العالم، بلا تمييز بين أجناسهم، فالولاء والرباط في الدولة المسلمة هو ولاء ورباط العقيدة، وليس الجنس والوطن والقومية"[1].

أما مسألة البراء فيكفي أن نستعرض بعض العناوين الثانوية التي أتت في رسالته عن الولاء والبراء[2] لنعرف الخطوط العامة التي يدور حولها الظواهري. فمن أمثلة هذه العناوين (نهانا الله سبحانه وتعالى أن نواد من حاد الله ورسوله)، (أخبرنا سبحانه أن الكفار يبغضون المسلمين)، (أخبرنا سبحانه أنهم لن يرضوا عن المؤمنين طالما استمروا على إيمانهم)، (إنهم يتمنون أن يردوا المؤمنين كفاراً بعد إيمانهم). وكما هو واضح تماماً فإن هذه العناوين ما هي في الحقيقة إلا مضمون آيات في القرآن الكريم تم بترها عن ظرف نزولها وسببه وعن أية محاولة جادة للتمعن في ظروف اختلاف الزمان والمكان وواقع الحال.

يلخص لنا الظواهري موقفه من الولاء والبراء في نهاية رسالته عنها:

"نهانا الله سبحانه أن نتخذ الكفار أولياء ننصرهم على المؤمنين باليد واللسان، ومن فعل ذلك فهو كافر مثلهم (...) أمرنا المولى سبحانه ببغض الكافرين وترك مودتهم، وأنهم يبغضوننا ويحسدوننا على ديننا ويتمنون زوالنا عنه (...) نهانا الشرع عن اتخاذ الكفار بطانة وأمناء على أسرارنا. نهى الشرع عن تولية الكفار في المناصب الهامة. نهانا الشرع عن اتباع اعتقادات الكفار وآرائهم وتعظيمها. نهانا الشرع عن إعانة الكفار على المسلمين، وأن الإكراه ليس بعذر في قتال المسلمين تحت راية الكفار. أمرنا الشرع بجهاد الكفار، الأصليين منهم والمرتدين والمنافقين، وأن جهاد الكفار المستولين على بلاد الإسلام هو من أوجب الواجبات بعد الإيمان بإجماع العلماء. لم يقبل الشرع عذر المنافقين بأنهم يوالون الكفار خوفاً من تقلب الأحوال. أوجب علينا الشرع مناصرة المسلمين على الكفار"[3].

إذن، اجتمعت عدة أمور للظواهري كلها خطيرة وتمس العقيدة مباشرة، وسوف تخرج به إلى نتيجة حتمية لا مناص منها وهي كفر الحكومات المعاصرة كما سوف نرى. خطورة هذه المحاور يعبر عنها الظواهري بالآتي:

---

[1] الكلمة الممنوعة، لقاء صحفي أجراه كميل الطويل ورفضت جريدة الحياة نشره ونشرته جماعة الجهاد المصرية مع مقدمتين، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

[2] الولاء والبراء – عقيدة منقولة وواقع مفقود.

[3] الولاء والبراء – عقيدة منقولة وواقع مفقود، أيمن الظواهري، نسخة رقمية مؤرخة شوال ١٤٢٣ هـ.

"مسائل الحكم بغير ما أنزل الله والديموقراطية والموالاة والمعاداة، ليست هي من مسائل الفروع التي يسوغ فيها الاختلاف الفقهي، بل إنها من أصول الإيمان، بل إنها متعلقة بأصل أصول الإيمان وهو عقيدة التوحيد. أما الحكم، فإما أن نحكم بما أنزل الله، فيُصَدِّق فعلُنا قولَنا (لا إله إلا الله)، وإما أن يُحكم بغير ما أنزل الله، فتكون قد اتخذت آلهة أخرى من دون الله، إذ الحكم لله وحده (...) وأما الديموقراطية، فإما أن يكون التشريع لله وحده وإليه سبحانه الرد عند التنازع، فيصدِّق فعلنا قولنا (لا إله إلا الله)، وإما أن يعطى حق التشريع لغير الله للشعب ونوابه ويكون إليهم الرد عند التنازع، وهذا اتخاذ للآلهة والأنداد والشركاء من دون الله (...) وأما الموالاة، فلا تجتمع موالاة أعداء الله الكافرين ومحبتهم والثناء عليهم ومدح مذاهبهم الكفرية كالدستور والقانون والديموقراطية، لا يجتمع هذا مع الإيمان أبداً"[1].

أصل أصول الإيمان، كما كتب الظواهري معترضاً على الديموقراطية وقضايا الولاء والبراء، سوف يدفعه دفعاً نحو قضية أصبح بإمكاننا أن نتوقعها. فهو يكتب ممهداً لها تحت عنوان رئيسي (صور من الانحراف عن عقيدة الولاء والبراء)، وعنوان جانبي (الحكام جمعوا بين الحكم بغير ما أنزل الله وموالاة اليهود والنصارى):

"من أكثر الفئات انحرافاً عن منهج الإسلام في الولاء والبراء في هذا الزمان، رغم ادعائهم الانتساب للإسلام، فئة الحكام الخارجين على الشريعة المسيطرين على بلاد الإسلام. وقد اتسع خطر هذه الفئة على الأمة المسلمة، حتى أصبحت أشد خطر يحرف الأمة عن عقيدتها، ويمنعها بالقوة من اتباع دينها، وذلك لأنها فئة شديدة الانحراف عن منهج الإسلام، شديدة السيطرة على أمور المسلمين وأرواحهم وأموالهم، وفي نفس الوقت شديدة الانتشار، فلا يكاد يفلت من شرها بلد من بلاد الإسلام. وانحراف هذه الفئة انحراف مركب، فهي فئة لا تحكم بالشريعة بالإضافة لموالاتها واستسلامها لأعداء الإسلام الخارجيين وخاصة اليهود والنصارى"[2].

بعد ذلك يأتي هذا السؤال الذي أصحبت إجابته في حكم المفروغ منها:

"الواقع الذي لا بد للجماعات الإسلامية من مواجهته هو الحكومات القائمة ببلدان المسلمين، ويجب على الجماعات بحث مسألة هل هذه الحكومات إسلامية أم

---

[1] الحصاد المر – الإخوان المسلمون في ستين عاماً، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

[2] الولاء والبراء – عقيدة منقولة وواقع مفقود، أيمن الظواهري، نسخة رقمية مؤرخة شوال ١٤٢٣ هـ.

كافرة؟ وهل الحاكم مسلم أم كافر؟ قبل أن تجمع المسلمين وقبل أن ترفع راية التغيير، فكما أسلفنا العلم واجب قبل العمل"[١].

ثم تأتي الإجابة، أو سيل من الإجابات، بصورة واضحة لا لبس فيها:

"إن الحكام الحاكمين لبلاد المسلمين بغير ما أنزل الله بالقوانين الوضعية هم كفار مرتدون يجب الخروج عليهم وجهادهم وخلعهم ونصب حاكم مسلم"[٢]. ويقول "إن هذه الأنظمة العلمانية الحاكمة بغير شريعة الله هي أنظمة مرتدة وجب على المسلمين قتالها وخلعها وإقامة حكم إسلامي مكانها"[٣]. ويقول "هؤلاء الحكام يفرضون هذه القوانين الكافرة على الشعوب المسلمة بقوة السلاح، بالشرطة والجيش، تماماً كما فرضها الإنجليز بالقوة العسكرية فهؤلاء الحكام لاشك في كفرهم"[٤]. ويقول "هؤلاء الحكام الكفار قتالهم واجب على كل مسلم"[٥]. ويقول تحت فصل يخصصه تحت عنوان (جهاد المرتدين الحاكمين لبلاد الإسلام) "من أعظم صور الجهاد العيني في هذا الزمان جهاد الحكام المرتدين الحاكمين بغير شريعة الإسلام، الموالين لليهود والنصارى"[٦].

إن مسألة تكفير الحكام هي مقدمة ضرورية للخروج عليهم وحمل السلاح ضدهم في المنهج السلفي المتطرف. إذ أن المنهج السلفي بصفة عامة لا يبيح إطلاقاً حمل السلاح ضد الحاكم الظالم أو المستبد أو كما يعبرون عنه (وإنْ أخذ مالك وضرب ظهرك)، ولكنه يجيزونه فقط في حالة واحدة وهو الكفر البواح، الذي لديهم عليه من الله برهان. بالطبع فإن الظواهري كان واعياً لهذا من البداية، ولذلك فإن مسألة الديموقراطيات والولاء والبراء أتت كمقدمة ضرورية لتبرير كفر الحكومات الحالية كفراً بواحاً، وبالتالي جواز حمل السلاح ضدها والانقلاب عليها. هذا الوعي بعدم جواز الانقلاب على الحاكم الظالم المستبد عبّرَ عنه الظواهري بوضوح شديد:

"إذا كان الحاكم مسلماً، ولو كان فاسقاً فاسداً ظالماً، فإنّ مذهب أهل السنة والجماعة هو تحريم الخروج عليه لما في الخروج من مفسدة وفتنة (...) والخلاصة هي

[١] الحصاد المر – الإخوان المسلمون في ستين عاماً، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

[٢] المصدر السابق.

[٣] الكتاب الأسود، أيمن الظواهري، الطبعة الثانية، نسخة رقمية.

[٤] المصدر السابق.

[٥] المصدر السابق.

[٦] الولاء والبراء – عقيدة منقولة وواقع مفقود، أيمن الظواهري، نسخة رقمية مؤرخة شوال ١٤٢٣ هـ.

منع الخروج على الحاكم الظالم ووجوب الخروج على الكافر، فإذا كان الحاكم ظالماً لا يجوز لمسلم أن يجمع المسلمين لمنابذته بل إنهم إذا فعلوا ذلك صاروا بغاة خارجين على السلطان وجاز للسلطان أن يقاتلهم"[1].

فمجرد الفسق والفساد والظلم، في المنهج السلفي بصفة عامة، لا يبيح للمسلمين أن يعترضوا عليه أو ينقلبوا ضده أو يحملوا السلاح لتغييره، هذا "حرام" عندهم، ولكن إن كَفَر هذا الحاكم، فهنا يجوز للمسلمين أن يجمعوا أنفسهم لحربه ولتغييره. ولهذا السبب وحده كان على الظواهري، وكل أصحاب المنهج السلفي المتطرف وبلا استثناء، أن يثبتوا بطريقة أو بأخرى بأن حكام المسلمين اليوم هم كفار أو مرتدين حتى يبرروا حمل السلاح لتغيير هذه الأنظمة. فكل الكلام الذي رأيناه سابقاً عن التشريع خارج أطر الفقه السلفي (الإسلامي) وعن الديموقراطيات وعن مناصرة اليهود والنصارى وعن الولاء والبراء ما هو إلا مقدمة لنتيجة واحدة لا غير وهي أن جهاد الحكومات بحمل السلاح في وجهها وقتل أعوانها في البلدان الإسلامية حلال وواجب لا يجوز تركه بأي حال من الأحوال. يقول الظواهري:

"إن جهاد هؤلاء الحكام المرتدين فرض عين على كل مسلم من أهل هذه البلاد المحكومة بغير شريعة الإسلام، وذلك لأن هؤلاء الحكام عدو كافر حل بعقر بلاد المسلمين وهذا من مواضع وجوب الجهاد العيني (...) ومعنى أن جهاد هؤلاء الحكام فرض عين أن المتخلف عنه، بعد علمه بوجوبه، مرتكب لكبيرة، فاسق"[2]. و "أن جهاد هؤلاء الحكام واجب على كل مسلم"[3].

بعد تقرير الوجوب وفرض العين هذا، أصبح السياق الآتي للظواهري منسجمٌ تماماً مع المنهج السلفي بشكل عام:

"يجب على كل مسلم أن يعتقد أن هؤلاء الحكام كفار، وأن قتالهم واجب على كل مسلم. وأن الجهاد هو الحل، ليست الديموقراطية ولا الأحزاب ولا الانتخابات التي يدعو إليها بعض المنتسبين إلى الإسلام"[4]. "اعرفوا أيها المسلمون عدوكم واعرفوا واجبكم فإن الله سائلكم عن هذا الواجب، ألا وهو قتال هؤلاء الحكام الكافرين،

---

[1] الحصاد المر – الإخوان المسلمون في ستين عاماً، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

[2] نصح الأمة بإجتناب فتوى الشيخ ابن باز بجواز دخول مجلس الأمة، أيمن الظواهري، نسخة رقمية مؤرخة جمادى الثاني ١٤١٢ هـ.

[3] مصر المسلمة بين سياط الجلادين وعمالة الخائنين، أيمن الظواهري، نسخة رقمية مؤرخة ٢٧ رمضان ١٤١٩ هـ.

[4] الكتاب الأسود، أيمن الظواهري، الطبعة الثانية، نسخة رقمية.

واعلموا أن ترككم لهذا الواجب هو سبب الشقاء والضنك الذي تعيشونه"[١]. "قوموا بواجبكم الذي فرض الله عليكم أيها المسلمون ألا وهو قتال حكامكم الكافرين، ولا تصدقوا الذين يخدعونكم بقولهم إن كل ما عليكم من واجب شرعي هو أن تذهبوا لتلقوا ورقة في صندوق الانتخابات، إن حكم الشريعة قد ذهب بقوة السلاح ولن يعود إلا بقوة السلاح"[٢]. "إننا نريد من كل مسلم أن يجاهد هؤلاء الحكام الكافرين بنفسه أو بماله أو بلسانه، قال رسول الله (ص) (جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم)"[٣].

وكما هو متوقع فإن الظواهري سوف يتصدى لكل "سلفي" آخر يعارض رأيه هذا في تكفير الحكام ومؤسساتهم المدنية والعسكرية. ولكن الظواهري سوف يجنح هنا إلى الأسلوب الإنشائي التهكمي ذي العداء الواضح في رده رأيهم:

"وسيلقي قطاع الطريق إلى الله في درب المجاهدين شبهة أخرى فيقولون إن حكامنا أئمة شرعيون لا يجوز لنا أن نخرج عليهم، وأنهم بوصفهم أولياء أمر المسلمين قد عقدوا مع اليهود والصليبيين اتفاقات ومعاهدات ونحن ملزمون بها. وجوابنا باختصار هو هنيئاً للصليبيين واليهود بكم، فقد نجحت سياساتهم في زرع العملاء الحكام الخادمين لمصالحهم، ولينم (لورنس) و (شكسبير) و (بيرسي كوكس) و (لورد كرورمر) في قبورهم، قريري العيون، فابناؤهم الملتحون المعممون يكملون الطريق من بعدهم. ولا يسعني بعد تهنئة أولئك الرواد، مؤسسي طريقتكم في استغفال المسلمين، إلا أن أذكركم بلازم تتجاهلونه من لوازم مذهبكم وهو أن أئمتكم ليسوا فقط حكامكم المرتدين، ولكن أئمتكم هم أيضاً أعضاء مجلس الأمن وخاصة رؤساء أمريكا وفرنسا وإنجلترا وروسيا والصين"[٤].

ويقول مقرعاً لكل من يخالفه الرأي "نقول لهؤلاء المزايدين بالشريعة لماذا لا تطبقون أنتم يا إخوان ما يجب عليكم من شريعة الله، لماذا لا تكفرون الحكام الذين كفرهم الله ورسوله وكفّرهم علماء المسلمين بالإجماع، ولماذا لا تطبقون الشريعة التي توجب عليكم جهاد هؤلاء الحكام المرتدين؟"[٥].

---

[١] المصدر السابق.

[٢] المصدر السابق.

[٣] المصدر السابق.

[٤] معوقات الجهاد، أيمن الظواهري، نسخة رقمية مؤرخة ١٤٢٧ هـ.

[٥] الحصاد المر – الإخوان المسلمون في ستين عاماً، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

فالظواهري لا يسمح أبداً بالنقاش حول هذا الأمر الذي يعده من المسلمات التي يجب أن ترتفع على أي تشكيك أو تفنيد. فهو في هذه النقطة بالذات، نقطة تكفير الحكام ومؤسساتهم المدنية والعسكرية ولزوم الانقلاب عليهم بقوة السلاح وتبني العنف ورفض أي أسلوب آخر لتغيير الواقع، لا يتورع أن يضع من يخالفه الرأي في خانة أكثر سوءاً من هؤلاء الحكام:

"وبهذا تعلم ضلال من يرى أن تغيير الفساد الواقع يكون باتباع الأسلوب الديموقراطي ودخول البرلمانات للعمل على تطبيق الشريعة (فقد ضلَّ ضلالاً مُبينا)[١]، وأضل منه من لا يرى كفر هؤلاء الحكام الحاكمين بغير شريعة الإسلام"[٢].

فأي أسلوب آخر، سوى العنف المسلح، هو "فتنة" يجب أن ينأى المؤمن بنفسه عنها: "احذروا دعاوي الداعين إلى الديموقراطية والانتخابات فهذه فتنة يختبر الله بها عباده ليعلم من يطيع أمره بوجوب الجهاد ممن يفتتن بهذه الفتنة"[٣].

فـ "موضع الداء"، على حسب تعبير الظواهري، هي القوانين التي تحكم البلاد والعباد وكل من يحاول أن يقف مع هذه القوانين ويحميها وينتصر لها، كالحاكم وأعوانه ومؤسساته ومن ينخرط في الآليات الديموقراطية، هم كفار مرتدون، يجب قتالهم وقتلهم:

"فموضع الداء، يا أخي، هي الفئة الحامية لهذه القوانين، وهم الحكام وأعوانهم الذين ينصرونهم ويمنعونهم. وهؤلاء الحكام، يا أخي، هم كفار مرتدون يجب قتالهم حتى ينقشع هذا الكفر والفساد المخيم على بلادنا"[٤].

والخلاصة كم يقررها لنا الظواهري "لا بد لنا من مفاصلة الطواغيت وأعوانهم والتبرؤ منهم"[٥]. هذا الإلزام، والذي لا يقر ولا يعترف بأي أسلوب سوى العنف المسلح، هو الذي يميز الجماعات السلفية المتطرفة، في جانبها العملي، عن سواها من الجماعات الدينية

---

[١] القرآن الكريم، سورة الأحزاب، الآية ٣٦

[٢] نصح الأمة بإجتناب فتوى الشيخ ابن باز بجواز دخول مجلس الأمة، أيمن الظواهري، نسخة رقمية مؤرخة جمادى الثاني ١٤١٢ هـ.

[٣] الكتاب الأسود، أيمن الظواهري، الطبعة الثانية، نسخة رقمية.

[٤] نصح الأمة بإجتناب فتوى الشيخ ابن باز بجواز دخول مجلس الأمة، أيمن الظواهري، نسخة رقمية مؤرخة جمادى الثاني ١٤١٢ هـ.

[٥] الولاء والبراء – عقيدة منقولة وواقع مفقود، أيمن الظواهري، نسخة رقمية مؤرخة شوال ١٤٢٣ هـ.

المتشددة. هذا الإلزام، (لا بد لنا)، لا يدع لمتبني هذا الرأي أي مجال للتحرك خارج إطار هذا الحكم، وليفرض عليه فرضاً منهجاً محدداً يقوده إلى طريق محدد حتى يضمن لقب المؤمن من جهة وصفة الانضمام إلى الفرقة الناجية من جهة أخرى. ومن هذا المنطلق يأتي حكم "جهاد" المشككين بفقه الظواهري ورأيه، بعد أن ينبزهم بوصف المنافقين، كخطوة ضرورية لتخليص "المجتمع" الإسلامي والذي يسعى الظواهري إليه من كل رأي يشذ عن الفقه الذي يتبناه. فنراه يكتب تحت عنوان (جهاد المنافقين الذين يروجون للشبهات):

"أمر الله سبحانه نبيّه (ص) بجهاد المنافقين بالغلظة والشدة وإظهار الحجة وإقامة الحدود، قال الله تعالى ﴿يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم﴾[1]. قال القرطبي رحمه الله (فيه مسألة واحدة وهو التشديد في دين الله، فأمره أن يجاهد الكفار بالسيف والمواعظ الحسنة والدعاء إلى الله، والمنافقين بالغلظة وإقامة الحجة، وأن يعرفهم أحوالهم في الآخرة وأنهم لا نور لهم يجوزون به الصراط مع المؤمنين، وقال الحسن [البصري]: أي جاهدهم بإقامة الحدود عليهم)"[2].

بقي شيء واحد للظواهري أن يحدده بدقة وهو الهدف. وإن كان الظواهري يتكلم هنا بالنيابة عن جماعة الجهاد المصرية بالتحديد، ولكنه في الحقيقة يحدد هدفاً عاماً يشمل جميع الأنظمة الحاكمة اليوم في العالم الإسلامي بوجه عام وليس العربي فقط بشكل خاص:

"أهداف جماعة الجهاد، بوضوح، هي العمل على إقامة الدولة المسلمة واقتلاع النظام المعادي للإسلام في مصر، والموالي لأعداء الأمة من الأمريكان واليهود"[3]. ويقول في مكان آخر "لا حل مع هذه الحكومات إلا بالجهاد لخلعها وإقامة الحكومة المسلمة"[4].

قبل أن ينتقل لمنهج الجهاد العملي والرد على الاعتراضات التي توجه إليه، يوجه الظواهري هذه "النصيحة" للنظام الحاكم، بعد أن يؤكد لقرائه بأنه "سوف أدخل مصر إن شاء الله فاتحاً رغم أنف النظام"[1]:

---

[1] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ٧٣

[2] المصدر السابق.

[3] الكلمة الممنوعة، لقاء صحفي أجراه كميل الطويل ورفضت جريدة الحياة نشره ونشرته جماعة الجهاد المصرية مع مقدمتين، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

[4] البديل هو الدعوة والجهاد، أيمن الظواهري، نسخة رقمية مؤرخة محرم ١٤٢٧ هـ.

"الفرصة الأخيرة للنظام هي أن يغادر قادته مصر فوراً قبل وقوع القصاص بهم، أو أن يعلنوا توبتهم واستعدادهم لقبول الأحكام الشرعية عليهم، ومن المعلوم أن الشريعة تفتح باب التوبة للمفسدين قبل القدرة عليهم، أما بعد القدرة فلا بد من القصاص. ولذا أكرر إن هذه هي الفرصة الأخيرة للنظام للاستفادة من عفو المجاهدين عنهم"[٢].

وبما أنه من الواضح أن النظام لم يستفد من "فرصة" الظواهري الأخيرة في عفو المجاهدين عنهم، ينتقل إلى شرح منهجه الجهادي العملي بشيء من التفصيل. في البداية من المفيد هنا أن نتطرق إلى مسألتين حملتا صفة ما يشبه "الفتوى" من الظواهري نفسه لبيان كيفية مراد فقه الظواهري أن يتعامل الناس مع الدولة وأنظمتها وقوانينها من جهة، ومن جهة أخرى بيان نظرة الظواهري لأموال الدولة وودائع البنوك وأموالها. إذ أن القضية هنا هي قضية مبدأ فقهي في تعامل الفرد المسلم "السلفي"، من وجهة نظر الظواهري ومن يحمل قناعاته، مع كل نظام يحمل صفة الكفر بغض النظر تماماً عن موقعه الجغرافي حتى وإن أوحت الفتوى بمحدوديتها برقعة معينة أو نظام محدد. وهذا في حد ذاته يمثل نوع من أنواع الاحتيال أو السرقة أو السطو ولكنه يتم ردفه مباشرة بلفظ "الشرعي" حتى يتم التأكيد على أنه حلال لا شبهة فيه. فهو احتيال شرعي أو سرقة شرعية، من وجهة نظر هؤلاء، لأن الغاية هي تماماً متوافقة مع ما يؤمنون فيه، فلا شائبة في الوسيلة إذا كان الهدف شرعي. ففيما يتعلق الأمر بأموال الضرائب والجمارك والرسوم، هذا ما يريده الظواهري من المسلمين:

"نريد من المسلمين أن يمتنعوا عن دفع أموال الضرائب والجمارك والرسوم إلى الحكومة ما أمكنهم ذلك، وعليهم أن يحتالوا بشتى الحيل حتى يتهربوا من دفع الأموال إلى الحكومة فهذا من باب قوله صلى الله عليه وسلم (الحرب خدعة)، وقال تعالى[٣] ﴿ولا تؤتوا السفهاء أموالكم﴾"[٤].

كل شيء في المنطق السلفي لا بد له من "نص" يتم إسقاطه عليه وشرعنته من خلاله حتى وإن بدا النص القرآني، كما في الحالة هنا، يحتمل وجهاً ووجهاً آخر معه من خلال فهم وعقيدة الأغلبية الساحقة من المسلمين. وضمن هذا السياق، يفتي الظواهري

---

[١] حوار أجرته جريدة الحياة اللندنية مع أيمن الظواهري ولم تنشره. نشرته جريدة العربي الإسبوعي المصرية مبتوراً (العدد ٢١، ٢٢- ١١- ١٩٩٣) على حسب ادعاء جماعة الجهاد المصرية والتي نشرته كاملاً كنسخة رقمية على الشبكة العنكبوتية.

[٢] المصدر السابق.

[٣] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٥

[٤] الكتاب الأسود، أيمن الظواهري، الطبعة الثانية، نسخة رقمية.

بتحليل سرقة أموال المصارف الحكومية كغنيمة للمجاهدين بغض النظر تماماً عن حقيقة أن من أفتاهم أولاً بسرقة أموال الدولة والاحتيال على دفع الضرائب والجمارك والرسوم للدولة هم أصلاً يودعون أموالهم في هذه المصارف والبنوك. فهو يفتي الناس بأن يحتالوا على الدولة ويهربوا من واجباتهم المدنية تجاهها، ثم بعد ذلك يذهب ويسرق أموالهم التي اودعوها في البنوك. وعلى هذا فإن الظواهري، على فرض أخذ الناس بفتواه الأولى، يسرق من سارق ابتداءً، ويحتال على محتال، ولكن ذلك لا يهم لأن (الحرب الخدعة):

"أما عن تحليل أموال المصارف، فإذا كانت هذه المصارف حكومية، فغنيمة أموالها جزء من الحرب على الحكومة. وليست المصارف فقط، بل كل موارد الدولة، يحق للمجاهدين غنيمتها أو حرمان الحكومة منها، لأن المال عصب الحرب"[1].

بعد هذا، يشرح لنا لظواهري منهجه الجهادي على أنه العمل على أربع جبهات متلازمة ومترابطة. هذا شرح الظواهري لها بإختصار:

"الجبهة الأولى، جبهة إنزال الخسائر بالغرب الصليبي وخاصة في كيانه الاقتصادي بضربات يظل ينزف منها لسنين، وضربات نيويورك وواشنطن ومدريد ولندن خير مثال على ذلك (...) الجبهة الثانية، فهي جبهة طرد العدو الصليبي الصهيوني من بلاد الإسلام (...) لنقيم على أرضنا دولة الخلافة المسلمة بإذن الله (...) الجبهة الثالثة فهي جبهة العمل على تغيير الأنظمة الفاسدة المفسدة (...) الجبهة الرابعة فهي جبهة العمل الشعبي الدعوي. فعلى كل داعية وعالم وكاتب وصاحب رأي وفكر في الأمة المسلمة أن يقوم بدوره في توعية الأمة من الخطر الذي يواجهها (...) وعليهم أن يحفزوا الأمة لمساندة ابنائها المجاهدين مادياً ومعنوياً، وأن يضربوا لها المثل والقدوة في تبليغ كلمة الحق بتضحياتهم ونشرها بين الناس، حتى تستجيب الأمة لدعوتهم لها بالتضحية والفداء"[2].

يشدد الظواهري في كتاباته كلها على المنهج الجهادي المسلح والعنيف، ولذلك هو مهتم جداً في إثبات شرعيتها لقرائه. ففي كتابه "شفاء صدور المؤمنين" يكتب شرحاً مطولاً عن كل ما يتعلق بالإشكاليات المطروحة لرؤيته الجهادية مدعماً إياها بنقولات من ابن تيمية وغيره من شيوخ السلفية القدماء والمعاصرون. هذا ما ابتدأ به شرحه:

---

[1] الكلمة الممنوعة، لقاء صحفي أجراه كميل الطويل ورفضت جريدة الحياة نشره ونشرته جماعة الجهاد المصرية مع مقدمتين، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

[2] البديل هو الدعوة والجهاد، أيمن الظواهري، نسخة رقمية مؤرخة محرم ١٤٢٧ هـ.

"المسألة الأولى، العمليات الاستشهادية من المنظور الشرعي. نتناول في هذا الموجز عرضاً لأهم الأدلة على جواز العمليات الاستشهادية، ونقسم العرض كالآتي. جواز إتلاف النفس لمصلحة الدين. جواز حمل الواحد على العدد الكثير في الجهاد. خروج من قتل نفسه لمصلحة الدين عن النهي الوارد في قوله تعالى﴿ولا تقتلوا أَنفُسكُمْ إنَّ اللَّه كانَ بكم رحيما﴾[1]. خروج من عرّض نفسه للقتل في سبيل الله عن النهي في قوله تعالى﴿ولا تُلقوا بأَيديكُمْ إلى التَّهلُكة﴾[2]. فضل الصبر لمن أيقن الأسر والقتال حتى الموت ورفض الاستئسار. فضل الصبر على القتل وعدم النطق بالكفر. فضل الصبر على القتل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. جواز إتلاف النفس للمصلحة العامة. جواز قتل النفس لعدم إفشاء الأسرار تحت التعذيب"[3].

وهذا الشرح المطول لأيمن الظواهري سوف يقوده إلى مسائل متعددة قد لا تكون مفهومة تماماً للمراقب العادي من خارج هذه الجماعات المتطرفة. فالمنطق السلفي المتشدد لا يقف عند حرفية النص المقدس وظاهر ألفاظه فقط، ولكنه يستقرأ أيضاً كلمات وفتاوى وشروح شيوخهم، وعلى الأخص ابن تيمية ومن سار على منهجه، ليستنتج منها المنهج ومعالم الطريق. فمثلاً، عندما تكلم ابن تيمية عن قصة أصحاب الإخدود الواردة في القرآن الكريم[4] قائلاً "روى مسلم فى صحيحه عن النبى (ص) قصة أصحاب الأخدود وفيها أن الغلام[5] أمر بقتل نفسه لأجل مصلحة ظهور الدين"، نقل الظواهري كلامه هذا ثم ليستنتج من الحديث ورأي ابن تيمية، كما استنتج غيره قبله، الآتي:

---

[1] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٢٩

[2] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٩٥

[3] شفاء صدور المؤمنين، أيمن الظواهري، الطبعة الأولى، مارس ١٩٩٦، نسخة رقمية.

[4] أنظر سورة البروج في القرآن الكريم.

[5] هو حديث طويل في صحيح مسلم تحت رقم ٣٠٠٥ في كتاب الزهد، باب قصة أصحاب الأخدود والساحر والراهب والغلام. خلاصة القصة أن ملكاً بعث غلام إلى ساحر حتى يعلمه السحر، لكن هذا الغلام خلال تعلمه عند الساحر التقى راهباً وآمن بما عنده من التوحيد. تقول القصة أن هذا الغلام أصبح يبريء الأكمه والأبرص ويداوي الناس من جميع الأمراض، فلما عرف الملك ذلك استجوبه وعرف أنه يؤمن بإله واحد، فقرر قتله. حاول قتله مرات متعددة ولكن الله ينجيه. عندها قال له الغلام إذا أردت أن تقتلني يجب عليك أن تجمع الناس ثم تقول قبل أن تقتلني "بإسم الله رب الغلام". فعل الملك ذلك، وتم قتل الغلام، وعرف الناس ضعف ملكهم بسبب استعانته برب الغلام فآمنوا بالله.

"أن هذا الحديث من قوة دلالته على المسألة، إتلاف المؤمن لنفسه من أجل مصلحة الدين، استدل به شيخ الإسلام رحمه الله على صورة أخرى من صور إتلاف النفس لمصلحة الدين، وهي الانغماس في صف الكفار (...) واستدل به الشيخ محمد بن إبراهيم، مفتي السعودية السابق، على صورة أخرى من صور إتلاف النفس لمصلحة الدين، وهي قتل الأسير لنفسه حتى لا يبوح بأسرار المسلمين، فكأن هذا الحديث صار أصلاً في المسألة تقاس عليه صورها المختلفة. لذا فلا يجوز أن يُعترض على قصة الغلام بأنها من شرع من قبلنا الذي لا يُحتج به، فقد احتج بها الأئمة، مثل ابن تيمية رحمه الله، كما أوردنا، والشيخ محمد بن إبراهيم مفتي السعودية السابق"[١].

فمن المفيد هنا أن نلحظ قوة تأثير كتابات ابن تيمية وآراءه على الجماعات السلفية ومواقفها حتى في مسائل إتلاف النفس. كل شيء، على الحقيقة، يرجع إلى ابن تيمية واستدلالاته، بل إن قوله حجة في ذاته عند هؤلاء السلفيين. لا يشذ أمر، تقريباً، من هذا السياق. بل إنهم، كما يبدو، كلما زاد الأمر عسراً وعنفاً على ما يقرره ابن تيمية كان أعجب لهم وأقرب إلى الحق. فالمنطق السلفي يُصر على أن مجرد احتجاج شيوخ السلفيين بأمر ما يصبح احتجاجهم حجة في نفسه لا يجوز الاعتراض عليه. وكما في المثال أعلاه، فإن الآية الكريمة ﴿ولا تقتلوا أَنفُسَكُمْ إنَّ اللَّه كانَ بكم رحيما﴾[٢] تم الإفتئات على دلالتها الواضحة تماماً في الموقف الإسلامي من مسألة قتل النفس لصالح موقف ابن تيمية من قصة أصحاب الإخدود، مع العلم أن أصحاب الإخدود كانوا يهوداً والذي أحرقهم كان نصرانياً كما يذكر لنا المفسرون. فقصة أصحاب الأخدود هي قصة صراع ديانتين من المفترض أن الإسلام جاء لينسخ شريعتيهما معاً. فعلى الرغم من قول الله عز وجل في الآية الكريمة ﴿لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا﴾[٣]، وعلى الرغم من تأكيد الفقهاء، ومنهم من يحتج بهم المنهج السلفي المتطرف، كابن حزم من أن "صحَّ يقيناً أن موسى عليه السلام وسائر الأنبياء قبل محمد عليه السلام لم يُبعثوا إلينا، فبيقين ندري أن شرائع من لم يُبعث إلينا ليست لازمة لنا"[٤]، بالرغم من كل هذا تم تبني استقراء ابن تيمية لقصة سردها النبي (ص) عن غلام يهودي لبناء سلسلة فتاوى ومواقف تحت شعار "الشريعة الإسلامية" كما يريدها هؤلاء.

---

[١] المصدر السابق.

[٢] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٢٩

[٣] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٤٨

[٤] المحلى بالآثار، ابن حزم، تحقيق الدكتور عبد الغفار البنداري، دار الفكر، مجلد ١١، كتاب القسامة، مسألة ٢١٥٣، ص٣١١

وضمن نفس سياق التمهيد للأرضية الجهادية المسلحة داخل بلاد المسلمين من خلال رد الاعتراضات ذات المنطلق الديني أو فكري أو حتى ما يعتبر من بديهيات المجتمع المدني الحديث، يتطرق الظواهري إلى تفنيد بعض المصطلحات التي تُستخدم في الاعتراض على ما يقوم به هؤلاء المتطرفون ضد المسلمين أنفسهم قبل غيرهم من ابناء الملل الأخرى. فهو مثلاً، فيما يتعلق بشعوب الملل الأخرى بصفة أساسية وإن كان هذا ينطبق تماماً على الشعوب المسلمة تحت الأنظمة التي يكفرها هو ومن يرى رأيه، يستنكر تقسيم الناس إلى مدنيين وعسكرين كمقدمة للمعترضين على منهجه لرفض العمليات الإرهابية التي يقوم بها هؤلاء المتطرفون ويكون ضحيتها المدنيون دون غيرهم:

"تقسيم الناس لعسكريين ومدنيين لم يأت في الشريعة، ولكن الشريعة قسمت الناس لمقاتلين وغير مقاتلين. والمقاتل في مقياس الشريعة هو كل من يقاتل بنفسه، أو يعين على القتال بماله أو برأيه. فدريد بن الصمة قُتل يوم حنين وهو شيخ كبير لاستعانة هوازن برأيه. وشعوب الغرب الصليبي في ميزان الشريعة هي شعوب محاربة مقاتلة للمسلمين، لأن هذه الشعوب قد اختارت حكامها ومجالسها النيابية بإرادتها الحرة، أي أنها قد اختارت السلطة التنفيذية التي تمارس العدوان ضد الإسلام والمسلمين، واختارت السلطة التشريعية، التي تراقب وتحاسب السلطة التنفيذية، وتقر أو ترفض من سياساتها ما تشاء. وهذه الشعوب هي أيضاً التي تدفع الضرائب لتمويل حملات العدوان على المسلمين. وهي التي تُمد الجيوش الغازية لبلاد الإسلام بالرجال والمال والخبرات، وهي التي توفر الرجال والكفاءات لأجهزة الأمن الصليبية التي تسعى للنكاية في المسلمين. وحتى المعارضين لسياسات الحكومات الصليبية من هذه الشعوب يعتبرون أن هذه الحكومات حكومات شرعية، من حقها أن تأمرهم بالمشاركة في القتال ضدنا، وأن عليهم أن يسمعوا لها ويطيعوا"[1].

فلا فرق، من وجهة نظر الظواهري، بين الحكومات ومؤسساتها العسكرية والسياسية والاقتصادية والمدنية وأفراد شعوبها عندما يكون الموضوع هو موضوع عداء وعنف. فهو واضح جداً، إذ يقول في مكان آخر "يجب علينا اليوم أن نستهدف المصالح اليهودية والأمريكية في كل مكان، بل يجب أن نستهدف مصالح كل الدول التي

---

[1] قضايا ساخنة مع الشيخ أيمن الظواهري، لقاء أجرته مؤسسة السحاب للإنتاج الإعلامي مؤرخ شعبان ١٤٢٧ هـ، نسخ رقمية.

شاركت في العدوان على المسلمين في الشيشان وكشمير وأفغانستان والعراق وفلسطين ولبنان. كل هذه الحكومات وشعوبها محاربةٌ للمسلمين في ميزان الشريعة"[1].

ثم يوجه الظواهري سهام نقده إلى مصطلح آخر يستخدمه منتقدوه للتشنيع على منهجه، ورفض نتائج أعماله الدموية الإرهابية، وهو مصطلح "الأبرياء". فهو في البداية يقرر بأن "الذي يتولى الكافرين ويناصرهم بالقول والفعل ويقاتل المسلمين معهم، حكمه حكمهم"[2]، ثم يعود ويؤكد بأن "الذي يلحق بطائفة يُحكم عليه بحكمها ويعاقب معها"[3]. ثم بعد ذلك يؤكد، من خلال نفَس تهكمي واضح، خلال تبريره لعملية تفجير السفارة المصرية في العاصمة الباكستانية إسلام آباد[4] والتي ذهب ضحيتها مدنيين وأبرياء بأن الإنسان مجرد أن يكون تابعاً لنظام يكفره الظواهري أو يعاديه لسبب أو آخر، ويكون منخرطاً في آلية يراها الظواهري عوناً لهذا النظام بوجه من الوجوه، فإن هذا الإنسان هو مساو تماماً في "الذنب" لرأس النظام الذي يكفره الظواهري ويُخرجه بالضرورة من مصطلح "بريء":

"جاءت العملية الاستشهادية الأخيرة لجماعة الجهاد في إسلام آباد لتنسف مع مبنى السفارة المتناثرة مجموعة من القيم والعقائد الفاسدة، التي طالما حرص النظام المصري على نشرها بين الناس بممارساته وإعلامه. تلك القيم التي حرصت كل الجاهليات على زرعها في نفوس أتباعها ليتم لها تعبيدهم للناس من دون الله. ومن هذه القيم الفاسدة التي نسفها الإنفجار أن الأتباع مبرؤون من المسؤولية طالما ارتكبوا جرائمهم طاعة لأسيادهم. تلك الفرية الساقطة التي يتداولها أهل الباطل في كل زمان ومكان، والتي تنتشر في مصر بالذات تحت اسم (عبد المأمور)، فما دمت عبداً للمأمور فأنت بريء معذور. والأصول الفرعونية لهذه العقيدة واضحة، فطالما أن السيد المعبود من دون الله قد أمرك فأنت معذور بريء، سواء كان هذا السيد المطاع فرعوناً أو ملكاً أو رئيساً أو نائباً لرئيس أو موظفاً أعلى من غيره في نظام ذلك الرئيس. المهم أن الأمر قد وصل إليك ممن هو أعلى منك. ولأن هؤلاء يعبدون راتبهم من دون الله، ومن أجل هذا الراتب يعظمون أناساً ويحتقرون آخرين، ويحبون قوماً ويبغضون آخرين، ويعادون قوماً

---

[1] كلمة حول العدوان الصهيو - صليبي على غزة ولبنان، أيمن الظواهري، نسخة رقمية مؤرخة جمادى الآخرة ١٤٢٧ هـ.

[2] شفاء صدور المؤمنين، أيمن الظواهري، الطبعة الأولى، مارس ١٩٩٦، نسخة رقمية.

[3] المصدر السابق.

[4] تم إقتحام مبنى السفارة المصرية في إسلام آباد بواسطة سيارة محملة بالمتفجرات يقودها إنتحاري في ١٩ نوفمبر ١٩٩٥. نتج عن هذه العملية قتل ١٦ شخصاً وجرح ما لا يقل عن ٦٠ شخصاً آخر، الأغلبية الساحقة من هؤلاء كانوا من المدنيين، وكلهم كانوا من الأبرياء.

ويوادون آخرين، ويقاتلون ويسالمون آخرين، فطالما قد صدر الأمر من دافع الراتب، فهذا أمر شرعي واجب الطاعة، ومنفذه سالم من أي عقوبة أو لوم"[١].

ثم يسترسل الظواهري بعد ذلك في أسلوب استنكاري واضح منتقداً كل من وصف ضحايا هذه العملية الإرهابية بأنهم أبرياء:

" كان مضحكاً أن يخرج الإعلام الرسمي علينا بوصف موظفي السفارة وحراسها ورجال أمنها وجواسيسها بـ "الأبرياء" (...) هؤلاء الأبرياء هم ممثلوا الحكومة المصرية التي تمنع حكم الإسلام وتفرض الدستور العلماني والقوانيين الوضعية بقوة السلاح وبالمعتقلات والتعذيب وهتك الأعراض والانتخابات المزورة والإعلام المضلل. هؤلاء الأبرياء هم ممثلوا الحكومة المصرية التي تطارد المجاهدين والدعاة بالإتفاقات الأمنية في كل مكان. هؤلاء الأبرياء هم ممثلوا الحكومة المصرية التي تمارس أشد بطش عرفته مصر في تاريخها ضد المسلمين (...) هؤلاء الأبرياء هم ممثلوا الحكومة المصرية التي ارتمت تحت أقدام أمريكا، وباعت لها مصر، وحولت جيشها إلى مرتزقة يحاربون دفاعاً عن مصالح أمريكا في الكويت والعراق والصومال والبوسنة، ومنحتهم القواعد والمطارات والتسهيلات العسكرية في الأرض والبحر والجو. هؤلاء الأبرياء هم ممثلوا الحكومة التي باعت فلسطين واعترفت بإسرائيل (...) وبالمناسبة، فإن كل الحكومات التي تسمي نفسها عربية او إسلامية وكل الحركات العلمانية والقومية في المنطقة قد باعت فلسطين لإسرائيل ولا نتصور أن تعود فلسطين محررة كما يدجلون، أو على التحقيق كما كانوا يدجلون، فإن كل هذه الدول والحركات تعترف بشرعية الأمم المتحدة وقراراتها، وإسرائيل عضو في الأمم المتحدة، يلتزم جميع الأعضاء بقرارات المنظمة التي تقر بوجود إسرائيل"[٢].

ثم يأتي بعد ذلك هذا التقرير الواضح الذي ينفي من مصطلح البراءة كثير من الوظائف الرسمية في الدولة:

"وهذه الأوصاف وإن كان يشترك فيها هؤلاء (الأبرياء) مع كل أعوان الحكومة الذين يدعمونها في حربها ضد الإسلام والمسلمين بالقول والفعل والرأي، من الجيش والشرطة والقضاة وأعضاء النيابة وعلماء السوء والإعلاميين، إلا أن العاملين في وزارة الخارجية المصرية لهم دور متميز يطلعون به. فمن الناحية القانونية يمثل السفير رئيس الدولة وتمثل السفارة دولتها (...) هؤلاء يا إخواني هم (أبرياء) الحكومة المصرية في سفارة إسلام آباد، وفي غيرها من السفارات، وفي وزارة الخارجية، وفي غيرها من

---

[١] المصدر السابق.

[٢] المصدر السابق.

أجهزة الحكومة المحاربة للإسلام بالقول والفعل والرأي. وهي صورة تتكرر في كل الحكومات الطاغوتية المتسلطة على أمتنا المسلمة"[١].

لا أحد بريء في كل دولة يعاديها منهج الظواهري، فالكل مذنبون بدرجة أو بأخرى وبغض النظر تماماً عن إسلام شعوبها من عدمه. بل حتى قيم المواطنة في مفاهيم الدولة المدنية سوف تسقط أمام مفاهيم أيمن الظواهري المتطرفة. فلا قيمة حقيقية، مهما صغرت، لمشاركة الآخر العيش على نفس الأرض أو أن يحمل الآخر نفس هوية المواطنة الذي يحملها الظواهري. فالقيمة الحقيقية عند الظواهري هي المشاركة في تبني نفس العقائد والأفكار والمفاهيم الذي يتبناها هو. إنه ليس حتى "الإسلام" على أي مذهب أو طائفة أو تفسير، إنما القيمة الحقيقية عند الظواهري هو للإسلام على فهمه هو، وتفسيره هو، ومذهبه هو، وأوهام إمتلاك "الحقيقة" كما يتخيلها ويدعيها هو. فضمن نفس السياق في تفنيد المفاهيم التي تعارض منهجه يرد الظواهري على سؤال عن كيفية أن يتبنى إنسان قتل أبناء وطنه كمبدأ:

"ومن القيم الفاسدة أيضاً والتي نسفها الانفجار[٢] معه تلك المقولة المتهافتة التي رددها الإعلام المصري المرتبك من زلزال الحادث، وملخصها: كيف يقتل المصري ابناء وطنه؟ وهذه المقولة ساقطة في حساب الإسلام ودالة على تناقضهم. فأما في حساب الإسلام، فإن مناط الموالاة والمعاداة هو الدين وليست العصبية أو القومية أو غيرها من الروابط الأرضية"[٣].

ثم ينتقل بعد ذلك إلى مسألة الأولويات، والتي يراها البعض عند الظواهري بأنها معكوسة، والتي تستدعي أن يقاتل الإنسان أعداءه الخارجيين قبل أن يسعى ليفتت كيانه الوطني ويضعف قدراته الذاتية والوطنية بواسطة الانقلاب ضدها. ففي هذا الصدد يجزم الظواهري بأن من هم في داخل وطنه وبلاده أولى بـ "معروف" قتله وتدميره وتفجيره وجهاده من غيرهم لأن "حفظ رأس المال مقدم على الربح":

"في حساب الإسلام وأصول شريعته يُقدّم قتال هؤلاء الحكام المرتدين على غيرهم من الكفار الأصليين لثلاثة أسباب. الأول، أنه قتال دفع متعين، وهو مقدم على قتال الطلب، لأن هؤلاء الحكام المرتدين عدو تسلط على بلاد المسلمين. قال ابن تيمية (أما قتال الدفع، فهو أشد أنواع دفع الصائل عن الحرمة والدين، فواجب إجماعاً، فالعدو الصائل يفسد الدين والدنيا، لا شيء أوجب بعد الإيمان من دفعه). الثاني، أن المرتد

---

[١] المصدر السابق.

[٢] يقصد تفجير السفارة المصرية في إسلام آباد، باكستان، في ١٩٩٥ م.

[٣] المصدر السابق.

أغلظ عقوبة من الكافر الأصلي، قال ابن تيمية (وكفر الردة أغلظ بالإجماع من الكفر الأصلي)، وقال أيضاً (وقد استقرت السنة بأن عقوبة المرتد أعظم من عقوبة الكافر الأصلي)، وقال أيضاً (والصديق رضي الله عنه وسائر الصحابة بدؤوا بجهاد المرتدين قبل جهاد الكفار من أهل الكتاب، فإن جهاد هؤلاء حفظ لما فتح من بلاد المسلمين، وأن يدخل فيه من أراد الخروج عنه، وجهاد من لم يقاتلنا من المشركين وأهل الكتاب من زيادة وإظهار الدين، وحفظ رأس المال مقدم على الربح). الثالث، لأنهم العدو الأقرب"[1].

وفي هذا المحور بالذات، يكرر الظواهري موقفه من رفض تقديم قتال الأعداء الخارجيين على "كفار" بلاده. فضمن رده على مقولة لمرشد الإخوان المسلمين في مصر محمد حامد أبو النصر[2] يقرر بأن الكافر الوطني أغلظ كفراً من غيره، وأنه بكفره قد تحول إلى أجنبي عن أهل بلده:

"وننبه على شبهة تطرأ للبعض في هذا المقام، منها ما يقوله حامد أبو النصر مرشد الإخوان: (الجهاد لا يكون إلا ضد العدو الأجنبي للوطن). فنقول إنه لا فرق بين أن يكون العدو الكافر أجنبياً عن البلد أو من أهلها فارتد وتسلط عليها. إذ إن علة وجوب قتاله الكفر، وليست العلة كونه أجنبياً أو وطنياً، فضلاً عن أن الكافر قد صار بكفره أجنبياً عن المسلمين أهل البلدة، وذلك لقوله تعالى ﴿قال يا نوح إنه ليس من أهلك إنه عملٌ غير صالح﴾[3]. والذين يفرقون بين الكافر الأجنبي والوطني كالذي يفرق بين الخمر المستورد والمحلي (...) بل إن هذا الذي نسميه بالكافر الوطني أغلظ كفراً لكونه مرتداً، كما قال ابن تيمية رحمه الله (وكفر الردة أغلظ بالإجماع من الكفر الأصلي)"[4].

---

[1] المصدر السابق.

[2] محمد حامد أبو النصر، المرشد الرابع لجماعة الإخوان المسلمين في مصر. ولد في منفلوط من أسرة ثرية في ٢٥ مارس ١٩١٣. حصل على شهادة الثانوية العامة ثم تفرغ لإدارة أملاك عائلته. تعرض للإعتقال بعد أحداث ١٩٥٤ وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة قضى منها في السجن مدة عشرين سنة. أطلق سراحه عام ١٩٧٤ وأختير مرشداً عاماً للجماعة سنة ١٩٨٦ خلفاً للمرشد الثالث عمر التلمساني. في عهده نجحت جماعة الإخوان المسلمين في دخول البرلمان المصري بعدد غير مسبوق وهو ٣٦ نائباً إخوانياً عام ١٩٨٧. توفي في القاهرة في ٢٠ يناير ١٩٩٦.

[3] القرآن الكريم، سورة هود، الآية ٤٦

[4] نصح الأمة بإجتناب فتوى الشيخ ابن باز بجواز دخول مجلس الأمة، أيمن الظواهري، نسخة رقمية مؤرخة جمادى الثاني ١٤١٢ هـ.

ويبدو أن الأسئلة صعبة الإجابة سوف تتكرر على أنصار الفكر السلفي المتطرف من دون وجود إجابة واضحة مقنعة عندهم. ولكن الملاحظ أن أسلوب الإجابة هو واحد عند الجميع، وهو تحويل محتوى الإجابة ليتفادى صاحبها صلب السؤال وجوهره، وهذا يوحي أصلاً بإشكالية الوضع المنهجي لهؤلاء حتى ضمن منظريهم ومفكريهم. طُرح السؤال الآتي على أيمن الظواهري:

"إن أسلوبكم في الصدام العنيف المسلح أسلوب فاشل، وانتهى بنتائج كارثية، وإن أسلوبكم فوقي يسعى لتغيير المجتمع بتغيير قيادته، وهو أسلوب لا يضمن له الاستمرار حتى ولو نجح. بينما أسلوبهم[1] يعتمد على الحكمة والعمل الهادئ المتواصل، وقد انتقل من نجاح لآخر، وأنهم يسعون لتغيير المجتمع من قاعدته، بجذبها للإسلام، وهو أسلوب يضمن استمرار أي نظام إسلامي يصل للسلطة؟"[2].

كان جواب الظواهري على هذا السؤال:

"هذا خلط واضح وقفز فوق الحقائق وهروب من نقطة الخلاف الرئيسية. وبدون الدخول في التفاصيل، فأود أن أوضح أن خلافنا الأساسي مع هذه التيارات، أسرى ثقافة الهزيمة والانكسار، ليس في جدوى الصدام وعدمه، ولكن خلافنا الأساسي معهم في انتكاسهم العقدي"[3].

وبعد أن أسهب الظواهري في الهجوم على من يحرم الجهاد ضد العملاء المرتدين والغزاة الصليبيين والمتعاملين معهم ومن يلعن المجاهدين ويصفهم بالمجرمين، تم طرح هذا السؤال الاعتراضي عليه والذي يصف أتباع التيارات المعارضة لمنهج الظواهري وفقهه: " ولكن لا تستطيع أن تنكر أن هذه التيارات لها جماهير عريضة؟". فأجاب الظواهري: "والطرق الصوفية وأندية كرة القدم لها جماهير أعرض"[4].

ينتقل بعدها الظواهري إلى مسألة قتل السياح الأجانب وانعكاسات هذه الأفعال على صورة الإسلام والاقتصاد الوطني وما ينتج عنه من تأثير على الوضع المعيشي والمالي للشعوب المسلمة. منطق الظواهري من هذه الناحية بسيط جداً. فهو في الشق

---

[1] يقصد المعارضين لمنهج أيمن الظواهري والجماعات المتطرفة في تبنيهم للعنف المسلح من الجماعات الإسلامية المعتدلة الأخرى.

[2] قضايا ساخنة مع الشيخ أيمن الظواهري، لقاء أجرته مؤسسة السحاب للإنتاج الإعلامي مؤرخ شعبان ١٤٢٧ هـ، نسخ رقمية.

[3] المصدر السابق.

[4] المصدر السابق.

الاقتصادي يتبنى الإنكار الجازم لأي تأثير مع تهرب واضح للحديث عن الجانب الاقتصادي بلغة الأرقام والواقع، وفي جانب السياح فمنطقه هو أنهم هُمْ من يجب أن يلام على تعرضهم للقتل بسبب أنهم قد تجاوزوا الجماعات المتطرفة العاملة في هذه البلاد على أنهم "أصحاب البلاد الشرعيين!"، أما عن اهتزاز صورة الإسلام، فبما أن الغرب لا يبالي بالإسلام وصورته فيجب علينا أيضاً أن لا نبالي كثيراً بما يعتقدونه عن الإسلام. جاء ضمن إجابة له عن هذا الموضوع وفيما يخص الأعمال الإرهابية التي حدثت في مصر على التحديد:

"هذه العمليات لا تضر الشعب المصري، بالعكس، بل هي من وسائل الحرب ضد النظام المصري الذي يجب تخليص الأمة المسلمة عامة وفي مصر خاصة منه، وهذا النظام الذي جلب على مصر وجيرانها الكوارث، وحولها إلى دولة مستسلمة لإسرائيل، تابعة لأمريكا، مملوءة بالفساد والاستبداد. أما عن تشويه صورة الإسلام، فهؤلاء السياح قد دخلوا بلاد المسلمين بدون اذن ولا أمان من أصحابها الشرعيين، فلا أمان لهم، وإنما دخلوا بتأشيرات من الحكومة غير الشرعية الغاصبة للسلطة بالبطش والجور. فلتحمهم إذن الحكومة التي دخلوا في حمايتها. ثم ان اخواننا في الجماعة الإسلامية قد انذروا السياح بألا يأتوا، ومع ذلك لم يأبهوا بهذا الانذار. وحتى بعد ان تكررت الانذارات وتكررت الحوادث، اختار هؤلاء السياح أن يأتوا ركوناً إلى تأشيرات الحكومة غير الشرعية التي تدعي القدرة على حمايتهم (....) ثم إن صناعة السياحة المخالف للشريعة التي تقوم عليهم يصب دخلها في اقتصاد الحكومة التي تحارب الإسلام وتوالي أعداءه، أمريكا وإسرائيل، وتمكن لهم في بلاد المسلمين. والاحتجاج بأن ضرب السياح يقطع أرزاق آلاف الأسر ويضر بالاقتصاد هي حجة المفسدين في كل مكان، فهي حجة شبكات المخدرات العالمية والرقيق الأبيض والقمار وعصابات المافيا وتجار الأعضاء البشرية ومكاتب توريد الخادمات وأطفال سباقات الهجن للخليج، بل ان هؤلاء يعولون اضعاف أضعاف ما تعوله صناعة السياحة في مصر، فلماذا لا نشجعهم؟ (....) ونقول لحكوماتنا والغرب المعترضين على قتل السياح في مصر لأنهم دخلوا بغير أمان شرعي، لماذا لا يعترضون على قرارات مجلس الأمن باسقاط أي طائرة مدنية تحلق فوق ليبيا أو العراق؟ ولمذا لا يحشدون من أجل مجزرة قانا وضرب إسرائيل لمركز الأمم المتحدة مؤتمراً كالذي حشدوه في شرم الشيخ؟"[1].

[1] الكلمة الممنوعة، لقاء صحفي أجراه كميل الطويل ورفضت جريدة الحياة نشره ونشرته جماعة الجهاد المصرية مع مقدمتين، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

وعن السياح تحديداً يقول في مناسبة أخرى "نحن نعتبر النظام غير شرعي، والتأشيرات التي يمنحها للسياح غير شرعية، ومع ذلك هؤلاء السياح يأخذون التأشيرات من النظام الذي يعتبره الشباب المسلم غير شرعي. وصرح جون ميجر[١] بأنه يدعم النظام في مصر ضد الجماعات الإسلامية، فأصبح السائح الذي يأتي إلى مصر محارباً وليس سائحاً. سائح يدعم النظام ويعترف بشرعيته ويدفع الأموال لتقويته. وأي بلد في العالم تعتبر أن من يدخل حدودها بشكل غير قانوني من حقها أن تطلق عليه النار. فهؤلاء الشباب، ومن هذا المنطلق، قاموا بهذه العمليات، نحن وإن لم نكن قمنا بهذه العمليات، لكننا نتفهم الدواعي لها تماماً"[٢].

ثم يأتي الحديث عن صورة الإسلام أمام الغرب. وهنا يلجأ الظواهري بصورة واضحة إلى الخلط بين الدين، كعقيدة إنسانية سامية ذات مبادئ أخلاقية متعالية لا تفرق بين شعب أو عرق وآخر وبين الممارسات السياسية للقوى الإمبريالية أو ذات المصالح في المنطقة. فبما أن هذه القوى السياسية الغربية لا تنطلق بالضرورة من منطلقات دينية، حتى وإن اعتقد البعض بالعكس، بسبب طبيعة مجتمعاتها العلمانية أصلاً، فإن الزهد في ابراز الجانب المضيء للعقيدة الإسلامية لهذه الشعوب على أساس أفعال سياسييها في المنطقة هو قصر نظر وعدم فهم للديناميكيات السياسية الفاعلة في هذه المجتمعات. نعم، هناك فئات من هذه المجتمعات تؤيد وبشدة الممارسات الشاذة والوحشية التي تقوم بها جيوشها في المنطقة (العراق وأفغانستان كمثالين) ولكننا أيضاً يجب أن نعترف بأن هناك فئات أخرى من هذه المجتمعات تعارض وبشدة هذه الأعمال. بل الحقيقة هي أن كل المعلومات التي وصلتنا عن الممارسات الوحشية أو الشاذة لهذه القوى في منطقة الشرق الأوسط بالذات خلال الخمس والعشرين سنة الماضية كانت بشكل رئيس من داخل هذه المجتمعات الغربية وليست إكتشافاً إكتشفناه نحن ابتداءً (ممارسات سجن أبو غريب في العراق، التعذيب داخل المعتقلات الأمريكية، إنشاء معتقلات سرية خارج الأراضي الأمريكية، نقل المعتقلين إلى بلاد تجيز التعذيب، خطف المشتبه بهم في بلاد متعددة ونقلهم إلى دول أخرى، وهذه أمثلة قريبة لا على سبيل الحصر). فاستشهاد الظواهري بممارسات هذه القوى في المنطقة

---

[١] جون ميجر رئيس الوزراء البريطاني من سنة ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧

[٢] حوار أجراه جمال اسماعيل لحساب قناة الجزيرة ولم تبثه، ثم نشره في كتابه "ابن لادن والجزيرة وأنا". جاء في هامش النسخة الرقمية نقلاً عن مجري اللقاء أن المقابلة كانت بحضور أسامة بن لادن. نشرت نص المقابلة نقلاً عنه الجماعات الجهادية في مواقعها على الشبكة. المقابلة مؤرخة رمضان ١٤١٩ هـ. نسخة رقمية.

ليدلل على زهده بإظهار صورة الإسلام الحقيقية لهذه المجتمعات هو منطق خاطئ لأنه يقارن بين شيئين لا يقبلان المقارنة أصلاً، بين منهج متعالٍ سامٍ كما يمثله دين، وبين ممارسات إنسانية مصلحية بحتة وذات طابع براغماتي واضح. بل إن حتى التاريخ الإسلامي نفسه، أيام قوته وهيمنته على العالم القديم، يقول لنا بأن ممارسات المسلمين الفاتحين لكثير من الشعوب لم تكن أقل عنفاً وإفتئاتاً، بل وحتى ظلماً، على إنسانية وحياة الآخر المختلف. إنه منطق القوة الذي يفرض القانون ثم يفرض تفسيره بالضرورة، ولا فرق هنا بين مسلم أو غير مسلم أو من ليس له دين أو عقيدة لأنها التفاعلات الإنسانية البحتة عندما تشعر بالقوة والسيطرة والهيمنة. يقول الظواهري عن صورة الإسلام عند الغرب:

"إن الإسلام الذي يرضون عنه هو إسلام لا نعرفه، ولم نقرأ عنه في القرآن ولا في السنة، هو إسلام صناعة أمريكية معدة خصيصاً للعبيد والأذلاء من دول العالم الثالث. ثم وأنت تحدثني عن تشويه الإسلام أمام الغرب الذي لا يبالي بصورته أمامنا طوال تاريخه، أين كانت صورة الغرب الحسنة يوم أن دخل نابليون مصر، واقتحمت خيوله الأزهر مرتين، وجعل منه اصطبلاً لها؟ أين كانت صورة الغرب المضيئة يوم أن دكت مدافع نابليون القاهرة في ثورتها الأولى والثانية؟ (...) لماذا لم يهتم الغرب بعدم تشويه صورته لما تقاسم العالم العربي في اتفاقية سايكس - بيكو؟ لماذا لم يهتم الغرب بعدم تشويه صورته لما أصدر بلفور وعده لليهود؟ لماذا لم يهتم الغرب بعدم تشويه صورته لدينا لما اعترفت الدول الخمسة الكبار، بما فيهم روسيا، بقيام إسرائيل؟ وأين كان هذا الغرب الذي يحرص على صورته لما ذُبح العرب في دير ياسين؟ وأين كان هذا الغرب الحريص على صورته لما قُتل مليون شهيد في الجزائر؟ وأين كان هذا الغرب ذو الصورة الوضاءة في صابرا وشاتيلا وحصار بيروت، وفي معتقلات مصر والجزائر وتونس والمغرب؟ وأين كان هذا الغرب لما دكت قاذفات أمريكا فيتنام دكاً؟ (....) أنت تطالبني بأن لا أشوه صورتي أمام الذئاب ومصاصي الدماء الذين لم يهتموا لحظة في تاريخهم الدموي بصورتهم أمام أحد. لقد خاض الغرب الحرب العالمية الثانية من أجل المصالح الاقتصادية، وذهب ضحيتها عشرات الملايين دون ان يهتم بصورته. وقصف هيروشيما ونجازاكي بالقنابل النووية، مع أن اليابان كانت مستعدة للاستسلام، ومع ذلك قصفها ليعجل بإنهاء الحرب لصالحه، وليفوت على الروس مشاركته في نصيب الأسد دون ان يهتم بتشويه صورته. نحن لا نهتم برأي الغرب فينا، وإنما نهتم بموافقة أحكام الشريعة وعدم الخروج عليها فقط، ولا يعنينا بعد ذلك أن

يرضى عنا مصاصو الدماء، أما الكلام عن المبادئ والأخلاق فهي خدعة الغرب الشهيرة للضعفاء"[١].

هنا يجب أن نتوقف قليلاً لنتعرض إلى منطق محدد عند الظواهري يكاد أن يكون لفرط غرابته طريفاً. ولكن هذه الغرابة أو الطرافة سوف تزول إذا فهمنا أن معتقد الظواهري يدور حول حرفية النص من دون إعمال العقل فيه. فالنص هو الذي يبرر الفعل أو يلغيه تماماً، حتى وإن كان الأمر يتعلق بالبديهيات في ردود الأفعال الإنسانية والتي لا يحكمها بالضرورة قانون مكتوب أو نصوص تحيطها مجموعة ما بطابع القداسة. تم طرح السؤال التالي على الظواهري:

"لنفرض أن جماعة مسيحية متشددة قامت ضد حكومة دولة غربية، في أوربا أو الولايات المتحدة، لأنها تريد تطبيق أحكام الشريعة المسيحية بحسب فهمها لها. وفي حملتها ضد الحكومة قامت هذه الجماعة المسيحية بقتل الأجانب وعلى رأسهم المسلمون، فما رأيكم في هذا السيناريو؟ وألا ترى تشابه بينه وبين ما يحصل الآن في مصر أو الجزائر؟"[٢].

هذا السؤال يحمل وجه مقارنة يكاد يكون واقعياً، ليس بالضرورة أن يكون مدفوعاً على أساس عقائدي وليس بالضرورة بنفس درجة العنف، ولكن قد يكون مدفوعاً بردود أفعال إنسانية كما رأينها في الولايات المتحدة وأوربا وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. ولهذا، كان علينا أن نتوقع إجابة من الظواهري تحمل نفساً تصادمياً مع هذه العقائد أو المجتمعات يقرر فيها مبدأ العنف المضاد مثلاً. ولكن منطق الإجابة كان شيئاً آخر تماماً:

" الفرق واضح من عدة أوجه. أولاً في الشريعة الإسلامية، دم المسلم معصوم حيث كان، لا يحل لأحد عليه، ودم غير المسلم لا يعصم في دار الإسلام إلا بذمة أو أمان، والسلطة التي لا تحكم بالإسلام سلطة غير شرعية، لا تملك حق إعطاء الأمان لغير المسلمين، وعندما تقوم جماعات إسلامية بمنازعة السلطة الحاكمة في هذا الحق فهي تمارس حقها الشرعي الذي كفلته لها الشريعة، بينما ليس في المسيحية شريعة تلزم غير المسلمين بالحصول على أمان المسيحين قبل دخول بلادهم، بل ليس في المسيحية شريعة أصلاً لأن المسيحين يؤمنون بما جاء في العهد الجديد على لسان المسيح عليه السلام (ما جئت لانقض، بل لأكمل). فبأي مستند من المسيحية يقتلون المسلمين؟ فلو

---

[١] الكلمة الممنوعة، لقاء صحفي أجراه كميل الطويل ورفضت جريدة الحياة نشره ونشرته جماعة الجهاد المصرية مع مقدمتين، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

[٢] المصدر السابق.

قامت جماعة تدعي الانتساب للمسيحية فقتلت المسلمين في الغرب تكون خارجة على الأسس الدستورية للنظام العلماني الغربي وعلى الديانة المسيحية التي لا تتضمن شريعة أصلاً، فضلاً عن أن يكون فيها شريعة تلزم غير المسيحين بطلب الأمان من أي جهة مسيحية أو علمانية. فالسؤال يتجاهل مبدأ الشرعية في الدولة الإسلامية والدول الغربية العلمانية فضلاً عن تجاهله لطبيعة الديانة المسيحية"[1].

فعلى منطق الظواهري الذي شرحه لنا أعلاه، يحل للمسلمين قتل السياح الأجانب لأن في شريعة الظواهري يحل لنا قتلهم، بينما هم لا يحل لهم قتل المسلمين لأن شريعتهم، المسيحية أو العلمانية، تمنع ذلك، أو بالأحرى لا يوجد عندهم "نص" يقول لهم ذلك. وبعد ذلك يسترسل الظواهري في تعديد فروقات من على شاكلة أن الجماعات المتطرفة قد أنذرت السياح الأجانب بعدم القدوم بينما لم تنذر أي جماعة مسيحية المسلمين بمثل ذلك، وأن "المجاهدين في مصر والجزائر يعتبرون الأجانب سواء كانوا موظفين رسميين أو سياح مفسدين لقيامهم بأعمال تخالف الشريعة الإسلامية، وليس هذا حال المسلمين في الغرب"[2]، وأن "هؤلاء السياح، ناهيك عن الموظفين الرسميين، في معظمهم مؤيدين لسياسات حكوماتهم ضد العرب لصالح إسرائيل، بينما لا يؤيد المسلمون في الغرب الحكومات ضد المتطرفين المسيحين"[3]. ثم يختم الظواهري إجابته بقوله "فالفارق واضح".

تعتبر مسألة قتل المدنيين من النساء والأطفال من أصعب الإشكاليات التي واجهها أيمن الظواهري في تبرير أفعاله. فهذا المحور بالذات هو من أكثر المحاور التي تسببت في ردود أفعال مناهضة ومعادية للأعمال الإرهابية التي تتبناها الجماعات السلفية المتطرفة. ولكن الظواهري هنا، كغيره من منظري الجماعات السلفية المتطرفة، لن يخرج من عباءة نقل النصوص السلفية التي تجيز مثل هذه الأفعال. فهو يقتبس من مصادر متعددة ليؤيد وجهة نظر محددة تدور حول نقطة محددة وهي إذا استخدم الكفار نساء وأطفال المسلمين كدرع بشري (ترس) دونهم جاز للمسلمين أن يرموهم حتى وإن تسبب ذلك في قتل نساء وأطفال المسلمين. بالطبع، الظواهري هنا لابد وأن يكون انتقائياً في اختياراته للنقل ليؤيد وجهة نظره هذه. وعندما ينقل الرأي المعارض الذي لا يستطيع بداهة إغفاله كما فعل مع الصنعاني في كتابه "سبل السلام" في قوله (وذهب مالك والأوزاعي إلى أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال، حتى إذا تترس

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر السابق.

أهل الحرب بالنساء والصبيان، أو تحصنوا بحصن أو سفينة هما فيهما معهم، لم يجز قتالهم ولا تحريقهم)، فإنه سوف يتركه لصالح نقل آخر يرى جواز ذلك ثم ليقول لنا بعد نقله المضاد:

"وإذا ثبت ما ذكرنا من جواز الإقدام على الكفار مع العلم بكون المسلمين بين أظهرهم وجب جواز مثله إذا تترسوا بالمسلمين، لأن القصد في الحالين رمي المشركين دونهم ومن أصيب منهم فلا دية فيه ولا كفارة، كما أن من أصيب برمي حصون الكفار من المسلمين الذين في الحصن لم تكن فيه دية ولا كفارة، ولأنه قد أبيح لنا الرمي مع العلم بكون المسلمين في تلك الجهة، فصاروا في الحكم بمنزلة من أبيح قتله، فلا يجب به شيء"[1].

فالقضية عند الظواهري لا تعدو أن تكون نقل، ثم نقل مضاد، ثم اختيار لما يريد تحت حجة أن نقله المضاد هذا "أثبت" وجهة نظره التي تبناها، لا أكثر ولا أقل. ولكنه كان واعياً أيضاً، بدرجة ما، لصعوبة إثبات مثل هذا الأمر، منطقياً، لدى عامة الناس، ولذلك هو يلجأ لما يراه حجج "عقلانية!" في إثبات موقفه. فمثلاً هو يرد على من يشكك في جواز مثل هذه العمليات التي يذهب ضحيتها من النساء والأطفال والأبرياء أكثر بكثير مِنْ مَنْ يستهدفه هؤلاء المتطرفون أساساً بقوله:

"أما قول أصحاب الشبهات أن الجهاد الآن يُترك خروجاً من الشبهات، فليعلم هؤلاء أن ضياع الدين أعظم ضرراً من أي ضرر آخر في الأموال والأنفس. ونحن نرى أن لا قيام لشبهتهم بعد التفصيل الذي ذكرناه، ولكننا نورد هنا كلاماً بليغاً للعالم المجاهد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الرد عليهم"[2]. وبعد أن ينقل كلاماً طويلاً لإبن تيمية، يقول الظواهري في نهايته "هؤلاء ندعو الله لهم بالهداية وأن يلحقهم بركب المجاهدين، كما ندعو إخواننا المجاهدين ألا يستمعوا في المسائل المهمة إلا لأهل العلم المجاهدين، دون أهل العلم الذين لا خبرة لهم بالجهاد، ولا العلماء القاعدين، ولا لأصحاب المناصب الذين يقبضون راتبهم من الطواغيت المرتدين، ليصدوا المسلمين عن الجهاد".

بعد ذلك يجنح الظواهري إلى إلقاء مسؤولية قتل النساء والأطفال في العمليات الإرهابية على عاتق الحكومات التي يحاربها هو لأنها تستخدمهم كدروع بشرية (ترس) من خلال وضع المنشآت الحكومة ضمن التجمعات المدنية. بالطبع هي حجة غريبة نوعاً ما، ولكن هذا ما يقوله الظواهري في هذا الصدد:

---

[1] شفاء صدور المؤمنين، أيمن الظواهري، الطبعة الأولى، مارس ١٩٩٦، نسخة رقمية.

[2] المصدر السابق.

"السؤال عن قتل المدنيين من النساء والأطفال، فيهمنا أن نوضح عدة أمور (....) نلفت النظر إلى أن النظام قد زاد من تحصيناته وتعمد أن يضع منشأته ويمرر مواكبه عبر المناطق المزدحمة ليحتمي بها (....) ولذا فنحن مضطرون إلى استخدام الوسائل الكفيلة بإصابة عناصر النظام بعد تكرار التحذير من الإقتراب من منشآت النظام ومواكبه لأننا في حالة حرب معه، ومع ذلك فنحن نحتاط من إصابة المدنيين أثناء العمليات إلى أقصى حد. والأولى أن يُطلب من النظام، إذا كان يخشى على حياة المدنيين من الإصابة، أن لا يتترس بهم ويُخرج منشآته ومواكبه بعيداً عن المناطق السكنية"[1].

برزت مسألة شديدة الأهمية في أحد المقابلات التي أجراها أيمن الظواهري فيما يخص ما يُعرف بـ "نساء الطواغيت". ونساء الطواغيت هن نساء المسؤولين والإداريين ورجال الدولة وكل من يكفرهم هؤلاء المتطرفون. الإشكالية تتبدى في أن هؤلاء النساء لا تملك هذه الجماعات المتطرفة أي دليل، من وجهة نظرهم بالطبع، وبإعترافهم صراحة، على كفرهن. فكون هؤلاء النساء قد اقترنّ بأزواج يكفرهم هؤلاء المتطرفون لا يستلزم بالضرورة كفر نسائهم وأطفالهم بسبب جهل حال الزوج، مثلاً، من طرفهن. ولذلك، البداهة تقول، بأنهن معصومات الدم. ولكن المنطق السلفي المتطرف هو مباين تماماً لهذه البداهة. طُرح السؤال التالي على أيمن الظواهري:

"يدور لغط كبير حول تصرفات الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، وأنتم من مؤيديها بلا شك، فهل يمكن تبرير العمليات التي تقوم بها من وجة نظر شرعية، قتل نساء الطواغيت وتحليل أموال المصارف"؟

جاء جواب الظواهري:

"نحن من مؤيدي الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، ونعتبرها من أقرب الجماعات للحق في الجزائر. وتأييدنا هذا هو تأييد لمنهجها السلفي الجهادي الذي يسعى لإقامة دولة الإسلام بالطرق الشرعية، ويرفض الأساليب الملتوية، مثل طريق الانتخابات الباطلة شرعاً والفاشلة عملياً. ونحن لا نؤيدها لأنها أقوى الجماعات في الجزائر، بل نؤيدها لمنهجها الذي نراه أقرب المناهج للحق، حتى ولو كانت أضعف جماعة. وتأييدنا لمنهجها لا يعني أننا نؤيدها في كل تصرف أو اجتهاد، فالكمال لله وحده، والعصمة للأنبياء فقط، وعامة البشر معرضون للخطأ والصواب في التصرف والاجتهاد. أما عن مسألة قتل نساء الطواغيت، فالذي نعلمه في هذه المسألة أن الأخوة في الجماعة الإسلامية المسلحة قد طالبوا الحكومة الجزائرية بالإفراج عن نساء

---

[1] الكلمة الممنوعة، لقاء صحفي أجراه كميل الطويل ورفضت جريدة الحياة نشره ونشرته جماعة الجهاد المصرية مع مقدمتين، أيمن الظواهري، نسخة رقمية.

المجاهدين، وعدم انتهاك حرمتهن واستخدامهن كوسائل ضغط على المجاهدين، وأنهم ذكروا أن ما يفعلونه لا يتفق مع دين ولا مروءة، وأنهم أعطوهم مهلة ليفرجوا عن النساء المأسورات ويوقفوا اعتدائهم عليهن، وإلا فإنهم سيضربون تجمعات رجال الأمن. والذي نراه شرعاً، والله أعلم، أن ضرب تجمعات الأعداء جائز شرعاً لحاجة الجهاد، حتى وإن اختلط بهم مسلمون أو من لا يجوز قتله من الكفار، كالشيوخ والأطفال والنساء، وأن المنهي عنه شرعاً هو تعمد قصد المسلم ومن لا يجوز قتله من الكفار بالرمي (....) فإذا كان اجتهاد الأخوة في الجماعة الإسلامية المسلحة قد أداهم إلى أن ضرب تجمعات الأعداء سيؤدي إلى مصلحة شرعية، وهي فك أسر نساء المسلمين المأسورات، فيجوز بناءً على ذلك رمي تجمعات الأعداء، حتى وإن أصيب في هذا الرمي من لا يجوز قتله، وخاصة أن الجماعة قد انذرت وأمهلت"[1].

يلخص لنا الظواهري موقفه من مسألة قتل المدنيين المسلمين في تلك العمليات المسلحة التي تنفذها هذه الجماعات:

"وبناءً على ذلك أرى: ١- إن رمي مؤسسات الكفار والمرتدين في هذا الزمان ضرورية أو شبه ضرورية في حالة حربنا مع الطواغيت، حيث يحارب المجاهدون المستضعفون جحافلاً جرارة شاكية السلاح، تامة الاستعداد من الطواغيت وأعوانهم، بحيث أصبح من شبه المستحيل الدخول معهم في مواجهة مفتوحة. ٢- تحصن الطواغيت، الوزراء والقادة منهم، بالسيارات المصفحة وبالدروع الواقية من الرصاص وبالحراسات الكثيفة وإجراءات الأمن المعقدة، بحيث أصبح من العسير جداً، أو شبه المستحيل، الوصول إلى أئمة الكفر بغير استخدام المتفجرات والصواريخ وما أشبهها. ٣- يحرص الطواغيت على أن تكون تجمعاتهم ومواكبهم وسط الناس والجماهير، مما يتعذر اقتناصهم منعزلين، مما يؤدي لتعطيل الجهاد، إذا تُرك رميهم، كما ذكر العلماء في السبب المبيح لرمي الكفار إذا تترسوا بمسلمين. ٤- أثبتت هذه الوسائل فعالية شديدة في مصر والجزائر وفلسطين ولبنان، وأحدثت نكاية شديدة في صفوف أعداء المسلمين. ٥- يجب أن يحرص المجاهدون على تكرار إنذار المسلمين المخالطين للطواغيت وأعوانهم وأسيادهم من اليهود والأمريكان بالابتعاد عن مقارهم ومكاتبهم ومواكبهم وتجمعاتهم، إلا إذا أدى هذا الإنذار إلى كشف المجاهدين وإنزال خسائر بهم (....) ٦- ولا ريب أن هؤلاء المخالطين للكفار والمرتدين وأعوانهم أقل حرمة في الدين من المسلمين المكرهين المتترس بهم، الذين أباح العلماء رمي الكفار المتترسين بهم. ٧- أما من يُقتل من هؤلاء المسلمين فالذي يلزم المجاهدين خاصة، إذا كان هذا الاختلاط لانتفاع أو تجارة وما أشبه ذلك من أغراض الدنيا، فيه الكفارة إن علموه

[1] المصدر السابق.

مسلماً، والدية، أخذاً بالأحوط في الدين وخروجاً من الخلاف، ويؤجل دفع الدية إلى أن يفيض المالك عن حاجة الجهاد. وهؤلاء الذين يُقتلون في هذا الرمي أو التفجير نظنهم شهداء، ونرى فيهم ما قاله العالم المجاهد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله عليه (وهؤلاء المسلمون إذا قتلوا كانوا شهداء، ولا يترك الجهاد الواجب لأجل من يُقتل شهيداً)"[1].

إذن، الخلاصة، هي جواز قتل المدنيين المسلمين في مقابل أنهم سوف يكونوا شهداء بإذن الله، مع تأجيل دفع ديتهم إلى أن يسقط واجب الجهاد عن عاتق أيمن الظواهري ومن يرى رأيه.

بقيت مسألة مهمة جداً، سواء عند الظواهري أو عند غيره، وهي مسألة العمليات الانتحارية والأحزمة الناسفة التي يرتديها هؤلاء ليفجروا أنفسهم وسط التجمعات المدنية أو العسكرية. يخصص الظواهري لهذه المسألة جزءاً طويلا من أحد رسائله[2] ليبين جواز هذه العمليات وليرد على بعض الفتاوى التي حرمتها على أساس أنها نوع من أنواع قتل النفس. يبتدئ السياق البرهاني عند الظواهري من حديث ورد في صحيح مسلم[3] في قصة الغلام والملك الكافر تعليقاً على سورة البروج في القرآن الكريم وحادثة أصحاب الإخدود والتي مرت معنا سابقاً في هذا الجزء. ففي الحديث الشريف أنه بعد أن فشل الملك في محاولة قتل هذا الغلام مرتين، احتال عليه الغلام بأن قال له بأنك لن تستطيع أن تقتلني إلا إذا جمعت الناس كلهم في موضع واحد ثم ترميني بسهم بعد أن تقول (باسم الله رب الغلام). وعندما جمع الملك الناس ورمى هذا الغلام بالسهم بعد أن قال باسم الله رب الغلام، مات هذا الغلام وآمن الناس بالله بعد أن تبين عجز هذا الملك واستعانته برب هذا الغلام في قتله. نقل الظواهري استنتاج ابن تيمية من هذا الحديث "أن الغلام أمر بقتل نفسه لأجل مصلحة ظهور الدين، ولهذا جوز الأئمة الأربعة أن ينغمس المسلم فى صف الكفار، وإن غلب على ظنه أنهم يقتلونه، إذا كان فى ذلك مصلحة للمسلمين. فإذا كان الرجل يفعل ما يعتقد أنه يُقتل به لأجل مصلحة الجهاد، مع أن قتله نفسه أعظم من قتله لغيره، كان ما يفضي إلى قتل غيره لأجل مصلحة الدين التى لا تحصل الا بذلك، ودفع ضرر العدو المفسد للدين والدنيا الذى لا يندفع إلا بذلك، أولى". بعد هذا النقل من ابن تيمية وجزم الظواهري "أن الغلام قتل نفسه بأمره

---

[1] شفاء صدور المؤمنين، أيمن الظواهري، الطبعة الأولى، مارس ١٩٩٦، نسخة رقمية.

[2] رسالة شفاء صدور المؤمنين.

[3] صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الزهد، باب قصة أصحاب الأخدود والساحر والراهب والغلام، حديث رقم ٣٠٠٥

وإرادته بعد أن فشل الملك في قتله مرتين"[١]، أصبحت مسألة العمليات الانتحارية جائزة لا شبهة فيها حتى وإن تعارضت مع نصوص القرآن التي تحرم قتل النفس، وحتى إن كان الغلام والملك كلاهما اتباع شريعتين منسوختين بالإسلام، وبقي على الظواهري رد كل الفتاوى التي تعارض هذا العمل.

اعتقد بأن أفضل اقتباس للظواهري من الممكن أن أختم به هذا الجزء هو الآتي:

"إن العلماء قد اتفقوا على جواز عدم استئسار المسلم للعدو، حتى وإن تيقن الموت، بل منهم من جعله واجباً، هروباً من الذل وتحكم الكفار في المسلمين، وأن هذه درجة عالية في الدين، وتلك صورة أخرى من صور إتلاف النفس، ليس فقط لمصلحة الدين، ولكن أيضاً أنفة من أن يعلو الكافر على المسلم فيذله"[٢].

---

[١] المصدر السابق.

[٢] شفاء صدور المؤمنين، أيمن الظواهري، الطبعة الأولى، مارس ١٩٩٦، نسخة رقمية.

أبو مصعب الزرقاوي

(احمد فضيل نزال الخلايلة)

في يوم الأحد الثالث من شهر رمضان سنة ١٤٢٥ هـ (١٧ اكتوبر ٢٠٠٤) بايع أبو مصعب الزرقاوي من العراق أسامة بن لادن على "السمع والطاعة في المنشط والمكره للجهاد في سبيل الله حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله"[1]. وفي هذه المناسبة أصدرت جماعة التوحيد والجهاد، الجماعة التي يقودها أبو مصعب الزرقاوي داخل العراق، بياناً تقول فيه لأسامة بن لادن "والله يا شيخ المجاهدين لئن خضت بنا البحر لخضناه معك بإذن الله، ولئن أَمرت لنسمعن، ولئن نهيت لننتهين، فنِعمَ القائد أنت لجيوش الإسلام ضد الكفار جميعهم أصليين ومرتدين"[2]. وبعد هذه البيعة أصبح الزرقاوي يصف نفسه على أنه "جندي من جنود الشيخ أسامة"[3]. هذه البيعة من أبي مصعب جاءت بعد حوالي عشرة أشهر من شكوى له مسجلة بصوته يقول فيها "أخاطبكم بعد أن قلّ الموافق، وعزّ النصير، وكثرت الجراح واشتدّ الخطب وتخطفت يد المنون كثيراً من الفرسان الأوائل والأبطال الأماثل"[4].

فكما رأينا في الفصل السابق عند الحديث عن الزرقاوي، فإن الرجل كان يعاني من غربة شديدة عكستها خطبه ومقالاته. ولهذا السبب فإن موضوع الجهاد والدعوة له قد أخذا جزءاً كبيراً من أدبياته المنشورة بشقيها الخطابي والكتابي. فهو يلح على كل من يقرأ له أو يستمع أن يهرع مسرعاً للانضمام إلى صفوف المجاهدين. فهو تارة يشكو وتارة أخرى يدعو، وفيما بينهما يقتبس من كل مصدر يحتمل الاقتباس

---

[1] بيان البيعة لتنظيم القاعدة، جماعة التوحيد والجهاد بقيادة أبي مصعب الزرقاوي، نسخة رقمية مؤرخة ٣ رمضان ١٤٢٥ هـ (١٧ اكتوبر ٢٠٠٤).

[2] المصدر السابق.

[3] بيان وتوضيح لما أثاره الشيخ المقدسي مع قناة الجزيرة، ابو مصعب الزرقاوي، نسخة رقمية مؤرخة ١٢ يوليو ٢٠٠٥

[4] إلحق بالقافلة، ابو مصعب الزرقاوي، نسخة رقمية مؤرخة ١٢ ذي القعدة ١٤٢٤ هـ (٤ يناير ٢٠٠٤).

للتشديد على شكواه ودعواه. ففي الشكوى، مثلاً، والتي تأخذ الطابع البلاغي الذي ينزع إلى السجع، يقول:

"قد آلمنا وقرح أكبادنا أنا رأينا الجهاد قد درست آثاره فلا تُرى، وطُمست أنواره بين الورى، وأعتم ليله بعد أن كان مُقمرا، وأظلم نهاره بعد أن كان نيّرا، وذوى غصنه بعد أن كان مورقا، وانطفأ حُسنه بعد أن كان مشرقا، وقفلت أبوابه فلا تطرق، وأغلقت أسبابه فلا ترمق، وصفنت خيوله فلا تركض، وربضت أسوده فلا تنهض، وامتدت أيدي الكفرة الأذلاء إلى المسلمين فلا تقبض، وأغمدت السيوف من أعداء الدين إخلاداً إلى حضيض الدعة والأمان، وخرس لسان النفير إليهم فصاح نفيرهم في أهل الإيمان، وآمت عروس الشهادة إذ عدمت الخاطبين، وأهمل الناس الجهاد كأنهم ليسوا به مخاطبين"[1].

ثم بعد استرسال واقتباسات متعددة تأتي الدعوة، "واحذر، يا أخ التوحيد، من مزالق الشيطان ومداخله. واحذر أن يحول بينك وبين الجهاد في سبيل الله ويضع أمامك العوائق والأسباب التي تبرر لك القعود والتخلف عن الجهاد، حتى وإن كانت هذه الأعمال طاعة لله ورسوله، فإن هذا الشيطان الطريد المريد لا يفتأ يحول بين العبد وبين ما يرضي ربه"[2]. ويحذر الزرقاوي أيضاً من يستمع له بأن "ترك الجهاد والإعراض عنه والسكون إلى الدنيا خروج عن الدين ومفارقة له"[3]. ومحذراً أيضاً في مكان آخر "أما الذين لا يجاهدون ولا ينفرون، الذين تهتز قلوبهم كلما نادى منادي الجهاد، أو فُتح في الأمة باب للبذل والفداء، فهؤلاء متهمون في إيمانهم، مزورون في دعواهم"[4]. وفي إجابة له على سؤال عن أيهما أفضل المبتدع أو صحيح العقيدة التارك للجهاد، أجاب الزرقاوي "الذي يدعي أنه مسلم صافي العقيدة وهو تارك للجهاد فهو فاسق"[5].

فالجهاد من وجهة نظر الزرقاوي له فوائد متعددة. فمثلاً، "الجهاد في سبيل الله اليوم دواء لكثير من الأمراض التي تشكو منها الأمة، فإنه لا شيء بعد التوحيد يعدل

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر السابق.

[4] الديموقراطية، وسمتها بعض المواقع الجهادية بـ "ولتستبين سبيل المجرمين"، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة بـ ١٣ ذي الحجة ١٤٢٥ هـ، نسخة رقمية.

[5] حوار مع الشيخ أبي مصعب الزرقاوي رحمه الله، أجرى الحوار القسم الإعلامي لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، مؤرخ بـ ١٤٢٧ هـ، نسخة رقمية.

الجهاد نفعاً للبلاد والعباد، فهو طريق قد تكفل الله بهداية سالكيه"[١]. والجهاد أيضاً "باب عظيم من أبواب التمحيص، يُعرف به المؤمن الموحد من المنافق المتسلق"[٢]، وأيضاً هو "ترجمان التوحيد، وهو دليل على صدق الموحد. ومن لم يكن له سابقة عهد مع الجهاد والبلاء في سبيل نصرة هذا الدين لا يحق له أن يتصدر مواقع الزعامة والقيادة مهما أوتي من علم وحسن بيان، وهو إن فعل فهو يتشبع ويتظاهر بما ليس عنده، وهو كلابس ثوبي زور"[٣].

فالجهاد إذن هو الحل من وجهة نظر الزرقاوي، ولكن الجهاد عنده هو ليس فقط دفع المعتدي عن أرض الإسلام والمسلمين، ولكنه أوسع وأشمل. فعندما أنهى الزرقاوي إحدى خطبه بقوله "اللهم العن طواغيت العرب والعجم، اللهم عليك بالحكام المرتدين، اللهم احصهم واقتلهم بددا، ولا تغادر منهم أحدا"[٤]، فهو في الحقيقة كان يضع رأيه في من يجب أن يشملهم الجهاد والقتال. وفي الحقيقة أن الزرقاوي لا يخفي منهجه أو يكني عنه بعبارات مبهمة، بل هو صريح إلى أقصى حد من حدود الصراحة. فعندما تم سؤاله عن ما هو مشروعه السياسي، أجاب:

"مشروعنا السياسي نقاتل في سبيل الله حتى يقام شرع الله. وأول ذلك أن نطرد العدوّ ثم نقيم دولة الإسلام ثم ننطلق في فتح بلاد المسلمين لاستردادها، ثم بعد ذلك نقاتل الكفار حتى يقبلوا بإحدى ثلاث"[٥]. ثم بعد استرسال صرّح قائلاً "نحن نقاتل في العراق لذاته ولغيره، نقاتل في العراق وعيوننا على بيت المقدس، نقاتل في العراق وعيوننا على مكة والمدينة"[٦]. ثم يعود ويكرر في مكان آخر نفس مفهومه لشمولية منهج الجهاد كما يفهمه فيقول "نجاهد هنا وعيوننا على القدس، ونقاتل هنا وأمدنا روما"[٧].

---

[١] الديموقراطية، وسمتها بعض المواقع الجهادية بـ "ولتستبين سبيل المجرمين"، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة بـ ١٣ ذي الحجة ١٤٢٥ هـ، نسخة رقمية.

[٢] المصدر السابق.

[٣] المصدر السابق.

[٤] إلحق بالقافلة، ابو مصعب الزرقاوي، نسخة رقمية مؤرخة ١٢ ذي القعدة ١٤٢٤ هـ (٤ يناير ٢٠٠٤).

[٥] حوار مع الشيخ أبي مصعب الزرقاوي رحمه الله، أجرى الحوار القسم الإعلامي لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، مؤرخ بـ ١٤٢٧ هـ، نسخة رقمية.

[٦] المصدر السابق.

[٧] رياح النصر، تسجيل صوتي مفرغ، ابو مصعب الزرقاوي، نسخة رقمية مؤرخة ٢٢ جمادى الثاني ١٤٢٥ هـ (٨ اغسطس ٢٠٠٤).

فالجهاد من وجهة نظر الزرقاوي ليس جهاد من أجل وطن أو تراب أو حدود أو من أجل قضية تحرير وطنية، فالمسألة أوسع من ذلك وأشمل. فهو في رسالة وجهها إلى أحد الملوك يقول فيها صراحة بدون مجاملة "المؤمن أيها الملك أجلُّ من ان يشده التراب ويتعلق قلبه بحظائر رسم حدودها سايكس وبيكو، فذلك شأن البهائم التي تجتمع على الكلأ والمرعى والسياج والقطيع، و أما المؤمن فالنفخة الالهية الكريمة التي تسري في حناياه هي وطنه وأهله وعشيرته، فيها يواصل ويفاصل، ومن اجلها يوالي ويعادي"[1]. بل نراه يقول له في ختام رسالته "جنسيتك، تحت قدمي ونعالي"[2].

القضية هنا هي قضية معتقد أو منهج يجب أن يسيطر ويهيمن، إن كان بالسلم فكان وبها، وإلا بالقتال وإراقة الدماء. فلا وجود لمفهوم "وطن" في عُرف منهج الزرقاوي إلا وطن الدين والعقيدة والمنهج ذو النسق الواحد، وهذا الوطن لا يجب أن تحصره حدود مرسومة على قطعة ورق، ولكن مداها الأرض من أقصاها إلى أقصاها. يقول الزرقاوي:

"نحن هنا لا نجاهد من أجل حفنة تراب أو حدود موهومة رسمها (سايكس) و (بيكو)، كما وإننا لا نجاهد ليحل طاغوت عربي مكان طاغوت غربي، لكن جهادنا أسمى وأعلى. إننا نجاهد لتكون كلمة الله هي العليا، وليكون الدين كله لله﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله﴾[3]، وكل من ناوأ هذا الهدف أو وقف في طريق هذه الغاية فهو عدوٌ لنا وهدفٌ لأسيافنا، مهما كان اسمه ومهما كان نسبه. إن لنا ديناً أنزله الله ميزاناً وحكماً، قوله فصل، وحكمه ليس بالهزل، هو النسب الذي بيننا وبين الناس، فموازيننا بحمد الله سماوية، وأحكامنا قرآنية، وأقضيتنا نبوية. الأمريكي المسلم أخونا الحبيب، والعربي الكافر عدونا البغيض ولو تشاركنا وإياه في رحم واحدة"[4].

لا يجب أن يغيب عن بال القارئ أن الأحكام القرآنية والأقضية النبوية التي يتكلم عنها الزرقاوي هنا هي منهجه هو بالذات وفقهه الذي يتبعه، إذ لا مكان، عند التمكين، لأي خلاف يشذ عن هذا المنهج أو يخالف هذا الفقه لأنها إما أن تكون

---

[1] أبشر بما يسوؤك، أبو مصعب الزرقاوي، نسخة رقمية مؤرخة ٢٦ ربيع الأول ١٤٢٥ هـ (١٥ مايو ٢٠٠٤).

[2] المصدر السابق.

[3] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٩٣

[4] موقفنا الشرعي من حكومة كرزاي العراق، ابو مصعب الزرقاوي، نسخة رقمية مؤرخة ٦ جمادى الثاني ١٤٢٥ هـ (٢٣ يوليو ٢٠٠٤).

بدعة أو كفر. والبدعة أو الكفر هما مناوئان بالضرورة لهدف الزرقاوي وطريقه وسوف ينطبق عليهما قوله "وكل من ناوئ هذا الهدف أو وقف في طريق هذه الغاية فهو عدوٌ لنا وهدفٌ لأسيافنا" كما جاء في الاقتباس أعلاه.

ثم بعد ذلك الاقتباس يتوجه إلى من يستمع له ليقول "لقد أحيا أبناؤكم البررة بحمد الله فقه سلفنا الصالح في قتال طوائف الردة وإنفاذ حكم الله في المرتدين والممتنعين عن شرائع الله. وسيظل جهادنا موصولاً، لا يفرق بين كافر غربي أو مرتد عربي، حتى تعود الخلافة إلى الأرض أو نموت دون ذلك"[1].

فالمسألة هي إقامة الخلافة، ولكن هذه المرة على كل الأرض. يقول الزرقاوي:

"سيقول لكم المنافقون وقطاع الطريق إلى الله: أتظنون أن شيئاً مما تريدون سيتحقق، وهل تظنون أن الخلافة الإسلامية أو حتى الدولة الإسلامية ستقوم، إن ذلك لا يمكن أن يحدث، وهو أمر أقرب إلى الخيال من الحقيقة. فإذا قالوا ذلك فتذكروا قول الله تعالى (إذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض غرّ هؤلاء دينهم ومن يتوكل على الله فإن الله عزيز حكيم)[2]. وقولوا لهم: إن الله سيفتح على المسلمين روما كما وعد رسول الله (ص) في الحديث الصحيح، وكما فتحت القسطنطينية من قبل. قولوا لهم: إننا نأمل من نصر الله بما هو أبعد من ذلك، إننا نرجو من الله أن يفتح البيت الأبيض والكرملين ولندن"[3].

ولكن قبل التوجه إلى روما وواشنطن وموسكو ولندن لغزوهم وفتحهم فإن على الزرقاوي أن يشرح لأتباعه هنا لماذا يريد أن يقاتل أولاً المسلمين في عقر دارهم. وكما هو الحال عند باقي السلفيين ذوي التوجهات المتطرفة فإن محور "الإقناع" هو الكفر والارتداد. والمدخل لهذا الكفر أو الارتداد هما الأمران الذان يتكرران في الأدبيات السلفية بشكل عام وهما الديموقراطية وموالاة الكفار والمشركين. وبما أن "قتل المرتد أوجب من قتل الكافر الأصلي"[4] كما قال ابن تيمية، فإن القتال وتنفيذ العمليات المسلحة داخل بلاد المسلمين أولى من "جهاد الطلب" في بلاد الكفر والشرك ومقدم عليه.

---

[1] المصدر السابق.

[2] القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية ٤٩

[3] وصايا للمجاهدين، وسمتها بعض المواقع الجهادية وصايا هامة للمجاهدين والرد على المخذّلين، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ١٩ جمادى الأولى ١٤٢٥ هـ، نسخة رقمية.

[4] الصارم المسلول على شاتم الرسول، ابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٨، ص١٦٦

ففيما يتعلق بالديموقراطية، يتخذ الزرقاوي الموقف المبدئي من أنها حكم بغير ما أنزل الله وأنها تحكيم آراء البشر وأفكارهم في شرع الله. ولذلك هي كفر يجب أن تتم معاكستها ورفضها وهدمها. فالزرقاوي يلتزم بالموقف المبدئي من أن "إرادة التحاكم إلى الشعب أو إلى أي جهة أخرى، غير الله تعالى، يعتبر في نظر الشرع من التحاكم إلى الطاغوت الذي يجب الكفر به"[1]. ولهذا السبب تتعدد الإشارات المنتقدة لكل من حدّث نفسه أو انخرط فعلاً في المنهج الديموقراطي في أدبيات أبو مصعب الزرقاوي. فهو مثلاً يحذر المسلم قائلاً له "لو سالمتهم يا أيها المسلم فهم لا يسالمونك إلا بشرط التخلي عن دينك وتدخل في موالاتهم وطاعتهم في منهجهم الديموقراطي الخبيث"[2]، ويقول غاضباً ومنتقداً "المجرمين" و "المتآمرين" و "مطايا الصليبيين" من العراقيين، كما يصفهم ضمن أوصاف أخرى ضمنها في رسالته، "ها قد رضيتم بالمساهمة في كتابة دستور البلاد، والمشاركة في تعبيد الخلق لغير ربّ العباد، مع اليهود والصليبيين والروافض الحاقدين. ويالها من جريمة تقشعر منها الجلود وتشمئز منها النفوس"[3].

وقد يُحسن الزرقاوي الظن قليلاً بمن ينادي بالديموقراطية والحريات، فنراه يلطف العبارة قليلاً ولكن من دون أن يتنازل عن موقفه المبدئي، فنراه يقول "هذا الدَخَلُ والزغل إنما هو من أناس آلمهم حال أمتهم فأرادوا النهوض بها، ولكنّهم بغير هدي نبيهم (ص) اهتدوا وغير سبيله سلكوا. فبتنا نرى مناهج أجنبية غريبة دخيلة على ديننا، فتارة نراهم في البرلمانات الشركية والمجالس التشريعية، وتارة ينادون بالديموقراطية، وأخرى يدعون إلى الانخراط في الجيوش الطاغوتية وضرورة المشاركة في العملية السياسية وكتابة دستور البلاد المحادّ لدين رب العباد، وأخرى يمدون حبال الود بينهم وبين الصليبيين وأذنابهم من الحكام المرتدين، وأخرى وأخرى في سلسلة يطول ذكرها وسردها"[4].

يعدد لنا الزرقاوي مساوئ الديموقراطية وكفرها، فيقول لنا:

---

[1] الديموقراطية، وسمتها بعض المواقع الجهادية بـ "ولتستبين سبيل المجرمين"، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة بـ ١٣ ذي الحجة ١٤٢٥ هـ، نسخة رقمية.

[2] المصدر السابق.

[3] أينقص الدين وأنا حي، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ١ جمادى الثاني ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[4] وطواعية الله ورسوله أنفع لنا، ضمن الأرشيف الجامع لخطب وكلمات أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ١٦ شعبان ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

"تقوم الديموقراطية على مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطات، بما في ذلك (السلطة التشريعية)، ويتم ذلك عن طريق اختيار ممثلين عن الشعب ينوبون عنه في مهمة التشريع وسن القوانين. وبعبارة أخرى فإن المشرع المطاع في الديموقراطية هو الإنسان وليس الله، وهذا يعني أن المألوه المعبود المطاع من جهة التشريع والتحليل والتحريم هو الشعب والإنسان والمخلوق، وليس الله تعالى. وهذا عين الكفر والشرك والضلال"[1].

"تقوم الديموقراطية على مبدأ حرية التدين والاعتقاد. فللمرء في ظل الأنظمة الديموقراطية أن يعتقد ما يشاء، ويتدين بالدين الذي يشاء، ويرتد إلى أي دين وقتما شاء، وإن كان هذا الارتداد مؤداه إلى الخروج عن دين الله تعالى إلى الإلحاد وعبادة غير الله عز وجل. وهذا أمر لا شك في بطلانه وفساده، ومغايرته لكثير من النصوص الشرعية، إذ أن المسلم لو ارتد عن دينه إلى الكفر فحكمه في الإسلام القتل (...) فالمرتد لا يصح أن يُعقد له عهد ولا أمان ولا جوار، وليس له في دين الله إلا الاستتابة أو السيف"[2].

"تقوم الديموقراطية على اعتبار الشعب حَكماً أوحد تُرد إليه الحكومات والخصومات، فإذا حصل أي اختلاف أو نزاع بين الحاكم والمحكوم نجد أن كلاً من الطرفين يهدد الآخر بالرجوع إلى إرادة الشعب وإلى اختياره، ليفصل الشعب ما كان بينهما من نزاع أو اختلاف. وهذا مغاير ومناقض لأصول التوحيد"[3].

"تقوم الديموقراطية على مبدأ حرية تشكيل التجمعات والأحزاب السياسية وغيرها، أياً كانت عقيدة وأفكار وأخلاقيات هذه الأحزاب. وهذا مبدأ باطل شرعاً وذلك من أوجه. منها أنه يتضمن الإقرار والاعتراف، طوعاً من غير إكراه، بشرعية الأحزاب والجماعات بكل اتجاهاتها الكفرية والشركية، وأن لها الحق في الوجود، وفي نشر باطلها وفسادها وكفرها في البلاد وبين العباد. وهذا مناقض لكثير من النصوص الشرعية التي تُثبت أن الأصل في التعامل مع المنكر والكفر إنكاره وتغييره، وليس إقراره والاعتراف بشرعيته (...) ومنها أن هذ الاعتراف الطوعي بشرعية الأحزاب الكافرة يتضمن الرضى بالكفر، وإن لم يصرح بفمه أنه يرضى بحريتها، والرضى بالكفر كفر (...) ومنها أن من لوازم الاعتراف بهذا المبدأ السماح للأحزاب الباطلة،

---

[1] الديموقراطية، وسمتها بعض المواقع الجهادية بـ "ولتستبين سبيل المجرمين"، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة بـ ١٣ ذي الحجة ١٤٢٥ هـ، نسخة رقمية.

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر السابق.

بكل اتجاهاتها، بأن تبث كفرها وباطلها وأن تغرق المجتمع بجميع صنوف الفساد والفتن والأهواء، فنعينهم بذلك على هلاك ودمار البلاد والعباد"[1].

ويستمر الزرقاوي عرضه لأوجه مناقضة الديموقراطية للدين ليدخل فيها حرية الرأي والتعبير وعدم جواز الرضى برأي الأغلبية ومبدأ فصل الدين عن الدولة، وهنا بالذات ينبزها بأنها كفر بواح ويكفر من يقول بها. والخلاصة عند الزرقاوي هي أنها "الكذبة الأمريكية الكبرى التي تسمى الديموقراطية. فقد لعب الأمريكان بعقول كثير من الشعوب بأكذوبة الديموقراطية المتحضرة، وأوهموها أن سعادتها ورفاهيتها مرهونة بهذا المنهج البشري القاصر"[2]، وأنها أيضاً "الدين الكفري المحدث"[3]. بعد ذلك يوجه اهتمامه إلى القوانين الوضعية كناتج للعملية الديموقراطية فيقول فيها:

"أيها القاضي بغير ما أنزل الله، إذا عرفت هذا، وظهر لك أن الكفر البواح والشرك الصراح اتخاذ غير الله مشرعاً، سواء كان هذا المشرع عالماً أو حاكماً أو نائباً أو شيخ عشيرة، وعلمتم أن الله قد حكم على الشرك في كتابه فقال ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾[4]، ثم علمتم أن المادة (٢٦) من دستوركم الوضعي تنص على (السلطة التشريعية تناط بالملك واعضاء مجلس الامة. تمارس السلطة التشريعية وغيرها صلاحياتها ومهامها وفقا لمواد الدستور)، عرفتم أن كل من قبل بهذا الدين المُحدث والكفر البواح المناقض لدين الله تعالى وتوحيده أنه قد اتخذ هؤلاء المشرعين ارباباً من دون الله تعالى، يشركهم مع الله في عبادته"[5].

ويقول مستنكراً ما احتوته قوانين المواطنة وضرورة مطالبة المسيحيين واليهود بحقوق دولة الإسلام عليهم "ومن ذلك ما قرره بعضهم في تجاسر وجرأة على دين الله، يحار فيها العقل السليم، من أن أحكام أهل الذمة قد نُسخت كلياً وجزئياً بما يعرف اليوم بأحكام المواطنة. ومهما قيل حول هذه السلسلة الأليمة من المفردات والمظاهر تبريراً أو

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق.

[3] إفادة أسير، وسمتها بعض المواقع الجهادية بـ (ويا قوم مالي أدعوكم إلى النجاة وتدعونني إلى النار)، وهي إفادة الزرقاوي أمام المحكمة العسكرية في الأردن، نسخة رقمية مؤرخة ٤ ذي القعدة ١٤١٤ هـ (١٥ ابريل ١٩٩٤).

[4] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٤٨

[5] إفادة أسير، وسمتها بعض المواقع الجهادية بـ (ويا قوم مالي أدعوكم إلى النجاة وتدعونني إلى النار)، وهي إفادة الزرقاوي أمام المحكمة العسكرية في الأردن، نسخة رقمية مؤرخة ٤ ذي القعدة ١٤١٤ هـ (١٥ ابريل ١٩٩٤).

تفسيراً، فليس لأصحابها من موقع في صفوف الطائفة المنصورة أبداً. ومن أخطر نتائج الوقوع في هذه الفتنة هو استمراء المنكر واعتياده، حتى قد يزول إنكاره بالكلية من القلب نتيجة هذه المسايرة المنهجية للواقع والتي تؤدي إلى استمراء المنكر والرضا به"[1].

كل ذلك كان عن المنهج الديموقراطي كدلالة على انحراف المؤسسات السياسية، ومن يرضى بها والانخراط فيها، عن الإسلام ونهجه، وهذا يعني الكفر أو الارتداد. أما فيما يتعلق بموالاة الكفار او المرتدين، فالزرقاوي هنا أيضاً واضح، يقول:

"أما من انتسب إلى السنة وزعم التقيد بأحكامها، وراح من جهة أخرى يوالي الكفار ويظاهرهم على المسلمين، فهو مرتد يستحق القتل. والمسلم المبتدع يساوي ملأ الأرض من هذا المنتسب إلى السنة الذي تلبس بجريرة موالاة أعداء الله. وبهذا فإن من تواطأ مع أعدائنا الصليبيين فحكمه حكمهم"[2].

ولا فرق هنا بين حاكم ومحكوم، رئيس أو مرؤس، فالكل واحد فيما يتعلق بهذا الحكم. فالحكم واحد، الكفر والردة والقتال، لكل من والى الكفار والمشركين على منهج الزرقاوي وجماعته.

وبهذين المحورين، الديموقراطية وموالاة الكفار والمشركين، تكون قد اكتملت حلقة التكفير وأوصدت من كل جوانبها. فلم يبق إذن إلا الانخراط في جهاد المرتدين، حكاماً ومحكومين، داخل الدول الإسلامية لـ "فتحها" من جديد قبل الانطلاق إلى روما ولندن وواشنطن. وبما أن جهاد الدفع مقدم على جهاد الطلب لأنه فرض عين، بينما الثاني فرض كفاية، فإن دفع الإحتلال الأمريكي للعراق مقدم على على جهاد طلب الكفار في دولهم. ولكن من الواضح أن عمل الزرقاوي في العراق لم يخلو من بضع مصاعب من جانب العراقيين أنفسهم مما اضطره إما للشكوى تارة أو للتوضيح تارة أخرى. فكانت شكواه من العراقيين في رسالة أرسلها إلى شيخه أسامة بن لادن تنحو نحو التذمر من رجوع العراقيين المجاهدين "سالمين" إلى قواعدهم:

"الجهاد هنا وللأسف فهو الغام تُزرع، وصواريخ تُطلق، وهاون يضرب من بعيد، ولا زال الأخوة العراقيون يؤثرون السلامة، وأن ينقلبوا إلى أحضان أزواجهم لا يروعهم

---

[1] القابضون على الجمر، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة بـ ٢٧ شعبان ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[2] حوار مع الشيخ أبي مصعب الزرقاوي رحمه الله، أجرى الحوار القسم الإعلامي لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، مؤرخ بـ ١٤٢٧ هـ، نسخة رقمية.

شيئ، وربما تباهت المجاميع فيما بينها أنه لم يُقتَل منها أحد أو يؤسر. ولقد قلنا لهم في مجالسنا الكثيرة معهم إن السلامة والنصر لا يجتمعان"[1].

أما التوضيح الذي اضطر الزرقاوي إليه فهو يتعلق بالاعتراض الموجه إلى المجاهدين غير العراقيين بأن المشكلة العراقية هي مسألة وطنية بالدرجة الأولى ويقع على عاتق العراقيين وحدهم أن يدفعوا المحتل بما يرونه مناسباً. ففي هذا الصدد يقول:

"أما هذه الفرضيات التي وضعوها فإنها مما لم ينزل الله بها من سلطان. فالعراق ليس لـ (العراقيين) وحدهم، بل هي أرض الصحابة، هذه الأرض سبق أن فتحها أجدادنا ورويت بدماء أهل الإسلام. جاء الصحابة من مكة والمدينة ومن غيرها ومن اليمن ففتحوا هذه البلاد، ومنها انطلقوا لنشر الإسلام. وعلى هذا فإن الأصل الذي نحتكم إليه في مثل هذه القضية أن بلاد الإسلام، سواء العراق أو غيره، هي أرض إسلامية

---

[1] رسالة من أبي مصعب الزرقاوي إلى الشيخ أسامة بن لادن، أبو مصعب الزرقاوي، نسخة رقمية مؤرخة ٢٤ ذي الحجة ١٤٢٤ هـ (١٥ فبراير ٢٠٠٤). وقد نشرت هذه الرسالة في العديد من المواقع الجهادية، إلا أن البعض القليل من الجماعات السلفية المتطرفة قد اضطر إلى حذف عدة أجزاء منها لإحتوائها على دعوة صريحة لإراقة دماء المسلمين في العراق بشقيهم السني والشيعي. فمثلاً، في نشرة شبكة البراق الإسلامية، وهي شبكة مختصة بالجهاديين العراقيين ومنشوراتهم وعملياتهم، هذا ما ورد في مقدمة الرسالة: "هذه رسالة عَثَرَ عليها عُبادُ الصليب في العراق، وهي رسالة من الشيخ أبي مصعب الزرقاوي رحمه الله كتبها للشيخ أسامة بن لادن حفظه الله قبل الإنضمام إلى تنظيم القاعدة، و فيها بيان للمنهج و خطة العمل التي إرتضاها الشيخين لمشروع صد الحملة الصليبية الجديدة على العراق، وإعادة الخلافة الإسلامية على منهاج النبوة، لتحقيق مقاصد الشرع و تحرير العرض و الأرض، والتحضير للمعركة الفاصلة مع اليهود. و للعلم فإن تنظيم التوحيد و الجهاد في حينها لم ينفي ما جاء في الرسالة إنما أكده مع بعض التحفظ، وذلك ما قاله الشيخ أبو أنس الشامي رحمه الله (مسئوول اللجنة الشرعية) في بحثه القيم (الرد على شبهات حول الجهاد في العراق)، فقال رحمه الله: (اولاً، الرسالة التي تناقلتها الأنباء وتحدثت عنها الدنيا وتحير الناس في أمرها هي صحيفة صادقة النسبة الى الأخ القائد ابي مصعب الزرقاوي حفظه الله ورعاه، ولكن قد أعتراها بعض التحريف والتزيف، فنحن لا يمكن أن نقتل مسلماً سُنياً او أن نجترئ على حرمة بيت من بيوت الله ومعاذ الله أن نفعل هذا) إنتهى كلامه رحمه الله. ولما لهذه الرسالة من فوائد، إرتأينا إدراجها، و نرجوا من القارئ الكريم أن يقرأها مراعياً التحفظ الذي ذكره شيخنا أبا أنس رحمه الله و الذي قد عملنا جاهدين إلى عدم نقله في ما هو مدرج من الرسالة". إنتهى النقل من مقدمة شبكة البراق.

ولكن هذا التنصل من بعض الفقرات الواردة في الرسالة لم يقنع باقي الجماعات الجهادية بدليل إيرادها الرسالة كاملة وإنعكاس المنهج الوارد في الرسالة على العمليات التي تتم داخل العراق.

يحكمها أهل الإسلام ويدافع عنها المسلمون، على اختلاف ألوانهم وتنوع أعراقهم. أما إسباغ صفة العرقية أو الوطنية على جهاد يحددونه بحدود سايكس وبيكو، فهذا ما لا يلزمنا ولن نحتكم إليه ما حيينا، وسيسعى المجاهدون لتحطيم هذه الأصنام وهذه الطواغيت وهذه الحدود لأنها أصلاً من مخططات الصليبيين ومن وضعهم. فهم من وضع هذه الحدود المصطنعة"[1].

ولن يكتفي الزرقاوي بالتوضيح فقط ولكنه أيضاً يهاجم أصحاب هذا الرأي متهماً إياهم بنفاق المنهج:

"نفاق في المنهج، ومثاله اليوم ما عليه الوطنيون والمنحرفون عن هدي السنة في الجهاد، الذين يقاتلون لأجل الحدود، ويرضون بالعلمانية حكماً، وبالثوابت الوطنية ميزاناً للولاء والبراء. وهؤلاء قد انحرفوا عن منهج النبوة إلى منهج (بني علمان)"[2]. وبعد أن يورد مقولة للصحابي حذيفة بن اليمان بأن المنافقين بعد وفاة النبي (ص) شر من المنافقين الأولين يقول "أما نفاق المنهج اليوم فإن أخطر وجوهه الوطنيون والمنتسبون للسلف زوراً، فهم يُلبسون على الناس أمر دينهم، ويخدعون الجهال بمقاتلتهم الأعداء وسعيهم إلى تحرير البلاد من نير المحتل، وهم في الوقت ذاته يسرون العداء للشريعة بمحاربة دعاتها، شعروا أو لم يشعروا، علموا أو لم يعلموا. ولعمر الله تعالى إن هؤلاء هم العدو القادم، وهم من جنس شر غائب منتظر، وسيستخدمهم الصليبيون لضرب المجاهدين"[3].

وفي الاقتباس السابق تفصيل الخطورة الشديدة للتوجهات السلفية المتطرفة، إذ أن تهمة النفاق وما تستلزم من تحويل المخالف إلى زنديق، وبالتالي تحويل الصديق إلى عدو ربما يجب قتله لسبب أو لآخر، هو السلاح الذي يكون مشهراً فوق رأس كل من يتجرأ أن يخالف منهجهم سواء في القناعة أو العمل. إذ أن تهمة "العدو" أو ربما "الزندقة" قد تعني احتمال التصفية والقتل بالضرورة. ولن يشفع لهذا المنافق أو الزنديق أو العدو حتى بلاءه في القتال ضد المحتل الأجنبي وتضحيته بالغالي والنفيس في سبيل وطنه، لأن "الوطنية" هي تهمة نفاق أصلاً من وجهة نظر هؤلاء، وكل من دعا لـ "وطنية" سوف يستخدمه الصليبيون لضرب المجاهدين. إذ أن المعركة من وجهة نظر الزرقاوي وكل الجماعات

---

[1] حوار مع الشيخ أبي مصعب الزرقاوي رحمه الله، أجرى الحوار القسم الإعلامي لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، مؤرخ بـ ١٤٢٧ هـ، نسخة رقمية.

[2] فسيكفيكهمُ الله، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ٨ ذي الحجة ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[3] المصدر السابق.

المتطرفة هي "حق يصارع باطلاً، وإسلام يحارب كفراً، وجاهلية ونفاق يتدسس، وضعفاء خورة يُمسكون العصا من الوسط، ينتسبون إلى أمتهم ولكنهم يؤثرون دنياهم، وينتظرون سكون العجاج وانتهاء المعركة لينحازوا إلى القوي ويركبوا سفن الغالب وبئس ما صنعوا"[١]. فلا مكان لمنهج يخالف منهج الطائفة المنصورة، ولن ينتظر المجاهدون حتى "يضربهم" وطني او منافق أو من يمسك العصا من الوسط. إنه السعي الحثيث، وبكافة الوسائل، لأن يصبح المحيط والمجتمع والدولة وكل الأرض ذوي لون وطعم ورائحة واحدة، لا مكان فيها لأي شذوذ إلا ربما في مسائل الطهارة أو الخلاف في وضع اليد على البطن أو على الصدر في الصلاة، وما سوى ذلك فهو نفاق في المنهج يجب أن يتم تصفيته مباشرة لأنه أداة للصليبيين.

ولكن الأمر أكثر استعصاءً وصعوبة على الزرقاوي في سعيه لجعل مجتمع واحد ضمن رقعة جغرافية محددة، دع عنك الأرض كلها، ذو لون وطعم ورائحة واحدة. فـ "الواقع الجاهلي"[٢] كما يصفه الزرقاوي له أربعة أركان جاهلية، الركن الأول منهم هم طواغيت الأرض وأهل الحكم، والثاني علماء السوء، والثالث أهل الأهواء وطوائف البدعة، ولكن المحور الرابع هو المهم، إنهم العوام الذين يشكلون الأغلبية الساحقة في كل دولة على وجه هذه الأرض:

"رابعاً، العوام من الهمج الرعاع، أتباع كل ناعق، ووقود كل فتنة، ممن لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يركنوا إلى ركن وثيق، فهمهم الأكبر إشباع غرائزهم وقضاء شهواتهم ونيل لذائذهم، لا يعرفون للحياة معنىً غير هذا، وبئست الحياة. ومن الطبيعي أن يكون هؤلاء في خندق الطاغوت وحلفه، وأن يكونوا هم قطيعه الذي يقوده حيث شاء، وعَصاته التي يبطش بها بكل من أراد القيام بأمر الله والثبات عليه. وهؤلاء أصناف شتى جمعهم حب الدنيا، وألّف بينهم التعلق بزينتها وشهواتها من جاه ومنصب ونساء ومطعم ومشرب وغيرها من حظوظها الفانية. ورحم الله الإمام ابن بطة حيث قال (والناس في زماننا هذا أسراب كالطير، يتبع بعضهم بعضاً، لو ظهر لهم من يدعي النبوة مع علمهم بأن رسول الله (ص) خاتم الأنبياء أو من يدّعي الربوبية لوجد على ذلك أتباعاً وأشياعاً). وإذا كان كلامه رحمه الله عن زمانه، فهل يُستغرب على أهل عصرنا، إلا من رحم الله، الوقوف في صف الباطل وأشياعه لمحاربة الحق وأتباعه"[٣].

---

[١] وصايا للمجاهدين، وسمتها بعض المواقع الجهادية وصايا هامة للمجاهدين والرد على المُخذّلين، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ١٩ جمادى الأولى ١٤٢٥ هـ، نسخة رقمية.

[٢] القابضون على الجمر، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة بـ ٢٧ شعبان ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[٣] المصدر السابق.

فهل يحق لنا الآن أن نتسائل هنا عن ما سوف تفعله هذه الجماعات المتطرفة مع الأغلبية الساحقة من الشعب (العوام) فيما لو تمكنت من الهيمنة على حكم أي من البلدان العربية أو الإسلامية، مع الأخذ بعين الإعتبار رأيهم السابق في هؤلاء العامة؟ إذ أن قناعة هؤلاء تقول لهم بأن "الجميع حولهم يدعونهم ليسالموا أو يداهنوا أو يقفوا موقفاً وسطاً ويلتقوا مع الجاهلية في منتصف الطريق، بدعاوى وشعارات معلومة مشهورة"[١]، وينقلون في رسائلهم وخطبهم قول الإمام ابن بطة "لو أن رجلاً ممن وهب الله له عقلاً صحيحاً وبصراً نافذاً فأمعن نظره وردد فكره وتأمل أمر الإسلام وأهله، وسلك بأهله الطريق الأقصد والسبيل الأرشد، لتبين له أن الأكثر والأعم والأشهر من الناس قد نكصوا على أعقابهم، وارتدوا على أدبارهم"[٢]، ثم يجزمون بأنه "حين ينتكس الإنسان يهوي إلى الدرك الذي لا يهوي إليه مخلوق قط، حين تصبح البهائم أرفع منه وأقوم، حين يرتكس مع هواه إلى درك لا تملك البهيمة أن ترتكس إليه"[٣]. ولكن ماذا عسى أن تكون الإجابة على السؤال السابق إلا "إخضاع الواقع لأمر الله وأطره عليه أطراً"[٤]، أو قول ابن تيمية "إذا كان بعض الدين لله، وبعضه لغير الله، وجب القتال حتى يكون الدين كله لله"[٥]، ويزيده شرحاً "كل طائفة ممتنعة عن التزام شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة من هؤلاء القوم وغيرهم، فإنه يجب قتالهم حتى يلتزموا شرائعه، وإن كانوا مع ذلك ناطقين بالشهادتين، وملتزمين بعض شرائعه"[٦].

مشروع الزرقاوي السياسي، تساؤل تم طرحه على أبي مصعب فكانت إجابته:

"برنامجنا السياسي، كما يسميه البعض، فإنا نجده مجموعاً مفصلاً في قول النبي (ص) (بُعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يُعبد الله وحده). ومما ينبغي التنويه له أننا لا نؤمن بالسياسة على الطريقة المعهودة عند بعض الجماعات ذات التوجه الحزبي والتي ترفع الإسلام شعاراً لها ثم تراها داخلة في البرلمانات وتشارك الطغاة في إشغال المناصب التي تحتكم لغير شرع الله. كما أن المشاريع السياسية لبعض الجماعات فيها متاهات

---

[١] المصدر السابق.

[٢] المصدر السابق.

[٣] أينقص الدين وأنا حي، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ١ جمادى الثاني ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[٤] القابضون على الجمر، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة بـ ٢٧ شعبان ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[٥] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٢٨، ص ٢٩٧، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

[٦] المصدر السابق، ص ٢٧٤

مريرة ومخالفات كثيرة، نسأل الله تعالى السلامة منها، ولهم تطبيقات منحرفة بعيدة كل البعد عن الدين. مشروعنا السياسي، كما أسلفت، قول الرسول (ص) (بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده)"[1]. ثم بعد شرح وإسهاب حول جهاد الطلب، أي قتال الكفار في عقر دارهم، حتى ينتشر الإسلام في كل الأرض وضرورة قتال العدو الصائل في دار الإسلام وإقامة شرع الله ومواصلة تكرار الحديث الشريف السابق، بعد هذا كله يقول الزرقاوي "أما الذين يقصدون بالمشروع السياسي المصطلح الحادث، الذي يخالف الشرع، كالسياسة التي فيها مداهنة وتنازل عن ثوابت العقيدة وتمييع مسائل البراءة من الكفار، فهذا من السياسة المنحرفة التي لا يصح وصفها بالشرعية لأنها تخالف الشرع ولا يصح أن تنسب إليه"[2].

وعن هذا المصطلح الحادث تحت مسمى "السياسة" يقول الزرقاوي "ومثل هذا المصطلح ما فتن به كثير من رجالات الدعوة اليوم وظنّوه طريقاً للتمكين لدين الله وشرعه، ورموا كل من لا يوافقهم عليه بكل نقيصة، وهو ما يعرف اليوم بعلم السياسة المأخوذ عن كفرة الغرب والشرق. و فتنته اليوم كفتنة علم الكلام يوم أن ظهر للصد عن دين الله الحق والإعراض عن هدي الكتاب والسنة. وكلاهما مما جاءنا من كفرة الغرب أساساً مع فسادهما في أنفسهما"[3].

إذن، استحكمت الجاهلية في المجتمعات والدول الإسلامية، وتوافرت أحكام الردة والكفر بتبني الديموقراطية وموالاة الكفار والمشركين، وتم توضيح المشروع السياسي، فلم يبق إلا:

"ليس بيننا وبين الكفار إلا سيف الإسلام نسلطه حتى يحكم الله بيننا وبين القوم الكافرين"[4]. ولم يبقى إلا التفاصيل لـ "سيف الإسلام" الذي سوف يسلطه الزرقاوي على القوم الكافرين.

والبداية تكون دائماً مع الحكام:

---

[1] حوار مع الشيخ أبي مصعب الزرقاوي رحمه الله، أجرى الحوار القسم الإعلامي لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، مؤرخ بـ ١٤٢٧ هـ، نسخة رقمية.

[2] المصدر السابق.

[3] قل أأنتم أعلم أم الله، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة صوتية مؤرخة ٤ رمضان ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[4] رياح النصر، تسجيل صوتي مفرغ، ابو مصعب الزرقاوي، نسخة رقمية مؤرخة ٢٢ جمادى الثاني ١٤٢٥ هـ (٨ اغسطس ٢٠٠٤).

"هاهم حكام البلاد يحكّمون الجاهلية من جديد في الدماء والفروج والأموال. الجاهلية بأبشع الصور وأنتنها، جاهلية تسوغ لحثالة من البشر أن تستعبد العباد وأن تنازع الله سبحانه في أخص خصوصيات ألوهيته في الحكم والتشريع ﴿ إن الحكم إلا لله ﴾[1]. ورأس الكفر ملك يوالي أعداء الله ويناصرهم من طواغيت الشرق والغرب من اليهود والنصارى"[2].

"لاشك أن هؤلاء المرتدين الذين يحكمون بلاد المسلمين هم نواب للصليبيين وصنيعتهم. ولاشك أن الصليبيين هم من نصبهم على بلاد المسلمين. ولاشك أن هؤلاء الحكام أشد كفراً من اليهود والنصارى"[3].

وأبو مصعب يحذر من يقرأ أو يستمع له بقوله "وأُذكّر بأنا لا نُفرق بين طاغوت عربي وآخر أجنبي"[4]، ويقول أيضاً بصفة عامة لا تفرق بين حاكم أو محكوم "نحن لا نفرق في أحكام الردة بين من انتسب إلى أهل السنة أو غير أهل السنة"[5]. والسبب في ذلك هو من وجهة نظره أن المستعمرين قد "خلفوا وراءهم حكومات علمانية أكملت مهمة تغييب الشريعة ونحر الإسلام بدلاً عن الأجنبي الذي لا يُطاق، ولما رأوا فشل هؤلاء الحكام في القضاء على الإسلام نزلوا إلى الساحة بأنفسهم"[6]. ثم يكمل شرحه عن هؤلاء الحكام بقوله "وقد كان هؤلاء في الحقيقة أشد على الإسلام من الكافر الأصلي، فالكافر الأصلي مبغوض وتكرهه النفوس وهذا ما يشترك فيه جميع البشر، ومثال ذلك ما جرى بين الفيتناميين وبين الأمريكان، لكن المرتد الذي حكمنا قد درجت عليه النفوس وحكمنا بالسلاح واستطاع بالنار والحديد أن يلجم الناس، فكنّا مستضعفين معه والوضع مستتب والنظام باسط سيطرته. نعم، الأصل أن نسعى، ولكن السعي قد يكون ضعيفاً لقلة الإمكانيات ولكون النظام قد أحكم سيطرته على الأمور فلا أستطيع أن أقاتله، وإلا فالأصل أن نقاتله وأن نمتشق

---

[1] القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية ٤٠

[2] رسالة إلى عشائر بني حسن- يا قوم أجيبوا داعي الله، أبو مصعب الزرقاوي، رسالة مؤرخة ٢٩ صفر ١٤٢٤ هـ، نسخة رقمية.

[3] حوار مع الشيخ أبي مصعب الزرقاوي رحمه الله، أجرى الحوار القسم الإعلامي لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، مؤرخ بـ ١٤٢٧ هـ، نسخة رقمية.

[4] المصدر السابق.

[5] المصدر السابق.

[6] المصدر السابق.

السلاح لمواجهته، لأنه أظهر الكفر البواح، وهذا ما عليه الإجماع أن الإمام إذا ما أظهر الكفر خُلع، وهذا طبعاً تبعاً للاستطاعة"[١].

ويكرر الزرقاوي شكواه من أن البعض يفرق بين الأعداء من داخل الوطن أو من خارجه، وبالتالي يجب أن يختلف الحكم فيهم، فيقول "هذه والله أزمة حقيقية تعيشها كثير من الجماعات العاملة للإسلام في هذا الزمان، ألا وهي (أزمة التفريق بين العدو الخارجي والعدو الداخلي). فالعدو الخارجي تُستنهض الأمة لقتاله، وتُستنفد الطاقات لجهاده، حتى إذا ما خرج من بلادنا وأناب عنه المرتدين من بني جلدتنا، يأتمرون بأمره ويحكمون بحكمه ويضربون بسوطه، حرُم على الأمة قتالهم وجهادهم ولو اشتد بلاؤهم. فإذا كان العدو ذا بشرة شقراء وعيون زرقاء وجب قتاله، أما إن كان العدو أسمر البشرة أسود العينين فهذا لا يحل قتاله. فهذا لعمر الله قتال الوطنيين لا قتال الموحدين، وقتال من يريد العاجلة لا من يروم الآخرة"[٢].

بعد هذا الشرح والتوضيح يأتي هذا القسَم "والله، لن نتوقف عن قتال الصليبيين وأعوانهم من المرتدين، إلا أن نكون في باطن الأرض لا على ظاهرها. ولا تسمعوا للمخذلين، الذين يزينون تخاذلهم وإرجافهم بصبغة دينية، فمن جاءكم منهم لمحاولة إقناعكم بجدوى التفاوض، أو الدخول في سلك الجيش و الشرطة بحجة المصلحة، فصموا آذانكم عن سماع كلامه، واكنسوا عتبة بابكم من آثاره"[٣]. ثم يقول "أنا عندما أقاتل هذا العدو لا أقاتله لأمَكّن لليهود وغيرهم، أو ليأتي المرتدون ليحكموا، أو يأتي (علاوي)[٤] ليحكم أو غيره، ولن نُسلمَ له الأمور بإذن الله، اللهم إلا في حالة واحدة هي أن نكون تحت الأرض"[٥].

---

[١] المصدر السابق.

[٢] أينقص الدين وأنا حي، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ١ جمادى الثاني ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[٣] المصدر السابق.

[٤] يقصد رئيس الوزراء العراقي إياد علاوي في الحكومة المؤقتة تحت الاحتلال الأمريكي. تولى رئاسة الوزراء من يونيو ٢٠٠٤ إلى إبريل ٢٠٠٥. وهو ينتمي إلى الطائفة الشيعية وكان في بداياته منضماً إلى حزب البعث العراقي. يعتبره الزعماء الدينيون على أنه علماني، بينما تعتبره بعض أحزاب المعارضة على أنه بعثي سابق. تم التلميح في مواقع عديدة إلى ارتباطاته بأجهزة المخابرات لبعض الدول. تعرض لمحاولة اغتيال في لندن سنة ١٩٧٨ من جانب المخابرات العراقية وأصيب بجروح بليغة. تنازل عن رئاسة الوزراء لأول رئيس وزراء عراقي منتخب إبراهيم الجعفري في ٧ ابريل ٢٠٠٥

[٥] حوار مع الشيخ أبي مصعب الزرقاوي رحمه الله، أجرى الحوار القسم الإعلامي لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، مؤرخ بـ ١٤٢٧ هـ، نسخة رقمية.

وفي هذا السبيل يرفض الزرقاوي أية محاولة لتوحيد الصف خارج إطار المنهج السلفي الذي يتبناه، فمثلاً هو يقول "أما قضية العراق الواحد وحقن دماء العراقيين فهي دعوة منحرفة تنتزع المسلم من هويته، وتترك الضعيف مقتولاً من غير أن توفر له حماية أو أن تحفظ له كرامة. الشرع أباح للمسلم أن يقتل المسلم الصائل عليه ليأخذ ماله أو ينتهك عرضه، فجاز له أن يقتله وهو مسلم، فما بالك بعدو مرتد وهو يعتقد أنه لابد من قتلك وتصفيتك؟"[١].

يتوجه الزرقاوي بعد ذلك إلى أمة الإسلام ليدخل على نفسها السرور مبشراً إياها بالنصر القريب "أبشري أمة الإسلام بما يسرك بعون الله، فقد بدأت طلائع الفتح، وسيكون لنا مع الكفار والمرتدين صولات وجولات"[٢]، وذلك لأنه "قد أحيا ابناؤكم البررة بحمد الله فقه سلفنا الصالح في قتال طوائف الردة وإنفاذ حكم الله في المرتدين والممتنعين عن شرائع الله، وسيظل جهادنا موصولاً، لا يفرق بين كافر غربي أو مرتد عربي، حتى تعود الخلافة إلى الأرض"[٣]. ولكن الإشكالية هنا هي في معرفة من بالضبط يقصد الزرقاوي بالمرتدين، هل هم الحكام فقط أو سوف يدخل معهم آخرون ضمن إطار الدولة الواحدة. وإن كان قد ذكّرنا الزرقاوي عرَضاً بالمقصود بقوله "المرتدين من بني جلدتنا، وكذا، وللأسف، مع بعض شيوخ العشائر ممن انسلخوا من دينهم"[٤] وذلك ضمن شكواه وتحذيره من مؤامرة هؤلاء "ليغتالوا فرحة الظفر" الذي حققوه ضد الأمريكيين، ولكن الأمر يحتاج إلى توضيح وشرح أكثر. يقول الزرقاوي:

"حقيقة الأمر أن معركتنا اليوم لإقامة دولة الإسلام ليست مع الحكام أنفسهم فحسب، بل مع أنصارهم وأعوانهم من جند وشرطة ومخابرات"[٥].

ولكن هذا ليس كل شيء، فالزرقاوي هنا كان مُفصلاً أو شارحاً لجانب واحد من عبارة كانت أكثر تعميماً من الاقتباس السابق، فقد قال قبل ذلك الشرح:

"الطاغوت ليس منفرداً في جرائمه هذه، بل له شركاء وأعوان يعينونه في ظلمه وغيّه وإفساده ويؤمّنون له الحماية ممن يريد الاقتصاص منه، قال تعالى ﴿ولا تركنوا إلى

---

[١] المصدر السابق.

[٢] موقفنا الشرعي من حكومة كرزاي العراق، ابو مصعب الزرقاوي، نسخة رقمية مؤرخة ٦ جمادى الثاني ١٤٢٥ هـ (٢٣ يوليو ٢٠٠٤).

[٣] المصدر السابق.

[٤] المصدر السابق.

[٥] رسالة إلى عشائر بني حسن- يا قوم أجيبوا داعي الله، أبو مصعب الزرقاوي، رسالة مؤرخة ٢٩ صفر ١٤٢٤ هـ، نسخة رقمية.

الذين ظلموا فتمسّكم النار﴾[1]، قال العلماء الركون هو الميل اليسير، وقال ابن تيمية رحمه الله: (وكذلك الأثر المروي (إذا كان يوم القيامة قيل أين الظلمة وأعوانهم، أو قال وأشباههم، فيُجمعون في توابيت من نار ثم يقذف بهم في النار)، وقد قال غير واحد من السلف أعوان الظلمة من أعانهم ولو أنهم لاق لهم دواة[2] أو برى لهم قلماً، ومنهم من كان يقول بل من يغسل ثيابهم من أعوانهم)"[3].

إذن، الزرقاوي يرى أن كل من أعان هؤلاء الحكام، سواء في أعمالهم المباشرة لتوطيد حكمهم أو بطريقة أخرى قد تبدو غير مباشرة باتجاه هذا الهدف، فإن حكم هؤلاء هو نفس حكم هذا الطاغوت (الحاكم). ثم تتوالى بعدها كتابات وخطب الزرقاوي لتأكيد هذه النقطة حتى خرجت إلى حدود بلغت أقصى أنواع الشذوذ في التطرف كما سوف نرى بعد قليل. ولكنه قبل هذا سوف يشمل كل من يرى فيه أنه تعاون مع الحكومات المرتدة للقضاء على "المجاهدين". يقول عن الوضع العراقي وعشائرها وقبائلها:

"كنا قد حذرنا، ونحن نعلم أن هناك بعض البطون، الأفخاذ، قد تعاونت مع الصليبيين وتآمروا على المجاهدين بالسر واتصلوا بالحكومة المرتدة وعرضوا عليها التعاون من أجل القضاء على المجاهدين (...) هذا الأمر ليس جديداً على المنافقين، فقد خانوا الله ورسوله من قبل واتصلوا سراً بأعداء الدين. وهذا الأمر لا زال يتجدد إلى اليوم، وكان تحذيرنا موجهاً لهؤلاء وقلنا لهم: من تآمر علينا عاملناه معاملة الأمريكان، وهذا أمر واضح، وكلامنا في ذلك صريح ولا زلنا نكرره"[4].

أوسع مجموعة من الفتاوى، إن صح تسميتها بذلك، خرجت عن الزرقاوي كانت عن الجيش والشرطة. أدناه هي جملة نصوص تتطرق إلى هذا الموضوع:

"هؤلاء المرتدون لم ينشئوا جيوشهم أصلاً إلا لمحاربة دين الله سبحانه وتعالى ولتكون اليد الضاربة التي تبطش بالمخلصين من ابناء هذه الأمة"[5].

---

[1] القرآن الكريم، سورة هود، الآية ١١٣

[2] الدواة هي المحبرة التي تحوي حبر الكتابة، والمقصود هو حتى من جهّز لهم حبر الكتابة.

[3] المصدر السابق.

[4] حوار مع الشيخ أبي مصعب الزرقاوي رحمه الله، أجرى الحوار القسم الإعلامي لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، مؤرخ بـ ١٤٢٧ هـ، نسخة رقمية.

[5] أينقص الدين وأنا حي، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ١ جمادى الثاني ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

"لما رأى بنو الأصفر[1] حجم المأزق الذي تورطوا فيه وعِظم خسائرهم وضحاياهم، سارعوا لتشكيل قوات الجيش والحرس الوثني[2] لتكون الردء الحامي للصليبيين، واليد الضاربة على المجاهدين، فقامت سوق الإبتلاء والتمحيص من جديد، فاستجاب لندائهم من خست به همته وباع دينه بآخرته، فكان حكم المجاهدين فيهم واضحاً بيناً لا لبس فيه، وهو وجوب قتالهم وجهادهم لارتدادهم عن الدين وموالاتهم للصليبيين"[3].

"نحن نعلن أن الجيش العراقي هو جيش ردة وعمالة، والى الصليبيين، وجاء لهدم الإسلام وحرب المسلمين، وسنحاربه حرب الأمة للتتار الذين أجلبوا على الأمة بخيلهم ورجلهم وكانوا مع ذلك يستعلنون بالشهادتين، وكان في جيشهم أئمة ومؤذنون وفيهم مصلون وصائمون حتى اشتبه أمرهم على الناس وتحير فيهم العلماء، فكيف يقاتلونهم وهم منتسبون للأمة ناطقون بالشهادتين؟ حتى قيض الله لهذه المحنة شمساً من شموس هذه الأمة ومنارة من مناراتها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فأفتى بردتهم ووجوب محاربتهم لتنكبهم عن تحكيم شريعة الرحمن، وعدولهم عن حكم القرآن إلى حكم (الياسق)[4] الذي وضعه لهم جنكيز خان والذي جمعه لهم من أحكام التوراة والإنجيل والقرآن وعادات التتار، تماماً كما هو حال دساتير الأنظمة العربية هذه الأيام"[5].

وفي إجابة له على سؤال يتعلق بالسبب في قتلهم أفراد الجيش والشرطة المسلمين، أجاب "هؤلاء الجيش والشرطة عيوناً ووجاءً ووقاية للصليبيين من ضربات المجاهدين، وكانوا هم المنفذين لمخططاتهم. وقد يقول قائل إن حكم هؤلاء كحكم الأمريكان. بل هم أشدّ جرماً وكفراً من الأمريكان. وقد يقول قائل إن كثيراً من هؤلاء يقاتل من أجل

---

[1] يقصد الأمريكيين وحلفاؤهم في العراق.

[2] يقصد الجيش العراقي الذي أعيد تكوينه بعد الإحتلال الأمريكي للعراق.

[3] أينقص الدين وأنا حي، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ١ جمادى الثاني ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[4] ابن كثير في تفسيره للآية الخمسون من سورة المائدة يقول (وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكزخان الذي وضع لهم (الياسق) ، وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى، من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها ، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه، فصارت في بنيه شرعاً متبعاً يقدمونه على الحكم بكتاب الله وسنة رسول الله (ص)، فمن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله".

[5] المصدر السابق.

المال، ليس إلا، فعلام يُقتلون؟ ونحن نقول إن هؤلاء من أكفر خلق الله، ولا نجد لهم عذراً أبداً"[١].

بالطبع فإن الزرقاوي كان يتوقع أن موقفه هذا من الجيش والشرطة سوف يُجابه بمعارضة شديدة، ولذلك فقد تطوعَ بالشرح لـ "السذج من أبناء الأمة" الذين سوف يعارضون قراره هذا:

"نحن على يقين أننا بقتالنا لجيوش الردة سنواجه باستنكار وامتعاض شديدين من السّذج من أبناء هذه الأمة. إذ في قياسهم القاصر، كيف يقاتل المجاهد أخاه وابن عمه وابن عشيرته؟! وما درى هؤلاء أن النبي (ص) إنما بدأ أولاً بقتال من وقف حجر عثرة في طريق هذا الدين من قومه قبل أن يجالد بني الأصفر، وعلى سنته جرى الصحابة رضي الله عنهم"[٢].

وفي نفس الوقت فإن الزرقاوي، من خلال عمله المسلح في العراق، كان ولابد متابعاً ليس فقط للتطورات العسكرية، وإنما أيضاً متابع للتطورات السياسية والتي سوف تؤثر على المسرح السياسي والعسكري العراقي. ولذلك فإن المقترحات التي قادها الأمريكيون أنفسهم لتكوين نواة عسكرية عربية وإسلامية عاملة داخل العراق سوف تزيد تعقيد الوضع "الشرعي" الذي يجابه الزرقاوي. ومن هذا المنطلق كان على الزرقاوي أن يرسل تحذيراته إلى الدول الإسلامية والعربية بشكل واضح لا لبس فيه، ليس فقط على المستوى العسكري ولكن أيضاً على المستوى الدبلوماسي. يقول الزرقاوي:

"نحن لا يضرنا تكالب العدوّ ولا تضرنا مؤامراته، وهو الآن يخشى المجاهدين وهذا ما دعاه للفزع واللجوء إلى الدول العربية لإخراجه من ورطته. ونحن بدورنا نحذر هذه الأنظمة الخبيثة ونقول لها إياكم أن ترسلوا جنوداً إلى العراق فإنهم سيكونون مستهدفين من قبل المجاهدين، وحكمهم حكم الصليبي، فهم ومن أعانوهم سواء. ونتوجه بالنصح إلى الأمة أن تمنع ابناءها من المجيء للعراق لتحول دون اتخاذهم مطايا للطغاة وضحايا لمعركة الكفر مع المجاهدين"[٣]. ثم يكمل الزرقاوي شرحه للأمة حتى

---

[١] حوار مع الشيخ أبي مصعب الزرقاوي رحمه الله، أجرى الحوار القسم الإعلامي لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، مؤرخ بـ ١٤٢٧ هـ، نسخة رقمية.

[٢] أينقص الدين وأنا حي، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ١ جمادى الثاني ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[٣] حوار مع الشيخ أبي مصعب الزرقاوي رحمه الله، أجرى الحوار القسم الإعلامي لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، مؤرخ بـ ١٤٢٧ هـ، نسخة رقمية.

إذا رأى أنه قد أعذر نفسه أمامهم أعاد تحذيريهم وتحذير عوائلهم بقوله "ونعلمكم أنكم إن رضيتم بذلك ووافقتم على إرسال ابنائكم إلى ساحتنا، فإنا سنعاملهم كما نعامل الأمريكان، وسنتقصدهم قبل أن نتقصد من جاءوا لحمايته، فلا فرق عندنا بين كافر عربي وكافر أجنبي"[١]. ثم يختم كلامه بهذا البيان "ونحذر كذلك هذه الأنظمة من إرسال سفراء إلى العراق، فإن هؤلاء واجهة لتحسين الوجه القبيح لحكومة الردة، وهي زيادة على هذا اعتراف باليهود والصليبيين أسياداً على هذه الرقعة الإسلامية"[٢].

ولكن الأمر من وجهة نظر الزرقاوي مؤامرة لها أوجه متعددة، ومنها تخلي بعض المقاتلين عن منهج الزرقاوي الرافض للوجود الأمريكي ولكن من وجهة نظر وطنية بحتة لا علاقة لها بالمنهج السلفي المتطرف. وبما أن هؤلاء، وكما سوف نبين بعد قليل، سوف يؤثرون سلباً على المنهج العسكري للزرقاوي، فلابد لهم من وقفة منه مع التهديد المبطن لهم بأنهم لن يضروا إلا "أنفسهم". يقول "وللمؤامرة وجه آخر يتمثل بقبول بعض فصائل القتال الوطني بمبدأ الدخول في (اللعبة) السياسية وتحصيل بعض المناصب مقابل إلقاء السلاح والوقوف مع الحكومة في قتالها للمجاهدين. وهؤلاء أيضاً ما يضرون غير أنفسهم. وقد بدأ الكثير من أتباعهم ينفضون عنهم بعد أن تكشفت لهم حقيقة هؤلاء الوطنيين. فمن المفرح أن المسلمين ما عادوا يُخدعون بدعاوى الوطنيين. وأتوقع أن لا يبقى معهم غير ضعيف العقل والمفتون، ومثل هؤلاء تخلفهم رحمة، وادعاؤهم للجهاد فتنة، فكان لا بد من التمحيص لتتميز الصفوف ويعلم الناس المصلح من المفسد"[٣].

ومن منطلق أسلوب قتال "الوطنيين" الذين يكرهه ويكرههم الزرقاوي، فإن السؤال الملح الذي طرأ على بال أتباعه هناك هو مسألة القتال في صف واحد ضد عدو مشترك مع صاحب البدعة. الغريب هنا أن الزرقاوي لا يرى بأساً بهذا القتال المشترك، بل إنه حتى يذهب إلى نوع من أنواع الميكافيلية السياسية حين فسر مسألة طرد "السلف" لصاحب البدعة من صفوفهم على الثغور الإسلامية على أنها فقط عند التمكن من الدولة وليس قبلها. فالمنهج عنده هو فلنقاتل معهم هذا العدو المشترك، حتى إذا تمكنا وهزمنا هذا العدو طردنا من صفوفنا، أو ربما قتلنا، كل أصحاب البدع. يقول الزرقاوي:

---

[١] المصدر السابق.

[٢] المصدر السابق.

[٣] المصدر السابق.

"أي طائفة أو جماعة تنتسب إلى الإسلام وتدين الله تعالى بالجهاد ومحاربة أعداء الدين من الصليبيين والمرتدين فنحن معهم. وما داموا مسلمين فنحن نناصرهم ونتولاهم ولا نبرأ منهم، وإن تلبسوا ببعض البدع، ولا يمنعنا ذلك من التبرء من بدعتهم (...) فالتناصر وقت الحرب وصد العدو الصائل شيء، والتناصر وقت النقاش والمجادلة بالتي هي أحسن ومحاولة إرجاعهم إلى جادة السنة شيء آخر (...) فمن المعروف أن الأئمة قاتلوا مع يزيد الخارجي عندما قاتل الفاطميين على الرغم من إنه من الطائفة الموصوفة بأنها (كلاب أهل النار). نعم أقاتل مع المبتدع إلا إذا تلبس بناقض، وهذا أمرٌ آخر. وأما ذاك الذي تلبس بناقض، فإني لا أقاتل معه ولا تحت رايته، ولكن هذا لا يمنعني من دعوته بالحسنى وأن أطمع بإسلامه وهدايته إلى طريق السنة، وفي الوقت ذاته لا أرفع عليه السيف مادام يقاتل ذات العدوّ الذي أقاتله. ومحصلة الأمر عندنا أن من تلبس بناقض وقاتل الكفار نناصحه وندعوه ونطمع بإسلامه، ولكن لا نستعين به ولا نقاتله ما دام رافعاً للسيف بوجه عدونا، معرضاً عن مقاتلتنا. وأما المبتدع فنصبر عليه وندعوه ونقاتل معه، ولا نقره على خطئه ولا نداهنه ونستمر بدعوته حتى يعود إلى السنة (...) وإن كان قد ورد عن بعض السلف طرد المبتدع من الثغور، فإن هذا كان أيام التمكين"[1].

فرض المجتمع العراقي بمذاهبه المتعددة على الزرقاوي مواجهات متعددة المحاور. وهو وإن كان قد أكد في بعض خطبه على أن الصراع في أساسه، في هذا الوقت بالذات، هو صراع ضد "الصليبيين" الذي نزلوا أرض العراق كمحتلين، ولذلك فإنه ليس من مصلحته أن تتعدد جبهات المواجهة المسلحة، إلا أنه كان له رأي آخر في المواجهة مع الطائفة الشيعية الإثنى عشرية العراقية. فقد تكررت إشارات العداء لهذه الطائفة تحت مبررات عدة إلى الحد الذي خصص لها الزرقاوي سلسلة محاضرات[2] خصصها للهجوم العنيف عليها. وإن كان هذا الموقف متوقع بسبب التباين العقائدي والطقسي من جهة والرؤية السياسية التي اختارها الشيعة هناك في الانخراط في العملية السياسية من جهة أخرى، وهي كلها معاكسة للموقف العقائدي والمبدئي للزرقاوي، إلا أن ردة فعل أبو مصعب الزرقاوي من خلال خطبه ورسائله تبين وبوضوح مقدار العداء الشديد لها والذي لا يقبل المساومة أو التنازل. وإذا أضفنا إلى هذا كله انخراط الميليشيات الشيعية هناك في عمليات عنف ضد الطائفة السنية، مع الاتهامات التي ترددت أن أفراد الشرطة العراقيين من هذه الطائفة قد مارسوا عمليات خطف وتعذيب لأفراد من

---

[1] المصدر السابق.

[2] سلسلة محاضرات هل أتاك حديث الرافضة، أبو مصعب الزرقاوي، نسخة رقمية، جمعت كلها تحت تاريخ ٥ جمادى الأول ١٤٢٧ هـ.

الطائفة السنية، أصبحت لدينا حالة من المؤكد معها أن الجماعات السلفية المتطرفة سوف تتبنى ردود الأفعال العنيفة ضدها. وإن كانت الطائفة الشيعية هناك تنكر أنها، بأي حال من الأحوال، قد ابتدأت هذه الأعمال كمنهج أو من خلال توجيه ديني عقائدي وإنما كانت ردود أفعال محدودة على عمليات قتل وتفجير طالت حتى مراقد أئمتهم، فإن هذه الدراسة هنا غير معنية بتحديد التسلسل الزمني لمثل هذه الأحداث أو تقرير الشرارة الأولى التي انطلقت منها مثل هذه الأعمال. ولكن ما يهمنا هنا أن كِلا الطرفين، السني والشيعي، كان فاعلاً بدرجة أو بأخرى في أعمال عنف أو تهجير قسري ضد الآخر، وهذا ما تثبته تقارير متعددة لهيئات دولية محايدة. ولكن ما يفاجئنا هنا، ضمن اهتمام هذه الدراسة، هو المستوى شديد التطرف الذي كان الزرقاوي مستعداً للذهاب إليه مع هذه الطائفة. والحقيقة، أن الاقتباسات أدناه والتي تداولتها المواقع الجهادية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) سوف تصيب كل من يقرأها بالفزع والرعب، إذ أن مصطلح "الدهشة" لن يؤدي المعنى الحقيقي بتمامه. فالزرقاوي كان على أتم الاستعداد للدخول في حرب أهلية شاملة يكون ضحاياها ليس الشيعة فقط، ولكن حتى أهل السنة هناك. ففي رسالة أرسلها إلى أسامة بن لادن، وضع الزرقاوي معالم خطة دموية يتم بموجبها استهداف الرموز الشيعية في محاولة منه لإستفزاز الشيعة ضد أهل السنة هناك. فإذا تم له هذا، ضَمن في المقابل إثارة الطائفة السنية كلها ضد الشيعة ثم لتكون معركة شاملة. هذه الخطة في تلك الرسالة أصابت بعض الجماعات السلفية الجهادية المتطرفة بالحرج إلى الحد التي جعلتها تحذف تلك الفقرات من نص الرسالة، تحت دعوى أن الرسالة أصابها التحريف[1]، لصراحتها في إراقة دماء حتى الطائفة السنية، ولكن في المقابل، لم

---

[1] في نشرة شبكة البراق الإسلامية، وهي شبكة مختصة بالجهاديين العراقيين ومنشوراتهم وعملياتهم، هذا ما ورد في مقدمة الرسالة: "هذه رسالة عَثَرَ عليها عُبادُ الصليب في العراق، وهي رسالة من الشيخ أبي مصعب الزرقاوي رحمه الله كتبها للشيخ أسامة بن لادن حفظه الله قبل الإنضمام إلى تنظيم القاعدة، و فيها بيان للمنهج و خطة العمل التي إرتضاها الشيخين لمشروع صد الحملة الصليبية الجديدة على العراق، وإعادة الخلافة الإسلامية على منهاج النبوة، لتحقيق مقاصد الشرع و تحرير العرض و الأرض، والتحضير للمعركة الفاصلة مع اليهود. و للعلم فإن تنظيم التوحيد و الجهاد في حينها لم ينفي ما جاء في الرسالة إنما أكده مع بعض التحفظ، وذلك ما قاله الشيخ أبو أنس الشامي رحمه الله (مسئوول اللجنة الشرعية) في بحثه القيم (الرد على شبهات حول الجهاد في العراق)، فقال رحمه الله: (اولاً، الرسالة التي تناقلتها الأنباء وتحدثت عنها الدنيا وتحير الناس في أمرها هي صحيفة صادقة النسبة الى الأخ القائد ابي مصعب الزرقاوي حفظه الله ورعاه، ولكن قد أعتراها بعض التحريف والتزيف، فنحن لا يمكن أن نقتل مسلماً سُنياً او أن نجترئ على حرمة بيت من بيوت الله ومعاذ الله أن نفعل هذا) إنتهى كلامه رحمه الله. ولما لهذه الرسالة من فوائد،

تتحرج جماعات سلفية متعددة أخرى في إيرادها بنصها كاملة، وفي بعض الأحيان مع تقريظ مناسب لها، مما يعني الموافقة الضمنية لما جاء فيها.

تبتدئ هذه الرسالة[1] إلى أسامة بن لادن، بعد المقدمة المعتادة، بتحديد رؤية الزرقاوي في طوائف الأعداء الذين يواجههم الزرقاوي في العراق. فهو يعددهم على أنهم الأمريكيون، ثم الأكراد الذين قال عنهم لابن لادن "هؤلاء غصة وشوكة لم يحن أوان خضدها، وهم آخر القائمة وإن كنا نجهد أن ننال بعض رموزهم إن شاء الله"، هذا ومع العلم أن الأكراد جميعهم من الطائفة السنية، ثم ثالثاً الجيش والشرطة وقال عنهم "نحن بإذن الله عازمون على استهدافهم وبقوة في الفترة القادمة". ثم رابعاً وأخيراً، الطائفة الشيعية هناك، ويقول عنهم لشيخه أسامة "وهؤلاء في رأينا مفتاح التغيير"، وياله من مفتاح دموي مرعب. ثم يستوعب الزرقاوي شرح تفاصيل خطته:

"الرافضة، وهؤلاء في رأينا مفتاح التغيير. أقصد أن استهدافهم وضربهم في العمق الديني والسياسي والعسكري سيستفزهم لِيُظهروا كَلَبَهُم على أهل السنة، ويكشروا عن أنياب الحقد الباطني الذي يعتمل في صدورهم، وإذا نجحنا أمكن إيقاظ السنة الغافلين، حين يشعرون بالخطر الداهم والموت الماحق على أيدي هؤلاء السبئية. إن واقعنا كما اسلفت لكم، يحتم علينا أن نعالج الأمر بكل شجاعة ووضوح وأن نسعى في علاجه لأنه بغير ذلك لن يكون هناك نتيجة يكون فيها ظهور الدين. فالحل، والله تعالى أعلم، الذي نراه أن نقوم بجر الرافضه إلى المعركة، لأنه هو السبيل الوحيد لإطالة أمد القتال بيننا وبين الكفار. ونقول لابد من جرهم للمعركه لعدة أسباب"[2].

وبعد أن يذكر ضمن أسبابه أنهم هم العدو الأقرب من غيرهم، وأنهم والوا الأمريكيين وناصروهم ضد المجاهدين، يكمل الزرقاوي شرح أسبابه لأسامة بن لادن[3]:

إرتأينا إدراجها، و نرجوا من القارئ الكريم أن يقرأها مراعياً التحفظ الذي ذكره شيخنا أبا أنس رحمه الله و الذي قد عملنا جاهدين إلى عدم نقله في ما هو مدرج من الرسالة". إنتهى النقل من مقدمة شبكة البراق.

[1] رسالة من أبي مصعب الزرقاوي إلى الشيخ أسامة بن لادن، أبو مصعب الزرقاوي، نسخة رقمية مؤرخة ٢٤ ذي الحجة ١٤٢٤ هـ (١٥ فبراير ٢٠٠٤).

[2] المصدر السابق.

[3] من هنا تبدأ بعض المواقع الجهادية في حذف بعض الفقرات من الرسالة على مواقعها في الشبكة العنكبوتية. فكل ما سبق اقتباسه يتم ايراده بتمامه في كل تلك المواقع وبلا استثناء.

"إن قتالنا للرافضه هو السبيل لجر الأمة للمعركة. ونتكلم هنا بشيء من التفصيل، نحن سبق وقلنا أن الرافضه تزيوا بزي الجيش والشرطه والأمن العراقي ورفعوا لائحة الحفاظ على الوطن والمواطن تحت هذه اللائحة، بدأوا بتصفيه أهل السنه بحجة انهم مخربون وأنهم من فلول البعث وأنهم إرهابيون يسعون في الأرض فساداً. ومع التوجيه الإعلامي القوي من مجلس الحكم والأمريكان استطاعوا أن يحولوا بين عوام أهل السنة والمجاهدين. واضرب مثالاً يقرب الواقع، في المناطق المسماة بمثلث أهل السنة، إن صحت التسميه، بدأ الجيش والشرطه ينتشرون في تلك المناطق ويقوون يوماً بعد يوم، ووضعوا عليهم رؤوساً من عملاء أهل السنه ومن اهل الأرض، أي أن هؤلاء الجيش والشرط قد يرتبطون بالنسب والدم والعرض مع سكان هذه المنطقه. وهذه المنطقة هي حقيقة قواعدنا التي منها ننطلق وإليها نرجع. فعندما يتوارى الأمريكان، وقد بدأو، عن هذه المناطق وحل مكانهم هؤلاء العملاء والذين هم مرتبطون ارتباطاً مصيرياً بأهل الأرض فكيف سيكون حالنا إن قاتلناهم، ولابد من قتالهم. فلا يكون أمامنا إلا أحد أمرين:

١- إما أن نقاتلهم، وهذا فيه من الصعوبه مافيه لأجل الفجوة التي ستحصل بيننا وبين أهل الأرض. إذ كيف نقاتل ابناء عمومتهم وابناءهم وتحت أي مبرر بعد أن تراجع الأمريكان، الذين يقودون زمام الأمور من قواعدهم الخلفية، وأصبح ابناء هذا البلد هم الذين يحكمون الأمر بتجربة، وهاهي الديموقراطية قادمة فلا عذر بعد.

٢- إما ان نحزم متاعنا ونبحث عن أرض أخرى، كما هي القصة الحزينة المتكررة في ساحات الجهاد، لأن عدونا يقوى يوماً بعد يوم، والمعلومات الإستخباراتيه تزيد عنده يوماً بعد يوم. فهو الإختناق ورب الكعبة، ثم السحل في الطرقات، فإن الناس على دين ملوكهم، وقلوبهم معك وسيوفهم مع بني أمية، أي مع القوة و الغلبة، إلا من رحم الله. فأرجع وأقول الحل الوحيد أن نقوم بضرب أهل الرفض، الدينيين منهم والعسكرين وغيرهم من الكوادر، الضربة تلو الضربة حتى يميلوا على أهل السنة. قد يقول قائل أن في هذا الأمر تسرعاً وطيشاً، وادخالاً للأمة في معركة غير مستعدة لها، وفيها ازهاق للأنفس وإراقة لدماء، وهذا عين ما نريد إذ لم يبق للمصالح والمفاسد وجود في واقعنا، فقد هدم الرافضه كل تلك الموازين، وأن دين الله اعز من النفوس والمهج، فمتى الكثرة الكاثرة تقف في صف الحق، فلابد من التضحية من أجل هذا الدين، ولترق الدماء، فمن كان على خير أرحناه وعجلنا به الى جنته، ومن كان غير ذلك فشر قد استرحنا منه"[1].

---

[1] المصدر السابق.

بعد هذا الشرح المسهب لـ "خطة عمل" الزرقاوي الذي اقترحها على أسامة بن لادن، يورد اقتباس للإمام النووي، شارح صحيح مسلم، في محاولة لإسباغ "الدليل الشرعي" على تلك الخطة كعادة السلفيين:

"وخير دليل قصة أصحاب الاخدود التي مدح الله أصحابها، فقد قال النووي بعد هذه القصة (وفيه الدليل على أنه لو اقتتلت الحاضرة والباديه حتى يفنوا عن بكرة أبيهم على أن يوحّد الله لكان خيراً)"[1].

الزرقاوي، من خلال خطة عمله الدموية تلك، لا يختلف عن أي توجه ديكتاتوري ذو طابع سادي رأيناه مراراً وتكراراً في هذا العالم. فـ "الإنسان"، كمصطلح، لا يملك أي قيمة إلا ما يشاء هذا الديكتاتور أن يعطيه له. فـ "القيمة" لأي إنسان هي إنعكاس مباشر لمصلحة فرد واحد يقبع على رأس نظام، أو في هذه الحالة على رأس جماعة إرهابية متطرفة، وهي متغيرة بتغير ظرف الزمان والمكان. فالشعوب، حاضرتها وباديتها، لا بأس من أن يفنوا عن بكرة أبيهم في سبيل بقاء نظام ممثلاً في حياة فرد، ولا بأس أيضاً أن يفنوا في سبيل هوس مجنون بعقيدة يشاء صاحبها أن يفرضها فرضاً ليس على مجتمعه فقط ولكن على العالم أجمع. تلك النزعة السادية في القتل عند الزرقاوي ومن يرى رأيه كان نتيجتها آلافاً من الأبرياء من النساء والأطفال والشيوخ والعُزّل وطلبة الجامعات ورجال الشرطة والجيش من المسلمين أنفسهم، لا لشيء إلا تلك النزعة التي لا تعطي أية قيمة إنسانية لهؤلاء القتلى في مقابل الهوس لهيمنة تيار أو منهج أو فكرة. وقد قام أحد المواقع الإلكترونية[2] بإحصاء لأهم، فقط لأهم، حوادث التفجير في العراق والتي قامت بها الجماعات المتطرفة هناك، وكانت النتيجة موحية جداً لانعكاس خطة العمل التي اقترحها الزرقاوي على أرض العراق.

بالطبع، وكما هو متوقع، فإن هذه العمليات الإرهابية قد ألبت عليه الكثير من التيارات والتوجهات الدينية وغير الدينية، داخل وخارج العراق، بسبب سقوط عدد كبير جداً من الضحايا الأبرياء والمدنيين العزّل. ولكن في المقابل فإن الزرقاوي بادر بهجوم معاكس لهؤلاء قائلاً:

"يأبى المنهزمون من ابناء جلدتنا إلا أن يجمعوا إلى قعودهم وتخلفهم عن نصرة هذا الدين الطعن في المجاهدين الصادقين، وأن يكونوا أعواناً للصليبيين من حيث يدرون أو لا يدرون. فصوبوا سهام نقدهم إلى نحور المجاهدين، وسلطوا ألسنتهم عليهم،

---

[1] المصدر السابق.

[2] موقع إيلاف الإلكتروني. وأنظر ملاحق الكتاب لهذا الإحصاء.

وسخروا أقلامهم للنيل منهم، ورموهم بعظائم الأمور بحجة أنه يحصل في بعض هذه العمليات قتل لمن يوصفون بالمدنيين والأبرياء"[1].

وشرح تلك الفقرة أعلاه قد تعرض له الزرقاوي في مكان آخر. ومحتوى هذا الشرح يدور حول فكرة "بدعة الألفاظ" وهو رفض المصطلحات الحادثة من على شاكلة مدنيين وأبرياء بسبب أن السلف لم يستعملها في خطابه الشرعي والإصرار على المصطلحات الشرعية الواردة في مصادر السلف. وكأن إستبدال لفظ مكان لفظ سوف يُخرج المسألة إلى فضاء مختلف تسقط عنه تهمة الإجرام والهمجية في التعامل مع لا ذنب لهم ولا جريرة. يقول الزرقاوي:

"إن المتتبع لسير العديد من الحركات الإسلامية المعاصرة ليتبيّن له بجلاء أن خطابها الديني مشوه في معالمه، غامض في مصطلحاته، فضفاض في عباراته وشعاراته. وما ذاك إلا لابتعادهم عن استخدام المصطلح الشرعي في خطابهم واستبدالهم إياه بمصطلحات عصرية حادثة يقطر منها منهج الانهزامية ويرشح منها سبيل التبعية الفكرية. فبتنا نسمع لفظ المقاومة وصراع الحضارات بدل الجهاد في سبيل الله، ولفظ المدنيين والأبرياء بدل الكفار والمحاربين، ولفظ الطرف الأخر بدل اليهود والنصارى، إلى غير ذلك من الألفاظ التي يطول ذكرها والتي هي في حقيقتها سبيل إلى تفريغ المصطلحات الشرعية من مضمونها ودلالاتها التي أرادها الشارع الحكيم من وضعها"[2].

وبعد استرسال حول هذا المحور، يقول الزرقاوي:

"خير مثال لما ذكره هؤلاء الأئمة ما يروّج له في هذه الأزمان، وهو ما اصطلح عليه الناس من تسمية الكفار والمشركين غير العسكريين بالمدنيين، وعليه فلا يجوز عندهم استهدافهم بالقتل أو التعرض لهم. وهذا المصطلح وما ترتب عليه من أحكام باطل منقطع النسبة والنسب لشرع الله ودينه لفظاً ومعنى، لأن ميزان التفريق في الإسلام لا يقوم بين مدني و عسكري، وإنما يقوم على أساس التفريق بين المسلم والكافر"[3].

---

[1] وعاد أحفاد ابن العلقمي، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ١٠ ربيع الثاني ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[2] قل أأنتم أعلم أم الله، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة صوتية مؤرخة ٤ رمضان ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[3] المصدر السابق.

فلا يوجد، عند الزرقاوي، شيء اسمه مدني وعسكري، هذه بدعة، وإنما هناك فقط مسلم وكافر. وعلى هذا الأساس فإن حكم الزرقاوي هو:

"المسلم معصوم الدم أياً كان عمله ومحله، والكافر مباح الدم أياً كان عمله ومحله ما لم يكن له عهد أو أمان"[1]. فـ "الكفر و إباحة الدم والمال قرينان لا ينفكان في دين الله وشرعه، ولا يعصم من ذلك إلا من عصمه الإسلام بذمة أو هدنة أو أمان"[2].

ولكن الزرقاوي أيضاً لديه "عدل" خاص به وبمنهجه. فلا بأس بقتل شخص ما، ولكن إن تبين خطأ السبب المؤدي لقتله لديه أو لجماعته فإنهم يعتذرون من أهل القتيل، وكفى الله المؤمنين القتال:

"في بعض الأحايين يترجح عند الإخوة بعض الأمارات والدلالات أن فلاناً من الناس ممن يتعامل مع الكافر المحتل ويعين على حرب المجاهدين، فيقوموا بقتله، ثم يتبين لهم بعد ذلك أن المقتول كان بريئاً مما نُسب إليه، وأن القتل كان خطأً. فما يكون من الإخوة إلا استرضاء ولي المقتول، ودفع ديته، والإعتذار عما قاموا به من القتل الخطأ"[3].

ولكن هذا التوضيح والشرح، من خلال تبني فكرة "بدعة الألفاظ"، لم تُجدِ نفعاً مع العداء الواضح الذي جوبه به الزرقاوي خاصة والجماعات السلفية عامة بسبب عدد الضحايا من النساء والأطفال والمدنيين الكبير جداً. وانخرط رجال الدين في معاكسة منهج الزرقاوي وخصوصاً عن طريق الفضائيات التلفزيونية. كما ساهمت المنتديات الحوارية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) في ذلك النقد مما استدعى الزرقاوي أن يخصص إحدى رسائله في الرد على أحد المشاركين فيها[4]. ولكن حدة الهجوم على منهج الزرقاوي، بشقيها الفقهي والعملي على مسرح الأحداث، استدعت حدة وعنف مقابل منه في الرد على منتقديه. وكمثالين على هذه الحدة في الرد، يقول الزرقاوي:

"إني لأعجب من هؤلاء السطحيين ممن يقيس جهادنا بمقاييس الدنيا بالفلس والقرش، والعدد والعتاد، ثم يأتي ليبث أراجيفه فينمق أباطيله بلسان نصوح، عساها تلقى أذناً مريضة أو قلماً مأجوراً. وما درى الجهال أن عقيدتنا منصورة من رب السماء"[5].

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق.

[3] دعوا عطية الله فهو أعلم بما يقول، أبو مصعب الزرقاوي، نسخة رقمية مؤرخة ٢٨ جمادى الأول ١٤٢٦ هـ.

[4] دعوا عطية الله فهو أعلم بما يقول، أبو مصعب الزرقاوي، نسخة رقمية مؤرخة ٢٨ جمادى الأول ١٤٢٦ هـ.

[5] أين أهل المروءات، أبو مصعب الزرقاوي، نسخة رقمة مؤرخة ٢٦ رجب ١٤٢٥ هـ.

"أوَ يُعترض علينا بمن باعوا صفقة يدهم وثمرة فؤادهم من المرتدين من حكام هذه الأمة وداروا معهم في الفتوى كيفما داروا، وأصبغوا عليهم وعلى حكمهم الصبغة الشرعية، ولبّسوا أمر الدين على الرعية؟ أوَ ليس هؤلاء من أفتوا بوجوب الجهاد وأنه فرض عين إبّان الغزو الشيوعي لأفغانستان، وذلك لما كان هذا يوافق أهواء أسيادهم، حتى إذا ما تغير الحال واجتاح عُبّاد الصليب الأمريكان أرض أفغانستان أصبح الجهاد إرهاباً وتهمة، والدفاع عن الدين والعرض تهور وفتنة"[1].

ولكن هذا أيضاً لن يجدي نفعاً، فاضطر معها الزرقاوي إلى شرح أدلته. فمن أدلته أن المجاهدين هم الأقدر على الفتيا في مسائل الواقع الجهادي من غيرهم:

"إن المقرر عند أهل العلم أن الذي يُفتي في مسألة ما، لابد أن يكون عنده علم بالحكم الشرعي وعلم بالواقع الذي يُطبق عليه هذا الحكم، وإلا كانت فتواه مجانبة للصواب (...) ولذا كان المجاهدون هم أسعد الناس بالدليل لجمعهم بين الأمرين، حيث جمعوا بين الحكم الشرعي المبني على الكتاب والسنة وأقوال أئمة السلف، وعلمهم بالواقع الذي هم في الأصل يعايشونه (...) أما أن يبقى العالم بعيداً عن ساحات الجهاد والواقع الذي يعيشه المجاهدين، مقيماً في بلاد الكفار، ثم يفتي الأمة في مسائل أدنى ما يقال فيها إنها مسائل اجتهادية قابلة للنظر يريد إلزام المجاهدين بها، فهذا لا يُقبل ولا كرامة"[2].

وبعد هذا، ينحو الزرقاوي منحىً غريباً. إذ أنه يصر على أن مسألة قتل النساء والأطفال هي من المسائل الاجتهادية التي لا يجوز على المجتهد (!) فيها أن يتعرض للنقد بسببها لأنه "مجتهد"، فإن أخطأ فله "أجر" واحد فقط. يقول الزرقاوي:

"فما ذهب المجاهدون إليه في بعض المسائل الاجتهادية، كالعمليات الإستشهادية وضرب الكفار وتبييتهم في عقر دارهم ردعاً لهم وكفاً لشرهم عن المسلمين، وإن أدى تبعاً إلى قتل من لا يجوز قتله استقلالاً كالنساء والأطفال، لا يجوز الإنكار عليهم في ذلك، فضلا عن الطعن والتشهير وإصدار الأحكام الجائرة بالتبديع والتفسيق والتضليل"[3].

---

[1] وعاد أحفاد ابن العلقمي، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ١٠ ربيع الثاني ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[2] فالله أحق أن تخشوه، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ١١ رمضان ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[3] المصدر السابق.

وبعد أن ينقل لنا الزرقاوي كلاماً لابن قيّم الجوزية في وجوب العدل إطلاقاً، يتساءل متعجباً "والمجاهدون، وإن خالفهم مخالف، فلهم من حقوق الإسلام بحسب ما هم عليه من الإيمان علماً وعملاً، فكيف والقوم ما قاموا إلا بما أوجبه الشرع عليهم، وهم أسعد بالدليل وأشد اتباعاً له من المتكلم فيهم"[1].

ثم بقي على الزرقاوي أن يعرض "دليله" على منتقديه. يقول شارحاً في رسالة أخرى:

"مما لا شك فيه أن الله تبارك وتعالى أمرنا برمي الكفار وقتلهم وقتالهم بكل وسيلة تحقق المقصود. فيشرع لعباد الله المجاهدين في سبيل إعلاء كلمته رمي الكفار الحربيين وقتلهم وقتالهم بكل وسيلة تقطف نفوسهم وتنزع أرواحهم من أجسادهم، تطهيراً للأرض من رجسهم، ورفعاً لفتنتهم عن العباد أياً كانت هذه الوسيلة، وإن كانت هذه الوسيلة تعم المقصودين من الكفار الحربيين وغير المقصودين من النساء والصبيان ومن في حكمهم من الكفار ممن لا يجوز قصدهم بالقتل. وهو ما اصطلح الفقهاء على تسميتهم بـ (القتل بما يعم). إن هذه المشروعية مقررة أيضاً، وإن أفضى ذلك إلى قتل عدد من المسلمين ممن يقدر وجودهم حال القتال لسبب أو لآخر، ضرورة عدم إمكان تجنبهم والتمييز بينهم وبين المقصودين من الكفار الحربيين. ومع التسليم بأن قتل عدد من المسلمين معصومي الدم مفسدة كبيرة بلا شك، إلا أن الوقوع في هذه المفسدة جائز، بل متعين دفعاً لمفسدة أعظم وهي مفسدة تعطيل الجهاد"[2].

إذن، من وجهة نظر الزرقاوي فإن (القتل بما يعم) وإن سقط ما سقط فيها من قتلى وجرحى من نساء المسلمين وأطفالهم، دع عنك من يصفهم بالكفار، جائز وإلا تعطلت عملية الجهاد. وهذا هو دليله، ولا شيء غيره. وكل ما سوف يقوله الزرقاوي في مواضع مختلفة إنما هو دوران حول هذه الفكرة الساذجة. وفي سبيل ذلك يذكر، مثلاً، قول ابن تيمية:

"إن الله تعالى أباح من قتل النفوس ما يُحتاج إليه في صلاح الخلق، كما قال تعالى ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾[3]، وإن كان فيه شر وفساد ففي فتنة الكفار من الشر والفساد ما هو أكبر".

ولذلك فإن الزرقاوي يشرح هذا الاقتباس من ابن تيمية مدللاً على جواز قتل المسلمين كنتيجة لاستهداف من يعتبرهم الكفار على اعتبار أن حياتهم، أي المسلمين

---

[1] المصدر السابق.

[2] وعاد أحفاد ابن العلقمي، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ١٠ ربيع الثاني ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[3] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٩١

والمسلمات، أقل قيمة من كفر من يستهدفهم. يقول "ففتنة الكفر والشرك أعظم من مفسدة ما يُزهق من نفوس المؤمنين، تبعاً لا قصداً، في سبيل القضاء عليه وتطهير الكون منها"[١]. ومن هذا يستنتج الزرقاوي:

"إن مشروعية رمي الكفار المحاربين بكل ما يمكن من السلاح وإن اختلط بهم من لا يجوز قتله من المسلمين تقررت بأدلة خاصة، بالإضافة للقواعد العامة التي سبق تقريرها"[٢].

ولا ينسى الزرقاوي أن يذكر منتقديه بـ "غزوات" جماعة القاعدة كدليل إضافي يدعم منهجه، فنراه يذكّرهم قائلاً:

"فلو فُرض على المجاهدين التمييز بين الكفار والمسلمين لتعطل الجهاد في كل مكان. فقد قام المجاهدون بمثل هذه العمليات في غزوتي نيويرك وواشنطن وكان هناك بعض المسلمين، وفعلوها في الرياض وبالي، وعلى المعبد اليهودي في تونس، وفعلوها في نيروبي، وفعلوها في تنزانيا وومومباسا، وكراتشي وكويتا وكابل، وغروزني وموسكو، فمن أراد تحريم هذه العمليات بسقوط المسلمين فيها تبعاً لا قصداً، فعليه أن يمنع الجهاد في كل مكان لأنه لا يمكن أن يسلم عمل جهادي من سقوط المسلمين، ولا يؤمر المرء بمالا يُطيق"[٣].

والزرقاوي أيضاً، وكعامل مساعد في عرضه للدليل، يستدعي مسألة التترس التي عرضناها في المدخل لهذا الفصل. ففي هذه المسألة يُفترض أن الجيش المعادي للمسلمين قد اتخذ دروعاً بشرية (ترس، كما في التعبير القديم) من أسرى المسلمين يحمي بها مقدمته أو حصنه أو مدينته، وقد اختلف الفقهاء المسلمون حول تفاصيل ردة فعل الجيش المسلم تجاه رمي هذا الجيش مع احتمال قتل هذا الدرع البشري المسلم. ولكن التوجه السلفي عموماً هو مع اباحة رمي هذا الجيش حتى وإن أدى إلى قتل الدرع البشري المسلم. ولكن يبقى هناك فرق جوهري بين أن يحتمي جيش معادي قصداً، كما في المسألة الأساسية، وبين واقع الحال اليوم كما هو واقع في المجتمعات الحديثة. ولكن لا شيء يستعصي على الاستقراء في الفقه المتطرف، يقول الزرقاوي:

"إذا تقرر، كما سبق، الجواز في تلك الصورة القديمة بالترس بشرطها، فإن الجواز يُقرر من باب أولى في الصورة المعاصرة للترس اليوم، وهو الذي يعمد فيها العدو إلى

---

[١] المصدر السابق.

[٢] المصدر السابق.

[٣] المصدر السابق.

وضع أماكن تجمعاته ومنشآته المختلفة وسط المسلمين وأحيائهم السكنية ليحتمي بهم"[١].

فالزرقاوي هنا يتصور أنه بمجرد وجود مخفر للشرطة، مثلاً، في وسط حي سكني، فإن الغرض الأساسي من تواجده هناك هو الاحتماء بالسكان وبالتالي، وبما أنه هدف مشروع عند الزرقاوي أصلاً بسبب تكفيرهم من جانبه، فإن ما ينشأ من مهاجمة هذا المخفر من ضحايا مدنيين فإن حكمهم هو نفس حكم التترس الذي تطرق له الفقهاء. وهذا بالطبع، وكما هو واضح، تدليس وخديعة على كل محور من الممكن أن يتم عرضه عليه منطقياً. ولكن لا يبدو أن هذا مهم في منهج الزرقاوي ومنطقه، لأنه يُكمل استشهاده بإيراد نص للإمام القرطبي بأن من تترس بهم الكفار من المسلمين، من المحتمل جداً أن هؤلاء الكفار سوف يقتلونهم على أية حال. وبما أنه جيش كافر يهدد سلامة أرض الإسلام وباقي سكانه، فإنه يجوز في هذه الحالة رمي الجيش الكافر من دون استقصاد المسلمين. ولكن هذا المنطق يحوره الزرقاوي هكذا:

"سبق معنا قول القرطبي (فإن لم يُفعل، قتل الكفار الترس)، أما في حالتنا اليوم فإن لم يُفعل فتنَ الكفار الترس بفتنة الكفر والردة حتى يتمكن حكم الصليبيين في الأرض ويترسخ ويصبح له الصولة والدولة، ومن ثم يستبيح دين المسلمين وحرماتهم، ثم يسوقهم سوقاً جميعاً نحو الإنسلاخ من الدين عبر حكمه وشرعه المضاد لحكم الله وشرعه"[٢].

وهكذا، تحولت مسألة احتمال قتل الكفار لدروعهم البشرية إلى مسألة أخرى تماماً وهي احتمال "فتنة" الكفار لدروعهم البشرية. وفي كِلا الحالتين يتم تبني نفس الحكم. وبما أن الزرقاوي يصر بعد هذا الاستدلال على أنهم "مطالبون شرعاً باستخدام أقوى الأسلحة وأشدها فتكاً بأعداء الله إن كان ذلك في قدرتنا واستطاعتنا"، وأنهم "مطالبون شرعاً قبل النصر والتمكين لكلمة الله في الأرض بالإثخان في أعداء الله، والاثخان هو التقتيل الذريع في أعداء الله والذي تتكسر معه شوكتهم ولا يكون لهم نهوض بعده"، فهو يستنتج أن التمييز بين المسلمين (الترس) وغيرهم من المحال:

"هذه التنبيهات السابقة تجعل القول بالجواز في الصورة المعاصرة أولى بلا شك، لتحقق الضرورة الملجئة في أعلى صورها باستخدام أكثر الأسلحة تطوراً وأشدها فتكاً في أعداء الله لإرهابهم وتحقيق أعظم نكاية فيهم، ولإحداث نوع من التوازن في ميزان

---

[١] المصدر السابق.

[٢] المصدر السابق.

القوى المحتل، ومعلوم أن إمكان التمييز بهذه الأسلحة بين المقصودين وبين غيرهم من المحال"[1].

وخير ما أختم به هذا الجزء هو مقدمة رسالة للزرقاوي:

"إني أحمد إليك الله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وأصلي وأسلم على الضحوك القتال"[2].

---

[1] المصدر السابق.

[2] إلى أمتي الغالية، وسمتها بعض المواقع الجهادية بـ من أبي مصعب الزرقاوي إلى أمتي الغالية، محاضرة صوتية مؤرخة ١٥ صفر ١٤٢٥ هـ، نسخة رقمية.

أبو قتادة الفلسطيني
(عمر محمود عثمان أبو عمر)

في السابع عشر من شهر يونيو ٢٠٠٨ أطلقت السلطات البريطانية سراح أبو قتادة الفلسطيني، والذي كان مسجوناً لديها لعدة سنوات، بعد أن كسب دعوى قضائية كان قد رفعها ضد عزم الحكومة البريطانية لإبعاده عن بلادها إلى الأردن[1]. وفور إطلاق سراحه، وضعته السلطات البريطانية رهن الإقامة الجبرية في منزله بغرب لندن وفرضت قيوداً مشددة على حريته، إذ يتعين عليه ارتداء جهاز الكتروني يحدد مكانه، وحُظر عليه أن يؤم المصلين أو يحضر إلى المسجد أو يصدر تعليمات أو فتاوى دينية أو أن يشارك بأي اجتماعات. كما حُظر عليه أيضاً استخدام الهواتف النقالة وأجهزة الكمبيوتر والإنترنت واستقبال الضيوف أياً كانت هويتهم أو صفتهم سوى أفراد أسرته ومحاميه. وتم تحذيره بأن لدى الشرطة إذناً خاصاً بالدخول إلى منزله والتفتيش على مثل هذه الأمور في أي وقت[2]. ورضخ أبو قتادة الفلسطيني لأمر السلطات البريطانية بعد أن تحاكم إلى محكمتها في سبيل بقائه في لندن، هذا على الرغم من أنه كان قد كتب قبل اعتقاله في فتوى له:

"من رضي بحكم الكفر عليه، ولوساعة أو أقل على هذا المعنى، فحكمه الردة"[3].

وكان قد كتب أيضاً ناعياً على، ومستهزءاً بكل، من تأثر بالضحايا الذي سقطوا في نيويورك وواشنطن:

"سقطت كل الشعارات الكاذبة كالقومية والوطنية واليسارية والشيوعية، ولم يبق إلا من يدين حقاً بهذا الدين الذي بُعث به رسول الله (ص). فهؤلاء هم يعلمون معنى الولاء والبراء، ويعلمون حكم الله تعالى في من تحاكم الى شريعة الطاغوت الكافر، ويعلمون حكم الله تعالى في من دخل في دين الملك وترك دين الله تعالى. وهؤلاء الناس

---

[1] موقع هيئة الإذاعة البريطانية، بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠٠٨

[2] المصدر السابق.

[3] الرد على المجاهدين في الثغور، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

يرون مواقف القيم الإيمانية التي مثلها وجسدها أمير المؤمنين ملا محمد عمر[1] والذي رفض كل التهديدات والمساومات من أجل التنازل عن مسلم واحد[2] حتى لو باد هو وأهله وعشيرته ودولته"[3].

فأبو قتادة لا يريد أن يغادر لندن، أو بتعبير السلفيين أنفسهم هو لا يريد أن يهاجر من دار الكفر إلى دار الإسلام، ولو أدى ذلك إلى مناقضة كتاباته وفتاويه السابقة. والحقيقة هي عند دراسة كتابات أبو قتادة وسيرته الشخصية يتبدى لنا جانبين من شخصيته، الجانب العنيف الدموي المتحرق شوقاً إلى إفناء الكفرة والمرتدين والزنادقة كما يسميهم، والجانب الآخر الأكثر قابلية للإنحناء في وجه العاصفة. وكما سوف نرى أمثلة متعددة للجانب الأول، فإن الجانب الثاني يتبدى في تلك الإشارات القليلة والتي تشي برفضه القاطع للمواجهة عندما يتعلق الأمر بشخصه، سواء في سيرته الشخصية كما رأينا أعلاه أو في بعض أجزاء من كتاباته. فالرجل على أتم الاستعداد لتوزيع الفتاوى الدموية يميناً ويساراً سواء عند الطلب أو تطوعاً، وليس لديه أي مانع من أن يستفرغ الساعات الطويلة في كتابة الرسائل والمقالات والردود للدعوة للجهاد وحمل السلاح والعمليات الانتحارية وتكفير الطغاة، ولكن في المقابل لا تطلب منه أن تتجسد هذه الفتاوى والآراء في شخصه هو. فالرجل لا يصلح للمواجهة ولا يريدها، ويكتب للناس أنه يتمنى الشهادة ولكنه يفضّل أن يلقاها في بيته في لندن. وسيرة حياته ذاتها هي خير دليل على ذلك، فالرجل مفتي أو مُنظّر، لا أكثر من ذلك ولا أقل. هو يفتيك أنت بالقتل والذبح والتدمير و "الانغماس" في العدو، ولكن لا شأن لك أنت بحاله هو. ومن ضمن تلك الإشارات الخفية على هذا الجانب الثاني، نراه يكتب منتقداً من يرفض الهرب من قوات الشرطة التي أتت للقبض عليه:

"سمعت أن بعض قادة الأحزاب الإسلامية الديموقراطية أنه لما عرض عليه الهرب وقد حضر جند الطاغوت للقبض عليه في مقر حزبه أنه أنِف هذا الفعل، واعتبره خادشاً لشرعية وجوده، وقال (أنا رئيس حزب شرعي ولست لصاً حتى أهرب)، ولعلّه كذلك أنِف وترفع أن يتدلى بحبل من مكتبه ليخرج من الشباك حتى لا يقبض عليه جند الطاغوت. وهذه النفسية هي مصيبة ولا شك، فهي تدل على أن قادة العمل الإسلامي

---

[1] يقصد الملا محمد عمر رئيس حكومة طالبان قبل الغزو الأمريكي لها.

[2] يقصد الطلب الأمريكي من ملا عمر بتسليم أسامة بن لادن قبل الهجوم العسكري على أفغانستان.

[3] الرؤية الشرعية لأحداث أمريكا، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

الديموقراطي هم أبعد الناس عن نفسية الرجل المقاتل، أو نفسية الرجل الواعي لطبيعة الصراع بين الحق والباطل"[1].

فلا يجب على أي إنسان أن "يترفع" من الهرب وإنْ تدلى بحبل من شباك مكتبه كوسيلة لرفض المواجهة المباشرة، لأنه منهج نبوي كما سوف يبرر لنا أبو قتادة في شرحه. فالتدلي من شباك المكتب هرباً هو تعبير عن "نفسية الرجل المقاتل أو نفسية الرجل الواعي لطبيعة الصراع بين الحق والباطل" كما كتب أبو قتادة أعلاه. ولكن، وعلى كل الأحوال، فإن هذا الوجه الآخر لأبي قتادة لا يبدو أنه يملك أي تأثير على القيمة العملية لفتاويه وآرائه، إذ أن رسائله وكتاباته تناقلتها الجماعات السلفية شرقاً وغرباً، وتم الاستشهاد بها في الجزائر والعراق والسعودية وبواسطة المنتمين إلى جماعة القاعدة وعلى كل موقع سلفي متطرف على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) وبلا استثناء.

ينطلق أبو قتادة من فكرة أن هناك من يريد أن يفرض إسلاماً مزوراً أو معدلاً على المسلمين. ويعتقد أن هذه المؤامرة أول من اقترح خيوطها الأولية هو (ول ديورانت)[2] صاحب الكتاب الشهير (قصة الحضارة). يقول أبو قتادة:

"إنّ الإسلام هو العدو التاريخي لممثلي الشيطان في الأرض، وهم يدركون ذلك ومراكز صنع القرار تعرف ذلك. وعندما تمت دراسة ديورانت في كتابه (تاريخ الحضارة)[3]، وهي دراسة علمية لكنها تحمل الطابع الاستخباراتي، كانت نهاية دراسته تنبئ أنّ حضارة الإسلام هي العدو الحقيقي لحضارة الشيطان الغربي ممثلاً اليوم بأمريكا، ولكنه طرح في دراسته الطريقة لمعالجة هذا العدو بإيجاد ما يسمى بـ

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٤٩، نسخة رقمية.

[2] ويليام جيمس ديورانت، مؤرخ أمريكي، ولد سنة ١٨٨٥. من أشهر مؤلفاته قصة الحضارة والذي وضع مقدمة المجلد الأول منه في سنة ١٩٣٥ ثم توالت نشر مجلداته حتى اكتملت اجزاءه الإثنان والأربعين (احتواها ١١ مجلد)، وبمساعدة زوجته، سنة ١٩٧٥. توفي سنة ١٩٨١

[3] لا يوجد لديورانت كتاب بهذا الإسم بالضبط، ولكن يوجد كتاب قصة الحضارة وكتاب آخر تحت عنوان (أبطال التاريخ – تاريخ مختصر للحضارة من التاريخ القديم وحتى شروق العصر الحديث). وعلى عكس عادة أبو قتادة في ايراد الاقتباسات من كتابات وأقوال من يهاجمهم، فإنه هنا لا يعطينا أي اقتباس لديورانت يثبت به وجهة نظره. وهذا يوحي أن أبو قتادة لم يطلع على أي من كتب ديورانت ولكنه ينقل من مصدر آخر تبنى هذا الرأي.

(الإسلام المعدّل) وهو يعني الإسلام الذي يُفرّغ من محتواه في كون عقيدة الولاء والبراء، والتي من تطبيقاتها الجهاد في سبيل الله تعالى، هي لبّه ومحتواه"[1].

ثم يمضي أبو قتادة في شرح صور هذا الإسلام المزور والمعدّل ليشمل معها الدول العربية والإسلامية، ثم المسلمين المتغربين ويقصد بهم من يقدمون قوميتهم على دينهم، ثم الحركات الإسلامية الديموقراطية السلمية. وعن هذه الحركات الإسلامية يقول:

"الحركات الإسلامية الديموقراطية السلمية، وهي صورة من صور الإسلام المعدّل المحرّف. وهؤلاء همّهم البحث عن القواسم المشتركة مع الغرب. وكما كانوا سابقاً أدوات للوقوف أمام المد الشيوعي، فهم اليوم يعملون للوقوف أمام إسلام الولاء والبراء وإسلام الجهاد وإسلام أصحاب محمّد (ص). ويشترك مع هذه الحركات مراكز دراسة تسمى بالمعاهد الإسلامية العالمية أو بجامعات تسمى إسلامية عالمية أو بمجلات ودراسات تحمل صفة الإنسانية، وهي تحمل همَّ تدجين المسلم وتقليم أظافره وذلك بسلبه خصوصيته"[2].

أما حقيقة الإسلام قبل محاولات التزوير من جانب هؤلاء فهو يشرحها في صورة مواجهة حتمية بين اليهود والنصارى من جهة، وبين المسلمين من جهة ثانية. وكل محاولة للتقريب أو التعايش بين هذين الفريقين هي محاولة لفرض هذا التزوير على الوعي الإسلامي. فبعد أن يستعرض آيات من القرآن الكريم وأحاديث عن الفتن في آخر الزمان، يقول أبو قتادة:

"هذه الآيات والأحاديث ما هي إلا ليعلم أهل الإسلام مَن عدوهم ومَن سيقاتلون وممن تجب البراءة. فهذه عقيدة الإسلام وأهله في الروم واليهود والنصارى، وكل محاولة لفرض علوم أخرى على أهل الإسلام إنما هي كذب على الإسلام والمسلمين، وهي من الإسلام المعدّل المنحرف الذي يريده أهل الكفر أنفسهم كما تقدم". إذ أن "أمر الروم، وهم اليهود والنصارى، هو الأمر. وشأنهم هو الأكبر مع أمة محمد (ص)، وقرنهم اليوم هو أمريكا، ولم يكسر قرنهم في التاريخ إلا أهل الإسلام. بل إن معارك التاريخ الكبرى لم تكن إلا معهم"[3].

---

[1] الإسلام وأمريكا – علاقة السيف يصنعها، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية مؤرخة جمادى الآخرة ورجب ١٤١٩ هـ.

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر السابق.

فما مهمة أبو قتادة على الحقيقة، من وجهة نظره، إلا معاكسة هذا الإسلام المزور والذي اقترحه (ول ديورانت) كما يقول لنا، وتنفذه اليوم الدول العربية والإسلامية والمسلمون المتغربون والحركات الإسلامية الديموقراطية ومراكز الدراسات والجامعات وغيرها. فخلاصة مهمته هي "القضاء، ونهائياً، على أفكار أولئك الحالمين الواهمين بإمكانية التعايش مع الغرب"[1]. فهو يريد أن يكشف لنا "عمق الهوة بين حضارتين، حضارة تريد الله وحضارة تسعى للسعادة المادية"[2].

وبما أن المدخل لبيان عمق هذه الهوة هو مسألة التكفير، فإن أبو قتادة يتطرق لها في مقالات وفتاوى متعددة، أحياناً يكرر موقفه، وأحياناً أخرى يشرح ويسهب في التفصيل على ما قاله إجمالاً في مكان آخر. في البداية يؤكد أبو قتادة أن "التكفير حكم شرعي. إذ يجب على المسلم أن يُكفّر من كفّره الله تعالى، وهو مرتبة موجودة ولا شك. وإذا قلنا إن التكفير حكم شرعي، فإنه لا دور لدليل العقل فيه البتة"[3]. فمسألة التكفير لا يجب أن تخضع إلا لسلطة النص، القرآن والسنة، وتفصيلات الفقهاء عليهما. ولكنه من جهة أخرى، يهاجم كل الجماعات السلفية المتطرفة التي كفّرت الشعوب والمجتمعات الإسلامية المعاصرة ويسميهم "غلاة". فهو يشرح موقفه بإسهاب في محاضرة له خُصصت لهذه المسألة بعد أن سأله سائل "نريد أن تبينوا لنا نظرتكم إلى الشعوب المسلمة اليوم، مع ما تعيشه من جاهلية جهلاء". يقول:

"نحن نعتقد أن الأصل في أمتنا الإسلام. فعندما تدخل بلداً من البلاد، تجد فيه المساجد ويُرفع فيه الآذان والناس يذهبون فيه إلى الصلوات ويُسمون الله على ذبائحهم ويستقبلون القبلة ويتشهدون بكلمة التوحيد، وهذه علامات الإسلام (...) فمن اعتقد أن الأمة بمجملها وعامتها قد عادت إلى الكفر والشرك، فهذا ضلال"[4]. وأن "الشعوب شعوب مسلمة، فيها دلائل وإمارات الإسلام، ولا يُكفر واحد من هذه الشعوب إلا بدليل، أي أن يأتي بعمل مكفر عندنا من الله عز وجل فيه برهان، ولا يجوز تكفير الأمة (...) نحن نحكم لهذه الشعوب بالإسلام"[5].

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق.

[3] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٤٠، نسخة رقمية.

[4] الرد على من يرى كفر الشعوب المسلمة، أبو قتادة الفلسطيني، محاضرة صوتية مفرغة على شكل رسالة، نسخة رقمية.

[5] المصدر السابق.

ثم بعد ذلك يشرح لنا أبو قتادة سبب هذا الغلو عند من يكفرون الشعوب والمجتمعات الإسلامية، فيقول عنهم أنهم "يعتقدون أن الكفر قد حل بالبلاد، هكذا يقولون. فبعضهم يرى أنه ما دام قد سميت هذه الدار بـ (دار كفر)، فقد أُطلق على أهلها أنهم كفار، وهذه قاعدة معروفة من قواعد أتباع فرق وطوائف الخوارج، أنه إذا كفر الإمام كفرت الرعية، وصاروا جزءاً من طائفته. والناس ليسوا جزءاً من الطائفة، الدولة، لأن هؤلاء مقهورون محكمون (...) وبعضهم قال أن هؤلاء الساكنين لهذا الديار لم يظهروا الكفر بالطاغوت، والأصل أنهم يعلنوا البراءة (...) ولكنهم ينسون حديث النبي (ص) (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان)، فسمى إنكاره بالقلب إيمان، فكيف يُحكم على قلوب الناس بأنها رضيت أو أنكرت؟ لا بد بأن يأتوا بعمل ظاهر يدل على المتابعة"[1].

فأبو قتادة هنا لا يُنكر أن الدار هي دار كفر، ولكنه ينكر الحاق الرعية بدولة الكفر المحكومين بواسطتها لأنهم "مقهورون" تحت سلطة أنظمتها. وعلى هذا الأساس لا يجوز إلحاقهم بكفر الدولة ومؤسساتها إلا بعد قيام الدليل على ذلك. وعلى هذا السياق، فإن البراءة من كفر الدولة قد تكون أيضاً بالقلب، ومع وجود احتمال أن الشعوب المسلمة تتبرأ من دولتها الكفرية بالقلب فإنه لا يجوز تكفيرهم حتى تفعل هذه الشعوب شيئاً يدل على رضاها بكفر دولتها. بل إنه أفتى بخطأ فتوى أحد شيوخ الجهاد السلفيين المصريين لأنه تبنى تكفير الناس مع وجود إحتمال أنهم مسلمون بالباطن، وقال عن فتواه أنها "قول مبتدع لا يُعرف له سلف"[2]. ويعود أبو قتادة ويكرر في مكان آخر تفريقه بين انقلاب البلاد الإسلامية إلى دار الكفر وبين سكانها:

"حين نقول عن الديار هي ديار كفر وردة، فليس يعني هذا من قريب أو بعيد حكماً على أهلها، فلسنا نقول بقول بعض فرق الخوارج أنه إذا كفر الحاكم كفرت الرعية"[3]. ويشرح هذا القول في مكان آخر بقوله "إن ديار المسلمين التي حكمت بأحكام الكفر هي ديار جامعة للوصفين، وصف دار الكفر ووصف دار الإسلام، أي كل واحد فيها بحسبه. فالمسلم مسلم، والكافر كافر، والأصل في أهلها الإسلام سواء منهم المعروف أو مستور الحال"[4].

---

[1] المصدر السابق.

[2] أهل القبلة والمتأولون، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[3] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٣٦، نسخة رقمية.

[4] معالم الطائفة المنصورة في عقر دار المؤمنين، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

ولكن قبل أن نتسرع بأخذ هذا الكلام من أبي قتادة على عمومه، فإنه يعود ويهاجم هذه الشعوب في نفس هذه المحاضرة وفي أماكن أخرى أيضاً. فهو، وإن كان لا يكفرهم بعمومهم، ولكنه يوضح لنا أيضاً أن هناك طوائف منهم قد وقعت بالكفر والشرك وأنها تعاني، فيما تعاني، من قصور في قضايا إيمانية وعقائدية متعددة. يقول متدرجاً في خطابه:

"يوجد في الأمة جهل، ويوجد ضعف إيمان وضعف إرادة، ويوجد تلبيس من شياطين الإنس من المشايخ وعلماء السلطان والكهنة. ولذلك نقول ان الأمة تحتاج إلى من يقودها (...) نعم، هناك طوائف من هذه الشعوب قد كفرت كعبدة الأوثان (...) نعم، يوجد من عباد القبور ومن عباد الأحجار ومن عباد الشيطان وممن دخلوا في طوائف الردة وناصروهم، وهؤلاء كلهم نحكم بحكم الله عليهم".

ويقول في مقالة أخرى "إن الأمة غيرت وبدلت وأصابها الجهل في كل جوانب هذا الدين. وبسبب جهلها وقعت في المعاصي والذنوب واقترفت البدع، بل إن بعضها لحق بالمشركين واتبع دينهم"[1].

ثم يقول في مكان آخر عن نفس هذه الشعوب:

"قد يكون السؤال أصرح وأوضح: هل وقعت أمة الإسلام في الشرك والكفر؟ وفوراً سيقفز للذهن التهم التقليدية نحو أهل التوحيد: خوارج، جماعات الغلو، المارقين، وغيرها إلى آخر هذه القائمة السوداء. أما أن أمة محمد (ص) يصيبها ما أصاب الأمم السابقة من الشرك والكفر، فنعم وألف نعم. والقائلون ببراءة الأمة المنتسبة للإسلام من الشرك هم جاهلون بحقيقة التوحيد، لا يعرفون منه إلا لفظه"[2]. ثم يشرح لنا أبو قتادة صور هذا الشرك والكفر ليشمل عبادة الأوثان، وشرك اللحاق بالمشركين وأن له صور متعددة تتغير مع تغير الأزمان، وشرك القصور وهو الانضمام إلى المؤسسات الرسمية الحاكمة والتي يكفرها أبو قتادة، وشرك القضاء والتحاكم، ثم ليستنتج الآتي:

"وقد لحقت طوائف من أمتنا بهذا الشرك والكفر، ودخلت فيه إلى أعناقها، وهذا شرك الناس هذه الأيام وأغلبه. وإذا كان شرك الناس الذين يميلون إلى التدين هو شرك عبادة الأوثان، وهو شرك المتعبدين من صوفية و قبورية وخرافية، فإن شرك

---

[1] لماذا الجهاد، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[2] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٧، نسخة رقمية.

البقية الباقية ممن أعرض عن التدين والعبادة، هو شرك اللحوق بمناهج ونظم وقوانين المشركين والدخول في طوائفهم، كاللحوق بالشيوعية والعلمانية والبعثية والوطنية والقومية وغيرها من صور الشرك والكفر الأكبر. وهذا النوع من الشرك قد كثر هذه الأيام وتعاظم أكثر من غيره من صور الشرك الأخرى، وهو بلا شك صورة جديدة بهذه الكثرة لم تعهدها أمتنا من قبل على هذه الشاكلة من الكثرة والوضوح، ولأن كثيراً من الناس قد مات لديهم الإبداع في اكتشاف صور الشرك وتجدده في حياة الناس. فإنهم ما زالوا يحاربون الشرك بصوره التي حاربها الأوائل من عبادة قبور وغيرها، وأما ما أحدث الناس من شرك جديد وهو شرك الطاعة والتحاكم لغير الله فهم لا يقيمون له وزناً، ولا يرفعون له رأساً"[1].

ولكن الأخطر على الإطلاق هو هذا التقرير:

"الكفر عندنا كفر جهل وكفر إعراض، ونؤمن أن عامة كفر الناس هو العناد والإعراض وهو الكفر الذي قاتل رسول الله (ص) الناس عليه، وكفر الطوائف كان عامته في العبادة وهي النسك والولاء والبراء والحكم والتشريع"[2].

والخلاصة هي "أن أمة محمد (ص) يصيبها ما أصاب الأمم السابقة من الشرك والكفر، والممتنع هو اجتماع الأمة على هذا الكفر والشرك"[3]. ويقصد أبو قتادة بإمتناع اجتماع الأمة على الكفر والشرك هو ضرورة وجود الطائفة المنصورة التي ينتمي هو إليها لتفارق الأمة بما عليه من الكفر والشرك. وكدليل على امتناع اجتماع الأمة على الكفر والشرك كتب أبو قتادة في أحد مقالاته "إن البلاد التي حكمها الإسلام قلما تجد بلداً يخلو من وجود حركة جهادية قامت من أجل قتال الطواغيت المرتدين منذ عشرات السنين"[4]، ويقول أيضاً "الممتنع هو ردة جميع الأمة أو انحرافها وتغييرها تحت اسم الإسلام، فقد تكفل الله تعالى ببقاء جماعة على الحق لا يحيدون ولا يضطربون"[5].

ولكن أمر التكفير لا يتوقف عند هذا الحد في كتابات أبي قتادة. إذ أنه في مقالات أخرى يكتب رأياً يخرج به إلى حد التناقض مع وصفه للتكفيريين بالغلاة كما رأينا سابقاً. فإنه يرى هنا أن الخلاف على كفر جميع الأفراد المنتمين إلى طوائف الردة

---

[1] المصدر السابق.

[2] معالم الطائفة المنصورة في عقر دار المؤمنين، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[3] المصدر السابق.

[4] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٣٦، نسخة رقمية.

[5] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٧٧، نسخة رقمية.

والكفر، بأشخاصهم فرداً فرداً، هو من المسائل التي يحتمل فيها الخلاف ولا يجوز بحال الاعتراض على متبني الرأي أو نقيضه. فمن كفّر جميع المنتمين إلى طائفة الكفر، كمن لا يكفّر أفرادهم كلهم، جميعهم مجتهدون مأجورون. وَرَدَ سؤال على أبي قتادة نصه "هل حكمنا على الطائفة أنها طائفة ردة يستلزم كفر وردة جميع أفرادها عيناً، ثم الحكم عليهم بالخلود في جهنم؟". جاء ضمن إجابته:

"بحث هذه المسألة متشعب والأدلة فيه تحتاج إلى توقف ودراسة. لكن[1] من المعيب حقاً هو اتهام من قال بكفرهم عيناً أنهم من أهل غلو وبدعة أو اتهام الذين يتوقفون في أعيانهم أنهم أهل إرجاء وبدعة. فهذه المسألة هي من مسائل التصور، ومن المسائل التي يحتمل فيها الخلاف. وهي تعود إلى مسألة إعمال الموانع، موانع التكفير في الطائفة الممتنعة، لا إلى مسألة أن الموالاة الظاهرة لا تكفّر حتى نتحقق من وجود الموالاة الباطنة، فصاحب هذا القول هو من غلاة المرجئة كما تقدم في الحلقات السابقة، ولا ينفعه احتجاجه بابن خطيب الري، المعروف بالرازي[2]، فمثل هذا الرجل لا يحتج به في مثل هذا الموطن، وعسى أن ننشط لبسط هذه المسألة في موطن أوسع إن شاء الله تعالى. ولكن هذا لا يمنعنا من الحكم على الكثير من أفرادها بالكفر والردة لتحققنا من امتناع وجود هذه الموانع فيهم"[3].

وعلى أساس هذا الشرح، يكتب لنا أبو قتادة في مقال لاحق لمقال الاقتباس أعلاه:

"إن هذه الردة المعاصرة هي من أخطر ما واجهت الأمة، وهي عميقة الجذور متشعبة الوجود، ومع شدتها وخطورتها إلاّ أن القليل من أهل البصيرة أدركها حق إدراكها أو رفع لها رأس الجهاد والاستشهاد. وسبب هذا الجهل بحقيقة هذه الردة أنها جاءت على فترة من الجهل بحقيقة التوحيد وبحقيقة العبوديّة لربّ العالمين. فخلال عقود طويلة سرت في الأمة جرثومة الإرجاء الخبيثة، وأختها جرثومة الجبر، وكان معهما الصوفية تغذيهما بقيح الفكر وصديده، وهي مع ذلك ترتكز عليهما في بث تصورها الرذيل

---

[1] في الأصل (لكم)، وما أثبتناه هو ما يستقيم به السياق.

[2] يقصد الإمام فخر الدين الرازي، صاحب تفسير القرآن المعروف بالتفسير الكبير (مفاتيح الغيب). والعداء السلفي للإمام الرازي شهير، فمثلاً اعترض عليه ابن تيمية في مواضع عديدة في كتبه واتهمه الشيخ عبدالله بن جبرين بالتزييف عند كلامه على مسألة الإستواء على العرش (الإرشاد شرح لمعة الإعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد).

[3] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٣٦، نسخة رقمية.

عن الكون والحياة، حتى صارت هذه الأمراض وكأنها جزء من طريقة تفكير المسلم لا تنفك عنه، ولا يعيش إلاّ بها"[١].

ويقصد بالإرجاء والمرجئة التوجهات السلفية الرسمية وشيوخها، وكلما استخدم أبو قتادة هذا المصطلح فهو يعني هؤلاء ومن التزم بمنهجهم. والسبب في ذلك، وكما رأينا في المدخل لهذا الفصل، هو أن هؤلاء الشيوخ والمؤسسات السلفية الرسمية تبنوا شرط الاستحلال بالقلب حتى يطلقوا على فاعل الكفر كافراً كُفراً أكبر مخرجاً من الملة. أو كما يشرحه أبو قتادة "الإرجاء لا يعلق أحكام الإيمان على الأعمال، فالناس مسلمون بغض النظر عن أعمالهم، والحكم على الإيمان متعلق بمسائل التصديق والتصور"[٢]. ويعتبر هذا الشرط بالطبع عائقاً أمام تكفير الحكام ورؤساء الدول الإسلامية وغيرهم من الأفراد لأنه لا يستطيع أي أحد أن يتأكد بما تخفي قلوبهم من استحلالهم للذنب من عدمه، هذا مع الاتفاق على أن هؤلاء الحكام بالذات يفعلون هذا الذنب جهاراً نهاراً. وقد شن أبو قتادة هجوماً عاصفاً في أكثر من موضع، إما تلميحاً أو تصريحاً، على هؤلاء المرجئة كما يسميهم، وتعرض لنقد أدلتهم وتفنيديها وتهميشها، بل ذهب إلى حد القول أن الإمام أحمد بن حنبل قد كفرهم[٣]. وفي مقالة طويلة خصصها لتفنيد حجج المؤسسة السلفية ذات الطابع الرسمي، تطرق إلى مسألة الجحود القلبي كشرط للتكفير، هذا ملخص مختصر لموقفه:

"المعنى الصحيح أن شرط الجحود القلبي للتكفير هو للأعمال والأقوال التي لم يحكم الله تعالى بكفر صاحبها بمجرد اقترافها، بل هي الأعمال والأقوال النازلة عن درجة الكفر الأكبر. أمّا الخطأ فحملها على معنيين اثنين. أولاهما، تفسير الأعمال المكفرة، وأنها لا تقع أبداً من صاحبها إلا بجحود، فصاحب الفعل المكفر هو كافر لأن عمله يدل على الجحود لزوماً (...) ثانيهما، في التحقق من وجود شرط الجحود القلبي لتسمية الكفر كفراً، فإذا وجد الجحود فهو كفر، وإن لم يوجد فلا يحكم عليه بالكفر ولا يسمّى صاحبه كافراً. وهؤلاء من غلاة المرجئة، وهم الذين ملئوا الآن الأرض شرقاً وغرباً. ومن أصرح الأمثلة على ذلك هو موالاة أعداء الله تعالى، فقد سمّى الله موالاة الكفار كفراً، قال تعالى ﴿ومن يتولّهم منكم فإنه منهم﴾[٤]، وقد ذكر ابن حزم أن الإجماع منعقد على إجراء الآية على ظاهرها كما تقدم، أي أن من تولى

---

[١] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٣٨، نسخة رقمية.

[٢] المصدر السابق.

[٣] المصدر السابق.

[٤] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٥

الكفار هو كافر مثلهم. فهذا فعل كفر، أي الموالاة الظاهرة بالقتال معهم أو نصرتهم، وهو سبب من أسباب الكفر، سواء فعله المرء باعتقاد أو بغيره، سواء كان الدافع له هو حب المال أو السلطان أو مجرد النصرة والتأييد"[1].

ويلخص موقفه من هذا الإرجاء السلفي الرسمي في مقالة أخرى بقوله:

"ونعتقد في قول القائل (أن المرء لا يكفر إلا بجحود قلبي) قول بدعي من أقوال المرجئة. فالجحود يكون بالعمل والقول كما يكون بالقلب. ونعتقد أن العمل الظاهر هو دليل على الباطن، إذ أن العمل عند أهل السنة والجماعة قدرة وإرادة، فحيث كان العمل كانت الإرادة إلا في حال الإكراه"[2].

كل ما سبق كان في الموقف العام من مسألة التكفير، إذ لابد لأبي قتادة أن يدخل في تفاصيل المسألة حتى يخرج منها إلى النتيجة التي يتبناها كل مجموع سلفي متطرف، ألا وهي كفر الحكام ومؤسساتهم وأعوانهم. وكما هو الحال عند كل المنظّرين لهذه الجماعات، كانت البداية عنده في مسألة الحكم بغير ما أنزل الله ومن ثم الديموقراطية.

يخصص أبو قتادة مقالة كاملة للحديث عن الآية الكريمة ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾[3]، ليتعرض فيها للخلاف الدائر حول مفهومها وما يترتب عليه من كفر من ينطبق عليه مضمونها. فكما رأينا في المدخل لهذا الفصل، فإن التوجهات السلفية الرسمية تصر على أن مراد الآية من الكفر هو الكفر العملي (الكفر الأصغر) الذي لا يعتبر فاعله خارج من ملة الإسلام، إلا إذا صاحب هذا إعتقاد في داخل نفسه أنه يجوز فعل ذلك (يستحلّه)، فإنه حينئذ ينتقل من الكفر العملي إلى الكفر الاعتقادي (الكفر الأكبر) والذي يُخْرِج صاحبه من ملة الإسلام ويصبح مرتداً. إلا أن أبو قتادة، وكما يجب أن نتوقع من موقفه السابق من مسألة الإرجاء، له رأي آخر. ويتركز تهميشه للرأي السلفي الرسمي على أساس أن الكفر الأصغر (العملي) إنما ورد فقط في السنة النبوية، بينما لم تدل أية آية في القرآن الكريم على وجوده، فعلى هذا "لا يوجد في القرآن لفظ الكفر الذي يُحمل على الكفر الأصغر"[4]. وأيضاً، فإن ابن تيمية قد قرر أن لفظ الكفر إذا أتى معرفاً بالألف واللام فإن المقصود به هو الكفر الأكبر، وبما أن الآية من سورة المائدة قد ورد فيها كلمة "الكافرون"

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٣٢، نسخة رقمية.

[2] معالم الطائفة المنصورة في عقر دار المؤمنين، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[3] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٤٤

[4] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٤٢، نسخة رقمية.

معرفة بالألف واللام، فإن المقصود هو الكفر الأكبر الاعتقادي وليس الأصغر[١]. وبعد أن استشهد بعدد من المؤلفات الفقهية ومنها كتاب الاعتصام للإمام الشاطبي، شرح رأيه:

"فالشاطبي يقرر أن مطلق التشريع كفر، ولا فرق بين القليل والكثير، لأن معنى التشريع هو رد لأمر الله تعالى وحكمه، وهذا كفر بإجماع الملّة. قال ابن تيمية (والإنسان متى حلل الحرام المجمع عليه، أو حرم الحلال المجمع عليه، أو بدل الشرع المجمع عليه كان مرتداً بالإتفاق). ويقول الشنقيطي[٢] (وأما النظام الشرعي المخالف لتشريع خالق السماوات والأرض، فتحكيمه كفر بخالق السّماوات والأرض)"[٣]. ويدعّم رأيه هذا بنقل عن الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ من رسالته الشهيرة في أوساط السلفيين (رسالة تحكيم القوانين)[٤] في أقسام الكفر الأكبر، القسم الخامس "وهو أعظمها وأشملها وأظهرها معاندة للشرع ومكابرة لأحكامه ومشاقة لله ورسوله ومضاهاة بالمحاكم الشرعية، إعداداً وإمداداً، وإرصاداً وتأصيلاً، وتفريعاً، وتشكيلاً وتنويعاً، وحكماً وإلزاماً ومراجع ومستندات[٥]. فكما أن للمحاكم الشرعية مراجع مستمدات، مرجعها كلها إلى كتاب الله وسنة رسول الله (ص)، فلهذه المحاكم مراجع هي القانون الملفق من شرائع شتى وقوانين كثيرة، كالقانون الفرنسي والقانون الأمريكي والقانون البريطاني وغيرها من القوانين ومن مذاهب بعض البدعيين المنتسبين إلى الشريعة وغير ذلك. فهذه المحاكم الآن في كثير من أمصار الإسلام مهيأة مكملة، مفتوحة الأبواب، والناس إليها أسراب[٦]، يحكم حكامها بينهم بما يخالف حكم السنة والكتاب من أحكام ذلك القانون، وتلزمهم

---

[١] المصدر السابق.

[٢] محمد الأمين الشنقيطي، مؤلف تفسير أضواء البيان.

[٣] المصدر السابق.

[٤] الدرر السنية في الأجوبة النجدية، مجموعة رسائل سلفية من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصر جامع هذه الرسائل، جمع: عبد الرحمن محمد النجدي، بدون اسم دار نشر أو اسم مطبعة، الطبعة السادسة ١٩٩٦، المجلد ١٦، ص٢٠٦. وقد طبعت هذه الرسالة عدة مرات بصورة مستقلة وتولى شرحها بعض الشيوخ السلفيين. وهذه الرسالة بالذات يتم الإستشهاد بها بصورة رئيسية ومكررة في الأدبيات المتطرفة عند الكلام عن القوانين الوضعية والديموقراطيات. ويبدو أن أول تاريخ للنشر كان في سنة ١٣٨٠ هـ.

[٥] في الدرر السنية وردت هكذا (مراجع مستمدات).

[٦] في الدرر السنية وردت هكذا (والناس إليها أسراب إثر أسراب).

به وتقرهم عليه، وتحتمه عليهم. فأي كفر فوق هذا الكفر، وأي مناقضة لشهادة أن محمداً رسول الله بعد هذه المناقضة"[1].

ثم يعرج بعد ذلك على المرجئة، أي المؤسسة السلفية الرسمية ومن يرى منهجهم، ليقول عنهم أنهم "طرف التفريط، وهم المرجئة، وهؤلاء لا يرون الحكم بغير ما أنزل الله على جميع وجوهه وحالاته إلا كفراً أصغراً. ولا يكفرون القسم الأول إلا بشروطهم الباطلة، كشرط الاستحلال والجحود والتكذيب، ويحتجون بجهل فاضح بقول حبر الأمة ابن عباس رضي الله عنهما (كفر دون كفر). وهؤلاء كغيرهم من أصحاب القول الأول أهل بدعة وضلال"[2]. والخلاصة هي أنه يعتقد أن "القول بأن الكفر العملي مطلقاً كفر أصغر، والكفر الاعتقادي مطلقاً كفر أكبر، هو قول بدعي"[3].

وبعد هذا الموقف التمهيدي، يمضي أبو قتادة إلى النتيجة الحتمية فيما يتعلق بالقوانين الوضعية ومن يحكم بها. يقول:

"ونعتقد أن الحاكم وطائفته المبدلين للشريعة هم كفار مرتدون والخروج عليهم بالسلاح والقوة فرض عين على كل مسلم"[4]. وذلك لأن "الحكم بغير ما أنزل الله، وإن استبدال شريعة الرحمن بشريعة كفرية، هو كفر بالله العظيم، وموالاة أهلها كفر وردة"[5].

وبما أن القانون الوضعي هو في بعض الأحيان نتيجة لعملية ديموقراطية يكون فيها الشعب عنصراً فاعلاً بطريقة أو بأخرى عن طريق المجالس التشريعية، فإن أبا قتادة أخذ على عاتقه أن يهدم هذه الديموقراطية وما ينتج عنها من قوانين ودساتير فوق رؤوس أصحابها. وهذا القول ليس على سبيل المبالغة، فقد وصفها بكل وصف ولفظ كان يخطر في باله، ناعياً على أهلها ومستنكراً على متبنيها. فهو أصلاً يعتقد أن الديموقراطية، وما ينتج عنها من قوانين ودساتير، هي صورة من صور اللحاق بالمشركين وتوليهم، وهذا كفر وشرك من وجهة نظره:

"شرك اللحوق بالمشركين. واللحوق بالمشركين له صور متعددة تتجدد في كل زمان، وتلائم شرك المشركين في ذلك الزمان. والمشركون في زماننا هذا قد تميزوا بنوع من

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٤٢، نسخة رقمية.

[2] المصدر السابق.

[3] معالم الطائفة المنصورة في عقر دار المؤمنين، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[4] المصدر السابق.

[5] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ١٧، نسخة رقمية.

الشرك، وهذا الشرك هو الذي دخلت فيه كثير من الطوائف المنتسبين للإسلام، وهو شرك القضاء والتحاكم. فإن الكثير من المنتسبين للإسلام لم يلحق شرك الغرب من جهة أنه صار نصرانيا أو يهودياً، وهو بلا شك شرك وكفر، ولكن ما هو الشرك الذي دخلت فيه الطوائف هذه الأيام؟ إنه بلا شك شرك الدساتير والقوانين الوثنية"[1].

والديموقراطية أيضاً دين قائم بذاته، يقول "بلا شك أن الديموقراطية دين، وهي في أصلها دين تخالف دين الله تعالى من كل وجه. والديموقراطية فيها شِقا كل دين من الأديان سواء كانت سماوية أو وضعية، وهما شق التصور والاعتقاد وهو ما يتعلق بالأمر العلمي الخبري. وشق التشريع والتعبد وهو ما يتعلق بالأمر العملي الإرادي. فكل من دان بها أو بأحد شقيها التزاماً فهو كافر"[2]. ويقول "ثم جاءت الديموقراطية، وكانت عند أصحابها ديناً إنسانياً لها بعدها العقدي (الأيديولوجي)، ولها بعدها السياسي الليبرالي، وكما قال الأوائل عن الصوفية الأولى وعن الفلسفة الأولى أنها كفر وزندقة وسُلّت عليها سيوف العلم والجهاد، وقالوا عنها أنها دين جديد له كل خصائص الدين، وأنها طريقة وعقيدة، عادت وتخفت وخرجت لنا بالثوب الجديد، وهو التفريق بين الديموقراطية كدين وبين الديموقراطية كوسيلة (طريقة)، مع أن ارتباط الحقيقة (العقيدة) بالطريقة (الوسيلة) هو ارتباط حتمي وعضوي، والتفريق بينهما هو تزوير للحقيقة والواقع، لكنهم بعد هذا التفريق صار الإسلام ديموقراطياً أو بالتعبير السابق: أسلمت الديموقراطية"[3].

ويحذر قراء مقالاته بقوله "اعلم أن راية الديموقراطية هي راية كفرية شركية. وقد علم القاصي والداني أن الإسلام والديموقراطية دينان مختلفان. فأما الإسلام فهو حكم الله لعباده، والديموقراطية حكم البشر بعضهم لبعض. واعلم أن محاولة البعض مساواة الإسلام بالديموقراطية هي محاولة الزنادقة الذين يريدون أن يبدلوا دين الله تعالى موافقة لأهواء البشر، فإنه وإن التقت الديموقراطية والإسلام في حق اختيار الأمة لحكامها، فإن الإسلام يكفّر من خيّر الناس في أحكامهم. إذ يجب على الناس أن يحكموا بالإسلام وأن يكون الأئمة مسلمين، أما الديموقراطية فهي تجعل للناس حق اختيار أحكامهم وتشريعاتهم، وهذا هو لب الديموقراطية وجوهرها وحقيقتها، فمن جعل الإسلام كالديموقراطية فحاله حال من سوى بين الإسلام واليهودية بجامع

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٧، نسخة رقمية.

[2] جؤنة المطيبين، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[3] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٧٤، نسخة رقمية.

أن كلاً منهما يعترفان بنبوة موسى عليه السلام، ويُقران بوجوب خضوع الناس لسياسة الأنبياء وامتثالهم لأمر النبي المرسل، وشتان بين الإسلام واليهودية"[1].

وقبل أن نسترسل مع أبو قتادة في رأيه في الديموقراطية، وبما أنه يكرر مصطلح الزندقة والزنادقة في وصفه من يتبناها، من المفيد هنا أن نعرف رأيه في هؤلاء الزنادقة وكيفية التعامل معهم. ففي معرض حديثه عن النفاق والمنافقين يقول "إن ثبت في حق رجل حكم النفاق، وأنه يسر كفره ويظهر خلافه، فإن حكمه هو حكم الزنديق، وهو أشد حكماً عند جمهور العلماء من المرتد إذ يوجبون قتله من غير استتابة، بل لايقبلون توبته حتى لو فعلها، لأنه لم يفعل سوى أن عاد إلى أمره الذي كان عليه قبل ظهور بينات وحجج زندقته"[2]. ثم ينبهنا لهذه المعلومة "منافق الأمس على عهد رسول الله (ص) هو الزنديق في ما بعده من الأزمان"[3].

نعود إلى مسألة الديموقراطية. بالطبع فإن أبا قتادة بسعة اطلاعه كان واعياً للأعذار المختلفة للأحزاب الإسلامية للدخول في العملية الديموقراطية في سبيل الوصول إلى البرلمان. ولهذا السبب كان على أبي قتادة أن يعاكس أعذارهم ليسقط أية حجة من الممكن أن يستعملها أي أحد للدخول إلى البرلمان. وفي الحقيقة أن ما تفتق عنه ذهنه يعتبر شيئاً جديداً لم يسبقه إليه أحد فيما اطلعت عليه من أدبيات إسلامية تراثية أو متطرفة. فأبو قتادة يصر على اعتبار شرعية أي حكم من خلال مصدره الأصلي، ومن ثم نسبته إليه. فحتى لو تم إقرار حكم إسلامي لا خلاف فيه بطريق غير شرعي من وجهة نظره، فإن هذا الحكم الناتج لا يُعتبر إسلامياً وإنما يعتبر بالنسبة إلى الطريقة التي تم إقراره به. وبهذا فإن أي حكم إسلامي إذا أقره البرلمان، لا يعتبر حكماً إسلامياً ولكن كفرياً بسبب مصدره الأصلي وهو البرلمان. والغرض الأساسي من هذا التوصيف عند أبي قتادة هو محاولة قطع الطريق أمام كل عذر تتحجج به الجماعات الإسلامية لدخول العملية الديموقراطية. يقول أبو قتادة في هذا الصدد:

"لو افترضنا جدلاً أن فرقة من الفرق وصلت إلى سدة الحكم عن طريق الديموقراطية وحكّمت الشريعة، فهل يكون الحكم إسلامياً بهذه الطريقة؟ الجواب بكلّ وضوح: لا. فكل قانون وإن كان يلتقي مع الشريعة الإسلامية في حده ووصفه، وفُرض عن طريق البرلمان وخيار الشعب لن يكون إسلامياً، بل هو قانون طاغوتيّ كفري. لماذا هذا؟ أي حكم حتى يكون شرعياً إسلامياً لابد من النظر إلى أركانه، وأهم أركانه

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٧٩، نسخة رقمية.

[2] مسائل في النفاق، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[3] المصدر السابق.

هو النظر إلى الحاكم ومن هو. فإن كان الحاكم (المشرع) هو الله كان الحكم إسلامياً، وإن كان الحاكم (المشرع) غير الله كان الحكم طاغوتياً كافراً (...) فالحكم الشرعي يكتسب قوته لأنه صادر ممن له الحق في إصدار هذا الأمر وهو رب العالمين. وحتى يكون شرعياً لا بد أن يكون تكييفه شرعياً، وإلا لا. والحكم الصادر عن البرلمان يكتسب قوته من مالك السيادة في النظام الديموقراطي، فقد يكون الشعب فقط وقد يكون الشعب والملك معه أو الأمير وهكذا، فلو صدر قانون منع الخمر من البرلمان فهو قانون تكييفه الشرعي هو قانون كفري طاغوتي (...) فالقانون الصادر من البرلمان مصدر بكلمة (باسم الشعب) أو (قرر مندوبو البرلمان)، فهو قانون طاغوتي اكتسب قوته من إله باطل"[1].

وبذلك، فإن أبو قتادة قد قطع على الجماعات الإسلامية الفاعلة سياسياً ضمن محيطها الاجتماعي أهم حججها لدخول البرلمان وهو العمل على تطبيق الشريعة الإسلامية من خلال العملية الانتخابية. فمهما فعل هؤلاء في سبيل هذا الهدف فإن النتيجة، حتى وإن كانت متوافقة مع الشريعة الإسلامية، هي نتيجة كفرية طاغوتية. وسوف يكرر أبو قتادة حجته هذه في مقالة أخرى مخاطباً بها هذه الجماعات ولينتهي إلى أنه "حين يصدر قانون من البرلمان أو مجلس النواب أو مجلس الشعب فإنه يكتسب قوته بكونه صادراً من السيد الحاكم، فهو حكم شعبي برلماني ديموقراطي علماني، أي هو في دين الله تعالى حكم شركي طاغوتي"[2].

ولكن هناك عذراً آخر. فالنبي (ص) قد قال (إنما الأعمال بالنيات)، وعلى هذا فإنْ كانت نية الجماعات الإسلامية المنخرطة في العملية الديموقراطية هي نية شرعية، فهناك وجه من وجوه التحليل الشرعي للدخول في البرلمانات والمجالس التشريعية. وبالطبع، فإن أبو قتادة كان لها بالمرصاد:

"على الرغم من تفاوت نيات الوالجين في العملية الانتخابية التشريعية، وعدم وضوح تصوراتهم لها، واختلافاتهم في تحديد المراد منها، فإن هذه النيات لا قيمة لها في تحديد الحكم الشرعي لهذه العملية الشركية. إذا توضح التوصيف الشرعي لواقع مجلس الشعب (البرلمان)، والتوصيف الشرعي مبني على أصلين هما معرفة حقيقة البرلمان كما يريده أهله، وثانيهما معرفة حكم الله تعالى في أمثاله، ثم عرفنا أن البرلمان هو مجلس شركي طاغوتي، لأن فيه إسناد حق التأليه لغير الله تعالى، فهو المشرع في الديانة العلمانية، فهل يجوز للمسلم أن يدخله بنية أخرى تخالف حقيقته؟

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٤٥، نسخة رقمية.

[2] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٤٦، نسخة رقمية.

وبمعنى أوضح، لو قال رجل مسلم أنا أعرف حقيقة البرلمان والديموقراطية، وأنهما كفر وشرك، ولكن لا أتعامل مع البرلمان من وجهة نظر أهله له، ولكن أتعامل معه من وجهة نظري أنا، فأنا لا أوافق على العلاقة التضامنية فيه وأنا فقط أريد أن أبلّغ كلمة الحق فيه وعلى منبره، وأريد أن أقلل الشر في التشريع الوضعي، وأريد، وأريد. فهل لهذه الأقوال اعتبار؟ ومقدماً نقول إنّ هذه النيات لا قيمة لها، ولا أهمية لها في تغيير التوصيف الشرعي لهذه العملية ولا للقائم بها وعليها (...) فمن فعل فعلاً مكفّراً وهو قاصد له فهو كافر سواء قصد الكفر أو لم يقصد"[1].

إذن، لا عذر أبداً من وجهة نظره في دخول البرلمان، فأنت على كل وجه عنده كافر. وفي هذا الصدد يقول أبو قتادة "إننا أمام نوعين من المسلمين، مسلم يؤمن بالديموقراطية وجميع تجلياتها، ومسلم يؤمن بالطريقة ويكفر بالعقيدة. لكنا نقول كما قال سلفنا، كلاهما كفر وردة وحكمنا فيهم أنهم زنادقة"[2]. وأن "الجماعات الإسلامية التي تدخل الانتخابات والمجالس التشريعية هي جماعات بدعية نبرأ إلى الله من أفعالها، وأن المجالس التشريعية في البلاد العلمانية عمل من أعمال الكفر"[3].

الخلاصة في الموقف من الديموقراطية يقررها لنا أبو قتادة بقوله "أما البرلمانات المعاصرة فالذي أدين لله به أنها عمل من أعمال الكفر الأكبر الذي إذا عمله المرء لم يبق له في الإسلام نصيب"[4]. ويقول أيضاً "أنا اعتقد بكفر من رفع راية الديموقراطية في حزب أو تنظيم في وضع مثل وضع الجزائر. فمن دعا إلى العودة إلى الديموقراطية وحل الأزمة، كما يسمونها كذباً وزوراً، عن طريق العودة إلى البرلمان والتعددية الحزبية وبالتآلف والتحالف الوطني فهو يُقتَل ردّة بعد استتابته إن كان مقدوراً عليه كما في الجزائر"[5]. وقال في موضع آخر "وكذلك الديموقراطية والديموقراطيون (...) من قال بهذا القول فهو كافر مشرك في دين الله تعالى لا يشك في كفره مسلم، ومن توقف في تكفيره هو كافر مثله إلا أن يكون جاهلاً"[6]. وأخيراً يقول أبو قتادة "نحن لا نعترف بالديموقراطية ولا بحكم الشعب، ولا بدستورية القانون الوضعي، ونحن نقاتل

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٤٧، نسخة رقمية.

[2] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٧٤، نسخة رقمية.

[3] معالم الطائفة المنصورة في عقر دار المؤمنين، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[4] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٣، نسخة رقمية.

[5] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٨٠، نسخة رقمية.

[6] جؤنة المطيبين، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

قبل أن توجد الانتخابات ونقاتل أثناءها ونقاتل بعد إلغائها، فعلة قتالنا لهؤلاء موجودة مع كل هذه الأحوال"[1].

كل ما سبق كان في الجانب الأول في اتجاه تكفير الحكام ومؤسسات الدولة، ألا وهو الحكم بغير ما أنزل الله ومسألة الديموقراطية، وبقي الجانب الثاني. فعلى غرار كل التوجهات السلفية المتطرفة، فإن أبو قتادة يكرر نفس الموقف المتطرف من مسألة تولي الكفار والمشركين والدخول في أنظمتهم وهيئاتهم. فهو في الحقيقة لا يختلف عن مَنْ سبقوه في تكرار أن تولي الكفار يستوجب الكفر والردة. فلا شيء جديد عند أبي قتادة، وهذه أمثلة منتقاة حول هذا المحور من كتاباته:

"إن هؤلاء الحكام قد والوا أعداء الله تعالى وعادوا أهل الإسلام. فما من حاكم من هؤلاء إلا وتراه يقرب المشركين ويوادهم ويناصرهم ويدافع عنهم، ولا يسمح في بلده قط أن يُشتم هؤلاء الكفار أو أن يُعلن أحد بغضهم. وفرضوا في قوانينهم من العقوبات الشديدة لمن سب هؤلاء المشركين أو لعن دينهم. وإن من صور الموالاة والنصرة أنهم عقدوا معهم من التحالفات العسكرية والأمنية مما جعلهم في دين واحد ومذهب واحد. فإن أعظم درجات الموالاة هي النصرة، قال تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين﴾[2] (...) وهكذا علمنا كفر هؤلاء الحكام من هذا الباب. فهؤلاء الحكام مكنوا للمشركين واليهود والنصارى من بلاد المسلمين. ثم من صور الموالاة التي وقع فيها هؤلاء المرتدون هو الدخول في طاعة المشركين، وذلك بالانقياد لهم واتباع شريعتهم والانضمام إلى طوائفهم، والتي هي المؤسسات التي تدين بدين الشيطان من مذاهب إنسانية، كقولهم (لا فرق بين إنسان وآخر حسب دينه)، فدعوا إلى المساواة بين المسلم والمشرك تحت دعوة المذهب الإنساني الذي نشره اليهود في هؤلاء البهائم"[3].

ولا غرابة هنا في وصف أبو قتادة من يتبنى مبدأ سواسية الإنسان بـ "البهائم"، فعلى الرغمِ من الآية الكريمة ﴿ولقد كرمنا بني آدم﴾[4]، فإنه لا يعترف بمبدأ المواطنة أساساً، فهو لا يشك في "ضلال وكفر ما يُسمى في بلادنا بأخوة المواطنة المزعومة، فإن دساتير وقوانين البلاد التي حكّمها هؤلاء المرتدون تنص على المساواة بين أهل

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٦٧، نسخة رقمية.

[2] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٥١

[3] لماذا الجهاد، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[4] القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية ٧٠

البلد الواحد دون اعتبار دينه وعقيدته تحت دعوى المواطنة المزعومة"[١]. ويقول في موضع آخر "وها هنا لابد من أمر وهو التنبيه على ضلال دعوة بعض قادة الحركات المهترئة بوجوب الحفاظ على النسيج الوطني، أو اللحمة الوطنية، أو الوحدة الوطنية، فعلاوة على أن هذا القول فيه شبهة الوطنية الكافرة، إلا أنه يدل على أنهم لم يفهموا قط الطريقة السننية لسقوط الحضارات وبنائها"[٢]. بل هو يذهب إلى أبعد من ذلك إذ يقول "إن أي طائفة من الناس إجتمعوا على مبدأ غير الإسلام هي طائفة ردة وكفر كالأحزاب القومية والوطنية والشيوعية والبعثية والعلمانية والديموقراطية. وأن دعوى عدم التمايز بين المسلم والكافر تحت دعوى المواطنة هي دعوى جاهلية باطلة، وكذلك دعوى التمايز على أساس العرق أو الوطن كما هو حال الدول الآن"[٣].

فالوطنية، كمبدأ وكمفهوم وكموقف أيضاً، هو نوع من أنواع الكفر والشرك والردة عند أبي قتادة. وعلى هذا الأساس فإن الحفاظ على النسيج الاجتماعي متعدد الآراء والأديان والمذاهب داخل الوطن الواحد هو أمر لا قيمة له عنده، ولا يشكل له أي هاجس في دولته القادمة التي يدعو إليها. فهي دولة ذات النمط الواحد والعقيدة الواحدة، العقيدة المتطابقة تماماً مع منهج أبي قتادة ومن يرى رأيه. وكل من يحاول أن يشرح لهم مصطلحاً حادثاً لم يوجد في كتب فقهه ولم يخطر على بال "السلف"، فلا يغرّنه استماعهم له وإنصاتهم، لأن حقيقة قناعتهم وهم يستمعون لك هي كما يقول لنا أبو قتادة "قلب الاسماء، فالزندقة عندهم هي الحرية، والدخول في دين الطاغوت ديموقراطية، وموالاة الكافرين سلاماً ووحدة وطنية"[٤].

ولا يعتقد أي أنسان، مهما كانت عقيدته تقترب من عقيدة أبي قتادة ومنهجه، أنه سوف يكون بمعزل عن أن يكون هدفاً مشروعاً في تلك الدولة، فإن تعدد الآراء، كما سوف نرى، لا مكان له هناك. إما تكون متطابقاً تماماً مع هؤلاء، اللهم إلا في الخلاف الذي من على شاكلة (هل يُبطل لحم البعير الوضوء أم لا)، وإلا أنت صاحب لقب يبتدئ من (مبتدع) وينتهي عند (مرتد). وكل لقب من هذا النوع تحصل عليه في تلك الدولة التي سوف يقودها هؤلاء، سوف يستدعي من جانبهم ردة فعل تبتدئ من (التعزير) وتنتهي بـ (قطع الرأس).

---

[١] المصدر السابق.

[٢] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٤٨، نسخة رقمية.

[٣] معالم الطائفة المنصورة في عقر دار المؤمنين، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[٤] لماذا الجهاد، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

والخلاصة في مسألة الولاء للمشركين بالصور التي يراها أبو قتادة هو أن "الولاء للكفار كفر. فما من عمل فيه ولاء لله وللمؤمنين إلا وهو إيمان، وما من عمل فيه ولاء للكفار إلا وهو كفر، وهي قاعدة صحيحة ولا شك فيها"[1]. "وبالتالي فمن كان عميلاً لدولة كافرة هو كافر مثلها، وحكمه في دين الله تعالى هو القتل"[2].

وبهذا تكون دائرة التكفير قد أغلقت وأحكمت خناقها حول الحكام والدولة ومؤسساتها ومن يراه هؤلاء عنصراً فاعلاً أو مساعداً في تمكين قبضتهم على الدولة وشؤونها. والنتيجة الحتمية التي تنتهي إليها هذه الجماعات وفقهاؤها ومنهم أبي قتادة، هي فتاوى التكفير. هذه أمثلة تعتبر غيض من فيض في كتاباته:

"حكام هذا الزمن خرجوا من الإسلام من جميع أبوابه. فهم معرضون عن دين الله، رادون لأحكامه، مستهزئون بالدين وشرائعه وأهله، موالون لكل ملة سوى ملة الإسلام. فأي عمىً هذا الذي أطبق على عيون الناس حتى جعلهم لا يكتشفون ردة حكامهم"[3]. ويقول عن جماعته " هي جماعة لن تكون مقبولة من قبل الطواغيت، ولن ترضى عنها حكومات الردة في عالمنا المليء بالشياطين. إن حكامنا لا يحتملون وجود الأطهار بين أظهرهم، وهذه نفسية المرتد، لأنها مشتقة من نفسية الشيطان"[4]. ويقول عنها أيضاً "أما فهم الجماعة لطبيعة المعركة وحقيقتها فهذا من هداية الله تعالى لها، حيث فهمت ما عليه الحكام وطوائفهم، وأنهم طوائف كفر وردة بسبب ما غيروا الملة وبدلوا الدين وحكموا بغير شريعة الرحمن"[5]. ويقول "معركتنا مع المرتدين هي معركة قد فرغنا من أصولها الشرعية، حيث تبين لنا بكل وضوح حكم الله تعالى في الحكام وطوائفهم. وأما من بقي من الناس يرتكس في جهله لعدم فهم التوحيد، أو لعدم علمه بنواقضه، فلا نملك له إلا الدعاء. أما من فهم حكم الله في هؤلاء أنهم كفار مرتدون وأنه يجب قتالهم فقد خرج من دائرة الجهل إذا تم هذا، فعلى الجميع حينئذ أن يريحنا من آرائه الرائعة الوردية"[6]. ويقول أيضاً "إن هؤلاء الحكام المبدلين لشريعة الرحمن كفار مرتدون، وأن هذا التبديل هو كفر بنصوص الكتاب والسنة

---

[1] جؤنة المطيبين، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[2] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٩٠، نسخة رقمية.

[3] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ١٦، نسخة رقمية.

[4] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٥٥، نسخة رقمية.

[5] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٨٥، نسخة رقمية.

[6] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٦٦، نسخة رقمية.

وإجماع أهل السنة، سوى من شذ من المرجئة والجهمية والمبتدعة"[١]. وأخيراً "عندما قل العلم، وتكلمت الرويبضة، وغابت أعظم مسائل الإسلام، وجهل الناس حقيقة التوحيد، ابتلى الله الناس بأعظم بلاء وأشد عذاب بأن سلط الله عليهم حكاماً كفرة، ارتدوا عن دين الله من جميع أبوابه، فبدلوا الشريعة، ووالوا المشركين، وقتلوا الموحدين بتهمة الإسلام والإنتماء لجيش محمد (ص)، ودخلوا في دين المشركين فأطاعوهم من كل وجه. وصار أمر ردة هؤلاء الحكام وطوائفهم من المعلوم ضرورة، ولا يجهله إلا من طمس الله بصيرته"[٢].

وعلى عادة السلفيين كلهم وبلا استثناء، فإنه لا ينسى أن يستخدم كلمة (الدليل) في موقفه هذا. إذ لابد للسلفي، أياً كانت توجهاته وقناعاته، أن يستعملها ليخرج بها إلى نتيجة يدخلها تحت مظلة الشرع والدين والإسلام. ولكل سلفي دليله، وكل جماعة سلفية هي على النقيض من أختها. هذا دليل أبو قتادة:

"أما الدليل على ردة هؤلاء الحكام وردة طوائفهم، فهو بسبب تبديلهم شريعة الرحمن وموالاتهم لليهود والنصارى والشيوعيين، ومعاداتهم المؤمنين والموحدين وأتباع الرسل. ومن فعل هذه الأفاعيل فهو بإجماع الأمة المسلمة التي خلت أنه كافر مرتد"[٣].

ولا ينسى أبو قتادة علماء السلطة وخطبائهم، يقول "لقد جمع كل طاغوت حوله مجموعة من السدنة الفقهاء، يستخدمهم في تمرير كفره وتزيين حكمه، ويستغرب المرء حين يرى أن الجمع هو الجمع، والسدنة هم السدنة (...) إن كل طاغوت له حاشية وسدنة من المنتسبين إلى العلم يتخذهم كما يتخذ أحذيته لقضاء حاجته (...) وهم، لا بارك الله فيهم، خشبٌ مسنّدة، يبتسمون كالبلهاء ويهزون رؤوسهم العفنة ويطلقون بين الفينة والأخرى عبارات الإعجاب، أو يشتد بهم الوجد فيصفقون طرباً وتيهاً، وكأنهم أمام الخليفة الراشد أو مهدي آخر الزمان، ألا عليهم من الله اللعائن"[٤]. ويقول عنهم "هذا القطيع البهيمي الذي يتحلق حول الطاغوت وقد زين الرؤوس بعمائم خربة، ولم ينس أن يطلق شعرات الخديعة على لحيته، ولعله نسي أن يحلقها في ذلك اليوم لاضطرابه، ثم يخرج من عنده وهو يمدح ويثني ويقسم الأيمان المغلظة على أن حاكمنا هو ولي الأمر الشرعي الذي يجب طاعته"[٥]. ويقول عن خطباء المساجد "وأما كفر

---

[١] حكم الله تعالى في الحكام المبدلين لشريعة الرحمن، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[٢] حكم المشايخ الذين دخلوا في نصرة المبدلين للشريعة، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[٣] لماذا الجهاد، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[٤] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ١٦، نسخة رقمية.

[٥] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ١٨، نسخة رقمية.

خطبائهم فهو لدعائهم لهؤلاء الكفار بما يوهم أنهم مسلمون (...) فالدعاء لهؤلاء الكفرة بما يُدعى به للمسلم هو كفر وردة"[١]. وهذا أيضاً يقوده إلى "عدم جواز الصلاة وراء خطباء الطواغيت والداخلين في دينهم ونُظمهم"[٢].

وبعد هذا التمهيد انهمرت النصوص والفتاوى المتطرفة انهماراً في أدبيات أبي قتادة، فما تكاد تقرأ له شيئاً إلا وفيه نص، صراحة أو تلميحاً، يتحرق فيه شوقاً إلى القتل والحرق والتدمير. ولا عجب، فهو ينعى هذه الأمة وينصّب نفسه مخلصاً لها إذ يقول "لقد نشأنا فوجدنا علماً مفقوداً، وأمة جاهلة، ومعاصي متفشية، وحقوقاً مهدورة، وأرضاً مغصوبة، وحكاماً مرتدين، فما هو الواجب الملقى على عاتق من علّمه الله وفقّهه؟"[٣]. وقبل أن يقول لنا هذا الواجب الملقى على عاتقه، يشرح لنا الإطار العام لأسباب معركته، أو بالأحرى معركة من يفتيهم أبو قتادة من لندن:

"إن معركة الجماعة المهتدية هي معركة توحيد ضد كفر، وإيمان ضد شرك، وليس معركة اقتصادية ولا سياسية ولا اجتماعية"[٤]. ويقول "الحركة السلفية المجاهدة لا تصبغ على الواقع الشرعية تحت حجة (ليس في الإمكان أبدع مما كان) بل هي تسعى لتغييره ليصبح في المستوى المطلوب في حكم الشرع. فهي تصارع وتدافع وتجاهد، ومن خلال هذه المدافعة والمجاهدة تسعى إلى الوصول إلى المرتبة التي تستحق بها النصر والتمكين. فهذه الجماعة المتمردة على واقعها، تسعى إلى هدم الباطل فيه وإعلاء شأن الحق، دون مواربة أو تقية"[٥]. ويزيدنا شرحاً فيقول "علّة حرب المسلم للناس جميعاً هو كفرهم بالله تعالى، لأنهم يسبّون الله سيد المؤمنين. وحيث سُبّ سيّد العبد، فإن على العبد أن ينتقم لسيده لأنه لا يرضى لسيده وحبيبه أن يتطاول عليه أحد أو أن يتهمه أحد بما ليس فيه، كأن يقول أن سيده وحبيبه وإلهه هو ثالث ثلاثة، أو أن فيه بعض صفات النقص كادّعاء الشريك له، أو اتهامه بعدم قدسية حكمته في شرعه وقدره (...) نحن نقاتل من أغضب الله ولو أحسن إلينا أو ادّعى الإحسان، ونحن نكف عمن رضي الله عنه ولو أساء إلينا كل الإساءة. وهذا يظهر بوضوح في مسألة الخروج على الحاكم الكافر، فإنه بمجرد أن يكفر الحاكم، يجب الخروج عليه وبذل النفوس رخيصة في سبيل ذلك، هذا بغض النظر عن كون الحاكم خرج عن الإسلام في نفسه

---

[١] حكم المشايخ الذين دخلوا في نصرة المبدلين للشريعة، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[٢] المصدر السابق.

[٣] لماذا الجهاد، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[٤] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٧، نسخة رقمية.

[٥] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ١، نسخة رقمية.

ولم يتعد كفره إلى غيره، أم خرج من الإسلام وتعدى كفره إلى غيره. فعلة الخروج هي الكفر بالله تعالى"[١].

وبعد هذا الشرح، يأتي وقت العمل. وقت الواجب الملقى على عاتق أبي قتادة. الواجب الذي يجب أن يقوله لهؤلاء المجاهدين من بعيد. وهذا الواجب، كخلاصة، عنف وقتل ودمار ودماء وتدمير وأشلاء، والكثير الكثير منها، ولا شيء غير هذا. هذه بعض النصوص، وهي قطرة من بحر، تشرح هذا الواجب والتي تختلف في عنف ألفاظها شدة وليناً بعض الشيء:

"إن هؤلاء القوم، أي الطواغيت، مثل بقّ الكلاب القذرة. إذ أن هذا النوع من البق الخبيث لا يمكن أن يزول عن مكانه إلا بقتله، حيث يتم الضغط عليه بآلة حديدية تجعله أشلاء ونتفاً، أي الهرس حتى النخاع (...) إنه لا يوجد عاقل على وجه الأرض، تحرر من أوهام الخرافة وجبرية المبتدعة وغنوصية الصوفية، يطرح طريقاً لإزالتهم غير طريقة بقّ الكلاب"[٢].

"إن المسلمين هم قوم يتقربون إلى الله بذبح أعداء الله. فالذبح سجيتهم، وبه يكون العالم سالماً من المعاصي والذنوب إلا فيما قدر الله سبحانه وتعالى"[٣].

"إن المسلم لا ترتجّ يده قط وهو يذبح والده أو أخاه أو ابنه إن وقف هؤلاء مع صف الكفر، أي صف العداء لله تعالى. وهو كذلك يحب من أحب الله تعالى، ويدافع عنه، وسيؤثره على نفسه وإن كان من قوم لا يعرفهم أو يعرفونه. إذا فهمت هذه النكتة فإن المرء لا يسأل عن موقف ظهر منه التناقض بين إحسان قوم له، وبين سعيه الجاد في قتالهم وقتلهم"[٤].

"عرفنا من خلال الآيات أن داود عليه السلام برز بعد ﴿وقتل داود جالوت﴾[٥]. فجمع الله تعالى لداود ما تفرّق قبل الحدث بين النبوة والملك ﴿وآتاه الله الملك والحكمة﴾[٦]. نعم، عندما قتل الجندي داود الكافرَ جالوت، كانت مقدمة الاختيار. (قتل) فاجتباه الله تعالى، فهل عقل مشايخنا هذا، قتل، قتل، قتل. فليت مشايخنا يعيدون لنا تفسير

---

[١] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٥٨، نسخة رقمية.

[٢] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٤١، نسخة رقمية.

[٣] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٥٤، نسخة رقمية.

[٤] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٥٨، نسخة رقمية.

[٥] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٥١

[٦] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٥١

وتجلية كلمة (قتل). قال (ص) (لا يجتمع كافر وقاتله في النار)[١]، ومن أجل أن تفهم أمة محمد (ص) كلمة (قتل) وأنها منهج رباني سليم سديد"[٢].

وفي مكان آخر، وبعد أن يقتبس قول نبي الله لوط في القرآن ﴿لو أن لي بكم قوة﴾[٣]، يقول معلقاً "ماذا ستفعل بهذه القوة يا لوط؟ هل تصلح لهم بها بنيانهم؟ هل تصلح بها اقتصادهم؟ هل تدافع بها عن أعداء قومك؟ لا وألف لا، بل لو أن لي بكم قوة لأدوس بها رؤوسكم العفنة. لو أن لي بكم قوة لأريكم العذاب ألواناً. لو أن لي بكم قوة لصنعت بكم ما صنع خاتم الأنبياء بـ (عكل) و (عرين)[٤]، قطع أيديهم وأرجلهم وجدع أنوفهم وقطع آذانهم ثم أحمى الحديد على النار حتى احمرّ ثم كحل عيونهم به ثم رماهم في الحرة يستسقون الماء ولا يسقون. هؤلاء قوم لا تنفع معهم الحكمة، بل من تمام الحكمة معهم أن تبيد خضراءهم وأن تقتلع رؤوسهم عن أكتافهم. وعلى هذا فإن الذين يظنون أن الحق لا يحتاج إلى قوة تحميه وتبيد أعداءه هم أصحاب عقول عفنة لم تفهم سياسة الدنيا والدين"[٥]. ثم يُكمل الحوار الخيالي الذي يتوهمه بين نبي الله لوط والملائكة فيقول "فصرخ، ماذا؟ ملائكة الله؟ ملائكة العذاب؟ هيا عذبوهم، اقتلوهم، أروني بهم ما يسر ويبسط نفسي ويفرح قلبي. أرجوكم الآن لأشفي قلبي منهم. لكنّ الجواب ﴿إن موعدهم الصبح﴾[٦] هذا جوابهم. قال لوط، ماذا؟ الصبح. الصبح بعيد، وكان الوقت عصراً كما قال أهل التفسير، أريد أن أشفي قلبي منهم الآن. قال الملائكة، بل انتظر، الصبح قريب"[٧].

"سنبقى نفرح ونعلن فرحنا لكل عمل جهادي فيه قتل الكافرين وتعذيبهم. وسننشر هذا الفرح، وسنبقى الصوت النشاز بين كل الأصوات الشيطانية السّاكتة أو الناعقة. سنبقى نفرح ونعلن فرحنا لكل عمل استشهادي فيه دمار معقل من معاقل الطاغوت، أو لكل عمل رائع فيه صد طاغوت وجندلته، وسنقتدي بهدي القرآن في لعن

---

[١] صحيح مسلم.

[٢] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٦١، نسخة رقمية.

[٣] القرآن الكريم، سورة هود، الآية ٨٠

[٤] عُكل قبيلة من تيم الرباب، وعرينة حي من قبيلة بجيلة (أنظر فتح الباري لإبن حجر). وأبو قتادة هنا يُحيل إلى حديث ورد في صحيح البخاري ومسلم حيث قتل هؤلاء راعي النبي (ص) وسرقوا الإبل ثم ارتدوا كافرين بعد اسلامهم، فقتلهم النبي (ص) قصاصاً بما فعلوه من قتل وسرقة.

[٥] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٦، نسخة رقمية.

[٦] القرآن الكريم، سورة هود، الآية ٨١

[٧] المصدر السابق.

المشركين والكافرين. ونردد من غير خوف ولا وجل ﴿ تبت يدا أبي لهب وتب. ما أغنى عنه ماله وما كسب. سيصلى ناراً ذات لهب. وامرأته حمالة الحطب. في جيدها حبل من مسد ﴾[١]. سنلعن أبا لهب في كل عصر، وسنلعن دولته وجنده وأهله وامرأته حمالة الحطب. قولوا ما شئتم، سموا هذا ما شئتم، واختاروا من معاجمكم الجديدة في قلب الحقائق ما أحببتم"[٢].

والخلاصة هي نداؤه هذا "أيها المسلمون لا بديل عن النار، ولا بديل عن السلاح، ولا بديل عن الدم"[٣]. فمن وجهة نظره "أن كل مبدأ وشخص خارج دائرة الإسلام هو محارب لهذا الدين"[٤]. وأخيراً هذا البيان "هذا هو واقعنا، وكل من يحاول أن يهرب من هذا التوصيف إلى عبارات فضفاضة تتسع له إن أراد النكوص على عقبيه فهو محجوج بالحجة في الدنيا والآخرة وصار لله عليه سبيلا. فهذا فهم المرء المسلم وهذا هو الوصف الشرعي لعدوه، فإن كان كذلك فإنه سيكون بصيراً لنوع المعركة التي يخوضها. فالذي أمامه هو مرتد، بل مرتد ردة مغلّظة لا تُقبل له توبة، وليس لهم إلا الحرب المُجْلية أو السلم المُخزية. فلا حوار معهم ولا هدنة ولا صلح، وليس لهم إلا أن يحكم الله بيننا وبينهم، النصر أو الشهادة"[٥].

ولا سبيل للحوار أو النقاش حول هذه المسألة وخصوصاً مع خصومه، يقول أبو قتادة "من أراد أن يفتح باب الحوار مع الطواغيت، أو ينشيء علاقات مع طواغيت أجانب عن بلده، أو سعى عاملاً للعودة إلى الديموقراطية، فهذا حكمه القتل ولا كرامة، والله الحافظ والهادي إلى كل خير"[٦]. فهو يتأسف أصلاً لكل حوار تم في السابق مع هذه الدول أو ممثليهم، فهو يتحسر مثلاً بقوله "وللأسف، كثيراً جداً ما نرى بعض المناظرات بين ممثل الدولة المرتدة وبين هذه الجماعات تقوم على الخلاف في مشروعية التغيير باليد لآحاد الرعية، وهذا الأمر يكون خطاباً وخلافاً بين دولة مسلمة ورعاياها من المسلمين، وليس بين دولة كافرة مرتدة وبين جماعة تسعى لقلبها وتغييرها"[٧].

---

[١] القرآن الكريم، سورة المسد.

[٢] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٩٤، نسخة رقمية.

[٣] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٦٤، نسخة رقمية.

[٤] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٧٠، نسخة رقمية.

[٥] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٨٥، نسخة رقمية.

[٦] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٨٠، نسخة رقمية.

[٧] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٣٥، نسخة رقمية.

ثم يتوجه بالتحذير إلى هؤلاء السلفيين الذين يريدون أن يتبنوا منهج أبي قتادة. وأنا أنصح القارئ الكريم أن يقرأ هذا التحذير أكثر من مرة لِما فيه من دلالات:

"هذا أمر تشيب له الولدان، وليس له إلا الرجال. ففكر كثيراً قبل أن تخوض، وإياك أن تقول (لقد ورطوني)، فما ورطك أحد. فنحن لم نضمن لك حصول الوزارة والمنصب، ولم نضمن لك ملائكة تجاهد معك لا يخطئون، ولم نضمن لك مسدساً ينزل من السماء يعرف المؤمن من الكافر والسني من البدعي، ولم نضمن لك نبياً قائداً يوحى إليه، فقد نقول لك اليوم قولاً ونرجع عنه غداً، ونقول لك (هذا ما رأينا، وما شهدنا إلا بما عَلِمنا وما كنا للغيب حافظين)"[1].

فلا بأس عند أبي قتادة أن يفتي هؤلاء بفتوى اليوم، ينتج عنها قتل وخراب ودمار، ثم يرجع عنها غداً. يقول لهم بأنه ليس ملاك، فإذا أصاب فله أجرين، وإن أخطأ فله أجر واحد، أجر الاجتهاد لهؤلاء من عاصمة الضباب لندن. فأبو قتادة وإن أعطاه فتوى بالقتل والتدمير فهو لن يستطيع أن يعطيه مسدساً يفرق به بين المسلم على منهج أبي قتادة وبين ذلك الآخر المبتدع أو الكافر أو المشرك. ومع أن هؤلاء الثلاثة يجب أن يُقتلوا، فإن الضحايا المسلمين لا بأس أيضاً بسقوطهم لأن صاحب الفتوى ليس بـ "ملاك". فلا يلومه أحد، لأن هذا الأمر "تشيب له الولدان وليس له إلا الرجال". فالرجل، عند أبي قتادة، لا يجب عليه أن يشتكي من أن أحد ما قد خدعه (لقد ورطوني). فلسان حال أبي قتادة يقول: أنت ورطت نفسك وصدقت الخديعة.

يوجه أبو قتادة اهتمامه لمسألة الدولة المنشودة. الدولة التي سوف تقوم على أنقاض الدول الإسلامية وغير الإسلامية الحالية، والدولة التي سوف ينهض بها المجاهدون. ومحور صراعه هنا ذو شقين. الشق الأول يتعلق بالرد على من قال أن قيام دولة الخلافة الإسلامية ليست لازمة أو ضرورية وخصوصاً بعد سقوطها في تركيا القرن الماضي. والشق الثاني هو بيان شكل هذه الدولة وصورتها. ففيما يتعلق بالشق الأول، وكما هو متوقع، يشن أبو قتادة هجوماً لاذعاً يسفه فيه كل من قال بعدم ضرورة قيام دولة الخلافة كمقدمة لتطبيق الشرع. فهو يصر على أن الدولة هي مقدمة أساسية وضرورية لسيطرة شرع الإسلام، وكل من يقول خلاف هذا يراهم على أنهم مجانين خرجوا من مصحة عقلية. فلا انفكاك بين السياسة والدين، وبالتالي لا انفكاك بين الدين والدولة، وذلك نراه يقول متهكماً:

"الصوفي شعاره السياسة تياسة، نسبة للتيس وهو لفظ يطلق للدلالة على الغباء، والسلفي المزعوم شعاره من السياسة ترك السياسة (...) الصوفي شعاره كلامنا إما فوق

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٨٣، نسخة رقمية.

السماء و إما تحت الأرض، ويعني بها أن حديث الصوفي لا ينبغي أن يكون إلا في أمور الغيب (...) شعار السلفي المزعوم المعاصر دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله، والصوفي هو الذي نشر في أمتنا مقولة قيصر هو ظل الله في الأرض، من أهان سلطان الله أهانه الله"[١].

وأبو قتادة هنا يعاكس كل شيء تمثله المؤسسة الدينية الرسمية السلفية في مبالغتها في تحصين ذات الحاكم (الملك) ضد أي شيء يعارض سلطته وإن جار وظلم وفسق كما رأينا في المدخل لهذا الفصل. بل إنه وضع رسالة طويلة بعنوان (ضعف حديث من أراد أن ينصح لذي سلطان بأمر فلا يبد له علانية) فنّد فيه الحديث الذي يستند عليه السلفيون ذو الطابع الرسمي الموالي للسلطة في عدم جواز الاعتراض على الحاكم، بل حتى النصيحة له، علانية. وقد هاجم هذا الحديث من جهتين، جهة السند وتصحيح الشيخ ناصر الدين الألباني له، وجهة أن هذا "الحديث فيه نكارة من جهة ألفاظه"[٢].
ثم بعد ذلك يهاجم المناهج التي يدعو لها هؤلاء، ومنها منهج التصفية والتربية الذي تبناه الشيخ ناصر الدين الألباني للحيلولة دون الدخول في معترك السياسة والجهاد فيما يتعلق بالدول القائمة، فيقول عنه وعنها "وأما قول بعضهم من جماعات الوهم الساذج، أو جماعات الفكر العرفاني، وهم الذين لا يرون الارتباط بين السبب الكوني والنتيجة القدرية، أن التمكين يتم عن طريق البلاغ فقط، أو عن طريق التصفية والتربية، بالمفهوم الصوفي الجديد تحت دعوى السلفية، أو عن طريق صندوق العجائب، فهؤلاء قوم فلتوا من البيمارستانات، أي المصحات العقلية، عن طريق الخطأ"[٣].

فالسياسة جزء أصيل من حركة الجهاد السلفي المتطرف، يقول أبو قتادة:

"إن الفقيه لن يكون فقيهاً في ديننا ولا يسمى فقيهاً وعالماً إلا إذا كان سياسياً بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى ووقع على النفوس. وعلى الشباب المسلم أن يسقط من حسه ومن احترامه من يقول (إن من السياسة ترك السياسة). لأنه حين يكون كذلك، أي حين لا يكون سياسياً، لن يكون فقيهاً بل يكون شيخ جهل وتجهيل. وعلى مثل هؤلاء الشيوخ الجهلة يعتمد الطاغوت في إمرار باطله على الناس وفي إصباغ الشرعية على نفسه. فشيوخنا كمخدَّرات البيوت يلقون على أنفسهم الحجاب، ويُرفع حجابهم

---

[١] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ١١، نسخة رقمية.

[٢] ضعف حديث من أراد أن ينصح لذي سلطان بأمر فلا يبد له علانية، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[٣] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٨، نسخة رقمية.

عندما يبدأ مسرح الدجل أمام الطاغوت، ليقرأ عليهم نصوص الحكمة ليدلل لهم على أنه الوفي للإسلام وأهله"[١].

ولكن لا يجب على القارئ أن يفهم من مصطلح "السياسة" أعلاه، كما يستخدمه أبو قتادة، أن السياسة هي ما يراه القارئ حوله من حراك المصالح وتفاعل التيارات المنهجية والأيديولوجية ضمن إطار سلمي داخلياً و سلمي - عنيف خارجياً. لا، هذا أبعد ما يكون عن قصد أبي قتادة ومفهومه عن "السياسة". وإنما السياسة التي يقصدها أبو قتادة هي ما شرحه أبو مصعب الزرقاوي بشكل مختصر ومباشر بقوله "لا نؤمن بالسياسة على الطريقة المعهودة عند بعض الجماعات ذات التوجه الحزبي والتي ترفع الإسلام شعاراً لها ثم تراها داخلة في البرلمانات وتشارك الطغاة في إشغال المناصب التي تحتكم لغير شرع الله. كما أن المشاريع السياسية لبعض الجماعات فيها متاهات مريرة ومخالفات كثيرة، نسأل الله تعالى السلامة منها، ولهم تطبيقات منحرفة بعيدة كل البعد عن الدين. مشروعنا السياسي، كما أسلفت، قول الرسول (ص) (بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده)"[٢]. وهذا الذي شرحه أبو مصعب الزرقاوي، يلخصه لنا أبو قتادة بقوله "وجماعات الجهاد في العالم الإسلامي، حيث طرحت نفسها بهذا الطرح، وهو أنها تسعى للتغيير الجذري والانقلاب الشامل. فلا يمكن لأفرادها الصمود إلا إذا اعتقدوا بدليل الشرع والقدر أن هذه الحكومات هي حكومات شرك وردة"[٣].

وقبل أن يسترسل أبو قتادة في محوره الأول هذا، يذكّر قرائه بأن "أمر الدولة في دين الله تعالى عظيم، شأنه مهم. فإن الإسلام لا يستقيم أمره ولا تظهر حسناته إلا حين تكون له دولة تقوم عليه، عملاً وحماية ونشراً"[٤]، وأن "العمل لدين الله تعالى واجب شرعي، وخاصة ما تعلق في إعادة دولة الإسلام التي غيبت واستبدل عنها بأنظمة الردة المعاصرة"[٥]. بل إن تعريف حركات الجهاد عنده يمر بالضرورة من خلال هدف إقامة الدولة الإسلامية، يقول "حين نتحدث عن حركات الجهاد في العالم الإسلامي، فإننا نقصد تلك التجمعات والتنظيمات التي قامت من أجل إسقاط الأنظمة الطاغوتية

---

[١] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ١٨، نسخة رقمية.

[٢] حوار مع الشيخ أبي مصعب الزرقاوي رحمه الله، أجرى الحوار القسم الإعلامي لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، مؤرخ بـ ١٤٢٧ هـ، نسخة رقمية.

[٣] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٣٢، نسخة رقمية.

[٤] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٢٥، نسخة رقمية.

[٥] حكم الإنتماء إلى جماعة عاملة لدين الله تعالى، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

الكافرة في بلاد الردة وإحياء الحكومة الإسلامية التي تقوم على تجميع الأمة تحت راية الخلافة الإسلامية"[١].

ثم بعد ذلك يستمر أبو قتادة في دفاعه العنيف الجارح عن الدولة المنشودة وبالرد على من قال أن قيام دولة الخلافة الإسلامية ليست لازمة أو ضرورية وخصوصاً بعد سقوطها في تركيا القرن الماضي. ولن يدخر أبو قتادة أي لفظ في سبيل هذا الشق الأول من قضية الدولة الإسلامية التي يحلم بها. فهو يقول رداً على هؤلاء:

"رأينا من هؤلاء القوم الجهلة تطوراً خطيراً لهذه النظرة، وهي أنهم جعلوا ينظرون إلى دولة الإسلام، الجماعة الكبرى، كشيء لا أهمية له ولا قيمة للبحث فيه. وسمعنا عجباً وهو قولهم أن البحث في مسألة الإمامة والاهتمام بها هو من شأن المعتزلة والشيعة، أي أن الباحثين عن تحقيق دولة الإسلام فيهم شبه اعتزالية وشيعية. وهؤلاء القوم قد علت أصواتهم وملأت الفضاء، وتلبسوا لبوس العلم والحكمة والسلفية. وأخيراً قام رجل جهول ظلوم في إحدى المراكز الإسلامية في أوروبا وأفرغ قيح فكره وصديد جهله حين أعلن للناس أن شأن دولة الإسلام ليس بهذه الأهمية التي ينظر إليها بعضهم، بل هي، إن وسعنا الأفق وأكثرنا القول، لا يعدو أن يكون أمرها مستحباً، إن وجدت فبها ونعمت وإلا فغيابها لا يضرنا شيئاً. وكأن هذا المنفلت من المصحة العقلية يرى نفسه يستطيع أن يقوم بأعمال الإسلام وفرائضه وأحكامه دون أن يستظل بدولة إسلامية. والغريب أن مثل هذه العاهات هي التي تنشر في الناس فكرة أن لا جهاد إلا تحت راية إمام مُمَكّن، وأن أمر الجهاد لا يعقده إلا إمام العامة وخليفة المسلمين. ولا ندري كيف نستطيع أن نفهم مثل هذه الأحاجي الغريبة التي تطل علينا برأسها مرة بعد مرة وكأننا أمام سيرك مهرجين لا قادة فكر ولا حملة راية. وقد نقم علينا بعض ممن لهم موقع الحب في القلوب أن لم نخفف العبارة ونلطف الردود، ولكن، والله، لا نستطيع أن نناقش هؤلاء النوكى مناقشة العقلاء ولا نباحثهم مباحثة الدارسين، لأنهم أشبه بالمهرجين منهم بأهل العقل والدراية. فهم دائرون ضربة لازب بين غرضين، إما النفاق والعمالة والجاسوسية، وأما الجهل والغباء والبلاهة، فإن نثبت لهم الصفة الثانية فهو أخف وأيسر" أليس كذلك؟"[٢].

بعد هذا يأتي دور الشق الثاني وهو بيان شكل هذه الدولة وصورتها. فما هو شكل الدولة التي يسعى إليها أبو قتادة ويدعو ويستقتل، كتابة فقط، في سبيل قيامها؟

---

[١] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٣٥، نسخة رقمية.

[٢] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٢٥، نسخة رقمية.

لقد تعرض أبو قتادة في مقالة كاملة إلى مفهومه فيما يتعلق بصورة هذه الدولة. وفي الحقيقة إن أي محاولة لتجزئة هذه المقالة ما هو إلا هضم لحقها في تصوير شكل هذه الدولة التي يسميها إسلامية. ولذلك سوف أنقل هذه المقالة هنا، مع الاختصار قدر المستطاع لكل ما يتعلق بالشرح المسهب فيها، لأنها تعبر عن ذاتها من دون الحاجة إلى أية محاولة للتعليق والشرح. يقول أبو قتادة:

"الدولة المنشودة التي ستقوم عن طريق الجهاد، هي الدولة الوحيدة التي تملك الشرعية. وهي الدولة التي ستعبر بحق عن حقيقة هذا الدين، وذلك للأسباب التّالية. كثير من أهل العقل حينما يفكرون بالدولة الإسلامية المقبلة، فإنهم يصورونها، أو يتصورونها على شكل الدولة المعاصرة العلمانية، بكل ما فيها من هياكل ومؤسسات، وإنما يجعلونها إسلامية ببث بعض الألوان الباهتة على هذه الهياكل ليتم صبغها بصبغة إسلامية. وعلى ضوء هذا التفكير فإنهم يجابهون بمجموعة من الأسئلة الحرجة عن صورة الدولة الإسلامية. هذه الأسئلة التي تدفعهم لتقديم التنازلات الفقهية، وذلك بالبحث عن الآراء الشاذة للفقهاء لتلائم صورة الدولة المعاصرة. وهذه المسائل تبدأ من عقيدة الدّولة إلى أصغر شيء فيها".

"يسألونهم عن الديموقراطية والتعددية الحزبية. ومهما لف مشايخنا أو داروا فإنهم ولا شك أمام خيارين. أولاهما، الخروج من الإسلام وذلك بالفتوى أن الدولة الإسلامية تجيز التعددية الحزبية، لأن التعددية الحزبية تعني جواز الأحزاب الكافرة والمرتدة. هذه الأحزاب التي سيسمح لها أن تمارس نشاطات الدعوة إلى الكفر والشرك، وهي التي سيسمح لها كذلك بالبلوغ إلى الحكم. وحيث أجاز الشيخ هذا الفعل فإنه جدير بلفظ (كافر ومرتد) (...) وأنا والله يأخذني العجب من هذه الآراء والدلائل، لا لضعفها ولكن لقلة حياء أصحابها. ولا أدري عن هؤلاء المشايخ أينظرون إلى المرآة كل يوم أم لا؟ لأني أجزم أن الذي فوق أكتافهم ليس شيئاً يسمى العقل، بل هو شيء آخر يوجد عند بعض خلق الله تعالى".

"سيسألون عن المرأة وحريتها الشخصية وعن الأقليات الدينية وعن الموسيقى وعن علاقة حسن الجوار مع الدول الأخرى وعن بقائهم تحت حكم الأمم المتحدة وأسئلة أخرى لا تنتهي. وهم في الحقيقة على حق في هذه الأسئلة، لأنهم يعرفون ما معنى دولة الإسلام. فهي حاضرة في أذهانهم كدولة بديلة لكل ما هو موجود في هذا العصر، حاضرة في أذهانهم أنها دولة القوة، ودولة الفضيلة، ودولة الدعوة والجهاد، ومن حقهم أن يروا هذه الدولة متناقضة مع كل ما يعيشونه من رذائل ومفاسد. لكن مشايخنا لهم رأي آخر، فقد استطاعوا بكلّ ذكاء أن يلبسوا الكفر إسلاماً، والرّذائل فضائلاً".

"لقد أنزل الله الحديد فيه بأس شديد، والأفكار لا تُحمى إلا بالبأس والحديد. فإذا قامت دولة الإسلام عن طريق الجهاد، ولن تقوم بالجهاد حتى تحرق كل الرذائل في طريقها. فالجهاد هو النار التي ستقضي على كل بذور الشر في مجتمعنا. فإذا قامت الدولة بالحرب والقتال، فليس من حق أحد أن يطالب في رسم معالم دولتنا ومجتمعنا. وحينئذ سيحكم الإسلام الذي نعرفه، لا الإسلام الهجين الدخيل".

"خلال مرحلة الجهاد ستطهر الأرض من غربان الشر وأبوام الرذيلة. ستلاحق هذه المسوخ التي تسمى كذباً وزوراً بالمفكرين. وسيصفّى الرتل تلو الرتل: العلمانيون والشيوعيون والبعثيون والقوميون وتجار الأفكار الوافدة. نعم نحن نعرف أننا لن نصل حتى نعبد الطريق بجماجم هؤلاء النوكى. وليقل العالم أننا برابرة، فنحن كذلك لأن البربر هم في عرف هذا العصر أنهم الذين يدافعون عن حقوقهم، ويطالبون بحقهم في الحياة (وللذكر فإنه لا يجوز للمسلم أن ينبز أخاه بالبربري، لأن البربر هي قبائل مسلمة، وهذا من التنابز بالألقاب ومن أخلاق الجاهلية). وسيقولون عنا أنتم أعداء الحضارة. نعم نحن أعداء حضارة الشيطان، وقتلة رموزها ورجالها. وسيقولون عنا إرهابيون. نعم نحن كذلك، لأن الشر لا يخنس إلا بالسيف والنار. أما هؤلاء المشايخ الذين يتحللون من كل فضيلة مخافة الاتهام بالعنف والإرهاب والدكتاتورية. فلن يرضى عنهم اليهود ولا النصارى، حتى يخلعوا اسم الإسلام كذلك".

"خلال مرحلة الجهاد ستقطف رؤوس الصحفيين المفسدين في الأرض. فنحن لسنا بحاجة إلى سحرة فرعون، وليسمينا الناس أعداء الفكر والرأي، فنحن رأينا من حرية قوانينهم ما تشيب منه ألعبانين[1] (...) نعم، سنقيم دولة الإسلام إن شاء الله بالحديد والنار، لأنهما هما سنة الله في تنقية الذهب مما يعلق فيه من الشوائب والأزبال"[2].

هذا هو شكل الدولة التي يسعى أبو قتادة إلى تكوينها تحت راية الجهاد. ويالها من دولة. بل هو يزيدنا شرحاً في مكان آخر عن دولته هذه والطريق إليها:

"إننا حين نصل إلى التمكين مروراً بالنكاية، نكون بفضل الله تعالى قد نظفنا الطريق من كل أوساخها وقاذوراتها (ليس كل الأوساخ والقاذورات، بل رؤوسها إن شاء الله تعالى) بشوكة النكاية المتكررة. يترقى الحق في نفوسنا ويتجذر، وتذهب زهومة الأفكار الفاسدة، ويتجذر بغضنا للباطل وبغض الباطل لنا. وبشوكة النكاية نقطف الرؤوس التي حان قطافها، فلسنا مستعدين بتاتاً لنقاش سفسطائي تفوح منه رائحة الهوى والشرك. ولسنا مستعدين أبداً لحوار يبتسم خصومنا لنا فيه فنظن فيهم

---

[1] كذا هي الكلمة في كل النسخ المتوفرة لي من هذه المقالة.

[2] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٤٤، نسخة رقمية.

خيراً، فيدفعنا هذا الظن إلى تقسيمات ما أنزل الله بها من سلطان. ولسنا مستعدين، ونحن نمارس شوكة النكاية، إلى التحالفات الشركية الباطلة (...) خلال شوكة النكاية نتعلم كيف لا نخاف من الدم، وكيف نُتقن الذبح، وكيف نتقن اقتحام الحصون المنيعة (...) ومن خلال شوكة النكاية نتصفى ونتربى، ومن خلالها نجهز لمن بقي منا حقائب الدخول على الوزارات. فإذا وصلنا إلى التمكين من خلال شوكة النكاية لن نضطر إلى إعلان الحرب على جيراننا، لأننا سنكون في حالة حرب حقيقية لا قيمة فيها للإعلان. إذا وصلنا إلى التمكين من خلال شوكة النكاية لن نكون مضطرين إلى احترام آراء التعددية السياسية ولا الأحزاب الأخرى لأنه لا وجود لها. لقد واريناها التراب قبل قليل، أو رميناها في قليب بدر (...) والوصول إلى التمكين من خلال شوكة النكاية المتكررة لن يجعل همنا إرضاء الناس بتأمين السكن والخبز والعمل لهم، ولسنا محتاجين إلى أخذ رضاهم فيمن يحكم أو بما يحكم. سيحكمهم أميرنا شاءوا أم أبوا، وسنحكمهم بالإسلام، ومن رفع رأسه قطعناها"[1].

وتلك كانت نهاية المقالة، وبها تتبين لنا صورة الدولة "الإسلامية" التي يسعى إليها هؤلاء. فالدولة عندهم لا تقوم حول "الإنسان"، بل هي لا تهتم أصلاً بأي إنسان، ولكنها تقوم حول عدة أشخاص فقط، يتصورون سلطة مطلقة قد منحها الله لهم من خلال فهمهم للنص المقدس. وليس هناك مجال للنقاش، ولا الحوار، ولا الاعتراض. ولا مجال لاقتصاد إلا اقتصاد الخليفة وبيت المال، ولا مجال للمجتمع إلا المجتمع الذكوري الأبوي المطلق، ولا مجال للسياسة إلا سياسة السيف والجزية. وأي مجتمع يتجرأ فيه أناسه على الاعتراض أو الرفض أو حتى محاولة النقاش الذي ربما يوحي بعدم القناعة وأبو قتادة قد كتب لهم في دستور دولته التي يحيا بها هؤلاء:

"إن النفوس البشرية لا ترتدع بالكلمة، ولنقل إن الكثير منها لا يرتدع بالكلمة وهو الأصل في النفوس. وأنه لا بد أن يشارك الكلمة الحسنة التي تقنع العقل بالصواب أن يكون معها عصاً تردع النفس الراغبة في الشر. لأن الإنسان قد يقتنع بالحق ويعلمه ويدركه، ولكن يمنعه من اتباعه هوى النفس وشهواتها. فلابد من علاج القسمين، الفكر والنفس. فالفكر يعالج بالموعظة والذكرى والمجادلة، والنفس ترتدع بالعصا والسيف والرهبة من العقاب. وهذا هو الصواب في التربية"[2].

وبهذا يكون أبو قتادة قد وضع التصور الكامل لدولته نظرياً، ولم يبقَ إلا تنظير "العمل" من لندن ليبعثه إلى "المجاهدين" في أنحاء المعمورة. وخلاصة هذا التنظير هو

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٦٦، نسخة رقمية.

[2] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٥٤، نسخة رقمية.

الجهاد. وكل ما سوف يكتبه أبو قتادة في مسألة العمل سوف يتعلق بالجهاد وقضاياه وتفجيراته وضحاياه. والمدخل لهذا الجهاد، وكما هو الحال عند غيره، يجب أن يدور أولاً حول تبرير القتال داخل المجتمعات الإسلامية بدلاً من تحويل الجهاد نحو العدو الخارجي الذي يحتل الأرض ويهلك الحرث وينتهك العرض. فإذا فرغ "المجاهدون" من هذا المحور، هان ما سواه. في البداية يؤكد أبو قتادة لمجاهديه هذا:

"حركات الجهاد السلفي تقاتل في بلاد الردة تحت راية واضحة، وكذلك تصف العدو وصفاً واضحاً. فهي تصف هذه الطوائف المعادية أنها طوائف ردة وكفر لأنها اجتمعت بقوة وشوكة على أمر مُكفّر، أجمعت على كفره ملة الإسلام. فنوع قتال هؤلاء الخصوم، وجنس هذا القتال، أنه قتال المرتدين. وهذا القتال له أحكامه الخاصة التي تجتمع وتفترق عن قتال الكفار الأصليين. وحين تقاتل هذه الطوائف السلفية المجاهدة تحت هذه الراية، فإنها لا تفرق في هذا القتال بين مرتد (دكتاتور) متسلط، وبين مرتد (ديموقراطي) سلمي (...) فكلاهما في منهج هذه الجماعات السلفية المجاهدة في الحكم سواء، وأنهما مرتدان، وليس لهما إلا السيف. وبالتالي لا حوار، ولا هدنة، ولا أمان، ولا عقود، لأن هذه هي الأحكام الشرعية المستقرة في قتال المرتدين"[1].

ثم بعد ذلك يؤكد لهم أن دار الإسلام (الدول الإسلامية) قد انقلبت إلى ديار كفر:

"إن الديار التي يعيشها المسلمون، وكانت قبلُ دار إسلام وأمان، قد انقلبت إلى دار كفر وردة، لأنها حُكمت من قبل المرتدين، ولأن الكفر قد بسط سلطانه عليها من خلال أحكامه ودساتيره"[2].

ثم بعد ذلك يبدأ في تصنيف الناس داخل ديار الكفر:

"وأما أقسام الناس في هذه الديار فهم: مسلمون، وهؤلاء من علم إسلامه واشتهر، أو من قام بأعمال الإسلام الدالة عليه كتشهده أو صلاته أو تسميته على الذبيحة (...) كفار أصليون أو مرتدون، فالأصليون كالنصارى واليهود والمجوس وغيرهم، والمرتدون من دان من المسلمين بغير دين الإسلام كالبعثية والعلمانية والشيوعية وغيرها، أو من أتى بناقض من نواقض التوحيد"[3].

ثم يأتي إلى مسألة مهمة. فهو حين يقول طائفة كفر أو طائفة ردة، يحتاج إلى تعريف دقيق لما يعنيه لفظ (طائفة). إذ أن أحكام وحدود الكفر والردة التي يريد أبو قتادة

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٦٧، نسخة رقمية.

[2] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٣٦، نسخة رقمية.

[3] المصدر السابق.

تطبيقها عليهم تحتاج أولاً أن يحدد مَن هم المقصودون حتى يعرف "المجاهدون" عن مَن بالضبط هو يتحدث. ولذلك كان عليه أن يتطرق إلى مفهوم لفظ (الطائفة):

"معرفة الطائفة يُعرف من خلال معرفتنا علة الردة الحاصلة. فالردة سببها هو توسيد حق الألوهية والحاكمية لغير صاحبها الحق، وهو ربّ العالمين. فهذه هي علة الردة في هذه الطوائف، مع أن كثيراً من الطوائف في هذه المجتمعات قد ارتدت لغير هذا السبب، كالشيوعيين والعلمانيين وتاركي الصلاة، وعبّاد القبور. ولكننا هنا نتكلم عن الطائفة المالكة للشوكة والقوة والمنعة. فعلة كفر هؤلاء الذي اجتمعوا من أجله وتمالوا عليه هو التشريع، فالمشرع الباطل ومقنن هذا التشريع والحاكم به وحاميه والداعي له ومزينه هم الذين نطلق عليهم (طائفة الردة)"[١].

فكل صاحب ايديولوجية فكرية غير ما هو عليه أبو قتادة، وكل عضو بالبرلمان (مُشرع)، وكل من شارك في نقاشه وتنقيحه وتعديله وصياغته (مقنن هذا التشريع)، وكل حاكم به وقاض (حكام وقضاة)، وكل أفراد الجيش والشرطة والحرس (حاميه)، وكل من دعا له أو زينه للناس من صحفيين وكتاب ونشطاء سياسيين، هؤلاء كلهم يطلق عليهم أبو قتادة (طائفة الردة).

وبعد أن أشبع تلك المحاور شرحاً، بدأ يبين للناس السبب في تقديم قتال المرتدين في بلاد الإسلام على الكفار الأصليين المحتلين للديار الإسلامية والذين يعيثون فيها قتلاً وتخريباً. فهو يبتدئ بالتأكيد على أن "حكم المرتد في ديننا، كما هو شأن هؤلاء الحكام، أغلظ وأشد من حكم الكافر الأصلي"[٢]، وبالكافر الأصلي يقصد اليهود والنصارى وكل شخص على غير دين الإسلام. ويشرح هذه الغلظة بأن "حُكم قتال المرتدين أشد من حكم قتال الكفّار الأصليين"[٣]، ثم يعود ويكرر شارحاً "المرتد أحكامه في القتال أشد من الكافر الأصلي، وكذلك لا يجوز مصالحة ومهادنة وأمان المرتدين، ويجوز مصالحة ومهادنة وموادعة الكفار الأصليين"[٤]. ويكرر مرة أخرى وبصور أكثر وضوحاً "أحكام قتال المرتدين أشد من أحكام قتال الكفَار الأصليين. ولما علمنا أن حكام بلادنا مرتدون، فلا يجوز مصالحة أحد منهم أو مسالمته

---

[١] المصدر السابق.

[٢] لماذا الجهاد، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[٣] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٩١، نسخة رقمية.

[٤] المصدر السابق.

أو مهادنته تحت دعوى المصلحة، أي أنه لا يجوز لجماعات الجهاد أن تداهن أحداً من هؤلاء المرتدين أو تسالمه أو تتعاون معه في قتالها لطائفة الكفر في بلدها"[1].

وبعد هذا البيان أعلاه، وبعد أن أقسم لقرائه "والله إن قتال هؤلاء المرتدين أحب وأفضل من قتال اليهود"[2]، وبعد أن أكد لهم أن "الجهاد في سبيل الله تعالى فهو ضد المرتدين قبل غيرهم لأن رأس المال مقدم على الربح وتحقيق الزيادة"[3]، شرع أبو قتادة في تعداد أسباب تقديم القتال داخل الدول الإسلامية قبل غيرها من الدول الكافرة أو الدول المحتلة من جانبهم. فأكد لقرائه أولاً أن السبب هو لأنهم "أقرب إلينا من غيرهم"[4]، وبالإضافة إلى أن قتالهم أولى من الكافر الأصلي فإنه يعتبر قتالهم من نوع (جهاد الدفع) الذي يدفع فيه المسلمون عدواً غزا أرضهم[5]. وفي هذه النقطة الأخيرة بالذات، يُسهب أبو قتادة ليؤديه شرحه إلى أن قتال هؤلاء الحكام فرض عين على كل مسلم ومسلمة. يقول "فتسلط المرتدين على بلاد المسلمين هو من جنس دخول الكفرة بشوكتهم بلاد المسلمين، لأن مناطه مناطه، فقتالهم فرض عين حتى يظهر دين الله، وتُحمى البيضة، وتحفظ الحوزة، ويخزى العدو"[6]. وفرض العين هذا في قتال (جهاد الدفع)، أي ضد الدولة ومؤسساتها، يخصص له أبو قتادة مقالاً لبيان وجوب "جهادهم"، فيقول فيه:

"فإذا تبين لنا أن هذه الطوائف هي طوائف ردة وكفر، وجب على المسلمين جميعاً، وجوب جهاد الدفع، أن يقاتلوا هذه الطوائف حتى تزول أو تعود إلى الإسلام. وحكم قتال هذه الطوائف هو حكم قتال الدفع، وهو فرض عين، ولا شرط لوجوبه سوى القدرة. فإذا عدمت القدرة وجب الإعداد. فليس هناك من حال تجيز للمسلم أن يخرج عن هذه الأحكام، جهاد الطائفة أو الإعداد لهذا الجهاد، مع التنبيه أن القدرة هي شرط وجوب لا شرط صحة. فمن قاتلهم وقد أيقن بهلاكه وعدم حصول الغلبة فهو مجاهد مأجور غير مأزور. فإن عدمت القدرة على الإعداد وجبت الهجرة، فإن عدم القدرة عليها وجبت العزلة"[7].

---

[1] المصدر السابق.

[2] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٤٩، نسخة رقمية.

[3] لماذا الجهاد، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[4] معالم الطائفة المنصورة في عقر دار المؤمنين، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[5] المصدر السابق.

[6] المصدر السابق.

[7] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٣٦، نسخة رقمية.

ويبدو أن أبا قتادة قد طور موقفه هذا. إذ أنه بعد أن كان يدعو إلى تقديم قتال الدولة ومؤسساتها في الدول الإسلامية على ما سواها من المحتلين وبلاد الكفر والشرك كما يسميهم، أصبح الآن يدعو إلى حرب شاملة تضم الداخل والخارج معاً. ففي هذا الصدد يقول أبو قتادة في مقابلة له مع أحد الصحف "في الحقيقة أنا كنت ممن يدعو للتفرغ لعدونا الداخلي، أي طوائف الردة الحاكمة، لكن توضح اخيراً أن الفصل بين المرتد والكافر الأصلي على أرض الواقع أمر ذهني فقط، لا وجود له على أرض الواقع"[1]. وقال في مكان آخر "ثم مَن هو الذي يستطيع اليوم أن يفرق بين طوائف المرتدين وطوائف الكفار المحاربين، فأنت تعلم أنه لا قوة للمرتدين إلا بقوة اليهود والنصارى وكذلك العكس"[2].

وضمن هذا الخط الذي يتخذه أبو قتادة، حذّر أتباعه من الدخول في أي نوع من أنواع التحالفات مع "قوى الجاهلية المعاصرة". فلا هدنة، ولا مصالحة، ولا تحالف مع أي مرتد كان، ولكنه في الطرف المقابل يجيز أبو قتادة أن تهادن الجماعات المسلحة الكفار الأصليين (يهود، نصارى، مشركين) وتصالحهم وتعقد معهم الاتفاقات[3]. فضمن تحذير أبو قتادة من هذه التحالفات يقول:

"إن من أخطر ما وقعت به الحركات الإسلامية المعاصرة على اختلاف توجهاتها ورؤاها هو الدخول في التحالفات مع قوى الجاهلية المعاصرة. وقد بدأت المصيبة منذ أن دخل الفكر القومي إلى مجتمعاتنا متوافقاً مع الهجمة الصليبية الإستعمارية الأخيرة والتي التقت في زمانها مع سقوط دولة الخلافة"[4]. ويقول أيضاً محذراً "يجب عدم الدخول في أحلاف مع من لا يرى المقاصد الحقيقية للجهاد، كمن يرى أن الجهاد لتحقيق دولة قطرية أو يرى جواز التحالف مع المشركين والمرتدين، كما أنه يجب الحذر من ألاعيب أهل البدع وعدم تسليمهم الراية ما استطعنا، فإن التجارب الكثيرة علمت كل عاقل أن هذه التحالفات التي تؤدي إلى ذوبان إخواننا في هذه الطوائف يضر بمقاصد الجهاد في سبيل الله تعالى ولا يؤدي إلى ما قام من أجله الاتحاد والألفة"[5]. ويقول بصورة أكثر وضوحاً "الرايات الجاهلية، أي الشركية الكافرة كالقومية والعلمانية، فهذه

---

[1] حوار للشيخ أبي قتادة الفلسطيني مع جريدة الشرق الأوسط، نسخة رقمية مؤرخة ١٤٢٣ هـ.

[2] قتال المرتدين والكفار والتعاون بين الجماعات، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[3] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٩١، نسخة رقمية (أما مصالحة ومهادنة الكفار الأصليين وعقد عقود الأمان معهم فإن الشارع الحكيم قد أجازه في بعض الظروف كما هو مبسوط في كتب الفقه).

[4] الحركات الإسلامية والتحالفات المعاصرة، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[5] قتال المرتدين والكفار والتعاون بين الجماعات، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

لا يجوز للمسلم أن يتحالف معها ولا أن يعمل معها في أي عمل جهادي. بل هؤلاء هم أولى بالقتال من اليهود ن وخاصة هذه التنظيمات اللعينة التي جرت على أمتنا الويلات والمصائب. ولا يجوز لك أن تحسن الظن بها وإن رفعت راية قتال اليهود، فهؤلاء أخبث من اليهود وأقذر. ولا تغرك هذه الشعارات ولا هذه الدعاوى فرؤساؤهم لا يتورعون عن ارتكاب الجرائم التي لا يفكر بها اليهود والنصارى والمشركون الأصليين"[1].

ثم بعد ذلك يسهب أبو قتادة في اتهام شيوخ الدين في الترويج لهذه التحالفات وذلك لسببين. السبب الأول، عدم فهمهم لدين الله. أما السبب الثاني فهو:

"جهلهم بالواقع. فإن عدم معرفتهم بسبيل المجرمين الذي أمرنا بمعرفته في قوله عز وجل ﴿وكذلك نفصل الآيات ولتستبين سبيل المجرمين﴾[2] هو الذي أوقعهم في هذه التحالفات المقيتة. وذلك أنهم لم يثقوا بما أخبر الله عز وجل به من خبث طوايا الكافرين وسوء مقاصدهم وقذارة قلوبهم، فظنوا لوهلة أنه ربما كُفر الشيطان وأتباعه لعدم وضوح صورة الحق لديهم، وأنه يمكن لهؤلاء الكفار أن يريدوا خيراً لأمة محمد (ص)، ومع أن التجارب توقظ الغافل وتعلم الجاهل إلا أن القوم أبوا أن يتعلموا من التجارب"[3].

ولكن، وبعد هذا كله، برز جانب براغماتي مصلحي في طرحِ أبي قتادة. فبعد هذا النهي الشديد من التحالف، وتوزيع الاتهامات يميناً وشمالاً، ونبز شيوخ الدين المعارضين لمنهج أبي قتادة بالجهل في كل شيء تقريباً، قال أبو قتادة "لكن أن نتعامل معهم من أجل الحصول على العتاد مثلاً أو تعلم ما ينفع أهل الجهاد، فكل هذه الأمور مذكورة على الجواز في كتب السلف"[4].

ولا ينسى أبو قتادة أيضاً تذكير المسلمين بجهلهم في (الأحكام الكونية) والتي تتعلق أيضاً بالتحالفات التي نهى عنها سابقاً. فهو يرى بعض صورها أيضاً من مظاهر الكفر والردة، فيقول شاكياً "إن جزءاً كبيراً من مشكلة المسلمين تعود الى عدم فهمهم للإسلام وغياب الأحكام الشرعية عنهم واختلاط البدعة بالسنة. مع أن الجهل الذي أعنيه هنا ليس الجهل في أحكام الفرد إنما الأحكام المتعلقة بالطوائف والجماعات والديار، أي حكم الله تعالى فيما هو كوني، كحكم الله تعالى في الأمم المتحدة، وحكم الله تعالى بنظام الجنسية، وحكم الله تعالى في الشرعية الدولية، وحكم الله

---

[1] المصدر السابق.

[2] القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية ٥٥

[3] الحركات الإسلامية والتحالفات المعاصرة، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[4] قتال المرتدين والكفار والتعاون بين الجماعات، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

تعالى في الوطنية، وترسيم الحدود، فمثل هذه الاحكام مغيبة والحديث عنها ضعيف"[1].

وضمن هذا السياق، يهاجم أبو قتادة الدول الإسلامية بقوله "وأما الدول التي تزعم أنها لم تكتب قانوناً أو دستوراً وتزعم العمل بالكتاب والسنّة، فيقال لهم، ما أشد كذبكم وتدجيلكم، فإن واقعكم هو واقع الدول التي كتبت دستورها وقانونها، فشَبَهكم بهم هو شبه الغراب بالغراب. ثم زعمتم أنكم لم تجعلوا السلطات بيد الشعب ولم تقولوا أن السيادة لغير الله، فها أنتم الآن كونتم مجلس شورى تغييراً للاسماء فقط، وانضممتم بهذا المجلس إلى اتحاد المجالس الشركية البرلمانية كبقية إخوانكم، ثم ها أنتم تدخلون في كل مؤسسة كافرة، كالجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة وغيرها، ثم كذلك أنتم فرضتم من الدساتير والقوانين الكافرة"[2].

ولكن من أهم صور هذه التحالفات هو القبول في الانخراط في هذه الحكومات المرتدة الكافرة من وجهة نظره. ولهذا السبب هاجم أبو قتادة كل جماعة إسلامية رضيت أن تدخل في هذه الحكومات في الدول الإسلامية ووصفها بأنها "منحرفة"، ثم وجه اهتمامه للهجوم على المبدأ ذاته. يقول أبو قتادة:

"الجماعة المنحرفة تفرز من داخلها مجموعة من الفتاوى التي تلائم الحالة المزرية التي يعيشونها، فهم ضعفاء والطاغوت قوي لا يقاوم. فما هو الفقه الملائم لهذا الوضع؟ فهم يشغلون أنفسهم بالتقيب في طيات الكتب ليتصيدوا فتوى فيها الأخذ برخصة لتكون منهجاً لهذه الجماعة. الرخصة في الفقه الإسلامي هي حالة استثناء وليست أصلاً، لكن هذه الجماعات تصنع من هذا الاستثناء قاعدة، وتجعله ديناً يفرض على الأتباع التزامه، والخروج عليه شذوذ. فانظر إلى تلك الدراسات التي أفرزها هذا الإتجاه المجيزة لهم بالدخول في الوزارات الكافرة. ومع ما في هذه الأدلة من هشاشة، إلا أنها أكثر ما تصلح أن يقال أنها استثناء من الأصل والقاعدة، لكن هذا الاستثناء هو المنهج عند هذه الجماعات، والقاعدة شذوذ"[3].

ويقول أيضاً بعد أن تم سؤاله عن الرخص والاستثناءات التي تجيز للفرد المسلم أن يدخل ضمن وزارات الدول الإسلامية وذلك بعد أن قرأ أحد طلبته الاقتباس أعلاه، فأجاب "كأن الأخ فهم من كلامي أن هناك رخصاً شرعية تجيز للمسلم أن يدخل في الوزارات الكافرة والنظم الجاهلية، وهذا لم يوجد في كلامي قط. لكن بعض

---

[1] العولمة وسرايا الجهاد، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[2] لماذا الجهاد، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[3] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ١، نسخة رقمية.

الدارسين احتج بكلمات موهمة لشيخ الإسلام ابن تيمية ولسلطان العلماء العز بن عبد السلام، وفيها أنه يجوز تولي الولايات الدينية في بعض الحكومات الكافرة التي تغلبت على بلاد الإسلام، لأن ترك هذا التولي يؤدي إلى مفاسد وهي عدم إقامة بعض الحق الذي يفوت بتركه (...) وكأن الأخ لم ينتبه إلى قولي (ومع ما في هذه الأدلة من هشاشة). فقد بينت رأيي، وأن أدلة هؤلاء القوم هي أدلة ضعيفة لا تصلح لصحة ما ذهبوا إليه، وخاصة في أوضاعنا الحالية"[1]. ويقول أيضاً في مكان آخر متهكماً "نعم يوجد ممن ملأ الدنيا جعجعة بوجوب تحكيم الإسلام، أنه هو الحل. نعم، يوجد الآلاف من هؤلاء، لكنا كنا نتمنى ألا يتكلم هؤلاء المخادعون لأنهم تحدثوا عن وجوب تحكيم الشريعة، وصرخوا بملء أفواههم بذلك أمام الناس، لكنهم دخلوا في وزارات الحكم بغير ما انزل الله من باب آخر. وقالوا للناس عن وجوب الشورى وتحدثوا عنها حتى بحت أصواتهم، لكنهم صاروا عمداً في المجالس الشركية"[2].

ثم يخرجه هذا التهكم إلى حدود الغضب فيقول "ولم يعد المسلم العادي إلا ألعوبة بين هذا وهذا. وعامة الخطباء يتجنبون البحث والكلام في الأحكام الشرعية التي تلزم المسلم بموقف محدد من أحداث معاصرة عم بلاؤها الصغير والكبير، وربي عليها المسلمون حتى صارت جزءاً من حياتهم. فمن القليل النادر أن تجد الخطيب الذي يقدّم للناس الأحكام الشرعية التي تُلزمهم بموقف محدد من نوازل الحياة العامة، أو التي تدفعهم إلى حركة شرعية منضبطة. فأين الحديث عن حكم المبدلين لشرع الله؟ وأين الحديث عن وجوب جهادهم قبل جهاد الكفار الأصليين؟ وأين الحديث عن عدم جواز الدخول في وظائف طائفة الردة كالدخول في البرلمانات أو الشرطة؟"[3].

والخلاصة عند أبي قتادة وبصورة واضحة وجلية وشملت معها الجيش والشرطة:

"ومما قاله أئمتنا (إن تكفير الملحدين ضرورية من ضروريات الدين)، وإن من مقتضيات هذه البراءة هو بغضهم وعدم محبتهم وعدم الدخول في طاعتهم. فلا يجوز للمسلم أن يعاونهم أو أن يدخل في أي مؤسسة من مؤسسات نصرتهم وتقويتهم كالجيش والأمن والمخابرات. ومن يدخل من المسلمين في نصرتهم في هذه المؤسسات فإنه معرض لقوله تعالى (ومن يتولّهم منكم فإنه منهم)، وهذا يعرضه إلى ما أوجب الله على المؤمنين من معاداته ومقاتلته"[4]. وأن "الرجل أو الجماعة لا يكون من أهل

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٣، نسخة رقمية.

[2] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ١٧، نسخة رقمية.

[3] المصدر السابق.

[4] لماذا الجهاد، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

الحديث ولا من الطائفة المنصورة وهم يعملون أجراء عند الطواغيت، وليسوا هم الذين يبذلون أشد البذل في المنافحة عنهم وإصباغ الشرعية عليهم"[1]. وقد وصف أبو قتادة في أحد فتاواه الجيش الباكستاني كله وبلا استثناء بأنه "طائفة ردة"[2]. بل إنه نُسب إليه قوله "الحمد لله الذي أحيا فينا سيرة السلف الصالح، فلقد قام أحد إخواننا في الجماعة الإسلامية المسلحة بمنطقة (بوقرة) بذبح أمه وأبيه، لأنهما كانا ينويان تزويج أخته بشرطي"[3].

والحقيقة هي وإن كانت أصول هذا الموقف من الوظائف العامة موجودة أصلاً في أدبيات ابن تيمية وفتاويه ضمن الأدبيات السلفية بشكل عام، إلا أن الموقف السلفي المتطرف قد تعدى بمراحل موقف ابن تيمية نفسه. فابن تيمية يقرر أنه "إذا اجتمع محرمان لا يمكن ترك أعظمهما إلا بفعل أدناهما، لم يكن فعل الأدنى في هذه الحال محرماً في الحقيقة"[4]. ومن هذا المنطلق أجاز ابن تيمية، والذي يستشهد به هؤلاء في كل شاردة وواردة، تولي الوظائف العامة في نفس أوضاع هذه الدول التي يعادونها ويريدون قتل رجالها ونسائها. يقول ابن تيمية "إذا كان المتولي للسلطان العام أو بعض فروعه، كالإمارة والولاية والقضاء ونحو ذلك، إذا كان لا يمكنه أداء واجباته وترك محرماته، ولكن يتعمد ذلك ما لا يفعله غيره قصداً وقدرة، جازت له الولاية وربما وجبت. وذلك لأن الولاية إذا كانت من الواجبات التي يجب تحصيل مصالحها، من جهاد العدو وتقسيم الفيء وإقامة الحدود وأمن السبيل، كان فعلها واجباً. فإذا كان ذلك مستلزماً لتولية بعض ما لا يستحق، وأخذ بعض ما لا يحل، وإعطاء بعض من لا ينبغي، ولا يمكنه ترك ذلك، صار من باب ما لا يتم الواجب أو المستحب إلا به. فيكون واجباً أو مستحباً إذا كانت مفسدته دون مصلحة ذلك الواجب أو المستحب. بل لو كانت الولاية غير واجبة وهي مشتملة على ظلم، ومن تولاها أقام الظلم حتى تولاها شخص قصده بذلك تخفيف الظلم فيها ودفع أكثره باحتمال أيسره، كان ذلك حسناً

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٢٨، نسخة رقمية.

[2] الرد على المجاهدين في الثغور، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[3] استشهد بهذا النص أحد المتحدثين في برنامج الإتجاه المعاكس على قناة الجزيرة وكانت بحضور أبو قتادة ولم ينكرها أو يعترض عليها. ونسب المتحدث المصدر إلى نشرة الأنصار، العدد ١٤٧، بتاريخ ٢ مارس ١٩٩٦. وكانت حلقة الإتجاه المعاكس بتاريخ ٩ مارس ١٩٩٩، وكانت بعنوان الحملة الدولية على الإسلاميين، وقد جمعت بالإضافة إلى أبو قتادة أنس الشابي من تونس وهو متخصص في الشؤون الإسلامية.

[4] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية، الجزء ٢٠، ص ٣٤، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٧

مع هذه النية، وكان فعله لما يفعله من السيئة بنية دفع ما هو أشد منها جيداً"[١]. بل إن ابن تيمية يستشهد على هؤلاء بتولي نبي الله يوسف "خزائن الأرض لملك مصر، بل ومسألته [الفرعون] أن يجعله على خزائن الأرض، وكان هو وقومه كفاراً (...) ولم يكن يوسف يمكنه أن يفعل كل ما يريد وهو ما يراه من دين الله، فإن القوم [يقصد فرعون وأهل مصر] لم يستجيبوا له، لكن فعل الممكن من العدل والإحسان"[٢].

ولكن مع اصرار أبي قتادة على تحريم تقلد الوظائف العامة، برزت مسألة مهمة، وهي مسألة الرزق، وكيفية كسب الناس معاشهم وقُوتهم. وقد طرح أبو قتادة المسألة بهذه الصورة:

"أنا أستغرب من أولئك الذين يدعون الناس للجهاد والقتال في سبيل الله، ثم يطلبون منهم أن يكتسبوا عيشهم من الوظيفة (وهي عبودية ورق القرن العشرين كما سماها العقاد)، أو يطلبون منهم أن يكتسبوا عيشهم بالتجارة التي ستأخذ جل وعامة وقتهم"[٣].

وأنا أجزم عزيزي القارئ بأنك لو توقفت عن القراءة هنا، لتفكر عن الكيفية التي يراها أبو قتادة لكسب المسلمين قوتهم ورزقهم، فإنك لن تصل إلى الوسيلة التي يدعو لها. ولكن، وعلى أية حال، هذا هو رأيه في الوسيلة "الشرعية" للمسلمين:

"على المسلم أن لا يخجل من الحق الذي يملكه أمام ضغط الباطل وتشويهه للحقائق. أيها الاخوة المجاهدون، ظن بعض الجهلة أن قانون الغنيمة والفيء قد تغير هذه الأيام، وهؤلاء كذابون جهلة. فقانون الغنيمة، حيث يسلب العدو من عدوه، مازال قائماً وإلى الآن (...) ثم عرّفونا يا أصحاب المعرفة، أي طريق يعيش المسلم اليوم ليكتسب رزقه ولا يصيب مالاً حراماً؟ وهل ما زال أطيب الطعام وأنقى المال هو مال الغنيمة والفيء؟ إن من العار أن نخجل من حقنا وغيرنا في باطله يتغطرس ويتبجح. وليعلم الجميع أن من صفات الطائفة المنصورة أنها تأكل من مال من أزاغهم الله تعالى، شاء من شاء أو أبى من أبى"[٤]. ويقول أيضاً في موقع آخر "إن من دلائل دخولهم في الطائفة المنصورة أنهم يأكلون ويُرزقون من غنيمة من أزاغه الله تعالى"[٥].

---

[١] المصدر السابق، ص ٣٣ - ٣٤

[٢] المصدر السابق.

[٣] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٢٦، نسخة رقمية.

[٤] المصدر السابق.

[٥] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٢٧، نسخة رقمية.

وكمحاولة استباقية لوصف ما يريد أبو قتادة أن يفعله بأنه نوع من انواع اللصوصية والسرقة وقطع الطريق، فإنه يخاطب مجاهديه بقوله "وليس من المستغرب أبداً أن يرشدنا رسول الله (ص) لهذا الأمر، وفي هذا الموطن الخطير. إذ أنه يقول للطائفة المنصورة إياكم ثم إياكم أن تخجلوا من الحق الذي تعلمونه. وإياكم ثم إياكم أن تضعفوا أمام إرجاف الناس عليكم. سيسميكم الناس لصوصاً، كما سيسمون جهادكم قتلاً وتخريباً، فلو أطعتموهم سيكون للكافرين عليكم قدرة وسبيلا"[1].

أبو قتادة يدعو (الطائفة المنصورة) إلى الإغارة على "من أزاغهم الله" حتى يغنموا منهم الأموال وربما النفوس. ولا تتعجب عزيزي القارئ من كلمة "نفوس"، لأن أبو قتادة عندما أراد أيضاً أن يهيء أذهان من يريد أن ينخرط في هذا "الجهاد" بأن ينبهه بأن الأمر خطير ويحتمل القتل فيه، كتب محذراً "الجهاد ليس هو هذه الخطب الرنانة، وليس هو تلك الكلمات الجميلة، وليس كله غنائم وسبايا"[2]. فالسبايا احتمال وارد جداً، وله دليله في القرآن والسنة عندما يشاء هؤلاء أن يتخذوا الجواري من نساء "من أزاغهم الله". وفي الحقيقة، فإن الأحداث الدموية في الجزائر لا يمكن فهمها تماماً إلا من خلال الشروح والنصوص التي تطوع بها لنا أبو قتادة. فالأمر هناك، بدمويته وفوضويته، لن يتعدى هذا المنهج المطروح هنا. والواقع هو أن فتاوى أبو قتادة تملك تأثيراً من درجة ما على الجماعات السلفية المتطرفة هناك. فمثلاً استندت الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية إلى فتوى لأبي قتادة في تبنيها جواز قتل نساء (زوجات، أمهات، أخوات، بنات) كل الذين يعملون في الجيش وقوات الدرك الجزائرية[3]. وكذلك، فإن قوات الجيش الجزائري عثرت في أحد القرى الجزائرية[4] عند اغارتها على مراكز هذه الجماعات المتطرفة على نص فتوى أخرى لأبي قتادة في جواز القصف الشامل وإن أدى ذلك إلى قتل النساء والصبيان وكذا الشيوخ والرهبان واتلاف الاشجار والحيوان وإن اختلط بهم المسلمون[5].

ففيما يخص الفتوى الأولى، أي جواز قتل نساء الذين يعملون في الجيش والدرك الجزائري، فإن طريقة الاستدلال على جوازها تبين بوضوح المنهج المتعسف الذي يستخدمه هؤلاء لتبرير هذه الأعمال الإجرامية الدموية. فكل ما في الأمر أن أبو قتادة

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٢٦، نسخة رقمية.

[2] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٨٣، نسخة رقمية.

[3] أنظر ملاحق هذا الكتاب.

[4] قرية أولاد علال في سنة ١٩٩٧ م

[5] أنظر ملاحق هذا الكتاب.

استند على حديث للنبي (ص) ورد في صحيح البخاري عن إثنين من الصحابة، الأول هو المسور بن مخرمة، والثاني هو مروان بن الحكم، لإفتاء هؤلاء بجواز قتل نساء وأطفال من يكفرهم هو وجماعته. جاء في حديثهما في البخاري هذه القصة:

"خرج النبي (ص) عام الحديبية في بضع عشرة مائة من أصحابه (...) حتى كان بغدير الأشطاط أتاه عينه [أي جاسوسه على قريش] قال: إن قريشاً جمعوا لك جموعاً وقد جمعوا لك الأحابيش، وهم مقاتلوك وصادوك عن البيت ومانعوك. فقال (ص): أشيروا أيها الناس عليّ، أترون أن أميل إلى عيالهم وذراري هؤلاء الذين يريدون أن يصدونا عن البيت، فإن يأتونا كان الله عز وجل قد قطع عيناً من المشركين، وإلا تركناهم محروبين. قال أبو بكر: يا رسول الله، خرجت عامداً لهذا البيت لا تريد قتل أحد ولا حرب أحد، فتوجه له فمن صدّنا عنه قاتلناه. قال (ص): امضوا على اسم الله"[1].

ورد هذا الحديث في كتاب المغازي من صحيح البخاري. ولكن عندما أراد الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرحه لصحيح البخاري التعليق على سند هذا الحديث، فعل ذلك في (كتاب الشروط) من صحيح البخاري عند كلامه على شروط صلح الحديبية. فقد قال عن سند هذا الحديث أنه (مرسل)، والمرسل في مصطلح الحديث هو الذي سقط منه اسم الصحابي راوي الحديث النبوي من سنده، لأن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم "لم يحضرا القصة"[2]، أي لم يشهدا الواقعة أصلاً. بل إن مروان بن الحكم "لا يصح له سماع من النبي (ص) ولا صحبة"[3]، أي أنه لا يُعتبر صحابياً أصلاً دع عنك إشكالية روايته عن النبي (ص) مباشرة. أما المسور بن مخرمة فيستحيل أن يكون شهد هذه الواقعة لأنه "قدم مع أبيه وهو صغير بعد الفتح [أي فتح مكة]، وكانت هذه القصة قبل ذلك بسنتين"[4]، وأبوه هذا هو مخرمة بن نوفل أحد المؤلفة قلوبهم الذين أسلموا بعد الفتح، وكان النبي (ص) يتقي لسانه وقال عنه مرة (بئس أخو العشيرة)[5].

---

[1] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، دار الفكر، بيروت ١٩٩٨، المجلد ٨، ص٢٢٤- ٢٢٥، حديث رقم٤١٧٨ ورقم ٤١٧٩، كتاب المغازي.

[2] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، دار الفكر، بيروت ١٩٩٨، المجلد ٥، ص٦٥٥، حديث رقم٢٧١١ ورقم ٢٧١٢، كتاب الشروط.

[3] المصدر السابق.

[4] المصدر السابق.

[5] أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، دار المعرفة، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٧، المجلد ٤، ص٩٤. وقد ورد قول النبي (ص) هذا في البخاري ومسلم والترمذي وغيرها من كتب الأحاديث ولكن تم تعمية إسم الرجل. وقد قال النووي شارح صحيح مسلم أن المقصود هو عيينة بن حصن.

أما المسور فقد ولد في مكة بعد الهجرة النبوية بسنتين، فعلى هذا فإنه يوم رأى النبي (ص) مع أبيه مخرمة كان عمره ست سنوات على أكثر تقدير. فهذه الرواية، مع تسليم ورودها في صحيح البخاري، إلا إنها يجب التعامل معها بحذر. بل إن مروان بن الحكم، أحد رواة الحديث في صحيح البخاري، قال عنه الإمام الذهبي في سيره "كان كاتب ابن عمه عثمان [ابن عفان] وإليه الخاتم، فخانه. وأجلبوا بسببه على عثمان، ثم نجا هو. وسار مع طلحة والزبير للطلب بدم عثمان، فقتَلَ طلحة يوم الجمل ونجا، لا نُجِّيَ"[1]، وقال عنه أنه كان يسمى بـ"خيط باطل" وأنه كان يسب علياً على المنبر في المدينة كل يوم جمعة[2]. وكان النبي (ص) قد طرد أباه من المدينة ونفاه إلى الطائف، وبقي مطروداً منها إلى خلافة عثمان. أما المسور بن مخرمة فقال عنه الذهبي أيضاً أن الخوارج كانوا يزورونه ويعتبرونه منهم، وأن معاوية بن أبي سفيان قال له معيراً "ما فعل طعنك على الأئمة؟"[3]. والخوارج يكفرون الناس بالذنب على خلاف باقي طوائف المسلمين بلا استثناء، وانهم ذبحوا عبدالله بن خباب ذبحاً وبقروا بطن أم ولده وهي حامل لاتهامهم إياه بالكفر بسبب امتناعه عن تكفير علي[4]، وأبو قتادة نفسه ينبزهم بأنهم (كلاب النار) ولكنه أفتى هؤلاء بالضبط بما فعله الخوارج بعبدالله وامرأته وجنينها الذي في بطنها. بل إنه حتى على فرض صحة هذا الحديث وأنه لا شبهة فيه، ولنفترض جدلاً مع أبي قتادة أن كل أفراد الجيش والدرك الجزائري هم كفرة مرتدون بسبب دخولهم تحت مصطلح (أعوان الطواغيت) كما يصر هو، ولكن كيف يتأكد ويجزم أبو قتادة على أن نساءهم وأطفالهم أيضاً مرتدون وحلال الدم؟ وما هو سبب ردتهم وكفرهم؟ وأين هو العذر بالجهل وعدم قيام الحجة وصعوبة البلاغ هنا؟ وأي حجة تقوم على طفل؟ أليس الأصل هو الإسلام حتى يثبت العكس؟ وأليس الأصل ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾؟[5] وعلى فرض أن الجواب سوف يكون بأن الزوجة في حال اصرارها على البقاء مع زوجها المرتد يجعلها تقع تحت نفس حكم زوجها، فما هو العذر بالنسبة للأمهات والأخوات والأطفال غير البالغين؟

---

[1] سير أعلام النبلاء، الإمام الذهبي، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٧، المجلد ٥، ص٤

[2] المصدر السابق، ص ٤ - ٥

[3] سير أعلام النبلاء، الإمام الذهبي، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٧، المجلد ٤، ص٤٧٩

[4] تاريخ الطبري، الطبري، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٩٨٨، حوادث سنة ٣٧، المجلد ٣، ص١١٩.

[5] القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية ١٦٤، سورة الإسراء، الآية ١٥، سورة فاطر، الآية ١٨، سورة الزمر، الآية ٧. وكذلك سورة النجم (ألا تزر وازرة وزر أخرى)، ٣٨

ثم لنرجع إلى الحديث نفسه. الحديث هو (مرسل) عن طريق مروان بن الحكم، أي أن مروان لم يقل لنا عن مَنْ من الصحابة أو ربما التابعين سمع هذا الحديث، وبذلك يكون قد انقطع اتصال السند بين النبي (ص) وبين مروان. فلا ضمان أصلاً أن مروان قد سمع هذا الحديث من صحابي، إذ يُحتمل أنه سمع هذا من شخص آخر تابعي لم يحضر القصة أيضاً. والمسور أيضاً لم يسمع هذا من النبي (ص) ولم يقل لنا ممن سمعه، ولكن مشكلة السلفيين أنهم يصرون على أن كل من رأى النبي (ص) مجرد رؤية، فهو صحابي، وعلى هذا فإن حديث المسور هذا أصبح لديهم من مراسيل الصحابة ولا غبار عليه، لأن الصحابة عدول ثقات ولا مشكلة في روايتهم عن بعضهم البعض وإن لم يسموا من أدى إليهم الحديث كما هو الحال في (عنعنات)[1] أبي هريرة مثلاً. وهذا الموقف كما هو واضح هنا لكل ذي نظر وإنصاف بأنه موقف متعسف يغض النظر عمداً عن مشكلة خطيرة في اعتماد مثل هذه الأحاديث على أنها صحيحة وقد قالها النبي (ص). ومع الأخذ بعين الاعتبار أن مروان على الأخص ومعه المسور أيضاً لم يكونا ليحدّثا بأحاديث النبي (ص) والصحابة متوافرون أيام حياتهم، فالاحتمال الأرجح أن هذا الحديث قد تمت روايته أيام معاوية بن أبي سفيان على أقرب تقدير إنْ لم يكن بعد وفاته وخروج ابن الزبير بعد قتل الحسين بن علي. فالحديث هذا تمت روايته بعد حادثة الحديبية بخمسين سنة على أقرب تقدير، إن لم يكن أكثر. ومع الأخذ بعين الاعتبار كل إشكاليات نقل الحديث التي تعرضنا لها في المدخل لهذا الفصل، فإن هذا الحديث يجب أن يقف فيه كل منصف.

ولكن هذا ليس كل شيء. فإذا انطلقنا من أن هذا الحديث هو حديث (مرسل) حتى وإن أتى من طريق المسور بن مخرمة الذيَ كان عمره ست سنوات عند لقاء النبي (ص) بعد الفتح وأن اعتباره من الصحابة فيه شيء من التعسف في التعريف[2] حتى وإن برز الاعتراض التقليدي بعبدالله بن العباس وعبدالله بن الزبير والنعمان بن بشير، ولأنه لم يروِ هذا الخبر غير مروان والمسور من الصحابة على كثرتهم في صلح الحديبية، ولأنه أيضاً لم يعمل أي من الخلفاء الراشدين ابداً بمحتوى هذا الخبر، لا من قريب ولا من بعيد على كثرة الحروب والغزوات والفتوحات التي تمت أيام الخلفاء الراشدين، فإذا انطلقنا بسبب هذا كله بأن الحديث هو حديث مُرسل، فإننا سوف نصطدم بإشكاليات من نوع آخر في الاستدلال بهذا الحديث. فموقف "أكثر الأئمة من حفّاظ

[1] العنعنة هو عندما يقول الصحابي (عن رسول الله) في روايته للحديث، أي أنه لم يصرح للمستمع بأنه قد سمع هذا الحديث شخصياً من النبي (ص).

[2] أنظر المدخل إلى هذا الفصل.

الحديث ونُقّاد الأثر" هو أن الحديث المرسل "ضعيف، يُرَد ولا يجب العمل به"[١] وإن خالفهم في ذلك آخرون، وأن حجة من رفض قبول الحديث المرسل هو "جهل من روى عنه إلى رسول الله (ص) وعدم تسميته"، ولأن إذا كانت الرواية عن الرجل المجهول الحال مردودة فمن باب أولى أن نردها عن من لا يُسمّى أصلاً[٢]. وأنه "قد صح أن التابعين أو كثيراً منهم رووا عن الضعيف وغير الضعيف"، ولذلك فإن التابعي عندما يقول حديثاً مرسلاً فإنه يمكن "أن يكون سمعه ممن يجوز قبول نقله وممن لا يجوز، ولابد من معرفة عدالة الناقل"[٣].

كل هذا لم يشفع عند أبي قتادة لأن يمتنع عن هذه الفتوى والتي امتنع عنها كل السلف الصالح، من أولهم إلى آخرهم وبلا استثناء، والذي يدعي انتماؤه لهم، بل على العكس. فمع اجماع فقهاء المسلمين على منع تعمد قتل النساء والأطفال إذا لم يقاتلوا، هذا ما جاء في هذه الفتوى بعد أن تكلم في اباحتها:

"ففى الحديث جواز اتخاذ الذرية والنساء وسيله ضغط على المشركين لتوهين أمرهم وتفريق جمعهم، فإن النبى (ص) أراد الهجوم على النساء والذرية حتى يفرق الحلفاء من حول قريش. بهذا يتبين أن ما فعلته الجماعة الاسلاميه المسلحة من تهديد ذرية ونساء المرتدين بالقتل من اجل تخفيف وطأتهم على النساء المساجين والإخوان هو عمل شرعي لا شبهة فيه"[٤].

ونفس تلك الأسئلة التي طرحناها أعلاه تنطبق على فتواه الثانية للجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر والتي وُجدت في قرية أولاد علال هناك[٥]. بل هو يكرر موقفه هذا حتى في الرسائل التي يوجهها إلى كل مكان في هذا العالم عن طريق الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) إذ يقول محللاً الهجوم على أي موقع حتى مع احتمال وجود من هو معصوم الدم ولا يجوز قتله "وأما ضرب مواقع معينة مع التخوف من وجود معصوم

---

[١] مقدمة تحقيق كتاب (المراسيل)، أبو داود السجستاني، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٩٨. وقد نسب الاقتباس أعلاه إلى الإمام النووي في كتاب التقريب.

[٢] المصدر السابق.

[٣] المصدر السابق.

[٤] أنظر ملاحق هذا الكتاب.

[٥] أنظر ملاحق هذا الكتاب.

الدم فهذا من تلبيس إبليس وبعض الكهنة، فلا يمنع أحد من أهل العلم هذا النوع من الاختلاط القائم على التجوز العقلي أو الاحتمال اليسير"[1].

والغريب العجيب أن أبا قتادة اشتكى في أحد رسائله قائلاً "هذا العالم المحكوم بالشر والضلال والكفر، وأحكم فيه الكفر كل المنافذ لئلا يُخترق أو يُحارب، واستخدم أقسى درجات العنف والقتل ضدنا"[2]. بل الأغرب والأعجب، وبعد أن يجيز قتل النساء والأطفال وتدمير المنشآت بل وقتل البهائم أيضاً، أن يكتب أبو قتادة هذا:

"قد يقتنص بعضهم حادثة أو حوادث من ممارسات المجاهدين غير المنضبطة ليتخذها ذريعة على قوله. فإنه قد يقع بعض المجاهدين في بعض الأخطاء الشرعية، وهذا أمر يقع في كل التجمعات، حتى التجمع من أجل صلاة الجماعة، فيسارع هؤلاء المنفلتون من المصحات العقلية في تضخيم الحدث وتسويقه بين الناس وإشاعته عن المجاهدين حتى ينفر الناس منهم. وليدللوا بهذا الحدث أو الحوادث على صواب رأيهم أن الأمة لم تبلغ بعد المرحلة التي ينبغي أن تجاهد عندها"[3].

ولا يقف أبو قتادة عند هذا الحد، فهو يجيز قتل السياح الأجانب حتى وإن أخذ هؤلاء تأشيرات زيارة من الحكومات القائمة، فهو يعتبر أن الأمان الذي يعطيه مرتد لكافر لا قيمة له[4]. ثم يكتب بعد ذلك في مقالة لاحقة أن "الخارج عن هذه الجماعات المجاهدة واقع لا شك في إثم ووزر لتقصيره في العمل في إدراك هذه العمد والإعانة على إحيائها وتنميتها"[5].

وهو أيضاً يكفّر كل من يناظر الجماعات السلفية المتطرفة من قوى الأمن والشرطة والجيش، فيقول "هؤلاء الذين يتخصصون بالتعامل مع الجماعات الإسلامية من قوى الأمن في طوائف الردة، حيث يدرسون الشريعة دراسة مستوعبة ثم يحفظون منها أكثر من الذين يتخرجون من المعاهد العلمية كالأزهر أو كليات الشريعة. وهم يفعلون ذلك من أجل مناظرة الإخوة خلال التحقيق معهم، فلا أدري ما هو المانع الذي يمنع إلحاق وصف الكفر بهم عيناً، وقد يتحقق البيان وينتشر، فتتمايز الصفوف، فيعلم كل جندي إنما هو يدافع عن أنظمة الكفر ضد جند الإسلام كما حصل في

[1] الرد على المجاهدين في الثغور، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[2] العولمة وسرايا الجهاد، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[3] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ١٢، نسخة رقمية.

[4] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٣٩، نسخة رقمية.

[5] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٤١، نسخة رقمية.

أفغانستان وكما هو الآن واقع في الجزائر، هذا حسب علمي، فالقول بعدم تكفير أعيان الجند هي مماحكة"[1].

ويكفّر أيضاً كل من خاطب بالتعظيم أي رئيس دولة كافر أو مرتد، وليس هذا فقط، بل يجب قتاله أيضاً. يقول أبو قتادة "فجماعة يمثلها رجل خاطب رئيس[2] الدول المرتدة باسم التعظيم تفويهاً وإقراراً بحكمه لأنه اختير من قبل الشعب، وجماعة ترى أن الصراع في بلدها هو صراع للعودة إلى المسار الانتخابي الذي أوصل بعض رجالهم إلى قبة البرلمان، فهل تسمى هذه الجماعة بأنها جماعة إسلامية مجاهدة أم أنها جماعة بدعية وبدعتها مكفّرة ومُخرجة من الملة؟ اللهم إنها جماعة تقاتل مقاتلة الكفار والممتنعين عن الشريعة"[3].

ثم يهدد المسلمين ويحذرهم "وليعلم المسلمون أن السكوت عن هؤلاء الحكام المبدلين لشريعة الرحمن قد جر على أمتنا الويلات والمصائب والبلايا، إذ جعل الكثير من المسلمين جنداً لهؤلاء الطواغيت دون أن يشعروا، وبالتالي صاروا جزءاً من طائفة الردة والكفر، وخاصة في أحكام القتال"[4]. فأبو قتادة يحذرنا جميعاً بأننا قد نكون جنداً للطاغوت من دون أن نشعر، ولذلك فإن أحكامه القتالية على طوائف الردة والكفر سوف تشملنا أيضاً ودون أن نشعر.

تطرق أبو قتادة إلى مسألة العمليات الانتحارية أيضاً، وكتب فيها رسالة كاملة تحت عنوان (جواز العمليات الاستشهادية وأنها ليست بقتل للنفس). وكما هو واضح من عنوان الرسالة، فإن أبا قتادة يرى أنها جائزة شرعاً ولا شبهة فيها. وخلاصة موقفه تنطلق من مسألة (الانغماس). فكما ورد في المدخل إلى هذا الفصل، ففي مسألة الانغماس هذه يُجوّز الفقهاء أن يدخل الرجل في صفوف الجيش الكافر (ينغمس فيهم) حتى وإن غلب على ظنه أنه سوف يُقتَل ولا يرجع، ولا يعتبرون هذا انتحاراً أو أنه ألقى بنفسه إلى التهلكة بهذا الفعل لأنه قصد مصلحة الجهاد. فعلى هذا يجوز أبو قتادة للمجاهدين، البعيدين عن لندن بالطبع، "بحمل المتفجرات والسلاح[5] وإلقاء نفسه في

---

[1] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٣٦، نسخة رقمية.

[2] في النص الأصلي (رئيسيّ)، وما أثبته هو ما يستقيم به المعنى.

[3] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٧٩، نسخة رقمية.

[4] حكم الله تعالى في الحكام المبدلين لشريعة الرحمن، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[5] في المصدر (السلام) وبه لا يستقيم المعنى.

وسط مكان يكثر فيه العدو وهو موقن بالموت"[١]، وأيضاً "قيام المجاهد بتفجير نفسه أو سيارته في وسط الأعداء لإحداث النكاية بهم"[٢].

وخير اقتباس لأبي قتادة من الممكن أن أختم به هذا الجزء هو:

"والله ما هي إلا أيام وسيرى الناس في هذه القرى ما تشيب لهولها الولدان (...) وإن قيل لك (إنك من دعاة الفتنة)، فقل لهم، والله إن الفتنة هي التي تعيشون، وإن العذاب هو الذي تحيون ولكن لا تشعرون، وها هي القوارع تضرب الناس يوماً بعد يوم، وها هي النذر تصرخ في الآذان والقلوب"[٣].

---

[١] جواز العمليات الإستشهادية وأنها ليست بقتل للنفس، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

[٢] المصدر السابق.

[٣] عندما تكفر القرى، أبو قتادة الفلسطيني، نسخة رقمية.

يوسف صالح العييري

عندما كتب أبو مصعب الزرقاوي "إن أمة تدعو وتقنت على يوسف العييري لهي أمة سوء"[١]، كان في الحقيقة يعكس ذلك الموقع الرمزي المتميز الذي يحتله العييري عنده بالذات وعند أتباع المنهج السلفي المتطرف بشكل عام. فيوسف العييري، أو الشيخ البتار كما اسمته بعض الأدبيات السلفية المتطرفة، هو تجلٍّ لـ (مجاهد) العامل الفقيه، وحسبك من موقعه عندهم أن أسامة بن لادن قد أبّنه في احدى رسائله[٢]، وحسبك أنهم عندما أرادوا أن يبرهنوا على صحة رأي أسامة بن لادن استشهدوا عليه بكتابات العييري[٣]. فجهاده، كما سوف نرى من تقسيمه لأنواع الجهاد، لم يقتصر على حمل السلاح فقط ضد دولته ومواطنيه بالإضافة إلى كل من يعتبره كافراً مشركاً غزا أرض الإسلام، ولكنه أيضاً شمل جهاد اللسان والقلب. فهو بالإضافة إلى القتال وتبنيه وسائل التجنيد بين الشباب وبرامج التدريب العسكري، كتب الرسائل والردود المختلفة للدفاع عن التوجهات السلفية المتطرفة من الفيلبين شرقاً مروراً بأفغانستان والشرق الأوسط والبوسنة ونهاية بنيويورك وواشنطن غرباً وأحداث سبتمبر ٢٠٠١ هناك. وكان يتلقى الأسئلة ويجيب عليها، ويتطوع للكتابة بالنيابة عن آخرين تحت اسماء مستعارة متعددة، وينشر المقالات، ويشغل نفسه بإيجاد المبررات "الشرعية" لما يفعله هؤلاء المتطرفون من قتل وخطف وتنكيل، ويجتهد في تحويل الهزائم الواقعية إلى نصر أدبي ومعنوي، ويهاجم وبلا هوادة كل من يتجرأ أن ينال من قضيته الذي نذر نفسه لها أو أن ينال من أشخاصها. وفي ذلك كله وظف جميع الوسائل المتاحة له لنشر هذه الردود والرسائل من الكتابة والطباعة المباشرة ونهاءً بالإنترنت والوسائل الرقمية. كتب عنه أحد هؤلاء السلفيين بأنه "موسوعة علمية في كل شيء، إذا تكلم في العلوم

---

[١] أينقص الدين وأنا حي، أبو مصعب الزرقاوي، محاضرة مؤرخة ١ جمادى الثاني ١٤٢٦ هـ، نسخة رقمية.

[٢] النزاع بين حكام آل سعود والمسلمين والسبيل إلى حله، أسامة بن لادن، نسخة رقمية مؤرخة ذو القعدة ١٤٢٥ هـ.

[٣] توجيهات منهجية، أسامة بن لادن، محاضرة صوتية غير مؤرخة، الجزء ٢، نسخة رقمية، هوامش نشرة منبر التوحيد والجهاد.

الشرعية قلت هذا العالم الفقيه، وإذا تكلم في الأمور السياسية قلت هذا سياسي بارع، ومع ذلك كله كان له عناية بالحاسب والكمبيوتر والبرمجة إضافة إلى الإحاطة بالعلوم العسكرية إحاطة القائد العسكري المحنك، مع إلمامه بعلم الطبوغرافيا والتكنولوجيا والإلكترونيات"[1]. فعلى العكس من أبي قتادة الفلسطيني الذي وصفه البعض بـ "المستريح"[2] بسبب إطلاقه الفتاوى من بعيد من دون أن يكلف نفسه عناء العمل بما يدعو إليه، فإن العييري قد تولى تنفيذ فقهه وفتاويه على نفسه أولاً حتى وصفه أحد من رآه بأنه "كانت تمضي عليه الساعات الطوال ولم يسترح أو ينام، بل ربما واصل بعض الأيام من دون نوم"[3]، وأنه عاش "مشرداً طريداً يترقب العدو ليل نهار، سلاحه لا يفارقه، وحذره واحتياطه دائم"[4]. وبعد هذا، انتهى قتيلاً بيد أفراد الشرطة السعودية بعد أن قتل منهم من قتل وجرح من جرح.

ينطلق موقف يوسف العييري من قضايا التكفير من نفس الثوابت السلفية المتطرفة التي رأيناها سابقاً في أجزاء هذا الفصل. إذ لا خلاف أصلاً بينه وبينهم في كفر الحكومات وارتداد كل من تولى أي عمل يؤدي إلى تثبيت سلطتهم وإن كان بطريق غير مباشر وما شابه هذه القضايا. فهو ينطلق من هذا الموقف المبدئي:

"أي بلد رفعت فيها راية الإسلام ودخلها جند الإسلام فاتحين وحكّموا فيها الشريعة ليوم أو لعام أو لقرن، فإنها تعد دار إسلام. فإذا اجتاحها العدو وغيّر أحكامها وحكمها بالكفر فتحولت بذلك من دار إسلام إلى دار كفر، ففي هذه الحالة نعدها بلاد إسلام اجتاحها العدو والواجب على المسلمين جهاد العدو حتى تستنقذ من يده تلك البلاد"[5].

وعندما نراه يعدد بعض الدول، كمثال، والتي تخضع لتعريفه هذا، نجده يشمل الأندلس وفلسطين وبلاد القوقاز والجمهوريات السوفيتية السابقة وعدداً من دول شرق آسيا وأرتيريا والصومال وإيران وغرب الصين والفيليبين وبورما، ثم بعد ذلك يعرج على

---

[1] يوسف العييري – شموخ في زمن الهوان، عيسى سعد آل عوشن، نسخة رقمية مؤرخة شعبان ١٤٢٥ هـ.

[2] سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني، مقالة رقم ٢٧، نسخة رقمية.

[3] يوسف العييري – شموخ في زمن الهوان، عيسى سعد آل عوشن، نسخة رقمية مؤرخة شعبان ١٤٢٥ هـ.

[4] المصدر السابق.

[5] إضاءات على درب الجهاد، المقالة ٣، أيها الأبوان لا استئذان في فروض الأعيان، يوسف العييري، نسخة رقمية.

الدول العربية ليعدد بعضها على سبيل المثال، ثم ليختم تعداده هذا بقوله "وعدد يطول حصره من البلدان التي انطبق عليها القول بأن العدو داهمها وأحالها بعدما كانت إسلامية إلى دول كفرية"[1]. بل إن العييري لا يريد أن يقف عند هذا الحد في إرجاع ما ضاع من المسلمين من أرض، ولكنه يريد أن يفتح روما أيضاً، فنراه يؤكد لقرائه بأن "فتح روما عاصمة الصليب حاصل لا محالة"[2].

يوسف العييري لا يرى فقط استهداف الحكومات المرتدة من وجهة نظره، ولكنه على الحقيقة يدعو إلى حرب شاملة. وعندما أقول شاملة أعنى الحرب التي تشمل كل من يدخل تحت مصطلح (كافر) عنده. فهو يقول صراحة بأن " عقيدتنا تأمرنا بأن نستهدف الكفار بكل مللهم"[3]. وعندما نشأت حملة إسلامية لمعاكسة الآثار السلبية التي خلّفتها أحداث سبتمبر ٢٠٠١ على صورة الإسلام في العالم، كتب العييري غاضباً "الشريعة تأمرنا باستهداف الغرب كله بالعداوة والبغضاء ومجاهدة الكفار والمنافقين"[4]. وبعد عدة أسطر من هذا الكلام، عاد العييري ليؤكد "الله يأمرنا باستهداف كفار الأرض جميعاً بما فيهم كفار الغرب"[5]. بل إنه حتى فنّد الرأي الذي يقول بأن الاستهداف يجب أن لا يكون للغرب ككل ولكن يجب أن يقتصر على التوجهات اليمينية المتطرفة في الغرب والتي تسيطر على الإدارة الأمريكية، فكتب مفنداً "نسأل سؤالاً، اليمين المتطرف وصل إلى السلطة عن أي طريق؟ هل وصل السلطة بالحديد والنار؟ لقد وصل السلطة بتنصيب الغرب له، فاز بالأغلبية عند الغرب فجعلوا اليمين المتطرف يحكمهم ويوجه سياستهم (...) يعني الغرب كله يمين متطرف"[6]. ثم وبشكل مباشر لا لبس فيه يقول العييري:

"يزعمون بأنه لا يحق لنا أن نجبر شعباً على تغيير قيمه الخاصة به والتي هي خارج نطاق الفطرة. فهذا كذب، بل يجب على المسلمين أن يغزوا بلاد الكفار، ويحتلوها،

---

[1] المصدر السابق.

[2] التواجد الأمريكي في الجزيرة العربية – حقيقته وأهدافه، يوسف العييري، نسخة رقمية.

[3] الحملة العالمية لمقاومة العدوان- زيف وخداع وشعارات كاذبة، يوسف العييري، نسخة رقمية مؤرخة ٦- ٤- ١٤٢٤ هـ.

[4] المصدر السابق.

[5] المصدر السابق.

[6] المصدر السابق.

ويبدّلوا نظامها إلى نظام إسلامي ويمنعوا أي ممارسات تخالف الشريعة يجاهر بها بين الناس"[١].

وفي مكان آخر، يسهب العييري في الشرح حول هذه النقطة. فهو يسأل متعجباً "كيف لكم أن تقولوا على الله بغير علم، من قال لكم بأنه لايجوز الاعتداء على الإنسان إذا كان كافراً، أين جهاد[٢] الطلب؟"[٣]. وكان هذا التقريع هو ردة فعل على بيان للمثقفين السعوديين بسبب أحداث سبتمبر ٢٠٠١ دعوا فيها إلى التعايش تحت ظل العدل والأخلاق والحقوق ونبذ استخدام القوة. ولكن يوسف العييري له رأي آخر، إذ يقول لهم "إن عباراتكم هذه هي مبنية على مبدأ المساواة الواردة في مواثيق الأمم المتحدة، والتي لا تفرق بين الناس لا من منطلق ديني أو عرقي أو جنسي. إن الإسلام يعلو ولا يعلى عليه، إن المسلم ولو كان عبداً خير من ألف ألف سيد كافر"[٤]. ويشتد في الهجوم على بيانهم هذا ليقول "العبارات السابقة عبارات صريحة في هدم البراءة من الكافرين، وهي عبارات صريحة أيضاً في نبذ الجهاد وخاصة جهاد الطلب. والمشكلة أن جهاد الطلب من المسلمات في هذا الدين وهو من الفروض التي لا ينكرها إلا ضال، فكيف يدعو هؤلاء إلى إلغاء هذه الفريضة ويناشدون الغرب للتفاهم والحوار تحت مظلة العدل والأخلاق والحقوق. فحلت هذه الأسس التي جاءت من داخل أروقة الأمم المتحدة محل الأسس الإلهية التي تقوم على البغضاء للكفار ومنابذتهم باللسان والسنان حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون. ومهما نكتب من نقد للجمل السابق ذكرها فإننا لن نوفيها حقها من سوئها وتجنيها على ديننا"[٥]. وبعد أن يعقد فصلاً جانبياً تحت عنوان (الله يقول عنهم كالأنعام وهم يزعمون أنهم مكرمون)، يحدد يوسف العييري الخيارات المتاحة للعلاقة مع الدول التي يراها كافرة، فيقول "الإسلام ليس فيه إلا ثلاث خيرات. إما الإسلام رغبة، أو الجزية ليدخل تحت حكم الإسلام ببدنه وليس بقلبه، أو له السيف لأنه لا يصلح أن يعيش. فانحصر الأمر لكل إنسان بين أن يسلم أو يعيش تحت سلطان الإسلام أو القتل"[٦]. ويأتي هذا الإعلان بمثابة بيان لكل من لديه شك في هذه النقطة:

---

[١] فضلاً انبطحوا سراً، يوسف العييري، نسخة رقمية مؤرخة ٢١- ٢- ١٤٢٢ هـ.

[٢] جهاد الطلب هو غزو الكفار في عقر دارهم، أنظر المدخل إلى هذا الفصل.

[٣] المصدر السابق.

[٤] المصدر السابق.

[٥] المصدر السابق.

[٦] المصدر السابق.

"نحن نعلنها وبكل وضوح إننا لا نريد من الغرب إلا إحدى ثلاث، إما أن يسلموا ولهم ما لنا وعليهم ما علينا، أو يدفعوا لنا الجزية عن يد وهم صاغرون، فإن أبوا هذه وتلك فليس لهم عندنا إلا السيف. ولو تمكنا منهم جميعاً بعد رفضهم الإسلام والجزية، لأبدنا خضراءهم ولقتلناهم عن بكرة أبيهم. هذا ديننا ولنا العزة ولا عز لهم"[١].

بل وحتى عندما ثار الاعتراض بأن تعدد فتح الجبهات في الوقت الواحد لا يعتبر من الحكمة، أجاب العييري:

"ومن يقول لماذا نفتح الجبهات على الجميع والأفضل لنا أن نواجههم واحداً تلو الآخر، فنسقط اليمين المتطرف ثم نسقط اليسار المعارض ثم نسقط الوسط وهكذا. نقول، إذا كان الأمر جهاداً فلهم هذا، ولكن الأمر بياناً للعقيدة وتوضيحاً لمعنى العداوة. فهذا تقرير نظري وليس مشروعاً عملياً، المشروع العملي يمكن تقسيمه إلى مرحليات، مع احترام ثوابت الشريعة. فهم عند عقيدة الولاء والبراء سواسية كلهم أعداء وتجب البراءة منهم والتحذير منهم ومقتهم جميعاً وإعلان العداوة والبغضاء منهم جميعاً ولا يجوز قصرها على يمين متطرف أو يسار منحل"[٢].

ومن هذا المنطلق، منطلق الولاء والبراء الذي شرحها أعلاه، يرفض العييري أي محاولات للحوار أو التنسيق أو التعاون مع أي جماعة دينية، ولو كانت كنيسة، في سبيل أرساء مبادئ وقناعات سامية. بل عنده التعاون مع جمعيات كفرية كما يسميهم أهون من التعاون مع الجماعات الدينية المخالفة. يقول العييري متذمراً من هذه الحملة الإسلامية التي سبق الإشارة إليها أعلاه "انظروا كيف يريد أن يسود الحق والعدل على كوكب الأرض، يريد أن يسود بالتنسيق مع الجمعيات الكفرية والكنائس الضالة. قد نقبل ونتجرع بمرارة نصرة الحق عن طريق الجمعيات الكفرية، ولكن لا يمكن أن نقبل بحال أبداً ولا من الناحية النظرية أن ينصر الحق عن طريق الكنيسة (...) كل الكنائس العالمية بفئاتها الثلاث كلها ضد هذا الدين، وكلها تصد عن سبيل الله تعالى، وكلها تنشر الكفر والظلم والعدوان، وأي ظلم أعظم من الدعوة لعبادة عيسى بن مريم والقول بالتثليث (...) خبنا وخسرنا إذا كنا نريد أن ننسق مع الكنيسة لنصرة الحق (...) كذبتم والله كذبتم، لا يمكن أن يسود حق ولا عدل أحد أنصاره الكنيسة أو الجمعيات الكفرية أو الحكومات الطاغوتية، وإن كنا نتحسر على

---

[١] حقيقة الحرب الصليبية الجديدة، يوسف العييري، الطبعة الثانية، نسخة رقمية مؤرخة رجب ١٤٢٢ هـ.

[٢] الحملة العالمية لمقاومة العدوان- زيف وخداع وشعارات كاذبة، يوسف العييري، نسخة رقمية مؤرخة ٦- ٤- ١٤٢٤ هـ.

شيء فإننا نتحسر على عقول صدقتكم وأيدت حملتكم"[١]. ثم بعد ذلك يسائلهم مستنكراً "كيف تثبتون العقيدة وتثبتون الإيمان وأنتم لا تستهدفون جميع من أمر الله بعداوتهم، كيف تثبتون عقيدة الأمة وإيمانها بالتنسيق والتعاون مع الكنائس؟"[٢].

وهذا الموقف متوافق تماماً مع مسألة الولاء والبراء التي تعرضنا لها في المدخل لهذا الفصل وفي الأجزاء اللاحقة. فموقف العييري، كما هو الموقف السلفي عموماً، من كل من يتم وصفه بـ "كافر" أو "منافق معلوم النفاق" هو:

"هناك عداوة ظاهرة بالجوارح، وبغضاء باطنة بالقلوب. وقد تنتفي العداوة الظاهرة بالجوارح، أي القتال، بسبب أن الكافر ذمياً أو ممن حرم دمه أو لضعف المسلمين، ولكن البغضاء إذا انتفت من القلوب فهي ردة جامحة لا يقبل الله من صاحبها صرفاً ولا عدلاً (...) فهذه أصول وأسس العلاقة بين الكافر والمسلم، فالقتال والعداوة والبغضاء من المسلم للكافر هو من أصول ديننا، ونحن نعد هذا هو العدل والإحسان إليهم"[٣].

وبسبب تلك العداوة الظاهرة والباطنة المتفرعة من هذا المفهوم للولاء والبراء، فإن العييري يحذر المسلمين بقوله "إن التعاون مع الغرب ضد ما يسمونه بالتطرف الإسلامي لو بكلمة واحدة أو ببيان أو بأي طريقة مباشرة أو غير مباشرة إنما هو ردة عن دين الله تعالى"[٤]. بل إنه ينقل لنا من مصدر آخر[٥] هذا الاقتباس عن الكفار "من يمدحهم فإنه فاسق عاص مرتكب لكبيرة، يجب عليه التوبة منها والندم عليها. هذا إذا كان مدحه لذات الكفار من غير ملاحظة صفة الكفر التي فيهم، فإن مدحهم من حيث صفة الكفر فهو كافر"[٦].

فـ "الغرب" في نظر هؤلاء يساوي "دين" من نوع ما. ربما هو مسيحية، أو يهودية، أو "دين" الديموقراطية، أو العلمانية، أو الشيوعية، أو أي سياق آخر يراه هؤلاء تهديداً لمنهجهم العقائدي الذي يتبنونه. ولذلك عندما أراد العييري أن يشرح لقرائه تعقيدات

---

[١] المصدر السابق.

[٢] المصدر السابق.

[٣] فضلاً انبطحوا سراً، يوسف العييري، نسخة رقمية مؤرخة ٢١- ٢- ١٤٢٢ هـ.

[٤] المصدر السابق.

[٥] السيف البتار على من يوالي الكفار، الشيخ عبدالله بن عبد الباري الأهدل.

[٦] حقيقة الحرب الصليبية الجديدة، يوسف العييري، الطبعة الثانية، نسخة رقمية مؤرخة رجب ١٤٢٢ هـ.

الحروب والاضطرابات السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية التي تعصف بالمنطقة حوله، كتب لهم:

"إن الحرب القادمة قد بانت ملامحها واتضحت أنها حرب صليبية تدار من الكنيسة. وقد أوشك الصليبيون على شن حملتهم العسكرية ضد الإسلام والمسلمين. لذا فليعلم كل مسلم أن كل من وقف في صف الصليبيين أنه مرتد خارج عن الإسلام سواءً كان فرداً أو جماعة أو حاكماً عسكرياً أو مدنياً، وأنه يجب على المسلمين معاملته معاملة المرتد الذي يستتاب فإن تاب وإلا قُتل. وكل حاكم يساعد الصليبيين ضد المسلمين فإنه مرتد يجب على المسلمين خلعه. والمساعدة الموجبة للردة إما أن تكون عسكرية بالسلاح والعتاد أو استخدام الأجواء والأراضي الإسلامية لهذه الحملة، أو مساعدات مالية أو معنوية بالتأييد والإعلام، أو الضغط على المسلمين ليحققوا مطالب الصليبيين لينهزموا في هذا الحرب"[١].

ونرى العييري في دفاعه عن دولة طالبان في أفغانستان، عند التجهيزات للهجوم الأمريكي عليها بعد هجمات سبتمبر ٢٠٠١، يكتب متحسراً ومصنفاً لطوائف المسلمين "ومما زاد الجرح ألماً أن ينبري بعض المرتزقة، الذين يتسمون باسم المصلحين، ينبرون إلى نصرة الصليب وأهله وذلك بالقدح في عقيدة حركة طالبان وترويج الأكاذيب والأباطيل من غير دليل ولا بينة والتي تصب كلها في نصرة الصليب وحزبه، ولا زالوا يكيلون لهم التُهم ويشوهون صورتهم بشتى الطرق والوسائل. والناس أمام ذلك أربعة أقسام، إما مُعين للصليبيين من حيث يشعر أو لا يشعر، فهو مرتد أو يُوشك أن يلج في الردة على بصيرة. وقسم عالم بحال المسلمين متضح له كذب المرجفين ولكنه متخاذل عن نُصرتهم يعذر لنفسه بترك نصرتهم بكل عذر. وآخر غافل عنهم ولم يهتم بأمرهم ولا يعنيه ألا ملذات الدنيا وأمنه وأمانه فقط. وخيرهم وأحسنهم قائم بأمر الله مناصر لهم بما يستطيع، وأولئك هم القليلون عدداً الأعظمون عند الله أجراً"[٢].

وحتى يتأكد العييري من أن مفهوم مظاهرة الكفار، كركن أساسي في مفهوم الولاء والبراء، قد أصبح واضحاً، فهو يتوجه بهذه الدعوة "لا بد للفقهاء وللناس في هذا الوقت خاصة أن يعلموا معنى مظاهرة الكفار التي يصير بها المسلم كافراً. فالمظاهرة هي المعاونة والمساعدة للكفار على المسلمين سواءً بالقول أو الفعل أو المال، قل أو كثر. فكل من يصدر منه هذا العون بأي شكل من الأشكال وبأي حجم فهو مرتد سواءً كان حاكماً أو محكوماً، مدنياً أو عسكرياً، عالماً أو فقيهاً، سواءً باختياره

[١] المصدر السابق.

[٢] الميزان لحركة طالبان، يوسف العييري، نسخة رقمية.

أو بأمر غيره له. فكل من يظهر منه ذلك مرتد يجب استتابته فإن تاب وإلا قُتل، وإن كان حاكماً وجب خلعه"[1].

وكذلك يتوافق يوسف العييري مع من سبقه في هذا الفصل في الموقف من العمل أو التعاون مع الحكومات الطاغوتية كما يسميها. فليس هناك أي فرق بينه وبينهم في تحريم العمل لديها أو معاونتها بأي شكل من الأشكال. ولذلك هو يستنكر ويتساءل متعجباً "هل الدخول مع الحكومات الطاغوتية من الوسائل المشروعة؟"[2]. ويقول في مكان آخر محذراً العسكريين "فليحذر كل عسكري مسلم يعيش في بلاد الإسلام التي رضي حكامها بالردة وعزموا على الوقوف مع الأمريكان وقالوا (سنطيعكم في بعض الأمر)، فليحذر من الردة، ولا يغتر المسلم بهم فقد رضوا لأنفسهم الردة والأمر جد خطير"[3].

ويشرح بعد ذلك سبب التكفير لهذه الحكومات مخاطباً الحملة الإسلامية التي تم انشاءها لمعاكسة الآثار السلبية التي خلّفتها أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والتي أشرنا إليها سابقاً بقوله "إذا كانت الحملة تريد تنسيق الجهود فنحن لا نريد منها ذلك، نريد منها فقط أن تقنع الحكومات لتطبيق الشريعة، تقنع الحكومات لتطبيق الحدود، تقنع الحكومات للكف عن حماية اليهود وفتح الحدود، تقنع الحكومات بأن تترك أهل الحق والعدل في سبيلهم، تقنع الحكومات أن تترك العمالة لليهود والنصارى، تقنع الحكومات أن تفرغ سجونها من المجاهدين والدعاة. يا سادة لا تستغفلوا الأمة، الحكومات هي العدو الأقرب للأمة، فكيف تنسقون الجهود بين الشعوب وبين العدو الأقرب والأشد فتكاً ضد سيده ومن نصبه وهو العدو الأبعد"[4].

وهو في مكان آخر يحدد أموراً أخرى يعدها من "القوادح المكفرة". فهو مثلاً يعتبر أنه من الكفر "دخولهم الأمم المتحدة ومجلس الأمن وتوقيعهم على وثائقه المناقضة

---

[1] حقيقة الحرب الصليبية الجديدة، يوسف العييري، الطبعة الثانية، نسخة رقمية مؤرخة رجب ١٤٢٢ هـ.

[2] الحملة العالمية لمقاومة العدوان- زيف وخداع وشعارات كاذبة، يوسف العييري، نسخة رقمية مؤرخة ٦- ٤- ١٤٢٤ هـ.

[3] حقيقة الحرب الصليبية الجديدة، يوسف العييري، الطبعة الثانية، نسخة رقمية مؤرخة رجب ١٤٢٢ هـ.

[4] الحملة العالمية لمقاومة العدوان- زيف وخداع وشعارات كاذبة، يوسف العييري، نسخة رقمية مؤرخة ٦- ٤- ١٤٢٤ هـ.

للإسلام"[١]، وأيضاً "دخولهم دول عدم الانحياز التي يقوم تجمعها أصلاً على إلغاء شعيرة الجهاد لأنها لا توافق مبدأ الحياد أو عدم التدخل في الحروب أو إشعال الحروب. والاعتراف بإلغاء أي شعيرة من شعائر الإسلام عمل يخرج من الملة"[٢]. بل إنه يرى أنه من دلائل كفر الحلف الأفغاني الذي قام في مواجهة حركة طالبان خلال الحرب الأمريكية عليه هو "تعهد هذا الحلف أنه إذا سيطر على أفغانستان أنه سيجعل جميع الأعراق تشارك في الحكومة دون تميز ديني بينها، فلكل مواطن حق في الحكومة على حد زعمهم، وإدخال الديانات كلها في حكومة واحدة وعدم التفرقة على أساس عقدي كفر مخرج من الملة"[٣].

وهو بعد ذلك، وإن كان يتذمر من واقع حركة طالبان لوجود بعض البدع (!) عندهم، إلا أنه يكتب منافحاً عنهم، فيقول "والأسباب التي أجزنا بها قتالهم عندما نبحثها في واقع حركة طالبان لا نجد شيئاً من هذه الأسباب عندهم أبداً. وإن كان يشوب راية طالبان بعض البدع والأمور التي لا تُخرج من الملة، أما تحكيم الشريعة ومعاداة الكفار وحفظ دين الناس وأرواحهم وأعراضهم وإيواء المستضعفين وعدم دخول الأمم المتحدة ولا التوقيع على مواثيقها الكفرية وصفاء حكومتهم من الكفار بكل أنواعهم، كل هذا ولله الحمد متوفر عند حركة طالبان ولا يوجد أي قادح فيما نعلم في رايتهم ودينهم"[٤].

ثم يبدي يوسف العييري بعد ذلك تذمراً واضحاً بأولئك المشايخ الذين تغيرت مواقفهم وآرائهم وما كانوا قد كتبوه وعلموه من كفر هذه الحكومات والدول، وفي أغلبهم ممن تعرض لفترات مختلفة من السجن و "إعادة التأهيل". ولا شك بأن العييري مصيب في تذمره هذا. إذ أن كل، وأنا أقصد كلمة (كل)، هذه الأدبيات التي كتبها ونشرها هؤلاء المشايخ، وتطوعوا لتدريسها في مساجدهم وبيوتهم وأحياناً داخل أروقة بعض الجامعات، لا تزال متداولة بين هذه الجماعات السلفية المتطرفة ويتم الإستشهاد بها. ومما يلفت النظر أن هؤلاء المشايخ الذين رجعوا عن هذه الآراء المتطرفة لم يبذلوا أي جهد يذكر في معاكسة كتاباتهم وأدبياتهم المنشورة، وأحياناً بصوتهم على شكل محاضرات ودروس، بنفس درجة الحماس والرغبة في الانتشار والإقناع كما فعلوا عند دعوتهم المتطرفة الأولى. ففي هذا الصدد يقول العييري:

---

[١] الميزان لحركة طالبان، يوسف العييري، نسخة رقمية.

[٢] المصدر السابق.

[٣] المصدر السابق.

[٤] المصدر السابق.

"نأتي اليوم ونرى صحوة الأمس تنقلب إلى غفلة. هم وهذه الحكومات في خندق واحد يستهدفون العدو المشترك. ألم تؤصلوا لنا سابقاً أن هذه الحكومات هي دمى بأيدي العدو؟ ألم تقولوا لنا سابقاً بأن الاستعمار المباشر زال، وفرض علينا استعماراً غير مباشر عن طريق هذه الحكومات العميلة؟ ألم تحشوا رؤوسنا من قبل بأن أخطر خطر على الأمة هذه الحكومات التي تنفذ إرادة العدو؟ ألم تقولوا لنا بأن هذه الحكومات حرب على الإسلام؟ ألم تكفّروا هذه الحكومات وتناقشوا الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله بكفر هذه الحكومات في شريط مسجل؟ بالأمس ترفضون الاعتراف بشرعية هذه الحكومات وتكفرونها، ولازالت كتبكم وأشرطتكم شاهد عليكم حتى الآن، ثم تأتوا اليوم لتكونوا مع هذه الحكومات في خندق واحد. ألم تقولوا سابقاً بأن الحكومات وخاصة وزارة الداخلية لا يمكن أن تفسح المجال أبداً لما فيه خير لهذا الدين إلا النزر اليسير لتخدع به هيئة كبار العلماء والشعب من ورائها. لا تنكروا وتكذبوا فننقب في سجلاتكم ونخرج أقوالكم كلها التي تتكرتم لها الآن"[1].

العييري هنا يتكلم من وجهة نظر "الضحية"، كما هو واضح من نبرة الخطاب. فهؤلاء المشايخ الذي تولوا الجهود الدعوية لمنهج التطرف السلفي، لم يفعلوا حتى عُشر معشار ما فعلوه بعد أن قالوا أنهم قد رجعوا عن قناعاتهم الأولى. كما أن هذه الدول التي ينتمي إليها هؤلاء اعتقدت بأن الموضوع كسب إعلامي في رجوع هؤلاء عن اعتقادهم الأول، ومن ثم تولت تسويقهم إعلامياً، ولكنها نست أن الموضوع في أساسه هو (تأصيل شرعي) لا يعاكسه (تسويق دعائي) ولكن يعاكسه، فقط، فقط، تأصيل شرعي معاكس من هؤلاء أنفسهم. فالتسويق الدعائي، إن صحت هذه التسمية، يجب أن يكون لتأصيلهم الشرعي الجديد الذي يجب أن يقع على عاتقهم هم أولاً أن يقوموا فيه حتى يعاكسوا كم الخراب والتدمير الذي تسببوا فيه أولاً. فأشخاص هؤلاء لا تعني شيئاً البتة في نظر التوجهات العقائدية أياً كانت، ولكن المنهج الاستدلالي الشرعي المدمر الذي قاموا فيه هو الأصل، وهو المحور، ومنه الخطر، وعليه الاعتماد. ومن هذا المنطلق جاءت نبرة "الضحية" في كلام العييري ممزوجة بنفس لا يخفى من التهكم. وليس هذا بغريب، فالتهكم في الأساس موجه لسذاجة المؤسسات الرسمية التي تطرح هؤلاء كأشخاص مهمتهم الظهور الإعلامي فقط، لا على سبيل منهج جديد يتولى تفنيد وتهميش وتدمير المنهج القديم الذي تولوا الدعوة إليه. فنقدهم يجب أن ينصب أولاً وأخيراً على كتاباتهم هُم، ومنهجهم هُم، ودروسهم هُم، ومحاضراتهم

---

[1] الحملة العالمية لمقاومة العدوان- زيف وخداع وشعارات كاذبة، يوسف العييري، نسخة رقمية مؤرخة ٦- ٤- ١٤٢٤ هـ.

هُم، ودعوتهم هُم عندما كانوا على الطرف المعاكس، لا أن يتم فقط إنشاء (دعوة) جديدة يتم التسويق لها بواسطتهم. وعلى أية حال، فإن الأسلوب الدعائي لترويج شخصيات "التائبين" بدلاً من الإصرار على ترويج تفنيدهم لأفكارهم السابقة لا يبدو أنها قد أثّرت بأي شكل من الأشكال على يوسف العييري سوى تلك النبرة التي رأيناها في الاقتباس أعلاه ومن ثم الفقرات تلو الفقرات من السخرية والاستهزاء. فعلى سبيل المثال يتوجه العييري بالكلام إلى أحد هؤلاء المشايخ قائلاً:

"أين يا سفر[1] [الحوالي] شرحك لرسالة تحكيم القوانين الوضعية للشيخ محمد بن إبراهيم؟ ألم يتقرر عندك ودرسته لنا أن الغرفة التجارية محكمة طاغوتية؟ لماذا أصبح رئيس الغرفة الآن من الدعاة إلى الإسلام؟ لماذا تحول الأمر من محكمة طاغوتية وفقاً لما قرره الشيخ محمد بن إبراهيم إلى داعية للإسلام ليبين حقيقته ويكشف زيف الحملات ضده؟ لماذا يا سفر بالأمس تشن هجوماً على القوانين العربية الكفرية ومؤسسيها ومنظريها ودارسيها ومدرسيها، واليوم تضم عدد من أساتذة القانون ضمن دعاة الإسلام؟ بالأمس القانون أصله كفر، ورجال القانون يدرسون ويدرّسون الكفر، واليوم دعاة للإسلام ضمن حملة لمناهضة العدوان"[2].

بل إن العييري في مسألة تكفير الحكومات القائمة الآن في الدول العربية والإسلامية، يستشهد بالشيخ سفر الحوالي نفسه وبكتاباته. فبعد أن يشرح العييري بأن مصطلح التكفير يعني أربعة أشياء، ويذكر الأولى على أنها تكفير اليهود والنصارى، والثانية

---

[1] الشيخ سفر عبد الرحمن الحوالي، رئيس سابق لقسم العقيدة في جامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية. ولد سنة ١٩٥٠ م. حصل على شهادته العليا من جامعة أم القرى تحت اشراف محمد قطب، أخو سيد قطب. برز مع أحداث غزو الكويت وحرب تحريرها كمتبني للرأي الرافض للوجود الأمريكي على أرض المملكة، وتبنى معها بعض الآراء التي يتبناها الفكر السلفي المتطرف ومتحدياً بذلك الموقف الرسمي السعودي والموقف السلفي الرسمي. تميز الشيخ سفر بالجرأة في الطرح والنقد الحاد المباشر مما أتاح له توفر الأتباع والمعجبين بآراءه بسرعة قياسية مما حدا السلطات المصرية إلى اعتباره خطراً سياسياً بسبب انتشار أشرطته المسجلة بشكل واسع فيها. اعتقلته السلطات السعودية هو والشيخ سلمان العودة، ضمن آخرين، وبقي في السجن حتى فترة قصيرة من أحداث سبتمبر في نيويورك وواشنطن. بعدها، تراجع الشيخ عن الأساليب والكثير من الأفكار التي كان يتبناها قبل سجنه مما أتاح معه الهجوم السلفي المتطرف والتقليدي المضاد عليه للتشكيك في مصداقيته وقناعاته. ولا يكاد يخلو مصدر سلفي متطرف يتعرض للشيخ سفر إما من نبرة السخرية في تذكيره بالسجن أو مقارنة كتاباته أو أقواله أو مواقفه بين فترتي ما قبل السجن وبعده.

[2] المصدر السابق.

هي تكفير الحكومات القائمة في الدول العربية والإسلامية، يتوجه بالخطاب للشيخ سفر الحوالي الذي اتهمهم بالتكفير ليقول له:

" أقول لك ولمن يردد هذه التهمة ضد المجاهدين إن المجاهدين كلهم من أصحاب القسم الأول وهو تكفير اليهود والنصارى بنسبة ١٠٠٪، ومن لم يكفر اليهود والنصارى فهو كافر مثلهم. أما القسم الثاني وهو تكفير الحكومات الحاكمة بغير ما أنزل الله فإن نسبة المجاهدين الذين يرون هذه المسألة يشكلون ما نسبته ٩٨٪ تقريباً، وهم مستندون إلى الإجماع الذي ذكره ابن كثير في من سن القوانين مثل الياسق[1]، وإلى فتاوى أكابر علماء العصر، وأنت ياشيخ من أصحاب هذا القول ولكن قبل سجنك، ولا أعلم بعد السجن ماذا حصل لك مع هذه المسألة"[2].

ولكن الأهم هو هذه الفقرة أدناه من رد العييري المتهكم الساخر:

"وللمعلومية يا فضيلة الشيخ فهؤلاء التكفيريون يستقون أراءهم وضلالاتهم من كتابك (ظاهرة الإرجاء) ومن بعض أشرطتك. ولذلك أنت في نظر كثير من أهل العصر في عداد الخوارج"[3].

وهذه هي أساس الإشكالية من الأصل. فالمصدر الأساسي، وهو هنا كتاب الشيخ سفر الحوالي (ظاهرة الإرجاء) ومن قبله كتاب (شرح رسالة تحكيم القوانين)، لم تتم معاكستهما وتفنيدهما من جانب الشيخ بعد أن تبين له خطأ مذهبه في الماضي. فليس هناك، على الحقيقة، أي قيمة لرجوعه عن آرائه السابقة حتى يبذل الشيخ نفس الجهد الذي بذله أول مرة في ترويجه لآرائه المتطرفة. وليس هناك أية قيمة لتسويق شخصه إعلامياً، لأن القضية، وكما أشرنا أعلاه، هي قضية تأصيل شرعي بحت، ويجب أن تتم معاكسته بتأصيل شرعي بحت وبنفس الحماس والإصرار الأول. فالشيخ

---

[1] ابن كثير في تفسيره للآية الخمسون من سورة المائدة يقول (وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكزخان الذي وضع لهم (الياسق)، وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى، من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه، فصارت في بنيه شرعاً متبعاً يقدمونه على الحكم بكتاب الله وسنة رسول الله (ص)، فمن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله".

[2] دفاعاً عن المجاهدين- رسالة مفتوحة لفضيلة الشيخ سفر الحوالي، يوسف العييري، نسخة رقمية، الدمام ٢٣- ٨- ١٤٢٢ هـ.

[3] المصدر السابق.

سفر الحوالي في كتابه (شرح رسالة تحكيم القوانين) والذي كتبه قبل دخوله السجن، ينعى عدة أمور على المسلمين، هذه بعض أمثلة:

"هم يقولون، نوفق بين الإسلام وبين متطلبات الحياة الحديثة، فنتحاكم إلى القوانين، وفي نفس الوقت لا نخرج عن الإسلام ونحب القرآن ونحب السنة. وربما يعتمرون ويحجون ويتصدقون ويصلون، لكن يقولون، الآن نحن في القرن العشرين والعالم تحضر والأحوال تغيرت والأمور تطورت، فبدلاً من أن نكفر بالدين كله نوفق بين الإسلام وبين متطلبات الحياة الحديثة، نسمح بالأنظمة ونسمح بالقوانين ونطور موضوع المرأة وموضوع الحياة الاجتماعية، ولا نزال مسلمين. فهم لا يقولون اكفروا بالله. ومشكلة الشعوب المغفلة والأمم التي يخدعها مكر الليل والنهار أنها تنتظر من يقول اكفروا بالله حتى تنتبه إلى خطورة المؤامرة، وأعداء الله أذكى من أن يقولوا ذلك، فهم لديهم أساليبهم ومهاراتهم لأن معلمهم الأول إبليس، وإبليس ليس حتماً يقول ذلك"[1]. ويقول "إن من يقول لا بد أن نضع القوانين أو نتحاكم إلى القوانين في أي شيء، نتحاكم إلى قانون العقوبات أو الجزاء أو القانون المدني أو القانون التجاري و المعاملات التجارية والمالية عموماً، من يقولون ذلك، إنما يسيئون الظن وينتقصون ما جاء به الرسول (ص) لأن معنى كلامهم ولازمه أن الله سبحانه وتعالى إما أنه لم يعلم بأن العصر سيتغير وأن الأحوال سوف تتطور تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، فمن قال أو اعتقد ذلك فقد كفر، وإما أنه يعلم لكن لم ينزل الله لذلك أحكاماً، فيكون الله، تعالى الله عن ذلك، قد تركنا هملاً في أمور عظيمة نحتاجها"[2]. ويقول أيضاً "الناس كانوا يكرهون الكفار، ولم يكن أحد منهم يصافحهم. كان الكافر إذا دخل جزيرة العرب إما أن يدّعي أنه حاج من إحدى الدول الإسلامية كما فعل بعضهم، وإما أن يتبين أمره فيقتل. فكان لا يستطيع أن يذهب إلى اليمن ولا إلى الحجاز ولا إلى نجد إلا بهذه المنزلة. أما الآن فمنهم السائق والخادم ومدير الأعمال والمهندس والمستشار والخبير..إلخ. فهل تغيرت الفتوى أو نحن الذين تغيرنا؟ نحن تغيرنا، أما حكم الله عز وجل فلم يتغير، فحكم الله إنهم نجس (...) الفتوى لم تتغير، وإنما الشهوات وحب الدنيا وإيثار هذه الدار الفانية على ما أعد الله سبحانه وتعالى في الدار الباقية، هذا هو سبب ضعف الإيمان وضعف الموالاة والمعاداة وضعف الولاء والبراء"[3]. ويقول "لم نر في إذاعات العالم الإسلامي وصحافة العالم الإسلامي وفي تلفاز العالم الإسلامي أنهم

---

[1] شرح رسالة تحكيم القوانين، الشيخ الدكتور سفر الحوالي، مكتبة الطيب، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٨، ص١٥

[2] المصدر السابق، ص ١٦ - ١٧

[3] المصدر السابق، ص ٣٦ - ٣٧

وصفوا الدول التي تموج بالكفر بقولهم (إنها دول كافرة)، وإنما قد يقولون (دول غير إسلامية). فيؤمنون ببعض الكتاب ويتحاكمون إليه فيه، ويكفرون ببعض كما كان حال اليهود بالضبط"[1]. وهذا غيض من فيض ونقطة من بحر ومن جزء واحد من كتاب واحد.

ويتفرع من هجوم يوسف العييري على هؤلاء المشايخ "التائبون"، هجومه على مواقف وفتاوى شيوخ السلف الرسميين الذين بالغوا في تحصين شخص الحاكم ضد أي نقد أو محاولة لإبداء الاعتراض وكما تطرقنا إليه في المدخل إلى هذا الفصل. فنراه يكتب، مثلاً، منتقداً الفتاوى التي تمنع المظاهرات من خلال أشخاص بعض الشيوخ الذين ساهموا في تأسيس الحملة العالمية لمقاومة العدوان في السعودية "الشعوب تخرج في مظاهرات عارمة مع كل قضية تحدث في الأمة، ويأتي أصحاب الحملة ويرفضون المظاهرات ويرفضون أي مظهر من مظاهر التعبير عن الرفض لهذا الواقع"[2].

كل ذلك كان كمقدمة ليوسف العييري ليخرج به إلى النتيجة الحتيمة وهي الجهاد. فلا عذر عنده أبداً عن التخلف عنه، فبعد أن يشكو بأن "الأمة كلها أعرضت عن الجهاد وتذرعت بأن الطريق مغلق"[3]، نراه يكتب مؤنباً ومقرعاً "عليك بالتوبة من التخلف عن الجهاد، وانضم إلى قوافل المجاهدين تجاهد معهم أو تكثر سوادهم. فإن عجزت عن الجهاد بنفسك وكنت من أهل الأعذار، لا من أهل الاعتذار، فجاهد بمالك وأنفق مما رزقك الله، وإن كان لا مال لك فجاهد بلسانك. فإن لم تجاهد بمالك أو نفسك أو لسانك فبطن الأرض إذاً أولى بك من ظهرها، وحسبي الله ونعم الوكيل فيك"[4].

وبما أن "الأمة كلها أعرضت عن الجهاد" كما يقول العييري، كان لابد عليه أن يتطرق إلى معوقات الجهاد التي تمنع الأمة منه. ولذلك نراه يتعرض لثلاث معوقات يراها هو ذات أهمية قصوى، الأولى هي التحجج بأن الطريق للجهاد مغلق، الثانية ضرورة أخذ إذن الوالدين قبل الانضمام للجماعة المجاهدة، والثالثة هي النساء. ففيما يتعلق بالحجة الأولى نراه يهاجم المسلمين المتقاعسين عن الجهاد لأن تعذّرهم بأن

---

[1] المصدر السابق، ص ٢٤

[2] الحملة العالمية لمقاومة العدوان- زيف وخداع وشعارات كاذبة، يوسف العييري، نسخة رقمية مؤرخة ٦- ٤- ١٤٢٤ هـ.

[3] إضاءات على درب الجهاد، المقالة ٢، الطريق إلى أرض المعركة، يوسف العييري، نسخة رقمية.

[4] حكم الجهاد وأنواعه، يوسف العييري، نسخة رقمية.

الطريق صعب أو مغلق هو من باب "القعود وترك البحث وخداع النفس بأن هذا هو العذر أمام الله"[١]. أما إذن الأبوين قبل الإلتحاق بالجهاد، وهو ما توجبه الشريعة الإسلامية، فإن العييري يتوجه بالخطاب لكل أب وأم فيقول لهما "كل أبوين عزما على منع ولدهما أو أولادهما من الجهاد في زماننا، فليعلما أنهما عاصيين لله وذلك بالصد عن سبيله"[٢]. وبعد ذلك يخيرهما بين أمرين، فيقول "سأذكر لكما تفصيل حكم طاعتكما لتعلما أنكما بين أمرين. أولهما، أن تطيب نفسيكما بجهاد ابنائكما وتحرضاهم وتحثاهم على الجهاد ولكما مثل أجرهم. الثاني، تصداهم عن الجهاد في سبيل الله فلكما الإثم وأيضاً لا طاعة لكما. وخير لكما أن تكونا من أصحاب الأمر الأول فتدفعا ابناءكما إلى الجهاد بطيب نفس وطاعة لله"[٣]. أما العائق الثالث فيقول عنه "المرأة أحد العوائق الكبار أمام انتصار الإسلام"[٤]، ويؤكد عن هذا العائق بأنه يرى "أن الأمة بحاجة إلى إزالته عاجلاً وقبل كل شيء، وهذا العائق هو المرأة المتمثلة بالأم أو الزوجة أو البنت أو الأخت وهن جميعاً داخلات تحت آية المعوقات"[٥]. فبعد أن يطرح رأيه فيهن بأنهن "مغيبات وأي غياب ذلك، إنه غياب وراء الموضة وغياب وراء التقليعات وغياب وراء الزينة والمباحات، بل بعضهن غائبات أو إن شئت قل غارقات بالمحرمات، وأصبحن معول هدم يستخدمه أعداء الدين ضد الأمة من عقر دارها"، يتوجه العييري بالخطاب للنساء مباشرة فيقول لهن "وإن رضيتِ بالدنية في دينك ورضيتِ بالذل والهوان لك ولأمتك، فإننا لا نملك لكِ من الله شيئاً، ولكننا نحذرك من غضب الله ومن سخطه، ونقول لك اتق الله، ولا تكوني عقبة في طريق الرجال إلى الجهاد. فأقل ما يطلب منك حال خروج الرجال إلى الجهاد أن تسكتي وترضي بما أمر الله به (...) وإن أبيتِ يا أمة الله أن تقتدي بالصالحات وأعرضت كذلك وعصيتِ ربك بالصد عن سبيله، فإننا نسألك بالله أن تكفِ شرك عن الأمة، ولا تكوني أداة ليهدم بها أعداء الله قيم الأمة وأخلاقها، بتبرجك وفسوقك وغفلتك،

---

[١] إضاءات على درب الجهاد، المقالة ٢، الطريق إلى أرض المعركة، يوسف العييري، نسخة رقمية.

[٢] إضاءات على درب الجهاد، المقالة ٣، أيها الأبوان لا استئذان في فروض الأعيان، يوسف العييري، نسخة رقمية.

[٣] المصدر السابق.

[٤] دور النساء في جهاد الأعداء، يوسف العييري، نسخة رقمية.

[٥] المصدر السابق.

فلقد كنا نرجو الخير منك، فإن أبيت فنأمل أن نسلم من شرك، ونسأل الله أن يكف شرور الفجار عن الأمة ويشغلهم في أنفسهم عنا إنه ولي ذلك والقادر عليه"[١].

والحقيقة أن موقف العييري من المرأة جدير بالملاحظة والتوقف عنده، إذ أنه هو الموقف السلفي بصفة عامة منها. فالعييري عندما أراد أن يمتدح دولة طالبان وأمير مؤمنيها الملا محمد عمر، استعرض الموقف العام الذي اتخذوه من المرأة. فمثلاً، هو يذكر بإعجاب متناهي بأن أحد مطالب الملا محمد عمر وحركة طالبان قبل توليهم السلطة هو "إبعاد جميع النساء من دوائر الدولة، ومعظمهن متخرجات من موسكو. حتى إنّ وزارة العدل التي يفترض أنها ستطبق الشريعة كانت مليئة بالنساء والسكرتيرات"[٢]. وهو يمدحهم أيضاً بإعجاب منقطع النظير بعد توليهم السلطة في أفغانستان بسبب[٣] "تطبيق الحجاب الشرعي أن تغطي المرأة جميع جسمها من رأسها إلى أظافر رجلها بحجاب معروف لدى الأفغان بحيث لا يرى شيء من أعضاء جسمها مكشوفاً، وأن لا تلبس حذاء ذا كعب عال، ولا تتحدث بصوت عال في الأسواق والشوارع، ولا تدخل في المطاعم والمقاهي والمحلات المخصصة لأكل الأيس كريم، وأن لا تركب سيارة الأجرة بدون محرمها الشرعي، وللنساء حافلات خاصة في داخل الأسواق. مراقبة شديدة من الهيئة على النساء والشابات والشباب، وإذا اكتشفت أن أي امرأة أو شابة تخرج من بيتها أو تمشي في الأسواق أو تتجول في المحلات أو تركب سارة الأجرة وحدها أو مع رجل ليس من محارمها الشرعيين تعاقبها، وتقبض عليها وتسجنها، وتستدعي ولي أمرها وتعاقبه. وكذلك تسجن وتعاقب من يرافقها من غير محرمها الشرعي، فلا بد للمرأة في نظامهم أن لا تخرج من بيتها لأية حاجة كانت إلا مع محرمها الشرعي ومحجبة بالحجاب الشرعي. وإذا دخلت المرأة في الدكان لشراء حاجتها فعليها ألا تكشف وجهها، وعلى البائع أن يقدم ما تحتاج إليه المرأة من غير تطويل الحديث معها، وإذا طول في الحديث معها فالهيئة تعاقب البائع أو صاحب الدكان إما بالغرامة أو السجن أو إغلاق المحل لمدة أيام معينة"[٤].

بعد أن فرغ يوسف العييري من مشكلة معوقات الجهاد والتي يراها ذات أولوية وخصوصاً عائق المرأة، نراه يبتدء بالشكوى والتعجب من جهل الناس فيما يتعلق

---

[١] المصدر السابق.

[٢] الميزان لحركة طالبان، يوسف العييري، نسخة رقمية.

[٣] يوسف العييري هنا ينقل من مشاهدات أحد زملائه الذي قام بزيارة أفغانستان، أنظر ملاحق الكتاب.

[٤] المصدر السابق.

بدورهم في "معركة الإسلام اليوم"[١]. وسبب تعجبه هو أن هذا الدور كان يجب أن يكون واضحاً في أذهانهم بسبب وضوح نصوص القرآن والسنة الشريفة. إذ أن "كل قارئ لكتاب الله وسنة رسوله (ص) يتضح له دوره في هذه المعركة بمجرد قراءته لآيات الجهاد ونصوص السنة"[٢]. ولكنه يستسلم لواقع الحال، كما يبدو، ثم يبدأ بالشرح لقرائه هذا الدور الذي جهلوه، وما كان ينبغي لهم ذلك. وبما أن الأمر متعلق بـ "معركة"، فإن "الدور" الذي سوف يتكلم عنه العييري لابد وأن يكون هو الجهاد. وهكذا يستهل شرحه بتقسيم أنواع الجهاد إلى أربعة أصول (أنواع) مختلفة، الجهاد بالنفس أو اليد، الجهاد بالمال، الجهاد باللسان، والجهاد بالقلب[٣].

ففيما يتعلق بالأصل (النوع) الأول، الجهاد بالنفس أو اليد، يقول العييري عنه أنه "أعلى مراتب الجهاد وأكملها"[٤]. ثم بعد ذلك يشرح ما يقع تحت هذا النوع من الجهاد من صور متعددة فيقول "ويتفرع عن الجهاد بالنفس، الواجب على المؤمنين الرباط وتدريب المجاهدين وإعدادهم والاستطلاع لهم في ميادين المعركة، وغير ذلك من المجهودات البدنية التي تجب على المسلم القادر في هذه الأيام وجوباً عينياً كما أجمع العلماء على ذلك"[٥]. لاحظ هنا كلمة "مجاهدين"، لأن العييري لا يتكلم عن سياق رسمي أبداً، وإنما يتكلم عن سياق تنظيمي سري خارج حدود السلطة الرسمية للدولة. فالإعداد والتدريب والاستطلاع الذي يفرضه (فرض عين) على كل مسلم هو سياق سوف يتبناه العييري ضد الدولة نفسها ومؤسساتها وأفرادها. و "ميادين المعركة" هي ليست ميادين خارجية، ولكنها أيضاً ميادين داخلية سوف تستهلك النسيج الاجتماعي والمؤسسي للدولة قبل غيرها.

أما الأصل الثاني وهو الجهاد بالمال، فيطمئن العييري قرائه بأنه ليس من الضرورة أن يكون هذا المال بالقدر الكبير، ولكنه "ما يبرئ به ذمته أمام الله تعالى، لأن المقصد من الجهاد بالمال، إذا تعين، أن تسقط الواجب الذي في عنقك وتدفع القدر الذي تعتقد أن ذمتك ستبرأ عند الله تعالى بدفعه ولو كان يسيراً"[٦]. ثم بعد ذلك يستوعب العييري شرح هذا النوع من الجهاد بقوله "ويتفرع عن الجهاد بالمال لمن لم يكن له دخل ولا مال

---

[١] إضاءات على درب الجهاد، المقالة ١، دورنا في نصرة الإسلام، يوسف العييري، نسخة رقمية.

[٢] المصدر السابق.

[٣] المصدر السابق.

[٤] المصدر السابق.

[٥] المصدر السابق.

[٦] المصدر السابق.

ينفقه، أن يجمع التبرعات من أهل اليسار ومن النساء والأطفال والخاصة والعامة. ومن لم يستطع أن يجمع المال بإمكانه أن يحرض على الجهاد بالمال ويطلب من المسلمين ألا يشحوا بأموالهم إذا ما طلبت منهم. ويتفرع عن الجهاد بالمال أيضاً أن يسعى كل قادر على إدارة الأموال بجمع رأس مال ويبني به مشروعاً يعود ريعه على المجاهدين بشكل دوري"[١].

والحقيقة هي أن قضية التمويل فيما يُسمى بالإرهاب الإسلامي المتطرف هي قضية استهلكت، ولا تزال، الكثير من الوقت والجهد والمال في كل الدول المعنية وبلا استثناء. فأموال التبرعات، مثلاً، والتي يتم جمعها من مصادر وبوسائل متعددة لا تزال لا تخضع للتدقيق في مكان وصولها النهائي. فالشريعة الإسلامية تتبنى التوجه الإنساني لجمع الصدقات والزكوات، إما كواجب أو كضرورة للتكفير عن الذنوب، لتفريقها في أوجه البر المختلفة. ولذلك فإن الذهنية التي يتبناها المسلم العادي تكون مهيأة تماماً للبذل المادي في أوجه الخير. ولكن أساس الإشكالية أن هذه الذهنية بالذات تملك استعداداً غريباً لِما اسميه (نقل مسؤلية الذمم). فالإنسان المسلم العادي يعتقد بأنه بمجرد إخراج الصدقة أو الزكاة فإنه يبرئ ذمته بذلك، وكل "إثم" لاحق في سوء استخدام هذه الأموال إنما تقع على عاتق من تسلمها وصرفها. ولذلك فإن المسلم العادي لا يبذل أي جهد للتأكد من الجهة النهائية التي سوف تستفيد من هذه الأموال على أساس أن "ذمته" قد تم تبرئتها تماماً بمجرد اعطائه هذه الأموال. وهذه الفكرة (المفهوم، القناعة) هي أساس الإشكالية ومنبع الخطورة. فالأموال التي خرجت على أنها صدقات وزكوات وكفارات انتهى بعضها في جيوب لصوص ومحتالين، وانتهى بعضها الآخر كموارد لجماعات متطرفة قتلت بها نفس الشعب الذي تبرع بأمواله لها. ولذلك فإن فكرة (نقل مسؤلية الذمم) هي فكرة، بالإضافة إلى أنها ساذجة نوعاً ما، إلا أنها خطيرة وتساهم في بروز هذه الجماعات في المجتمعات الإسلامية.

بعد هذا يشرح العييري الأصل (النوع) الثالث من الجهاد وهو الجهاد باللسان، فيقول عنه "شأنه عظيم وفي بعض الأحيان يكون أعظم من الجهاد بالأبدان، أقول في بعض الأحيان وليس دائماً"[٢]. وسبب هذا المركز العظيم للجهاد باللسان يشرحه لنا بقوله:

"يتفرع عن الجهاد باللسان تجلية حقيقة هذه الحرب الصليبية والهجمة التي تشن على الإسلام وفضحها، والذب عن المجاهدين والدفع عن أعراضهم (...) ويتفرع عن الجهاد

---

[١] المصدر السابق.

[٢] المصدر السابق.

باللسان التأليف والنشر للمواد المحرضة على الجهاد بأنواعه، من كتاب وشريط ونشرة وغيرها. ومن عجز عن التأليف فعليه توزيعها باليد أو بالفاكس أو بالبريد. ومن الجهاد باللسان أيضاً كتابة المقالات في الصحف والنشرات والدوريات، والكتابة عبر شبكة الإنترنت والمراسلة عبر البريد الإلكتروني لآلاف الناس للمنافحة عن الإسلام في كل ميدان"[١]. ويقول في مكان آخر "إن النصرة واجبة. فإن لم تتحقق بالنفس فلا أقل من المال والكلمة والدعاء والتأييد ونشر أخبارهم الصحيحة ورفع الهمم والمعنويات وتقوية الإيمان واليقين وترسيخ الولاء للمؤمنين مهما كانوا، والبراء من الكافرين مهما كانوا، واستغلال كل وسيلة لنصرة الدين والجهاد والمجاهدين، ومنها الوسائل الحديثة كالاتصالات والقنوات والحاسبات والإنترنت وغير ذلك"[٢].

فما نشاطهم المحموم على صفحات الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) إلا لأنه يرونه كنوع من أنواع الجهاد. وهذا هو السبب الحقيقي للإلحاح المتفاني المستمر من جانبهم في نشر رسائلهم وأدبياتهم والدفاع عنها في هذا الفضاء الإلكتروني. ولذلك هو خطير ومدمر، ولذلك يجب أن تعي الشعوب العربية والمسلمة هذه الأدبيات قبل أن يتفاجئوا بها على صفحات الإنترنت. فمحاربة الشرور لا تتم أبداً بالجهل بها أو تغييب الناس عنها، ولكن محاربتها لا بد وأن تنبع من فهم ومعرفة بهذه الشرور وطريقة عملها ودفع حججها وبراهينها. وللأسف، فإن أساليب المنع والحجز والتعمية التي تمارسها بعض الدول سوف تأتي بنتائج عكسية تماماً. والسبب هو أن النشر الإلكتروني والرقمي على صفحات الإنترنت لا تملك أي دولة كانت أن تتأكد من منعه تماماً بسبب الوسائل المتاحة حتى لطلبة المدارس المتوسطة للتحايل على هذا المنع الإلكتروني. فالأمر أسهل وأبسط مما تتوقعه هذه الدول. ولذلك يجب إعادة النظر في الإستراتيجة الفاعلة في مواجهة هذه النشرات والكتابات لتكون وسيلة المنع والتعمية كعامل ثانوي مساعد، ولكن بالتأكيد ليس كأسلوب رئيس وأساسي.

أما النوع الرابع والأخير من الجهاد فهو الجهاد بالقلب، ويقول عنه العييري بأنه "هو أول الأصول ترتيباً وأهمها"[٣] وإن أتى به رابعاً في ترتيبه هو. ويشرح هذا النوع من الجهاد بقوله "أول معاني جهاد القلب بغض الكفار وما هم عليه ومن والاهم، وعدم محبتهم

---

[١] المصدر السابق.

[٢] تساؤلات حول الحرب الصليبية الجديدة، يوسف العييري، نسخة رقمية.

[٣] إضاءات على درب الجهاد، المقالة ١، دورنا في نصرة الإسلام، يوسف العييري، نسخة رقمية.

والكفر بهم والكفر بمعبوداتهم، فمتى انتفى عن العبد جهاد القلب تجاه عدوه فإنه كافر بالله العظيم"[1].

وحتى يتأكد العييري بأنه قطع الطريق على أي أحد يتعذر بعذر ما أمام دعوته هذه، كتب بنبرة لا تخلو أيضاً من التقريع:

"وقد تقول، أنا معذور شرعاً عن الجهاد بنفسي، ولا مال لي أجاهد به، ولا علم عندي فأحسن الكلام في جموع المسلمين. نقول لك، إذا كنت من المعذورين بجهاد النفس فحرض المؤمنين على النفير، وإذا كنت لا تملك مالاً فاجمع المال من المحسنين للمجاهدين أو حرض على بذل المال لمن يوصله للمجاهدين، وإذا كنت لا تحسن الكلام فلا شك أنك تحسن نشر كلام أهل العلم وكتبهم وأشرطتهم بين الخاص والعام وتحسن نشر أخبار المجاهدين وتحسن الذب عن أعراضهم"[2].

ذكرنا سابقاً أن العييري يحتل مكاناً رمزياً رفيعاً بين التيار السلفي المتطرف، والسبب هو عمله المتفاني في كل أنواع الجهاد الأربعة الذي ذكرها. ومن هذا المنطلق، فإن العييري قد وظف قلمه في الدفاع عن أعمال العنف المتطرفة في كل رقعة كان هؤلاء "يجاهدون" بها. وخلال دفاعه هذا يتبدى لنا الكثير من المواقف الشرعية السلفية المتطرفة التي يتبناها هؤلاء. فعلى صعيد هجمات جماعة القاعدة على نيويورك وواشنطن في سنة ٢٠٠١، من الواضح أن يوسف العييري قد بدأ دفاعه عن هذه العمليات حتى قبل أن يتأكد هو تماماً من أن من قاموا بها مسلمون أصلاً. فهو ينطلق في كتاباته كلها التي كتبها بخصوص هذا الموضوع من أنه لا أحد يدري على وجه اليقين من أن من قام بهذه العمليات مسلمون، ولكن على فرض أنهم مسلمون فإن التبرير الشرعي لِما حدث هو الآتي، ثم ينطلق في إيراد الحجج الشرعية التي تبرئ من قام بهذه العمليات. وهذا يوحي بأمرين، الأول أن دفاعه عن هذه العمليات قد بدأ منذ وقت مبكر جداً بعد أحداث سبتمبر، وربما بعد أيام قليلة منها، والثاني هو ذلك الولاء المنقطع النظير لكل من ينخرط في السياق العقائدي الذي ينتمي إليه العييري. فبعد أن يبتدئ دفاعه، مثلاً، بمثل هذه الجملة "بعد التسليم جدلاً بأن ما حدث هو من فعل المجاهدين"، نراه يسوق ثلاثة أسباب لتبرير هذه العمليات:

---

[1] المصدر السابق.

[2] تساؤلات حول الحرب الصليبية الجديدة، يوسف العييري، نسخة رقمية.

"أولها أن ما فعله المجاهدون بأمريكا في هجوم الحادي عشر، على الإفتراض السابق، لم يفعلوه انتصاراً لأنفسهم وانتقاماً لها، وإنما هو انتصار للدين وللمستضعفين من المسلمين الذين لم يسلموا من تسلط أمريكا وظلمها وقتلها إياهم بنفسها أو بوكلائها (...) ثانيها أننا نسأل، هل الجهاد من الإسلام أو ليس من الإسلام؟ فإذا كان الجهاد من الإسلام بل هو ذروة سنامه ولا يتم إسلام العبد إلا باعتقاد أن الجهاد من الدين فسيأتي السؤال الآخر، هل أمريكا إذا كانت لا تحارب الإسلام، فهل هي لا تحارب الجهاد أيضاً؟ بمعنى هل يمكن لأمريكا أن ترضى بالجهاد أو ترضى بعملية واحدة جهادية فضلاً عن قيام جهاد في أي مكان حتى لو لم يمسها منه أذى؟ (...) فإذا كانت أمريكا تحارب الجهاد، فأي إسلام هذا الذي لا تحاربه وهي تنال من ذروة سنامه ليل نهار؟ نعم إنها لا تحارب الإسلام الأمريكي (الإسلام المودرن) الإسلام الذي تفصله كما تشاء (...) ثالثها أن أمريكا إما أن يكون لها الحق في معاقبة من تلقبهم بالإرهابيين في أفغانستان، وإما أن لا يكون لها ذلك. فمن اعتقد أن لها الحق فقد اعتقد ما لا يليق بعاقل فضلاً عن مسلم"[1]. وهو أيضاً يبرر هذه العمليات بأنه ولو افترضنا جدلاً بأن "المجاهدين" كما يسميهم قد قاموا بهذه العملية فإن "فعلهم هذا هو من قبيل جهاد الدفع لا من جهاد الطلب"[2]، وعلى هذا فإن جهاد الدفع يتعلق بالدفاع عن النفس وليس غزو الكفار والمشركين في عقر دارهم كما هو الحال في جهاد الطلب، وبذلك يسقط عذر من احتج عليهم بهذا وانهم تعجلوا في تبني منهج جهاد طلب الكفار والمشركين في عقر دارهم.

بعد هذا التوضيح، نرى العييري يشرح دافعه الشخصي الأصلي، فيقول مخاطباً قرائه وبنبرة لا تخلو من العاطفة الجياشة:

"إن من لم ينصر إخوانه المجاهدين لا عذر له مهما خالفهم في الاجتهاد، إن كان من أهل الاجتهاد، لأنه إن كان يعتقد صواب ما فعلوا، سواء الهجوم على أمريكا، على فرض كونهم هم الذين قاموا به، أو ما يقومون به بعد ذلك من أي تصرف أو اجتهاد فإنه قد حكم على نفسه حينئذ بالتقصير. إذ كيف يقعد عن نصرة إخوانه مع موافقته لهم؟! وإن كان يرى خطأ ما فعلوا كله أو بعضه فإن خطأهم خطأ مجتهد، وقد ثبت استناد المجاهدين إلى بحوث علمية واجتهادات فقهية مع من بحضرتهم من طلبة علم تقوم بفتواهم الحجة. وهل يجوز لمن كانت هذه حاله أن يُسلّم إلى الكفار ويخذل ويقعد عن نصرته؟! ولئن فرضنا أننا لاعلم عندنا ولسنا أهلاً للاجتهاد في مثل

---

[1] تساؤلات حول الحرب الصليبية الجديدة، يوسف العييري، نسخة رقمية.

[2] المصدر السابق.

تلك القضايا، وقد أخطأنا في تصرفاتنا، أفيكون اعتقاد ذلك عذراً في ترك المجاهدين تحت وطأة الكافر الغاشم؟!"[1].

وهذا هو الدافع الحقيقي الشخصي ليوسف العييري، (إنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً) ثم يقف من دون إكمال بقية الحديث النبوي الشريف وهو أن تأخذ على يده إن كان ظالماً. فلا مكان لديه في هذا العالم الشاسع لأي كافر أو مشرك "ولو تمكنا منهم جميعاً بعد رفضهم الإسلام والجزية، لأبدنا خضراءهم ولقتلناهم عن بكرة أبيهم. هذا ديننا ولنا العزة ولا عز لهم"[2].

ولكن، وكما هو متوقع، فإن تبريرات العييري تصطدم بعدة إشكاليات. أولها أن هؤلاء الأمريكيين في نيويورك وواشنطن قد يكون وقع عليهم ظلم بسبب هذه العمليات الإرهابية التي لا تفرق بين كبير أو صغير، ذكر أو أنثى، بريئ أو مذنب. ولكن يوسف العييري كان أيضاً بالمرصاد لصاحب هذا العذر:

"ولئن فرضنا على أسوء احتمال وأبعد تقدير افتراضاً لا يقبله من له أدنى سمع وبصر أن هؤلاء الكفار قد وقع عليهم ظلم من المجاهدين، على فرض ثبوت ما نسب إليهم كما تقدم، وافترضنا أن هؤلاء الكفار لم يظلموا المسلمين قيد شعرة، فما الموقف الشرعي لنصرة المظلوم الكافر؟ تجرّد أيها القاري المسلم ودع عنك الخطاب غير الشرعي فإنه ليس بعلم"[3].

بعد هذه المقدمة، يبدأ العييري بطرح الموقف "الشرعي" من ظلم هؤلاء الأمريكيين بالتفصيل المسهب. ويتلخص موقفه الشرعي من أن على الرئيس الأمريكي أن يطلب من (رئيس الدولة المسلمة) أن يحاكم من تتهمهم بالقيام بهذه العملية أو من خطط لها، وأن تكون المحكمة شرعية إذ لا يجوز التحاكم إلى غير المحاكم الشرعية، وإذا "ثبت على المتهم ما نسب إليه، وجب على الدولة المسلمة أن تدفع تعويضاً عن كل نفس أزهقت، وهي في المصطلح الإسلامي دية عن كل قتيل، وتعويضاً عن الإتلاف الحاصل في الأموال والممتلكات"[4]. ولكنه في المقابل يصر على أن "تسليم المتهم إلى الكافر

---

[1] المصدر السابق.

[2] حقيقة الحرب الصليبية الجديدة، يوسف العييري، الطبعة الثانية، نسخة رقمية مؤرخة رجب ١٤٢٢ هـ.

[3] تساؤلات حول الحرب الصليبية الجديدة، يوسف العييري، نسخة رقمية.

[4] المصدر السابق.

يصنع به ما شاء ويفتنه عن دينه فهذا أمر شنيع لا تجيزه الأدلة الشرعية"[١]. وأن "الحكم عليه بالقتل، فهو ليس من حكم الشريعة الإسلامية حيث لا يقتل مسلم بكافر"[٢].

وبعد هذا كله، يعود العييري ليقول بأن كل ما سبق أن شرحه لنا بالتفصيل الممل أعلاه إنما يكون فقط "إذا كان بين الدولة المسلمة المقصودة وبين الدولة الكافرة المعتدى عليها عهد"، أي معاهدة سلم من نوع ما، أما إذا كانت هذه الدولة المعتدى عليها أو "الدولة الكافرة قد نقضت العهد، والنواقض كثيرة ليس هذا موضع بسطها، أو لم يكن ثم عهد أصلاً"[٣]، فإن كل الشرح أعلاه ساقط بالضرورة. حيث أن "الكافر الأصل فيه أنه محارب ما لم يكن له عهد أو ذمة (...) فما على الدولة المسلمة من سبيل أبداً "، ولا يجوز بأي حال من الأحوال "لمسلم أن يعتقد أن للدولة الكافرة في هذه الحال الحق في تجميل الدولة المسلمة شيئا مما فعله رعايا الدولة المسلمة أو حتى من يلجأ إليها"[٤].

وبالطبع، فإن كل الدول الإسلامية اليوم فيما عدا دولة طالبان في أفغنستان قبل الغزو الأمريكي لها هي ليست "دولة مسلمة"، وبالتالي فإن أمريكا، ومعها كل دول الكفر وبلا استثناء، لا تملك أي "عهد" يعصمها من الإعتداء عليها وعلى رعايها، فإن أي اعتداء يكون الأصل فيه أنه مباح ولا تبعة عليه مهما كانت.

ولكن إشكاليات هذه العملية لن تقف عند هذا الحد، إذ برزت قضية قتل النساء والأطفال، وبهذه الصورة العشوائية الوحشية، كأحد الإشكاليات المهمة التي يصطدم بها المنهج السلفي المتطرف بشكل متكرر. وهنا نرى العييري يرتكز على قضية انعدام وجود أية معاهدة بين أمريكا وبين أي "دولة مسلمة" كمدخل إلى تحليل قتل النساء والأطفال كما حدث في نيويورك وواشنطن. فنراه يؤكد على أن "أمريكا ليست بلاد عهد البتة ولم تكن في يوم من الأيام معاهدة أبداً. ولو تنازلنا مع المخالف ووافقنا على أنها بلاد عهد، فإننا نقول إنها عادت بلاد حرب وذلك بنقضها للعهد"[٥]. ومن هذا المدخل يخرج العييري نتيجة خطيرة وهي أن "المتفق عليه أنها بلاد حرب، وبلاد الحرب يجوز للمسلمين أن يضروها بكافة الأضرار لأن أهلها تحل دماؤهم

---

[١] المصدر السابق.

[٢] المصدر السابق.

[٣] المصدر السابق.

[٤] المصدر السابق.

[٥] حقيقة الحرب الصليبية الجديدة، يوسف العييري، الطبعة الثانية، نسخة رقمية مؤرخة رجب ١٤٢٢ هـ.

وأموالهم وأعراضهم للمسلمين"[١]. ويؤكد لنا العييري جميعاً بأن "الأصل أيضاً في دماء وأموال وأعراض الكفار الحل، ولا تحرم إلا بعهد أو بذمة أو بائتمان. أما الحربي فإن الأصل في دمه وماله وعرضه الحل"[٢] ولكنه استثنى من هذا الحكم النساء والأطفال والطاعنون في السن. ومن هذا يخلص العييري من أنه "في حال أن العمليات التي حصلت في أمريكا من فعل المسلمين، فهي جائزة شرعاً لأنها ضد دولة محاربة ومن فيها حربيون"[٣]. بعد هذا التأصيل المبدئي، طرح العييري الإشكالية التي تبدت في أحداث نيويورك وواشنطن بهذه الصورة:

"وقد يقول قائل إن الذي راح ضحية ذلك هم الأبرياء من النساء والشيوخ والأطفال، الذين تقدم حرمة دمائهم حتى لو كانوا من قوم حربيين، فكيف تكون العمليات جائزة شرعاً؟"[٤].

وجاءت إجابة العييري كالآتي:

"إن حرمة دماء نساء وصبيان وشيوخ الكفار حرمة ليست مطلقة بل هناك حالات خاصة يجوز فيها قتلهم إذا كانوا من أهل الحرب. وهذا الحالات تكون في وقائع معينة، ونحن نقول إن عمليات الثلاثاء في أمريكا راح ضحيتها من المعصومين ولكن هؤلاء لا يخرجون بحال عن حالة من الحالات التي يجوز فيها قتلهم وسنذكرها الآن. ويكفي المخالف أن يقرر بأن واحدة من الحالات قد انطبقت عليهم ليلزمه القول بجواز العمليات، لأن هذه الحالات ليس شرطاً أن تنطبق كلها بل واحدة كافية"[٥].

وبعد ذلك بدأ العييري في تعداد سبع حالات تجيز لهم قتل النساء والأطفال والشيوخ، وبالتالي الخروج بالنتيجة التي يريدها هو في جواز قتلهم. والحالات السبع هي أولاً، المعاملة بالمثل. ثانياً، "في حال الإغارة عليهم بحيث لا يمكن أن يتميز المعصومون عن المقاتلة أو عن الحصون فيجوز قتلهم معهم تبعاً لا قصداً". ثالثاً، لو أعان النساء والأطفال "على القتال سواءً بالفعل أو بالقول أو بالرأي أو بأي نوع من أنواع الإعانة". رابعاً، يجوز للمسلمين قتل النساء والأطفال "في حال الاحتياج إلى حرق حصون أو مزارع العدو لإضعاف قوته من أجل فتح الحصن أو إسقاط الدولة حتى لو راح المعصومون

---

[١] المصدر السابق.
[٢] المصدر السابق.
[٣] المصدر السابق.
[٤] المصدر السابق.
[٥] المصدر السابق.

ضحية ذلك". خامساً، يجوز قتلهم أيضاً إذا أراد المسلمون "رميهم بالأسلحة الثقيلة التي لا تميز بين مقاتل ومعصوم". سادساً، يجوز قتل النساء والأطفال إذا اتخذهم الكفار دروعاً بشرية. سابعاً، ويجوز أيضاً قتلهم "إذا نكث أهل العهد عهدهم واحتاج الإمام إلى قتل المعصومين تنكيلاً بهم"[1].

والنتيجة النهائية عند العييري هو أنه يجوز قتل النساء والأطفال. أو كما قال هو "إن مما لا شك فيه أن قتل نساء وصبيان وشيوخ أمريكا ومن في حكمهم من غير المقاتلة أنه جائز حلال، بل هو من ضروب الجهاد التي أمر الله ورسوله (ص) بها"[2]. وما حدث، وسوف يحدث، من قتلهم جائز شرعاً ولا غبار عليه البتة ولا داعي إلى الاعتراض عليه، لإنك إن اعترضت فإنك تعترض على شرع الله، من وجهة نظرهم، ومن اعترض على شرع الله فهو كافر، ومن لم يكفّر الكافر فهو كافر مثله.

ولكن، وبما أن القرآن الكريم قد ذكر ﴿وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به﴾[3]، فإن العييري هنا لابد وأن يبدي نوعاً من (العدل) الذي يقف على النص بحرفيته. فقد حسب العييري عدد الضحايا المسلمين الذي قتلتهم أمريكا في السنوات السابقة من الأطفال والنساء، وعلى ضوء النتيجة التي خرجت معه أفتى المسلمون بالآتي:

"لا يجوز للمسلمين في قتل المعصومين من الأمريكيين أن يزيدوا في القتل على أربعة ملايين شخص من غير المقاتلة وتشريد أكثر من عشرة ملايين أمريكي، حتى لا نتعدى وتكون العقوبة زائدة على المثل، والله أعلم"[4].

وكل مخالف لهذا المنهج ينطبق عليه قول العييري "إن الذي أفتى وقال لا يجوز قتل الأبرياء بحال حتى الأمريكيين في نيويورك وواشنطن فإن هذا مجازف قائل بما لا يعلم"[5]. ويؤكد للجميع بأن "قتل النساء والصبيان إذا كان وفقاً للحالات السابقة وما تفرع عنها فإنه لا يسمى ظلماً ولا عدواناً بل هو من المأمور به شرعاً وأقله أن يكون من المباح"[6].

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق.

[3] القرآن الكريم، سورة النحل، الآية ١٢٦

[4] المصدر السابق.

[5] المصدر السابق.

[6] المصدر السابق.

ولكنه أيضاً يشدد على أن جميع الشعب الأمريكي وبلا استثناء هو حلال الاستهداف، فيقول لأصحاب منهجه "استهداف الشعب الأمريكي في كل مكان، سواءً ممن يقاتل بيده أو يعين على القتال برأيه، أمر تجيزه الشريعة، وهذا هو الغالب في الشعب الأمريكي والحكم للأعم الأغلب"[1]. والسبب في هذه الفتوى هو أن "الشعب الأمريكي اليوم هو شعب معين على القتال برأيه، حيث إن القرارات في أمريكا لا تتخذ من قبل الرئيس وحده بل تخرج من خلال مجلس الشيوخ الذي يمثل أعضاءه الشعب الأمريكي، فكل عضو فيه يمثل شريحة كبيرة من الناس هي التي قدمته وانتخبته إلى هذا المنصب"[2].

ولكن كل هذا الشرح والتأصيل لا يبدو أنها وضعت حداً للاعتراضات، بل إن أحد أهم وأشد هذه الاعتراضات خطورة هي مسألة سقوط المسلمين أنفسهم كضحايا لأحداث نيويورك وواشنطن. وهذا الاعتراض، وكما هو واضح، يحمل المقدرة على نسف "شرعية" عملية نيويورك وواشنطن من أساسها، وتسقط معها كل الجهود العملية والتبريرية التي قام بها هؤلاء. ولكن لا شيء يصعب على يوسف العييري في جهاده "اللساني" هذا. فالعييري سوف يفتينا بأنه يجوز قتل المسلمين أيضاً وذلك من سبعة أوجه، و يكفي "للمخالف الإقرار بواحد منها ليلزمه القول بالجواز"[3]. وهذه الأوجه السبعة هي:

أولاً، "لم يثبت حتى الآن وجود مسلمين من ضمن الضحايا وإذا ثبت نجيب بما بعده". ثانياً، "لا بد من معرفة ما هي مبررات الفاعل إن كان مسلماً، فإذا كانت المبررات عبارة عن حالة اضطرار جاز له هذا الفعل، وإذا كانت المبررات ليس فيها اضطرار فنجيب بما بعده". ثالثاً، "إن غلبة الظن قائمة على أن الأهداف التي ضُربت لا يوجد فيها إلا كفار، والعمل بغلبة الظن في الأحكام الشرعية هو الذي يُلزم به المكلف". رابعاً، "يجوز تحريق وتغريق وهدم بلاد المحاربين حتى ولو كان فيها مسلمون ربما يموتون بمثل تلك الأفعال، لأن الكف عن ديار الحرب بمن فيها من المسلمين مفضي إلى تعطيل الجهاد". خامساً، وهنا العييري يواجه إشكالية وضوح النص القرآني في سورة الفتح[4] في أنه لولا المؤمنين الذين لا يعلمهم المسلمون بين الكفار لسلطهم الله عليهم، ولكنه يجيب بأن "إطلاق الآية المذكورة آنفاً وتعميم حكمها يفضي إلى

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر السابق.

[4] الآية ٢٥، ﴿ ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطؤوهم فتصيبكم منهم معرة بغير علم ﴾.

تعطيل شعيرة الجهاد على كل الدول المحاربة، لأنه لا يوجد دولة اليوم إلا وفيها عدد كبير من المسلمين، وحروب اليوم تقتل أعداداً كبيرة من الناس، فإطلاق حكم الآية باطل لأنه يبطل شعيرة الجهاد أو يحصرها بغير دليل"[١]. سادساً، "لو أن الفاعل مسلم، وعلم بذلك، فإن غاية ما عليه أن يدفع نصف دية المقتول". سابعاً، "يجوز أيضاً معاملة المسلم الذي يعين الكفار ويقويهم على أنه منهم في الحكم الدنيوي وحكمه الأخروي يبعث على نيته"[٢].

ولكن يوسف العييري سوف يذهب إلى أبعد من هذا في تبرير قتل المسلمين هناك، إذ أنه يبتدئ بهذا السؤال الاستنكاري "ولماذا يلام من أراد أن يفعل المأمور بقتل وترويع أهل الحرب واستباحة ديارهم، ولا يلام من خالف أمر النبي (ص) وأقام بين ظهراني المشركين؟! فأصبح من قام بأمر الله مجرماً، ومن تبرأ منه الرسول (ص) مؤمناً يجب المحافظة على دمه وأمنه"[٣]. فيوسف العييري هنا يلقي اللوم مباشرة على من رضي العيش في بلاد الكفار ومخالطتهم لأنهم رضوا بالعيش بينهم ولم يسعوا بـ "الهجرة" بعيداً عنهم وإلى الدولة "المسلمة"، مع الأخذ بعين الاعتبار مفهومه الشخصي للدولة المسلمة. ولذلك هو يرى أنه لا جريرة على الذين قتلوهم، ولكن الذنب على من رضي العيش بين هؤلاء الكفار. ولذلك هو يتوجه بعد هذا إلى المسلمين الذين يعيشون في ديار الكفر بالنصيحة وينقل لهم فتوى للشيخ عبد الله بن عبد الباري الأهدل[٤] بعد أن سألوه عن رأيه في إيمان "قوم في بلاد الإسلام من المسلمين يدعون بأنهم من رعية النصارى ويرضون بذلك ويفرحون به"، فأجاب الشيخ الأهدل:

"إن هؤلاء قوم قد أشربوا حب النصارى في قلوبهم، واستحضروا عظمة ملكهم وصولتهم، ولاحظوا توفر الدنيا بأيديهم التي هي حظهم من الدنيا والآخرة، وقصروا نظرهم إلى عمارة الدنيا وجمعها وأن النصارى أقوم لحفظها ورعايتها. فإن كان القوم المذكورون جهالاً، يعتقدون رفعة دين الإسلام وعلوه على جميع الأديان وأن أحكامه أقوم الأحكام، وليس في قلوبهم مع ذلك تعظيم الكفر وأربابه، فهم باقون على أحكام الإسلام لكنهم فساق مرتكبون لخطب كبير يجب تعزيرهم عليه وتأديبهم وتنكيلهم. وإن كانوا علماء بأحكام الإسلام، ومع ذلك صدر عنهم ما ذكر

---

[١] وكأن النص القرآني ليس دليلاً في حد ذاته عنده.

[٢] المصدر السابق.

[٣] المصدر السابق.

[٤] من كتابه السيف البتار على من يوالي الكفار.

فيستتابوا، فإن رجعوا عن ذلك وتابوا إلى الله تعالى وإلا فهم مارقون. فإن اعتقدوا تعظيم الكفر، ارتدوا، وجرى عليهم أحكام المرتدين"[١].

وحتى نأخذ لمحة عن شكل الدولة المسلمة[٢] التي يسعى لإنشائها ويدعو هؤلاء إلى الهجرة إليها، ينقل لنا العييري أحد المظاهر داخل دولة طالبان في أفغانستان فيما يتعلق باستراتيجية التوظيف في الوظائف العامة، وهو يشدد على أنها أحد مظاهر الدولة الإسلامية:

"إن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لها وزارة مستقلة ولها صلاحية عظيمة تستطيع أن تعزل أو تفصل من يخالف الشريعة أو النظام الذي يسمى عندهم نظاماً إسلامياً. فمثلاً، من يحلق لحيته أو يقصرها ويسمع الأغاني ولا يصلي الصلاة المكتوبة مع الجماعة ولا يعرف أركان الإسلام والإيمان بالتفصيل وأركان الصلاة وواجباتها والصوم والحج والزكاة ولو كان هذا الشخص ذا منصب عال أو موظفاً كبيراً، تعزله الهيئة وتفصله من منصبه وتعاقبه. فالموظف قبل التوظيف يُختبر في هذه الأشياء أو في هذه الأمور وإذا نجح يمارس عمله وإلا لا يتوظف"[٣].

وأخيراً، فيما يتعلق بعملية نيويورك وواشنطن بالذات، يرد يوسف العييري على كل من اعترض على أن هذه العمليات قد تسببت بمفاسد كثيرة. والمحور اليتيم في رده يدور حول أن الدليل الشرعي فيما يتعلق بالجواز أو التحليل هو في ذاته "مصلحة" بغض النظر تماماً عن النتائج المترتبة على العمل اللاحق لإمتلاك الدليل الشرعي. يقول العييري "إن الذي قام بالعمليات، إن كان مسلماً، فإن معه الأصل وهو الدليل، فإن المصلحة المطلقة هي باتباع الدليل. فلا ينبغي أن يقال له ما هي المصلحة من فعلك هذا، بل يكفي أن يرد بقوله إن المصلحة أني عملت بالدليل فقط"[٤]. والمعنى هو أن السؤال لهؤلاء عن المفاسد التي تجلبها أفعالهم على الأمة سوف تجابه بالرد البسيط "هو حلال".

ومن نيويورك وواشنطن ينتقل العييري إلى الشيشان ليدافع عن عملياتهم هناك. في ٢٣ اكتوبر سنة ٢٠٠٢ اقتحم حوالي خمسين من مجاهدي الشيشيان، بينهم ١٨ امرأة، مدججين بالسلاح والمتفجرات مسرحاً في مدينة موسكو واحتجزوا جميع من كان فيها ويقدر عددهم بحوالي الألف شخص. وقال قائد المجموعة الشيشانية بأنهم "جاؤوا

---

[١] المصدر السابق.

[٢] أنظر ملحق الكتاب لتفصيل المشاهدات داخل دولة طالبان في أفغانستان.

[٣] الميزان لحركة طالبان، يوسف العييري، نسخة رقمية. وأنظر أيضاً ملحق هذا الكتاب.

[٤] حقيقة الحرب الصليبية الجديدة، يوسف العييري، الطبعة الثانية، نسخة رقمية مؤرخة رجب ١٤٢٢ هـ.

إلى موسكو ليس للبقاء على قيد الحياة، ولكن للموت"[1]، كما حذر الجميع بأن أي محاولة لإقتحام المسرح سوف ينتج هنا قتل جميع الرهائن. اظهرت الصور بأن النساء الشيشانيات جميعهن قد لفوا انفسهم بمتفجرات، كما أنه قد تكرر التهديد من قائد المجموعة بأنهم سوف يبتدأون بقتل الرهائن خلال مدة قصيرة إذا لم تبدأ القوات الروسية بالإنسحاب من الشيشان. اضطرت بعدها قوات الأمن الروسية لضخ غاز[2] ذو طابع عسكري داخل المسرح يشل القدرات الجسمانية للإنسان. نتج عن ضخ هذا الغاز قتل جميع أفراد المجموعة الشيشانية، وأيضاً قتل حوالي ١٢٠ شخص من الرهائن، واحتاج مئة وخمسون آخرون إلى عناية طبية فائقة، وأطلق سراح الباقي. وكما فعل العييري مع عمليات الولايات المتحدة الأمريكية، وسوف يفعل مع أفغانستان والفيليبين وغيرها من دول "الجهاد"، جرد قلمه للدفاع عن هذه العملية. ولن يخرج الإطار العام في دفاعه عن الأطر التي عرضناها أعلاه، ولكن تختلف قليلاً باختلاف تفاصيل العملية موضوع الدفاع. هذه نماذج من دفاعه عن هذه العملية والتي تعطينا صورة إضافية وأوضح عن منهجية العمل والعقيدة عند هؤلاء، وتبين أيضاً الرفض القاطع لأي محاولة لنقاش عقلاني منطقي في حسابات الربح والخسارة فيما يتعلق بما يقومون به من أعمال:

"أما القول بفشل العملية بسبب مقتل جميع المجاهدين، فلم تكن هذه خسارة في حسابات المجاهدين. فأول ربح فيها أنهم انتقلوا إلى حياة أبدية خالدة بإذن الله تعالى (...) والأمر الآخر هو أن المجاهدين عندما قرروا تنفيذ العملية فقد وضعوا احتمال مقتلهم بنسبة ٩٩,٩٩٪ وخاصة عندما قرروا إشراك النساء في العملية، فالجميع تعاهد على أن يدافع عن النساء حتى آخر نفس يتردد بين جنبيه، لذلك سلحت جميع النساء بأحزمة ناسفة حتى لا يتمكن العدو منهن"[3].

"الهدف من وجود الرهائن هو اتخاذهم دروعاً بشرية لقتال القوات الروسية من خلفهم وإيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر في صفوف القوات الروسية"[4].

"أما من استنكر العملية على اعتبار أنها تخالف الأدلة الشرعية، وتدخل أبرياء في معركة لا علاقة لهم بها، وهم ممن تحرم دماؤهم وأموالهم، فهذا الطرح لنقص فهمه

---

[1] الـ BBC الإخبارية بتاريخ ٢٤ اكتوبر ٢٠٠٢

[2] لا تزال هوية هذا الغاز مجهولة، ولم يتم الكشف عن تفاصيل مفعوله على الإنسان ولا الوسائل الدفاعية للحماية منه في حال التعرض له.

[3] عملية مسرح موسكو – ماذا ربح المجاهدون منها وماذا خسروا، يوسف العييري، نسخة رقمية.

[4] المصدر السابق.

للأدلة الشرعية بمجموعها، لا يمكن أن نرد عليه حتى يستوي في شروط معرفة الواقع ومعرفة الأدلة الشرعية بمجموعها (...) والشعب الروسي هو الذي يقف خلف العسكر وهو الذي يعطي تأييده لهم عبر ترشيح رجال الحرب، فإذا لم نسقي الشعب الروسي من الكأس التي سقى منها الشعب الشيشاني فإنه لن يحس بمرارة حال الشعب[1] الشيشاني"[2].

يتخذ العييري موقفاً دموياً من مسألة الأسير. فهو يرى قتل الأسير حتى وإن لم يكن هناك أي سبب يدعو إلى قتله. بل إنه يرى قتله بجرم وجريرة غيره من الناس. يقول العييري:

"إن الأسير بوزره استحق القتل، فإذا كان الله سبحانه وتعالى أجاز لنا أن نقتل الأسير فقط لأنه أسير، أي لم تكن هناك مؤثرات أخرى ترجح قتله، فكيف والحال هذه بعدما كان قتله بجريرة غيره أعظم مصلحة"[3]. ويقول عن معاهدة جنيف الخاصة بالأسرى "إننا نكفر بالوثيقة ومن شرعها"[4].

وبهذا الاقتباس من يوسف العييري نختم هذا الجزء:

"إننا نختار ألا نستسلم للعدو بأي حال من الأحوال، وهذا أخذ بالعزيمة، وإنما الاستسلام رخصة (...) ولأن استسلام المجاهد مع ما فيه من الإنهزام وشيء من الذل وما فيه من كسر قلوب المسلمين، وثلمة في موقف المجاهدين، وما فيه من سرور العدو وغبطته وشماتته بالمجاهدين والمسلمين عامة ورفع معنوياته. مع ما في الاستسلام من جميع تلك المفاسد، إلا أنه أيضاً لا يحقق للمستسلم ما خاف على نفسه منه وهو الموت"[5].

---

[1] في النص الأصلي (الشعب الروسي)، ومعها كما هو واضح لا يستقيم السياق.

[2] المصدر السابق.

[3] هداية الحيارى في جواز قتل الأسارى، يوسف العييري، نسخة رقمية.

[4] المصدر السابق.

[5] تساؤلات حول الحرب الصليبية الجديدة، يوسف العييري، نسخة رقمية.

أبو جندل الأزدي

(فارس أحمد آل شويل الزهراني)

لا يمثل أبو جندل الأزدي أي ثقل تنظيري أو حتى عملي في التوجه العام للفكر السلفي المتطرف. فالرجل لا يعدو أن يكون جامع لنصوص هذا الفكر من مصادر مختلفة، وبصورة انتقائية واضحة بحيث أنه يلغي جميع أوجه الخلاف الفقهي في المسألة، ثم بعد ذلك يعيد ترتيبها وبصورة مركزة ليبرز قضية هو يريد أن يصل فيها إلى نتيجة محددة يكون فيها عنوان كتابه دالاً عليها. فإذا أراد أبو جندل الأزدي أن يتطرق إلى موضوع الاغتيال مثلاً، سمى كتابه بـ (تحريض المجاهدين الأبطال على إحياء سنة الاغتيال)، ثم بعد ذلك يبتدء في نقل النصوص من كل كتاب أو مقال أو مقولة أو حديث أو آية أو فتوى أو رأي أو حادثة تاريخية من الممكن أن تفيد الهدف النهائي الذي يريد أن يصل إليه وهو (التحريض على الاغتيال). وكذلك هو الحال تماماً في كتاب آخر له تحت عنوان (الباحث عن حكم قتل أفراد وضباط المباحث) وليكون الهدف النهائي الذي يريد أن يصل إليه هو (استحلال قتل أفراد المباحث). ومن الغريب أن أبو جندل لا يملك ذلك القلم السيال الذي يستطيع أن يسهب في الخطاب والنقاش والإقناع، بل إنه حتى في رسالة وجهها لابنائه كان من المفترض أن تتغلب فيها العاطفة الشخصية الجياشة ونرى تعبيراً شخصياً عن مواقفه، نراه ينقل نقلاً مطولاً لأطفاله من سيد قطب وكتابه (في ضلال القرآن)، وليستهلك هذا النقل صفحتين من خمسة صفحات هي مجموع الرسالة، وإذا أضفنا إلى ذلك اقتباسات آيات القرآن الكريم والشعر وتعداد اسماء المجاهدين واسماء بناتهم، لم يبق الكثير لأبي جندل في رسالته الشخصية هذه. ولهذا السبب فإن من أكثر من مئة صفحة، على حسب النسخة الرقمية لكتاب (تحريض المجاهدين الأبطال على إحياء سنة الاغتيال)، استهلكت النقول والاقتباسات أكثر من تسعة أعشار الكتاب، أغلبها يشير إليها على أنها نقل من مصدر آخر، وفي أقلها فإنك تتعرف على هذه الجملة أو الفقرة أو الفقرات على أنها من أدبيات شخص آخر بسبب قراءتك لها من مصادرها الأصلية في مكان آخر. بل يصل الأمر أحياناً إلى حد أنك لا تستطيع أن تفرق فيما تقرأه إذا كان هذا نقلاً أو هو كلام أبو جندل بسبب طول الاقتباسات من جهة، وبسبب نسيانه

أحياناً أن يضع علامة تشير إلى انتهاء الاقتباس. وعلى كل حال، فإن منهج أبو جندل فيما يسميه "كتابه" هو حالما ينتهي الاقتباس، يبتدئ فوراً اقتباس آخر، وهكذا. ربما يضيف جملة أو فقرة، وأحياناً عدة فقرات، ثم بعد ذلك تبدأ الاقتباسات من جديد.

ولكن السبب الحقيقي في اختيار أبو جندل ضمن هذه الدراسة هو تلك الظاهرة الغريبة المتمثلة في الجمع بين محدودية قدرات أبو جندل الأدبية في الإسترسال في التعبير والبيان الذاتي وبين ذلك النجاح الباهر المنقطع النظير الذي حققته كتبه على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت). هذا النجاح وصل إلى درجة أن تعداد تحميل وقراءة كتبه في بعض المواقع قد فاقت بكثير عدد مرات تحميل وقراءة ادبيات أسامة بن لادن وأيمن الظواهري وأبو مصعب الزرقاوي مجتمعين. بل إن هذا النجاح جعل أبو جندل نفسه يتباهى فخراً وليكتب:

"بعد أن يسر الله كتابة بحث (الباحث عن حكم قتل أفراد وضباط المباحث) في شهر رمضان وتم نشره في مطلع شهر شوال من عام ١٤٢٣هـ، انتشر انتشاراً سريعاً وراج رواجاً طيباً لم أكن أتوقعه، خصوصاً أنه من الممنوعات، أي لم يتم نشره إلا عبر الشبكة العنكبوتية عبر موقع منبر التوحيد والجهاد ومع ذلك فقد قام بتحميله إلى الآن أكثر من (٥٢٠٠)، وزاره وأطلع عليه وسمع عنه عشرات الألوف، وهذا كله في أقل من شهرين ونصف فالحمد لله أولاً وآخراً فله الفضل والمنة"[1].

وقد كتب أبو جندل هذا الكلام منذ سبع سنوات من كتابة هذه السطور، وللقارئ الكريم أن يتخيل كم من قراء الشبكة العنكبوتية قد قرأ كتبه هذه منذ ذلك الحين حتى يومنا هذا. ومما يزيد الأمر خطورة هو أن المؤسسة الشرعية الرسمية في كل الدول العربية والإسلامية، وبدون استثناء، تبدو غافلة تماماً عن مثل هذه الأدبيات التي تنتشر انتشار "النار في الهشيم"، ومن دون أية محاولة أكاديمية شرعية جادة وناضجة لمعاكسة هذه الإطروحات وما يسوقها لمن يقرأ له على أنها أدلة لا تقبل النقض أو التحوير. فالمؤسسة الشرعية الرسمية تبدو مطمئنة تماماً من الأدبيات التي تراها على أرفف المكتبات في اسواق بلادها، مع ما في هذه النظرة من تسطيح شديد، ولا تبدو مقتنعة أن أساليب النشر الرقمية والإلكترونية اصبحت من الإنتشار والسهولة بحيث باتت مصدراً رئيساً للقراءة والبحث وتستقطب مئات الآلاف من الأشخاص الجدد كل سنة. وفي هذا أنا لا أدعو بتاتاً إلى تشديد الرقابة على الكلمة والرأي ومصادر المعلومات، هذا لم يعد مفيداً اليوم وينحو نحو السذاجة وضعف الحجة

[1] تحريض المجاهدين الأبطال على إحياء سنة الاغتيال، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية مؤرخة ٢١- ١٢- ١٤٢٣ هـ.

والحيلة، كما أن له نتائج عكسية ولا شك. ولكنني أدعو إلى تبني التفنيد العلني الصريح والمباشر، الذي يشرح للناس الإشكال والحل، يطرح الحجة ويفندها بالحجة، ومن ثم مواجهة هذه الأفكار في مصادرها الرئيسية. ومن الجدير بالملاحظة أن عبارة "إنتشار النار في الهشيم" هو عين اللفظ الذي استخدمه أبو جندل في لقاء له مع أنصار فكره، وليقول لهم:

"صدر لي بفضل الله عز وجل إلى الآن ستة مؤلفات أولها كتاب (الباحث عن حكم قتل أفراد وضباط المباحث)، وفي النية إصدار طبعة جديدة للكتاب بحول الله وقوته مزيدة ومنقحة، وهذا الكتاب انتشر انتشار النار في الهشيم"[1].

فأبو جندل، في جمعه المركز لنصوص العنف والتطرف والقتل، ومع قدراته الأدبية المحدودة، يبدو وحيداً على الساحة حتى بعد اعتقاله وسجنه، يجول فيها كيفما يشاء لا يتحداه أحد. وهذا هو السبب الوحيد في اختياره ضمن هذه الدراسة. بل إن أبو جندل قد تحدى صراحة المؤسسة الشرعية الرسمية أن يجيبوا على أسئلة محددة يطرحها أنصار الفكر السلفي المتطرف، ولكن للأسف لا مجيب، لأن المؤسسة الشرعية الرسمية تبدو مشغولة بأمور أخرى ليس ضمنها هذه الأدبيات التي يتم تنزيلها من خلال الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) بالآلاف، ويتم تداولها من خلال الأقراص المدمجة بما لا يعلم عدده إلا الله. فأساليب المنع والرقابة على الكلمة المنشورة اليوم أصبحت قليلة الفائدة إن لم تكن مضرة وذات نتائج عكسية في المجتمعات الحديثة. ولن يجدي الرأي والفكرة إلا المجابهة بالرأيٍ والفكرة المضادة. ولن يستسلم جيل اليوم إلا إلى الذي ينجح في إقناعه ويبدو واثقاً من فكره ورأيه، أما أسلوب غض النظر وانشاء الإدارة تلو الإدارة للرقابة على النشر والكلمة لن تنفع إلا في ترسيخ القناعة بأن ما يقوله الطرف الآخر هو من الرسوخٍ بحيث يصعب على المؤسسة الرسمية مجابهته بالحجة والبرهان. إذ ما هو المانع أصلاً من تبني مشروع وطني يتم من خلاله طرح كل أدلة الفكر السلفي المتطرف من منظور شرعي، وأنا أعني كل أدلة هذا الفكر وبلا استثناء، ومن ثم تفنيده من خلال البرهنة على تهافته وخطأه. ونعم، سوف نضطر إلى إعادة النظر في الكثير من التراث الفقهي المكتوب. ونعم، سوف نخالف رأي بعض المفسرين. ونعم، سوف نقف على الطرف النقيض من بعض كتابات ابن تيمية وتلميذه ابن القيّم. ونعم، سوف نضطر إلى إعادة صياغة لبعض المفاهيم الفقهية المختلف عليها. ولكن لا التراث الفقهي معصوم لأنه انتاج بشري خضع لظروف الزمان والمكان، ولا آراء المفسرين معصومة، ولا ابن تيمية معصوم، ولا تلامذته معصومون، ولا الصياغات الفقهية المختلف عليها معصومة. كل هؤلاء يجوز عليها الخطأ. إذ ما هي الإشكالية

---

[1] حوار مع الشيخ أبي جندل الأزدي، منبر التوحيد والجهاد، بدون تاريخ، نسخة رقمية.

الحقيقية في الخروج للناس صراحة ولنقول لهم أخطأ المفسرون وأخطأ الفقهاء وأخطأ ابن تيمية وأخطأ السلفيون وأخطأ بعض السلف وأخطأ الصحابة. بل ما هي المشكلة الحقيقية حتى إذا قلنا أخطأ أبو بكر أو أخطأ عمر أو أخطأ عثمان أو أخطأ علي، وهل هؤلاء معصومون حتى لا يرد عليهم رأيهم. أين هي المشكلة الخطيرة هنا والأمر يتعلق بدماء ابرياء تراق في بلاد المسلمين قبل غيرهم. أين هي المشكلة الخطيرة التي تستدعي من المؤسسة الشرعية الرسمية أن تغض النظر تماماً عن مثل هذا التحدي من أبو جندل لعلماء وشيوخ وفقهاء الأمة:

"إن هؤلاء جميعاً لا يستطيعون أن يحاوروا أهل الحق الحوار الصحيح الذي يُبنى على أصول شرعية وعلمية صحيحة، وهم يعلمون ذلك ويعجزون عن الإجابة على أسئلة المجاهدين الأحرار وهي أسئلة جوهرية طُرحت في بحوث شرعية مؤصلة منشورة في مواقعهم على الشبكة العنكبوتية وفي غيرها، وقد سمعوا بياناتهم ونداءاتهم ولكنهم أعجز من أن يجيبوا بصراحة وحيادية لأن مطرقة الطاغوت ستطرقهم. ومن الأسئلة التي يتم طرحها الأسئلة التالية. ما حكم الحكام الذين لا يحكمون بما أنزل الله وعطلوا العمل بالحدود والأحكام الشرعية. وما حكم الحكام الذين يحتكمون إلى شرائع الكفر الطاغوتية من دون شرع الله. وما حكم الحكام الذين يُشرعون التشريع المضاهي لشرع الله تعالى وينسبون لأنفسهم كثيراً من خصائص وصفات الإلهية. وما حكم الحكام الذين حللوا الحرام وحرموا الحلال. وما حكم الحكام الذين يحاربون الله ورسوله والمؤمنين وبأساليب مختلفة ومتنوعة، منها ما يكون بالترغيب ومنها ما يكون بالترهيب. وما حكم الحكام الذين يصدون الناس عن دين الله تعالى وعن التوحيد الخالص ويمكرون بالليل والنهار من أجل أن يتحقق لهم ذلك. وما حكم الحكام الذين يكرهون ما أنزل الله من الدين والتوحيد والجهاد. وما حكم الحكام الذين يسخرون من دين الله ومن أوليائه. وما حكم الحكام الذين يباركون الشرك الأكبر ويقرونه ولا يُغيرونه، ولا يسمحون بتغييره. وما حكم الحكام الذين هم داخلون حتى العظم في موالاة أعداء الأمة من اليهود والنصارى وفي خدمتهم وخدمة مصالحهم والذود عنهم (...) هم أعجز عن ذلك وأنا أتحدى هؤلاء أن يخرجوا في برنامج مع الدكتور سعد الفقيه مثلاً أو الدكتور المسعري أو المقدسي أو هاني السباعي، أو يذهبوا للقاء أسامة بن لادن ويحاوروه ويسجلوا ذلك لكي تتضح الحقائق إن كانوا يريدون الحق والقائمة طويلة لأنهم يعلمون أن عوراتهم ستنكشف ولذا يفضلون البقاء دون فضيحة"[1].

---

[1] برامج ما نريكم إلا ما يرى آل سعود، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية مؤرخة ٢٧- ٩- ١٤٢٤ هـ.

هذه الأسئلة سوف تضطر الأمة الإسلامية إلى الوقوف عندها عاجلاً أو آجلاً وبسبب ما ينتج عن تجاهلها من دمار وتخريب وقتل وسفك للدماء. فهذه الأسئلة هي المحور الرئيس لكل أدبيات التطرف السلفي وبدون استثناء، وما الشباب المسلم الذي ينخرط تحت راية هؤلاء إلا نتيجة حتمية لتولي هؤلاء المتطرفين الإجابة عن هذه الأسئلة بالنيابة عن فقهاء وشيوخ وعلماء الأمة. هذه الأسئلة سوف تصطدم بها المؤسسة الشرعية الرسمية شاءت أم أبت، وخير لها أن تشاء وعلى وجه السرعة، لأن أبو جندل الأزدي عندما انخرط في نقله واقتباسه المحموم للإجابة على هذه الأسئلة من وجهة نظر الفكر السلفي المتطرف كتب في نهايتها لهؤلاء الشباب، الذين يقدر عددهم بالآلاف، والذين قرأوا كتاباته على الشبكة العنكبوتية، كتب لهم هذا:

"أيها الناس إن هذه الدولة للسقوط أقرب منها للبقاء وإني واثقٌ أن سحل هؤلاء قد اقترب، فمن كان منكم شانقاً لأحد منهم أو ساحباً فلا يفعل ذلك إلا بأمعاء سعد البريك وعائض القرني ومحسن العواجي وسليمان العيدي ومحمد العوين وحامد الغامدي وكل أعضاء هيئة كبار العملاء[1]...الخ، والقائمة طويلة لا تخفى عليكم، وليحد أحدكم شفرته وليعذب الطواغيت في سلخه ونحره جزاءً وفاقاً والجزاء من جنس العمل"[2].

وإذا كان أبو جندل قد كتب هذا عن المؤسسة الشرعية الرسمية في بلد محدد، فإن من سوف يقرأ كلامه من هؤلاء الشباب ويقتنع به، سوف يسقط كلامه هذا على مؤسسته الرسمية في بلده. فلا أحد على وجه الحقيقة بمنأى عن خطورة هذه التوجهات المتطرفة، إذ لا حلول وسطى لديها. والسبيل الوحيد في محاربة هذه الأفكار هو بالتفنيد والبرهان وبيان الحجة وإعادة النظر في ذلك المخزون الفقهي الذي يقبع على أرفف المكتبات في اسواق البلاد الإسلامية في كل مكان. والسبيل الوحيد هو اخراج هذه الأسئلة للناس ليقرأوها، وليعرفوا ما فيها، ومن ثم نعطيهم الحجة والبرهان الذي بواسطته يستطيعون أن يرفضوا هذا الطرح المتطرف، ويلفظوه إن قرأوه وتعرضوا له من خلال اجهزة الحواسيب (الكمبيوتر) بطريقة أو بأخرى. هذا هو السبيل، ولا سبيل سواه.

قبل أن ابتدء بنقل بعض كتابات أبو جندل الأزدي حول موضوع هذا الفصل، أود أن انبه القارئ الكريم إلى حقيقة أنني بذلت أقصى طاقتي في تمييز كتاباته الشخصية

---

[1] يقصد هيئة كبار العلماء، وصحّف الكلمة عمداً على سبيل التهكم والسخرية.

[2] برامج ما نريكم إلا ما يرى آل سعود، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية مؤرخة ٢٧- ٩- ١٤٢٤ هـ.

عن النقول والاقتباسات التي أتى بها في كتبه ورسائله، ولكنني لا أزال غير متأكد تماماً فيما أنقله أدناه من أنه من نتاج قلمه الشخصي. فمن المحتمل جداً أن الرجل بسبب نقوله واقتباساته التي لا أول لها ولا آخر قد نقل من مصدر محدد لم يشر إليه ولم أطّلع عليه شخصياً في مكان آخر حتى أتعرف على مصدره الأصلي. ولكن، وعلى كل حال، فإن هذه الاقتباسات مع وجود احتمال عدم نسبتها إليه، إلا إنها تعكس فكره وقناعاته تماماً ومن دون أدنى شك، ولذلك هي تمثله تمام التمثيل.

ينطلق أبو جندل من نفس منطلقات من سبقوه، وأولها مسألة التكفير. فهو لا يشك لحظة في كفر وارتداد الحكومات وكل من أعانهم. بل هو في الحقيقة يرى أن تكفير الحكومات هو نوع من أنواع الإنجازات التي يجب أن تُمتدح ويُثنى عليها. فخلال دفاعه عن أسامة بن لادن ومنهجه في تكفير الحكومات، كتب أبو جندل قائلاً عن هذه التهمة "بعض التهم ليست كذلك على الصحيح بل هي منقبة لصاحبها ومن ذلك القول بكفر حكومات الردة المعاصرة"[١]. وكتب أيضاً في مكان آخر "هؤلاء الطواغيت ليسوا من المسلمين، لا من خواصهم ولا من أدناهم ولا قلامة ظفر، بل هم من جملة من يتولونهم من الكفار الحربيين كما أخبر تعالى في قوله ﴿ومن يتولهم منكم فإنه منهم﴾[٢] فإنه منهم وليس من المسلمين"[٣].

ويشرح أبو جندل سبب تكفير الحكومات مرات متعددة بواسطة نقول من مصادر سلفية متطرفة مختلفة، وأحياناً أخرى يتطوع بالكتابة عن الأسباب المؤدية إلى تكفيرهم بشكل مختصر ومركز، فهو يقول مثلاً "حكام بلاد الإسلام في هذا العصر، المعترف بهم من الأمم المتحدة، كلهم طواغيت مرتدون كافرون خرجوا من الإسلام من جميع أبوابه. استبدلوا شرع الله سبحانه وتعالى بقوانين وضعية أملاها عليهم شياطينهم وأسيادهم من اليهود والنصارى، حاربوا أولياء الله ووالوا أعداء الله، أذلوا العباد ونهبوا الثروات ودنسوا الحرمات، ولم يبقَ أمام المسلمين الموحدين سوى الحديد والنار، سوى الجهاد في سبيل الله لإعادة الخلافة على منهاج النبوة"[٤]. ولكنه في رسالة أخرى نراه يشرح بشكل مختصر أيضاً ولكنه محدد على شكل نقاط سبب هذا التكفير فيقول:

---

[١] أسامة بن لادن مجدد الزمان وقاهر الأمريكان، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية مؤرخة ٢٥- ٥- ١٤٢٤ هـ.

[٢] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٥١

[٣] تحريض المجاهدين الأبطال على إحياء سنة الاغتيال، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية مؤرخة ٢١- ١٢- ١٤٢٣ هـ.

[٤] الآيات والأحاديث الغزيرة على كفر قوات درع الجزيرة، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية.

"إن طواغيت الحكم الجاثمين على صدر الأمة في جزيرة العرب هم كفرة مرتدون. كفرة لأنهم لا يحكمون بما أنزل الله. وكفرة لأنهم يحتكمون إلى شرائع الكفر الطاغوتية والقوانين الوضعية من دون شرع الله. وكفرة لأنهم هم أنفسهم يُشرّعون التشريع المضاهي لشرع الله تعالى. وكفرة لأنهم ينسبون لأنفسهم كثيراً من خصائص وصفات الإلهية. وكفرة لأنهم حللوا الحرام وحرموا الحلال. وكفرة لأنهم يُحاربون الله ورسوله والمؤمنين. وكفرة لأنهم يصدون الناس عن دين الله تعالى وعن التوحيد والإيمان. وكفرة لأنهم يكرهون ما أنزل الله. وكفرة لأنهم يسخرون من دين الله ومن أوليائه. وكفرة لأنهم يُباركون الشرك الأكبر ويُقرونه ولا يُغيرونه ولا يسمحون بتغييره. وكفرة لأنهم موالون لأعداء الأمة من اليهود والصليبيين والمرتدين. فهم لأجل هذا كفار مرتدون، لا يشك في كفرهم إلا كل من أعمى الله بصره وبصيرته"[1].

ولكنه يعتمد أساساً في رأيه هذا على نقل مسهب من مصدر واحد يكرره في رسائله كلها كلما احتاج إلى بيان تفصيلي لكفر هذه الحكومات في الدول الإسلامية بأسرها. هذا المصدر هو رسالة بعنوان (براءة الموحدين من عهود الطواغيت وأمانهم للمحاربين)[2] لأحد منظرين التوجهات السلفية المتطرفة أبو محمد المقدسي[3]، واسمه الحقيقي عصام البرقاوي. فما كتبه أبو جندل أعلاه هو اختصار لما شرحه المقدسي في رسالته تلك إلى حد اقتباس بعض العبارات كما هي. ففي رسالة المقدسي هذه يتم استيعاب الشرح لكل ما أورده مختصراً أبو جندل أعلاه في أسباب كفر الحكومات ومن يناصرهم. فالمقدسي يبتدئ شرحه في التكفير بقوله "ذكر علماؤنا المحققون أن

---

[1] نصيحة إلى العساكر، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية.

[2] الغريب هنا أن أبو جندل عندما يستشهد مراراً متعددة بالنقل من هذه الرسالة يكتب عنوان الرسالة خطأ وعلى أنها (براءة الموحدين من عهود الطواغيت والمرتدين).

[3] أبو محمد المقدسي، إسمه الحقيقي عصام البرقاوي. ولد في قرية برقا في فلسطين سنة ١٩٦٢ وهاجرت عائلته إلى الكويت. وفي الكويت أكمل البرقاوي جميع مراحله التعليمية حتى نهاية المرحلة الثانوية. ثم درس في جامعة الموصل في العراق بكلية العلوم، ثم عاد للكويت وغادرها مرة ثانية إلى الأردن خلال الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت. تلقى العلوم الشرعية في العراق والمملكة العربية السعودية، كما سافر إلى أفغانستان وباكستان. بدأت كتاباته السلفية المتطرفة تظهر خلال فترة أوائل التسعينات ولتشكل مصدراً مهماً للفكر السلفي المتطرف ليس بسبب تعمقها الفقهي ولكن بسبب مجاهرته الجريئة في كفر الحكومات ومؤسساتها إلى درجة أنه خطب في مجموعة من القضاة خلال محاكمته معلناً كفر الحكومات وكفرهم، فهو أقرب إلى البطل في ذهن اتباعه منه إلى فقيه. اعتقل عدة مرات في الأردن، كما مارس الإضراب عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله خلافاً للمنهج السلفي الذي يرى في مثل هذه الأعمال بدعة.

الحكومات الجاثمة على الحكم في بلاد المسلمين وحكامها اليوم لا يشك في كفرهم إلا من طمس الله على بصيرته وأعماه عن نور الوحي مثلهم، إذ أن كفرهم مُتلون متنوع من أبواب شتى"[1]. ثم بعد ذلك يشرع المقدسي في شرح كل جزء مما ورد في اقتباس أبو جندل حتى النهاية، ثم يختم شرحه بقوله "وغير ذلك من أبواب الكفر الصراح التي ولجوا فيها ودخلوها زرافات ووحداناً، وكل باب من هذه الأبواب عليه من أقوالهم وأفعالهم وتصريحاتهم وقوانينهم مئات بل ألوف الأدلة (...) إن حكام بلاد المسلمين اليوم ليسوا حكاماً مسلمين (...) فنحن كما نكفر بهؤلاء الطواغيت ونتقرب إلى الله ونلتمس رضاه ببغضهم وعداوتهم وجهادهم، فكذلك نبرأ من أديانهم الشركية وقوانينهم الوضعية ومواثيقهم الباطلة المناقضة لشرائع الاسلام بتحريمها للجهاد ومؤاخاتها بل عمالتها ونزولها تحت ولاية الكفار المحاربين للإسلام والمسلمين"[2]. ولكن الملاحظ أن أبو جندل ينسب إلى المقدسي استرسالاً في اقتباسه له لا يرد في النسخ المتوفرة على الشبكة العنكبوتية. إذ أبو جندل يكمل اقتباسه للمقدسي ليضيف فقرات ضمنها هذا[3]:

"ولا يماري في هذه الحقيقة إلا اثنين من الناس. إما جاهل بواقع هؤلاء الطغاة، لا يعرف أنظمتهم وسياساتهم وواقع حكوماتهم فيهرف بما لا يعرف، ويتكلم فيما لا يعلم، ضالاً عن جادة الحق مضلاً للناس. أو منافق خبيث من أولياء هذه الحكومات، علفوه حتى حرفوه، وأرضعوه حتى أخضعوه، وأشبعوه حتى أسكتوه. فهو يدافع عنها ويواليها ويسبّح بحمدها ولا يزال لسانه ملوّثاً بذكر أفضالها ليل نهار"[4].

ولكن، وعلى كل حال، فإن أبو جندل يتبنى تماماً السياق العام للتوجهات السلفية المتطرفة مع أسبابها بلا استثناء في تكفير الحكومات ومناصريها. وأيضاً، فإن أبو

---

[1] براءة الموحدين من عهود الطواغيت وأمانهم للمحاربين، أبو محمد المقدسي، نسخة رقمية. وكذلك أنظر أبو جندل الأزدي في رسائل متعددة منها (أسامة بن لادن مجدد الزمان وقاهر الأمريكان، نسخة رقمية مؤرخة ٢٥- ٥- ١٤٢٤ هـ)، ورسالة (الآيات والأحاديث الغزيرة على كفر قوات درع الجزيرة، نسخة رقمية).

[2] المصدر السابق.

[3] قد يوحي هذا، مع حقيقة نقله لعنوان الرسالة خطأ، بأن أبو جندل لم يطلع على رسالة المقدسي مباشرة وإنما كان ينقل من مصدر آخر وأختلط على أبو جندل كلام المقدسي مع كلام هذا المصدر.

[4] أسامة بن لادن مجدد الزمان وقاهر الأمريكان، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية مؤرخة ٢٥- ٥- ١٤٢٤ هـ. وأنظر أيضاً الآيات والأحاديث الغزيرة على كفر قوات درع الجزيرة، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية.

جندل يتطرق إلى حجج البعض في موانع التكفير، فنراه ينكر على منتقديه عدة أمور لا يراها هو على أنها تشكل مانعاً أو حاجزاً من تكفيرهم. يقول أبو جندل:

"ليس من موانع التكفير كون المرتد من أهل العلم، أو أنه عضو في الهيئة الفلانية، أو من أهل اللحى، أو من الجماعة الإسلامية الفلانية، أو كونه يحمل ماجستير أو دكتوراه في الشريعة أو نحو ذلك مما يتوهمه البعض (...) ليس من موانع التكفير أيضاً كون المرتدين وأنصارهم يتعذرون بالاستضعاف وأنهم لا حيلة لهم مع حكامهم، فالاستضعاف لو كان موجوداً معتبراً في حقهم فإنه لا يسوغ لهم نصرة الشرك والكفر أو نصرة أهله على المسلمين، إذ لا أحد يجبرهم على ذلك، ولا على تولي الوظائف التي فيها جنس ذلك (...) وليس من موانع التكفير كون المرتدين وأنصارهم أو غيرهم من الكفار يعتقدون أنهم مؤمنون أو أنهم على حق فيما يرتكبونه من المكفرات (...) وليس من موانع التكفير كون من كفر بسبب من أسباب الكفر أو ناقض من نواقض الإسلام يلتزم بعض شرائع الإسلام كالصلاة أو الإقرار بالشهادتين أو نحوهما، فهذا لا يمنع من تكفيره، لأنه لم يكفر من جهة الامتناع عن شيء من الشرائع المذكورة، وإنما كفر بسبب أخر غير ذلك (...) وليس من موانع التكفير كون من ارتكب سبباً من أسباب الكفر الواضح المستبين مضللاً بتلبيس الأحبار والرهبان أو السادة والحكام أو غيرهم، فمانع الجهل يعتبر في الأمور الخفية والمشكلة التي تحتاج إلى تعريف وبيان، فلابد قبل التكفير فيها من إقامة الحجة. لكن هذا لا يجب في أمور هي أظهر من الشمس في رابعة النهار، كهدم أصل التوحيد أو مقارفة ما يناقضه من الكفر البواح والشرك الصراح الذي لا يخفى على صبيان المسلمين، بل إن اليهود والنصارى يعرفون أنه مناقض لما جاء به محمد (ص)"[1].

وأبو جندل أيضاً يرفض شرط الإستتابة قبل القتل في حق من يكفرهم، إذ أنه يرى قتالهم أولاً قبل أي شرط آخر. وعذره في ذلك أن هؤلاء ممتنعون طواعية عن الإذعان لحكم الله، وهم أيضاً ممتنعون بقوة الدول التي يكفرها هو بسبب قوانينها وحكامها وجيوشها. وهذين المانعين يسقطان شرط الإستتابة قبل القتال والمواجهة، ولا يشترط أيضاً في هؤلاء استتابتهم ولا يشترط البحث عن موانع تكفيرهم ولا يشترط إقامة الحجة عليهم كما تستدعي الشريعة الإسلامية ذلك، إلا إذا استسلموا طواعية لجماعة أبي جندل حتى ينظروا في أمرهم. يقول أبو جندل:

"الممتنع عن شرائع الإسلام والممتنع عن النزول على حكم الله، والمحارب للمسلمين الخارج عن قدرتهم وحكمهم، سواء امتنع بدولة الكفر أو بقوانينها أو بجيوشها

---

[1] الآيات والأحاديث الغزيرة على كفر قوات درع الجزيرة، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية.

ومحاكمها، هذا قد جمع بين نوعي الامتناع، فلا يجب تبين الشروط والموانع في حقه قبل التكفير والقتال. إذ هو لم يسلم نفسه للمسلمين، ولا سلم بشرعهم وحكمهم حتى ينظر له في ذلك. فلا يقال في حق من كانوا كذلك أنهم لم تقم عليهم الحجة، كما يهذر به بعض من يهرف بما لا يعرف"[1].

بل إنه يستهجن شرط قيام الحجة على هؤلاء الذين يكفرهم في البلاد الإسلامية فيقول مستنكراً "من بلغه هذا القرآن العظيم فقد قامت عليه الحجة والنذارة، خصوصاً في أوضح أبواب الدين الذي بُعث كافة الرسل من أجله. أما أن يراد بالحجة وقيامها أن يؤتى إلى كل واحد في مكانه فتقام عليه الحجة فهو ما أنكره الله تعالى في قوله تعالى عن المشركين ﴿فما لهم عن التذكرة معرضين. كأنهم حُمُر مستنفرة. فرت من قسورة. بل يريد كل امرىء منهم أن يؤتى صحفاً منشرة﴾[2] (...) ومع هذا يأتي بعض من لا يعرفون من الدين إلا الاسم، ولا من معالمه إلا الرسم، يطالبون بإقامة الحجة في باب الشرك الواضح المستبين والتوحيد الذي هو أحق حقوق الله على العبيد، والذي بُعث من أجله جميع الرسل وأنزلت له كافة الكتب وتواترت عليه الحجج. وربما أقاموا على ذلك شُبهاً بآيات يضعونها في غير موضعها كقوله تعالى ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾[3]، يريدون أنه لا تكفير إلا بعد إقامة الحجة في كل باب، حتى في الشرك الأكبر الواضح المستبين. وليس في هذه الآية وجه دلالة على قولهم الفاسد هذا، فالله جلّ ذكره لم يقل (وما كنا مكفرين حتى نبعث رسولا)، وإنما قال (معذبين)، والمقصود بذلك عذاب الإستئصال الدنيوي"[4].

ويزيدنا أبو جندل شرحاً عن السبيل الوحيد الذي يتقبل به هؤلاء التوبة عن الكفر والردة والكف بالتالي عن القتل والتخريب:

"لو نطق المرتد الذي كفر بسبب نصرته للشرك والمشركين للشهادتين حال قتاله لم يعصم ذلك دمه ولم يمنع من قتله، لأنه لم يكفر بالامتناع عن الإقرار بها كي يقاتل عليها وحتى يكون حكمه حكم من قتله أسامة بن زيد لما قالها[5]، بل هو يقولها ويقر

---

[1] المصدر السابق.

[2] القرآن الكريم، سورة المدثر، الآيات ٤٩ - ٥٢

[3] القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية ١٥

[4] الباحث عن حكم قتل أفراد وضباط المباحث، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية.

[5] يقصد حادثة قتل أسامة لرجل بعد أن أعلن الشهادتين في الحرب، وقد اعتذر أسامة بأن الرجل لم يسلم إلا بسبب خوفه من القتل. وقد غضب النبي (ص) لذلك غضباً شديداً وقال لأسامة (*هلا شققت عن قلبه*)، يقصد *وما أدراك بمكنون قلبه*؟

بها ليل نهار، وربما كان من المصلين. فليس هذا سبب كفره الذي قوتل عليه، وإنما سبب كفره الذي قوتل عليه هو تولي ونصرة القوانين وأهلها على الموحدين. فلا يصير مسلماً حتى ينخلع ويبرأ من هذا السبب ويتوب منه، فبذلك يرجع إلى الإسلام، إذ هذا هو الباب الذي خرج منه، فمنه يرجع ما دام مقراً بسائر الأبواب"[١].

فالسبيل الوحيد هو اعلان الكفر التام بكل قوانين الدولة من أولها إلى آخرها حتى يعصم الإنسان دمه من هؤلاء. ولن ينفع الإنسان إعلانه بالشهادتين، ولا صلاته، ولا قيامه بكل أركان الإسلام وواجباته من احتمال قتله لأنه بموافقته على "القانون" هو ينصر الكفار والمشركين والمرتدين، وبالتالي فإن حكمه هو حكمهم بالضبط.

وعلى أية حال فإن وجهة نظر أبو جندل ترى أن البلاد الإسلامية اليوم هي كلها ديار كفر وإن كان أهلها مسلمون. يقول أبو جندل "إن البلاد التي أكثر أهلها من المسلمين ولكن يحكمها حكام مرتدون بأحكام الكفار بالقوانين الوضعية هي اليوم ديار كفر وإن كان أكثر أهلها مسلمين يمارسون شعائر دينهم كإقامة الجمع والجماعات وغيرها في أمان. فهي ديار كفر لأن الغلبة والأحكام فيها للكفار. أما إظهار المسلمين لشعائر دينهم فليس هذا راجعاً إلى شوكة المسلمين ولكن لأنه مأذون فيه من الحاكم الكافر، ولو أراد أن يبدل أمنهم خوفاً وفتنة بشوكته وجنوده لفعل كما هو واقع في كثير من البلاد اليوم باسم محاربة الإرهاب والتطرف الديني"[٢].

وبعد أن يتطرق إلى التقسيمات السياسية "الشرعية" للعالم على أنها دار إسلام و دار كفر، يبتدئ في تقسيم دار الكفر إلى ثلاثة أصناف، دار الكفر الأصلي، دار الكفر الطارئ، وأخيراً دار الردة. وفيما يتعلق بالنوع الأخير يقول أبو جندل "دار الردة، وهى فرع من دار الكفر الطارئ، وهى التي كانت دار إسلام في وقت ما ثم تغلّب عليها المرتدون وأجروا فيها أحكام الكفار، مثل الدول المسماة اليوم بالإسلامية ومنها الدول العربية"[٣].

ولكن، وعلى عادة السلفيين، لابد لأبي جندل من "دليل"، بصورة أو بأخرى، ليبرر بها رأيه في تحول دار الإسلام إلى دار كفر وردة. والدليل الذي أورده أبو جندل يجنح إلى الغرابة والطرافة بعض الشيء، إذ أنه لم يجد إلا السلطان العثماني محمد الفاتح، فاتح القسطنطينية، كدليل على رأيه هذا. فأبو جندل يرجع إلى أحاديث الفتن الواردة في كتب الحديث ليقرأ فيها أن في آخر الزمان سوف يتم فتح القسطنطينية وأن من

---

[١] الآيات والأحاديث الغزيرة على كفر قوات درع الجزيرة، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية.

[٢] العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الأول، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية.

[٣] المصدر السابق.

سوف يفتحها قد تم مدحه والثناء عليه في أحاديث أخرى. وبما أن القسطنطينية قد فتحت، أو هكذا نتوهم من وجهة نظره، على يدي محمد الفاتح فإن أبو جندل يستخدم هذه الحادثة ليؤكد لنا رأيه في انقلاب الديار من دار إسلام إلى دار كفر. ففيما يتعلق بـ "فتح" محمد الفاتح يقول أبو جندل:

"إن فتح محمد الفاتح لها ليس هو الفتح المبشَّر به في الأحاديث النبوية لعدة أسباب، منها إن فتحها الوارد في الحديث يكون بالتهليل والتكبير وذلك لم يحصل في فتح محمد الفاتح. ومنها أن فتحها الوارد في الحديث ورد فيه أنهم حال افتتاحهم وهو يقتسمون الغنائم يأتيهم الصريخ أن الدجال خلفكم في أهليكم، وذلك كذب، وهذا لم يحصل في فتح محمد الفاتح. ومنها أنهم يعلقون سيوفهم بالزيتون وذلك لم يحصل في فتح محمد الفاتح. ومنها أن فتحها المبشر به يكون قريباً جداً من خروج الدجال لعنه الله ومن نزول عيسى ابن مريم عليه السلام وذلك لم يحصل في فتح محمد الفاتح. ومنها أن الذين يفتحونها عددهم سبعون ألفاً من بني إسحاق، وإن كان النووي[1] رحمه الله يرجح أنهم من بني إسماعيل، وهذا لم يحدث في فتح محمد الفاتح"[2].

وأيضاً فإن السلطان محمد الفاتح لا يرقى من وجهة نظر أبو جندل للحصول على شرف الثناء عليه من خلال هذا الحديث. يقول أبو جندل "وقد كان محمد الفاتح الذي فتحها واقعاً في منكرات خطيرة شركية وغيرها، وهو من أوائل مدخلي القوانين وإحلالها مكان الأحكام الشرعية. فمن غير اللائق بحديث رسول الله (ص) أن تُنزله على شخص كهذا"[3].

وبعد ذلك ينقل لنا أبو جندل من مصدر سلفي متطرف آخر جزمه بأنه "والله أعلم أن الفتح الإسلامي للقسطنطينية لم يقع بعد ولم تصر داراً للإسلام بفتح محمد الفاتح لها، ومنه تعلم خطأ من انخدع بهذه الدولة ووصفها بأنها آخر معقل من معاقل الإسلام والذي بهدمه ذهبت عزة المسلمين"[4].

ولكن، وعلى كل حال، وبالرغم من النقل الذي نقله لنا أعلاه من مصدر آخر بأن القسطنطينية لم تتحول إلى دار إسلام قط[5]، فإن أبو جندل يقول لنا "وسواء أفتحت

---

[1] الإمام النووي شارح صحيح مسلم.

[2] العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الثاني، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية.

[3] العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الثالث، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية.

[4] المصدر السابق.

[5] للمقارنة فقط، راجع المدخل لهذا الفصل فيما يتعلق بتكفير الدولة العثمانية في الأدبيات السلفية في الجزيرة العربية.

القسطنطينية في عهد الصحابة[1] أم غيرهم فهي ستُفتح في آخر الزمان قرب خروج الدجال ونزول عيسى ابن مريم عليه السلام، وهذا يعني تحولها من دار إسلام إلى دار كفر، ثم تُفتح وتصير دار إسلام"[2]. وبذلك يكون أبو جندل قد برهن لنا جميعاً جواز تحول دار الإسلام إلى دار كفر، والحمد لله أولاً وآخراً.

توجه إهتمام أبو جندل إلى قضايا خطيرة جداً تتعلق بتكفير واغتيال أفراد المؤسسات الرسمية والعسكرية في الدول العربية والإسلامية. فالجهد الرئيس الذي اكسبه هذه الشهرة من خلال كتبه المنشورة على صفحات الشبكة العنكبوتية كان حول هذا المحور. فهو يرى أن الكافر أو المرتد حلال الدم والمال، بل من الواجب اللازم قتله والتخلص منه. ولا يتورع أبو جندل في استعمال كلمة (كافر) كلما رأى فرصة لذلك، إذ أن المدخل لكل أعمال العنف والقتل والتخريب هو مسألة التكفير. فنراه يكفر الدول، ويكفر الرؤساء، ويكفر الحكومات، ويكفر أنصار الحكومات، ويكفر المؤسسات، ويكفر الجيش والشرطة وكل مؤسسة تابعة لهما، ويكفر من أعان هؤلاء، ويكفر المؤسسات العالمية وهلم جرا. يقول أبو جندل:

"إن أمريكا طاغوت ومجلس الأمن طاغوت والأمم المتحدة طاغوت والشرعية الدولية طاغوت والحكومات المعاصرة كما مر طواغيت. ففي هذه الآية[3] يبيّن سبحانه أن الذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت وأنهم أولياء الشيطان، فمن قاتل تحت راية أمريكا فهو كافر، ومن قاتل تحت راية بريطانيا فهو كافر، ومن نقل جنودهم فهو كافر، ومن فتح المطارات لهم فهو كافر، ومن حماهم فهو كافر، ومن نقل الذخائر لهم على الشاحنات فهو كافر...الخ. فمن قاتل معهم فهو معهم في هذه الأوصاف سواء كان بيده أو لسانه أو رأيه أو فتواه أو جريدته أو منصبه أو...الخ"[4]. وينقل أيضاً من مصدر آخر "من أظهر الأدلة على كفر أنصار الحكام المرتدين، بالقول كبعض علماء السوء والإعلاميين وبالفعل كالجنود على اختلاف أصنافهم، أنهم يقاتلون في سبيل الطاغوت. ومن قاتل في سبيله فهو كافر. ولا يلزم للحكم بكفر كل منهم أن يباشر القتال فعلاً، أو أن يقع قتال، بل كل من كان مُعَداً بواسطة هؤلاء الحكام للقتال دفاعاً عنهم وعن أنظمة حكمهم الكفرية التي هي سبيل الطاغوت فهو كافر. وإذا كان الله قد حكم بكفر من يتحاكم إلى الطاغوت فكيف بمن يقاتل من دونه

---

[1] الغريب هنا هو أن القسطنطينية لم تفتح في عهد الصحابة، ولم يقل بهذا الرأي أي مصدر، والجميع متفق على أن محمد الفاتح قد فتحها في جمادى الأولى سنة ٨٥٧ هجرية (١٤٥٣ م).

[2] العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الثاني، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية.

[3] يقصد الآية ٦٠ من سورة النساء، ﴿يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت﴾.

[4] الآيات والأحاديث الغزيرة على كفر قوات درع الجزيرة، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية.

وفي سبيله"[1]. ويقول أيضاً "إن كل من قاتل في صف الكفار أو نصرهم بالقول والفعل، لأن هذه النصرة قتال حكماً، فهو محكوم بكفره على التعيين، وهذا هو حكم أنصار الحكام المرتدين"[2].

ولا يكتفي أبو جندل بهذا، بل يذهب إلى حد التأصيل الشرعي لكفر جميع هؤلاء. فهو يستعمل آيات القرآن الكريم لخدمة غرضه هذا وكلما حانت فرصة. فيقول مثلاً "قال تعالى ﴿يوم ندعو كل أناس بإمامهم﴾[3]، فأنصار الحكام المرتدين الحاكمين بغير شريعة الإسلام في زماننا هذا هم مرتدون حكمهم حكم أئمتهم، وهذا الحكم يجري على الأنصار على التعيين أي أن كل منهم كافر بعينه"[4].

ويلخص لنا أبو جندل السبب في تكفير كل من تولى وظيفة تعين أو تساند من يحكم عليه هؤلاء بأنه كافر أو مرتد فيقول "حقيقة وظيفتهم ومنصبهم وعملهم يتلخص في سببين من أسباب الكفر صريحين، وهما نصرة الشرك بتولي القانون والتشريع الكفري الطاغوتي، ونصرة أهله وتوليهم ومظاهرتهم على الموحدين"[5]. ويقول أيضاً "إن كفر أنصار المرتدين هو من جهة القول والفعل، لا من جهة الاعتقاد"[6]، فالمسلم يكفر، كما يوضح لنا أبو جندل، بالقول أو بالفعل أو بالاعتقاد، وأنصار هؤلاء المرتدين من الحكام قد كفروا من خلال القول والفعل وبالتالي لا يلزم النظر في معتقدهم أياً كان. ثم بعد ذلك يكمل أبو جندل فيقول:

"لأجل ذلك كان الأصل عندنا في كل من انتسب إلى هذه الأجهزة والوظائف التي حقيقتها نصرة الشرك وأهله الكفر. فنحكم على كل واحد منهم بالكفر ونجري عليه أحكام الكفر بما أظهروه من أسباب الكفر، ما لم يتبين لنا خلاف ذلك من قيام مانع معتبر من موانع التكفير في حق المنتسب للإسلام منهم فنستثنيه. (...) ولأن أصل هذه الوظائف وظاهرها ما قد عرفت فنحن نعاملهم ونؤصل لهم على هذا الظاهر حتى يظهر لنا خلافه، بخلاف غير ذلك من الوظائف والأعمال التي ليس أصل طبيعتها وحقيقتها نصرة الشرك أو أهله. ولذلك فلا نقول أن الأصل في الأطباء مثلاً الكفر، حتى يتبين لنا خلاف ذلك، ولا أن الأصل في المدرسين الكفر، أو أن الأصل في تولي

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق.

[3] القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية ٧١

[4] المصدر السابق.

[5] المصدر السابق.

[6] المصدر السابق.

وظائف الدولة الكافرة كلها الكفر، كلا، فهذه الوظائف ليست حقيقة جميعها وطبيعتها نصرة الشرك وأهله. نعم، قد يوجد فيمن يتولى هذه الوظائف من هو من أنصار الشرك وأهله ولكن هذا ليس مختصاً بحقيقة الوظيفة وماهيتها، كما قد يوجد من هو من أنصار الشرك وأهله من غير الموظفين"[1].

ولكن أبو جندل ينبهنا إلى أمر خطير. فهو يؤكد لنا بأن الأفراد تابعون بالضرورة لحكم رؤسائهم، فإذا كان رؤساؤهم مرتدين فهم يأخذون حكمهم بالضرورة إذا كانوا يدخلون تحت مسمى (طائفتهم). ففي هذا الصدد يقول أبو جندل "حكم الطائفة هو حكم رؤسها وأئمتها. وعلى هذا فإذا كان رأس الطائفة مرتداً كمسيلمة وطليحة، سُمِّيت طائفته بالمرتدين، وحُكم على كل فرد منهم بالردة. وإذا كان رأس الطائفة باغياً سميت طائفته بالبغاة"[2]. ولذلك هو يحذر المسلمين جميعاً من أنه "لا يجوز الوقوف تحت رايات وألوية وأنظمة الكفر والردة وإن حملت اسم الله"[3].

ينتقل أبو جندل بعد هذا التأصيل التكفيري إلى المسألتين الرئيسيتين الذين شغلا باله، وهما تكفير وحلية قتال أفراد الجيش والشرطة ومؤسساتهما التابعة ووجوب احياء (سُنة) الاغتيال والقتل. إذ سبب شهرته الرئيس هو هاتين المسألتين بالذات. ففيما يتعلق بأفراد الجيش والشرطة كتب (أو بالأحرى نقل واقتبس) أبو جندل ثلاث رسائل حول هذا الموضوع. اثنان في التأصيل التكفيري وجواز قتالهم، وثالثة وجهها كنصيحة لأفراد العساكر. ولا يخرج التأصيل التكفيري عند أبو جندل لأفراد الجيش والشرطة عن السياق الذي عرضناه أعلاه، فهو يتركز على معاونة الكفار الأصليين من الأمريكيين أو غيرهم، وأيضاً معاونتهم لأنظمة الحكم في البلاد الإسلامية والعربية التي يكفرها المنهج السلفي المتطرف، وهذين الموقفين هما ردة عن الإسلام عند هذا المنهج. وبما أن المرتد جزاؤه القتل، فإن قتال هؤلاء هو مباح لا شبهة فيه عنده. هذا باختصار كل الطرح الذي يدور عليه أبو جندل، قد يضيف بعض تفاصيل هنا وهناك في مسألة التكفير، وقد يرد بعض الاعتراضات على رأيه هذا في جزئية معينة، ولكن لا أكثر من هذا.

---

[1] المصدر السابق. وقد نقل أيضاً نفس هذه الفقرات في كتابه الباحث عن حكم قتل أفراد وضباط المباحث، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية. ولعل أبو جندل هنا ينقل كعادته من مصدر آخر ولكن فاته الإشارة إليه.

[2] المصدر السابق.

[3] الألوية والرايات، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية مؤرخة محرم ١٤٢٥ هـ.

ففيما يتعلق بالتكفير فهو يكتب مثلاً بعد نقول طويلة أن الصحابة قد أجمعوا على "تكفير أنصار أئمة الردة وجنودهم على التعيين دون تبين لتوفر الشروط وانتفاء الموانع في حقهم لما كانوا ممتنعين بالشوكة وقد كانوا ألوفاً"[1]. وبالتالي فإن أي إنسان مسلم يؤيد بطريقة أو أخرى "إمام الردة"، أو بتعبير آخر رؤساء الدول العربية والإسلامية، فهو مرتد مثلهم وإن كانوا ألوفاً، أو كما في حالتنا الراهنة قد يكون العدد ملايين لأن التأييد قد يكون جزئياً بواسطة قول أو كتابة أو رأي أو مساعدة من نوع ما أو أي شيء آخر قد يفوت على الإنسان العادي وكما شرح لنا أبو جندل سابقاً. بل إنه يرجع ويكرر هذا الرأي، فبعد أن يقتبس من ابن تيمية وابن حزم تعليقهما على آيتين من سورة محمد[2]، يقول أبو جندل "إن بعضاً من الطاعة لأولئك الكفار هي ردة عن دين الإسلام"[3]. ويؤكد ذلك أبو جندل بقوله أن "الكفر يقع بالقول والفعل والاعتقاد، وجنود الحكام المرتدين الذين ينصرونهم بالقول والفعل إنما كفروا بالقول والفعل دون النظر في معتقدهم"[4]. وفي مكان آخر، ينقل لنا أبو جندل من أبي محمد المقدسي، عصام البرقاوي، خلاصة الموقف السلفي المتطرف من الجيش والشرطة وكل مؤسساتهما التابعة لهما:

"تنبيه إلى أن قاعدة (الأصل في جيوش الطواغيت وأنصارهم الكفر) لا غبار عليها. فإن القاعدة عندنا (أن الأصل فيهم الكفر) حتى يظهر لنا خلاف ذلك. إذ أن هذا التأصيل قائم على النص ودلالة الظاهر لا على مجرد التبعية للدار. فإن الظاهر في جيوش الطواغيت وشرطتهم ومخابراتهم وأمنهم أنهم من أولياء الشرك وأهله المشركين. فهم العين الساهرة على القانون الوضعي الكفري الذين يحفظونه ويثبتونه وينفذونه بشوكتهم وقوتهم. وهم أيضا الحماة والأوتاد المثبتين لعروش الطواغيت والذين يمتنع بهم الطواغيت عن التزام شرائع الإسلام وتحكيمها. وهم شوكته وأنصاره الذين يعينونه وينصرونه على تحكيم شرائع الكفر وإباحة المحرمات من ردة وربا وخمر وخنا وغير ذلك. وهم الذين يدفعون في نحر كل من خرج من عباد الله منكراً كفر الطواغيت وشركهم، ساعياً لتحكيم شرع الله ونصرة دينه المعطل الممتهن. فهذه حقيقة وظيفتهم ومنصبهم وعملهم يتلخص في سببين من أسباب الكفر صريحين وهما

---

[1] الآيات والأحاديث الغزيرة على كفر قوات درع الجزيرة، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية.

[2] الآيتين ٢٥ – ٢٦، ﴿إن الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سوّل لهم وأملى لهم. ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما نزل الله سنطيعكم في بعض الأمر والله يعلم إسرارهم﴾.

[3] المصدر السابق.

[4] المصدر السابق.

نصرة الشرك بتولي القانون والتشريع الكفري الطاغوتي، ونصرة أهله وتوليهم ومظاهرتهم على الموحدين"[١].

ويكتب أيضاً أبو جندل مخاطباً الجنود والعساكر "إنكم تغدون في غضب الله، وتروحون في سخط الله (...) وأنتم أيضاً واقعون في منكرات عظيمة أخرى، وكبائر عظمى، تتشبهون بالكافرين، وتتحاكمون إلى المحاكم العسكرية الوضعية"[٢].

والنتيجة الحتمية التي سوف يخرج بها أبو جندل أن أفراد الجيش والشرطة يجوز قتلهم، بل إنه يصر حتى في حال عدم تكفيرهم عند بعض من يؤكد على ذلك أن قتلهم جائز فيقول مؤكداً عند كلامه عن أفراد المباحث "إن قتال المباحث، حتى لو فرضنا جدلاً أنهم مسلمون، هو من باب دفع العدو الصائل، وأن قتيل المباحث إلى النار وقتيل المجاهدين من الشهداء"[٣]. ويكتب في مكان آخر "واعلموا أن من يحرس الكافرين ويسهر على حمايتهم أنه منهم، كافر مرتد، حلال الدم والمال"[٤]. وهي نتيجة خطيرة على كافة المعايير، إذ أنها حولت الصراع المسلح من صراع ضد أشخاص بعينهم إلى صراع ضد قطاعات عريضة يُنظر لها كمجموع دون التكلف في النظر في تفاصيل حال الأفراد، وهي خطيرة أيضاً لأن هذه القطاعات هي نفسها الجهات التي تتولى حماية المجتمع والدولة والمؤسسات المدنية فيها. فكل حوادث الاستهداف التي يتبناها المنهج السلفي المتطرف ضد الشرطة والجيش، وخصوصاً في العراق، وما ينتج عنها من قتل حتى الذين يقفون في صفوف طالبي العمل ضمن هذه الجهات إنما نبعت من موقف مبدئي كالذي رأيناه أعلاه يرى فيهم أهدافاً كفرية مشروعة من الجائز قتلهم والتنكيل فيهم. ومن هذا المنطلق العقائدي كتب أبو جندل:

"وأعلموا أن أعمال التفجيرات والكمائن هي من الأعمال المشروعة سواء في دار الكفر الأصلي كأمريكا وبريطانيا وروسيا أو في دار كفر الردة كالسعودية والمغرب وباكستان والأردن وفلسطين و..و..و..الخ. ومن فرق بين ذلك فهو إما من الجاهلين أو من علماء السلاطين الذين قد وقفوا وجهاً لوجه للجهاد في كل الأرض، بل إن البداءة بالعدو القريب مقدم على العدو البعيد"[٥].

---

[١] الباحث عن حكم قتل أفراد وضباط المباحث، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية.

[٢] نصيحة إلى العساكر، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية.

[٣] الباحث عن حكم قتل أفراد وضباط المباحث، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية.

[٤] نصوص الفقهاء حول أحكام الإغارة والتترس، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية مؤرخة ١٧ ربيع الأول ١٤٢٤ هـ.

[٥] المصدر السابق.

فهذا التوجه يرى في الانخراط في سلك الشرطة والجيش في الدول الإسلامية والعربية من المحرمات ابتداءً حتى وإن تعلق الأمر بمكافحة المخدرات أو ما شابه ذلك من الأمور ولا علاقة لها بالمواجهة مع هؤلاء المتطرفين، والسبب هو أن الانخراط في هذه القوات يعني بالضرورة الرضى بالتشبه بالكفار والمشركين في قوانينهم ولباسهم وطرق تدريبهم وهذا يعني انتهاك لمبدأ الولاء والبراء. ويؤكد لنا أبو جندل ذلك إذ يعدد أسباب تحريم الانتساب إلى هذه القوات ابتداءً وإن لم يتعلق الأمر بأي من المكفرات التي شرحها سابقاً:

"التشبه بالكفار في اللباس. التشبه بأعداء الله في تعليمات الجند. التشبه بأعداء الله في لبس البرنيطة. التشبه بأعداء الله في تدريب الجنود. التشبه بأعداء الله في الإشارة بالأصابع عند السلام وكذلك الإشارة بالأكف. التشبه بأعداء الله بشد الوسط بما يشبه الزنار. المحكمة العسكرية. تعليق الصور والتصوير. الخلطة الفاسدة. تحية العلم والتحية العسكرية. الطابور العسكري وضرب الطبول والموسيقى"[1].

وأبو جندل أيضاً يكتب محرضاً مجاهديه على الاغتيال، أو كما يُعرّف الاغتيال على أنه "عملية قتل مفاجئ"[2]. وأهم الأسباب في تحريضه الخطير هذا هو لأن الاغتيال "فريضة غائبة وسنة ميتة"[3] يجب على المسلمين احياءها والعمل بها. ثم بعد ذلك يتطرق أبو جندل إلى الأسباب الداعية إلى الاغتيال، فيذكر في أولها الزندقة ثم يشرح بأن الاغتيال لهذا السبب هو "لآحاد المسلمين"[4]، ولكنه يعود في الهامش ليسهب حول هذه النقطة فيقول:

"وكذلك أئمة الردة من حكام ووزراء وجنرالات وضباط، يقول الله سبحانه وتعالى ﴿فقاتلوا أئمة الكفر﴾[5]، وكذلك أنصارهم مع مراعاة جانب السياسة الشرعية في ذلك أي بالنسبة للأنصار بأن تقطف الرؤوس قبل الذيول وأن يبدأ بالكبار قبل الصغار"[6].

ثم بعد ذلك يذكر الفئة الثانية التي يجب أن يستهدفها الاغتيال، فيقول:

---

[1] الباحث عن حكم قتل أفراد وضباط المباحث، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية.

[2] تحريض المجاهدين الأبطال على إحياء سنة الاغتيال، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية مؤرخة ٢١- ١٢- ١٤٢٣ هـ.

[3] المصدر السابق.

[4] المصدر السابق.

[5] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ١٢

[6] المصدر السابق.

"المحارب من الكفار الأصليين وكذلك المعاهد الذي نقض عهده سواء بأن نكث أيمانه أو بأن طعن في ديننا أو سب الله ورسوله، وكذلك الذمي. ولو تأملنا قليلاً لعلمنا أن الذميين لا وجود لهم في العصر الحاضر، وأهل العهد كذلك لا وجود لهم إلا عند علماء السلاطين الضالين الذين رضوا بالحكام المرتدين أولياء أمور لهم فضلوا وأضلوا كثيراً عن سواء السبيل"[1].

والخلاصة عند أبي جندل في كتاباته هي كما كتب محرضاً لمن يقرأ له:

"المُضي قدماً في ضرب الكافرين واستهدافهم بالقتل والأسر والتفجير والإغارة وما شابه ذلك من غير تردد ولا وجل"[2].

وكختام لهذا الجزء هذا ما وصى به أبو جندل قرائه على الشبكة العنكبوتية:

"ليعلم الجميع أن طرق الاغتيالات كثيرة جداً، فلتتفتق أذهاننا لاكتشاف طرق جديدة لننكي ونثخن في أعداء الله، وإن شاء ربي سأكون أول العاملين بما أقول وأدعو إليه. وأسأل الله أن يحفظنا من بين أيدينا ومن خلفنا وعن أيماننا وعن شمائلنا ومن فوقنا ونعوذ بعظمته أن نغتال من تحتنا"[3].

---

[1] المصدر السابق.

[2] نصوص الفقهاء حول أحكام الإغارة والتترس، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية مؤرخة ١٧ ربيع الأول ١٤٢٤ هـ.

[3] تحريض المجاهدين الأبطال على إحياء سنة الاغتيال، أبو جندل الأزدي، نسخة رقمية مؤرخة ٢١- ١٢- ١٤٢٣ هـ.



الكافر أسوأ حالاً من الحيوان

مؤلف رسالة إسعاد الأخيار
في إحياء سنة نحر الكفار

أحق الناس بالمال المجاهدون في سبيل الله حتى تتحقق الكفاية ولو مات الرضع والأطفال والجيّع، لأن حفظ الدين أولى من حفظ النفس.

ابو عبد الرحمن أمين
أمير الجماعة الإسلامية
المسلحة في الجزائر

مدخل

في الملاحق سوف يتم عرض بعض الأدبيات المنشورة في الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) من دون أي تعليق. السبب، فيما أحسب، هو وضوح الفكرة الأساسية منها سواء للمنهج أو للعقيدة أو بسبب ما تمثله من "صدمة" للقارئ العادي والذي لا يتوقع أن يقرأ ما يقرأه. هذا الوضوح لخطورة هذا المنحى العقائدي لا يشمل فقط ما سوف يقرأه القارئ الكريم هنا، ولكنه ذو دائرة أوسع بكثير تشمل اغلب نواحي الحياة إن لم يكن كلها. فالمسألة من وجهة نظر هؤلاء ليست شذوذاً أو تطرفاً أو غلواً، ولكنه "الإسلام" كما جاء وكما يجب أن يهيمن، شاء مَن شاء أو أبى مَن أبى.

فأي تعليق يتوقعه القارئ الكريم عندما يقرأ مثلاً لجماعة الجهاد المسلح في الجزائر قولهم "أحق الناس بالمال المجاهدون في سبيل الله حتى تتحقق الكفاية ولو مات الرضّع والأطفال والجيّع، لأن حفظ الدين أولى من حفظ النفس، قال الله تعالى ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾[1]".

وهل أي تعليق كان، من الممكن أن يوفي مثل هذه العبارة حقها خصوصاً أننا نقرأ بعد هذه العبارة مباشرة، من نفس هؤلاء "المجاهدين" الذين يقاتلون في سبيل الله كما يقولون، نقرأ "لا يمنع من الجهاد وجود فجور ومعاصي في معسكرات المسلمين وصفوف المجاهدين، إذا لم يمكن ذلك إلا معهم، لقوله (ص) (أنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة وإن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر)، وقال (إن الله تعالى يؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم)". ورغم هذا يقولون لعموم شعب الجزائر "وعلى هذا فإن الجماعة الإسلامية المسلحة تُلزم المسلمين في كافة الديار التي يقاتل فيه تحت رايتها بالسمع والطاعة لأميرها إذ هو الولي الشرعي لهم حتى يُنصب إمام المسلمين إن شاء الله".

وماذا يُمكن أن يُعلق به أي أحد عندما يقرأ لشخص آخر ينصح مقاتلي العراق الذين أسروا امرأة من الجنسية اليابانية بأن بإمكانهم أن يسترقوها، أي يعتبرونها "جارية"،

[1] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢١٧

بكل ما تعني الكلمة من معنى معروف ومتداول في كتب التراث والفقه. بل حتى جواز إطلاقها يقول لهم أن فيه خلاف. يقول "أما المرأة اليابانية الأسيرة فلا أعلم من العلماء من يُجيز قتلها إن لم تكن محاربة أو ذات نكاية بالمسلمين، كتجسس أو رأي أو غيره، ولكنها تُعتبر سبيّة من السبايا، إن شاء المجاهدون استرقوها أو بادلوها بأسرى أو بغيره، أو يمنوا عليها بالإطلاق، على خلاف في جواز المن بالسبي".

وضوح الفكرة، فيما أحسب، يغني عن أي تعليق. ولذلك فإن جميع الحواشي في الملاحق (ما عدا عزو آيات القرآن الكريم إلى سورها) هي كما أتت في النسخة الأصلية المتوفرة لي، ربما من وضع مؤلفها وربما تكون من وضع من تولى نشرها على الشبكة. ولكنني أصلحت بعض الكلمات التى طمسها اختلاف نوعية الحروف للبرنامج الكتابي المستعمل، وهذا غالباً ما يأتي في كلمة "جل جلاله" أو "صلى الله عليه وسلم" أو "رضي الله عنه" ومثل هذه الكلمات، فإن أغلب ما كان يتوفر لي من الشبكة يكون على شكل صورة مضافة بعد لفظ الجلالة أو اسم النبي (ص)، ولذلك إذا فُقِدتْ هذه الصورة من البرنامج الكتابي فإنها تُطمَس لصالح حرف آخر مبهم. كما أنني قد حذفت كلمتين أو ثلاثة من السياق إذا تعرضت هذه الوثائق إلى الأنظمة الحاكمة في الدول العربية بشكل فج وسافر وصريح خوفاً من منع هذا الكتاب في هذه الدول المعنية، وقد عبرت عن هذا الحذف بـ (...). كما أنني اختصرت من تلك الوثائق المنشورة ما رأيته لا يفيد السياق العام للكتاب من جهة، وحتى يتم التركيز على النقطة المحورية من دون الإسهاب حول النقاط الجانبية للوثيقة من جهة أخرى.

ما سوف يجده القارئ الكريم ليس هو كل ما كنت أود نشره، إذ أن بعض الوثائق من الصراحة في العنف والتكفير ما يجعل مجرد فكرة نشرها مرعبة لأي دار نشر، دع عنك إمكانية السماح للكتاب بالتداول. ولكن يكفي القارئ الكريم هنا أن يطلع على بعض هذه الأدبيات ليعلم كيفية تداول "النص" عند هذه الجماعات من جهة، ومن جهة أخرى ليأخذ طابعاً عاماً عن الخطاب المركز للمادة المتطرفة التي تحويها تلك الأدبيات في معظمها من دون أن تشغل نفسها كثيراً بالتطرق إلى الخلاف الفقهي أو المنهجي. ولا يجب على القارئ الكريم أن يشغل نفسه كثيراً في محاولة التعرف على بعض الاسماء الواردة في هذه الملاحق، فأغلبها هي اسماء وهمية حركية يستخدمها هؤلاء اليوم ليغيروها غداً، فهي لا تعني شيئاً، في أغلب الأحيان، إلا للدائرة الضيقة التي تحيط بهؤلاء. فالاسماء والألقاب هي من الكثرة بحيث يصعب على أي انسان أن يتعقب المؤلف الواحد، دع عنك مجاميع نشطة في هذا المجال.

الجماعة الإسلامية المسلحة
هداية رب العالمين في تبيين أصول السلفيّين
وما يجب من العهد على المجاهدين

....

أمير الجماعة الإسلامية المسلحة
أبو عبد الرحمن أمين

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم. يقول الله تعالى:﴿ يَا أَيها الذينَ آمَنُوا اتقوا اللَّهَ حق تُقَاتِهِ ولا تموتنَّ إلا وأنتُمْ مُسْلِمُون ﴾[1].﴿ يا أيها النّاسُ اتقوا ربكمُ الذي خلقكمْ منْ نفس واحدة وخلقَ منها زوجها وبثَّ منهُمَا رجالاً كثيراً ونسَاءً واتقوا اللَّهَ الذي تساءلونَ به والأرحامَ إنَّ اللَّهَ كانَ عَلَيْكُمْ رَقيباً ﴾[2]. ﴿ يَا أَيها الذين آمَنُوا اتقُوا اللَّهَ وقولوا قولاً سديداً يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ ويغْفرْ لَكُمْ ذنوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾[3].

---

[1] القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ١٠٢

[2] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ١

[3] القرآن الكريم، سورة الأحزاب، الآية ٧١

أما بعد، فإن أصدق الحديث كلام الله عز وجل وخير الهدي هدي محمد (ص) وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار. ثم أما بعد، أيها الإخوة المجاهدون خاصة والمسلمون عامة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، جعلنا الله وإياكم ممن يحبهم لأنهم يقاتلون في سبيله صفاً كما قال ﴿ إن اللَّهَ يُحِبُّ الذينَ يُقَاتِلُونَ فِي سبيلهِ صَفّاً كأنهُمْ بُنْيَانٌ مرصوص﴾[1]، ولقوله (ص) "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً" وشبك بين أصابعه[2]. ولما كان من خصائص أهل السنة والجماعة والفرقة الناجية، ذم الفرقة والاختلاف والحث على الإجتماع والإئتلاف، ومن خصائصهم أيضا ترك الخصام والجدال والمراء وكثرة الكلام حتى قال بعض السلف: "إذا أراد الله بعبد خيراً فتح له باب العمل وأغلق عليه باب الجدل، وإذا أراد بعبد شراً أغلق عليه باب العمل وفتح له باب الجدل"، وحفاظاً عل سلامة المنهج وتبيين الحق وأهله، كان هذا الكتاب بادرة خير لتحقيق هذه الخاصية نسأل الله تعالى أن يحقق بها المقصود، وأن تكون خالصة لوجه الواحد المعبود وقد سميتها بفضل الله تعالى "هداية ربّ العالمين في تبيين أصول السلفيين وما يجب من العهد على المجاهدين". وقد طالعها كل أعضاء اللجنة الشرعية وفرحوا بها. وراجع الأصول المذكورة فيها وكذا المادة التاريخية كلّ من الإخوة "أبو طلحة عنتر الزوابري"، "أبو أحمد عبد الحليم شلالة"، "أبو نوح عبد الغني" من القصبة، وكل هؤلاء من الإخوة الأوائل الذين أكرمهم الله بفضل الأسبقية والبلاء الحسن. فعلى كل من يصله كتابي هذا أن يقرأه بتمعن وفقه، وأن يلتزم بالصدق في طلب الحق وأن يعمل بما فيه من الصواب الذي لا يخالف نصّا ولا إجماعاً، ونسأل الله رب العالمين أن يكون قد هدانا ووفقنا في تبيين بعض أصول منهجنا، أصول السلفيين، وكذا ما يجب على المجاهدين من البيعة والعهد، ونسأله أن يلهمنا الصواب والسداد في كل أمورنا وأن يغفر لنا أخطائنا وزلاّتنا، وأن ينصرنا على المرتدين والكفار الأصليين وأن يجعلنا سيفاً مضروبا على رقاب الفتانين والمبتدعين وأن يجعلنا من الطائفة المنصورة التي جعلها باقية في هذه الأمة بقاء الدنيا وأن يوفقنا إلى ما فيه خير هذه الأمة وصلاح دينها ودنياها إنه قريب مجيب.

أخوكم في الله: أبو عبد الرحمن أمين
أمير الجماعة الإسلامية المسلحة
الجمعة.. شعبان ١٤١٦ هـ

[1] القرآن الكريم، سورة الصف، الآية ٤

[2] رواه الشيخان والترمذي وقال حديث حسن صحيح.

فصــل

حال الأمة الإسلامية اليوم وواجبها

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله (ص) قال (إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلّط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم)[1]. وعن ثوبان رضي الله عنه قال قال رسول الله (ص) (يوشك الأمم أن تداعى عليكم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها [وفي رواية: يوشك أن تتداعى عليكم الأمم من كل أفق كما تداعى الأكلة على قصعتها]، فقال قائل: ومن قلّة منا يؤمئذ؟ قال بل أنتم يؤمئذ كثير ولكنكم غثاء كغثاء السيل، ولينزعنّ الله من صدور عدوكم المهابة منكم وليقذفنّ في قلوبكم الوهن [وفي رواية: أنتم يومئذ كثير ولكنكم غثاء، كغثاء السيل تنزع المهابة من قلوب عدوكم ويجعل في قلوبكم الوهن]. قال قائل يا رسول الله وما الوهن؟ قال حب الدنيا وكراهية الموت)[2].

لاشكّ أن هذين الحديثين قد تحققا، وذلك من علامات النبوة، فقد تداعى على الأمة أعداؤها من كل جانب وتسلّطوا عليها وساموها الذل والهوان، وإنما ذلك بابتعادها عن الدين وعدولها عن الكتاب والسنة وهدي سلف الأمة إلى غيره من الأديان وعبادة الأوثان والأنظمة والأحكام التي ما أنزل الله بها من سلطان، وتركها للجهاد في سبيل الله عزّ وجلّ والركون إلى الدنيا وحطامها والرضى بالزرع، فسلّط الله عزّ وجلّ عليها ذلاً. وهذا ما دلّ عليه القرآن كما في قول الله تعالى ﴿يا أيها الَّذينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إذَا قيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سبيل اللَّهِ اثاقَلْتُمْ إلى الأرْض أَرضيتُمْ بالحيَاةِ الدنيا منَ الآخرةِ فما متاع الحياةِ الدنيا في الآخرةِ إلاّ قليل إلاّ تنْفِروا يُعَذِّبكُمْ عذاباً أَليماً ويستَبدلْ قوماً غيركُمْ وَلا تَضُروهُ شَيَئاً وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْء قَديرٍ﴾[3]. ومن العذاب في الدنيا استيلاء العدو وتسليط الذل كما في الحديث أعلاه. ولا طريق إلى رفع هذا الذل، والخلاص من تسلّط الأعداء إلاّ بما جاء في الحديث الأول (لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم)

[1] صحيح رواه أبو داود وغيره انظر صحيح الجامع الصغير رقم ٤٣٢

[2] رواه الإمام أحمد وأبو داود وصححه الألباني في المشكاة والصحيحة وانظر صحيح الجامع رقم ٨١٨٣

[3] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ٣٩

ومن ذلك الجهاد في سبيل الله عزّ وجلّ. ومصداق هذا قوله تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فتنةٌ ويكُونَ الدِّينُ كلهُ لِلَّه ﴾[1]. فمتى كانت الفتنة وهي الشرك، أي نوع من الشرك كان، سواء في العبادة أو الدعاء أو القصد أو الطاعة أو الحكم، وجب القتال (حَتَّى لا تَكُون). ومتى كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله وجب القتال (وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ).

لذلك فإن الأعزة بالإيمان والذين استجابوا لله وللرسول (ص) إذ دعاهم لما يحييهم، قد عرفوا سبيل النّجاة واتخذوه سبيلاً، وسلكوه طريقاً إلى الله عز وجل كما قال تعالى ﴿ وَالذينَ جَاهَدُوا فينَا لَنَهْدِينَهُمْ سُبُلَنَا وإنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحسنين ﴾[2]، وقال تعالى ﴿ يا أَيها الذينَ آمَنُوا مَنْ يَرتدَّ مِنكُمْ عنْ دينهِ فَسَوْفَ يأْتي اللَّهُ بقوم يحبهمْ ويحبونهُ أَذلة على المؤمنينَ أَعزة على الكافرينَ يُجَاهِدُونَ فِي سبيل اللَّه ولا يخافونَ لوْمةَ لائم ذلكَ فضلُ اللَّه يُؤْتيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَليم ﴾[3]. لا يردهم عما هم فيه من طاعة الله وإقامة حدوده وقتال أعدائه والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر رادّ ولا يصدّهم عن ذلك صادّ، ولا يحيك فيهم لوم لائم ولاعذل عاذل فهم يسعون إلى نصرة دين الله ونشر توحيده وإقامة شريعته[4]. وأما الأذلة المهزومون فقد عرفوا هذا السبيل ولم يتخذوه سبيلا، ورضوا بالذل والوهن واختاروا المداهنة والمداورة، بل ومنهم من أراد الخروج من الردّة بالردّة، فكان حالهم كحال الذين قال الله فيهم: ﴿ إنَّ الَذينَ ارتدُّوا على أَدبارهمْ منْ بعد ما تبيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشيطَانُ سَوَّلَ لهمْ وأملى لَهُمْ ذلكَ بأنهمْ قالوا للذين كرهوا ما نَزَّلَ اللَّهُ سنطيعكمْ في بعض الأمر واللَّهُ يَعْلَمُ إسْرَارَهُمْ ﴾[5].

فصل

أحكام عامة في الجهاد

وبعد هذا فإن الجماعة الإسلامية المسلّحة تؤمن بالأحكام الآتية:

---

[1] القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية ٣٩

[2] القرآن الكريم، سورة العنكبوت، الآية ٦٩

[3] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٥٤

[4] راجع تفسير ابن كثير ٢/٥٩٤ - ٥٩٨

[5] القرآن الكريم، سورة محمد، الآية ٢٦

أولاً: الجهاد ماض إلى قيام الساعة مع كل برّ وفاجر لا يبطله شيء، قال رسول الله (ص): (الخيل معقود في نواصيها الخير إلى قيام الساعة، الأجر والمغنم)[1].

ثانياً: الجهاد في سبيل الله يكون على نهج النبوة وفق فهم السلف الصالح، سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، بالكتاب الهادي والحديد الناصر، قال تعالى:﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بالبيناتِ وأَنزلنا معهُمُ الْكِتَابَ والميزانَ ليقوم الناسُ بالقسطِ وأنزلنا الحديد فيه بأْسٌ شديدٌ ومنافعُ للناس وليعلمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بالغيب إنَّ اللَّهَ قويٌّ عزيز﴾[2]. وعن معاوية رضي الله عنه قال: قال رسول الله (ص) (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ولا تزال عصابة من المسلمين يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوأهم إلى يوم القيامة)[3] ، في رواية (من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وإنما أنا قاسم والله يعطي ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله)[4].

ثالثاً: الأمة المسلمة أمة مجاهدة، لأن الجهاد فرض عليها في جميع أحوالها إما على الكفاية وإما على الأعيان ولأن الله قال: ﴿وأَعدُّوا لهمْ مَا اسْتطعْتُمْ منْ قوةٍ ومن رباط الخيل تُرهبونَ بهِ عدوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُم﴾[5]، وهو ذروة سنام الإسلام وعلى هذا الأصل يجب أن تصاغ سياستها.

رابعاً: الجماعة الإسلامية المسلحة تعتبر الجزائر داراً مركبة فيها المعنيان: فهي دار حرب ودار إسلام، يعامل الناس فيه بحسب إسلامهم أو كفرهم وولائهم أو براءهم، فيعاملون بما يستحقونه بحسب ذلك، فالمسلم منهم معصوم الدم والمال إلا بحق الإسلام، والخارج عن شريعة الإسلام يقاتل بما يستحقه.

خامساً: المقصود بالجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إعلاء كلمة الله وإظهار الدين كما قال تعالى: ﴿هُوَ الذي أَرسلَ رسولهُ بالهدى ودين الحقِّ ليظهرهُ على الدين كلهِ ولو كرهَ الْمُشْرِكُون﴾[6]، وهداية العباد لمصالح المعاش والمعاد بحسب الإمكان، فمن هداه الله سعد في الدنيا والآخرة ومن لم يهتد كفّ الله ضرره عن

---

[1] رواه أحمد والبخاري.

[2] القرآن الكريم، سورة الحديد، الآية ٢٥

[3] رواه مسلم

[4] رواه البخاري

[5] القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية ٦٠

[6] القرآن الكريم، سورة الصف، الآية ٩

غيره بذلك، قال (ص) (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله)[1].

سادساً: الجهاد في هذه الأزمان فرض على الأعيان بالنفس والمال واللسان والقلب في كافة الديار التي كانت يوماً ما إسلامية.

سابعاً: لا استئذان في فروض الأعيان.

ثامناً: أحق الناس بالمال المجاهدون في سبيل الله حتى تتحقق الكفاية ولو مات الرضع والأطفال والجيّع، لأن حفظ الدين أولى من حفظ النفس قال الله تعالى:﴿ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ ﴾[2].

تاسعاً: الأعذار المعتبرة شرعاً من مرض وعمى وعرج وفقر وعجز لا تُسقط واجب النصرة والنصح والإحسان للجهاد والمجاهدين، وكذلك الأسر قال تعالى:﴿ ليسَ على الضعفاءِ ولا على المرضى ولا على الَذينَ لا يجدُونَ ما ينفقُونَ حرجٌ إذا نصحُوا للَّهِ ورسُولهِ ما على المحسنينَ منْ سبيل واللَّهُ غفورٌ رحيم ﴾[3].

عاشراً: انعدام الإمام على المسلمين لا يُسقط وجوب الجهاد، بل يكفي تأمير أحدهم.

حادي عشر: لا يمنع من الجهاد وجود فجور ومعاصي في معسكرات المسلمين وصفوف المجاهدين، إذا لم يمكن ذلك إلا معهم، لقوله (ص) (أنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة وإن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر)[4] ، وقال: (إن الله تعالى يؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم)[5].

ثاني عشر: تعدد الرايات في الجهاد حرام، إلا أن هذا لا يبرر القعود عنه.

---

[1] رواه البخاري

[2] القرآن الكريم، سورة البقرة الآية ٢١٧

[3] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ٩١

[4] متفق عليه عن أبي هريرة

[5] صحيح رواه النسائي وابن حبان عن أنس، وأحمد والطبراني في الكبير عن أبي بكرة انظر صحيح الجامع ١٨٩٩

ثالث عشر: وضوح الراية واجب لقوله (ص) (من قتل تحت راية عميّة، يدعو عصبية، فقتلة جاهلية)[1].

رابع عشر: قتال المرتدين مقدم على قتال غيرهم من الكفار الأصليين من وجوه:

أ – إجماع الصحابة على البدء بقتال المرتدين. فالصديق رضي الله عنه وسائر الصحابة بدؤوا جهادهم قبل جهاد الكفار الأصليين من أهل الكتاب والمشركين.

ب – جهادهم من باب قتال الدّفع المتعيّن. وهو من أشدّ دفع الصّائل عن الحرمة والدّين.

ج – لأنهم أقرب إلى المسلمين وأشد خطراً وفتنة. قال تعالى:﴿ يا أيها الّذين آمنوا قاتِلوا الذين يلونَكُمْ منَ الكفَار وليجدوا فيكم غِلْظَة ﴾[2].

د – عقوبة المرتدين أشد من عقوبة الكافرين الأصليين في الدنيا وكذا في الآخرة. فلا تعقد لهم ذمة ولا أمان ولا عهد ولا صلح ولا هدنة ولا يُقبل منهم إلاّ التوبة أو السيف.

خامس عشر: لا يمنع من القتال عدم انفصال الدارين (أي دار الكفار ودار المسلمين) ولا اختلاط المسلمين بالكافرين كوجود المستضعفين أو المكرهين من المسلمين في صفوفهم.

سادس عشر: جهاد الكفار الأصليين من أهل الكتاب والمشركين واجب على المسلمين وهو على ضربين:

أ – إما ابتداءً، وهو جهاد الطلب، وهذا فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين، وكان الفضل لمن قام به كما قال الله تعالى ﴿لا يَسْتَوي القاعِدونَ من المؤمنينَ غَيْرُ أولي الضرر والمجاهدونَ في سبيل اللَّهِ بأَموالهمْ وأنفُسهمْ فَضَّلَ اللَّهُ المُجاهدينَ بأَموالهمْ وأَنفُسهمْ على القاعدينَ درجة﴾[3]، وإذا قعدوا عنه ولم يقوموا به أثموا جميعاً.

ب – وإما دفعاً، وهو جهاد الدفع، وهذا فرض على الأعيان من المسلمين بالمال والنفس مع القلة والكثرة والمشي والركوب، وتسقط فيه كل الشروط المعتبرة شرعاً غير البلوغ والإسلام والعقل والسلامة من الضرر والذكورية، وهذه على خلاف.

---

[1] رواه مسلم عن جندب بن عبد الله

[2] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ١٢٣

[3] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٩٥

سابع عشر: وأصل هذا هو جهاد الكفار أعداء الله ورسوله لكل من بلغته دعوة رسول الله (ص) إلى دين الله الذي بُعث به فلم يستجب له فإنه يجب قتاله ﴿ حتى لا تَكُونَ فتنةٌ ويكونَ الدينُ كلهُ لِلَّه﴾[1]، وقال تعالى ﴿فَاقْتُلُوا المُشركينَ حَيْثُ وجدتموهُم﴾[2]، وقال تعالى لنبيه (ص) كما في الحديث القدسي (إنما بعثتك لأبتليك وأبتلي بك - إلى قوله- استخرجهم كما استخرجوك، واغزهم نُغزك، وأنفق فسننفق عليك، وابعث جيشاً نبعث خمسة مثله وقاتل بمن أطاعك من عصاك)[3] ، فمن أسلم فقد اهتدى ومن امتنع وقبل الذمة، الجزية والصغار، قُبل منه، ومن رفض ذلك قُوتل كما قال الله تعالى ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرّمونَ ما حَرَّمَ اللَّهُ ورسولهُ ولا يدينونَ دينَ الحق من الذين أوتوا الكتابَ حتى يُعْطُوا الجزيةَ عَنْ يَد وهمْ صاغِرون﴾[4].

ثامن عشر: إذا تعين الجهاد يحرم تركه إلا لعذر شرعي لأن ذلك من الكبائر للوعيد الوارد فيه، لقوله تعالى: ﴿ إلاّ تَنْفرُوا يعذبكُمْ عَذَاباً أَليماً ويستبدِلْ قَوْماً غيركم ولا تضروهُ شَيْئاً وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شيْءٍ قدير﴾[5]، ولقوله (ص) (من مات ولم يغزُ ولم يحدث به نفسه مات على شعبة من النفاق)[6].

تاسع عشر: عقد العهود من صلح وهدنة وتحالف وذمّة ونسخها من حق الأمير بحسب ما يراه من مصلحة الإسلام والمسلمين.

عشرين: أمان الأفراد من الكفار الأصليين يصحّ من الأمير كما يصح من أحاد المسلمين لقوله (ص) (ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فمن أخفر مسلما فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يتقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً)[7].

أحد وعشرين: والرسل لا تُقتل لقوله (ص) لرسولي مسيلمة الكذاب (لولا أن الرسل لا تُقتل لضربت أعناقكما)[1].

---

[1] القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية ٣٩

[2] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ٥

[3] رواه مسلم عن عياض بن حمار

[4] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ٢٩

[5] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ٣٩

[6] رواه مسلم وأبو داود عن أبي هريرة

[7] رواه البخاري ومسلم من حديث عليّ ورواه مسلم عن أبي هريرة

فصـــل

من أصول منهج الجماعة الإسلامية المسلحة

عن معاوية رضي الله عنه قال سمعت رسول الله (ص) يقول (لاتزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس)[2]. إن معرفة الطائفة المنصورة وأصولها وصفاتها وعلاماتها والالتزام بها، وخاصة عند الافتراق ووجود الاختلاف، هو من الواجبات كما هو معلوم فهي التي تحفظ العبد بإذن الله من الزلل وتعصمه من الضلال. وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله (ص) قال (افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة والنصارى مثل ذلك وتفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة)[3] وفي رواية: (وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة [يعني الأهواء] كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة)[4].

ولئلا ينخدع المسلمون بكل من يرفع راية الجهاد وإن سماها إسلامية أو سلفية، حتى ينظروا في عقيدتها ومنهجها وسلوكها، والعمل على ذلك، لأن المطلوب هو الإعتصام بالكتاب والسنة وهدي سلف هذه الأمة، الذي يحفظ هذا الدين ثابتاً على أصوله المستقرة، لا الإعتصام مطلقاً بأي حبل كان لقوله تعالى ﴿واعتَصِموا بحبل اللَّهِ جميعاً ولا تفَرَّقوا﴾[5]، ولقوله (ص) لما سئل عن الجماعة (قال: ما أنا عليه وأصحابي)[6]، وسنذكر إن شاء الله في هذه السطور بعض المبادئ التي تعتقدها الجماعة وتسير

---

[1] صحيح أخرجه الإمام أحمد وأبو داود مطولا والنسائي مختصرا والطبراني في الكبير عن نعيم بن مسعود الأشجعي وله شاهد عند أبي داود والحاكم بسند حسن عن أبي مسعود وفيه، قال ابن مسعود: (فمضت السنة أن الرسل لا تُقتل).

[2] متفق عليه واللفظ لمسلم

[3] رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم راجع سلسلة الأحاديث الصحيحة

[4] رواه أبو داود وصححه الألباني في تعليقه على شرح العقيدة الطحاوية (٥٧٨)

[5] القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ١٠٣

[6] رواه الترمذي واللفظ له والحاكم وأبي عساكر عن عبد الله بن عمرو وهو حسن باعتبار شواهده انظر السلسلة الصحيحة برقم ١٣٤٨.

عليها، وهي من أصول وخصائص أهل السنة والجماعة، وسنكتفي هنا بذكر ما له علاقة بهذه الوثيقة فقط، فنقول وبالله التوفيق:

١ - الجماعة الإسلامية المسلحة، سنية سلفية، عقيدة، ومنهجاً، وسلوكاً.

٢ - الجماعة الإسلامية المسلحة هي الراية المبصرة، الشرعية والوحيدة في هذه الديار.

٣- تعتقد الجماعة الإسلامية المسلحة عقيدة أهل السنة والجماعة، الفرقة الناجية، عقيدة القرون الثلاثة الفاضلة، وهي وسط بين الفرق كلها، ففي الاسماء والصفات بين المشبهة والمعطلة، وفي القدر بين الجبرية والقدرية، وفي اسماء الإيمان بين المرجئة والجهمية والخوارج والمعتزلة وفي أصحاب رسول الله (ص) بين الرافضة والخوارج. ذلك لأن الله قال:﴿ فإنْ آمَنُوا بمثل ما آمَنْتُمْ به فقد اهتدوا وإن تولوا فإنما هم في شقاق﴾[1]، وقال النبي عن الفرقة الناجية: (ما أنا عليه وأصحابي)[2].

الإيمان قول وعمل: قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح. وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية وأهله متفاوتون، ولا نكفّر أحداً من أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر كما يفعله الخوارج.

من الإيمان بالله توحيده في ألوهيته ويسمى بالتوحيد الطلبي القصدي الإرادي وهو عبادة الله وحده لا شريك له، وتجريد المحبة والإخلاص له والإنابة إليه والخوف منه والرجاء له والتوكل عليه. والنوع الثاني التوحيد العلمي الخبري الاعتقادي، وهو تفرّد الله عز وجل بالربوبية واتصافه بصفات الكمال التي أثبتها لنفسه وأثبتها له رسول الله (ص) في الإحاديث المتواترة منها الآحاد وصفاً حقيقياً لا مجازاً.

ومن الإيمان بالله توحيده في أسمائه وصفاته من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل نؤمن بأن الله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾[3]، إثباتا بلا تشبيه وتنزيها بلا تعطيل. ونؤمن بملائكته الكرام إجمالاً وتفصيلاً وكتبه التي أنزلها وأنها جميعاً كلامه سبحانه وتعالى حقيقة لا مجازاً غير مخلوق. ونؤمن بالأنبياء والرسل جميعاً ولا نفرق بين أحد منهم وأنهم درجات عند ربّهم (فاتخذ إبراهيم خليلاً وكلّم موسى تكليماً ورفع إدريس مكاناً عليّاً) وجمع كل

---

[1] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٣٧

[2] حسن سبق تخريجه في التعليق رقم ٢١

[3] القرآن الكريم، سورة الشورى، الآية ١١

ذلك لخاتمهم وأفضلهم محمد بن عبد الله (ص) وأن شريعته ناسخة لكل الشرائع، وأنه مبعوث للجن والإنس عامّة. ونؤمن بكل ما أخبر به النبي (ص) وصحّ عنه ولو كان آحاداً، مما شهدناه أو غاب عنّا، عقلناه أو جهلناه، أدركناه أو لم نطّلع على حقيقة معناه أنه صدق وحق، كالإسراء والمعراج وأنه كان بالروح والجسد وانشقاق القمر وأشراط الساعة كخروج الدجال الأعور ونزول عيسى عليه السلام وظهور المهدي وأشباه ذلك ممّا صح به النقل، ولا نثبت عقيدة ولا حكماً شرعياً برؤيا ولا ذوق ولا كشف ولا عقل.

ومن الإيمان باليوم الآخر: الإيمان بكل ما أخبر به الكتاب والسنة ممّا يكون بعد الموت من فتنة القبر وعذابه ونعيمه، والبعث والحشر ونشر الصحف ونصب الموازين والصراط والإيمان بالحوض والشفاعة وإخراج أهل التوحيد من النار، وأحوال الجنة والنار وما أعدّه الله لأهلها. نؤمن بأن المؤمنين يرون ربّهم يوم القيامة عياناً بأبصارهم كما يرون الشمس صحواً والقمر ليلة البدر، في الجنة وفي عرصات القيامة كما يشاء ربُّنا عز وجل، ولن يراه أحد في الحياة الدنيا. ونؤمن أن الله تبارك وتعالى يكلم العباد يوم القيامة بحرف وصوت ليس بينه وبينهم ترجمان.

نؤمن بالقضاء والقدر حلوه ومرّه، خيره وشره من الله، وأنه فعّال لما يريد ولا يكون شيء إلا بإرادته ولا يخرج عن مشيئته وتقديره وتدبيره وهو بكل شيء عليم. نؤمن أنه خالق العباد وخالق قدرتهم وأفعالهم خيرها وشرّها وأنّهم هم الفاعلون لها حقيقة وهي من كسبهم، ومع ذلك أمرهم بطاعته ونهاهم عن معصيته. والكلام في القدر مكروه لا يكون صاحبه من أهل السنة والجماعة وإن أصاب، حتى يدع الجدل فيه ويسلّم.

٤ - الجماعة الإسلامية المسلحة، تلتزم منهاج النبي (ص) علماً وعملاً، باطناً وظاهراً، وتتبع منهاج السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، ومن جاء بعدهم، وسار على طريقتهم واتبع سبيلهم. فاتباعهم هدى وخلافهم ضلال. قال الله تعالى:﴿ وَمَنْ يشاقق الرسولَ مِنْ بعد ما تبين لهُ الهدى ويتبعْ غيرَ سبيل المؤمنينَ نُولهِ ما تولَى ونصلِهِ جهنَمَ وساءَتْ مَصيرا ﴾[1]. وهي متبعة في ذلك وصية رسول الله (ص) (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها وعضّوا عليها بالنواجد، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار)[2]،

---

[1] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ١١٥

[2] صحيح رواه أبو داود والترمذي وابن ماجة وابن حبان والدارمي والحاكم وابن أبي عاصم، عن العرباض بن سارية.

الحديث. فالأصل عندنا الإتباع لا الابتداع كما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. فالإتباع يكون في كل صغيرة وكبيرة كما يكون الابتداع في الدين في كل صغيرة وكبيرة لأن كل بدعة ضلالة. والابتداع لا ينحصر في العقائد والعبادات فحسب، بل ويشمل الذوق والفكر كذلك بل الابتداع الكفري أخطر بكثير منه في العبادة، لأنه سبب الضلال والزيغ عن المنهج والطريق وإذا كان السابقون من المبتدعة من أمثال الصوفية قد ابتدعوا في السير والسلوك، والخوارج والمعتزلة والأشاعرة قد ابتدعوا في العقائد، فإن أحفادهم المتأخرين قد ابتدعوا في المنهج والسبيل بدعوى الفكر والمصلحة والتجديد.

٥ - الجماعة الإسلامية المسلحة لا تقدّم كلام أحد كائناً من كان على كلام الله وكلام رسوله (ص) عملاً بقوله تعالى ﴿يَا أَيها الَّذينَ آمَنُوا لا تُقدموا بين يدي اللَّهِ ورسوله واتقوا اللَّهَ إن اللَّهَ سَميعٌ عَلِيم﴾[١]، وتعود إليهما عند الاختلاف والتنازع لقوله تعالى﴿ فإنْ تنازعتُمْ في شيء فردوهُ إلى اللَّهِ والرسول إنْ كنتمْ تؤمنُونَ باللَّهِ واليوم الآخر ذلك خيرٌ وأَحسَنُ تأْويلا ﴾[٢]. وتزن جميع ما عليه الناس من أقوال وأفعال وماهب وآراء باطنة وظاهرة مما له تعلق بالدين بالأصول الثلاثة وهي: الكتاب والسنة الثابتة وإجماع سلف الأمة[٣].

٦ - تعتقد الجماعة الإسلامية المسلحة أن حكم الوسائل حكم الغايات والمقاصد (في العادة أو الدعوة أو السلوك) فهي توقيفية لا مجال للاجتهاد فيها، فالذي تعبدنا بالغايات تعبدنا بالوسائل أيضا، والذي شرع الغاية لم ينس الوسيلة كذلك، فنحن نعتقد أن التقرب إلى الله وعبادته وتحكيم شرعه لا ينال إلا بفعل ما شرع الله وعلى الوجه الذي شرعه. أما ما لم يشرعه من وسائل التقرب إليه والدعوة إلى دينه فإنه تعالى لا يقبله ولا يرضاه ومن ذلك مثلاً لا حصراً التوسل البدعي أو الشركي في الدعاء والعبادة أو الطرق الانتخابية والبرلمانية في الدعوة السعي إلى تحكيم شرع الله، وغير ذلك. ومن نظر في هدي السلف الصالح وتطبيقهم وفهمهم رأى أنهم، رضي الله

---

[١] القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية ١

[٢] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٥٩

[٣] السنة الثابتة تشمل الصحيح والصحيح لغيره والحسن والحسن لغيره ولو كانت آحاداً وهي حجة في العقائد والأحكام. وقلنا إجماع سلف الأمة لأن الإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشر في الأمة ولم يوجد إجماع على حدّه ولذا أنكره الإمام أحمد وغيره من أهل التحقيق، وهذا لا يعنى انعدام الإجماع وعدم وقوعه في الأمة. كما أننا نعتقد بقاء الاجتهاد.

عنهم أجمعين، كانوا يدققون في أمور العبادات كلها تدقيقاً بالغاً، دون النظر في التفريق الحادث بين ما يسمى بـ (الوسائل) أو (الغايات). وتعتقد أن القاعدة القائلة "الغاية تبرر الوسيلة" هي قاعدة خبيثة ضالة. وقد ثبت عن نبينا (ص) أنه قال (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردّ)[1] وفي رواية: (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّ)[2].

٧ – الجماعة الإسلامية المسلحة لا تقدم على أي عمل مهما كان حتى ترى فيه حكم الله ورسوله (ص) ولا تعارضه لا بعقل ولا قياس ولا ذوق ولا كشف ولا فهم لغوي ولا قول شيخ أو إمام أو مذهب قال الله تعالى: ﴿فَلْيَحذَرِ الّذينَ يخالفُونَ عنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصيبَهُمْ فتنة أَو يُصيبَهُمْ عَذَابٌ أَليم﴾[3]، وقال (ص) (ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم. فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه)[4]. وهي لا تتعصب إلا لكلام الله وكلام رسوله (ص) المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، ففيهما النجاة لقوله (ص) (تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتى ولن يفترقا حتى يردا على الحوض)[5]. وأما غيره (ص) من البشر فمهما علت رتبته فإنه معرض للخطأ ولا يؤمن عليه الزلل، وكل أحد بعد النبي (ص) يؤخذ من كلامه ويردّ.

٨ – غاية الجماعة الإسلامية المسلحة هي تحقيق العبادة لله وحده، الجامعة لمعرفته والإنابة إليه وإخلاص الدين له وهو التوحيد تماماً كما تحويه كلمة (لا إله إلا الله) من نفي وإثبات، قال النبي (ص): (بعثت بين يدي الساعة بالسيف حتى يعبد الله وحده لا شريك له وجُعل رزقي تحت ظل رمحي وجُعل الذل والصغار على من خالف أمري ومن تشبه بقوم فهو منهم)[6]، ونفي الشرك كله (إنْ في المحبة أو القصد أو الدعاء أو الطاعة أو الحكم)، والكفر بالطواغيت والآلهة والأرباب والأنداد جميعاً، أحياءهم وأمواتهم، والبراءة منهم، وهي الغاية من خلق الجن والإنس وبعثة الرسل وإنزال الكتب

---

[1] متفق عليه عن عائشة رضي الله عنها

[2] صحيح رواه مسلم عن عائشة رضي الله عنها

[3] القرآن الكريم، سورة النور، الآية ٦٣

[4] متفق عليه من حديث أبي هريرة

[5] صحيح رواه الحاكم عن أبي هريرة ﷺ، انظر صحيح جامع الصغير ٢٩٣٧

[6] صحيح رواه أحمد وأبو داود عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وهو في صحيح الجامع رقم ٢٨٣١

وأصل الدين كله، قال الله تعالى: ﴿ولقد بعثنا في كل أمة رسولاً أن اعبُدوا اللّهَ واجتنبوا الطّاغُوت﴾[1].

٩ – تعمل الجماعة الإسلامية المسلحة لإعلاء كلمة الله عن طريق الدعوة لقوله تعالى: ﴿قُلْ هذهِ سبيلي أَدعو إلى اللّهِ على بصيرة أَنا ومن اتبعني وسُبْحانَ اللّهِ وما أَنا مِنَ الْمُشْرِكين﴾[2]، وعن طريق القتال لقوله تعالى ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كلهُ لِلّه﴾[3]. وقد جمع النبي (ص) بين ذلك في قوله (جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم)[4].

١٠ – الجماعة الإسلامية المسلحة تسعى لإقامة خلاقة على منهاج النبوة، لحراسة الدين وسياسة الدنيا، فالمقصود من الولاية: إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خسراناً مبيناً، ولم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا. وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر الدنيا. ولذا كان من الواجب على الأمة إقامتها.

١١ – الجماعة الإسلامية المسلحة تهدف إلى تحكيم كتاب الله وسنة رسوله (ص) في جميع الأمور: العقائدية والدعوية والأخلاقية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذا جميع شؤون الناس قال الله تعالى ﴿قُلْ إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لِلّهِ رَبِّ العالمينَ لا شريك له وبذلكَ أمرْتُ وأنا أَولُ الْمسلمين﴾[5]، وقال النبي (ص) (وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله ويتخيروا مما أنزل الله إلا جعل بأسهم بينهم)[6]، كما تهدف إلى نبذ كل ما يخالف ذلك من أهواء وآراء وسياسات ومناهج وعقائد ومذاهب وأفكار. قال الله تعالى ﴿فلا وربكَ لا يؤْمنونَ حتى يحكِّموكَ فيما شَجَرَ بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيتَ ويسلموا تسليما﴾[7]، وقال تعالى﴿أفحكمَ الجاهليَّةِ يبغونَ ومنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ حُكْماً لِقوم يوقنون﴾[8].

---

[1] القرآن الكريم، سورة النحل، الآية ٣٦

[2] القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية ١٠٨

[3] القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية ٣٩

[4] صحيح رواه أبو داود عن أنس

[5] القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية ١٦٣

[6] حسن رواه ابن ماجه وأبو نعيم في الحلية والحاكم وصححه ووافقه الذهبي عن ابن عمر، السلسة الصحيحة رقم ١٠٦

[7] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٦٥

[8] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٥٠

١٢ - تنصيب أمير على الجماعة الإسلامية المسلحة واجب لقول الله تعالى: ﴿يا أَيها الذينَ آمَنُوا أَطيعوا اللّهَ وأَطيعُوا الرسول وأولي الأمر منكُم﴾[١]، ولقوله (ص) (إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم)[٢].

١٣ - إمارة الجماعة الإسلامية المسلحة إمارة عامة، وليست إمارة حرب خاصة، يقوم فيها الأمير بمهام الإمام الشرعية والقضائية والعسكرية والسياسية والمالية وغيرها.

١٤ - إمارة الجماعة الإسلامية المسلحة إمارة فردية وليست جماعية، كما جاء في الحديث أعلاه، ولقوله (ص): (إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الأخير منهما)[٣]، وعلى هذا دلّ الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة.

١٥ – الشورى عند الجماعة الإسلامية المسلحة مُعلمة غير مُلزمة، وهي من سنة النبي (ص) وهديه وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده، مندوبة مستحبّة وليست واجبة، قال الله تعالى﴿فبما رحمةٍ مِنَ اللّهِ لِنْتَ لهمْ ولوْ كنتَ فظّاً غليظَ القلب لانفضوا منْ حوْلكَ فاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفرْ لَهُمْ وَشَاورْهُمْ في الأمر فإذا عزمْتَ فتوكّلْ على اللّهِ إنَّ اللّهَ يُحب المتوكلِين﴾[٤]. وتكون في المسائل المباحة والاجتهادية التي لا نصّ فيها عملاً بالقاعدة "لا اجتهاد مع نص"، قال البخاري: "وكانت الأئمة بعد النبي (ص) يستشيرون الأمناء من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها، فإذا وضع الكتاب أو السنة لم يتعدّوه إلى غيره اقتداء بالنبي (ص)"[٥].

١٦ - الجماعة الإسلامية المسلحة، تشترط البيعة لأميرها على السمع والطاعة في المنشط والمكره، والعسر واليسر وعلى إقامة أحكام الكتاب والسنة والالتزام بالمنهج السلفي.

١٧ - الجماعة الإسلامية المسلحة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، على ما توجبه الشريعة لقوله تعالى ﴿ولتكُنْ منكمْ أمةٌ يدعونَ إلى الخير ويأْمرونَ بالمعروف وينهونَ

---

[١] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٥٩

[٢] صحيح رواه ابو داود وغيره عن أبي سعيد، وله عن أبي هريرة نحوه، انظر صحيح رقم ٥٠٠

[٣] رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري

[٤] القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ١٥٩

[٥] فتح الباري: (كتاب الاعتصام، باب ٢٨).

عن المنكر وأولئكَ همُ المفلحون﴾[1]، ولقوله (ص) (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان)[2].

١٨ - الجماعة الإسلامية المسلحة تقيم الحدود والتعازير لقوله (ص) (حدّ يعمل به في الأرض خير لأهل الأرض من أن يُمطروا أربعين صباحاً)[3]. وتقيم فرائض الإسلام وتجري أحكامه، ومن ذلك: الجهاد بقتال الكفار والمرتدين، وكذا المحاربين والبغاة والخوارج، وكذا القيام على المنافقين وعلى أهل البدع والأهواء والإنكار عليهم ومنابذتهم بحسب حالهم وحال بدعتهم، وغير ذلك.

١٩ - من خرج على الجماعة أو شق عصا الطاعة، فحكمه القتل لما رواه مسلم في صحيحه عن عرفجة الأشجعي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله (ص) يقول: (من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه)، ولأن الذي لا ينقطع شرّه إلا بالقتل قُتل.

٢٠ - الجماعة الإسلامية المسلحة تقاتل حكّام الجزائر على أساس الردّة لا غير، وذلك بعدولهم عن شريعة ربّ البريّة وتحكيمهم القوانين الوضعية لحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه مرفوعاً وفيه (وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان)[4]. وتعتقد أن القوانين والدساتير والمناهج الوضعية المخالفة للشرع والحكم بها كفر بواح صراح، ولا ينكر ذلك إلا من طمس الله على قلبه وأعمى بصيرته.

٢١ - الجماعة الإسلامية المسلحة تعتبر مؤسسات الدولة من حكومات ووزارات ومحاكم ومجالس شعبية وشورية وبرلمانية وجيش ودرك وشرطة، مؤسسات ردة وجب تكفيرها وتسفيهها والبراءة منها ومن أهلها والكفر بهم وإظهار بغضهم ومعاداتهم.

٢٢ - حكام الجزائر وغيرها من بلاد المسلمين، ملوكا وأمراء وحكاما ورؤساء، مرتدون، وكذا رؤساء حكوماتها ووزراؤها وأعضاء المجالس التشريعية والبرلمانية، وهم كفار كفراً عينياً.

---

[1] القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ١٠٤

[2] رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

[3] رواه النسائي وابن ماجة وهو في صحيح الجامع رقم ٣١٢٥

[4] متفق عليه واللفظ لمسلم

٢٣ - أعوان الحكام وأولياؤهم من جيش وشرطة ودرك وحرس وكذا سدنتهم وعلماؤهم المضلّون وغيرهم، ومن يقاتل دونهم كفار مثلهم، قال تعالى: ﴿ومنْ يتولهمْ منكمْ فإنهُ منهُم﴾[1]، وقال أيضاً ﴿الذينَ آمنوا يقاتلونَ في سبيل اللّهِ والذينَ كفروا يقاتلونَ في سَبِيل الطَّاغوت﴾[2].

٢٤ - الأصل في أمتنا الإسلام ولا نحكم عليها بالكفر. فالمسلم معصوم الدم والمال والعرض حيثما كان وأينما وجد ولو تلبس بالمعاصي، سواء كانت صغائر أم كبائر، إلا إذا أتى بما يقتضي إحلال الدم والمال، كأن يُظهر الشرك أو الكفر من قول أو فعل.

٢٥ – الجماعة الإسلامية المسلحة تعتمد الأعذار الشرعية من تأويل وجهل وإكراه.

٢٦ – الجماعة الإسلامية المسلحة لا تفرق بين من حاربها بالسلاح أو بالمال أو باللسان، وكذا من والى أو ناصر المرتدين والمشركين أو ظاهرهم إن بالفعل أو القول.

٢٧ – تعتقد الجماعة الإسلامية المسلحة أنه لا حوار، لاهدنة، لا مصالحة، ولا عقد ذمة مع المرتدين، قال رسول الله (ص): (من بدل دينه فاقتلوه)[3].

٢٨ – الجماعة الإسلامية المسلحة تتبرأ من كل طائفة اجتمعت على دين غير الإسلام لقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غيرَ الإسلام ديناً فلنْ يُقْبَلَ منهُ وهوَ في الآخرةِ مِنَ الْخَاسرين﴾[4]. وتعتقد أنها طوائف كفر وردة وحكمها حكم الطاغوت المرتد كالشيوعية والرأسمالية والوطنية والبعثية والديمراطية والعلمانية وما شابهها من دعاوي الجاهلية.

٢٩ – الجماعة الإسلامية المسلحة تتبرأ وتكفر بكل الحركات والجمعيات الضالة والأحزاب التي تدعو إلى تحكيم القوانين الوضعية المخالفة للشرع وتعتبرها أحزاباً كفرية، فهي تعاديهم وتبغضهم وتنابذهم وتكفر بهم أسوة بإبراهيم عليه السلام والذين معه حيث قال تعالى ﴿قدْ كانتْ لكمْ أسوة حسنة في إبراهيمَ والذينَ معهُ إذْ قالوا لقومهمْ إنا برآء منكمْ ومماَّ تعبُدون منْ دون اللّهِ كفرنا بكمْ وبدا بيننا وبينكُمُ العداوةُ والبغضاءُ أبدا حتَى تؤمنوا باللّهِ وحده﴾[5].

---

[1] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٥١

[2] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٧٦

[3] رواه البخاري عن عبد الله بن عباس

[4] القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ٨٥

[5] القرآن الكريم، سورة الممتحنة، الآية ٤

٣٠ - الجماعة الإسلامية المسلحة: تهجر أهل البدع وتنابذهم وتباينهم ولا تجتمع معهم، فتترك النظر في كتبهم والإصغاء إلى كلامهم إن في أصول الدين أو فروعه سواء . فكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة فهي تتبرأ من ضلالات وبدع الطوائف المنحرفة عن نهج النبوة جميعاً: كالخوارج والمعتزلة والرافضة والجهمية والقدرية والمرجئة والأشاعرة والماتردية والكرامية والصوفية وغيرها من فرق الضلالة وطرق البدعة، وتعاملهم الجماعة بحسب حال بدعتهم من كونها كفرية أو عظيمة المفسدة في الدين أو غير ذلك.

٣١ - الجماعة الإسلامية المسلحة تتبرأ من كل طوائف الشيعة وطرقها، وتعتقد أن منها من هم أكفر من اليهود والنصارى كالرافضة والتي منها الإمامية المتسلطة على إيران (...). كما تعتقد أن دعاتها كالخميني وغيره كفار. وكل من سار على طريقتهم واعتقد مذهبهم.

٣٢ – تعمل الجماعة الإسلامية المسلحة في الخوارج بقول النبي (ص) (أينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة، لئن أدركتُهم لأقتلنّهم قتل عاد)، وقد وصفهم (ص) (أنهم شر الخلق والخليقة) وقال عنهم (يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان)[١] ، وهم طوائف متعددة.

٣٣ - الجماعة الإسلامية المسلحة لاتجتمع ولا تتحالف مع كل المناهج العقدية أو العصبيات المذهبية أو الحزبية أو الجماعات الدعوية والسياسية والجهادية أو طوائف الصوفية ما دامت مخالفة للكتاب والسنة وهدي سلف الأمة لأنه لا يمكن أن يجتمع منهجان متضادان، ومن ذلك: الإخوان المسلمون، حزب التحرير، الجزأرة، القطبية، الدعوة والتبليغ، الطرقية، الحزبية، وأذناب الخوارج وأذناب المرجئة وغيرها[٢].

---

[١] - أحاديث الأمر بقتل الخوارج متواترة عند أهل العلم بالحديث، مروية في الصحاح والسنن والمسانيد والمصنفات من أوجه وطرق متعددة.

[٢] تعريفات:

الجزأرة: تنظيم تأسس سنة ١٩٦٨ على يد عبد الحميد بن شيكو الطرقي بتوجيه من مالك بن نبي، وأصل منهجهم تقديس العقل وتقديمه على النقل وهو نفس منهج محمد عبده الضال ومدرسته من العقليين. ومما عُرف به أهل هذا التنظيم: الزهد في السنة ومحاربة المنهج السلفي، ولهم قواعد وأصول تخالف منهج أهل السنة والجماعة، وهم يتعصبون لكل ما هو جزائري، لذلك سماهم أحد الزنادقة المرتدين بهذا الإسم (الجزأرة)، وقد صدق وهو كذوب. ومن أجنحة هذا التنظيم: الجمعية الإسلامية للبناء الحضاري وجمعية الأدب الإسلامي وغيرهما...وأساس سياستهم: التوغل والاحتواء والاستغلال والاستفادة...وغير ذلك.

٣٤ - الجماعة الإسلامية المسلحة تعتقد أن بعض الجماعات الدعوية تحمل الكفر والشرك في منهجها ونذكر على سبيل المثال لا الحصر: الإخوان المسلمين الذين يدعون إلى الديمقراطية ويتخذونها سبيلاً لتحكيم الشريعة في زعمهم وهم بذلك يتّبعون سبيل غير سبيل المؤمنين ويدعون إلى "تقارب الأديان"، والجزأرة الذين يقولون: "الجهاد وسيلة غير حضارية" وينادون "بالتعايش السلمي" وهم بذلك يعقّبون على حكم الله بتحقيرهم شريعة الجهاد. وغير هاتين من الجماعات والأحزاب.

٣٥ - أما بالنسبة للجماعات الأخرى من أهل السنة والجماعة فلهم حقوق الأخوة. فنواليهم بقدر التزامهم بالكتاب والسنة وهدي السلف، ونحذرهم من المحدثات والبدع ونبرأ إلى الله من انحرافاتهم ومخالفاتهم الشرعية، وبيننا وبينهم كتاب الله عز وجل وسنة نبيه (ص) وهدي السلف الصالح.

٣٦ – الجماعة الإسلامية المسلحة توالي كل الجماعات الإسلامية من أهل السنة والجماعة، التي تنتهج المنهج السلفي، ورفعت راية الجهاد واضحة. ولهم علينا حق النصرة والمساعدة بقدر الاستطاعة والقدرة، ونحن وإياهم يد واحدة على الأعداء الطواغيت مرتدين كانوا أو كافرين أصليين.

٣٧ – الجماعة الإسلامية المسلحة تذمّ الاختلاف والفُرقة، وتحثُّ على الائتلاف والاجتماع، لأن الخلاف كله شرّ، وبالخصوص تعدد الجماعات المقاتلة، إن في القطر الواحد أو في الأقطار المتعددة، إذ هي لا تُقر الحدود والجنسيات التي وضعها أعداء الإسلام، وتعدّ هذا من الجاهلية لأن كل ما خرج عن دعوى التوحيد والمنهاج من بلد أو

القطبية: تنظيم يتعصب أهله لفكر سيد قطب رحمه الله وأخيه محمد قطب، ومن أصول منهجهم اهتمامهم بشرك القصور (الحاكمية) وإهمالهم أنواع الشرك الأخرى. وهم يزهدون في السنة ويرون المصلحة والمرحلية في العمل (التغيير) سواء في الدعوة أو القتال. ويعتمدون على الفكر عموماً.

أذناب الخوارج: يقصد بهم جماع التكفير (ويسمّون الهجرة والتكفير) الذين يذهبون إلى تكفير عامة المسلمين واستحلال دمائهم وأموالهم وأعراضهم، ويزعمون أن جماعتهم هي الجماعة المسلمة (الموحّدة) الوحيدة، وأن ما دونهم مشركون، حتى وصل بهم الأمر إلى تكفير كل قرون التاريخ الإسلامي منذ القرن الرابع الهجري، فهم على مذهب الخواج الأوائل ، يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، ومذهبهم ومعتقدهم معروف مشهور.

أذناب المرجئة: وهم طائفة ممن يعتقدون ببعض أصول المرجئة، كقولهم: لا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله، ويرون أن ليس في الأعمال كفر أكبر، وترتب على هذا مخالفات شرعية ومفاسد كثيرة لا تخفى، ومع هذا يزعمون أنهم أهل التصفية والتربية

جنس أو نسب أو غيرها فهو من دعاوى الجاهلية. لذلك لما اختصم المهاجر والأنصاري قال رسول الله (ص) (دعوها فإنها منتنة)[1].

فصـل

حكم ناقض البيعة

من المعلوم أن الحفاظ على وحدة الصف واجتماع الكلمة من أعظم مهام الأمير المنوطة به، وهي كذلك مقصد كبير من مقاصد الشريعة. فمن أجل ذلك شرع قتال البغاة والخوارج والمرتدين وغيرهم ممن يتسببون في افتراق الأمة واختلاف الكلمة، حتى قال النبي (ص): (من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه)[2] ، وقال أيضاً: (إنه ستكون هنات وهنات، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائنا من كان)[3]. فعلى أمير الجماعة أن يتخذ كل السبل الشرعية للحفاظ على هذا الأصل العظيم الذي لا تنقطع فتنة وفساد الكافرين إلا به كما قال الله تعالى﴿والذين كفروا بعضهمْ أَولياءُ بعض إلا تفعلوهُ تكنْ فتنةٌ في الأرض وفسادٌ كبير﴾[4].

وقد يقول قائل: هذه الأحكام لا تتنزل إلا على جماعة المسلمين وإمامهم، فمن خرج عن جماعة ونقض بيعة أميرها لا يكون باغياً بأي حال من الأحوال إلا أن تكون جماعة المسلمين. والجواب على هذا من وجهين اثنين:

الوجه الأول: إذا سلّمنا أن هذه الأحكام لا تتنزل على الجماعة الإسلامية المسلحة، فإننا نقول إن الخارج عن الجماعة وناقض بيعة أميرها لا يخلو من إحدى أربع حالات وهي:

الأولى: أن يخرج منها نادماً على جهاده عائداً إلى الركون إلى الحاكم المرتد داخلاً تحت حكمه بعد ثبوت ردّته عنده. فهذا مرتد يجب قتله بلا خلاف نعلمه. وقد قال شيخ الإسلام ابن القيّم رحمه الله: "التوبة من التوبة كفر"[5].

---

[1] رواه البخاري عن جابر بن عبد الله.
[2] رواه مسلم عن عرفجة الأشجعي
[3] رواه مسلم عن عرفجة الأشجعي
[4] القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية ٧٣
[5] مدارج السالكين (٢٠٣/١).

الثانية: أن ينضمَّ إلى تنظيم بدعي أو شركي لا يقاتل في سبيل الله ولكن يقاتل لتحقيق غاية غير شرعية[1]. فهذا لا شك أنه يقوّي شوكتهم ويكثّر سوادهم وقد قال رسول الله (ص) (لعن الله من ذبح لغير الله، لعن الله من لعن والديه، لعن الله من آوى محدثاً، لعن الله من غير منار الأرض)[2]. وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: (من كثّر سواد قوم فهو منهم ومن رضي بعمل قوم كان شريك من عمل به)[3]. وقد بوّب البخاري في صحيحه، باب من كره أن يكثر سواد الفتن (انظر الحديث رقم: ٧٠٨٥)، وعن أبي قلابة رضي الله عنه قال: "ما ابتدع رجل بدعة إلا استحل السيف"، راجع الاعتصام للشاطبي. ويكون بهذا حكمه حكمهم.

الثالثة: أن يخرج عن الجماعة لينشئ جماعة أخرى حبّاً في الرئاسة أو بغضاً لبعض أفراد الجماعة أو لشبهة يدّعيها بلا مستند شرعي، فيفرق بذلك الصفوف ويشتت الجموع، وفي هذا تمكين للأعداء على المسلمين. وهو شرّ بالاتفاق فإن لم يمكن درء شره وإخماد فتنته إلا بالقتل تعيّن قتله.

الرابعة: أن يخرج عن الجماعة ويرجع إلى عوائده في الحياة قبل أن يلتحق بصفوف المجاهدين عن غير ركون إلى المرتدين، فهو بهذا لا يكفر ولكن يجوز قتله سياسة، مخافة أن يتسبب في هلاك المجاهدين وإفساد خطط الجماعة فلا تقوم للدين قائمة، وسداً أيضا لهذا الباب الذي يصعب سدّه إن فتح، فتكون المفسدة في قتله أهون من المفاسد التي قد تنجرّ عن تركه حيّاً، والله أعلم.

الوجه الثاني: إن تعدد الجماعات لا يجوز لقوله تعالى ﴿واعتصموا بحبل اللّهِ جميعاً ولا تفرَقوا﴾[4]، وقال أيضاً﴿ولا تكونوا كالذينَ تفرَقوا واختلفوا منْ بعد ما جاءهم البيناتُ وأولئكَ لهمْ عذابٌ عظيم﴾[5]، وهذا ما قرّره أهل العلم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "والسنة أن يكون للمسلمين إمام واحد والباقون نوّابه، فإذا فرض أن الأمة خرجت عن ذلك لمعصية من بعضها أو عجز من الباقين أو غير ذلك،

---

[1] كالجيش الإسلامي للإنقاذ الذي يقاتل في سبيل الرجوع إلى الديمقراطية والانتخابات.

[2] رواه أحمد ومسلم عن علي

[3] قال الحافظ في الفتح (١/١٢) :أخرجه أبو يعلى وله شاهد من حديث أب ذر في الزهد لابن السباك غير مرفوع.

[4] القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ١٠٣

[5] القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ١٠٥

فكان لها عدّة أئمة لكان يجب على كل إمام أن يقيم الحدود ويستوفي الحقوق"[1].
فالتعدد لا يجوز فإن وقع فإما لمعصية أو عجز، فالواجب علينا تغييره والاجتهاد في ذلك لما في التعدد من مفاسد لا تخفى على أحد من تشتيت المسلمين وذهاب قوّتهم وإثارة العداوة والبغضاء بينهم وتحزيبهم فرقا وشيعاً. وهذا سواء في البلد الواحد أو إذا تعددت البلدان. وأما من أجاز تعدد الجماعات بتعدد البلدان فهو قول ضعيف، وغاية ما قيل فيه هو جواز تفرق الطائفة المنصورة في أقطار الأرض لا تعدد الجماعات وتفرّقها. كما قال الإمام النووي رحمه الله (انظر شرح صحيح مسلم (٧٦/١٣): "ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين بل قد يكونوا متفرّقين في أقطار الأرض"، لأنه يتكلم عن الطائفة المنصورة وأهلها القائمين عليها.

وهذا هو الحال في هذه الديار، فإن الجماعة الإسلامية المسلحة هي الجماعة الوحيدة التي تقوم بفرضية الجهاد على منهج سلفي صحيح سليم تقاتل الحكام المتعين ومن ولاهم على أساس الردّة، الذي هو من أعظم واجبات الطائفة المنصورة، وتجري أحكام الإسلام وتقيم فرائضه.

ومعلوم أن أحكام الدين يجب إقامتها قدر المستطاع ولو لم يوجد إمام المسلمين ومن أهمّ أحكام الدين تعيين أمير يقوم مقامه لما روى البخاري بسنده عن أنس رضي عنه قال: خطب رسول (ص) فقال: (أخذ الراية زيد فأصيب، أخذها جعفر فأصيب، ثم أخذها عبد الله بن رواحة فأصيب، ثم خالد بن الوليد، من غير إمرة ففتح الله عليه، وما يسرنا أنهم عندنا)، قال أنس: "وإن عينيه لتذرفان" وفي رواية أخرى: "حتى أخذ الراية سيف الله حتى فتح الله عليه".

قال ابن حجر رحمه الله: (قال الطحاوي: هذا أصل يؤخذ منه على المسلمين أن يقدموا رجلاً إذا غاب الإمام يقوم مقامه إلى أن يحضر)[2]. وبهذا قال ابن حجر وابن قدامة وهكذا قال الإمام الجويني رحمه الله حين افترض خلو الزمان من الإمام: (وإذا لم يصادف الناس قوّاما بأمورهم يلوذون به فيستحيل أن يؤمروا بالقعود عما يقتدرون عليه من دفع الفساد، فإنهم لو تقاعدوا عن المنكر عمّ الفساد البلاد والعباد. وقد قال بعض العلماء: لو خلى الزمان عن السلطان فحق على [أصحاب] كل قرية أن يقدموا من ذوي الأحلام والنهى وذوي العقول والحجا يلتزمون امتثال إشارته وأوامره وينتهون عند نواهيه ومزاجره، فإنهم لو لم يفعلوا ذلك ترددوا عند إلمام المهمات وتبلّدوا عند إظلال

---

[1] مجموع الفتاوى (١٧٥/٣٤- ١٧٦)

[2] فتح الباري: ٥١٣/٧

الواقعات)[1]. وبهذا قال ابن تيمية رحمه الله كذلك كما حكاه عنه ابن كثير في البداية والنهاية حين قال للسلطان في زمانه: (إن كنتم أعرضتم عن الشام وحمايته أقمنا له سلطانا يحوطه ويحميه ويستغله في زمن الأمن)[2]. وهذا الأمير هو الذي يتولى إقامة باقي أحكام الدين وإقامة فرائضه ومن ذلك دفع التظالم وفصل الخصومات وإقامة الحدود التي لا تسقط أصلا عند غياب الإمام فهي ترجع إلى الخطاب الأصلي للشارع كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (خاطب الله المؤمنين بالحدود والحقوق خطابا مطلقا كقوله ﴿والسّارقُ والسّارقةُ فاقطعوا﴾[3]، وقوله ﴿الزانيةُ والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾[4]، وقوله ﴿والذينَ يرمونَ المحصناتِ ثمَّ لمْ يأْتوا بأَربعة شهداءَ فاجلدوهم﴾[5]، وكذلك قوله ﴿ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا﴾[6]، ولكن قد علم أن المُخاطب بالفعل لابد أن يكون قادراً عليه والعاجزون لا يجب عليهم، وقد عُلِم أن هذا فرض على الكفاية وهو مثل الجهاد بل هو نوع من الجهاد فقوله ﴿كتبَ عليكمُ القِتَال﴾[7]، وقوله ﴿وقاتلوا في سبيل الله﴾[8]، وقوله ﴿إلاّ تنْفِرُوا يعذبكم﴾[9] ونحو ذلك هو فرض على الكفاية من القادرين، والقدرة هي السلطان فلهذا وجب إقامة الحدود على ذي السلطان ونوابه)[10].

ويقول الإمام الجويني أيضاً: (وقد حان الآن أن أفرض خلو الزمان عن الكفاة ذوي الصرامة، خلوّه عمن يستحق الإمامة. أما ما يسوغ استقلال الناس فيه بأنفسهم ولكن يقتضي فيه مطالعة ذوي الأمر ومراجعة مرموق العصر، كعقد الجمع وجرّ العساكر إلى الجهاد واستيفاء القصاص في النفس والطرف، فيتولاه الناس عند خلو الدهر)[11].

---

[1] غياث الأمم: ٣٨٥- ٣٩١.

[2] البداية والنهاية: ١٥/١٤.

[3] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٣٨

[4] القرآن الكريم، سورة النور، الآية ٢

[5] القرآن الكريم، سورة النور، الآية ٦

[6] القرآن الكريم، سورة النور، الآية ٤

[7] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢١٦

[8] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٩٠

[9] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ٣٩

[10] مجموع الفتاوى: ١٧٥/٢٤- ١٧٩.

[11] غياث الأمم: ٣٨٥- ٣٩١

فإذا قامت جماعة، عند غياب الإمام وخلو السلطان ذي النجدة والكفاية والدراية، كما هو حال جميع ديار المسلمين اليوم، وبايعت أميراً لها وأعلنت عن إقامة أحكام الكتاب والسنة قدر المستطاع لقوله تعالى ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾[1]، ولقوله (ص) (وما أمرتكم به فاتوا منه ما استطعتم)[2]، وخاصة إذا ما اجتمعت عليه الكلمة وتوحدت الصفوف كما هو الحال عندنا والتي من أهم ميزاتها أنها تقاتل المرتدين وكافة المعتدين فإنه من الواجب عليها أن تقطع السبيل لكل من تسول له نفسه بالخروج عليها ونقض بيعة أميرها وذلك عملاً بقوله (ص) (لا ضرر ولا ضرار) وفي رواية: (من ضار ضره الله، ومن شاقّ شقّ الله عليه)[3]، وعملاً بالقاعدة الفقهية: (يُتحمّل الضرر الخاص لدفع الضرر العام)، وقاعدة: (الضرر الأشد يزال بالضرر الأخفّ) وغيرهما من القواعد الفقهية. وذلك حفاظاً على كلمة المسلمين ووحدتهم وبذلك قوّتهم، وهذا من أعظم مقاصد الشريعة وأعظم أحكام الدين كما سبق والله أعلم.

فصـــل

في شروط الالتحاق بصفوف المجاهدين في الجماعة الإسلامية المسلحة

مقدمة هامة: يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وكل بني آدم لا تتم مصلحته لا في الدنيا ولا في الآخرة إلا بالاجتماع والتعاون والتناصر فالتعاون على جلب منافعهم، والتناصر لدفع مضارهم ولهذا يقال: الإنسان مدني بالطبع. فإذا اجتمعوا فلابد لهم من أمور يفعلونها يجتلبون بها المصلحة وأمور يجتنبونها لما فيه من المفسدة، ويكونون مطيعين للآمر بتلك المقاصد والناهي عن تلك المفاسد فجميع بني آدم لابد لهم من طاعة آمر وناه)[4]. وقال أيضاً (يجب أن يُعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل

---

[1] القرآن الكريم، سورة التغابن، الآية ١٦

[2] سبق تخريجه في الهامش رقم ٢٧

[3] رواه الدارقطني عن أبي سعيد الخدري والحاكم عنه والزيادة له وهو صحيح من مجموع طرقه، انظر إرواء الغليل رقم ٨٩٦

[4] مجموع الفتاوى: ٦٢/٢٨

لا قيام للدين ولا للدنيا إلا بها. فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض ولابد لهم عند الاجتماع من رأس)[1]. وقد تقدم كلام الإمام الجويني رحمه الله في أنه إن لم يقدموا أحداً، عند غياب الإمام، ترددوا عند إلمام المهمات وتبلدوا عند إظلال الواقعات. فالناس كلهم داخلون تحت ولاية ولي أمر إما أن يكون كافراً وإما أن يكون مسلماً، ولا مفرّ لهم من هذا. ومعلوم من ديننا أنه لا يجوز لمسلم أن يبقى تحت ولاية كافر، لأجل ذلك كان الرجل إذا ارتدّ انفسخ عقد نكاحه على المسلمة، إذا لم يتب قبل انقضاء العدّة وفُرّق بينهما، ولأجله أيضا وجب على المسلمين القيام على الحاكم إذا ارتد وخلعه والخروج عليه كما في الصحيحين من حديث عبادة بن الصامت: (وأن لا تنازع الأمر أهله، قال: إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان). قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (وإنه ينعزل بالكفر إجماعاً فيجب على كل مسلم القيام في ذلك، فمن قوي في ذلك فله الثواب ومن داهن فعليه الإثم ومن عجز وجبت عليه الهجرة من تلك الأرض)[2]. وقد نقل هذا الإجماع أيضا القاضي عياض كما حكاه النووي عنه[3]، وقد قال الله تعالى ﴿يا أيها الذينَ آمنوا أَطيعُوا اللَّهَ وأطيعُوا الرسولَ وأولي الأمر منكُم﴾[4]. ذكر القرطبي رحمه الله في الوجه الرابع من تفسير هذه الآية أنه لا يجوز أن يُمكّن الكافر من الولاية على المسلمين وذلك لأنه ليس منهم والله إنما أمر بطاعة أولي الأمر منهم. وأما تفسير منكم بفيكم هو قول البابية والبهائية الكفار الذين أجازوا ولاية الكافر وسلطة الكفار على المسلمين وأوجبوا طاعتهم بذلك.

وقال تعالى: ﴿يا أيها الذينَ آمنوا إنْ تُطِيعُوا الذينَ كفرُوا يردوكمْ على أَعقابكُمْ فتنقلِبُوا خاسرين﴾[5]، والإمارة تقتضي الطاعة هذه لا تجوز بنص الآية وقال تعالى أيضاً ﴿ولنْ يجعلَ اللَّهُ للكافرينَ على المؤمنينَ سبيلا﴾[6]، وتأمير الكافر على المسلمين من أعظم السُّبل، أضف إلى ذلك أن في توليته أمور المسلمين إعلاء لكلمة الكفر وقد قال تعالى ﴿وجعل كلمةَ الذينَ كفروا السفلى وكلمةُ اللَّهِ هيَ العليا وَاللَّهُ عزيزٌ

---

[1] نفس المرجع: ٣٩٠/٢٨

[2] فتح الباري: ١٢- ١٢٢

[3] شرح صحيح مسلم ٢٢٩/١٢

[4] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٥٩

[5] القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ١٤٩

[6] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ١٤١

حكيم﴾[1]، وقال النبي (ص) (الإسلام يعلو ولا يُعلى)[2]. فإذا كان الناس لابد لهم من ولي أمر يدخلون تحت ولايته، ولا يجوز لهم أن يدخلوا تحت ولاية كافر مرتدّ، فإنه واجب على المسلمين في هذه الديار أن يسمعوا ويطيعوا لأمير الجماعة الإسلامية المسلحة، إذ أن هذه الجماعة هي الوحيدة التي تقيم أحكام الدين وتجري فرائضه، قدر المستطاع، ومن أعظم ذلك الجهاد في سبيل الله تعالى.

قال ابن حجر: (قال ابن المير: يؤخذ من حديث الباب، أي غزوة مؤتة، أن من تعيّن لولاية وتعذر مراجعة الإمام أن الولاية تثبت بذلك شرعاً وتجب طاعته حكما)[3] ، وتعذر مراجعة إمام المسلمين إما لغيابه أو عدمه، لأن إجراء الأحكام الشرعية يجب استمراره ولو انعدم الإمام كما سبق بيانه.

وعلى هذا فإن الجماعة الإسلامية المسلحة تُلزم المسلمين في كافة الديار التي يقاتل فيه تحت رايتها بالسمع والطاعة لأميرها إذ هو الولي الشرعي لهم حتى يُنصب إمام المسلمين إن شاء الله. وبذلك يكون المسلمون، في هذه الديار، بالنسبة للجماعة الإسلامية المسلحة على ضربين:

الأول: هم الداخلون تحت الولاية العامة لأميرها وهم عامة الناس. وهؤلاء ملزمون بالسمع والطاعة للأمير ولو لم يبايعو ويعاهدوه على ذلك كما بين ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[4]. وهم أيضا معنيون بتقديم البيعة الشرعية للأمير في حين ليسوا ملزمين بأن تتوفر الشروط التي سنذكرها إن شاء الله.

الثاني: هم الداخلون في صفوف المجاهدين الذين قدموا البيعة لأمير الجماعة الإسلامية المسلحة وعاهدو على الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإجراء أحكام الله وإقامة فرائضه، فهم خاصة الناس القائمون على هذا الدين بالدعوة والقتال، وهو أكثر إلزاما من الصنف الأول كما سبق ذكره في الفصول المتقدمة، وهم المعنيون بالشروط التي سنذكرها، العامة والخاصة.

وقد اشترطنا ما اشترطناه تحقيقا لشروط النصر، فإن مما يؤخره: انتشار [الفساد] والمنكرات في معسكرات المجاهدين، وكذلك مخالفة النبي (ص) وهديه كما قال

---

[1] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ٤٠

[2] حسن رواه الدارقطني عن عائد بن عمرو، انظر إرواء الغليل رقم ١٢٦٨

[3] فتح الباري:٦/١٨٠

[4] مجموع الفتاوى: ٢٥. راجع كلامه في الصفحة ٣٥ من هذه الرسالة

تعالى ﴿فَلْيَحْذَرِ الذينَ يخالفونَ عنْ أَمرِه أَنْ تصيبهُمْ فتنة أَوْ يُصيبهُمْ عذابٌ أَليم﴾[1]، والله أعلم.

أولاً: جواز اشتراط ما يوافق الكتاب والسنة.

يقول المولى عز وجل ﴿يا أيها الّذينَ آمنوا أَوفوا بالعقود﴾[2]، وقال (ص): (المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق من ذلك)[3]. والأصل في الاشتراط، كما قال العلماء، الصحة، إلا ما دلّ الدليل على بطلانه، ذلك لأنه يدخل في المعاملات التي الأصل فيها الإباحة إلا ما جاء النص بتحريمه. والاشتراط جائز بين المسلمين وغايته إما توكيد لواجب أو إيجاب لمباح ثم هذه الشروط تردّ إلى كتاب الله وسنة رسوله (ص): (أيما شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولو كان مائة شرط كتاب الله أحق وشرطه أوثق)[4]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وبالجملة فجميع ما يقع بين الناس من شروط والعقود والمحالفات في الأخوة وغيرها تردّ إلى كتاب الله وسنة رسوله فكل شرط وافق الكتاب والسنة يوفّى به "ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل ولو كان مائة شرط كتاب الله أحق وشرطه أوثق" فمتى كان الشرط يخالف شرط الله ورسوله كان باطلاً، إلى قوله، وكذا في شروط البيوع والهبات والوقوف والنذور عقود البيعة للأئمة وعقود المشايخ وعقود المتآخين وعقود الأنساب والقبائل وأمثال ذلك) اهـ[5].

فالأصل في الشروط الصحة واللزوم، إلا ما دل الدليل على خلافه، وعليه فإنه على كل من ينضم إلى صفوف المجاهدين في الجماعة الإسلامية المسلحة أن يكون عالماً بمنهجها وضوابطها، عارفا بحقوقه وواجباته، وما قد يتعرض له من عقوبات.

ويلتحق بصفوف مجاهدي الجماعة الإسلامية المسلحة كل من يؤمن برسالتها ويلتزم كل أوامرها وضوابطها وينتهج نهجها وسلوكها ما لم تكن معصية أو مخالفة لأمر الله أو رسوله (ص) أو لهدي السلف الصالح. وتتوفر فيه الشروط التالية:

---

[1] القرآن الكريم، سورة النور، الآية ٦٣

[2] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ١

[3] رواه البخاري معلقا ووصله الحاكم عن أنس وعائشة، ورواه الطبراني في الكبير عن رافع بن خديج بلفظ "المسلمون عند شروطهم فيما أحل" انظر صحيح الجامع برقم: ٦٧١٥، ٦٧١٦

[4] رواه الستة عن عائشة رضي الله عنها واللفظ للبخاري

[5] مجموع الفتاوى: ٣٥/٩٧- ٩٨

ثانياً: الشروط العامة:

١ - الإسلام: لا يقبل في الجماعة الإسلامية المسلحة إلا المسلمون.

٢ - سلامة العقيدة والمنهج: لا يقبل في الجماعة الإسلامية المسلحة صاحب هوى أو بدعة اتفق علماء أهل السنة والجماعة على أنها بدعة.

٣ - الإلتزام بالمنهج السفي: الكتاب والسنة وهدي سلف الأمة.

٤ - البيعة: لا يقبل في الجماعة إلا من بايع أميرها على السمع والطاعة في النشط والمكره والعسر واليسر في المعروف وعلى إقامة أحكام الكتاب والسنة والالتزام بالمنهج السلفي.

٥ - التزكية: لا يقبل في الجماعة الإسلامية المسلحة إلا من زكاه عدلان اثنان على الأقل ممن يعرفه جيداً.

٦ - البراءة من كل عون من أعوان الطواغيت، وخاصة إذا كان من أقاربه وقطع الصلة به وتقديم كل معلومة عنده عنه.

ثالثاً: الشروط الخاصة:

وهذه الشروط الخاصة هي لكل من يلتحق بصفوف مجاهدي الجماعة الإسلامية المسلحة ممن كان في هيئة من الهيئات أو طائفة من الطوائف التالية أو كانت له علاقة معها. مع تحقيق شروط قبول التوبة وهي الاعتراف بالذنب، والإقلاع عنه، والندم والعزم على عدم الرجوع إلى ما كان عليه، وكذلك الإصلاح والتبيين لقوله تعالى:﴿ إلا الذينَ تابوا وأصلحُوا وبينوا فأولئكَ أَتوبُ عليهمْ وأَنا التوابُ الرحيم ﴾[1].

١ – الطائفة المرتدة المحاربة

فكل من كان في صفوف الطاغوت المرتد أو كانت له علاقة به، وأراد الالتحاق بالجماعة، وذلك قبل القدرة عليه، فعليه بـ:

١ – أن يعلن توبته والعودة إلى الإسلام أمام جمع من المجاهدين.

٢ – أن يعلن أن قتلى الجماعة في الجنة وقتلى الطاغوت المرتد في النار.

[1] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٦٠

٣ – أن يقدم كل ما عنده من معلومات عن الطاغوت المرتدّ.

٤ – أن يكون مستعداً وقابلاً للاختبار حسب وضعيته.

٥ – أن يصرّح بأن حكام الجزائر وسائر أمصار المسلمين مرتدّون، وكل من يقاتل دونهم أو يناصرهم فهو مثلهم مهما أظهروا من شرائع الإسلام كالصلاة والصيام والزكاة والحج، وبأي اسم من الأسماء تسمّوا، وأن ردتهم تتمثل في تبديل شريعة الله وتحكيم قوانين الكفر، والإتيان بمختلف أنواع الكفر والشرك الأكبرين، وموالاة الكفار ومعادات المسلمين.

٦ – أن يقدّم ملفاً مفصلاً عن حياته كما في الملحق.

٢ – جبهة وجيش الإنقاذ

كل من كان في جبهة الإنقاذ أو جيشها فعليه بـ:

١ – الإقرار أن راية الإنقاذ راية ديمقراطية شركية.

٢ – إعلان التوبة من العمل الحزبي الانتخابي الديمقراطي.

٣ – إعلان البراءة من كل دعوة إلى الحوار مع الطاغوت المرتد.

٤ – التصريح بأن حكام الجزائر وسائر ديار المسلمين مرتدون هم وطوائفهم.

٥ – التصريح بوجوب قتال هؤلاء المرتدين.

٦ – قطع الصلة بجبهة وجيش الإنقاذ.

٧ – تبني موقف الجماعة الشرعي من الجبهة والجيش.

٨ – تقديم كل المعلومات عن الإنقاذ.

٩ – تقديم ملف مفصل عن حياته كما في الملحق.

٣ – جماعة التكفير –أذناب الخوارج

١ – التوبة من هذه البدعة وإعلان البراءة من دعاتها.

٢ – قطع الصلة بأفرادها.

٣ – تبني موقف الجماعة الشرعي من أهل هذه البدعة.

٤ – تقديم كل مساعدة ومعلومة للقضاء على هذه البدعة وأهلها.

٥ - الاستعداد للاختبار في هذا المجال.

٦ – تقديم ملف مفصل عن حياته كما في الملحق.

٤ – الهيئات المختلفة الأخرى

- أحزاب علمانية ولائكية وشيوعية وغيرها من دعاوي الجاهلية.
- أحزاب تدعي الإسلام كالنهضة وحماس.
- جماعات دعوية وفكرية وجهادية منحرفة عن منهاج النبوة كالإخوان والجزأرة والقطبية والدعوة والتبليغ وأذناب المرجئة.
- فرق إسلامية ضالة: كالطرقية والصوفية وغيرهما.

فمن كان في هيئة من هذه الهيئات أو جماعة من هذه الجماعات فعليه بـ:

١ – البراءة من هذه الهيئات والجماعات ودعاتها، حسب كفرها أو ضلالها أو فسقها. والتوبة من ذلك تصريحاً.

٢ – تبني موقف الجماعة الشرعي منها.

٣ – تقديم كل المساعدات والمعلومات عنها وعن أتباعها ودعاتها.

٤ – الاستعداد للاختبار في هذا المجال.

٥ - تقديم ملف مفصل عن حياته كما في الملحق.

٥ – غير الجزائريين

١ - إعلان البراءة من الجنسيات والحدود.

٢ – الاستعداد للاختبار في هذا المجال

٣ – أن يخلع عن رقبته كل بيعة أخرى.

٤ – تبني موقف الجماعة الشرعي من بلاده وحكامها.

٥ – تبنى موقف الجماعة الشرعي من تنظيمه الذي كان فيه.

٦ – تقديم ملف مفصل عن حياته كما في الملحق.

٦ – الدعاة الذين قعدوا أول مرة عن الجهاد

ومنهم الذين ارتقوا كرسي الدرس أو منبر الجمعة، أو تخرجوا من جامعة وغير ذلك:

١ – ذكر سبب التأخر عن الجهاد.

٢ – إعلان التوبة عن التخلف إن لم يكن له عذر شرعي.

٣ – تسجيل شريط يوضح فيه رأيه وموقفه من المسائل التالية:

- الكلام حول العقيدة والتوحيد والمنهج.

- حكم الأنظمة في ديار المسلمين، والحاكمين وأعوانهم بما فيهم الجنود الاحتياطيين.

- حكم الأحزاب.

- الردّ على الشبهات التي يرمي بها المثبطون – من الدعاة وغيرهم- الجماعة الإسلامية المسلحة ويتعللون بها للقعود عن الجهاد.

- المسائل التي يخالف فيها الجماعة.

٤ – الاستعداد للاختبار في هذا المجال حسب وضعيته.

٥ – تقديم ملف مفصل حول حياته كما في الملحق.

٧ – العلماء الذين ينهجون المنهج السلفي

١ – تحقيق عقيدة الولاء والبراء قولاً وعملاً.

٢ – الاستعداد لكتابة رسالة عن الجماعة وأحكام الجهاد.

٣ – التحريض على الجهاد وتبيين الحق للأمة.

فصـــــل

أحكام عامة

وفي ختام هذا الكتاب نقدم هذه الأحكام وهي أحكام عامة عملية تطبيقية متعلقة بوثيقة التعهد حتى يكون العمل مجديا ولا يذهبَ سدى وتبلغ، بإذن الله تعالى، المقصود:

١ – كل مسلم بالغ عاقل فهو معني بهذه الوثيقة، ذكراً كان أو أنثى، داخل الجزائر وخارجها.

٢ - كل من يلتحق بصفوف الجماعة فإنه ينضم فرداً لا جماعة، وجندياً لا أميراً حتى يرى أمير الجماعة الإسلامية المسلحة أو من يكلفه فيه رأيه وينزله منزلته، دون أي شرط مسبق.

٣ – كل رافض لأي شرط من الشروط فهو لا يعد جندياً في صفوف المجاهدين في الجماعة الإسلامية المسلحة.

٤ – كل من كتم شهادة على فرد أو هيئة فإنه يعزر على قدر أهمية المعلومة وخطورتها، وقد يصل التعزير إلى القتل.

٥ - تكون البيعة لأمير الجماعة الإسلامية المسلحة.

٦ – لا فرق بين مطارد وغير مطارد في تقديم البيعة، فالكل في حكم واحد.

٧ – للأمير أن يطلب تجديد البيعة متى شاء وممن شاء بالصيغة التي يشاء ما لم يخالف الكتاب والسنة.

٨ – تصح البيعة عن طريق المراسلة بشرط التوثيق.

٩ - الفاكس من المراسلة الموثوقة بخلاف الهاتف، والشريط المسموع وحده لا يكفي.

١٠ - إذا روعي الجانب الأمني فلا بأس بتسجيل الأشرطة السمعية للبيعة.

١١ - يحضر البيعة شاهدان عدلان على الأقل.

١٢ – نبذ كل بيعة قديمة وردّها إلى صاحبها من أي هيئة أخرى شرطٌ، ومن كتم بيعته فهو خائن.

١٣ – لا يكتفي أحد ببيعة غيره، إلا أن يكون وكّله على ذلك بإشهاد.

١٤ – تتجدد البيعة لكل أمير جديد يتأمر على الجماعة.

١٥ – لا يجمع البيعة إلا من فوضه أمير الجماعة لذلك.

١٦ – على كل مبايع أن يملأ وثيقة التعهد.

١٧ – من زكى شخصاً للالتحاق بصفوف المجاهدين في الجماعة أو أخذ منه البيعة دون استيفاء الشروط، والإجراءات التنظيمية يتعرض للمتابعة والمعاقبة.

١٨ – لا يقبل تزكية كل من فيه إحدى هذه الأمور:

- من لم تمر عليه سنة في الجماعة على الأقل.
- من سقطت عدالته كأن يأتي كبيرة من الكبائر أو مقدماتها أو يصر على الصغائر، ومن ردّ الشرع شهادته كالقاذف والكاذب وشاهد الزور، إلا من تاب وأصلح بعد ذلك، ورأى الأمير قبول التزكية منه.
- من طعن في الجماعة أو أعيانها بغير حق.
- من تحوم حوله شبهات (بدعية كانت أو غيرها).
- نقص العقل ومنه من عرف ببلادته ووسوسته وخلطه.
- من عُرف بتساهله في التزكية دون تثبيت أو تبيّن.
- من لم يعش مع المزكّى أو يعامله أو يسافر معه.
- من لم يبلغ الحلم.
- من كتم عن قريب له في صفوف الطاغوت عمداً.
- من غادر البلاد دون إذن الأمير المباشر له، وكذا من كرّر تنقّله بين المناطق بغير إذن.
- من سبق له أن سلّم نفسه للطاغوت.
- من لم يدخل ميدان القتال في سبيل الله.
- من عُرف بالتثبيط والتخذيل، وبمواقفه المخزية عند النوازل.

الملحق

الملف المفصل عن الشخص

المحاور الأساسية في الملف المقصل عن حياة الشخص:

١ – ميلاده، اسمه، كنيته، (اسم أبيه).

٢ – مقر سكناه (عنوان مسكنه).

٣ – دراسته وتعليمه (المراحل الدراسية).

٤ – العلوم الشرعية التي درسها وشيوخه.

٥ – وظائفه ومهنه التي قام بها.

٦ – أسفاره وتنقلاته.

٧ – التزامه ونشاطه.

٨ – انتماؤه: الدعوي، الفكري، الحزبي، ... وعلاقته بكل ذلك.

٩ – إن كان متزوجاً ذكر حالة أصهاره (ملف حولهم ما له علاقة بالموضوع).

١٠ – إن سبقت له علاقة بمؤسسات الطاغوت: التشريعية، المسلحة وغيرها. ما هي ومتى كان ذلك؟ بالتفصيل.

الخاتمة

أيها الإخوة المسلمون في ختام هذا الكتاب نود أن نشير إلى أن ما جاء فيه من مسائل، فإنما هو جزء من مبادئ وأصول منهج الجماعة الإسلامية المسلحة، وقد اقتصرنا فيها على ما يتعلق بجانب معين يخص بالجهاد والقتال وبعض ما يميزها عن غيرها.

وقد اجتنبنا التفصيل والأخذ والردّ، إذ ليس هذا موضعه، وكان مقصودنا من هذا، تعريف الناس عامة والمجاهدين خاصة بالجماعة، حتى يكونوا على بينة من أمرهم ويكونوا متبعين على علم وبصيرة لقوله تعالى:﴿ قُلْ هذه سبيلي أَدعو إلى اللَّهِ على بصيرة أَنا ومن اتَّبَعَني وسبحانَ اللَّهِ وما أَنا منَ المشركين﴾[1]، وليكن في علم كل من ينضم إلى الجماعة الإسلامية المسلحة ممن كان في طائفة أو تنظيم مما ذُكر من قبل، فإنه ملزم بكتابة تقرير شخصي مفصل يذكر فيه كل ما يتعلق بحياته، كما يذكر في تخلصه من الطائفة أو التنظيم والبراءة منها بقدر ما تستحقه من [..] مع ملئ "وثيقة التعهد" وإمضائها، وهما طبعاً أمران مختلفان. ومن كان ملزماً بتسجيل شريط سمعي فعليه ذلك أيضا. وبالجملة فعلى كل واحد أن يوفر الشروط المذكورة (الخاصة والعامة) المذكورة في أثناء الكتاب.

أوصي المجاهدين خاصة والمسلمين عامة أن يلتزموا بالمنهج السلفي السليم كاملاً غير منقوص فإنه سبيل النجاة الموصل إلى الله عز وجل، وأن غيره من السبل، مهما كثرت وتعددت وتزينت، مسدودة منقطعة لا يوصل أي منها إلا إلى النار والعياذ بالله. وقد قال الله تعالى: ﴿فليحذر الذينَ يخالفونَ عَنْ أَمره أَنْ تُصيبهمْ فتنة أَو يصيبهمْ عذاب أَليم﴾[2].

---

[1] القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية ١٠٨

[2] القرآن الكريم، سورة النور، الآية ٦٣

بل لكم في الحرق سلف

حسين بن محمود

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل في كتابه ﴿إذ يوحي ربكَ إلى الملائكة أني معكم فثبتوا الذين آمنوا سألقي في قلوب الذين كفروا الرعب فاضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كل بنان﴾[1]. ثم الصلاة والسلام على المبعوث بالحسام، المفتخر من بين الأنام بقوله (أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي، نصرت بالرعب مسيرة شهر).

أما بعد. فيعجب الإنسان من أناس يخرجون على شاشات التلفاز ليُفتوا الناس ويدّعوا الإجماع في مسائل أظهر من أن تخفى على طويلب العلم، فضلاً عن العلماء. يدّعي أحدهم بأن حرق الناس لا يقره دين ولا شرع ولا عقل. هكذا، وبكل بساطة يفتأتون على الدين. لو لم يكن من النصوص والأخبار إلا قول الله تعالى ﴿وإنْ عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم﴾[2] لكفى. فهذه القنابلَ العنقودية والصواريخ الثقيلة والمواد المشعّة التي يطلقها الأمريكيون على المسلمين، أليست حارقة، ألا تحرق الأجساد وتقطّع الأطراف وتهشّم الرؤوس، فلماذا لا يعاملهم المجاهدون بالمثل، وستأتي الأدلة على بطلان قولهم.

إن الإرهاب وإلقاء الرعب في قلوب الأعداء أمر مطلوب شرعاً وعقلاً، قال تعالى ﴿وأَعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو اللّه وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلَمُونَهُم اللّهُ يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل اللّهِ يوفَّ إليكم وأَنتم لا تُظلَمون﴾[3]، وقال تعالى ﴿سَنُلْقي في قلوب الذين كفروا الرعب بما

---

[1] القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية ١٢

[2] القرآن الكريم، سورة النحل، الآية ١٢٦

[3] القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية ٦٠

أَشركوا باللّهِ ما لم ينزِّلْ به سُلطاناً ومأواهُمُ النارُ وبئس مثوى الظالمين﴾[1]، وقال تعالى﴿ وأَنزلَ الذينَ ظاهروهمْ من أَهل الكتاب من صياصيهم وقذفَ في قلوبهمُ الرعبَ فريقاً تقتلونَ وتأْسرونَ فريقاً﴾[2]. وإرهاب العدو محمود في كل الأوقات، وآكد ما يكون الإرهاب في وقت الحرب.

لا ينبغي لأحد أن يتكلم في هذا ويُفتي فيه من غير المجاهدين في الثغور، ومن أراد أن يُفتي فليأخذ رشاشه وليذهب إلى الجبهة وليرى ما يفعله الكفار بالمسلمين والمسلمات هناك، وليرى صنيع القنابل بأشلاء أطفال المسلمين ثم يخرج لنا بفتوى.

أما مسألة الحرق:

فإنه لما أتى قوم من أصحاب عبد الله بن سبأ الحميري، لعنه الله، أتوا إلى علي بن بي طالب رضي الله عنه، قال أحدهم: "أنت هو". فقال لهم: "ومن هو". قال: أنت الله. فاستعظم رضي الله عنه الأمر، وأمر بنار فاججت وأحرقهم بالنار، وفي ذلك يقول رضي الله عنه:

لما رأيت الأمر أمراً منكرا　　أججتُ ناراً ودعوتُ قنبرا

يريد قنبراً مولاه، وهو الذي تولى طرحهم في النار [الملل والنحل للشهرستاني]. فهذا الخليفة الراشد رضي الله عنه أحرق أناس بالنار. وقد ذكر ابن كثير في تاريخه أنه (استدعى خالد مالك بن نويرة فأنَّبه على ما صدر منه من متابعة سجاح، وعلى منعه الزكاة، وقال: ألم تعلم أنها قرينة الصَّلاة؟ فقال مالك: إنَّ صاحبكم كان يزعم ذلك. فقال: أهو صاحبنا وليس بصاحبك يا ضرار إضرب عنقه، فضربت عنقه، وأمر برأسه فجعل مع حجرين وطبخ على الثَّلاثة قِدراً فأكل منها خالد تلك اللَّيلة ليرهب بذلك الأعراب من المرتدَّة وغيرهم. ويقال: إنَّ شَعر مالك جعلت النَّار تعمل فيه إلى أن نضج لحم القدر، ولم تفرغ الشَّعر لكثرته. وقد تكلَّم أبو قتادة مع خالد فيما صنع وتقاولا في ذلك حتى ذهب أبو قتادة فشكاه إلى الصدّيق، وتكلَّم عمر مع أبي قتادة في خالد وقال للصدّيق: إعزله فإنَّ في سيفه رهقاً. فقال أبو بكر: لا أشيم سيفاً سلَّه الله على الكفَّار) [البداية والنهاية: ٦/٣٥٥].

وسيف الله أبي سليمان رضي الله عنه أستاذ فن الإرهاب الإسلامي وقيّم مدرسته بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وله في الإرهاب صولات وجولات تحكي خبرته العجيبة

---

[1] القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ١٥١

[2] القرآن الكريم، سورة الأحزاب، الآية ٢٦

ومعرفته الدقيقة بأساليب الحرب النفسية. فقد قال رضي الله عنه في وقعة "ألّيس" - كما جاء في "البداية والنهاية" (اللّهم لكَ عليّ إن منحتنا أكتافهم أن لا أستبقي منهم أحداً أقدر عليه حتى أجري نهرهم بدمائهم". ثمَّ إنَّ الله عزَّ وجلَّ منح المسلمين أكتافهم، فنادى منادي خالد الأسر الأسر لا تقتلوا إلا من امتنع من الأسر، فأقبلت الخيول بهم أفواجاً يساقون سوقاً، وقد وكَّل بهم رجالاً يضربون أعناقهم في النَّهر، ففعل ذلك بهم يوماً وليلة ويطلبهم في الغد ومن بعد الغد، وكلَّما حضر منهم أحد ضربت عنقه في النَّهر وقد صرف ماء النَّهر إلى موضع آخر، فقال له بعض الأمراء: إنَّ النَّهر لا يجري بدمائهم حتى ترسل الماء على الدَّم فيجري معه فتبرَّ بيمينك، فأرسله فسال النَّهر دماً عبيطاً فلذلك سمِّي نهر الدَّم إلى اليوم، فدارت الطَّواحين بذلك الماء المختلط بالدَّم العبيط ما كفى العسكر بكماله ثلاثة أيَّام، وبلغ عدد القتلى سبعين ألفاً).

أما كتب الفقه والحديث فقد ذكرت مسألة حرق الكفار في كتب الجهاد والسير، فقد جاء في نيل الأوطار للشوكاني [باب الكف عن المثلة والتحريق وقطع الشجر وهدم العمران إلا لحاجة ومصلحة] في شرح حديث أبي هريرة، أنه قال: (بعثنا رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم في بعث فقال: إن وجدتم فلاناً وفلاناً لرجلين فأحرقوهما بالنار ثم قال حين أردنا الخروج إني كنت أمرتكم أن تحرقوا فلاناً وفلاناً وإن النار لا يعذب بها إلا اللّه فإن وجدتموهما فاقتلوهما) [رواه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي]. قال الشوكاني رحمه اللّه: (قولُه: "وإن النار لا يعذب بها إلا اللّه" هو خبر بمعنى النهي وقد اختلف السلف في التحريق فكره ذلك عمر وابن عباس وغيرهما مطلقا سواء كان في سبب كفر أو في حال مقاتلة أو في قصاص وأجازه علي وخالد بن الوليد وغيرهما).

وفي كتاب الحدود "نيل الأوطار": (وأخرج البيهقي أيضًا عن أبي بكر أنه جمع الناس في حق رجل ينكح كما ينكح النساء فسأل أصحاب رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم عن ذلك فكان أشدهم يومئذ قولاً علي بن أبي طالب عليه السلام قال: هذا ذنب لم تعص به أمة من الأمم إلا أمة واحدة صنع اللّه بها ما قد علمتم نرى أن نحرقه بالنار فاجتمع أصحاب رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم على أن يحرقه بالنار فكتب أبو بكر إلى خالد بن الوليد يأمره أن يحرقه بالنار). قال الشوكاني: (وفي إسناده إرسال وروي من وجه آخر عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي في هذه القصة قال يرجم ويحرق بالنار). أليس قوله: (فاجتمع أصحاب رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم على أن يحرقه بالنار)، دليلاً على عدم وجود إجماع على عدم جواز الحرق!

وجاء في "نيل الأوطار" أيضاً، نقلاً عن المنذري: (حرق اللوطية بالنار أبو بكر وعلي وعبد الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك). وفي "فتح الباري" قال المهلب: (ليس هذا النهي على التحريم بل على سبيل التواضع، ويدل على جواز التحريق فعل الصحابة، وقد سمل النبي صلى الله عليه وسلم أعين العرنيين بالحديد المحمي، وقد حرق أبو بكر البغاة بالنار بحضرة الصحابة، وحرق خالد بن الوليد بالنار ناساً من أهل الردة، وأكثر علماء المدينة يجيزون تحريق الحصون والمراكب على أهلها قاله النووي والأوزاعي). وفي "عون المعبود " قال القسطلاني: (قد اختلف السلف في التحريق فكرهه عمر وابن عباس وغيرهما مطلقا سواء كان بسبب كفر أو قصاصاً، وأجازه علي وخالد بن الوليد). أقول: هذا إذا كان الكفار لا يفعلون هذا بالمسلمين، أما وهم يفعلونه فالأمر يختلف.

فهذه المسألة مما اختلف فيها الصحابة وسلف الأمة، وقد فعله صدّيق هذه الأمة والخليفة الراشد علي بن أبي طالب وجماعهة من الصحابة، فلا إجماع في المسألة كما زعم البعض.

أقول للمجاهدين في العراق:

إن أحرقتم فلكم في خلفاء الأمة وصحابة نبيكم سلف، فافعلوا في هؤلاء الكفار ما يزرع في قلوبهم الرعب والهلع ولا يرَونّ فيكم خوراً ولا خوفاً ولا تردداً. أرهبوهم وزلزلوا الأرض تحت أقدامهم واخلعوا قلوبهم من صدورهم لتقر أعين المؤمنين.

أما الأسرى اليابانيين: فاليابان بمساعدتها للأمريكان أصبحت دولة حربية شأنها شأن بريطانيا وأسبانيا وأستراليا وغيرها من الدول، وهي الجانية على نفسها، وقد أنذرها المسلمون فلم تسمع، فللمجاهدين قتل أسراهم وقطع رؤوسهم، ولا يُلتفت لمن يدعي بأن الأسرى "مدنيين"، فلا وجود لهذا المصطلح في شرعنا وإنما هو من المصطلحات الغربية الدخيلة على الأمة، فكل رجل ياباني كافر قادر على القتال محارب يجوز قتله وسلب ماله. أما المرأة اليابانية الأسيرة، فلا أعلم من العلماء من يُجيز قتلها إن لم تكن محاربة أو ذات نكاية بالمسلمين، كتجسس أو رأي أو غيره، ولكنها تُعتبر سبيّة من السبايا، إن شاء المجاهدون استرقونها أو بادلوها بأسرى أو بغيره، أو يمنوا عليها بالإطلاق، على خلاف في جواز المن بالسبي.

للمجاهدين أن يقيسوا المصالح والمفاسد المترتبة على قتل هؤلاء اليابانيين، ولعلهم، إن اختاروا قتلهم، أن يبينوا للناس سبب ذلك ويلوموا الحكومة اليابانية التي زجّت بجيوشها في حرب لا تعنيها لتعادي الأمة الإسلامية التي لم تتعرض لها بسوء قط،

فالجيوش المتحالفة تقتل أطفال العراقيين وتهشّم رؤوسهم، والجزاء من جنس العمل. ينبغي، إن اختار المجاهدون قتل اليابانيين، أن يُقتلوا بالسيف أو بطريقة أخرى سريعة، خروجاً عن الخلاف، وأن يُحسنوا القتلة.

لن يخرج الكفار من أراضي المسلمين إلا بالقتل والإرهاب والرعب كما حدث في أفغانستان والصومال. لا ينبغي لأحد من المسلمين أن يتكلم قبل أن يثخن في الأعداء القتل، وينبغي للمجاهدين في العراق عدم وقوعهم في الشباك السياسية والألاعيب القذرة التي يلعبها أعضاء الحكم المنافق.

إنما جزاء هؤلاء المرتدين المرتزقة الكرزائية "ضربة بسيف" كما أخبرنا النبي صلى الله عليه وسلم، فكل من وقف وأعان الأمريكان على احتلاهم لبلاد المسلمين من أعضاء هذا المجلس أو من شرطة عراقية أو جيش أو غيره، فهؤلاء إن لم يكونوا عيون وأعوان للمجاهدين فهم مرتدون ينبغي قتلهم وتخليص المسلمين من شرّهم، وكذا الجاثمين على بلاد المسلمين من عبيد أمريكا ويهود، فهؤلاء أشد كفراً من إخوانهم لأنه من بلادهم وبمباركتهم وعلى نفقتهم تنطلق الطائرات الحربية الصليبية لتدك معاقل المجاهدين في الفلوجة وبغداد وغيرها، فلا شك في كفر هؤلاء، ومن يشكك في كفرهم فقد خالف إجماعاً معلوماً مشهوراً وتقوّل على الله زوراً وبهتاناً، فقد ظهر الحق وانتشرت الفتاوى ورأى الناس الخيانات جهاراً نهارا فلا مجال لقول متقوّل أو تأويل متأوّل.

وأوجه نداء إلى أسود العراق الأشاوس: أحبتي في الله، لقد سائنا والله لجوء بعضكم إلى الأمم المتحدة. كيف تلجأون إلى النصارى واليهود لتخليصكم من النصارى واليهود، وبعضكم لجأ إلى المرتدين من حكام العرب والدول المجاورة. العقل العقل، فوالله﴿ إنَهمْ لنْ يغنوا عنكَ منَ اللهِ شيئا وإن الظالمينَ بعضهمْ أَولياءُ بعض وَاللَّهُ وليُّ المتقين﴾[1]، فلا تلتفتوا لأحد غير الله، ولا تسألوا غير الله ﴿وكفى باللهِ وليا وكفى باللهِ نصيرا﴾[2]. أنتم والله بين خيارات ثلاثة لا رابع لها:

١) إما أن تستسلموا فتكونوا خدماً وعبيداً للنصارى واليهود، حالكم كحال (...) الخونة فتصبح أعراضكم لقمة سائغة لهؤلاء الأنجاس.

---

[1] القرآن الكريم، سورة الجاثية، الآية ١٩

[2] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٤٥

٢) أو تقاتلوا فتظفروا ويظهركم الله على عدوكم فيكون لكم عز الدنيا والآخرة، نسأل الله لكم النصر والتمكين.

٣) أو تقتلوا فتكونوا في الشهداء.

ثم أقول لكم أيها الأحبة: إن وجدتم من يهود وأعوانهم في العراق أحد، فهؤلاء لا يرضينا فيهم إلا القتل والصلب. هؤلاء لا تسألوا فيهم أحد، اقتلوهم حيث وجدتموهم واشفو غليل صدورنا بمنظرهم.

أيها المسلمون: جاء في الحديث الصحيح أن الصحابة كانوا في صلاة الليل يلعنون الكفرة في النصف بـ (اللهم قاتل الكفرة الذين يصدون عن سبيلك ويكذّبون رسلك ولا يؤمنون بوعدك وخالف بين كلمتهم وألق في قلوبهم الرعب وألق عليهم رجزك وعذابك إله الحق). وأذكّر المسلمين بفتوى أسد الإسلام أسامة [بن لادن] حفظه الله: (أما الأمريكي، فهذا اقتله حيث وجدته ولا تستفتِ فيه أحد).

والله أعلم

وصل اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

كتبه الراجي عفو ربه حسين بن محمود

٢٠ صفر ١٤٢٥ هـ

الجهاد - المضاد الحيوي لجرثومة المرتدين

صلاح أبي محمد

يطيب لي في هذا المقال، وأنا أتحدث عما أصابنا في الجزائر خاصة، وفي بلاد الإسلام عامة من مصائب الحكام المرتدين، أن أتطرق إلى الموضوع من زاوية أخرى قل من طرقها وهي أقرب منها للمنظور الطبي من الرؤية الشرعية. فجسد الأمة المريض قد أصبح طريح الفراش، قد أنهكته الأورام، وأعيته الآلام، فهو يلفظ أنفاسه الأخيرة، وما عاد يجدي أن يلتف حوله الأهل والخلان فيعلو الصراخ ويكثر العويل، وتُضرب الخدود وتُشَقُّ الجيوب. بل لا بد من الإسراع في تشخيص المرض وإحضار الدواء في أقرب وقت ممكن، وكفانا ما ضاع من وقت وجهد في الجري بين محترفي الكهانة وتُجار الشعوذة.

لنتحدث الآن عن نموذج حي صادق من الأطباء "المجاهدين" الذين بدأ نجمهم يسطع، وصيتهم يذيع، والتفاف الأمة حولهم يزيد يوما بعد يوم، فرغم أن جراثيم الدنيا قد تآمرت عليهم هنا وهناك، ورغم كثرة المؤتمرات والقمم والندوات التي أقامها أكابر الجراثيم لدراسة كيفية التصدي لهؤلاء الأطباء ولدوائهم، ورغم إمكاناتهم المتواضعة ونقص وسائلهم الطبية وقلة عياداتهم المجهزة، فقط بضعة مغارات متناثرة هنا وهناك في قمم الجبال، أو بعض الكهوف المهترئة التي يزاحمهم بها الوحوش. رغم ذلك كله إلا أن المرضى أحبوهم وتعلقوا بهم عندما خبروا صدقهم وإخلاصهم وتفانيهم في محاولة شفاء المريض وخدمته، وبذلهم كل غال ونفيس لتحقيق ذلك، وكأن الله عز وجل نظر إلى قلوب هؤلاء وعلم قلة حيلتهم وضعف قوتهم، ورأى صدقهم وإخلاصهم له، فكتب لهم القبول عند الناس.

وقد أثبت الدواء الذي أتى به هؤلاء الأطباء "المجاهدون"، والذي يسمونه "الجهاد" فعالية شديدة في علاج المريض، فهم يصفونه بكل اعتزاز وثقة بأنه ليس فقط مجرد أقراص مهدئة، بل "مضاد حيوي" فعال يفتك بجرثومة المرتدين والكفار فتكاً عجيباً، وهم لا ينطقون من فراغ، بل يؤكدون أنه نتيجة دراسات وتجارب وتحاليل أجريت على هذا النوع من الجراثيم، فأكدت بحوثهم بما لا يدع مجالا للشك بأن هذا

المضاد هو الدواء الصحيح لجراثيم كهذه، بل قد أكد جدارته الكبيرة في كثير من الأمراض المشابهة عبر تاريخ الأمة الإسلامية. ويستدلون على ذلك بمثال حي في زمن التتار، حيث أصاب الأمة مرض مشابه لمرضنا هذه الأيام، فتصدى له مجدد "الطب" في ذلك الزمن، كبير "الأطباء" شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فقال: (كل طائفة ممتنعة عن التزام شريعة مع شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة من هؤلاء القوم وغيرهم فإنه يجب قتالهم حتى يلتزموا شرائعه... فالقتال واجب حتى يكون الدين كله لله وحتى لا تكون فتنة، فمتى كان الدين لغير الله فالقتال واجب) [مجموع الفتاوى: ٥٠١/٢٨].

فهو رحمه الله علم أن الجرثومة ليست من النوع السهل الذي يمكن علاجه بأدوية تقليدية، خاصة وأن خطرها أصبح يهدد "دين" المريض علاوة على "جسده"، فلا بد إذا من المضاد الحيوي المذكور آنفاً، الجهاد، لاقتلاع الجرثومة من جذورها قبل فوات الأوان.

ويقول أيضا هذا "الطبيب" المجاهد في كتابه السابق [مجموع الفتاوى: ٣٥٥/٢٨] والذي يعتبر بحق موسوعة علاجية فذة تبغضها كل جراثيم الأرض، يقول رحمه الله : (وذلك أن الله تعالى أباح من قتل النفوس ما يُحتاج إليه في صلاح الخَلْق، كما قال تعالى ﴿والفتنة أكبر من القتل﴾[1]، أي أن القتل وإن كان فيه شر وفساد، ففي فتنة الكفار من الشر والفساد ما هو أكبر منه).

وكأنني به رحمه الله يرد على بعض الأطباء الجهال، غفر الله لهم، ممن ينتقدون هذا "المضاد الحيوي" ويصفونه بأن له بعض الآثار السلبية كقولهم أنه مر الطعم، وقد يسبب للمريض بعض الحمى والعرق، وقد يحدث تعباً شديداً وسهراً وأرقاً للمريض، وكذلك قد يحدث بعض النزيف المؤقت... إلخ. فكأنه رحمه الله يقول لهم أن تلك الآثار السلبية للمضاد الحيوي، الجهاد، مهما بلغت فلن تبلغ الآثار المدمرة للجرثومة الخبيثة نفسها، فلا بد إذا من تحمل أخف الضررين، وهذا من فقهه وتبحره في علم "الطب"رحمه الله.

فهل آن لأمتنا المريضة المنهكة أن تلتف بكليتها حول بقية أطبائها الصادقين "المجاهدون" وتلتزم وصفتهم الشافية بإذن الله، وفيها الدواء الكافي والبلسم الشافي، الجهاد في سبيل الله، فهو المضاد الحيوي الوحيد لجرثومة المرتدين والكفار. فمتى تخفق البنود، ويمتطي الفرسان الجياد، وينجلي ليل الذل والإستعباد؟!

---

[1] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٩١

من نص فتوى لأبي قتادة الفلسطيني

في جواز
قتل الذرية والنساء

تبين لنا فى الباب السابق جواز قتل الذرية والنساء توصلاً لقتل الكفار المقاتلين، فهل يجوز قتل الذرية والنساء توصلاً لإحياء المسلم ودفعاً لهتك عرض المسلمة. من المعلوم شرعاً أن إحياء المسلم أعظم شاناً من قتل الكافر، فدفع المفاسد وإبطالها خير من جلب المنافع، وقتل المسلم مفسده عظيمه وأما قتل الكافر فمصلحة. فإذا تدافعت مصلحه قتل اسارى الكفار مع مصلحه فدائهم باسارى المسلمين وجب على المسلمين فداء الاسارى وذلك بإطلاق اسارى الكفار. إذا تبين لنا هذا وعلمنا سابقاً جواز قتل الذرية والنساء توصلاً لقتل الرجال المقاتلة، فإن من باب أولى جواز قتل هذه الذرية وقتل النساء توصلاً لمنع قتل المسلمين بل المجاهدين وهتك أعراض المسلمات. فحقيقة المسالة أننا ان لم نستطع منع المرتدين من قتل اسارى المسلمين من مدنيين وغيرهم إلا بتهديد هؤلاء المرتدين بقتل نسائهم وأبنائهم وهو جائز إن لم يكن واجباً، وكذلك إن لم نستطع منع المرتدين من انتهاك أعراض المسلمين والتلاعب بالنساء إلا تهديدهم بقتل ذريتهم ونسائهم فهو جائز ولا شك إن لم يكن واجباً. إذ أن مصلحه أحياء المسلمين وحفظ أعراضهم اشد واهم من التوصل الى قتل المرتدين بتترسهم بنسائهم وأبنائهم، وهى الحالة التى أجاز فيها الشرع قتل الذرية والنساء نصاً كما تقدم فى حديث الصعب بن جثامة. وقد جاء فى الحديث جواز الهجوم على الذرية والنساء حتى يتخذل الكفار ويتشتت أمرهم فتتوسع دائرة المعركة فتسهل هزيمتهم وذلك بجزعهم على أبنائهم ونسائهم وبتفريقهم من اجل حمايتهم.

فقد روى الإمام البخارى فى صحيحه فى قصه الجاسوس الخزاعي الذى أرسله ليكتشف له شأن قريش وهو قادم للعمرة، وذلك فى قصه الحديبية، واخبره أن

الأحابيش جمعت له حلفائها من المقيمين حول مكة لقتاله هو وصحبه إن أصر على دخول مكة لزيارة البيت. فاستشار رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه قائلاً (اشيروا علي، أترون أن نميل على ذراري هؤلاء الذين أعانوهم فنصيبهم، فإن قعدوا قعدوا موتورين محروبين، وإن لم يجيئوا تكن عنقاً قطعها الله، أم ترون أن نؤم البيت فمن صدنا عنه قاتلناه) انتهى هنا لفظ عبد الرزاق فى مصنفه. وقد رواه البخارى فى صحيحه بألفاظ مقاربه. ففى الحديث جواز اتخاذ الذرية والنساء وسيله ضغط على المشركين لتوهين أمرهم وتفريق جمعهم، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أراد الهجوم على النساء والذرية حتى يفرق الحلفاء من حول قريش. بهذا يتبين أن ما فعلته الجماعة الإسلامية المسلحة من تهديد ذرية ونساء المرتدين بالقتل من اجل تخفيف وطأتهم على النساء المساجين والإخوان هو عمل شرعي لا شبهة فيه.

من نص فتوى عثر عليها في الجزائر بقرية "أولاد علال" سنة ١٩٩٧ م

نُسبت هذه الفتوى إلى أبي قتادة الفلسطيني

المسألة الثالثة عشرة (١٣) في حكم قتل النساء والصبيان وكذا الشيوخ والرهبان واتلاف الاشجار والحيوان.

إن الله لا يصلح عمل المسرفين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون، ولا ضرر ولا ضرار، ولعن الله الرجل يقتل دابة عبثاً. هذا حق، ولكن يوم أن تكون الغاية اقامة العدل والدين ومحق الكافرين لازالة الفساد العظيم والضرر البهيم، فان للمسألة وجهاً آخر. فكل من قاتل ليصدّ عن سبيل الله أو اعان على قتال أو كانت منه فتنة أو ضرر على الإسلام والمسلمين وجب ازالته كائناً من كان. وكل ما حُظر قتله أو اتلافه من هؤلاء إذ تعذر عند القتال تمييزه عن غيره ممن وجب قتاله أو اتلافه كأن يختلطوا بهم اختلاطاً يصعب معه التمييز، أو في حال القصف الشامل أو الغارة عليهم ليلاً، فآنذاك لا يرى الشرع بأساً باستمرار القتال مهما اصيب من هؤلاء، فهم منهم، بعضهم اولياء بعض. وإن قدّر أن منهم معذوراً أو مكرها أو يخفي إيمانه، فان الله يبعثهم على نياتهم. ولكن لا بد من محق الفتنة وإزالة الشرك أياً كانت الخسائر، فيما هم المؤمنون يغامرون بنفوسهم الغالية عند الله وأموالهم النافعة الصالحة حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله.

وعامة الفقهاء يرون أنه لو تمترس المشركون ببعض الأطفال المسلمين ونسائهم واحتموا بهم، فلا بأس ان يقاتلهم إن لم يكن هناك بد، ولو تعرض ذراري (ابناء) المسلمين للضرر، فأيّما عمل اوجع الكافرين وأوقع بهم الهزيمة وكسر شوكتهم فهو مندوب شرعاً مرصود به الأجر. ﴿ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن

رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله ولا يطؤون موطئاً يغيظ الكفار ولا ينالون من عدو نيلاً إلا كتب لهم به عمل صالح إن الله لا يضيع أجر المحسنين﴾[1].

[1] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ١٢٠

الحروب النووية و الكيماوية و البيلوجية في الميزان الفقهي

المؤلف مجهول

بسم الله الرحمن الرحيم

مع تطور الأزمان، وانفتاح العالم، والحرص على البقاء، ولأجل التحدي والحفاظ على الشخصية الدولية فقد تسارعت الدول إلى التنافس في صنع الأسلحة، وخصوصاً في القرن العشرين الذي اكتشفت فيه الطاقات، وتفجرت فيه المعرفة، فظهرت لنا نوعيات من الأسلحة تسمى بأسلحة الدمار الشامل، وكثر الحديث بعد صناعتها عن الحروب النووية، والبيولوجية، والكيماوية، والحرب النفسية. وقد توقع الكثير أن الطاقة الذرية "النووية" سوف تنفع الكثير من البشر، ولكن ظهر جلياً خلاف ما توقعه هؤلاء حيث استخدمت فيما يدمر ويبيد البشرية. بل إن الرعب والخوف قد دب في قلوب الكثير بسبب هذه الطاقة النووية، فتسارع الكثير إلى التسلح بأسلحة الدمار الشامل وتصنيع قنابل وصواريخ نووية وكيماوية وجرثومية لاسيما السلاح النووي الذي له قدرة هائلة على التدمير، كما يقول أحدهم "إن أربع قنابل هيدروجينية وزن كل واحدة منها (١٠٠) طن تستطيع أن تقتل كل نسمة على وجه الأرض".

وتأتي الأسلحة البيولوجية (الجرثومية) على قائمة الأسلحة في الحروب الحديثة. وهي، أي الجرثومية، استخدام عسكري للكائنات الحية الدقيقة لإيصال الجراثيم إلى هدفها من الإنسان، والحيوان، والنبات، لأغراض عدائية مما يسبب تعطل المناعة الدماغية الطبيعية في الجسم، وهي إما أمراض بكتيرية، تسببها البكتيريا، ومنها ما يسمى حالياً بالجمرة الخبيثة. أو أمراض فيروسية، وهي المتسببة في الإيدز، والحمى الصفراء، أو أمراض الكساح، وتنتقل عن طريق الحشرات كالقراد والقمل، وهي المسببة لمرض التيفوس الوبائي.

ثم تأتي الأسلحة الكيماوية أيضاً على قائمة الأسلحة في الحروب الحديثة، وقد استخدمت في الحرب العالمية الأولى، فأطلق غاز الكلور وغاز الخردل اللذان أوديا بحياة الآلاف بل مئات الآلاف كما تذكر بعض المصادر.

هذا وإن من أهم أسلحة الحروب الحديثة الحرب النفسية وذلك بنشر ما يثبط العزائم، ويؤثر في نفسيات المقاتلين، أو غيرهم من مؤيديهم، والغرض من ذلك هو خلق اعتقاد معين لديهم وتوجيه سلوكهم والسيطرة على تصرفاتهم، وذلك عن طرق شتى ويأتي في مقدمتها: وسائل الإعلام المسموعة، والمرئية، والمقروءة.

إذا تبين لنا حجم هذه الأسلحة في الحروب الحديثة النووية والبيولوجية والكيماوية وما لها من آثار كبيرة في حياة الأمم والشعوب، ومدى حرص الدول على الإكثار من تصنيع هذه المواد سواء لاستخدامها أو الردع بها، فإنه ينبغي معرفة حكمها الشرعي تصنيعاً واقتناءً واستعمالاً. فإنها مالم تسبر بمقياس الشرع، وتوزن بمعيار الدين القويم، لايعرف حلها من حرمتها، ولا حقها من باطلها، وبيان ذلك من ثلاثة جوانب:

الجانب الأول: الإعداد الحربي باقتناء أو تصنيع هذه الأسلحة

لاشك أن الاستعداد والتأهب للحرب قبل أن تقع من أساسيات هذا الدين، كما قال الله تعالى ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم﴾[1].

والآية السابقة في سورة الأنفال، وهي قوله تعالى ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة﴾تدل على وجوب الأخذ بجميع أسباب القوة، سواء كانت مادية أو معنوية. فالمادية كالإنفاق على السلاح، والتدريب في فنون الحرب. والمعنوية كالتآخي والتصافي والتواد. ومن أكبر أسباب القوة: الرمي. فعن عقبة بن عامر قال (سمعت رسول الله يقول، وهو على المنبر ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة﴾ألا إن القوة الرمي ألا إن القوة الرمي ألا إن القوة الرمي). وقد صح عن النبي أنه قال (وإن ترموا خير من أن تركبوا).

قلت: لاشك أن من أعظم أسباب القوة الرمي، ومن أقوى الإرهاب لأعداء الله بالرمي هو تملك كل الأسلحة التي ترمى عليهم أو أقواها. وامتلاك أسلحة التدمير الشامل من نووية، وكيماوية، وبيولوجية تعتبر من الأمور التي تعزز موقف الدول الإسلامية أمام الدول الكافرة، وتجعلها مهابة، ومحافظة على كيانها وكلمتها وقراراتها.

---

[1] القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية ٦٠

الجانب الثاني: حكم استخدام هذه الأسلحة

هناك أسلحة تدمير قديمة استخدمها السابقون وذلك مثل: المنجنيق، والتحريق، والتغريق، وقطع الأشجار، وإتلاف المزروعات، وتخريب المباني، وقطع المياه وإفسادها على العدو في بلاده عن طريق مايلقى فيها من سموم ودماء وقاذورات بقصد القضاء على العدو بمجرد تناولها. وكذلك أن يرسل على العدو الحشرات، والكائنات الحية التي من شأنها أن تقتل من تصيبه أو تلدغه أو تلسعه كالحيات والعقارب وما شاكلها. وقد تطرق لها أهل العلم من فقهاء المذاهب الإسلامية، ووضحوا ما يستخدم منها، ومتى يستخدم، إلى غير ذلك من الأحكام المنوطة بهذه الأسلحة القديمة.

والأسلحة الحديثة الوحشية المبيدة والمدمرة، سواء كانت نووية أو بيلوجية أو كيماوية، لا تقارن في نتائجها وآثارها وما تخلفه من خراب ودمار وخسائر بما ذكره الفقهاء من الأسلحة القديمة التي ذكرنا ولكنها تشابهها من حيث اشتراكهما في قصد التدمير لجهة معينة، ولأنها قد تنوش النساء والأطفال والشيوخ الذين لم يشتركوا في القتال، وكذا الحيوان والنبات. ولذلك سوف ننزلها في الحكم على ما ذكره الفقهاء، فنقول وبالله التوفيق.

أولاً، حكم استخدام أسلحة الدمار الشامل من نووية وبيلوجية وكيماوية ضد المقاتلين على الأرض، أو المتحصنين في القلاع، أو المتخندقين بالخنادق من دون أن يكون هناك إصابة لنسائهم أو أطفالهم أو أي مسلم. اختلف أهل العلم فيه على قولين. القول الأول، يجوز ضربهم بهذه الأسلحة سواء كانوا متحصنين أو غير متحصنين ولو قدر على ضربهم بأقل من ذلك والتغلب عليهم. القول الثاني، لايجوز ضرب مقاتلي العدو بهذه الأسلحة إلا إذا تعذر الوصول إليهم بغيرها، كأن يكونوا متخندقين أو متحصنين في قلاع قوية لا يستطاع الوصول إليهم إلا بهذه الأسلحة.

استدل أصحاب القول الأول القائلين بضربهم مطلقاً بما يلي:

١- قوله تعالى ﴿فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم﴾[1]. وجه الاستدلال أن الله أمر بقتل المشركين ولم يعين الصفة التي نقتلهم عليها، ولا أمرنا حين القتل أن نعمل هذا أو هذا، فلا مانع من قتلهم بكل سبب للقتل من رمي أو طعن، أو تغريق أو هدم أو دفع من شاهق، أو غير ذلك مما يسمى قتلاً.

٢- حصاره للعدو في الطائف وضربهم بالمنجنيق.

[1] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ٥

٣- أمر عمر رضي الله عنه أبا موسى الأشعري رضي الله عنه وهو محاصر أهل تُستَر أن ينصب المنجنيق عليهم فنصبه أبو موسى.

٤- نصب عمرو بن العاص المنجنيق على الإسكندرية حين حاصرها.

٥- قطع رسول الله الماء عن أهل حصن من حصون النطاة بخيبر حين أخبر أن لهم ذيولاً تحت الأرض يشربون منها، فقطعها عنهم حتى عطشوا، فخرجوا، وقاتلوا حتى ظفر الرسول وأصحابه بهم.

وجه الدلالة من الآثار السابقة أنه لا بأس بذلك كله ما داموا مقاتلين، فضربهم بالمنجنيق، ومنع الماء عنهم دليل على جواز قتلهم بأي نوع من أنواع السلاح. واستدلوا بأن ذلك من لوازم الجهاد، فلو قيل بمنعه لتعطلت هذه الفريضة. واستدل باقي الحنفية القائلون بالمنع إلا إذا تعذر الوصول إليهم إلا بهذه الأسلحة بأن فعل النبي بضربه أهل الطائف بالمنجنيق، وكذلك صحابته من بعده إنما هو لأجل أنهم ممتنعون فجاز ضربهم بالمنجنيق وما شابهه، وأما إذا لم يكونوا متحصنين فلا يضربون بسلاح مدمر.

ثانياً، حكم استخدام أسلحة الدمار الشامل من نووية وبيلوجية وكيماوية ضد العدو المتحصن والمتترس بأطفاله ونسائه. من سماحة الإسلام ورأفته ورحمته أنه ينهى عن تدمير البشر. وليست إراقة الدماء غاية أو هدفاً مرغوباً فيه، ولذلك كان من تعاليمه لجيشه ألّايقتل النساء ولا الولدان. وإذا تبين ما في الإسلام من أمر للمسلمين بأن لا يقتلوا هؤلاء فإن العلماء اتفقوا على أنه لايجوز قتل نساء العدو ولا أطفاله أبداً. لكن إذا كان العدو على معرفة بتعاليم الإسلام، وأنه لايقتل نساؤهم وأطفالهم، فقاموا بالتترس بهم لعلمهم أن المسلمين لن يضربوهم فما الحكم؟

اختلف فيه الفقهاء على قولين. القول الأول، ذهب أهل العلم من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه يجوز ضربهم مطلقاً ولو لم يكن هنالك ضرورة قصوى.القول الثاني، وذهب أهل العلم من المالكية إلى أنه لايجوز ضربهم أبداً إلا في حالة الضرورة القصوى.

أن النظر يدل على جواز قتل النساء والولدان والمتترس بهم ولكن لايُقصدون بالقتل، ويؤيده مارواه صفوان بن يعلي بن أمية عن أبيه، قال صفوان: (كان لي أجير فقاتل إنساناً فعض أحدهما صاحبه، فانتزع أصبعه فسقطت ثنيتاه، فجاء إلى رسول الله يلتمس العقل فأهدر ثنيته)، قال عطاء (حسبت أن صفوان قال: قال رسول الله "أيدع يده في فيك فتقضمها كقضم الجمل؟")، وفي رواية (كقضم البكر)، وفي رواية (أردت أن تقضم يد أخيك كما يقضم الفحل، فأبطلها). وجه الاستدلال لما نزع المعضوض يده وأتلف ثنايا غيره لم يكن عليه شيء ولو قصد إلى نزع الثنايا لحرم عليه

ذلك، فكذلك العدو حرم علينا القصد إلى قتل نسائهم، وحلال لنا أن نقتل العدو فإذا أصيب النساء والولدان ولم يكونوا قصدنا بالقتل فلا شيء علينا.

ثالثاً، حكم استخدام أسلحة الدمار الشامل من نووية وبيلوجية وكيماوية ضد العدو المتترس بمسلمين. إذا قام العدو بوضع أشخاص من المسلمين الأسرى ترساً لهم في خنادقهم أو قلاعهم أو مواقعهم، وذلك حتى يتفادوا ضربة المسلمين، فهل للمقاتلين من المسلمين ضرب موقعهم ولو أصابوا هؤلاء المسلمين المتترس بهم؟

الجواب لا يخلو الأمر من تفصيل. فإن لم يكن هنالك أي خطر على جماعة المسلمين لو لم يضربوا عدوهم مع كون المسلمين لايقدرون على الحربيين إلا برمي الترس فقد اتفق أهل العلم من الفقهاء على أنه لايجوز ضربهم. وإذا كان الخوف من الخطر مظنوناً، ولا يوجد خطر محقق فقد اختلف أهل العلم في ضربهم على قولين. القول الأول يجوز ضرب العدو وإن أصاب الترس من المسلمين. القول الثاني لايجوز ضرب العدو إذا كان سيصيب الترس من المسلمين عند خوف، أو ظن وجود خطر من العدو. قال في المغني: قال الليث "ترك فتح حصن يقدر على فتحه أفضل من أن يقتل مسلماً بغير حق"، وقال الأوزاعي "كيف يرمون من لايرونه أنهم يرمون أطفال المسلمين".

قلت: لا يخفى عليك ما في التحرز من ضرب الترس من المسلمين من أهمية بالغة مالم يكن هناك غلبة ظن، أو أمر راجح لا تحمد عواقبه، ومرجع ذلك وتقديره إلى إمام المسلمين بمشاورة أهل الرأي وأهل الحل والعقد منهم. وإذا تبين لنا الخلاف في حالة عدم وجود خطر محقق، أو مجرد الظن، وأن هناك من يجيز، وهناك من يمنع. فإنه عند وجود خطر محقق، وضرر محدق بالمسلمين، ولايوجد سبيل إلا بضرب العدو بهذه الإسلحة، فإنه يجوز ضربهم بها، ولو أصيب في ذلك المسلمون المتترس بهم، وقد اتفق على ذلك أهل العلم من الفقهاء والأصوليين وغيرهم من أهل العلم، وهو مارجحه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في فتاويه.

مما سبق يتضح لنا أن هنالك من ذهب إلى جواز الضرب بهذه الأسلحة مطلقاً، سواء كان هناك قدرة للتغلب بأقل منها، أو لم يكن، في حين ذهب البعض إلى أنه لاتجوز إلا عند الضرورة، وذهب آخرون إلى جواز ذلك ما عدا التحريق، غير أنه لا يوجد من منع منها مطلقاً.

والذي أراه راجحاً هو أنه إذا كان يمكن التغلب على العدو بأقل من هذا السلاح في القوة فإنه يجب الأخذ به وترك هذا السلاح، لأمر النبي بالإحسان في القتل، ولأجل سماحة الإسلام، وأنه إنما شرع الجهاد لإحياء البشر بالإسلام، وليس لفنائهم. وأما إذا

لم يمكن التغلب إلا به فإنه يجوز ذلك إذا خيف على الإسلام والمسلمين من الاعتداء عليهم من قبل الأعداء بما يكثر فيهم القتل والإبادة. وكذلك إذا تيقن أن الأعداء سوف يستخدمون هذا السلاح لا محالة. وإنما كان الجواز في استخدام هذه الأسلحة الحديثة في هذا الحال لأجل المعاملة بالمثل، ولما عرف عن هذه الأسلحة من التأثير في القوى المعنوية بإحداث الذعر والبلبلة التي هي من أشد عوامل الفشل في الحرب، ولا يضرب الخصم خصمه إذا كان عنده سلاح مثله؛ وذلك خوفاً من ردة الفعل الانتقامية.

الجانب الثالث:

ينبغي للمسلم في هذا الزمان أن ينظر إلى أن هذه الأسلحة التي تتطور شيئاً فشيئاً لأجل دمار البشرية، أو اجتياح الدول، وإبادة الأمم، ليست إلا من صنع البشر، وأن الله هو الواحد المتصرف في هذا الكون، وأنه قادر على دحض الباطل وتدمير الكفر وإبطال كيدهم. وأنه إذا أصاب المسلمين شيء من هذه فإنما هو بقضاء الله وقدره ومشيئته، وأنه قدر قبل أن يخلق هذا الكون، ولو لم يقدر الله أن يصاب المسلم بذلك فلن يصيبه شيء، ولو اجتمع أهل الأرض جميعاً على أن يضروه بذلك فلن يستطيعوا ضره أبداً. روى حنبل عن إسحاق قال: سألت أبا عبدالله أحمد بن حنبل عن الإيمان بالقدر، قال: نؤمن به، ونعلم أن ما أصابنا لم يكن ليخطئنا، وما أخطأنا لم يكن ليصيبنا. فالواجب على المسلمين الإيمان بالله تعالى وبما قدره، واليقين بأن مايقدره ولو بدا في ظاهره ضرر كبير فإنه لا يخلو من نفع قد نعلمه وقد لانعلمه. لأن الله تعالى لا يخلق شراً محضاً، كما يجب علينا التعلق بجناب الله تعالى، وتفويض الأمر إليه، والتوكل عليه، وعدم الخوف من أية قوة مهما كانت إلا من غضبه ونقمته تبارك وتعالى، فلنسارع إلى طاعته، وننتهي عن معصيته، ففي ذلك الأمن والطمأنينة إن كنا ننشد الأمن.

إسعاد الأخيار في إحياء سنة نحر الكفار

قال الله تعالى: ﴿قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشفِ صدور قوم مؤمنين﴾[1].

فجروهم حيث كانوا وانحروهم

واطردوهم من ربى المسرى جميعاً وادحروهم

شردوهم ضيقوا الدنيا عليهم واقهروهم

واسكبوا الويلات في درب العدى لا ترحموهم

لأبي البراء النجدي

إهداء إلى الأبطال الفاتحين، إلى المجاهدين الصادقين، إلى درع الأمة الحصين، إلى الذين يكثرون عند الفزع ويقلون عند الطمع، إلى الذين ارهبوا أعداء الله وأفرحوا أولياء الله، إلى الذين نحروا علوج الكفر امتثالاً لأمر الله.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كاسر الأكاسرة، وقاصم القياصرة القوي الجبار العزيز القهار، يولج الليل على النهار ويولج النهار على الليل، لا إله إلا هو أعز المؤمنين وأذل الكافرين فلله القوة جميعا. وأشهد أن سيدنا ونبينا محمد اً عبد الله ورسوله الذي جاهد في الله حق جهاده.

أما بعد، فإنه في هذا الزمان حينما عطلت الشريعة تطبيقاً ودرست أحكامها تفقهاً وتعليماً، وجهل الناس حدودها وتسلط على المسلمين حكاماً (...) ألزموا المسلمين

[1] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ١٤

بالتحاكم للطاغوت، حتى صار البعض يراه ديناً وسماه قوم آخرون الشرعية الدولية، ولكن الأسماء لا تغير المسميات، وأيضاً لا يخلو زمان من أهل الضلال الذين اتخذهم الناس أئمة يرجعون إليهم فكانوا بحق رؤوساً جهالاً أفتوهم بغير علم فضلوا وأضلوا، ونطق الرويبضة وأصبح الحلال حراماً والحرام حلالاً.

فلا إله إلا الله كيف ينطلي هذا على أهل العقيدة الصحيحة وأصحاب العقول السليمة. ومن ذلك بعد أن قام المجاهدون نصرهم الله بنحر علوج الكفر تطبيقا لأمر الله، واتباعاً لسنة رسول الله (ص)، وثأراً لإخوانهم المسلمين المضطهدين، خرج علينا من يستنكر هذه الفعلة وراحوا يروجون لشبه متهافتة وأقوال واهية لا تنم إلا عن جهل بنصوص الوحيين وهذا أمر ليس بغريب من قوم لا يؤمنون بما نؤمن به من الكتاب والسنة ولكن العجب أن يستنكر ذلك من يدعون أنهم يتبعون الكتاب والسنة؟!

فأحببت أن أكتب عن هذه المسألة بحثا مبسطا أجمع فيه ماوقعت عليه عيناي من أدلة واضحة بينة على جواز هذا الفعل فكان هذا البحث. وقد قسمت هذا البحث على عدة فصول: حكم الاسرى في الاسلام، أدلة من القرآن على مشروعية نحر أهل الكفران، الأدلة من السنة على مشروعية النحر، حوادث بعد رسول الله (ص) لنحر أعداء الملة، أقوال العلماء في نقل رؤوس الكفرة وما يندرج تحتها، إلقاء الرعب في قلوب أعداء الله مطلب شرعي، شبهات وردود، أخيراً الدين النصيحة، الخاتمة.

الفصل الأول، حكم الأسرى في الإسلام

إذا أسر المسلمون مقاتلة عدوهم، خيّر الأمير فيهم بين أربعة أمور يفعل الأصلح من ذلك: القتل، أو الاسترقاق، المن وهو إطلاقه دون مقابل، الفداء بمسلم أو بمال. قال ابن القيّم رحمه الله: (وهذه أحكام لم ينسخ منها شئ، بل يخير الامام فيها بحسب المصلحة).

الفصل الثاني، الأدلة من القرآن على مشروعية نحر أهل الكفران

قال تعالى ﴿فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق﴾[1]. قال القرطبي رحمه الله (لم يقل فاقتلوهم لأن في العبارة بضرب الرقاب من

[1] القرآن الكريم، سورة محمد، الآية ٤

الغلظة والشدة ما ليس في لفظ القتل، لما فيه من تصوير القتل بأبشع صوره، وهو حز العنق وإطارة العضو الذي هو رأس البدن وعلوه وأوجه أعضائه). وقال أبو بكر الجزائري (أي فاضربوا رقابهم ضرباً شديداً تفصلون فيه الرقاب عن الأبدان).

وهذه الآية صريحة الدلالة في جواز نحر الكفار قبل أو بعد أسرهم وهذا ما فهمه العلماء من هذه الآية. فليت شعري بماذا يضرب عنق الكفار؟! هل بالسيف والسكين والرمح أم بالحرير والقماش؟! هل الواجب علينا الغلظة والشدة مع الكفار والمحاربين أم الرفق والرحمة؟!

فالشاهد أن الكافر يقتل في المعركة بصورة بشعة ترعب الأعدء ويكون قتله عبرة لهم لعلهم يذكرون. ونحر العلوج يقوم بهذا الدور على أكمل وجه. ولا شك بأن نحر الكافر المحارب داخل في عموم القتل، ومن فعل ذلك فقد امتثل لأمر الله. فنحن ننتظر بهؤلاء الكفار أن يعذبهم الله بأيدينا قبل عذاب الآخرة والنحر يدخل في ذلك.

الفصل الثالث، الأدلة من السنة على مشروعية نحر أعداء الملة

فقد ثبت مشروعية نحر الأسير في السنة من قوله (ص) وفعله وتقريره. أما قوله (ص) فقد روى ابن الأثير وابن إسحاق وغيرهم من أصحاب السير عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: حضرت قريش يوماً بالحجر فذكروا النبي صلى الله عليه وسلم وما نال منهم وصبرهم عليه فبينما هم كذلك إذ طلع النبي صلى الله عليه وسلم ومشى حتى استلم الركن ثم مر بهم طائفاً فغمزوه ببعض القول، فعرفت ذلك في وجهه، ثم مضى فلما مر بهم الثانية غمزوه مثلها ثم الثالثة فقال لهم (اتسمعون يا معشر قريش، والذي نفس محمد بيده جئتكم بالذبح). وأما إقراره (ص) فقد روى الطبراني بإسناد رجاله ثقات عن فيروز الديملى رضي الله عنه قال: (أتيت النبي صلى الله عليه وسلم برأس الأسود العنسي).

وهذه الأحاديث وإن كان في بعضها مقال ولكن بعضها يقوى بعض.

الفصل الرابع، حوادث بعد رسول الله (ص) لنحر أعداء الملة

أتى عبد الله بن الزبير برأس المختار فلم ينكر ذلك. وقد قام خالد القسري أمير مكة للوليد بن عبد الملك وسليمان بن عبد الملك خطيباً يوم عيد الأضحى بسنة ثمان

وعشرين بعد المائة فقال (يا أيها الناس ضحوا تقبل الله منا ومنكم فإني مضح بالجعد بن درهم فإنه يقول "أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ولم يكلم موسى تكليماً"، فتقبل الله منا ومنكم)، فضحى به أمام الناس. وقد خلد العلامة ابن القيّم رحمه الله هذه الحادثة وأثنى على فعلها، فقال رحمه الله:

ولأجل ذا ضحى بجعد خالد	القسري يوم ذبائح القربان
إذ قال إبراهيم ليس خليله	كلا ولا موسى الكليم الداني
شكر الضحية كل صاحب سنة	لله درك من أخي قربان

الفصل الخامس، أقوال العلماء في نقل رؤوس المشركين وما يندرج ضمنها

جاء في المغني لابن قدامة ما نصه: (يكره نقل رؤوس المشركين من بلد الى بلد والتمثيل بقتلاهم). قال الشوكاني (قوله "ويكره حمل الرؤوس"، أقول: إذا كان في حملها تقوية لقلوب المسلمين أو إضعاف لشوكة الكافرين فلا مانع من ذلك). فتأمل أقوال العلماء واعلم انها في "نقل" رأس الكافر، فهل ينقل رأس الكافر دون قطعه؟! فهذا دليل واضح على مشروعية نحر الكفار.

الفصل السادس، إلقاء الرعب في قلوب الأعداء مطلب شرعي

قال رسول الله (ص) (أعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر...). فالله جل وعلا أمرنا بارعاب العدو بكل سبيل مشروع حتى يهابوا جانبنا، ولا يفكروا بقتل إخواننا أو اغتصاب أخواتنا، ونحر الكافر المحارب يرعب العدو إيما إرعاب، وقد يسبب في انسحابه وهزيمته.

الفصل السابع، شبهات وردود

قولهم بأن هذا الأسير لم يقتل المسلمين وإنما قومه هم الذين قتلوا المسلمين فما ذنبه وقول الله ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾[1]؟

---

[1] القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية ١٦٤

الرد عليهم، نعاملهم بقول الله ﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة﴾[1]، وقوله عز وجل﴿وإذا اردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا﴾[2]، فهذه الآيات واضحة الدلالة بأن الله يعم المشركين بعقوبته بجريرة بعضهم وهذا أردع لهم وأنكى. فهذه العقوبات تعتبر جماعية بإمكان الجماعة إذا علموا أنهم سيعاقبون بها أن يجبروا الجاني على أن يكف عن ذلك ويأخذوا بيده. إن الشريعة أباحت لنا قتل الأسير إذا لم تكن هناك مؤثرات أخرى، فكيف الحال إذا كان قتله بجريرة غيره أعظم مصلحة وأقوى نكاية للكفرة، وثأراً لإخواننا القتلى والمضطهدين في كل مكان، وإرعاباً لأعداء الله.

قولهم بأن هذه القتلة، نحر الأسير، مُثلة، والنبي (ص) نهى عن المثله؟

الرد من وجهين. أ) نحن لا نسلم لكم بأن هذه مثلة وإنما النحر صورة من صور القتل ثبت الحث عليه في الكتاب والسنة وآيات النحر واضحة جلية في كتاب الله وأفعال الرسول (ص) تفسر أقواله فينبغي على طالب الحق أن يجمع بين الادلة إن أمكن الجمع، وهنا يمكن الجمع فقطع الرأس لا يدخل في المثله وإنما المثلة تشويه القتيل. ولو إفترضنا تنزلاً بأن قطع الرأس يدخل في المثلى نرد عليهم بالتالي:

ب) إن التمثيل بجثث الأعداء جائز بشرط المعاملة بالمثل، قال شيخ الاسلام ابن تيميه (إن المثله حق لهم فلهم فعلها للإستيفاء وأخذ الثأر ولهم تركها). قال بن القيّم (وقد أباح الله تعالى للمسلمين أن يمثلوا بالكفار إذا مثلوا بهم فجدع الأنف وقطع الاذن وبقر البطن ونحو ذلك هي عقوبة بالمثل ليست بعدوان والمثل هو العدل).

قولهم بأن هذه القتلة فيها نوع من الوحشية والغلظة وعدم الرأفة بالإنسان، وأن هذا الفعل يشوه الإسلام وينفر الناس من الدخول فيه، أو قولهم قسوة النحر تنافي سماحة الإسلام؟

الرد عليهم من وجوه. أ) قد بين (ص) بأن المسلم الواجب عليه الإحسان في كل شئ ومن ذلك القتل فقال (ص) (فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبحته). فإذا كان نحر لشاة بالشفرة الحادة يعتبر إحساناً في القتل، فيكون نحر الكافر المحارب بنفس الطريقة إحساناً في القتل ومشروعاً من باب أولى، لأن الكافر أسوأ حالاً من الحيوان، فإن الله أخبر أن الكفرة ﴿هم شر

---

[1] القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية ٢٥

[2] القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية ١٦

البرية ﴾[1]، وقال تعالى ﴿ إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلاً ﴾[2]، فالأنعام تسبح لله والكافر لا يعرف الله، والأنعام تعرف طريق مرعاها مع أنها لا تعقل والكافر لا يعرف طريق الله المستقيم مع أنه يعقل، والأنعام يكون مصيرها في الآخرة التراب، وأما الكافر فمصيره إلى النار.

ب) يقتل الأسير وينحر بالمقابل يرتدع الكفار عن قتل إخواننا خوفاً وجبناً وينسحبون من أرضنا لكيلا يصبهم ما أصابه. والواجب علينا معاملة الكفرة المحاربين بالشدة والغلظة لا بالرفق والرحمة، ففي حال القتال الواجب على المسلم العزة على الكافر والغلظة والشدة، وفي حال السلم نعامل الكفار غير المحاربين معاملة الإسلام بالعدل والقسط ليدخلوا في دين الله أفواجاً. أما قولهم بأن هذا الفعل يشوه الإسلام، فنحن لا نترك شيئاً شرعه الله مهما تكلم الكفار ومهما استهزءوا، فالله أخبر أنهم سيستهزئون في كل وقت وحين على أهل الحق المؤمنين، والكفار لن يرضوا عنا حتى نترك دينا، ولن نغير ولن نبدل حتى نلقى الله تعالى، ولن يهمنا غضب الكفار علينا أو تكالبهم ضدنا أو احمرار أنوف المنهزمين المستسلمين للأعداء إن كان عملنا مما يرضي ربنا جل وعلا، ولا شك أن هذا الطريق المخالف والمعادي للمغضوب عليهم والضالين هو الطريق المستقيم.

قولهم أن الكافر المحارب هو الذي يقتل وليس المدني الذي لا يحمل السلاح؟!

الرد عليهم من وجوه. أ) أن المحارب قد يكون حربه على الإسلام بسلاحه أو بتأييده أو برأيه فإن ثبت من ذلك شيء فدمه هدر عندنا ويندب قتله. ب) أن الأصل في الكافر أنه حلال الدم والمال ولا يحرم شيء من ذلك إلا بحكم طارئ كالعهد والذمة والأمان، كما قال تعالى (فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلاة آتوا الزكاة فخلوا سبيلهم إن الله غفور رحيم). ج) ليس بالضرورة أن يكون المحارب يلبس الزي العسكري ويحمل السلاح وإنما في وقتنا الحاضر هناك من المدنيين أعظم حرباً للإسلام من العسكريين كالذي يوجه الطائرات الحربية ويبين لها الأهداف ويطلق الصواريخ وهو مدني، كل ذلك وهو جالس خلف أجهزة الحاسوب. د) لنا أن نسأل عن سبب وجود هؤلاء المدنيين في المراكز العسكرية وخاصة في جزيرة العرب والتي أمرنا رسول الله (ص) أن نخرج المشركين منها والتي لا يقر على الإقامة فيها كافر.

---

[1] القرآن الكريم، سورة البينة، الآية ٦

[2] القرآن الكريم، سورة الفرقان، الآية ٤٤

وكذلك الشركات التي قدمت على العراق عن طريق المحتل الأجنبي الكافر فكأنها قد اعترفت بالمحتل وتعاقدت معه وشاركت في إقرار سيادته فلا بد لهؤلاء من درس حتى يفيقوا مما هم فيه. و) هؤلاء الكفرة درسوا ديننا عن طريق المستشرقين وعلموا أن ديننا لا يحرضنا على قتل غير المقاتل وكذا المرأة والصبي والشيخ الهرم إلا في حالات، فدخلوا أرضنا بعد ما قتلوا إخواننا وعذبوهم واضطهدوهم ثم لبسوا بعد ذلك اللباس المدني.

الفصل الثامن، وأخيراً الدين النصيحة

يا من وجهتم للمجاهدين أصابع الاتهام ورميتهم بانتهاك حقوق الإنسان وتشويه الإسلام نذكركم بأنكم أخطأتم توجيه الاتهام. هل الذي يلتزم بأمر الله وامر رسوله (ص) بدفع أذى المعتدي هو المخطأ؟ هل الذي يسير على درب رسول الله (ص) وأصحابه الأبرار قد أخطأ الطريق أو سار خلف التيار؟ فيجب على المسلم التوبة وقول الحق قبل أن يأتي يوم القيامة.

الخاتمة

هذا ما كتبته على عجالة من أمري، لكثرة الأشغال، وانشغال البال، تعليما للجاهل، وتنبيها للغافل وقامة للحجة، ودفعا للشبهة، والله من وراء القصد. اللهم إنا نسألك الاخلاص في القول والعمل، اللهم أحفظنا من بين أيدينا ومن خلفنا وعن أيماننا وعن شمائلنا ومن فوقنا ونعوذ بك اللهم أن نغتال من تحتنا. اللهم إنا نسألك عيش السعداء ونزل الشهداء ومرافقة الأنبياء في جنات الخلود. وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

البلد الذي يُحكم بالقانون الوضعي، هل هو بلد كفر؟

الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ

سؤال: هل تجب الهجرة من بلاد المسلمين التي يحكم فيها بالقانون؟

الجواب:

البلد التي يحكم فيها بالقانون، ليست بلد إسلام، تجب الهجرة منها. وكذلك إذا ظهرت الوثنية من غير نكير ولا غيرت، فتجب الهجرة. فالكفر، بفشو الكفر وظهوره، هذه بلد كفر. أما إذا كان قد يحكم فيها بعض الأفراد، أو وجود كفريات قليلة لا تظهر، فهي بلد إسلام.

[فتاوى ورسائل الشيخ ابن إبراهيم، ١٤٥١، ج: ٦]

من كتاب
تجديد الدارس في حكم المدارس (مختصراً)

أبو قتيبة التبوكي

فصل في منكرات المدارس

ذكر الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد عن العاصمي فقال ما معناه "إن أول مدرسة نظامية بنيت ببغداد، وطلب لها العلماء، وأجري لهم ولطلاب العلم مرتبات والتحق بها كثير. ولما علم علماء بخارى بكوا بكاء شديداً متأسفين على العلوم الإسلامية. فقيل لهم: ما هذا البكاء وما هذا الجزع؟ ما هي إلا مدرسة دينية للعلم كالتفسير والحديث والفقه وغيرها. فقال العلماء: إن العلم شريف في نفسه سام لا يحمله إلا النفوس السامية الزكية الشريفة ويشرفون بشرف العلم. أما إذا أجريت المرتبات لطلابه أقبل إليه من لا خير فيه من السقطة والأراذل، الذين يريدون بتعلمهم العلم لنيل المناصب والوظائف وأخذ المرتبات فيزول العلم، ويسقط بسقوط وإزالة حملته، فيصبح العلم الشريف لا قيمة له". ثم قال العاصمي: "أما اليوم فلا طالب ولا مطلوب ولا راغب فيه ولا مرغوب ، لفساد الزمان". انتهى.

وذلك في تلك العصور المعروف عن أهلها الجد في العلم النافع، واتساعه في أقطار الأرض. وفي هذا العصر، في العقد التاسع من القرن الرابع عشر، خلت المساجد وبنيت المدارس، وأجريت الأجور، وأثبتت الشهادات لكل فصل، لمقادير الأجور والرتب. فيا حسرتاه، واحزناه، وارباه، واحر قلباه، لقد غزانا في هذه البقعة المباركة التي ازدهرت فيها هذه الدعوة المباركة، وفيها مهابط الوحي، الألوف من أهل الخارج ذكوراً وإناثاً باسم التعليم والتربية والتمريض وغيرها. وفي برنامجهم: الحقوق، والطبيعة، والتصوير، والمادة وغيرها مما يزيد على ثلاثين فناً لإضعاف العلم النافع،

أمنية أعداء الإسلام ليملكوا المسلمين فيا لله، ياللمسلمين، وفيما ذكره علماؤنا الذين لهم غيرة لله كفاية.

المنكر الأول طلب العلم لغير الله

ومن ذلك طلب العلم للشهادة أو الوظيفة. وهذا من أعظم المنكرات القادحة في التوحيد لأن طلب العلم الشرعي عبادة من أعمال الآخرة فلا تطلب به الدنيا مثل الشهادة و الوظيفة.

روى جابر بن عبد الله أن النبي (ص) قال (لا تعلموا العلم لتباهوا به العلماء ولا لتماروا به السفهاء ولا تخيروا به المجالس فمن فعل ذلك فالنار النار). وروى عبد الله بن عمر أن النبي (ص) قال (من طلب العلم لغير الله ، أو أراد به غير الله فليتبوأ مقعده من النار). وقد بوب على ذلك شيخ الإسلام محمد بن الوهاب رحمه الله في كتابه التوحيد قال (باب من الشرك إرادة الإنسان بعمله الدنيا). قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله: "أراد المصنف رحمه الله بهذه الترجمة وما بعدها أن العمل لأجل الدنيا كالرياء في بطلان العمل إن استرسل معه كمن يطلب العلم لتحصيل وظيفة التعليم كحال أهل المدارس وأئمة المساجد والمجاهدين ونحوهم ممن يقصد بعمله أمر الدنيا. وقد وقع ذلك كثيراً حتى إن منهم من يحرص على سفر الجهاد لما يحصل له فيه من جهة أمير الجيش واجتماعه به، وأمره له ونهيه وقربه منه ونحو ذلك". قال سفيان الثوري رحمه الله "إن أقبح الرغبة أن تطلب الدنيا بعمل الآخرة". وقال سري السقطي يذم من يأكل بدينه فيقول: "من النذالة أن يأكل العبد بدينه".

أقول، قد يوجد هناك من يقول إني أدرس لطلب العلم ولا أريد الشهادة. فنقول له لن تسلم من باقي المنكرات إذا سلمت من هذا المنكر، وطلب العلم موجود في المساجد، فلماذا تدخل هذه المدارس وتطلب العلم بمعصية الله من صور وغيرها من المنكرات التي تراها في المدارس.

المنكر الثاني التصوير

التصوير أمر عظيم تساهل فيه أكثر الناس حتى صار من المسلمات. فمن عظم هذا الأمر أن الله سبحانه وتعالى جعله ظلم. عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله (ص) يقول: قال الله تعالى (ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي؟ فليخلقوا ذرة أو ليخلقوا حبة أو ليخلقوا شعيرة).

ومع ذلك يطلبون من المبتدئ في هذه المدارس أن يحضر معه صوراً له، ومعلوم حرمة التصوير. ويطلبون منه التصاوير في نهاية المرحلة أيضاً. ونجد هذه الصور معلقة في هذه المدارس، وهذا مخالف لشرع الله وسنة نبيه (ص). ونجد أنهم يلزمون الدارس برسم ذوات الأرواح وهذا من الكبائر. ونجد أيضاً هذه التصاوير في كثير من هذه المناهج التي يدرسونها نعوذ بالله من موجبات غضبه وأليم عقابه. ومن أضرار تلك الصور أنها تحجب الملائكة عن الدخول في البيوت. ونجدهم أيضاً مخالفين لكتاب الله وسنة رسوله (ص) بترك طمس هذه الصور.

المنكر الثالث الوقوف للسلام الوطني أو للعلم

لا يجوز الوقوف تعظيماً أو احتراماً لأي شيء سواء كان ذلك خرقة أو علم أو سلام وطني أو أمير أو نبي أو غيره. عن جابر بن عبد الله رضي الله قال (اشتكى رسول الله (ص) فصلينا وراءه وهو قاعد، وأبو بكر يسمع الناس تكبيره. فالتفت إلينا فرآنا قياماً، فأشار إلينا فقعدنا فصلينا بصلاته قعوداً. فلما سلم قال: إن كدتم آنفاً لتفعلون فعل فارس والروم، يقومون على ملوكهم وهم قعود، فلا تفعلوا، ائتموا بأئمتكم، إن صلى قائماً فصلوا قياماً، وإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً). قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله على هذا الحديث "ففي هذا الحديث أنه أمرهم بترك القيام الذي هو فرض في الصلاة، وعلل ذلك بأن قيام المأمومين مع قعود الإمام يشبه فعل فارس والروم بعظمائهم في قيامهم وهم قعود. ومعلوم أن المأموم إنما نوى أن يقوم لله لا لإمامه، وهذا تشديد عظيم في النهي عن القيام للرجل القاعد ونهى أيضاً عما يشبه ذلك، وإن لم يقصد به ذلك. ولهذا نهى عن السجود لله بين يدي الرجل، وعن الصلاة إلى ما قد عبد من دون الله كالنار ونحوها. وفي هذا الحديث أيضاً نهي عما يشبه فعل فارس والروم، وإن كانت نيتنا غير نيتهم، لقوله (فلا تفعلوا). فهل بعد هذا في النهي عن مشابهتهم في مجرد الصورة غاية".

فانظر حفظك الله إلى نهي النبي (ص) الصحابة عن القيام خلفه وهو قاعد فكيف بمن يقوم لمن دونه من أمير أو كافر أو طاغوت أو علم أو سلام وطني.

المنكر الرابع الاحتفالات البدعية

ومن هذه الاحتفالات البدعية احتفالات اليوم الوطني أو مرور مئة عام أو عشرين عام أو غيرها، ويطلب من الطالب في مثل هذه المناسبة أو في حصة التعبير أن يعبر عن هذه

المناسبة أو غيرها، وهذا بدعة وخلاف ما جاء في الكتاب والسنة. إن كل عيد أو احتفال سنوي أو شهري بمناسبة معينة لم تأت بها الشريعة فهو من الأعياد الجاهلية البدعية.

المنكر الخامس الخلطة الفاسدة

تجد رحمك الله في هذه المدارس التي تجمع الغث والسمين والصالح والطالح من الطلاب. تجد طلاباً مفسدين، بل بعضهم عياذاً بالله، يصل إلى الكفر. بل وقد تجد من المدرسين من هو على شاكلتهم من فساد في الأخلاق وغيرها. فالمدرسة تتكون من مجموعة فصول، والفصل الواحد فيه غالباً ما يقارب الثلاثين طالباً، وليس كل طالب صالح بل الصالح قليل، والكثير أسأل الله العافية منحرف إما بمخدرات أو الأمر الأعظم ترك الصلاة، أو منحرف أخلاقياً، أو من هؤلاء اللوطية عياذاً بالله، وليس المقام مقام تعداد لفساد الأخلاق وإنما على سبيل المثال.

فانظر رحمك الله إلى الطفل الصغير الذي يذهب إلى المدرسة وهو لا يعرف من الكلام الفاحش شيء فإنه لا يلبث إلا يسيراً حتى تجد أنه يطلق عبارات تستغرب في مثل هذا العمر أو من مثله. وكذلك فساد مدارس البنات التي يحصل فيها الشيء الكثير بين الطالبات من عشق وغرام وعرض للصور وحفظ لأسماء اللاعبين والفنانين مع صورهم، ناهيك عن الدعوة إلى الغزل بجلب صور الشباب وعليها أرقام هواتفهم، هذا قليل من كثير من الأمور التي تهدم الدين والأخلاق الحميدة. فلو قلنا لرجل إن هذه الأمور كلها تهدم الأخلاق والدين، وأنها موجودة في هذه المدارس، فأخرج ابنتك منها أو ابنك لقال "لا إن الله سيهديهم".

المنكر السادس المناهج

إن أكثر هذه المناهج التي تدرس في هذه المدارس تزيد عاماً بعد عام في الفساد. فكل سنة يزيد الحذف في مناهج الدين ويزيد عدد المواد التي لا تمت للدين بصلة. فمناهج الدين تصغر أحجامها وأوراقها سنة بعد سنة، ناهيك عن التحريف الذي يوجد فيها. فكل سنة يدخل مادة جديدة تكون تقريباً على حساب مناهج الدين. فإذا وجدت مادة جديدة، يوجدون لها حصصاً جديدة، وكل ذلك على حساب حصص الدين من قرآن وسنة. وأخيراً في بعض المراحل جمعت بعض مناهج الدين في كتاب واحد، مثل كتاب

السادس الابتدائي الذي جمع فيه التوحيد والحديث والفقه والتجويد في كتاب واحد يبلغ مئة وأربعين صفحة تقريباً.

واعلم أن كل شيء من العلوم غير الكتاب والسنة لا يصح تسميته بالعلم، فالعلم إذا أطلق يقصد به الكتاب والسنة. فإن الله سبحانه إذا ذكر العلم في كتابه لا يقصد به هذه العلوم التي استحدثت، بل يقصد علم الشريعة وعلم الكتاب والسنة. أما غير الكتاب والسنة فأكثرها ضار إذا لم يكن موصلاً إلى علم الشريعة. قال الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد عن هذه المناهج:

"أضف إلى ذلك ما حصل في مناهج التعليم من التغيير والتبديل وإضعاف العلوم الدينية والعربية، حتى أصبحت الآن هذه المواد قسمتها قسمة ضيزى بالنسبة لسائر الفنون المحدثة".

وصدق والله هذا الشيخ فإن الدين تجمع مادته الآن في كتاب واحد كما في بعض المراحل ولا تزيد أوراقه عن مئة وأربعين تقريباً، وأما الكتب الأخرى مثل كتاب الرياضيات الذي يتعدى هذا العدد فما بالك بالكتب الأخرى من علوم وعلم النفس والأحياء وكيمياء وإنجليزي وتاريخ وجغرافيا، ماذا تكون نسبة علوم الدين مع هذه العلوم بل متى يحفظ الطالب القرآن إذا كان يحفظ في فصل واحد سورة مثل سورة القيامة أو غيرها طوال مدة الفصل الدراسي وتكون حصة القرآن واحدة في الأسبوع، أما الرياضيات مثلا فإنها أربع حصص تقريباً بل الإنجليزي أقل ما يكون حصتان. إذا كان كذلك فهل يكون هذا تعلم للشريعة أم أن الشريعة ثانوية بالنسبة إلى هذه العلوم التي قد تكون ثلاثة أرباع أو أقل أو أكثر. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله "إن العلوم المفضولة إذا زاحمت العلوم الفاضلة وأضعفتها، فإنها تحرم".

واعلم أن ما ظهر أخيراً في هذا الوقت من هذه العلوم ولو عد فضيلة فإنه إن لم يكن في عهد رسول الله ولا أصحابه فهو والله ليس بفضيلة ولو كانت أكبر الشهادات. قال ابن تيمية رحمه الله "لكن المقصود أن يعرف أن الصحابة خير القرون وأفضل الخلق بعد الأنبياء، فما ظهر فيمن بعدهم مما يظن أنها فضيلة للمتأخرين ولم تكن فيهم فإنها من الشيطان، وهي نقيصة لا فضيلة، سواء كانت من جنس العلوم، أو من جنس العبادات، أو من جنس الخوارق والآيات، أو من جنس السياسة والملك، بل خير الناس بعدهم أتبعهم لهم". واعلم أن العلم هو والله الموروث عن محمد (ص) أما غيره فإن كان ليس من عند الرسول، فالذي جاء من عند الرسول يغني عنه، بل يغني عن علم اليونان والكيمياء وغيرها مما ترجم من كتب الكفار التي أتت بالعقائد الفاسدة فأفسدت

قلوب من ترجموها أو قرؤوها. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن عمر بن الخطاب "حتى أنه لما فتحت الاسكندرية وجد فيها كتب كثيرة من كتب الروم فكتبوا فيها إلى عمر فأمر بها أن تحرق وقال حسبنا كتاب الله".

فيجب علينا أن نطلب العلم الموروث عن محمد وهو والله العلم ،وأن نترك ما خلافه من علوم الكفرة. قال شيخ الإسلام أيضاً "لكن جماع الخير أن يستعين بالله في تلقي العلم الموروث عن النبي (ص) فإنه هو الذي يستحق أن يسمى علماً، وما سواه إما أن يكون علماً فلا يكون نافعاً وإما أن لا يكون علماً، وإن سمي به. ولئن كان علماً نافعاً، فلا بد أن يكون في ميراث محمد (ص) ما يغني عنه مما هو مثله وخير منه".

وأسوق إليك بعض منكرات المناهج:

١- هيئة الأمم المتحدة

تاريخ السادس الابتدائي للبنين ص ٦٤: من أهم أهداف هيئة الأمم المتحدة، المحافظة على السلام بين الدول، الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها، المساواة بين الدول ، وتنمية العلاقات.

وقال في المطالعة أول متوسط المعهد العلمي ص ١٨٩: تهدف منظمة الأمم المتحدة إلى إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات حرب أخرى، وتنمية علاقات الصداقة بين الأمم، وتحقيق التعاون الدولي في شتى المجالات.

وفي ص ١٩٠ من نفس الكتاب: وتقوم الأمم المتحدة على أساس من المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.

أقول هل أتى الإسلام بجعل الشعوب تختار وتقرر مصيرها؟ ألم يأت بشريعة كاملة، وجعل فيها الحكم بين الناس في كل شيء؟ وهل ساوى الإسلام بين المسلم والكافر في المعاملة والمحبة.

وقال في التاريخ ثالث متوسط للبنات ص ٢١: تطبيق ميثاق هيئة الأمم المتحدة. وقال ص٤٦ من نفس الكتاب: عملت المملكة على توثيق علاقاتها مع هيئة الأمم المتحدة بميثاقها كوسيلة أساسية من الوسائل التي تساعد على حفظ السلام العالمي. ولم تنس أن توثق علاقاتها مع منظمة اليونسكو وهي منظمة تهدف إلى العمل على كفالة أسباب السلام والأمن بتشجيع التعاون بين الأمم عن طريق التعليم والثقافة كي تنمي

روح الاحترام العام للعدالة، ومراعاة الشرائع، وصون الحقوق الإنسانية التي يجب توفيرها لشعوب العالم دون تمييز بسبب الجنسية أو الدين أو اللغة.

أقول هل بعد هذا الكفر من كفر؟! اعلم أن السلم الذي يريدونه هو تعطيل الجهاد، وأن القول بأن الدين الإسلامي يتوافق مع مبادئ هيئة الأمم الملحدة كفر وردة عن دين الله وأسوق إليك بعض قوانين هيئة الأمم الملحدة الكفرية:

١- مبدأ المساواة في السيادة (إن الأمم كبيرها وصغيرها متساوية في الحقوق).

٢- مبدأ الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

٣- لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر دون أية تفرقة بين الرجال والنساء.

٤- لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعها.

٥- للرجل أو المرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين ولهما حقوق متساوية عند الزواج، وأثناء قيامه وعند انحلاله.

٦- لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته.

٧- تنمية الصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية والدينية.

أكتفي بعرض هذا الكفر الصريح من هيئة الأمم الملحدة خشية الإطالة، وإلا فهذا غيض من فيض. فلسنا بحاجة لنبين كفر هذه الهيئة، وكفر أعضائها، وكفر من انتسب لها لوضوح المسألة وخشية الإطالة في هذا الباب. ولكن يبقى أن نعلم أنها تريد منازعة الله في ألوهيته، وتشرع القوانين لتحكم بها العباد ومعلوم أن من شرع قانوناً وحداً مخالفاً لكتاب الله فهو كافر، فكيف بمن غير أصل الشريعة، ولم يجعل لها ميزاناً في الحكم أو التحاكم. وأخيراً اعلم أنهم يذكرون هيئة الأمم الملحدة في المناهج على سبيل الإقرار لا على سبيل الإنكار، نسأل الله العافية.

٢- حرية الفكر والمساواة

قال في التربية الوطنية ثاني ثانوي بنين ص ٧٢: مفاهيم مهمة: الحرية، هي ممارسة الإنسان حقه في العبادة والحركة والنشاط والتعبير والتفكير بما لا يخل بحقوق الآخرين ومتطلباتهم.

أقول، أما إذا كان يخل بتعاليم الإسلام وأوامره ونواهيه فلا بأس به إذاً. وهذه هي والله العلمانية بعينها أن نترك للإنسان حقه في العبادة أياً كانت هذه العبادة، ولا ننكر على من يعبر عن رأيه أو فكره وإن كان مخالفاً للإسلام أهم شيء عندهم أنه لا يخل بحقوق الآخرين.

وقال ص ٢٨ من نفس الكتاب: وعدم التعدي على الحقوق العينية والفكرية للآخرين.

أقول، أهم شيء ألا يخل بحقوق الآخرين ولو خالف تعاليم الدين نسأل الله عافية.

٣- تعظيم أئمة الضلال

أ- البوصيري

قال في علم المعاني من كتب المعهد العلمي ثاني ثانوي ص ١٥٧: قال البوصيري، ثم قال في الحاشية: شاعر متصوف رقيق الشعر، اشتهر بقصيدة البردة التي عارضها كثير من الشعراء.

هل تعلم ما هي قصيدة البردة إنها مدح وثناء وإشراك في الرسول ورفعه فوق مقامه.

ب – الجاحظ

قال في الأدب ثاني ثانوي الفصل الأول بنين ص ١١٥ ، قال عن الجاحظ : كان يتردد على دكاكين الوراقين فينهل منها في شتى صنوف العلم. كما اتصل بكبار العلماء المعاصرين ، وأفاد منهم الشيء الكثير. ثم رحل إلى بغداد وتصدر مجالس الأدب، وظل ذا منزلة أدبية عالية يهفو إلى مجالسة العامة والخاصة ويقدر أدبه العلماء والأدباء.

أقول، انظر ما قال عنه العلماء. قال عنه ابن حجر في لسان الميزان (كان من أئمة البدع). وحكى الخطيب بسند له أنه كان لا يصلي. وذكر أبو الفرج الأصبهاني أنه كان يرمى بالزندقة. وقال ابن حزم في الملل والنحل (كان أحد المجان الضلال). وقال

ثعلب (كان كذاباً على الله وعلى رسوله وعلى الناس). قال عنه ابن كثير (معتزلي وتنسب إليه فرقة الجاحظية).

ج - ابن المقفع

قال في ص ١١٠ من نفس الكتاب عن ابن المقفع: كان نبيل الخلق، يعد ابن المقفع رأس الطبقة الأولى من الكتاب في العصر العباسي.

أقول، نقل عن ابن المهدي أنه قال (ما رأيت كتاباً في زندقة إلا وهو أصله). وقال الذهبي عنه أنه يتهم بالزندقة.

د - ابن سينا

قال في تاريخ الحضارة الإسلامية ثاني ثانوي بنين ص ٩٦: لقد نبه أئمة الفكر التربوي في الإسلام، أمثال الغزالي وابن خلدون وابن سينا. وقال في الفيزياء أول ثانوي بنات ص٢٤ الفصل الأول: مآثر المسلمين في الكيمياء .. ثم ذكر منهم ابن سينا.

أقول، هذا ما قال عنه أصحاب هذه المناهج من تعظيم. أما أقوال أهل العلم والصلاح، قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية إنه من الملاحدة. وقال عنه الذهبي (يعد من الإسماعيلية). وهو فيلسوف ضال كافر بالله العظيم.

هـ - الرازي

قال في الكيمياء ثاني ثانوي بنات الفصل الأول ص ٨: من أعلام الإسلام أبو بكر الرازي. وقال في المطالعة ثاني متوسط بنات الفصل الثاني ص١٨: تحت عنوان أولئك آبائي ذكر منهم الطبيب الرازي. وقال في المطالعة ثالث متوسط بنات الفصل الأول ص ٣٨: تحت عنوان أمجاد المسلمين، عرض مآثر الطبيب المسلم أبي بكر الرازي.

أقول، انظر حفظك الله إلى أقوال العلماء الربانيين في هذا الرجل. قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية أنه من الملاحدة الذين يقولون بالقدماء الخمسة التي هي واجب الوجود والنفس والهيولى والدهر والخلاء. وقال عنه أيضاً أنه فيلسوف ينصر مذهب الحرنانيين القائلين بالقدماء الخمسة. وهو فيلسوف ضال كافر من كبار الزنادقة.

و – الفارابي

قال في علم النفس ثاني ثانوي بنات الفصل الأول ص ١٣: تتابعت أجيال المفكرين المسلمين، واشتغل جمهور كبير منهم مثل الكندي والفارابي وابن سينا. وقال ص ٩ من نفس الكتاب: انتقلت هذه الدراسة إلى طور البحث الواقعي على يد العلماء المسلمين أمثال الفارابي وابن سينا.

أقول، قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية (زعم الضال الكافر أن النبوة خاصتها جودة تخييل الحقائق الروحانية). وقال أيضاً عن الفارابي أنه يفضل الفيلسوف على النبي.

ز- جابر بن حيان

قال في المطالعة ثاني متوسط بنات الفصل الثاني ص ١٨: تحت عنوان أولئك آبائي، ثم قال وكان من علمائهم النوابغ جابر بن حيان. وقال في الفيزياء أول ثانوي بنات الفصل الأول ص ١٩: تحت عنوان أثر المسلمين في تقدم العلوم ، وذكر منهم جابر بن حيان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن جابر بن حيان (أما جابر بن حيان صاحب المصنفات المشهورة عند الكيماوية فمجهول لا يعرف وليس له ذكر بين أهل العلم ولا بين أهل الدين).

ح- محمد بن موسى الخوارزمي

قال في الأدب ثاني ثانوي الفصل الأول ص١٧: وكان من ألمع العلماء المسلمين الذين أعدوا بحوثهم في دار الحكمة والاستعانة بمرصدها الكبير محمد بن موسى الخوارزمي، وهو واحد من أكبر العلماء الرياضيين والفلكيين، وقد اكتشف علم الجبر وقواعده.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (أول من عرف أنه ادخله فيها محمد بن موسى الخوارزمي)، أي في الوصايا والإرث. ثم قال شيخ الإسلام بعد ذلك (وقد بينا أنه يمكن الجواب عن كل مسألة شرعية جاء بها الرسول بدون حساب الجبر والمقابلة، وإن كان حساب الجبر والمقابلة صحيحاً، فنحن قد بينا أن شريعة الإسلام ومعرفتها ليست موقوفة على شيء يتعلم من غير المسلمين أصلاً، وإن كان طريقاً صحيحاً. بل طرق الجبر والمقابلة فيها تطويل يغني الله عنه بغيره).

ط - الكندي

قال في علم النفس ثاني ثانوي بنات الفصل الأول ص١٥: هذه نماذج لبعض المفكرين المسلمين الذين عنوا بدراسة النفس الإنسانية، وهي على سبيل المثال لا الحصر فهناك غيرهم كثيرون أمثال أبو حيان التوحيدي والكندي وابن رشد. وقال في تاريخ العالم الإسلامي ثاني متوسط الفصل الثاني ص٧٤: تحت عنوان العلوم والآداب في الدولة الإسلامية: رابعاً، العلوم الطبيعية، وفي علم الفيزياء برز (الكندي).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (وكان يعقوب بن إسحاق الكندي فيلسوف الإسلام في وقته، أعني الفيلسوف الذي في الإسلام، وإلا فليس الفلاسفة من المسلمين، كما قالوا لبعض أعيان القضاة الذين كانوا في زماننا: ابن سينا من فلاسفة الإسلام؟ فقال ليس للإسلام فلاسفة).

ي - ابن الهيثم

قال في الفيزياء أول ثانوي بنات الفصل الأول ص ١٩: تحت عنوان مآثر المسلمين في الفيزياء، وكان للعلماء المسلمين أبحاث قيمة، ثم ذكر منهم الحسن بن الهيثم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ومما يبين هذا أن المتفلسفة الذين يعلم خروجهم من دين الإسلام كانوا من أتباع مبشر بن فاتك أحد أمرائهم، وأبي علي بن الهيثم اللذين كانا في دولة الحاكم نازلين قريباً من الجامع الأزهر وابن سينا وابنه وأخوه كانوا من أتباعهما .

ك - ابن رشد

قال في المطالعة ثاني متوسط بنات الفصل الثاني ص٢٠: تحت عنوان أولئك آبائي، وذكر منهم كما اشتهر ابن زهره وابن رشد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (والمقصود هنا أن ابن رشد هذا مع اعتقاده أقوال الفلاسفة الباطنية لاسيما الفلاسفة المشائين أتباع أرسطو صاحب التعاليم الذين لهم التصانيف المعروفة في الفلسفة، ومع أن قول ابن رشد هذا في الشرائع من جنس قول ابن سينا وأمثاله من الملاحدة، من أنها أمثال مضروبة لتفهيم العامة ما يتخيلونه في أمر الإيمان بالله واليوم الآخر).

مشاهدات بعض الأخوة لواقع أفغانستان من كتاب الميزان لحركة طالبان يوسف صالح العييري

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا التقرير أعده أحد الأفغان الذين لا يحسبون على حركة طالبان، وهو ممن يعمل في الدعوة في خارج أفغانستان وقد أقام لثلاثة أشهر في أفغانستان من بداية سنة ١٤٢١هـ وكتب رأيه في الحركة على حسب ما يرى، ثم قرأ أحد الأخوة العرب ما كتبه الأخ الأفغاني وهو الذي أقام في نفس الوقت ضعف إقامة الأخ السابق فعلق على ما قرأ على حسب رأيه(فما كان في الحاشية فهو من الثاني):

١ – إن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لها وزارة مستقلة ولها صلاحية عظيمة تستطيع أن تعزل أو تفصل من يخالف الشريعة أو النظام الذي يسمى عندهم نظاماً إسلامياً. فمثلاً من يحلق لحيته أو يقصرها ويسمع الأغاني ولا يصلي الصلاة المكتوبة مع الجماعة ولا يعرف أركان الإسلام والإيمان بالتفصيل وأركان الصلاة وواجباتها والصوم والحج والزكاة ولو كان هذا الشخص ذا منصب عال أو موظفاً كبيراً تعزله الهيئة وتفصله من منصبه وتعاقبه، فالموظف قبل التوظيف يختبر في هذه الأشياء أو في هذه الأمور وإذا نجح يمارس عمله وإلا لا يتوظف.

٢ – تطبيق الحجاب الشرعي أن تغطي المرأة جميع جسمها من رأسها إلى أظافر رجلها بحجاب معروف لدى الأفغان بحيث لا يرى شيء من أعضاء جسمها مكشوفاً، وأن لا تلبس حذاء ذا كعب عالٍ، ولا تتحدث بصوت عال في الأسواق والشوارع، ولا تدخل في المطاعم والمقاهي والمحلات المخصصة لأكل الأيس كريم وأن لا تركب سيارة الأجرة بدون محرمها الشرعي، وللنساء حافلات خاصة في داخل الأسواق[1].

[1] هذا ما رأيته مدة بقائي هناك وتجولي في الأسواق لم أر حافلات خاصة بالنساء بل قليل من النساء اللاتي يخرجن للسوق وإذا خرجت المرأة فمع محرمها ويوجد البعض من غير محرم لكن محجبة حجاب كاملاً إلا في كابل فخروج النساء كثير لكن لا يوجد تبرج أبداً حتى نساء الصليب يفرض عليهن الحجاب.

٣ – مراقبة شديدة من الهيئة على النساء والشابات والشباب وإذا اكتشفت أن أي امرأة أو شابة تخرج من بيتها أو تمشي في الأسواق أو تتجول في المحلات أو تركب سارة الأجرة وحدها أو مع رجل ليس من محارمها الشرعيين تعاقبها، وتقبض عليها وتسجنها وتستدعي ولي أمرها وتعاقبه وكذلك تسجن وتعاقب من يرافقها من غير محرمها الشرعي. فلا بد للمرأة في نظامهم أن لا تخرج من بيتها لأية حاجة كانت إلا مع محرمها الشرعي ومحجبة بالحجاب الشرعي وإذا دخلت المرأة في الدكان لشراء حاجتها فعليها ألا تكشف وجهها وعلى البائع أن يقدم ما تحتاج إليه المرأة من غير تطويل الحديث معها وإذا طول في الحديث معها فالهيئة تعاقب البائع أو صاحب الدكان إما بالغرامة أو السجن أو إغلاق المحل لمدة أيام معينة.

٤- تغلق المحلات التجارية ويتوقف سير العمل قبل الأذان ببضع دقائق[1] وفي حالة الإهمال يعاقب أصحاب المحلات معاقبة شديدة، وهكذا يكون الوضع في الإدارات الرسمية والوزارات وفروعها وجميع مرافق الدولة.

٥ – تنفيذ الحدود الشرعية من القصاص وقطع اليد والرجل والضرب بالسوط وغير ذلك على الجناة بعد المحاكمة الشرعية في ملأ عام.

٦ – عدم السماح للنساء للذهاب إلى زيارة القبور.

٧ – عدم السماح للرجال الذين يزورون المقابر بالطواف حولها ولا التمسح كذلك.

٨ – عدم السماح للصوفيين الغلاة على القيام بنشاطهم في المساجد أو في البيوت بطريقة علنية ولهم نشاطات كثيرة في البيوت والمحلات الخاصة سراً دون أن يشعر بذلك رجال الهيئة.

٩ – تقام ترجمة معاني القرآن الكريم وتفسيرها أو دروس من رياض الصالحين في معظم مساجد كابل بعد صلاة الفجر مباشرة.

١٠ – إغلاق محلات مخصصة للتعويذة (الشعوذة) وعقاب من يقوم بهذا العمل بالسجن والغرامة المالية.

١١ – الأغاني والأشرطة والأفلام التي فيها الأغاني وغير ذلك ممنوع استعمالها وبيعها ومن يخالف ذلك فعقابه أليم.

---

[1] إغلاق المحلات وقت الصلاة أمر شائع ولكن لا يوجد إلزام بصلاة الجماعة للخلاف الفقهي المعروف ، ولا عقوبة على التخلف عنها إلا في لمنسوبي الدوائر الرسمية أثناء الدوام .

١٢ – إعفاء اللحية من غير تقصيرها وتقصير الشوارب وعدم تطويل شعر الرأس بطريقة مسنونة وتغطية الرأس وعدم إسبال الإزار في الصلاة وفي الإدارات الرسمية ولبس العمامة في الإدارات الحكومية وهذه الأمور كلها تعتبر من المحتمات التي لا بد للمسلم أن يتقيد بها وإلا يعاقب معاقبة شديدة أما بالعزل من منصبه أو السجن أو الضرب وغير ذلك.

١٣ – وجود الأمن والاستقرار الكامل في المناطق الخاضعة للحركة.

١٤ – محافظة الموظفين على الصلوات الخمس مع الجماعة.

١٥ – التنافس بين الموظفين الكبار في بناء المساجد والمدارس الدينية وصيانة المساجد والمدارس.

١٦ – برامج الإذاعة إسلامية مائة بالمائة، والقائمون بأعمال الإذاعة كلهم رجال وليس فيهم نساء[1].

١٧ – النساء ممنوعات من العمل في الإدارات الحكومية والمدارس والمحلات التجارية وغير ذلك إلا في المستشفيات المخصصة للنساء، مع مراعاة تغطية الرأس والجسم وعدم استخدام الملابس الشفافة.

١٨ – المجال مفتوح لمن يقوم بالدعوة الإسلامية بشرط ألا يتحدث عن الأشياء الخلافية، وإذا تحدث في التوحيد فعليه ألا يدخل في الجزيئات مثل أقسام التوحيد ويسمح له الحديث عن الشرك بشكل عام[2].

١٩ – الاعتقاد بأن وظيفة المرأة الأساسية ومسؤليتها تقتصر في تربية الأولاد وتنظيم البيت واستقبال الزوج وتجهيز العيش والأكل وتنظيف ملابس الزوج والأولاد وإعداد الطعام للضيوف.

٢٠ – عدم وجود تلفزيون والاعتقاد بأنه حرام وممنوع شرعاً.

---

[1] حتى إن هناك أحد الأخوة العرب له مشاركة فيها ، كذلك يبث فيها بعض الأناشيد العربية التي سمعتها هناك عن الجهاد وأوضاع الأمة.

[2] بالنسبة للقادة يسمح له الحديث لكن قد يمنع من الحديث في بعض مسائل التوحيد إلا في مناطقه حتى لا يرمى بالوهابية من العوام . أما القادة ليست موجودة عندهم هذه النظرة وشيء عادي أن يدعو لمسائل التوحيد عموماً في المسائل العامة.

٢١ – تحريم التصوير الفتوغرافي في بكل أنواعه، ولذلك لا تنشر الصور أبداً في الجرائد والمجلات.

أما الظواهر التي لها آثار سلبية على الإمارة هي كالتالي:

١ – عدم وجود المدارس الرسمية للبنات والفتيات[1].

٢ – عدم وجود توعية إسلامية في المساجد قبل كل صلاة أو بعدها بحيث تجعل الناس تتعلق قلوبهم بالمساجد ويحضرون فيها لأداء الصلاة وتطبيق أمر الله خوفاً ورهبة من الله لا من رجال الهيئة[2].

٣ – عدم وجود مدارس عصرية تشبع رغبات الشباب وميولهم ولهذا يضطرون بالالتحاق بالدورات الإنجليزية والأشياء الأخرى[3].

٤ – المناهج في المدارس لا تلبي كل حاجات الدارسين ولهذا يرغبون في الالتحاق في الدورات المخصصة لتعليم العلوم العصرية وهذه الدورات يقوم بها مؤسسات غير إسلامية بواسطة شخصيات أفغانية شيوعية أو علمانية ومناهج هذه الدوارات رديئة وأصحاب العقائد الفاسدة يفسدون عقائد الشباب من طريق هذه الدورات ورجال الدولة لا يهتمون بها ولا يراقبونها.

عدم الاهتمام بالجامعات والسعي في إعمارها وتطويرها، وعدم النظر إليها بأنها مؤسسة علمية تربي الأجيال وتخرج الرجال وتسهم في ازدهار البلاد وتقدمها وتعالج مرض الجهل والتأخر بل يعتقدون أنها شيء زائد والدراسة فيها ضياع للوقت وإسراف للمال وليس لها أي دور مهم في صنع الرجال وتربية الأجيال وتقدم البلاد بل المدارس

---

[1] ليس عندهم كوادر وهم يسعون لوضعها بالطريقة الشرعية حسب كلام بعض القادة ، وقد صدر مرسوم من أمير المؤمنين كان من ضمن توصيات مؤتمر تم عقده في كابل في ذي القعدة من عام ١٤٢١هـ برعاية وزارة التربية والتعليم بتم بموجبه دمج المواد العصرية النافعة كالرياضيات والإحياء وغيرها ضمن المناهج التعليمية الرسمية وذلك بعد إقرار العلماء لمضمون المواد العصرية من الناحية الشرعية.

[2] هذا يوجد و لكن قليل جداً.

[3] ليس هناك كوادر إلا أُناس تعلموا في الغرب غير موثوق بهم أو أُناس ليس لهم تعامل مع الطلبة أو لا يعرفهم الطلبة.

الدينية على طراز باكستان حتى تعمل كل شيء وتسعد جميع البشرية وتنجي سفينة العلم والمعارف من الضياع والهلاك[1].

وأما كلية الشريعة كما أخبرني أحد أعضاء هيئة التدريس فيها فحوُلت من حيث المنهج إلى مدرسة دينية مثل المدارس الدينية الباكستانية وعُدلت مناهجها السابقة وأدخلت فيها علوم المنطق والحكمة والفلسفة والكلام وغير ذلك من علوم لا يستفيد منها الدارس ولا تنفعه في الدنيا ولا في الآخرة، ولا تقدم المواد الدينية في الكلية كالفقه والحديث والتفسير بطريقة علمية كما تقدم في جامعات المملكة وغيرها بل تقدم كما تقدم في المدارس الآفاقية في باكستان[2]. فمثلاً مدرس الحديث يعرف علم المنطق أكثر من علم الحديث وبناءاً على هذا التفكير والرؤية لا يهتمون بالتخصصات العلمية في مجال العلوم والمعارف ويعتقدون أن التجربة أساس كل شيء، الذي لا يعرف القراءة والكتابة يستطيع أن يقود مؤسسة علمية أو إدارة دولية بتجربته الشخصية لا بعلمه ومعارفه النظرية. ولعل السبب في ذلك أن كبار الموظفين من الأعلى للأسفل أو الذين يقودون البلاد لم يدرسوا دراسة منهجية ولم يمروا يوماً من الأيام في عمرهم بباب المدرسة العصرية.

ولا يعرفون من الجامعة شيئاً ولا يرغبون في التعرف عليها بل في قلوبهم عداوة مع الذي درسوا في المدارس العلمية والجامعات ويشكون في عقيدتهم وعلومهم ومعارفهم ويستفيدون منهم في وقت الاضطرار على قدر الضرورة والحاجة[3].

عدم تسليم الوظائف الرسمية أو المهمة إلى أهلها، فمثلاً عمداء كلية الزراعة والهندسة والطب وغيرها ووكلائها من الذين درسوا في المدارس الدينية الباكستانية، ولعل السبب في ذلك كما ذكرنا هو رؤيتهم الضعيفة تجاه الجامعات والتخصصات العلمية.

---

[1] بالنسبة للقادة الطالبان كثير منهم درس في جامعة العلوم الإسلامية في كراتشي ولا زال الكثير منهم يدرس حتى الآن . والآن ملا محمد عمر ينشيء جامعة تنتهي بعد سنة تقريباً إن شاء الله وطرح على الأخوة العرب هناك طلاب العلم منهم فكرة إنشاء منهج لإعداد المعلمين لهذه الجامعة.

[2] بل هناك مدرسون جيدون ولو كانت عقيدتهم ما تُريديه أو أشاعرة لكنهم جيدون في الفقه والحديث والتفسير كذلك هناك كلية تنشأ الآن وهي لأحد كبار علمائهم وهو من أهل السنة.

[3] هذا ليس صحيحاً بل كثير من الطالبان درس في جامعات باكستان وكثير منهم درس في جامعة العلوم الإسلامية ولا زال يدرس الكثير وعندهم جامعة تبنى ضخمة جداً .

ومن أحوالهم الدعوة إلى التقليد الأعمى على المذهب الحنفي والاعتقاد بأنه من أحسن المذاهب وأحقها والدعوة إلى عقيدة أهل السنة والجماعة وهي في نظرهم العقيدة الماتريدية، والاعتقاد بأن التصوف هو الزهد والعبادة وترك المنكرات وأداء الصلوات الخمس مع الجماعة وتلاوة القرآن وقراءة الأذكار، ولهذا لا بد منه وليس هذا مخالفاً للشريعة الإسلامية[1]. ولكن الصوفيين المنحرفين يستغلون هذه النظرية في صالحهم ونشر عقيدتهم، وبناءاً على هذا فهم يعارضون أصحاب العقيدة الصحيحة ويسمونهم بالوهابيين ويشكون في عقيدة من تخرج من جامعات المملكة، وخير شاهد على ذلك ما ألفه مفتي عام الإمارة في العقيدة وسماه بلوغ المرام في تعليم الإسلام[2].

عدم الرغبة في استخدام الأيدي العاملة الأفغانية المدربة تدريباً فنياً في تنمية البلاد في مجالات مختلفة وإعادة اقتصادها المنهار، ويعتقدون أن كل شيء صغيراً أو كبيراً لا بد أن يكون بيد عناصر خاصة يسمى بطلاب العلم أو طلاب المدارس الدينية[3].

عدم الثقة في المجاهدين السابقين والذين عملوا في صفوفهم بخاصة الذين ينتمون إلى منظمات تسمى بالحركات الإسلامية والحركات السلفية، ويعارضون هذه الحركات معارضة شديدة ويرون أن هذه الحركات ليست من أهل السنة والجماعة.

وهذه الحركة معجونة مكونة من العقائد والاتجاهات المختلفة جمعتهم استراتيجية واحدة وهي القضاء الكامل على المجاهدين السابقين ويسمى بالشر والفساد، ولكل جهة رؤية خاصة وطريقة عمل فبعضهم يعتقدون أنه وسيلة للوصول إلى الهدف وبعضهم يعرفون الإسلام باسمه ولا يعرفون ماذا يريد الإسلام منهم وبعضهم يرون أن الإسلام

---

[1] هذا ليس صحيحاً بالنسبة للقادة فهم يدعون إلى عدم التعصب ولا التقليد ويبينون أن هناك مذاهب أربعة وأنها كلها حق . وكلها على طريق السلف . وفيهم أهل سنة كذلك يدعون بتدرج إلى أن الوهابيه مذهب حق ليس عليها غبار . نعم فيهم قليل جداً كما ذكر هنا وليسوا من كبار قادتهم أو علمائهم.

[2] هذا هو واحد من أولئك الذين هم من القلة القليل الذين يبغضون العرب والوهابية وقد أفتى بطرد الشيخ أسامة لكن الطلبة لا يسمعون له كثيراً ويقولون للعرب زوروه وأهدوا له الهدايا لعله يتغير وذلك الفكر هو ناشئ عن موقف قديم من أيام الجهاد مع أحد العرب ، وقد رد عليه الشيخ عبد الله ذاكري .

[3] هذا غير صحيح ولم يتقدم لهم من يثقون فيه وفرحوا كثيراً لما عرض أحد الأخوة إنشاء معهد فني للأفغان ورحبوابالفكرة وهم يسعون الآن لتنفيذها.

هو عادات وتقاليده الموجودة عند بعض القبائل فقط ولهذا تزداد يوماً فيوماً العنصرية القبلية والقومية واللسانية في الصفوف العليا والوسطى والدنيا منهم[1].

---

[1] هذا كلام غير صحيح ففي الجملة أن هذه الحركة هم مجموعة من المجاهدين القدامى فكثير منهم مصاب مبتور الرجل أو مفقوع العين أو به إصابة وبعضهم طلاب علم ومجاهدون قدامى وأتوا بتوجيه من علماءهم وأكثرهم من الباكستان لما كثرت المنكرات وكثر الفساد أتوا للقضاء عليه ولم يأتوا للحكم ثم وجههم علماؤهم لاستلام الحكم وتعيين ملا محمد عمر حاكما عليهم ، وهم يسيرون خلف علماؤهم وباستشارتهم ومعظمهم جيدون وفيهم أهل سنة وحريصين على الخير ولم ينظروا للإسلام على أنه عادات وتقاليد كما هنا بل في خطتهم مواصلة الجهاد والقضاء على الكفر هذا ما رأيناه فيهم وسمعناه منهم وعلماءهم ومن العرب هناك ولا أنسى أن أقول أن في الطلبة من العلماء والقادة السيئين وغلاة الصوفية لكنهم قليل وليسوا من كبار الطلبة . وهناك خطر منهم لو ضعف الطالبان الجيدين ولم ينصروا ويناصحوا منهم وهؤلاء قليل يعدون على الأصابع ولما علم الطلبة عن أحد منهم عزلوه كما عزلوا والي كنر صوفي ، وكذلك لا يرضون أن يتولى المناصب أحد منهم .

فتوى إعذار طواغيت الحكم بالجهل والإكراه

أبو محمد المقدسي

كيف تحل التعارض الذي يقول أن الإنسان إذا أقيمت عليه الحجة يكفر ولم يوجد أي مانع من موانع التكفير. وبيّن موقف شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عندما أقام الحجة على الجهمية، مع ذلك لم يكفّرهم بأعيانهم. كذلك الإمام أحمد رحمه الله موقفه مع المعتزلة، رغم أنهم أقيمت عليهم الحجة، بل هم علماء باللغة وبالدين. أرجو الإسراع بالرد لأنها مسألة يوجد فيها خلط عندي وعندنا في دراسة كتابك "العذر بالجهل". إذن سيتكلم كثير من الناس تحت هذا الأمر لإعذار حتى الطواغيت بحجة أنهم مكرهون على ذلك، من أمريكا وغيرها، أو أنهم جهّال، فإن قلت جهلهم مردود نقول: وجهل المأمون من باب أولى أنه مردود، لأنه عن علم. وجزاكم الله خيراً.

الجواب:

بسم الله، والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.
أخي الفاضل، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بالنسبة للعذر بالجهل. فالتحقيق أنه إنما يعتبر في المسائل الخفية أو التي قد تشكل وتحتاج إلى توضيح وبيان، ويعتبر أيضاً فيمن كان حديث عهد بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة أو جزيرة نائية، فهذا إن كان عنده أصل الإسلام فإنه يعذر فيما أخطأ فيه من المسائل التي لا تعرف إلا من طريق الحجة الرسالية. ولا يعتبر الجهل مانعاً من التكفير في المسائل البينة الواضحة المعلومة من دين الله ضرورة والتي يعرف حتى اليهود والنصارى وغيرهم من الكفار حكم الله فيها كالإشراك بعبادة الله تعالى واتخاذ آلهة معه وأندادا من دونه. فالجهل في هذه الحالة حجة على المرء لا حجة له، لأنه جهل إعراض عن النذارة القائمة بكتاب الله والتي بعث بها كافة الرسل لا جهل من لم تبلغه الرسالة أو جهل من لم يتمكن من معرفة الحق لعذر من الأعذار الشرعية، وقد

قال تعالى ﴿والذين كفروا عَمَّا أنذِروا مُعرضون﴾[1]. فكيف إذا أضيف إلى ذلك محاربة دين الله ورده وتبديل حدوده وأحكامه والامتناع عن شرائعه بالقوة والشوكة، كما هو حال طواغيت الكفر؟

ولذلك فإن قياس حال طواغيت الكفر الحاكمين بغير ما أنزل الله الممتنعين عن شرع الله المحاربين لدين الله وأوليائه المتولين لأعداء الله، ومساواة كفرياتهم الصريحة المغلظة المتنوعة ببدع الجهمية والمعتزلة الأوائل قياس خاطىء، لوجود الفوارق العديدة الجلية البيّنة بين تلك البدع التي قد تشكل على بعض الناس لخفاء أدلتها عليهم وبين كفر الطواغيت البواح وشركهم الصراح. ودعوى أن الإمام أحمد وابن تيمية لم يكفروا الجهمية الذين كانوا علماء باللغة والدين دعوى مردودة بما روي عن الإمام أحمد أنه كان يفرق بين رؤوس الجهمية ودعاتهم وبين عوامهم فقد أثر في رواية عنه أنه كان يكفر دعاتهم وخطباءهم وعلماءهم دون عوامهم.

أما الاعتذار للطواغيت بأنهم مكرهون على الحكم بغير ما أنزل الله من قبل أمريكا وغيرها، فاعتذار ساقط لا ينبغي لطالب العلم إضاعة الوقت في الوقوف عنده. فهي وكذا دعوى عذرهم بالجهل، أعذار وأوصاف لا يرضى الطواغيت أصلاً أن يوصفوا بها. ثم مع هذا يأتي بعض السفهاء الذين يتعامون عن الواقع ليجادلوا ويدفعوا عنهم بهذه الأعذار التي لا يسلمون هم بها ولا يرتضونها بل يعدونها مسبة ويعاقبون عليها. فالواجب أن تؤخذ أقاويلهم هم في ذلك، لا أقاويل المجادلين عنهم لأن المرء أدرى الناس بنفسه التي بين جنبيه.

ثم إن طالب العلم المميز الذي يعرف ما ذكره العلماء في حد الإكراه وشروطه كي يقبل ويعتبر كمانع من التكفير، يعرف أن واقع القوم لا يمت إلى الإكراه بصلة. ومن تلك الشروط أن يكون المكرَه عاجزاً عن الدفع عن نفسه ولو بالفرار. ومن الشروط التي ذكرها العلماء أيضا لصحة الاكراه عدم تمادي المكرَه بأن يفعل زيادة عما طلب منه. من ذا الذي أكرههم على ابتغاء الديمقراطية ديناً؟

فهذه دعوى ساقطة ينقضها الواقع، وهم كما قلنا لا يعترفون بها. فلا يعترفون بدعوى الإكراه هذه التي يعتذر لهم بها المجادلون عنهم، بل يفتخرون دوما ويتغنون باستقلالهم ويطنطنون علانية بأنهم لا يتبعون لأحد ولا أحد يتدخل بسياساتهم الداخلية بل والخارجية، وأن لهم السيادة المطلقة والتامة على أرضهم ووطنهم وشعبهم، كما يفتخرون بأنهم قد منحوا هذه الدساتير لشعوبهم ويمدحونها ويجعلونها من أعظم ما

[1] القرآن الكريم، سورة الأحقاف، الآية ٣

قدموه أو قدمه آباؤهم من هبات لشعوبهم، بدعوى أنها تكفل حقوق شعوبهم وتحوي قمة العدالة، ولا يتبرؤون منها أو يدعون أنها مفروضة عليهم أو أنهم مكرهون على تحكيمها كما يزعم من يجادل عنهم من السفهاء. والواجب كما قلنا من قبل، أن يقدم كلامهم عن أنفسهم على دعاوى المجادلين عنهم، لأن المرء أدرى وأعلم الناس بنفسه.

ووالله إني لأرى أن من إضاعة الوقت والجهد الاسترسال برد هذا السفه المكشوف والباطل المفضوح، ولولا أن السائل ذكره لما عرجنا أصلا عليه. أسأل الله تعالى أن يبصرنا وإياك بديننا وأن يعلمنا ما ينفعنا وأن يجعلنا من أنصار دينه. والسلام.

حول مذهب أئمة الدعوة النجدية في مسألة العذر بالجهل

علي بن خضير الخضير

يدعي بعض خصوم الدعوة السلفية أن في كتب أعلام الدعوة السلفية، في نجد في القرنين السابقين، تكفير وعدم عذر بالجهل وكثير من الأخطاء، وأن مشايخ السلفية المعاصرين لا يوافقون المتقدمين ولا يجرئون على بيان تخطئتهم تحت ستار احترام العلماء وكأنهم معصومين. والسؤال: الذي أراه أن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب قد انحرف بها المرجئة كثيراً، أو أن الشيخ تكفيرياً كما يقول خصومه، لأن الجمع بين حال وأقوال المتقدمين والعلماء المتأخرين واضح التكلف. فهل تكرمت شيخنا برد سوء فهمي؟ والسؤال بصورة أوضح، لو خرج الإمام محمد بن عبد الوهاب في الجزيرة في هذا الحال فماذا سيكون مصيره وموقفه بناء على ثوابته ومنهجه؟ أرجو من الشيخ التفصيل وعدم الإجمال.

الجواب:

أئمة الدعوة، منذ الإمام العلامة الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى وقتنا الحاضر، وهم مجمعون بدون استثناء على عدم العذر بالجهل في الشرك الأكبر. بل من ذبح لغير الله أو استغاث ودعا الموتى أو صرف أي نوع من أنواع العبادة لغير الله، أو شارك الله في التشريع، فإنهم يسمونه مشركاً، ولو كان جاهلا أو متأولاً أو مقلداً. قال به محمد بن عبد الوهاب، وقال به ابنيه عبد الله وحسين، وأيضاً حمد بن معمر وعبد العزيز الحصين، وكان هؤلاء هم الأئمة بعد الشيخ محمد. وقال به المجدد الثاني، الإمام العلامة عبد الرحمن بن حسن، ورسائله في (الدرر) وفي (مجموع الرسائل والمسائل) شاهدة بذلك، وساعده عليه تلميذه الشيخ عبد الله أبا بطين. ثم قال به الإمام العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن، المجدد الثالث، وساعده أخوه إسحاق بن عبد الرحمن

في كتابه القيم "تكفير المعين". ثم قال به عبد الله وإبراهيم، ابنا الشيخ عبد اللطيف، وساعدهما عليه الشيخ ابن سحمان. ثم الشيخ محمد بن إبراهيم، وعليه تلامذته، فيما اعلم، من غير فرق.

ثم عليه المشايخ، عبد الله بن حميد، وعبد العزيز بن باز رحمهما الله، وأعضاء (اللجنة الدائمة) التي رأسها الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله، وعليه شيخنا العلامة حمود بن عقلاء الشعيبي رحمه الله.

لا تجد أحدهم يختلف في ذلك. فأين المخالف في ذلك منهم؟!

وإنما الخلاف في ذلك المتأخرون ممن هجر كتب أئمة الدعوة ورأى فيها الغلو، وإن كان لهم درجات عليا في الجامعات وتخرجوا من الكليات، فهم الذين لبسوا على الناس هذه المسألة، وفهموا من كلام ابن تيمية خلاف ما أراد في باب الشرك الأكبر. وقد نبه على ذلك أئمة الدعوة كثيراً في نقلهم عن ابن تيمية، حينما تكلم عن أهل البدع والأهواء، والعذر فيهم بالجهل والتأويل، فطبقوا ذلك على الشرك الأكبر، ولم يدركوا ويفهموا أن ابن تيمية يفرق بين البابين. ولذا قال في الفتاوى [٢٠/٣٨- ٣٧]: (واسم الشرك يثبت قبل الرسالة، لأنه يعدل بربه ويشرك به). وانظر كلامه في (الرد على البكري) وفي كلامه عن الجهال من التتار الذين يعبدون غير الله، فقد سماهم مشركين، وعباداً لغير الله، مع جهلهم.

أهم أعمال العنف لجماعة القاعدة في العراق

نشرت شبكة إيلاف الإلكترونية[1] احصاءً لأهم عمليات التفجير وأعمال العنف التي قامت بها جماعة القاعدة في العراق. وهذا الإحصاء غير كامل بسبب أن الاهتمام كان منصباً فقط على العمليات التي نتج عنها أعداداً كبيرة نسبياً من الجرحى أو القتلى.

سنة ٢٠٠٣

- ٢٩ اغسطس: مقتل ٨٣ شخصاً بينهم آية الله محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وإصابة ١٢٥ آخرين بجروح. اعتداء بسيارة مفخخة أمام مسجد الإمام علي في مدينة النجف بعد صلاة الجمعة.
- ٢٧ اكتوبر: خمس عمليات إنتحارية استهدفت مراكز للشرطة واللجنة الدولية للصليب الأحمر في بغداد. ٤٣ قتيل.
-

سنة ٢٠٠٤

- ١ فبراير: مقتل ١٠٥ اشخاص. عمليتين إنتحاريتين ضد مقري الحزبين الكرديين الرئيسيين في أربيل شمال العراق.
- ١٠ فبراير: ٥٥ قتيلاً في هجوم إنتحاري امام مفوضية الشرطة في الاسكندرية جنوب بغداد.
- ١١ فبراير: قتل ٤٧ عراقياً في بغداد في عملية انتحارية أمام مركز للتجنيد تابع للجيش.
- ٢ مارس: مقتل بين ١٧٠ و ١٨٠ شخصاً وإصابة ٥٥٠ آخرين بجروح في هجمات متزامنة في مدينة كربلاء وفي أحد مساجد بغداد فيما كان جموع غفيرة من الشيعة يحيون ذكرى عاشوراء.

---

[1] موقع إيلاف الإلكتروني على الشبكة العنكبوتية. ونشر هذا الإحصاء بتاريخ ٢ فبراير ٢٠٠٨ تحت عنوان رئيسي "إرتفاع عدد القتلى في تفجيري بغداد إلى ٩٩ قتيلاً" عند الكلام عن هجومين انتحاريين في سوق الغزل للحيوانات الأليفة في بغداد في أول فبراير ٢٠٠٨.

- ٢١ ابريل: مقتل ٧٤ شخصاً وإصابة أكثر من ١٦٠ بجروح في خمس عمليات انتحارية بسيارات مفخخة في البصرة والزبير في جنوب العراق.
- ٢٤ يونيو: هجمات على الشرطة تلتها أعمال عنف أسفرت عن سقوط أكثر من ١٠٠ قتيل في معاقل السنة شمال بغداد وغربها.
- ٢٨ يوليو: مقتل سبعين شخصاً في عملية انتحارية أمام مبنى للشرطة في بعقوبة شمال بغداد.
- ١٤ سبتمبر: ٤٩ قتيلاً في تفجير سيارة مفخخة أمام مقر قيادة الشرطة في بغداد.
- ٣٠ سبتمبر: عملية انتحارية تستهدف تجمعاً للاطفال في حي العامل جنوب غرب بغداد وتؤدي إلى مقتل ٣٧ طفلاً.
- ٢٣ اكتوبر: مقتل ٤٩ من متطوعي الجيش وثلاثة مدنيين في مكمن شمال بغداد.
- ٦ نوفمبر: مقتل ٣٦ شخصاً بينهم ٢٦ من رجال الشرطة في هجمات في سامراء.
- ١٩ ديسمبر: ٦٦ قتيلاً ونحو ٢٠٠ جريح في اعتداءين في مدينتي النجف وكربلاء.

سنة ٢٠٠٥

- ٢٨ فبراير: مقتل ١١٨ شخصاً في الحلة.
- ١٠ مارس: مقتل ٥١ شخصاً وجرح ٧٧ آخرين في عملية انتحارية استهدفت مأتماً شيعياً في الموصل.
- ٤ مايو: ٤٦ قتيلاً في عملية ضد الأكراد في أربيل إستهدفت متطوعين في الشرطة وتبنتها جماعة أنصار السنة.
- ١١ مايو: سلسلة هجمات خصوصاً في الشمال أمام محطة الباصات في تكريت وأمام مركز للتجنيد تابع للجيش في الحويجة (شمال بغداد) أسفرت عن مقتل ٨٤ شخصاً على الأقل.
- ١٣ يوليو: مقتل ٣٢ طفلاً في انفجار سيارة مفخخة استهدفت دورية عسكرية أميركية كان جنودها منشغلين بتوزيع الحلوى على أطفال احد الأحياء الشيعية الفقيرة المكتظة جنوب شرق بغداد.
- ١٦ يوليو: مقتل ٨٣ شخصاً على الأقل وجرح ١٥١ اخرين في إنفجار سيارة مفخخة قرب مسجد شيعي في المسيب.

- ٢٩ يوليو: عملية انتحارية تسفر عن مقتل ٤٨ متطوعاً في الجيش على الأقل قرب الحدود السورية.
- ١٤ سبتمبر: ١٢٨ قتيلاً على الأقل معظمهم من عمال البناء كانوا في إنتظار فرص للعمل في انفجار سيارة مفخخة يقودها انتحاري في حي الكاظمية الشيعي في شمال بغداد.
- ٢٩ سبتمبر: مقتل ٩٩ شخصاً على الأقل وإصابة ١٢٤ آخرين في انفجار ثلاث سيارات مفخخة في مدينة بلد (٧٠ كلم شمال بغداد).
- ١٨ نوفمبر: ٧٨ قتيلاً وتسعون جريحاً في عمليات انتحارية ضد مسجدين للشيعة في خانقين.
- ٦ ديسمبر: مقتل أربعين من رجال الشرطة والمتطوعين في عمليتين انتحاريتين نفذتهما امرأتان في كلية الشرطة في بغداد.

سنة ٢٠٠٦

- ٥ يناير: عملية انتحارية في كربلاء تسفر عن سقوط ٤٤ قتيلاً. بعيد ذلك، قتل ٦٧ شخصاً وجرح ١٠٥ آخرون في عملية انتحارية استهدفت مركز تجنيد للشرطة في الرمادي.
- ١٢ مارس: ٤٦ قتيلاً و٢٠٤ جرحى في تفجير ست سيارات مفخخة في مدينة الصدر.
- ٢٧ مارس: عملية إنتحارية في مركز تجنيد للجيش في الموصل أسفرت عن سقوط اربعين قتيلاً.
- ٧ ابريل: ٦٩ قتيلاً و١٣٠ جريحاً في ثلاث عمليات انتحارية استهدفت مسجداً للشيعة شمال بغداد.
- ١٣ اغسطس: ٧٣ قتيلاً في سلسلة تفجيرات ضربت حي الزعفرانية في جنوب شرق بغداد.
- ٢٣ نوفمبر: مقتل ٢٠٢ شخص على الاقل وإصابة ٢٥٦ آخرين في أربعة انفجارات متتالية في مدينة الصدر.
- ٣ ديسمبر : ٦١ قتيلاً في انفجار ثلاث سيارات مفخخة في حي الصدرية في بغداد.

سنة ٢٠٠٧

- ١٦ يناير: مقتل سبعين طالباً واستاذاً وموظفاً في جامعة المستنصرية (شرق بغداد) في اعتدائين أديا الى جرح ١٦٩ آخرين.

- ٢٢ يناير: ٨٨ قتيلاً وأكثر من ١٦٠ جريحاً في تفجير سيارتين مفخختين في بغداد.
- ١ فبراير: ٧٣ قتيلاً في تفجيرين انتحاريين في سوق في الحلة.
- ٣ فبراير: ١٣٠ قتيلاً واكثر من ٣٠٠ جريح في عملية انتحارية بشاحنة مفخخة قرب سوق في بغداد.
- ١٢ فبراير: مقتل ٧٩ شخصاً على الأقل في اعتداء مزدوج ضد حيين تقطنهما غالبية شيعية في بغداد.
- ٦ مارس: مقتل ١١٧ من الزوار الشيعة على الاقل واصابة ١٧٣ آخرين بجروح في اعتداء انتحاري قرب الحلة.
- ٢٧ مارس: ١٥٢ قتيلاً و٣٤٧ جريحاً في اعتداء استهدف الشيعة في تلعفر.
- ٢٩ مارس: عمليتا تفجير انتحاريتين توديان بحياة ٨٢ شخصاً وجرح ١٣٨ آخرين في سوق في بغداد.
- ١٨ ابريل: ١٤٠ قتيلاً على الأقل و٢٧٠ جريحاً في اعتداء بسيارة مفخخة في سوق الصدرية في بغداد.
- ٢٨ ابريل: اعتداء انتحاري بسيارة مفخخة في كربلاء يؤدي إلى مقتل ٧١ شخصاً.
- ١٩ يونيو: ٨٧ قتيلاً و ٢٤٢ جريحاً في اعتداء بشاحنة مفخخة في مسجد شيعي في بغداد.
- ٧ يوليو: ١٤٠ قتيلاً على الأقل و ٢٧٠ جريحاً في عملية انتحارية بشاحنة مفخخة في اميرلي (١٣٠ كلم عن كركوك شمال العراق).
- ١٦ يوليو: اعتداء بسيارة مفخخة في كركوك يؤدي الى سقوط ٨٤ قتيلاً و١٨٥ جريحاً.
- ١ اغسطس: أكثر من ثمانين قتيلاً ومئة جريح في بغداد في اعتداءات بسيارات مفخخة.
- ١٤ اغسطس: أكثر من مئتي قتيل ومئتي جريح في أربعة اعتداءات بشاحنات مفخخة في قريتين يشكل الايزيديون غالبية سكانهما في محافظة نينوى.

سنة ٢٠٠٨

- ٢٣ يناير: اعتداء في الموصل يسفر عن سقوط ما لا يقل عن ٦٠ قتيلاً و٢٨٠ جريحاً.
- ١ فبراير: سقوط ٩٨ قتيلاً و٢٠٨ جرحى في عمليتين نفذتهما انتحاريتان في سوقين في بغداد.

المصادر التي أحالت إليها شخصيات الكتاب

في المصادر إلى أحالت إليها شخصيات الكتاب سوف يتم فقط استعراض المصادر التي إستعان بها هؤلاء لإثبات منهجهم أو مواقفهم مع إلغاء كل المصادر التي استعانوا بها على سبيل الطعن والذم والانتقاد. فأيمن الظواهري مثلاً استعان بمصادر كثيرة من أدبيات الإخوان المسلمين متخذاً إياها وسيلة للطعن بمنهجهم وعقيدتهم ومواقفهم، وهذه المصادر كما هو واضح لا تهم المنهج السلفي المتطرف لا في العقيدة ولا العمل، ولهذا تم إلغاءها. كما أن ثبت المصادر هذا هو فقط مما أتيح لي الإطلاع عليه من أدبيات شخصيات الكتاب، وهذا لا يعني بالضرورة أنني قد استوعبت كل الإنتاج السلفي المتطرف لشخصيات الكتاب، ولكن فقط ما هو منشور ومتداول في المواقع الجهادية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) والتي أتيح لي شخصياً الإطلاع عليها.

أسامة بن لادن

القرآن الكريم
تفسير ابن كثير
المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري
سنن ابي داود
سنن الترمذي
صحيح البخاري
صحيح مسلم بشرح النووي
مسند الإمام أحمد
مجموع الفتاوى، ابن تيمية
كتاب الإيمان، ابن تيمية
كتاب الجهاد، ابن تيمية
الإختيارات الفقهية، ابن تيمية
إعلام الموقعين، ابن قيم الجوزية
كتاب التوحيد، الشيخ محمد بن عبد الوهاب
فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، الشيخ عبد الرحمن آل شيخ
رسالة تحكيم القوانين، محمد بن ابراهيم آل شيخ
فتاوى الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ
تعليقات الشيخ محمد حامد الفقي على كتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب
عمدة التفسير، الشيخ أحمد محمد شاكر
اضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي
الموافقات، الشاطبي
كتاب العزلة، الإمام الخطابي
الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم
الكامل في التاريخ، ابن الأثير
مفاهيم ينبغي أن تصحح، محمد قطب

أيمن الظواهري

القرآن الكريم
صحيح البخاري
صحيح مسلم بشرح النووي
مسند أحمد بن حنبل
سنن الترمذي
سنن ابن ماجه
سنن البيهقي
المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري
فتح الباري شرح صحيح البخاري
المعجم الكبير، الطبراني
سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني
تفسير الطبري
تفسير القرطبي
تفسير روح المعاني، الآلوسي
تفسير ابن كثير
الإسلام والمدنية الحديثة، أبو الأعلى المودودي
كتاب الإيمان، محمد نعيم ياسين
مجموع الفتاوى ، ابن تيمية
اضواء البيان، الشنقيطي
فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، الشيخ عبد الرحمن حسن آل شيخ، تعليق محمد حامد الفقي
عمدة التفسير مختصر تفسير ابن كثير، الشيخ أحمد شاكر
رسالة تحكيم القوانين، الشيخ محمد بن ابراهيم مفتي السعودية السابق لعلق الظواهري على هذه الرسالة بقوله "والرسالة كلها يجب أن يقرأها كل أخ مسلم فهي نفيسة جدا"]
في ظلال القرآن، سيد قطب

شرح العقيدة الطحاوية
دعوة التوحيد، عبد القادر بن عبد العزيز
مجموعة التوحيد، وهي مجموعة رسائل لإبن تيمية والشيخ محمد بن عبد الوهاب وآخرين.
لسان العرب
التحفة العراقية في الأعمال القلبية، ابن تيمية
اقتضاء الصراط المستقيم، ابن تيمية
أحكام القرآن، الشافعي
أحكام القرآن، أبي بكر الجصاص
أحكام أهل الذمة، ابن قيم الجوزية
المحلى، ابن حزم
المغني والشرح الكبير، إبن قدامة
الإختيارات الفقهية، ابن تيمية
البداية والنهاية، ابن كثير
نيل الأوطار، الشوكاني
الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر
سبل السلام، الصنعاني
فتوى كبيرة الشأن حول جواز العمليات الإستشهادية وأنها ليست بقتل للنفس، أبو قتادة الفلسطيني
شرح السير الكبير، السرخسي
الإنصاف في معرفة الخلاف على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل، تأليف : علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي، تحقيق محمد حامد الفقي
زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيّم الجوزية
الجهاد والفدائية في الإسلام، الشيخ حسن أيوب
رد المحتار على الدر المختار، حاشية ابن عابدين
معالم السنن للخطابي، تحقيق أحمد محمد شاكر، محمد حامد الفقي
الجهاد والقتال في السياسة الشرعية، الدكتور محمد خير هيكل
إتحاف القاري باختصار فتح الباري، اختصار ابو صهيب صفاء الضوي
مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، للشيخ محمد الشربيني الخطيب

المغني على مختصر الخرقي، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة

الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق الشاطبي

كتاب فتاوي ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف ال الشيخ، مفتي المملكة ورئيس القضاة والشؤون الإسلامية

المدونة الكبرى، الإمام مالك بن أنس

قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية، لمحمد بن أحمد بن جزي الغرناطي المالكي

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، الشيخ محمد بن أحمد الدسوقي

شرح فتح القدير، ابن همام الحنفي

منح الجليل شرح مختصر خليل، الشيخ محمد عليش

الأم، الشافعي

المعاهدة المصرية الإسرائيلية وأبعادها الاستراتيجية والعسكرية، رياض الأشقر

شرح قانون العقوبات، طبعة جامعة القاهرة، الطبعة العاشرة، ١٩٨٣

التقرير الإستراتيجي العربي لسنة ١٩٩٣، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

أحكام إسلامية إدانة للقوانين الوضعية، المستشار محمد محمود غراب.

مجلة قضايا دولية ـ العدد ٣٧٧ ـ ٩٧/٧/٣١.

التطبيع - استراتيجية الاختراق الصهيوني، غسان حمدان

منظمة العفو الدولية، مصر ـ الاعتقال التعسفي والتعذيب بموجب سلطات الطوارئ

موسوعة الذخائر العظام، الشيخ عبدالله عزام، المجلد الأول

كلمة حق، الدكتور عمر عبد الرحمن

عودة الرايات السود، الملا داد الله المسؤول العسكري لقوات طالبان

لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، ابن قدامة المقدسي

أبو مصعب الزرقاوي

القرآن الكريم
سنن ابن ماجه
سنن أبي داود
سنن الترمذي
صحيح مسلم بشرح النووي
صحيح البخاري
مسند أحمد
مسند البزار
صحيح ابن حبان
مصنف ابن أبي شيبة
استشهاد بمعنى كلام أورده ابن القيّم في مصنفاته أو اقتباسات متعددة له من دون ذكر للمصدر.
استشهاد بمعنى كلام لإبن الجوزي في الحض على الجهاد.
اقتباسات متعددة لسيد قطب من دون ذكر المصدر
اقتباسات متعددة للإمام ابن حزم من دون ذكر المصدر
اقتباس للشيخ أحمد شاكر (اعتقد أن الإقتباس من كتاب الكتاب والسنة يجب أن يكونا مصدر القوانين للشيخ أحمد شاكر)
فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، الشيخ عبد الرحمن آل شيخ
مشارع الأشواق إلى مصارع العشاق، أحمد بن ابراهيم ابن النحاس الدمشقي الدمياطي
تفسير القرطبي
تفسير البغوي
تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، ابن كثير

تفسير الطبري
روض الأنف، عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي
مجموع الفتاوي، ابن تيمية
مدارج السالكين، ابن القيّم
كتاب العبودية، ابن تيمية
إعلام الموقعين، ابن القيّم
الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، ابن بطة العكبري
الحوادث والبدع، الإمام أبي بكر محمد الطرطوشي
عون المعبود شرح سنن أبي داود، شمس الحق العظيم آبادي
الإعتصام، الإمام الشاطبي
تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي
البداية والنهاية، ابن كثير
أحكام القرآن، الجصاص
تاريخ الطبري
في ظلال القرآن، سيد قطب
لطائف المعارف، ابن رجب الحنبلي
منهاج السنة النبوية، ابن تيمية
الفوائد، ابن القيّم
فيض القدير شرح الجامع الصغير ، الإمام عبد الرؤوف المناوي
فتح القدير، الشوكاني
جامع العلوم والحكم، ابن رجب الحنبلي
الأحكام السلطانية، الماوردي
منهاج السنة النبوية، ابن تيمية
المنتقى من منهاج الإعتدال، الإمام الذهبي
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي
كتاب السنة، الإمام أحمد بن حنبل
الصارم المسلول على شاتم الرسول، ابن تيمية
الأنساب، السمعاني
المحلى، الإمام ابن حزم
شعب الإيمان، البيهقي

المعجم الكبير، الطبراني
الطبقات الكبرى، ابن سعد
المستدرك على الصحيحين، الحاكم
متن بداية المبتدي في فقه الإمام أبي حنيفة، المرغيناني الحنفي
الهداية شرح بداية المبتدي للمرغيناني، علي بن أبي بكر الرشداني
بدائع الصنائع، ابي بكر الكاشاني
مختصر خليل (في فقه المالكية)، خليل بن اسحاق الجندي
الشرح الكبير (كذا، ولم أتأكد أي شرح يقصد)
روضة الطالبين، الإمام النووي
الكافي، ابن قدامة المقدسي
المبدع شرح المقنع، ابن مفلح المقدسي
سير أعلام النبلاء، الإمام الذهبي
فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني
تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب
أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي
شرح ابن بطال على صحيح البخاري، ابن بطال البكري القرطبي
إحياء علوم الدين، الإمام أبي حامد الغزالي
مفتاح دار السعادة، (ذكر الزرقاوي المؤلف على أنه "طاشقبردانه"، كذا، ولكني لم أعثر على مؤلف بهذا الاسم إلا كتاب مفتاح دار السعادة من تأليف ابن قيم الجوزية)

أبو قتادة الفلسطيني

القرآن الكريم
سنن الترمذي
صحيح البخاري
صحيح مسلم بشرح النووي
مسند أحمد
سنن النسائي
سنن ابن ماجة
سنن ابي داود
سنن البيهقي
مسند أبي داود الطيالسي
صحيح ابن حبان، ابن حبان
المصنف، ابن ابي شيبة
صحيح ابن خزيمة، محمد بن اسحاق بن خزيمة
المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري
في ظلال القرآن، سيد قطب
دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني
اعجاز القرآن، الباقلاني
اباطيل وأسمار، الشيخ محمود محمد شاكر
وحي القلم، مصطفى صادق الرافعي
تاريخ الجبرتي
الدرر السنية في الأجوبة النجدية، جمع عبد الرحمن القحطاني النجدي
مختصر العلو، الذهبي
مجموع الفتاوى، ابن تيمية
أوضح المسالك إلى الفيه ابن مالك، ابن هشام الأنصاري
إجتماع الجيوش الإسلامية، ابن قيم الجوزية
جواب أهل العلم والإيمان أن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن، ابن تيمية

شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الدمشقي
خلق أفعال العباد، الإمام البخاري
الأدب المفرد، الإمام البخاري
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي
فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني
موارد الظمآن، ابن حبان
ارشاد الفحول، الشوكاني
مختصر الصواعق المرسلة، ابن قيم الجوزية
لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، شمس الدين محمد السفاريني
الرسالة، الإمام الشافعي
المسودة في أصول الفقه، ابن تيمية
الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم
قواعد التحديث، جمال الدين القاسمي
شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات اهل الاثر، ابن حجر العسقلاني
أصل الاعتقاد، عمر سليمان الأشقر
مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، السيوطي
كتاب الإيمان، ابن تيمية
إعلام الموقعين، ابن قيم الجوزية
أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي
منهج الدراسات لآيات الأسماء والصفات، محمد الأمين الشنقيطي
الملل والنحل، الشهرستاني
التوحيد وإثبات صفات الرب، ابن خزيمة
لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، ابن قدامة المقدسي
درء تعارض العقل والنقل (موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول)، ابن تيمية
القواعد المثلي في صفات الله وأسمائه الحسني، الشيخ محمد بن صالح العثيمين
الرد على الجهمية، عثمان بن سعيد الدارمي
اجتماع الجيوش الإسلامية، ابن قيم الجوزية

تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، الإمام القرطبي
مختصر العلو للعلي الغفار، الإمام الذهبي
العقيدة الحموية، ابن تيمية
كتاب العبودية، ابن تيمية
تفسير ابن كثير، ابن كثير
الرد على الأخنائي، ابن تيمية
اقتضاء الصراط المستقيم، ابن تيمية
فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، الشيخ عبد الرحمن حسن آل شيخ
القائد لتصحيح العقائد، عبدالرحمن بن المعلمي
جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر القرطبي
إيقاظ همم أولي الأبصار، محمد العمري الفلاني
مسائل الإمام أحمد، ابو داود السجستاني
إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، الصنعاني
إرشاد الفحول الي تحقيق الحق من علم الاصول، الإمام الشوكاني
بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني
سير أعلام النبلاء، الإمام الذهبي
البداية والنهاية، ابن كثير
الرد على المنطقيين، ابن تيمية
ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، سفر الحوالي
الاستقامة، ابن تيمية
التلويح على التوضيح، الإمام التفتازاني
الأشباه والنظائر، ابن نجيم الحنفي
القواعد الفقهية، علي الندوي
شرح السنة، اللالكائي
بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن رشد الحفيد
قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ابن تيمية
زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية
معارج القبول في شرح سلم الوصول، الحافظ الحكمي
تفسير الطبري، الإمام الطبري
الإصطلام، أبي المظفر السمعاني

مجموعة الرسائل والمسائل، عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب
منهاج السنة النبوية، ابن تيمية
السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، الإمام الشوكاني
العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير اليماني
إحكام الفصول في أحكام الأصول، الباجي
الصواعق المرسلة، ابن القيّم الجوزية
الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل، محمد السيد الجلنيد
رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ابن تيمية
الإعتصام، الإمام الشاطبي
الوقوف والترجل من الجامع لمسائل الإمام أحمد، أبي بكر بن محمد الخلال
المغني والشرح الكبير، ابن قدامة
شرح السنة، الإمام البغوي
بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد (السبعينية)، ابن تيمية
الإبانة الكبرى، ابن بطة العكبري
خلق أفعال العباد، الإمام البخاري
الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم
الموافقات في أصول الشريعة، الإمام الشاطبي، بتعليق عبدالله الدرّاز
قرة عيون الموحدين، عبد الرحمن بن حسن آل شيخ
شبهات حول الفكر الإسلامي المعاصر، سالم البهنساوي
شرح صحيح مسلم للقاضي عياض (إكمال المُعلم بفوائد مسلم)، القاضي عياض اليحصبي.
الإعتبار، الأمير أسامة بن منقذ
كفاية الأخيار في حل غاية الإختصار، تقي الدين أبو بكر محمد الحصني الشافعي
دليل الطالب لنيل المطالب، مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي
إكفار الملحدين، محمد أنور شاه الكشميري

مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني
نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، ابن الجوزي
أحكام القرآن، الجصاص
رسالة تحكيم القوانين، محمد بن ابراهيم آل شيخ
المولاة والمعاداة في الشريعة الإسلامية، محماس عبدالله الجلعود
الرسالة القبرصية، ابن تيمية
الحيوان، الجاحظ
الكشاف، الزمخشري
صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، السيوطي
الفروق، الإمام القرافي
السنة، عبدالله بن أحمد بن حنبل
الرد على بشر المريسي، الإمام الدارمي
الرد على الجهمية، الإمام البخاري
الشريعة، الآجري
التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي
مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون
إبطال الحيل، ابن بطة العكبري
الفقيه والمتفقه، الخطيب البغدادي
تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة الدينوري
المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي
معالم السنن، ابو سليمان الخطابي
الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي
الرد على البكري، ابن تيمية
رسائل ابن حزم، تقريب حد المنطق، ابن حزم
تاريخ الطبري، الطبري
التسعينية، ابن تيمية
الإستغاثة، ابن تيمية
نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر من هجرة سيد البشر، الصنعاني
غاية الأماني في الرد على النبهاني، محمود شكري الألوسي

فتاوى السبكي، تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي
مدارج السالكين، ابن قيم الجوزية
كتاب الأم، الإمام الشافعي
أصول السرخسي، السرخسي
المحصول في علم الأصول، الإمام فخر الدين الرازي
الاستقامة، ابن تيمية
غياث الأمم في التياث الظلم، الإمام الجويني
جامع الأصول من أحاديث الرسول، ابن الأثير
مصنف عبد الرزاق، الإمام عبدالرزاق الصنعاني
ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض
طريق الهجرتين و باب السعادتين، ابن قيم الجوزية
الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، ابن قيم الجوزية
عمدة التفسير، الشيخ أحمد شاكر
اسرار البلاغة، الجرجاني
الصارم المسلول على شاتم الرسول، ابن تيمية
البيان والتحصيل، ابن رشد (الجد)
صفة المنافق، جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي
الذخيرة، القرافي
التاريخ الكبير، الإمام البخاري
تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ابن حجر العسقلاني
الثقات، ابن حبان
ميزان الإعتدال في نقد الرجال، الإمام الذهبي
البحر الزخار ـ مسند البزار، أحمد بن خلاد العتكي المعروف بالبزار
المحلى بالآثار، ابن حزم
دلائل النبوة، البيهقي
تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، ابن فرحون المالكي
التمهيد، ابن عبد البر
البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ابن نجيم المصري
شرح الزركشي على مختصر الخرقي، الزركشي

الروضة الندية شرح الدرر البهية، محمد صديق خان الحسيني البخاري القنوجي
الرسائل السلفية في إحياء سنة خير البرية، الشوكاني
المعيار المعرب والجامع المغرب، أحمد يحيى الونشريسي

يوسف صالح العييري

القرآن الكريم
تفسير الطبري
تفسير القرطبي
تفسير ابن كثير
تفسير القاسمي
تفسير ابو السعود
المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية)، عبد الحق بن عطية الأندلسي
صحيح البخاري
صحيح مسلم بشرح النووي
سنن أبي داود
سنن النسائي
سنن البيهقي
سنن ابن ماجة
المستدرك على الصحيحين، الحاكم
المسند، الإمام أحمد بن حنبل
صحيح ابن حبان
المصنف، ابن أبي شيبة الكوفي
نيل الأوطار، الشوكاني
فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني
الفروع، محمد بن مفلح
الكافي، ابن قدامة المقدسي
شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك، محمد عبد العظيم الزرقاني
الدراري المضية شرح الدرر البهية، الشوكاني
المغني، ابن قدامة
المبدع في شرح المقنع، ابن مفلح الحنبلي
فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني
الأم، الإمام الشافعي

المحلى، ابن حزم
بدائع الصنائع، ابو بكر الكاساني
الإختيارات الفقهية، ابن تيمية
السيرة النبوية، ابن هشام المعافري
في ظلال القرآن، سيد قطب
مفهوم التجديد بين السنة النبوية وأدعياء التجديد المعاصرين، د. محمود الطحان
بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية
زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية
مجموع الفتاوى، ابن تيمية
حاشية ابن القيّم على سنن أبي داود، ابن قيم الجوزية
إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية
جامع الأصول من أحاديث الرسول، ابن الأثير
عون المعبود شرح سنن أبي داود، شمس الحق العظيم أبادي
الاستذكار في شرح الموطأ، ابن عبد البر
التمهيد، ابن عبد البر
شرح المهذب، النووي
مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الخطيب الشربيني
أحكام القرآن، الجصاص
أحكام القرآن، ابن العربي
الإعتصام، الشاطبي
الموافقات، الشاطبي
إرشاد الفحول الي تحقيق الحق من علم الاصول، الشوكاني
كلمة الحق، أحمد شاكر
مجموعة التوحيد، مجموعة رسائل لإبن تيمية والشيخ محمد بن عبد الوهاب وشيوخ سلفيين آخرين.
الرسائل الشخصية، محمد بن عبد الوهاب
الدرر السنية في الأجوبة النجدية، جمع عبد الرحمن بن محمد النجدي
الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم

الدلائل في حكم موالاة أهل الإشراك، الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب
اضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي
فتاوى اسلامية، الشيخ عبد العزيز بن باز
فتاوى ابن باز، الشيخ عبد العزيز بن باز
السيف البتار على من يوالي الكفار، عبدالله بن عبدالباري الأهدل
الشفاء بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض
الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني
المبسوط، السرخسي
رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، محمد أمين بن عابدين
صفة الصفوة، ابن الجوزي
حياة الصحابة، الكاندهلوي
سير أعلام النبلاء، الذهبي
البداية والنهاية، ابن كثير
طبقات الشافعية، السبكي
الفريضة الغائبة، محمد عبد السلام فرج
العمدة في إعداد العدة، عبد القادر عبد العزيز
القول القاطع فيمن امتنع عن الشرائع، عصام عبد الماجد
إماطة اللثام عن بعض أحكام ذروة سنام الإسلام، رفاعي أحمد طه
الأشباه والنظائر، السيوطي
تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، المباركفوري
جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، ابن رجب الحنبلي
علل الحديث، ابن أبي حاتم
الاستقامة، ابن تيمية
السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، الشوكاني
تاريخ الطبري، الإمام الطبري
معتصر المختصر، يوسف بن موسى الحنفي
مشارع الأشواق إلى مصارع العشاق، ابن النحاس أحمد بن ابراهيم الدمشقي
تاريخ دمشق، ابن عساكر

سراج الملوك، أبو بكر الطرطوشي
القوانين الفقهية، محمد بن أحمد إبن جزي
تكملة المجموع، المطيعي
إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، المرتضى محمد الحسيني الزبيدي
قواعد الأحكام في مصالح الأنام، العز بن عبد السلام
البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ابن نجيم المصري
قواطع الأدلة في أصول الفقه، ابي المظفر السمعاني
تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، الزيلعي

أبو جندل الأزدي

القرآن الكريم
صحيح البخاري
صحيح مسلم بشرح النووي
مسند أحمد، الإمام أحمد بن حنبل
المستدرك على الصحيحين، الحاكم
سنن أبي داود
سنن ابن ماجة
سنن النسائي
صحيح ابن حبان
تفسير الطبري، الإمام الطبري
تفسير القرطبي، الإمام القرطبي
تفسير النسفي، الإمام النسفي
تفسير القاسمي، القاسمي
تفسير البيضاوي، ناصر الدين الشيرازي البيضاوي
زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي
فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني
مدارج السالكين، ابن قيم الجوزية
الرد على الزنادقة والجهمية، الإمام أحمد بن حنبل
وحي القلم، مصطفى صادق الرافعي
دراسات اسلامية، سيد قطب
في ظلال القرآن، سيد قطب
أحكام أهل الذمة، ابن قيم الجوزية
الرسائل الشخصية، الشيخ محمد بن عبد الوهاب
شرح السير الكبير، الإمام السرخسي
زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية
كتاب الأم، الإمام الشافعي
نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي الشوكاني
سلسلة مقالات بين منهجين، أبو قتادة الفلسطيني

اقتباسات متعددة عن سيد قطب
البداية والنهاية، ابن كثير
مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد، الشيخ محمد بن عبد الوهاب
الجامع في طلب العلم الشريف، عبد القادر بن عبد العزيز
شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي
منهاج السنة النبوية، ابن تيمية
الصارم المسلول على شاتم الرسول، ابن تيمية
إرشاد الفحول الي تحقيق الحق من علم الاصول، الشوكاني
إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية
الإصول الثلاثة، الشيخ محمد بن عبد الوهاب
مجموعة التوحيد، مجموعة لرسائل ابن تيمية والشيخ محمد بن عبد الوهاب وغيرهم من شيوخ السلفيين
فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل شيخ
فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني
المحلى، الإمام ابن حزم
مجموع الفتاوى، ابن تيمية
أحكام القرآن، أبي بكر بن العربي
الدرر السنية في الأجوبة النجدية، جمع عبد الرحمن بن محمد النجدي
الدلائل في حكم موالاة أهل الإشراك، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب
أوثق عرى الإيمان، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب
سبيل النجاة والفكاك من موالاة المرتدين وأهل الإشراك، الشيخ حمد بن عتيق
الفصل في الملل والأهواء والنحل، الإمام ابن حزم
التبيان في كفر من أعان الأمريكان، ناصر الفهد
فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل شيخ
طريق الهجرتين وباب السعادتين، ابن قيم الجوزية

روضة الطالبين، الإمام النووي
البحر الرايق شرح كنز الدقائق، ابن نجيم الحنفي
المغني، ابن قدامة المقدسي
كلمة حق، الشيخ أحمد شاكر
أعمال تُخرج صاحبها من الملة، عبد المنعم مصطفى حليمة (أبو بصير الطرطوسي)
درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية
مسائل هامة في بيان حال جيوش الأمة، عبد المنعم مصطفى حليمة (أبو بصير الطرطوسي)
الدفاع عن أراضي المسلمين، عبدالله عزام
الرسالة الثلاثينية في التحذير من الغلو في التكفير، عصام البرقاوي (أبو محمد المقدسي)
حوار بين عساكر الشرك وعساكر التوحيد، عصام البرقاوي (أبو محمد المقدسي)
فضائح الباطنية، الإمام أبي حامد الغزالي
بدائع الصنائع، أبو بكر الكاساني
ردَّة ولا أبا بكر لها، أبو الحسن الندوي
المبسوط، السرخسي
كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي
الموالاة والمعاداة، سليمان بن سحمان
الآداب الشرعية والمنح المرعية، ابن مفلح الحنبلي
المعتمد في أصول الدين، أبو يعلى الفراء
السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، الشوكاني
إماطة اللثام عن بعض أحكام ذروة سنام الإسلام، رفاعي طه
الهجرة والإعداد، عبدالله عزام
شرح الكوكب المنير، ابن النجار محمد بن أحمد الفتوحي
الإحكام في أصول الأحكام، ابي الحسن علي بن ابي علي محمد الآمدي
مذكرة أصول الفقه، محمد الأمين الشنقيطي
مجموعة الرسائل والمسائل النجدية
عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني
التمهيد، أبو عمر بن عبد البر

الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة، مجموعة من العلماء
تذكرة الحفاظ، الإمام الذهبي
المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن قيم الجوزية
سير أعلام النبلاء، الإمام الذهبي
معجم البلدان، ياقوت الحموي
تحفة المحتاج بشرح المنهاج، ابن حجر الهيتمي
جامع الأصول في أحاديث الرسول، ابن الأثير
الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية
عمدة التفسير، الشيخ أحمد شاكر
التجارة المنجية، عبدالله عزام
الأجوبة المفيدة لمهمات العقيدة، عبدالرحمن الدوسري
في ظلال سورة التوبة، عبدالله عزام
أحكام القرآن، الجصاص
تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، بدر الدين بن جماعة
الأحكام السلطانية، الماوردي
مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون
مشارع الأشواق إلى مصارع العشاق، ابن النحاس
الفريضة الغائبة، محمد عبد السلام فرج
العمدة في إعداد العدة، عبد القادر عبد العزيز
تاريخ الطبري، الإمام الطبري
القومية، عبدالله عزام
هذا الدين، سيد قطب
خصائص جزيرة العرب، بكر عبدالله أبو زيد
الإختيارات الفقهية، ابن تيمية
أحكام الجهاد وفضائله، العز بن عبد السلام

نهاية الكتاب

صدر للكاتب

السلفية والعلمانية
إشكالات الرؤى والممارسة

سيصدر له قريباً

مقالات فرناس

حسن محسن رمضان

تشريح الفكر السلفي المتطرف



أحد أشكال علم القاعدة. وهي تشترك جميعها بالخلفية السوداء والشهادتين،ثم تختلف بعد ذلك بالإضافات . وبدءاً من سنة 2007 ، احتل علم القاعدة مكاناً في متحف البحرية الأمريكية في ولاية فيرجينيا بعد العثور عليه في أحد المخابئ في مدينة الفلوجة في العراق.

كم يحار المرء ويعتريه الحزن والمرارة والخوف وهو ينظر إلى حال مجتمعنا من محيطه إلى خليجه! فأي حال لمجتمع أضحى عارياً تمزق جسده عواصف الشتاء ويطمره غبار الصحاري الذي تسفوه الرياح ؟! تتبدد قواه ويفني بعضها بعضاً بشكل مفجع . فقواه التي تمسك بزمامه تقف خائرة العزم في تصديها للقوى المتكالبة عليه ويدفعها الرعب إلى الامتثال لرغباتها. وتكتمل المأساة في قواه الأخرى المسماة معارضة والتي يفترض فيها أن تكون البديل الذي ينهض بالمهمة حين تعجز القوة التي بيدها السلطة فتقوم بضبط الإيقاع ومنع السقوط، تكتمل المأساة في أن قوى المعارضة هذه تشظت بين من انتابهم الرعب وفقدوا كل إرادة وبين من أخذهم الطيش والحماقة فشهروا السلاح الخاطئ لتدمير الذات بدل تدمير القوى المعادية.

ومع أن هذا الكتاب يظهر كم هي اللوحة مخيفة بكلا وجهيها القاتمين وهو ما قد يزيد في الإحباط، إلا أنّا نأمل أيضاً أن يساهم في:

- توجه جديد يعرف كيف السبيل لاستعادة التوازن قبل السقوط .
- تبصرة من ما زال بيدهم الزمام، لواقع حالهم ومعرفة سبل الخروج من العجز.
- صحوة القوة التي يفترض أن تكون البديل الجاهز عند الملمات فيخرج بعضها عن عجزه ويوقف بعضها الآخر سيل حماقاته وطيشه.



الختم الذي يذيل جميع إصدارات أمير الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر.